



بیتہ الخلیفہ احمد و مودہ ری
محمد صبیح

۲۶۸
۶۶۲

1

361

361
Herman H. H. H.
361

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله المستحق والصلوة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وآله الطيبين وسيد
المرسلين وعلى آله وصحبه اجمعين **وبعد** هذه الكلمة للبحر الرائق شرح كنز الدقائق
للعلم الامير الشيخ زين الدين ابن نجيم رحمته تعالى كلها المرحوم شيخ الاسلام عبد الرحمن
الطوري رحمه الله تعالى وابداً باب فسخ الاجارة عند قول صاحب كذا وتفسخ بالعيب قال
المكمل رحمه الله ما نصه **قال رحمه الله باب فسخ الاجارة** ذكر الفسخ الاخر الا ان فسخ العقد بعد
وجوده لا محالة فناسبت كذا آخر **قال رحمه الله** وتفسخ بالعيب اي تفسخ الاجارة بالعيب وظاهر
قوله تفسخ افادتها الاستوقف على رضى الاخر ولا على الفسخاء وفي التاثير الثانية واذا تحقق
العذر هل يفسخ بنفسه او يحتاج الى الفسخ اشارات الكتب متعارضة ففي بعضها
يفسخ بنفس العذر وبها اخذ بعض المشايخ وفي غامتها يحتاج الى الفسخ وعليه عامة
المشايخ وهو الصحيح وقيل يفسخ العقد بدون الرضى قيل هو الصحيح وبعض المشايخ قال ان كان
العذر يمنع الفسخ بنفسه ولا يحتاج الى الفسخاء وان كان لا يمنع الفسخ يحتاج الى الفسخاء وفي
وتم الزوائد يرفع الامر الى القاضي لفسخ الاجارة قال شمس الائمة رواية الزايدات صح
كا في الخلاصة وفي الجامع الصغير بشرط لصحة الفسخ الرضا والقضاء انتهى **واطلاق المؤلف**
في العيب قال في البدايع هذا اذا كان العيب مما يفسد الانتفاع بالمساج فان كان لا يفسد
بالانتفاع بربى العقد لازماً ولا خياراً للمساجر كالعيب المستاجر اذا ذهبت احدى
عينيه وذلك لا يفسد بالخدمة او سقط من الدار المستجرة كما يطل لا ينتفع به فهي مكنتها
الى اخره بخلاف ما اذا كان العيب الحادث مما يفسد الانتفاع لانه اذا كان يفسد الانتفاع
فالنقصان يرجع الى المعقود عليه فواجب له الخيار فله ان يفسخ ثم انما يطل الفسخ اذا كان
الموجر حاضراً فان كان غائباً اخذت بالمساجر ما يوجب فسخ الفسخ فليس للمساجر ان يفسخ
لان فسخ العقد لا يجوز الا بحضور العاقدين او من يقوم مقامهما فلو كان لا يفسخ بها
فليس له الفسخ كالعيب المستاجر اذا ذهب احد عينيه وهي لا تنقض بالخدمة او الدار
اذا سقط منها كما يطل لا ينتفع به في مكنتها وان كان يفسد السكنى بالخدمة كالعيب
اذا مرض او التاثير اذا برت والدار اذا سقط منها كما يطل لا ينتفع به ولو استاجر دارين
فسقط من احدهما كما يطل او منع مانع من احدهما او وجد في احدهما عيب ينقض السكنى
فله ان يتركهما جميعاً اذا كان عقد عليه ما عقداً واحداً انتهى **قال الشارح** لان العقد
يقضى سلامة البدل فاذا لم يسلم فانت رضاه فله ان يفسخ كافي البيع والمعقود عليه هي
المنافع وهي تحدث ساعة فساعة فواجب من العيب يكون كذا قبل القبض فحق ما بقى

من المنافع فيوجب خيار الفسخ فاذا فعل الموجر ما زال به العيب فلا خيار للمستاجر لان
الموجب للرد قد زال قبل الفسخ والعقد يتجدد ساعة فساعة فلم يوجد فيما تارقي فقط
اختيار الفسخ واذا استوفى المستاجر المنفعة مع العيب يلزمه جميع البدل وفي الظاهرية
وذلك اما ان يكون من قبل احد المتعاقدين او من قبل المعقود عليه وفي الخبرين اما
ان يمنع الانتفاع او ينقص الانتفاع بالمنفعة ولما تنوع العيب الى هذه الانواع شرط
بين الانواع **قال رحمه الله تعالى** وخراب الدار وانقطاع ماء البقعة والري
يعنى تفسخ الاجارة بهذه الاشياء وكوبين الموجر الدار واذا زاد المستاجر ان يسكنه
في بقية المدة فليس له ان يمنع من ذلك وكذا ليس للمساجر ان يمنع منه وفي
الزوائد بنى الموجر الدار كلها قبل الفسخ فللمساجر ان يفسخ العقدان شاء وهو مخالف
لما تقدم ولو انقطع ماء الرى والبيت وبقي ما ينتفع به لغير الطحن فعليه من الاجرة
لان بقى شيء من المعقود عليه فاذا استوفاه لم يرد حقه وقوله وخراب الدار والري
يفيدان الاجارة تفسخ بهذه الاشياء وفي النسخ الاجارة في الرى لا تفسخ بانقطاع
الماء وفي الثانية فان بنا الدار بعد الفسخ فليس للمساجر ان يسكنها وفي التاثير الثانية
والسيفينة المستجرة اذا انقضت وصارت الواحاً ثم اعيدت سيفينة اخرى لم يجب
تسليمها للمستاجر انتهى ومثل انقطاع ماء الرى كسائر الجرى وفي التاثير الثانية ولو
استاجر لزروع ارضه يذره ثم بدا له ان لا يزرع ما هو اقل منه ضرراً ومثله فله
ذلك كان عدداً وكواستاجر ارضاً ليزرعها ففرقت او ترتب او سبخت كانت
ذلك عدداً في فسخها وفي الاصل استاجر ارضاً ليزرعها شيئاً ما فزرعها ذلك واصاب
الزرع افة وذهب وقت لراية لذلك الزرع فاذا اراد ان يزرعها اقل منه ضرراً
او مثله فله ذلك ولا فسخ ولزمه ما مضى من الاجرة قيد بانقطاع يحرر عن
النقصان في الرى فان كانه النقصان فاحسافله حق الفسخ وان كان غير فاحش
فليس له حق الفسخ **قال** لقد وثق اذا صار الطحن اقل من نصف الخطة او لا فهو
فاحش **قال رحمه الله تعالى** وتفسخ بموت احد المتعاقدين ان عقدها لنفسه
قال الشارح وفيها اشارة الى انه لا يحتاج الى الحكم الحاكم انتهى والظاهر ان فيه
اشارة اليه واليه مال في المفيد والمزيد وقال بعضهم لا لكن يرفع الامر الى
القاضي ويقضى بالفسخ ولا يحتاج في ذلك الى دعوى وللعلماء في ذلك طريقتان
احدهما ان يرفع الامر الى القاضي ويقضى بالفسخ الثانية ان يبيع العين الموجرة
ويحكم القاضي فيها بالقيمة وانفساخ الاولى وهي طريقة ما وراء النهر **وقال**
الشارح لا تبطل بموت احدهما ولما كان العقد يتجدد ساعة فساعة حسب حدوث
فاذا مات الموجر انتقل الملك الى الوارث ومنفعة اليه والمنافع المستحقة
بالعقد للملوك الموجر وقد فات بموت فتنسخ **قال** في العناية ووقف
على اذا استاجر دابة الى مكان معين فمات صاحب الدابة وسط الطريق كان
المساجر ان يركبها الى المكان المسمى وقد مات احدها وعقدها لنفسه واجبت بان

ذلك الضرورة وان يخاف على نفسه وما لم يحث لا يجد ذمته اخرى في وسط المغارة ولا يكون
ثمة قاض يرفع الامر اليه حتى قال بعض مشايخنا ان وجد ثمة ذمته اخرى يحمل عليه ثمة قاض
او وجد قاض يتقضى انتهى وفي المحيط اذا مات رب الدابة نظر القاضى ما هو الاصل للورثة
ان راو بيع الحبل وحفظ الثمن انفع للورثة فعل وان راو ابقاء الاجارة فان كان بقية
قال افضل الابقاء وان كان غير بقية قال افضل ضمتها فان ضمتها واقام البينة امر اوقاه
الكري رة عليه بحساب ما بقى وكوا تفق المستاجر على الذمته شيئا لم يحجب له الا اذا كان
باذن القاضى انتهى وفيه ايها وان مات له دابة في الارض ذرع يترك الى المصايد ويكون
على المستاجر وعلى ورثته ما بقى من الاجر لانها كانت تفسخ بالاعداء تبقى بالاعداء انتهى واطلق
في الموت فمثل الموت الحكمى كالارتداد وكذا في المحيط وفي الذخيرة واذا سكن بعد الانسلاخ
بغير عقد فالاصح ان كانت مقدرة للاستغلال تلزمه اجرة المثل والا فلا لانه غاصب
قال رحمه الله وان عقد ما لغيره لا كالكيل والوصى والمتولى في الوقف يعني لا تفسخ
بموت احد ما ان كان عقد ما لغيره كما ذكرنا لبقاء المستحق عليه والمستحق لو مات المقود
له بطلت ما ذكرنا واقامات احد المستاجر او الموردين بطلت الاجارة في نصيبه وبقيت
في نصيب الخى وقال ذفر بطلت في نصيب الخى ايضا لان الشيوع مانع من صحة الاجارة قلنا
ذلك مانع في الابقاء لا في البقاء لانه يتسامح في الابقاء واطلق في الكيل فمثل الكيل
بالايجار والوكيل بالاستيجار توكيل في الذخيرة واما الكيل بالاستيجار واقامات
تبطل الاجارة لان التوكيل بالاستيجار توكيل شري للمنافع فيصير مشتريا لنفسه ثم يصير
موجرا للموكل انتهى **قوله** لعل هذا اذا لم يسلم الى الموكل ما اذا سلم لا تبطل فتدبر
وفي الظهير تير امر رجل ان يستاجر دارا بعينها سنة للموكل فاستاجرها المأمور وسلمها
وايمانه يدفعها للامرحى مضت السنة قال ابو يوسف لا اجر عليه ولا على الامر وقال
محمد يجب لاجر على الامر ولم ينع من لها اذا قبض الناظر الاجرة مجلة او غير شمر
مات فتقول اذا كان الوقف على الفعلة للقابض فاجر وقبض الاجرة مجلة شمر
مات قبل انتهاء المدة ففي الفتاوى وغيرها للذي انتقل له الحق ان يأخذ من
المستاجر اجرة ما الى اليه بالموت فان كان الميت ترك ما الاربع بذلك في مالده وان
لم يترك ما لا يرجع المستاجر شيئا وضاع عليه وان كان الناظر على وقف غير اهلى
مات بعد القبض قبل انتهاء المدة لا يبيع ذلك عليه ويرجع على جهة الوقف وفي
مال الميت المتروك **قال** رحمه الله وتفسخ بخيار الشرط يعني اذا شرط المورج
او المستاجر خيار الشرط او شرط كل منهما خيار الشرط ثلاثة ايام فله ان يفسخ الاجارة
به عندنا وقال الامام الشافعي لا تحل خيار في الاجارة لان المستاجر لا يمكنه ردة
المعقود عليه بكالده ان كان الخيار له وان كان الشرط له الخيار المورج لا يمكنه التسليم
ايضا على الكمال لان المنافع تحدث ساعة فساعة **قلت** انه عقد معاوضة ولا
يجب قبضه في المجلس ويحتمل الفسخ بالاقالة فيجوز شرط الخيار فيه كالباع ولا
الخيار شرط في البيع للتروى فكذا في الاجارة لانها تقع بغتة من غير سابقعة تامل

فيكون ان يقع غير موافق فيحتاج الى الاقالة فيجوز شرط الخيار فيها بخلاف النكاح
لان ليس بمعاوضة فلا يبيع شرط الخيار فيه وبخلاف الصرف والسلم فلا يبيع شرط الخيار
فيهما لانهم يمنع تمام القبض المستحق بالعقد والعقد بينهما موجب للقبض في المجلس
وفوات بعض المعقود عليه لا يمنع الرد بالعيب فكذا بخيار الشرط للضرورة وفي
البيع لا يجبر عليه لان يمكن فسخ البيع فجميع البيع فلا ضرورة الا ترى ان المستاجر
يجبر على القبض بعد مضي بعض المدة من غير شرط الخيار للضرورة وفي البيع لا يجبر
عليه بعد هلاك بعضه لعدم الضرورة وقد تقدم في البيع انه يشترط حضور
الاخر في الفسخ وقد تقدم الصحيح هناك **قال** رحمه الله وبخيار الرؤية
اي وتفسخ بخيار الرؤية ايضا وقال الامام الشافعي لا يجوز استيجار مال من الجلالة
قلت الجلالة انما تمنع الجواز اذا كانت مقضية للنزاع وهذه لا تنقض اليه لانه
ان لم يوافق رده فلا يمنع الجواز فاذا رآه ثبت له خيار الفسخ لان العقد لا يتم
الا بالرضى ولا رضى بدون العلم وقال عليه الصلوة والسلام ومن اشترى ما لم يره
فله الخيار اذا رآه ولان الاجارة شري للمنافع فتساو لها الحديث **قال**
رحمها الله وتفسخ بالعدو وهو عجز احد المتعاقدين عن المضي في موجهه لا يتحمل ضرر
زايد لم يستحق به كمن استاجر رجلا ليقطع ضرره فسكر الوجع يفسخ الاجارة
بالعدو الذي هو العجز عن المضي في موجهه لعقد لا يتحمل ضرر زائد لم يستحق بالعقد
اي بنفس العقد كمن استاجر الى اخر **قال** الامام الشافعي رحمه الله تعالى لا تفسخ
بالعدو الا بالعيب لان المنافع عند بمنزلة الاعيان كما تقدم وقد فسر العذر
في التجريد حيث قال والعذر ان يحدث في العين ما يمنع الانتفاع به وفست
في العداية كما فسر المؤلف وفي المحيط وكل عذر يمنع المضي في موجهه شرعا كن
استاجر رجلا ليقطع ضرره فسكر الوجع تنقض الاجارة في غير نقض لانه لا فائدت
في بقاءه فتنتقض ضرورة وكل عذر يمنع المضي في موجهه العقد شرعا ولكن لا يمكن
المضي الا بضرر زائد يلزمه فانه لا ينتقض الا بالانقضاء وهل يكون قضاء القاضى
او الرضا شرط في النقص ذكره في الزيادات وجعل قضاء القاضى شرط قال ثمس
الائمة الشرخسى هو الاصح وذكر في المبسوط والجامع الصغير انه ليس بشرط ويتفرع
العاقبة بالنقص وهو الصحيح وقد تقدم ما الكلام عليه وفي الخلاصة وان اهدم
منزل المورج وليس له ما الاخر واذا ان يسكن البيت المورج ويفسخ الاجارة
ليس له ذلك ولو استاجر دكانا لبيع فيه ويشترى فان ادان يترك هذا العمل
ويحل غيره فهذا عندنا انتهى وفي المحيط ذكر في فتاوى الاصل ان تبياله العمل الثاني
على ذلك الدكان ليس له النقص **قوله** لو استاجر لبيع الطعام ثم بدله ان
يقعده في سوق الصيارف فهو عذر وفي التجريد لو اجر نفسه في عمل وصناعة ثم
بدله ان يترك ذلك العمل فان كان ذلك العمل ليس من عمله وهو ما يجاب به كان له
ان يفسخ انتهى ومن الاعداء الموجهة للفسخ شرعا لو استاجر ليقطع يد لا يكثر فيها

فهي منها وفي التاتار خائنة ولو استاجر للحجامة او للفصد ثم بدله ان لا يفعل كان
عذرا ولو امتنع الايجرة العمل في هذه الحالة يجبر عليه **قال** رحمه الله تعالى اولي طبع له
طعاما للوليمة فاختلفت منه يعني يجوز له ان يفسخ العقد في هذه المسألة لانه لا يمكنه
المضي لا يتحمل ضررا يدايد لم يستحق بالعقد ويلحق به ما لو استاجر لطبخ لطعاما
لقدوم الامير والحاج فلم يقدم الامير والحاج وفي التاتار خائنة استاجر رجلا ليحيط
له او ليقطع قميصا او يسيب بيتا ثم بدله ان لا يفعل كان عذرا **قال** رحمه الله
او حاقوتا ليتجر فيه فافلس واجره ولم يزد دين بعيان او ببيان او باقرار ولا مال له
غيره يعني لو استاجر طوتا ليتجر فيه فافلس كان ذلك عذرا في الفسخ ولم يذكر
الشارح الذي يتحقق به الا فلاس وسند كذا ذلك وقد له حاقوتا مثال قال في الجامع
الصغير استاجر الخياط غلاما ليحيط معه فافلس الخياط او مرض وقام في السوق فهو
عذر فيفسخ به وتاميل المسألة اذا كان يحيط لنفسه اما اذا كان يحيط باجر فاس مال
الخياط الخيط والخيط والمقراض فلا يتحقق الا فلاس فيه **وقال** محمد في الخياط الذي
يحيط لغريم باجرة لا يتحقق الا فلاسه الا بان يظهر خيانه للناس فيمتنع الناس من معاملته
الثابت انتهى فظاهر الا فلاس في التاجر بان يظهر ذلك فيمتنع الناس من معاملته
قوله واجره ولم يزد دين بعيان الخ يعني له ان يفسخ في هذه الحالة وانما جاع بين
هذه الامور ليس بين امر لا فرق في ثبوت الدين بين العيان والبيان والاقراء فانه
يلزم الدين في الكل فممس عليه ويلزم عليه كما تقر في كتاب الدعوى **قال** الشارح
ويحصل الفسخ بالرفع الى القاضى والقضاء به وقيل بيع الوفاء فيحصل الفسخ فيمن المبيع
قال رحمه الله واستاجر ابنه للسفر فبدله منه لا المكاري يعني لو استاجر دابة
يسافر عليها ثم بدله ان لا يسافر فهو عذر فيفسخ به ولو بدا للمكاري لا يعذر لا للاستاجر
بلزمه ضرورة ومشقة وربما يفوت ما قصد كالحج وطلب الغريم والمكاري ذلك
الضرر لانه يمكنه ان يعذر ويرسل غيره وكذا لو مرض كذا ذكرنا وروي الكرخي انه عذر
في حق المكاري لانه لا يعرف من ضرره ولا ان غيره لا يشق دوابه مثله وقوله ثابتة
وبدله منه مثال قال في الاصل استاجر عبدا ليجده في المصر او دار ليسكنها بشر
بدله السفر فهو عذر لانه يفسخ به ولو بدا الرب العبد والدار فليس بعذر فلا يفسخ
فان قال الموجب للقاضي انه لا يسافر قال السفر وقال المستاجر انا اريد السفر للقاضي يقول
للمستاجر مع من تسافر فان قال مع فلان وفلان قال القاضي يسألهم هل يخرج معكم المستاجر
وهل استعد للسفر فان قال نعم ثبت العذر وان قال لا فان القاضي يحلف المستاجر
بأنه اترك عن مت على السفر واليه مال الكرخي والقدرى فلو خرج من المصر ثم عاد يحلف
بأنه قد خرجت قاصدا للسفر الذي ذكرته كذا في الخلاصة وغيرهما وفي الخلاصة وان لم
يترك السفر ولكنه وجد رخص فيها هذا ليس بعذر ولو اشترى منزلا واذا زاد التحول
فيها هذا ليس بعذر ولو اشترى ابلا فهو عذر **قال** رحمه الله ولو اخرجت
حصانا من استاجرة او مستغارة فاحرق شيئا في ارض غيره لم يفمنه حصدا لزوم جن

والحصان يجمع حصيدة وحصيد وهما الزرع المحصود والمراد هنا ما سبق من اصل الزرع في الارض
ولا يخفى ان هذه المسألة حقها ان تذكر في الجنايات ولهذا ذكر في الهذلية مسائل مشهورة وانما
لم يفمن لان هذه الاشياء ليست بشرط القيمان التقدي وانما يوجد فضاها كما لو حفر بئر في
ملك نفسه قلقت به انسان بخلاف ما اذا روى سببا في ملكه فاصاب انسانا حيث يفمن
لانه مباشر فلا يشترط فيه التقدي لانه المباشرة علة فلا يبطل حكمها بعذر والسبب ليس
بعلة فلا بد من التقدي ليلتحق بالعلة واحراق الحصان في مثله مباح فلا يضافا لتلف
اليه قال شمس الائمة السرخسي هذا اذا كانت الرناج غير مضطربة فلو كانت مضطربة يفمن
لانه يعلم انها لا يستقر فلا يعذر فيفمن وفي الخائنة لو كانت الرمح غير شاكنة يفمن استحسانا
وذكر في النهاية مغزى الى القرائن ولو وضع جرح في الطريق فاحرق شيئا ضمن لانه
متعدي بالوضع ولو دفعته الرمح الى شي فاحرقه لا يفمن لان الرمح سقط فعله ولو اخرج الحداد الحديد
من النار في كانه فوضعه على من يطرق طيله وضربه بالمطرقة وخرشار النار الى طريق العامة واحرق
شيئا ضمن ولو لم يضربه ولكن اخرج الرمح شيئا فاحرق شيئا لم يفمن ولو سقى ارضه شيئا لا تحمله
الارض فتعدي الى ارض غيره ضمن لانه لم يكن منتقعا بما فعله بل متعديا قال غلام زاده وشمس
الائمة السرخسي اذا اوقد نار عظيمة في ارضه بحيث لا تحمله وتعدى الى زرع غيره وانفسد
يفمن لانها انتهي **قوله** وفي السفينة فراقا صانها بين الماء والنار فقال اذا اوقد نار عظيمة في ارض
ففسده فتعدي فاحرق شيئا لا يفمن لان النار من شأنها الحرق بخلاف ما اذا ملأ ارضه ماء بحيث
لا تحمله فانه يفمن لان الماء من شأنها السيلان وفي فتاوى اهل سمرقند اوقد في التور نار لا تحمله
فاحرق بيته وتعدي الى بيت جاره فاحرق من وفي فتاوى الفضلي يدل على ملكه او في ملك غيره
بنار فوقعت شرارة من نار على ثوب انسان فاحرقته ضمن وفي التواتر عن ابو يوسف ان من مر
بالنار في موضع له المرور هبت الريح فاوقعت شرارة في مال انسان لا يفمن وان مر بها في موضع
ليس له حق المرور نظرا في هبتها الريح لا يفمن وان وقعت شرارة ضمن وفي التهمة
سألت والدي عن القضا ربيع الثوب في خانوت فان عدم حائط جان هل يفمن فقال
يفمن لانه مباشر **قال** رحمه الله ولو اقعد خياط او صباغ في خانوته من يطرح عليه
العمل بالنصف صح وهذا استحسان والقياس انه لا يبيع وحق هذه المسألة ان تذكر في كتاب الشركة
وجاء الاستحسان ان هذه شركة الصباغ وليست باجارة لانه تفسير شركة الصباغ ان يكون العمل
عليها وان اكد ما متولى العمل لحناقة والاخر متولى القبول لوجهته واذا وجد مال سل الى الجواز
وهو متعارف بوجوب القول بصحته فيكون العمل واجبا عليهما والاجب بينهما على ما عرف في موضع
قال الشارح وقول صاحب الهذلية هذه شركة الوجوه فيه نوع اشكال فان شركة الوجوه ان يشتركا
على ان يشتركا بوجوهها ويبيعها وليس في هذه الشركة بيع وشراء وانما هي شركة منافع **قال**
في النياينة شركة القبول هي ان يشتركا على ان يتقبلا الاعمال وهذا ليس كذلك بل هما اشتركا
في الحاصل من الاجر وليست شركة منافع واجبت بان الشركة في الخارج بقبول الشركة في القبول
فثبت فيها اقتضاء اذ ليس في كلاهما الا تخفيف احدهما بالقبول والاخر بالعمل وتخفيف
الشيء بالذكر لا يبقى الحكم عمدا فاشتباه الشركة في القبول اقتضاء انتهى وفي التاتار خائنة

دفع لا يفرق بالعلف ليكون الخارج بينهما نصفين فالجاء كل لصاحب البقرة وعليه جرة مثل المدفوع اليه ومن العلف وشمله لو دفع المدحاجة الى اخر بالنصف ولو دفع بذو العليق الى امرأة بالنصف فقامت عليه حتى ادركته فالعليق لصاحب البقرة وعليه جرة العلف واجرة مثلها وقفاوي ابي الليث دفع الى امرأة دوذا تقوم عليها بنفقة ما على ان العليق بينهما نصفان فهو بمنزلة المضارب وكل العليق لصاحب الدود وعليه اجر المثل ومن الاوراق ولو غصب من اخر دودا الفرس وبغير المدحاجة فامسكه حتى خرج العليق والفرس قال شمس الائمة الحلواني ان خرج بنفسه فهو لصاحبه وجعل عن يمينه مضرا فقال لرجل اذهب اليه وطالبه بالدين واذا قبضت فلك عشرة ففعل فلما اجر مثله انتهى ولما قال ان يقول هذه مكررة مع قوله فيما سبق وقبيل ان اشترى غنما طيات او خياطا ومبايع قلنا ذكر هناك ذكر شركة الصنایع وقصدا وهما يتين ما اذا وقع العقد على شركة الصنایع منهما فهذا الاعتبار فلا يكرار **قال رحمه الله** ولو استاجر حبل لا يحمل عليه محملا وراكبين الى مكة صح وله الحمل المشاء والتماس ان لا يجوز للجهاالة وهو قول الامام الشافعي رحمه الله ووجه الاستحسان ان هذه الجهاالة تنزل بالعرف الى المعارف وله المعارف من الحمل والزيادة والقطا وغير ذلك مما هو معلوم عند اهل العرف لا يقال هذه متكررة مع قوله وان استاجر كما لو لم يسم ما يحمل قلنا انما لم يسم ما يحمل فكانت الجهاالة فاشتهر وحنايين ما يحمل فكانت بسيرة لا يربط الحمل ولم يبين قدره **قال رحمه الله** ودوينة احب يعني روية المكارى الحمل والراكب وما يتبعها الحب لانها بعد من الجهاالة واقرب بالعلم ليقبح الرضا **قال رحمه الله** ولقد زاد فاكل منه رد عوضه بقا اذا استاجر حبل لا يحمل عليه مقدار من الزاد فاكل منه في الطريق رد عوضه وقال بعض الشافعية لا رد لان عرف المسافرين انهم ياكلون الزاد ولا يردون والمطلوع يحمل على التعارف بخلاف لما ايجب ان يكون الرد لان العرف جرى برة **ولنا** انه استحق عليه حمل مقدار معلوم في جميع الطريق فله ان يستوفيه فنصار كالماء والعرف مشترك فان بعض المسافرين يردون فلا يلزم من اعرف البعض ويحمل فعل من لا يرد عليهم استغنوا فلا يلزم حجة ويرد بعضهم وهم المحتاجون اليه **قال رحمه الله** ونصح الاجارة ونصحها لان الاجارة تنفذ ساعة فساعة وهذا معنى الاضاقه ونصحها يعتبر بها كما اذا اضاف الاجارة الى رمضان وهو في شعبان وكذا اذا الفسخ الى شوال وهو في رمضان وفي القينة اذا قال امرتلك هذه الذار غدا يجوز ولو قال اذا جاء قد اقدار تلك هذه الذار باطل لان تعليق وقال ابو بكر بن جوزي في التفظيرين ولا يخطر في ذهنه ويرى وعن ابن سماعة عن ابي يوسف امرتلك فادى بكذا اهل كذا يجوز في الاجارة ولا يجوز في البيع **قال رحمه الله** والمزارعة والمعاملة يعني ونصح المزارعة ايضا بالاضافة الى المستقبل كما اذا قال وهو في شعبان زاد عليك ارض من اول رمضان بكذا او نصح ايضا المعاملة وهي المساقاة ما به قال ساقيتك بساقي من اول رمضان وهو في شعبان بكذا لان المزارعة والمعاملة اجارة فتعتبر بالاجارة **قال رحمه الله** والمضاربة والوكالة لانها من باب الاطلاق وكل ذلك يجوز اضافة **قال رحمه الله** والكفالة لانها التزام للمال ابتداء فتجوز اضافة تعليقها **قال رحمه الله** بالشرط كاللبن والكن فيها تملك المطالب فلا يجوز تعليقها بالشرط المطلق بل بالشرط المتعارف

قال رحمه الله والايضاء والوصية والايضاء اقامة الشخص مقام نفسه والوصية هي التملك وكلاهما مضاف الى ما بعد الموت لانها لا يكونان الا مضامين اذا لا يضاء في الحال لا يتصور الا اذا جعل مجتزا عن الوكالة **قال رحمه الله** والقضاء والامارة يجوز تعليقها بالشرط وادخاها الى الزمان لانها اوقية وتغويض محض فجاز تعليقها بالشرط والاصل في تلك ان عليه الصلوة والسلام امر زيد بن حارثة ثم قال ان قل زيد فجعفر وان قل جعفر فعبد الله بن رواحة **قال رحمه الله** مضافا لا يخفى ان قوله مضافا فنصب على الحال وهو قيد للذوات كلها وتعبير الكلام ويصح كل واحد منها لئلا يكون مضافا الى الزمان المستقبل **قال رحمه الله** لا البيع واجازته وفسخه والقسم والشركة والهبة والنكاح والرجعة والصلح غرمال وايزا والدين يعنى هذه الاشياء لا يجوز اضافةها الى الزمان المستقبل لانها تملك وقدا يمكن تجيزها في الحال فلا طاعة الى الاضافة وقد تقدم **كتاب المكاتب** قال في النهاية اورا الكتابة بعد عقد الاجارة لمناسبة ان كل واحد منهما عقد يستفاد بالمال في مقابلة ما ليس بمال على وجه يحتاج فيه الى ذكر العوض بالاجاب والقبول بطريق الاضالة وهذا وقع الاختلاف عن البيع والطلاق والعناق قوله وهذا وقع الاختلاف عن البيع والطلاق والعناق هذا مستدرك لانريد عليه ان يقال انه وقع الاختلاف بهذا الذي ذكر عن غير تلك الاشياء الثلاثة ايضا فاما معنى تخصيص تلك الثلاثة بالذكر وقدم الاجارة لان المنافع ثبت لها حكم المال ضرورة بخلاف الكتابة والكلام في المكاتب من اوجه **الاول** في مضاهاتها **الثاني** في نعتها **الثالث** في حكمها **الرابع** في شرط جوازها **الخامس** في دليلها **السادس** في حكمها **السابع** في صفاتها **والثامن** في حقيقتها **والتاسع** في سببها **والعاشر** في حكمها ففى لغة مشتقة من الكتب وعلى النعم والجمع وسمى المظ كتابا لما فيه من الحروف بعضها الى بعض وهو اسم مفعول من كاتب وكتب كتابة ومكاتبته والمكاتب مكاتب بكسر التاء وشرعا ففى جمع مخصوص وهو جمع حرية الرقبة في المال الى حرية اليد في الحال ووكنتها الايجاب والقبول وارتباط احدهما بالآخر وشرط جوازها قيام الرق وكون المستحق معلوما ودليلها من القرائن قوله **فقد** افكاتبهم ان علمتم فيهم خيرا واختلف في الجز قيل هو ان لا يضر بالمسلمين وقيل العرق والامانة وقيل المال ومن الحديث قوله صلى الله عليه وسلم من كاتب عبد اولى مائة اوقية فاداه الا عشرة اوقية فهو عبد ومنعتها انه عقد مندوب اليه مع الصالح والطالح وحكمها انفسا كالحج وثبوت حرية اليد وحكمها في جانب المولى ثبوت حق المطالبة بيد له على ما وقع العقد عليه وسببها رغبة المولى في بدل الكتابة عاجلا وفي ثوابه العتق اجلا ورغبة في الحرية واحكامها اجلا وعاجلا **قال رحمه الله** هي تحرير المملوك يد في الحال ودقبة في المال فتوكله تحرير جنس دخل فيه تحرير الرقبة وتحرير اليد فتوكله يد اخرج تحرير الرقبة فاذا دان له يد معتقة فلو كاتب صبيرا لا يحق له ان يجز كسبياني وتوكله في الحال يتعلق بيد واخرج بقوله ودقبة في المال العتق المنجز والمعلق وهذا تعريف بالحكم ولو اراد التعريف بالحقيقة لقال هي عقد يرد على تحرير اليد واما الفاظها ففى الجامع الصغير قال لعبد

قد جعلت عليك الف درهم تؤدى الى نحو ما اول النجوم كذا واخره كذا فان ادت فانت حرة وان عجزت
كنت رقيقا فقبل فمكاتب وفي النسخ قال لعبد اذا الى الف درهم كل مائة درهم الى سنة وانت حرة
وقبل فمكاتب وان عجز عن سنة وادى في الشهر الاخير جاز في رواية ابن سليمان وفي رواية ابن حفص
ليس بمكاتب قال في الف درهم وهو الاصح عن عجز عن شهر بطلت انتهى **قال** رحمه الله كاتب
ملوك ولو صغيرا يعقل بمال خال او مؤجل ومنهم من قبل مخرج اما جازها مع الصغير فلا تصرف تافع
والصغير الذي يعقل من اهل التصرف التافع واما جازها بمال خال او مؤجل ومنهم من قبل مخرج فلا تصرف
الصادق بالثلاثة حالات ولان البدل في الكتابة معقود به كالشئ في البيع والعقد على تسليم الشئ
ليس بشرط لصحة العقد لا ترى ان من ليس عنده شئ جاز ان يشتري ما شاء بما شاء ولان الكتابة
عقد راق فالظاهر ان يسامحه ولا يفتق عليه قال في المبسوط كاتب عبد صغير لا يعقل لم يجز
فان ادعى عنه اجنبى لم يعقل لان الكتابة اجاب وقبول وقبول من لا يعقل لا يصح ولو كاتب من عبد
لرجل رضيع وقبل عنه اجنبى اخر وصى به المولى لم يجز وان ادعى لولد الكتابة عنق استحسانا
لاقياسا وجه الاستحسان ان الكتابة انعقد بقبول من عقل الاجاب لان لم يظهر وجوب
المال على العبد بهذه الكتابة في حوا المطالبة فقبول المصروف ولكن اعتبر المال واجبا عليه بحق
صحته لا اذاه من المتبرع لانه لا ضرر عليه بل له منفعة فحقته لانه يعقل بغير مال يلزمه وذلك
ان يقول انتم قلتم لو وكل مجنوننا صح لان مال وكل في هذه الحالة صار ذائبا بقصره فالعقود مثله
فقبل ماله لا شيئا يقبله فينبغي ان يعقل فيما اذا قبل الصغير الذي لا يعقل وادعى عنه الاجنبى
واطلق في قوله بمال ولم يقيده بالمعلوم قد مر وصفة ونوعا لان الاصل ان مبادلة ما ليس
بمال بالمال كالنكاح والكتابة جهالة الجنس والعقد لا يمنع صحة وجهالة وصفة لا يمنع صحة
التسمية بيان ذلك لو كاتب عبد على مكمل او موزون جاز له الوسط على ذاه وتوجب
لا يجوز حق ايدين الجنس لان جهالة الجنس متفاحشة فمنع صحة التسمية وفي الاول جهالة وصف
وهي تمنع صحة التسمية ولو كاتبه على الوثورة او داهم لم يعين لم يجز لان جهالة الوصف
هنا متفاحشة بمنزلة جهالة الجنس ولو كاتبه على ان يخدمه غير مجوز لان البدل يجوز للمولى
وقد اقام غيره مقام نفسه ولو كاتبه على الف على ان يوديها الى غريبه من غرائه جاز ولو
كاتبه على الف وخدمته ووصف شته جاز ولو كاتبه على الف وخدمته ابدا فهو فاسد ويعتق
باده ايمته دون خدمته وقوله عبد ليس بعقيد قال في المحيط ولو كاتب نصف عبد جاز فقصره
مكاتب ونصفه ماديون في التجارة وعق باده نصفه وما وصل في يده من الكسب نصفه له ونصفه
للمولى ويسعى في نصف قيمته لان الكتابة تقبل الجزى لان احكامها قابلة للجزى انتهى **وقد**
المبسوط كاتب عبد على الف درهم نتيجة على ان يؤدى مع كل خم ثوب قد سمي نفسه وان يؤدى
مع كل خم عشرة دراهم فذلك جائز بمنزلة ما لو كاتبه على كذا او قال على ان يؤدى مع ثوبك
الف درهم واذا ظهر ان جميع ذلك بدل الكتابة فاذا عجز عن شئ منه بعد اجله رد الى الرقاب انتهى
ولو كاتبه على ما في يده من الكسب في رواية كتاب الشرب يجوز وفي رواية المكاتب لا يجوز
ولو كاتب على الف درهم معسرة جاز ويعتق باده غرها بخلاف ما لو قال له ادت فان عجزت
الالف فادى غيرها لا يعتق واذا شرط في الكتابة شرط لا يقصر فيه العقد لا يفسد ما انتهى وفي المبسوط

6
واذا ادعى عليه المال واستحق مزيد فهو على الحرية ويرجع عليه السيد بهدله انتهى ولو كاتب على الف
درهم غم نفسه وما له فهو جائز فان كان في يده مال السيد لم يبطل ويخط كسبه من رقيق ومال غيره
ذلك انتهى وفي الظهيرية لو كاتب عبد الماديون ودينه يحبط برقبته فللمرء ما وان يؤدى
الكتابة كما لو باعه المولى لومات المكاتب عروفاً وعليه ديون وله وصايا ما من تدبيره وعينه بدى
من تركته بدين الاجانب ثم يدين المولى ان كان ثم دين الكتابة وما بقى فهو ميراث وتبطل وصاياه
قال رحمه الله وكذا لو قال جعلت عليك الف تؤدى نحو ما اول النجوم كذا واخره كذا
فان ادت فانت حرة والا فمخرج يعنى يصير مكاتباً بهذه المقالة استحساناً والقياس ان لا يصير
مكاتباً لان النجوم فصول الاذاه ولان يكاتب عبد على ما شاء من المال في أى مدة شاء وقوله
بعد ذلك ان ادت فانت حرة تعليق العتق باده المال وهو لا يوجب للكتابة وجه الاستحسان
انه العبرة للعاني ونون اللفاظ كما تقرر وقد اتى بعض الكتابات هنا مفترقا فتعقد به كما اذا اطلق
الكتابة بل اولى لان المفسر قوى وقوله فان ادت فانت حرة لانها منه لان ما قبل يحصل الكتابة
ويجمل الضرورية ويبرز جانب الكتابة وقوله والا فانت حرة فضلة غير محتاج اليها كما لا يحتاج
اليه في الكتابة وفي المحيط لو كاتب على الف وعبد مثله في الخياطة وهو خياط جاز استحساناً ويجوز
المولى على قبول الالف وعبد مثله في اصل الخياطة لا مثله في الخياطة انتهى **ولو قال** اذا ادت
الى الف اكل شهر مائة فمكاتبه في رواية ابن سليمان وفي رواية ابن حفص ليست بمكاتب بل يكون
اذنا اعتباراً بالتعليق بالاذاه بدفعة واحدة وهو الاصح وفي المبسوط ولو كاتبه على الف يضمنها
لرجل عن سيدك فالكتابة والقياس جازان ولو ضمن عن سيدك لغريم عليه مال على ان في الكتابة او قبل
الحالة فهو جائز ولو كاتب على الف الى خم ثم صالحه على ان يحط بعقده او صالحه على شئ فهو جائز
وقيه ايضا ولو ضمن عليه التصرف في نوع دون نوع فالشرط باطل لانها لا تبطل بالشرط
الفاسد وفيه ايضا ولو كاتبه على الف مؤجلة فصالحه على بعضه ويحط البعض جاز ولو
استاجر المولى مكاتبه سنة بما عليه الخدمة صح الاطارة وتوق المكاتب للحال ولو استحق بدل الكتابة
فالمولى رجع بمثلها انتهى **قال** رحمه الله فيخرج مزيد يعنى اذا تحت الكتابة يخرج المكاتب
مزيد لان موجب الكتابة ما ليكته في حوا المكاتب ولهذا لا يكون للمولى منعه من المخرج والسفر ولو شرط
في الكتابة ان لا يخرج لا يصح الشرط لان المقصود من الكتابة التمكن من اداء المال وقد لا يتمكن
من ذلك الا بالخروج فيطلق له الخروج قال في العناية اما الخروج من اليد فلتحقق معنى الكتابة
لغة وهي الضم فيضم ما ليكته اليد الحاصلة له في الحال الى ما ليكته الرقية الحاصلة له في المال فان
قبل من الشئ الى الشئ يقتضى وجودها وما ليكته النفس في الحال ليست بوجوده فكيف يتحقق
الضم اجيب بان ما ليكته النفس قبل الاذاه ثابتة من وجوده ولهذا اذا جنى المولى عليه وجب عليه
الادش ولو وطئ المكاتبه لم يفسد انتهى **قال** رحمه الله دون ملكه يعنى لا يخرج عن
ملك المولى لقوله عليه الفلانة والسلام هو حق ما بقى عليه درهم ولا عقد معاوضة فيقتضى
المساواة فاذا تم للمولى الملك بالقبض تمام المالكية للعبد ايضا وتتمام الملك لا يكون الا بالقبض
ولو اعتقه المولى عنق بعقده لبقائه ملكه وسقط عنه البدل لانه التزم بمقابلته العتق وقد حصل
لبدنه وفي المحيط ولو باه المولى غم لبدل اعتق وفي المتن قال الباين لو وهب المولى للكتابة

المكاتب عتق قبل ولم يقبل لان هبة الدين ممن عليه الدين صحيحة قبل ولم يقبل فان قال المكاتب
لا قبل كاشف المكاتبه ديناً عليه وهو حر لان هبة الدين ترد بالرد واعتق لا يرتد بالرد **قال**
رحمه الله وعمران وطى مكاتبه وجنى عليها او على ولدها او تلف مالها لانها بعقد الكتابة
خرجت من يد المولى وطار المولى كالاجنبى وضارت احق بنفسها وكسبها لتوصل به الى المقصود
بالكتابة وهي حصول الحرية لها والبدل المولى ولو لا ذلك لان تلف المولى ما في يده ما لم يحصل
لها العرض من الكتابة ومنافع البضع ملحقه بالاجزاء فيجب عليه عونه وهو العرق عند اتلافه
بالوطى وانفق الحد للشبهة ولو قال فغير الخ بدل الوالو كان اولى لا فائدة الفاء التفرع وفي
المحيط ولو كانت على الف على ان يطاها مادة الكتابة لانه محظور عليه كالوكاتب على الف
ورطه الخ فان ادت الفاعتقت لانه يتعلق باذاتها فيصير بدلاً والوطى لا يصلح عوضاً
لا في حق الانقضاء ولا في حق الاستحقاق وعليها فضل قيمتها في قول الاخر وهو قول محمد
لان المستحق في العقد الفاسد قيمته المعقود عليه الا المسمى هذا اذا كان المؤدى اقل من قيمتها
فان كان مثل قيمتها فلا يرد فان كان اكثر من قيمتها فانها لا ترجع بالزيادة على المولى خلافاً لرد
فان وطئت ثم ادت الفاء فعليه عقرها لان العقد الفاسد ملحق بالصحيح فان قبل الكتابة الفاسدة
غير لادته في جانب المولى بل لا يفسخ فلم لا يجعل اقامه على الوطن دليلاً على الفسخ بتزويرها عن الوطن
الحرام **قلت** اشترط الوطن لنفسه في الكتابة تنصيص على ان يطاها مستوفياً لم شرطه عليها
فيكون نصها على تقدير العقد لا على ضيقه وخالفه دليل على الفسخ ولا تمام للدلالة مع التفرع والنص
حتى لو فسدت الكتابة بسبب الاضرار لا يفسخ الا بالوطى فيها ثم ولو جعل ذلك ضحاً انتهى ولو
جنى المكاتب على انسان خطأ فانه يسعى في الاقل من قيمته ومن ارش الجنابة لتعذر الدفع فان
اعتقه المولى من غير علم بالجنابة فعليه الاقل من قيمته وفراش الجنابة فان عجز رد في الرق فحكه
كالرق كاعلم في مكانه وان جنى جنابة خطأ قبل ان يحكم عليه بالجنابة الاولى لا يجب عليه الاقعة
واحدة وان حكم عليه بالجنابة الاولى ثم جنى ثانياً فانه يلزمه قيمته اخرى لان الحكم عليه بالجنابة
الاولى فقد اشقت الجنابة من رقبته الى رقبته فصادت الثانية بمنزلة الجنابة المتداة فرق بين هذا
وبين ما اذا حفر المكاتب بئراً على قارة الطريق فوقع فيها انسان فوجب عليه ان يسعى في قيمته
بوجهه فاذا وقع فيها اخر لا يلزمه كثر من قيمته واحدة سواء حكم الحاكم بالاولى او لم يحكم ووجه
الفرق ان هنا الجنابة واحدة وهي جنى البئر بخلاف ما تقدم من وسقط خايطه المايل على انسان
بعدم الشهاد عليه ببقائه فقتل فعليه ان يسعى في قيمته واذا وجد في دار المكاتب قتل فعليه ان
يسعى في قيمته اذا كانت قيمته اكثر من القيمة فينقص منها عشرة دراهم فان جنى جنابة عمداً ما لم
قتل انسان قتل به فان جنى غير المكاتب عليه فانه كان خطأ فالارض له والارض ارش العبد ما
كون ارشه له فلان اجراه فواجب بمنافعه واما كون ارشه ارش العبيد فلا لانه عبيد ما بقي عليه ودم
كذا في البدائع مختصراً **قال** رحمه الله وان كانت على خمر او خنزير شرع في الكتابة
الفاسدة بعد الصبيحة لان الفاسدة تنلوا بالصبيحة يعني لو كاتب المسلم عبد المسلم او الكافر
في دار الاسلام فيفسد العقد لان سميته ما ليس بمعقود في حق ما يحتاج فيه الى سميته لبدل توجب
فساد العقد كايح ولو ادعى الحر لا يعتق ولو ادعى القيمة عتق انتهى والظاهر ان المسلم باشرت ولو كل

على خمر او خنزير فالكاتبه فاسدة لان
الخمر والخنزير ليس بملك للمسلم
فلا يصح عوضاً عنه

7
فمنها في كتابة عبد المسلم على خمر او خنزير فالكاتبه فاسدة لانه لو كان كافراً فاسلم نفسه
فاذا افسدت بالاسلام بالبقاء ففي الابتداء اولى ولو كاتب عبد الكافر على خمر او خنزير
فالظاهر انها صحيحة ويعتق باذاه ذلك ولا سعاية عليه اخذ من قوله عتق يملك ان يوكل
فيل لا يملكه وقيدنا بقولنا على خمر او خنزير لانه لو كاتبه على ميتة او دم فالكتابة
باطلة فان ادعى لا يعتق الا اذا قال ان ادعى انى فانى فاعتق لاجل اليقين لا لاجل
الكتابة كذا في مخرج الطحاوى ايضا وفي المحيط لو كاتب على خمر او خنزير عتق باذاه القيمة
قتل ابطال القاضى لان الكتابة اذا فسدت لفساد التسمية لكونه ليس بمالك انفق
الكتابة على القيمة فيعتق العتق باذاتها انتهى وفي المنتقى لو كاتب على الف ووطى
من الخمر فهي فاسدة وان ولدته في الفاسدة ثم ادت عتق ولدها معها وفي شرح
الطحاوى والفرق بين الجنابة والفاسدة ان في الفاسد المولى ان يرد الى الرق
ويفسخ الكتابة بغير رضاه وفي الجنابة لا يفسخ الا برضى العبد وللعبد ان يفسخ في الجنابة و
الفاسدة جميعاً بغير رضى المولى وفي المبسوط ولو كاتبه كتابة فاسدة ثم مات المولى فادى
المكاتب الى ورثته عتق استحقاقاً انتهى قيدنا بدار الاسلام لان المسلم الذي كان في دار
الاسلام لو دخل دار الحرب فكاتبه عبد المسلم او الكافر على خمر او خنزير فالحكم كالوكاتب
في دار الاسلام وكاتب من يعلم بالاحكام ولو تقديراً فلو اسلمه في دار الحرب ولم تبلغه
الاحكام فكاتب على خمر او خنزير فالظاهر انها صحيحة ويعتق باذاه ذلك ولا سعاية
لانه يعذر بالجهل في هذه الحالة **قال** رحمه الله او على قيمته وعين لغيره يعني
الكتابة فاسدة ان كاتبه على قيمة نفسه او على عين لغيره اما على قيمته نفسه فلا نها
مجهولة القدر لانها تختلف باختلاف المقيمين وحبسها كذلك بمجهولة فصار كما
لو كاتب على ثوب ودايرة لان الثوب والدايرة اجناس مختلفة وما هو مجهول
الجنس لا يثبت في الذمة حتى في النكاح ولان موجب الكتابة الفاسدة القيمة
بالتنصيص عليها ولا يقال لو كاتبه على عبد يجوز ويجب عليه عبد وسطا وقيمته
ولو انى اخذ القيمة يجبر عليها ولو كانت الكتابة على القيمة فاسدة لما صح ذلك لاننا نقول
القيمة في مسألة الكتاب ثبت قصداً وقيل ذكرت ثبتت ضمناً وفيما عدا ذلك لا نقول
يتسامح في العقد وفي المحيط وان ادعى القيمة عتق لانها وان فسدت يبقى تعليق
العتق بالاداء انتهى بضاد فاعلى ان المؤدى قيمته ثبت ذلك بالتصادق وان اختلفا
فان اتفق اثنان فما لم يمتدح على شئ يجعل ذلك قيمته له وان اختلفا فقوم
احدهما بالثبوت والاخر بالاكثر لا يعتق ما لم يؤدى أقصى قيمة ولو كاتبه على حكمة
او حكمها لم يجز لا يعتق باذاه قيمته خلافاً لفرق قوله او على عين لغيره كالنوب والعبد
وغيرهما المكبل واللوزون غير النقيدين والمراد به شئ يتعين بالتعيين حتى لو كاتب
على دراهم او دنانير في غير يجوز الكتابة لانها لا تتعين بالتعيين وعم للسع يجوز
الكتابة على مال الغير وجه ظاهر الرواية ان العين في المعاوضات معقود عليها وان
على تسليم المعقود شرط الصحة في العقد التي تخلف الفسخ وتسلم تلك العين ليست

في قدرته فلا تقع تسميته بخلاف ما اذا كان البدل غير موزن لانه معقود عليه فلا يشترط المقدرة
عليه ولو اجاز صاحب العين ذلك بوقوعه في محله لانه لا يجوز وهو ظاهر الرواية كذا في الفتاوية
وعن الامام انه يجوز اجاز او لم يجز غير ان عندنا الاجازة بموجب تسليم العين وعند عدم الاجازة
يجب تسليم القيمة وروى الثاني عن الامام انه لو ملك القيمة فادى لم يفتق الا ان
يكون قال المولى ان اديت فانت حر وذكر صاحب الاملا انه يفتق بالدفع قال المولى ان
اديت الى فانت حر ولم يقل كما لو كاتب على غير وجهه ما ذكر عن الامام ان العين لم يصر بدلا
في هذا العقد بتسميته لانه لا يقدّر على تسليمه فلا ينعقد بالعقد اصلا **قال رحمه**
الله او بانه ليرد عليه سيده ويصفى فسد قوله فسد هذا خبر كقول وان كاتب يعني
لو كاتبه على ثمنه ليرد عليه سيده ويصفى فالكسبة فاسدة على قول الامام ومحمد و**قال**
ابو يوسف الكتابة صحيحة ونقسم الى ان على قيمته المكاتب والوصيف الوسط فاما صاحب
الوصيف الوسط يسقط عنه ويكفون مكاتب ما بقي لان كل ما جاز ان ينادى العقد عليه
جاز استثنائه من العقد والكتابة يجوز على وصيف فلذا يجوز استثنائه من عقد الكتابة
ولما ان بدل الكتابة مجهول القدر فلا يقع كذا اذا كاتبه على قيمة الوصيف وهذا لان
الاصل المذكور صحيح فيما اذا صح الاستثناء من غير يودي الى فساد العقد وهنا استثناء
العبد من الدوام غير صحيح لان الوصيف لا يمكن استثناءه من الدوام الا باقتدار القيمة
وتسمية القيمة نفس العقد ولان هذا عقد يشترط على كتابته وسيع لان ما كان من الدوام
باذا الوصيف الذي يرد المولى بيع وما كان بمقابله رتبة المكاتب من كاتبة فيبطل
بهما الثمن والمثمن من منفعة فيضيق فلا يجوز للمثمنها واذا كاتبه على حيوان
وبين جنسه كالعبد والفرق بينه وبين تركه او هندی ولا الوصيف انه حبيد
او ردي جازة الكتابة ويصرف الى الوسط وقد اناها الوسط بما قيمته اربعون
وقال اهو على قدر غل الشئ وخصه ولا ينظر في قيمة الوسط الى قيمة المكاتب ويجوز
على قبول قيمته وانما يبيع العقد مع الجلالة لانها يسيرة فسادا لو كاتب وجعل الاجل
المضاد ولما لان يقول مقتضى هذا التعليق ان لا يقع الكتابة مما اد كاتبه على ثمنه
على ان يرد عليه عبد امينا لان قيمة المعين مجهولة جهالة فاحشة ولهذا لو كاتبه عليها
لم يصح وقد مر حواكما اذا كاتب على ان يرد عبد امينا ان يبيع بالاتفاق نقله في الكافي
والدرر والخز في المبسوط ولو كاتبه على ثمنه او خنزير فسد فانه قبل ان يوافق الى القامى
وقد قال لكان اديت فانت حرام ولم يقل فانه يفتق وتلزمه قيمة نفسه واذا جاء المكاتب بالمال
قبل حلول الاجل فابى المولى ان يقبله يجزى على القول انتهى **قال رحمه الله** فان ادى
المزني لان العقد ينعقد وان كان فاسدا فيقتضى بالاداء يعني اذا كان قبل ابطال التامني
وفي الفتاوية فاذا ادى المزني الخنزير يفتق وقال زفر لا يفتق الا باداء قيمة نفسه وفي بعض
نسخ الحديث وقال زفر لا يفتق الا باداء قيمة الخنزير واطلق في قوله يفتق فمثل ما اذا قال ان
اديت فانت حر ولم يقل ومن الهينة يفتق ان قال ان اديت ولم يقل لا يفتق ونظيره
ما اذا كاتبه على ثمنه او دم فانه لا يفتق الا في صورة التعليق نصا وفي ظاهر الرواية يفتق

باذا المزني وكذا الخنزير والفرق بين المزني والخنزير والمينة والدم ان المزني الخنزير مال
في الجملة والمينة والدم ليسا بمال اصلا فاعتبر فيها معنى الشرط لا غير ذلك بالتعليق قال ابن
فرشته هذا لان السيد مسلما لان الكافر اذا كاتب عبدا الكافر ثم اسلم لا يفتق باذاه
الخنزير اتفاقا انتهى وفي شرح الطحاوي فاذا اسلم او اسلم احدهما يفتق باذاه القيمة ولا يفتق
باذاه الخنزير والفرق بين المسلم والكافر حيث قلنا في المسلم العقد فاسد ويفتق باذاه الخنزير
وفي الكافر صحيح فاقول اسلم لا يفتق باذاه الخنزير ان المسلم كان المزني فحقه ليس بمال فالظاهر
منه انه اذا تدبر التعليق على الاداء والكافر لم يكن المزني في حقه مال فالظاهر انتفاء
التعليق في حقه بل اذاعة العرض وبالا سلام انتفاء كونه عرضا والتعليق فسد فلا يفتق
باذاه قيمة الخنزير **قال رحمه الله** ويسعى في قيمته يعني افاق عتق باذاه الخنزير وجب
عليه ان يسعى في قيمته لانه وجب عليه رد قيمته لنفسه والعقد وقد تقرر ان التعليق
فيجب عليه كما في البيع الفاسد اذا اعتق المشتري العبد او تلفه **قال رحمه الله**
ولا يفتق عن المسمى وزيد عليه هذه المسألة لا تعلق لها بمسألة المزني بل مسألة مبتدأة و
معناها كاتب عبدا على الف وخدمته ابدا او على الف وهدية فالخدمة ابدا او الهدية
لا يصح بدلا فالعقد فاسد فاذا ادى لالف عتق فان كان الالف قدر قيمته
لم يبق للمولى عليه سبيل وان كان قيمته اكثر رجوع عليه السيد بالزيادة وان كانت الالف
اكثر من قيمته فلا يفتق الا بدفعها ولو كاتبه على الف ورطل من المزني لا يفتق حتى يدفع
الالف والروط من المزني كذا في المحيط مختصرا قال الشارح لانه عقد فاسد فيجب
عليه قيمته بالغة ما بلغت غير ان المولى لم يرض ان يعتقه باقل مما سعى فلا يفتق
منه ان نقصت قيمته عن المسمى والعبد يرضى بالزيادة حتى ينال شرف المزني فيزاد
عليه ما زادت قيمته لينال الشرف وفيها اذا كاتبه على قيمته يفتق باذاه
لانما هو البدل في الفاسد ذكرها او لم يذكرها فامكن اعتبار معنى العتق فيه
وانما الجلالة في الفاسد لا في ابطال العقد بخلاف ما اذا كاتبه على ثوب حيث
لا يفتق باذاه ثوب لانه يختلف اختلافا فاحشا ولو ادى قيمة الثوب لا يفتق
الا اذا علم بان قال اذا اديت الى الف فانت حر فيفتق باذاه الثوب لصريح
التعليق وفي التاتارخانية ولو كاتبه على ثوب ولم يقل حر وعاد غير من فاسد
وفي الوالوجية ولو كاتبه على قيمة ثوب فهي فاسدة **قال رحمه الله** وصح على
حيوان غير موصوف يعني صح عقدا لكتابة على حيوان اذا بين جنسه لا نوعه وصفته
وينصرف الى الوسط ويجزى المولى على قبول القيمة كما يجزى على قبول العين لان كل واحد
منهما اصلا ولا يخفى ان اللفظ والوصف يجمع اجناسا فالجلالة فاحشة كالحيوان
والدابة والثوب فلا يقع الكتابة ان كان يجمع انواعا كالعبد فانه يشمل الحبشي والهندي
والتركي والاسود فتصح الكتابة اذا ذكره فاذا فسر بالحيوان بالعبد يعني قيمة قوله
صح فظهر ان الجنس عندنا هو المقول على كثير من اختلاف المقصود منهم والشروع المقول
على كثير من احد المقصود منهم وبطل الترخانية الاصل ان جملة الجنس تمنع صحة التسمية

في العقود كلها كان معاوضة مال بمال ولم يكن ذلك كالنوب والذابة والجنون وفي هذا
لا يتقوا ما يقع ثوبا او ذابة او حيوانا او جمالا الوصف تمنع صحة التسمية في عقد المعاوضة
ولا يمنع صحة عقد غير المعاوضة كالنكاح والكتابة وذلك كعبد ونوب ووقى انتهى بالمعنى
وقال الامام الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز في هذه الوجوه فان قلت اذا كاتبه على قيمة
نفسه او قيمة العبد ففسد الكتابة واذا كاتبه على عيب تصح الكتابة فالفرق قلنا
الفرق بينهما ان الجمالة في القيمة جمالة في القدر والجنس والوصف في الجمال
والجمالة في العبد جمالة في الوصف دون القدر والجنس فحق الجمالة ولو كاتبه
على وصف وعبد مؤجلا جاز استحسانا لان العبد يجب في الذمة بلا غاي ليس بمال
كالنكاح ولو كاتبه على نوب وبين صفته فاق بغيره بغيره القبول وقد تقدم ان
الامام قدرا الوسط باريين دينارا او قال ابو يوسف ومحمد على قدر غلاد السحر وخصه
ولا ينظر في قيمة الوسط الى قيمة المكاتب ولو قال ومحمد على فريس لكان أولى فلم يجز
للتاميل **قال** رحمه الله او كاتب كافر عبيدا كافر على غير معنى بيع العقد للآخر
اذا سمى قدرا انه الخ ميعن لان الخ عندم مال منقول كالعصير حتى المسلم فيصح تسميته
اذا كان معلوما واحترز بقوله عبيد الكافر من عبيد المسلم فانه يقع فاسدا وتجب
القيمة على ما بيننا فيما اذا كان المولى مسلما اطلق في الكلام فشميل الذمي والمستامن
والحرى ولا فرق في الذمي بين ان يكون في دارنا او في دار الحرب حيث دخل غير
مهاجر لانه من اهل دارنا فجزى عليه احكامنا والمستامن ما دام في دارنا فجزى
وانما محل النظر لو كاتب الحر عبيد المسلم في دار الحرب على غير ما ذكرناه في ذلك فانما
انه يفتق اخذ انه قولهم لنا انه محتال على مال الحرب باق وجبه كان برضاه ولا يخفى ان
الحرز هنا كالحز في الحكم فيه **قال** رحمه الله واثا سلم فله قيمة الخ لان المسلم ممنوع
عن تملك الخ وتملكه وفي تسليمه من الخ تملكها وتملكها اذا المولى يملكها قبل
التسليم كونه موصوفة في الذمة والعقب يرد على معين فيكون غير ما ورد عليه
العقد فيكون تملكه العبد وتملكه المولى في الحال عوضا عما في الذمة فلا يجوز
في حق المسلم فجزى عن تسليم الخ فوجب المهر الى القيمة لقيامها مقام المسمى والكتابة
باقية على حالها بخلاف ما اذا باع ذمي من ذمي ثم سلم احداهما قبل القبض حيث
يفسد البيع عند البعض لان العقد يقع على ما يصلح به لا في الكتابة بطل القيمة
به لا فيما اذا كاتبه على وصف او نحو ولهذا يجب المولى على قبول القيمة والبيع لا يفتق
على القيمة صحته اصلا فكذا لا يبقى عليها فمما اصل المسئلة بان الخ غير معين لانه لو
كان الخنص معيننا فقد ملكه بمجرد العقد والتسليم نقل من يده الى يده والمسلم غير ممنوع من
وضع يده على الخ لان الخ اذا غصب ثم اذ ذمي فاسلم الذمي فله ان يسترد الخ من
من الغاصب ولا يمنع منه في هذه الحالة فاذا اسلم لا ينتقل الى القيمة وله الخ لا غير
فيما المسئلة بالخ لم يتبر من الخ بغير فنقول لو كاتبه على غير معين ملكه بمجرد العقد
فاذا اسلم احداهما قبل القبض لا ينتقل الى القيمة بل له الخ بغير معين والمسلم لا يمنع من وضع

9 يده عليه كالوعصب الذمي خنزير فاسلم فله ان يرد من يده الغاصب ولو كان الخنصر غير معين
فاسلم احداهما ينتقل الى قيمته بغير المكاتب خذ انه قولهم قيمة القيمة بقوم مقام عيب هذا
من خواص هذا الكتاب والحمد لله الذي هدانا لهذا **قال** رحمه الله ومتق
بقبضها يعني يفتق بقبض قيمة الخ لان الكتابة عقد معاوضة وسلامة احد العوضين لاحدهما
توجب سلامة العوض الاخر وان اذ الخ من متق ايضا لتضمن الكتابة تعليق العقب باداء
الخ كما اذا كاتب المسلم عبد على خنص كما تقدم **قال** الكافي في هذا ذكر بعض المشايخ كالقاضي
ظهير الدين البشير **قال** رحمه الله في شرح الجامع الصغير
وفي شرح الطحاوي والتمناشي ولو اذ الخ لا يفتق ولو اذ القيمة يفتق لان الكتابة
انتقلت الى القيمة ولم يبق الخ بل لا في هذا العقد لان العقد صحيحا وقع صحيحا على الخ
ابتداء وبقي بعد الاسلام على قيمة صحيحا على حاله خنصر الخنصر كونه يرد لا فيه منورة وبدا
غير البديل لا يفتق بخلاف مسألة المسلم حيث يفتق باء الخ لان العقد فيه يفتق
فاسدا فيفتق باء البديل المشروط لما فيه من معنى التعليق ويعين لولا قيمة نفسه
وقد تقدم فرق آخر و فرق في النهاية بفرق ثالث حيث قال فان قلت ما الفرق بين
هذا وبين ما اذا كاتب المسلم عبد على الخ ابتداء حيث يفتق العبد باء الخ وان وقع
العقد فاسدا وفيما نحن فيه وهو ما اذا كاتب لنصر في عبد الكافر على خمس ثم اسلم
احدهما ثم اذ الخ لا يفتق مع ان القياس ينبغي ان يفتق باء الخ بالطريق الاول
لان العقد في الابتداء فاكدا انعقاد على الخ ثم الفرق بينهما هو ان الكتابة في عقد
المسلم على الخ انعقدت مع الفساد فيفتق باء البديل المشروط لما فيه من معنى التعليق
لما ذكرناه ويكون عليه قيمة نفسه وانما ما هنا فان الكتابة انعقدت صحيحا على تغيير البديل
يعني اذ اؤده وقامت القيمة مقام المحنة ولم يوجد ما هنا معنى التعليق باء الخ حتى
يفتق باء الخ الى هذا اشار الامام الترمذي في الجامع الصغير **قال** رحمه الله
بما يجوز للمكاتب ان يفعل ما يملكه لظاهرا ان اكتفاء المصنف في عنوان هذا الكتاب
بما يجوز للمكاتب ان يفعل ما يملكه المقصود بالذات والافتق ذكر في هذا الباب كثيرا
مما لا يجوز للمكاتب ان يفعل ما يملكه صاحب العناية لما ذكر احكام الكتابة الصحيحة
والفاسدة شرع في بيان ما يجوز للمكاتب وما لا يجوز فان جواز التصرف ينبغي على
العقد الصحيح انتهى **قال** رحمه الله للمكاتب البيع والشراء والسفر لاث
مقصود السيد من العقد الوصول بملك الكتابة ومقصود العبد به الوصول الى الحرية
وذلك لما يحصل بالبيع والشراء وقد لا يتفقان في الحضر فيحتاج الى السفر بملك
البيع بالجمالية لان عادة التجار يفعلون انما ان السامعة واستجلا بالقلوب للناس
وقد يجازي في صفقة ليجمع في آخرى واذا اطلاقه انه يملك ان يبيع بالصفقة والنسيئة
والغبين الفاحش واليسير عند الامام وعندنا لا يملك بالغبن الفاحش كالعبد
المكذون له ولو اذ في الثمن او حط بسبب عيب جاز ولو حط من غير عيب لا يجوز وشراء
المكاتب وبيعه من مولا جاز واذا اشترى شيئا من مال المضاربة ولا يجر فيه جاز ولا يبيع

المولى ما اشترى من مكانه من جهة المالك ليقا المشبه المالك له فيه ولو اوصى لعين
من ماله ثم عتق فجاز الوصية جازت كذا في المحيط وفي المبسوط ولو باع من مكانه درهما بدينارين
لا يجوز لان هذا مخرج الربا والمكاتب في كسبه بمنزلة المولى والمكاتب في حق الشفعة فيما يستحق
او استحق عليه كالمحرر انتهى لا يقال هذه الاحكام علمت من قوله مخرج من يده دون ملكه فيكون
يكرازا ولا مانع من علمت هناك وان دهن او ادرته او اجرا واستاجر فوجاز وليس له ان
يقرض من ماله نصريحا وماعلم ضمنا لا يكون متكررا فقام له وفي المبسوط ولو سرق المكاتب
او سرق منه يجب القطع لان غايتها انتهى **قال** رحمه الله وان شرط ان لا يخرج من المصر
ان هذه وصية وهذا كلام متعل بما قبله يعني ان يشترط ان شرط المولى عليه ان لا يخرج من
المصر كالمخضرم له نوعان التصرف دون غيره كان ذلك باطلا لان هذه الشروط مخالفة
للقضي عقدا لكتابة لان مقتضاها فلتخرج اليد على وجه الاستملاء والاخصاص
بنفسه ومناقض نفسه واكتسابه وان لا يتحكم عليه حد ويحصل المال باى وجه شاء فكانت
هذه الشروط باطلة والتصرف مظنة تحصل المال قال الله تعالى واخرون يفرعون في الارض
يبغون من فضل الله والكتابة لا تبطل بالشروط الفاسدة كما تقدم ما اذا كان داخل
في صلب العقد وهو ان يكون في ابدل مثل ان يشترط خدمته ومكاتبته على خمر او خنزير
فيفسد العقد لان الكتابة تشبه البيع من حيث انها تحصل الفسخ قبل اداء المبدل فيفسد
العقد فاوجب الشرط في صلب العقد وشبه التكاح من حيث انها لا تحصل الفسخ بعد
الاداء لانها مبادلة مال بمال فحق المولى ومبادلة مال بغير مال في حق العبد لانه لا يملك
نفسه فلا يفسد العقد بالشروط اذا لم يكن في صلب العقد هو ان يدخل في احد البديلين
والذي ليس في صلب العقد هو الذي ليس في بدل الكتابة ولا فيها يقابله وقد روي عليه بعض
العلماء قائل قولك ليس ذلك بشئ بان قوله ولا فيها يقابله ممنوع فان مقابلة فلت الخروج
اليه والمنع من الخروج تخصيصا للفك والحريية فقامل قوله ليس ذلك بشئ لان كون
المنع من الخروج تخصيصا للفك والحريية لا تقتضي كونه داخل فيها فان تخصيص الشئ
فليكون ما يخرج عن خاص كما اذا عرفنا الانسان بالحيوان الفاضل فقامل انتهى
قال رحمه الله وتزوج امته يعني للمكاتب ان يزوجه الامته لان في الاكتساب يملكه
ضرورة بخلاف تزويج المكاتبه نفسها حيث لا يجوز لها وان كان فيه اكتساب لان
ملك المولى باق فيها فغنى امته الاستملاء بنفسها وفيه تقييدها وربا يعجز فيبقى
هذا العيب فيكون المولى ضرر وليس مقصودها بتزويج نفسها المان وانما هو
المتحصين والاعفاف بخلاف تزويج امته فان المقصود منه كسب المال فيجوز لها
لا يجوز للام والوصى بخلاف العبد المأذون له في التجارة والمضارب والشريك
لانهم لا يملكون الا ما يكون من باب التجارة والتزويج ليس منها فلا يملكونه وهذا
المنع يظهر المنع من تزويج المكاتبه نفسها حيث لا يجوز وان كان فيه اكتساب
المهر ودفع النفقة كافي تزويج المكاتب امته نفسها لانه العلة في تزويج المكاتبه نفسها
مكاتبته بما ذكرنا فقامل فيك بالامه لان المكاتب لا يملك ان يزوجه نفسه وولد

لانه ليس من التجارة ولا فيه اكتساب مال بل فيه شغل رقبته بالمهر والنفقة وفي المحيط قد روي
عبد امته فاعتق فجاز لان هذا العقد لا يجوز له حال وقوعه لان الكتابة توجب
فك الحجج في الاكتساب وهذا ليس منها بخلاف ما لو كفل ما لا ثم اعتق فغدت كفالة وكذا
لو وكل فعتق جاز وكذا لو اوصى لعبد فاعتق فجاز لان هذه العقود لها مجزأ حال وقوعها
وانما يمنع ظهورها في حق غيره فستقط حق الغير بالعتق فظهر النفاذ مطلقا ولا يجوز هبة
المكاتب وصدقة ووصيته وكفالة في الحال ولو اعتق ترك له الهبة والصدقة لانها
وقعت فاسدة ولو دفع ماله مضاربة او اخذ ما لامضاربة جاز ويجوز له شركة العنان
لا المفاوضة ويجوز اقرار المكاتب بالدين والعين والاستيفاء لانه لا بد للتجار منه ولو اقر
المكاتب على ولد المولود في الكتابة بجناية لم يجز اقراره لانه اقرار على غيره فان مات الولد
وترك ما لا كان ذلك لابييه واقراره وصار هو الخصم في الجناية لانه ظهر المقر ثم خفي
باقراره وكذا لو اقر على ولد بدين لم يجز فان اكتسب لولد ما لا واخذ الام بغير اقراره
عليه في المال مكاتب ومأذون في بيع امته ادعى جعل امته ام ولد او مكاتبته فصدق المكاتب
او المأذون فيه جاز ويدفعها اليه وذلك ان كان معها ولد ففعل عليه لانه اقراره بالوديعه لغيره
يصح **قال** رحمه الله وكفالة عبيد يعني يملك المكاتب ان يكاتب عبيد لان الكتابة عقد
اكتساب للمال فيملكها كما يملك البيع وقد يكون الكتابة انفع من البيع اذ البيع يزيل الملك بنفسه
والكتابة لا يزول الا بعد وصول بدل فاذا جاز البيع فاولى ان تجوز الكتابة وقال المشافعي
لا يملك لان العقد لا يفسق مثله ولا يزول الى العتق وليس له ان يعتق على مال قلت
انما ملكه على ان الكتابة بيع من نفس العبد وانما لا يملك الاعتاق على مال وتعليق العتق على اداء
المال لان فيه اثبات الحرية مقصودة وفي الزيادة وجب مجهول النسب اشترى عبيد افكاتبته
فاشترى المكاتب امته فكاتبته ثم اقر المولى الاعلى المجهول النسب انه عبيد للمكاتبه في مكاتبته على
حاله المكاتب الاعلى والمكاتب الاعلى مكاتب للمكاتب الاسفل لانه يقع اقراره على نفسه بالرق
لان حرية لم تثبت بدليل الا انه غير مصدق في حق المكاتب لما فيه من ابطال حق المكاتب
فبقى حرا في حق المكاتب مكاتب للحرا لا لعبد مكاتبته وهذا المجهول النسب اذا اقرت
بالرق لانسان لم يطل بكاهن او يودى المكاتب الاعلى بدل الكتابة الى المكاتب الاسفل
لان مجهول النسب لما اقر بالرق صار هو جميع اكتسابه مملوكا لها وبدل الكتابة من حمله
اكتسابه ومتى صار مجهول النسب عبيدا في حق هذا الحكم لا يبرى المكاتبه الا بالاداء الى المكاتب
والمكاتبه تؤدي مكاتبته الى المكاتب الاعلى ثم المسألة لا تخلوا اما ان اديا متعاقبا او معا
فان اديا متعاقبا فايتهما ادى والا الى صاحبه عتق ولا يكون ولاؤه لاحد لان ما عاده امته
عبد او مكاتب وما ليسا من اهل الاولاد وايهما ادى الخراعتق واولاؤه الاول لانه لما صار حرا
صار اهلا للاولاد واذا اديا معا عتقا واولاؤه لاحدهما على الاخر لان عتق كل واحد منهما
قرن بعتق صاحبه فلا يكون احدهما اهلا للاولاد حال عتق صاحبه وان عجز احدهما صار مملوكا
للآخر لان عجز المكاتب صار مملوكا للمكاتبه لانه من كسب مجهول النسب وان عجزت
المكاتبه فقد صار امته المكاتب والمقر عبيدا فصارا عبيدا للمكاتب وان عجزا معا عتقت

المكاتبه وصار المجهول مع المكاتب عبيدا لهما لان المكاتب اقرب برقبته لمجهول النسب ومجهول النسب اقرب برقبته وجميع اقسام المكاتبه فقد صار المكاتب مقربا برقبته للمكاتب والمكاتبه لما قبلت الكتابة من المكاتب فقد اقربت برقبته للمكاتب فقد اجتمع اقرارهما واقرار المكاتب سابق على اقرار مجهول النسب واقرارا من ناسخ لاولها لان الاخر مرة الاول ولم يوجد الرد الثاني فصح فصارا لاعتبار اقرار مجهول النسب لانه اخرهما وهذا الرجل مجهول النسب قربانه ملوك لعبد رجل واقراره على العبد وهو مجهول النسب لانه ملوك لهذا المقر فيها جميعا ملوكا للعبد مجهول النسب اقرب بالرق للمكاتبه والمولى للمكاتبه وهو المكاتب اقرب بالرق لمجهول النسب صارا ملوكا للمكاتبه انتهى مختصرا **قال رحمه الله** والاول لانه اذني بعد عتقه لان الولاء من العتق وعتقه المكاتب الاول وهو اهل للولاء عند عتق الثاني وكان ملكه تاما فيه عند ذلك فثبت له ضرورة وفي توم الطحاوي وان اذنا معا اعتقا وبيث ولا شأنا للمولى وفي الاصل وان عجز الاول ورد في الرقب ولم يؤد الثاني مكانه بعد بقي الثاني مكانه حاله وتظهر العبد المأذون لرادا اذن لعبد في التجار ثم خرج على الاول بقى الثاني ملوكا للمولى على الحقيقة فلو اعتقه فذولان الاول ولكن مات قبل الاداء ولم يؤد الثاني مكانه ايضا فهو على وجهين اه ترك الاول مالا كثيرا سوى ما على المكاتب الثاني وبرفاه ببدل الكتابة وفي هذا الوجه لا تنسخ كتابته فيؤدى كتابته ويحكم بحريته في اخر جزء من حياته وما بقى يكون لورثته الاخران وان لم يكن له وارث فلولاء ويؤدى الثاني مكانه الى وادى المكاتب الاول واذا اذني وعتق كان ولاؤه لابن المكاتب حتى يرثه ورثته الذكر الثاني اذا مات ولم يتلف وفاء سوى ما ترك على المكاتب الثاني وهو لا يخلو منه وجهين ان كان مكانه الثاني اقل من مكانه الاول ففي هذا الوجه تنسخ مكانه الاول ويكون عتقا ويبقى الثاني مكانا للمولى وان كان مكانه الثاني مثل مكانه الاول او اكثر منه وهذا الوجه لا يخلو اما ان حل مكانه الثاني وقت موت الاول فيفسخ كتابته الاول فظهر ان المؤلف لو قال فيؤدى الثاني الى المولى ويحكم بحرية الثاني للحال ويجري الاول في اخر جزء من حياته وما بقى من مكانه الثاني تكون لورثته المكاتب الاول وان حل المكاتبه الثاني بعد موت المكاتب الاول وان لم يطلب المولى الفسخ فيفسخ كتابته الاول فظهر ان المؤلف لو قال واعتقا معا باذنا مكانا كان اولى لبيعه او لولاء له في الخالد من وفي نوادر ابن ساعدة عن محمد امانات الاول وقد حل ما على الثاني وقد ترك وفاء الا انه يدين على الناس ولم يخرج الدين حتى ادنى الاسفل الى الاعلى ينظر في الولاء والميراث الى يوم ادى الكتابة انتهى وفي المحيط فان مات الاول من ابيه ولم يترك الا ما على الثاني ومات الثاني وترك ولدا مولودا في الكتابة يسوقها على ابيه ويؤدى الى المولى من مكانه الاول فان فضل شيء يكون لابن الاول ويحكم بحرية في اخر جزء من حياته وعتق الولد الاول مع عتق ابيه وولاء الثاني لابن الاول ولو اشترى المكاتب امراة فكانت لها من اموالها ما كانت فان ولدت فهو معها في الكتابة ومع الاب ايضا بخلاف ما لو كانت امه وعبد اهو زوجها كتابة واحدة فولدت فالولد يتبع الام كالحمل **قال رحمه الله** والسيد يعني اذا اذني الثاني قبل ان يفتق الاول كان الولاء لسيد الاول لا للمكاتب لانه يفتقد جعل المكاتب مصفا لكونه قريبا فيلحقه فيه اقرب الناس اليه وهو لولاءه كالواشترى العبد المأذون له شيئا فانه لا يملك لعبد

الاهلية ويلحقه فيه مولاه لانه اقرب الناس اليه ولو اذني الاول بعد لا يتول له لان المولى جعل معتقا والولاء لا يتول عن المعتق الى غير خلاف جبر الولاء في ولد الجارية فان مولى الجارية هناك ليس بمعتق مباشر بل تسببا باعتقار اعتاقا لاصل وهي الاصل ان الحكم لا يفتق الى السبب الا عند تعذر الاضافة الى العلة والتعذر عند عدم عتق الاب واذا اعتق من المأذون فيقول الولاء الى قوم الاب وقال في المحيط وولاء العتاقة متى ثبت على احد لا يحتمل النقل الى غير كالتسبب **قال رحمه الله** لا التزوج الا باذن يعني لا يملك التزوج بلا اذن لانه يعيب نفسه لما فيه من شغل فتمته بالمهر والنفقة ولم يطلق له الاعتقاد توصله الى تحصيل مقصوده وهو عقد فيه اكتساب مال على ما يثبتا ويملك التزوج باذن المولى لان الحجر لاجله لانه ملكه باق فيه فبان باتفاقهما الثبوت ملكه في رقبته وفي الحاشية المكاتب لا يملك وطى امته فان وطئها شتم استحققت واخذ المكاتب بعقرها في الحال **قال رحمه الله** والهيبة والتصدق الا باليسير لانه نوع تبرع وهو ليس بامره الا ان اليسير منه من ضرورات التجار لانه لا يجد بد من ضماقة واعارة ليجتمع عليه المهاجرون فيملكه لان من ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته وتوابعه ولا يهب بعضه لانه تبرع ابتداء وكذا لا يجوز وصيته ولم يثبت المولى من جهالة تعلقا مقدارا اليسير وقال في التخيير انه يتصدق ويهب بقدر الفلوس ورغيف ونفقة اقل من درهم وياخذ ايضا في اليسير ويهدى الطعام المهيأ للاكل بقدر ذائق ولو هبوا وهدى درهما فضاها لا يجوز **قال رحمه الله** والتكفل والاقراض لانهما يتبع وليسا من ضرورات التجارة ولا من باب الاكتساب فلا يملكه ولا فرق في الكفاية بين المال والنفس باذن او بغيره لان الكل تبرع ولا يجوز كفاية المكاتب بمال اذن المولى فيها اولا وكذا المأذون وكذا الكفاية بالنفس لانهما متبعان تتعدى ضرورة الى المال بان يعجز عن احضاره فكان بمنزلة الكفاية بالمال وهو تبرع والمكاتب لا يملك التبرع ويؤخذ منه بعدا لقول الكفاية وقعت باطلا فان كفل بمال باذن المولى لم يملك المولى الكفاية ولو اذني المكاتب فتعق لومته الكفاية لا تقدر وان كفل عبيد لآخر جمع السيد على المكفول عنه لغير المكاتب واكفيل اذني ما كفل به رجع على الاصل ان كفل بامر وبغير امر لا يرجع ولو اذني المولى رجع ايضا **قال رحمه الله** واعتاق عبيد ولو بمال وبيع نفسه منه لانه ليس باهل للاعتاق لانه لا يتصوب الامن يملك الرقبة فلا ينعقد عتقه ولو على مال لانه فيها اسقاط الملك عن العبد بقبالة دين في ذمة المفلس فلا يكون في باب الاكتساب فلا يملكه وبيع العبد من نفسه اعتاقا كالتبث فلا يملكه **قال رحمه الله** وتزوج عبيد يعني لا يملك تزوج عبيد وكذا لا يملك ان يوكل به لانه تعيب له ونقص في المال لكونه شاعرا لرقبته بالمهر والنفقة وليس هو من باب الاكتساب في شيء بخلاف تزويج الامة على بيتها **قال رحمه الله** والاب والوصي في رقيق القبيح كالمكاتب لان الاب والوصي كالمكاتب فيما كان ما يملكه المكاتب والاصل فيه ان من كان تصرفه عاما في التجار وغيره يملك تزويج الامة كالمكاتب والاب الجد والوصي والقاضي وامينه فكل من كان تصرفه عاما في التجار كالمصارف والشرايك والمأذون فلا يملك تزويج الامة ولا الكتابة عند الامام ومحمد وقال الثاني يملك تزويج الامة لانه فيه

منفعة على ما بيننا وجوابه انه ليس من باب التجارة فلا يملكه وجعل في النهاية شريك المفاوضة كالمكاتب
وجعل في الكافي كالمادة من له في التجارة وكل وجه قال الشارح جعله كالمادة من اشبه بالعتق
قال رحمه الله ولا يملك مضارب وشريك شيئاً منه يعني لا يملك تزويج الامه والكتابة
لانها ليسا من التجارة وقد بينا **قال** رحمه الله ولو اشترى باه او ابنة مكاتب عليه لما
ذكر ما هو اخل في الكتابة بطريق الامالة وانما مشرع يذكر ما هو اخل بطريق التبع والنفع
يتلوه لاصل وانما يكتب عليه لان المكاتب يملك الكتابة وان لم يملك العتق فيجعل مكاتباً معه
تحقيقاً للعتق بقدر المكان لانه لما عذر الاعناق صار مكاتباً مثله للعتق بخلاف المولى
فانه يملك الرقبة ولا تعذر في حقه فيعتق عليه كما تقدم في باب ربيته وذكر الابن والاب وقع
اتفاقاً لان هذا الحكم لا يختص بهما بل جميع من له قارة الولادة يدخلون في كتابة تعلقه
واقوام ومولا المولود في الكتابة يكون حكمه حكم ابيه حتى اذا مات ابيه ولم يترك شيئاً يسمي
على تجرأ به والولد المشتري مؤد على ليدل خالوا لا يرد في الرد وانما كان كذلك لان
المولود في الكتابة تبعيته ثابتة بالملك وبالبيعينة فيها حكم في حوال العقد لا حقيقة في حقه
لان بعضه بينهما حقيقة بعد الانفصال قال الاكل وتقدم الاب في الذكر للتعظيم واما في الترتيب فيقدم
الابن وابنه على الاب سواء كان مولوداً او مشتراً في الكتابة والمولود مقدم على المشتري فالمولود يظهر
خاتم في الحيات وبعد المات كما تقدم والمشتري في حال الحياة فقط كما تقدم والاب يحرم بيعه حال حياته
ولده ولم يقبل منه البذل بعد موته خالوا لا مؤجلاً انتهى وانما قال مكاتب عليه ولم يقل صار مكاتباً
لان لو صار مكاتباً صار املاً وليتبع الكتابة بعد موت المكاتب لاصل وليس كذلك بل اذا مات المكاتب
يباع الاب فان قيل ما الفرق بين المشتري في الكتابة من الاولاد وبين ما اذا كاتبه على نفسه وولد
المتغير فانه اذا ائتمر المشتري لم يسقط عنه البذل شيء واما اذا عتق المتغير الذي مكاتب عليه يسقط عنه
البذل ما يخصه **اجيب** بان المشتري يقع في كل وجه فلا يقرب به في اصل البذل لمقربين قبل دخوله
في الكتابة بخلاف المتغير فانه مقصود بالعقد والبذل في مقابلة فسقط ما يخصه منه وفي الينا بيع
لوملك الاجداد والجدات واولاد الاولاد تكاتب عليهم وفي الخلاصة لو اشترى واحد اخاه ولاده
وان سفلوا او واحد من اجاده وان علوا مكاتب عليه **قال** رحمه الله ولو اخاه وعنه لا يعفى
لو اشترى اخاه او عينه من اخاه لا يكتب عليه عند الامام وقال لا يكتب عليه لان وجوب الصلة تشل
القرابة المحرمة للنكاح ولم يفتق على الميراث في حرمه منه ونهب نفقههم عليه ولا يرجع فيها
وهب لهم ولا يقطع بينه افا سرق منهم الى غير ذلك من الحكم فكذلك هو الحكم والامام انه المكاتب كسب
وليس له ملك حقيقة لوجود ما ينافيه وهو الرق ولما لو اشترى امه ولد لا يفسد نكاحه ويهوز
ودفع الزكاة اليه ولو وجد كثر او اكتسب يكفي للصلة في الاولاد الاترى ان القادر على اكتساب يخطب
بنفقة الولد والوالد لا يكفي في غيرهما حتى لا يخطب الا بنفقة اجنبه الا اذا كان موثراً او الدخول
في الدخول في الكتابة بطريق الصلة فيحقق بقرابة الاولاد ولان هذه قرابة تشبه بنى الاغنام وفي حق
بعض الاحكام كحل الجلبلة وجريان القصاص من الجانبين ويقول الشهادة ودفع الزكاة اليه وتشبه
الولاد في حق حرمة المناكحة ووجوب النفقة وحرمة الجمع بين اثنين منهن فالمقتضاها بالولاد وفي
العتق وبنى الاغنام في الكتابة توهم على الشبهين خطهما والعمل على هذا الوجه اولى في العمل على العكس

وفي الخبر لو اشترى المولى العمة فالقياس ان يظهر مثله في الكتابة وفي الاستحسان لا يكتب عليها انتهى
قال رحمه الله ولو اشترى ام ولد معه لم يجز بيعها حتى لو اشترى زوجها مع ولد منها
لم يجز بيعها لان الولد لما دخل في الكتابة امتنع بيعه لما ذكرنا فقتبعه امه فامتنع بيعها لانها
تبع له ولا تدخل في كتابة حتى لا تفتق بعتقه ولا يفسخ النكاح لان لم يملكها وكذا المكاتبه اذا اشترت
زوجها غير ام لها ان يبيعه كيف ما كان لان الحرية لم تثبت من جهة ما بيننا فبقوله معه
لان لو ملكها بدون الولد جاز له بيعها عند الامام وقال لا ليس له ان يبيعها لانها ام ولد وكل
اذا اشترى ام ولد وحدها بدون ولد الامام ان القياس ان يجوز البيع وان كان معها الولد لان
كسب المكاتب موقوف بين ان يؤدى فيكون للمكاتب وبين ان يجز فيكون للمولى فلا يتعلق
بهذا لا يحتمل الفسخ وهو موثمة الولد لان بيعها امتنع بعتا للولد وما ثبت تبعاً يثبت
بشرائط المتبع ولو ثبت بدون الولد ثبت والقياس ينفيه ولا يخفى ان هذا في حال الحياة
واما في حال الموت قال في الينا بيع فاذا مات المكاتب وقد اشترى ام ولد ما فلا سارية عليها
لكون اقاوى عن المكاتب عند الموت عتقا وان لم يكن معها واد فقالت نادى جميع المال
خالاً لم يقبل منها وللولي بيعها عند الامام وفي نوادر بشرع عن ابي يوسف مكاتب اشترى امرأته
فدخل بها وولدت ولدت امه الشراء فمات المكاتب فماتت امه فماتت امه فماتت امه فماتت امه
واذا مات الولد في حياة المكاتب ثم ماتت المكاتب فان ادت بدل الكتابة بخرم موته عتقت والا
زدت في الرق ولا سارية عليها وفي الهداية واذا ولد له غلامه دخل في كتابة فكان حكمه حكمه وكسبه
له انتهى وفي الينا بيع اشترى امرأته وطهرها فماتت بولده فاعترف بتمات عنه فان ترك معاوية
ولداً اخر اشترى في الكتابة قال ابو حنيفة اذا مات المكاتب ليس للمولى بيعهم ولا سارية عليهم فان
ادى الولد المولود في الكتابة البذل عتق وعتقوا جميعها وان عجز رد في الرق ورد في الرق
الا ان يقولوا نحن نوذى المال الساعة فيقبل ذلك منهم قبل قضاء العاقبة لعجز المولود في الكتابة
وان ادى مال الكتابة وللكاتب مال كثير كان المولود في قياص قول من قول الجميع منه
وفي الولد الجلية ولدت مكاتبه ولداً فاشترت ولداً اخر ثم ماتت يسمي المولود في الكتابة
على التجوز وما كسبه الولد المشتري اخذ اخوه فادى من كتابته وما بقى من بينهما انصافات
وللولد له ان يواجر المشتري بامر القامى وان لم يكن لها الا المشتري ادى الكتابة خالها منها
خالوا الادوت في الرق في قول الامام وقال لا كسب كل واحد منهما لخاصته وليس بها على التجوز
وان ترك الولد المشتري دون المولود في الكتابة سعى على تجزئه على قولها وعلى قول الامام اما ان
يؤدى خالاً او يرد في الرق انتهى **قال** رحمه الله ولو ولد له غلامه فماتت مكاتب عليه وكسبه له
لان بالعتق ثبت له نسب له فيتبعه في الكتابة وكان كسب الولد له لانه في حكم مملوكه فكان
كسبه له وكذا لو ولدت المكاتبه ولداً دخل في كتابتها كما سنذكره قال في العتابة وتضمن
عليه بان المكاتب لا يملك الشرى فمن اين له ولد في الامه حتى يدخل في الكتابة واجيب بان
مضى قولنا لا يملك الاجل له وطى امته لكن ان وطى وادعى النسب ثبت قال في المبسوط جازية
بيعت ومكاتب ولدت ولداً فاداه المكاتب قال الولد له والجارية ام ولد ويضمن نصف
مقرها ونصف قيمتها ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً لان المكاتب كالمولى ولو ولدت المكاتبه منه

دخل الولد في كتابتها لان الاوصاف العامة الشرعية في الاتهامات كالنكاح والاستيلاء والمهر والرق
فترجع الى الاولاد قيت بقوله تكاتب عليه ليفيد ان الامر لم يصر مكتوبة قال تاج الشريعة فان قلت اذا
ثبت للولد حقيقة الحرية يثبت له ثمة ختمها وهذا ثبت للولد في الحرية فيسوي ان ثبت للام ختمها هذا
الحكم دون الكتابة لا لخطها بل لثبوتها عن الولد قلت لان العقد ما ورد عليها واعترض عليه بان
عدم ورود العقد للكتابة احكام منها عدم جواز البيع فثبت ان رتبها فان قلت لم لا يغير كتابة
ثبوت الولد وانما يقتضي ان لا يغير كتابة امالة الا ترى ان لو اشترى اياها وابنه تكاتب عليه وان لم ير العقد
عليه والمطلوب في الجواب عن السؤال الثاني ان يقال انما لا يغير كتابة ثبوت الولد لا لخطها بل لثبوتها
عن الولد وفي الثانية المكتاب لا يملك وطن امتد فاه وطنها ثم استحققت لامة يولد المكتاب بعقرها
في الحال وفي الثانية مكاتبان بينهما جارية جاءت بولد فادعياء ثبت النسب بينهما ويغير الولد مكاتباً
مهما فاذا ادعى احد هما ما عليه عتق لوجود شرط العتق في حقه وعتق الجزء من الولد تبعاً للموتى نصيب
الاخر مكاتباً للاخر عند الامام وعندهما اذا ادعى احد هما عتق فبين عتق نصيبه من الولد عتق نصيب الثاني
من الولد ولا ضمان على الولد ولا ضمان عليه وصارت الجارية كلها ام ولد وطهرت بغير نصيب الاخر سواء
كان موهباً او مرسلاً ولو قال المؤلف دخل في كتابته كاشيات كان ولي من قوله تكاتب لان هذا اقوى دخولا
من المشرع في الكتابة لا في غيره مقامه ويسعى على نجسه والدخول يغيره قوت على مكاتب قهراً كاشيات
قال رحمه الله وان تزوج عبده فامته وكاتبها فلدت دخل في كتابتها وكسبه لها الات
الولد يتبع الام في الاوصاف الكيفية فكان مكاتباً تبعاً لما كانت احق بكسبه من الاب لان جرحها
فضار كفتنها وهي فظيرة المسئلة الاولى ولو قتل هذا الولد يكون قيمته للام دون الاب لما ذكرنا
بجلافة ما اذا قبلت الكتابة على نفسها وعلى ولدها الصغير فقتل الولد حيث تكون قيمته بينهما
ولا تكون الام احق به لانه دخل في الكتابة ههنا بالقبول عنه والقبول وجدها فلا يكون احدهما
اولى من الاخر وفي بعض نسخ الهداية دخل في كتابتها وكسبه لها والاوجه دخل في كتابتها لان فائدة
الدخول هو الكسب كذا في الهداية قال بعض العقلاء وفيه تأمل اذ يجوز ان يقال فائدة ان يعق
بعتقها ماله اكتسب ولا قيل ليس هذا بشئ لان المراد فائدة دخول الولد في كتابة الاب هو كون
الكسب له لا غير لانه لا يتبع الاب في الرق والحرية فقامت من قوله تكاتب عليها
الى قوله دخل في كتابتها ليفيد ان هذا اقوى من الاخر المشرع في الكتابة لانه لو كانت الكتابة
مفلساً سعى هذا في الكتابة على نجسها **قال** رحمه الله مكاتب او مملوك من نكح باذن
ختم بغيرها فلدت فاستحققت فالولد ما عتق يعني لو تزوج مكاتب او غيبه مملوك له في التجار
بزعمها باذن المولى فلدت فاستحققت فالولد رقيق وليس له اذ اخذ بالقيمة عند الامام
والثاني وقال الثالث ولد حاكم بالقيمة يعطى المستحق في الحال اذا كان تزوج باذن المولى
واذا كان بغير اذنه يعطى بعد العتق ثم يرجع هو بما ضمن من قيمة الولد على الامة المستحقة
بعد العتق اذا كانت هي المفارة له وكذا اذا غرر بعد مملوك او غير مملوك له في التجارة او
مكاتب رجوع عليه بعد العتق فلا ينفذ في حق المولى وان غرر هو مرجع عليه في الحال وكذا لو كان
مكاتباً وكذا حكم المهر فان المستحق يرجع به في الحال اذ كان تزوج باذن المولى والا فبعد الحرية
وليس ان يرجع على احد بالهر كالمعلم في موهبه وحكم العزير يثبت بالتزوج دون الاجارة وانما

حرية لمدان تزوجها بغيره لحرية الاولاد معتمداً على قولنا وصار موهباً كالمهر والمكاتب مولود
بين رقيقين فيكون رقيقاً لان الولد يتبع الام في الرق والحرية كما تقدم وترك هذا في الجوامع
الصحابية ومنه ان الله تعالى عليهم اجمعين والعبد ليس في معنى الحر لان حق المولى وهو المستحق في الحر
مجبور بقيمة واجبة في الحال وفي العبد بقيمة متاخرة ملا ما بعد العتق فتعذر الا لحاق لعدم
المساواة هكذا ذكرنا ههنا وهذا مشكل جداً لان دين العبد اذ الرق ليس بسبب اذنه فيه المولى يظهر في
حق المولى ويطلب به في الحال والمذكور ههنا انه تزوجها باذن المولى وانما يستقيم هذا اذا
كان التزوج بغير اذن المولى فلا يراه لا يظهر الدين في حق المولى فلا يلزم منه المهر ولا قيمة الولد في الحال
ويشهد لهذا المعنى ما سند كره والجواب ان المكاتب ثبت له حرية المهر والمادة من السيد جرحه فثبت
له ما يثبت للحر واعطيت احكام الاحرار ولم يتفق ما اذن فيه المولى النكاح فوقف محترماً ذلك على
اذا لان التوقف للحل لان بعض ذلك السيد لانها صار اذنيه كالمهر بخلاف مسألة البيع لان
اذن السيد فيه تناول لبيع ولو كان فاسداً فارقاً قيت بقوله يزعمها لان المكاتب لو كان عالماً
بجبال المرأة لا يصير موهباً بل بالاجماع **قال** رحمه الله وان وطع امته بشراً فاسد فزنت
فالعقر المكتوبة كالمكاتب المكتوبة بشراً فاسداً فوطئها ثم ردها بحكم الفساد على البايع
وجب عليه العقر في الحال وكذا العبد المملوك له في التجارة لانه فانما ياب الاجارة والمهر
ثان يقع صحيحاً وثان فاسداً او الكتابة والادنى ينتقلان البيع والشر بوعيهما فكما انما اذنين
فيهما كالمكاتب لهما في نفسهما في حق المولى فيؤخذ به في الحال **قال** رحمه الله ولو نكح
اخذ به من عتق يعني لو تزوج المكاتب امرأة بغير اذن المولى فوطئها يؤخذ بالعقر بعد العتق
وكذا المملوك له في التجارة لان التزوج له ليس من الاكساب ولا من ابيات التجارة لان الكتابة
كالكتابة فلا يظهر في حق المولى فلا يؤخذ به في الحال بخلاف الفضل الاول وبخلاف ما اذا اشترى
امته فوطئها فاستحققت حيث يؤخذ بالعقر في الحال وفي بعض نسخ وجب العقر اجاباً وشبهة النكاح
وذلك ليس من التجارة في شيء ولا من الكسب فلا يتناول الادنى ولا عقد الكتابة فيما ختم وجب
عليه الى ما بعد العتق لعدم ولاية التزام هذه الطريق وفي الاصل اذا وقع المكاتب على امرأة
كان عليه الحد وهذا ظاهر فان ادعى شبهة فسقط عنه الحد فاذا سقط الحد وجب العقر كذا في الحر
ثم يؤخذ بهذا المهر في الحال ولا يثار الى ما بعد العتق وان كانت مطاوعة لا يؤخذ بالمهر
في الحال ويظهر هذا ما قالوا في المجنون اذا وقع على امرأة فوطئها فان كانت مكرهة فانه يجب
عليه المهر وان كانت مطاوعة لا يجب عليه المهر هذا ادعى كذا وانكرت فان صدقة لا يؤخذ
بالمهر في الحال سواء كانت مكرهة او مطاوعة **فصل** ذكر هذه المسائل في فضل على حدة
لاختصاصها باحكام مخالفة لما سبق **قال** رحمه الله ولدت مكاتبه من سيدها مضنت
على كتابتها او عجزت وهي ام ولد لان المولى لما ادفعه ضادت ام ولد منه فقلنا حاجتها
حرية عاجلة ببذل وهي الكتابة واجلة بغير بدل وهي اموتية الولد ففتت رايها شامت ولا
يحتاج الى تصديقها لانها مملوكة له رتبة بخلاف ما اذا ادعى ولد جارية مكاتبه حيث
لا يثبت نسب من المولى الا بتصديق المكاتب لانه لا ملك له حقيقة في ملك المكاتب وانما له
حق الملك فيحتاج فيه الى تصديقها فاذا مضنت على الكتابة اخذت عقرها من سيدها واذا مات

المولى عتقت بالاسيلااد وسقط عنها مال الكتابة لان العتق حصل لها بغير بدل بالاسيلااد وقال
تاج الشريعة فان قلت ينبغي ان لا يسقط عنها لان لاكتساب تسلم لها وكذا اولادها التي اشتراها
بعد الكتابة وهذا اية بقاء الكتابة قلت الكتابة تشبه المعاوضة والمنظر الى ذلك لا يسقط
البدل ويشبه الشرط وبالنظر اليه يسقط قلنا بسلامة الاكتساب على جهة المعاوضة
وقلتا يسقطا البدل على جهة الشرط ورد بان قد قررنا ان العمل بالشهادتين انما ينشأ
فيما يمكن الجمع من الجهتين وهذا ليس كذلك لان جهة كون الكتابة معاوضة تستلزم عدم سقوط وجهته
كون شرط يستلزم السقوط والسقوط وعدمه متنافيان قطعيا لا يمكن اجتماعهما في عمل واحد
وتنافي الارضين يوجب تنافي المزمعين فلا يمكن اجتماعهما والصلوب في الجواب انما ينشأ
سلم لها البدل لان الكتابة انقضت في حق البدل وبقيت في حق الاكتساب والاولاد لان
النسخ للنظر لها والنظر فيها ذكرنا وان مات وترك ما لا يورث كتابتها منه وما بقي لولدها
ميراثا لان ثبت عتقها في اخر جرمها خيرا حياتها وان لم تترك ما لا فلا سعاية على الولد لانه حر
وان ولدت ولدا اخر لم يثبت نسب من غير دعوى لمرة وطهرها عليه ولدام الولد انما يثبت نسب
من غير دعوى اذا كان وطهرها حلالا واذا عجزت نفسها وولدت بعد ذلك ولذا في مدة
يمكن العلوق بعد التجهيز يثبت نفسه من غير دعوى لا اذ انقضاء مهراها ولولم يدعى الولد
الثاني ومات من غير وفاء سعى هذا الولد في بدل الكتابة لانه مكاتب تبعا لها ولومات
المولى بعد ذلك عتق وبطل عنه السعاية لانه بمنزلة ام الولد والطلاق قوله مكاتبه فمثل
ما اذا كانت مفرجة بالعقد ومكاتبه مع اخرى وما ذكره من خاص بالاولى قال في المحيط رجل
كاتب جاريتين مكاتبه واحدة ثم استولى على ما كان لولد حر والام مكاتبه كما كانت
ولا خيار لها لان الاسيلااد حصل في ملكه فعلق مهرها وانما قلنا لا خيار لها لانه
يمكن ردّها الى اللتين بدون الاخرى ولو ولدت احدهما بنتا فاستولت على المولى
البنت صار ام ولد والولد في غير القيمة وليس لها ان تجز نفسها وبطل الكتابة
لانها تابعة لامها واذا تعدد ونسخ الكتابة بقهر ام ولد له انتهى فلو قال بعقد مفرج
لسلم وفي المبسوط اذا ادعى المولى جمل المكاتبه ففرض ان انسان بطنها بعد ذلك بيوم
فالعتق جنبنا ميتا فان الولد غرم لابيها لانه عتق بدعوى فكان ميراثا له ولا يرث
شيئا ولكنها تأخذ العقران اختارت المصطفى على المكاتبه انتهى فلو قال ولولدها جملها
ففرض ان بطنها فالعتق جنبنا ميتا مضى الى اخره لكان اولى لانه يعلم حكمها اذا ولدت
فاذغاه بالاولى وفي المبسوط ايضا ولدت مكاتبه من مولاها ثم اقترن المولى بها انه لفلان لم يبيد
وان صدقة في ذلك لان حق امومة الولد قد ثبت لها فلا يصح ان في ابطاله فان قال المذنب
بعتها منك بالف ولم ينقل الثمن وقال المولى زوجتي والامة معرفة للذم على المولى
المهر المستوفى قصدا من الثمن وليس عليه قيمة في الام ولا في الولد وان لم تكن معرفة انها
للذم عن القيمة لا ترى انه لو انكر البيع لم يمكن من استردادها فيضمن قيمتها بعد ان
يخلف بالله ما اشتراها بما يدعيه من الثمن انتهى وقيل بقوله مكاتبه من سيدها ليخبر
عن امها المكاتب فان صدق ثبت النسب ويعين قيمة الولد وتعتبر قيمته يوم الولادة

هذا اذا جاءت به لستة اشهر من حين اشتراها فلو جاءت به لاقول فادعاه المولى لا تنفع دعوته
وكذا اذا اشتراها المكاتب غلاما من السوق لا تنفع دعوته الا بتصديق المكاتب عبد ذكاته وكاتب
العبد امه ثم ولدت المكاتبه ولذا افادها مولى المكاتبه فامسأله على وجهه اما ان صدق فادعاه
او صدق المكاتب ثبت النسب منه وان كذبا او صدق احداهما وكذبا الاخر فان جاءت بالولد
لستة اشهر فاكش فعتقه فان ذلك او صدق المكاتب ثبت النسب منه وان كذبا في ذلك او كذبت
المكاتبه لا يثبت النسب والعبرة هنا بتصديق المكاتبه دون المكاتب والعبرة فيما نقل من
لتصديق المكاتب دون المكاتبه ويجب العقر لها **قال** رحمه الله وان كاتبام ولد
امر مدبره طمخ لان ملكه ثابت في كل واحد منهما وان كانت ام الولد غير متقومة عند الامام وعقد
اثبات هذه المالكية لها بالبدل وان ملكه فيها عن ماله لم يكن متقوما عندا في حنفية
رحم الله تعالى فكان اخذ العوض عنه كالعقاص وعقد الكتابة ليرد على المملوك الحاجة الى التماس
الى ملك السيد في الحال وللرغبة في المال وام الولد في هذا كغيرها لانها مملوكة بها ورقت
فتملك ما يملكه المكاتب في الحال والمال وكسبها المولى قال في النهاية ولا تنافي بينهما لانها
تلقاها ما خيرا حرة **قال** صاحب النونية لا يقال احدهما يتقضى العتق ببدل والاخر لا
بدل والعتق لا يثبت لها افكنا متنافيين **لان** نقول لا تنافي بينهما لكونهما جعيا عتق
تلقيا هاهنا سبيل البدل وعود من بانه اراد الوحدة الشخصية فغير مسلم كيف وفي الحق باسلم
لها الاكتساب وان اراد النومية وفي المحيط ومن كاتب ام ولد على خدمتها او رقيتها جاز فزاد
بقوله على خدمتها ورقيتها ان يقصر حق خدمتها او رقيتها جاز بان كاتبها بالف على ان يقصر حق
خدمتها او رقيتها هو الصحيح لانه ذكر الخدمة بدون المدة لا يصح وكذا الرقبة لا يتصور ان يكون
بدلا لان الشيء الواحد لا يصلح ان يكون بدلا ومبدلا ولو وطهرها بعد ما كاتبها يجب العقر لان
العقر والارش بمنزلة اكتساب **قال** رحمه الله وعتقت نجاة بموت او عتقت بموت المولى
بغير شيء يلزمها وسقط عنها بدل الكتابة لانها عتقت بالاسيلااد وتسلم لها الاولاد والاكتساب
لانها عتقت وهي مكاتبه وملكها يمنع من ثبوت ملك الغير فصار فيه كما اذا عتقها المولى في حال
حياته ولئن انقضت الكتابة في نفسها بقيت الحرية في حق الاولاد والاكتساب لان النسخ للنظر
والنظر فيما ذكرنا ولو ادعت البدل قبل موت المولى عتقت بالكتابة لبقائها الى وقت الافاء و
بالاذاء تقر حرم لا يبطل قال صاحب البيان ولعلنا ان يقول النظر في ابقاء حقها وحفظها
حاصل لا في ابطال حق الغير لان اكتساب حصل لها قبل موت المولى وكلامنا فيه ولم يبق قبل
موت المولى بل جنيته فينبغي ان يكون اكتساب المولى لاهلها **قال** رحمه الله وسعي
المدير في ثلثي قيمته او كل البدل بموت فقير يعني لومات بعد ما كاتبته ولا مال لغيره فهو الخمار
ان يسعي في ثلثي قيمته او جميع بدل الكتابة وهذا عند الامام وقال الثاني يسعي في الاقل منهما وقال
الثالث يسعي في الاقل من ثلثي قيمته وثلثي بدل الكتابة فالخلاف في الموضوعين وفي الخيارات
وفي المقدار وابو يوسف مع ابو حنيفة في المقدار ومع محمد في نفى الخيار والكلام في الخيارين
على تجزئ لا اتفاق وعدمه فعند ما كان متجزئا تخرجت قوما وراه الثلث جدا وبقيت الكتابة فيه كما كانت
قبل عتق الثلث فتوجه لعتقه جثمان كتابة موجبة وسعاية معلقة فتجوز لتفاوت بين الامرين

وعندها العتق لا يجزى لانه عتق كله يعنى ثلثه فبطلت الكتابة فلم يثبت الخيارات والدليل من
في كتاب العتق واعتبر من عليه بان الاعتاق لما لم يجز عند ما لم يعق ثلثه عتق كله فانقضت
الكتابة فوجب السقوط في ثلثي قيمته لا غير **واجب** باننا قد حكمنا بعبث الكتابة نظر المأ
فيقبضها كذا ذلك فلم يما يكون لها اقل فيحصل النظر بوجوب بطلانها واما المقدار فقد هما
لا يسقط عنه من بدل الكتابة شيء وعند محمد يسقط عنه ثلثه بالتدبير فيبطل باذانه فما لبس
ولما ان المال قوليل بما يصح مقابله به وبما لا يصح فأنصرف كل الى ما يصح والتدبير يوجب
استحقاق ثلث رقبته لا محالة فلا يتصور استحقاؤه بالكتابة وهذا خلاف ما لو دبر مكاتبته
لان البدل هناك مقابل بكل الرقبة اذا لم يستحق شيء فلم يرقب عند الكتابة فاذا اعتق بعض
الرقبة نفذ ذلك بالتدبير ليسقط حصته من بدل الكتابة بعد ذلك اما هنا فالكتابة وقعت بعد
التدبير ما لينة الثلث قد سقطت فكان البدل باذانه الثلثين منقوضا وليس لهذا كذا اذا دبر
في حياته لان استحقاق الثلث قد سقط بالتدبير وفي المبسوط لو كانت هذه المادون المدبورة
فللغرض انقضت لانها تنقضت ابطل احقهم فاذا اخذ المولى الكتابة ثم علموا فاهم اخذها
من المولى لانه كسب حبه ما دون مديون والغرض احق باكتسابه قبل الكتابة فكذلك ابعدها
بخلاف ما لو ضرب على عبد المادون المدبورة من يديه مع وما اخذ المولى من الضريبة مسلم له
لان الضريبة بدل المنفعة والمولى ان يستوفي المنفعة بالاستخدام فكذلك اخذ الضريبة
بدل العتق وان بقي من دينهم شيء ضمن المولى له قيمته وسعى في بقيقه ولا يرجع المولى على العبد بما
ادى وكذا لو قضى المولى دينهم جازت الكتابة ولم يرجع على العبد بما ادى من دينهم امة مادونة
في التجارة ولها ما دبر فولدت فكاتب السيد الولد وعتقه فللغرض رد الكتابة وفي العتق يعين
المولى قيمة الولد **قال** رحمه الله وان دبر مكاتبته مع لانه يملك تخيير العتق فيملك
التعليق بشرط وهذا التعريف نافع له لاحتمال ان يموت المولى قبل اداء بدل الكتابة فيعتق
مجانا او يجزى غدا اداء بدل الكتابة فيبقى مديرا **قال** رحمه الله وان عجز بقى مديرا
لوجود السبب الموجب له **قال** رحمه الله والاسم في ثلثي قيمته او ثلثي المبدل يموت
معتق يعني ان لم يجز ومات المولى معسرا فهو بالخيار بين ان يسعى في ثلثي قيمته او ثلثي
بدل الكتابة عند الامام **قال** لا يسعى في اقل منهما فالخلاف في الخيار يسبق على تجزى
الاعتاق وعدمه وقد مر بانه واما المقدار هنا فاتفق عليه لان بدل الكتابة مقابل بكل
الرقبة ان لم يستحق شيء من الحرية قبل ذلك فاذا اعتق بعض الرقبته فما بعد ذلك
سقط حصته من بدل الكتابة بخلاف ما اذا تقدم بالتدبير لانه سلم له التدبير الثلثين
فيكون بدل الكتابة مقابل لما لم يسلم وهو الثلث على ما بينا **قال** رحمه الله وان
اعتق مكاتبه عتق لانه ملكه قائم فيه وهو شرط لنقض العتق **قال** رحمه الله وسقط
وسقط بدل الكتابة لانه التزم به ليعتق وقد حصل بدونه وكذا المولى كان يستحقه نقابلا
بالجبر وقد قامت ذلك بالاعتاق مجانا واكتابه وان كانت لازمة من جانب المولى لكتبا
نفسه بالتراخي بالاجماع وقد وجد من المولى بلا اقدام على العتق ومن العبد بمسؤول عنه بلا عزم
قال رحمه الله وان كاتبه على الف مؤجلة فصالحه على نصف خالص والقياس انه لا يجوز

لانه اعتياض من الاجل وليس بمال والدين مال ولهذا لا يجوز مثله من الحرين ولا في مكاتب
الغير وان يجزى كان وما وذلك في عقد المعاوضة غير جائز وعقد المكاتبته معاوضة لا تنقض بالمس
والطلاق المقابل **واجب** بان ذلك على خلاف لقياس بالنص وكذا ان تقول قوله والدين
مال منقوض بقوله لو حلفت بان ليس مال ولدين على املى او معسر لم يجز لان يقال ذلك في الايمان
فما مل **وجه** الاستحسان ان الاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر على الاداء الا به
فاعلى له حكم المال وبدل الكتابة من وجه غير مال من وجه حتى لا تنسخ الكتابة فاعتد لا بخلاف اعتد
بين الحرين لانه عقد من وجه فكان ربا ولا ان الصلح امكن جعله كسنة للكتابة السابقة وتجديد
العقد على خمس مائة حالة قال بعض الافاضل في قوله الاجل في حق المكاتب مال فيه مناقشة
ظاهرة اذ قد سبق ان الاستقراض جائز وبهذا الاعتبار صححت الكتابة خالوا واول قول هذه المناقشة
انما تظهر ان لو اذاد وانبغي العقد على الاداء به نفى القدرة الممكنة وهي اذا لم يتمكن به من الاداء
وانما اذادوا بذلك نفى القدرة الميسرة وهو ما يوجب اليسر على الاداء كما هو الظاهر فلا يجوز
للمناقشة مجال لظهور ان اليسر على الاداء لا يكون الا بالاجل فتأمل قال في المحيط ولو صالحه من
الكتابة على غير جائز لان بدل الكتابة بمنزلة الثمن والاستدلال بالثمن قبل القبض جائز ولا يشترط
قبضها في المجلس كذا في المنتقى غير محرم لانها اقترقا عن عين بدين ولو كانت على وصيف بعض
فصالحه على وصيفين ايضا يدا بيد جائز لانه صالحه على دين معين فيجوز وكذا الاستأجار المولى
مكاتبته بما عليه سنة يجزى صحته الاجازة وعتق العبد لخال لانه مولا ملك بدل الكتابة بالقبول
فيثبت ذمته عنه فان خدمه المكاتب شهرا ثم مات انتقضت الاجازة وبرئ المكاتب من صحته
ما خدمه والباقي دين عليه انتهى **فروع** اذا اختلف المولى والعبد فقال العبد كاتبتني
على الف وقال المولى على الفين واختلفا في جنس المال القول قول العبد مع يمينه وعلى
المولى البينة واذا جعل العتاق قول العبد مع يمينه والزم المال واقام المولى البينة بعد
ذلك على الفين لزمه الغان ويسعى فيها وان لم يقيم البينة فادى الف وعتق ثم اقامها
بعثلك نفى الاستحسان عتق وعليه الف اخرى وفي الظهيرة ولو اقام البينة فالبينة
بينة المولى لانها ثبتت الزيادة الا ان المكاتب ادعى مقدارا اقام به البينة يعنى
وفي القول بالبينة ولو ادعى كتابة فاسدة والاخر جائز فالقول قول من يدعى الجائز والبينة
بينة من يدعى الفاسدة وفي النسخ اذا ادعى المكاتب انها وقعت فاسدة بان قال كاتبتني
على الف ووطئ خير فانكر المولى ذلك القول قول المولى ويلزم المكاتب الكتابة وكانت
يبنى ان لا يقضى بخلاف الكتابة بقول الامر لان المكاتب ان يجزى نفسه وينسخ الكتابة الا ترى
الى ما ذكره الشهاذات اذا اقام المولى البينة على العبد انه كاتبه بالف وانكر العبد ذلك
فالغرض لا يقضى ببينة المولى وجواب ما ذكره من محمول على الرواية التي تقول انه ليس
للمكاتب ان يجزى نفسه من غير قضاء القاضي **قال** رحمه الله مات مريض كاتب عبد
على الفين الى سنة وقيمت الف ولم يجز الورثة ادى ثلثي البدل خالوا والباقي الى اجله
او رد وقيمت يعني المريض اذا كاتب عبد على الفين الى سنة وقيمت الف ودم فماتت
المولى ولا مال له غيره فانه يؤدى ثلثي الفين خالوا والباقي الى اجله او يرد رقبته وهذا

عند الامام واليه يوسف وقال محمد بن يونس ثلثي لالف خالوا الباقي الى اجله او يرد رقيقا
لاد للمولى ان يترك ان يادة بان يكتبه على قيمته فكان له ان يخر الزيادة على الف درهم بطريق
الاول فصار كالمواضع المربوض امرأة على الف الى سنة طاروا له لم يكن له مال اخر وصار كل من وجلا
كامر في باب الخلع ولما ان جميع المسمى بدل الرتبة حتى جرى عليه احكامه بالمال فما اخذ
بالشفعة وعمرها وحق الورثة متعلق بالمبدل كله بخلاف الخلع لاد البديل فيه ما يقابل المال
ولم يتعلق الورثة بالمبدل فكذلك لا يتعلق بالمبدل **وحاشا** لمدان الحيايا بالجل فيعتبر جميع
الثلث وميته من الثلث عندهما وعند الاجل فيما زاد على القيمة يصح من راس المال ويحسب
في قدر القيمة من الثلث فيدنا وقيمتها لانه لو كان بالعكس ففي العتابة وانه كاتبه على
الف الى سنة وقيمتها الفان ولم تجز الورثة ادى ثلثي القيمة مالا او رد رقيقا في قولهم
جميعا لان الحياة في العدة وهو اسقاط الف درهم والتاخير هو تاجيل الف فلم يصح
في ثلثي القيمة لاني حوا سقاط ولا في حق التاخير لاني وفي المحيط حرث كاتب عبد على قدر
قيمتها فوات ولا مال غير يقال بجل ثلثي البديل والثلثي مؤجلا كما هو فان لم يفعل يرد في
الرق وفيه ايضا لو كاتب عبد في العتقة ثم اقرضه من ماله ما يستيفه له ما فصدق لانه حق
الورثة لم يكن متعلقا بالعقد فصح اقراره بالاستيفاء كالو نابع اجنبيا في العتقة ثم اقرضه
الثلث في الرض ولو كان عليه دين فخط لم يقبل في ثلثي ويحق العبد بزمه ويؤخذ بالكتابة
ولو قال ان مت فكاتبوا هذا العبد بضمها لقيمة لانه ملك عتقه فيملك الايباء وغيره كاتب
عبد في مرضه ولا مال له غير فاجازة الورثة في حياته فلم الايباء بعد موته ومن كاتب عبد
في عتقه على الف وقيمتها خمسمائة فاعتقه عند الموت ولم يقبض شيئا حق مات سعى في ثلثي
قيمتها عندهما وبطلت الكتابة وقال الامام يسوع في ثلثي قيمته وانه شاء سعى في ثلثي ما عليه من
الكتابة فان قبض المولى خمسمائة ثم اعتقه في مرضه فان كان المقبوض ما لكان يحسب شيء
فما ادى وصار مال الكتابة ما بقي يسوع في ثلثي مكانته لان ثلثي كتابته وثلثي ما بقي من
كتابته سواء وعند ما يسوع في ثلثي قيمته وانه كان قائما يسوع في ثلثي ما بقي من الكتابة عند الامام
وعند ما يسوع في ثلثي قيمته ولو ادى الكتابة الى مائة ثم اعتقه في مرضه سعى في ثلثي المائة
ما لا يباع انتهى **وقد** شرح الطحاوي من اعتق مكاتبه وهو مريض ينظر ان كان يخرج من الثلث
عقوباتها وان كان لا يخرج من الثلث ولم تجز الورثة ينظر في ثلثي قيمته والى ثلثي بدل الكتابة
وله الخيار يسوع في ايها شاء عند الامام وظاهر في له عبد ان ملكه كامل له وانما باشر العقد
بنفسه ليخرزها اذا كان بهن صحيح ومريض قال في المحيط وان كان العبد بين رجلين
من احداهما وكاتبه الصحيح باذنه جاز وليس للوارث ابطله وكذا اذا اذن في القبض وقبض
بدل الكتابة ثم مات المراض لم يكن للوارث ان يأخذ منه شيئا وفي الجامع مكاتب قتلوا له
في حجة بالف درهم وقد كان المولى كاتبه على الف واقرضه المكاتب في حجة لاجنوب الف درهم فمضى
المكاتب وفي يد الف فقتضاها المولى من المكاتب فوات ذلك المرض وليس له مال غير ما
قالا الف تقسم بين المولى والاجنبى على ثلاثة اسهم حان للمولى وسهم للاجنبى ولو ان
المكاتب ادى الف الى المولى من الدين الذي اقرضه ثم مات فالاجنبى الحق بهذه الف

وبطل بن المولى ومكاتبته وانه مات من غير ذهاب فادى الرذمات على ملك المولى وبطلت بين
المولى ومكاتبته ولو لم يقبض المولى الف ومات وتركها في الاجنبى ولو تركت المكاتب ابنا
ولده في الكتابة فالاجنبى الحق بهذه الف ايضا ويبيع المولى ابن المكاتب بالدين والكتابة واذ
ادها ابن الكتابة والدين لا ينتقض القضاء للاجنبى ولو ادرجلا كاتب عبد على الف درهم
في حجة واقترضه اجنبى الف درهم ثم مرض المكاتب واقترضه المولى الف درهم بمعاينة الشهود
فسقط من المكاتب وفي يد المكاتب الف اخرى فقتضاها المولى فالولى الحق بها من الاجنبى
بخلاف ما لو اشترى المكاتب في مرضه عبد انه المولى بالف درهم ولو رجل اجنبى على المكاتب الف
فملك العبد وفي يد المكاتب الف درهم لا يفر فقتضاها المولى من العبد فوات المكاتب
من مرضه ذلك وفا فاما قبض المولى من العبد لا يسلم للمولى وانه كان البيع وقبض الثلث
بمعاينة الشهود فيسقط الف ويدفع الى الاجنبى والفرقان في صورة الفرض الماسة
ظاهرة فيقدم المولى ولم تظهر في صورة البيع فقدم الاجنبى فامل وفيه ايضا كاتب عبد
على الفين وله اثنا عشران وهما اذناه فمضى المكاتب واقرضه لاجنوب الف درهم واقترضه المولى
بين الف درهم فوات وترك الف درهم فالولى الحق بالالفين يستوفى احداهما من الكتابة والاخر من
من الدين فان ترك اقل من الفين بديلا بين الابن انتهى **والفرق** هو ان اذا ترك الف الفين
تصور بعد موته من انظر الى صورة المودى وانه اختلف بوجه الدفع فقدم المولى لانه
عقد الكتابة على صورة الفين بخلاف ما اذا ترك الاقل لم يكن ذلك فقدم الابن فامل
قال رحمه الله وانه كاتبه على الف الى سنة وقيمتها الفان ولم تجز الورثة ادى ثلثي
القيمة مالا ولا رد رقيقا وهذا لا يباع وقد تقدم بيان **قال** رحمه الله من
كاتبه عن عبد على الف وادى عتق وادى قبل العبد فهو مكاتب **اختلف** المشايخ
في صورتهما قال بعضهم قال لو لولى العبد كاتب عبد على الف درهم على ان ادت له
الف فخرج فكاتبه المولى على ان يعقوا اذ ان يحكم الشرط فاذا قبل العبد صار مكاتب
يعق هذا العقد له جهتان نافذة في حق ما ينتفع العبد وهو ان يعق عند اداء الشرط
موقوف على الجانة العبد فيلزمه الى وجوب البديل عليه لانه عقد مري بين فضولى ومالكه
فيوقف على الجانة فله الاجانة فاذا قبله صار مكاتب لان الاجانة في الانتهاء كالاداء
في الابتداء وقال بعضهم صورتهما ان يقول كاتب عبد على الف درهم ولم يقل على
ان ادت لك الف درهم فخرج فاذا ادى لا يعق قيا لانه العقد موقوف والموقوف
لاحكم له ولم يوجب التعليق وفي الاستحسان يفتق وجرا الاستحسان انه لا ضرر على العبد
في عتقه باذنه الاجنبى ولا يرجع الدافع على العبد لانه حصل له مقوده وهو عتق
العبد وقيل يرجع على المولى ويسترد ما اذاه بثمان لان مكانه كان باطلا كما لو فوض في البيعة
فانه يرجع بما ادى هذا اولى واذا اده بغير ثمان لا يرجع لانه متبرع به فانه اذا ادى عتقه
بدل الكتابة كلها وان ادى عنها البعض فلما يرجع سواء اذاه بثمان او بغير ثمان لانه لم يحصل
له غرضه وهو العتق فكان حكم الاداء موقفا فيرجع ولو ادى البعض او اكل الا اذا اذاه
عن ثمان لانه لثمان فاسد فجميع يحكم فساد فانه قيل ما الفرق بين هذا وبين البيع فان

بيع الفضولي يتوقف على اجازة المخرج فيقال له وفيما عليه وهذا يتوقف فيما له والجواب ان ما له هنا
استقام محض وهو لا يتوقف على القبول وفي الشارح ولو قال العبد لا اقبل فادى عنه الاجنبى الذي
كاتب عنه لا يجوز لانه ارتد برة ولو ضمن الرجل لم يلزمه شئ لان الكفاية ببدل الكتابة لا يجوز
وفي المحيط ولو كان هذا العبد بنا لهذا القابل وكذا لو كان ابن صغير عبد لرجل واحد فكاتبه بغير ابيه
لم يجز لانه لا ولاية له على ابنه الصغير اذ كاتب عبدا للغير اذ ادى حق العبد في الفضول كلها
لانا اعتبرنا الكتابة نافذة في حق ما له وفيه التاثيرا وانه يرد على كاتب عبدا لغيره ما جاز له
على الف درهم ثم حط منه خمسمائة فبلغ المولى فاجاز فالكفاية بحسب ما له ولو كان وجهه لالف درهم بلغ
المولى فاجاز فالحق باطل ولو كان رجلا كاتب عبدا لغيره بغير اذنه على الف درهم فادى العبد لالف
اليه ثم بلغ المولى فاجاز الكتابة باجازت الكتابة ولا يجوز الدفع ولا يعتق بذلك الدفع فان اجاز
المولى الكتابة والدفع فذلك جائز في قول الجريسي وسف وبقول المكاتب ويدفعه ولا يجوز اجازة
القبيض في قول الامام وما اكتسبه بعد الكتابة قبل الاجازة فذلك للمكاتب على كل حال انتهى وفي
شرح الطحاوي ولو كان لرجل عبد غائب فخطب رجل مولاه فقال كاتب عبده الغائب على الف
فقد ادى وجهين اما ان يشترط الغائب او لم يشترط اما اذا لم يضمن فالكفاية جائزة ويتوقف
على اجازة العبد فان اجاز ولو لم يلف وان رده بطل فلو ان هذا الرجل ادعى قبل ان يجيز
العبد وقبل ان يفسخ جاز وحق العبد وليس له ان يسترد ذلك في الاستحسان انتهى **قال**
رحمته وان كاتب الحاضر والغائب وقبل الحاضر مخرج يعني اذ كاتب عبدا من حاضرهما الحاضر
والاخر غائب بان قال العبد لمولاه كاتب بالغ عن نفسي وغيره فلا ان الغائب فكاتبتهما
فقبل الحاضر **وفي المحيط** ولو كاتب عبدا حاضرا واخر غائبا وقبل الحاضر جاز استحسانا
انتهى فظهر انه لا فرق في البتة بين ان يكون من السيد او من العبد والقياس ان يصير
الحاضر مكاتبا وحده لانه عقد الكتابة على نفسه وعلى الغائب فينفذ عليه ويتوقف حق
الغائب على اجازته كما اذا باع ما له وما لغيره او كاتب عبدا وعبدا غيره وجعل الاستحسان
ان المولى خاطب الحاضر فقبض او جعل الغائب تبعا له والكتابة على العبد مشروعة كالالة
اذا كوتبت دخل في كتابتها ولدها المولود في الكتابة او المشتري فيها او المضمون اليها
في العقد تبعا لها حتى يقتضوا باذانها وليس عليهم شئ من البذل والان هذا تعليق باذان الحاضر
والمولى ينفذه في حق الغائب فينفذ من غير توقف ولا يقول من الغائب كما لو كاتب الحاضر بالغ
ثم قال ان ادبته الى ففلا ان حره فانه بيع من غير قبول الحاضر فكذلك اذا امكن جعل الغائب
تبعا استغنى عن شرط رضاه وينفذه الحاضر ويطلب الحاضر بكل البذل ولا عيب
باجازة الغائب ولا يؤخذ الغائب بالبذل ولا بشئ منه ولو اكتسب شيئا ليس للمولى
ان يخله منه بده ولو ابراه المولى او وهب له مال الكتابة لا يبيع لعدم وجوبه عليه ولو ابراه
الحاضر او وهب له مال الكتابة عتقا ولو اتفق الغائب سقط عن الحاضر حصة بخلاف
الولد المولود في الكتابة حيث لا يسقط عن الامر شئ من البذل بعينه وكذا ولد المشتري
ولو اتفق الحاضر لم يعتق الغائب وسقط عن الحاضر حصة من المولى ويؤدى الغائب
حصة الا او رد رقيقا لان الاجل لم يثبت في حق الغائب وفي المحيط وان مات الغائب

17 لم يرفع عن الحاضر شئ وذكر عصام لا يبيع الغائب ما لم يجر الحاضر انتهى **قال** رحمه الله
واذا ادعى عتقا ادى بها ادى بدل الكتابة عتقا لوجود شرط عتقهما ويجوز المولى على القبول
اما اذا دفع الحاضر فلا بد البذل عليه واما اذا دفع الغائب فانه ينال به شرف الحر فيجب
المولى على القبول لكونه مضطرا كما اذا ادى ولد المكاتبه فانه يجبر على القبول وان لم يبدل عليه
وكبير الرهن اذا دفع الدين الى المرتهن يجبر على القبول لاجتماعه الى استحلال حقه ولم يكن
عليه دين وفي المحيط ولو كاتب عبدين كتابة واحدة فادى أحدهما قبل لا يقيق المولى ما لم يؤدى
جميع الكتابة كالومات احدهما احتقا فقتل او قتل وان تركا لمقتول كسبا في رده اخذ
المولى منه جميع البذل وعتقا لان كسبه تعلق به حوالته فلم يعرفه واذا تحقق بدار
الحرب اخذ الحاضر بجميع البذل ويرجع على المرتد بحقه اذا عاد **قال** رحمه الله ولا
يرجع على صاحبه بشئ يعني لا يرجع واحد منهما بما ادى من البذل على الاخر اما الحاضر
فلانه فقيدين نفسه واما الغائب فلكونه ادى بغير امره وليس مضطرا فيه لانه يطلب
نفقا مبتدئا بخلاف مير الرهن لانه مضطر من جهة قال في المحيط كاتب عبدين على الف
منجمة كتابة واحدة فادى أحدهما مائة درهم ولم يقبل الاخر الزيادة فانه يلزم الزيادة نصف الزيادة
ويكون عليه حالا ومعتقان باذنه الالف لان الزيادة لم تلتحق باصل العقد لان الكتابة
للنجة تعليق والتعليق لا يحتمل التغير فاذا ادق أحدهما لا يرجع به على الاخر لانه تبرع ولو
فاذا اخذت مائة وضمتا فالزيادة كلها عليه نصفها بالاضافة ونصفها بالكفاية **قال**
رحمته ولا يؤخذ الغائب بشئ يعني لا يطلب المولى الغائب ببذل الكتابة لانه لا دين
عليه لانه لم يلتزم بشئ وانما دخل في الكتابة تبعا فصار نظيره للمكاتب **قال**
رحمته وقوله لغوي يعني يقول الغائب ورده لغو لان الكتابة قد نفذت ومنع من قبوله
فلا يقهر بعد ذلك وقوله ولا رده كمن كفيل دينه عن غيره بغير امره فبلغه فاجازته
باطلة ولا يتغير حكمه حتى لو ادعى لا يرجع **قال** رحمه الله وان كاتب لامة
عن نفسها وعن ابني صغيرين لها صح وهذا استحسان والقياس ان لا يجوز وقد
ذكرنا وجهه في مسألة الغائب لان هذه مثلها في جميع ما ذكرنا من الاحكام لما ارم
الامر والابن الرقيق لا ولاية له على ولد فيكون دخول الولد في كتابتها بالشرط لا بالولاية
كدخول الغائب في كتابة الحاضر وقول الاولاد ودم لا يعتبر وفي المحيط كاتب عبدا
وامرأة على نفسها واولادها الصغار ثم ان انسا فاقول الولد فقيمتها للابوين ولو
غاب الاب فان اد المولى استسغاها الولد في شئ من الكتابة لم يكن له ذلك ولا يسيل الابوين
على كسب الولد لانه مكاتب صلا بخلاف المولود في الكتابة لانه دخل تبعا فكان كسبه تبعا
ويرفع حصته عن الابوين ان اعتق السيد وان مات الابوين ادى حالا والاولاد في الرق
ان وفقت وهو مغير ليس على نجومها فيثبت الاجل في حقه تبعا لها ولا كذلك ككبير
انتهى وذكر الامثال وليس بقيد قال في المحيط كاتب عبدا على نفسه وولد الصغير
جلزا استحسانا وان رد في الرق رد الولد في الرق وان مات الاب سعى الاولاد وان
كانوا صغارا عاجزين عن الكسب ردوا في الرق لتحقيق العجز عن الاداء فان قالوا انشئ

لا يلتفت الى قولهم ولو لم يعجزوا وليعني بعضهم وادى لم يرجع على اخوته بشئ لانه ادنى عن ابيه لأخوته
فان طمس للكاتب مال لم يكن له ان يأخذ ما ادنى لانه ادنى ما لم يكن مطايعا باذا هو للمولى أخذ كل واحد
منهما باذا وجميع بدل الكتابة لانه قائم مقام ابيه وان اعتق المولى بعضهم رفعت حصته عن الباقيين
ولو كانوا كائنا فكانت عليه وعليهم بغير اذنهم وادى عتق ولا يرجع عليهم كذا في الثاني العتق و
انتهى **قال** رحمه الله وادى لم يرجع لما ذكرنا في مسئلة الغائب ولو اعتق الامم يعتق
عليهم من بدل الكتابة بحقتهم يردون ما في الحال بخلاف المولود في الكتابة والمشتري حيث يعتق
بعقبها ويطلب المولى الامم لبدل دونهم ولو اعتقهم سقط عنها حصتهم وعليها الباقي على عتقها
وليس له ان يبيعهم ولو بزمهم من الذين او جههم لا يبيع ولها يبيع ويعتقون معها الماد ذكرنا في كتابت
لما مر مع الغائب قد علم بالصلوب **باب كتابة العبد المشترك** لما فرغ من كتابة عتقه مشترك
شعر في كتابة العبد المشترك لان الاصل عدم الاشتراك قال في غاية البيان وقال اكثر الشراح ذكر
كتابة الاثنين بعد كتابة الواحد لان الاثنين بعد الواحد **قال** رحمه الله عتق لهما اذن لهما
لصاحبه ان يكاتبه خطه وتغير المؤلف بقوله لهما اولى من تغير صاحبه لانه حيث قال بين رجلين
لا المثنى يستوي فيما ذكر المؤلف فيشمل ما اذا كان بين رجلين او امرأتين او رجل وامرأة **قال**
في النهاية وقائمة الاذن ان لا يكون له حق العتق كما يكون له اذ لم ياذن وفي الاصل وقائمة المشاكم
لا يشترط العتق العتق العتق او الرضا والامام العلامة نجم الدين الشافعي شرطه العتق او الرضا
انتهى هذا قول الامام وقال هو مكاتب لهما والمقبوض بينهما واعتدله ان الكتابة تجزئ عند عتق
لا تجزئ كما ذكر في الاعتراف وفي الشارح وقائمة اذ لا يقبض ان يقطع حقه فيما قبضه ويخص
به القابض لانه اذ لا يقبض اذن لعبد بالاداء اليه الا اذا انما قبل الاداء فيقضي به
لانته يترفع لم يتم بعد انتهى **وجه** قول الامام ان المكاتب نصف كسبه لانه اذا اذن للمكاتب ان
يصرف بدنه صح اذنه وتم بقتناه دينه به فكان المقبوض للقابض فان عجز المكاتب ليرجع الاذن
بذلك وان لم يحصل مقصوده وهو الحرية لان المتبرع عليه هو العبد ولو رجع يرجع على
العبد والمولى لا يستوجب عتقه بغير خلاف ما اذا تبرع شخص بقتناه الثمن ثم استحق او هلك
قبل القبض وانفسخ البيع او تبرع بقتناه من و حصلت الفرقه من جهة المرأة حيث يرجع بالهرس
والثمن لان ذمة البائع والمرأة صلحت لوجوب الدين المتبرع عليهما فامكن الرجوع ولو كانت
الشريكة لاذن مريعتها وادى من كسبه بعد الاذن صح من جميع المال وان ادنى من كسبه قبله
صح من الثلث لانه يترفع بعين ماله وفي الاول بالثمن فالثمن بالمتبرع بالثمن فجميع المال و
بالعين من الثلث **وجه** قولنا ان الاذن بكتابة نصيبه اذن بكتابة كله فاذا كانت له
مكاتب نصيبه بالاصالة ونصيب شريكه بالوكالة فهو مكاتب لهما والمقبوض بينهما قيد بقوله
اذن لانه لو كانت بغير اذن شريكه صار نصيبه مكاتبيا والسكات ان يفسخ بالايجاع قبل ان يودى
بدل الكتابة دفع الفسخ عن نفسه بخلاف ما اذا باع نصيبه حيث لا يفسخ لانه لا يفسخ فيه
لانته يخرج نصيبه من يده وبخلاف العتق وتعلق العتق بالشرط حيث لا يفسخ لانه لا يقبل
الفسخ وفي العتابة اعترض بان الكتابة اما ان يعتق فيها معنى المعاوضة او معنى الاعتراف
او معنى تعليق العتق باداء المال ولو وجد شئ غير ذلك من احد الشريكين بغير اذن شريكه ليس الاخر

ولاية الفسخ في ان ذلك في الكتابة واجب بان الكتابة ليست حيا لكل واحد منهما وانما
يشتمل عليها فيجوز ان يكون فيها ولاية الفسخ لعني بوجوب وهو الما ق الضرر ولو ادنى بدل
الكتابة عتق نصيبه خاصة عند الامام لما مر والسكات ان يأخذ من الذي كاتبه نصف ما قبض
لانته كسب عبد مشترك بينهما ثم ينظر ان كاتب كله باللف لم يرجع على المكاتب بقوله ما اخذ
منه شريكه لانه مسلم له بدل نصيبه وان كاتب نصيبه فقط باللف رجع على المكاتب بما
اخذ شريكه لان الكل كان بدل نصيبه ولم يسلم له بعضه فيرجع عليه به وعندنا بالاداء
عتق كله ورجع السكات على شريكه ان كان موسرا والافضل العبد كالمعتق وله ان
يأخذ نصف ما قبض من الاكساب لانه كسب عبد مشترك ولو كانت السكات بماترديا و
بعد الاول صار مكاتب لهما اما عند الامام فظاهر لانها تجزئ واما عندنا فالات
السكات كان له الفسخ فاذا كاتبه كان ضحاكته في نصيبه وانهما قبض شيئا من بدل نصيبه
لا يشاركه الاخر فيه وتعلق نصيب كل واحد منهما بجميع بدل الكتابة المستحق في كتابته
فان ادنى لهما ما فالاول لهما عندنا وان قدم احدهما صار ككاتبتهما اعتقه احدهما
عتق نصيبه عند الامام وسبق نصيب طلبة مكاتبيا ولا ضمان ولا سعاية الا ان يجرى المكاتب
فيغير السكات بين قهين المعتق والاعتاق واستغناء العبد ان كان المعتق موسرا وان
كان معسرا بين الاعتاق والاستغناء وعندنا الثاني يضمن المعتق ان كان موسرا ويستثنى
العبد بنصف قيمته ان كان معسرا وعندنا الثالث يضمن لاقل من قيمته نصيبه ومن بدل الكتابة
في ليسا ويسعى في الاعسار وان كاتبا كتابة واحدة لا يعتق باذا ونصيب احدهما
اليه ويعتق باعتاقه واثرا وجهه نصيبه لانه لم يبق له قبله حق فهو حكم المسألة
الاولى في التقهين والسعاية والعتق والاختلاف فيها وباستيناء نصيبه لم يبرأ لان
المقبوض حتما ولهاذا يرجع عليه شريكه به فلا يعتق حتى يودى لكل وحكم ظاهر في المحيط
كاتب نصيبه بغير اذن شريكه فلم يعلم شريكه حتى كاتب نصيبه باذن الاول ثم علم فليس له
الفسخ لان حق الفسخ انما يثبت للسكات لدفع الضرر عنه والضرر هنا يندفع بالفسخ لانه
يبقى نصيبه مكاتبيا وما اخذ احدهما بعد هذا يسلم له لا يشاركه نصيبه فيه ونصيب كل واحد
منهما مكاتبيا كتابة على حدة واذا كاتب كله باذن شريكه الى ان قال فوجب له نصف بدل
الكتابة لم يعتق نصيبه ولو وجب جميع نصيبه عتق نصيبه والفرق ان بدل الكتابة دين واحد
فتى وجب النصف مطلقا ينصرف الى النصف شايغا من النصيبين فلا تقع البراعة للعبد
من جميع حصته وانما تقع البراعة عن نصف حصته ومق وجب حصته وحصته لا تحتمل
الا نصيبه خاصة فيبرأ العبد من جميع حصته فيعتق بخلاف سائر الديون اذا وجب
احدا الشريكين نصف الدين مطلقا ينصرف الى نصيبه لان الدين ثمة وجب بالجماعة
وبخلاف ما لو باع الشريكين جميع العبد ثم وجب النصف حيث ينصرف الى نصيبه خاصة
لان ايجاب نصيب شريكه لم يقع في حقه فصار وجود الإيجاب في نصيب شريكه عليه
بمنزلة واحدة انتهى **قيد** بقوله ونقبض لانه لو لم ياذن بالقبض قال في التاتارخانية
كاتب نصيبه باذن شريكه ولم ياذن له بالقبض فعلى قول الامام الجواب فيه كما اذا لم ياذن

له ان يكتب نصيبه في جميع ما ذكرنا من الاحكام الا في نصيبين احدهما لا يكون للاذن ان ينفخ الكتابة
 في نصيب المكاتب لا يكون للاذن نصيب المكاتب واما على قولنا فقد صار العبد مكاتباً بينهما
 انتهى **قال** رحمه الله امة بينهما كما تباها فوطئها احداهما فولدت فادعاه ثم وطئ الاخر فولدت
 فادعاه فخرجت منى ام ولد للاول ويصرف لشريكه نصف قيمتها او نصف عرقها وضمن شريكه
 عرقها وقيمتها لولد وهو ابنته وهذا قول الامام وعندنا ام ولد للقول وهي مكاتبته كلها
 وعليه نصف قيمتها لشريكه عند الثاني وعند الثالث الاقل من نصف القيمة ونصف ملكه
 من بدل الكتابة ولا يثبت نسب لولد الاخر من الاخر ولا يكون له الولد بالقيمة وبغير العقد
 لها وهذا الاختلاف مبني على مجزئ الاستيلاء في الكتابة فعند مجزئ وعندنا لا يجزئ
 واستيلاء القنة لا يجزئ بالاجماع واستيلاء المديرة يجزئ بالاجماع فاذ اعرف هذا فنقول
 عندنا اذا ادعى احداهما الولد صححت دعوتها في نفسه وهي كفى لصحة الاستيلاء وصار نصيب
 ام ولد له ولم يملك نصيب صاحبه فيبقى نصيب الآخر مكاتباً على طاله وقال لا يملك نصيب
 صاحبه وصارت كلها ام ولد له لان الاستيلاء يجب تكيله ما امكن كونه قابلاً للنقل
 وقد امكن هنا كما في امة المشتركة لان الكتابة تحتمل النسخ والاستيلاء لا يحتمل فرجنا
 الاستيلاء فكلناه ونسخت الكتابة في حق التملك والكتابة تنسخ فيما لا يتصرف به
 المكاتب تبقى فيما وراه ولهذا جاز عقده في الكفارة بخلاف ما اذا استولد مديرة مشتركة
 فانه لا يكمل ويقتصر على نصيبه لانه لا يمكن تكيله اذا اقتدر بغير منع النقل وللا مامرها
 ان الاستيلاء يقبل المجزئ اذا وقع في محل لا يقبل النقل كالمديرة بين اثنين اذا استول
 احدهما فانه يجزئ ويقتصر الاستيلاء على نصيبه والكتابة عقد لا يبرأ كالتدبير فاذا عجزت
 بعد ذلك جعل كانه الكتابة لم تكن وتبين بران امة كلها ام ولد للاول لان المقتضى
 للتكامل قائم والمانع من التكامل الكتابة وقد زالت فيعمل المقتضى عمله من وقت وجوده فيبقى
 للاخر نصف قيمتها لانه يملك نصيبه لتكامل الاستيلاء دون نصف عرقها ومنه الاخر
 قيمة الولد والولد خراب القيمة لكونه وطئ امة الغير لزمه كمال العرق **قال** في العناية
 ينبغي ان لا يضمن شريكه قيمة الولد عند الامام لان حكم الولد حكم امة ولا قيمة لام الولد
 عندنا فكذلك لا يضمن **واجيب** بان هذا على قولنا اما على قول الامام فليس عليه ضمان قيمته
 وليس هذا الجواب بشئ انتهى ولا يخفى ان قوله فكاتبها ليس بقيد احترازي
 لانه لو كاتبها احداهما فولدت فادعاه فالحكم كذلك عندها **قال** في المحيط ولو
 كاتب نصيبه بغير اذن شريكه ثم ملقت منه ام ولد له وهي مكاتبته على طاله عندنا
 لانه كلها صار ام ولد له ويملك نصيب شريكه بالضمان لان الكتابة لا تجزئ
 عندهما فيضمن نصف قيمتها ونصف عرقها لشريكه ونصف عرقها لها واختلف
 على قول الامام فيل لا يصير الكل ام ولد لان الاستيلاء لم يقدح في العتق في نصيب
 المستولد للحال فلا يضمن فيها لشريكه ويضمن جميع العرق للكتابة وقيل يصير لكل
 ام ولد له لان الاستيلاء في نصيبه عامل للحال لقيام ملكه فيه فيملك المستولد فيضمن
 نصف قيمتها ونصف العرق لشريكه ونصفه للكتابة ولو وطئها الذي لم يكتب فملقت

بغير اذن ام ولد له ولا يملك نصيب المكاتب بالاستيلاء عندنا وقيل ينبغي
 ان تنسخ الكتابة بنفس الاستيلاء وعندنا يملك نصيب صاحبه مكاتبته لان
 كلها صار مكاتباً بكتابة الاول وصارت كلها ام ولد ولو كاتبها بغير اذن شريكه
 واكتسبت ما لا وادعت فعتقت ثم اكتسبت ما لا ثم حضر غير المكاتب فله نصف قيمتها
 قبل اذا ابدل وكسبها بعد الا اذا وطئها وعندنا هي حق فيكون لها وثاخذ
 نصف المودى من المكاتب ولو ولدت مكاتبته بنتاً فولدت البنت ولداً فادعاه
 احداهما صح الاستيلاء منه فان عجزت المكاتبه صارت البنت ام ولد لوطئها ويضمن
 لشريكه نصف قيمتها يوم عتقت لان عجز الام صارت قنة فيملكها المستولد
 من وقت العلوق فان لم تجز واعتق الشريك الاخر البنت بعد العلوق منح ولا سعاية
 عليها وولدها خراب عند الامام وعندنا ان ادعت البنت عتقت ولا ضمان ولا سعاية
 وان عجزت الام فالبنت كام الولد بين شريكين اعتقها احداهما مكاتبته بينهما ولدت
 فاعتق احداهما الولد اعتق نصيبه وان اعتق الام اعتق نصفه لآخر تبعاً للام وان عجزت
 فلشريكه في الولد الحيازاات الثلاث مكاتبته بينهما ولدت بنتاً فعتقت منهما ثم ماتا
 عتقت البنت وحدها والامر مكاتبته على طاله ولو كانت الام هي التي ولدت منها
 فما تاعتقت وعتق ولدها وان عجزت ثم ولدت منها فالولد الاول رقيق لان
 الكتابة انفسخت بالجزء فعتقها وصار امة ثم صارت ام ولد والا اول منفصل
 فلا يبرى حق الجزئية انتهى **قال** رحمه الله واي دفع العرق الى المكاتب صح يعني
 وان دفع العرق الى المكاتبه جاز لان حقها حال قيام الكتابة فاذا عجزت ترده المولى
 قال في العناية يعني اذا دفع قبل الجزء وهذا قول الامام وعندنا صارت ام ولد للاول
 ولزومه كل المهر لان الوطن في دار الاسلام لا يخلو عن الضمان الجائر والحد **قال** وانفق
 الحد للشبهة فيجب الحفر ولو عجزت فردت في الرق تود الى المولى لظهور اختصاصه بها
 انتهى وفي المبسوط كاتب جاريتها ثم مات عن ابنتين فاستولدها فبها الجزاء وان شابت
 عجزت نفسها وهي ام ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عرقها لشريكه وان شاء
 مضت على كتابتها واخذت عرقها وسقط الحد لشبهة حق الملك **قال** رحمه الله
 وان دبر الثاني ولم يطأها فخرجت بطل التدبير وهذا بالاجماع اما عند طاه فان
 المستولد يملكها قبل الجزء واما عندنا فلا نه بالجزء طهرانه كلها ام ولد للاول
 وان لم يكن له فيها ملك كامر الملك شرط لصحة التدبير بخلاف ثبوت النسب
 لان الملك من حيث الظاهر كافي ولهذا لو اشترى امة فصرها ثم استعتقت بطل التدبير
 ولو استولدها فاستعتقت لم يبطل وكاف الولد خراب قيمته فكذلك ام ولد
 للاول لان يملك نصيب شريكه ويملك الاستيلاء ولا مكان **قال**
 رحمه الله وضمن لشريكه نصف قيمتها لانه يملك نصفها بالاستيلاء على ما بينا قبل
 ذلك **قال** رحمه الله ونصف عرقها لانه وطئ جاريتها مشتركة بينهما فيجب
 عليه العرق بحسبنا به وقد بيناه من قبل **قال** رحمه الله والولد الاول لان

دعواه قد تحت على ما مر وهذا بالاجماع وهذا مكرز مع قوله ومي لم ولد واجيب بان ذلك في ذمت
الامة وهذا في الاولاد فلا تكرار واعترض بان خلاف الموضوع بان هذا يوم ان الثاني وطى وادعى
والموضوع خلافه فلو قال وتم الاستيلاء الاول **قال** رحمه الله وان كاتبها فخرها
احدهما موثرا فخرت ضمن لشريكه نصف قيمتها ورجع به عليها وهذا عندنا في حنفية وقالا لا
لا يرجع المعتقد عليها وليست سعيها الساكت ان كان المعتقد معسرا **والاصل** ان لا يعطى
لا يتجزى عندهما والكتابة لا تمنع العتق فصحت كلها للحال وانفسخت الكتابة فالحكم عندهما
ما تقدم ومن اصل الامار ان العتق عند تجزى تجاز اعتناق النصف فلا يؤثر الفساد
في نصيب الساكت فلا يضمن العتق قبل العجز لعدم ظهور اثر الاعتناق فيها فاذا عجزت طرس
اثر العتق وكان للساكت الخيارات المذكورة في العتق ومي ان كان موثرا فلان يعتق او
ليستسعى والضمان فاذا ضمن كان للعتق ان يرجع على العبد وان كان المعتقد معسرا كان له
خيار العتق والاستسقاء على ما بينا في العتق وعلى هذا الخلاف لو تبرع واستولد لها فاذا عجز
ظهر اثرها فيضمن قيمتها موثرا كان او معسرا لان هذا ضمان تملك **وعندهما** لا يتجزى بان
فصارت كلها ام الولد او مدبرة ويضمن لشريكه نصف قيمتها في الحال كان موثرا او معسرا
لانه ضمان تملك فلا يختلف بين اليسار والاعسار ويضمن المحرق الاستيلاء **قال**
رحمه الله عبد الله ابن ابي حنيفة ثم حرره الاخر الدبر ان يضمن المعتقد نصف قيمته
وهذا عند الامام **وجه** ان التدبير يتجزى عنده فيقتصر التدبير على نصيب المدبر
لكن يفسد به نصيب الاخر فيثبت خيار التضمين والاعتناق والاستسقاء على ما عرف
من مذهبه فاذا اعتق لم يبق له خيار التضمين والاستسقاء فيقتصر على نصيبه لان
يتجزى عنده لكون يفسد نصيب الاخر فلان يضمنه نصيبه وله خيار العتق والاستسقاء فاذا
ضمنه يضمنه قيمته نصيبه مدبرا وقد عرف قيمة المدبر في بابه واذا ضمنه لا يملكه بالضمان
لانه لا يقبل النقل من ملك الى ملك كما اذا غضب مدبرا او بق وصن الغاصب قيمته
كنا هذا قيد بقوله ثم حرره الاخر فعلم ان من لا يملكه لولا يكون قنا **قال** في المحيط مكاتب
بان وجلس دبرا احدهما صار الكل مدبرا له وهو مكاتب له عندهما وتلك بالبيعة
الشريك موثرا كان او معسرا الا ان التدبير لا يتجزى عندهما فالتدبير لا في نصيب
شريكه فاذا تملك يملك بضمنا القيمة وضمان القيمة لا يختلف باختلاف اليسار
والاعسار واختلفوا ان يضمن قيمته مكاتبيا او قنا قيل يضمن نصف قيمته قنا
لانه تنسخ الكتابة في نصيب شريكه لان نسخ الكتابة لا يتجزى وقيل يضمن قيمته
مكاتبيا لان النسخ انما لا يحتمل التجزى لفروقة تضاد الاحكام في محل واحد وذلك
لا يوجد هنا فان الكل قد صار مدبرا من جهة المدبر **وعندهما** في حنفية التدبير يتجزى
فيصير نصفه مدبرا فقد اجتمع في النصف سببا الحرير والكتابة والتدبير وفي النصف
سبب واحد وهو الكتابة فان ادعى عتق فان مات المدبر عتق **وعندهما** في الكل اجتمعا
سببا الحرير لان من قال تنسخ يقول بالنسخ في حق التملك لفروقة متحدة التدبير فلا
يظهر النسخ في حكم اخر وهو العتق باء هذا الكتاب **ولا يخفى** ان هذه المسئلة تتكرر

مع قوله عبد الله بن ابي حنيفة ثم حرره الاخر ومثل هذا لا يليق بهذا المختصر فتدبره وايضا
عمل هذه المسائل باب العتق فتدبر وفي المحيط انت مكاتب بالثلاثة ففلاون وفلاون فالكاتب
والقبول الاول وقال انت مكاتب يا فلاون وفلاون بالثلاثة فالكاتب والقبول الثاني **قال**
رحمه الله وان حرره احدهما ثم دبره الاخر لا يضمن المعتقد لان المدبر كان له الخيارات السابقة فاذا
دبره لم يبق له خيار التضمين وبقيا العتق والاستسقاء وهذا عند الامام **وعندهما** تدبير
الثاني باطل لان لاعتناق لا يتجزى عندهما فيعتق كله فلم يصادف التدبير الملك ويضمن
قيمتها ان كان موثرا لانه هذا ضمان اعتناق فيختلف اليسار والاعسار والله الموفق **باب**
موت المكاتب وعجزه وموت المولى تأخير باب احكام هذه الاشياء ظاهر التناسب لان
هذه الاشياء متاخرة عن عقد الكتابة فكذلك بيان احكامها **قال** رحمه الله مكاتب
عجز عن نجم وله مال سيصل لم يعجز الحاكم الى ثلاثة ايام فطر للجانبين والثلاثة هي المدة
التي منوبت لابل الاغذار كما هو الحال للضم للدفع والمدبر للقضاء فلا يناد عليه قال صاحب
الغاية والمدبر بالمر عطف على كماله **اقول** هذا بحسب الظاهر في صحيح قطع
لانا لانك لا لان المدبر معطوف على المضم والمعتق وكما هو الحال للمدبر لاجل القضاء وقيل
قوله في الاموال يحرق قوله قال في البدائع فان عجز عن نجم فان كان له مال حاضر وقائب بان قال
لي على انسان او قال يحرق في القافلة يهلك القاضي الى الثلاثة اذا انتظر المدة مندوب
قال في البدائع ينتظرون مدين او ثلاثة احتمسا فاما الواجب لا يتجزى فيه ولا يخفى ان النجم
هو الطالع وبقية الوقت المضروب ثم سمي به ما يؤدى من الوظيفة **قال** رحمه الله
والاعجز وفسخنا وسيده برضاه يعني ان لا يمكن له مال سيصل في ثلاثة ايام فسخ القاضي
الكتاب وفسخ المولى برضاه المكاتب وهذا عند الامام ومحمد وقال ابو يوسف لا يعجز
حتى يتوالى عليه بخاره لقول علي رضي الله عنه اذا قول على بخان يرد في الرق والارض ما لا يدرك
بالقياس كالحزول لانه مقدار قاق حتى كان التاجيل فيه سنة ولما نادى عن عمر رضي
الله عنه فسخها بعجز المكاتب عن نجم ورده والارض فيه كالمرفوع وما رواه عن علي لا ينفي
الفسخ اذا عجز عن نجم بل هو سكوت عنه واذا بقوله او سيده برضاه ان الكتابة لازمة
من جانب العبد فلما اراد العبد ان يحل نفسه ويفسخ الكتابة والى المولى ذلك
فللعبد ذلك في الرواية الصحيحة والرواية الثانية انها لازمة من جانب العبد ايضا
فليس له ان يفسخها بغير رضاه المولى والمراد بقوله فسخها يعني الحاكم يحكم بعجزه لانه واجب
عند طلب المولى وله ولاية ذلك وان لم يرض العبد فلا بد من القضاء كالة بالعب
وظاهر قوله مكاتب عجز عن نجم صار مدبرا اذا كاتبه وحده او مع غيره وليس كذلك بل هو خاص
بما اذا كاتبه وحده **وقال** في المحيط ولو كاتب عبيدين كتابة واحدة ففخر احدهما فرد للقاضي
في الرق والقاضي لا يعلم بكتابة الاخر معه ثم ادعى الاخر الكتابة عتقا جيبها لان لم يمتنع
رد الاول في الرق مادام الاخر قد راعى اداء الكتابة ولما لم يعلم القاضي بكتابة الاخر
لا يرد حتى يحقها ولو كاتب موليان عبيدا كتابة واحدة ففخر لم يرد في الرق حتى يجمع
الموليان لانه اذا قاب احدهما كان النسخ في نصيب الاخر متعذرا ولو مات المولى من مولى

فلبعضهم في الرق بقضاء وليس له ذلك بغير قضاء لان بعض الورثة ينتصب خصما عن الميت
فيما له وفيما عليه وفي المحيط كاتب عبدي كتابته واحدة فان ذلك احداهما ولحق بدار الحرب
ففي الخبر الحاضر لم يردده القاضي في الرق وان رده لم يكن رد الاخر حتى لو رجع مسلما لم يرد له
مولاه فلو قال في كتابته واحدة لكان اولى انتهى **قال** رحمه الله وعاد احكام الرق يعني
اذا عجز عاد الى احكام الرق لان الكتابة قد انقضت وفك الجرح كان لاجل عقد الكتابة فلا
يبقى بدون العقد ولا يخفى ان المؤلف قال وعاد الى احكام الرق ولم يقل عاد الى الرق لانه
فيه باق **قال** رحمه الله وما في يد السيد لانه لم ير ان يترك عبدا اذا كان كوفوقا عليه
او على المولى على تقدير الاداء وعلى تقدير الجرح كان للمولى وقد تحقق الجرح فكان له مولاه **قال**
رحمه الله وان مات وله مال لم تنفع وهذا قول ابن مسعود وبراهن علماء اونا **قال** زيد بن
ثابت تنسخ الكتابة بموت وبر اخذ الامام الشافعي له ان العقد لو بقي لبقى لتحصيل العتق
بالاداء وقد عذرنا بانه لا العتق لا يخلو اما ان يثبت العتق قبل الموت او بعده
مقتضا ومستندا لا وجه الى الاول لعدم شرطه وهو الاداء والشق لا يسبق شرطه ولا الثاني
لان الميت ليس بمحل النزول العتق عليه لانه العتق ثبات قوة الميت وهو لا يتصور في المالكية
بخلاف ما اذا مات المولى لانه ليس بمعقود عليه بل عاقده والعقد يبطل بموت المعقود عليه
لا بموت العاقده ولان المولى يبيع ان يكون معتقا بعد الموت كما اذا قال انت خير بعد موت
ولنا ان الكتابة عقد معاوضة لا تنسخ بموت احد المتعاقدين وهو المولى فلا ينسخ بموت
الاخر وهو العبد كالباع ولان قبضة المعاوضة المساواة فاذا بقي العقد بعد موت المولى
لما جاز الى الولاة وغيره بان ان يبقى بعد موت العبد لما جاز الى الحر ليعتق قبل الاداء ولو
مات عاجزا تنسخ الكتابة ولو قد فبر انسان بعد الاداء يلزم له الحد وقيل الاداء لا يلزم
الحد لان العتق ثبت مستندا الى الجزء من اجزاء حياته فلا يظهر الاستناد في حق هذا الحكم
قال رحمه الله وتؤدي كتابته من مال يعني تؤدي من خلفه فيكون اذا اختلفت كاداء
بنفسه فان قبل الاداء فعل والاستناد يكون في الاحكام الشرعية **قلت** ان من روى ميتا
فمات قبل ان يصيبه ثم اصابه ضارا لكا حق يورث عنه والمالك ليس باهل لكون لما صح
السبب للملك يثبت بعد تمام السبب وتما به بالامانة اليه وهو ليس اهل لثبوت الملك
من غير الامكان وهو اخر جزء من اجزاء حياته فكذلكنا وفي الاصل اذا مات المكاتب عن وفاء
وعليه ديون الاجنبى سوى بدل الكتابة وله مال يوفى وله وصايا يبدان من تركته بدين الاجنبى
ثم بدل الكتابة وبطل وصاياه وما بقي يتقسم بين ورثته وان لم يبق بعد قضاء الدين فميت
يبدل الكتابة ولا يبدل بالدين وان لم يترك مالا الا ادين على الناس فاستسمى المولود في
الكتابة فخرج يرد في الرق فاذا خرج الدين بعد ذلك فذلك للمولى انتهى **قال** رحمه الله
وحكم معتقه في اخر حياته بان يقيم التركة الموجودة منه في اخر حياته مقام الخلية بين المال
والمولى وهو الافاء المستحق عليه وما بقي فهو للورثة **قال** رحمه الله في نوادر شرعية الثاني مات
مكاتب عن وفاء وله اولاد من امته مات قبل الاداء فادى ما عليه وبقي مال فهو ميراث
ولا يرث الابن الميت وما تركه الابن الميت فهو لابييه واخوته ولو كان الولد معه في عقد

الكتابة ثم مات بعد ابيه ثم ادت الكتابة لم يرث اياه وفي نوادر ابن شاعة عن محمد كاتب
مات وترك ابنا ولد له في الكتابة وترك الف درهم دين على الناس فاكسب الابن الف درهم
واذا اصاب في كتابته ابيه ثم خرج دين الاب وله اخ فان الاخفين ميراث بينهما ولا يرجع الابن
بما ادى في الاخفين وان لم يورث الابن ذلك من ماله فله ان يؤدي ذلك من ماله لاب وفي
المنقح مكاتب مات وله دين على الناس وله مولود ولد في الكتابة يسمي في الكتابة على
نحوها وله ابنا خزان ايضا ثم مات احدا لابنين للحرين ثم خرج ما للمكاتب على الناس
فاديت من ذلك بدل الكتابة فالغنا من بين الولد الحر والمولود في الكتابة من اخيه الذي
مات بعد موت الاب والابن المولود في الكتابة من اخيه الذي مات بعد موت الاب
وفي الثاني اذ خاتمة مات الرجل عن مكاتبه وله ورثة ذكور واناث ثم مات المكاتب
عن وفاء يؤدي من ذلك بدل الكتابة ويكون بين الورثة المذكور والانات وما فضل بعد
ذلك وليس للمكاتب ارث فهو للذكور من ورثة المولى دون الاناث وفي المحيط مات
المكاتب عن وفاء يبدل بالدين ثم يبدل الجناية ثم يبدل الكتابة ثم يهر مرة تزوجها بعض
اذن مولاه **قال** رحمه الله في ميراث بين اولاده الذين عتقوا بعتقه والذين كانوا اخر اذ قبله
لاداء ليين متى اجتمعت يبدل بالاقوى ودين الملائمة اقوى من دين الجناية لانه عوض من كل وجه ودين
الجناية عوض من وجه لان ماله ليس بمال ولهذا لا يملك قبل القبض ودين الجناية اقوى من بدل
الكتابة لانه لا يسقط بالخرج ودين الكتابة اقوى من دين الميراث لانه وجب باذن السيد والميراث وجب
بعقد مجور عليه وان مات عن وفاء دين المولى يبدل بالدين المولى ثم بالكتابة والباق ميراث فان
لم يوف بالدين والكتابة بئنا بالكتابة لانه اذا بدا له ميراث حر او مولود في الكتابة والولد
المكاتب معه كتابة واحدة سيان في الاداء لانها يعتقان معهما فيخرج من اجزاء حياته
فان كان الولد منقرضا بالكتابة فادى بعد موت الاب بعد قضاء مكاتبته الاب وقبله لم يرث
لانه كان عبدا يوم مات الاب فلم يعتق بعتقه وانما اعتق بعد موت ابيه كاتب عبدا مشركا بغير
اذن شريكه فمات العبد وترك كسبا فقد مات عاجزا عند الامام لانه ضعفه يصير مكاتبنا
فلا يسبيل لواحد منهما على كسبه وعندنا كله مكاتب ويكون كل انكسب ملكا له فيؤدي من كسبه
وبعض المكاتب نصف قيمته لشريكه انتهى **قال** رحمه الله وان ترك ولد اولاد
قاسى كابييه على نحو ما فان ادى حكم بعتقه وعتق ابيه قبل موته وظهر طلاق المقتات لافوت
بين ما اذا ولد في كتابته من امته او امته الغير وظهر العلة بتعيينه بالاول لان الولد
دخل في كتابته وكسبه له فيخلفه في الاداء وصار اذ اذ ابيه نجعل كانه ترك وفاء مع
الولد فلو لم يسمي ان الولد فيها لانه ان يكون قادرا على الشعي ليس كذلك قال في الكافي
لو كاتب امته على انه بالخيار وثلاثة ايام فولدت في مدة الخيار ومات وبقي الولد يبقى
خيانه وعقد الكتابة عند الامام والثاني ولدان يجيزها وان اجاز يسمي الولد على نحو
الامر واذا ادى حقت لامة اجزاء من اجزاء حياته وعتق ولدها وهذا استحسان وعند
الثالث يبطل الكتابة ولا يبيع الجارة المولى وهو القياس وفي المحيط ولو ترك ام ولد معها
ولد لا يتابع واستسقط في الكتابة على نحو المكاتب وان لم يكن معها ولد باعها عند الامام

لان حرية ام ولد لاجل الولد فان لم يكن ولدته باع وعندها لا تباع وقودى بدل الكتابة بعد
موت المكاتب كما لو كان معها ولد ولو حل على اولاده المولودين في اكتسابهم ولم يولدوا بعضهم
غائب لم ينفذ الحاضر في الرق حتى يرجع الغائب لان الفسخ على الحاضر فسخ على الغائب وقد تقدم
في حق الغائب فتعذر فسخ الحاضر ايها وفي الولد الجبة واذا مات المكاتب عن ولد مولود
ثم الكتابة وولد مشري معها فعندهما يسعيان على اخير الام فافضل في يد كل واحد منهما
بعد موت الام فوله خاصة وعند الام المولود يسعي على غيره الام فافضل في يد كل واحد
منهما ويؤدى بدل الكتابة وهو الطالب ويسعي المولود المشتري ولاخذ من كسبه ويجمع ما من
القاضي وما فضل يكون ميراثا عند الام فيكون بينهما وفي الاصل الولد في الكتابة يسعي
في ديون الاب **قال** رحمه الله ولو ترك ولد اشترى لجد لجد لا اورد رقيقا ولا
اطلاقا لمتن انه لا فرق في المشتري بين ان يكون ولدا بعد الكتابة او قبلها وسياق البيان
وهنا عند الامام وعندنا يسعي على غيره كالمولود في الكتابة لانه صادر بمنزلة حتى جاز للمولى
اعثاقه كما يجوز اعثاق المكاتب بنفسه بخلاف ما ذكره ائمة المكاتب فانه لا يملك اعثاقه
وللامام ان الاجل يثبت بالشرط في العقد فيثبت في حق من دخل تحت **كتابة** والمشتري
لم يدخل تحت العقد لانه لم يصف اليه العقد ولم يسر حكمه اليه لما عتق عنده باذنه بدل
الكتابة لا لاجل السرية ايضا بل الضرورة لكونه منفصلا وقت الكتابة واورد عليه
انه قد مر في اول فصل المكاتب ان المكاتب اذا اشترى اياه او ابنته دخل في كتابته وايضا
لو لم يسر حكمه اليه لما عتق عنده باذنه بدل الكتابة لا لاجل السرية بل لكونه منفصلا وقت الكتابة
ايه ليس لسراية حكم عقدا لكتابة الذي جرى بين المكاتب وولده اليه بل يجعل المكاتب مكاتبا
لو لم ياشتره اياه حقيقة للصلة وبان عتق المولود المشتري عنده باذنه بدل الكتابة لا لاجل
لاجل السرية ايضا بل الضرورة لكونه مكاتبا اذ ذلك بمنزلة من مات عن وفاء وقد اوضح منه في
الكتاب حيث قال وكان ينبغي ان يباع بعد موت لغوات المتبرع ولكن اذا جهل واعطى من ساعته
صاوكا من مات عن وفاء بخلاف المولود في الكتابة لانه مات بعد الكتابة **قال** رحمه
الله وان اشترى منه فمات وترك وفاء ورثته ابنته لانه لما ادى بدل ماوه بعد الكتابة فخل
في حكمه ويسعي على غيره فعلى هذا لو اشترى ابنته المولود بعد الكتابة ينبغي ان يدخل في كتابته
لان الكتابة حكم بعقده في اخر جزء من اجزاء حياته فيقبضه ولده في ذلك فيكونان حرين
فظهر ان مات حرين ولده حر وقد بينا **قال** رحمه الله وكذا لو كان هو وابنته مكاتبتين
كتابة واحدة لا يثما مئارا كخمس واحد فاذا حكم بعقدهما في وقت بعقدهما في ذلك
الوقت ضرورة اتحاد العقد على ما بينا فمهر حر مات عن حر ولو مات المكاتب وترك
ثلاثة اولاد حتى مولود في الكتابة ومكاتب معه بعقد واحد وميثا ترثه اولاده لما ذكرنا
وبيننا ويملك الوصي بيع العروس دون العتق والدارم والدنا بين لان بيع العروس من
من الحفظ دون العتق والدارم والدنا بين ولو مات الابن قبل اداء الكتابة لا يرثه لان
ارثه ليس من حقوق كتابته ابيه فلا يظهر الاستناد في حقه **قال** رحمه الله وان ترك
ولده حر او دينيا وفا بمكاتبة فمات المولود فمضى به على ما قلناه لان لم يكن ذلك قضاء بغير المكاتب

لان القضاء يوجب الجناية على العاقلة بقرصم الكتابة لان من قضيت قيام الكتابة ان
يكون موجه الجناية على مولى الام لان المكاتب ان ترك ما لا وهو الدين لا يحكم بعقده
الا عند اداء بدل الكتابة فكانت الجناية عليهم فاذا قضى به القاضي عليهم كان القضاء
نقدرا للكتابة فبقيت الكتابة على ما كانت فاذا قضى به القاضي عليهم كان القضاء
ونظر الابن والام في جانب الاب فيخرج اليه ولاؤه ولانه فرغ ظهور العتق وكانوا منظرين
فيما عتقوا فلم يرجع بذلك على مولى الاب ولا يرجعون بذلك على مولى الابنته
قال رحمه الله وان اختصم مولى الاب في ولائه فيقضى به لمولى الام فقد
عجز لانه اذا كانت المضمومة في نفس الولد بان مات المولود بعد موت الاب قبل خروج الدين
وقضى ميراثه لمولى الام بطلت الكتابة لان المولى الام من جانب الام لا يثبت الا اذا عتق
اثباته من جانب الاب وانما يتعدر بفسخ الكتابة لانها لو كانت باقية لم يكن ان يثبت من
جانبه بالاذن ولو خرج الدين بعد ذلك يكون لمولى المكاتب ميراثا من عبده لان ميراث
العتقاء عن الانتقاض ولجب بالاجماع وفسخ الكتابة بعد موت المكاتب مختلف فيه
فكان فسخ الكتابة اولى من فسخ العتقاء لان العتقاء ما يفعل لا يفسخ وما بالعتقاء ظهر
العجز مطلقا حق لو غلب مال مولا والبديل واخذ المولى كما يكون بدل عن الكتابة بخلاف
ما قبل العتقاء **قال** في المحيط واذا مات المكاتب عاجزا وترك ولدا فظهر المكاتب
ودبيعة ادت منها كتابته ولا يقول ولاد المولود الى مولى الام لان المودع اقر له بين
اقر بان ملك المكاتب واقران ولاؤه تحول فاقرا له على نفسه صحيح فيصدق فيه واقران
بجول الولد الى غيره فلا يصدق فيه الا ترى ان المولى لو اقر انما استوفى منه بدل الكتابة
قبل موته لا يصدق في حق تحول الولد الى مولى الاب فكذلك انا اقامات لا حق وفاء
ولا ولد فاختلعا في بقاء الكتابة قال الاسكافي تنسخ حتى لو قطع لراشدا باذنه بدل
الكتابة عنه لا تقبل منه وقال ابو الميث لا تنسخ ما لم يقض القاضي بعجزه حتى لو طوع انسان
عنه قبل العتقاء بالفسخ جاز ويحكم بعقده في اخر حياته **قال** رحمه الله وما ادى المكاتب
من الصداقات وعجز عن ابنته وعجز لان الملك يتبدل وتبدل الملك كبند العيون فصار
لعيون اخرى اليه اشار النبي صلى الله عليه وسلم بقوله في حق بريرة هي لها صدقة ولنا هدية
حين اهدى اليها وكانت مكاتبة **قال** فيل ان ملك الرقية كان للمولى فكيف يتحقق
تبدل الملك **قلت** ملك الرقية مغلوبا في مقابلة ملك اليد حتى لو كان المكاتب يبيع
المولى من التفرقة في ملكه ولم يكن للمولى من يبيع المكاتب من التفرقة وما بالعجز فيعكس الحال
وليس هذا الابتدال للملك للمولى وان كان فلا يسلم مثله بمنزلة تبدل العيون فصار كالفقير
يموت عن صدقة اخذها بطيب تلك الوارثة الغني لما ذكرنا وكذا اذا استغنى الفقير بطيب
له ما اخذ من الزكاة وكذا ابن السبيل اذا وصل الى بلد وفيه مال من الصدقة لان
الحرم عليه تبدل الاخذ لما فيه من الدل فلا يرضى من غير ضرورة ولو اراح الفقير الغني والحائري
عين ما اخذ من الزكاة لم يحل له لان الملك لا يتبدل **قلت** ان تقول الحر ميثا ابا الاخذ الحر
هذا لو اراح الفقير الغني والحائري بطيب لانه لم يوجد منهما ابتداء الفعل الحر

مولى الام

المفتون بالاذلال قلت ان لم يوجد منهما الاخذ من يد المصدق وجد منهما الاخذ من يد الغير فقد
تحقق في حقهما سبب الغش والى ان تقول ليس المحرم نفس الاخذ فقط بل نفس الاخذ المفتون
ما بالاذلال فينبغي ان لا يكون خبيثا ونظير المشتري شراء فاسدا لا يطيب بالانابة ولو ملكه
يطيب لو عجز المكاتب قبل الاذلة الى المتولى بطيب اللوى عند محمد لان المتولى يملك ما في يده
ملكاً مستقلاً وانما له فيه نوع ملك فيما كذا بالجزء ولا يتجده له ملك ولهذا لا ينتقض اجارته
كافي العبد للادون اذا حجر عليه والصحيح انه يطيب له بالاجماع لما ذكرنا ان المحرم ابتداء
الاخذ ولم يوجد من المولى لاخذ انتهى **قال** رحمه الله وان جنى عبد فكا به سيده فبالا
بما فجر دفع او دفعه للمولى بالجنازة ان شاء دفع العبد وان شاء فلاه بالادب لانه
لو كاتبه وهو لا يعلم بالجناية لم يمت قيمته لانه لم يصغر غنما للفداء بالمكاتبه من غير علم
وقد اشنع الدفع بفعله من غير ان يصغر غنما فيجب عليه الاقل من قيمته ومن الارش
كما اذا اعتقه او دفعه او استولى الامة او باع بعد ما جنى من غير علم بها الا ان المانع
من الدفع على شرفه لو زال فلم ينتقل حقه في الجناية من العبد الى البتة فاذا عجز
زال المانع فيختار بين الدفع والغدا بطر القاصد انتهى **قال** رحمه الله وكذا
ان جنى مكاتب ولم يقض به فجر حقه كالاول لانه لما عجز عن ازالة الجناية القدر يختار
فيها المولى بين الدفع والغدا على ما عرفت وقبل ان يخرج حقه الاقل من قيمته
ومن الارش لانه دفعه متعذرو وهو الحق بكسبه من المولى وبوجب الجناية عند تعذر
الدفع يجب على من يكون له الكسب الاتي ان جناية المدين وام الولد يوجب على المولى
الاقل من قيمته ومن الارش لما انا حق بكسبهما ولو جنى جناية بعد الحكم عليه بالاولى فهو
كالاولى واذا اجعت الجنايات في وقت قبل القضاء لم يلزمه الاقيمة واحدة كذا في السقوط
وفيه واذا جنى العبد المكاتب ثم عتق فهو على خياره وان عجز فللمتار للمولى وان كان العبد
واخراته مكاتبين كتابه واحدة فقلت فقتله المولى وقيمتها اكثر من الكتابة فهو على المولى
في ثلاث سنين او قتل المكاتب فلما لا يجب ثلاث سنين وان كانت الكتابة قد طلت
قال رحمه الله فان عتق به عليه كتابته فجر فهو دين يباع فيه يعقوا اذا عتق بوجوب
الجناية على المكاتب بخلاف كتابته وهو الاقل من قيمته ومن الارش فهو دين عليه يباع
فيه لان الحق انتقل من الرقبة الى القيمة بالقضاء وهذا عند علمائنا الثلاثة وقال
زفر يجب عليه قيمته ولا يباع وهو قول ابو يوسف ولا لان المانع من الدفع وقت الجناية
موجود وهو الكتابة فلا تتغير بجناية المدين وام الولد ولنا ان الاصل في جناية العبد
الدفع وانما يصار الى القيمة عند تعذر الدفع والمانع هنا متروك لاحتمال انقضاء
الكتابة فلا يثبت الانتقال عن الموجب الاصل الا بالقضاء والصلح عن الرضا وبالوفا
عن الوفا وهو نظير المصوب اذا ابق لا يجب عليه القيمة الا بالقضاء حتى لو بيع قبل
القضاء يكون له لواه وان رجع بعد القضاء يكون للغاصب وكذا البائع اذا ابق قبل القبض
لا يبطل البيع الا بالقضاء وكذا اذا قتل لان القيمة تقو مقامه بخلاف المدين وام الولد
لانهم لا يقبلان الغش **قال** رحمه الله وان مات السيد لم تنفسخ فيه اذامات

الطالب لان الكتابة لا تنقل الى ملك الوارث فيبقى على حكم ملك المولى **قال**
رحمته ويؤتى المال الى الورثة على نحو ميراث النجوى حقه لانه اجل وهو حق المطلوب
فلا يبطل بموت الطالب فلا اذا كاتبه وهو صحيح ولو كاتبه وهو مريض لا يصح تاجيله الا من الثالث
وقد ذكرناه والوارث ينوب من اجل المودوث ويقوم مقامه فيكون قيمته بمنزلة بقية المودوث
ويقع على ملكه ثم يصير قابضاً عن نفسه فملكه بالوارث كافي الدين وفي المحيط ولو ادى المكاتب
بدل الكتابة الى الورثة دون الوصي وعلى الميت دين يجيب به لا يعتق لان حق الورثة دون
الوصي على الميت دين يجيب به ولا يجيب به لا يعتق لان حق العبد الموصى للوارث لان
الوارث وان ملك ما قبض اذا لم يكن الدين مستقراً والوصي والغرماء ان ينقض ملكه بقدر
الدين فلم يدفع الحق لمن له حق القبض فلا يبرأ عن بدل الكتابة كالودع الى الجنبى وانه ادى الى
الوصي عتق وان لم يكن في التركة دين لانه قائم مقام الميت وان لم يكن على الميت دين ودفع
الى الورثة وتقسما سوا جاز لان له حق القبض وان ادى الى بعضهم لم يعتق ما لم يصل الى الكل
بخلاف الدين الى الوصي بوجوب العتق وصل الى الورثة حقهم ام لا لانه ثابت من الميت بالتقوى
ولو ادى المكاتب الى الغرماء وعليه دين يجيب جاز وعتق لانه دفع الحق الى من له حق القبض
ولو اوى المولى لادنان بما على المكاتب قلده فاع المكاتب اليه يعتق لانه دفع الحق الى
مستحقه **قال** رحمه الله وان حرره عتق يعني لو اعتقه جميع الورثة عتق والقياس
ان لا يعتق لانهم لم يملكوه وجرا لا يحسن ان يجعل ابراء عن بدل الكتابة لانه حقه سر
وقبرى في لادث فيكون الاثاق منهم ابراء وقرار بالاسْتِيفاء فلم يبق عليه دين فيعتق لبراءة
ذمتهم كما اذا ابراء المولى عن بدل الكتابة ويشترط ان يعتق في مجلس واحد حتى اذا اعتقه
بعضهم في مجلس لم يعتق وقيل يعتق اذا اعتقه ابناءه لم يرجع الاول وهو داية هشام عن محمد
قال رحمه الله وان حرره لم ينفذ عتقه يعني لو اعتقه بعض الورثة لا يعتق منه شيء لانه
لم يملكه واعتق فيها لا يملك ولا يملك ان يجعل ابراء واستيفاء لانه بعض واستيفاء لانه
عتقه لتعد وثبوت العتق من جهة ولا يبرأ من الدين ايضا لان البراءة لم تثبت الاقتضا
فاذا بطل المتقضى بطل الحقوقي ولو قبض واحد فصبب لكل غير امرهم لا يعتق الا بالاذن واقضه
او قبض بامرهم وفي المحيط لو وهب للمكاتب نصيبه في رقبته جاز ولا يعتق لانه
لو ادى نصيبه لا يعتق فكذا اذا ابراء عنه بالهبة فاذا عجز اورد رقيقاً فصبب لواه رقبته
ثابت لانه عا دقنا بانفساخ الكتابة فصار كل ميراثا للمولى لا ترى انه اذا وهبه
المولى بعض الكتابة ثم عجز صار رقيقاً للمولى فكذا **كتاب الولاء** اورد كتاب الولاء
عقب المكاتب لان الولاء من اثار المكاتب لزال ملك الرقبة عند اداء بدل الكتابة وهو ان
كان من اثار العتق الى ان موجبات ترتيب كسب السابقة ساقطت المكاتب الى هذا الموضع فوجب
تأخير كتاب الولاء عن كتاب المكاتب لانه لا يقدم الاثر على المورث والكلام فيه مزجوع
الاول في اشتقاق الثاني في بيان دليله الثالث في سببه والرابع في معناه
لغة والخامس في معناه عند الفقهاء والسادس في حكمه والسابع في شرطه والثامن
في حكمه اما الاول فهو مشتق من الولاء وهو القرب وهو حصول الثاني عقب الاول من غير

فصل من الموالاة يقال ولما شئ إذا حصل بعد من غير فصل وهو مخالطة من الولاية بالفتح
وهو المنفعة والمحبة **وليس** قوله صلى الله عليه وسلم الولاء لمن اعتق وقوله عليه الصلوة والسلام
لمحة كلمة النسب **وسببه** الاعتناق لان المولى انتم على عبد بالاعتناق قال الشارح والاعتق
ان سببه العتق على ملكه لان ايضا فاليه والامانة دليل الاختصاص ولان من ورث قريب
عتق عليه وولاء له ولا اعتناق من جهة واما معناه لغته فهو عبارة عن المعاونة والمنفعة
وعبارة عن المواصلية والمصادقة وسمى المولى ليا للتناصره وتعاونه لجيبه وصديقه وعند
الفتنة عبارة عن التناصره سواء كان بالاعتناق او بعد الموالاة **ولما** قال في المبسوط والمطلوب
بكل منهما التناصره في النهاية واورده عليه بان المذكور في المبسوط يدل على كون التناصره
غيرها لانفسهما اذ لا يخفى على الفطن ان المطلوب بالشئ لا يكون نفسه بل يكون امر اخر
قال في الفتاوى وهو في عرف الفقهاء عبارة عن تناصره بوجوب الادب والعقل انتهى **واما**
نكتته فقوله اعتقت او ملك القريب وعقد الموالاة **وليس** شرط كون المعتق اهلا للولاء وهو
ان يكون اهلا للادب وهو كونه حرا مسلما او لاهلا يكون اهلا بالصورة لا بالقرابة
وحكمه ان يعقل الجنابة حال حيائه معتقه والادب منه بعد مائة **قال** رحمه الله الولاء
لمو اعتقه ولو بتدبير وكناية واستيلاء وملك قريب لما دونها وهو بموجبه يتناول
الكل ولان الرقيق هالك حكما لا تولى له لا يثبت في حقه كثير من الاحكام التي تقتضي
بالاخر القضاء والشهادة والملك في الاموال وكثير من العبادات فكان الاعتناق
احياء له لثبوت احكام الاحياء والاحياء بالايلاء فيرث به كما يرث الاب ولذا
هو ولاء نعمة لقوله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه بالهدى وانمت عليه بالعبادة
والمرأة في هذا كالرجل **وقال** الولاء لمن اعتق صادق بما اذا اعتق في دار الاسلام او في
دار الحرب خلا سبيهم في دار الحرب ولم يخل وليس كذلك لانه اذا اعتق في دار الحرب
ونظاه لم يكن له عليه ولا حق فاخرجنا اليها مسلمين لا يرثه ولم يكن له عليه ولا وعند ابي
يوسف يرثه ويكون له عليه الولاء فلو قال مسلما او لودقيقا كافرا في دارنا لكان لصون
ولو ادعى المكاتب بعد موت المولى فعتق فولاؤه للمولى فيكون لعصبة الذكور وقوله لم
اعتق يعني ولو حكما فدخل العبد لموصى لعتقه او بشرائه واعتقه الوصي بعد موته فولاؤه
لعصبة المولى وكذا مذهب من وامهات ولأده بعد موته ويكون ولاؤه له وفي شرح
الطحاوي اذا امر عزم باعتناق عبد فاعتق في حال حيائه او بعد وفاته يكون عن الامر
والولاء له ولو قال لغيره اعتق عبدك يعني ولم يذكرا ليدل فاعتق عتق عن المأمور
والولاء له في قولهما وفي قول ابي يوسف عن الامر والولاء له **ولو** قال اعتق عبدك يعني
على العتق لم يقبل عني فاعتق فانه يتوقف على قبول العبد فان قيل في المجلس الذي علم به
لزمه المال والا فلا والولاء يورث انتهى **وشمل** قوله من اعتق الذي اهلا للولاء المسلم
وفي المحيط عربي اعتق عبد فلا يخلوا **اما** ان اعتق في دار الحرب وفي دار الاسلام
فان اعتقه في دار الحرب وكان العبد مسلما فولاؤه له لانه لا يترق وان كان كافرا فلا
ولاء له عليه لان الولاء ينتج العتق واعتناق الحربي عبد المسلم يصح بالاجماع وعبد الكافر

لا يصح عند الامام ومحمد اذا لم يخل سبيهم وان خلا سبيهم ان صح العتق لكنه لم يتم العتق في حق
زوال الرق وان صح في حق ازالة الملك لان كون الحربي في ذمة سبب لرقه فاذا العتق الحربي
عبد الكافر في دار الاسلام صح عتقه وكل عتق حربي عليه الرق بعد العتق انقضى به ولاؤه
حربي اعتق عبدا في دار الحرب ثم خرجا مسلمين للعبد ان يوالي من شاء لان العتق لم يصح مسلم
مستأمن في دار الحرب او اسلم هذا الصانع عبدا اشتراه هناك ثم اسلم عبدا لم يكن يولاه
قياسا ولما يوالي من شاء عندها **وقال** ابو يوسف اجعله مولا مستمنا حربي اشترى
عبدا في دار الاسلام فاعتقه ثم رجع فاسترق فاشترى العبد فاعتقه فولاء الاول للاخير
ولا في الاخر **الاول قال** رحمه الله بشرط السابية لغى يعني لو اعتق المولى عبدا في دار
وشرطه ان لا يرثه كان الشرط لغوا لكونه مخالفا لحكم الشرع فيمنه كما في النسب اذا شرط ان لا يرثه
قال رحمه الله ولو اعتق حاملا من زوجها القن لا ينتقل ولأه الحمل عن مولى الام ابدا الا الجنين
حق بعق امه وعتق امه مقصودا فكذلك هو بعق مقصودا لان هو جزء الامر والمولى اوقع الاعتناق
على جميع اجزائها واورده ان هذا مخالف لما ذكر في كتاب الاعتناق فان هناك قالوا وان اعتق
حامل اعتق حملها ابتعاها اذ هو متصل بها فاوردوا انه بعق تبعها لا قصدا وهذا ينافي ما ذكره
هذا والاصل في هذا قوله عليه الصلوة والسلام الولاء لمن اعتق وانما يصح كون الحمل مورا
عند العتق بان تملكه لاقل من ستة اشهر من وقت العتق وكذا اذا ولدت ولدين احدهما لاقل
من ستة اشهر والاخر اكثر منه وبينهما اقل من ستة اشهر لا ينفق الاول كان موجودا عند
العتق فاذا تناول الاعتناق الاول تناول الاخر ضرورة وصار معتقهما والولاء لا ينتقل
من المعتق وقوله من زوجها القن مثال وكذا لو كان زوجها مكاتب او مذبذبا وقوله من زوجها
صادق بحال قيام النكاح وبعد وما بعد النكاح كالتباني فيه هذا التفصيل وكان عليه ان يقول
ولو اعتق حاملا من زوجها القن حال قيامه وجاءت به لاقل من ستة اشهر **قال** رحمه الله
فان ولدت لاكثر من ستة اشهر فولاءه لمولى الام لان الولد جزءها فيتبعها في المستأمنة الشرعية
الا ترى انه يتبعها في الحرية وغيرها فكذلك في الولاء عند نكاحه تبعها لابي له وقوله
التاثير خائنة ولدت فقالت المرأة ولدت بعد مائة من خمسة اشهر وولاءه لمولى وقال الزوج بعد
عتقك بستة اشهر فولاءه لمولى فالقول قول الزوج انتهى **قال** رحمه الله فان اعتق
العبد وهو الاب جروا له ابنه لموا اليه لان مولى الامر لم يعتق الولد هذا الحدوث بعد
اعتاقها وانما نسب اليه تبعها للام لتعذر نسبته الى الاب فان اعتق الابا مكن نسبته اليه
فجعله تبعها له واولى من جعله تبعها للام لان الولاء كالنسب قال عليه الصلوة والسلام الولاء لحيته
كلمة النسب والنسب الى الابا فكذلك الولاء ينتقل الى مولى الاب اذا زال المانع كولد
الملا عنه ثبتت نسبته من مولى الامر فاذا كذب نفسه ينتقل الى الاب لزال المانع وفي
الكافي قلتم الولاء كالنسب والنسب لا يقبل الفسخ بعد ثبوت فكذلك الولاء لا يقبل الفسخ بعد
ثبوت قلنا لا يفسخ ولكن حدث ولأولى منه فقدم عليه كما نقول في الاخ انه عصبة فاذا حدث
به من مولى عنه كالا بن لا تبطل عصوبته ولكن يقدم عليه او رد هل اذا قلتم لم يفسخ ولكن قدم
عليه لزم ان يرث مولى الامر عند تقطاع مولى الاب بعد انتقال الولاء عن مولى اب الى مولى

ولم يرو عن احد منهم يرون بعد انتقال الولاء عنهم هذا اذا لم تكن معتقة فان كانت معتقة
فجاءت بولد لاكثر من ستة اشهر من وقت العتق ولاقل من سنتين من وقت الفراق لا ينتقل
ولا في الوالى الاب **وفي** ثانيا خاينة بخلاف ما اذا اعتق الام حال قيام الكا ح ثم جاءت
بالولد لستة اشهر فضا هذا وابق المسألة بخلافها كان ولأه الولد لموالى الام وكذا ان كانت
عن طلاق رجعي وقد جاءت بالولد لستة اشهر كان ولأه هذا الولد لموالى الام **وحنا**
الذي ذكرناه اذا لم تقر بانقضاء العتق فان اقرت بانقضاء العتق ثم جاءت بالولد لاقل
من ستة اشهر بعد الاقرار ولتمت امر السنتين منذ طلقتها فان ولأه الولد لموالى الاب
وفي الجا مع الصغير اذا تزوجت معتقة بعبد فولدت ولأه ابني الاولاد فعتقهم على
موالى الام لانهم فاقلة لانهم ولم فان عتق الاب بعد ذلك جرو لا الاولاد على نفسه
ولا يبرجون على فاقلة الاب والفرق ان النسب يثبت من وقت العتق لا من وقت
الاكتساب وبالاكتساب يبين ان عقله كان على قومه الام كان ثابتا له وما ثبت لقوم
الاب مقصورا على زمان العتق فلا يبرجون به **قال** اسلمت كافر على يد رجل فاعتقت عبدا
فازدت ولعتقت بذار الحرب فصبوا بوهنا فاشترى رجل فاعتقه لم يبر ولا مولاه لانها
بمنزلة الميت ولم ترتد والمسألة بخلافها فولد المرأة للمعتق العبد رجل مسلم اعتق مسلما
فرجعا عن الاسلام فاسوا فاسلم العبد دون المولى فولد العبد لمولاه على حاله وان كان
له عشرة من المسلمين فعتقه عليهم وميزا ثم له وان لم يكن فميزا ثم لبيت المال وقيل عقله
على نفسه **قال** رحمه الله عتق تزوج معتقة فولدت فولد لها المولى وان كان
له ولأه المولى لا يعنى وان كان للاب ولأه المولات وهذا عندنا حنفية ومحمد **وقال**
ابو يوسف حكم الاب حكم ابيه في الوهابين **وقول** عتق ثمال بالنسبة الى **وفي الجيظ**
معتقة تزوجت برجل فلا يخلو من خمسة او جرما ان يكون عبدا او مكاتبيا او معتق
او مولى المولاة او عتقا وعي فان كان عبدا او مكاتبيا فولد لها المولى الام لان تعدا اثبات الولاء
من الاب لفقد الاهلية والحق ولاؤه بالام كنسب وكذا المأنة وان اعتق الاب حرة ولأه المولى
لان مزارا هلا للولاء وزال المانع وان كان معتقا فولد له المولى الاب لان استوى الجانيات
وترجح جانب الابوة وان كان مولى المولاة فولدت منه فهو مولى لموالى الام عندها **وقال** ابو يوسف
الولد لموالى الاب لم ان ولأه العتق اقرى من مولى المولات لان ولأه العتق لا يحتمل الفسخ
ووالى المولاة لا يحتمل الفسخ فرجح الاكدار اقرى على الاضعف وانه كان عتقا وعي مسئلة الميت
قال رحمه الله ان كان عتقا لرب في الاسلام فعتقنا بي يوسف ولأه الولد لموالى الاب **وقال**
الشافعي على قولنا قبل ماله لى الى الاب عندهم جميعا وقيل لموالى الام وهو الاصح ولا يحجر
للمال المولاة انتفى قيد يكونها معتقة لان العتق لو تزوج برتبة فولدت له ولأه فان ينسب الى
فرأيه دون امه وقيدنا يكون الزوج عتقا فان العتق اذا تزوج معتقة فولد لها ولأه ينسب
الى قومه دونها وقيدنا العتق بعقبة العرب واطلق المصنف وهو الصواب لان ولأه العتق
قوى معتبر شرعا فلا يختلف بين ان يكون من العرب ومن العجم وان كانا معتقين او عجميين او عربيين
فالولد تبع للاب بالاجماع **ومش** اختلاف على ما ذكر المصنف يظهر ان اذا مات هذا الولد

وترك عتقه او غيرهما دفعا لارحام ومعتق امه او عصبة معتقها كان المال لمعتق امه
او عصبتها عندها وعندنا بي يوسف يكون لدفع الارحام لان حكمه حكم ابيه **وفي شرح الخاوي**
امرأة من بني عدنان تزوجت برجل من بني اسد فولد منها فاعتقت عبدا فالولاء لبيتها
وولد لها يكون تبع للاب من بني اسد فاذا ماتت ثم مات المعتق فبها لبيتها لان المعتقة
وهو من بني اسد وان جنى جناية تكون على اقلتها من بني عدنان فالبيت اسد والعقل
على عدنان ويجوز ان يكون الضمان على الغير والميراث للغير لا ترف ان رجلين مثل المال
وابن العم فنفقته على الخال وميزا ثم لابن العم انتفى **وقال** علم ان العتق الذي للاب في الاسلام
ولا ولد لموالى الام علم بطريق الاول فان لم يكن له اب بالاولى **قال** رحمه الله والمعتق يقدم
على دفع الارحام مؤخر من العصبة النسبية وكذا هو مقدم على الرد على دفع السهام وهو اخر العصبة
وقول على دفع الله عنه وبه اخذ علماء الامصار وكذا من مسعودي يقول بانه مؤخر عن ذوي
الارحام لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعضكم في كتاب الله **وقال** عليه الصلاة والسلام للمعتق
في معتقه وان مات ولم يدع وارثا كنت انت عصبة **وليس** اما دويان من حديث حمزة ان رجل
لها النصف الباقي بعد فرض فقعتها حين ماتت عنها فعلم بقوله عليه الصلاة والسلام ولم يدع
وارثا يعني وارثا هو عصبة **وفي الجيظ** قام مسلم بينة عادلة انه اعتقه وان مات مسلما لا وارث
له غيره واقام ذوي شاهدين مسلمين انه اعتقه وان مات كافرا لا وارث له غيره فلمسلم نصف
الميراث ونصف الميراث لاقرى من المسلمين الى الذي لا سقائهما في الحرة ولو شهدا ان
الميت مولى فلا بد عتقا لم يبرج العتق حتى يقولوا ان هذا المولى اعتق هذا الميت وهو يملكه
وهو وارثه لا يعلم له وارث غيره **مات** رجل ولأه اخر ماله ولأه اخر ماله لم يورث
منه لان له فاقلة على المال فان خاضع انسان طلب منه البينة لا يدعى استحقاق
ما في يده وادعى ان اباه اعتقه فشهدا بانه يدين ذلك لم تقبل لانها شهادة للجداتى رجلا من
ولاؤه بالمعتق قاما البينة جعل الميراث بينهما لا سقائهما في الحرة ولو قضي القاضى احدهما
بالولاء والادب ثم شهدا اخر ان لا يبرج لانه لا يقبل الا ان يشهدا به اشتراه من الاول قبل
ان يعتقه فيبطل القضاء الاول اقام احدهما البينة على ولأه العتق والآخر على انه
خر الاسلام سلم بانه ولأه العتق لا يبرج فيه فهو اولى **ادعى** رجل ان اباه اعتق فلا بد
الميت واخر ان اباه اعتقه واقرت بنت الميت به قالوا فابطلوا الشهادة لجائزة
ولو شهد الاخر ابن وبنتان فالولاء بينهما **ادعى** اخر انه اعتق الميت واقام البينة
واقام مائة في يد المال البينة على مثل ذلك فالمال والولاء بينهما **قال** رحمه الله
فان مات المولى ثم المعتق فميزا لاقرى عصبة المولى لان ولأه لا يبرج لادب وانما
ثبت للعصبة بطريق الخلافة فيقدم الاقرى فالقرى حتى لو ترك اباه مولا وابن مولا
كان الولاء لابن ولو ترك جد مولا واخا مولا كان الولاء للجد لان القرى في العصبة
وفي الاول خلاف بي يوسف فانه يعطى الاب السدس والباقي لابن والثاني خلافه
من يرى نوديشة الاخوة مع الجد وكذا الولاء لابن المعتقة دون اخيهما وعقل جنايتهما
على اخيهما لان من قوما بينهما المادوى ان على بن ابي طالب والتر بن العوام اخضاها الى

هؤلاء في معتق صفة بنت عبد المطلب حين مات فقال علي بن ابي طالب فانا الحق بارئ من لانه عقل
 منها وقال لا يبرهن مولى امي فانا ارثها فكنا ادث معتقها ففقد عثمان بالادب للزبير باعتق
 علي بن ولور كما بن مولاة وابن ابن مولاة فالولاء والابن دون ابن الابن لما دوى عن عمر بن
 وابن مسعود انهم قالوا الولاء للكبير اي لا كبر الاولاد والمراد اقر بهم نسب الاكبر ثم سنا ولوليات
 المعتق ولم يترابط الابنة المعتق فلا شئ لبنت المعتق في ظاهر الرواية عن اصحابنا وموضع ماله
 في بيت المال وبعض المشايخ كانوا يقولون بالدفع اليها لا بطريق الادب بل لانها اقرب الناس
 الى الميت وليس في بيت المال منتظم ولو دفع الى السلطان او القاضي لا يصرف الى المستحق
 ظاهر كذا اما فضل من فرض الزوجين برده عليهما وكذا ولد الابن والبنت من الرضاع يصير
 اليهما اذا لم يكن هناك من هذا المسائل في النهاية والديتوت يتوارثون كالمسلمين
 لانه احاد سباب الادب وفي المحيط مات المعتق من ابنتين فمات احداهما عن ابن والاخر عن ابنتين
 ثم مات المعتق فالملكات على عدد رؤسهم لانهم سواء في كونهم عصبة الميت ولو اعتق المرأة ثم
 ماتت من زوج عبد وابن وبنت ثم مات المعتق فيرث ابن المعتقة لان عصبتها لا يفرع عن
 امه ومات من ابن والاخر عن اخ ولحق بدار الحرب ولعققت فمات المعتق ورثه الرجال فهو رثته
 انتهى **قال** رحمه الله وليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتق من اعتقن او كاتب من
 كاتبن او دبر من دبرن او جرو لاء معتقن او معتق معتقن لقوله صلى الله عليه وسلم
 ليس للنساء من الولاء الا ما اعتقن الحديث يعني المرأة تساوي الرجل في ولأه العتاقة النسبية
 بسبب ثبات القوة الحكيمة للمعتق وهي تساوي الرجل كما انما تساوي في ملك المال
 فينسب اليها كما ينسب الى الرجل ولما جعلت عصبة فيه كالرجل وفي النهاية ولو ان
 امرأة اشترت ابنا فاعتق عليها ثم ماتت الاب من هذه الابنة وبنت اخرى فالثلاثا
 لها حكم الفرص والباقي للمشتري بحكم الولاء ولو كان الاب بعد ما اعتق على بنته لقوت عبد
 ثم ماتت ثم ماتت معتق الاب وبقيت الابنة المشتراة كان الميراث للشراة وبه ثبت ابن
 المعتق من ولأه المعتق انتهى **فصل** قال في النهاية في ولأه الموالاة احر ولأه الموالاة
 ولأه العتاقة لان ولأه العتاقة اقوى لانه غير قابل للتحول والانتقال في جميع الاحوال
 بخلاف ولأه الموالاة فان للمولى ان ينتقل قبل العقل ولا يزوج في ولأه العتاقة الا بال
 الحكم ولا يزوج في ولأه الموالاة الا بالاحياء واصلا ولان ولأه العتاقة متفق عليه في ان
 سبب الادب وان تقدم على ذوي الارحام والكلام فيه من وجوه الاول في دليله والثاني
 في تركته والثالث في تفسيره ولغة وشرعا والرابع في شرطه والخامس حكمه اما
 دليله فلقوله صلى الله عليه وسلم لمن سأل عن اسلم على يدي رجل فقال هو لقي الناس
 بحياهم ومما تراه بميوانه وحديث تليم الدار ان رجلا اسلم على يد رجل وقال له فقال
 عليه العتاقة والسلام هو اخوك ومولاك تعقل عنه وترث منه واما تركته فقوله انت
 مولاي على كذا واما الولاء لغته فهو مشتق من الولاء وهو الغريب وحصول الثاني بعد
 الاول من غير فصل ويسمى ولأه العتاقة ولأه الموالاة واما تفسيره شرعا على ما ذكرناه في
 النخبة وغيرهما وان اسلم رجل على يد رجل فيقول للذي اسلم على يده فاليك على ان

او كاتب من
 او دبر من

ان مت فيرثني لك وان جئت فعقلني عليك وعلى ما قلته وقيل الاخر هذا قال في العناية
 والنهاية واما شرطه فهو ثلاث شرائط احدها ان يكون مجهول النسب بان لا ينسب الى
 غيره واما نسبه غير ابيه فغير ما نفعه والثاني ان لا يكون له ولأه عتاقة ولأه الموالاة
 مع احد وقد عقل عنه والثالث ان لا يكون عربي انتهى وقال الكافي ان لا يصح ولأه الموالاة
 بشرائط منها ان يشترط الادب والعقل قال في العناية فان قيل من شرط العقد عقل الاعلى
 او خريته فان مولاة العتبي والعبد باطلة فكيف جعل الشرائط ثلاثة واجيب بان المذكور
 انما هي الشرائط العامة المحتاج اليها في كل واحد من العتق واما ما ذكرت فانه نادر فلم يذكره
 وفي الشارح ولو ذكر الادب من الجانبين كان كذلك لانه يمكن ان يتوارثان بخلاف ولأه العتاقة
 بحيث لا يرث الا الاعلى يدخل فيه الاولاد الصغار ومن يولد بعد عقد الموالاة وفي البداية
 ومن شرائط عقد الموالاة منها عقل العتاقين وحرية الاسفل ايضا انتهى وفي المبسوط واما
 فقد العقد العبد عقد الموالاة باذن مولاه كان عقد لعقد مولاه فيكون الولاء للمولى انتهى
 واما حكمه شرعا فالادب والعقل عنه واعترض بان الادب والعقل شرط لصحة العقد فكيف
 يكون حكما والشرط متقدم والحكم متأخر **واجيب** بان يجوز ان يعتبر له حالان فباعبا للفقير
 شرطا وباعبا للثاخر **قال** رحمه الله اسلم رجل على يد رجل وقال له على ان يرثه ويعقل
 عنه وعلى يد غيره ووالا صح وعقله على مولاه وارثه لان لم يكن له وارث وقوله اسلم الى اخره
 ظاهر ان حدوث الاسلام لا يثبت به واد الاسلام ايضا لا يثبت منه لانه مولاة مجهول الحال
 ولو لم يعلم حدودا اسلامية صحيحة ويقع مولاة الذمي للمسلم فلو قال غير عربي الاخر لكان
 اولى بشمل المسلم والذمي ومن احدث الاسلام وغيره فان قلت قال في المحيط اذني من
 نصارى العرب ليس له ان يوالى غير قبيلة انتهى هذا يدل على ان غير المجهول يصح معه عقد
 الموالاة قلت لا يقبل ذلك لانه انما قال ذلك لان عقد الموالاة ثابت لربع قبيلة
 فاخذنا منها من الغير ولو عقد مع قبيلته كان فيه تحصيل الناصل وهو محال وقال مالك
 والشافعي لا اعتبار بهذا اصلا وقد بين الدليل من الجانبين في المطولات واعترض من
 صاحب غرر البیان على وجوب صحة اشراط الادب والعقل في صحة عقد الموالاة حيث
 قال قال الحاکم الشهيد ان اسلم الرجل على يد رجل وقال له فانه يرثه ويعقل عنه وهذا قول
 ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد وهذا يدل على اشراط الادب والعقل ليس بشرط بل بحرمة
 العقل كاف **واجيب** بان عدم وقوع التصريح بذكرها بناء على ظهور ما افقعه عقد
 الموالاة ذلك ولولم يذكر وفي المحيط اكلت ذمية فوالدت رجلا ولها ولد صغير ذمي
 لم يكن ولأه ولأه الموالاة في قولها وفي قياس قول الامام يكون له اسلم رجل على ان يكون
 ولأه الولد ولأه لا يجوز لان عقد الموالاة لا يجوز تطبيقه للاختار فلو قال واليتك انت
 فعلت كذا لم يصح وان كان من عقد الموالاة ولد كبير فاذا اسلم الكبير على يد رجل ووالاه
 فولاد له لانه اولى بنفسه لانقطاع ولاية الاب وان اسلم ولم ينل الى احد فولاد موقوف
 بخلاف ولأه العتاقة فان الولد الكبير يبيع الاب في ولأه العتاقة لان الكبير يستمر مولى
 ابيه **رجل** والى رجل لأم ولد له من امرأته ولدت اقولت مولا ابنة واعتق لم يخرجه لارباب

فان سبي ابوه واعتق جرو لاء الابن لانه ينسب الى الاب فكذا في الموالاة فان كان له
ابن ابن الابن لمن يسي لكن اسم ووالاه رجل فبني الجدة فاعتق لم يجز الجدة ولا ووالاه
ولاه ابنة فبني حتى لو كان الاسفل مواليا حرييا والجدة معتق لا يجز الا ان يسلم الاوسط
فيجوز الجدة فيجوز سبي اسلم الحرب ولم يوال الى احد ثم اعتق ابوه جرو لاء ولو اسلم ابوه ووالاه
رجلا لم يجز والى ذي مسل او ذميا لاجاز وهو مولا لانه يجوز ان يكون للذمي على المسلم وللاء العتاقة
فكذا وللاء الموالاة فان قلت قال في المحيط ذمي والى مسل انما لم ير ثلث الادب باعتبار
الشمار والشمار في غير العرب انما هو بالدين فما يفيده ان الموالاة لا تكون بين المسلم والذمي
قلت هي تكون بينهما لكن الارث انما يكون حيث لا مانع وجنينها المانع هنا وهو اختلاف
الدين وان اسلم على حربي ووالاه لم يذكره في الكتاب واختلفوا فيها اذا اعتق الحر في عبده المسلم
فيل يبيع لانه يجوز ان يكون لحر في على المسلم وللاء العتاقة فكذا وللاء الموالاة وقيل لا يبيع لان
عقد الموالاة مع الحر في للشمار وقد نهى عن ذلك بخلاف الذمي انتهى وفي المبسوط رجل
اشترى من رجل عبدا ثم شهد ان البايع كان اعتقه فوجرو ولا في موقف افاجد
البايع ذلك فان صدقه البايع بعد ذلك ظهر انه المولى وكذا ان صدقه الورثة بعد موته
وفي التائمانية رجل من اهل الذمة اعتق عبدا فنقض الذمي العهد ولحق بدار الحرب
فاخذ واسترق فصار عبدا لرجل اذ اراد معتقه ان يوالى رجلا لم يكن له ذلك لان موته العتاقة
لم يملك ان يوالى حرا فاذا اعتق مولاة يوما من الدهر فانه يرثه وان جنى جناية عقل نفسه
ولا يعقل عنه مولاة هكذا ذكر في عامة الروايات وفي بعضها قال يرثه ويعقل عنه واذا اقر
الرجل بالمولاة لاخر وصدقه يصير مولا له يعقل عنه ويرثه فلوله اولاد كبار فكذلك الواجب
فيها اقر وقالوا ابونا مولى لفلان اخر وصدقه فلان ثم صدقوه في حق انفسهم وان قال
اعتقني فلان او فلان وكل منهما يدعي انه المصق لا يلزم الجدي شيء وان اقر بعد ذلك لهما
يعتقه او ليس هما يجوز اقراره على قولهما وعلى قول الامام لا يجوز اذا اقر الرجل انه مولى امرأة
اعتقه فقالت المرأة لم اعتقتك لكن اسلمت على يدي وواليتني فهو من لاهما فاذا ادا
التحول منها الى غيرها ففي قياس قول الامام ليس له ذلك وفي قولنا ان كان فلانا اعتقه
وانكر فلان وقال ما اعتقتك ولا اعرفك فاقول المقر لسان اخر لا يبيع اقراره عند الامام واما
يصح وفي المحيط ولا يجوز بيع وللاء الموالاة ولا وللاء العتق لانه ليس بمال **قال** رحمه الله
وهو اخر ذوى الارحام اذا لم يكن له وارث من ذوى الارحام فارثه له وفي المحيط ولو ادى رجل
ولاء الموالاة واقام البيعة وادعى لغيره مثل ذلك واقام البيعة فالمشاخر اولى لانه يعقل
الفسخ بخلاف العتاقة انتهى **قال** رحمه الله وله ان يتحول منه الى غير محضه الاخر ما لم
يعقل عنه لان العقد غير لازم كالوصية والوكالة وكل واحد منهما ان يفسخ يعلم الاخر فان كان
الاخر غائبا لا يملك فسخه وان كان غير لازم لان العقد تم لمالك في الشركة والمضاربة والوكالة
ولا يعرض عن ضرر لانه ربما يموت الاسفل فيأخذ الاعلى ميراثه فيكون مضطرا عليه ويعقل
الاسفل عيبا لحساب ان عقل عيبه على المولى الاعلى فيجب عليه وحده فيتضرر بذلك
فلا يبيع الفسخ الا بغيره من الاخر بخلاف ما اذا عقد الاسفل للموالاة مع غيره بغيره من الاول

حتى يبيع وينسخ العقد الاول لانه فسخ حكمي فلا يشترط فيه العلم كما في الوكالة والمضاربة والشركة
لان الموالاة كالنسب فان ثبت من شخص ثباتي كونه مع غيره فيفسخ ضرورة والمضاربة في هذا
كالرجل **وقال** ما لم يعقل عنه لانه اذا عقل عنه ليس له ان يتحول الى غيره بتعلق حق الغير
بمحصل المعقود به ولا نقض العتابة ولا ولاية التحول قبل ان يعقل عنه باعتبار
انه قد تبرع فاعقل عنه صار كالعوض في الحبة وكذا لا يتحول وله بعد ما تمحل الجناية
عن ابيه وكذا ان عقل من ولد لم يكن لكل واحد منهما ان يتحول الى غيره لانهما كمتخص
واحد في حكم الوالاة **قال** رحمه الله وليس للفقهاء ان يوالى احد الا ان وللاء العتاقة لا يزم
لا يتحمل النقص بعد ثبوته فلا يفسخ ولا ينفق معه لانه لا ينقل لان الارث بولاء العتاقة
مقدم على الارث بولاء الموالاة الا ترى ان شخصا لو مات وترك مولى معتقه ومولى
موا لانه كان المال للعتق وقال في المبسوط ولو مات الاعلى ثم مات الاسفل فانما يرثه
الذكور من الاولاد الاعلى دون الاناث على ما بينا في وللاء العتاقة **قال** رحمه
الله ولو ماتت امرأة فولدت تبعا فيه يعني ولدت لهما لا يعرف للاب وكذا لو اقرت
انها مولاة فلان ومعه ولد من غير لا يعرف له اب صح اقرارها على نفسها وتبعتها ولداها
فيه وهذا عند الامام وقالا يتبعها ولداها في التصورين وقد تقدم بيان ذلك
فروع عبد لمن خرج مستامنا في تجارة لمولاه فاسلم ببيعها الامام ويمسك عنه
على مولاة وكذا لو اسلم في دار الحرب وخرج من الموالاة لانه لم يفتق عليه لما خرج باذن المولى
وان خرج من ارضا فهو حر ويوالى من شاء الا اذا عقل عنه بيت المال انتهى **كتاب الاكراه**
اورد الاكراه عقيب وللاء الموالاة لانه في كل منهما تغير حال المخاطب من الحرمة الى الحبل
فان وللاء الموالاة يغير حال المخاطب الذي هو المولى الاعلى حرمة تناول مال المولى الاسفل
بعد موته الى حله بالادب فكذلك الاكراه يغير حال المخاطب الذي هو المولى
المكره من حرمة المباشرة الى حبلها كذا في عامة المواضع والكلام فيه في مواضع **الاول**
في معناه لغة **الثاني** عند الفقهاء **والثالث** في تركه **والرابع** في دليله **والخامس**
في شرطه **والسادس** في حكمه فهو في اللغة عبارة عن حمل الانسان على شيء يكره يقال اكراهت
فلانا اكراهنا اي حملته على امر يكرهه وهو عند الفقهاء ما سياتي وركنه اللفظ الذي
يفيه **ودليله** من الكتاب قوله تعالى الاثم الاية ومن السنة ما ورد ان صفوان
الطائي كان فاشيا مع امراته واخذت المرأة سكينها وجلست على صدره وقالت لا يجزئني
او تطلقني ففأشدها بالله وابته فطلقها فلما فبلغ ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال لا اقالة في الطلاق وشرطه سياتي في الكتاب وحكمه اذا حصل به اتفاق فان
ينتقل العقل الى المكره فيها يصلح ان يكون التكره ويجعل كانه فعله بنفسه كما سيجي
والاكراه نوعان بلجي وغير بلجي هو القاصر وهو ان يكره بما لا يخالف على نفسه ولا على تلف
عضوه اعفائه كالاكراه بالضرب الشديد او القيد والحبس فانه يعلم الرضا ولا يوجب
الاجابة ولا يفسد اختياره وهذا النوع من الاكراه لا يؤثر الا في تصرفه يحتاج فيه الى
الرضا كالباع والاجابة والاقرار والاول يؤثر في اكل فيضاف فعلم الى المكره فيصير كانه

فعله والمكر انه لم يكونا ففعله بنفسه من غير كراه احد وذلك مثل الاقوال والاكل لانت
الانسان لا ياكل بغيره ولا يتكلم بلسان غيره فلا يضاف الى غير المتكلم والاكل الا اذا كان فيه اتلاف
فيضاف اليه من حيث اتلاف بصلاحية ماله فيه حتى اذا كره على العتق يقع كانه واقعه باختياره
ويكون الولاد له ويضاف الى المكر من حيث اتلاف فيرجع اليه بقيمته ثم اعلم ان الاكرام لا
ينافي اهلية المكر ولا يوجب وضع الخطاب عنه بحال لان المكر مبتلى بالابتلاء فيحق الخطاب
والدليل عليه ان افعله مترددة بين فرض وخطر والباحث وخصته ولا ثم تارة ويؤخر اخرى فيجرم
عليه قتل وقطع الطريق والرتني ويقتصر من عليه ان يمنع من ذلك ويغاب عليه ان امتنع وتخرج
له بالاكراه اكل الميت وشرب الخمر ويرخص له باجراء كلمة الكفر والاتلاف ماله الغير فسادا للشر
والجناية مع الاحرام وهذا دليل على انه مخاطب **قال** رحمه الله هو فعل بفعله الانسان
بغيره فيزول به الرضى زاد في المبسوط او يفسد به اختيار من كان ينعقد به الاهلية في حق
المكره او يسقط عنه الخطاب وذكر في الايضاح ان الاكرام فعل يوجد من المكره يحدث في الحبل
معنى يصير به مندفعاً الى الفعل الذي طلب منه وذكر في الواقي انه عبارة عن تهديد غير
على ما هو ديمكرون على امر بحيث ينتهي به الرضا وهو فيقول بر الرضى اعم مع كونه مع فساد
اختيار او مع عدمه وهو ان الاكرام نوعين اشارة الى نوعي الاكرام ثم ان الشايع في عامة الكتب
من الاصول والفروع هو ان الاكرام نوعان وذكر في الاسلام البزدي فقال الاكرام ثلاثة
انواع نوع يعدم الرضى ويفسد الاختيار وهو المكي ونوع يعدم الرضى ولا يفسد الاختيار وهو
الذي لا يلحق ونوع اخر لا يعدم الرضى وهو ان يهدد بحبس ابيه وابنه ولده وهذا النوع الثالث
اخرجه المؤلف وشيخ الاسلام في المبسوط ان القسم الثالث غير داخل في هذا المعين شرها لعدم
ترتب احكام الاكرام عليه شرعا فذكر في ان القسم الثالث دخل في معنى الاكرام لغة واطلق الانسان
فشمع القبي والمجنون والمضوم كذا في فاختان وقال فيه ايضا ولو اكره القبي والمجنون او المضوم
رجلا على قتل اخر فقتله فالذي يترتب على ما قلنا القبي والمجنون والمضوم في ثلاث سنين **قال** رحمه
الله وشرطه قدره المكر على تحقيق ما هده به سلطانا كان اولسا وخوف المكر وقهر ما هده
يدعى شرط الاكرام الذي هو فعل كما تقدم لان الاكرام اسم لفعل بفعله الانسان بغيره فينتفي
رضاه او يفسد به اختياره مع بقاء الاهلية ولا يتحقق ذلك لامن القادر عند خوف
المكره تحقيق لانه يصير به مجبرا وبدون ذلك لا يصير مجبرا وما دوى عن الامام ان الاكرام
لا يتحقق لامن السلطان فذلك محمول على ما شهد في زمانه من ان القدرة والمنفعة مختصين
في السلطان وفي زمانهم كان لكل معسدة له قوة ومنفعة لفسادا لزمان فافتتاحه ما شأنا
وبه يفتي لانه ليس فيه اختلاف يظهر في حق الجهة وفي المحيط وصفة المكر وهو ان يغلب على
ظنه انه يقع ذلك به لو لم يفعل ولو شك انه لا يفعل ما توعد به لم يكن مكرها لان
غلبة الظن معتبرة عند فقهاء الامة انتهى لا يقال الشرطية تنافي كونه ذلك وصفيا
لانا نقول لامنافاة لان الشرطية باعتبار الحاصل من الفعل والوصف باعتبار الفاعل
وفي الخاتمة اذا غاب المكر عن بصر المكره يؤول الاكرام ونفس الامر من السلطات
من غير تعدد يدا كراهه وعندها ان كان المأثور يعلم انه لو لم يفعل ما امر به يفعل فيه كذا

كان اكراما وفي العتائية واذا اخذ واحدا في الطريق لا يقد رقبته على غوث يكون كراه
انتهى **قال** رحمه الله فلو اكره على بيع وشراهما واقرابا واجارة بقتل او ضرب
شد يدا وجس مدي خير بين ان ينفى البيع او ينفى ولما كان الاكرام ثارة يقع في حقوق
العباد واخرى في حقوق الله وحقوق العبد مقدم لاجرة العبد اليه قدمه ولما كان الاكرام
على نوعين ملجي وغير ملجي وكلاهما يفسد الرضا الذي هو شرط الصحة لهذه العقود
فلذا ذكر القتل والضرب ولما كان لا فرق بين ان يكره على بيع هذا او على بيع ولا يعين بجام
بالعبارة منكرو فيد بضرب شديد وجس مدي لانه لو قال اضربك سوطا او سوطين
او اجسك يوما او يومين فانه لا يكون اكرامه قال في المحيط وغيره الا اذا قال اضربك
على راسك وعينك او منكرك فان لم يكن اكرامه لان مثل هذا اذا حصل في هذه الاعضاء
قد ينفى الى التلف وفي المحيط قال مشايختنا الا اذا كان الرجل صاحب منصب يعلم
انه يتضرر بضرب سوطا او جس يوم فان لم يكن اكرامه وقد ما يكون في الجس اكرامه ما يجي
به الاعتماد البين ومن الضرب ما يجدي بالام الشديد وليس في ذلك حد لا يتراد عليه
ولا ينقص منه لانه يختلف باختلاف احوال الناس فمنهم لا يتضرر الا بضرب شديد
وجس مدي ومنهم من يتضرر باده في شئ كالشرف والرؤسا يتضررون بضرب السوط لانه
لا يسمي في ملائمة الناس وبحضرة السلطان وفي الخاتمة ولو اكره على بيع جاريت
ولم يعين فباع من انسان كان فاسدا او الاكرام بحبس الوالدين والاولاد لا يعد اكرام
لانه ليس باكرام ولا يعدم الرضا بخلاف حبس نفسه وفي المحيط ولو اكره بحبس ابنه وعبد
على ان يبيع عبده او يهبه ففعل فهو اكرامه استحسانا وكذا في الاقرار ووجهات
الانسان يتضرر بحبس ابنه وعبد الا ترى انه لا يشر بحبس نفسه على حبس ولده فان
قلت بهذا اني الاول قلت لا فرق بين الوالدين والولد في وجه الاستحسان وهو
المعتمد كما لا فرق بينهما في وجه القياس وقول خير بين ان ينفى او ينفى تقديره واذا
زال الاكرام الخ دفعاً للضرر عن نفسه **قال** رحمه الله ويثبت به الملك عند
القبض للفساد يعني ثبت بالشرف للملك المشرى يكون كسائر البياعات الفاسدة
وظاهر عبارة المؤلف فسادا لبيع مطلقا والذي يظهر ان البيع انما يكون فاسدا
اذا قال المكره تلفظت بالبيع طبق ما اذا ما اذا قال ادت الاخبار بركاذا او قال
ادت انشاء البيع فهو بيع صحيح لا خيار فيه ولا فساد اخذ من التفصيل في حال العتق
وقال زفر لا يثبت به الملك لانه موقوف ولنا انه كره البيع وهو الايجاب والقبول
صدر من اهله مضافا الى محله فيكون مشروعا باسلافه مشرووع بوصفه فيفهد الملك
بالقبض حتى لو قبضه وتصرف فيه تصرفا لا يحتمل النقص كالاختاق والتدبير جاز
تصرفه وانما لا ينقصه بالاجارة لان المفسد يرفع بها وهو عدم الرضا فسادا كسائر
البياعات لفساده وفي المحيط ولو اكره على البيع بالف فباع بمسماة لم يجز وان باع بمكش
من الالف جاز لان في الاول خالف معقود المكره لان معقود الحاق الضرر بالمكش
والبيع بمسماة اضرب من البيع بالف فكان الاكرام على البيع بالف اكرامه على الاقل وفي

الثاني خالف في غير رأي المكن لان اكتسب نفعا لنفسه ولو باع بدينار قيمتها المجرى لانا لادام
والدناين جعل لجنس واحد في التجارات عرضنا ومعقود او ولو باع بعض من او بمكيل او موزون
باقل من قيمته جاز لا غير جنس ما اكره عليه ولو اكره على بيع جائز اقباع فاسد المجرى فاذا اهلك ان
شاء ضمن المشتري والمكره وعلى عكسه يكون رضى بالبيع والفرق ان المكره على البيع الفاسد
متى باع جائزا فقد اقباع ما اكره عليه لان الجائز منه الفاسد وينفذ من الاحكام ما لا يفيده
الفاسد والمكره على البيع الجائز متى باع فاسدا فقد اقباع ما هو انقص من الفاسد انقص من
الجائز ولو اكره على البيع فوجب جاز لا غير جنس ما اكره عليه انتهى **قال** رحمه الله وقض
المرن طوعا اجازة كالسليم طائعا لانهم ادليل الرقنا وهو الشرط بخلاف ما اذا اكره على
الهبه دون التسليم وسلم حيث لا يكون اجازة ولو سلم طائعا لان مقصود المكره ما يتعلق به
الاستحقاق لا صورة العقد والاستحقاق في البيع يتعلق بنفس العقد فلا يكون الاكراه به
اكرها على التسليم فيكون التسليم او القبض من اختيار دليل الاجازة وفي الهبة يقع الاستحقاق
فالقبض لا يجرى الهبة فيكون الاكراه بها اكرها على التسليم نظرا الى مقصود المكره ويعتبر ذلك
في اصل الوضع لان البيع وضع لا فائدة الملك في الاصل وان كان في الاكراه لا يفيده كونه فاسدا والهبة
لا يفيده الملك قبل القبض باصل الوضع لان البيع وضع لا فائدة الملك في الاصل وان كان في الاكراه
لا يفيده كونه فاسدا والهبة لا يفيده الملك قبل القبض باصل الوضع وتفيد بعد ما سئل كانت
صحيحة او فاسدة فيصرف في الاكراه في كل واحد منهما الى ما يستحق منه في اصل وضعه وان
قبض مكرها فليس ذلك باجازة وعليه رد المثل ان كان قائما في دين الفاسد والعقد وان كان
طائعا لا يأخذ منه شيئا لان **المرن** كان امانا في يده المكره لان الخلفه باذن المشتري لا على سبيل
الملك فلا يجبر الضمان وفي المحيط ومن هو مكره من المتعاقدين او مشروط له شرط فاسد فله
ان ينقض العقد من غير رضاء مناجه ومن ليس بمكره ولا مشروط له شرط فاسد فليس له نقض
الا بالقبض او الرضا حق ولو اجاز الاخر العقد فنقض القاطن نفذ والزم وان كان كلاهما مكره
او مشروط له شرط فاسد فكل واحد منهما انقضه من غير رضاء ولا نقضا وقبل قبض البيع لكل
واحد منهما انقضه من غير رضاء ولا رضاء كما نرى قبل القبض لا يفيده شيئا ولو باع المشتري المكره
من اخر ثم باعه لثاني من اخر حتى تداولتا لا يدي فله ان يفسخ العقد كلها لانه لما اجاز
بعض العقد فقد زال الاكراه وصار طائعا للمينا فجاز العقد الاول فجازت العقود
وباخذ هو المثل من المشتري الاول ولو لم يجز لكن ضمن فان ضمن الاول فغدا كل بتفصيله
وان ضمن غيره جازت البياعات التي بعده وبطل ما قبله والفرق بين الاجازة والنقض
ان البيع كان موجبا او المانع من العقد وحقه وقد زال بالاجازة وانما اذا ضمن لم يكن
مستطاعا لحقه بخلاف ما اذا اجاز احب بيع الفضولي حيث لا يجوز الا الذي اجاز له الملك
ولا يجوز ما قبله ولا ما بعده لان كل واحد منهما باع ملك غير فلا يبيد الملك فعند الاجازة
يملكه من اجز شراؤه وتبطل البقية فان اعتق المشتري الثاني فملكه ان يضمن اي
الثلاث شاء لان كل واحد منهما احدث سبب الضمان باذنه من ملكه والمشتري ان قبض
كل منهما ما لم يغيره نرو في الخاتمة لو اعتق المشتري الاخر قبل اجازة البيع جاز العقد على الذي

اعتقه فان اجاز البائع البيعة الاول بعد ذلك لا يبيع الجازة وفي الخاتمة لو اعتق المشتري
الاخر او كان له الخيارات ان شاء ضمن المشتري الاول وان شاء ضمن غيره فان ضمن المشتري
الاول جازت البياعات كلها وان ضمن غيره يجوز كل بيع بعده ويبطل كل بيع كان قبله انتهى
وفي قاضي خان ولو كان البائع مكره والمشتري غير مكره فكل واحد منهما انقض قبل القبض
وبعد القبض يكون للمشتري دون البائع **قال** رحمه الله وان هلك المبيع في يد المشتري
وهو غير مكره والبائع مكره ضمن قيمته للبائع لانه قبضه بحكم عقد فاسد فكان مضمونا عليه
بالقيمة قيد بقوله والمشتري غير مكره قال قاضي خان ولو كان المشتري مكره دون البائع فكل
المشتري عند من غير تعد منه هلك ما نذر انتهى **ولو** قال ضمن بده فكان اولى لانه يشمل
المثل والقيمة **قال** رحمه الله والمكره ان يضمن المكره لانه لا يملكه فيما يرجع الى الاتلاف
وان لم يكن له الا في حق التكلم لعدم صلاحية لان التكلم بلسان الغير لا يمكن فضاو كان
وقع ما لا يبيع الى المشتري فيضمن ايها شاء كالعاصب وغاصب الغاصب فان ضمن المكره رجع
المكره على المشتري بالقيمة لانه باذنه الضمان ملكه فقام مقام الملك المكره فيكون ما لك
من وقت وجود السبب بالاستناد ولو ضمن المشتري ثبت ملك المشتري فيه ولا يرجع على
المشتري لانه ملكه بالشراء والقبض غير ان توقف نفذه على سقوط حوالته من الفسخ
فاذا ضمنه قيمته نفذ ملكه كسائر البياعات الفاسدة **قال** رحمه الله وعلى كل
لحم خنزير وميت ودم وشرب خمر يفرض او قيد لم يحل وطريقا قبل وقطع يعني لو اكره على
هذه الاشياء بما لا يخاف على نفسه او عضو كالمضرب لا يسعد ان يقدم عليه ويخاف اسيحه
ذلك لان حرمة هذه الاشياء معتقدة بما لا الاختيار وفي حالة الضرورة مباحات على اصل
الحل لقوله تعالى الاما اضطررتم الى ما فاستثننا لانه الاضطرار مباح والاضطرار يحصل
بالاكراه المسلي وهو ان يخاف على نفسه او عضو ولا يحصل ذلك بالمضرب بالسوط ولا
بالخمس حتى لو خاف ذلك منه وطلب على نفسه يباح له ذلك **اقول** في قوله يباح له ذلك
اشكال قوي فان المباح ما اتوى طرقاته فعله وتركه كما تقر في علم الاصول وفيما نحن فيه
اذ خيف على النفس وعلى عضو كان طرفا لعمل راجعا بل فرضا كما صرح به في باب الاصول
من كون ذلك فرضا فتأمل **ولو** قال بغير ما يخاف منه تلف عضو او نفسه لم يفرض ولا
افرض الى اخره لكان اولى وقد روي بعضهم باذنه في الحسد وهو اربعون سوطا فان هدد به
وسعه ان يقدم وان هدد بدينار لا يسعه لان ما دون ذلك مشروع بطريق التقدير
قلت الاوجه للتقدير بالرأي واحوال الناس مختلفة فمنهم من يحمل الضرب الشديد
ومنهم من يموت به في الاطريق سوى الرجوع الى تراجم البتلي فان غلب على ظنه ان تلف
النفس او العضو يحصل به وسعه والا واذ قلنا لا يسعه شرب الخمر هل يجزى ام لا
في المحيط واذا شرب الخمر لا يجد لان باطل الاكراهين يثبت حقيقة ابله الشرب حاله
الضرورة وباختصارها تثبت شبهة الامانة والبهمة كافية لدرء الحدود انتهى وفي
المسوط الاكراه على المعامى انواع نوع يحضر له فعله ونأثم على تركه الاول اكره على
اجراء كلمة الكفر وشمع محمد صلى الله عليه وسلم او ترك الصلاة او كل ما ثبت الكتاب الثاني

كالواكره بالقتل على ان يقتل مسلماً او يقطع عضو او يضرب ضرباً يخاف منه التلف ويشتم مسلماً
او يؤذي او على الزنا والثالث لو اكره على الخمر وما ذكره **قال** رحمه الله واثم بصيرة يعني اذا
اكره على ما تقدم بقتل وقطع فلم يفعل حتى قتله او قطع عضو من اثم لان التناول في هذه الحالة لا يات
لان موضع المذاق قد دخله اختلاف العلماء فلا يات كالجمل بالخطا في دار الحرب وفي اول الاسلا
في حق من اسلم فيها ومن ابى يوسف لا يات مطلقاً الا في رخصة اذ الحرمة قائمة فيكون اخذ بالغيرية
قلت الحالة الاضطراب مستثناة فلا يكون الامتناع غيرية بل معصية **قال** في العناية فان قيل
اضافة الاثم الى ترك المباح من باب فساد الوضوء وهو فاسد **قال** ان المباح لما يجوز تركه
والايمان براه لا يترتب عليه محرم وما هنا تترتب عليه قتل النفس المحرم فصار تركه حراماً
لان ما افقوا الى الحرام حرام انتهى **اقول** والذي يظهر ان الاثم ليس على ترك المباح بل على ترك
الغرض كما تقدم تقديره انتهى **قال** المحيط والاصل ان من ابتلى ببليتين يختار اهلها
وايسرها والمساائل على اربعة اوجه الاول لو اكره بقتل على ان يقطع يده نفسه فهو في سعة من
قطعه لان القطع اهل من القتل لان القتل الظاهر ان يقتصر ولا يجرى وهذا يباح القطع
عند الاكره اذا خاف الهلاك على نفسه الثاني لو اكره على قتل نفسه لا يباح له الثالث لو اكره
على القاء نفسه في النار او في الماء او من سطح ان كان لا يرجو الخلاص والنجاة من ذلك يباح له
والا فلا وذكر ان الاخرق بالنار اشتد من السيف والرابع على اكره بالقتل بالسيطاط على قتل
نفسه بالسيف يباح له القتل بالسيف لان القتل بالسيطاط اشد من القتل بالسيف **قال**
رحمه الله وعلى الكفر والافمال مسلم بقتل وقطع لا يغيرها يرضى لو اكره على كلمة الكفر
واتلاف مال انسان بشئ يخاف على نفسه او على اعضائه كالقتل وقطع الاطراف يرضى له
اجزاء كلمة الكفر على لسانه وقلبه مطمئن بالإيمان **وطمئنت** عارفين بأسرهم من ابتلى برأيه
عليه الصلوة والسلام **قال** له كيف وجدت قلبك قال مطمئناً بالإيمان قال فان ما دوا
فعداي عدائي لا تدل على تبدل الاعتقاد لقيام التصديق به فخص له احياء نفسه وفي
في هذه الحالة لا تدل على تبدل الاعتقاد لقيام التصديق به فخص له احياء نفسه وفي
المحيط وغيره وهذه المسألة على ثلاث اوجه احدها ان يكون قلبه مطمئناً ولم يحظر على
باله شئ سوا ما اكره عليه والثاني ان يحظر بياباً الخيرة بالكفر عما مضى بالكذب بان
لم يكن كفر قط فيما مضى وقال انه قد كفر عما مضى كاذباً ولم ارد كفر مستقبلاً فهذا كفر قهراً
وديانته انتهى وفي المحيط على هذا التفصيل ان اذا اكره على ان يعطى للقتيل ويشهد في
الظهيرية لو اكره على ان يجحد للقتيل فالمسألة على ثلاث اوجه **الاول** اذا خطر بباله
ان يعطى لله تعالى للقتيل وفي هذا الوجه لا يكفر في القضا ولا فيما بينه وبين الله سواء
استقبل القبلة او لم يكن مستقبل **الثاني** ان يقول لم اصل الله تعالى وسلمت للقتيل
وفي هذا يكفر في القضا وفيما بينه وبين الله تعالى وفي الاصل لو اكره على شتم محمد صلى الله عليه
وسلم حتى على ثلاث اوجه **الاول** ان يقول لم يحظر بياباً شئ وشتم محمد مكرهاً وفي هذا لا يكفر
قضاء ولاديانته **الثاني** ان يقول خطو بياباً رجل من الضاري بقال محمد فتمتد ولم اشتم
الرسول فهذا كالأول **الثالث** ان يقول خطو بياباً رجل من الضاري بقال محمد فتمتد ولم اشتم

مباح في النفس المقتول بالقتل
من المباح في النفس المقتول بالقتل
لم يعلم الا بانه في هذه الحالة

الضاري دون المسلم في الحرمة **الثالث** ان يقول خطو بياباً رجل من الضاري فيه فتمتد وسيمتد
الرسول وفي هذا يكفر قضاء وديانته انتهى **قال** رحمه الله ويشاب بالقتل ان يكون ما جواراً ابن
ولم يظهر الكفر حتى قتل لانه مهيب مبر حتى صلب سماواتي صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء وقال هو
رفيق الجنة ولا حرمة قائمة والامتناع غيرية فاذا بدل نفسه لا غنى الدين كان شهيداً او لا يقال
الكفر مستثنى في حالة الاكره فيكون فكيف يكون حراماً في تلك الحالة لا نقول لا استثناء فاجمع
الى العذاب لانه المذكور قبله دون الحرمة بخلاف الحرمة وانما تر فان المذكور فيه الحرمة فينتفي
في تلك الحالة وهذا لا ينتفي فبقى على حالها ولكن لو رخص خاز وعرض عليه بان اجزاء كلمة الكفر فيها
مستثنى بقوله الاماكره وقلبه مطمئن بالإيمان من قوله من كفر بالله بعد ما نزل فينبغي ان يكون
مباحاً كأكلة الميتة وشرب الخمر **باب** في الآية تقدم بها تأخير او تقدير من كفر بالله من بعد
ايمانه وشرح بالكفر مدراً فعليه غضب من الله ولهم عذاب عظيم الاماكره وقلبه مطمئن بالإيمان
من قوله من كفر بالله من بعد ايمانه فانه تعالى ما اباح اجزاء كلمة الكفر على لسانهم حالة الاكره وانما
رفع عنهم العذاب والغضب وليس من ضرورية نفى الغضب وهو حكم الحرمة عدم الحرمة لانه ليس
من ضرورية عدم الحكم عدم العلة فجاز ان يكون الغضب مستغنياً مع قيام العلة الموجبة للغضب
وهو الحرمة فلم يثبت الباطل اجزاء كلمة الكفر كذا في النهاية وغزاه الى المبسوط شيخ الاسلام انتهى
قال رحمه الله والثالث ان يفرض المكفر لانه هو المتلف لما له والكره الذي له فما يصلح الة
قال رحمه الله وعلى قتل غيره يقتل لا يرضى يعني لو اكره على قتل غيره بالقتل لا يرضى له
لاحياء نفسه لان دليل الرخصة خوف التلف والمكفر والمكفر عليه سواء في ذلك فسقط الكفر
ولان قتل المسلم غير حق مما لا يستباح لضرورة ما افكده بالاكراه وهذا لا نزاع فيه والموثق
قوله غير فشمع الجسد وعينه وعبد غيره وفي المحيط لو اكره بقتل ان يقتل عبده او يقطع يده لم يسمع
ذلك فان قتل باثم ويقتل المكفر في القتل ويضمن نصف قيمته لان دمه حرام باصل الفطرة ولو
اكره بقتل على ان يقتل اباه او ابنه فقتله لم يحرم عن الميراث لان الميراث للقتل هو المكفر ولو
اكره بقتل على ان يقتل رجل لا يجدي فقتله بغيره وشئ غير اكره فقتله بغيره فقتله بغيره فقتله بغيره
الى المكفر ولو كانت الفريضة بعصاة غير عاقلة كل واحد منهما نصف الفريضة في ثلاث سنين
ولو كان الاكره بجس او قيد فالتفان على الضاد قد كان او دية لان الاكره بالمجس لا يقتل
اكره في حق هذه الاحكام وفيه ايضا ولو اكره بقتل على ان يامر رجلاً بقتل عبده فقتله عبداً يقتل
القاتل لان الاذن بالقتل لم يمنع مع الكفر اقول ان قوله لا يرضى فيه عدم الرضى فيكون ان تلف
مضافاً الى القتل دون الاذن بخلاف المأمور بالقتل حيث لا يضمن لان المأمور بالقتل لا يملك اللحاق
الا بالاذن فصار المتعلق سبب لاذن فيفسد المتلف محالاً الى الاذن ولو اكره المولى بجس
او قتل فقتله بغير قيمته استحساناً او بغير قيمته القاتل قياً ساً ولا يستحسان ان الاذن اه فنه
ما لا اكره لغوات الرضى معتبره وجبه وفعل المأمور كقتل الاذن فادوت فيه فنه فلم يجب
العصا من فوجبا الدية صولاً من الهدر ولو اكره المولى بقتل على بيع عبده وتسليمه والمشرى
بالقتل على الشرع والعقبى ثم اكره المشرى على قتل بقتل فلولوا ان يقتل المكفر قياً ساً لان
المشرى مكره على القتل فصار فعله منقولا الى المكفر ويضمن قيمته استحساناً لان الهدم مكره

للشروع للبايع فيه حق الاسترداد فكان القصاص للبايع من وجهه والمشتري من وجهه فكان المستحق
 للقصاص مجزئاً فلا يكون لأحدهما حق استيفاء القصاص فوجبنا القيمة مع المكره في مال له
 للبايع حق الاسترداد وقد بطل المشتري هذا الحق عليه بالقتل غير ضاه ولو اكره بحبس يفيق فتمت
 لولاه ثم يقتل المكره بالعبد قصاصاً لا للمشتري لما بيع في القرض مكره في الشراء فملك المشتري العبد
 بعقد فاسد فكان مضموناً عليه بالقيمة وقتله صار منقولا الى المكره فصار المكره قاتلاً لعبد
 عداً فيجب للقصاص ولو اكره المشتري على الشراء بحبس والبايع يقتل ثم اكره المشتري على القتل
 بقتل يقتله فالولي بالخيار ان شاء ضمن المكره فيه عيبه وان شاء ضمن المشتري لانه طامع في القرض
 ولو قتل المكره بقتل المكره بقتل المشتري فيجب القصاص انتهى **قوله** بالقتل مثل ما اذا اضرع ذلك
 بان قال ان لم تقتل قتلته او دل المال عليه بان غلب على ظنه مقتله ولم يصح له بذلك لما في
 جامع الفتاوى والاختيار لو قال لقتل فلاناً او غلب على ظنه لقتل فقتله فهو اكره فاذا قتلته
 يقتض من المكره **قال** رحمه الله وان قتله ثم لا الهزيمة باقية لما ذكرنا وانما يباشره
 لان الاثم يكون بذمته والمكره لا يصلح ان يكون له في حق نفسه وكذا لو اكره على الرق لا يرضى له لان
 فيه قتل النفس الضياع لانه محض منه وليس له اب ولا ن فيبذل فساد الفرائض بخلاف ما بينا المرأة يش
 يرضى لها بالاكراه الجلي لان نسب الولد لا ينقطع فلم يكن في معنى القتل في جانبنا بخلاف الرجل
 ولما وجب لأكراه القصاص رد الحذف فيها دون الرجل **قال** رحمه الله ويقتض من المكره
 فقط وهذا قول الامام ومحمد وقال في جرح القصاص على المكره دون المكره لانه القصاص يجب
 على القاتل والقاتل هو المكره حقيقة لانه المباشرون له في القتل لا اثم به ولو ان القاتل فعل جسي
 وهو لا يجري فيه الاستناد لغير المفاعل **وقال** الشافعي في جرح القصاص عليها وقال ابو يوسف لا يجب
 القصاص على واحد منهما **وقال** انه يحول على القاتل بطبعه ايثار الحياة لنفسه فيبذل نفسه
 للمكره فيها يصلح ان يكون له له وهو الاثلاف فيقتض منه بخلاف الاثم لانه باختيار الخاتمة
 على ربه وهو لا يصلح ان يكون له له فيه فياثم المكره **قال** في النهاية سواء كان الامر بالبغ
 عاقلاً او مصقلاً او مجنوناً او صبياً فالقود عليه وغراه الى البسوط وسبب شيخ الاسلام
 علان الدين عبد العزيز الى السهر فيقتل من ابى السر في بسوطه لو كان الامر صبياً او مجنوناً
 لم يجب القصاص لان الفاعل في الحقيقة هو الصبي والمجنون وهما ليس باهل العقوبة كذا في الاكل وفي
 المحيط لو اكره على ان يقتل رجلاً او يكفر بالله تعالى وسعد الكفر دون القتل لان الكفر يرضى في حالة
 الاضطرار دون القتل فانه لا يرضى بحال ولو قتل ولم يكفر قتل المكره قياساً لانه قتل نفس مختاراً
 طامعاً ويضمن له ثيراً استحساناً في مال له في ثلاث سنين ان لم يكن عاكاً فان كان عاكاً بان الكفر
 يسعه يقتل به وقيل لا يقتل به لان الدليل المورث للثبته قائم وهو حرمة الكفر ولو اكره على القتل
 او اكل الميتة او شرب الخمر فقتل قاتل القاتل دون المكره لان كل الميتة وشرب الخمر يرضى حاله
 الاضطرار **قال** رحمه الله وعلى اعتناق وطلاق ففعل ففرق يعني لو اكره على اعتناق فاعتق
 وطلق وقع العتق والطلاق لان الاكره لا يثبت في الاهلية على ما بينا وعدم صحة بعض الاحكام كالباع
 والادارة والاقارب يعني اجمع الى التصرف وهو كونه يشترط فيه الرقن وانما الاكره هو جبار الرقن
 فاما العتق والطلاق فلا يشترط فيهما الرقن فيقع الاترى ان العتق والطلاق يقعان مع الحر

لعدم اشتراط الرقن فيها بخلاف الباع واخواته وفي البسوط وكل يفرق مع الحر كالمطلق والعتق
 والكفاح يصح مع الاكره ولو الرجل على الاكره يصح فان كان المسمى مثل المثل او اقل جاز وان كان
 اقل فالزوج جاز ولا يرضى جمع على المكره بشئ لانه عوضه مثل ما اخرج عنه وان كان المسمى اكثر من
 المثل فالزوج جاز ولا يرضى ويجب مقدار مثل المثل لانه فاق الرضى في الزيادة بالاكراه وان اكره
 المرأة على الكفاح فلا شئ على المكره لانه تلف عليه منفعة البضع والامانة على تلف المنفعة لانه
 عوضه المهر فلا يعتد بالزوات لافاقا فان كان الزوج كفواً والمهر مثل المثل جاز وان كان اقل
 فالزوج بالخيار ان شاء اتم لها مهر مثلها وان شاء فارقها اذ لم يدل بها ولا شئ عليها وان
 دخل بها وهي مكره فليس مهر مثلها وان دخل بها وهي طاهرة فهو رضا منها بالمسمى الا ان
 يكون للولي حق تجل من مثلها عند الامام خلافاً لما وان فارقها قبل الدخول لمهر لها
 لان الفقرة جاءت من قبلها وقتد بقوله على اعتناق لانه لو اكره على العتق من
 اعتناق كالمكره على شراء ذي رحم حر منه فاشترى يفتق عليه كما سبنا في فانه لا يرجع بشئ وكذا
 لو اكره على شراء من طلع بعقده وكذا لو اكره على شراء امته ولدت منه بالكفاح فاشترى فعتق
 عليه بشئ لانه عتق من غير اعتناق **قال** رحمه الله ويرجع بقيمته يعني يرجع المكره
 على المكن بقيمته العبد عليه موثر كان او معسراً لان ضمان الاثلاف لا يختلف اليسار والاعسار
 بخلاف ضمان الاعتناق على ما تقدم والسعاية على العبد لان السعاية انما تجب على الخروج للحرية
 كما في مقوق البعض او لتعلق حق الغير على غيره والخلق المؤلف في الرجوع وهو مقيد بما اذا قال
 اردت بقولي عتقا مستقبلاً كما طلبتني او قال لم يحظر بيالي سوى الايمان بمطوياً ما لو قال
 خطرت بيالي لاخيار فافخرت فيها معنى كاذباً واردت ذلك لانشاء الرقبة عتق العبد قضاء
 لا يانه ولا يضمن المكره شيئاً لانه عدل بما اكره عليه فكان طامعاً في الاقرار فلا يصدق في دعواه
 الاخبار كاذباً فان قيل ينبغي ان لا يضمن المكره لانه اتلف بعوض وهو الولي والاثلاف بعوض
 كالاتلاف واجيب بان المولى سبب العتق على ملك المولى فكيف المكره معوضاً ولكن اتمت
 يكون عوضاً الا اذا كان العوض ما لا كما اذا اكره على كل طعام الغير فاكله فلا ضمان على المكره
 ادعوى منه ما هو في حق المالك كما في منافع البضع والولي ليس بمالك لانه بمنزلة الشب لا ترضى
 ان شاهدين الولي اذا رجعا لا يضمنان ودهنهما اذا اكره المولى على ذي رحم حر منه
 فعتق عليه فان المكره لا يرجع هنا لقيمة العبد على المكره لانه حصل له عوض وهو صلة الرحم
 كذا في البدايع ولا يخفى ان الرحم صلة ليست بمال كالمولى اما حقيقة فظاهر واما كفا فلا فانه
 لم يقتل به احد كما قالوا في منافع البضع عند الدخول وفي المحيط ولو اكره على ان يعتق عبداً
 على الغير الى سنة وقيمتها الف ففعل ما شاء ضمن المكره قيمته للمال وعلى الف ويرجع المكره
 على العبد بالعين الى سنة ويصدق بالفضل وان شاء اختار العتق وكان له الثان الى
 سنة ولو اكره العبد على قبول العتق على مال لم يلزم شئ ويضمن للمكره لما بينا عبيدين
 رجلين اكره احدهما على عتقه فاعتقه جاز والاولى كله العتق عندهما فان المكره موثراً
 ضمن قيمته بينهما وان كان معسراً ضمن نصف قيمته للمكره ويسعى العبد الاخر نصف
 قيمته لان المكره في حق المكره متلف وفي حق الساكت بمنزلة العتق وعند الامام يفتق نصف

المكره لا غير ولا ضمان على المكره الساكت وان كان موثرا فان اختار الساكت تبين شره
فالاولا وكل له وان لثنا للاعتاق والسماح فالاولا بين الشرهين ولو قتل عبدا جلا خطا
واكره على عبته وهو يعلم بالجناية ضمن المكره قيمته وثالثها المولى في دفعها الى ولي الجناية
لان مضطرا في هذا الاعتاق ولو كان الاكراه مجبسا او قيد بعض المولى الجناية دون الدية
ولا يضمن المكره شيئا لان هذا الاكراه لا يعد كراه في حوائك المال ويعتبر كراه في حق
التزام المال ولو اكره على ان يعتق عبده عن رجل بالف درهم وقيمه ألف فاعتق وقبل العتق
عنه طارعا فان شاء ضمن المكره وان شاء ضمن المعتق عنه فلو ضمن الاول يرجع على المعتق عنه
والاولا للمعتق عنه وقال الكرخي ينبغي ان لا يقع العتق عن المعتق عنه لانه بمعنى البيع وبيع
المكره قبل التسليم لا يضمن الملك **واجب** بان الاكراه ورد على العتق لاعلى البيع الذي
في ضمن طلب الاعتاق ولو ورد على البيع انما يرد ضمنه وتبعا والاكراه لا يؤثر ما ثبت
ضمنه وتبعا ويعقد في الفضي ما يعقد في القسدي ولو اكره مجبسا بحسب القيمة على
المعتق دون المكره ولو اكره المعتق بالقتل والمعتق عنه بالجس فالمعتق عنه غير مكره ولو كان
الاكراه على عكس هذا ضمن المكره قيمته للمولى ولم يضمن المعتق عنه شيئا والاولا للمعتق عنه
لان الاكراه نوعه تلف صير الفاعل هو المكره والاعتاق وان وجد في ذلك المعتق فقد
انلف المكره بالامتناع عليه حقا لا شرعا او بغير ضمان ولو اكره على ان يذبح عبده عن ألف
فدبر فالمولى الجناية ان شاء ضمن المكره قيمته فشا ورجع المكره على القائل التدبير بقيمته
مدبرا وانه شاء ضمن القائل بقيمته مدبرا ورجع على المكره بقضائه التدبير ولا يرجع المكره
بر على القائل ولو اكره على الاعتاق مجبسا او قيد لم يضمن المكره شيئا ويضمن القائل بقيمته
فشا لان هذا الاكراه غير معتبر في حوائك المال ولو اكره المولى بالقتل والقابل للجس
ضمن القابل بقيمته ولا يرجع على المكره بشئ فان ضمن المكره رجع بر على القابل ولو وجب
المولى في المكره قيمته او ابراه منها كان للمكره ان يرجع على القابل بقيمته ولو اكره المولى
بالجس والقابل بوعيد تلف فله المولى ان يضمن المكره ما نقص بالتدبير ويضمن القابل
قيمته مدبرا لما عرف ولو اكره بقتل على ان يقبل من رجل عتق عبده على ألف وقيمته
خمسة تدبر العبد طارعا فعقد كان لولا للقابل ولا ضمان عليه ولا على المكره لان قول المعتق عنه
بالف يضمن شراء وقيضا واعتاقا والمشتري مكره في جميع ذلك والمكره لا يضمن شيئا للمولى ولو اكره
على ان يعتق نصف عبده فاعتق كله لم يضمن عند الامام وعند **عند** ايضاً لان عنده العتق تجزي
وعندهما لا تجزي فالاكراه على اعتاق النصف كراه على اعتاق الكل ولو اكره على ان يعتق كله
فاعتق نصفه يضمن عندهما وعند الامام سعي نصف قيمته انتهى مختصرا يتامل هذا ما تقدم في البيع
اذا اكره على بيع الكل واعتاق الكل اشكره وان عتق النصف يطلب الفرق **ق** **رحم** الله
ونصف المهر لم يطأ يعني لو اكره على ان يطلق امرأته فطلقها قبل الطهر ضمن المكره نصف المهر
لان ما عليه كان على شرط المستوط بوقوع الفرق من جهتها بمحضه كالارتداد وتبديل ابن الرزق
وقد تأكد ذلك بالطلاق فكان تقرير بالمال فيضا فغيره الى المكره وكان متلفا لم كان يرجع
بر عليه اطلق في الرجوع وهو قيد بما اذا قال اردت بر الانشاء في الحال كالمطلوب متى لو قال اردت

الايمان بطوليه اما اذا قال اردت الايمان كاذبا فيقع قضاء لا ديانته ولا يضمن المكره شيئا
لان عدل عما اكره عليه فكان طارعا في ذلك فلا يصدق قضاء ولا يضمن المكره لانه خالفه
هذا اذا كان المهر مسمى وان لم يكن مسمى فيه فيرجع عليه بما لم يدر من المنفعة ولو اكره على ان يعتق
عبده او يطلق امرأته فعقد رجع بالاقل من قيمته العبد ومن نصف المهر لان الفرض كان يتدفع
بالاقل ولو كان ذلك بعد الدخول لا يجب على المكره شئ لانه لم يتلف عليه شيئا ولو اكره
على التوكيل بالطلاق والعتاق فوقع التوكيل وقع استحسانا واقيا من ان لا يقع التوكيل
لان الوكالة تبطل بالجرم فكذا مع الاكراه كالباع وامثاله وجب الاستحسان ان الاكراه لا يمنع
انفقا والبيع ولكن يوجب فسادا فكذا التوكيل ينعقد مع الاكراه والشروط الفاسدة
لا تؤثر في الوكالة لانها من الاستقامات ويرجع الموكل على المكره عما اتلف عليه ولا ضمان على
التوكيل لانه لم يوجد منه اكره ولو اكره على التذرع ولم يذرع لانه لا يحفل الفسخ فلا يعمل فيه
الاكراه لانها لا يمتثلان الفسخ وسواء كان اليدين على القطاعة او على المعصية وكذا الرجعة
والابلا والنفق فيه باللسان لان الرجعة استلزاما للنكاح فالحقت بالنكاح والابلا بين
ولو بانست بمعنى اربعة اشهر ولم يكن دخلها الرقة نصف المهر وليس له ان يرجع بر على المكره لانه
كان متمكنا من النقي في الملك وكذا الخلع لانه طلاق ولو اكره على ان يجعل كل مملوك يملكه
حر في المستقبل فعقد ثم ملك مملوكا عتق عليه ولا ضمان على المكره لان العتق حصل باعتبار
منع من جهته وان اكره على ان يطلق عتق عبده بفعل لا بد له منه فوان يقول ان صليت ففعلت
حر او اكلت وشربت ثم فعل المكره من الاشياء عتق العبد وعزم المكره بقيمته لانه لا بد
له من هذه الافعال وكان مجبسا ولو اكره على ان يكفر فعقد لم يرجع بذلك على الذي اكره لانه
امر بالخروج عن حق لزمه ولا كره على عتق عبده كفارة ففعل عتق وعلى المكره قيمته لانه لم يجب عليه
ان يعتق عبدا معيناً عن كفارة معينة فهو الاكراه متعلقا عليه ولا يجزيه عن الكفارة لانه في معنى
العتق بغيره ولو قال ابا بري من القيمة حتى يخرج عن الكفارة والموجود بعد ذلك بر امر الدين
وهو لا ينادى بالكفارة ولو قال اعتقته حين اكرهني وانا اريد بغير الكفارة ولو اعتقه
لاكراه اجزاه عن الكفارة وليس له ان يرجع بقيمته العبد على المكره ولو اكره على الرني فزني
يجب عليه الحد في قول الامام وقال لا لا يجب عليه الحد في الوجهين وهذا اختلاف عهده زمان
على ما بيناه من قبل وفي موضع يسقط الحد وجب المهر سواء كانت مكرهة على الفعل او اذنت
له بذلك ما الاول فظاهر لانها لم تنسب سقوط حتمها واما الثاني فلان الاذن لو كونا
مجبورين من ذلك شرعا **قال** رحمه الله وعلى الردة لم تبين امرأته يعني لو اكره على الردة
واجري كلمة الكفر على لسانه وقلبه مطمئن بالايمان لم تبين امرأته لانه لم يكفر به ولو قال عند
قوله على الردة لم يرخص ولو فعل لم تبين بر امرأته لكان اولى واخرى لان الكفر يتعلق بتبديل
الاعتقاد ولم يتبديل اعتقاده حيث كان قلبه مطمئنا بالايمان حتى لو ادعت المرأة ذلك
وانكر كان القول قوله استحسانا والقياس ان يكون القول قولها حتى يفرق بينهما لان كلمة
الكفر سبب لمصول البيوت فيستوى الطابع والمكره كلفظة الطلاق ووجه الاستحسان
هنا اللفظ غير موصوف للفرقة وانما اتفق الفرق باعتبار تغير الاعتقاد والاكراه دليل على

عدم التعريف لا تقع الفرقة ولهذا لا يحكم عليه بالكفر خلافا لما اذا اسلم مكرها حيث يحكم عليه
بالاسلام لانه وجد من احاد الكون وفي الركن الاخر احتمال فرجنا الجاني لوجود لقيان طبا
لان الاسلام يعادوا ولا يعلى عليه وتغير السكران فان اسلامه يصح ولا يصح ردته لعدم القصد
هنا لبيان الحكم اما فيما بينه وبين الله فاذا لم يعتقد فليس يؤمن وعدم اياته الرزقية
اذا قال لم يخطر بباله شيء ونويت ما طلبه مني وقلبي مطمئن بالايمان ولو قال نويت الاخبار
بالاطلاق او ما امرت به لانت امرته في الحكم لانه مخالف لما طلب منه باعتناء الظاهر فلا
يصدق انه نوى ذلك في حق المرأة ولو قال اردت ما طلب مني وقد خطر بباله الخبر على الباطل
فانت امرته بياته وقضاء لانه كغير حقيقة والاكراه على الصلاة او سبب النبي صلى الله عليه
وسلم في لمانته المرأة وعدمه على هذا التفصيل ولو خطر بباله ان لو اكره العدو على كلمة الكفر
لا اجر على لسانه وقلبه مطمئن بالايمان **كفر قال** رحمه الله وحرمة طرف الانسان
كحرمة نفسه حق لو اكره على قطع يد انسان يقطع يده لا يخرسه ذلك فان فعل ذلك نال ثم
ويجب القصاص على المكره لو كان حرا ويضمن نصف القيمة لو كان رقيقا وهذا لا ينافي
ما نقله قاض خان اذا قال لرجل اقطع يد هذا واقتلته وسعدان يقطع اذا قطع كان
على الامر القصاص على قوله الامام وفي الثاني رواية اذا قال ان لم تقطع يدك والا فقطعتا
لا يسعه ان يقطع يد نفسه انتهى فظهر مما نقلناه اذا كان احدهما اعظم من القطع وسعد
وان كان قطع يقطع لا يسعه ولو اكره على قطع طرف نفسه لم يقطع بخلاف ما اذا اكره
على قتل نفسه حيث لا يحل له قتلها لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال في حق
صاحب الطرف حتى يحل له قطعها اذا اصابها اكلة ولو اكره على ان يلقى نفسه في النار
او على الالتقاء من الجبل بالقتل وكان الالتقاء بحيث لا ينجو ولكن فيه نوع تحقيق فله الخيار
ان شاء ففعل وان شاء لم يفعل عند الامام فلو اتى بنفسه في النار فاحترق فعلى المكره القصاص
وعند ما لا يصبر لا يفعل ولو قال له لتلقين نفسك من رأس الجبل ولا تقتلك بالسيف
فالتي نفسه فمات فعندنا جنة تجب الدية على عاقلة المكره لانه لو اباشر لا يجب عليه
القصاص لانه قتل بالمقتل بل فيه لدية على العاقلة فكذا اذا اكره عليه وهذا الثاني تجب
الدية على المكره في ما لم وعند محمد يجب القصاص ولو قال لا خرافة لي فقتله تجب
الدية في ما لم في الصحيح ولو اكرهت المرأة على التزويج بمهر فيه عيب فاحش ثم زال الاكره
فومنت المرأة ولم يرض المولى فله المولى الغراق عندنا في جنة ويتم المهر وقال لا ليس له ذلك
لان المهر خالص حقها حتى يملك اسقاطه **كتاب المحرم** او رد الحجر عقيب الاكره لان
فكل واحد منهما سلب ولاية الاختار عن المجرى على موجب الاختار والاداء الاكره لما كان
اقوى تاثيرا لان فيه سلبا عن له اختيار صحيح ولا يترتب كماله بخلاف الحجر والخرج للغير
المنع من قولك حجر عليه لغامني حجر حجر اذا منع من التصرف في ماله ولهذا سمي الخطيم
حجر لانه منع من البيت ومنه قوله تعالى هل في ذلك قسم لذي حجر اي الذي عقل وفي
الشرع عبارة من مبيع مخصوص في حق شخص مخصوص وهو الصغير الرقيق والمجنون وهذه
الثلاثة سبب الحجر الحق هذه الثلاثة ثلاثة اخر المتفق الماجن والطبيب الجاهل والكاهن

المفلس ومن عاين الجحيم فيه شفقة على خلق الله وهي احط في الدنيا تروا الاخر العظيم لامر الله
وتحقيق ذلك ان الله خلق الورى وخلق بينهم في النبي فجعل بعضهم اولا النبي الراي ومنهم اعلام
الهدى ومصابيح الدجى وبعضهم ستهل بسايب لهدى فيما يرجع الى المعاملات كالمجنون والمعتق
والرقيق والصغير وكتب الله في البشر العقل والحوى وكتب في الملائكة العقل دون
الحوى وكتب في البهائم الحوى دون العقل فمن غلب عقله على هواه كان من افضل الخلق
ومن غلب هواه على عقله كان اذرى من البهائم ودليل ما روي انه عليه الصلاة والسلام حجر
على معاذ وقسم ما له لغز مائة ولا تصرفه لا يشتمل توفير النظر والمصلحة فلذا حجر عليه
قال رحمه الله هو منع عن التصرف في الافعال بصغر ورق وجنون يعجز عن فهم هذه الاسباب
المذكورة واعترض عليه بان هذه العبارة يفيد حصر المنع في هذه الثلاثة لان ذكر افراد يعين
وليس كذلك بل يحجر على المتفق الماجن والطبيب الجاهل والكاهن والمفلس بالايقان والسفيه
والمغفل والمديون على قولهما وعليه الفتوى كما في البرازية فتواه في دليل التبريد بصغر الخ
تفسيره انه وتقييد كاسد فالعرف فيه قصور من حيث تقييد المطلق وامل التعريف المطلق
الحقيقة وهو لا يخلو اما ان اراد ان يعرف المنع المتفق عليه فعليه ان يسقط الزيادة او يزيد
وجانته وجهل وفلاس ليكون سببا للتفق عليه او يقول بسبب يوجب ولا يخفى ان الرق
ليس سببا للحجر في الحقيقة لانه مكلف محتاج كامل الراي والعقل وانما حجر عليه لخلق المولى
قوله لا فعلا اذاد فعلا لم يتعلق برحمته يند بالاشهاد كالحجر والمجنون اما اذا كان
الفعل يتعلق برحمته يند بالاشهاد فهو محجور عليه في حكم ذلك الذي يند بالاشهاد كالصبي
والمجنون اذا زنى او قتل فهو محجور عليه بالنسبة لحكم الزنى وهو الحد وبالنسبة بحكم القتل
وهو القصاص كذا في الجوهر قوله فلا كره في سياق الاثبات وهي تخص عندنا قالوا
المراد بالاقوال هنا ما ترد بين النفع والضرب والبيع والشرء ويوجب الحجر في الاصل بالاعدام
في حكم قول محض من ركا الطلاق والعقاق في حق العتي والمجنون دون العبد فان طلاقه
يقع ولم يوجب الحجر فيما يخص نفعه كقبول الهبة والهدية والصدقة قوله لا فعلا كره في
سياق النفي فيم ما تقدم ذكره فان قيل الطلاق والعقاق والعفو عن القصاص واليمين
والند وكما من الاقوال المعترضة في الشرع والعقد ليس بشرط لاعتبارها شرعا كما مر جواب
في مواضع لا يمت في مباحث الحزب في الامول فكيف حكمت بانها عدم من الصبي والمجنون
مع ان القصد ليس بشرط في اعتبارها اذا صدرت مع تمام الاهلية **واجب** بان من ذكر
له قصد وما يقصد وما ذكر ليس له قصد معتبر فافترق الحال **قال** رحمه الله فلا يصح
تصرف صبي وعبد بلا اذن ولي وسيق لان الصبي عديم العقل اذا كان غير مميز ففعله
ناقض لعدم الاقتدار وهو بالبلوغ فيقتل فيه الضرر فلا يجوز الا اذن له الولي فيبيع حينئذ
لترجح جانب المصلحة لولي فاذا اذن له بعد ذلك فيصرف باهليته اذا كان بالغ افاقلا وان
كان صغيرا فباهلية الولي وفي السراجية للصغير الذي لا يعقل البيع اذا باع او اشترى فلا جاز
الولي لم يصح ولو اذن الغامض للصبي بالتصرف مع تصرفه **قال** رحمه الله ولا يصح تصرف
المجنون المغلوب بحال يعجز لا يجوز تصرفه بحال ولو اجاز المولى لانه محقة العبارة بالتمييز

وهو لا يتميز له فصار كبيع الطوطى وان كان بين تارة وبين تارة فهو في حال افاقته كالحاقيل
والمعتوق كالبقي العاقل في تصرفاته وفي رفع التكليف عنه وهو الناقص العقل وقيل هو المدهون
من غير جنون واختلاف في تفسيره اختلافا كثيرا واحسن ما قيل فيه هو ان كان قليل الفهم فاسد
التدبير لانه لا يفهم ولا يشتم كما يفعل المجنون **قال** رحمه الله ومن عقد منهم وهو
بعقله يحبر الولي ويقتصر على من عقد البيع والقهر من هؤلاء المجندين وهو بعقله وهو
يعقل البيع سالب والشراء جالب ويعلم القابض الفاضل من اليسير ويقصد به يحصل الربح والربح
فالولي بالخيار وان شاء اجازته وان شاء رده فان قيل هنا في البيع يستقيم وانما في الشراء فلا
يستقيم لانه لا يتوقف بل يتوقف على المشتري قلت انما يتوقف على المشتري اذا وجد نفسا اذا
كشراء الفضول وهناك لم نجد نفاد لعدم الاهلية او لتضرر الولي فيتوقف لكل **قال**
في العناية الاقوال موجودة محسوسة ومشاهدة فاما لما شرط في اعتبارها شرعا في العقد دون الفعل
اجيب بوجهين احدهما الاقوال الموجودة محسوسة ليست من مدلولها بل لا لالتعليق عليها ويمكن
تختلف المدلول عن دليله فيمكن ان يجعل الموجود بمنزلة المعدوم بخلاف الافعال فان الموجود
منها عينها فبعد ما وجد لا يكون تحمل غير موجود **الثاني** القول قد يقع صدقا وكذبا ويقع
جنا وفسادا فلا بد من العقد بخلاف الفعل قال فان قيل قوله **ثاني** وعبد الخ يعنيان عقدا
لا ينفقد وقوله ومن عقد منهم وهو يعقل يحبر الولي ويقتصر يعنيان يتوقف موثر فلو بينهما
مشافا فالجواب ان المراد بقوله لا يصح لا ينفذ وهو شايع في عبارة الفقهاء فان قيل كانت
يمكنه ان يقول ومن منها بلفظ التشبيه دون الجمع يعني العبد قلت انهم من قوله
المغلوب الذي بمنزلة البقي والعبد والمجنون الذي يحبر ويقتصر فانه بمنزلة البقي والعبد
فكذا عبر بلفظ الجمع قال في العناية اراد العبد والمجنون الذي يحبر ويقتصر فانه بمنزلة
العبد قال ابن فرشته الولي هو القاضى والولي الذي يولى التجارة في مال العبد كالايب والجدة
والوصى ولا يجوز باذن العم والام والاخ انتهى وان ادفع الامر الى القاضى لا يخلو اما ان يكون
التمن فاما لو مالكا ولا يخلو اما ان يكون بيع رغبة او غيبة واذا اراد البيع والغنم قاض
في رده وان كان المحجر استهلك الغنم ينظر ان استهلكه في النفقة وما يجوز له فان القاضى
يعطى الدافع مثله وان استهلكه فيما لا يحتاج اليه فان اضره في وجهه انفسا ويضم المحجور
مثله عند الثاني وعند محمد لا يضمن كذا في التائا غانية والظاهر ان الولي اذا علم بالبيع
كالقاضي **قال** رحمه الله وان اتلف شيئا ضمن لانهم في محجور عليهم في الافعال
اذ لا يمكن ان يجعل العقل غير العقل والقطع غير القطع فاعتبر في حقه فثبت عليه وجوب الحق
السبب ووجوب اهلية الوجوب وهي الذمة لان الادنى يولد وله ذمة من الحرة لوجوب الحق
الا انه لا يطالب بالاداء الا عند القدرة كالمسرى لا يطالب بالدين الا اذا ايسر وكالتا في الامانة
بالاداء الا اذا استيقظ هكذا قال الشارح فلما علم الوجوب يتاخر الى البلوغ والعقل وفي
الحداوى يضمن كما يضمن الحر المبالغ العاقل فلما علم به يضمن في الحال ويؤيد ما قاله في الخاية
جنين ابن يوم لو انقلب على قادورة انسان فكسرها يجب عليه الفدان في الحال انتهى فلوان
ان العبد والمجنون او العبد استهلكوا لا ضمنوا المال في الحال وفي التائا غانية اذا ادع

صبيها او عبدا ما لا فاسد له لا يضمن العبد ولا العبد في الحال على قول محمد وقال ابو يوسف
يضمن الا ان العبد يؤخذ بعد العتق والبقي يؤخذ بعد زوال المحر لا تملك اودعهم سلطهم عليه
قيل الاول لم يسلطهم فيضمن في الحال العتق في حاله والعبد يدفعه لولي او ينفذ **قال** رحمه
الله ولا ينفذ اقرار العتق والمجنون لان اعتبار الاقوال في الشرع منوط بالاهلية وهي معدومة
فيهما حتى لو تعلق باقرارهما حكم شرعي كالحال لا يعتبر ايضا الا انما تلاف فيجب الفئات
لا يقال هذا علم من قولهم قولنا لا نأخذ بغير حق التضمن والتصريح ابلغ منه فلذا **قال**
رحمته الله وينفذ اقرار العبد في حقه لا في حق ماله فلواقر بماله لم يضر بعد الحرية لان اقراره على عين
وهو المولى لما ان رده ما في يده ملكه واقرار الرجل على غيره لا يقبل فان اعتقر زال المانع فيبيع به
لوجوب سبب الاهلية وظاهر عبارات نفوذ الاقرار مطلقا سواء سكنت بعد ذلك او قال بالطلا
او حقا ولذلك قال في المحيط ولو اقر باستهلاكه ومعه ثم صلح فصار اهلا لا اقرارا فاسد استهلاكها
في حال فساد لم يضمن عند محمد بخلاف ما لو اقر بقتل على هذا الوجه حيث يلزم في مال كالمشهود
ذلك منه والفرق ان استهلاكه لودعة لم يثبت معاينة وبالمعينة لم يصدق عند محمد فكذا
اذا ثبت بالاقرار والعسل لو صدر منه بالمعينة وجهت الدية على العاقلة وكذا اذا ثبت بالاقرار
يجب في مال ولو اقر لرجل بماله ثم صلح وان صار اهلا وقال اقرت بها بالطلا لم يلزم وان قال
كان حقا يلزمه وان قال كان بالطلا لم يوجد منه اقرار بعد الصلاح فلا يلزمه وكذا البقي المحجر عليه لو اقر
ان استهلك مال انسان بغير اذنه ثم قال بعد البلوغ كان حقا او بالطلا ولو قال لرجل بعد الصلاح
اقرضني في حال فسادى وقال الاخر لا يل في صلاحك واستهلكها قال القول قول رب المال الا ان
يقوم المحجر عليه وعلى ذلك والفرق ان في الاول اقرار الاستهلاك وجد منه وعلى الاذن والتسلط
وانكره مال ذلك لما قال **الثاني** فيكون القول قول المحجر عليه وعلى رب المال البيتة
بخلاف الثانية **قال** رحمه الله ولو اقر سجد او فقه لزمه في الحال لان يبقى على اصل الحرية في
حقه لانها من خواص الانسانية وهو ليس بمملوك من جهة انراه على بل من جهة انه مال ولهذا
لا يصلح اقرار المولى بهما عليه لان يبقى على اصل الحرية في حقه كما يكون فان قيل قال صلى الله عليه
وسلم لا يملك العبد والمكاتب شيئا الا الطلاق وشيئا نكرا في سياق النفي فتم فيقتضى ان لا
يملك الاقراء بالحدود والقصاص قلت لما بقي على اصل الحرية في حقه كما يكون اقراره بهما
اقرار الحرية لا العبد ولان قوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة يقتضى ان يبيع اقراره فينفذ
لا يقال انفس يحل ان يبيع على غير هذه الصور دفعا للتعارض **قال** رحمه الله لا يفسد يعني
لا يحجر عليه بسبب اسفه عند الامام وقال ابو يوسف ومحمد يحجر عليه الامام ما روى ابن عمر رضي
الله عنهما انه عليه الصلوة والسلام ذكر له رجل يذبح في البيع فقال من بايعت فقال لا خلاه رواه
البخاري ومسلم وفي رواية غيرهما قيل له احجر عليه لانه قافل كامل العقل لا يتوان من مطلق فلا يحجر
عليه كالمشيد وقوله تعالى فان كان الذي عليه الحق يهينها او ضيعها او لا يستطيع ان يمل فويل
وليده بالعدل وهذا نص في ثبات الولاية على السفينة وما روى انه عليه الصلوة والسلام يحجر
على معاذ في القياينة والمكاد بالفساد وهذا السفينة وهو خفة تعثر الانسان فتجمل على العمل
بخلاف موجب الشرع والعقل انتهى وفي الامل والمحجر بسبب الفساد والسفينة هو من فساد

محيث

فقتة في العقل وكان سبب القلب لا يستدعي التصرفات فيجوز عليه القاضى على قولنا والثاني
ان يكون فيها لما لا ينافي الشراب بجمع هل الشر والفساد في ذاهم بطعمهم ويستقيم ويسرف
في النفقة ويفتح باب الجارات والاعطاء عليهم وفي الخيرات بان جميع ما له في بناء المسجد وشيئا
فيجوز القاضى عند صاحبه ميانا تزلزاله واتفقا على ان يجز عليه بالدين لا يثبت الا بقضاء
القاضى واختلاف في الجرح بسبب الفساد والسفارة قال ابو يوسف لا يثبت الا بقضاء القاضى
وعندهما يثبت بنفسه السفه ولا يتوقف على قضاء القاضى قال في المحيط القضا بالبحر ليس
بقضاء بل فتوى لعدم شرائط القضاء وهي الدعوى والادكار حتى لو وجد الدعوى والادكار
بان وهما السفيه ما لم يفسان وسلم اليه وصار فقير لا يجب بنفسه على محاربه فترفعوا
امرهم الى القاضى واخبروا بان يفتى ما له سنها وطلبوا منه الجرح عليه القاضى غير السفيه
والموجب له فادعى عليه من وجبت عليه النفقة ما له في يد هذا الرجل فلم يرد عليه
فقضى القاضى بالرد عليه بفساد القضاء انتهى وفي التهذيب واذا وجد شرط الدعوى وقضاء
القاضى صار متفقا فلا ينفذ تصرفاته بعد القضاء عندهما وعند الامام ايضا انتهى وفي
المنقح لو جرح عليه قاض فرقع ذلك الى قاض اخر والمطلقة جازا اطلاقه لان الجرح الاول قوي
لفقد شرطه كما تقدم قال صاحب هذا يزول قضاء القاضى بنفس القضاء فختلف فيه فلا
يدين امضا قاض اخر حتى فلا يلزم لان الاختلاف اذا وقع في نفس القضاء لا يلزم ولا يصير
مجمعا عليه حق بمضيه قاض اخر بخلاف ما اذا كان الاختلاف من جود اقبل القضاء فانه
بالقضاء الاول وجده شرطه فيكون مجموعا عليه انتهى قال الشارح وفيه نظر فان محمدا يقول
ما يرضى به مجوزا بنفسه السفه قبل قضاء القاضى وفي الاصل الجرح بسبب السفه يقاود الجرح
بالدين من ثلاثه وجوه الاول ان الجرح على السفيه لمعنى في ذاته اما الجرح بسبب الدين لقوا الغرماء
الثاني الجرح عليه بسبب السفه اذا اعتق عبدا او وجب عليه السفارة فافادى لا يرجع به على
المولى بعد زوال الجرح المقضى عليه بالافلاس اذا اعتق عبدا لما في يده وجبت عليه السفارة فاذا ادى
رجع بما ادى على المولى بعد زوال الجرح الثالث الجرح بالدين يزول اقراره بعد زوال الجرح وكذا حال
قيام الجرح فيما يحدث من المال والجرح عليه بالسفاهة يجوز اقراره لا في حال الجرح ولا بعد زوال
الجرح لا في المال القابل ولا القابل واذا صار السفيه مسلما له هل يزول الجرح من غير قضاء
القاضى فعند ابو يوسف لا يزول الا بالقضاء وعند محمد يزول من غير قضاء وفي نواة ربه شام محمد
السفيه المجزى اذا زوج ابنته الصغيرة او اخيه الصغيرة لم يجز وفي البراذير والفتوى على قولها
قال رحمه الله فان بلغ من شهيد لم يدفع له ماله حتى يبلغ خمسا وعشرين سنة وفقد
تصرفه قبله ويدفع اليه ماله اذا بلغ المدة وهذا عند الامام وعندهما لا يدفع اليه حتى
يرش منه الرش فلا يجوز قبله وللانام قوله **تكملة** فان اشتهم ضمهم رشدا فادفعوا اليهم
اموالهم على الدفع بوجود الرش فلا يجوز قبله وللانام قوله **تكملة** وان اشتهم اشتهم
والمراد منه بعد البلوغ ولان حاله بالبلوغ قد لا يفارق السفه باعتبار اثر الصباة فقدرناه
بخمسة وعشرين سنة وما دوى عن ابن عمر قال نيتى لب الرجل اذا بلغ خمسا وعشرين سنة
وقد قال اهل الطبائع اذا بلغ خمسا وعشرين سنة فقد بلغ رشده لانه بلغ سنا يتصور ان يصير

فيه جدا لان ما يبلغ فيه الغلام اثني عشر سنة فيولد له ولد لسته اشهر ثم الولد يبلغ
اثني عشر سنة فيولد له ولد لسته اشهر فقد صار بذلك جدا والاية الثانية فيها
تعلق الشرط والتعلق بالشرط لا يوجب لعدم عند عدم الشرط على اصله على ما عرف
في وضعه والتفريع لا ينافي على قول الامام ويأتي على قولها واذا باع لا ينفذ بيعه
وان كان فيه مصلحة الجاهل الحاكم لانه مكلف فاقبل وينفذ فيها يضره كالاتفاق والطلاق
ولو باع قبل جرح القاضى عليه جاز عند أبي حنيفة لان السفه ليس بجرح وانما يستدل عليه
بالعيون في تصرفاته وذلك محتمل لانه يجوز ان يكون السفه ويجوز ان يكون حيلة منه لاستغلال
قلوب المجاهدين فاذا ترد لا يثبت حكمه لا بقضاء القاضى بخلاف المجنون والصغير والعتة
وعند محمد لا يجوز لان علة الجرح السفه وقد تحقق في الحال فيثبت عليه من جبهه غير قضاء
كالصبا والمجنون والعتة بخلاف الجرح بالدين لانه الحق الغير فلا من طلبهم ولو قضى قاض
فبيع سفيهه باطل لواجازه ثم رفع ذلك الى قاض اخر لا يرى ما يراه الاول ينبغي ان يميز
القضاء الاول فاذا ابطاله ورفع الى ثالث بطل قضاء الثاني لان الاول قضا فيما هو مختلف
فيه فنقد قضاؤه بالاجماع ويصير متفقا عليه والثاني قضا بخلاف الاجماع فلا ينفذ ولو كان
الاول قضا بالجرح عليه ثم رجع وقضى بالاجل اقره قضا الثاني لان قضا الاول بالجرح
كان قوي واذا اجاز القاضى بيع المفسد ولم يثبت المشتري عن دفع الثمن عليه بغير المشتري
بالدفع اليه وان نهى فادفع ولم يبرأ ويدفع الثمن ثانيا واذا قال المشتري جرت بيعه
ونفيه المشتري من الدفع اليه فادفع قبل العلم برى وبعد العلم لا يبرأ كالكيل فاعزل الموكل
بخلاف ما اذا اجاز بشرط لا يدفع له الثمن لانه لم يرض ما ذنا بالدفع فاذا دفع لم يبرأ ولم يعلم
واذا اذن له القاضى ان يبيع ويشترى جاز بيعه وقبضه بخلاف الاب اذا اذن له لا يبيع اذنه
لان بعد البلوغ انقطع لايته واذا باع بما لا يتقارب فيه لا يجوز له الحماية ببيع ومما
يتعاب فيه جرحه فلو قال القاضى لاهل السوق اجبن ما يثبت منه بالبينة ولا اجبر ما يثبت
منه بالاقرار يعمل بهذا التخصيص في حقه ولو اذن العبي على هذا الوجه يصير ما ذنا في
الانواع كلها ولو اذن له في البرق الى سائر التجارات لان التخصيص انما يقع اذا كان
مفيدا وانما يكون مفيدا اذا كان يحصل برميانه المال وبهذا التخصيص لا يحصل ولو قل
لاهل السوق اذنت له من بيعه وشرا له الاما قامت عليه البينة ولا اجبر اقراره فهو كاقال
في العبي والعبد لما دون له اجبر ما اقيمت عليه البينة ولا اجبر اقرارهما يلزمهما بالاقرار
كالبينة والفرق ان في المفسد التخصيص مفيد صيانة المال فكان التخصيص مفيدا وفي
العبي المصلح التخصيص غير مفيد لانا ما فطان لما لم يقدح في حياة قال في التاثير خاتمة
ويثبت حكمه الهني في حقه مجزى واحد سواء كان عدلا او غير عدل عندهما وعند الامام لا يثبت
حتى يجيزه رجلان او رجل وامرأتان انتهى واذا بلغ رشدا ثم صار سفيها فوضعه على
هذا الخلاف واذا اعتق عبدا اعتق عندهما وقال الشافعي لا يعتق لنا ان كل كلام لا يعتق
فيه العزل لا يعتق فيه السفه وكل تصرف يؤثر فيه العزل يؤثر فيه السفه قال في العناية
وفي بحثه في جرح الاول ان السفه اذا خفت فيه عينة واعتقر رقية لا ينفذ القاضى

وكذا لو نذر بعد وادعيه فلم ينفذ فدانما لا يؤثر فيه المزل وقد اشر فيه المخرج بالسفوف والثاني ان المزل اذا
اعتق بملكه فحق ولم يجب عليه سعيته والمجور عليه بخلافه والجواب عن الاول انه القضاء بالمخرج المقررات
المالية فيلزم الرجوع الى الاطلاق يستلزم عدم تنفيذ الكفارات والنذور لان تنفيذها امتناعا للفقير
من المخرج انتهى **واذا انفذ عند ما فعل العبدان** يسمى في قيمته عند المخرج وهو المصحح ولو جوز في الظاهر
نفذ ويسمى العبد في قيمته وهو قول ابي يوسف الاخير وهو رواية عن محمد بن عيسى عليه سعيته لانه لو سعى
يسمى لعقته والمعتق لا يلزم من السعيته الحق معتقته بحال ما واما ان تلزم السعيته لاجل الغير ولو دبر
جائز تدبيره عند الا ان المدين لا يجب عليه السعيته ما دام المولى حيا فاذا مات المولى ولم يونس منه
الرشد يسمى في قيمته مدبرا وان جاءت جاريته بولد فاداه ثبت نسبه منه وكانت الامتداد ولد
له والولد حر لانه في الحاقه بالمصلح في الاستيلاء وتوفير النظر لاحياء جارية والمحقق لهذا الحكم بل الرض
المديون ويقع من جميع ماله بغيره ولا سعى ولا ولد لها في شيء بخلاف ما اذا اعتقها بغيره يدعي
الولد ولو لم يكن معها ولد فقال المجور هذه ام ولدي كانت بمنزلة ام الولد لا يقدر على بيعها
فاذا مات الولد سعت في كل قيمتها بمنزلة المدين اذا قال لامته هذه ام ولدي وليس معها ولد
لانها اذا كانت معها ولد فثبت نسب الولد بمنزلة الشاهد بخلاف ما اذا لم يكن معها ولد لانه لا شأ
معها وان تزوج امرأة جازا النكاح لانه لا يؤثر فيه المزل فلا يؤثر فيه السفوف فاذا سعى لها مهر جاز
منه مقداره من ماله وبطل الفضل واذا اطلقها قبل الدخول وجب نصف مقداره من المثل من المسمى
وكذا لو تزوج اربع نسوة وتزوج كل يوم واحدة وطلقها وفي الاصل والاب وميسر فان يتصرف في مال
السفيه باذن القاضي وفي قاضي بن سئل ابو بكر البجلي عن مجور وقف على سبعة فقال وقفه باطل
الا ان ياذن له القاضي وقال ابو القاسم لا يجوز وقفه واذا اذن له القاضي انتهى قال في المحيط للمرأة
مسرفة سفيته طلقها زوجها على مال وقيلت وقع الطلاق رجعا ولا يلزمها اصلا لان السفيته
مجور اغرم المالم واذا وقع بلفظ الخلع وقع بائنا وفي المسنى واذا وقع الرضى الى الوارث حين ادراك
وهو فاسد فهو جائز وهو بر في القان ويخرج الزكاة من مال السفيه وينفق عليه وعلى ولده وولته
ومن يجب نفقته من ذوي ارحامه من ماله لان احبائه ولده وزوجته من ارحامه لاسيما والانتفاق
على ذوي الارحام واجب عليه حق القرية والسفوف لا يبطل حقوق الناس ولا حقوق الله تعالى الا ان
القاضي يدفع اليه قدر الزكاة ليعرفها بنفسه على الفقراء لان الواجب عليه الايمان وهو عبادة
عن فعل يفعل هو عبادة ولا يحصل ذلك لانيته ويدفع القاضي ماله مينا كيلا يصرفها الى غير المصروف
وليسلم القاضي النفقة الى ايمنه ليس صرفها الى مستحقها لانه لا يحتاج فيها الى اليقة فاعتق فيها
بفعل الابين وفي المحيط ولا يصدق ان قريبه الابينة الا الوالد والولد والزوج والمولى وكذا المرأة
في مولى الولد لان نفقة الوالد والولد والمولى بالحب والنسب وهو صدق فيه ونفقة غيره من يجب
باقيها والقرية والعسر والحاجة فلا يثبت الاقرار ولو طلق فحنث او نذر نذرا من هدي او
صدقا او ظاهرا من امره تركه غير ميمنه وغيرها بالصوم واذا اذ حجة الاسلام لا يمنع منها لانها
واجبة بالاجابة لله تعالى ابتداء وليس له فيها منع وفي القرائين هو المصحح بالمصلح اذا لامته وكذا امره
واجبة بالاجابة لله تعالى وان اصطا في امره ما وطق او فعل ما يجب به الصوم طام ولم يدفع
فيه مال ولو ادعى القاضي ان ماله اذا ابتلى ماله فخلق او ليس قبل ان يدفع او يصدق عنه فلا يلزم

ذلك ولا يفعل الا من بغير اذن القاضي وان تطيب في امره او فعل ما لا يجوز فيه الصوم فذلك لازم
ولا يوديه حتى يصليح لانه بمنزلة العبد عليه العبدان احرم باذن مولاه فارتكب شيئا من مخطوئات
الاحرام فان كان جزاءه بالصوم فانه يصوم وان كان بالمال يتاح والكفارة في ذمته لا تدفع الا
ان يصليح ولو جامع بعد الوقوف قبل الطواف لم يهرمه بدونه وتأخر الى الا يصليح ولو قضي حجة
الاطواف ان زيادة فوجع الماهله ولم يطف طوافه الصلح لا يمنع نفقة الرجوع للطواف وان
طواف جنبائهم رجع تدفع اليه نفقة العود وعليه بدنه بطوافه جنبائهم وشاء الطواف الصلح
فاذا احصر في حجة الاسلام بسبب هدي ليحمله به كالعبد المأذون لانه لا يصنع له فيه ولو احرم بحجة تقطوع
دفع اليه نفقة مقلدا لما لو كان في منزله ويقال له اذ شئت فخرج ما شئت الا ان يكون القاضي
وسع في النفقة فقال انا اكرى بذلك الفضل والنفق على نفسي فلا يمنع من ذلك لانه ليس فيه
اسراف واذا مرض زادت النفقة لزيادة الحاجة ولو حصر في حجة التقطوع لا يبعث هدي الا ان
يلتزم موضع الضرورة ولا يمنع من القراء والامن المنفعة اذا ادسوق هدي ولا لانه اخف من النفقة
ولا يستلزم القاضي النفقة اليه بل يسلمها الى ثقتها لينفقها عليه في الطريق كيلا يبدروا ويرفسيه
في النفقة وان ادعى بوماليا في القرب واجاب المخرج اذ لك ثم لك ماله يعني اذا كان له واما اذا
والقياس ان لا تجوز وصيته كالا تجوز تبرعاته وجب الاحتسان ان المخرج عليه نفقته كيلا ينفذ
ماله ويبقى كالا على غيره وذلك في حياته لا فيما ينفذ من الثلث بعد وفاته طال استغناؤه عنه هذا
اذا كان الموصي به موافقا لوصايا اهل الخير والصالحين والوصية بالخرج او للسكك او بنساء
المساجد والادواق وانقضا طر والمجسور وما اذا ادعى بغير المخرج عندنا لا ينفذ قال محمد
المجور عليه بمنزلة البقي الا في ربيعة **احدها** ان تصرف الموصي في مال البقي جائز وفي مال المجور
عليه باطل الثاني اعتقا المجور عليه وتدينه ونكاحه وطلاقه جائز ومن البقي من ينفذ الثالث
المجور عليه بوضا ياجازت وصيته من الثلث ماله ومن البقي لا يجوز قال في المحيط واذا ادبر بعد
معه ولا يسعى في نفقته التدبير ما دام حيا واذا مات سعى في قيمته مدبرا قال مشايخنا هذا
اذا كان اهل الصلاح يعدون هذه الوصية اسرافا فان كانوا لا يعدونها اسرافا بل موهبة استأ
لا يسعى في قيمتها اذا كان يخرج من الثلث انتهى **قال** رحمه الله وفق يعني لا يجوز عليه بسبب
فسق وهو معطوف على قوله لا سفوف وقال الامام الشافعي مجور عليه بالفسق كالسفير زحرا له
وعقوبته له وعند المخرج على السفيه مينا ماله والفاسق مضطج لما له فيدخل تحت قوله تعالى
فان انتم منهم رشتا فامضوا اليهم انواهم لان رشتا انكره فستاوله الآية ان الرشتا المذكور في
الاية المراد به الاصلاح في المال لا الدين لان الكافر لا يجز عليه والفسق الاصل والطاوي سوا
قال رحمه الله وفعله يعني لا يجوز على العاقل وهو ليس بمفسد ولا يقصد لكن لا يمتدح
الى المقررات الراجحة وهذا قول الامام وقال ابو يوسف ومحمد والامام الشافعي مجور عليه بالسفيه
حيث انه لماله ونظره له لان اهل نقد لم يوا من النبي صلى الله عليه وسلم المخرج عليه فاقدم على ذلك
ولم ينكر عليه فدل على انه مشروع قلت الحديث دليل للامام لانه عليه الصلوة والسلام لم يجبهم الى
ذلك ما قال قل لا خلاصة الحديث ولو كان مشروعا اجابهم اليه **قال** رحمه الله ودين
وان طلب غير ما في معنى لا يجوز عليه بسبب الدين ولو طلب غير ما في المخرج عليه وهذا عند الامام لان

مخرج

في الجرح عليه هذا راحة والحق باليهام وذلك ضرر عظيم فلا يجوز وعندهما يحجر عليه بسبب الدين
وعلى قولنا الفتوى كذا في قاضي خان من باب الخيطان في الكافي والكلام في الجرح بالدين في من يعين
احدهما ان تركب ومن مستغرق لما لا اؤيد على ان لا يطلب غراما ولا تقاوان في الجرح فيجرح عليه
ويمنع من البيع والتصرف والاقرار حتى لا يضر الغرام وفي النوادر مسائل في الجرح بسبب الدين بنا على
مسألة القضاء بالافلاس والافلاس عندنا يتحقق في حال حياته فيمكن القاضي القضاء بالافلاس وفي النهاية
واذا قضى بالجرح بسبب الدين فيقتضى بالمال الموجود في الحال دونه ما يحدث بالكسب وغيره حتى لو تصرف
في الحادث نفذ واذا جرح بسبب الدين صار حال هذا المحجور كحال مريض عليه يرون الفتوى وكل تصرف يوجب
الابطال من الغرام والحق في ثلث ثمانية بشرط علم المحجور عليه حتى يصير محجورا عليه وفي النوادر واذا جرح
الرجل الدين ينبغي الغاريين ان يشهدانه قد جرح عليه في ماله حتى يقضى ديونه التي جرح فيها **قال** رحمه
الله وجرح بسبب ماله في دينه لان قضاء الدين واجب عليه والمطلبة ظلم فيحبسه الحاكم دفعا للظلم
وايضا لا يلحق بالمتقصر ولا يكون ذلك كراهيا على البيع لانه المقصود من لبس الجمل القضاء بالدين باي
طريق كان وهذا عندنا جنيته وقالوا اذا اطلب غراما المقتضى الجرح عليه جرح عليه القاضي وبيع ماله ان
اقتصر على بيعه وقسم ماله بين الغرام ومنعه من تصرف بغير الغرام كالاقرار وبيع ما قبل من قيمته
روى ان معاذ ركب دين فباع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله وقسم ثمنه بين غرامائه بالخصم ولان
في الجرح عليه نظر الغرام لئلا يلحقهم الضرر بالاقرار والتجسس وهو ان يبيع من انسان عظيم ليكن
الاتباع منه وبالاقرار لم يتم بتمتع بدينه على ما كان ولان البيع واجب عليه لا يفاديه فاذا امتنع تاب
القاضي مناهر وان كان معسرا لا يوجب له يقضى ما جرت دينه او كانت امرأة لا تزوجها ليقضى دينه من
مهرها ويجبس ليقضى الدين من مهرها او باي طريق كان والفتوى على قولنا انتهى **قال** رحمه
الله ولو لماله درهم ودينه ورام فقي بلا امر وكذا اذا كان كلاما دائرا لان الدائرا يأخذ بيده
اذا اظفر بحبس حقه فكما القاضي معينا له **قال** رحمه الله ولو لماله درهم ودينه دائرا او
بالعكس يبيع في دينه وهذا بالاجماع اما عندنا فظاهر ما عندنا الامام فاستحسن ان يروا قياس
ان لا يجوز للقاضي بيعه ما ذكرنا ان هذا الطريق غير معين لقضاء الدين فصار العرف من
وجرا لاستحسان انما يتخذنا جنسا في التمنية والمالية ولذا يضمن احدهما الى الآخر
في الزكاة يختلفان في الصور حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر واما حكما فلانه لا يجري بينهما
ربا الفضل لاختلافهما فبالنظر الى الاتحاد يثبت القاضي ولاية التصرف وبالنظر الى
الاختلاف يسكت من الدين ولانه لا يحد علة بالشيئين **قال** رحمه الله ولم
يبيع عن غيره وعقاره وهذا عند الامام وهو بالملاقرة صادق في حال الحياة والموت **قال**
في الجورق وبيع القاضي عن غيره وعقاره بعد الموت بالاجماع وعندنا يبيع القاضي ذلك عليه
الفتوى كذا في البرازية فعندهما يبدأ القاضي ببيع المنقود لانه مبيع للتعليب ولا
يتفع بعينه فاذا فضل في ماله الدين يبيع العرض فيها لانه مبيع للتعليب ولا يشرع باج فان
يف ثمنها بالدين يبيع العقار لان العقار مبيع للنفق عادة فلا يبيع له عند الضرورة هذه
الطريقة احدا الروايتين عندهما وفي الرواية الاخرى عندهما يبدأ القاضي ببيع ما يجتني
عليه الفتوى من غيره ثم ما يجتني عليه لتلفه ثم يبيع العقار ويترك عليه دست وثياب

من ثياب بدنه وبيع الباقي لانه بركفائته وقيل يترك دستان لانه اذا غسل ثيابه لا بد
من ثياب يلبسها قالوا اذا كان للمديون ثياب يلبسها ويكتفي بدونها يبيع ثيابه ويقضى الدين ببعض
ثمنها ويشترى بما بقي ثوبا يلبسه لان قضاء الدين فرض عليه فكاه اولي في المحل وعلى هذا اذا كان له
مسكن ويمكنه ان يجترى بدون ذلك يبيع ذلك المسكن ويوفي بعض ثمنه الدين ويشترى بالباقي
مسكنا يسكن فيه ومن هذا قال مشايخنا يبيع ما لا يحتاج اليه في الحال حتى يبيع البدن في القيف
والنظف في الشتاء وان اقرضه مال جرحه بما الزم ذلك بعد قضاء الدين بخلاف ما اذا استهلك
مالا لا يعين حيث يراهم صاحب المال المستهلك ربا له ليقول لان فعل حسي وهو شاهد ولذا
قلت لو كان سبب وجوب الدين اقر به ثانيا عند القاضي بعلمه او بشهادة الشهود شارك الغرام
ولو استفاد مالا اخر بعد الجرح فغدا قراه فيه لانه حق الغرام والمال الموجود وقت الجرح دون
الحادث وينفذ على المحجور وعلى زوجته واولاده الصغار وذوي اوطان من ماله لام حاجته
الاصيلة مقدمة على حق الغرام وفي ثلث ثمانية اذا غاب الزوج وطلبت زوجته من القاضي
ان يبيع القاضي عندهما وفي ثلث ثمانية ولو جرح القاضي على رجل وعليه ديون مختلفة فقضى المحجور
دين البعض بشاكر الباقي في ذلك ويقسم عليهم فان كان المحجور اسرف في الطعام والكسوة
امر القاضي ان ينفق بالمعروف وفي ثلث ثمانية المحجور عليه اذا تزوج امرأة وزاد في مهرها لانه
من الحارج الاصيلة وفي الذخيرة اذا باع القاضي مال المديون او امينه بالدين الذي ثبت عليه
بيئته او اقرار وصانع الثمن او استحق العين المعينة فالهبة على من باع لاجل لاي القاضي
وامينه انتهى **قال** رحمه الله وافلاس يعني لا يجرح عليه بسبب الافلاس بل يجبس حتى
يظهر له مال فان لم يظهر له مال اخر جبر من الحبس وقد ذكرنا الحبس وما يجبس فيه من الديون
وكيفية الحبس وقد روي عن من يجبس والملازمة وصفتها في كتاب القضاء واذا اخرج
من الحبس ليعول بينه وبين غرامائه بعد الاخراج بل يلازمونه عندنا في جنيته لقوله عليه
الصلوة والسلام واصحاب الحق اليد والقسان انا باليد الملازمة وباللسان انتقامي
ويأخذون فضل كسبه ويقسم بينهم بالخصم لا سواء حقوقهم في العوق ولو قدم البعض
على البعض في القضاء جاز لانه تقرب في خالص ملكه ولم يتعلق لاحد من ماله او غنا
حق في ذمته قلان يوش من غرامائه ذكر في النهاية وقال ابو يوسف ومحمد اذا فلس الحاكم
حال بينه وبين غرامائه الا انه يقبض البينة ان له مال لقوله تعالى وان كان ذو عسرة
فنظرة الى ميسرة وقد ثبت عسرة في جيب انتظاره وفي النهاية قال محمد للدي ان يجبس
في بيته او يتخذ حبسه وفي رواية اخرى لربا الدين ان يلزمه ديونه المصر حيث احب وان
كان المذموم لا ميسرة له الا من يده لم يكن له اية يمنع من الذهاب الجح **قال** رحمه الله
وان افلس مبتاع عين فباعها سوة الغرام يبيعها واشترى متاعا فافلس والمتاع في يده
فالذي باع المتاع سوة الغرام فيه خراجه بعد قبض المشتري للمتاع باذن البائع وان كان
قبل القبض فللبائع ان يجبس المشتري حتى يقبض الثمن وكذا اذا قبض غير اذن البائع كان
له ان يسترده ويجبسه بالثمن وقال الامام الشافعي البائع ضاع العقد واخذ متاعه قبل
القبض وبعده لما اخر جبر الامام مسلم عن ابي هريرة قال عليه الصلوة والسلام من ادرك ماله

يعينه عند رجل اقل من اربعة اشهر فلو اقل من اربعة اشهر فلو اقل من اربعة اشهر
بدل العقد وهو المثل فيثبت للبائع حق الفسخ كما اذا عجز عن تسليم البع
فيقضي المساواة وانما قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فاستحق النظر الى الميسرة بالاية
فليس له المطالبة قبلها ولا فسخ بدون المطالبة بالمعنى وهذا لان الدين صادر مؤجلا الى الميسرة
بتأجيل الشارح وما عجز عن الدين المؤجل من المتعاقدين يجب له خيار الفسخ قبل مضي الاجل فكيف
يثبت له في تأجيل الشارح وهو حق من تأجيلها والجواب عن الحديث انه قال من وجد مال
وهذا مال المشتري لا مال البائع وانما يصح ان يكون حجة ان لو قال فاصاب رجل عين ماله ففكه
بامر من الذي وجد في يده ولم يقبض منه فوافق به ويرجع المشتري الى بايعة من الغرماء وهو علي
ما روى عن سمرة انه عليه لقوة الاسلام قال من سرق ماله او ضاع له متاع فوجد في يد رجل بعينه
فوافق به ويرجع المشتري الى بايعة بالثمن وراه الطحاوي وقوله عقد معاوضة فيقتضي
المساواة قلنا يقتضي التسوية بينهما في الملك وهو كل واحد منهما ولو قلنا انما يقتضي
التسوية في القبض فقد بطل ذلك بالتأجيل الى الميسرة ولو قال ولو تسلم متاعا باذن بايعة
كان او لا فاد شرط التسليم والاذن فتأمل **فصل في حكم البلوغ في**
اللغة الوصل وفي الاصطلاح انتهاء حد الصغير ولما كان الصغر احد اسباب الحجر وجب بيان
النهاية ولهذا الفصل تشابه **قال** رحمه الله بلوغ الغلام بالاختلام والاحمال والاثان
والاخفى يتم له ثمانية عشر سنة الحلم بالغم ما يراه النائم اما الاختلام فلادوي عن علي بن
ابي طالب رضى الله عنه قال حفظت من رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يتم بعد اختلام ولا صار
قهر الى الليل وراه ابو داود والخبيل والاحمال لا يكون الا مع الاثان واما السرة فلما روى
عن ابن عمر قال عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد وانا ابن اربع عشر سنة فلم
يجزني وعرضت عليه وانا ابن خمسة عشر سنة فاجازني فالظاهر ان عدم الاجازة لعدم البلوغ
والاجازة للبلوغ وهذا قول ابي يوسف وهو قول الامام الشافعي **ورواه** عن ابي حنيفة ومن
الامام في الغلام تسع عشر سنة والاول يطعن في التاسع عشر فيلحقه خلاف الروايتين
حقه لانه ذكر في بعض النسخ حق يستكمل تسع عشر سنة ولما كان الذكر اشرف قدم ما يتعلق به
قال رحمه الله والجماعة في الحيض والاختلام والخبيل والافق يتم لها سبع عشر سنة
اما الحيض فلا يكون في اوان الخبل عادة فجعل ذلك علامة البلوغ واما الخبل فلا يرد دليل
على الاتزان لان الولد يخلق من ماء الرجل والمرأة غير ان النساء تنقوهن وادراكهن سرور فوات
سنته في حق الغلام لا شقها لهما من الفصول الاربع التي فيها ما يوافق المزاج لعلنا
فيقوى فيه **قال** رحمه الله ونفق بالبلوغ خمسة عشر سنة وهذا في يوسف ومحمد وهذا
ظاهر لا يحتاج الى الشرح **قال** رحمه الله وادق المد في حقه اثنا عشر وفي حقه تسع
سنتين يعني لو ادعى البلوغ في هذه المد تقبل منهما ولا تقبل فيما دون ذلك **قال**
في الغاية ثم قيل انه يعتبر قوله بالبلوغ اذا بلغ اثنا عشر سنة فاكش ولا يقبل فيما دون ذلك
لان الظاهر تكذيبه وقد اشار اليه بقوله ادق المد وهذه المد مذكورة في النهاية وعينها
ولا يعرف لاسما عا وباتتبع **قال** رحمه الله فان راعى اوقالا قد بلغنا احد قوا

38 احكام الباقين يقال رفق من كذا اي دأب منه ومضى فراقه وني من البلوغ لانه امر لا يوقف عليه
الامن جهتها فيقبل فيه قولها كما يقبل قول المرأة في الحيض والله اعلم **كتاب المأذون**
تاخير كتاب المأذون عقب كتاب الحجر لان المأذون يقتضي سبق الحجر ولما ترتب وجوده ترتيب
ايضا ذكر او ما للتناسب والكلام هنا من وجوه الاول في معناه لغة الثاني في دليل المشروعية
الثالث في سببه الرابع في حكمه الخامس في شرطه السادس في تفسيره السابع في حكمه اما معناه
لغة قال شيخ الاسلام خاخر زاده في مبسوطه المأذون هو الاطلاق لغة لانه ضد الحجر وهو الحجر
فكان الاطلاق من شئ الى شئ كان انتهى وفي النهاية اما اللغة فالمأذون في الشئ رفع المانع
لمن هو محجور عنه واعلام باطلاقة فيها حجر عليه من اذن له في الشئ اذنا وابعدا لان المانع حيث
قال والمأذون في اللغة الاعلام ومنها الاذن وهو الاعلام لان الاذن من اذن في كذا اذا اياحه
واذن من اذن بكذا اذا علم وبينهما فرق واما دليل المشروعية فهو قوله تعالى ويستغفر من فضلته
وان العبد والعبيد في التجارة ابتغاء من فعل الله واما سبب المشروعية فهو الحاجة لان الاساس
قد لا يتفرغ لذلك بنفسه كشره اشتغاله فيحتاج ان يستعين بالعبد والصغير واما دكته
فقول المولى لعبدك اذنت لك في هذا واما شرطه ففي المحيط شرائط جوارزة فاولا اذن
على المأذون حجر او اطلاقا متعاضدا واسقاطا وكون المأذون عاقلا مميزا عالما عارفا بما
يؤذن له وان يعلم العبد بالمأذون وفي السنفذ في دخل تحت قولنا من له ولاية الاذن
في التجارة المكاتب والمأذون والمضادب والشريك معاوضة والابن الجدد والعاقوق
والولي انتهى واما حكمه فانه في غاية البيان فلك المأذون كل ما كان من قبيل التجارة وتوليها
وعدم ملكه مالم يكن كذلك وعزاه الى التحفة وابعده صاحب النهاية والامام الرضائي قال لا
حكمه فهو تفسيره الشرعي لان حكم الشئ ما يثبت ولا يذهب على ذم سكونه ما يثبت بالشئ ويعبر
اثارها عليه لا يصلح ان يكون تفسير ذلك **قال** رحمه الله هو ملك الحجر واسقاط الحق لان
العبد اهلا للتصرف جدا لرق لان ركن التصرف كلام معتبر شرعا من موزون دخل التصرف ذم صاحبه
لا التزام الحق وهذا لا يوافق بالرق لانه كومات البشر الا انه حجر عليه عن التصرف حتى المولى لكيلا
يبطل حقهم يتعلق الدين برقبته لضعف ذمة الرقيق فافاد ان المولى فقد اسقط حقهم فكان تصرفنا
بأهليته لاسيما ولهذا يرجع على المولى بالخلف من العدة اطلق في ذلك الحجر فشم كل والبعض
وقال في المبسوط وان اذن احد الشريكين لعبد في التجارة تبار في نصيبه خاصة وليس للشريك الاخر
ان يبطل الاذن ومن الحق من دين التجارة فهو على نصيبه خاصة ولو لم يلقه دين التجارة وفيه مال التجارة
فمن ذلك دينه والباقي بينهما انفسان ولو اختلفا في الكسب الذي في يده فقال الاثن والعبد
انه استفاد بالتجارة وقال التاكت انه استفاد بالهبة فالقول قول الاذن والعبد وبصرف في
استحسانا لان العبد هو الكاسب وهو علم بحال كسبه ولو استهلك ما لا كان عليه ما اذا ثبت
بالينة او بالمعينة ويتعلق بجميع رقبته ولو اقر باستهلاك مال كان على الاذن خاصة ولو
اذن رجل بنصف عبده كان ماذونا في كله لان الاذن لا يخرج ولو اذن احد الشريكين ثم
اشترى نصيبا لآخر فصرف وهو لا يعلم فالدين في النصف الاول ولو علم بتصرفه ففي جميع
الرقبة ولو اذن لعبد لا يملكه ثم ملكه فانه لا يعبر بمأذونه ولو اجيز شريكه اهل السوق انه لا يرعى

بأذن شركه ثم رأى العبد يتصرف لم يصرفنا استسما نأقوال أحدنا الشريكه اذن انهيبتك فاذن له
فوماذون كله لان الاذن ما لا يخرج فصار كانه قال لصاحبه اذن لجميع العبد قال في الكفاية اسقاط
الحق وهو حق المولى في ما يملكه الكسب والرقبة فانه متعلق بحق الغير بها صونا لحق المولى وبالاذن
اسقط قال صاحب الاملاص والايضا المراء بالحق ههنا حق المنع لا ينافي كون حق المولى بل يقتضي
لان حق المنع يتعلق بالعبد وهو حق المولى لا يخرج من حق المنع فان منع عن التصرف على
الاضافة ببيانته ومعنى حق المولى على ان يكون الامانة بمعنى اللام وبيان الحق الذي
هو منع العبد من التصرف عما يكون للمولى لا الغير فكان محال له قطعا واما ثانيا فلانه اذا بقوله
لان حق المولى لا يسقط بالاذن انه لا يسقط باملاص ممنوع وان اذا بذلك انه لا يسقط به في الجملة
كما اذا لم يحيط الذين بما في يده وبقبته فلم يكن لا يجري فعلا لانه ليس المراد بالاستقاط اسقاط
بالكيفية بل المراد اسقاط في الجملة واما اختصاص حق المولى بأذن العبد فلا يصح لان المقصود بالذات
في كتاب المأذون بيان اذن العبد واما بيان اذن الصبي فعلى سبيل التبعية ويجوز ان يكون
مذاهب ما ذكر في تفسير المأذون في المشرع على ما هو المقصود بالذات في كتاب المأذون وهو اذن
العبد ولما قل ان يقول ان اريد اسقاط الحق بجملة فذلك الجواب بقبته فهو ممنوع ولو كان
كذلك تصح هبته واقراره ونحوها من التبرعات وليس كذلك قطعا وان اذله اسقاط
وفك في الجملة فهو مسلم لكن لا يثبت به المدعى اذ لا يلزم منه اسقاط وفك في جميع التصرفات
حتى يكون مأذونا في جميعها قبل المراد اسقاط وفك في بعض عين من التصرفات فلا يرد
التقص بالتبرعات فلو قال فك الجرح منع اسقاط في نوع لكان اولي فثابت **قال**
رحمهم فلا يتوقف ولا يتخصص يعني لا يتوقف بزمان ولا مكان ولا يتخصص بنوع من
انواع التجارة عندنا المأذون من تفسيره وقال الامام الشافعي وذر هو عبارة عن توكيل واثابة فينفذ
عندها ويتخصص وعندنا يتصرف باهلية نفسه وحق المولى فلا سقطه والساقط لا يعود كما اذا
رضي المستاجر ان يوجه عبده من شخص بعينه دون غيره والاستقاط لا يقبل التقييد كالطلاق
والعاقق او سلم البايع المبيع الى المشتري قبل نقلا الثمن على ان يتصرف فيه نوعا من التصرف
دون غيره فانه لا يعتبر تقييد لانه اسقاط لحقه فلا يقبل التقييد بخلاف اذن القامضي فانه
بمنزلة الوكيل فكم قامضي خان في فشاواه كذا نقله الشارح وفي المحيط ويجوز اذن للصبي
العاقق في التجارة من الاب والقامضي ولا يجوز تخصيصه بنوع دون نوع كالعبد لا يقال استا
لما ملكه بعبته لانا نقول ليس اسقاط في حق ما لم يوجد فيكون التي امتنا عا فيها لم يوجد لا يقال
هو ليس اهل لحكم التصرف وهو الملك فكيف يكون اهلا لنفس التصرف والسبب غير مشروع
لذا اتمر بل حكمه فاذا لم يترتب عليه حكم لا يكون مشروعا كطلاق القمضي لانا نقول حكم ملك
اليد وهو اهل لذلك كالمالك قال في العناية ورحم المصنف كونه اسقاطا عندنا بقوله ولذا
لا يقبل التاقيت ثم قال فان قيل قوله في الحرج اسقاط الحق المذكور في غير المقربين
فكيف جاز الاستدلال عليه **واجب** بوجهين احدهما ان حكم الشرع هو غير غيره فكان
الاستدلال عليه ليس باستدلال واما الحق الصحيح للنقل بما يدل على انه عندنا تصرف فذلك
كما اشرنا اليه الثاني ان من حيث كونه حكما الامن حيث كونه بغيره **قال** في المحيط فيبيع من المولى

ويشترى منه ويطلق اليه باقيا الشئ على وجه لو امتنع بغيره ولو قال اذنت لك في الخياطة والقيافة
او في عمل اخر فهو مأذون في جميع الاوقات ما لم يحجر عليه ولو قال اتجزع البر ولا تجزع البحر لا يصح
نفيه ولما قل ان يقول ان اريد بقوله فلا يتخصص بنوع دون نوع لانه لا يتخصص بذلك المطلق
ولم يقيد بنوع فهو مسلم لكن لا يجري طائعا لان ما خرج فيه صورة التقييد وان اريد انه
لا يتخصص بنوع دون نوع وان قيد بذلك فهو ممنوع كيف وهذا يتوقف تمامه على اول المسئلة
وهو ان يكون الاذن في نوع من التجارات اذن في جميعها فيؤدي الى المضادة على المطلوب **قال**
صاحب العناية ونوقض بالاذن في النكاح وظاية الحرج واسقاط الحق واذا اذن له ان يتزوج فلا
ليس له ان يتزوج غيرها **واجب** ان النكاح تصرف مملوكه للمولى لانه لا يجوز الابولي والرق
اخرج العبد من اهل الولاية فلان يحجز المولى على النكاح محض بخلاف البيع والاذن على
نوعين عام وخاص فالعام انه يقول لعبد اذنت لك في التجارة ولو قال اتجزع البحر ولو قال اذنت
الفاء وانت حر بمنزلة لمعنا قال بغيره مأذونا في التجارة وكذا لو قال اكتسب فادى ذلك
وقوله اذنت الفاء وانت حر بمنزلة ما اذا قال ان اذنت الفاء انت حر لانه جواب الامر بالواو كالفاء
خلاف لما اذا قال اذنت الفاء انت حر ولو اذن لعبد ولم يعلم العبد بالاذن ولا احد من الناس فصرف
ثم علم لم يجز لعدم علمه ولو قال لقومنا بيعون فبايعوه ولم يعلم العبد بذلك فهو مأذون وذكر
في الزوائد لو قال لرجل بيع عبدي فلهذا من ابني التغير فبايعه منه وقبل الابن ان علم باهر الاب
جاز وان لم يعلم لم يجز قبل المسئلة على الروايتين والفرق بين المسائلتين ان اذن القمضي
توكيل وليس باذن في التجارة لان فرض اليه عقد او جرد وكفوض عقد واحد لا يثبت الاذن
وفي مسئلة المأذون اذن لا توكيل لانه فرض اليه عقود متكررة فيجوز ان يثبت الاذن
وفي مسئلة المأذون فمننا الامر بالمبايعة في عقود متكررة بدون علمه وان لم يثبت مقصوده
بخلاف العقد الواحد ولو لم يبايع احد منهم وبايع من لم يبايع المولى لم يصرف مأذونا لانه
الاذن انما يثبت في ضمن ملامه بالمبايعة ولو دفع له ثارا ليركبه ويبيع عليه مأذونا
والاذن يصح تعليقه بالشرط وضافته الى الزمان كالطلاق والحرج والعزل لا يصح تعليقهما
ولا اضافتهما كالنكاح واما الاذن الخاص فلا يكون بر ما ذونا كالمواضع بشرط ثوب الكسوة
او لحم للاكل لان هذا استخدام فلا بد من فاصل بين الاستخدام والتجارة وهو ان الامر بعقد
مرة بعد مرة استخدام والامر بعقد بتعدد بعد تجارة لانه يدل على انه للربح ولما يثبت
المواعدة الاذن المهرج شرع في الاذن دلالة انتهى **قال** رحمه الله ويثبت بالسكوت
بان راع عبده يبيع ويشترى يثبت الاذن للعبد بسكوت المولى عند ما يراه يبيع ويشترى
ولم يتقدم قرينة بنفيه ولا فرق بين ذلك ان يبيع عبدا مملوكا للمولى والغير باذنه او بغيره
بيعا صحيحا او فاسدا كذا في المسئلة وغيرها وقال قاضي خان في فتاواه ان راع يبيع عبدا
من اميان المالك فسكت لم يكن اذنا وكذا المرتين فاذا راع المرتين يبيع فسكت لا يبطل الرهن
ودوق الحادوي من اصحابنا انه راعا ويبطل الرهن كذا نقله الامام الزيلعي وظاهر كلامه
انه فهم الخالفين بين كلام النهاية وقاضي خان وليس كذلك فقوله قاضي خان لا يصح اذنا اي
في حق ذلك التصرف الذي طاهه السكوت ويصير اذنا فاجده ويدل عليه ذكر المرتين **قال**

فالبايع والاذن بطريق الدلالة كما اذا اراد بيعه ويشترى يصير ما ذونا في التجارة عندنا الا
 في البيع الذي صادف السكوت وقال محمد بن حنبل وهذا بمنزلة ما لو اراد المولى بيعه المسلم يشترى المولى
 او المولى يفسكت بغير ما ذونا في التجارة وان كان لا يجوز هذا الشراء فكذلك انما كيف يجوز حل
 كل امر فاقضى على خلاف ما ذكره محمد في الاصل وفي المحيط البرهان قال محمد في الاصل اذا نظر
 الرجل الى عبده وهو يبيع ويشترى ولم ينس منه ذلك يصير العبد ما ذونا في التجارة عند
 علمنا المثلثة واذا اراد بيعه ببيع عين من اعيان ما لم يصير ما ذونا في التجارة ولكن لا يجوز
 بيعه ما لا المولى في فاقضى ان اذن الصغير في التجارة وابوع يابى صح اذن القاضي اذا اراد بيعه
 ببيع ويشترى فسكت لم يكن اذنا انتهى فهم بعض اهل العصر ان سكوت القاضي اذا اراد بيعه ببيع
 ويشترى لا يكون اذنا بخلاف سكوت المولى كما فهم من الامام الرضائي كما تقدم وليس كذلك بل
 المراد لا يكون اذنا بخلاف سكوت المولى في الذي سكت عنده ويكون اذنا في الذي يبيع بعد كذا
 ولو امر المولى ان يبيع متاع فيه يصير ما ذونا ولو اراد بيعه يشترى شيئا ويباع في طاعة فسكت
 حتى باع متاعا كثيرا من ذلك كان اذنا ولا يفتى على المولى ببيع العبد ذلك المتاع ولو اراد المولى
 عبده يشترى شيئا بداراهم المولى ودنا بدينه فلم ينس منه يصير اذنا فان كان هذا المتاع من مال
 المولى كان المولى ان يريده ولا يبطل البيع بالاستبراء ولو ان رجلا اجنبيا دفع الى عبده ما لا
 لبيعه فباعه المولى بدينه ولم ينس منه كان اذنا ويجوز ذلك على صاحب المتاع واختلفوا في
 عبدة البيع قيل يرجع الى الامر قبل الى العبد وفي المحيط وان لم يمس المولى جازا البيع والعبد على
 صاحب المتاع لان عبدة العبد يجوز متى وكل من غيره يكون على المولى ولو اراد بيعه عبدا على ان
 بالخيار فراه يتصرف فلم ينس منه فهو من بيع حقه دين ام لا فبعضهم لا يقبضه ولو باع على انه
 بالخيار فراه يتصرف فلم ينس منه فانه حقه دين فهو نقض البيع والا فلا وان تم البيع فهو صحيح عليه
 والعرق ان الاذن لا ينافي خيار البايع لان الاذن مع خيار البايع يتفقان ويقران
 فمن باع عبدا اذنا على ان بالخيار يبقى العبد ما ذونا في مدة الخيار فلم يكن اذن البايع
 منافيا لخياره واما الاذن مع خيار المشتري بخياره فسقط خياره وان كان العبد
 اكتسب شيئا فهو للمشتري فان اكتسب بعد القبض لم ياب وقبل القبض يتصدق به قبل
 هذا قولنا وعند الامام الكسبي البايع انتهى وقال الامام الشافعي في لا يثبت الاذن بسكوت
 المولى فيما ذكرنا لان السكوت يحتمل الرضا والرد فلا يثبت بالشك كالوداي اجنبيا ببيع
 ما لم فسكت ولم ينس منه او اراد القاضي المصنوع ولم يكن له اولى او عبدا وكذا
 اذا اراد العبد يتزوج والامه تتزوج وكذا لو تكلف مال غيره وهو يظن لم يكن ذلك اذنا
 قلت هذه المقررات مبنية على عادة الناس وقد جرت العادة اذ من لا يرضى تصرف
 عبده بغيره ويؤذنه فاذ اسكت دل على رضاه ومصادره ان لا يدفع العبد فصار سكوت
 النعم عليه الصلوة والسكوت عند امره بغيره وكسوت الكسب والشيع والمولى القديم عند ياري
 ما لم يقسم بين الغائبين بخلاف ما اذا اكره لانا لوجبه الجارة حصل ضرر عظيم وبخلاف
 القاضي فانه لاحق له فيما لم يملك فلا يكون سكوت اذنا فلا بد من التصريح قال في العناية فان
 قيل عين هذا التصرف الذي يراه ببيع فيه غير صحيح فكيف يصح فيه الجيب بان التصرف

لا يثبت اذنا في بيعه
 بالخيار بطل الاذن وكان اذن
 المشتري

في التصرف الذي يراه ببيع محقق باذنا ملكه من بايعه في الحال فلا يثبت في عين ليس
 محقق لان الدين قد يلحقه وقد لا يلحقه فتح فيه انتهى قيدنا بقولنا ولم يتقدم قرينة تنفيه
 قال في المحيط لو قال للمولى اذا اراد بيعه عبدي هذا يتجر قاني لا اذن له ثم رآه يتجر فسكت لا
 يصير ما ذونا له لانه متى علمهم بالذني لم يصير ما ذونا له بالسكوت انتهى ولو مر بان قال
 بعد السكوت لكان اذنا **قال** رحمه الله فان اذن له عاما لا يشترى شيء بعينه
 ببيع ويشترى وعبر بالغادون الواو لانها تغيد للتفسير لو قال فان اذن بعقود
 لا يعقد لكان اذنا لا ينفيد الاذن العام والخاص والفارق بينهما ولا نعلم من
 من الاول فمنا لان اذنا قال لعبده اذنت لك في التجارة يكون عاما لان التجارة اسم جنس
 محلا للالف واللام فكان عاما فيتمناول جميع الاعيان كما لو اعطى العبد ثوبا وامره مولاه
 ببيعه كان اذنا لانه لا يمكن حمله على الاستخدام فاذا صار ما ذونا له في جميع التجارات كان
 لان ببيع ويشترى وان كان فيه عين فاحش عند الامام وقال لا يجوز ما يتغابن فيه
 لان ببيع ولهذا لا يجوز من الاب والوصى والقاضي ولان المقصود من التجارة الاسترباح
 وهذه خاصه والامام ان هذه تجارة لا تبرع لانه وقع في ضمن عقد التجارة والواقع في ضمن
 شيء له حكم ذلك الشيء بخلاف الاب والوصى والقاضي لان تصرفهم مقيد بالنظر ولا
 البيع بالعين الفاحش من صيغ التجارة لاستحلاب قلوب الناس ليرجوا في صفقة اخرى
 وعلى هذا الخلاف بيع الصبي والمعتق المأذون له ولو مر من العبد المأذون له وجابا
 فيه يعتبر جميع المال اذا لم يكن عليه دين وان كان عليه دين من جميع ما بقي بعد الدين
 لان الاقتصار في الحر على الثلث لاجل الودعة ولا وارث للعبد ولا يقال للمولى بمنزلة الوارث
 لانا نقول رضى بسقوط الاذن فصار كوارثه فاذا سقط حقه بخلاف غير ما لا نهم لم يرضوا
 بسقوط حقه فلا ينفذ غاياته في حقه وان كان له دين محبطا بما في يده يقال للمشتري ادى
 جميع الخبايا والافدا ببيع كما في الحر هذا اذا كان المولى صحيحا وان كان مريضا لا تقع مخاطبة
 العبد الا بثلث مال المولى كتصرفات المولى بنفسه لان المولى باستامة الاذن ببيع
 ما رضى اقام مقام نفسه فصار تصرفه كتصرف المولى والفاحش من الخبايا وفي الغالب
 فيه سواء فلا ينفذ اكل الاثر الثلث قال في المحيط ولو اراد المولى عبدا مثله فاسدا
 فاقبل منه كانت الغلة له ولا يتصدق بها ولو رده الى بايعه رده مع الغلة ويتصدق بالبائع
 بما وقيل عندنا لا مال لاير بالغلة لانه الاصل يكون عند الكسب لمن كان له الملك في الاصل
 وعندنا الكسب متى حدث قبل تقرر الملك يدور النما بدوران الاصل بخلاف ذلك
 المسألة لانه حين حدث الكسب في يد البائع والمأذون وان استفا كل واحد منهما الكسب
 بملك خبيث ان العبد ليس له اهل الصدقة فلا يتصدق والبائع بما اهلها فيتصدق واشترى
 من العبد بغيره فاسدا ثم باعه من مصادره العبد جاز ولم يكن ضمنا للبيع الاول كما لو باع من اجني
 فلا يثبت المنقش بالشك وان باع بغيره بغيره ودفع الجارية ولم يقبض العبد حتى حدث
 بها عيب فلا يخلو اما ان تعيب قبل هلالها للعبد او بعد وكل وجه لا يخلو انه ثلاثة او
 اما ان تعيب باقره سواء او بفعل المشتري او بفعل اجني اما ان حدث بها عيب باقره

بان ذهبت منها ثم هلك العبد فالماذون بالخيار ان شاء قبض جاريته ولا يتبع بنقصانها
وان شاء ضمنه قيمته جاريته يوم قبضها لان الجارية حين قبضت كانت مضمونة بالعبد لا بالقيمة
لان النقصان حدث في ملك صحيح للمشتري والمالك متى كان صحيحا كان مضمونا على
القابض فمات عقد وهو المضمون والاوصاف لا تغرق بالعقد فلان تغرق بفناء العقد لانه
وجب على مشتري الجارية والجارية كقبض سليمة عن العيب وكان عليه رد قيمتها يوم قبضها لانها
دخلت في ضمانه يوم القبض ولو هلك العبد ثم ذهبت عنها فان اخذه ضمنه بنفس قيمتها لان العبد
لما هلك صادت الجارية مضمونة على مشتريها بالقيمة ولان النقصان انما يحدث بعد فساد
المالك فيها لان الملك قد فسد في الجارية هلاك العبد والمالك الفاسد مضمون على القابض
بالقبض لا بالعقد والاوصاف تغرق بالقبض فيقر بقبضه بقبضه في القبض كما في الرهن والغصب وما
اذا قبضت بفعل المشتري بان قطع يدها او فقا عينها فهو كالقبضت باقة سماوية في النقصان
لان المشتري جنى على ملكه وجعلته المالك على ملكه عذر فلم يخلف بدلا فصار كانه مات باقة سماوية
وان تعيقت بفعل اجنبي بان قطع يدها او وطئها يشبهه فاخذوا شيئا وعقرها وولدت فمهر غير
سيد لها فان كان قبل هلاك العبد لم يكن العبد الا قيمتها يوم العقد لانها هلك العبد فسد البيع
في الجارية فوجب على مشتري الجارية ردها للفساد وقد عجز خردة ها حكما لانه حدث بعد القبض
بزيادة منفصلة من الجارية في ملك صحيح ومثل هذه الزيادة تمنع انفساخ المالك الاصل فاذا انعقد
فسخ البيع في الجارية وما المشتري على ان رد قيمتها وان كان بعد هلاك العبد اخذ الجارية وعقرها
وولدها وارثها ان شاء من المشتري وان شاء من الجاني لان الزيادة المنفصلة لا تمنع انفساخ البيع
في ملك فاسد كالووقع البيع في الجارية فاسدا في الاصل ثم حدث منها زيادة منفصلة كانت
للبيع حوالا لسترا فادى في الاصل فسر في ذلك الحق الى الرواية ثم ان شاء ضمن المشتري لان النقصان
لحدث باقة سماوية كان له بغيره فاذ احدث بفعله اولى فان شاء ضمن الجاني لان الجاني صار
جائبا على ملكه لما عادت الجارية الى قديم ملكه بالفسخ ولو حدث بها عيبان احدهما قبل هلاك
العبد والثاني بعد هلاكه فعلى هذا القياس لان العيبان لو حدثا قبل هلاك العبد نجح المادون
حتى اختاروا الجارية لا يكون له ضمان النقصان ولو حدثا بعد هلاك العبد متى اخذ الجارية فله تضمين
نقصان العيبين جميعا فاذا حدث احدهما قبل هلاكه والاخر بعد هلاكه لان لكل واحد منهما
حكم بنفسه فكل ما اذ تعيقت الجارية في يد مشتريها وانما اذا حدث منها زيادة فلا يخلو اما
ان كانت الزيادة منفصلة كالولد والارض او كانت متصلة كالسمن والجمال فان كانت منفصلة
فان ولدت قبل هلاك العبد ثم مات العبد ينظر ان كان الولد قائما ليس للمادون اخذ الجارية
لان الزيادة المنفصلة الحادثة بعد القبض في ملك صحيح يمنع انفساخ العقد في الاصل وان
هلك الولد والارض كان للعبدان ياخذ الجارية ولا يتبعه بنقصان الولادة والجناية ان شاء
اخذها وان شاء ضمنه قيمتها لان المنافع من انفساخ العقد قد ارتفعت وهو الزيادة وصارت
كانها لم تكن والنقصان قائم لان الولادة في بنات ادم سبب للنقصان وان عيب على كل حال
فلان يضمنه قيمة الجارية ولو كان مكان الجارية شاة فنجحت في يد قبل هلاك العبد لم
يكن للعبد خيار واخذ الشاة لانها لا نقصان لان الولادة في البنات لم ليست بعيب وان

هلكت الزيادة بفعل اجنبي فهو كما لو كان الولد قائما لان الولادة فانطقت وانطقت بدلا والفاقت
الى خلف كالتقائم حكما وان هلكت بفعل المشتري بان اعتق المشتري او ولد الجارية ثم هلك
العبد لم يكن للمادون على الجارية سبيل لان الولد يسلم للمشتري في وجهه فانه مولى لم يربط
منه اذ مات ولم يكن له عصبة اقرب منه فيؤدي الى الربا واحب فلا يجوز فسخ العيب
في الجارية فان مات الولد المعق وترك ولدا كان للعبدان ياخذ الجارية ان شاء ولا يتبعه
بنقصانها وكذلك ان ترك ولدا لا يجزى لاق المشتري بان كان المعق تزوج بامر لرجل وحدث
منها ولد ثم اعتق مولى الامة الولد لان المنافع من فسخ العقد في الجارية هو الولد وقد زال هذا
المنافع بلا خلف وهذه الزيادة من خصائص مسائل هذا فيجب حفظها وكذلك اذا قتل الولد
المشتري فله الخيار بين الفسخ وهذا لا يشك على الرواية التي قال بان الولادة ~~ليست بعيب~~
عيب لازم في بنات ادم وذلك لان القتل بمنزلة المات لان المقتول ميت باجله ولومات
الولد في يد مشتري الجارية يتخير المادون فكذلك هذا وانما يشك على الرواية التي قال بان الولادة
ليست بعيب اذ لا توجب نقصان لان الولد مات ولم يخلف بدلا لان المشتري جنى على
ملكه الصحيح وجناية المالك على ملكه عذر فلم يخلف بدلا فصار كانه مات باقة سماوية
والجواب عنه ان الولد فانطقت وانطقت بدلا من دمه لان جناية المشتري على الولد انما تكون
ملاقيها ملكه مادام ملكه في الجارية مقربا فاذ مات انفسخ ملكه في الجارية بان اخذ
الجارية ولم يضمنه النقصان كانت الجارية على الولد ملاقيها ملك المادون من وجه لان الولد
يتبع للجارية لانه متولد ومتفرع عنها ولهذا ملك بسبب ملك الجارية وانفساخ المالك
في الاصل يوجب انفساخ المالك في البيع فصار جائبا على ملك المادون على هذا الاعتبار
فيضمن قيمته الولد وتأخذ الجارية وان شاء لم يبرهن ومنه قيمة الجارية وما اذا كانت الزيادة
متصلة بان ازادوا الجارية حسنا او جالا او ذهب البياض الذي في عينا قبل هلاك العبد
او بعد اخذها بزيادة وقيل عند ابي حنيفة وابي يوسف لا يجوز استرداها قبل هلاك الغلام
لما علم من اختلافهم في الصداق زاد في يد بعد القبض ثم طلقها قبل الدخول لا يكون للزوج
رد نصف الصداق الا برضا المرأة عندهما وقيل هذا قولهم جميعا فمنها فوا بين هذه
المسألة ومسألة الصداق والفرق ان في الصداق حق المرأة في الزيادة ولو بطل فانما
يبطل قصدا ابايقاع الزوج بالطلاق وهو لا يملك بطلان قصدا فانما هو مشتري
الجارية في الزيادة لو بطل فانما يبطل حكما لا بقصد المادون لان بطلان حقه في الزيادة
مضافا الى موت الغلام وموت الغلام ما كان بعينه المادون وقد ثبت حكم الشيء وضرو
ثبوته وان كان لا يثبت قصدا ولا صح ان على الخلاف لانه قد بعد هذا ان العبد لو لم يمت لكن
حدث به عيب في العيب كان للمادون ان يسترد الجارية وان كانت الزيادة المنفصلة حدثت
قبل الدخول الى الدخول وحق المشتري الجارية في الزيادة هنا لو بطل انما يبطل قصدا لا بطلان بطل
العبد وود العبد كان بقصد وبين ان الرد نجيا والروية والرد بالعيب قبل القبض بمنزلة
الموت من حيث منع فسخ العقد لان العقد ينفسخ بهذا الرد كما ينفسخ بموت العبد قبل القبض
ولو كان العبد المادون باع بالخيار ثلاثة ايام في الذي اشتراه وولدت الجارية في يد المشتري

منه ومن غيره او قطع يد ما فان رده العبد بخياره اخذ الجارية وارشا وعقرها وولدها لان اشتراط
العبد في الخيار وفي العبد اشتراط الخيار في الجارية لان الخيار انما يشترط للفتح ولا يمكن فتح العقد
في احد البدين دون الاخر فيكون اشتراط الخيار في الاخر ولهذا اوتى المشتري الجارية بعد القبض لا ينفذ
عقده لان البائع خيار شرط في الجارية والمشتري في قبض المشتري والبايع فيه خيار شرط يكون المشتري
مضمنا عليه بالقيمة ولو لم يقبض الجارية حتى اعتقها قبل هلاك العبد جاز عقده فان اعتقها
بعد هلاك العبد لم يجز عقده لان قبل هلاك العبد عتق ملك نفسه لان البيع صحيح في الجارية
وبعد هلاك العبد لم يجز عقده لان قبل هلاك العبد فسد البيع في الجارية والبيع الفاسد قبل
القبض لا ينفذ الملك ولو قبض الجارية وجد المادون بالعبد المبيع عتقا قبل القبض وبعد
فد به بقضا او رضا او خيارا او شرط ثم اعتق الجارية لم يجز عقده وكذا لو تقايلا انفسهما ببيع
مركب وجزفت الجارية عن ملكه فصار معتقا ما لم يكن يملك فان هلاك العبد لا يفسخ وانما
يفسد في كانت الجارية صادرا معتقا بما يملكه ففقد وقبل القبض لا يملكه فلا ينفذ والله اعلم
قال محمد في الاصل واذا اشترى المادون جارية بالقدوم وقبضها ووهب البايع منها في العبد
وقبل العبد ذلك فهي جائزة واذا بقره قبل ان يعلم يرد وكذا لو وهب من المولى فان باع العبد
المادون عبدا بجارية وقبض بايع العبد الجارية ثم وهب العبد من المادون ثم وجد المادون
بجارية عتقا ليس له ان يرد بها بالعبد عند علمنا استحسانا فلو وهب المادون العبد
قبل ان يقبض المادون الجارية وقبل البايع من الجارية وكان اقاله البيع هكذا ذكر في الكتاب
قالا الفقيه ابو بكر البجلي هذا قول الامام ومحمد وعلي قول ابو يوسف لا يكون اقاله فان لم يقبل
المشتري الجارية فبطل العبد باطل ولو كان مشتري الجارية هو الذي وهب الجارية من المادون
قبل ان يقبضها وقبلها المادون فالجزة جائزة وكذا اذا وهب الجارية من المادون قبل القبض
اما اذا وهب الجارية من المادون قبل القبض فمزمع بالقبض فمزمع بالقبض فمزمع الجارية فمزمع
وجيز اما ان يكون على العبد دين او لا فان لم يكن على العبد دين فالجزة جائزة ويكون اقاله
للبيع اما اذا كان على العبد دين فانه لا يجوز الجزة ولا يكون اقاله حتى كان للعبدان باطلا فظالم
في المشتري **قال** رحمه الله ويؤكد بها ان يجوز ان يوكل بالبيع والشراء لانها من توابع
الاجارة فلعله لا يمكن من مباشره اكل فيحتاج الى المعين والخلق في قوله يوكل فشملا انما كان
عليه دين او لا كان الدين مستغرا او لا وكل المولى وغيره العبد مع ان الظاهر ان لا يمكن عليه
دين لا يبيع توكيل المولى لان المولى اميل في التصرف ولا ينفذ توكيل غيره العبد لانه
وبما يقبض لنفسه فينفذ البقية فلو قال ويوكل عبيد مولى حيث لا دين له كان اولى **قال**
في المبسوط مسائل توكيل المادون على وجه احدها في توكيل المادون والثاني في توكيل
غيره مولاة بالمضومة وارابع في توكيل الغير مولاة المادون في قبض ماله المولى من الدين
الاول وللعبدان يوكل غيره بالبيع والشراء بنقد او بشبهة لانه من متبعات التجارة وكل عبيد
مادون حرا يبيع متاعه فباعه من رجل لم يملك المادون من ماله مالا فاعند ما خلا فالابي
يوسف لان عندهما الوكيل يملك لرب المشتري من الثمن وعندك لا الوكيل مع الموكل اذا
باغاه معا يبيع الموكل اولى الثاني اذا كان على العبد دين فوكل الغير مولاة بقبضه لم يجز اولا

ولا يقبضه فان اقبضه لم يجز ولم يبرأ العبد من الدين لان المولى في قبض الدين من عبده عامل
لنفسه والاصل ان العامل لنفسه لا يبيع ان يكون تابعا من غيره وذكر في كتاب الوكالة ان يبيع
قبضه فان كان الشهود قبضه رده ان كان قائما وان هلك لم يقبض لان قبضه باذن المديون
والغيرم الثالث في توكيل الشريك العبد والاجنبي المولى في دينهما فالاول لعبد التاجر ولو رجل اخر
على رجل الف درهم فوكل الشريك العبد بقبضه لم يجز اولا كالة وما قبضه يكون بينهما نصفين ولو
هلك المقبض من يده هلك من مالهما الثاني في الثالث اذا كان المادون والشريك على رجل الف
درهم فخرها فوكلا المولى بالمضومة مع غيره هلك الجاز لو وكل المادون مولاة بالمضومة وان اقبض
المولى في مجلس القاضي بائنا النصف لها جاز اقراره كان على العبد دين او لا لان اقرار الوكيل بالقبض
مع موكله جائز ثم هل يرجع لحد الشريكين على صاحبه لا يخلوا اما ان كانا الوكيل في اقراره او
صدقا او كذبا او كذبا او صدقا او صدقا او صدقا في اقراره فلا يرجع احدهما على صاحبه بشئ وكذا
ان كذبا وان صدقا او صدقا او صدقا او صدقا على العبد دين رجوع الشريك في قبضه بنصف حصته
وان كان عليه دين لم يرجع على العبد ولا على مولاة حتى يقضى دينه فان فضل فيمعه فبها بفضل
من دين الغير وان صدقا الشريك وكذا بر العبد لم يرجع احدهما على صاحبه بشئ كان على العبد دين
او لا ولو وكل الشريك العبد بالمضومة فاقراء الشريك قد استوفى حقه من الغير بنصف الدين
والا فممان على العبد ويقبض العبد نصف الدين ويكون بينه وبين شريكه ولو ادعى شريك العبد
ان العبد قبض حقه فوكل العبد مولاة بمضومة وبعض غيرهما وافر الوكيل باستيفاء العبد فاشترى
ان ياخذ العبد ربع الدين ويرجع على المديون بربعة وكذا لو اقر العبد بذلك واذا وكل مالا وانا
يشترى له بالنسيئة لم تجز الوكالة ولو لم يذكر النسيئة جاز استحسانا فاذا اطل لاجل يكون البائع
ان ياخذ الثمن من العبد ثم يرجع العبد بما ادى على الموكل ولو كان الوكيل صبيًا محجورا او معتوقا ثم
ادركه وافاق لم تعد الهبة اليه لانها وقت العقد ليسا من اهل الهبة بخلاف الوكيل اذا اذن
فافاق واسلم المرتد تعد الهبة عليهما لانها وقت الهبة فاعلمها الرابع لو كان على المولى
دين لرجل فوكل عبده بقبض ذلك جاز فان اقبض ذلك وهلك في دينه صدق لان العبد
فيما يقبض عاملا لغيره لا لنفسه لرجل على عبيد مالا ودين في التجارة دين فوكل احدهما بقبضه
جاز الوكالة لان العبد يصلح وكيلًا للاجنبي يقبض الدين من مولاة ولو اقر بقبضه صدق فيه مع
وان يملك غير المدين لانه ذلك على العبد دين فوكل الغير من العبد او اياه او عبدا بيه او مكاتبه فاقتر
الوكيل بقبض ذلك صدق لانه لو وكل عبده بذلك جاز فلو وكل ابنه بذلك **قال** رحمه
الله ويرى من وليست من لانها من توابع التجارة لانها ايضا واستيفاء ويتقرر ذلك بالهلاك
قال في الاصل اذا كان على العبد دين فمنه برهنا ووصفا على مولاة وهلك في يده لم يبطل
دين الغير وهلك الزهر من مال العبد لا المولى لا يصلح وكيلًا بقبض الدين من عبده فكذا لا
يصلح عبده ولو لم يلق المادون دين فاذا كان من عبده بقبض الغرامة فالبائين المنع لان الزهر
ايضا حكما انتهى والخلق قوله من فشملا اذا كان عليه دين او لا كان مستغرا او لا ومن عبده المولى
او عبده بقبض الغرامة اما اذا لم يكن عليه دين لا يبيع من ماله وكذا لو لم يكن عليه دين لانه اذا
لم يبيع ان يكون عدلا لا يصلح ان يكون مرتعا فلو كان من بعض الغرامة يتوقف كما ذكر في الاصل

قال رحمه الله ويستاجر ويبتاع بالدين من مبيع التجار فيجوز له المفاضلة بغير اخذ او دفع وكذا الاجارة بان يوجر غلاما ويستاجر لحر او له او يدفع الارض فزارعة ويأخذ فامساواة لانه كل ذلك من عمل التجار قال عليه السلف والصلوات والسلام الزناح تاجر بربولان يشترى طعاما ويبيع فيهها ويستاجر لبيوت والموانيت ويوجر لها ما فيه من مفضل المال ويشترك في ثمنه ولا يران يشترك في ثمنه ومساوئته لانها تنفع على الوكالة وانكفلة لا تنفع الا في فلو فعل ذلك كانت عنانا لان المفاضلة عنان وذوادة فتحت بقدر ما يملكه المادون وهو المالك **قال** رحمه الله ويوجر نفسه في المادون بوجر نفسه وقد فعلنا وقال الامام الشافعي لا يملك ذلك لان الاذن لا يثبت ولا ينصرف في نفسه ولهذا لا يملك ببيع نفسه ولا ان يرهنها قلت الاذن يقتضي اكتساب المشافعة والاجارة منه بخلاف البيع والى من لا يبطل الاذن **قال** رحمه الله ويوجر نفسه ويوجر غيره لان الاقرار فيها هو من باب التجارة والاقراء بالدين منه وكذا بالعصب لان ضمان العصب ضمان معاوضة عندنا لان يملك لنفسه وبالضمان فكان من باب التجارة ومنها المعاوضة وكذا لو اقر به احد المتعاضدين كان شركه مطالبا به ولو اشترى جاد بتر شرا فاسد افاقر ان يملكها عليه العقر لئلا لان لو فقهه بالعقد والشرا اذ لو لاه لوجب المدة دون العقر بخلاف ما اذا اقر به وطبعا بالكلية حيث لا يظهر وجوبه فيعقر في المال في حق المولى ويؤخذ به بعد الخبر لانه ليس من باب التجارة ولهذا لو اقر به احد المتعاضدين لم يلزم شرا ولا اقرارا ولو دونه من باب التجارة لانه لا يوجب بئانه فكان من بابها ولو اقر بهما والحق في قوله اقر ما بعد فمثل ما اذا اقر المولى والغير وما اذا كان عليه دين ولا وما اذا كان في محنة او مرضه اما الاول وهو ما اذا اقر المولى قال في الميسر اذا اقر المادون بدين في دين لمولاه ان لم يكن عليه دين جاز وكذا العبد مولاه فلا افلا لان الاقرار لم يلاقي حقا وقد ينفذ المولى فانك اذا الحق بالعبد دين لا يتعلق بها حق الغرماء ولو اقر بهين لمولاه لا يجوز ان عليه دين ولا لان المولى لا يتحقق على عهده دينه ومثله لو اقر لعبد مولاه المحجور ولو اقر لعبد مولاه المادون بدين اذ كان على المقر له دين لا يبيع اقراره لانه اقر المولى ولو اقر العبد لمكانه مولاه ولا من عليه يبيع كالواقر المولى ولو كان عليه دين لا يبيع ولو اقر بالدين لمكانه مولاه صح كانه على المقر له دين او لا لان المكاتب يبيع اثبت له دين على مولاه فعلى عهده مولاه اولى ولو اقر بالدين لمولاه او لابه يوجر دينه او دينه وعليه دين صدق ولو اقر بالدين نفسه او لابه والمكاتب ابيه لم يبيع عليه دين ولا فقه الامام وقال لا يبيع وبيان الدليل من الجانيين مذكوره فيه واما اذا اقر بغير المولى في صحيح كان عليه دين ولا اذا كان في الصحة واما اذا كان في المرض قد ماعى بالعصاة كافي في المحيط ولو صدق مولاه في الاقتصار من بكتاح فاسد يدين الغرماء فانه فضل شيء اخذ سيده الامنة من عقره لان ضمان العقر بمنزلة ضمان الجناية وفي ضمان الجناية لا يصدق العبد في حق الغرماء كما لو اقر بقطع ياد رجل ولو اقر بجزية الجارية التي في يده لا يبيع لانه لا يملك انشاء حرمة طارية لئلا فلا يملك الاقرار بها ومق اقر بجزية طارية يبيع لان الحرمة الاصلية خير ثمانية باقراره بل ضاقه الى ثلثات ولو اشترى جديا اخذ على وقضه ثم اقر بالبيع اعتقه او بغيره او استولدها الوامة لم يصدق ويبيعها لانه اقر بجزية طارية فانه صدق بالبيع انتقض البيع ويرد عليه ثلث الاصلية من البايع اقراره منه بانشاء فقه الاشياء وهو يملك انشاء هذه التصرفات فيملك الاقرار بها

من قول التجار لانه لم يبيع اقراره لم يملك الاحتفاظ بغير الاقرار

وهو حق

ويصدق العبد في نقض البيع لانه يملك نقض البيع ولو قال باعها ففلا ان يبيعها من يبيع ولا يبيع بالثمن على البايع الا ان ياتي العبد او يقيم عليه البيعة او يصدق فذكر في النكاح انشاء لا يبيع دعواه ولا تقبل بيعة ولا يستحق البايع اذا انكس لانه يشاقق ولو اقر العبد لا يبيع جاز اذا اقر مطلقا ويجعل على المعاوضة ولو باع المادون عهده فقال المشرع ان يصدق قبل المادون لا يصدق ونفذ عهده على المشرع اذا اقر المادون المدعوى او غير المدعوى بدين كان عليه وهو محجور من عصبه او دية استهلك او مضاربة او فدية خالفت فيها فان كذب ربا المال وقال هذا كله فقال اذنك لا يصدق العبد في ثمنه ولو كذب ربا المال لم يملك العصب خاصة لانه العصب وجب الضمان لئلا يخلو من غير لانه اضاف الاقرار الى ثمنه تمنعه ولو اذن له ثم جرح اذ كان كان عبدا او عبدا حرا فقال استهلكه كله في حال اذ كان الاول لانه كذب ربا المال او كذب لانه الاقرار ردها الاشياء والاذن معتبر بالادب الاول ولو جرح على يده ولا مال في يده ثم اقر بعد ذلك كذبه فله في حال اذ كان لانه لم يملك الا بعد العتق لانه محجور اقر على نفسه وادب لانه لم يملك سئل عما اقر به فان قال كان حرا لانه واد قال باطلا تاخر حق بيق ومثله العصب والمعتق واما اذا كان عليه دين او لا فقد بينا في ضمن التقرير واما اذا كان في محنة او مرضه فقد بينا في ضمن التقرير واما اذا اقر المادون في مرضه مولاه قال في الميسر وهو على وجهين احدهما اذ اقر العبد والثاني في اقراره ما لا يملك اذا اقر العبد في مرضه المولى وعلم المولى ان كان عليه دين الصحة يحيط بجميع ماله ودية العبد لا يبيع اقرارا لعبد وان كان على المولى دين من المرض صح اقراره ثم المسائل على قسمين **الاول** اذا كان على المولى دين الصحة ولا دين على العبد وعلى العبد ولا دين على المولى وعلى كل واحد منهما دين **الاول** لو اقر المادون في مرضه مولاه بدين ولا دين عليه وعلى المولى دين الصحة جعل كالمادون في مرضه ويبدا بدين الصحة ولا دين كالمادون على نفسه في فقه المال وان لم يكن على المولى دين في محنة فتدين في مرضه تخلفا لان اقرار العبد بالدين صحيح في حق غرمائه وان تضمن ابطاله لثاني لو كان على العبد دين ولا دين على المولى في محنة فاقول العبد بذلك صحيح لان المادون انما يبيع محجور على فرض سيده اذا كان على السيد دين في الصحة يحيط بماله ودية العبد وما في يده فيبقي محجور عليه في مرض سيده حينئذ الثالث فان كان على واحد منهما دين الصحة فاقول العبد بدين في مرضه مولاه فلا يخلو انما ان يكون رقبته العبد وماله في يده لا يفضل من دينه او يفضل من دينه ولا يفضل من دين المولى ويفضل عنهما فان لم يفضل من دينه وعلى المولى دين الصحة يكون الفاضل لغرماء صحة المولى واما اذا فضل من دينهما فانه يبيع اقراره في ذلك الفاضل ولو لم يكن على احد منهما دين فاقول المولى في مرضه بالف على نفسه ثم اقر العبد بالف تخلفا في ثمن العبد ولو اقر العبد والام المولى بدين بدين العبد في المحيط قال ابو يوسف اذا اقر العبد المادون او محجولا او بامر سيده على الدين الذي عليه من جلا وان اعتقه لم يعمل على الدين وكان الى اجله لان بالعق لم تنقطع ولا يبل استغناءها **قال** رحمه الله ولا يزوج لانه ليس من باب التجارة ولا يزوج منه مولا على المولى او محجولا من النكاح في رقبته وفي المحيط محجرا المادون ولو اشترى المادون امه فقتلها مولودا لم يثبت نسبته منه ولا يخرج الامه وولدها من النكاح وكذا لو تزوج امه بغير بيعة اذن المولى لم يخرج الامه وولدها من النكاح فان كان النكاح بينه خرجت

لا يبيع اقراره لانه شغل ما في يده ورفقه يبيع حرة اقراره فان فضل من دينه يبيع

من التجارة قال الحاكم ابو الفتح يقول ان يكون هذا الجواب في ما بينه انتهى **قال** رحمه الله ولا يزوج
مولاك اطلقه فمثل ما اذا كان عليه دين او لادويه من المولى ولادين عليه ومن غيرهم وقال لا يزوج الله
دون العبد لان فيه تحصيل النفقة والمساكنة لاجلها ولا يجوز للكاتبة ووصي الاب والابن ولها
ان الاول يتناول التجارة والترقيح ليس فيها ولا يملك تزويج العبد بالاعراف والاب والوصي
نقص منها بالنظر الى الصغر في تزويج الامر النظر المذكور وعلى هذا الخلاف المصنف والمعتق المأذون
لها والمضارب والشريك عنها فافهمه وما في الحداثة من ان لا يزوج العبد والوصي على هذا الخلاف
سبق قلم من الكاتب فانه ذكر المسائل بنفسها في كتاب المكاتب مثل ما ذكرنا ولم يذكر فيها خلافا بل
جعلها كالمكاتب وكذا في ما ذكره كتيب احمادنا كالمسوط ومختلف كما في التهمة في ما يقولنا ووجهها
من المولى ولادين عليه لما قال في التثنية اشترى المأذون جارية ولادين عليه فوجهها من المولى لما ذكره
خرجت الجارية من التجارة وليس لها بيعها ولا اتباع لغيرها وللعبد من لاد المولى يملك اكتساب
عبد وان كان عليه دين لم يخرج من الكفاح ولما لا يبيع ولما لا يملك للعبد وان قضى بينه
بعدا التزوج فهو بمنزلة تزويجه وله دين عليه انتهى **قال** رحمه الله ولا يكتاب لان ليس من باب التجارة
اذ يبيد له المال بالمال والبدل في الحال مقابل بخلها لم يخرج من باب التجارة ولا يكتسب اقرب
من الجحول لان الكفاية توجب حرمة اليد في الحال وحرمة الرقبة في المال والاذن لا يوجب شيئا من ذلك
والشيء لا يتضمن ما هو فوقه الا اذا اجاز له المولى ولم يكن على دين قليل او كثير فكتابه باطلة وان
اجازها لان قيام الدين يمنع من ذلك قل او كثر وهذا شكل لادين اذ لم يكن مستغرقا لما في دينه
ورقبته لا يمنع الدخول في ملك المولى انما الخلاف فيها اذا كان الدين مستغرقا فعند الامام يمنع
من دخوله في ملك المولى وعندهما لا يمنع واذا ادعى المكاتب البدل الى المولى قبل الاجازة ثم اجاز
المولى لا يفتق ويسلم المقتون المولى لانه كسب عبده **قال** رحمه الله ولا يفتق اطلقه فمثل
ما اذا كان على مال ولا لا يفتق الكفاية فكان اولى بالاستناع وان اجاز له المولى ولم يكن عليه مال الا
الاستناع لحقه فان اجاز له المولى لما ذكره كان قبل لغيره ان كان المقتون على مال فان كان عليه دين
مستغرق لم يفتق عند الامام وينفذ عند بناء على انه يملك ما في دينه ام لا وقد منا اوراق جارية
طارية او اصلية في اجرة **قال** رحمه الله ولا يقرض لانه يبرع ابتداء وهو لا يملك وينبغي ان
يقال اذا كان دوما فمضاد اقاما ما ذكره فيجوز ان يقرض كافي الحية **قال** رحمه الله ولا
يحب اطلقه فمثل ما اذا كان يقرض ولا لانه يبرع ابتداء وانتهى اطلقه في منع الحية فمثل ما في
دوم وما دونه في الجحيل ولا يجب هذا اذا بلغت قيمته دوما فمضاد ويجوز حية ما دون الدوم لانه
من مبيع التجارة لانه لا بد للتجارة منه ليعرف ويميل قلوب الناس اليه انتهى **قال** رحمه الله ولا
طعاما يبيروا ويصنفون بطعم لان التجارة يحتاجون اليه لاستجلاب قلوب الناس اليه من غير الثاني
ان الحجر عليه اذ دفع المولى قوته يوم دفعه بعض رفقائه فلا بأس به بخلاف ما اذا دفع اليه
قوته شهر لانها اذا اكله يضر بحال المولى ولا يمكن ان يقدر للضيافة بتدبيره بخلاف ما لا يخلف
باختلاف الناس واختلاف المال ولا بأس للمائة ان تصدق من بيت زوجها بالخير بدون
اذن الزوج لانه ما دونه في عادة قال محمد ويصدق ما دونه بالخير ويحرم واستحسنوا ذلك
في المعاصم وفي ما اذا غادر رجلا ابر ليس بها او ثوبا يلبسه لانياس به ولم يذكر في الكتاب الضيافة

41
الضيافة مقدار ما يجد من سلة البخشي فقال ان كان مال التجارة عشرة الاف فالضيافة عشرة دراهم
وان كان مال التجارة عشرة فالضيافة ذاتي كذا في الجحيم **قال** رحمه الله ويحظر الثمن
يعيب اطلقه فمثل ما اذا كان قد اوجع وكثر اقل وهو عيب بما اذا كان قدره فلو قال
يقدره لكان اولى لانه من مبيع التجارة وقد يكون الخطا نظرا من قول العيب بخلاف الخط
من غير العيب والخط اكثر من العادة لانه يبرع محض بعد تمام العقد وهو ليس من مبيع التجارة
فلا ضرر في العيب بخلاف المحاماة ابتداء لانه قد يحتاج اليه لتاجر ولان يؤجل في دينه وجب
له لانه عادة التجار وفي الجحيم فاما اذا كان الخطوط اكثر مما يخص العيب من الثمن بحيث لا
يتغابن في مثله هل يجوز له في كونه في الكتاب فاختلعا فيه فقبل يجوز عند الامام وعندهما لا
لان الخط بمنزلة البيع والشراء وهو لا يملكه بالعين الفاضل عندهما وعند يملكه وقيل لا يجوز
بالاجماع لان الخط ليس بتجارة انتهى اطلقه في قوله فمثل قبل الجواب بعد واطلق العيب فمثل
ما اذا اقرض وثبت قال في التثنية باع العبد المأذون عبدا في تجارة ثم حجج عليه مولاه ثم وجد
المشتري بالعبد ميبا فالحزم في الرد بالعيب هو العبد وان اقر العبد بالعيب لم يلزمه وان اكل
غير العبد من ثمنه فمضى عليه جاز انتهى فاذا كان خصا ملك الخط وفي الجحيم قال محمد في الاصل اذا باع
العبد المأذون عينا واطلع المشتري على عيب يحدث مثله وخاتم المأذون في ذلك فقبله غير
قضاء بلا يمين ولا بيعة فقبله جائز ولو ان عبدا ما ذونا باع من رجل جارية فقبضها المشتري فوجد
بها عيبا فبرء القاضى الجارية على العبد واخذ منه الثمن ثم ان العبد وجد بالجارية عيبا حدث
عند المشتري ولم يعلم به العبد وقت الرد ولا علم القاضى بذلك فالمأذون بالخيار ان شاء
نقض البيع ودو الجارية على المشتري واخذ منه الثمن الا مقدار العيب الذي كان عند وان شاء
اجاز البيع وامسك الجارية ولم يرجع على المشتري بنقصان العيب انتهى ولو قال يحظر الثمن
لكان اولى لانه يشتمل ما اذا باع سلعة بسلعة كان يحظر منها اذا كان مكيدا او موزونا ومن القيمة
اذا كان قيميا **قال** رحمه الله ودينه متعلقة برقبته وهذا عندنا وقال الامام الشافعي
وزفر يتعلق بالكسب بالرقبة فلا تباع رقبته ويبيع كسبه بالاجماع ولنا ان عندنا دين
ظهر وجوبه في حق المولى فيتعلق برقبته كدين الاستهلال والمهر ونفقة الزوجات وفي
تعليقه برقبته ونفع الضرر من الناس وحامل لهم على المعاملة ويبرح يحصل مقصود المولى
وتعلقه بكسبه لانها في تعلقه برقبته فيتعلق بها جميعا ويبيدنا ببيع كسبه لانه هو
على المولى مع بقاء حق الغرضاء قال في العناية فان لم يكن له كسب تعلق الدين برقبته انتهى
فلو قال المؤلف ودينه متعلقه بكسبه ورقبته لكان اولى واكثر فائدة لانه يفيد تأخير
تعلقه تأخر بالرقبة عن الكسب ان كان ويغيب تعليقيون قال في الجحيم واذا اخذ
المولى شيئا من كسب عبده المأذون ثم لحقه دين سلم لمولاه ما اخذ وان كان عليه دين
يوم اخذ قبله او كثيرا لم يسلم للمولى ما اخذ ويظهر ذلك فيما اذا لحقه دين اخر به المولى
جميع ما كان اخذ لانا لوجعلنا بعضه مشغولا بغيره لا بغيره والدين وجب على المولى رد قدر المشغول
على الغرضاء الاول فاذا اخذ كان للغرضاء الثاني ان يشارك فيه ان كان دينها سواء كان للغرضاء
الاول ان يرجع بما اخذ منه على السيد واذا اخذ منه ثانيا كان للغرضاء الاخر ان يشارك في ثمنه

الى ان ياخذ من جميع ما اخذ من كسبه ولولا ان المولى من المادون ضريبة مثله وعليه دين سلت
المولى استثناء لانه للمولى ان يستخرج المادون لانه المضاف باقية على ملكه فاذا اشرك عليه
خلة المثل فقد ترك عليه لخدمته عوضا عنها فكان ما اخذ عوضا بخلاف ما اذا انا دخل على
المثل لانه اخذ بعينه عوضا عليه من خمسة وثمانين وفيه عيب قيمته الف فاخذ مولا ثم لم يرد
الف ثم ابرأ الاول العبد من دينه يسلم للمولى ما اخذ ولو ابرأه قبل لحوق الدين فقد ابرأه بعد
ما يتعلق به حق الغرماء فصار مشغولا ولم يبرأ الاول ولكن قال لم يكن على العبد دين قليل ولا كثير
بعد ما لم يرد الدين الثاني يسلم للمولى ما اخذ كله لانه لما قال لم يكن على دينه واقر بذلك كاذبا
فقد كذب العبد في اقراره فبطل اقراره فلا اصل فظهر ان لم يكن عليه دين فصح اخذ المولى وبالأبرار
لم يظهر ان لم يكن عليه دين لان الابن اما سقاط بعد الوجوب فلم يصح اخذ ولو كان المولى صدق
عبد حين اقر الاول بالدين ثم لم يرد دين الثاني ثم قال الاول لم يكن على دينه لم يسلم للمولى ما قبض
لان المولى لما صدق عبده في الدين فقد اقره ما اخذ كان مشتركا بين الاول والثاني فقد
اقر بدينين بخلاف ما اذا صدق الثاني المولى الغريم في قوله لادين وكذا بالعبد لا يصح اقرار العبد
في قول ما في يده المولى لانه اقرار بما ليس في يده وقوله وديونه متعلقة بما دق بدين للمولى ولابنه
اولاديه اولاد العبد المولى اولاديه اولاد اجني وقد قد من اياه **قال** رحمه الله يباع فيه لم
يفقه السيد بعقودا تتعلق الدين برقبته حيث لا كسب له فيه رقبته ففعل الصريح عن الغرماء
ولا يجعل القاضى بيعه بل يتلوم لاحتمال ان يكون له مال يقدم ادين يقبضه فاذا مضت مدة
التكليف لم يظهر له وجهه لانه القاضى يغيب ناظرا للمسلمين ولم يقدر مدة التكليف قبل هو متوقفا
الحزب القاضى قبل بقدر ثلاثة ايام ولا يبيع القاضى الا بحضرة مولا له ونايه فاذا خرج العبد
الى مصر وتصرف ولحقه ديون وفي يد اموال قال انا محجور على وكذا للغرماء باع القاضى كسبه
استحسانا ولا يبيع رقبته حتى يحضر المولى كذا في المحيط **قال** في العناية فان قيل فاجب البيع على
قول الامام وهو لا يرى الجرح على الخافق لسبب الدين ويباع القاضى العبد بغير مولا جرح
عليه **جبت** بان ذلك ليس جرح عليه لانه كان قبل ذلك محجورا فبعد بيعه لا يجوز للمولى ان يبيع
العبد المادون بغير رضا الغرماء وجرح المحجور عليه متصرف وقوله ان لم يفقه سيدك اشار الى
ان البيع انما يجوز اذا كان المولى خاضعا فاما اذا كان غائبا فان لا يبيع العبد حتى يحضر المولى فان
الحضرم في رقبته العبد هو المولى فلا يجوز بيعه لا بحضرة المولى او نايله بخلاف لا كسب فان يباع
بالدين وان كان المولى غائبا فان الحضم فيه هو العبد فالشرط حضور العبد انتهى **قال** الشارح المراء
بالدين ما يظهر من حق المولى وانما ما لا يظهر في حق فلا يباع فيه ويطلب الب بر بعد الحرة وقول المحجور
ولا يجوز بيع المولى العبد المادون باجر بعض الغرماء الابن من الباقيين او يكون القاضى هو المولى
ناعه ويعمل بضمير الغائب عنهم لان للمولى في العبد حق ملك والغرماء حق الاستيفاء فيباع
ليصل اليهم كالحضرم وهذا الحق مغفوت عليهم ببيع المولى فشرط انهم انتهى وفيه ايضا
واذا ولدت المادون من المديون بعد لحقها دين لزم الدين الولد والامويان فان فيه لادين
الامر حتى ثبت في رقبته فينصر الى الولد وان لحقها بعد الولادة لا يباع الولد وهو المولى لان
الدين انما يتعلق برقبته حال العتق فلا يتعلق بالولد واما الهبة واكسب فيبايعان في الدين

وان استفاد مما قبل الولد والفرق ان بيعه لا كسب لا كسب حقيقة وحكما بكل حال لا امر حدث
بكسبه وفعله والولد يتبع الاتصال ويبيع مالا حال لا منفصال ولو كان عليها الف قبل
الولادة والف بعد الولادة فالولد الاول خامسة ولا يدفع لولد بجناية الاموان ولدت معه
الجناية لان موجب الجناية لا تجب في رقبته الجاني بل يخمس المولى بين المدفع والغدى والولد ليس بجاني
فلم يجب دفعه **قال** رحمه الله وقسم ثمنه بالمحصن اي بين الغرماء لان وجودهم متعلقة برقبته
فيما مضى فلم لا يستيفاء وفاءه لم يبدل كما في التركة وان لم يكن بالثمن وفاءه يضرب كل غريم في الثمن
بقدر حقه كالتركة اذا احتاقت فان فضل شيء من ديونه يوجب بر بعد الحرة ولا يباع ثانيا كسلا
يتمتع الناس بغير المادون ودفعت المادون عن المشتري لان لم ياذن في التجارة فلم يكن راضيا
ببيعه ولا يلزم ما لو اشترى لادته فانه لا يباع ثانيا وان كان راضيا ببيع لان الملك قد تبدل وتبدل
الملك لا تبدل العين كذا في العناية **قال** في المبسوط الاملاء دين العبد اقوى من دين المولى
ولذا يقدم دين العبد على دين المولى في الايفاء من رقبته العبد وما هن مسائل احد ما في دين
الوارث على عبد الميت مع دين الميت والثاني في دين الميت ودين العبد الموصى له والثالث
في هبة الميراثين عبد لرجل وهو موهوب له على العبد دين الاول انا هبة الرجل وعليه دين الف
ودهم وترك ابنين وعبد قيمته الف لانا لمرغبه ولا احلا لابنين على العبد خمسة مائة يباع العبد
ويستوفى الابن دينه ثم يستوفى الاجنبي خمسة مائة ثانية لان دين الوارث دين على العبد ودين
العبد متقدم على دين المولى وان كان دين الميت خمس والمسلم يجاهلها يسقط نصف دين
الابن ويستوفى نصفه او لا ثم يستوفى الاجنبي في خمسة مائة بقية مائة وخمسون ثلثها لابن
المدين وثلثها لابن الاخر لان الدين غير محيل ومما العبد ميرا ثا بين الابنين وسقط نصف
دين الابن الذي في نصيبه لان المولى لا يستوجب على عبده دين **الثاني** ملك من دين
خمس مائة وابنين وعبد قيمته الف وامر لرجل له على العبد دين خمس مائة ثلث ماله بطل ثلث
الدين الموصى له ويستوفى الثلث والاجنبي خمسة مائة دينه لان الدين غير محيل بالتركة ويملك الموصى له
ثلث العبد وتسقط ثلث دينه ويبقى ثلث دينه في نصيب الورثة فيوفوا ذلك في قيمة العبد
وهي الف ثم اخذ الغريم كالحق خمسة مائة والباقي بين الاجنبي والموصى له فصفان ولو كان دين
الميت الف يستوفى الموصى له تمام دينه ولا ثم غريم الميت خمسة مائة **الثالث** لو كان عبد وهبه
في غرضه وله على العبد دين الف ودوم ولادين له غرض فان اجازة الوارثة سلم العبد كله له
وسقط دينه وان ايت رده ثلثي العبد بغير دينه وسلم له ثلثه وفي المبسوط شر كان اذا
لعبد مالا في التجارة فلا يخلوا اما ان يكونا شركيين شرك مملك او معاوضة او عنان فان كان
شركي ملك واذا العبد مالا في التجارة فاذا انه كل واحد منهما مائة درهم واذا في الاجنبي مائة
فاشترى عبد اذ بيع العبد بمائة او مائة العبد من مائة كان نصفها للاجنبي والنصف بينهما
فالامام قال تعبير التسمية في هذه المسائل على طريق القول وفيها العشرة عند المولى
طريق المادون وسيا في بداية ذلك في كتاب المولى ولو كانا شركيين معاوضة او عنان
وبينهما عبد ليس من شركتهما فاذا مائة من شركتهما واجنبي مائة فيبيع العبد بمائة
فثلثها للاجنبي وثلثها بينهما عند الامام لان دين الاجنبي وجب كله ودين المولى ثبت

نصفه وعندنا قيل يقسم كاقال الامام وقيل يجب ان يقسم على ثمانية اسهم ثلاثة ارباعها للاجنبي واربعا
بين المؤمنين ويطلب بيان التحليل في المسئلة فان كان العبد من شركتها والمسئلة بجاهها فالأمانة كلها
للاجنبي لان الدين للشركة والعبد للشركة بينهما عباد ما دون فانما احداهما مائة واجنبي مائة وغلب
الذي لم يدع وحصل الاجنبي بيان نصيب الذي اذن في دينه وفيما اخذ كله للاجنبي ولا يباع نصيب
الغائب قال في المحيط واذا شهد مسلم مسلما على عبد كافرا جبر بالعقود ماله مسلم ومسلم كافرا فالف
بيع العبد ويدوي بدين الذي شهد له المسلمان فان بقي شيء كان للاخر ما بدا بدين المسلم لانه حجة
في حق المولى والعبد وحجة الثاني قاصرة لانها حجة في حق العبد ودون المولى ولو كان الاول كافرا
فانما يتخاضه ولو صدق العبد الذي شهد له الكافر اشتركا جميعا ولو شهد مسلم كافرا وكافر
مسلمانا تحاصلا ان بينة كل واحد منهما استوت في كونها حجة في حق العبد ولو كان ارباعا لادين
ثلاثة مسلمان وكافر فشهد للكافر مسلمان ولا احد المسلمين كافرا ولا غير المسلمين بدعيين المسلم
الذي شهد له المسلمان وما بقي يستوفيه لاستواء حجة العبد كافرا ودون ماله مسلم فاقام عليه
مسلم او كافرا فدين الدين كانت له فيسترد من المولى ما يدفع الى المسلم لانها الواقعة او اقامت
معاذمت حجة المسلم الذي شهد له مسلمانا عليها فكذا اذا اخرت وان كان الثاني كافرا لم
المقصور الاول ولو شهد مسلم حريان بدين الف على عبد تاجر حرى دخل فادنا بايمان وشهد مسلم
ذميان بدين الف وشهد مسلمان بدين الف فيعبر العبد بالف يكون الحربي والذمي نصفان ويقتض
المسلم نصف ما اخذ الحربي لان البينة الحربية ليست بحجة في حق المسلم والذمي ملافان كان
المسلم لم يقيم بينة في حقهما وبينة الذمي حجة في حق المسلم من وجه لان الذمي نادا او اقلا
بدية تقدر على المسلم في الاستحقاق لزيادة حجة ثم المسلم مع الذمي استواء في الحجة لان بينة
الحربي حجة في حق الحربي والبينة المسلمة حجة في حق المسلم ولو شهد الذمي حريان وشهد مسلم ذميان
وشهد الحربي مسلمانا كان الثمن للحربي والمسلم ثم يشارك الذمي الحربي فيما خصه لان شهادة المسلم
للذمي حجة في حق الحربي وشهادة الحربي للمسلم حجة في حق المسلم فكذا استواء في الحجة فيقتضي بينهما
نصفان ولا يدخل في نصيب المسلم ولو شهد المسلمان للذمي والذميان للحربي والحريان للمسلم
كان الذمي والحربي نصفان ثم يأخذ المسلم نصف ما اخذ الحربي **قال** رحمه الله وما بقي
طوبى به بعد فتنه يعق ما بقى من الدين بعد فتنه الثمن يطالب به بعد الحربية لان الغرض
والخيار ان شاء استسعى العبد وان شاء ابايع لم يبق لم تعلق به لانه من تخير بين شيئين
او ايتها فاختار احدهما بطل الخيار في غيره ولما كان الاذن تارة يكون شائعا فلا يجزى الا بالجز
الشايع فتارة يكون غير شايع فيجوز بالجز غير الشايع **قال** رحمه الله ويجزى بجز وان علم
اكثر اهل سوقه وقال الشافعي الجز صحيح وان لم يعلم برأيه اهل سوقه ولت ان تجز لو سمح
بدون علمهم لتقوا به لانه اذا اكتسب شيئا فالمولى يأخذه فبما جزمهم الى ما بعد العتق وهو
موجود لانه قد عتق وقد لا يعتق وقد وهى الاستحسان لان اعلام الكل متعذرا وتيسر
ولو جرح عليه بخصه الاقل لم يصح محجورا عليه حتى لو اجد من علم منه ولم يعلم ان بيع لانه لما صار
مادونا له في حق من لم يعلم صار مادونا له في حق من علم ايضا لان الاذن لا يجزى ويشرط علم
العبد ايضا وبقي مادونا له حتى يعلم بالجز وفي المحيط اصلان للجز الخاص لا يرد على الاذن العام

ويرد على الاذن الخاص بان اذن له رجل او جليل او ثلاثة فجز بجزه هو لاء يبيع ولو اذن المولى ببيع
ويشترى بعد ما جرح عليه قبل ان يعلم العبد فلم يبيعه ثم علم العبد بالجز ببق ما دونها استحقاقا ودونها
ان سكوت المولى حال رؤية عبيد يبيع ويشترى يرجع الجز الثابت فلا بد برفع الموقوف لولا ولو
ارسل اليه صبييا ينجح بجز او كتب اليه صار محجورا لان الرسالة والكتابة علم الغائب بمنزلة
المشاهدة من الحاضر سواء كان الرسول عدلا او فاسقا حرا او عبدا وان اخبر بلجز رجل او جليل
على غير رسالة لم يكن محجورا حتى ينجح رجلا او رجلا عدلا او فاسقا او صبييا وفي الحاشية فاقال الامام وعندنا
يصير محجورا عليه كان المحجور حرا او عبدا عدلا او فاسقا او صبييا وفي الحاشية فاقال الامام وعندنا
بين الاذن والجز عندك لا يثبت الجز من الواحد الا اذا كان عدلا او اثنان ويشيت الاذن بقول
العضول الواحد على كل حال وذكر الشيخ خواهر زاده غم الغيبة ان بكرى البجلي انما فرقت بينهما
واما يصير مادونا اذا كان الجز ماء قاعدا العبد وكذا الجز والفتوى على هذا القول انتهى هذا
اذا حضر المولى ومدة فلو حضر المولى وكذا يصير محجورا عليه واذا اذن العبد مادونا لعبد
في التجارة ثم جرح المولى على الاول لم يجز على الثاني فلذا حكموا لم يجز جرح المولى على مادون مكاتبه
ويجزي موت المكاتب وعجزه ولو مات المكاتب غم ولد فاذن الولد للعبد في التجارة فاذن باطل
لان الزكاة ما دامت مشغولة لا يملكها الوارث فلو ادعى بدلا لكتابتة من كسب المادون مع الاذن
وان كان الاذن قبل معنى الدين لانه يتبين انه ملك من وقت الموت حتى يفوت الدين والطلاق في قوله
ينجح بجز فشميل المنجز والمعلق وهو صحيح في المنجز غير صحيح في المعلق قال في المحيط لو قال القاضي
لرجل قد جرت عليك اذ سفت لم يكن محجورا واذا قال للسفيه قد اطلقك اذ اصلحت باع
لان الاذن والاطلاق اسقاط للجز وتعليق الاسقاط بالشرط جائز كالطلاق والعناق وما
الجز عزل وتعليق العزل بالشرط لا يصح ودوى بن سماعة عن ابي يوسف ومحمد جاز الجز كاجاز الاذن
لان الجز منع وتعليق المنع بالشرط جائز انتهى وفي المحيط في باب قرا المادون بعد الجز اذا جرح
على المادون وله ديون على الناس كان الخضم فيها العبد حتى لو قبضها العبد برأى الضرر
لان الجز لا يعمل فيها ثبت للجد قبل الجز لان قيدا الثمن من حقوق العبد ولو مات العبد وباعه
فالخضم فيها هو المولى وان كان على العبد دين لان المولى اقرب الناس اليه فاذا جرح العبد غم فقض
حقه والخضم فيه يقوم المولى مقامه كالوارث يقوم مقام المودع الا انه لا يقبض الدين
اذا كان دين علهما فاذا جرح العبد بعد الجز عند القاضي يعيب لا يحدث مثله فمتاع باع حال الاذن
يرد عليه لا بالاقراء لان القاضي بوجوده قد ابيع او اقال المشتري لبينة وان كان عبدا يحدش
مقله لم يصدق العبد على الغرض والخضم فيه هو المولى يحلف فيه على علمه والقبض قول من يجز يشمل
السيد والاب والوصى والقاضي لانه اكل سواء في العزل والعقد ولو زاد ضمير فيه ليس جميع الاذن
العام وليفيد الفرق بين العام في الجز والخاص **قال** رحمه الله وموت سيد وجنونه
والموقرة والحروب مرتدا يعني يصير محجورا عليه هذه الاشياء علم العبد ولم يعلم لان الاذن غير
لازم وبما ذكر بطلت اهلية الاذن فينزع له وينجح عليه لانه جرح حكى ولهذا يعتق بما ذكر مدبرون
وامهات اولاده ويقسم ما ليرى ورثته فصار محجورا في من بطلان الاهلية فلا يشترط علمه
ولا علم اهل السوق ايضا قد يلحقه بدار الحرب والظاهر ان قول الامام وعندنا محجور بنفس

الارادة التي لا قال في المحيط واذا اردت فصرف ثم اسلم جاز بقصر فانه قتل على ماله بطل عند الامام
وقالا لا يبطل ولو كانت امة جازها الاجماع وافاد بتوسط الجنون بين الموت الحقيقي والحكمي انه الجنون
المطبق قال في المحيط فان كان جنون ويحقق فهو على اذنه لانه ولايته لا يزول بغير المطبق الذي يستوعب
السنة وموت الاب والوصي حجر على البني المادون وعلى عهده وموت القاضى وغرله لا يوجب عزل
المادون من جهة والفرق ان اذن القاضى قضاء فوجبه لا باختيار ولايته القضاء لا باعتبار ولايته
الملك والنهاية من حيث انه قاضى لا يبطل بموته وغرله وانما اذن الاب في حياها لنيابة فيبطل بهما
واذن القاضى البق جازي وان اذن ابوه او وصيه وجرحا عليه لا يصح في حياها القاضى ولا في موته
وان حجر عليه بعد غرله لا يصح جرحه وانما الحجر للقاضى اثنان في ذلوقه الاب لعبدية الصغر في ملكه
الاب فهو حجر عليه لان اذن صح باختيار ملك الابن فيزول بزواله وانه اذن الصغر في اذنه
على اذنه ولو مات الاب بعد ما ادرك الابن فالعبد على اذنه ولو باع المولى العبد صار محجورا عليه
وان لم يعلم اهل سوقه هذا اذا لم يكن عليه دين فان كان عليه دين فباعه بغير اذنه الغرل لا يصير محجورا
عليه وهذا الحجر ثبت بمنها البيع وكما لو زال عنه ملكه بالهبة او غيرها فان غام الى قد يحرم ذلك بالرد
بالعيب وبالرجوع في الهبة لا يعود الاذن بخلاف الوكيل اذا باع ثم غام الى ملكه فعاد الوكيل في
الفرق ان المقصود من الاذن فلت الحجر والحجر ليقط والساقط لا يعود والمقصود من الوكيل ان يبيع العين
فجاز ان يبيع الوكيل كالمالك له ولو باع مولاة فخر او خنزير فصار بغير اذنه لا يصير محجورا
عليه وان باع ميتة او دمه فهو على اذنه وان قبضه لان البيع بهما لا ينفذ بخلاف الخمر والخنزير
ولو قبض المشتري في البيع فخر او خنزير بغير اذنه ما يبيع بغير اذنه صار محجورا عليه ولو فرقنا ثم قبضه
بغير اذنه لم يصح محجورا عليه ثم ايجاب البيع اذن بالقبض في المجلس لا لا وبعد لا يكون اذنا ولو امر
بقبضه قبضه بعد ما تفرقا صار محجورا عليه وان باع بها محجورا على ان البايع بالخيار لا يصير
محجورا عليه من وقت البيع او من وقت الاجازة قال مشايخ بلخ يصير محجورا عليه من وقت البيع او من وقت
الاجازة وهو لا يصح وان كان للنهار للمشتري صار محجورا عليه من وقت البيع لان هذا المشتري لا يمنع
خروج الملك من البايع ولو اسقط لفضل سيده وذكر مكانه وموت من الغاني وادله فيه كتابا المشتهرة
لكان اولها اسلم لانه لشغل السيد والابن الوصي واخرج موت القاضى ولو قال المولى وجنونه
احدهما ولو قدر بدار الحرب لكان اولى لانه لا ينفذ جنون العبد ولو قدر بدار الحرب لانه اكثر فائدة
قال رحمه الله والاباق يعني بالاباق ايضا يصير محجورا عليه حكاه علم اهل السوق والاولى
زفر والشافعي لا يصير محجورا عليه بالاباق لان الاباق لا ينافي ابتداء الاذن الا انه اذن له ان يصير
المحجور عليه لا ينفذ ويجوز ان يخرج اذنه فلان لا يمنع النفي ولا وصار كما اذا غصب ولنا ان المولى
لم يرض بتصرف عبده المقر عن طاعة عادة فصار محجورا عليه دلالة والحجر ثبت دلالة لانه
والاباق يمنع ابتداء الاذن عندنا ما ذكر شيخ الاسلام المعروف بخلافه ولنا ان منع ولنا
سلفنا قالوا لانه ما سقط اخير مع التصرف بخلافه ولنا قل ان يقول اذا لم يكن للذلة اقتضاها
عند وجود التصرف بخلافه ينبغي ان لا يصير لا ينفذ في البايع ايضا لوجوب التصرف من المولى
بالاذن في ابتداء فكان دلالة الحجر في البايع مخالفة لدلالة التصريح فيمنع ان لا يصير محجورا
ابن وجهه التصريح بالاذن في ابتداء لا يقتضي وجوده الى حال الاباق وانما يعرف في البايع باختيار

استعطا بالمال وهي حجة ضعيفة ولهذا تكون فافتقار لثبوت فيجوز ان ترجح الدلالة
عليها واما الغصب فان كان المولى يتمكن من اخذ ما كان الغاصب مقررا بالغصب وكان
المالك بيعة يمكنه ان يزعم بها فيجوز ان ياذن ابتداء فكذا بقاء ولو غادر الا باق فالتصريح
ان الاذن لا يعود قال في المحيط فان قال المشتري لم يبق ولكن بعته المولى في حياها وجعل المولى
قال القول للمشتري والبيعة له ايضا لان المشتري يتسك بما هو ثابت في الاصل باثباتها
والمولى دفع امره غرضا فكان القول قول المشتري بالاصل واما البيعة على النفي القبول ولو
غصب رجل عبدا محجورا ولا للمولى وحلف الغاصب فصرف في العبد ومولاه ساكت ثم قامت
له بيعة فاسترحه لم يجز تعريف العبد ولا يصير ماذونا لانه سكوت المولى اذن حكمي ولو اذن له
صريحا والغاصب باحد ولا بيعة له لا يصح لاذن فالحكمي ولا وان اسرا العبد واحرز بدار
الحرب صار محجورا عليه وان كان في دار الاسلام فهو على اذنه وفي الحامية العبد المادون
اذا غصبه ما صيب لم يذكرك في الكتاب والصحاح انه لا يصير محجورا انت **قال** رحمه الله
والاستيلاء بعينه لانه المادون لها فغير محجور باستيلاء المولى لها وقال زفر لا يصير محجورا
عليها وهي اقلها من ان المولى لو اذن لام ولله ابتداء يحوزها ليقاوى وقد تقدم ما فيه وجه
الاستحسان ان العادة جرت بتصميم انما له الاولاد وان لا يرثي بغير وجهها واختلافها
بالرجال في المعاملة والتجارة وده ليل الحجر كمن يجره بخلاف ما لو اذن لام ولله من يحاكمه تقدم
ونظير ان اقدم لآخر طعنا لياكل كل واحد من اثنان اول فاذنناه من يحاكمه عليه لتناول لقوة الصبح
قال في المنتقى رجل وطى بجارية عبده المادون فجاءت بولد فانه باعها وعلية قيمتها لان
للمولى فيها حق الملك وذلك كحق لصحة الاستيلاء كالاب فاطى بجارية ابنه وادعاه فان
استحقها استحق اخذها وقرها وقيمتها اقيمة الولد ولا يرجع المولى بالغير ولا لغيره بشيء
ولكن يرجع بقيمتها على عبده ولو وجب جارية عبده المادون ولاديه عليه **قال** رحمه الله
فاستحق رجوع العبد على البايع بالثمن وبقية الولد **قال** رحمه الله لا بالتدبير يعني
المادون لها لا يصير محجورا عليها بالتدبير لان العادة لم تجز بتصميم المدبرة ولو لم يوجد
دليل الحجر في حقيقت على ما كانت اذنا في بين حكمي التدبير والاذن لان حكم التدبير انفق اذ
حق الحرية في الحال وحقيقة الحرية في الحال وحكم الاذن فلت الحجر وحق الحرية لا يمنع فلت الحجر
وفي الجماع التغيير للثمن بجارية اذن لها مولاها في التجارة فاستدانت اكثر من قيمتها فزهرها
المولى من ماله ونزول المولى ضامن لقيمتها للفرار ولو وطئها فجاءت بولد فادعاه حجر عليها ومنه
قيمتها للفرار لا انت **قال** رحمه الله ويقوم بها قيمتها للفرار يعني ضمن المولى بالتدبير
والاستيلاء قيمتها لانه اتلف بالتدبير والاستيلاء تعلق حق الفرار لانه بفعله منع بيعها
وبالبيع يقضى بها حكمه **قال** في المحيط فاذا ضمن المولى لقيمة لا سهيل المولى على العبد حتى احتج
وان شاق لم يضمن المولى القيمة واستسعر العبد في جميع دينهم عليه ومن اثنان لكل الف
اختان اثنان فمات المولى فضمنه ثلثي قيمته واثنان واثنان استسعا بالعبد في جميع دينه
جاز ولا يشاؤك احدهما الاخر في قبض بخلاف ما اذا كان اخرجه واحدا فادعاه اثنان بطل
حقه في الاخر كما تقدم وظاهر قوله ومنه ان يضمن القيمة بطل ما مع ان الثمن يتوقف على اختيار

الفرعاء فلو زاد ان شاؤا لكان اولى **قال** رحمه الله وان اقر بما في يد عبد حرم صح وهذا عند
الامام سواء اقر ان امانته عند ام غصب او اقر بدين في قبضته منه **وقال** لا يصح اقراره وهو القياس لان
المصحح لا يقر له لادن وقد زال بالجر وبيع غير كسابة قد بطلت بالجر لان يد المصحح غير معتبرة فصادق كالمص
اخذ المولى في يده بعد الجرح قبل اقراره او ثبت جرحه بالبيع او كان عليه مستغرق لما في يده بعد الجرح فاقتر
بعده او كان الذي في يده غير المال حصل بعد الجرح بالاستطاب ونحوه ولهذا لا يصح اقراره في رقبته
بعد الجرح حتى لا يتابع رقبته بالدين بالاجماع ولا يلزم على هذا عدم اخذ المولى ما اودعه عبد الغائب
المصحح عليه لانه منع المولى من اخذها فكيف اذا لم يعلم انه كسب العبد فلو علم انه كسب عبدا
كان لادن ياخذ وجب الاستحسان ان المصحح لا يقر له بعد الجرح هو المبدأ ولهذا لا يصح اقراره قبل
الجرح فيها اخذ المولى واليد باقية حقيقة وشرط بطلانها بالجر فراغ ما في يده من الكسابة
من حاجته واقاربه ليل على حاجته بخلاف ما انتزعه المولى من يده قبل الاقرار وبخلاف
اقراره بعد باعده من المولى من غير لانه بالدخول في ملكه صادك عن اخره وما عرف له تبدل
الملك كتب له العين وبخلاف ما اذا كان عليه دين مستغرق لان حواصص الدين تعلق
بما في يده فلا يقبل اقراره في بطلان حقه فيقصد من كالمريض اذا اقر وبخلاف رقبته فانها
ليست في يده وفي المحيط لواق بما حرم عليه وكانت في يده الف اخذها مولاه فاقرانها
وم يقصد لفلان ثم عتق لم يلزم شيء لانه تجوز اقراره بدين وليس فيه كسب لادن شيء فلا يصح
اقراره ولو اقرانها كانت غصبية في يده لزمه اذا عتق ولو لم يخذ منها لوديعته وكنه كانت
عليه دين قضاء لزمه اذا عتق ولو عجز عليه وفي يده الف فاقتر له جلين لاصحاب دين الف
وللاخر الف وم يده فلا يغلو اما ان يقر بهما منفصلا او متصلا وكل وجدا ما ان يقر
بالدين او لا ثم بالوديعة او بالوديعة ثم الدين فان اقر بهما منفصلا بان قال في الف درهم وسكت ثم قال
هذه الالف لفلان فعند الامام الالف كلها المقر له بالدين لانه لما اقر بالدين ولا تعلق بها حق بل
الدين وصارت الف مشغولة بها فاقراره بالوديعة بعد ذلك ينعقد اقراره بالدين فلا يقبل
عندهما يكون بينهما وان اقر بالوديعة او لا ثم بالدين فالالف كلها المقر له بالوديعة وانما اذا اقر بها
متصلا بان قال يا اباي بالدين لفلان على الف وهذه الالف وديعة لفلان تكون الالف بينهما
نصفين ولو بدى ابا لوديعة ثم بالدين فالالف كلها لصاحب الوديعة عند الامام بيان ذلك اذا
اقر بالدين ولا ثم بالوديعة فالبيان وجدوا محل في ملكه مع المستبان منه فينتصف الالف بهما وهذا
بيان مقبول لا تقدر فيصح موصولا لا منفصلا واذا اقر بالوديعة او لا ثم بالدين فالبيان وجدوا الالف
ليست في ملكه ولا تعلق حق المقر له بالدين بملك الف ولو ادعى عليه فقال صدقما كانت الالف
بينهما نصفين عند الامام وعندهما الاقرار باطل ويؤخذ العبد بالدين بعد العتق ولو وهب
وجل العبد بحج الف فلم يخذها المولى حتى استهلك لرجل الف كانت الالف للمولى والدينان
في رقبته ولو استهلك الف ثم وهب الالف ثم لعبد دين اخر تصرف الحبة الى الدين الاول وهو الذي
استهلك دون الثاني لان الدين الثاني لزمه وليس له كسب ولم يعين المولى المقر له فمثل المولى
وفي الاصل واذا اقر العبد للمادون مولاه اقر بالدين لم ينعقد اقراره سواء كان يمكنه دين او لا وان
اقر بدين في يده ان كان عليه دين لا يصح اقراره وان لم يكن عليه دين صح اقراره وفي النسخة العبد

المادون اذا التقط لقيط او لا يعرف ذلك لا بقوله فقال المولى كذبت بل هو عندي فالقول
للمادون لانه اقرار على نفسه الاتقان لو اقر بدين في يده لغرض على صح اقراره وان كذب المولى قوله
وان اقر الخ صادق بما اذا لم يكن عليه دين او كان عليه دين مستغرق او لا وصادق بما في يده كسبه قبل
الجرح وصادق بما اذا ثبت الجرح بالبيع او بغيره وليس كذلك فلو قال وان اقر بدين غير
مستغرق بعد جرحه فيها في يده قبله مع بقائه للمادون حتى يخرج المستغرق فان اقراره لا يصح ويقبل
قبله يخرج ما حصل بعد وبقوله مع بقائه يخرج ما اذا جرح عليه بالبيع واذا اقر المادون بالدين لا يعلق
برقبته لغرض انما في يده **قال** رحمه الله ولا يملك سيد ما في يده لو اخطأ دينه بما في يده
ورقبته وهذا عند الامام **وقال** لا يملك ذلك لان ملك الرقبة سبب لملك كسب اليد واستغراقها
بالدين لا يوجب خروج المادون من ملكه ولهذا ملك وطى المادون فكذا كسبه الذي في يده
لانه يتبع مسل فيكون مثله ولا يوجب جرحه ملك المولى انما يثبت في ملك العبد الثابت عند فراغه
عن حاجته ولا يحيط خلافة عند مشغول بحاجته فلا يملك **قال** في العناية الدين لا يغلو اما ان
يحيط بما له ورقبته او لا يحيط بما له دون رقبته او برقبته دون ماله واطلق في
العبد فمثل ما اذا كان خالا او موصلا وفي العناية ولو باع المولى المادون او كسبه والدين مؤجل
جاز ونفذ لان العبد لم يصل بحق الغريم ولا منفعة فاحل الاجل فمن المولى قيمته وفيه ايضا
ولا يجوز حبة مال عبده المادون المديون وان اجازا لفرع لانه تعلق الدين بما لته ولو وهب
عبده المادون المديون ذكر في بعض الروايات انه لا يجوز في بعضها يجوز قبل ما ذكره انه يجوز محمول
على ما اذا لم يقض المولى دينه او لم يبرأه الفرع وفيه ايضا وهب عبده المادون المديون منه بل
وميله لغرضه والى الف مؤجلة فلصاحب الحال ان ينقضي البيع في الكل ولو عيب الموهوب له العبد
ضمن المولى لرب الدين نصف قيمته وظاهر قوله ولصاحب الحال النقص وما قبله ان الدين
اذا كان مؤجلا ملك المولى لو كان الدين مستغرق ولو قيد به لكان اولى **قال** رحمه الله ويكفر
بغيره مبداه كسبه وهذا عند الامام ولو كان العتق قويا نفاذا لم يبرم وصريحه ان ينفذ ان ينفذ
المولى في غيره باطل بالبريق الاولى وعندهما ينفذ عتقه وهو نظير المكاتب فان المولى يملك رقبته
حتى يعتق باعثا له ولا يملك ما في يده من كسبه حتى لا ينفذ عتقه فانه ينفذ عتقه في رقبته
المادون له عند وعندهما فيه وفي كسبه يضمن للفرع وقيمتها لانا تلف بالا عتاق ما خلق
برحمتهم وكذا لو تلف المولى ما في يده من العبد بالقتل يضمن لما ذكرنا لكن يضمن قيمته للحال
عندهما لانه ملكه لتعلق كسب العبد كذلك وعندهما ينفذ ويضمن حق الغريم وعند في ثلاث
سنين لانه ثمان حاء لعدم ملكه ولو اشترى ذاد حم محرر المولى لم يعتق عبده لعدم الملك
وعندهما يعتق ولو استولد جارية عبده المادون وعليه دين مستغرق صادقات ولد له وعليه
قيمتها ولا يضمن عقرها ولا قيمته ولد لها وهذا بالاتفاق عندهما ملكه بآق حقيقة ومستد
صادق حق الملك ولهذا يجوز للمولى ان يتزوجها ولو اعتقها المولى وعلى العبد دين مستغرق
وطى ما فولدت عتقت بالاستيلاء وعليه لعقرها ويثبت نسب لولدها منه عند ابى جنيته لان
العتق يوقف عند على ان ينفذ عند عتق الجارية الاتقان لو قضى دين الفرع او ابا الفرع
العبد من الدين ينفذ حتى المشتري فان ابا الفرع اراد بيعه ولا يبيع والمولى لم يقض دينه فانه يبطل

عقروا ببيع العبد للفرعاء بدينهم هكذا ذكر في الاصل مطلقا وهذا الجواب الذي قالوا الاشكل
على قولنا ان حنفية وابي يوسف ما على قول محمد رحمه الله فتم قولنا لا يقف حق المشتري على قول محمد
تم قال ما ذكر في حنفية وابي يوسف على قول محمد يحتاج الى الفرق بين هذا وبين المشتري في الغائب هذا اذا
اعتقوا المشتري قبل القبض واما اذا قبض العبد ثم اعتق فانه ينفذ عقده واذا تقدم حق المشتري بعد
القبض فالفرعاء بعد هذا بالخيار اذا شاءوا الجواز والبيع واخذوا الثمن وان شاءوا ضمنوا القيمة
هنا اذا جازوا بيع المولى وان ضمنوا قيمته فهو بيع المولى ينفذ ويسلم الثمن للمولى ولو كان
المشتري يبيع العبد بعد ما قبضه او وهبه وقبضه الموهوب له ثم حضر والفرعاء والجواز يبيع المولى
ينفذ بيع المشتري حيث من مخرجه ولو قال المولى فيوقف بخرجه كان أولى لان غايته تصرف
فضولي قد افاد في المحيط في مسألة الامة المستقلة انه موقوف فالعقود كذلك **قال** رحمه الله
وان لم يحيط صح يعني وان لم يحيط الدين برقبته وبما في يده جاز عقده وهذا بالاجماع اما عندنا فافترق
وكذا عندنا في قوله الاخر وفي قوله الاول لا يملك فلا يصح اعتاقه لانه الدين يتعلق بكسبه وفي حق
التعليق لا فرق بين التقييد والتكثير كما قال من وجوه قوله الاخر ان الشرط هو الفراغ وبعضه
فانزع وبعضه مشغول فلا يجوز ان يمنع في الحال لان شرط عدم الملك لم يوجد ولا يجوز ان يمنع بقاء
لان البعض ليس له ولا في البعض الاخر كما نقله الشافعي وفيما لم يكن محبطا بما له طاعت
عقده لم يذكر وقتها وهذا هو القسم الثالث من الاقسام التي ذكرنا ما قال في العناية واما المر
يكون محبطا بما له ورقبته جاز عقده المولى جديا من كسبه قال في يوم الجماعة الصغير من يعقوب
في رجل اذن لعبد في التجارة فاشترى عبدا يساوي لثمنه وعلى الاول ان يدين فاعتق المولى
العبد المشتري فعتقه جائز وان كان الدين في يده لم يفسد قيمته لم يخرجه عن عقده انتهى ولا يجوز ان
انفاذ العتق في قول الامام فيما لو اخطأ بكسبه لانه حاصل منه فيه ان ملك المولى بطريق الخلاف
عندنا لفرعاء وهذا ليس بجائز فظهر ان ذكر الرقبة لا فائدة فيه وان المراد بالعتق انفاذ **قال**
رحمه الله ولم يصح بيعه في السيد لا بمثل القيمة لانه لا يتم في البيع بمثل القيمة فيجوز ما قبل منه
فيه قيمة فلا يجوز سواء كان نقصان كثيرا او قليلا والمراد بعدم العتق عدم النفاذ لاجل الفرعاء
تعلق بالمالية فليس له ان يبطل قيمته بالسيد لا لو كان لا يبيع عنده لانه لا يتم لانه لا يتم
فيه وفي خلاف ما لو باع المريض عبدا ثم اذن له في بيعه بمثل القيمة حيث لا يجوز عند الامام لانه المريض
ممنوع مما يضر بعض الورثة وفي حق غيرهم ممنوع من ابطال المأتمنة حتى كان له ان يبيع جميع ماله
بمثل القيمة وما قبل منه الى ثلث القيمة اذا لم يكن عليه دين وهذا عند الامام وعندنا انما يبيع من
المولى طرزا فاحش كان العبد او يسير ولكن يغير بين ان يكون يزيل العبد او ينقص البيع لان
في الحماية ابطال حق الفرعاء في المأتمنة فيقتصر برون به خلافا لبيع ما لا يجني بالعين اليسيرة حيث
يجوز عندنا وبخلاف ما اذا باع ما لا يجني ما لا يجني من الحماية حيث لا يجوز مصلحتهما ومن
المولى يجوز ويؤمر بالمال الحماية ولا يجوز في العبد المأتمنة على مصلحتها الاياه من المولى لا اذن
وفي الكافي وان باع من المولى بقطران لم يجز فاحشا كان او يسيرا ولكن يجزى المولى بين ان يزيل
العين او ينقص البيع وهذا قول بعض مشايخنا وقيل لا يصح ان يبيع الامام في هذه كقولنا
وفي المحيط قول الكل وقيل قولنا ولو استهلك المولى البيع في هذه الحالة لزم تمام القيمة

وفي التاتارخانية رقم وما يتصل بهذا الفصل اذا باع العبد المأتمون بعض ما في يده من تجارة او اشترى
شيئا ببعض المال من تجارة وخا يافى ذلك وكان ذلك في مرض المولى ثم مات المولى من مرضه ذلك
فعلى قولنا ان حنفية وابي يوسف جاز سواء خا يافى في البيع بما يتغابن الناس في مثله ولا مال تجاوز الحماية
ثلث مال المولى فاذا جاوز ثلث مال المولى فانه يجزى المشتري وان شاء نقص البيع ولم يؤد ما زاد على
الثلث بخلاف ما لو كان المولى صحيحا وخا يافى العبد بما يتغابن في مثله ولا يتغابن الناس في مثله
فانه يجوز عندنا حنفية كيف ما كان جاوز الحماية ثلث مال المولى لم تجز وهذا بخلاف المكاتب
اذا باع او اشترى وخا يافى في مرض مولى فانه يجوز ان يبيع بما يتغابن الناس في مثله ولا يتغابن
ذكرنا قولنا ان حنفية وابي يوسف رحمه الله واما على قولنا ان يبيع بما يتغابن الناس في مثله ولا يتغابن
البيوع عندنا حتى اذا قال المشتري انا اودى قدر الحماية ولا ينقص البيع لا يكون له ذلك على
قولنا هذا الذي ذكرنا اذ لم يكن على العبد دين فاما اذا كان عليه دين فيجوز برقبته او بما في يده
او لا يحيط ببيع واشترى وخا يافى الحماية يسيرة او فاحشة فالجواب فيه عندنا جميعا كالجواب فيما اذا
لم يكن على العبد دين **قال** الفقهاء يوجبون البيع لاني جدي من اعطى اذ اير في كتابه ان الحماية اليسيرة
من المريض اذا لم يكن عليه دين تعتبر ثلث ماله لا في هذا الكتاب هذه المسئلة من خصائص هذا
الكتاب ولو كان الدين على المولى والدين على العبد هذا على وجهين اما ان يكون محبطا بجميع ماله
المولى ولا يكون محبطا بجميع ماله فباع العبد واشترى وخا يافى الحماية فاحشة والمسئلة على الخلاف
يجوز عندنا حنفية وعندنا لا يجزى المشتري وان كان على المولى دين لا يحيط بجميع ماله فالجميع
من المأتمون جائز بالحماية اليسيرة والعاقبة ويسلم ذلك للمشتري ان لم تجاوز الحماية ثلث ماله
بعدا لدين وان جاوز ثلث ماله بعد الدين يجزى المشتري ويجعل بيع العبد كبيع المولى وهذا
عندنا حنفية وعندنا ان كانت الحماية يسيرة يجوز البيع والشرع ويسلم المشتري الحماية اذا لم
يجاوز ثلث ماله بعد الدين وان لم يجاوز لم يسلم ويجوز ان كانت الحماية فاحشة لا يجزى المشتري
عندنا ولو كان على المولى دين يحيط برقبته العبد وبما في يده وعلى العبد دين كثير يحيط برقبته
العبد وبما في يده بالحماية لا تسلم المشتري يسيرة كانت او فاحشة هذا الذي ذكرنا اذا خا يافى المأتمون
فاما اذا خا يافى بعض ورثة المولى فان باع من بعض ورثة المولى وخا يافى وقد مات من مرضه ذلك كان
البيع باطلا عندنا حنفية ولا يجزى الوارث وعندنا البيع جائز ويجزى الوارث **فقال**
ان شئت نقصت البيع وان شئت بلغت الثمن تمام قيمته ولا يسلم له شيء من الحماية وفي العناية
وان كان على المولى من يحيط برقبته العبد وبما في يده ولا مال له غيره خا يافى في مرض المولى لم يجز
خا يافى العبد بشيء وقيل للمشتري ان شئت انقص البيع وان شئت دفع الحماية كلها وان لم
يكن على المولى دين جاز وفي المحيط المأتمون باع فله يبيع بما يتغابن فيه فانفصلوا بالاب
ماله من ماله بما يتغابن فيه فانما لا يتغابن فيه الصحيح انه لا يجوز فيه ايضا واذا وكل العبد
ببيع عبده فباعه من ماله باكثر من قيمته ثم حججه عبده فاقبل الوكيل بالقبض لم يصدق ولو باع
للفرعا واقصدى والفرق ان اقر المولى العبد بقبض الثمن من ماله لا يصح للفرعاء
يصح لانه لا يتم فيه ما انتهى **وقال** رحمه الله يصدق بما اذا باع الوكيل سيده او لابن سيده الذي

يشترى السيد قال الظاهر ان الحكم كذلك بخلاف ما اذا كان يشترى الصغير لنفسه ولم اره نية
على ذلك في هذا التنبيه من خصائص هذا الكتاب واطلقة قوله ثم سيد فمثل ما اذا كان اميلا
او وكبيلا والظاهر فيما اذا كان وكبيلا الجواز بغير قيد **قال** في المنتقى ولو اشترى المولى من عبده
شيئا غير بوكالة جاز الشراء ولم يحسن قبضه وانه صدق لا مرغ القبض فقبض المولى فالت في يد
صغير النفس للعبد وبطل البيع على الامر وكذا شراء رب المالك من المضارب عبدا لغيره بوكالة وقيمة العبد
الف وراس المال الف يجوز البيع ولم يحسن قبضه **قال** رحمه الله وانه اشترى سيده منه بمثل
قيمته او اقل صح لان المولى اجنبي عن كسب عبده اذا كان عليه دين كاهنا وفنا ظاهر الرواية وهو الصحيح
وقيل هذا بيع لا يجوز لانه نقد وصحيز لانه لا بد للبيع من ثمن والمولى لا يتوجب به ما على عبده فضا
بيعا بلا ثمن فلا يجوز وجه ظاهر الرواية انه انما يمكن تجزئه بغير ثمن يجب على العبد على الحال
بل يتأخر الى وقت تسليم المبيع **قال** لو اشترى شيئا على انه بالتأجيل انعقد البيع ويتأخر وجوب
الثمن الى سقوط التأجيل وكذا اذا قبض الثمن ثم سلم المبيع يجب الثمن في ذمة العبد بعد البيع
ثم سقط قيد بقوله مثل القيمة او اقل **قال** في المحيط ولو باع من عبده باكثر من قيمته فالعبد
بالتأجيل انما ان تاخذ مقدار قيمته او ينقص المبيع لانه رضى بزيادة ملكه في المبيع بالمسمى واذا لم
يسلم المسمى كان له نقض البيع **قال** الشارح وقوله في زيادة الحاباة يدل على ان البيع يقع جازما ويجوز
ان يكون على الروايتين عند حجة على ما بينا وفي المحيط لو اقر من المولى عبدا المادون
المديون انما قالوا لى اقر بها وكذلك ان اقره بديعة فاشترى العبد بها مائة او اقل من المولى اقر بالمائة
لانه يدل ماله والظاهر ان قوله من سيده مثال ولو باع وكيل سيده منه كان الحكم كذلك **قال**
رحمه الله وبطل الثمن لو سلم قبل قبضه اى لو سلم المولى المبيع قبل قبض الثمن بطل الثمن فلا
يطالب بشئ لانه بتسليم المبيع سقط حقه في الحبس ولا يجب له على عبده دين فخرج عما بابا وفي
الامانة لهذه المسئلة زيادة ذكرها في المنتقى فقال عبدا مائة وانه عليه دين باع المولى منه ثوبا في يد
المولى كان الثمن دين المولى على العبد في الثوب يباع الثوب فيستوفى المولى دينه من ثمنه والفضل
للغرماء وان كان فيه نقصان بطل فلا القدر انتهى بخلاف ما اذا كان الثمن عرضا حيث يكون
المولى اقر برضا الغرماء لانه يتحقق بالعقد فلكه بمقتضى **وهذا** ما يتعلق بعينه فكان اقر به
من الغرماء اذ ليس هو بدين يجب في ذمة العبد ويجوز ان يكون عين ملكه في يده عبده وهو اقر به
الغرماء كما لو غصب له عبدا شيئا ماله او دفع ماله عند عبده لو قبض المبيع بغير ذمة المولى وبخلاف
ما اذا باع العبد من سيده فسلم اليه المبيع قبل قبض الثمن حيث لا يسقط الثمن لانه يجوز ان يبيت
العبد المادون المديون دينه على مولاه الاتى ان لو استهلك المولى شيئا من اكتاب عبده المادون
المديون ضمن العبد هذا جازا ظاهر الرواية وعنه ابي يوسف ان المولى ان يشترى المبيع ان كان
قائما في يده العبد ويحبس حقه يستوفى الثمن الا ان المولى لم يسقط حقه في العين الا بشرط ان
يسلم له الثمن ولم يسلم فبقى حقه في العين على المالك فتمكن من شرائه ما بقى العين قائما
في يده لانه يجوز ان تكون العين المملوكة للمولى في يده عبده فكما يجوز ان يكون له ملك اليد فيه
واما بعد الاستهلاك فقد ضاقت ذمته فلا يمكن ايجابه من عبده انتهى **قال** رحمه الله
ولو حبس المبيع بالنفس اى المولى حبس المبيع حتى يستوفى الثمن ثم العبد لان المبيع لا يزيل ماله

ما يصير

ما لم يصل اليه الثمن فيبقى ملك اليد على ما كان عليه حتى يستوفى الثمن من العبد ولهذا كان
اخص به من سائر الغرماء ولان الدين تعلقا بالعين لانه يقابل به ويسلم بسله منها
فكان له شبهة بالعين المقابلة فكيف يكون للمولى حق فيه لتعلق حقه بالعين ولهذا
يستوجب بدل الكتابة على المكاتب لما انما مقابل برقبته مع انه لا يجب له على عبده
دين بخلاف ما اذا اسلم المولى المبيع او لا حيث يسقط دينه لذهاب تعلق حقه
بالدين فيصير الثمن ديناً مطلقاً فيسقط انتهى **قال** رحمه الله ومع اعاقه
اى جاز اعاق المولى عبده المادون المديون المستغرق بالدين وهذا بالاجماع
لقيام ملكه فيه وانما الخلاف في اكسابه عبدا لا استغراق بالدين وقد تقدم بيانه
وفي المحيط وكود بر المادون المديون صح فان شاء الغرماء ضمنوا المولى قيمته ولا يسلم
لهم على العبد حتى يعقوا فاذا عتق لهم ان يبيعوه بما بقى من دينهم رهن عبده المادون
المديون او اجرة وعليه دين الى اجل جاز واذا حل الاجل ضمنوا المولى قيمته
في الرهن دون الاجارة فان بقيت منها مائة فلم يفسخوا الاجارة لانها
تفسخ بالا عذر بخلاف الرهن ولو باعه المولى ثم اشتراه او استقاله ثم حل
لم يكن لهم على العبد سبيل وضمنوا المولى قيمته الا ان رده عليه بعيب بقا القاضي
او بخيار لان حقه قد بطل عن رقبته بالمبيع ويرى العبد عن الدين والمبيع
بالتراضي بيع جديد في حق المالك **قال** رحمه الله وضمن قيمته لغرمائه
يعنى المولى يضمن قيمة المقتول لغرمائه لانه ان تلف ما يتعلق بهم حقههم ببيع
واستيفاء من ثمنه ولا وجه لرد العتق لانه لا يقبل الفسخ واوجب لضمان دفع
لغرماء لغرماء بخلاف ما اذا كان المادون له مديرا او ام ولد حيث لا يجب
الضمان باعتاقهما لانه حق الغرماء لم يتعلق برقبتهما استيفا بالمبيع فلم
يكن المولى متلفا حقههم فلا يضمن شيئا ولو قال ولو قنا لكان اولى وان
كان الدين اقل من القيمة ضمن قدر الدين لا غير وان كان اكثر من القيمة
ضمن قيمته بالغة ما بلغت لتعلق حقههم بمالية كما اذا عتق الراهن الرهن
بخلاف ضمان الجناية على العبد بحيث لا يبلغ به ذمة الحر لان القيمة هناك
بدل الادعي من وجه فلا يبلغ به ذمة الحر وكذا لا يختلف بين اذا علم المولى
بالدين او لم يعلم بمنزلة التلاف مال الغير لما يتعلق به حقههم وبخلاف اعاق
العبد الجاني حيث يجب على المولى جميع الاثر ان كان اعاقه بعد علمه بالجنائية
لانه الواجب فيها على المولى وهو تخيير بين الدفع والقتل فيكون تحتار
للفدا بالاعاق عالما ولا كذلك هذا لان المولى ليس له شئ وانما يضمن
باعتبار تفويت حقه كالتلاف مال الغير رد لك لا يختلف بين العلم وعدمه
وكذلك اذا كان الجاني مديرا او ام ولد يجب على المولى قيمة العتق عن دفعه
بفعله من غير ان يصير تحتار وهذا لا يجب لما بينا انتهى **قال** رحمه الله
وضمن مثل ما اذا عتق باذن الغرماء ان يضمنوا ماله القيمة وليس

5

هذا المتقاراهن باذن المهرن وهو معتبر لانه قد خرج من الراهن باذن المهرن
والماذون المديون لا يبري من الدين باذن الغرما انتهى ولو قال لغرمائه
تضمنه قيمته لكان اولى ليفيد ان الضمان باختيار الغرما اتباع المولي **قال**
رحمه الله وطول لغرمائه بعد عتقه يعني لغرمائه ان يطالبوه بعد الحرة
ان بقي من دينهم شيء اولم تعرف به القيمة لان الدين مستقر في ذمته لوجود حبه
وعدم ما يسقطه والمولي لا يلزمه الا قدر ما ائلف وهو القيمة والباقي عليه
فيرجعون به عليه واذا اختاروا اتباع احدها لا يبري الاخر كما لكفيل والا
بخلاف الغاصب مع غاصب لغاصب لان هذا لان الضمان واجب له على احدهما
واذا اختار تضمن احدهما يبري الاخر ضرورة وهذا واجب على كل واحد منهما
دين على وجه وفي المحيط هذا اذا اختار تضمن احدهما يبري الاخر ضرورة
هذا اذا اختاروا اتباع ولم يبروه من الضمان فاذا اختاروا اتباع المولي
وبروه من الضمان لم يكن لهم عليه سبيل قال في المحيط وما تضمنه احدهم من العبد
بعد العتق لا يساركة فيه المباقون وما تضمنه احدهم من القيمة التي على المولي
فساركة فيه المباقون لان القيمة وجبت لهم على المولي بسبب واحد وهو العتق
والدين مبي وجب بسبب واحد لجامعة كان مشتركاً بينهم **قال** رحمه الله وان
باعه سيده وغيبه المشتري ضمن الغرما المبيع ثبته قيد بالغيب **قال**
في العناية وانما لم يكتف بحجر البيع والشراء لانه لا يضمن بهما بل لا بد من الغيب
وفيها ايضا مناه باعه بمن لا يوتي ديونهم بدون اذن الغرما والدين حال انتهى
فلو كان الثمن يوتي ديونهم ولا ضمان وكذا لو كان باذنه وكذا لو كان الدين موجلا فباع
المولي باكثر من قيمته او باقل منها جاز بيعه وليس لهم حق المطالبة حتى يجل دينهم فاذا
حل ضمنوا المولى قيمته واذا المولف ان البيع موقوف فيه كالباع بخيار قال في المحيط
ولو وهب عبد الماذون المديون ذكر في بعض الروايات انه يجوز وفي بعضها انه لا يجوز
فتبين انه يجوز محمول على قضاء دينه او ابراء الغرما وما قيل انه لا يجوز محمول على ما قيل
قضاء دينه وفي المحيط عبد عليه دين ابي اجل فباعه او وهبه مولا جاز وتقدر لانه
لاحق للغيرم في النقص لان العبد ملك المولي ولم يتعلق حق الغرما به لا بد ولا منفعة
ولا له حق استيفاء الدين من رقبته لان الدين غير مطالب بايفائه واذا حل الدين
ضمن المولي قيمته لان بيع المولي وجد بعد وجود سبب ثبوت حقه في المطالبة بالبيع
او الاستيفاء وفي الدين واذا كان الدين واجبا قبل البيع لكن تاخرت المطالبة
بالاجل ولو لا بيع المولي والا ثبت حقتهم في رتبة العبد وسبب بيعه السابق مجزوا
عن استيفاء حقتهم من رتبة العبد فصار البيع السابق مانع العبد عنهم للمحال
فيضمن قيمته لهم كالعبد اذا الحقته ديون ثم دبره المولي فالمولي يضمن قيمته للغرما
لهذا وان رجع المولي في هبة لم يكن لهم على العبد سبيل لان هبة المولي نفدت ولم يكن
لغيره حق النقص كان بمنزلة ما نفد باذنه وان نقل حقتهم من العبد الى القيمة وان اذن

له مرة بعد ما رجع في الهبة يلزمه دين يباع ويقسم ثمنه بين الاخرين دون
الاولين لان الثمن بدل الرقبة والرقبة بالاذن الثاني صارت مستغولة
بدين اخر خاصة لانها فرغت عن شغل الاولين لان المولي ضمن القيمة للاولين
فقد برى العبد عن حقتهم ما دام رقيقا لانه وصل اليهم بدل الرقبة فكانت
الرقبة مستغولة بدين الاخر خاصة وكان ثمنها لهم خاصة والقيمة للاولين
لان الثمن قام مقام الرقبة وقد اجتمع فيه دين العبد وهو دين الاخرين ودين
المولي وهو قيمة الاذن لئلا يتقدم دين العبد في القضا وان كان على المولي دين سوي
ذلك ضرب فيه غرما المولي بدينهم والاولين بقيمة العبد لان الكل دين المولي
وقد اجتمع فيما بقي من الثمن وضاعف عن ابقاء الكل فنضرب كل واحد بحقه ولو وهبه
العبد وعليه الفحالة والفموجلة فلصاحب الدين الحال ان ينقصه في الكل لان
حقه وان كان في نصف الرقبة ولكن له حق النقص في الكل نصفا لضرورة عنه لانه مبي
نقص في النصف ما يباع بدينه نصف لعبد ومن نصف للعبد مبي يتبع حمله لان
الاستفاد لا يستري بمثل ما يستري الاستفاد ولو غيبه الموهوب له ضمن المولي نصفا
الحالة نصف قيمته لان حقه في نصف لعبد وبالقبيبت عجز عن الوصول الى حقه فان لم
يجلد بن الاخر مبي رجع في هبته باع له نصفه لان رجوع المولي في الهبة عاد الى القديم
ملكه ولو اورد قبل ان يضمن المولي رجع صحت له صاحب الاجل يباع نصفه في دينه
لان نصفه تلف عند الموهوب له فان العين من الادبي نصفه ولو تلف كل العبد
يضمن له نصف القيمة فاذا ائلف عند نصفه بالامور او يضمن له ربع القيمة
ويباع نصفه في دينه لان له النصف وان اعوز بعد ما رجع في هبته
لم يضمن المولي شيئا لصاحب الاجل ويباع نصفه معقرا لان بالرجوع عاد
العبد الى قديم ملكه فقدا رتفع السبب الموجب للضمان لانه عاد حق الغرما
في البيع والاستفاد كما كان وهذا لو هلك الكل في يد الواهب بعد الرجوع
لم يضمن فكما اذا هلك بعضه **قال** رحمه الله وان رد عليه بعيب رجع بثمنه
وحق الغرما في العبد لان سبب الضمان قد زال وهو البيع والتسليم فصار كالقفا
اذا باع وسلم وتمن القيمة ثم رد عليه بالغيب كان له ان يرد المقتوب على المالك
ويرجع عليه بالقيمة التي دفعها اليه هذا اذا ارده عليه قبل القبض مطلقا او بعد
قبضه لانه فسخ من كل وجه وكذا اذا ارده عليه بخيار الرؤية او الشرط وان رده
بعيب بعد القبض بغير قضا فلا سبيل للغرما على العبد ولا للمولي على القيمة لان رد
بالتراضي قاله وهو بيع في حق غيرها وان فضل من دينهم شيء رجوعا به على العبد
بعد الحرة وفي المحيط اذا باع امين القاضي وهلك الثمن في يده ثم وجد المشتري
به عيبا فرد فباعه مرة اخرى ونصا المشتري ثمنه وكذا لو باعه مولا باصر
الا ان الامين لا يضمن النقصان والمولي يضمن النقصان فيرجع به على الغرما لان
المولي عليه عهدة ولو باعه مولا وضمن قيمته للغرما ثم وجد به عيبا فلم يرد عليه

ثم حدث به عيب خرج على البايع بنقصان العيب من الثمن ولم يكن على البايع شيء من تلك
القيمة ولا يرجع بالنقصان على الغرما وهذا قول الامام وعندهما يرجع على الغرما
بمحصة العيب وهذه فرع المسئلة المذكورة في الصلح وهو ان من اشترى عبدا فباعه
من غيره ثم ان المشتري اكتفى وجد به عيبا فأتى به رجوع على بايعه بنقصان العيب
ولا يرجع بايعه على بايعه بذلك عند الامام خلافا لهما وقبل هذا قولهم جميعا
وهو الظاهر والفرق بين هذه ومسئلة الصلح انهم هنا الغرما يقولون المشتري
انك لتزمت هذه الغرامة بطبيعة نفسك فانك كنت ممكنا من رد العبد علينا فلا
يلزمك هذا النقصان فلم لا تفعل فقد التزمت الغرامة ولو ادعى المشتري عيبا
محدث مثله فصرحه بانه عواء على المشتري على شيء ليس له ان يرجع على بايعه لانه
رضي بالتزامه الغرامة انتهى **قال** رحمه الله او مشتريه وهو منقطع على البايع
لان كل واحد منهما متعدي في حق الغرما البايع لما ذكرنا والمشتري بالشر والقبض
والعيب **قال** رحمه الله او اجازوا البيع واخذوا الثمن اي الغرما ان شاؤا
اجازوا البيع واخذوا الثمن العبد ولا يضمنوا احد القيمة لان الحق لهم والاجارة
اللاحقة كالاذن السابق كما اذا باع الراهن الرهن ثم اجاز الرهن البيع بخلاف ما اذا
كفل من غيره بغير امر ثم اجاز لا نها وقتة غير موجبة للرجوع فلا يملك رجوعه له
ولا كذلك ما نحن فيه فحاصله ان الغرما يخبرون بين ثلاثة اشيا اجازة البيع
وتضمن بها شاؤا ثم ان ضمنوا المشتري رجوع المشتري بالثمن على البايع لان اخذ
القيمة منه كاخذ العين وان ضمنوا البايع سلم المبيع للمشتري ولزم البيع لزوال
المانع واما اختيار تضمنه برمي لا يخرج حتى لا يرجعوا عليه وان ثبت القيمة
عند الذي اختاره لان الخبر بين شيئين اذا اختار احدهما فحين حق فيه ليس لهم
عليه سبيل ان كان القاضي قضى لهم بالقيمة بينة او باليمين لان حقهم بحول
الي القيمة بالقضاء وان قضى لهم بالقيمة وان شاؤا ردوها واخذوا العبد
فيبيع لهم لانه لم يصل اليهم كمال حقهم بزمهم وهو نظير المضمون في ذلك
كما ذكر في النهاية وعمره الى المبسوط **قال** الشارح الحكم المذكور في المنصور
شروط بان تظهر العين وقيمتها اكثر مما ضمن وان كمال حقهم لم يصل اليهم بزمهم
وبينهما تفاوت كثير لان الدعوى قد تكون غير مطابقة فتخو ان تكون قيمته
مثل ما ضمن او اقل فلا يثبت لهم الخيار اذا ظهر وقيمتها اكثر مما ضمن فلا يكون
المذكور هذا ملخصا انتهى وبجوابه انه لما كانت السعاية وبها يحصل لهم
كمال ما له لم يظهر ما ذكره الشارح وشروطا وهو لم يتقرر ضوا الحكم الثمن
اذا ضاع وفي النهاية ولو هلك الثمن في يد المولى وقد اجازوا الغرما البيع
لا ضمان عليه ولو اجاز بعض الغرما البيع وضمن البعض **قال** رحمه الله
وان باعه سيده واعلم بالدين فله ان يرد البيع لان حقهم يتعلق به وهو حق
الاستيعاء والاستيفاء من رقبته وفي كل منهما قابلية الاول تام مؤخر

والثاني

والثاني ناقص مجمل وبايع تفوت هذه الحرة وكان لم رده وفائدة الاعلام
ما لدي سقط خیار المشتري في الرد بقيت لدي حتى يلزم البيع في حق المتعاقدين
وان لم يكن لان ما في حق الغرما هذا اذا كان الدين حالا وكان البيع من غير
طلب لغرما والتمن لا يوفي بديونهم وان كان دينهم موقفا فالباع جاز لانه
باع ملكه وهو قادر على تسليمه ولم يتعلق به حق لغيره لان حق الغرما يتاخر
بخلاف الحال وفي النهاية زاد او رضي الغرما بالبيع فلا يكون لهم الرد وهذا بخلاف
الرهن بالدين الموجل حيث لا يجوز له ان يبيعه لا الرهن ملك الرقبة فلا يقدر على تسليم
ولا يد الغرما في العبد الماذون ولا في كسبه واذا لم يوجد شيء ما ذكرنا من تأجيل
التمن وطلب لغرما وفاء الثمن بالدين فالبيع موقوف حتى يجوز باجازه الغرما وهي
مسئلة الكتاب على ما بيناه وذكر محمد في الاصل انه باطل واختلفوا في معناه فقال
بعضهم معناه انه سبطل لان الفير حق ابطاله وقال بعضهم معناه انه فاسد بدليل
ما قال في الاصل انه اذا اعتقه المشتري بعد القبض وادبره صح ذلك ولا يبرئ قيمته
وفي العناية فان قيل اذا باع المولى عبدا الجاني بعد العلم بالجناية كان مختارا لقدا
فما ياله ما هنا لا يكون مختارا للقضاء الدين من ماله الجواب بان موجب الجناية
الرد على المولى فاذا اقر عليه بالبيع طوالب به لبقاء الواجب عليه واما الدين فهو
واجب في ذمة العبد بحيث لا يسقط عنه بالبيع والاعتاق حتى يوجبه بعد التلق
فلا كان كذلك كان البيع من المولى بمنزلة ان يقال انا اقضي دينه بحتم الكفالة
فلا يتعين وذلك عدة بالتبرع فلا يلزمه وفيه نظر لان قوله انا اقضي دينه بحتم
الكفالة فلا يتعين عدمه والجواب ان المدعى الي لا حتما بل فيثبت به الا ان الدليل
على غير ما اذا جنى العبد الماذون طوالب المولى بالرد او القدا لان الخصم في رقبة
العبد الماذون هو المولى لا هناك كسب المولى لا كسب الماذون ولهذا لو ادعى انسان
في رقبته حقا ينصب المولى خصما للمدعي الماذون وكذا لا تباع رقبة الماذون
المدينون الا بحضرة المولى لعله يختار القدا لان الاذن للعبد لا يجرى الملك
عن الذنح لانه باق على ملكه وكل تصرف اصا به المالك في العبد فلا يجز عن الذنح
لا يصير به مختارا كما بينا في كتاب الجنائيات وان دفعه بالجناية فلحقه دين بيع في الدين
ويرجع اصحاب الجناية بقيمته على مولا لان حقهم ثبت في عيب فارغ عن الدين
واما ما روي من قول المولى بعد ثبوت حقهم فصار المولى ضامنا بخلاف ما لو جنى
العبد بعد لحوق الدين ودفعه المولى الى اصحاب الجناية ثم بيع العبد بعد الذنح
بين الغرما لا يرجع اصحاب الجناية على المولى بشيء لانه وصل اليهم قدر حقهم فان حقهم
في عيب مستفول بالدين يباع فيه وقد وصل اليهم كذلك وكذلك لو اذن له ولم يلحقه
دين حتى قتل رجلا خطأ لم يلحقه دين الف درهم قد دفع بالجناية وبيع بالدينين
رجع صاحب الجناية الا خيرة على مولا بنصف قيمة حصته من الدين الباقي لانه
لو وجب له دينان قبل الجناية لا يرجع اصحاب الجناية على المولى بشيء ولو وجب

الدينان بن الجنابة يرجع اصحاب الجنابة على المولى بجميع قيمة العبد واذا وجب احدهما
قبل الجنابة والاخر بعد ها كان لكل دين حكم نفسه اقر على عمن بجنابة بجنابة
دفع اليها نصفين ثم يرجع صاحب الجنابة الاولى على المولى بنصف قيمته اذا تكاديا
الاوليا لان الاقرار بالجنابة الثانية اقرار بتملك العبد من اولياء الجنابة
وصحة تملك العبد من اولياء الجنابة لا يمنع صحة الاقرار بالجنابة الثانية وبالاقرار
بالجنابة لا يصير مختارا للفداء ولا ضامنا لقيمة العبد لانه لا يجزئ عن الدفع وبمكة
دفع جميع العبد الى اصحاب الجنابة الاولى على عمن الماذون دين معروف واقر
المولى اقر عليه بجنابة لم يصدق الا ان يقضي دينه ولو كان عليه جنابة معروفة
واقرا المولى على عمن بالجنابة الثانية صح اقراره والفرق ان دين العبد يمنع
المولى من تملك العبد من غير رضاه لغرمه الا ترى لو باعه او وهبه كان لهم
ان ينقضوا فكذا يمنع صحة الاقرار بما يوجب تملكه من غير فاما جنابة العبد
لا يمنع المولى من تملك العبد من غيره الا ترى انه لو باعه او وهبه من غير صح
ولم يكن لولي الجنابة نقضه ونقصه ان دين العبد واجب في ذمة العبد لا في
ذمة المولى وتعلق بما لبيته والمالية في العبد والحق الثابت في العين بحجر
المالك من تملكه من غير ان يتضمن ابطال حق الغير حق الرهن في الرهن فاما موجب
جنابة العبد يجب في ذمة المولى وهو الدفع والفداء الا انه يتعلق بالعبد
وهو دونه ولا يتعلق بما لبيته واذا كان موجب جنابة يتعلق بذمة
المولى فلا يحج عن التصرف فيه لانه تصرف في محل خاص له لا حق الغير فيه الا
انرا اذا استهلكه ضمن قيمته لان العبد محل اقامة حقهم وهو الدفع فصار
كنصيب الزكاة وجبت فيه الزكاة ولا يجوز المالك من التصرف فيه وان استهلكه
ضمن نكته هذا ولو قتل رجلا عموا وعليه دين فصالح المولى على ان جعل العبد
لاصحاب الجنابة بحقهم لم يجز وليس لهم ان يقتلوه وقد سقط القصاص ويباع
في الدين فان فضل شيء كان لصاحب الجنابة والا فلا شيء له على احد ابدا
لان تملك المولى من وفي القصاص بالصالح لو صح تودي الى ابطال حق الغرماء وفي
المحيط مجوزا شترى ثوبا ولم يعلم مولا به بذلك حتى باع العبد جاز لان بيع العبد لم
ينسخ البيع الموقوف فالاجارة صادقة بمقدار موقوفه فصحت عبدا مجبورا وان
رجلا فبقي مولا من عليه الدين ان يدفع الى العبد نقضا الغرم عين ما اخذ
بري عند الامام في الوجهين لان الادانة من المجور عليه موقوف وحقوق العبد
ترجع الى العاقبة في البات والموقوف جميعا كما في الغنوي اذا ادان ماله غيره
فقتضاه المدين بري فكذا هذا وفي المحيط عبد مجبور عليه اكتب ذراهم بغير
اذن السيد واشترى بها ثوبا والسيد ينظر اليه فسكت صار العبد ماذونا
في التجارة والمولى ان يرجع بالذراهم على البائع ويرجع البائع بالذراهم دينا
على العبد مجبورا اشترى دارا وباعها ثم بلغ المولى فاجاز البيع والشرا

قال يجوز الشرا ولا يجوز البيع لانه لما اجاز الشرا فقد اظهر ملك المولى بانواعه
موقوف فابطله وفي المحيط اشترى العبد الماذون واخز مرة ثم ظهر
المسلمون عليهم اخذ مولا بغير شيء قبل القيمة وبعد ها بغيره فان كان جنبي
جنابة وعليه دين لم يملك **قال** رحمه الله وان غاب البائع فالمشتري ليس له خصم
لهم يعني لو باع المولى عمن الماذون المديون وقبض الثمن وقبضه المشتري
ثم غاب البائع لا يكون المشتري خصما للغرم اذا انكر المشتري الدين
وهذا عند الامام ومحمد وقال ابو يوسف يكون المشتري خصما ويقضي
لهم بدنيهم وعلى هذا الخلاف اذا اشترى دارا ووهبها وسلمها اليه
ثم غاب المشتري والواهب ثم حضر النصف فالموهوب له لا يكون خصما فندها
خلافه هو يقول ان ذي اليد يدعي المالك لنفسه في العين فيكون خصما
فيها كما لو ادعي مالك العبد ولها ان الدعوى تقضي فسخ العقد وهو قائم
بالبايع والمشتري فيكون الفسخ قضا على الغائب والخاص ليس بخصم عنه بخلاف
ما اذا ادعي المالك لان صاحب اليد يظهر في لانتها ان كان غاصبا منهم
والغاصب يكون خصما بخلاف دعوى الرهن لان فيه يفسخ بغيره اذ الم
يعرف فائده لان الرهن لا يباع ولو صدق المشتري في الدين كان الغرماء
ان يردوا والمبيع بالاجماع لان اقراره حجة عليه ففسخ بيعة اذا لم يعرف
الثمن بدنيهم ولو كان البائع حاضرا والمشتري غائبا فلا خصومة بينهم وبين
البائع بالاجماع حتى يحضر المشتري لان المالك واليد المشتري ولا يمكن وهو
غائب بطاها لكن لهم ان يضمنوا البائع قيمته لانه صار ملزما بحقهم بالبيع
والشليم فاذا ضمنوه القيمة جاز البيع وكان الثمن البائع وان كانت
اغتارا رواه الجازة البيع اخذوا الثمن ولو فاسد اذا غاب احداهما فالخاص ليس
بخصم اذا انكر لكان اولى بنهي **قال** رحمه الله ومن قدم مصر او قال
انا عبد زيد فاشترى وباع لزمته كل شيء من التجارة يعني يقبل قوله في الاذن
في حق كسبه حتى تقضي بهاد بونه والمسالة على وجهين احدهما ان يجيز
المولى اذن له فيصدق استحسانا عدا لا كان او غير عدل والقياس ان لا يصدق
وجه لا استحسان ان الناس يعاملون من غير اشتراط شيء من ذلك واجماع المسلمين
حجة بخصم الاثر ويترك به القياس ولان في ذلك ضرر ويؤي فان الاذن
لا بد منه لصحة تصرفه واقامة الحجة عند كل عقد غير ممكن وبما ضاق على
الناس امره اتسع بحكمه وما عمت بليته اتسعت فضيته والثاني ان يبيع
ويشترى ولا يجزئ شيء ففي الاستحسان ان ثبت اذنه لان الظاهر انه
ماذون لان عضله وذنيه يمنع عن ارتكاب المحرم لان الظاهر هو لا صل
فيعمل به ففسخ تصرفاته وان لم يوف لكسب بالذين لا يباع رقبته لانها ملك
المولى فلو يصدق فيه ولا يلزم من وجوب الدين عليه ان يباع فيه كما لو كان

المديون مديرا اوام ولد بخلاف اكتسب ان المولى لا يملكه وفي المحيط لو جابامة
فقال هذه امي فبايعوها فولدت ثم استحققت ضمن لم فتمتها وقتية اولادها
ولا يضمن لها ولا ما اكتست ويضمن القيمة في كل يوم الاستحقاق لا يوم لزور
وقال لا هل لسوق بايعوه ثم نهاه واحدا واسنين عن مبايعته ثم استحق
لم يضمن لمن نهاه لان التخصيص في الحجر عن المبايعه صحيح ولو دخل رجل
بعيد في السوق وقال هذا عبدي وقد اذنت له في التجارة وقد لحقه
دين ثم وجد حراما لم يكن غارا ولو قال بايعون ضمن لهم الا قل من القيمة
ومن الدين والفرق ان الامر بالمبايعه لا ينفلت عن وجوب الدين والاذن
ينفلت ولو قال هذا عبدي فبايعوه وقد اذنت له في التجارة او لم يقل اذنت
فهو غار ولو قال هذا مديوني وقد اذنت له في التجارة فلم يضمن دين فاستحققه
رجل لم يضمن الذي غرهه شيئا ولو قال بايعوه في ابرز ضمن اذا بايعوه في كل
نوع ولو قال اذنت له في التجارة لا توام باعياهم فبايعوه وغيرهم فوجد حرا
او مستحقا للغير ضمن لمن امره خاصة فان قلت قد تقدم ان العبد يباع في
الدين اذا اذن له ولو لم يقل بايعوه وهنا لا يضمن الا اذا قال اذنت وبايعوه
قلت هذا ضمان غرور فلهذا ضمن لمن امره خاصة قد رخصتم لان الناس يتفاوتون
في المعاملات ولو قال بايعوه ولم يقل انه عبدي لم يكن غارا ولم يضمن لاحد شيئا
ولو كان الذي قال هذا عبدي صبي ومكاتب او مديرا يجوز كعالم لم يضمن شيئا
انتهى وفيه ايضا لو قال هذا ابني وقد اذنت له في التجارة فبايعوه وقد كان ابن غيره
فهو غار لانه اطعمهم ان ديونهم تجب في ذمة الصبي وتستوفي من ماله بسبب ذنره وقد
ظهر الامر بخلافه انتهى **قال** رحمه الله فان حضرا وقربا لا ذن بيع والا فلا يفتى اذا
حضرا المولى واقربا ذنه بيع في الدين لظهور الدين في حقه باقراره وان قال هو محجور عليه
كان القول قوله لتمسكه بالظاهر الا اذا ثبت ان الماذن منه بالبيعة كانت ثابتة
عينا اذ هي منبئة كاسمها **قال** رحمه الله واذا اذن الصبي والمعتوه الذي يعقل البسم
والشرولية فهو في الشراء يبيع كالعبد الماذن له في جميع ما ذكرناه من الاحكام فلا
يتقيد بنوع من التجارات دون نوع ويكون ماذونا بالسكوت حين رآه يبيع ويستوي
وصح اقراره بما في دين من كسبه ويجوز بيعه بالعين الفاخذ عند الاتمام بخلافها
التي غير ذلك من الاحكام التي ذكرها في العبد الماذن والمراد بكونه يعقل البسم ان يعلم
ان البسم سالب للملك والشرع جالب وان يقصد به الرجوع ويعرف العبد اليسير من الفاخذ
وقال لا ينفذ تصرفاته ويؤان الدليل من الجانبين المذكور في المطولات فان قلت
كيف يستقيم تقييم قوله ان ما ثبت في العبد من الاحكام ثبت في الصبي الماذن
مع التخلف في بعضها وهو ان المولى محجور عن التصرف في مال الصبي واذا كان
عليه دين محيط بماله والرواية في المبسوط قلت الجواب من وجهين
ان ما ذكر في الكتاب من التقييم في تصرفات العبد في ماله وتصرفات الصبي في ماله

لا يفرق

لا في تصرف المولى وعدمه فلا يرد نقصا **والثاني** وهو الفرق المذكور في
المبسوط انما ملك الاب والوصي التصرف في المال وهو ابوه او وصي ارب
ثم جرد ثم القاضي ووصي القاضي واما ما عدا الاصول من المعصية كالعلم
والاخ او غيرهم ووصيهم وصاحب شرطه لا يصح اذنه له لانهم ليس لهم ان
يتصرفوا في ماله بخلافه فكذلك لا يملكون الاذن له فيها والاولون يملكون
التصرف في ماله فكذلك لا يملكون الاذن له في التجارة وكذا الصبي والمعتوه ان
ياذن لمبذرا اذا كان الابن مجنونا ايضا لان الاذن في التجارة تجارة معني
وليس لابن المعتوه ان ياذن لابييه المعتوه ولا ان يتصرف في ماله وكذا اذا
كان الابن مجنونا لان ولاية التصرف في المال للقريب لا تثبت الا اذا كان
المعتوف كامل الراي ووصيهما قائم مقامهما فيكون معتبرا بهما فملك الاذن
للمعتوف والمعتوه الذي بلغ معتوها واذا بلغ رشيدا ثم عتقه كان الفقيه
ابو بكر السبكي رحمه الله يقول لا يصح الاذن له قياسا وهو قول ابي يوسف
رحمه الله ويصح استحسانا وهو قول محمد رحمه الله وليس للصبي والمعتوه الماذن
لها ان تزوجا ولا يزوجا مما ليكها لانه ليس باب التجارة الا ان ياذن لها
المولى بالتزويج او تزويج الامه لان المولى يملك ذلك فيملك تفويضه اليها
بخلاف المولى فانه يملك تزويج عبده الماذن فيملك العبد ايضا اذ اؤذن
اليه وان كان لا يملك عند اطلاق الاذن فحاصله ان الصبي والمعتوه
الماذون لهما كالعبد الماذون في جميع ما ذكرناه من الاحكام لان المولى
لا يمنع من التصرف في مالها وان كان عليها دين ولا يقبل اقراره عليها وان
لم عليها دين بخلاف المولى والفرق ان اقرار المولى عليها شهادة لانه
اقرار على غيره فلا يقبل ودونها غير متعلق بماله وانما هو في الذمة لانها
حران فكان للمولى ان يتصرف فيها بعد الدين كما كان قبله فان قيل اذالم
يملك المولى اقرار عليها فكيف يملكه وولائهما استفادة منه فلما اذنتك
عنها صار اذنتك بالبلوغ فيقبل منهما على انفسهما بخلاف المولى لا اقرار
على غيره فلا يقبل على ما بينا ولانها لو قبلت اقرارها بمنع الناس عن معاملتها
فلا يحصل المقصود بالاذن فالجاءت الضرورة الى قبوله فيما هو من التجارة
لان التجارة فيها حق او قريب من موروثة فيملكها لا يقبل اقرارها بما روي من ابي
حنيفة لعدم الحاجة اليه لقوله لانه ليس باب التجارة **وقيل** ظاهر الرواية
يقبل لما ذكرناه ان انفكاك حجر بالاذن كان نفكاكه بالبلوغ والله اعلم
فصل في عتق الاب والجد لا يتولى طرفي المعاوضة المانية لان حقوق العتق
ترجع الى العاقد فيصير لواحده طالبا ومطلوبا وهذا الحال وكذا الاب
والجد قياسا وهو قول زفر رحمه الله ويجوز استحسانا وهو لانه كمال شفقه قام
مقام شخصين وعبارته مقام عبارتين ورايه مقام رايتين فجعل كانه باعه منه

وهو بالغ وهو محل الحقوق لحق الابوة العقد سامة عنه حتى اذا بلغ الصغير كانت العدة
على الصغير وفيما اذا باع ماله من اجني فبلغ الصغير كانت العدة على الاب
فاذا كانت العدة بطريق التحمل لا يحكم العقد لا يؤدى الي الاستحالة ولو
اشترى مال ولد له الصغير او باع ماله منه يفتن بغير صحيح ويكفيه ان يقول
بعته او اشترته له لان كلامه قائم مقام كلام من ولان نفس القبول
لا يعتبر وانما يعتبر الرضي ولهذا يتعقد بالتقاضي غير ايجاب وقبول
وقد وجدت دلالة الرضي ولو وكل رجلا بان يبيع عبده من ابنة الصغير او يشترى
عبد الصغير ففعل لا يصح العقد كمال هذه الشفعة فلا يمكن الحاقه بالاب فبقي
على اصل القياس الا اذا كان حاصرا وقيل انه يجوز وتكون العدة من جانب الابن
على ابيه ومن جانب الاب على الوكيل لان تصرف الاب لنفسه فانه مباح وللصغير فرض
لانه من باب النظر فيجعل الاب متصرفا للصغير تحقيقا للنظر ولو وكل رجلا ببيع مال
ولده فباع من ماله او باع الوالد مال احد ولديه بمال الاخر او اذن لها فيه
او لعبد بها او جعل لكل واحد منهما وكلا وصيا صحيح ولو اذن لها او لعبد بها
او وصيهما فبأيهما لم يخرب لانهما استفادا ولاية التصرف منه وهو لا يملك نفسه
فكنا الصبيان بخلاف ما لو اذن الاب لانه لو فعل بنفسه صح فاذا فعل باذنه
وصح بيع الوصي ماله من الصبي وشراؤه منه بشرط نفع طاهر وهو ان يبيع
ما يشاء ويدهن بدهنهم وقيل ما يشاء ويأمن ما يشاء وهذا عندنا في حقيقته
رحمة الله وعندهما لا يجوز لما من الاستحالة وله ان الوصي يختار الاب ولكنه
قاصر لشفعة فعند حقيقة النظر لمحق الاب وروي رجوع ابي يوسف رحمه الله
الي قول ابي حنيفة رحمه الله وفي الجامع الكبير وان باع بمثل القيمة او باقل من
قيمتها بحيث يتغابن في مسئله جاز وفي الخاتمة العبد والوصي اذا باع يفتن
فاجش يجوز بيعه في قول الامام وفي جامع الفتاوى الاب اذا اذن لابنه في
التجارة ثم امر رجلا ان يشتري احداهما شيئا الاخر لا يصح اذا كان المغير عتقا
وان عبر عن احدهما والاخر عن نفسه جاز وفي الخاتمة وليس للصبي ان يزوجه امته
في قول الامام والثالث ولا يزوجه امته من عبد عند الكل وفي الذخيرة
واذا اجموع عليه القاصي والاب والوصي صار محجورا وكذا اذا مات الاب
او الوصي صار محجورا عليه واذا اذن لعبد ابنه ثم مات الابن ورثه الاب
صار محجورا عليه وفي المحيط واذا باع صبي محجور عبده بالف درهم
وضمن رجل المستوي الذرك ثم دفع الثمن فاستحق العبد رجع المشتري بالثمن
على الكفيل ولو دفع الثمن ثم ضمن لم يرجع لان الكفالة قبل قبض صحبة وبعد فاسد
لان الثمن بعد قبض الصبي امانة عنده لان قبضه باذن المالك قال ادفع الثمن
للمالك للصبي ليكون امانة عنده على ان يضمن لك فيصير مستقرا للمالك المشتري
ثم امر بدفعه الي الصبي فينوب قبض الصبي عن قبض المالك من اوله ثم يصير قابضا

نفسه

نفسه انتهى **كتاب الغصب** ورد الغصب بعد الاذن في التجارة لو جهن احدهما
ان الغصب من انواع التجارة مالا حتى صح اقرار الماذون به ولم يصح بد من المهر من
التجارة دون الثا في ان المقتضوب مادام قابلا ببعينه لا يكون الغاصب مالا كالفدية
فيصار كالعبد الماذون فانه غير مالا كالفدية وما في يد من مال التجارة الا انه
قدم الاذن في التجارة لانه مشروع من كل وجه والغصب ليس بمشروع كذا في
النهاية ونظر في هذه المناسبة ما ذكره بان الغصب عبارة عن ازالة اليد
والازالة ليست من انواع التجارة والذي اري ان وجه المناسبة ما
ذكره صاحب غاية البيان حيث قال الماذون يتصرف في الشيء بالاذن
الشري والغاصب لا بالاذن الشري فبينهما مناسبة المقابلة والكلام
في الغصب من وجوه اول في معناه والثاني في ركنه والثالث في شرطه
والرابع في صفته والخامس في حكمه والسادس في انواعه والسابع
في دليله والثامن في معناه عند الفقهاء فهو في اللغة عن اخذ الشيء
على وجه الغلبة والقهر سواء كان متقوما او غيره يقال غصبت زوجة
فلان وولده ونيطلق على حمل الانسان على فعل ما لا رضاه يقال غصبتني
فلان على فعل كذا وركنه ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطلية
في مال منقوم محترم قابل للنقل فنقله هو ازالة اليد المحقة اخرج زوايد المنص
فانها غير مضمونة لانه ليس فيها كازالة وكذا لو غصب دابة فغصبها اخري او ولد
لا يضمن لعدم الازالة وقوله في مال ففعل المالك المنقوم وغير المنقوم ويقول
محترم اخرج به الحر والخير اذا كانا مسلم فانه لا يكون غاصبا ويقول محترم
مال الحرني فانه غير محترم وقوله قابل للنقل اخرج الفقهاء ولا يخفى ان هذا التعريف
غير جامع ولا مانع اما كونه غير جامع فانه لا يشمل ما اذا اقل انسان انسانا في معارضة
وترك ماله ولم يأخذ فانه يكون غاصبا لانه لم تزل يد المالك ولم تثبت يد ولانه
يشمل ما اذا اغصبها من يد المستاجر والمستجير والمرتهن والمودع او غصب مال
الوقف مع انه لم تزل اليد المحقة وافق الامام ظهير الدين انه لا يضمن ذات
الغاصب في هذه الحالة لم تزل يد المالك ولم تثبت يد ولانه يشمل ما اذا اغصبها
هنا بنا على عدم كونه في يد وقت الغصب وازالة اليد دفع تحقيقا فزاد في التعريف
او بعضه وكما قال في المحيط البرهان في الغصب شرعا اخذ مال منقوم محترم ونفس
اذن المالك على وجه يزيل يد المالك ان كان في يد ان تقصير يد ان لم يكن في يد
واما كونه غير مانع فانه يصدق على السرقة فزاد في التعريف على سبيل المجاهرة
اخرج السرقة لان قال في الهداية تغير اذن المالك قال صاحب الاصلح والاضح
بغير اذن قال في شرحه وانما لم يقتل باذن ماله لان كون الماخوذ ملكه ليس
بشرط لوجوب لضمان فان الموقوف مضمون بالانلاف وليس بمملوك اصلا
صرح به في البداية **قال** رحمه الله والاستخدام والحمل على الدابة غصب لانه

51

باستخدام عبد الغير غير اذن المالك ثابت فله اليد المقصودة ومن ضرورة اثبات
اليد ازالة المالك عنه فيحقق الغصب فيضمن اطلاق في الاستخدام فمثل ما اذا
استخدمه في حاجة نفسه او غيره وانما يكون غاصبا في الاول قال في فتاوى
اهل سمرقند هذا اذا استعمله في امر من امور نفسه اما اذا استعمله لا في امر نفسه
لا يصير غاصبا انتهى واستعمال عبد الغير غصب علم انه الغير ولم يعلم فلو حاله وقت
انحراف استعماله كان غاصبا وفي فتاوى اهل سمرقند اذا قال لعبد الغير ارق هذه
الشجرة فأت بالشمس لئلا تاكل انت فوقع من الشجر فأت لم يضمن الاخر وفي السراجية
وقيل يضمن ولو قال لا اكلنا وباقى المسألة بحالها يضمن وفي الحاشية جل رسل
غلاما صغيرا في حاجة غير اذن اهله فرأى الغلام غلاما يبعون فانه في اليهم
وارتقى شجرة فوقع ومات يضمن الذي رسله لانه غاصب له بالاستعمال وفي
الينابيع لو استخدم عبد غيره او قاده ابنته او ساقها او ركبها او حمل عليها شيئا بغير
اذن المالك ضمن سواء عطيت في ذلك اخذ مة او غيرها ولو ابق العبد في حال
الاستخدام ضمنه وفي جناس الناطق اذا استعمل المشترك بغير اذن من يملكه روي
عن محمد لا يصير غاصبا وروي همام انه يصير غاصبا نصيب صاحبه وفي اللب
يصير غاصبا نصيب صاحبه بالحل والركوب في الروايتين فظاهرا عبارة المالك انه
يصير غاصبا بنفسه لئلا يخل حوطها عن مكانها والا قال في فتاوى ابي الليث ركب دابة
بغير اذن مالكها ثم نزل عنها وتركها في مكانها ذكر في آخر اللفظة انه يضمن وانصح
انه لا يضمن حتى يحوطها عن موضعها وفي الغياض هو الخمار وفي المنتقى لا ضمان عليه
رجل يهدي على ظهر دابة لم يحوطها عن موضعها وجاء رجل اخر فغرقها وفي جناس
الناطق جل كسر الخطب نجاء غلام وقال عطى القدم حتى اكسرنا مكانك فابي
صاحب الخطب فاخذ الغلام القدم فكسر فغضب فوقع بعض المكسور على عين الغلام
لا يكون على صاحب الخطب شيء ولو وجه جارية الى الخمار لبيعها فبعثتها امرأة
الخمار في حاجتها فزيت فالتصان على المرأة وفي فتاوى ابي الليث جارية جاءت
الى الخمار فلبت لبيع ثم ذهبت ولا يدري اين ذهبت وقال الخمار رد دنتها على
مولها قال قول له والمعنى ان الخمار لم يأخذ جارية ومعنى الرد امرها
بالذهاب الى منزل السيد فلو اخذها الخمار وذهب بها الى منزل مولها
فلا يصدق في قوله رد دنتها فلو قال رحمه الله وبالا استخدام له والحمل والتحويل
لكان اولى لما علمت **قال** رحمه الله لا الجلس على البساط لان الجلس على البساط غير
ليس يتصرف فيه ولهذا لا يخرج به المتعلق به عند التنازع فلم يصرف يد والبسط
فعل المالك فيبقى اثره المالك ما بقي فعله لعدم ما يزيله من النقل والتحويل
قال رحمه الله ويجب رد عينه في مكان غصبه لقوله عليه الصلاة والسلام
لا يحمل احد ان يأخذ مال اخيه لاعبا ولا جادا وان اخذ فليرده عليه ومعني
انه لا يريد باخذ سرقة ولكن يريد اذ خال الفيل على عليه ولا نه بالاحذ فت

عليه

عليه اليد وهي مقصودة لان المالك يتوصل الي تحصيل ثمرات المالك من الانتفاع والتصرف
ولهذا شرعت الكفاية والاذن مع انها لا تفيد سوى اليد فيجب عليه تسخير فعله
دفع الضرر عنه واتم وجوهه رد عينه في مكان غصبه لان المال لم يتخلف
باختلاف الاماكن ورد العين هو الموجب لا صلي لانه اعدل ورد بالقيمة
او المثل مخلص فصار المثل عند تقدير رد العين فلهذا لو اتي بالمثل او القيمة عند
القدرة على العين لا يعتد به ولو رد العين في غير علم المالك برميها ولو لم يكن
هو الموجب لا صلي لما برى الا اذا علم وقبضه كما في قبض المثل او القيمة وقيل المرجح
الا صلي هو المثل او القيمة ورد العين مخلص ولهذا الواجب عن الضمان حين قيام
العين يصح حتى لا يجبر عليه الضمان بالهلاك والابرا عن العين لا يصح ولو كان الغاصب
نصاب ينقص به كما ينقص بالدين ندل على الواجب المثل او القيمة ووجوب
رده في مكان غصبه مقيد بما اذا لم يتعين بزيادة او نقصان كما سياتي وكذلك
تجبد القيمة مكان غصبه ففي الحاشية رجل غصب عبد احسن الصوت فقصر صوته
عند الغاصب كان له النقصان ولو كانت العبد مغنينا ففسي ذلك عند الغاصب لا
يضمن الغاصب وفي المنتقى غصبه البصرة واما بالكونة فالمغصوب منه بالخيار
ان شاء اخذها وان شاء قيمتها بالكونة قال وكذا الخادم وكذا ماله حمل
وموته الا بالراحه والدين فانما يأخذها حيث وجدها وان اختلف السعر
لانها ائمان وليس له ان يأخذ القيمة وان كان المغصوب مثليا وقد هلك في يد الغاصب
فان كان السعر في المكان الذي التقيا فيه مثل السعر في مكان الغصب واكثر
بري برد المثل وان كان في المكان الذي تقيا فيه اقل فهو بالخيار ان شاء اخذ
اخذ قيمة العين حيث غصبه وان شاء انتظر وفي الحاشية فان كانت القيمة في
المكان من سوا كان للمغصوب منه ان يطالبه بالمثل وفيها عن ابي يوسف رجل
غصب غلاما بمكة فجا به الى بغداد فان كان صاحبه من اهل مكة عليه قيمته وان كان
من غير اهل مكة اخذ غلامه وفي الينابيع قال ابن ساعدة سمعت ابا يوسف يقول
في رجل غصب عبدا فذهب به الى قرية فلقية للمغصوب منه فخامه فهو بالخيار ان
شاء اخذ عبده بعينه وان شاء اخذ قيمته يوم غصبه انتهى فلو زاد المؤلف
ومكان غصبه حيث لا يتغير ولا يقل كان اولى **قال** رحمه الله او مثله ان هلك
وهو مثلي يعني يجب عليه مثل المغصوب ان هلك عند لقوله تعالى فمن اعتدى
عليكم فاعندوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ولان حق المالك ثابت في الصورة والمثلي
وقد امكن اعتبارها بايجاب المثل فكان اعدل وان كان ايجابه اولى من القيمة
واطلق في المثل فعل الناطق الميزر والذهن المرزي وفي التاثير خاتمه برقم مثا
استثنوا من الموزونات الناطق الميزر والذهن فقالوا الواجب القيمة فيها وفي
اليسير الكبير ومن الملقه على اخر حينه فعليه قيمة الجبن مع انه مثلي موزون والمراد
بالمثلي المكمل والموزون الذي ليس في بعضه ضرر والعدد المتقارب والبعض

بخا

والقول الرابع وما أسببه ذلك العدد الذي لا يتفاوت **قال** رحمه الله وان
انضم المثل في قيمة يوم الخصومة يعني اذا انقطع المثل عن يدي الناس يجب على
القاصب قيمة يوم الخصومة وهذا قول الامام وقال الثاني يوم الغصب وقال
محمد يوم الانقطاع فيعتبر فيه وفي الثاني ان المثل لما انقطع اتفق بالقبلي وفيه
تعتبر القيمة يوم الغصب والامام ان المثل هو الواجب بالغصب وهو باق
في ذمته ما لم يقضى القاضى بالقيمة ولهذا لو صدر الى ان يعود المثل كان له ذلك
وجدا لا انقطاع اذا لا يوجد في السو قال الذي يباع فيه وان كان يوجد في البيوت ذكر في
النهاية قال في النهاية فان قلت ولم قدم قول أبي يوسف في التقليل ولم يسمه
كما هو حق قلت لعله ان يكون هو المختار لانه عدل الا قال **قال** رحمه الله
وما لا مثله فقيمة يوم غصبه وهذا بالاجماع وهو المزروع والحيوان والمعادن
المتفاوتة والوزن في الذي يضمن التبعض لانه تعذر اعتبار المثل صورة ومعنى
وهو الكامل فوجب اعتبار المثل معني وهو القيمة لا انها تقوم مقامه وتصل بها
مثله واسمها يبنى عنها وقال الامام ما لا يضمن مثله صورة لما روي انسا
رضي الله عنه قال كنت في حجرة عايشة رضي الله عنها قبل ان يضرب الحجاب
فاتي بقصعة من زبد بعض أزواجه عليه الصلاة والسلام فضربت عايشة
القصعة بيدها فكسرتها وجاءت بقصعة مثل تلك لقصعه في يدها فاستحسن
رسول الله ذلك منها الحديث ولنا قوله عليه الصلاة والسلام في صيد
بين رجلين يفتق أحدهما نصيبه فان كان مؤسرا ضمن نصيب الآخر وان كان
مفسرا سعى لعبد في قيمة نصيب شريكه وهذا نص صريح في اعتبار القيمة فيما
لا مثله والاية شاهدة لنا لانه هو المثل المتعارف بين الناس وفعل
عايشة رضي الله عنها كان على طريق المروءة ومكارم الاخلاق لا على طريق الواجب
اذا كانت لقصعتان للنبي صلى الله عليه وسلم قال صاحب النهاية وتتحققه
ان معناه الشيء الذي لا يضمن مثله من جنسه كان الذي لا مثله في الحقيقة
هو الله تعالى انتهى فلي هذا كان على المؤلف رحمه الله ان يغير العبارة فيقول
وما لا مثله من جنسه واطلق في قوله يوم غصبه فمثل ما اذا زادت قيمته
بعد او نقصت او استمرت على حالة وفي شرح الطحاوي ولو غصبه رجل
عبد او جارية قيمتها الف درهم فان زادت قيمته او نقصت ثم هلك عند ضمن
قيمته يوم غصبه بالاجماع ولم يهلك ورده على صاحبه فان كان النقصان في القدر
ضمن قيمة النقصان وان كان النقصان في السعر لا يضمن وشمل ما اذا هلك
واستهلكه زيادة القيمة او نقصانها او استمرارها على حالة واحدة واما
اذا هلك واستهلك في يد القاصب والمشتري من القاصب وفي شرح الطحاوي
ولو هلك بعد الزيادة تخوان ببيعه ويسلمه الى المشتري فهلك في يد المشتري
فالمغصوب منه بالخيار ان شاء ضمن القاصب ليقض وجاز البيع والتمن للقاصب

وان شاء

وان شاء ضمن المشتري قيمته وقت القبض وبطل البيع ويرجع المشتري على
القاصب بالتمن ولو زادت قيمة العبد فقتله القاصب ضمن ما قلته قيمة
العبد يوم الغصب زائدة في ثلاث سنين وليس له ان يضمن القاصب قيمته
وقت التسليم على قول الامام وفي قولها له ان يضمن القاصب قيمة يوم
الغصب حاله وان شاء ضمن لعاقلة قيمته يوم القتل زائدة في ثلاث
سنين ولو كان المغصوب حيوانا سوى بني آدم فقتله القاصب بعد
الزيادة فعند الامام لا يضمن الا قيمة الغصب وعندهما المغصوب
منه بالخيار وفي الفتاوى القابلية ولو زاد العبد ثم قتل نفسه لم يضمن
القاصب الزيادة انتهى **قال** رحمه الله وان ادعى هلاكه حبسه كما كره
حتى يعلم انه لو بقي لا ظهره لان حق المالك ثابت في العبد فلا يقبل قوله فيه
حتى يقبل على ظنه انه صادق فيما يقول كما اذا ادعى المديون الا فلاس وليس
لحبسه حد مقدربل موكل الى رأي القاضى بحبس الغريم بالدين ولو ادعى
القاصب الهلاك عند صاحبه بعد الرد وعكس المالك واقاما البينة فبينة
القاصب اولى عند محمد لانه يثبت الرد وهو عارض والبينة لمن يدعى في العوارض
وعند أبي يوسف بينة المالك اولى لانها تثبت وجوب ضمان والاخر منكر
والبينة للآثبات واطلق في قوله حبسه ومحل ما اذا لم يرضي المالك
بالقضاء بالقيمة فان قلت قال في الذخيرة ان القاصب اذا اعطى المغصوب
فالتقاضي يفتي بالقيمة من غير تلوم فواجه قوله قيل في المسئلة روايتان وقيل
المذكور في الذخيرة جواب الجواب والمذكور في الكتاب جواب لا يصل
كذا في العناية **قال** رحمه الله والغصب فيما ينقل ويحول لان زالة يد المالك
بآيات يدع وذلك بظهور في المنقول قبل النقل والتحويل واحد وقيل
التحويل النقل من مكان ولا يثبت في مكان آخر والنقل يشمل عليه بدو
الآيات في مكان آخر والمقصود بيان تحقق الغصب فيما ينقل ويحول وثبت
البيان بحجج تحققة في المنقول فالقصر معتبر في التركيب المذكور واداة القصر
في هذا التركيب غير المستند اليه بلام الجنس فانه يفيد قصر المستند اليه على
السند كما صرحوا به في علم الادب ويتلوه نحو التوكيل على الله والكرم في العرب
والامام في قرين **قال** رحمه الله فان غصب عقارا وهلك في يد من يضمنه وهذا
عند الامام وأبي يوسف وقال محمد وزفر والسافعي يضمنه وهو قول أبي يوسف
اولا في العيني ويضيق بقول محمد في عقار الوقف ولان الغصب يتحقق بوصف
بآيات المادية وازالة اليد المحقة وذلك يمكن في العقار لان آيات
المتدافعين على شيء واحد لا يمكن لتقديراتها فيها فاذا ثبت المادية
للقاصب شقت اليد المحقة للمالك ضرورة ولهذا يضمن العقار المودع بالمجود
والاقرار به لغير المالك وبإلزامه عن الشهادة بعد القضاء لقوله عليه الصلاة

والسلام من غضب شربا من ارض طوقه الله يوم القيمة من سب اربعين ولنا ان
الفاصيص تصرف في المصوب باثبات يد وازالة يد المالك ولا يكون
ذلك الا بالنقل والعقار فلا يوجب لضمان وسيل الودعه على الخلاف
على الاصح فلا يلزمه ولن سلم فالضمان فيما ذكر بترك الحفظ الملتزم
واطلو في لفظ الفصيص عليه لا يدل على تحقق غضب موجب لضمان كاطلاق
لفظ البيع على بيع الحر وهذا لما عرف في لسان الاسرع حقيقة ومجازا وفي هذا
جواب سوال تقديره كيف جمع بين لفظ غضب وعدم الضمان مع ان الغضب
موجب للضمان وعلى هذا الخلاف في العقار بعد الغضب واقر بذلك وكذا
المشتري لا يقبل اقرار في حق المشتري لان ملكه ظاهر ولا يضمن البائع
عندها الا ان لم يتلقه وانما اطلاقه مضاف في غير المالك عن اقامة البنية وفي
الكافي ولو غضب عقارا وهلك في يد بآن غلب السيل عليه فبذلك تحت
الماء او غضب دارا قدمت بافة سماوية او سيل فذهب بالبناء لم يضمن
عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد والشافعي وزفر وهو قول ابي يوسف
اولا يضمن وفي الترازية والصحيح قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي آلتا بيع
فان حدثت هذه الاشياء بفعل احد من الناس فضا من على المتلف فلهما
وعند محمد وهو مخير بين ضمان الفاصيص والمتلف فان ضمن الفاصيص يرجع
على المتلف وان حدثت هذه الاشياء بفعل الفاصيص وسكناه فالضمان
عليه بالاجماع وفي الكافي وعلى هذا اي على غاصب العقار لا ينعقد من
للضمان اذا باع دارا لرجل وادخلها المشتري في بناء لم يضمن البائع عند
ابي حنيفة وهو قول ابي يوسف خا وعند محمد يضمن قيمتها ومعنى المسألة
اذا باعها واعترف بالغصب وكذا به المشتري كذا ذكره في الاسلام **قال**
رحمه الله وما نقص بسكناه وزراعتة ضمن النقصان كافي النقل وهذا
بالاجماع قال القدوري كما اذا انهدمت وضعف البناء كما لو عمل فيها حدا
فانهدمت او ضعف البناء والفرق لهما انما تلفه بفعله كما لو نقل ترابا به
والعقار يضمن بالانلاق ولا يشترط لضمان الانلاق ان يكون في يد
الائترى ان الحر يضمن به بخلاف ضمان الغصب حيث لا يضمن الا بالحصول
في اليد فعلى هذا لو ركب دابة الغير بغير تغير اذنه ولم يسيرها حتى تزل
ثم هلك لم يضمن لعدم النقل وان تلفت بركو به لم يضمن لوجود الاقل
بفعله وهو نظير ما لو قعد على بساط الغير بغير اذنه وفي فتاوى ابي الليث
غضب رضا وزرعها ونبت فلصاحبها ان ياخذ الارض ويامر الغاصب
بقلع الزرع تصرفا للملك فان ابي ان يفعل فله الغصب منه ان يفعل وفي
الذخيرة واذا لم يحضر المالك حتى ادرك الزرع فالزرع للغاصب والمالك
ان يرجع على الغاصب بنقصان الارض بسبب الزراعة وان حضر المالك

والزرع

50
والزرع لم يثبت فان شاء صاحب الارض تركها حتى نبت الزرع
ثم يامر بقلع الزرع وان شاء اعطاه قيمة بذره لكن سبذورا
في ارض غيره وهو ان يقوم الارض سبذورة وغير سبذورة فضمن
فصل ما بينهما واليد رله وفي العيون غضب من اخر ارضا وزرعها حنطة
ثم اختصا وهي بذرة لم يثبت بعد فصاحب الارض بالخيار ان شاء تركها حتى نبت
ثم يقول له اقلع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد اليه وفيه وطريق معرفة ذلك
ان تقوم سبذورة وغير سبذورة فيه فيضمن فصل ما بينهما وفي الحاروي وروى عن
ابي يوسف انه يقوم الارض غير سبذورة وتقوم وهي سبذورة فيها بذرة يستحق اقلع
فيضمن فصل ما بينهما وهو قيمة بذرة سبذورة وفي ارض الغير فيضمن الفصل وفي
الفتاوى غضب حنطة فزرعها تصدق بالفضل الا على قول ابي يوسف وفي المشتري
المعالي وفي نوادره وعن ابي يوسف رض بين رجلين زرعها احدها بغير اذن الشريك
فتراضيا على ان يعطى غير الزارع نصف البذر ويكون الزرع بينهما نصفين قال
ان كان ذلك منها بعد ما نبت الزرع فهو جائز وان كان قبل ان يثبت لا يجوز وان
كان الزرع قد نبت واراد الذي لم يزرع ان يقلع الزرع فان الارض تنقسم بينهما
نصفين فاذا اصاب الذي لم يزرع من الزرع فله ويضمن له الزارع ما دخل
ارضه من نقصان الزراعة وقوله بسكناه او زراعتة ليس يفيد فلو غضب عقار
وجلس من صاحبه حتى نزلت ارضه حتى غلب عليها ما يمنع من الزراعة يضمن
النقصان لظهور الغيب عند كماله لو غضب عبدا وسرق في يده وهي حادثة
الفتوي واجاب الفقير عنها بما ذكر اخذ من مسألة العبد رضى الاستيفاء
رجل غضب رضا فاجرها واخذ غلتها او زرع الارض كوا يخرج ثلاثة اكرار
قال ياخذ راس ماله الكرو ويصدق بالفضل ويضمن الغلة ويضمن النقصان
وهذا في قولهم جميعا وفي الكافي وياخذ الغاصب راس ماله اي البذر وما
انفق وما غرم من النقصان ويصدق بالفاضل وهذا عند ابي حنيفة وعند
محمد وعند الثاني لا يتصدق غضب ماله من ارض انسان وزرعها في ناحية
اخرى في تلك الارض تركب لثالث وصارت شجرة فالشجرة للغارس وعليه قيمة
الثالة لصاحبها يوم غضبها ويوم الغارس بقلع الشجرة وكذلك لو غرس رجل
ثالة نفسه في ارض غيره فلصاحب الارض ان ياخذ بقلعها وان كان القلع بغير
الارض اعطى على صاحب الارض قيمة شجرة مفقودة كذا قيل وكذا القيمة يوم
يختصان وعلى قياس مسألة الزرع تقدم ذكرها يمكن ان يقال اعطاه صاحب
الارض قيمة شجرة مستحقة القلع وفي السمة سنبل عمر غرس في ارض
الغير غرسا فذكر هل لصاحب الارض ان يقول ادفع لي قيمته ولا نقله
فقال لا انما للغارس ان يقلعه ويضمن النقصان ان ظهر في الارض نقصان
وانما لصاحب الارض الامر بالقلع تحب وسئل عنها علي بن ابي حمزة فقال

للعارس قيمة الاغصان حين غرسها اذا كان قلعا ضروريا لارض ولم يتعرض
هل يضمن الفسحة وقت الغرس او وقت القلع وسئل المجتهد عن غرس
في ارض غير نبت هل للعارس ان يقلعها فقال له يقلعها ان لم تنقص لارض
وفي الفتاوى رجل زرع ارض نفسه فجاء رجل والتقى بذر في تلك الارض وقلب
الارض قبل ان تنبت بذر صاحب الارض ولم يقلب وسقي الارض حتى نبت
البذر فقال لئلا يكون للماني عند أبي حنيفة ويكون على الماني قيمة بذر
ولكن مبدورا في ارض نفسه فتقوم لارض ولا بذر فيها وتقوم بها بذر
فيرجع بفضل ما بينهما فان جاء الزارع الاول وهو صاحب الارض والتقى فيها
بذر نفسه مرة اخرى وقلب الارض قبل ان تنبت البذر الاول ولم يقلب وسقي الارض
فتنبت البذر وكلها بجميع ما نبت لصاحب الارض وعليه للغاصب مثل بذر
ولكن مبدورا في ارض غيره وهكذا ذكره ولم يسمع الجواب والجواب المشيع
ان الغاصب يضمن لصاحب الارض قيمة بذر مبدورا في ارض نفسه ويضمن صاحب
الارض للغاصب لبذر من كثر مبدورا في ارض الغير وهكذا كله اذا لم يكن الزرع
نائبا فاما اذا نبت زرع المالك فجاء رجل والتقى بذر وسقي فان لم يقلب حتى
نبت للماني فان كان الزرع النابت اذا قلب تنبت مرة اخرى فالجواب
كما قلنا وان كان لا ينبت مرة اخرى فانبت فهو للغاصب ويضمن الغاصب
للمالك قيمة زرعه نابت وفي الظهيرية سئل بنصر رحمه الله عن من زرع ارض
نفسه براجاء رجل وزرعها شعيرا قال على صاحب لسفير قيمة بذر مبدورا
روي ذلك محمد بن سماعه عن محمد بن الحسن رحمه الله قال الفقيه ابو الليث
رحمه الله هذا اذا رضى صاحب لبذر اما اذا لم يرض فهو بالخيار ان شاء ترك
حتى ينبت فاذا نبت ياخذ بالقلع وان شاء ابراه عن الضمان فاذا استحصد
الزرع وحصداه فهو بينهما على مقدار نصيبهما وسئل ابو جعفر عن من دس
كروبا معاملة فاما الكرم وكان الدافع واهل داره يدخلون الكرم ويأكلون
ويجملون منه والعامل لا يدخل الا قليلا هل على الدافع ضمان قال اذا اكلوا
وجملوا بغير اذن الدافع فلا ضمان عليه والضمان على الذين اكلوا وجملوا وان
كانوا اكلوا باذنه فان كان ممن تجب نفقتهم عليه فهو ضمان نصيب العامل
فصار كانه هو الذي اكله وان كانوا اخذوا باذنه وهو ممن لا يلزم نفقتهم
فلا ضمان عليه فصار كانه دل على استهلاكه مال الغير وسئل الشيخ عطا
ابن حمزة رحمه الله عن من زرع ارض انسان بذر نفسه بغير اذن صاحب الارض
هل لصاحب الارض ان يطالب بحصه الارض قال نعم ان جرى العرف في ذلك
الارض انهم يزرعون الارض بثلث الخراج او ربعه او نصفه او شيء مقدور شائع
يجب ذلك القدر جرى به العرف قيل له هل فيه رواية قال نعم رجل غصب
ارضا وبني فيها حياطة فجاء صاحب الارض واخذ الارض واراد الغاصب

ان يأخذ

ان يأخذ الحياطة فان كان الغاصب بنى الحياطة من تراب هذه الارض ليس له النقص
ويكون الحياطة لصاحب الارض فان بنى الحياطة لا من تراب هذه الارض فله
النقص ولم يتعرض المؤلف لما اذا انقص في بذر بغير صفته قال القدوري رحمه
الله في كتابه غصب بنو عبيد او جارية فاقب في يد الغاصب لم يكن ابق قبل ذلك
او نبت او سرق ولم تكن فعلت ذلك قبل فعلى الغاصب ما انقصت بسبب
السرقه ولا ثباق وميب الزنا وكذلك ما حدث في يد الغاصب مما سقت به
القيمة من عور او شلل او ما اسبه ذلك يكون مضموما فيقوم المبدع
ويقوم به العيب فياخذ ويرجع بفضل ما بينهما وان اصابه خمي في يد
الغاصب وصابه بياض في عينه ثم رد على المولى ورد معه الارض ثم
ذهبت الخمي وزال البياض فله الغاصب ان يرجع على المولى بالارض وفي شرح
الطحاوي وان ولدت الجارية المغصوبة وكذا قال الولد عندنا غير مضمون
ولو استهلك الغاصب ضمن قيمته بالاجماع ويخبر بنقصان الولادة عندنا
وعند زفر لا يتخير واذا اجلست عند الغاصب من الزنا فان كان عيب الزنا اكثر
فاراد ردّها على المولى كذلك فانه يردّها مع النقصان فينظر الى ارض عيب
الزنا والى ما نقصها الحبل فيضمن الاكثر من ذلك ويدخل الاقل في الاكثر وهذه
استحسان اخذ ابو يوسف والقياس ان الامر من جميعا وهو قول محمد فان
ولدت في يد المالك وسقطت الولادة فالمرء يضمن ان يضر الى
ارض الحبل والى ارض عيب الزنا فان كان عيب الزنا اكثر لا يرد شيئا وان كانت
حبل الحبل اكثر فقد رغب الزنا يستحق وما زاد عليه زال وان ماتت من الولادة
وبقي ولدها فعلى قول أبي حنيفة يضمن الغاصب قيمتها وعلي قولهما يضمن
نقصان الحبل خاصة هكذا ذكر القدوري وفي الخاتمة الجارية تقوم غير حاملا
ولا زانية وتقوم وهي حامل زانية فيرجع بفضل ما بينهما وفي الخاتمة ولو
ماتت في نفاسها وماتت لولد ايضا كان على الغاصب قيمتها في قول أبي حنيفة
وقول ابو يوسف ليس له الا نقصان الحبل وفي الشايع وكذا لو قطعت يدها
في سرقة عند الغاصب وضربت ضمانت هذه فتعدي حنيفة يضمن ما نقصها
الزنا والضرب فيدخل الاقل في الاكثر وفي السرقة يضمن نصف قيمتها وعندهما
يضمن السرقة والزنا ولا يضمن ما نقصها القطع والضرب ولو ماتت في الولادة
وبقي ولدها ضمن جميع قيمتها عند أبي حنيفة يوم الغصب ولا جبر للنقصان
بالولد عند أبي حنيفة وقال ابو يوسف لا يضمن الا ما نقصها الحبل وهو
قول محمد ولو ماتت الولد ردّها ورد معها ما نقصتها الولادة ولا شيء عليه
بموت الولد ولكن نقصت قيمة الجارية وقيمة الولد تصلح ان تكون جازية
لذلك النقصان لم يضمن الغاصب شيئا قال رحمه الله وان استغله نقد في
بالعلة كما لو تصرف في المغصوب والودعية وذبح ابي استقلال المغصوب

بان كان عبدا مثلا فاجره فقصه الاستعمال وضمن الفقهاء ان تصدق الغاصب بالثقة
كما تصدق بالربح فيما اذا تصرف في المصنوع والوديعة بان باعه ورجع فيه لان
المنافع لا تقوم الا بالعقد والعقد هو الغاصب فتكون الاجرة له بخلاف ما اذا
غصب جارية وغصبها ووطئها الزوج فالعقد للمالك دون الغاصب لان العقد
يجب باستيفاء منفعة البضغ عند قيام الشبهة لا بالعقد اما الاول وهو لا يستعان
فالمدكور هنا قولها وهو تصدق وعند أبي يوسف لا تصدق به وقد ذكرنا
الوجه في الجانبين في المسألة التي قبلها وكان ينبغي ان تصدق بما زاد على ما ضمن
عندها لا بالثقة كلها كما في المسألة الاولى ثم انما يضمن الغاصب لنفسه ان في العين
كان غير زبوف لانه دخل جميع اجزائه في ضمانه فيجب عليه ضمان قيمة ما فقد رده
من اجزائه كالا او بعضا بخلاف المبيع حيث لا يوجب لنقصان الحادث فيه قبل
القبض او بالخيار ولا يوجب حط شيء من الثمن لان الاوصاف لا تضمن بالعقد
وتضمن بالفعل وان كان لتراجع السعر لا يضمن بعد ان رده في مكان النقص لان
ذلك لقلة الرغبات فيه لا لنقصان في العين بقوات جرد وان كان زبويا لا يضمنه
ان يضمنه الفقهاء مع استرداد العين لانه يودي الى الربا اذا المودة لا قيمة
لها في الاموال الربوية ولكنه يجبر ان ياخذ ولا شيء له وبين ان يتركه على
الغاصب ويضمنه مثله من الربويات او قيمته وان ان يقول عدم امكان ذلك
مسلم فيما اذا كان نقصان الربويات في الاوصاف كما اذا غصب حنطة فغصت في
يد لا يضمنه الاوصاف عندنا وما اذا كان نقصانها في الاجزاء كما اذا غصب
كيليا او وزنا فتلف بعض اجزائه فنقص فرده كبال او وزنا فيكون لصاحب المال
تضمن النقصان مع استرداد الباقي ولا يودي الى الربا كما لا يخفى وفي العناية
فسر الربويات بما اذا غصب حنطة فغصت عندها وانا فضة فان شئت في يده اقول
في كون انا الفضة من الربويات عندنا فيه نظر ظاهر فانهم صرحوا في شرح الهداية
ومنه صاحب العناية بان الوزن الذي في تبعضه ضرر كالصوغ من القمح
والطست ليس بمثل بل هو من ذوات القيم ولا شك ان انا الفضة منه فكيف
به واستغلال العبد المستعار بالاجار كاستغلال المصنوع حتى يجب عليه ضمان
النقصان ويصدق بالثقة عند ما خلا كما في يوسف والوجه قد بيناه ولو
هلك في يد بعد ما استعمله فضمنه المالك كان له ان يستعين بالثقة في ادا الضمان
لان الخبز لاجل المالك فاذا اخذ المالك لا يظهر الخبز في حقه ولهذا لو سلم
الفضة اليه مع العبد بباح له التناول فيزول الخبز بالتسليم ويبري ذمته
عن القيمة بقدرة بخلاف ما اذا باعه الغاصب بعد ما استعمله وهلك في يد
المشتري وضمنه فللمالك قيمته ثم رجع المشتري على الغاصب بالثمن حيث لا يكون
للغاصب ان يستعين بالثقة في اداء الثمن الى المشتري لان الخبز كان لحي المالك
والمشتري ليس بمالك فلا يزول الخبز بالاداء اليه فلا يودي اليه الا اذا كان

لا يجد غيره فيرجح على غير من الفقهاء اعتبار انه ملكه وهو يحتاج اليه كما ان المثلث
ان يصرف الثقة على نفسه اذا كان محتاجا ثم اذا اصاب ما لا تصدق بمثله
ان كان غنيا وبعد الاستغلال وان كان فقيرا فلا شيء عليه لما ذكرنا من
ترجيحه على غيره من الفقهاء واما الثاني وهو ما اذا تصرف في المصنوع
او الوديعة ونجح فهو على وجهه اما ان يكون مما يتعين بالتعيين كالعرض
ولا يتعين كالنقد فان كان مما يتعين لا يحل له التناول منه قبل ضمان القيمة
وبعد حيل الا فيما زاد على قدر القيمة وهو الزرع المذكور هنا فان
لا يطلب له ويصدق به لان العقد يتعلق فكما لا يتعين بالتعيين
حتى ينفسخ بالهلاك قبل القبض فتمكن الخبز فيه وان كان مما لا يتعين
فقد قال الكرخي انه على اربعة اوجه اما ان اشار وتقدم منه وأشار
اليه وتقدم منه غيره او اشار الى غيره وتقدم منه او اطلق اطلاقا وتقدم منه
وفي كل ذلك يطلب له الا في توجه الاول وهو ما اذا اشار اليه وتقدم منه
لان الاشارة اليه لا تقيد التعيين فيستوي وجودها وعدمها الا
اذا ناكذت بالنقد منها وقال من ائتمارهم الله لا يلجئه بكل
حال وهو المختار واطلاق الجواب في الجامعين يدل على ذلك ووجهه
انه بالنقد منه استفاد سلاعة المشتري وبالاشارة استفاد جواز
العقد لتعلق حق الوصف والقدر فيثبت فيه شبهة الحرمة لما لكه
بسبب خبث واختار بعضهم الفتوى على قول الكرخي في زماننا اكثر الحرمة
وهذا كله على قولها وعند أبي يوسف لا تصدق بشيء منه والوجه ما بيننا
وهذا الاختلاف فيهم فيما اذا صار بالنقد من جنس ما ضمن فان غصب
دراهم مثلا وصار في يد من ضمن المصنوع دراهم كان في يده من يد له خلاف
جنس ما ضمن بان غصب دراهم وفي يده من يد له طعام او عروض لا يجب عليه
النقد بل الاجماع لان الربح انما يتبين عند اتحاد الجنس وما لم يصريا لتلف
من جنس ما ضمن لا يظهر الربح ولو اشترى ثمن المبيع بغير فاسد شيئا واسار
اليه وتقدم منه يطالب بالربح لان الثمن صار ملكا بالقبض بتراضيهما ولانه متى
نقص البيع واسترد الثمن برد مثل الثمن لا عيبة ولكن هذا لا يوجب بينهم
الخبث في التصرف للحال ولو اشترى بالدراهم المصنوعة وناير لم يجز ان يتصرف
في الدنانير فوجب عليه ردها واما البيع في الطعام لا ينقص باستحقاق الدرهم
لانه يجب عليه رد مثلها لا قيمتها ولو اشترى بالتوب المصنوع جارية محرم عليه
ان يطأها حتى يدفع قيمة التوب في صاحبه لان بالاستحقاق بين ان البيع
فاسدا لان البيع يتعلق بعين الثوب ولو اشترى بالدرهم المصنوعة جارية
حل له وطئها لان البيع لا يتعلق بعين الثوب ولو تزوج بالتوب المصنوع
جارية امرأة حل له وطئها لان النكاح لا ينقص باستحقاق المهر ولو اخذ المأ

القيمة بقول القاصب في قيمة الجارية المفضولة لم يحل له وطبها واستخدمها ولا يبيعها
الا اذا اعطاه قيمتها بتمامها لانها من غير رضى المالك ولهذا يملك الفسخ اذا ظهر
ولو اشق القاصب لعبد بعد القضاء عليه بالقيمة الناقصة جاز فسخه وعليه
تمام القيمة كذا في المحيط مختصرا قال رحمه الله ومالك يلا حل انتفاع قبل اذا الضا
بطحن وطبخ وشي وزرع واتحاد سوء وان غير المحرمين لانه لم يملكه بذلك لحقه
ضرر وكان ظالمنا والظالم لا يظلم بل ينصف ثم انضابط ان متى تغيرت العين
المفضولة بفعل حتى زال اسمها وعظم منافعها واختلط بملك القاصب حتى لا يمكن
تمييزها اصلا زال ملك المفضول منه وملكها القاصب قيمتها ولا يحل له الانتفاع بها
حتى يودي بدلتها قال في العناية وغيرها وقوله بطحن الخ يعني بفعل القاصب
اخترازا عما اذا تغيرت بفعل مثل ان صار القنب زيبا بنفسه او خلا او ارجل
تمرا فان القاصب لا يملكه والمالك فيه بالخيار ان شاء اخذه وان شاء تركه وضمنه
مثله وقوله زال اسمها بغير زعم اذا لم يزل اسمها كما لو ذبح الشاة فانه يقال
شاة حية وشاة مذبوحة وقوله وعظم منافعها تأكيد فيناول الحنطة اذا طحنها
فانه يزول بالطحن عظم منافعها لجعلها هريسة وكسكا ونشا وغير ذلك قال
صاحب العناية وقوله وعظم منافعها تأكيد لقوله زال اسمها والظاهر انه تاسيس
لا تأكيد لانه احتراز عما اذا غصب شاة وذبحها فانه لا يزول بالذبح ملك مالكيها
كما سياتي مصرحاً به وما ذكر من الطحن وما بعد يحصل به ما ذكرنا في الضابط
فيملكها القاصب لا الذهب والفضة فانه لا يملكه باتحادهما او افاء او درهم
او دنانير عند الامام لانها بهذا الفعل لا يزول التميز وقال الامام الشافعي رضي
عنه لا ينقطع حق المالك بما ذكر وهو رواية عن ابي يوسف غير انه اذا اختار اخذ
العين لا يضمن القصاص في الربويات لان الملك نعمة فلا يحصل بالحرام وهو
الغصب وصار كما لو وقعت الحنطة في الطاحونة وان طحنت بفعل الماء والهوى
من غير صنع احد ولنا انه لما استهلك العين من وجه فترحت بالاستحالة
حتى صار له اسم اخر وقد احدث فيه الصنعة وهي من القاصب وهي قائمة من
وجه فترحت لذلك والمحذور لغيره لا يمنع ان يكون سببا لحكم شرعي الا ترى
ان الصلاة في الارض المفضولة تجوز وتكون سببا لحصول الثواب الجزيل فافلتك
بالمالك غير انه لا يجوز له الانتفاع بها قبل الا يركب ينفع باب الغصب
ولقوله عليه الصلاة والسلام في الشاة المذبوحة بغير اذن
مالكها اصبوها الاساري ولولم يملكه لما قال ذلك والقياس انه يجوز
الانتفاع به وهو قول الحسن وزفر ورأيت عن ابي حنيفة وهذا ينقد
تصرفه فيها كالتملك للغير ووجه الاستحسان ما ذكرناه ونفاد تصرفه
لوجود الملك لا ترمي ان المشتري شراء فاسدا ينقد تصرفه فيه مع انه لا يحل
له الانتفاع فاذا دفع المثل والقيمة اليه واخذ بحكم الحاكم او تراصيا

على مقدار

على مقدار احد الانتفاع به لوجود الرضا من المفضول منه لان الحاكم لا
يحكم الا بطلبه فحصلت لمبادلة بالتراضي وقال ابو يوسف في الحنطة
المنزوعة والنواة المنزوعة يجوز الانتفاع بها قبل ادائها القصاص لوجود استهلاك
من كل وجه وقد يقول وانما ذسف ليعقد ان بعد صاير بيع عدد الاوزان
وهو ان يملكه بما ذكر من الانتفاع اذا كان يباع عددا وفي المحيط ولو غصب
حددا وصفا فجعله انا فان كان يباع وزنا لا ينقطع حتى يملك كما في الفضة
وان كان يباع عددا انقطع حتى يملك لانه لما اخذ من كونه موزونا يكون
مستهلكا له من كل وجه قال في شرح الطحاوي وقال شمس الامية الكرخي الصحيح
انه لا فرق بين الفضة ان يباع عددا او وزنا ولو غصب لوسا وصاغ منها
انا ضمن الفلوس لانه اخذها عن كونه غنما فنصر مستهلكا من وجه وقوله
غير المحرمين يعني ان المحرمين لو اخذ مصاغا او خليا او انا او ضربه درهم او دنانير
قلما لنت ان ياخذ ولا يعطيه شيئا عند الامام وعند ما هو للقاصب ولا
يضمن مثله المالك لانه اذا حدث فيه صنعة متقومة كما لو غصب حددا او مصرا
فضربه وللإمام ان العين باقية من كل وجه ولم يملك من وجه ما لا ترمي ان
الاسم يتغير ومعناه التمنية وهو باق ايضا وكذا كونه موزونا باق ايضا
حتى يجري فيها الربا واطلق في المحرمين تشمل ما اذا صار بعد الانتفاع اصلا
او تبعا قال في المحيط ولو غصب فضة او دراهم فجعلها مروة او قلادة لا
او في انقطع حق المالك لانه صار تبعا للاواني والتبعية استهلاك من وجه
انتهى وفي فتاوى اهل سمرقند غصب من اخر طعاما منفضعة حتى صار ما لمضغ
مستهلكا قلنا استلوه كان حلا لا في قول الامام وقال لا يكون حلا لا الا
اذا ادي اليه والشيخ الامام نجم الدين الشافعي هذه الرواية عن الامام
وقال الصحيح ان قول الامام كقولهما وفي الثانية وقوله احتياطاً انتهى
وفي المستقضى عن ابي يوسف رحمه الله لو غصب رضا وبني فيها حوانينا وسيميدا
وحما ما فلا بأس بالصلاة في ذلك المسجد واما الحمام فلا يدخل ولا تستاجر
الحوانيت وقال هشام انا اكره الصلاة فيه حتى يطيب ربايه واكره شراء
المتاع من ارض غصبا وحوانيت غصبا انتهى واسار المؤلف الى ان التمييز بعد
ما وضع اليد في المشي فلو كان قبله نجح القيمة قال لقد وري صب ماء
في طعام فافسد وزاد في كيله فلهما حب الطعام ان يضمنه قيمة قبل
ان يصب فيه الماء وليس له ان يضمن مثله وكذا لو صب ماء في دهن او زيت
لا يجوز له ان يغرم مثله قبل صب الماء لانه لم يكن منه غصب متقدم حتى
لو غصب ثم صب الماء فعليه مثله انتهى وفي الذخيرة وان باع الرجل ثوبا
البائع فصل بعض ما وصفتنا فكل شيء كان القاصب فيه مستهلكا للعين
ولم يكن المفضول منه ان ياخذ فكذا ليس للمشتري ان ياخذ انتهى وفي الفتاوى

لو فصب حنطة فاتخذها كسكا فلا صاحبها اخذها ورد ما زاد فيها الدين
واستشكله بعض اهل العصر وهو الصحيح لانه زال اسمها وعظم منافعتها
واجيب بان المراد اذا سقي الحنطة الدين من غير طحن واما اذا طحنها
فقد ملكها ويرد منها **قال** رحمه الله وبني على ساحة يعني اذا بني على
الساحة زال ملك مالها عنها واطلق في العبارة فتملك اذا كان قيمة
البناء اكثر او قيمة البناء اقل قال في الذخيرة هذا اذا كان قيمة البناء اكثر
من قيمة الساحة واما اذا كان قيمة الساحة اكثر من قيمة البناء فلا ملكها
وله اخذها وانظر من انقيد بالبناء على الساحة انه لو بني على الارض
التي لا يتصور غصبها لا يملكها وفي المضمرات ولو غصب رضاء وبني فيها وقيمة
البناء اكثر من قيمة الارض لا يسيل المصوب منه على الارض ويضمن الغاصب قيمة
ارضه وهكذا روي عن ابي طاهر الديلمي وفي الحاوي غصبه اخذ ارا وارضها
وبني فيها بنا او زرع فقلع صاحبها الزرع وهدم البناء لا يضمن بشرط ان لا يضر
خشية الغاصب ولا اجاره وفي الاصل غصب رضاء وبني فيها فجاء بها حب
الارض واخذ الارض فاراد الغاصب ان ياخذ الحايطة فان كان الغاصب
بني الحايطة من تراب هذه الارض اسر له النقص والحايطة لصاحب الارض وان
بني الحايطة من تراب هذه الارض فله النقص وفي فتاوي شريف راجل
بني حايطة في كرمه رجل من تراب كرمه بغير امره فان لم يكن للتراب قيمة فهي لصاحب
الارض وان كان للتراب قيمة فالحايطة للباقي وعليه قيمة البناء انتهى ولم يذكر
في الاصل ما اذا اراد الغاصب ان ينقص البناء ويرد الساحة هل يحل له ذلك وهذا
على وجهين ان كان القاضى غرضي عليه بالقيمة لا يحل له ذلك وان نقص لم يستطع
رد البناء وان كان القاضى لم ينقص عليه بالقيمة اخذ القاضى قال بعضهم لا يملك
النقص وقال بعضهم لا يحل له لما فيه من نصيب المال من غير فائدة وفي فتاوي
الشيخ سئل عن من غصب ساحة فادخلها في بناء او نالة ففرسها في ارضه
او غصنها فوصله بنجر فوهبها الغاصب من المصوب يبري عن الضمان من
الهبة قال نعم قيل ولو قال المصوب منه للغاصب وهبت له الساحة او النالة
او النقص قال نعم قيل كيف وقد ذهب المصوب منه للغاصب ما لا يملكه
الواهب لان حقه قد انقطع ووجب الضمان على الغاصب قال بلي وهذا في المعنى
امراد له عن الضمان الواجب عليه بسبب هذه العين وفي الثانية كسر غصنها
لرجل ضمن النقصان ولو كان الكسر فاحشا بل صار خطبا او تدا وفي الاصل
غصبه اخذ ارا ونفسها بفسخ الا في ثم جاز رب لدار قيل له ان شئت فخذ
الدار واعط الغاصب ما زاد فيها وفي الذخيرة مسترعى لدار من الغاصب
اذا هدمها وادخلها في بناء ثم حضر المالك فان كان البناء قليلا يتيسر رفعه
يرفعه ويرده على المالك وان كان كثيرا يتعذر رفعه وان شاء لا يرفع بل

يترك

يتركه ويضمن المسترعى قيمة البناء الاول وفي القدر وري غصبه اخذ ارا
وجصصها ثم ردها قيل لصاحبها اعط ما زاد من كجصصها فيها
الا ان يرضى صاحب الدار ان ياخذ من الغاصب ما جصصه قال
ابن هشام قل **قال** محمد بن رجل وبن على باب مقلوع ونفسه
بالاصابع قال سبيله سبيل الدار قل **قال** وان كان نقشه
بالنقر وليس بالاصابع قال فهذا مال سبيلك بالباب وعليه
فحمته وكذا لو نقش البناء فغصه بالنقر وذكر الكرخي ان موضوع
مسألة الساحة اذا بني الغاصب حول الساحة اما لو بني على نفس الساحة
لا يبطل ملكه بل ينقص وهو اختيار الفقيه ابي جعفر الهذلي لان ما اذا
بني حولها لم يكن متعديا واذا بني عليها كان متعديا والصحيح ان الجواب
في الموضوعين على حد واحد كذا في البداية **قال** رحمه الله ولو دمج ساحة
او خرق ثوبا فاحتشأ ضمن القيمة وسلم المصوب وضمن النقصان وكذا
لو دمج او قطع اليد او الرجل لان هذه الاشياء ثلاثة وجه باعتبار
فوات بعض الاعراض من الحمل والذرو والنسل وفوات بعض المنفعة في
الثوب فيخير بين تضمن قيمته وتركه له وبين تضمن نقصانه واخذ وروي
للعسن عن ابي خنيفة رحمه الله انه ليس له ان يضمن النقصان اذا اخذ اللحم
لان الذبح والسلم زيادة فيها الا لقطع لا احتمال الموت حتف انقياس
وامكن الاحتشأ بالجمها يتعين والاول هو الظاهر لانه نقصان باعتبار
فوات بعض الاعراض على ما بينا ولو كانت الدابة غير مأكولة اللحم يضمن
قاطع الطرف جميع قيمتها لانه استهلاكه من كل وجه بخلاف قطع الطرف
لان بعد القطع صالح لجميع ما كان صالحا قبله من الانتفاع ولا كذلك
الدابة فانها لا تصلح للحمل ولا للركوب بل لقطع قد التخيير بدمج الساحة
وما يؤكل لحمه احترازا عما لا يؤكل لحمه قال في الحاشية ولو دمج ثمارا غير فليس
ان يضمن النقصان في قول الامام ولكن يضمنه جميع القيمة وعليه قول محمد
له ان يملك الحمار ويضمنه النقصان وان شاء ضمنه كل القيمة ولا يملك الحمار وان
قتله قتلا فهو على خلاف السابق والاعتماد على قول الامام ولو قطع يد حمار او رجل
او قطع حمله او فقا صفيه قال الامام ان شاء سلم الجسد وضمنه جميع القيمة وليس له ان
يملك الجسد ويضمنه النقصان وفي المستقي نقل هشام عن محمد رجل قطع يد حمار او رجل
او رجله وكان لمن بقي قيمة فله ان يملكه وياخذ النقصان وفي التوازل اذا قطع
اذن الدابة او بعضه يضمن النقصان ولو قطع ذنبها يضمن النقصان وعن شيخه رضي الله
عنه اذا قطع ذنب حمار القاضى يضمن جميع قيمته وان كان لغيره يضمن النقصان انتهى
اقول ويلحق بحمار القاضى حمار المفتى والعالم ولا مير وفي التجريد والصحيح
في اخذ الفاصل بين خرقة الفاحش واليسير ان خرقة الفاحش ما يفوت به

بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وإنما تفوت
الجودة قال شمس الأئمة الخلو في القسط أنواع ثلاثة فاحش خير مستأصل
وهو ما بيننا وقطع يسير وهو أن يقطع طرفاً من طرف النوب ولا يثبت
فيه الخيار للمالك ولكن يضمنه النقصان ويقطع فاحش مستأصل للنوب
وهو أن يقطع النوب قطعاً لا يصلح لما أراد منه ولا يرغب في سريته فتت
الأمم ما لك أن شاء خلو المصطوح وضمنه القيمة وإن شاء أخذ المصطوح ولا
شيء له وعند له أن يأخذ القيمة ويضمنه النقصان انتهى فظهر أن ما اطلع المولى
في الخرق الفاحش إنما يتأني على نولها لا على قول الإمام وفي المستقي يسر عن أبي
يوسف غصب شاة فخبأها ضمن قيمة اللبن انتهى **قال** رحمه الله وفي الخرق اليسير
ضمن نقصاناً يعني مع أخذه عنه وليس له غيره ذلك لأن العين قائمة بكل وجه
وأما دخله غيب فنقص ذلك وكان له أن يضمنه النقصان وقد بينا الفرق
بين الفاحش واليسير وقال السارح واختلفوا في الخرق اليسير والفاحش
فقل ما يوجب نقصان ربع القيمة فاحش وماد ونذر يسير وقيل ما ينقص به
نصف القيمة والصحيح أن الفاحش ما يفوت به بعض العين وجنس المنفعة
ويبقى بعض العين وبعض المنفعة واليسير ما لا يفوت به شيء من المنفعة وإنما
يدخل فيه نقصان المنفعة لأن الاستهلاك المطلق من كل وجه عبارة عن خلاف
جميع المنفعة والاستهلاك من وجه عبارة عن تفويت بعض المنفعة والنقصان عبارة
عن تفويت شئ من نفعها وهو تفويت الجودة لا غير ولا عبرة بقيام أكثر المنافع
لأن الرحمان إنما يطلبون التقدير العمل بأحدهما متى أمكن العمل بهما لا يضر الترجيح
ولا يستغل به قال شمس الأئمة السرخسي الحكم الذي ذكرناه في الخرق في النوب إذا كان
فاحشاً هو الحكم في كل عين من الأعيان لا في الأموال الربوية فإن التقييد فيها سواء
كان فاحشاً أو يسيراً فالمالك فيها بخير بين أن يمسك العين ولا يرجع على الغاصب
بشيء وبين أن يستلم العين ويضمنه مثله أو قيمته لأن تضمنه النقصان مستفاد
لأنه يوفى في الربا هذا إذا قطع النوب ولم يجد فيه صفة أما إذا وجد فيه صفة
فياق في المتن وفي الأصل غصب نوباً فنقص عنه أو أصفاً أخذه المالك وما نقص منه
إذا كان النقصان يسيراً أو لو فاحشاً خير بين الأخذ والترك انتهى **قال**
رحمه الله ولو غرس ربي في أرض الغير فقلنا وردت أي قلع البناء والغرس وردت
الأرض إلى صاحبه لقوله عليه الصلاة والسلام ليس لغيرك ظالم حق أي
ليس لغيرك ظالم وصف الفرق بصفة صاحبه وهو الظلم وهو المجاز كما يقال صايم
نهاره وقايم ليله قال الله تعالى يفرق كل أمر حكيم ولأن الأرض باقية على ملكه
إذا لم تكن مستهلكة ولا مفقودة حقيقة ولم يوجد فيها شيء يوجب الملك للغاصب
فيوم يفرقها وردّها إلى مالكها كما إذا سفل ظرف غيره بما لطعام هذا إذا كانت
قيمة الساحة أكثر من قيمة البناء وإن كانت قيمة البناء أكثر للغاصب ان يضمن له قيمة

الساحة

الساحة ويأخذها ذكراً في النهاية وعلى هذا الوجه لو بلغت دجاجة ولو لم ينظرها ما أكثر
قيمة فلصاحبه أن يأخذ ويضمنه قيمة الأخرى وعلى هذا التفصيل لو أدخل قصباً في
في داره وكبر فيها ولم يكن أخرجه إلا بهدم الحائط وعلى هذا التفصيل لو أدخل
البقر رأسه في قدر من الخحاس فتعد راحته وقد استوعبنا هذه المسئلة بغير
في مسألة نقصان الأرض فلا يضمن وفي التاماً راحته لو غصب حنطة فزرعها
تصدق بالفضل انتهى **قال** رحمه الله فإن نقصت الأرض بالقلع ضمن له البناء
والغرس مقلوعاً ويكونان له أي إذا كانت الأرض تنقص بالقلع كان لصاحب الأرض
أن يضمن للغاصب قيمة البناء والغرس مقلوعاً ويكونان له لأن فيه دفع الضرر عنهما
فتعين فيه النظر لهما وإنما يضمن قيمتهما مقلوعاً لأنه مستحق بالقلع وليس له أن
يستعمل فيهما فنقدر قيمته في ذلك الوقت مقلوعاً وكيفية معرفتها أن يقوم
وبما بنا أو شجر ويستحق قيمته أي ما يقبله ويقوم وحدها وليس فيها بناء
ولا غرس فيضمن فضل ما بينهما كما قالوا وهذا ضمان لقيمة مقلوعاً بل هو ضمانات
لقيمة قائماً مستحق القلع وإنما يكون ضماناً لقيمة مقلوعاً أن لو قديم البناء
أو الغرس مقلوعاً مضموناً في الأرض بأن يقدر الغرس خطياً والبناء أجراً أو لبناً
أو حجارة مكومة على الأرض فيقوم وحده من غير أن يضم على الأرض فيضمن له قيمة
الخطب والحجارة المكومة دون المبنية **قال** رحمه الله وإن صبغ أزلت التوثيق
بسمن ضمنه قيمة نوب ببيض ومثل السويق وأخذها وغرم ما زاد الصبغ والسمن
بعضاً إذا غصب نوباً وصبغه أو سويقاً فله بسمن فالمالك بالخيار أن شاء ضمنه
قيمة النوب ببيض ومثل السويق وإن شاء أخذ المصوغ والمثلوت وضمن ما زاد الصبغ
والسمن **وقال** الإمام الشافعي يورث الغاصب بصلب الصبغ بالفضل بقدر إمكان
ويسلمه لصاحبه وإن انقص قيمة النوب بذلك تغلبه ضمان النقصان بخلاف
السمن بقدر التميز ولنا أن الصبغ مال متقوم كالنوب وبجانبه لا يسقط تقوم
ماله فيجب ضمانه حقهما ما أمكن فكان صاحب النوب ولي بالتغير لأنه صاحب أصل
والآخر صاحب وصف وهو قائم بالأصل وكذا السويق أصل والسمن تبع بخلاف
البناء لأن التميز ممكن بالنقص وله وجود بعد النقص فأمكن اتصال كل حق
منهما إليه والتبصير يتلوه بالفضل فلا يمكن إيصاله إلى صاحبه وبخلاف ما إذا
انصبغ من غير فعل حد كالقضاء الزنج حيث لا يثبت فيه لرب النوب خيار بل
يورث صاحب النوب بل يتملك صاحب النوب بصبغ بغيره وظاهر العبارة
أنه يورث الحكم فيما ذكرنا وقال أبو عبيدة مسئلة الغصب أن شاء رتب النوب
بأعنه فيضرب كل واحد منهما بقيمة ماله وهذا وجه حسن في وصول كل واحد
منهما إلى صاحبه وتنا في غرامة يضمن فيها مثل هذا فيما إذا كان أن صبغ
بنفسه أيضاً والجواب في ذلك كالجواب في الصبغ أنه يضمن مثل السويق
وفي الصبغ قيمته لأن السويق والسمن مذكورات الأمثال بخلاف الصبغ

والنوب وقال في الكافي قال في المبسوط يضمن قيمته سويقه لأنه يتفاوت
بتفاوت القليل فلم يكن مثليا كالحرف وما روي من أن لا مال له إذا صبغ النوب
أسود فهو نقصان وعندهما زيادة كالحفرة والصخرة راجع إلى اختلاف عصر زمان
فإن بني أمية في زمانه كانوا يمنعون من لبس أسود وفي زمان بني العباس كانوا
يلبسون الأسود ولا خلاف في الحقيقة ولهذا لم يتقرر في المختصر ثبوت
الصبيغ لأن في الأيام ما يزداد بالأسود ومنها ما ينقص والمعتبر هو الزيادة
والنقصان حقيقة فلو صبغته فنقصه لصبح بأن كانت قيمته ثلاثين درهما وجبت
بالصبيغ إلى عشرين فعند محمد بن نظر إلى نوب يزيد فيه ذلك الصبيغ فإن كانت
الزيادة خمسة يأخذ ربح نوب ثوبه وخمسة لأن صاحب النوب وجب له على
الغائب نقصان قيمة ثوبه عشرين ووجب عليه الغائب قيمة صبغه خمسة فالخمس
بالخمس نصا صا ويرجع عليه بما بقي من النقصان وهو خمسة رواه هشام عن محمد
قال الأصابع وهو مشكل في حيث أن المصنوع منه لم يصل إليه المصنوع كله وإنما
وصل إليه بعضه وكان من حقه أن يطالب في تمام حقه فكيف يتوجه عليه لطلب
وهو لم يتفقد بالصبيغ شيئا ولم يحصل له به إلا التلف لما له وكيف يسقط عن
الغائب بعض قيمة المصنوع بالانحلال والآن لا فرق مقرر ولو جوب جميع القيمة
فكيف صار مسقطا له هنا ولأن نقول لا اشكال لأن السارح ناظر إلى حق
كل منهما فلما لم يمتدح أن يدفع العشر ضاع مال الغائب وهو الصبيغ مجازا وذلك
ظلم والظالم لا يظلم فكيف أوجبتا على ربح نوب فوصل إلى المصنوع منه
كما ذكر كل حقه ما عليه وما بقي له وكون الانحلال مقرر لا ينافي كونه مسقطا لأن
الانحلال بالنظر إلى نقصان ولا سقاط بالنظر إلى عين الصبيغ فتأمل قال
في المحرط ولو غصب صاحب النوب مصفرا ضمن مثل مصفر وخير ربح نوب كما
فكرنا ولو غصب ثوبا ومصفرا من رجل واحد وصبغه به كان لربهما أن يأخذ
مصبوغا ويرى الغائب من الضمان وإن شاء ضمنه قيمة ثوبه ومثل مصفوره
ولو كان المصفر لرجل والنوب لآخر فرضيا أن يأخذ النوب مصبوغا كما لو كان
لواحد ليس لهما ذلك لأنه لما اختلف المالك كان خلط المالك استهلاكاً من كل
وجه وإن اتحد المالك يكون الخلط استهلاكاً من وجه دون وجه ولو صبغ الزمان
النوب بمصفر خرج من الرهن وضمن قيمته ولو كان النوب والمصفر رهنا كان
للرهن أن يضمن قيمة النوب ومثل مصفر وإن شاء رضي بأن يكون النوب
المصبوغ رهنا في يده وفي المنتقى قال هشام سألت محمد بن عبد الله عن رجل غصب من
رجل ثوب درهم وخلط بها درهما من ماله قال مذهب أبي يوسف في هذا الباب
درهم الخلط إذا كانت أكثر فهو مستهلك وضمن الدرهم المصنوع وإن كانت
دراهم الخلط أقل فالمصنوع منه بالخيار وإن شاء ضمنه دراهم وإن شاء شاركه
بالخلط بقدر دراهمه قلت فإن كان سواه فامذهب أبي يوسف قال

لا أدري

لا أدري وأما في قولهما فالمصنوع منه بالخيار على كل حال إن شاء ضمن الغائب
دراهم وإن شاء كان شريكا فيها وأفاد بقوله وإن صبغ أن ذلك حصل بصبغه فلو
حصل بغير صبغه لا يكون الحكم كذلك ولهذا روي هشام عن محمد بن نوح قال إن كان
مع رجل سويق ومع رجل آخر سمن أو زيت فاصطدما فافضيا زيت هذا وسمنه
في سويق هذا فإن صاحب السويق يضمن لصاحب السمن أو الزيت مثل سمنه أو زيت
لأن صاحب السويق استهلك سمن هذا ولم يستهلك صاحب السمن سويق هذا وسمنه
في سويق هذا فإن صاحب السويق يضمن لصاحب السمن ولا في هذا زيادة في السويق
وإن كان مع أحدهما سويق ومع الآخر نورة فاصطدما فافضيا سويق هذا في نورة
هذا فإن شاء صاحب السويق أخذ سويقه فافضيا وأعطى الآخر مثل النورة وإن شاء
ضمن صاحب النورة مثل كيل سويقه وسلم سويقه إليه أو ضمن صاحب السويق لصاحب
النورة مثل كيل نورته وفي الذخيرة وإذا قل ذلك فغيرها وذهب فليس لصاحب
النورة على صاحب السويق شيء والسويق لصاحب السويق وفي الحاشية ولو اختلط
نورة رجل بدقيق آخر بغير صنع أحد يباع المختلط ويضرب لكل واحد منهما بقيمة
نصيبه مختلط لأن هذا نقصان حصل لا بفعل أحد فليس لأحدهما ما يجاب
النقصان عليه بأولي الأخر وفي جامع الجوامع صرح روي علي بن حمزة عن أبيه
وإن كان قليلا وكان شريكا بقدر ما صبه من الجنس فيه وفي التبريد عن أبي يوسف
فيمزج طعاما على طعام إن كان طعامه أكثر كان ضامنا وإن كان طعامه أقل
لم يكن ضامنا ولو تصرف مستهلكا وفي الحاشية رجل جاء إلى حمار إنسان وصبت
فيها خللا وهاهنا نقصان قال لصاحب الحمار إن يأخذ نصف الخلل وعن أبي القاسم
رحمته رجل غصب خلا وجعلها في خبء وصبت فيها خلا من عند فصار الحمار
خللا قال يكون الحمار للغائب قياسا وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله قبل
الخل يكون بينهما على قدر حقهما لأنه صار كأنهما خلطتا خلطها وبه نأخذ كذا
في الأصل وفي المنتقى عن محمد بن عبد الله رحمه الله ينظر إليهما فرفع في بعضهما من
دراهم رجل آخر فاختلط كان ضامنا لها والله أعلم **فصل** لما فرغ من بيان
كيفية ما يوجب للمالك للغائب بالضمان شرع في ذكر ما يوجب للمالك
الغصب **قال** رحمه الله غيب المصنوع وضمن قيمته ملكه وقال الإمام أبو
رحمته لا يملكه لأن الغصب مخطور فلا يكون سببا للملك كما في المدبر وهذا
لأن الملك مرغوب فيه فلا ينال بالحرمان لأنه منهي عنه لقوله تعالى ولا تأكلوا
أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون من راض منكم والغصب ليس فيه راض ولا
أن المالك ملك بدل المصنوع رقية وبدا فوجب أن يزول ملكه عن المبدع
أن كان يقبله دفعا للضرر عن الغائب وتحقيقا للعدل حتى لا يجتمع البدل
والمبدع في ملك رجل واحد ولأن الغاية بفعل الغائب هو اليد دون
الملك إذ ملكه قائم في العين فلا يكون بدلا عن العين ولهذا قلنا لو كسر قلع غيرة

نبي

وقضى القاضى عليه بالقيمة واخذ القلب ثم افترقا قبل القبض لا يبطل القبض ولو كان
بدلاً عن العين لبطل كونه صرفاً ولا نأقول لو كان بدلاً فانت من اليد مع بقاء العين
في ملكه لكان اجماعاً بالغاصب بازالة ملكه وانبات ذلك فيه للمفصوب
منه بمقابلة عين في ملكه مع امكان تحقيق العدل بينهما وهذا خلف لان هذا من ضرور
القبض بقيمة العين وزوال ملكه عنها فالجواب عن الاتزان الرضا قد وجد منه لما
طلب القيمة ولا يقال لو غصب مديراً وغيبه لا يملكه لاننا نقول المدبر لا يقبل النقل
من ملك الحياء ولم يتعرض المولى لما اذا غاب بالمفصوب لغير صنع من الغاصب
بان كان عبداً فابقائه اذا ضمن قيمته ملكه لما ذكره فلو قال غاب مكان عبداً كان
اولي لان اذا املكه فيما اذا غاب بغير صنعه علم الحكم فيما اذا كان يصنعه بطريق
الاولي ولم يتعرض لما اذا غاب بالمفصوب منه وترك الغيب ووي بن سماع عن محمد بن القاضى
ان ياخذ المالك من الغاصب والسارق اذا كان المالك غائباً ويحفظ عليه فان ضاع
ثم خاصم صاحب المال فله ان يضمن ولا يبرى باخذ القاضى انتهى وفي الخاتمة
غاب بالمفصوب منه فطلب الغاصب من القاضى ان ياذن له بالاتفاق ليرجع بذلك
على المالك فلا يجيبه القاضى الى ذلك والخفة تكون على الغاصب ولو قضى القاضى
بالاتفاق على المفصوب منه لا يجيبه منه شيئ وان راي القاضى ان يبيع التبدل
او الدابة ويمسك الثمن فلو تفعل ذلك يصح ان يضمن غصب جارية قيمتها الف
فغصبها منه آخر فابقت الجارية يضمن الغاصب لثاني الغاصب لا والى
لان الاول اخذها لو كانت قائمة ليمكن من ردها الى المالك فيراعى الضمان
فان اخذ القيمة فلا سبيل للمالك على الغاصب لثاني لان خرج عن عمدة الضمان
برد القيمة لان رد القيمة حال مجوع عن رد العين كرد العين فان كانت القيمة
قائمة عنده فللمالك اخذها لانها نزلت منزلة العين فان كانت هالكة يلزمه
الضمان لولي الجارية لان منزلة مالواسترد الجارية وهلكته فانه لا يخرج
عن عمدة الضمان ما لم يرد هذا الى المالك وان كانت قيمتها الف عند الاول
فقبضها الثاني وقيمتها الفان قابقت في يد الثاني واخذ الاول من الثاني الف
درهم وهلكته في يد الاول لم يكن للمالك ان يضمن الاول الف في درهم وانما يضمنه
قيمتها يوم الغصب الف درهم لان الف الثانية امانة في يد لا نه حدثت بعد
الغصب الاول والزيادة الحادثة في يد الغاصب مائة كالتزيادة في عين المفصوب
فان ظهرت الجارية والقيمة في الاول فالولي بالخيار ان شاء اخذ الجارية وان شاء
اخذ القيمة وان شاء ضمن الاول قيمتها يوم غصبها منه اراد بالتضمن ان ياخذ القيمة
من الاول برضاه فيكون بمنزلة البيع منه لان الجزئية لما عادت من الاباق فقد قد
الاول على رد المفصوب والغاصب مادام قادر على رد المفصوب ليس للمالك
ان يضمنه الا برضاه والغاصب الاول لما ضمن الثاني القيمة فقد ملك
الجارية منه حكماً فصار كما لو غصب جارية من الثاني بغير امر الولي نيت

البيع

البيع على اجازته ان شاء رده واخذ الجارية وان شاء اجازته واخذ بدلها
فاذا اخذ المولى الجارية رجع المالك على الاول بالقيمة لانه يدل لم يسل
له كذا في المحيط **قال** رحمه الله واقول في القيمة للغاصب مع بمسئله
والبينة للمالك لان الغاصب منكروا للمالك مدعى ولو اقام الغاصب البينة
لا تقبل لانها تنفي الزيادة والبينة على النفي لا تقبل ذكر في النهاية ثم
قال وقال بعض مشايخنا ينبغي ان تقبل بينة الغاصب لا ترى ان المودع اذا
ادعى رد الودعة يقبل قوله لو كان ابو علي للنفي يقول هذه المسئلة عدت
مشكلة ومن المشايخ من فرق بين هذه المسئلة وبين مسالة الودعة وهو الصحيح
لان المودع ليس عليه الا البين وباقامة البينة اسقطها فارتفعت الخصومة
واما الغاصب فعليه البين والقيمة وباقامة البينة لم يسقط الا البين
فلا يكون في معنى المودع كذا في العناية **قال** رحمه الله وان ظهر وقيمته
اكثر وقد ضمنه يقول المالك او ببيته او ينكول الغاصب فهو للغاصب ولا
خيار للمالك لان رضاه برؤية ملكه برضاه حيث سلم له ما ادعاه ولم يتعرض
كثيراً لزيادة وفي المجتبى لو ظهر وقد زادت قيمته بالنق فللمالك ما ذكر من
الاحكام وقوله وقيمته اكثر قيد في هذه المسالة لا في التي بعد ما كما سياتي
قال رحمه الله وان ضمنه يمين الغاصب فالمالك يضمن الضمان او ياخذ المنصوب
ويرد العوض لعدم تمام رضاه بهذا القدر من الضمان وانما اخذ دون القيمة
لعدم الحجة لا للرضا به ولو ظهر المفصوب وقيمته مثل ما ضمنه او اقل في هذه التصور
وهي ما اذا ضمنه يقول الغاصب مع بمسئله **قال** الكرخي رحمه الله لا خيار لان توفّر
عليه مائة ملكه بمكالمه وفي ظاهر الرواية يثبت له الخيار وسواء لا يثبت
الخيار لفوات الرضا وقد فات هنا حيث لم يحصل له ما يدعيه وله الا يبيع ماله الا
بمئن بخاره ويرضى به وكان له الخيار ثم اذا اختار المالك اخذ العين فكل الغاصب ان
يجبس العين حتى ياخذ القيمة التي دفعها اليه لانها مقابلة بالعين بخلاف المدبر
لان غير مقابل بربل برافات من اليد على ما بينا **قال** في المحيط ولو اختلفا في عين
المفصوب وفي صفته او في قيمته وقت الغصب فالقول للغاصب لان المالك يدعى
عليه زيادة مقدار او زيادة ضمان وهو منكروا يكون القول للمالك ولو قضى من
رجل ثوباً فضمن من رجل قيمته واختلفوا في القيمة فقال الكفيل عشر وقال الغاصب
عشرون وقال المالك ثلاثون فالقول للكفيل ولا يصدق واحد منهما عليه لان
المكفول له يدعى على الكفيل زيادة وهو ينكر والغاصب يدعى زيادة عشر
واقرار المقر يصح في حقه ولا يصح في حق غيره فليزمه عشر اخرى دون
الكفيل ولو قال الغاصب ردت الغاصب عليه وقال المالك لا بل هلك
عندك فالقول للمالك لانه اقرب لوجوب ثم ادعى ما يبرره فلا يصدق
الا بحجة كما لو قال خذت رد الدابة المفصوبة واقام المالك البينة ان الدابة

نقصته ركوبه او تلفها الغاصب ضمن الغاصب له لا تناقض ولا تناقض بين
البينين لجواز رد ها اليه ثم ركبها بعد الرد ونقصته ركوبه ويكون هذا
غصبا مستانفاً فيعمل بالبعثين على هذا الوجه توفيقاً وتلفيقاً بينهما ولو اقام
الغاصب بيعة انه رد ها ونقصته عند اقام المالك البيعة انها نقصت
عند الغاصب ولم يشهد وانها نقصت من ركوبه لا ضمان عليه لا فاعل جليلاً
كان الغاصب رد ها ثم نقصت بعد الرد فلا يثبت منه غصبا مستانفاً ولو
اقام المالك البيعة انه مات المصوب عند الغاصب واقام الغاصب البيعة عند المالك
فبيعة الغاصب اولى لان بيعة المالك قامت على الموت لا على الغصب لانه
ثابت باقرار الغاصب والضمان يجب بالغصب لا بالموت فلا يفيد اقامة البيعة
على الموت لا على الغصب لانه ثابت باقرار الغاصب والضمان يجب بالغصب
لا بالموت فلا يفيد اقامة البيعة على الموت وبيعة الغاصب مثبتة لرد لا نه
مثبتة للموت في يد المالك ويتعلق به الرد وكان اولى ولو شهد الغاصب
بانه مات في يد مولا قبل الغصب لم يقبل هذه الشهادة لان موته
في يد مولا قبل الغصب لا يتعلق به حكم لانه لا يفيد الرد وانما يفيد
نفي الغصب وبيعة المولى تثبت بالغصب والضمان فكانت اولى وفي
النزاد ولو اقام المالك البيعة انه كان الخربكة والضمان واجب
على الغاصب لانه كونه بمكة لا يتعلق به حكم فسقطت بيعة وبيعة
المالك تثبت بالغصب والضمان رجل في يد جنة ادعى اخراثة غصبها
منه فاقر له بالظاهرة وبالبطانة قال قول قوله مع بيعة لانه اقر
بغصب حد ها وانكر غصب حد ها ويضمن قيمة الظهارة لانه احدث في
الظهارة صفة متقومة وهو المضرب على لبطانة وقد استهلكها في وجه
لان الظهارة صارت تابعة للمالك الغاصب وهو حشوا لبطانة لانها
اكثر من الظهارة فيصير الاقل تابعاً للاكثر صيانة بحق الغاصب كما في الساء
يدخلها في بنائه **قال** رحمه الله وان باع المصوب فنقصه المالك
نفذ بيعة وان حرره ضمنه لا اي لوباع الغاصب المصوب واعتقه
ضمنه المالك فتمت نفذ بيعة ولا ينفذ فقه والفرق بينهما ان ملك
الغاصب ناقض لانه يثبت مستنداً وضرورة وكل ذلك ثابت في حق
دون وجه ولهذا لا يظهر المالك في حق الاولاد ويظهر في حق الاكساب
لان المولود اصل من وجه قبل الانفصال وبعد اصل من كل وجه
والكسب تبع من كل وجه لكونه بدل المنفعة وهو نفع يخص والمالك
الناقص كفى لنفوذ البيع دون العتق الا ترى ان البيع ينفذ في المكاتب
بل في الماذون دون عتقها ولا يشبه هذا عتق المشتري من الغاصب
حيث ينفذ باجازه المالك الباع عند أبي حنيفة وأبي يوسف وكذا بضاً

الغاصب

الغاصب القيمة في الاصح لان العتق ترتبه على سبب ملك قام بنفسه موضوع له فننفذ
العتق بنفوذ السبب والدليل على انه قام ان الاستشهاد يشترط في التكامل الموقوف
عند العقد لا عند الاجازة ولو لم يكن قام لا يشترط عنه الاجازة ولهذا لو
تصادف الغاصبان وتقا بضا واقرقا واجازا المالك ان بعد الاقرار جار
الصرف وكذا البيع بماله عند الاجازة بزوايد المنفصلة والمنفصلة ولو لم
يكن تاما بنفسه لما كان كذلك ولا يشترط قيام الثمن وقت الاجازة اولى
يكن عالما بقيام البيع بان كان قد باق العبد من يد المشتري ذكر في ظاهر الرواية
قد باع عتاق الغاصب ثم يضمنه احترازاً عن عتاق المشتري من الغاصب ثم تضمن
الغاصب فانه في رواية يصح وهو الاصح وفي رواية لا يصح كذا في الغاية
رحمته ورواية المصوب مائة فيضمن بالتعدي او بالمنع بعد طلب المالك
وتلك السافى هي مضمونة على الغاصب ولا فرق ان تكون الزيادة متصلة
او منفصلة او كانت بالعسر واليسر ان الفصل زالة يد المالك عنه واثبات
يد الغاصب ولا يتحقق ذلك في الزيادة لانها لم تكن في يد المالك فلا تضمن
الا بالتعدي او بالمنع عند طلبه لانه يصير متعدياً به واضمن ولد الطيبة
التي اخرجها من الحرم فولدت لوجود المنع من الرد لان الرد واجب عليه في الحرم
لحق الشرع حتى لو رد ها وحلكت قبل تمكنه من الرد لا يضمن لعدم المنع على هذا
اكرمتنا بختنا ولو قلنا بوجوب ضمان مطلقاً تمكن من الرد او لم يتمكن فهو
ضمان التلاف لان الصيد كان في الحرم آمن بعيد عن ايدي الناس وقد فوت
الامن باثبات اليد عليه فتحقت الحناية عليه لذلك ولهذا يخرج جماعة
لحرمين صيدا واحداً من الحرم يجب على كل واحد منهم جزاء كامل ولو كان ضمان
الغاصب لوجب عليهم قيمة واحدة وفي الغاية واعترض على الدليل بان
يقضي ان يضمن الولد اذا غصب جارية حامل لا لان اليد كانت ثابته عليه
وليس كذلك فانه لا فرق بينه وبين ما اذا غصبها غير حامل فحلت في يد
فولدت والرواية في الاسرار واجبت بان الحمل قبل الانفصال ليس بمالك
بل بيد عيبا في الامة فلم يصدق عليه اثبات اليد على مال الغير سلفاً ذلك
لكن لزالة ظاهراً وفي الكافي ولوباع الغاصب لاصل والزوايد وسلم
والزيادة متصلة فان كان قائماً اخذ صاحبه وان كان هالكاً فهو بالخيار
ان شاء ضمن الغاصب قيمته يوم الغصب وان شاء ضمن المشتري قيمته يوم القبض
وليس لمر ان يضمن البائع وفي الغاية لو كفل انسان عن الغاصب بغير امره وادى
الضمان فالعبد له وفي التنابيع ولوابق العبد من الغاصب فالجمل على المولى
عند أبي يوسف ولا يرجع به الغاصب وقال محمد يرجع على الغاصب نهج
رحمته وما نقصت الجارية بالولادة مضمون ويجبر بولدها يعني
اذا ولدت الجارية المصوبة فنقصت بالولادة فهو مضمون على الغاصب

ويجب بولدها اذا كان في قيمته وفاء بالنقصان وان لم يكن يسقط بقدره
وقال زفر والسافعي لا يجبر النقصان بالولادة لان الولد ملكه فكيف يجبر
ملكه فصار كولد النطفة المخرجة من الرحم وكما هلك الولد قبل الرد وهلك
الام بالولادة او غيرها من الاسباب ولنا ان سبب نقصان الزيادة واحد وهو
الولادة لانها اوجبت فوات جزء من المالة للام وحدوث مال الولد لان الولد
اذا صار مالا بالنقصان وقيل لا يعتد به الا ترى انه لا يجوز المقوف فيه سبعا
وهية ونحوه فاذا صار مالا لم يقدم ظهور النقصان به فاشفى النقصان فصار
كما اذا شهد الشهود بالبيع بمثل القيمة او اكثر ثم رجعوا عن الشهادة لا يفتنون
لانهم اختلفوا بالشهادة قدر ما اختلفوا بها فلا يعد الا خلافا لحد السبب
كذا هذا وكما اذا قطعت يد عند الغاصب فزده مع ارض اليد فانه يجبر نقصان
بالارض لما ذكرنا من الاتحاد للسبب لان السبب لواحد لما ارض في الزيادة
والنقصان كانت الزيادة خلفا عن النقصان لان الواجب على الغاصب ان يرد
ما غصب وما لبيته كما لو غصب من غير نقصان فان فعل ذلك برجع النقصان
الا ترى انه لو غصب جارية سمينة فرضت عندك وهزئت ثم تعافت وسمعت
ثم عادت مثل ما كانت فزدها لا ضمان عليه ولو كان مطلق الفوات
يوجب ضمان لضمن وكذا اذا سقطت من ماله او قلها الغاصب فيقتب
مكائنها اخرى فزدها سقط ضمانها وقولها كيف يجبر ملكه بملكه قلنا
ليس هذا جبر في الحقيقة انما هو اعتبار الملك مفضلا بفضله بعد ان كان
متحدا كما اذا غصب نفقة ففقد ضمانها فانه يرد لها ولا شيء عليه غيرها
اذا لم ينقص بالقطع وولد النطفة ممنوع فان نقصانها يجبر بولدها
عندنا فلا يرد عليا وكذا اذا ماتت الام ممنوعة في رواية ابي حنيفة
فانه روي ان الام اذا ماتت وفي الولد وفا بغيرها يري الغاصب يرد
عليه وفي رواية عنه ان يجبر بالولد قدر نقصان الولادة ويضمن ما زاد
على ذلك قيمة الام وظاهر الرواية عليه قيمتها يوم الغصب ونحوه
ان الولادة لم يمت سببا لموت الام ولا يفتني اليه غالبا فيكون موتها
بغير الولادة من العوارض وهي تراد في الالام وصيق المخرج فلم يجز
النقصان والزيادة وكلامنا فيما اذا اتحد واما اذا مات الولد قبل
الرد فلا يرد له لم يحصل المالك مالة المقصوب ولا بد منه لبراء الغاصب
والخصم ليس بزيادة لان عرض بعد الفسقة ولذا لو غصب المحض وهلك
عنده لا يجب عليه قيمة خضيا وانما يجب عليه قيمة غير خضيا وكذا لو رد الغاصب
بعد ما خصهاه لا يرجع على المالك بما زاد بالخصا ولو كانت الزيادة معتبرة
لرجع عليه بالزيادة كما يرجع بما زاد الصبي كذا ذكره وهذا الي انه يجب عليه
ضمان ما نقص بالخصا مع رده المحض بل يجبر المالك ان شاء ضمنه قيمة يوم

وترك المحض وان شاء اخذه ولا شيء له غير ذكره في النهاية مغزيا الى النسخة
وقاضى خان وكان الاقرب هنا ان يمنع فلا يلزمنا ولا اتحاد في السبب
فما عدا ذلك من المسائل لان سبب نقصان القطع والجزو سبب لزيادته
النمو وسبب لنقصان التعليم وسبب لزيادته المقطعة من العبد وغيره
اطلق في قوله وما نقصت الجارية بالولادة فمثل ما اذا جلت في يد
الغاصب من وجه حلال او حرام وموضوع المسألة في الثاني نكان عليه
ان يقيد به اما الثاني فقال في المحيط وكو حلت في يد الغاصب من زوج
كان لها عند المالك واحيلها المولى لا يضمن الغاصب لان النقصان سبب
من جهة المالك وهو احباله وتسلط الزوج عليها فصار كمالو قلها في يد
الغاصب ولو غصب جارية مالا او محبوبة او مريضة او بمجوعة فأت
في يد الغاصب من ذلك لعيب ولو حلت في يد الغاصب وابيضت عنهاها
فزدها فضمن النقصان على الغاصب فان زال في يد المالك ما كان بها
من حمى وبياض العين يرد المالك على الغاصب لنقصان فصار كمالو خلق شعور
انسان واخذ بدله ثم تبنت ولو غصب جارية فولدت عند الغاصب ثم غصبها
وولد لها من الغاصب رجل اخر فضمن المالك الغاصب لاول قيمة الام فالغاصب
ان يضمن الثاني قيمة الام والولد ويتصدق بقيمة الولد ولو ولدت في يد الغاصب
فجدها وولد لها يضمن قيمتها يوم غصبها وولد لها يوم الجود وفي المشقة ولو حلت
في يد الغاصب ثم ردها على المولى فأت ذلك ضمن المولى قيمة النقصان **قال**
رحمة الله ولو زني بمقصوبة فزدت فأت بالولادة ضمن قيمتها ولا يضمن المخرج
وهذا قول الامام ابي حنيفة وقال لا يضمن الامة ويقبل نقصان الحبل
لان الرد قد صح مع الحبل والحبل عيب فيجب عليه بفقها ان العيب وهلاكها بعد
ذلك سبب حادث عند المالك فلا يبطل به الرد كما اذا حلت في يد الغاصب
فزدها وماتت من ذلك الحمى وزنت عند الغاصب فزدها وجلدت بعد الرد
عند المالك وماتت من ذلك فانه لا يضمن لان نقصان العيب وكذا اذا سلم
البائع الجارية للمستري حبلى ولم يعلم المستري بالحبل وماتت من الولادة
لم يرجع المستري على البائع تبني من الثمن اتفاقا والامام انه لم يرد لها
كما اخذها لان اخذها وليس فيها عيب تلف ورد لها وفيها ذلك فلم يصح
الرد فصارت كما اذا حلت جارية في يد الغاصب ففوت بها بعد الرد او دقت
بها الولد فانه يرجع بغيرها على الغاصب بخلاف الحرة لانها لا تضمن بالغصب
وفي فصل الشرائع الواجب التسليم وبموتها بالولادة لا ينعدم التسليم وفي
الفصل لسلامة شرط لصحة الرد فالم يرد مثل ما اخذ لا يعتد به فافترقا
على انه ممنوع وفي فصل الحمى الموت يحصل بزوال القوي وان زول بترادف
الالام فلم يكن الموت حاصلا بسبب وجد في يد الغاصب فيجب عليه ضمان قدر

ما كان عنده دون الزيادة اقول ورد عليهم في الظاهر انهم جعلوا الولادة
ما هنا سببا لميلاد وقد صرح فيما مر بانها ليست سببا للهوت فكان بين
الكلامين تدافع وفي المحيط وتوسفت عند الغاصب وسرق العبد
فرد فقطع عند المالك ففقد الامام يضمن الغاصب نصف القيمة وعندهما
يضمن نقصان السرقة انتهى **قال** رحمه الله ومنافع الغصب هذا معطوف
على الحرة في قوله ولا يضمن الغاصب حرة يعني ولا يضمن الغاصب منافع الغصب
وقال الشافعي يضمن منافع الغصب لانها مال متقوم مضمون بالعقد كالاقتناء
ولما انها حصلت على ملك الغاصب فحدونها في يد اذ هي لم تكن حادثة في يد
المالك لانها اعراض لا تبقى في ملكها ففقد الحاجة ولا يضمن ملك
نفسه قال ابن قاضي زاد وهذا سوال لم اركب من السارق حتى تعرض له وهو
ان يقال لقائل ان يقول مقتضى هذا الدليل ان لا تجب الحرة على المستاجر فيما
اذا احدث المنافع في يد كافي استيجار الدور والارض والذواب
ونحوها لان الانسان كما لا يضمن ملكه لا تجب عليه الحرة بمقابلة ملكه مع
انه يجب عليه الحرة بالاجماع واجاب عنه في غاية البيان ان الاجرة عندنا
لا تجب بمقابلة المنافع بل بالتمكين منها من جهة المالك وهذا سوال ساقط
من اصله لان الغاصب يزعم حدوث المنافع على ملك نفسه والمستاجر يعتقد
حدونها على ملك المورج فالنفا وقوله بالانفاق متعلق ايضا بالمنافع يعني
وكذا منافع الغصب لا يضمن بالانفاق لانه لا يخلو ما ان يكون مضمونة
بملكها من المنافع لانه لا قابل بذلك ولا بالدرهم لعدم المماثلة والمماثلة شرط
في ضمان العدو وان لا يبرأ قال صاحب لغاية بما اذا اختلف ما يتسارع اليه كفقد
فانه يضمنه بالدرهم وهو لا تماثل ذلك على ان المماثلة ليست بمعبرة لا يقال
منافع الغصب مضمونة عندكم في الوقت ومالك للقيم وما كان معدلا استغلا
وهذا التعليل جاري فيه قلنا العلل على وفق القياس والقول بضمان المنافع
فيما ذكر وجه الاستحسان **قال** رحمه الله ونحو المستعمل وخبره بالانفاق
اي لا يضمنها لانها ليسا بمتقومين في حق المسلم وانما يصير متقوما باعتبار
دين المقتضوب منه بانه متقوم او يتعين بنفسه في التقويم وفي شرح الطحاوي
لا يضمن سوا التلغف مسلم او ذمي **قال** رحمه الله ويضمن لو كانا ذمي يعني
يضمن اذا كان التلغف خمر الذمي وخبره وقال الامام الشافعي لا يضمن لقوله
عليه الصلاة والسلام فاذا قبلوا عقد الحرة فاعلم انهم ما المسلمين
وعليهم ما عليهم ولان حقهم لا يزيد على حق المسلم ولما انما امرنا ان نتركهم
وما يدنيون ولقول عمر لما سأل عن ماله ماذا تصنع بما يبره اهل الذمة
فقالوا انفسهم قال لا تفعلوا وولوهم بيعها وخذوا العشر من ثمنها
فالاولا انها متقومة وبيعها جائز لهم لما امرهم بذلك من غير انكار فكان

اجماعا

اجماعا وورد على هذا الدليل في النهاية فقال لم لا نتركهم وما يدنيون في بعض
الامور كاحداث بيعه وكنيسة وكركوب الخيل وحمل السلاح فانهم ينفون
منها ولان الامر باحتساب الجسرينا وللمسلم في حق الكافر على ما
كان وبخلاف الميتة والدم لان احدا لا يعتد بقومها وبخلاف
الربا فانه مستثنى من عقودهم لقوله عليه الصلاة والسلام الا من
ازني فليس جنينا وبينه عهد وبخلاف العبد المرتد يكون للذمي فانما نقله
لاننا ما صمناهم ترانا القرض له لما فيه من الاستخفاف بالدين وبخلاف
متروك التسمية عند اذا كان الذابح من المسلمين لان ولاية السيف
والحاجة ثابتة فيمكن الزامه فلا يجب على متلفه الضمان واما اذا اختلف
المسلم خمر الذمي لا تجب عليه قيمته وان كان مسلما لان المسلم ممنوع من ملكه
وتملكه بخلاف الذمي اذا استملك خمر الذمي يجب عليه مثله لقدر
عليه ولو اسلم الطالب بعد ما قضى عليه بمثلها فلا شيء على المطلوب
لان الخمر في حقه ليس بمقوم فكان باسلامه منرا عما كان في ذمته من الخمر
وكذا لو اسلم لان في اسلامها اسلام الطالب ولو اسلم المطلوب ثم اسلم
الطالب بعد قال ابو يوسف لا يجب عليه شيء وقال محمد يجب عليه قيمة
الخمر وهي رواية عن الامام لان الاسلام الطاري بعد تقرير السبب
كاسلام المقارن للسبب وهو لا يمنع وجوب قيمة الخمر على المسلم ولا في
يوسف ان قبض الخمر المستحق في الذمة قد نفذ واستغفاه بسبب الاسلام
ولا يمكن ايجاب قيمتها ايضا لانه ممنوع منها وصار كما لو كسر قلبا
لغيره ثم تلف المكسور في يد صاحبه ليس لصاحبه ان يضمن الكاسر شيئا
لان شرط تضمن قيمته تملك المكسور وذلك قد فات ودليله المذكور
في المطولات وفي الترخانية ولو تلف موقوذة المجوسي مسلم فالصحيح
يضمنها ولم يفرض السارق لما يلزمه في التلف في خمر الذمي والظاهر انه
يضمن قيمته كما لو كانت شاة في موقوذة المجوسي اذ انه قوله الخنزير
في حقه كالشاة في حقنا والتفصيل المتقدم في الاسلام في خمر الذمي
بحري كذا في خنزير وقد قال الفقير هذا من غير ان يجد نقلا ثم ظفرت
بالنقل وفي الترخانية وان كان الخمر والخنزير الذمي يجب على متلفهما
كان المتلف مسلما او ذميا فتران التلف ان كان ذميا فانه يجب عليه مثل الخمر
وان كان المتلف مسلما يجب عليه قيمة الحق وفي الخنزير يجب عليهما القيمة لان
الخنزير لا مثل له من جنسه وفي الترخانية او كسر بيضة او جوزة فوجدها
داخلها فاسدا فلا ضمان عليه وكذا لو كسر داهية انسان ثم ظهر انها زبوة
فلا ضمان عليه واذا قسد تليف حصر انسان وترف شأنها وان لم يكن الاعاد
كما كان امرنا به فصار كما في خصم سلم انسان وترف شأنها وان لم يكن الاعاد

د

كما كان اسلم المنقوض شيئاها وضمن قيمة الحصر صحيا وفي العيون غصير ثم
عبد قيمة خمسينة فخصاه فصار شيئا وحي لفاض محمد ان صراحت الغلام
بالخيار ان شاء ضمنه قيمته يوم خصا به وان شاء اخذ الغلام ولا شيء
وقال بعض مشايخنا يقوم الغلام بكم يشتري للعمل قبل الخصي ويقوم
بعد الخصي فيرجع بفضل ما بينهما قال الصادق عليه السلام ان الدين
وهذا خلا في ما حفظناه من مشايخنا والمحفوظ المتقدم **قال**
رحمة الله وان غصبت خمر من مسلم فخلله او جلد ميتة ودين فلما ان
اخذها ورد ما زاد الدباغ فيه كعني ياخذ الخل بغير شيء والجلد المدبوغ
ياخذ ويرد ما زاد الدباغ فيه والمراد بالاول اذا خللها بالخل من الشمس
الى الظل ومن يظل الى الشمس وبالناس في اذا دفعه بماله قيمة كالغصير
والعرق ونحو ذلك والفرق ان الخل يخلط مطهر لها بمنزلة غسل الثوب بالحناء
فيبقى على ماله المقصود منه لان المالية لم تغيث بفعله وبالدباغ انقل
بالجلد مال مقبور كالصبيغ في الثوب فلهذا ياخذ الخل بغير شيء وياخذ
الجلد ويعطى ما زاد الدباغ فيه وطريق معرفته ان ينظر الى قيمة الجلد غير
مدبوغ والى قيمته مدبوغا فيضمن ما فضل والغاصب ان يحبس حتى يستوفي
حقه كحبس المبيع باليمن والرهن بالدين والعبد الا بق بالجلد واطلق في
التخليل فسل اذا خللها بماله قيمة او لا لكن **قال** في القدر وري امر الوالي
فيها ملحا او خلل بماله قيمة فعند الامام يصير الخل ملكا للغاصب
ولا شيء عليه وعلى قوله ان التي فيه الملح قلنا لا خذ ودفع ما زاد
فيه قالوا ان يعطيه مثل وزن الملح من الخل هكذا ذكرنا وانهم اعتبروا
الملح ما يباع وان التي فيه الخل فهو بينهما وان استهلكه ضمن الخل وان غصب
غصيرا فصا وعنده خلا فله ان يضمه مثله ان كان في حينه وقيمة ان
كان في غير حينه ولو اراد رب الغصير ان ياخذ القيمة الصحيح ان ليس له
ذلك وعن الثاني لو غصب غصيرا فصا وعنده خمر او لبنا حليسا فصا وعنده
مخيطا او غنيا فصا رزينا فالمغصوب منه بالخيار ان شاء اخذ ذلك
ولا شيء له غيره وان شاء ضمنه مثله وسلم اليه واطلق في الدباغ
فمثل ما اذا دفعه بماله قيمة او لا لكن **قال** في الاصل وان غصبت جلد ميتة
ودفعه فان دفعه بماله قيمة له فانه ياخذ ثمانا وفي الكافي وان دفعه
بماله قيمة له اخذه واعطاه ما زاد الدباغ واطلق في الجلد فمثل ما اذا
اخذ من منزل صاحبه او اخذ من الطريق بعد ما القاه صاحبه فيه
لكن قال القدر وري هذا اذا اخذ من منزله اما اذا القاه صاحبه الميتة
في الطريق واخذها رجل ودفعها فليس له ان ياخذ الجلد وفي الذخيرة
من الثاني له ان ياخذ الجلد وان القاه صاحبه في الطريق فلو كان المدبوغ

جلد ما ذكر كان له ذلك قال مشايخنا لا يفرق بين جلد الميتة وجلد المذكي شيء
اليه الحاكم الشهيد والجواب في الميتة والمذكاة واحد **قال** رحمه الله تعالى
وان اتلفها ضمن الخل فقط يعني اذا اتلف الغاصب الخل والجلد المدبوغ في يد
فيل ان يرد لها الى صاحبها ضمن الخل ولا يضمن الجلد المدبوغ وهذا قول الامام
وقال لا يضمن قيمة الجلد مدبوغا ايضا ويعطى ما زاد الدباغ فيه لان ملكه
باق فيه ولهذا ياخذ وهو مال متقوم فيضمنه مدبوغا بالاستهلاك والامام
ان ماله وتقوم به حصل بفعل الغاصب لاستعماله مالا متقوما فيه ولو كان
له حسنة والجلد تبع للمال وملكه باق فيه ثم قيل يضمن قيمة جلد مدبوغ ويعطى
ما زاد الدباغ قال في الاسلام وعنه في شرح الجامع الصغير قولها يعطى ما زاد
الدباغ فيه محمول على ما اذا اقم الجلد بالذراهم والدباغ بالذناير اما اذا اقمها
بالذراهم او بالذناير فيطرح منه ذلك القدر وياخذ منه الباقي وهو قيمة جلد
مذكي غير مدبوغ وفي الكافي وان استهلكه يضمن قيمته طاهرا غير مدبوغ والجمهور
على انه يضمن قيمته مدبوغا ولو جعل الجلد فروا او جرابا او زقالم يكن للمغصوب
منه عليه سبيل وان خللها بصت الخل فيها قيل يكون للغاصب بغير شيء عندنا خيفة
سوا صارت خلا من ساعتها او بمرور الزمان عليها لان خلط الخل استهلاك واستهلاك
الجز لا يرجع لضمان وعندها ان صارت خلا من ساعتها فكذا قال ابو حنيفة انه
استهلاك وان صارت بمرور الزمان كان الخل بينهما على قدر حقوقهما كذبا وفي
التاثير خائنه واذا غصب ثوبا او لبنا وجعله انة فان كان له قيمة فهو مثل
الخطبة اذا طعن فان لم له قيمة فلا شيء له عليه من الضمان وفي القدر وري المغصوب
يكون اسوة للقرما في اليمن ولا يكون اخف شيء من ذلك وفي الذخيرة اخذ كوزا
من طين غيره كان الكوز له فان قال ربنا لطين فامرته به فهو الحق بر في نواد
ابن سماعه رجل ستم طشتا غيره وهو مما يباع وزنا فربه بالخيار ان شاء اسكن
الطشت وان شاء دفعه واخذ قيمته وكذا كل مصنوع قيد بقوله اتلفها
لانها لو حلك لا يضمن بالا جماع والجمع عليه لا يحتاج الى دليل لان دليله
الاجماع ولم يظهر لهذا الاختلاف في القويم فابن عدي فان قيمة جلد
مدبوغ بعد ان يصرح عنه قدر ما زاد الدباغ فيه هي قيمة جلد مذكي غير
مدبوغ بعينها وقوله ينظر الى قيمته ذكي غير مدبوغ والى قيمته يضمن ما بينهما
صريح في ذلك فافان الاختلاف والمال واحد وهذا الوديعه بمال القيمة
له يضمنه بالاستهلاك وفي السفيتا في ومن اتلف الشاة المذبوحة المتروكة
القيمة عند الا يضمن انتهى **قال** رحمه الله ومن كسر مرقا او اراق سكرا
او منصفافض وهو قول الامام وقال لا يضمنها لانها معدة للعصبة فيسقط
تقومها بالخمر ولانه فسله باذن الشارع لقوله عليه الصلاة والسلام بغت كسر
المرامير وقل الخنازير ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا راي احدكم فليكن

بيده فان لم يستطع فليسا نه فان لم يستطع فبقليه وذلك لضعف الايمان والكسر
هو لا تكار باليد ولهذا الفعل باذن ولي الامر وهو الامام لا يضمن فباذن الشارع
اولي ولا امام انه كسر ما لا ينفع به من وجه اخر سوا الله فلا يستطع فقيمة الاجل
الله وكاستهلاك الامة المغنية لان الفساد مضاف الى فعل الفاعل مختار ولا امر
باليد فيما ذكره في حق الامام واعوانه لقد رتبهم عليه وليس لغيرهم الا باللسان
على ان يحصل بدون الاتلاف كالآخذ ثم فيضمن قيمتها ماله لغير الله وكما في الامة
المغنية والكبش النطوح والحام الطيار والدين المقاتل والعبد الخفي ويضمن
المسكرو المتصف لا الممثل لان المسلم ممنوع من مخالفة عينه وان جاز فعله بخلاف
الصليب حيث يضمن قيمته صليبا لانه مال مستقوم وقد امرنا بتركهم وما يدنيون قيل
الخلاف في الدف والطبل اللذان يضربان للهواما الدف والطبل اللذان
يضربان في العرس والغزو فيضمنان نفقا ولو شق رقابه حرم يضمن عندها الامكا
الاراقة بدونه وصندي يضمن لانه قد لا يتيسر لاراقة الابرة وفي البوت
يضمن قيمة الرق وذكر في النهاية انه لا يضمن اللذان الا اذا كسر باذن الامام
والفتوى في زماننا على قولها لكثرة الفساد وذكر في النهاية عن الصدر الشهيد
يهدم البيت على من اعتاد الفسوق وانواع الفساد وقالوا لا بأس بالهجوم على
بيت المقدس وشيل براق العصور ايضا قيل ان ينتدب ويقذف بالرديد
على من اعتاد الفسق وقد روي عن عمر رضي الله عنه انه مر على نايحة في منزلها
فصر بها بالدرع حتى سقط خمارها قالوا يا امير المؤمنين قد سقط خمارها
فقال لا حرمه لها وتكلموا في معنى قوله لا حرمه لها قيل مضاه لما استقلت
بالحجر فقد سقطت حرمه نفسها وروي ان الفقيه ابي بكر البخاري خرج على بعض
نهر فكان النساء على شاطئه كاشفات الروس والاذرع فقبل له كيف تفعل فقال
لا حرمه لكن انما الشك في ايمانهم ثم الامر بالمعروف فرفض ان كان يغلب على ظنه ان
يقبل منه ولا يسعه تركه ولو علم انه يهان ويضرب ولا يصبر على ذلك ولا يصل
الي غيره او تقع الفتنة فتركه افضل ولو علم انه يصبر على ذلك ولا يصل الي غيره
ضرر فلا بأس به ولو علم انهم لا يقتلون ذلك ولا يخاف منهم ضرر فهو بالخيار
والامر افضل وفي التارخانية يضمن قيمته خشبا ممنوتا وفي المشتقي يضمن
قيمتها الواح احرق بايا ممنوتا عليه تماثيل منقوشة يضمن قيمته غير منقوش
تماثيل فان كان صاحبه قطع رويس تماثيل ضمن قيمته منقوشا بمنزلة منقوش
خجرا حرق بساط فيه تماثيل رجال ضمن قيمته مصورا هدم بيتا مصورا باصابع
وتماثيل الرجال والطير ضمن قيمة البيت والاصباغ فان قلت لماذا ضمن
في الباطن غير منقوش وفي البساط مصورا قلنا لان التصوير في البساط بالصور
وهو مال في ذاته بخلاف الخشب **قال** رحمه الله وصح بيع هذه الاشياء وهذا
قوال الامام وقال لا يجوز بيع هذه الاشياء لانها ليست بمال مستقوم وجواز

البيع

البيع وجوب الضمان مبنيان على المالة **قال** رحمه الله ومن غصبام وله
او مدبرة فان ضمن قيمة المدبرة لأم الولد وهذا عند الامام وقال لا يضمن
أم الولد ايضا لانها مستقيمة عندها كما مدبرة وقد ذكرناه والدليل
من الجائزين في كتاب التعلق لا يقال قد علم بما ذكره المؤلف رحمه الله
في كتاب التعلق ان أم الولد لا قيمة لها عند الامام حيث قال وما لأم
ولد تقوم فذكر أم الولد هنا لا فائدة له لا نأقول بل فيه فائدة
لان ثمة بين الحكم فيما اذا اعتقه الشريك فرمما يتوهم شخصان الحكم
في الغصب يخالف ما تقدم فبين المؤلف رحمه الله انه لا يخالف والله اعلم
كتاب الشفعة وجه مناسبة الشفعة بالغصب ثلث الاشياء
مال غنيم بلا رضاه في كل منهما والحق تقويمها عليه لكونها مشروعة
دون تكتن توفرا الحاجة الى معرفة كثر الاحكام المتعلقة به واجبت
تقويمه والكلام فيها من وجوه الاول في معناها لغة والثاني
شرعا والثالث في بيان دليلها والرابع في بيان سببها والخامس في
ركبتها والسادس في شرطها والسابع في حكمها وصفتها فهي لغة
ما حوزة من الشفع وهو الذي هو ضد الوتر وشرعا ما يدثره المؤلف
ودليلها ما روي انه عليه الصلاة والسلام قضى بالشفعة في كل شركة
لم تقسم ربحه او حايطة وقال عليه الصلاة والسلام الجار حق بشفعة
جاره وسببها دفع الضرر الذي ينشأ من سوء المجاورة على المدوام من حيث
ايقاد النار واعلا الجدار واثارة الغبار وركبتها الاخذ من المشتري
او من ابائهم وشرطها كون المحل عقارا كان او سفلا مملوكا بيد هو
مال واما حكمها فهو جواز طلب الشفعة عند تحقق سببها وصفتها ان الاخذ
بها بمنزلة شراء مبتدأ حتى ثبت ما يثبت بالشرا نحو الرد بخيار الروبة
والشرط **قال** رحمه الله هي تملك البقعة خيرا على المشتري بما قام
عليه هذا في الشرع وزاد بعضهم بشركة او جوار فقوله تملك
جنس مثل تملك لعين والمنافع وقوله البقعة فصل اخرج به تملك
المنافع وقوله جوار اخرج به البيع فانه يكون بالرضي وقوله بما قام
عليه يعني حقيقة او حكما كما سبب في الجور وغيره والمراد تملك
البقعة او بعضها بالمثل ما اذا اشتراها احد شفعا بها ففي التارخانية
اشترى الجار دارا ولها جار اخر وطلب الشفعة فنسب الدارين المشتري والجار
نصفين وفي التارخانية وانما يجب لاراضي التي حازها الامام لبيت المال
وتدفع للناس مزارعة فصار لهم فيها بنا واستجار فان بيع الاراضي باطل
وانما يجب للملك في الاراضي حتى لو بيعت دار بجنتها دار الوقف فلا
شفعة للوقف ولا ياخذها المتولي قال ابن قاضي زاده ان كان حقيقة الشفعة

التملك لزم ان لا يكون لقوله الشفعة ثبت بعقد البيع وتستقر بالشهاد
صحة اذا البوت لا يتصور بدون التحقيق وحين عقد البيع والاشهاد لم يوجد
لاحد بالتراضي ولا بقضاء القاضي ولم يوجد للملك ايضا فعلى تقدير ان تكون
الشفعة بنفس ذلك التملك كيف يتصور بثبوتها بعقد البيع واستقرارها بالاشهاد وان
فقد صرحوا بان حكم الشفعة جواز الطلب وبثبوت الملك بالقضاء او بالتراضي لان يكون
حكم الشفعة اما الاول فلا نه لا شأن ان المقصود من طلب الشفعة انما هو الوصول
الى ملك الشفعة المشفوعة وعند حصول تملكها الذي هو الشفعة على الغرض المذكور لا
يبقى مجال جواز الطلب للشفعة ضرورة بطون طلب حاصل وحكم الشيء يقارنه
او يقبضه فالظاهر عندي في تعريف الشفعة ما ذكره صاحب غاية البيان حيث قال ثم
الشفعة عبارة عن حق التملك في العقار لدفع ضرر الجوار انتهى والجواب ان المراد
بالوجوب والاستقرار استقرار حق الاخذ لنفسه وقوله حكم الشفعة جواز
الطلب يعني حكم حق الاخذ فلا يراد **قال** رحمه الله ويجب الخلط في نفس المبيع
لما روي عنه عليه الصلاة والسلام قضى بالشفعة في كل شركة لم يقسم ريعه
واعترض بان الحديث وان دل على بعض المدعي وهو بثبوت حق الشفعة للشريك
الا انه يبقى بعضه الاخر وهو بثبوتها الغير الشريك ايضا كالجار الملاصق لان
اللام في الشفعة المذكور في المجلس لعدم العهد وتقرير المسند اليه بلام بعض
يعيد فصر المسند اليه الجار المسند فاقضى انتفاء حق الشفعة غير الشريك كالجار
والجواب ان بثبوت حق الشفعة للجار افاده حديث آخر فظهر ان المقصود غير حقيقي
قال رحمه الله ثم الخلط في حق المبيع كالشرب والطريق ان كان خاصا ثم الجار
الملاصق يعني تثبت بعد الاول للشريك في حق المبيع كالشرب والطريق
اما الشريك فقد تقدم دليله واما الجار فلقوله عليه الصلاة والسلام
الجار حق بشفعة جاره وانما وجهت رتبة على الترتيب الذي ذكره هنا لانها
وجبت لدفع الضرر الدائم الذي يلحقه وكلما كان اكثر اتصالا كان اخص ضررا
واشد فكان احق بها لقوة الموجب لها فليس للاضعف ان ياخذ مع وجوده لا قوي
الا اذا تراءى فله ان ياخذ ان شهد وقال الشافعي لا تجب للجار وقوله ان كان
خاصا يعني الشرب والطريق وان لم يكن خاصا لا يستحق به الشفعة والطريق
الخاص ان يكون غير نافذ فليس بخاص وان كانت سكة غير نافذ ينسحب منها
سكة غير نافذة فيبعت دارا في السفلى فلا لها الشفعة لا غير وان بيعت
في العليا كان لهم وللعليا جميعا لان في العليا حق لاهل السكنى حتى كان لهم
كلهم ان يروا فيها وليس في السفلى حق لاهل العليا حتى لا يكون لهم
ان يروا فيها ولا لهم فتح باب والشرب الخاص عند الامام ومحمد ان يكون
نهر صغير لا ترفيه السفن فان كانت ترفيه السفن فليس بخاص فاذا ابيعت
ارض من الاراضي التي تسقي منه لا يستحق اهل النهر الشفعة والجار اخص منهم

بخلاف

بخلاف النهر الصغير وقيل ان كان اهله يخصصون به فهو صغير وان كانوا لا يخصصون
فهو كبير وعليه عامة المسايخ لكن اختلفوا في حد ما يخصص وما لا يخصص فقد
ما يخصص بحسب ما به وقيل هو مفوض الى رأي المجتهد في كل عصر فان راوه
كثيرا فكثيرا وان راوه قليلا فقليل وهو اشعة الا قالوا بل في الفقه
والجار الملاصقة وهو الذي ظهر له بيت هذا وبابه في سكة اخرى وفي
شرح الطحاوي صورة دار منها منازل وباب الدار الى سكة غير نافذة
وابواب المنازل الى هذه الدار وكل منزل لرجل على حدة الا سكة منها
لرجلين ولهذا المنزل المشترك جار ملاصق على ظهره فباع احد الشريكين
نصيبه فالشفعة اولا للذي لم يبيع فان سلم او لم يطلب فالشفعة لارباب
المنازل ولو لم يطلبوا وسلمها فالشفعة لاهل السكة ويستوي في ذلك
الملازق وغيره والجار الذي له الشفعة عند الملازق الذي جاره لزيق
الدار الذي وقع فيها الشرا والجار الذي هو موخر عن الشريك هو ان لا يكون
شريكه في الارض ولا في الطريق والمسيل وفي المحيط سكة غير نافذة فيها عطف
فان كان ترعا فاهل العطف اولى بما بيع فيه لان المبيع كالمفصل ولهذا هم
ان ينصبوا الدرب في اعلاه وان كان العطف مدورا فالكل سواء لان المدور
كالمفصل وفي نوادر ربهام قال ابو يوسف المدور والمربع والمستطيل سواء
درب غير نافذ في اسفله مسجد فظهر الى الطريق اعظم حصة الامام
فباع رجل من اهل الدرب داره فلا شفعة لاهل الدرب لا من جاورها
وان كان حول المسجد بثبوت حول بينه وبين الطريق فالشفعة لكل اهل
داره ولا شفعة لاهل الدرب الا من جاورها لان الامام لما خط المسجد
للمسلك كان له ان يفتح الطريق ويدخل الناس منه الى الصلاة وامكان الفتح
الآن كالفتح السابق وفي الترخاينة ولو كان المبيع بعضه يلازمه وبعضه
لا يلازمه فالشفعة فيما يلازمه ارضا كان او سينا قانا وغيره ولم يتعرض
المولف لما اذا كان شريكا في الطريق والاخر في المسيل فيقدم وفي الترخا
وصاحب الطريق ولو بالشفعة من صاحب المسيل اذ لم يكن مسيل الماء ملكا
له انتهى **قال** رحمه الله والشريك في خنمة وواضع كجذوع على الحائط
جاز لا يكون شريكا لان الشركة المعتبرة هي الشركة في العقار لا في المنقول
والخنبة منقولة وواضع كجذوع على الحائط لا يصير شريكا لان الشركة المعتبرة
بل جار ملاصق لوجود اتصال بشفعة احد هما بشفعة الاخر فيستحق الشفعة
على انه جار ملاصق ولا يرجع ذلك على غيره من الجيران وكذا اذا كان بعض
الجيران شريكا في الجدار لا يقدم على غيره من الجيران لان الشركة في البناء المجرد
بدون الارض لا يستحق به الشفعة ولو كان البناء والارض التي عليها البناء متفرقا
بينما كان هذا اولى لانه شريك في بعض المبيع ويتاقي ذلك بان بيننا اولا على

نية

وجه الشركة ثم تقسم الارض غير موضع البناء فيبقى البناء وموضعه مشتركاً فهو
شريك فيقدم على الجار هذه رواية وفي رواية هو والجار سواء في غير موضع
الجار بالجوار وهم فيه سواء وفي الجامع الصغير للحسامي ولو كان خليطاً
من وجهه كان متقدماً على الجار وفي آداب القضا للخفاف الجار الذي هو موخر عن
الشريك في الطريق هو موخر لا يكون شريكاً في الارض ولو كان شريكاً في المنزل في الدار
او بيت منها فيبيت الدار كان هو الحق في المنزل لما ذكرنا واستواء البقعة في
رواية لانهم كلهم جيران في حق البقعة ولو كان دار بين جارين ولا حدهما فيها
منزل مشترك بينه وبين آخر غير شريك في الدار فباعها كان الشريك في
الدار اولي بشفعة الدار لانه شريك فيها والشريك في البير اولي بالبير
لانه شريك فيها ولا جوار على هذا لو كان سفلي بين رجلين وعلو لا حدهما
مشتركا بينه وبين آخر فباع هو السفلي والعلو كان الف لو شريك في العلو
والسفل لشريك في السفلي لان كل واحد منهما شريك في نفس البيع وجاز في
حق الآخر كذا في التنازع وغيره قال ابن قاضي زاده في هذا التمثيل قصور
لان المنزل عند الفقهاء دون الدار وفوق البيت واقفه بيتان او ثلاثة
نص عليه في المغرب وقد تقدم ذلك في بيان الحقوق فتمثل الشريك
في المنزل شركة في بيت يخالف ما تقدم ولا ضرورة تدعو اليه انتهى
والجواب انه تقدم ان الفرق بين المنزل والبيت اصطلاح طائفة
وعند طائفة اخرى لا فرق فهذا على عدم الفرق فلا تصور وفي
المحيط دار ببيت ولها بامان في زقاقين ينظر ان كانت في الاصل
دارين باب كل منهما في زقاق اشتراها رجل واحد ورفع الحائط بينهما
وصارت دار واحدة ولها باب فالشفعة لاهل الزقاقين في الخارج جميعاً
على فكانت العبرة بالاصل دون الدار ونظر هذا الزقاق ان اذا كان
اسفله زقاق الى جانب آخر فرفع الحائط بينهما فصار لكل سكة واحدة
كان لاهل كل زقاق الشفعة في الذي لهم خاصة ولا شفعة في الجانب
الاخر فمما اقسام دارا ورفعوا طريقاً بينهم فجعلوها نافذة ثم بنوا دوراً
وجعلوا ابواب الدور مسارة الى سكة فباع بعضهم داراً فالشفعة
بينهم بالنسبة لان هذه السكة وان كانت نافذة فكانها غير نافذة
واذا بيع السفلي فلصاحب العلو الشفعة فان لم ياخذ حتى انهدم البناء
او كان مهدوماً حين البيع فلا شفعة له عند الثاني وقال الثالث لا شفعة
لان الشفعة تستحق بسبب قرار البناء وهو حق التعليل وهو قائم ولا ي
يوسف ان الشفعة انما تجب بما هو مملوك له وهو البناء والهوا وحسن التعليل
ليس بما هو مملوك **قال** رحمه الله على عدد الروس بالبيع يعني تحت الشفعة
بالبيع وتقسيم على عدد الروس اذا كانوا كثيرين والباقي قوله بالبيع يتعلق
بشجب

بشجب في قوله تجب للخليط معناه تحت الشفعة بعد البيع اي بعده لا انه
سببه لان السبب هو الاتصال على ما بيناه واورد عليه ان يجي الباء
بمعنى بعد لم يذكر في مساهير كتب العربية قال في النهاية لو كان السبب
هو الاتصال لجاز تسليمها قبل البيع لوجوده بعد السبب كما لا ريب في
وجود الدين واجيب بان البيع شرط ولا وجود للشرط بعده ورد
بان لا اعتبار لوجود الشرط بعد تحقق السبب وقال الشافعي على مقدار
النسبة لان الشفعة من مرافق الملك الا ترى انها التكميل المنفعة
فاشبهت لعلة والزوج والولد والفرع ولنا انهم استواء في سبب الاستحقاق
وهو علة استحقاق الكل في حق كل واحد منهما ولهذا لو انفرد واحد اخذ
الكل والاستواء في العلة يوجب الاستواء في الحكم ولا ترجيح بكثرة العلة
بل بقوتها وما يستشهد به من الولد وغيره متولد من الملك فيستحق
بقدر الملك بخلافه نصاً ولو اسقط حقهم اعدم حقهم قبل القضا
فان لمن بقي ان ياخذ الكل لان الشفيعين للمزاحمة وقد زال بخلاف
ما اذا اسقط حق قبل القضا حيث لا يكون ان ياخذ نصيب الاخر
لانه بالقضا قطع كل واحد منهما عن نصيب الاخر ولو كان بعضهم غايباً
يقضي بالشفعة بين الحاضرين لان الغائب يحمل ان لا يطلب فانه
يؤخر بالثبوت وكذا لو كان لشريك غايباً فطلب الحاضر يقضي له بالشفعة
لما ذكرنا ثم اذا حضر الغائب فطلب يقضي له لتحقيق طلبه غير ان الغائب
اذا كان يقاسم الحاضر لا يقضي له بالكل اذا اسقط الحاضر حقه لتحقيق
انقطاع حقه عن الباقي بالقضا وهو نظير ما اذا قضى للشريك ثم ترك
ليس بجار ان ياخذ لانه بالقضا للشريك انقطع حقه ولو اراد اخذ البعض
فليس له ذلك الا برضا المشتري ولو جعل بعض الشفعاء حاضراً والآخر
غايباً فطلب الحاضر الشفعة في النصف على حساب انه يستحق في النصف
بطلت شفعة لانه يستحق الكل والقسم للمزاحمة ولو كانا حاضرين
ولو طلب كل واحد منهما النصف بطلت شفعتها ولو طلب احدهما النصف
والاخر الكل بطل حقه من طلب النصف والاخر ان ياخذ الكل قال
في المحيط ولو كانت دارين ثلاثة لاحد من النصف والاخر الثلث
والاخر السدس فباع صاحب النصف نصيبه فانه يقسم ما باع بين
الشريكين نصفين لانها استويا في علة الاستحقاق وهو الاتصال
والضرر ولو كانت الدارين اثنين لاحد منها الاكثر والاخر الاقل
فاذا باع صاحب اكثر اخذ صاحب القليل كله ولو كان باعياً للملك
لا خذ بعد رملكه **قال** رحمه الله وتستقر بالشهاد لانها حق ضعيف
يبطل بالاعراض فلا بد من الاشهاد بعد طلب الموائبة للاستقرار

ولاية محتاج الى ابيات طلبه عند القاضي ولا يمكن ذلك الا باسناد نظر
الى ابياته وهو ان الاحتجاج الى ابياته اذا انكر المشتري طلبه واما اذا لم
ينكر فلا محتاج فعلي هذا ينبغي ان لا يبطل بترك الاسناد واذا لم ينكر
مع ان الظاهر من كلامهم يبطلها بترك ذلك مطلقا فان قلت
وقت الاسناد متقدم على وقت الخصومة ففي انكار وقت الاسناد انكار
الخصم طلبه وعدم انكاره اياه غير معلوم فاذا ترك الاسناد في ذلك
الوقت لم تقبل رغبته فيه بل يحتمل امر اخر فلهذا يبطل النسخ بترك
الاسناد مطلقا **قال** رحمه الله وتملك بلاخذ بالتراضي او قضا القاضي
قوله او قضا القاضي معطوف على الاخذ لا على التراضي لانه بالتراضي
الملك فيها قبل الاخذ يعني بملك الدار باخذ هذين الامرين اما بلاخذ
اذا اسلمها اذا اسلمها المشتري برضاه او بحكم الحاكم لان حكم الحاكم ولاية
عامة الا ان اخذ الشفعة بقضاء القاضي احوط حتى كان للسفيح ان يمنع من
الاخذ اذا اسلم المشتري له بغير قضاء لان في القضاء زيادة فائدة وهي ضرورة
الحادثة معلومة للقاضي وتبين ملكه له فاذا كانت تلك باحد الامرين
لا يثبت له فيها شيء من احكام الملك قبله حتى لا تورث عنه اذ اقامات
في هذه الحالة لا يستحقها بالشفعة لعدم ملكه فيها والله اعلم **باب**
طلب الشفعة لما لم يثبت الشفعة بدون الطلب شرع في بيانه وكيفيته
وقسمه زاد في الهداية والخصومة فيها ووجه لما كان الخصومة في الشفعة
شان مخصوص وتفاصيلها على ما تراخصومات شرع في بيانها ايضا
قال رحمه الله فان علم السفيح بالبيع اشهد في مجلسه على الطلب وهو طلب
المواثبة وسمى به لقوله عليه الصلاة والسلام الشفعة لمن واثبها ولا بد منه لما
بيننا والشرط ان يطلب اذا علم على الفور من غير تاخير ولا سكوت لان سكوت بعد علمه
يدل على رضاه بالمشتري فيبطل شفعته اذا كان بعد العلم بالمشتري والتمس لان السكوت
انما يكون دليل الرضا بالعلم بهما فاذا اخبر بحضرة شهود يشهدهم عليه وان لم يكن بحضرة
احد يطلب من غير اشهاد والاشهاد لمخالفة اليهود والطلب لا بد منه كي لا سقط حقه
فما بينه وبين الله تعالى ولتمكنة الحلف اذا حلف وليا يكون معوضا عنها ورأيا
وكون الطلب متصلا يعني على الفور وهذا عند عامة المشايخ وروي هشام عن محمد بن
له التامل الى اخر المجلس كالحبرة لانه تملك فلا بد من التامل وهو اختيار الكرخي
وبعض المشايخ وفي التبريد وهو صحيح الروايتين وفي الفتاوى العتابة ولو سكت
مكرها لا يبطل وكيفيته الطلب على الصحيح ان يكون بلفظ الماضي والمستقبل
اذا كان لفظه بغير طلب الشفعة وفي تظهيره شفعة لي كان ذلك طلبا ومن
الناس من قال لو قال طلبت واخذت بطلت شفعته لان كلامه وقع كذا في لا بد
والصحيح انه لا يبطل لانه انشاء عرفا ولو قال بعد ما بلغه الخبر الحمد لله ولا حول

ولا قوة الا بالله العلي العظيم او سبحانه لا يبطل شفعته على ما اختار
الكرخي لان الاول حمد على الاخلاص والثاني تعجب والثالث لا فتاح
الكلام ولا يدل شيئا منها على الاعراض وكذا اذا قال من اساعها او بكم
بيعت لانه رغب فيها بمن دون من فكذلك لو قال خلص الله ولا يحل لطلب
حتى يخبره رجلا من غير عدلين او واحد عدل او رجل وامرأتان لان فيه
الترام من وجه فيشترط له احد شرط الشهادة هذا قول الامام وعندهما
يجب عليه الطلب اذا اخبر واحد حرا كان او عبدا صغيرا كان او كبيرا
اذا كان الحرة حقا ولو اخبر المشتري بنفسه يجب عليه الطلب بالاخضاع
كيفما كان لانه خصم والعدد والعدالة لا تعتبر كما في الخصم **قال**
رحمه الله ثم على البائع لو في يد او على المشتري او عند العقار وهذا طلب
التقرير وقته طلب ثالث وهو طلب الاخذ ولا بد من هذه المواثبة
ولا بد من الاشهاد في هذا لانه محتاج اليه لانياته عند القاضي كما نقر
ولا يمكنه الاشهاد على طلب المواثبة حتى لو امكنه ذلك واشهد عند
طلب المواثبة بان بلغه بحضور الشهود والمشتري والبائع حاضرا
وكان ذلك عند العقار بنفسه ويقوم ذلك مقام الطلبين ذكر
شيخ الاسلام وفي الفتاوى ولو باع الى اجل فاسد فبطل المشتري
التمس جازا لبيع وغنت الشفعة وكذا اذا باع الارض وفيها زرع
وفي الخيار المربد والاهل الى العطا في جازا اخبر بالشفعة وان لم يطلب
بطلت واذا اشترى رجل من اهل البغداد ارض رجل في عسكراهل العدة
فان كان لا يقدر ان يبعث وكيد ولا يدخل بنفسه فهو على شفعة ولا يقدر
ترك طلب الاشهاد وان كان يقدر على ذلك فلم يطلب المواثبة بطلت شفعته
وانما صح الاشهاد عند هؤلاء الثلاثة لان المشتري والبائع خصم فيه
بالملك باليد واما عند العقار فالعقل الحق به ولا يكون البائع خطما
بعد تسليم البيع الى المشتري لعدم الملك واليد فلا يصح الاشهاد
عليه هكذا ذكر القدوري والناطفي وذكر شيخ الاسلام انه يصح
استحسانا ومن هذا الطلب مقدورة بالتمكين من الاشهاد في لفظ
على هؤلاء الثلاثة حتى لو تمكن ولم يطلب بطلت شفعته وان قصد
الوعد من هذه الثلاثة وترك الاقرب فان كانوا جميعا في مصبرة
جاز استحسانا لا نواحي المصير جملت كناية واحدة حكما كما تم في
مكان واحد ولو كان بعضهم فيه والبعض في مصراخر وفي الرستاق
وقصد الا بعد وترانه الذي في مصر بطلت شفعته فاسا واستحسانا
لباين المكانين حقيقة وحكما وان كان السفيح غايما بطلب طلب
المواثبة حين يعلم ثم يعذر في طلب لتقرير بعد المسافة الى احد هذه

الملازمة وصورة هذا الطلب ان يقول ان فلانا اشترى هذه الدار وانا
شفعيها وقد كنت طلبت الشفعة واطلبها الان فاشهد واعلى ذلك وعن ابي
يوسف انه يشترط تسمية المبيع وتحديد لان طلبه غير معلوم لا يصح فاذا
لم يبين المطلوب لم يكن المطلب له اختيارا من بالبيع فلم يكن لها حكم حتى
يبين المطلوبين، واما الثالث وهو طلب لاخذ والتكليف فلا بد منه
ايضا لانه لا يحكم له به بدون طلبه وتبين كيفية هذا الطلب عن قريب
ان شاء الله تعالى. وفي الهداية ويشترط الطلب عند سقوط الخيار
في الصحيح فلو ترك الطلب قبله لم يتطل شفعته. وفي الخانية لو عجز عن
طلب الاشهاد بان كان البائع او المشتري في البغاة او دار الحرب فان
امكنه ان يوكل بالطلب ويكتب كتابا ولم يفعل بطلت شفعته فان لم يمكنه
التوكيل والكتاب لم يتطل. وفي فتاوي في البيت ان كانت شفعته عند
القاضي فطلب في سلطان الذي يولي نقضه بطلت شفعته وان كانت
شفعته عند الباشا والسلطان وامتنع القاضي من احضاره فهو على شفعته
وفي النوادر ان اراد ان يفتح الصلاة بجماعة فلم يذهب للطلب بطلت
شفعته وفي الاصل الشفعي اد اعلم بالبائع نصف الليل ولم يقدر على الخروج
لاشهاد فان اشهد حين صحيح صح وان ترك الاشهاد حين اصبح بطلت
اليهودي اذا علم يوم السبت وترك الطلب بطلت شفعته. وفي فتاوى
اهل سمرقند الشفعي بالجوار اذا خاف ان يطلب الشفعة والقاضي لا يراها
فترك الطلب لا يتطل شفعته اذا اتفق البائع والمشتري ان الشفعي علم بالاشرا
منذ ايام ثم اختلفا بعد ذلك في الطلب فقال الشفعي طلبت منذ سمعت
وقال المشتري ما طلبت فالقول قول الشفعي. وفي نوادر رابي يوسف
رحمه الله اذا قال الشفعي طلبت الشفعة حين علمت قال القول قوله ولو قال
علمت امس وطلبت وكان البيع امس وطلبها في ذلك الوقت لم يصدق الا
بينة وهكذا ذكر الخصاف في ادب القاضي حتى عن الشيخ عبد الواحد
الشيباني رضي الله عنه قال اذا الشفعي علمت بالشر او طلبت طلب الموائمة لا يقبل
بلا بينة منه لكن اذا قال بعد ذلك علمت منذ كذا وطلبت لا يصدق في الطلب
ولو قال ما علمت الا الساعة يكون كاذبا فالخيلة في ذلك ان يقول لاشان اخبرني
بالشر الان اخبرت فيكون صادقا وان اخبر قبل ذلك كما في الصغيرة اذا بلغت
في نصف الليل واختارت نفسها وارادت ان تشهد على ذلك تقول حضرت لان
ولا تقول حضرت نصف الليل واخترت نفسي فانها لا يصدق في اختيارها
نفسها ولكن تقول على نحو ما سبق ويكون صادقة في قولها الان حضرت
وذكر محمد بن مقاتل في نوادره ان كان الشفعي قد طلب الشفعة من المشتري
في الوقت المتقدم ونحشي انه اذا اقر بذلك يحتاج الى بينة فقال اخبرت

وانا اطلب

وانا اطلب الشفعة بيبعه ان يقول ذلك ويحلف على ذلك ويستثنى في بینه وان
قال الشفعي كنت طلبت الشفعة حين علمت بالبيع وانكر المشتري ذلك وطلب الشفعي
بين المشتري ذكر في الهاروني وادب القاضي للخصاف انه يحلف المشتري على نفي
العلم انه ما طلب شفعته ولم يذكر فيه خلافا وذكر الفقيه في قول ابي يوسف وقال
محمد رحمه الله تعالى حلفه على البينة بالله ما طلبت شفعته حين بلغت السداد
فان قال المشتري للقاضي حلفه بالله لقد طلبت هذه الشفعة طلبا صحيحا ساعة علم
بالشر او غير تأخير حلفه القاضي على ذلك وان اقام المشتري بینه ان الشفعي علم
بالبيع منذ زمان ولم يطلب الشفعة وادب الشفعي بینه ان طلب الشفعة حين علم بالبيع
فالبينة بینه الشفعي في قوله في حنيفة وقال ابو يوسف لبينة بینه المشتري وفي
فتاوي في البيت رحمه الله المشتري اذا اكر طلبت الشفعة فالقول قوله مع بینه فيعد
ذلك ينظر عند سماع البائع يحلف على العلم بالله ما يعلم ان الشفعي حين سمع البيع
طلب الشفعة وان اكر طلبه عند القضا يحلف على البينات في سماعه **قال**
رحمه الله ثم لا تسقط بالناخير يعني لا تسقط الشفعة بتأخير هذا الطلب وهو
طلب لاخذ بعد ما استقرت شفعته بالاشهاد وهو قول الامام وابي يوسف
في ظاهر الرواية وفي العيني الفتوى على قول الامام وعن الثاني اذا ترك
المخاصمة في مجلس من مجالس القاضي من غير عذر بطلت شفعته وقال
محمد ان اخرا في شهر من غير عذر بطلت شفعته لتغير احوال الناس في قصد
الاضرار بالعين ومحل الخلاف اذا اخرج عذر ولو كان بعد من مرض
او حبس ولم يمكنه التوكيل او قاض لا يرى الشفعة بالجوار في برده
لا تسقط بالاجماع وان طال المدة لكونه لا يمكن من الخصومة في مصر
وجد قول الامام ان حصر قد تقرر فلا تسقط بالناخير بعد ذلك
وما ذكر من الضرر يمكن دفعه بان يرفع المشتري الامراتي الحاكم فيومر
الشفعي بالاخذ او التوكيل على انه مشكل فيما اذا كان الشفعي غائبا
حيث لا يسقط بالناخير ولو كان ضرورة تراعى سقطت اذا لفرق في
الضرر بين ان يكون حاضرا او غائبا وفي الكافي لو لم يكن في البلدة قاضي
لا يتطل بالناخير بالاجماع **قال** رحمه الله وان طلب عند القاضي
سال المدعي عليه فان اقر بملك ما يشفع به او نكل او برهن الشفعي سالة
عن الشرا فان اقر او نكل او برهن الشفعي قضى بها يعني اذا تقدم الشفعي
وادعي الشرا وطلب الشفعة عند القاضي سال القاضي المشتري عن الدار
التي يشفع بها الشفعي هل هي ملك الشفعي ام لا وان اقر بانها ملكه او نكل
من المين او اقام الشفعي بینه انها ملكه سال القاضي المدعي عن الشري
فيقول له هل اشتريت اوله فان اقر بانته اشترى او نكل عن المين
او اقام الشفعي بینه قضى بالشفعة لبوته عنده وهذا هو طلب لاخذ

المدعوية فذكر هنا سؤال القاضي المدعي من ملك السفينة او لا عقبة طلب الشفعة
وليس كذلك بل القاضي يسأل ولا المدعي قبل ان يقبل على المدعي عليه عن
موضع الدار من مصر ومحلة وحدودها لانه ادعى فيها حق فلا بد ان
يكون معلوما لان دعوى المحلول لا تصح فان بين ذلك سأل هل قبض
المشتري الدار ولا فانه اذا لم يقضها لم تقع دعواه على المشتري
حتى يحضر البائع فاذا بين ذلك سأل عن سبب شفيعته وحدود ما يقع
به لان الناس يخالفون فيه فلم يله ادعاه بسبب غير صحيح او يكون محجوبا
بغيره سأل ان متى علم وكيف صنع حين علم لانها تنطرد بطول الزمان
وبالاعراض وبما يدل عليه فلا بد من كشف ذلك وسأل عن طلب التقرير
كيف كان وعن من شهد وهل كان الذي شهد عند اقرب من غير او لا
فان بين ذلك كله ولم يخل بشئ من شروطه ثم دعواه واقبل على المدعي
عليه وسأل كما ذكر المؤلف فان عجز الشفيع عن البينة وطلب بمين
المشتري استخلفه القاضي بالله ما تعلم انه ما لك للذي ذكره مما يقع
به وهذا قول ابي يوسف لان الدار في يد غيره وعند محمد يحلف
على البينات لانه يدعي عليه استحقاق الشفعة بهذا السبب وبعد ذلك
سأل القاضي المدعي عليه فيقول هل اشتريته ام لا فان انكر الشراء قال
الشفيع اقم البينة انه اشتراه لان الشفعة لا تجب الا بالشراء فلا بد من
بالحجة فان عجز عن اقامة البينة وطلب بمين المشتري استخلفه بالله ما
اشتراه او بالله ما يستحق في هذه الدار شفعة من الذي ذكره فهذا
تحليف على الحاصل وهذا قول الامام ومحمد والاول على السبب
وهو قول ابي يوسف وانما يحلف على البينات لانه تحلف على فعل نفسه
فان نكل او اقر او اقام الشفيع بينة قضى بها الظهور الحق بالحجة وفي
الجوهرة قال المدعي عليه هذه الدار في يدي ولكنني كنت ملكه قال الاول والثالث
لا يقضي لهم حتى يتم البينة انها على ملكه وعن الثاني اذا اقر باليد كان القول
قول الشفيع انها ملكه **قال** رحمه الله ولا يلزم الشفيع احضار الثمن وقت
الدعوى بل يجوز له المنازعة وان لم يحضر الثمن الى مجلس القاضي فان قضى له
بالشفعة يامر باحضار الثمن وهو ظاهر الرواية وعن محمد انه لا يقضي له بالشفعة
حتى يحضر الثمن احترازاً لطلب الشفيع الشفعة ورائعه الى القاضي والقاضي
موجبه ثلاثة ايام لتقد الثمن فان اجابه الى هذه المدعى والا بطل شفيعته
وفي فتاوى ابي الليث الشفيع اذا طلب الشفعة فقال المشتري هات الدرهم وخذ
شفعتك فان امكنه احضار الدرهم في ثلاثة ايام والا بطلت شفيعته قال الصدر
الشهيد والمختار انها لا تبطل وفي الحاوي انها تبطل وفي جامع الفتاوى
الفتوى اليوم على قول الحاوي انتهى ثم اذا قضى القاضي له بالشفعة قبل

احضار

احضار الثمن فالمشتري ان يحبس العقار عنه حتى يدفع الثمن اليه وينفذ القضا عند
القاضي وعند محمد ولو اخر الثمن بعد ما قال له ادفع لا تبطل بالاجماع
لما ذكره بالقضاء بخلاف ما اذا اخر قبل القضا بعد الاشهاد عند محمد
حيث يبطل لعدم تأخير وفي الجوهرة فان طلبت حيلة في الثمن بوجه
بوما او يومين او ثلاثة فان سلمت والا حسمه القاضي حتى يدفع الثمن
ولا ينقض القضا بالشفعة وفي شرح الظماوي خصة الى القاضي بوجوب
الشفيع قد ما يري لاحضار الثمن فان احضر في المدة قضى له والا بطلت
شفيعته كما في الخلاصة وفي ابن فرشته باع المشتري الدار ووهبها لغيره
ثم غاب الاول فادعى الشفيع على الحاضر الذي هو المشتري الثاني والموهوب
له انكر الحاضر فاراد الشفيع اقامة البينة قال ابو يوسف هو خصم فتقام
البينة عليه وقال لا يكون خصما ولا تقام البينة عليه لهما ان القضا
على الغائب قصد الا يجوز وفي جملة خصما انطال حق الغائب قصد
فلا يجوز بخلاف ما اذا اصدقه لان الاقرار حجة قاصرة فلا تقدر
عن نفسه **قال** رحمه الله وخاصم البائع لو في يد يعني للشفيع ان
يخاصم البائع اذا كان المبيع في يده لان له يد محقة اصالة فكان خصما
كالمالك بخلاف المودع والمستفيد ونحوهما لان يدهم ليست اصالة فلا
يكون خصما **قال** رحمه الله ولا تستمع البينة حتى يحضر المشتري فيفسخ
المبيع بمشهد والعهدة على البائع لان الشفيع مقصوده ان يفتن المالك
والتدفع قضى لقاضي بهما له فيبسط حضور البائع والمشتري للقضا
عليهما بما لان لا حد لها نداء ولا اخر ملكا فلا بد من اجتماعهما لان القضا
على الغائب لا يجوز ولا ان اخذ من يد البائع بوجوب ثبات المبيع قبل القبض
وقوانه قبل القبض بوجوب الفسخ لكونه قبل تمامه كما اذا هلك قبل
القبض ولا يجوز الفسخ عليهما الا بحضورهما بخلاف ما بعد القبض حيث
لا يشترط حضور البائع لان العقد قد انتهى بالتسليم وصار البائع اجنبيا
عنهما ثم وجه هذا الفسخ المذكور هنا ان يجعل نكاحا في حق الاضافة الى
المشتري لان البيع قد قات بالاختار قبل القبض وهو يوجب الفسخ فقلنا
بانه الفسخ بالاضافة الى المشتري ونفي اصل العقد مضافا الى الشفيع
قايا مقصود المشتري كان البائع باعه له وجا طه بالاجاب فجعل العقد
محتولا الى الشفيع فلم يفسخ اصله وانما الفسخ اضافة الى المشتري
ونظير من المحسومات من رعيهما الى شخص فقدم غير قاصبه
فالرعي بنفسه لم ينقض وانما انقض التوجه الى الاول بمقتضى بيان
وهذا اختيار بعض المشايخ وهو المختار وقال بعض المشايخ تنقل
الدار من المشتري الى الشفيع بعقد جديد ولو كان بطريق التحويل لم يكن

للشفيع خيار الروية اذا كان المشتري راها ولما كان له الرد بالعيب اذا كان
المشتري ابرا البايع من ذلك البيع والجواب ان العقد يقتضي سلامة المبيع
عليه للشفيع ولم يوجد من الشفيع ما يبطل خيار الروية بالعيب اذا كان
المشتري نقد الثمن ولم يقض الدار حتى قضى القاضي للشفيع بالشفعة
فينقد الشفيع الثمن للمشتري فالعبرة على المشتري وان كان لم ينقد
الثمن ودفع الشفيع الثمن الي البايع فالعبرة على البايع واذا ارد الشفيع
الدار في هذه الصورة بعيت ثروته على البايع او على المشتري بقضاء
فاراد المشتري ان ياخذ بثرايه صح له واذا اراد البايع ان يرد ها على
المشتري بحكم ذلك الشرا فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها وان شاء تركها
وحكي في كتاب الشفيع شر المشتري او لا ثم ترتب عليه الاخذ بالشفعة
قال رحمه الله والوكيل بالشرا خصم ما لم يسلم الي الموكل لان الخصومة
فيه من حقوق العبد وهي الي العاقد اصلها كان او وكيلاً ولهذا لو كان
للبايع وكيل كان للشفيع ان يخاصمه وياخذها منه بحضور المشتري
كما اذا كان البايع هو المالك الا انه اذا سلمها الي الموكل لا بد للوكيل
ولا ملك له ولا يكون خصماً بعده فصارت كالبايع فانه يكون خصماً ما لم يسلمه
الي المشتري فاذا سلمها اليه لم يبق له يد ولا ملك فيخرج من ان يكون خصماً
غير انه لا يشترط للقضاء حضور الموكل لان الوكيل نائب عنه والى الوكيل
والوصي كالوكيل وظاهر العبارة انه خصم ما لم يسلم اقامة البينة على الوكيل
اولاً انه اشهد انه اشتراه لفلان اولاً وفي جامع الفتاوى عن الثاني
فمن اشترى داراً فقال عند عقد البيع اشتريتها لفلان واشهد على ذلك
ثم جاء الشفيع بطلبها فهو خصم الا ان يقم البينة ان فلاناً وكله فحينئذ
لا يكون خصماً وفي الاصل اذا قال المشتري قبل ان يخاصم في الشفعة
اشترت هذه لفلان وسلمها اليه ثم حضر للشفيع فلا خصومة بينهما ولو اقر
بذلك بعد ما خاصمه لم يقبل منه ولو اقام البينة لم يقبل وفي المنتقى
مثل ما في جامع الفتاوى وفي السراجيه وكيل باع داراً وقبضت
المشتري فوكل الشفيع البايع في اخذها بالشفعة لم يصح وفي الكافي
واذا كان البايع وكيل البايع الغايب فالشفيع اخذها منه اذا كانت
في يده ولو سلمها الي الموكل لا يطلب منه وفي فتاوى سمرقند اذا وكل
رجلاً ببيع دار فباعها بالف درهم ثم حط المشتري ما به درهم
وخصم ذلك الا من ليس للشفيع ان ياخذها بالشفعة الا بالف انتهى
وفي الترخاينة لو اشترى غيره بغير امر فهو خصم ما لم يسلم العقب
لن اشتراها له فلو قال المولف والمشتري لغيره خصم ما لم يسلم
العقب لن اشتراها له فلو قال المولف والمشتري لغيره خصم ما لم يسلم

كان

لكان اولاً لانه يشمل الفضولي والاب والوصي ويفيد ان الوكالة ليست بقيد **قال**
رحمه الله والشفيع خيار الروية والعيب وان شرط المشتري البراءة منه لان الاخذ
بالشفعة شر من المشتري ان كان لاخذ بقيد القبض وان كان قبله فهو من البايع
ليحول الصفقة اليه فثبت له الخيار ان كان كما اذا اشترى منها ولا يسقط خياره
برؤية المشتري ولا يشترط البراءة منه لان المشتري ليس بنائب عن الشفيع فلا
يقبل شرطه ورؤيته في حقه انتهى **قال** وان اختلف الشفيع والمشتري
في الثمن فالقول للمشتري لان الشفيع يدعي عليه استحقاق الاخذ عند نقد
القول والمشتري منكر ذلك والقول للمشتري مع بینه ولا يتخالفان لان
المخالف عرف بالنص فيما اذا وجد الانكار من الجانبين والمشتري لا يدعي
على الشفيع شيئاً فلا يكون الشفيع منكراً فانه يكون في معنى ما ورد به النص
فما اذا وجد الانكار من الجانبين فالقول للمشتري انتهى وفيه نظر من وجوه
الاول قوله لان المخالف عرف بالنص فيما اذا وجد الانكار من الجانبين ولا
دعوى الا من جانب واحد كما اذا اختلف المبايعان بعد القبض كما مر جوابه
في كتاب الدعوى الثاني قوله فامتنع القياس لا يخفى ان امتناع القياس
هاهنا لا يتم به المطلوب فتح العبارة ان يقول فلا يلحق به ليعلم القياس
والدلالة واطلق المولف رحمه الله فشميل اذا ما وقع الاختلاف قبل قبض
البينة او بعد قبض الثمن او بعد ما قبل التسليم الي الشفيع او بعد لكن في
الترخاينة اشترى داراً وقبضها ونقد الثمن ثم اختلف الشفيع والمشتري
في الثمن فالقول للمشتري انتهى ولو قال في يد الدار كان اولاً لانه
يشمل الثمن والعروض لانه لا فرق بينهما اذا كان ثمن الدار دارها او عروضاً
كما اشار اليه ذلك في شرح الطحاوي حيث قال اختلف الشفيع والمشتري
في قيمة العروض الذي هو يدل الدار فالقول قول المشتري وان اقام جميعاً
البينة فالبينة للمشتري ايضاً وفي المنتقى جل اشترى داراً وقبضها فجاء
الشفيع بطلب الشفعة فقال المشتري اشتريت بالعين وقال الشفيع بالف
ولا بينة هناك فحلف المشتري واخذها الشفيع بالعين ثم قدم شفيع اخذ
واقام البينة على انه اشتراها بالف فياخذ نصف الدار بخمسائة ويرجع الشفيع
الاول على المشتري بخمسائة نصيب حصته النصف الذي اخذه الثاني ويقال
للشفيع الاول ان ثبت فاعدا البينة على المشتري من قبل النصف الذي
في يده ولا خلاف في ذلك ولو كان لها شفعان فقال المشتري اشتريتها
بالف وخصم قبل الشفيع في ذلك بالف ثم جاء الشفيع الثاني واقام البينة انه
اشترىها بخمسمائة فالشفيع الثاني ياخذ من الشفيع الاول نصفها بما يتبين
ونفسه ويرجع على الشفيع الاول المشتري بخمسائة وفي العناية اشترى
داراً بخمسة الشفيع واحد ها من المشتري بقوله انها بالف درهم ثم وجد بينة

انه اشتراها بخمسائة قبلت بينه ولو صدق المشتري او لا فبينه على خلاف
ذلك لا تقبل اذا وقع الابدع تسليم المبيع الى الشفع قال في الحاوي
سئل على احمد تنازع في الثمن المشتري والشفيع بعد ما سلم المشتري
الى الشفع قال لا ياخذها الا برضا المشتري وان ثبت ما قاله الشفع
ثم ياخذها بذلك وفي قاضي خان اشتري دارا بالكونة بكر حنطه
بغير عينه فخاصم الشفع الى القاضي بمرؤان وقضى له بالشفعة ذكر
في النوادر انه ان كان قيمة الكوفي في الموضوعين سواء اعطاه الشفع
الكوفي قضى له القاضي وان كانت القيمة متفائلة فان كان الكوفي
في الموضوع الذي يريد الشفع ان يعطيه اعلا القيمة فذلك الى الشفع
يعطيه حيث شاء وان كان ارخص ورضي المشتري بذلك اعطاه
الشفيع في الموضوع الذي يكون قيمته مثل قيمته في موضوع الشري انتهى
قال رحمه الله وان برهنا فالشفيع يعني ولو اقاما البينة فالبينة
بينة الشفع وهذا قول الامام ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي واحد
البينة بينة المشتري لانها ثبتت الزيادة والبينة المثبتة للزيادة اولى
كما اذا اختلف المشتري والبايع والوكيل بالشرع الموكل في مقدار الثمن
او المشتري من العدو ومن المالك القديم في ثمن العبد الماسور واقاما
البينة فالبينة بينة مثبت لزيادة فان قلت البينة المانعة من المذعي المشتري
لا بدعي على الشفع شيئا ولهذا لا يتحققان بالاتفاق فلزم ان لا تقع بينته
فضلا عن ان مرجح على بينة الشفع كما قال ابو يوسف قلت الجواب ان المشتري
وان كان مدعيا عليه في الحقيقة لا مدعي صورة حيث مدعي زيادة الثمن ومكان
مدعي صورة تسع بينته اذا اقامها كما في المودع اذا ادعي رد الوديعة واقام
عليه بينة على ما عرف في محله واما الحلف فلا يجب الا على مدعي حقيقة ولا
تجب على من كان مدعي صورة الا ترى ان المودع اذا ادعي رد الوديعة على المودع
ومخرج اقامة البينة عليه وانما يجب الحلف على المودع لكونه منكرا للمقتات
حقيقة ولا يجب على المودع مع كونه في صورة المدعي عليه رد الوديعة ولهما ان
بينة الشفع اكثر ثباتا لانها ملزمة للمشتري وبينة المشتري ليست بملزمة
للمشفيع لغيره بين الاخذ والترك ولانه لا تنافي بين البينتين في حق الشفع
لانما يمكن ان يعمل بها بان ثبت العقدان فياخذ المشتري باهما شاء فلا يصار
الى ترجيح الا عند تقرير العمل بها وهو نظير ما اذا اختلف المولي والعبد فقال
المولي قلت ان ادبني في الغنم فانت حر وقال العبد قلت لي ادبني فقال
فانت حر فاقاما البينة فالبينة بينة العبد اما لانها تلزمه اولاه لا تنافي في
التعليقان ويعتق العبد باعطاء اي المالكين شاء بخلاف المسائل المستشهد بها فان
كل واحدة من البينة تلزمه حتى يخبر كل واحد منهما ولا يمكن الجمع بينهما حتى ياخذ

بايها

بايها اشالا العقد الثاني يكون فسخا للاول في حقهما فلما تعذر الجمع صرفا
الى الترجيح بالزيادة وفما نحن فيه لا تستعذر الجمع لانه لا يفسخ الا بال
بالعقد الثاني في حق الشفع فياخذ باي العقدين شاء ولهذا لو باعه
المشتري من غيره كان له ان ياخذ بالبيع الثاني وان شاء بالاول
واما الوكيل مع الموكل فقد روي من سماعة عن محمد بن النيرة بينة الموكل
فلا يرد والفرق على الظاهر ان الوكيل مع الموكل كالبايع مع المشتري
ولهذا يجري الخلاف بينهما واما المالك القديم مع المشتري فقد ذكر
في السيران البينة بينة المالك القديم ولا يرد ولكن سلمنا نفيها العمل
بالبينة من غير ثبوت لان البيع الاول يفسخ بالثاني فوجدنا التعارض فصرنا
الى الترجيح بالزيادة فان قلت ما وجه ظهور الفسخ في المالك القديم
وعدم ظهوره في حق الشفع وما الفرق بينهما قلت حق الشفع يتعلق
بالدار من وقت وجود البيع الاول واما حق المالك القديم فلم يتعلق
بالعبد الماسور الا بعد اخراجه الى دار الاسلام والاخراج اليها لم
يكن الا بالبيع الثاني فافترقا وهذا يجب حفظه منا ولم يذكر المؤلف
والسارح الا خلافا بينهما في نفس البيع ففي المحيط قال المشتري اشترى
البنا من العرصة فلا شفعة لك في البنا وقال الشفع اشترى البنا جميعا
فالقول مع بينته على العلم لان المشتري يدعي عليه سقوط الشفعة
بعد ما اقر بنبوت حقه بالشراء وان اقاما البينة فالبينة بينة المشتري
عند الثاني وضد المالك لبينة بينة الشفع تمام ولو قال المشتري
باع لي كرا من ثم وهب لي البنا وقال الشفع بل اشترى البنا جميعا فالقول
للمشتري وياخذ المبيع بالبنا ان شاء لان لم يقرب براءة البنا اصلا ولو قال
وهب لي هذا البيت بطريقه ثم باع مني بقية الدار بطريقه وصدق
البايع وقال الشفع بل اشترى الدار كلها فالبينة بطريقه المشتري وياخذ
الشفيع بقية الدار لانه لم يقرب بالشرافة ذلك لبينة صلا اشتري
دارا ونقصها فقال المشتري احدث فيها هذا البنا وكذب الشفع فالقول
للمشتري لان المشتري لم يعترف بشراء البنا والشفعة للشفع وكذا الحرف
والزرع فان قال المشتري احدثت فيها النخل امس لم يصدق وكذا فيما
يحدث مثله من البنا لانه ظهر كذبه بيقين ولو اشترى دارين ولهما
شفيع متلازق فقال المشتري اشترى دارا بعد دارا فاشترى في الثانية
وقال الشفع بل اشترى البنا دفعة واحدة فلي فيها الشفعة فالقول
قول الشفع لان المشتري اقر بالشراء ثم ادعي بما يسقط الشفعة فلا يقبل
قوله ولو قال المشتري اشترى الجميع وقال الشفع بل اشترى نصفا ونصفا
فالقول للمشتري وياخذ الشفع الكل او يدعي وفي النوادر عن ابي يوسف

تصادق البائع والمشتري ان البيع كان فاسدا وتقال الشفعة كان جازا فالقول
للشفعة كما لو اختلفت مقداران في القيمة والفساد فالقول قول مدعي الصحة
وهذا اذا ادعى الفساد باجل مجهول وشرط فاسدا ان ادعى الفساد بان
خبر او خبرا فالقول قول من يدعي الفساد وعلى قول الامام ومحمد لا تجب الشفعة
انتهى وفي المتن لو اشترها بالفساد درهم ورطل من الخمر فهو على هذا لا خلاف
وفي فتاوى الفاضل رجلان تبايعا دارا فطلب الشفعة بغيرهما فقال
البائع كان البيع بيننا مواضعة وصدق المشتري على ذلك لا يصح ان علي
على الشفعة الا اذا كان الحال بدله الا اذا كان المنزل كبير وبيع بمن لا يبيع
به مثله فينبذ يكون القول قولهما ولا شفعة للشفعة انتهى **قال** رحمه الله
ولو ادعى المشتري ثمن او ادعى البائع اقل منه ولم يقبض الثمن اخذها الشفعة بما قال
البائع لان الامر ان كان كما قال البائع فالشفعة باخذها به وان كان كما قال
المشتري يكون حطاً عن المشتري بدعواه الاقل وحط البعض بغير حق الشفعة
كما بينا ولا يملك المشتري بايجاب البائع فكان القول قوله في مقدار الثمن مادامت
مطابقة باقية فباخذها الشفعة ولو كان ما ادعاه البائع اكثر مما ادعاه المشتري
تخالفا وبما نكل ظهر ان الثمن ما يقوله الاخر فباخذها الشفعة بذلك وان فسح القاضي
العقد بينهما ياخذ الشفعة بما يقوله البائع لان الفسخ لا يوجب بطلان الشفعة الا
تري ان الدار اذا اردت على البائع بعيب لا يبطل حقه وان كان الرد بقضاء **قال**
رحمه الله وان كان قبض الثمن اخذها بما قال المشتري يعني لو كان البائع قبض الثمن
اخذها الشفعة بما قاله المشتري اذا ثبت ذلك بالبيينة او بيئته على ما بينا
لان البائع بالاستسقاء خرج من بين والتحق بالاجانب لانتفاء حكم العقد به
فبقي الاختلاف بين الشفعة والمشتري والقول فيه للمشتري ولو كان قبض الثمن غير
ظاهر فقال البائع بعث الدار بالف وقبض الثمن ياخذها الشفعة بالف لانه لما
بدأ بالقرار بالبيع تعلقت الشفعة به لان اقرار مقدار الثمن صحيح قبل قبض
الثمن وبعد لا يصح والتمن غير متبوض ظاهر لان الاصل عدم القبض فيبقى
حتى يوجد ما يبطله ويقول له بعد ذلك قبضت الثمن يريد اتصال حق الشفعة
لانه اذا قبض الثمن يخرج من بين فيكون اجنبيا فلا يقبل اقراره بمقدار
الثمن على ما بينا فلا يقبل قوله قبضت في الشفعة لانه يريد بذلك ان يجعل
نفسه اجنبيا حتى لا يقبل قوله بمقداره فيرد عليه فباخذها الشفعة بالف
ولو بدأ قبض الثمن قبل بيان القدر بان قال بعث الدار وقبضت الثمن وهو
الف درهم لم يثبت الي قوله في مقدار الثمن لانه لما بدأ قبض الثمن ولا يخرج
من بين نصرا اجنبيا قال في النهاية نظيره ما اذا قال الوصي اشترت مال
الميت على غريمه فلا بد وهو الف درهم وقال التزمم بل كان على الف درهم وقد
اوفيتك لكل فللوصي ان يرجع عليه بالف درهم اخرى لانه لما بين قوله في قبض

الجمع

الجميع صار اجنبيا فلا يقبل بزيان القدر بعد ذلك وما لم يبين انه قبض الجميع
لا يكون اجنبيا فيقبل قوله في بيان القدر وفي المحيط ولو هدم رجل بناء
الدار فاختلفا الشفعة والمشتري في قيمة البناء فالقول للمشتري مع ميمه ولو
اقام بيئته فالبيئته للمشتري على قياس قوله وعلى قول محمد بيئته الشفعة اولى ولو
استحق بعض الدار وغرق فقال المشتري بغير نصفها وقال الشفعة بالتمام فالقول
للمشتري **قال** رحمه الله وحط البعض بغير حق الشفعة حتى ياخذ بما بقي فلا
يظهر حطاً في حقه ولا الزيادة على الثمن بعد عقد البيع حتى لا تزد الزيادة ولا
يسقط عنه شيء من الثمن فباخذ الجميع المسمى عند العقد لان الحط لما التحق باصل
العقد صار الباقي هو الثمن ولا فرق في ذلك بزيان يكون الحط قبل اخذ الشفعة
او بعد لوجود الالتحاق في صورتين فيرجع الشفعة على المشتري بالزيادة
ان كان او ذا الثمن ولو حط قبض الثمن بعد تسليم الشفعة كان له ان ياخذها
بالباقى لانه بين ان الثمن اقل فلا يصح تسليمه بخلاف حط الكل حيث لا يلحق
باصل العقد لانه لو التحق به كان هبة او بيعا بالثمن وهو فاسد فلا شفعة فيها
وكذلك الزيادة تلحق باصل العقد وانما لا تظهر في حق الشفعة لانه استحقها
بالمسمى قبل الزيادة فلا يملك بطلاله بالزيادة فلا يتغير العقد كما لا يتغير
بتجديد العقد لما يلحقه بذلك من الضرر قال في النهاية حط بعض الثمن والزيادة
يستوفيان في باب المراجعة دون الشفعة لان في المراجعة ليس الزام ابطال حق
مستحق بخلاف الشفعة فان الزيادة ابطال حق مثبت للشفعة باقامتها فقط
عبارة المؤلف ان الحط يصح لمن باشر العقد ولو وكيله في حال الصحة او المرض
كان كان الشفعة وارثا او لا وفي المحيط خلافة قال ولو وكل رجلا ببيع دار
فباعها بالف ثم حط عن المشتري مائة درهم وضمن ذلك الامر ليس للشفعة ان
ياخذها الا بالالف لان حط الوكيل لا يلحق باصل العقد وفيه ايضا لو طلب
الشفعة الشفعة فسلمها المشتري اليه ثم نقد المشتري للبائع الثمن فوجب له
البائع خمسة دراهم من الثمن وقد قبض المشتري من الشفعة جميع الثمن فلم الشفعة
بالهبة ليس له ان يسترد شيئا لان الهبة ليست بحط لان الثمن صار عينا
بالسليم ولو وهب لبائع خمسة دراهم قبل قبض الثمن كان للشفعة ان تسترد
منه لانه هبة الدين والتمن دين في ذمته ولو باع دارا بمائة الف وبعث
فاخذها او ورثه البائع بالشفعة فخط البائع عن المشتري في مرضه الفا فالحط
باطل لان المشتري نزل منزلة الشفعة لان الحط يظهر في حقه فكان وارثه
ولو حط قبل اخذ توقف على اخذ المشتري فان اخذ بطل وان ترك صح
ولو لم يكن الوارث شفيعا ولكن اخذها من المشتري تولية او مراجعة ثم حط عن
المشتري في مرض موته صح الحط ويحط المشتري من الوارث ما حط عنه وخمسة من
الزوج في المراجعة لان الحط وقع في بيع الاجنبي لا حق للوارث فيه باع دارا بمائة

بضا

درهم وكر خطه فاخذها الشفيع هائم خط البايع القدر فوجد البايع
بالكر عياره واخذ مثله والمشتري ان يعطيه الكرا الذي قبضه الشفيع
وان كان المشتري ولا هار جلا باية درهم وبمثل الكرا خط البايع وخط هو عن
الثاني ثم وجد البايع الاول بالكر عياره فوجد رجوع بقة الدار على المشتري الاول
والفرق ان البيع وان الشفيع رد الكرا في الوضعتين الا انه تقدر في الاول ايجاب
قيمة الدار باخذ الشفيع فلو جينا الكرا في التولية لم يتعد ردا وجبا قيمة الدار
قال رحمه الله وان اشترى دارا بعرض وعقارا اخذها الشفيع بقيمة مثله
لومسليا لان الشفعة بملكها بمثل ما يملكها المشتري به ثم المثل لا يتجاوز اما ان يكون
مثلا له ضرورة ومعنى كالمكيل والوزون والعددي المقارب ومعنى لا صورة وهو
ما عد ذلك فبغير ذلك المثل كما في ضمان العدو وان فاضله لانه بدل لها ولهذا لو
اشترى عقارا بعقار ياخذ كل واحد منهما بقيمة الآخر وقد منا لو اختلفا في قيمة
العروض **قال** رحمه الله وبما لو موجد او يصير حتى يمضي الاجل فياخذها عند ذلك
يعني ياخذها الشفيع من المشتري بمن حال اذا كان الثمن موجد او يصير حتى يمضي
فاخذها عند ذلك وليس له ان ياخذها في الحال بمن موجد وقال زفر والساني
وما لك له ذلك لانه ياخذ بمثل ما اخذ المشتري بصفته والاجل صفة الدين ولنا ان
الاجل يثبت بالشرط وليس هو من لوازم العقد فاستراطه في حق المشتري لا يكون
استراطا في حق الشفيع لتفاوت الناس فيه ولان الاجل حق المطلوب والدين حق
الطالب ولهذا لو باع ما اشتراه بمن موجد مراجعة وتولية لا يثبت الاجل بغير شرط
ولو كان صفة له لثبت ثم ان اخذها من البايع بمن حال سقط الثمن عن
المشتري لتحول الصفقة الى الشفيع على ما بينا ورجع البايع على الشفيع
وان اخذها من المشتري رجع البايع على المشتري بمن موجد وان اختلف
الا بنظر اركان له ذلك وقوله ان يصير عن الاخذ اما الطلب فلا بد منه
في الحال حتى لو سكت ولم يطلب بطلت شفيعه عند ابي حنيفة ومحمد وبه
كان يقول ابو يوسف ولا ثم رجوع عنه وقال لا تبطل شفيعته بالتاخير
الى حلول الاجل **قال** رحمه الله وبمثل الخمر وقيمة الخنزير ان كان الشفيع
ذميا وبقيمتها لو مسلم يعني لو اشترى ذمي مذي عقارا بخمر وخنزير
فان كان شفيعها ذميا اخذها بمثل الخمر وقيمة الخنزير ولا في هذا البيع
هذا الثمن صحيح فيما بينهم فاذا اصر رتب عليه احكام البيع ومن جملة
الاحكام وجوب الشفعة فيستحقه ذميا كان ومسلما غير ان الذي
لا يتعدر عليه تسليم الخمر فياخذها به لانه من ذوات الامثال والمسلم
لا يتقدر على ذلك لكونه ممنوعا من تملكه وتملكه فيجب عليه قيمته كما
ذكر في ضمان العدو وان والخنزير من ذوات القيم فيجب عليهما قيمته ولا
يقال قيمة الخنزير تقوم مقام عينه لانه قيمتي فوجب ان يحرم على المسلم

تملكه

تملكه بخلاف قيمة الخمر على ما عرف في موضعه لانا نقول انما يحرم بيعه
اذا كانت القيمة بدلا عن الخنزير وانما الخنزير مقدور بقيمة بدل الدار
فلا يحرم عليه تملكها فان اسلم المشتري قبل الاخذ بالشفعة فان
الشفيع ياخذ هذه بقيمة الخنزير ولو كان شفيعها مسلما واذميا اخذ
كل واحد منهما النصف بما ذكرنا من قيمة الخنزير اعتبارا ببعض بالكل
ولو اسلم الذي صار حكمة بحكم المسلم من الابتداء فياخذها بقيمة
الخنزير والخنزير كما اذا كان الثمن مثليا فانقطع قبل الاخذ بالشفعة
فانه ياخذها بقيمة التقدير كذا هذا والمستامن كالذمي في جميع ما
ذكرنا من الاحكام لا لزامه احكاما من امة مقامه في دارنا ولا فرق
بين ان يكون المشتري دارا او بيعا او كنيسة فان الشفيع ياخذها بالشفعة
لان ملك الذمي فيها ثابت اذا كان يعتقد ان ملكه لا يزول بحمله ببيعة
وكنيسة وان كان يعتقد انه يزول فكذلك ايضا لانه بالاقدام على البيع
صار يعتقد الجواز والذمي اذا دان بدنيا تصرفه على مقتضى ديننا
وان كان في دينهم لا يجوز ولهذا لو ترافعا اليان حكم بدينا والمرتد لا شفعة
له وطريقه معرفة قيمة الخمر والخنزير تقدم من اراد ولو اسلم احد المتقارفين
والخنزير مقبوض انقص البيع لان الاسلام يمنع قبضها ولكن لا تبطل شفعة
لانها وحيت بالبيع فلا تبطل بايقاضه كما اذا اشترى دارا العبد فملك
العبد قبل القبض فان البيع ينقص بهلاكه ولكن لا تبطل الشفعة
فياخذها الشفيع بقيمة العبد قيد يكون الثمن خيرا وخنزيرا لانه لو كان
ميتا او دما فلا شفعة له في الاسلام اشترى نصراني من نصراني دارا بميتة
او دما فلا شفعة للشفيع انتهى ولم يتعرض المؤلف لما اذا صار خمر
ثم اسلم البايع والمشتري ثم استحق نصف الدار وعرض الشفيع فياخذ النصف
نصف الخمر ولا ياخذ بنصف الخمر ثم رجوع المشتري على البايع بنصف الخمر
ان كان قايما وان كان هالكا رجوع عليه بنصف قيمة الخمر وفي المبسوط
باع المرتد دارا فقات وقتل على الردة او لحق بدار الحرب بطل البيع
ولا شفعة للشفيع وفي السفناقي وان اسلم البايع قبل الحق بدار الحرب
جاز البيع والشفيع الشفعة ولو كان الشفيع مرتدا فقات او قتل على الردة
او لحق بدار الحرب فلا شفعة لوارثه ولو كان المرتد لم يلحق بدار الحرب
ثم بيعت الدار كان لوارثه لوارثه الشفعة ولو اشترى المستامن دارا
او لحق بدار الحرب فالشفيع على شفيعته حتى لمقاه وان كان الشفيع هو
المرتد في دار الحرب بطلت شفيعته وان كان الشفيع مسلما او ذميا
فدخل الحرب لم يعلم بالبيع فهو على شفيعته وان علم ودخل ولم يطلب
بطلت شفيعته وان اشترى المسلم دارا في دار الحرب ان لم يعلم بالبيع فهو

على شفيعته وان علم ودخل ولم يطلب بطلت شفيعته وان اشترى المسلم دارا في
دار الحرب وشفيعها مسلم ثم اسلم اهل الدار فلا شفيعه للشفيع وهذا
اصل تبني عليه هذه المسائل يجب العلم به وهو ان كل حكم لا يتصور
المقتضى القاضي ودار الاسلام ودار الحرب في ذلك الحكم على حد سواء وكل
حكم يقتضي القضاة لا يثبت ذلك في حق من كان من المسلمين في دار الحرب
بمباشرة ذلك الحكم في دار الحرب نظرا لاول البيوع والشرا وصحة الاستيلاء ونحو
التقوى وجوب الصوم والصلاة فان هذه الاحكام كلها من احكام المسلمين
وتجري على من كان في دار الحرب من المسلمين ونظير الثاني الذي فان المسلم اذا
دخل دار الحرب ثم دخل دار الاسلام لا يقام عليه الحد **قال** رحمه الله وقيمة
البناء والغرس لو اشترى او غرس او كلف قلعها يعني اذا اشترى او غرس
في الارض المشفوعة ثم قضى للشفيع بالشفعة فالشفيع بالخيار ان شاء اخذها
بالثمن وقيمة البناء والغرس مقلوعا وان شاء كلف المشتري قلعها فياخذ
الارض قارعة وعن ابي يوسف انه لا يكلف بالقلع ولكنه بالخيار ان شاء
اخذها بالثمن وقيمة البناء والغرس وان شاء تركه وبه قال الامام الشافعي
ومالك لانه ليس متعدي في البناء والغرس لثبوت ملكه فيه بالشرافية فانه
يعامل باحكام العدم وان نصا ركا لم يوجب له والمشتري شرافا سدا عند
الامام وكذا اذا اشترى المشتري فان كل واحد منهم لا يكلفه بالقلع لثبوت
في ملكه وهذا لان ضرر الشفيع بالزام قيمة البناء والغرس اهون من ضرر
المشتري بالقلع لان الشفيع يحصل له بالقيمة عوض وهو البناء
والغرس فلا يعد ضررا ولم يحصل للمشتري بمقابلته القلع شيء فكان
الاول اهون فكان ولي بالتحمل ووجه ظاهر الرواية انه ينبغي في محل
تعلق به حق متأكد لغیره من غير تسليط منه فينقض كالراهن اذا
بني في المرهون ولهذا انتقض جميع تصرفات المشتري حتى الوقف
والمسجد والمقبرة بخلاف الموهوب على قول ابي حنيفة والمشتري شرا
فا سدا لانه فعل تسليط من الملك ولهذا لا ينتقض تصرفها وفي
الزعم القياس ان يقلع لا يستحسن قلنا لا يقلع لان له نهاية وليس
على الشفيع كبير ضرر بالتأخر لانه يترك ما جرت به وان قلت ان
الاسترداد عند ما بعد البناء فان جاز الاسترداد ينافي على انه
لا يكلف لقلع بل بمقتضى القلع كما في الشفيع قلت يجوز ان يكون مترادف
بقوله والمشتري شرا فاسد احتاج من ابي يوسف عن ابي حنيفة مذهب
ابي حنيفة كما افصح به صاحب فاية البيان وهذا بعيد والا وجه ان يقال
ان لا يبي يوسف في البناء بعد الشراء القاسد القول المذكور لثانيهما
قال الامام ذكره في الايضاح قيد بما ذكرنا احترازا عن الزخرفة وفي القاضي خان

ولو اشترى الرجل دارا وزخر فيها بالنقوش شيء كثير كان للشفيع الخيار
ان شاء اخذها واعطاه ما زاد فيها وان شاء ترك انتهى قال في
المحيط لان نقض شفيعه لا يمكن وفيه نظرا لان المشتري اذا بني على الدار
الشفوعة كان للشفيع ان ينقض البناء ويأخذ الدار ويعطيه ما زاد فيها
واجب بان البناء اذا قلع له قيمة في الجملة بخلاف الزخرفة فولا
او بنى او غرس مثال وليس يقيد لما في المحيط ولوان المشتري زرعها
رطبة او كرمها يوم يقلعها كالبنا **قال** رحمه الله وان قلعها فاستحققت
رجوع بالثمن فقط يعني ان الشفيع اذا اخذ الارض بالشفعة فبني او غرس
ثم استحققت فكلف المشتري الشفيع بالقلع فقلع البناء والغرس فمن
ابي يوسف انه يرجع بذلك كالمشتري والفرق بينه وبين المشتري ان
المشتري مغرور من جهة ومسلط عليه من جهة ولا غرور ولا تسليط
للشفيع من جهة المشتري والبايع لان الشفيع اخذها منه جبرها وتقليد
الجارية الماسورة اذا استردها المالك القديم من مالكة الجديد بقيمتها
او بالثمن فاستولدها ثم استحققت من زيد وضمن قيمة الولد رجوع عليه بما دفع
له من القيمة او الثمن ولا يرجع بقيمة الولد لانه لم يقع بخلاف بما لو كانت
مشتريا حيث رجع بها على البايع لانه مغرور من جهة **قال** رحمه الله وكلف
التمن ان خربت الدار وجف الشجر يعني لو اشترى دارا وارضا فيها بناء
او غرس فانه يهدم البناء غير متنع احد ياخذها الشفيع بكل الثمن ولا يسقط
من الثمن شيء لانها تبايعان للارض بدخلان في بيعها من غير ذكر فلا يقال
شيء من الثمن ولهذا يبيعها في هذه الحالة مراعاة من غير بيان بخلاف ما
اذا اختلف بعض الارض بغير حيث يستقطر الثمن بحصة لان الغالب يبيع
الاصل هذا اذا انه يهدم قبل البناء ولم يقوله نقض ولا من الشجر شيء
من حطب وخشب واذا اذا اباي شيء من ذلك واخذ المشتري فلا بد
من سقوط بعض الثمن بحصة ذلك لانه عن ماله قائم بقيمته عند
المشتري فيكون له حصة من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الدار يوم العقد
وعلى قيمة النقص يوم الاخذ قيد بقوله حق الشجر يخرج الثمن اذا اهلك
من غير متنع قال في الترخائية ولو هلك الثمن من غير متنع احد ولم يبق
منه شيء سقطت حصته من الثمن بخلاف البناء وسياقي ما يخالفه **قال**
رحمه الله وبحصة العرصه ان نقض المشتري لبا لانه صار مقصودا بالانكسار
وبقائه شيء من الثمن فيقسم الثمن على قيمة الارض والبناء يوم العقد ونقص
الاجنبي لبا كنقص المشتري وفي الترخائية لو لم يهدم المشتري البناء
ولكن باعه من غير من غير ارض ثم حضر الشفيع فله ان ينقض البيع ويأخذ
الكل وكذا البناء والتخل **قال** رحمه الله والنقص له يعني النقص للمشتري

لان الشفع انما كان ياخذ بطريق السبعة للعروة وقد زالت بالانقضاء
قال رحمه الله ويخرها ان ابتاع ارضا ونخل او ثمر او اخر في بن يعني
ياخذها الشفع مع ثمرها اذا كان المشتري شقيا لا رضى مع الثمر بان شرطه
في البيع او امر عند المشتري بعد الشراء ان الثمر لا يدخل في البيع الا بالشرط
بخلاف النخل والقياس ان لا يكون له اخذ الثمر لعدم الشفعة كما لم يتناع
الموضوع فيها وجه الاستحسان ان الاتصال خلفه صار تبعا من وجه لانه
يولد من البيع فيسري اليه الحق الثابت في الاصل كالبيعة اذا اولدت قبل
القبض فان المشتري يملك لو لم يتبعه للام كذا هنا وفي الخاتمة لو اشترى
قوة فيها اشجار ونخل ثم قطع المشتري بعض الاشجار وهدم بعض البنا
فحضر الشفع ياخذها وما لم يقطع من الاشجار وما لم يهدم من البنا وليس
ان ياخذها بالشفعة ويقسم الثمن على قيمة البنا والارض فما اصاب البنا
يسقط وما اصاب العروة ياخذها به وينقص بنا المشتري الذي احذته
وهذا القول ظاهر الرواية **قال** رحمه الله وفي جزم المشتري سقطت
حصته من الثمن يعني في الفصل الاول وهو ما اشتراها بثمرها بالشرط
فكان له فيسقط من الثمن بقدر حصته وان هلك باق سماءه فكذلك
لانه لما دخل في البيع صار اصالا فسقطت حصته من الثمن بقوامة واما
في الاصل الثاني في اخذ الارض والنخل بجميع الثمن لان الثمن لم يكن موجودا عند
القد فلا يقابل به شيء من الثمن وكان ابو يوسف يقول اولاه انه يحيط من الثمن
في الفصل الثاني لان حال المشتري مع الشفع كحال البائع من المشتري قبل
القبض ولو اكل البائع الثمر كاد بعد القبض سقطت حصته من الثمن فكذا هنا
ثم رجع الى ما ذكر في الكتاب من انه لا يسقط شيء من الثمن لان المشتري ياخذ بما قام
على المشتري وهو قائم عليه المبيع بدون الثمن بجميع الثمن بخلاف ما اذا كانت
موجودة عند القدر لانه دخل في البيع قصدا وبخلاف الحادث عند البائع
فقبل القبض لا يحدث على ملك المشتري فيكون له حصته من الثمن بالاستهلاك
وليس الشفع ان ياخذ الثمن بعد الجزاء وفي الفصلين لزوال السبعة بالانقضاء
قبل اخذها **باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب** ذكر تفصيل فيه
الشفعة وما لا يجب بعد ذكر نفس الوجوب مجالا لان التفصيل بعد الاجمال
كذا في العناية **قال** رحمه الله انما يجب لشفعة في عقار ملك بموضع من ماله
قوله في عقار يتناول ما يقسم وما لا يقسم وقال لسان في لا يجب فيما لا يقسم
كالبر والرحى والحمام والنهر والطريق وهذا مبني على اصل عند وهو ان
الشفعة يجب كدفع ضرر راحة القسام عند وعندنا لدفع ضرر سوء العشرة
واحتراز بقوله بموضع عما اذا هلك بالهبة فان الشفعة لا يجب فيها ويقول
هو عما اذا ملك غير مال كالمهر والخلع والنكاح عدم عمد والعتق فان الشفعة

لا يجب

لا يجب في هذه الاشياء على ما بينا قريبا والعقار لغة الضيقة وقيل ماله اصل
دار وشفعة نقله الامام الطبري ونقل السراج هذا العقار كل ماله اصل
من دار وشفعة انتهى فهو مطابق للتفسير الثاني ونقل الجوهر في فصل
العين من باب اراء العقار بالفتح الارض والضياء والنخل ومنه قولهم ماله
دار ولا عقار والجمع عقار وفي فصل الضياء من باب العين الضيقة العقار
انتهى وفيه كلامه بخلاف لانه فسر العقار ولا بما يشمل الاقسام الثلاثة
الارض والضياء والنخل فسر الضيقة بالعقار فلم يقسم الاخص بالاعم كما ترى
وفي المحيط ويدخل في الحمام ما كان مركبا في بنيانه دون المفصل كالشفعة
ويدخل في الرحى الحجر الاسفل دون الاعلا كانه مبني في الارض ولو اشترى اجمعه
فيها نصب وسكن يوجد بلا قيد استحق الاجرة والقبض بالشفعة دون التملك
لانه منقول والقبض بشعب في الارض وفي الترخاينة وانما يجب في الاراضي
التي تملك رقابها حتى لا يجب في الاراضي التي حازها الامام المسلمين يدفنها بزر
وانما يجب لخلق الملك في الاراضي حتى يفت دارا بجنبها دار الوقف فلا شفعة
للو وقف ولا للمتولي لعدم الملك كذا في المحيط وغيره وفي السراجة رجل له دار
في ارض الوقف فلا شفعة ولو باع هو غارته فلا شفعة لجارته وفي التمر يد
ولو جعل دار مسجد او فوزه وجعل بابا به الى الطريق فبعت دار الى جنب المسجد لم
يكن للوقف ولا للمتولي شفعة لعدم الملك وفي المحيط وغيره مالا يجوز بيعه
من العقارات كالا وقاف والخانوت المسبل فلا شفعة في ذلك عند من يرى جواز
الوقف وفي المبسوط لو اشترى ارضا فيها شجر صفار فاشترى فيها زرع فادرك
فالشفع ان ياخذ ذلك بجميع الثمن لانه ماله بالارض انتهى **قال** رحمه الله لا
في مرض وفك يعني لا يجب الشفعة في عرض وفك وقال مالك ان يجب في السفينة
لانها تسكن كالعقار ولنا ما روي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال
لا شفعة الا في ربع او حائط ولان اخذ بالشفعة ثبت على خلاف القياس
فلا يجوز الحاق المنقول به لانه ليس في معنى العقار وهذا الاستدلال
فيه شيء فان ظاهرا من حصر ثبوت الشفعة في الربع فيرد عليه ان يقتضي الحصر ان لا
ثبت لشفعة في عقار غير ربع وحائط كضبعة خالية مثلا وكيس كذلك قطعها
فكيف يتمسك به قلت يمكن حمل القصر على القصر الاضافي دون الحقيقي
فالقصر بالنسبة اليها لا بالنسبة الي جميع ما عداها فاصل قال في العناية
الربع الدار والحائط والبستان واصله ما احاط به انتهى **قال** رحمه الله
وبنا ونخل بيعا بلا عوض لانها منقولة فلا يجب فيها اذا ابتاع بالارض وان
بيعا معها يجب فيها الشفعة تبعها بخلاف النخل حيث يستحق بالشفعة
وتستحق به الشفعة على انه مجاورم وذلك اذا لم يكن طريقه غير طريق
السفلي وان كان طريقهما واحدا يستحق بالطريق الشفعة على انه خليط في الحقوق

قال رحمه الله ودأرجعت مهرأ واجرة أو بدل خلع أو بدل صلح عن دم أو
عوض عتق أو وهبة بلا عوض مشروط لأن الشارع لم يشرع التملك
بالشفعة إلا بما يملك به المشتري صورة ومعنى أو معنى بلا صورة
ولا يمكن ذلك أن تملك العقار بهذه الأشياء لأنها ليست بأشياء ولا
مثلها حتى يأخذها الشفيع بمثلها فلم يكن مراعات شرط الشرع فيه وهو
التملك بما يملك به المشتري فلم يكن مشروعا وقال الإمام الشافعي يجب
فيها الشفعة فيأخذها بغيرها عند تذر الأخذ بمثلها بخلاف المحبة في
بلا عوض لتعذر الأخذ بلا عوض أذ هو غير مشروع ولنا ما تقدم ولا
الشفيع بملك بما يملك المشتري به المشتري من السبب لا بسبب آخر وهذا
لو أخذ كان يأخذ بسبب آخر وهو تزوجها بغير مهر ثم فرض لها عقارا مهر
لم يكن فيها الشفعة لأنه تعين بمهر المثل وهو مقابل بالبيع بخلاف ما لو
باعها العقار بمهر المثل أو بالمستمي عند العقد أو بعد حيث تجب الشفعة
لأنه مبادلة بالمال لأن ما أعطاه من العقار بدل عما في ذمته من المهر ولو تزوجها
على دار علي أن ترد عليه الف درهم فلا شفعة في جميع الدار عند الإمام وقال
تجب الشفعة في حصة ألف لأنه مبادلة بالمال بمال في حقه وهذا ينقد بلفظ
النكاح ولا يعد بشرط النكاح وهو يقول معنى البيع فيه تابع فلا شفعة
في الأصل فكذلك البيع الأتري أن المضارب إذا كان رأس ماله ألفا فأتجر وربح ألفا
ثم اشترى بالالفين دارا في جوارب المال ثم باعها بالفين فان رب المال
لا يستحق الشفعة في حصة المضارب تبعا لرأس المال لأن المضارب وكل في حقه
وليس في بيع الوكيل شفعة وكذا في حصة المضارب وهو ليس كذا في العتابة
وقوله جعلت مهرأ مثال قال في العتابة ولو قال صا لمحتك علي أن أجعل هذه
الدار مهرأ لك وأعطينك هذه الدار مهرأ فلا شفعة للشفيع فيها وقوله جعلت
مهرأ محترزا عن البيع ولو باعها دارا بمهر مثلها أو صا لمحتك دارا وصا لمحتك
من دعوى حق علي دار فيها الشفعة والقول قول المصالح في قيمة ذلك وفي
قدر وفي السراجية صالح في دار ادعاه علي مائة درهم وهو جاحد لا شفعة
فيها فان أقام الشفيع البينة أنها التام ما فله الشفعة وفي شرح الطحاوي
رجل تزوج امرأة ولم يسم لها مهر ثم دفع لها دارا مهرأ فهو علي وجهين أن قال
الزوج جعلها مهرأ فلا شفعة فيها وأن قال جعلها بمهر كالف ففهي
الشفعة وفي المحيط لو خالع زوجته على ذلك علي أن ترد عليه الف فهو كما لو تزوج
علي دار علي أن ترد عليه الف كما تقدم وفيه أيضا سلم دار الرجل في مائة
قفر حنطة واستلم الدار فالشفيع أخذها بالشفعة والوافر قفلا أن يأخذ
الدار بطل السلم ولا شفعة للشفيع انتهى وفي العتابة لا شفعة في دارمي
بدل من سكني دار وخدمة صيد وقد بقوله عن دم عند احتراز من الخطأ

قال في المبسوط ولو كان عن جنابة خطأ تجب فيها الشفعة ولو صالح بها عن جنابة
أحدتها عمدا أو لا خطأ فلا شفعة فيها علي قول الإمام وعندهما تجب الشفعة
فيما يخص جنابة الخطأ ولو صالح عن كفالة رجل بنفسه علي دار فلا شفعة فيها
لأن هذا صالح باطل انتهى قد بقوله بلا عوض مشروط لأنه لو شرط
في العقد تجب الشفعة ففي الحائنة وهب دارا من أنسان بشرط أن يعوضه
كذا فلا شفعة للشفيع ما لم يتقاضيا وبعد التقاض تجب الشفعة بمثل الموهب
أن كان سليبا ولا شفعة أن كان تيميا وفي السقاي وهبه عقارا من غير
عوض مشروط في العقد ثم عوضه عن الدار دارا فلا شفعة في الهبة ولا في
العوض وفي الأصل لو وهب شقها سمي قد دار غير محوز ولا مقسوم علي أن يعوضه
كذا فهو باطل ولا شفعة للشفيع والجواب في الصدقة بالفاطمة والعطية
نظير الجواب في الهبة وأما الوصية علي هذا الشرط إذا قبل الموصي له ثم مات
فإن تجب فيه الشفعة قال في كتاب إذا قال أوصيت بداري لفلان بالف درهم
فقال الموصي له قبلت تجب للشفيع الشفعة ولو قال أوصيت أن توهبه علي من
الف درهم فهو مثل الهبة بالشرط وإن ادعى حقا علي أنسان وصالحه المدعي عليه
علي دار فلا شفيع أن يأخذ الدار بالشفعة كان الصلح عن أقرار أو انكار وعن
الفتاوي العتابة والقول للمدعي في مقدار كد في حق الشفيع وكذا
لو صالحه عن عيب علي دار بعد القبض فالقول للمصالح في نقصان العيب
ولو ادعى دارا في يد رجل وصالحه المدعي عليه علي أن يعطيه المدعي
دراهم ويعطيه الدار ينظر أن كان الصلح عن انكار فلا شفعة للشفيع
انتهى **قال** رحمه الله وأن بيعت بخيار البائع لأن خيار البائع يمنع خروج
البيع عن ملكه وبقاء ملكه يمنع وجوب الشفعة لأن شرط وجوبها الخروج
عن ملكه فإذا سقط الخيار أو سقط الخيار عند سقوط الخيار لأن
البيع إنما صار سببا لإفادة الحكم في ذلك الوقت وجوب الشفعة
تجبني علي انقطاع حق المالك بالبيع وهو ينقطع حينئذ وإن اشترى
بشرط الخيار وجبت الشفعة أما عند ما نظام لأن المشتري يملكها
وأما عند ما يخرج عن ملك البائع لا تربي أن البائع إذا أقر بالبيع
وانكروا المشتري تحت الشفعة فإذا أخذها الشفيع في الثالث لم البيع
لغير المشتري عن الرد ولا خيار للشفيع لأن خيار الشرط لا يثبت إلا
بالشرط وهو لو كان للمشتري دون الشفيع وإذا بيعت دار بخيارها والخيار
لأحدها كان له الأخذ بالشفعة لأن البائع لم يخرج عن البيع عن
ملكه إذا كان الخيار له ويلزم البيع لأن الأخذ بالشفعة نقص منه
للبيع وكذلك المشتري عند ما كان الخيار له لأن البيع دخل في ملكه
عندها لأنه يصير بالأخذ بخيار البيع نصير أجرة وتملك به البيع

ولانه صار احق به من غيره وذلك بحق لا استحقاق الشفعة كما لما ذون له
والكتاب اذا بيعت دار تحت دارها وكذا اذا اشترى دار ولم يراها
فبيعت دار بجنبها كان له ان ياخذها بالشفعة لان ملكه فيها ثابت واذا
المشقة لم يسقط خياره لان خيار الروية لا يبطل بصريح الا بطلان فدلالة
اولى فاذا حضر شفيع الاولى وهي التي اشترى بها المشتري كان له ان ياخذها
بالشفعة لانه اولى بها من المشتري وليس له ان ياخذها الثاني وهي التي
اخذها المشتري بالشفعة اذ لم تكن متصلة بملكه لانعدام سبب الشفعة
في حقه واتصاله لا يفيد لعدم ملكه فيها وقت بيع الاخرى وان كانت
متصلة بملكه كان له ان يساير في الشفعة فاذا جاء الشفيع لولا
بعد ما اخذ المشتري الثاني بالشفعة فان كان لهذا الذي جاء ان ياخذها
بالشفعة وليس له ان ياخذ الثانية بالشفعة وفي التحديد ولو كان المشتري
شرط الخيار لغيره فاجاز وهو شفيعها فلا شفعة له وفي الفناء ولو باع
بغير ثلاثة ايام ثم زاد ثلاثة اخرى ياخذها الشفيع اذا انقضت المدة الاولى
قال رحمه الله او بيعت فاسدا مما لم يسقط حق الفسخ بشئ يسقطه كالربا
لان البيع الفاسد بعد القبض لا يفيد الملك للمشتري فلا يثبت الشفع
فيه حق مع بقاء ملكه وبعد القبض وان كان يفيد لكن حق البائع
بأق فيها الا ترى انه واجب لدفع لدفع الفساد ولهذا يحرم على المشتري
التصرف فيه وفي اثبات الحق له تقريره فلا يجوز فاذا سقط حق الفسخ
زال المانع من وجوب الشفعة فوجب وقوله بالثبوت مثال لانه ينقطع حق
البائع باخراج المشتري المبيع عن ملكه بالبيع او غيره على ما تقر في البيع
الفساد فاذا اخرج من ملكه بالبيع كان للشفيع ان ياخذها باي الشفعين
فان اخذها بالبيع الاول اخذها بالقيمة وان اخذها بالبيع الثاني اخذها
بالثمن لان البيع الثاني صحيح وان اخرجها عن ملكه بالهبة او جعلها مهورا
او غيره لك بعض تصرفه واخذ بصحته لما ذكرنا واذا بيعت دارا بجنبها
قبل القبض فلا يبيع الشفعة في المبيع لبقاء ملكه فيها وان سلمها بعد الحكم له
لا تبطل فاذا بيعت بعد القبض فاستردوها البائع منه قبل ان يقضى له
بالشفعة بطلت شفيعته لخروجها عن ملكه قبل الاخذ فصار كما اذا باعها
قبله واذا استردوها بعد الحكم له بقيت على ملكه لما ذكرنا وقد بقوله بيعت
فاسدا المضيدان الفساد قارن العقد واستمر بعد قد نابه لان الفساد اذا
كان بعد انعقاده صحيحا حق الشفعة على حاله كذا في العناية واعترض على هذا
بانه لم لا يجوز ان لا يثبت المقصد في حق الشفع وان ثبت في حق المشتري
واجب ان فساد البيع انما يثبت لمعني راجع الى عوض فلو اسقطنا العوض
بقي بيع بلا عوض وهذا فاسدا ايضا والخيار ثبت لمعني خارج عن العوضين

ذو

فلو اسقطنا الخيار بقي بيع بلا خيار وهو مشروع **قال** رحمه الله او تمت
بين الشركاء يعني لو قسمت لدار بين الشركاء لا تجب الشفعة لجارهم بالقيمة
بنيهم لان القيمة فيها معني لا قرار وهذا يجري فيها الخيار والشفعة
لم تشرع الا في المبادلة المطلقة وهي المبادلة من كل وجه قال في العناية
ولا نهك الوجوب للقاسم لكونه جارا بعد استحقاق الشفعة
غير صحيح لان سببه الاقرار وهو مستعذر وهو لا بد ان يكون مستعدا
على زوال الملك القائم كما تقدم وكونه جارا متاخرا وقول صاحب البيان
ولا نهك الوجوب لوجوب القاسم لانه شريك والشريك اولى من الجار فيه
نظر لانه شريك قبل القسمة لا بعدها والكلام فيما بعدها **قال**
رحمه الله او سلمت شفيعته ثم ردت شفيعته ثم ردت بخيار روية او شرط
او عيب بقضاء يعني اذا سلم الشفيع الشفعة ثم ردت الى البائع بخيار
رؤية او شرط كيف ما كان او عيب بقضاء القاضي لا تجب الشفعة فيها
لانه فسخ من كل وجه فلا يمكن ان يجعل عقدا جديا بقا داله قدم ملكه
والشفعة تجب فيها الا فسادا في الاستمرار والبقاء على ما كان ولا فرق
في ذلك بين ان يكون الفسخ قبل القبض وبعد وفي الجامع الصغيرة شفعة
في قسمة ولا خيار روية بالجزم فانه لا شفعة في الرد بخيار روية وليس معناه لان
خيار الروية لا يثبت في القسمة لان المذكور في كتاب القسمة ان خيار الروية يثبت
في القسمة وخيار الشرط ايضا لان ثبوتها الخلل في الرضي بالعقد الذي لا ينفك لانما
الا بالرضي والقسمة منه لما فيها من معنى المبادلة والمبادلة اغلب في غير الكيل
والوزن فيجوز فيه خيار الروية والشرط ولا يجوز في المكيل والموزون لان
الاقرار فيها هو الثابت وقال في الكافي وصح من كرامة السرخسي ان خيار الروية
لا يثبت في القسمة سواء كانت برضا او قضا قال المسايخ وقلنا لا فرق بين ان
يكون الفسخ قبل القبض وبعد كذا في العناية ولا عبرة بقول من قال المراد بعد
القبض لانه لو كان هذا مراد كان مناقضا لقولهم في غير هذا الخلل المحل ولا
فرق بين ان يكون قبل القبض وبعد كما في العناية **قال** رحمه الله ويجب لو
رده بلا قضاء او تقايلا يعني تجب الشفعة ان ردها المشتري بعيب بعيد
قضاء او تقايلا البيع وقال زفر لا تجب لان شفيعته بطلت بالتسليم والرد
بالعيب بغير قضاء اياه والا قاله فسخ لعقدها ذلك والعبرة بتسليم العاقدين
قلنا الا قاله سبب الملك براضهما كالبائع فبرائهما قصد الفسخ فيصح فيها
لا ينضم ابطال حق الغيلة لهما ولا يثبت في انفسهما فكون فسخا في حقهما
ولا ولا يبرهما على فسخهما فيكون بيعا جديا في حق الشفع فيجوز له ان يرد
الشفعة **قال** الشارح قال صاحب الهداية مراده بالرد بالعيب لانه بعد القبض
قال رحمه الله وهذا انما يستقيم على قول محمد لان بيع القمار عند قبل

83

القبض لا يجوز كما في المنقول وما على قولها يجوز بيعه قبل القبض فلا يفيد المقيد
المدكور **باب ما يبطل به الشفعة** لما كان بطلان الشيء مقتضى بقاءه
وجوده ذكر ما يبطل به الشفعة بعد ذكر ما ثبت به الشفعة **قال** رحمه الله تعالى
بترك المعاينة أو التقرير حين علم مع القدرة أو عرض على ما تقدم ولا يصل
في هذا الباب أن تسلم الشفعة قبل البيع لا يصح وإن من ثبت له الحق
إذا اسقطه بعد ثبوته له أو لم يعلم وتغير المالك بترك الطالب
أو لم يغيرها جاهدًا بترك الأَشهاد كانه يرد على صاحب هذه
أن الأَشهاد ليس بشرط وترك ما ليس شرطًا في الشيء لا يبطله وفي المخطط
لوسلم الشفعة للوكيل صح وسقطت ويصح تعاقب الأسقاط بشرط
ولو قال سلمت لك أن أشتري لنفسك لم يبطل إذا كان أشتراها لغيره
ولو قال لا جني سلمت شفعة هذا سقطت شفعته لأنه سلم مطلقًا
فصرقناه إلى المشتري حملاً لكلام العاقل على الصحة ولو قال سلمت لك
لا يصح لأن الأجنبي بمنزلة عن هذا العقد ولو قال له أجنبي سلم المشتري
فقال سلمت لك صح استخسانا كانه قال سلمت الشفعة للمشتري بشفا عنك
قال رحمه الله وبما لصاح من شفعته على عوض وعليه رده يعني تبطل
الشفعة إذا لصاح المشتري الشفع على عوض وعلى الشفع رده العوض
لأن حق الشفع ليس بمقرر في المحل وإنما هو مجرد حق التمليك فلا يجوز
أخذ العوض عنه ولا يتعلق أسقاطه بالجائز من الشرط فيما إذا قال
الشفيع اسقطت شفعتي فيما أشتري على أن تسقط حصلت فيما أشتري
أو على أن لا تطلب لمن مني لكونه ملائماً حتى لو تراخى سقط حق كل
واحد منهما ومع هذا لا يتعلق أسقاط الشفعة بهذا الشرط بل يسقط
بجرد قوله اسقطت تحقق الشرط أو لم يتحقق فأولي أن لا يتعلق بالشرط
الفساد وهو شرط إلا اعتبار من حق ليس بمال بل هو رشوة مخضعة فيصح
الأسقاط ويبطل الشرط وكذا إذا باع شفعته بمال لما بينا ونظير ما نحن
فيه إذا قال للخبرة اختاري بالف أو قال بالفين لا مراثة اختاري ترك
الفسخ بالف فاختارت سقط الخيار ولا يثبت المال والكفالة في الفسخ
في هذا بمنزلة الشفعة في رواية وفي أخرى لا يبطل الكفالة ولا يجب
المال قال في شرح الجامع الكبير إذا لم يجب العوض يجب أن لا يبطل شفعته
كما في الكفالة والفرق أن حق الشفع قد سقط بعوض معني فإن الثمن سلم
له والمكتون له لم يرض بمسقوط حقه عن الكفيل بغير عوض ولم يحصل
له عوض أصلاً فلا يسقط حقه في الكفالة انتهى قال الشارح والأصح
أن الكفالة والشفعة يسقطان ولا يجب مال فيه بقوله صالح عن شفعته
لأنه لو صالح على أخذ نصيب الدار بنصف الثمن يجوز ولو صالح عن أخذ بيت

بوصته من الثمن لا يجوز الصلح ولا تسقط شفعته لأنه لم يوجد منه عوض
غير أن الثمن مجهول ومثله من الجهالة يمنع صحة البيع ابتداءً والأخذ
بالشفعة بيع وفي الميسر وسأوم الشفع المشتري إرساله أن يولي
أما هذا بذل الثمن فقال نعم فهو تسليم منه انتهى وفي المحيط وهو
على ثلاثة أوجه ما ذكره المؤلف المتأنيب أنه إن صالح على أن يأخذ نصف
الدار بنصف الثمن أو ثلث الدار بثلث الثمن فالصلح جائز لأنه أخذ بعوض
معلوم بمن معلوم المسألة الثالثة أن يأخذ بعض غير معلوم أو شيئاً
معلوم ما يبطل الصلح ولا يبطل الشفعة لأن هذا لا يدل على الإعراض
وفي الجامع صالح أجنبي أن يسلم الشفعة على مال بطلت شفعة بل مال
فقال المصالح على أن تكون الشفعة لي لم تبطل الشفعة لأنه لم يسقط
حقه بل أقام أجنبي مقام نفسه في طلب الشفعة وفي ابن فرسته
ولو استأجر الشفع الدار وأخذها منه مزارعة أو معاملة مع علمه
بالسرا بطلت شفعته انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب
قال رحمه الله ويموت الشفع لا المشتري يعني يموت الشفع قبل
الأخذ بعد الطلب وقبله تبطل الشفعة ولا تورث عنه ولا يبطل بموت
المشتري وقال الأمام الشافعي لا يبطل بموت الشفع أيضاً لأنه حق معتبر
كالقصاص وحق الرد بالعب ولما أنه مجرد حق وهو حق التمليك وأنه مجرد
راي وهو الصفة فلا يورث عنه بخلاف القصاص لأن من عليه القصاص
صار كالمملوك لمن له القصاص ولهذا أجاز له أخذ العوض عنه ومالك
العين يبقى بعد الموت فامكن أن يورثه بخلاف الشفعة لأنه مجرد راي ولهذا
لا يجوز إلا اعتباراً عنهما ولأن مالك الشفع فيما أخذه به الشفع الشفعة
ليشترط أن يكون باقياً من وقت البيع إلى وقت الأخذ بالشفعة ولم يوجد
في حق الميت وقت الأخذ ولا في حق الوارث وقت البيع إلى وقت الأخذ
فبطلت لأنها لا تستحق بالملك الحادث بعد البيع ولا بالرايل بعد الأخذ
وأما لا يبطل بموت المشتري لأن المسحق باقٍ ولم يغير سبب حقه
وأما حصل الانتقال إلى الوارث فصالحاً إذا انتقل إلى غيره فبأخذها
قدنا بقولنا قبل الأخذ قال في العناية إذا مات بعد قضاء القاضي له
بالشفعة أو سلم المشتري الدار فبني لورثته يأخذونها ولا يتبع
الدار في دين المشتري لأن حق الشفع مقدم على حق المشتري فإن باعها
القاضي ووصه في دين الميت فالشفيع أن ينقضه كما لو باعها المشتري
في حياته لا يقال بيع القاضي حكم منه فكيف ينقض لأنه قضاء من خالف
لذجامع **قال** رحمه الله وبيع ما يشفع به قبل القضاء بالشفعة يعني
تبطل الشفعة ببيع الدار التي يشفع بها قبل الأخذ بالشفعة لأن سبب

استحقاقه قد زال قبل القضا بالسفعة ولا فرق ان يكون عالما وقت بيع
الدار بشري المسفوعة او لم يكن عالما وكذا ايراد الغريم لان ذلك اسقاط
فلا يتوقف على العلم كالطلاق والعناق الا ترى انه لا يرتد مرد المشتري
ولو باع التي تسفع بها بشرط الخيار لا يتطل سفعة ولو اشتراها السفيع
من المشتري بطلت سفعته لانه بالاقدام على الشراء اعرض عن السفعة
ولمن هو بوع من السفعة او مثله ان ياخذها منه بالسفعة بالعقد الاول
وان شاء بالثاني بخلاف ما اذا اشتراها ابتداء من غير ان يثبت له فيها
حق الاخذ لا يشترط ان يتضمن امرضا انتهى **قال** رحمه الله ولا
سفعة لمن باع او بيع له يعني بيع له بالوكالة والاصل فيه ان من باع او بيع
له فلا سفعة له ومن اشترى او اشترى له كانت له السفعة لان الاخذ
بالسفعة في الاول يلزم منه نقص مائة من جهته وهو بالبيع لان البيع
تمليك والاخذ تملك وبينهما منافات وفي الثاني لا يلزم ذلك بل فيه
غريم لان الاخذ بالسفعة في الاول ولا لموكله وفي الثاني لهما ذلك فلو
باع المصنوع والعبد الماذون العقار ليس للموكل ولا لرب المال الاخذ
بالسفعة ولو اشتراها كان لرب المال السفعة لما ذكرنا وكذا الموكل ان كان
على العبد دين وان لم يكن عليه دين فلا فائدة في الاخذ لانه ملكه والمخير
للعقد الذي يشرع الفضولي كالموكل الماعرف وفائدة قوله ان المشتري
لا يتطل سفعته ان يشارك غيره من السفعة ان لم يكن لهم ان يتقدموا عليه
وان تقدم هو على من هو بوع من السفعة فهو تسليم له عند ترك كل من
السفعة والبائع ليس له ان يطلب البيع بالسفعة في دار اخرى غيرها
تلقاها لانه لما باعها والاخذ رغبته فيها فبما بخلاف المشتري
وفي التحريم ومن باع دارا وهو سفيعها فله السفعة انتهى
وانظروا انه كذلك ومن اشترى دارا ولا يخفى ان قوله ولا سفعة
لمن باع متكرر مع قوله وبيع ما يسفع كما تقدم **قال** ولو شرط البائع
الخيار لثالث فاجاز فهو كالبائع فان كان المشتري هو الذي فعل ذلك
فاجاز فهو كالمشتري وقد بيناه **قال** رحمه الله او ضمن الدرك عن البائع
يعني اذا ضمن السفيع الدرك عن البائع فلا سفعة له لان تمام البيع انما
كان من جهته فليس له ان ينقص مائة من جهته وقد بيناه **قال** رحمه الله
ومن ابتاع او ابتاع له فله السفعة وقد بيناه وجهه فيما تقدم وفي
فتاوى الفاضل الوكيل بشرى الدار اذا قبض الدار وهي في يده يطلب
السفيع منه وياخذها منه فان سلم الدار الى الموكل يطلبه الموكل
وياخذ منه ولا يطلبه السفيع وفي جامع الفتاوى اشترى الوكيل
فحضر السفيع ياخذها من الوكيل ولا يلتفت الى حضور الموكل ولو كان ومثلا

في البيع

85 في البيع فباع فحضر السفيع ياخذها من المشتري وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى
الوكيل بالشراء لانه يملك الاخذ انتهى وفي الجاسع دارا لها سفيعان
قال المشتري لاحدهما اشتريت لدارك فصدقه لا يتطل حقه وان اقر بعد ذلك
انه لم يصره لا نأيقنا بثبوت السفعة له بالشراء سواء اشترى المشتري الدار نفسه
او اشتراها للمقر له بامر لان من اشترى واشترى له كانت له السفعة ولم يوجد
منه ما يبطلها لان تملكها الدار بالسفيع طلب السفعة وزيادة ولا من طلب
السفعة بتملك الدار بالسفعة في الطلب الثاني فاذا ملكها للمال قام ذلك منه
مقام الطلب والزيادة ولو قال المشتري هذه الدار كلها كانت لك ولم يكن لي
ولا للبائع او قال كنت اشتريتها قبلي او قال ليها وبيعها لك فصدقه بطلت
ولو لم يصدقه على ذلك السفيع الاخذ فله ان ياخذها كلها بالسفعة لان الشراء
قد صح من حيث لظاهروا وجبت السفعة للسفيعين بعد ما ثبت لهما من حيث
الظاهر فبطل حق المصدق لصدقه ولم يبطل حق المكذب لانها
لا يصدق ان عليه وفي النوادر ولو اقر السفيع قبل الفضالة بالسفعة
ان هذه الدار لقادون الغاييب وان لم يصره بالبيع وقال المشتري
بل هو للبائع لم يتطل سفعته وكذلك لو قال البائع وكلني صاحبها بالبيع
وقال السفيع لم يصر صاحبها بالبيع فله السفعة لان قول السفيع له
يصدق في حق المتبايعين فكان البيع محكما بصدقه في حقهما فجاز
للسفيع ان يطالب بحقوقه وكذلك لو ادعى هذه الدار رجل فشهد له
هذا السفيع فلم يعدل ثم باعها ذواليد فليسفيع ان ياخذها
بالسفعة ذكرها ابن سماعه ولو قال السفيع هذه الدار لي فجاز امت
البينة والاخذها بالسفعة فلا سفعة له لانه لو ادعى ملكها والسفعة
التملك ويمتنع ان يملك ما هو ملكه والسفعة حقه فلا يجوز ان
يملك بالعموض ما هو على ملك ذكر ابن سماعه عن ابي يوسف وفي
المسائل المتقدمة اعترف بكون الشيء على ملك غيره فجاز ان يملكه بعض
هذا اذا علم انه وكيل بالشراء فقد قد منحه حكمه وما اذا علم ذلك الا
بقوله وانما السفيع للوكالة فهو خصم ولا فائدة في هذه الخصومة
لاننا لو علمنا بالوكالة كان خصما لان حقوق العقد تنعاقق به
فكذا اذا لم تكن معلومة ولو قال المشتري قبل ان يخاصمه السفيع
اشتريت لفلان وسلم ثم حضر السفيع فلا خصومة بينه وبين المشتري
لان اقراره قبل الخصومة لفلان صحيح كما لو كانت الوكالة معلومة
ولو اقر بذلك بعد ما خاصمه السفيع لم تسقط الخصومة عنه لانه صار
خصما للسفيع وهو بهذا اقراره بصدقه فلا يملكه ولو اقام
بينة انه قال قبل شرايه انه وكيل فلان لم تقبل بنبته لانه يدفع بینه

البينة المضمومة عن نفسه وروى عن محمد أنها تقبل بعينه لدفع المضمومة حتى يحضر
المقر له والوكيل بطلب الشفعة خصم لأنه لا يأخذ بالشفعة بضمن الشراء والمضمومة
والوكيل بها جاز لا عنداني حنيفة لأنه لا يصح عندنا الإبرضي الخصم وعندنا
جاز بغير رضا الخصم ولو طلب وكيل الشفعين فقال المشتري قد سلم الشفعين
لا يقبل قوله وكذلك لو أراد بيمينه أنه لم يفرط في طلب الشفعة ولكن يومر
بتسليم الدار إلى الوكيل ثم يتبع الموكل ويستخلفه وصار كالوكيل بقبض الدين
إذا ادعى المديون إلا برأى من الموكل فإنه يومر بدفع الدين للوكيل ثم يتبع
الموكل ويستخلفه على ذلك ولو سلم الوكيل الشفعة أو أقر بالتسليم عند القاضي
جاز تسليمه لأن من ملك لا يأخذ بالشفعة ملك التسليم كما في الأبر والوصي ولا
يجوز عند غير القاضي عندهما وقال أبو يوسف يجوز بناء على أن الوكيل إذا أقر على
موكله بالتسليم غير مجلس الحاكم يقبل ما يأتي في الوكالة للدار شفعان فكلما
رجلا فقال سلمت شفعة أحدهما ولم يبين أحدهما هو وقال اطلب الآخر
ولا يمكنه ذلك إلا بعد البيان وكل الشفعين المشتري فأخذها لم يصح لأن
الأخذ بالشفعة شري والواحد لا يصح وكذا بالشراء من الجانيين وكذلك لو
وكل البائع استخسنا لأنه يصير أخذ من نفسه فيؤدي إلى التقصير في الحقوق
الكان المبيع في يده وبعد التسليم يصير ساعيا في نقص ما قد تم من جهته لأنه
يأخذ بنفسه التقديس بينه وبين المشتري ولا يجوز لأحد المتقاضي أن يسوي نقص
ما قد تم به وكله بان يأخذ الشفعة كذا وكان المشتري اشتري بأكثر لا يأخذ لأن
الوكيل لا يشتري لا يملك لشري بأكثر مما بين له الموكل من الثمن وكذلك لو قال
اشتريها من فلان فاشتريها من فلان لا ينفذ لأنه خالف نخاصه في أخري ليس له
ذلك إلا إذا علم في الوكيل لأن الوكيل شراد أربيعتها لا يملك شراد أخري
ولو طلب المشتري من الوكيل بطلب الشفعة أن يكف عنه مرق على أنه على مضمومة
وشفعته جاز لأن الشفعين لو آخر وأمهل المشتري بعد الأسماء بدون طلبه جاز
فذلك بطلب وكيله ولا يطل الشفعة بموت وتطل بموت الموكل والحاقه بدار
الحرب مرتد لأن الحق ثابت للموكل لا للوكيل وفي المشتري ولو وكل رجلا بطلب كل
حق له وبالمضمومة والتقصير ليس له أن يطلب شفعة لأنه الشفعة شراء والوكيل
بالمضمومة لا يملك الشراء له أن يقبض شفعة قد قضى بها **قال** رحمه الله فإن
قبيل أنها بيعت بالف فسلم ثم علم أنها بيعت بأقل أو بمر أو شعر قيمته الف
أو أكثر فله الشفعة لأن تسليمه كان لا سكتا ر الثمن أو لتعذر الجسر ظاهر
فإذا استثنى له خلاف ذلك كان له الأخذ بالتفسير وعدم الرضا على تقدير
أن الثمن غيره لأن الرغبة في الأخذ يختلف باختلاف الثمن قدر أو جنسا
فإذا سلم على بعض الوجوه لا يلزم منه التسليم في الوجوه كلها وكل موزون
أو مكيل أو عدي متفاوت بخلاف ما إذا علم أنها بيعت بموزون قيمة الفا

ذكر

أو أكثر لأن الواجب فيه القيمة الذي بلغه أو ظهر أنه ذهب وفضة وهي
درهم أو دنانير فلا يظهر فيه التيسير فلا يكون له الأخذ وكذا لو أخبر
أن الثمن عروض كالتب أو العبد فظهر أنه مكيل أو موزون فظهر
من خلاف جنسه من المكيل والموزون فهو على شفعة لما ذكرنا وأنه
ظهر أنه جنس آخر من العروض قيمته من قيمته الذي بلغه أو ظهر أنه ذهب
أو فضة قد ربح مثل قيمته ذلك فلا شفعة له لعدم القابض لأن في غير
المكيل والموزون الواجب لقيمة فلا يظهر المتفاوت قال صاحب النهاية
تقييده بقوله قيمته الف وأكثر غير مفيد فإنه لو كان من قيمته أقل من الف
فتسلمه باطل لا إطلاقا والميسر وأما أيضا وحيت قال لا ثم ظهر له مكيل
أو موزون فهو على شفعة واجب بانه مفيد لا نأذا علم أن الشفعة
لا تبطل إذا ظهرت أنه أكثر لم يطرق إلا وليها لا تبطل إذا ظهرت أنه أقل
وفي المحيط ولو بلغه أن الثمن عند فظهر أنه جارية ينظر أن كانت قيمة
الجارية كقيمة العبد أو أكثر بطلت وإن كان أقل من قيمة العبد لا تبطل
فهو كما لو أخبر بالثمن الف وظهر أقل ولو أخبر أن الثمن الفاد ر ثم تسلم
فأذا هو مائة دينار لم يذكر في الأصل أيضا وذكر أكثر في ينظر أن كان
قيمة الثمن الفاد ر ثم تسلم أو أكثر صح التسليم وهو قول شيخ الإسلام
كذا في التجريد وروى عن زرارة في الوجهين الشفعة وهو قول
الإمام ولو أخبر أنه باع نصفها فسلم ثم علم أنه باع كلها فله الشفعة
لأن من رغب عن النقص لعيب الشركة لا يكون راعيا من الكل وليس فيه
عيب ولو أخبر أنه باع الكل فسلم ثم علم أنه باع نصفها بطلت شفيعته
لأن من رغب عنها وليس بها عيب لشركة كان راعيا عنها وبها عيب لشركة
بالطريق الأولي قالوا وتاويلها أن يكون من النصف من الكل فلو أخبر
أنه باع الكل بالف ثم علم أنه باع النصف بخسامة فإنه يجب أن يكون
على شفيعته لأنه إذا رغب في الكل لم يفرع إلا الف فلا يكون راعيا عن
الخسامة ولو أخبر أنها بيعت بالف فسلم الشفعين الشفعة ثم حط البائع
عن المشتري شيئا من الثمن وقبل الحط فله الشفعة لأنه يلحق بأصل
العقد فصارت كما لو أخبر أنها بيعت بالف فظهر أنها بيعت بأقل ولو
زاد البائع مشتري لدار عليها عبدا أو أمة بعد ما سلم الشفعين الشفعة
كان للشفيع أن يأخذ الدار بمحضها من الثمن لأنه يبين أن حصصة الدار
من الثمن أقل ولو قضى القاضي له بالشفعة ولم يعلم بالثمن ثم علم أنه الخيا
لأن رضاه بالأخذ أتم ما يتم إذا علم بالثمن انتهى وفي التجريد وغير
أخبر أن الثمن عيدا أو جارية فظهر مكيل أو موزون فهو على شفيعته
انتهى **قال** رحمه الله ولو بان الفاي بيعت بدنانير قيمتها الف فلا شفعة

له وهو قول أبي يوسف وقد بينا المسألة بفروعها فيما تقدم وفي المحيط
 سلم الشفع الشفعة فقال المشتري للبائع كان نلجيه لا يتجدد شفعة لا بعد
 ما سلم لم تنق له حق فصح قرارها بان البيع نلجيه فكان فاسدا ولو ثبت معاقبة
 ان البيع نلجيه لا يتجدد للشفع حق الشفعة بخلاف ما لو كان قبل التسليم
 لان حق الشفع ثبت في حيث الطاهر فقرارها يتضمن ابطال حقه فلا حق
 بقبل تسليم الشفع في هبة بعوض فظهر انه مع فلم تعد الشفعة ولو سلم
 في هبة بغير شرط العوض ثم تصادقا انه كان بشرط العوض فله الشفعة
 وفي النوادر ولو سلم الشفعة المشتري للبائع بخيار يوم جاز فان نقض البائع
 البيع في ذلك اليوم لا يتجدد للشفع حق الشفعة رواه ابن سماعه عن أبي يوسف
 ان له الشفعة انتهى **قال** رحمه الله وان قيل له ان المشتري قبل ان
 فسلم ثم ظهر انه غيره فله الشفعة لتفاوت الناس في الاخلاق فمنهم
 من يرغب في معاشرته ومنهم من ينجب مخالفة شرع قال التسليم في حق البعض
 لا يكون تسليما في حق غيره ولو علم ان المشتري مع غيره كان له ان يأخذ
 نصيب غيره لان التسليم لم يوجد في حقه قال محمد في الجامع الصغير
 ولو قال الشفع سلمت الشفعة في هذه الدار ان كنت اشتريتها لنفسك
 وقد اشتراها لغيره فهذا ليس بتسليم وذلك لان الشفع على التسليم
 بشرط وصح هذا التعليق لان تسليم الشفعة استقاط الحق كالطلاق
 فنص تعليقه بالشرط وتلك الا بعد وجوده قال صاحب العناية
 بعد كعدم محمد هذا وهذا كما ترى بناقض قوله فيها ولا يتعلق
 استقاطه بالشرط الجازي قبل الفاسد او في انتهى وقد يحاط بانه
 فرق بين شرط وشرط فاسبق كان من الشروط التي تدل على الاعراض
 عن الشفعة والرضي بالجواز مطلقا وما ذكره من الشروط لا تدل
 على الاعراض ولا على المرضي فتأمل **قال** رحمه الله وان باعها
 الا ذراعا في جانب الشفع فلا شفعة له يعني اذا باع الدار لا مقدار
 ذراع في طول الحد الذي يلي الشفع فلا شفعة له لان الاستحقاق
 بالجوار ولم يوجد الاتصال بالبائع وكذا لو وهب هذا القدر للمشتري
 لعدم الاتصال وهو حيلة وفي الترخائية الحيلة في هذا الباب
 نوعان نوع لا سقاطه بعد الوجوب وذلك بان يقول الشفع انا
 اباعها منك فقال الشفع نعم فبطلت شفعته وهو مكروه بالاجماع
 كما ذكر شيخ الاسلام وقد كرم لا يمة انه لا يكون الا اذا لم يقصد
 المشتري الا طرازا بالشفع وفي البتاع بيع قبل الاختلاف قبل البيع
 امارا بهن فمكروه بالاجماع وهو الاصح وعلى قول محمد مكروه وفي
 الذخيرة ومنهم من قال في الشفعة لا يمكن الحيلة لمنع وجوبها بالاخلاق

في الذخيرة

وفي الخلاصة الحيلة لا بطلان الشفعة ان كان قبل الوجوب لا باس به سواء كان
 الشفع عدلا او فاسقا هو المختار وفي فتاوي الفضلي عن أبي بكر بن سعيد
 قال الحيلة بعد البيع مكروه في الاحوال كلها وقبل البيع ان كان الجار فاسقا
 يتأذي به فلا يكره وقيل يكره في جميع الاحوال انتهى رحمه الله وان
 ابتاع منها سهما بمن ثم ابتاع بشفعة فالشفعة للجار في السهم الاول فقط
 لان الشفع جار في السهم الاول والمشتري شريك في السهم الثاني وهو مقدم
 على الجار ولو اراد الحيلة يشترى السهم الاول بجميع الثمن الادرها والسهم الثاني
 بذرهم فلا يرغب جار في اخذ لكثرة الثمن وكذا في المسئلة الاولى في مثل
 هذه الحيلة بان يبيع ما يلي الجار بجميع الثمن الادرها ثم يشترى الباقي بذرهم
 فان اخذ بالشفعة اخذ قدر الذراع بجميع الثمن وليس له ان يأخذ الباقي
 لانه ليس جار فاما خاف ان لا يوفي صاحبه شرط الخيار لنفسه وان خافا
 شرط كل واحد منهما الخيار لنفسه ثم يخبران معا وان خاف كل منهما اذا جاز
 لا يجوز صاحبه وكل منهما وكذا لو بشرط عليه ان يميز صاحبه وفي
 الفتاوي ومن جملة ذلك ان يتصدق بطبقة معينة على المشتري من الدار
 بطريقها ويسلمها اليه ثم يبيع الباقي منه فلا يكون للجار شفعة وفي الحاشية
 والمشتري يتصدق بمثل الثمن على البايع وهي والهبة سواء الا ان في الهبة
 من الاجنحة يملك الرجوع وفي الصدقة لا يملك الرجوع ومنها ان يهب جزءا
 شائعا ثم يترافعا الى حاكم يرى الهبة المشاعة فيما يحتمل القسمة فيحكم بمواز الهبة
 ثم يبيع بقية الدار منه فيكون الموهوب له مقدما على الجار ومن جملة ذلك
 ان يهب قدر ذراع من الجانب الذي هو متصل بملك الجار انتهى
 رحمه الله وان ابتاعها بمن ثم دفع ثوبا عنه فالشفعة بالثمن لا بالثوب لان
 الثوب عوض عما في ذمة المشتري فيكون البايع مشتريا للثوب بعقد اخر غير
 العقد الاول وهذه الحيلة تمنع والشريك لانه يبتاع العقار باضعاف
 قيمته ويعطيه بها ثوبا قدر قيمة العقار غير انه يخاف ان يتضرر بها البايع
 بذلك لانه لو استحققت الدار بقي الدراهم كلها في ذمة البايع لوجوبه عليه بالبيع
 ورامته حصلت بطريق المقاصصة فيجب على البايع الثمن كله والحيلة فيه ان
 يدفع اليه بدل الدراهم الدنانير بقدرة قيمة العقار فيكون صرفا بما في ذمته
 من الدراهم ثم اذا استحققت العقار تبين انه لا دين على المشتري فيبطل
 الصرف ولا فراق قبل القبض فيجوز الدنانير مثلا ثم يعطيه الدنانير
 لا غير والحيلة الاولى وهذه الحيلة اخرى نعم الجار والشريك ان يشترية
 باضعاف قيمته الدراهم ثم يوفيه من الدراهم قدر قيمة العقار لا قدر
 قيمة الدنانير مثلا ثم يعطيه الدنانير الباقي فيصير صرفا فيه فاذا استحق
 المستفوع رد ما قبض كله تغير الدنانير على انه بدل عن العقار المستحق

والتي تار لبطان الصرف وان كان الشفع خليطاً في نفس المبيع فإرادان
بمبيعها من أحدهم وتسقط الشفعة من الباقي فالجيلة فيه ان يجعل الثمن مجزئاً
والصبي والمجنون بمنزلة البالغ في هذه المسألة بعد ان يكون مثله مثل
القيمة او ينقصان يتغابن فيه وهذه جيلة عامة وذكرنا الحصة جيلة لم يذكرها
محمد وهوان يدعي ان الدار لا بن صغير له في يد هذا الرجل ثم ان المدعي يدعي
ان له مائة دينار ولا يقول انها من مال ابنه الصغير على انه سلب الذك
في الدار فيجوز ولا شفعة فيها لان الاب لم يأخذ الدار بطريق المعاوضة
ومن جملة الحيل ان يقر البائع بخبر معلوم من الدار للمشتري ثم يبيع الباقي
منه ومن الحيل ان يوكل المشتري وكيله بالشري فيشتري الوكيل ويعيب ولا
يكون الموكل خصماً للشفيع فهذا على قول محمد وعلي قول أبي يوسف يكون خصماً
له انتهى **قال** رحمه الله ولا تنكر الجيلة لاسقاط الشفعة والزكاة
هنا عند أبي يوسف وعند محمد يكره لان الشفعة وجبت لدفع الضرر وهو
واجب والخاف الضرر به حرام فكانت مكروهة ضرورة ولا يبي يوسف
انه محال لدفع الضرر عن نفسه مشروع وان كان غيره يتضرر بذلك وقد
قد مناه هذه المسئلة بفروعها قال في النهاية قيل هذا الاختلاف بينهم قبل
الوجوب واما بعده فمكروه بالإجماع ولقائل ان يكون اما ان يتوعد
بالاجماع والاختلاف اجماع المجتهدين واختلافهم في نفس المسئلة او براد
اجماع المشايخ واختلافهم في الرواية اما ما كان يخلو عن اضطراب
لان الاختلاف بين المجتهدين يقرر من المشايخ مقرر **قال** رحمه الله
واخذ حظ البعض بتعدد المشتري لا بتعدد البائع يعني ان المشتري اذا تعدد
بان مشتري جماعة عقاراً والبائع واحد تعدد الأخذ بالشفعة بتعددهم حتى
كان للشفيع ان يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي وان تعدد البائع بان باع
جماعة عقار مشتركاً بينهم والمشتري واحد لا تعدد الأخذ بالشفعة
بتعددهم حتى لا يكون للشفيع ان يأخذ نصيب بعضهم دون بعض والفرق ان
الشفيع في الوجه الثاني لو أخذ نصيب بعضهم يتفرق الصفقة على المشتري
فيتضرر فيتضرر بحسب شركة وهي شرعت على خلاف القياس لدفع الضرر
عن الشفع فلا تشرع على وجه يتضرر المشتري ضرراً زائداً على الأخذ بالشفعة
وفي الوجه الأول لا يتفرق الصفقة على أحد ولا فرق في هذا بين ان يكون
قبل القبض وبعد في الصحيح الا ان الشفع اذا اختار اخذ الجميع لا يمكنه ان
نصيب أحدهم اذا فقد حصته من الثمن حتى ينفذ الجميع لئلا يؤدي الى
تفرق اليد على البائع بمنزلة المشتري لا نصيبه لانه لو أخذ منهم وكما اذا كان
المشتري واحد فنقد البعض من الثمن وسواهمي لكل ثمننا الوسمي الكل جملة
لان العبرة في هذا لاتحاد الصفقة لا لاتحاد الثمن واختلافه والعبء

في العقد

85 في العقد والاتحاد للعاقدة ون المالك حتى لو وكل واحد جماعة بالشرا فاستروا
له عقاراً واحداً بشفعة واحدة يتعدد وكان للشفيع ان يأخذ نصيب أحدهم اذا تعدد
حصته من الثمن حتى ينفذ الجميع ولو وكل جماعة واحد فليس للشفيع ان يأخذ
نصيب بعضهم لان حقوق العقد تتعلق بالعاقدة وهو اصل فيه فيستند
باتحاده ويتعدد بتعدد قيدنا بقولنا لا فرق بين ان يكون الأخذ قبل
القبض وبعد نصيب أحدهم ليس له وبعد كان له ذلك لانه لم يبق له يد
وجوابه ان له ان يجلس الجميع الى ان يستوفي جميع الثمن فلا يؤدي الى تفرق
اليد عليه واذا اشترى الرجل دار بشفعة واحدة وشقيقتها واحد
فأراد ان يأخذ أحدهما دون الآخر فليس له ذلك وفي الفتاوى العتبية
ولو كانا مثلاً صقين وشفيع أحدهما خاصة ولو كانا أرضين أو قرية
وأرضها وهو شفيع ذلك كله فاما له ان يأخذ جميع ذلك او يذعه سواء
كانا مثلاً صقين او في أرضين مصرين أو قرينين بعد ان يكون ذلك بشفعة
وذكر شيخ الاسلام في شرحه ان له ان يأخذ الدار التي هو شفيعها في
ظاهر الرواية ولو اشترى الدار بمشاع فيها بشفعة واحدة فالشفيع يأخذ
الدار مع المشاع او يذع الكل وذكر شيخ الاسلام السرخسي في شرحه كانت
ابو حنيفة يقول اولاً هذا ثم رجع وقال يأخذ التي هو شفيعها خاصة
وفي فتاوى العتبية ولو اشترى دارين ورفع الحائط من الدار كخروج
وجعلها داراً واحدة أخذ الشفع كلها وان كان ذلك الباب بحاله لانه
دارها بابان ولو فتح باب البيت للتي اشتراها الى داره أو سد الباب
الأول وصار معروفاً بهذا البيت معها أخذها بالشفعة انتهى **قال**
رحمه الله وان اشترى نصف دار غير مقسوم فقام المشتري البائع يأخذ
الشفيع نصيب المشتري الذي حصل له بقية وليس له ان ينقض القسمة
سواء كانت تقضاء او تراضى لان القسمة من تمام القبض بما فيه من تكيل
الاتقاع والشفيع لا ينقض القبض فيجعل العدة على البائع ولهذا لو
باع أو أجر يطيب له الثمن والاجرة وليس للشفيع فيه ملك واما له
حق الأخذ بالشفعة وذلك لا يمنع بفساد تصرفاته غير انه ينقص وفي
حق ماله حكمه وهو القبض بحسبه فظاهر عبارة الشارح انه يأخذ
سواء وقع في جانب الدار المستفوع بها ولا وفي الجريد عن الامام
ان الشفع انما يأخذ النصيب الذي اصابه المشتري اذا وقع في جانب
الدار المستفوع بها وفي واقعاتنا لئلا يظن ان القسمة اذا كانت بحكم
ففي نقض القسمة روايتان قال الصدر الشهيد في واقعاته والمختار لا ينقض
بمخلاف ما اذا أخذ أحد الشريكين نصيبه من الدار المشتركة وقاسم المشتري

الشرك الذي لم يبيع حيث يكون الشفع نقضه لان العقد لم يقع من الذي
قاسم فلم تكن القسمة تمام القبض الذي هو حكم البيع الاول بل هو تصرف
بحكم الملك فينقضه الشفع كما ينقض بيعه وهبته وفي التجرير وجلا
استر يادار اوها شفعان ولها شفع ثالث فتم انما جاء الثالث فله ان
ينقض القسمة سواء اقتسمها باقضا او بفرضها انتهى واما اذا لم يكن
لشفع نقض القسمة في مسألة الكتاب فياخذ بضم الشفع في اي جانب كان
لانه استحقه بالشراء والمشتري لا يقدر على ابطاله فياخذ وهو قول
ابي يوسف واطلاق الكتاب يدل عليه وقد مرنا قول اطلاق الماتن صادف
علي ما اذا قاسم البائع او غيره وليس كذلك فلوزاد او قاسم البائع لم ينس
الاعراض انتهى **قال** رحمه الله والعبد الماذون لا يملك الشفعة في سببه
كعكسه يعني اذا باع رجل دارا للبائع عبد ماذون له في التجارة وماله
دين محيط برقيقته وماله فللعبد ان ياخذ الدار بالشفعة وكذا عكسه
وهو ما اذا كان العبد هو البائع فلولا له الاخذ بالشفعة لان الاخذ بالشفعة
بمنزلة الشراء وشرا احدهما من صاحبه جائز ان كان على العبد دين لانه يقيد
ملكه ليد للعبد لكون المولى لا يملك ما في يد عبده المذيون او لكون العبد
اخر به بخلاف ما اذا لم يكن عليه دين والعبد بائع لان بيعه لم يولد ولا شفعة
لم يبع له بخلاف ما اذا اشترى لانه ابتاع له وقد بينا ان من ابتاع
او ابتاع له لا تبطل شفعته ولو قيد بالمذون لكان اولى **قال** رحمه الله
وصح تسليم الشفعة من الاب والوصي والوكيل يعني ان الحمل والصغير في
استحقاق الشفعة كالكبير لا يستويان في سببه فيقوم بالطلب والاخذ
والتسليم من يقوم مقامهما وهو الاب ثم الوصي ثم الوصي الذي نصبه القاضي
فان لم يكن احد فهو على شفعته حتى يدرك وهذا قول الامام وابي يوسف
وقال محمد وزفر هو على شفعته اذا بلغ وعلى هذا الخلاف بطلان الشفعة
بسكوت الاب والوصي عند العلم بالشراء للامام محمد وزفر ان هذا ابطال
الحق الصبي فلا يصح كالعقود من القود واعتاق صبي واراض بيمينه ولان
تصرفهما نظري والنظر في الاخذ يتعين الا ترى انه شرع لدفع الضرر
فكان في ابطاله الحاق الضرر به فلا يملك ولهم ان الاخذ بالشفعة في معنى
التجارة بل هو عنها الا ترى ان مبادلة المال بالمال وترك الاخذ بها ترك
التجارة فيملكه كما يملك ترك التجارة بوضعه انه لو اخذ بالشفعة ثم باعه
من ذلك الرجل بيمينه جاز فكذا اذا سلمه اولى لانه اذا اخذ ثم باعه من
ذلك الرجل بيمينه جاز كانت العهدة على الصبي وفي الاول ملك البائع
او المشتري ولان هذا تصرف دار بين الشفع والضرر فيجوز ان يكون
الترك انفع باقضاء الفتن على مال الصبي بخلاف العفو من القود وما ذكر

معه لانه ضرر محض غير متدد ولا نه ابطال بغير عوض هذا اذا بيعت بمثل
قيمتها وان بيعت باكثر من قيمتها بما لا يتجاوز الناس في مثله قبل جاز التسليم
بالاجماع لان النظر متعين فيه وقيل لا يجوز التسليم بالاجماع وهو لا يصح
لانه لا يمكن الاخذ فلا يمكن التسليم كالا جني وان ابيعت باقل من قيمتها
بمحاياة كثيرة فعند الامام لا يصح تسليم الاب والوصي ولا رواية
عن ابي يوسف قال في المنيبة والماتن يصح التسليم على قول الامام لا
يصح على قول محمد وزفر يلا ولي ولو كان المشتري هو الاب لشفعه كان
ان ياخذ بالشفعة مالم يكن فيه ضرر ظاهر وهو ان لا يكون فيه غبن
فاحسن فكما في الاخذ والوصي كالا ب في هذا الا انه يشترط في حقه
ان يكون فيه نفع بالصغير ظاهر حتى اذا كان بمثل القيمة لا يجوز وكذا
اذا باع من نفسه بمثل القيمة لا يجوز حتى يكون اكثر وفي الاب يجوز اذا
كان بمثل القيمة فيها ثم كيفية طلبه ان يقول استريت واخذت
بالشفعة متصلا ولو باع كل واحد منهما مال الصغير ومال نفسه ليس
ان ياخذ بالشفعة لا لنفسه ولا للصغير كما ذكرنا ان من باع او بيع له
الحرف وان كان في الشري غبن فاحسن كانه للصغير ان يطلب الشفعة اذا بلغ
وفي الاصل الحمل فان وضعت لا قبل في ستة اشهر منذ وقع الشراء فان
لا شفعة له الا ان يكون ابوه مات قبل البيع ورب الحمل عنه حينئذ يسحق
الشفعة وان جاءت بالولد لستة اشهر فضا عدا وفي الشفا في و اذا
كانت الشفعة لكبير وصغير وحمل وقد ثبت نسبه من الميت ثم كهر
في الشفعة وان جاءت به لاكثر من ستة اشهر انتهى وفي النعمة واذا
بيعت باقل من قيمتها فتسليم الاب والوصي لا يصح والصغير على شفعته
اذا بلغ وفي الاصل اذا اشترى الاب لنفسه دارا وابنه الصغير شفعها فلم يطلب
الشفعة للصغير حين يبلغ قياس قول ابي حنيفة لا شفعة للصغير اما الوصي فهو على
شفعته ويجوز ان يكون الجواب في شراء الاب دارا وابنه الصغير شفعها على
التفصيل ان لم يكن فيه ضرر فلو وقع باكثر من القيمة بما لا يتجاوز الناس فيه للصغير
الشفعة اذا بلغ انتهى **قال** رحمه الله والوكيل بالجر عطا على الاب يعني
الوكيل بالشراء تسليم المنفعة منه صحيح والمراد بالوكيل ها هنا اوكيل بطلب
الشفعة اما الوكيل بالشراء فتسليمه الشفعة انما يصح تسليمه في مجلس القاضي
عند الامام وعند ابي يوسف يصح في مجلس القاضي وغيره وعند محمد وزفر
لا يصح تسليمه اصلا لانه اتى بقصد ما امر به فصار كالوكيل باستيفاء الدين
فأرأى انه وكما انه توكل بالشراء لان الاخذ بها شراء والوكيل بالشراء له
ان يشتري وله ان يترك الشفعة غير ان ابا يوسف يقول هو وكيل مطلق فينفذ
تصرفه مطلقا والامام يقول الوكيل بطلب الشفعة وكيل بالخصومة ولا تعتبر

المقصود في غير مجلس القاضي فلا يكون وكيل في غير مجلس الحاكم ولو اقر الوكيل
بطلب الشفعة على موكله بان سلم الشفعة جاز اقراره عليه عند الامام وعند محمد
اذا كان في مجلس القاضي وان كان في غيره فلا يجوز الا انه يخرج من الخصومة
وقال ابو يوسف يجوز مطلقا وقال زفر لا يجوز مطلقا وقد قد منا بعض هذا
كتاب القسمة مناسبة القسمة بالشفعة من حيث ان كلا منها شاع نصيب
الشائع لما ان قومي سباب الشفعة الشركة فاحدي الشريكين اذا اراد الاقتران
مع بقية ملكه طلب القسمة ومع عدم النفي باع فوجب عند الشفعة وقدم الشفعة
لان بقا ما كان على ما كان اصل وهنا يحتاج الى مفرقة شرعية القسمة وتفسيرها
وركنها وشرطها وحكمها وسببها واولاها اما دليل المشروعية فهو قول
الله تعالى وبنيتهم ان الماء قسمة وقوله تعالى هذه ناقة لها شرب ولكم شرب
يوم معلوم ومن السنة ما روي انه عليه الصلاة والسلام فتح خيبر
وقسمها بين الفاتحين وعليه اجماع الامة واما تفسيرها لغة فهو عبارة عن
الاقتسام كالقدرة للاقتدار والاسوة للاقتسا واما شرعا فمذكورة المولى
واما ركنها فالفعل الذي يقع به الاقرار واما شرطها فتساع لا يتبدل
منفعة بالقسمة ولا يفوت وانما حكمها فتعين نصيب كل واحد منهما من نصيب
الاخر ملكا وانقاعا وسببها طلب كل واحد من الشريكين الانقاع بنصيبه
على الخصوص واما محاسنها ان احد الشريكين يحصل له من صاحبه سود الخفاق
وضيق الفطن وقوة الراس وليس له مخرج من هذه الامور الى اكون الا الاقتسام
واما صفتها فهي واجبة على الحاكم عند طلب بعض الشريكين **قال** رحمه الله
هي جمع نصيب شائع في معين هذا معناه شرعا لان ما من جزء معين الا وهو
مستعمل على نصيبين فكان ما يقبضه كل واحد منهما نصف ملكه ونصف ملك
صاحبه فاذا وقعت القسمة صار ثلث حصصه صاحبه فيما وقع في نصيبه عوضا
عما فاته في نصيب صاحبه **قال** رحمه الله وتسمى على الاقتران والمبادلة
وهو الظاهر في المشي فذا خذ حظه حالة غيبته صاحبه وهي في غيره
فلا يخذ يعني القسمة تستعمل على تمييز الحقوق والمبادلة والتميز هو الظاهر
من ذوات الامثال حتى كان لا احد الشريكين ان يخذ نصيبه حال غيبته صاحبه
والمبادلة هي الظاهرة في غير المشي كالبيات والعقار والحيوان على الاخذ
نصيبه حال غيبته صاحبه وان كان معنى الاقتران ظاهرا في المشي لا سيما يخذ
كل واحد منهما مثل حقه صورة ومعنى فاما يمكن ان يجعل عن حقه في القرض
والصرف والسلم لانه لو كان مبادلة لما صح في القرض لا اقتران قبل قبض
احدا العوضين ولا في الصرف والسلم لحرمة الاستبدال فيها قال في النهاية
فان قلت ليس ان قسما ذكر كتاب القسمة اذا كان وصي الذي سئل او في
الشركة خورا انه يكرم قسمتها ولو كان الرجحان في هذه القسمة لا فواز ينبغي

لا يجوز

ان يجوز من غير كراهة فان الذي اذا وكل مسلما ان يقبض من الها حاز قبضها
من غير كراهة قلت ذكر شمس الامة الخوا في اذا كان في الشركة خورا لا يكره للوصي
قسمتها لان هذا اقرار بمحض ليس فيه شبهة المبادلة وانما كره القسمة اذا كان مع الخور
الخازير لان القسمة حينئذ تكون مبادلة وغيره من المسامحة قالوا لا بل كرم قسمة
الخور وحدها لان العمل بالشهر في قسمة الخور يمكن بايات الكراهة ومعنى الكراهة
هنا هو ما بين الحلال المطلق والحرام المحض وانما كان معنى المبادلة في غير المشي
اظهر للفاوت فلا يمكن ان يجعل كانه اخذ من حقه لعدم التعادله بينهما يتبين
ولو استري دارا فاقسمها لابيغ احداهما نصيبه مراعاة بعد القسمة ولكن ان
تقول ان القسمة لا تقري عن معنى الاقتران والمبادلة في جميع الصور سواء كانت في
ذوات الامثال او في غير لانها بالنظر الى البعض الاخر مبادلة وان كان كذلك
فما الامر ان البعض الذي يخذ كل منهما عوضا عما في يد صاحبه وليس بمثل
له يتعين فلم يتحقق معنى الاقتران غير ان الظهور للمبادلة **قال** رحمه الله ويجوز
في متحد الجنس عند طلب احد الشريكين في غير معين اذا اطلب بعض الشريكين القسمة بجبر
الاى على القسمة في متحد الجنس سواء كان من ذوات الامثال او لا ولا يجوز في غير
متحد الجنس كالتعميم مع الابل لما بينا من المعنى وفي غاية البيان قال في التباوي
الصفي القسمة ثلاثة انواع قسمة لا يجوز الاى عليها قسمة الاجناس المختلفة
وقسمة يجبر عليها الاى قسمة ذوات الامثال كالمكيل والموزون وقسمة يجزى الاى
في غير المتليات كالتياب من نوع واحد والبقرو والغنم والخيارات الثلاثة خيار
شرط وخيار روية وخيار عيب ففي قسمة الاجناس المختلفة ثبتت الخيارات
الثلاثة وفي قسمة ذوات الامثال كالمكيل ثبت خيار العيب دون خيار الشرط
والرؤية خيار الرؤية والعيب ثبتان في غير شرط بخلاف خيار الشرط وفي
قسمة التياب من نوع واحد والبقرو والغنم ثبت خيار العيب وهل ثبت خيار
الرؤية على رواية ابي سليمان ثبت وهو الصحيح وعليه الفتوى وثبت فيه
خيار العيب في غير خلاف انتهى وفي الذخيرة القاضي لا يقسم الاجناس المختلفة
قسمة جمع اذا ابي بعض الشريكين كان بينهم ابل وغنم وطلب احدهم من القاضي
ان يجمع نصيبه في الابل والبقرو والغنم فالقاضي لا يقسم على هذا الوجه
وفي الجنس المتحد يقسم قسمة جمع عند طلب بعض بان كان بينهم غنم
كثيرة او ابل كثيرة وطلب احدهم من القاضي ان يجمع نصيبه في طائفة
منها فعل القاضي ذلك انتهى وفي النهاية اعترض على قوله بجوابان
المبادلة معبرة فيها فكيف يجوز واجبت بانه يجوز لدفع الضرر عن
غيره كالغريم يجس حتى يبيع ماله لبعض الدين ولهذا لا يثبت حكم
الغرور فيها حتى لو اخذ احداهما الدين وبني فيها نصيبه فاستحق الدين
التي بني فيها لا يرجع على صاحبه بقيمة بنائه اذا انقضت انتهى وظاهر

العبارة صادقة بطلب صاحب القليل والكثير وسيا في تقييده **قال** رحمه الله
 ونذهب فنصيب قاسم رزقه في بيت المال لنقسمه للاجر يعني يستحب نصيب
 قاسم رزقه في بيت المال لان القسمة في جنس القضا من حيث انه يتم به قطع
 المنازعة فاشبه رزق القاضي ولا من منفعته تعود الى العامة كمنفعة القضا
 والمقابل والمفتي فيكون كفايته في بيت المال لانه اعدل لمصالحهم كمنفعة
 هؤلاء وفي العتابة وغيرها وينصب القاضي قاسما ويجوز للقاضي ان
 ينقسم بنفسه وياخذ على ذلك في التقاسم اجرة وهذا لان القسمة ليست
 بقضا على الحقيقة حتى لا يعترض على القاضي بما شرعها وانما يعترض عليه جبر
 الاي على القسمة الا ان لها شبهة بالقضا لانه تستفاد منه انتهى **قال**
 رحمه الله والانصب قاسما ينقسم باجرة بعدد الروس يعني ان لم ينصب قاسما
 رزقه في بيت المال نصب رجل رزقه على المتقاسمين لان النفع لهم على الخصوص
 وليس بقضا حقيقة حتى جاز للقاضي ان ياخذ الاجرة على القسمة وان كان
 لا يجوز له على القضا الا ترى انه لا يعترض عليه ان ينقسم عليهم بالمباشرة
 والمباشرة بالقضا فرض عليه ويقدر له القاضي اجر مثله كي لا يقطع في اموالهم
 ويحكم بالزيادة والافضل رزقه من بيت المال لانه ارفق وابتعد من التهمة
 وقوله بعدد الروس يعني يجبر عليهم الاجرة على عدد الروس ولا يتفاوت
 بتفاوت الانصبا وهذا عند الامام كما سيجي بيانه عن قريب **قال** رحمه الله
 ويجب ان يكون عدلا امينا عالما بالقسمة لانه في جنس عمل القضا لانه لا بد
 من الاعتماد على قوله والقدر على القسمة وذلك بما ذكرنا قال تاج الشريعة
 ذكر الامانة بعد العدالة وان كانت في لوازمه لجواز ان يكون غير ظاهر الامانة
 ورد هذا ما به يلزم من ظهور العدالة ظهور الامانة ورد عليه بان المذكور
 العدالة لا ظهورها واستلزام ظهورها ظهور الامانة لا يقتضي استدراك
 ذكر الامانة فان قلت لا يجوز ان راد بالعدالة ظهورها كما اردت
 الامانة حتى تستغني العدالة عن ذكر الامانة بالكلية قلت ظهور العدالة
 في لفظ العدالة غير ظاهر لا يفهم من لفظها وحده بدون القرينة واردة
 ظهور الامانة في لفظ الامانة الواقعة في الكتاب بتداهي العدالة
 لا غنى عن ذكر الامانة **قال** رحمه الله ولا يتعين قاسم واحد لانه لو تعين
 لتحكم بالزيادة على اجر مثله ولهذا المعنى لا يجوز مسم الخاكم على ان
 يستأجرو ولا ان القسمة فيها معنى المبادلة الا اذا كان فيهم صغير
 وهي تشبه القضا على ما بينا ولا خسر فيها ولو اصطالحوا فانقسموا
 جاز لما ذكرنا ان فيها معنى المبادلة الا اذا كان فيهم صغير لان
 نصرفهم عليه لا ينفذ ولا ولاية لهم عليه **قال** رحمه الله ولا يشترك
 القسام يعني يمنعهم القاضي من الاشتراك كي لا يتضرر الناس ولا ان

الاجرة بذلك غالب لانهم اذا اشتركوا يتواكلون وعند عدم الاشتراك
 يتبادلون اليها خشيعة الفتوت فيرخص الاجر بسبب لك والاجرة على عدد
 الروس على قول الامام وقال لا على قدر الانصبا لانها مونة المال فتقدر
 بقدره لاجرة الكيال والوزان وحافر البئر وحمل الطعام وغسل الثوب
 المشترك وكبناء الدار والجدار لان المقصود بالقسمة ان يتوكل واحد منها
 الى الانتفاع بنفسه ومنفعة صاحب كذا كذا فكانت مونة القسمة
 عليه اكثر وللامام ان الاجرة بمقابلة التميز وانه لا يتفاوت وانه يصعب
 الحساب بالنظر الى القليل وقد ينعكس اثره باعتبار المكسور فتقدر
 اعتباره الا انه لا يتصور تميز القليل من الكثير الا بما يفعله فيهما
 فتعلق الحكم باصل التميز لا في عمل الا فراز واقع لهم جملة بخلاف ما ذكره
 لان الاجرة بمقابلة بالملك وهو يتفاوت فتفاوت الاجرة بتفاوت وروي
 الحسن عن ابي حنيفة ان الاجرة على الطالب للقسمة لانه هو المستفيع بالقسمة
 دون الاخر انتهى **قال** رحمه الله ولا ينقسم العقار من الورثة باقرارهم
 حتى يرهنوا على الموت وعدد الورثة وهذا عند الامام وقال لا ينقسم
 باقرارهم لان التدليل للملك والا فراز دليل الصدق فيهما كما المنقول والعقد
 المستري وهذا لانه لا منكر لهم ولا بينة الا على المنكر فلا تفيد البينة بالانكار
 لكنه يذكر في كتاب القسمة ان قسمه باقرارهم يقتصر عليه ولا يتعداه حتى لا تنق
 امهات اولاده ولا مدروم لعدم نبوت موته بخلاف ما اذا كانت القسمة
 بالبيعة والامام انها قضاء على الميت لان التركة مبقاة على ملكه قبل
 القسمة ينفذ فيها وصاياه بخلاف ما بعد القسمة واذا كان قضاء على الميت
 فلا بد من البينة وقد يمكن بان يحمل احدهم خصما عن الميت وغيره من انفسهم
 واوردان الاولوية لاحدهم ان يكون مدعيا والاخوان يكون مدعيا عليه
 فتصايرهما مجهول ولا قضاء مع الجهالة واجب بان للقاضي ولاية التعيين
 تحصيل المقصود فترفع الجهالة بنفسه ولان الوارث نائب عنه وقرارهم
 لا يمنع من قبول البينة الا ترى انه لو ادعى انسان على الميت ديناً فاقرب الوارث
 فاقام المدعى البينة قبل ان تثبت على الورثة كلهم ويزاحم الفرما ولا
 كذلك اذا كان ثبوت باقرار الوارث فانه لا يثبت الا في حصة خاصة وكذلك
 الجواب لو قال مكان الوارث وصي بخلاف المنقول لان في قسمة نظر لانه
 يختص عليه التلف وبخلاف العقار المشتري لان المبيع زال عن ملكه
 البائع قبل القسمة فلم تكن القسمة قضا على الغير **قال** رحمه الله وينقسم
 في المنقول والعقار المشتري يعني يفسخ في الورث والمنقول والعقار
 المشتري وفيما اذا ادعوا الملك ولم يذكر وكيفيته انتقاله اليهم فلانه
 ليس في القسمة قضاء على الغير فلا يتم لم يقروا بالملك لغيرهم ويكون

مقتصر عليهم فيجوز قبل هذا قول الأمام وقيل قول الكل وهو لا يصح ولفظ
الجامع الصغير فيفيد أنه لا يقسم حتى يقيموا البينة على الملك لاحتمال
الملك في يد غيرهم انتهى **قال** رحمه الله ولو برهنا أن العقار في أيديهما لم
يقسم حتى يبرهنا أنه لما بقي لواقام رجلان بينة أن العقار في أيديهما لم يقسم
حتى يبرهنا أنه لما بقي لواقام رجلان بينة أن العقار في أيديهما لم
يقسم حتى يبرهنا ومطلبها من القاضى أن يقسم بينهما لا يقسم بينهما حتى
يقسم بينهما أن العقار ملكهما لاحتمال أن يكون لغيرهما وهذه عبارة
الجامع الصغير وما تقدم فهي رواية القادوري

في دعوى الملك المطلق
المختصر **قال** رحمه الله
على الموت وعدد الورثة والدار في أيديهم
ومعهم وارت غائب وصبي قسم ونصب وكيل أو وصي يقض نصيبه يعني
يقض الوكيل نصيب الغائب والوصي نصيب الصغير لأن في نفسه نظرا
للصغير والغائب أن حضر ولا بد من إقامة البينة عند الأمام لتأنيث
لأن في هذه القسمة قضا على الغائب والصغير وعندهما يقسم بقوله لما
ذكرنا ويشهد أنه قسمها باعتراف الحاضر فإن الصغير والغائب على حجة
قال في العناية قتلهم في أيديهم وقع سهو من المكاتب والصحيح وأيدى
لأنه لو كان في أيديهم لكان في الغائب والصغير وسياق أنه لا يقسم
واجب أن يطلق به الجمع وأراد به المشتري وفي الثانية هذا إذا كان العقار
الحاضر فإن كانت الدار كلها أو شيئا منها في يد الغائبين أو الصغير
وطلبت هؤلاء من القاضى القسمة فإنه لا يقسم حتى يحضر أو يقيم البينة
على الموت وفي الجامع أنه لا يقسم ولو أقام البينة ما لم يحضر انتهى وإذا
يقوله قسم أن القاضى فعل ذلك قال في المحيط فلو قسمها بغير قسمة لم تجز
القسمة إلا أن يحضر فيجوز أو يبلغه فيجوز فإن مات الغائب أو الصغير
فأجاز ورثته جاز عند الأمام وقال محمد لا يجوز لأنه مات من له الإجارة
فطلبت والأمام أن لو بطلنا القسمة بالموت أحجنا إلى عادة مثلهما
فأجازتها أولى انتهى وفيه أيضا لو اقتصروا بامر صاحب الشرطة لم يجز لأن
القسمة لم تفوض إليه لأنه فرض إليه امر الجناية انتهى **قال** رحمه الله ولو
كانوا مشترين وغائب أحدهم أو كان العقار في يد الوارث الغائب أو حضر
وارث واحد لم يقسم يعني لا يقسم المال المشترك مع ضية بعضهم أمّا
في الشراف لأن الملك الثابت ملك جريد بسبب مباشر ولهذا لا يسرد
بالغيب على باعه فلا يصلح الحاضر أن يكون خصما على الغائب بخلاف
الارث لأن الملك الثابت فيه ملك خلافة يعني يرد بالغيب فيما استراه
المورث ويصير مفروضا للمورث فانتهى حدها خصما عن الميت فيما

فيهم

فيهم والاخر من نفسه نصارت القسمة قضا بحضرة المتخاصمين فيقضي القضا
بقيام البينة على خصمه وفي الشراف قامت على خصم غائب فلا تقبل
وأما إذا كان العقار في يد الوارث الغائب فلا تقبل القسمة قضا
على الغائب باخراج الشيء في يد من خصم عنه فلا يجوز وكذا إذا كان
بخصمه في يد الباقي في يد الحاضر وكذا إذا كان في يد مورد عنه
أو مستغیره أو في يد الصغير لأن المورد والصغير ليسا بخصم ولا فرق
في هذا بين إقامة البينة وعدمها في الصحيح فإن قلت لتقليل في قولهم
إذا كان شيئا منه في يد الصغير والغائب يكون قضا باخراج من
من يد لئلا نقول هذا يستقيم إذا كان كله أو كان البعض الذي في
يد الصغير والغائب زائدا على قدر حصته من الدار أو أقل فلا يظهر
أن فيه قضا على الصغير والغائب باخراج شيء مما كان في يد من يلزم
ابقا ما كان في يد في صورة التساوي وزيادة شيء عليه فيما كان في
يد الحاضر في صورة التقصير انتهى وأما إذا حضر وارث واحد
فلا نه لا يصلح أن يكون خصما فلا يصلح أن يكون مقاما وخصما فلا
يد من حضور شخصين على ما بينا هذا هو ضاهر الرواية وعن أبي يوسف
أن القاضى ينصب على الغائب خصما ويقام البينة ولو حضر صغير وكبير
نصب وصيا عن الصغير وقسم إذا قسمة البينة وكذا إذا حضر وارث
ومو مووله بالملك في الدار ويطلب القسمة وأقام البينة على الارث
والوصية يقسم لأن الموصل له شريك في الدار فصار كواحد من الورثة
فانصب من نفسه والوارث عن الميت وفيه الورثة فصار كواحد من الورثة
وارثان ولو حضر الموصل له وحده لا تقسم ذرة في الذخيرة وفي النهاية إنما
ينصب للقاضى وصيا عن الصغير إذا كان حاضرا بخلاف الغائب وفي
المحيط ولو كانت مشتركة بالشراخري فيها الميراث بان مات واحد منهم
لا يقسم إذا حضر البعض لأن الوارث لم يبق المورث في الشركة الأولى
بالشراء فنظر في هذا إلى الشركة الأولى فإن كانت بالميراث يقوم الثاني
مقام الأول وإن كانت بالشرا لا يقوم ضيقة بين خمسة واحد صغير
واثنان غائبان واثنان حاضران فاشترى رجل نصيب أحد الحاضرين
وطالب شركته الحاضر بالقسمة عند القاضى عن القضية فالقاضي بالمشركة
بالقسمة وجعل وكلا عن الغائبين والصغير لأن المشتري قائم مقام
البائع وكان للبائع أن يطالب شركته فكذا من قام مقامه أرض بين
رجلين فطلب أحدهما القسمة وقدمه إلى القاضى فأتى شركته
وقال بعت نصيبى وأقام البينة على البائع لا تقبل لدفع القسمة عنه
لأنه يريد إبطال حق القسمة بأبواب فعل نفسه فالبائع فلا يقدر على

الاثبات ولو كان دين الغايب غير مستغرق حبس القاضى قدرا الذي وقسم الباقي
لان التركة ملك الورثة اذا لم يكن الذين مستغرق لا يقسم لانهم لا ملك
لهم في التركة في هذه الحالة انتهى وفي الخبر ولو بنى رجلين في ارض رجل
باذنه ثم اراد اقسمة البنا ومواجر الارض غايب فلهما ذلك فان احدى
لم يجز على القسمة وفي النوازل سئل ابو بكر عن قرية مشاع بين اهلها ربيعها
وقف وزرعها مقبرة وفضلها ملك يريدون ان يتخذوه مقبرة قال
ان قسمة القرية كلها على مقدار كل نصيب جائز وان ارادوا ان يقسموا
موضعا منها لا يجوز ومن الحسن رجل اشترى من اخر نصف دار ثم قاسمه قبل ان
يقضها جائز القسمة فان استحق النصف الذي في يد المشتري بطل البيع والمشتري
بالخيار ان يشاء اخذ نصف ما في يد البائع بحصة من الثمن وان شاء ترك وان استحق
نصف البائع بطل البيع فيه والمشتري بالخيار ان شاء اخذ النصف من النصف
الذي صار له بالحصة من الثمن وان شاء ترك ولو لم يستحق شيئا حتى باع المشتري
النصف الذي صار له ثم استحق النصف الذي صار للمشتري بطل البيع فيه وكان
المشتري ان ياخذ نصف ما باع البائع وبطل البيع في نصفه وكذلك باع كل واحد
منهما نصيبه ثم استحق احد النصفين فالجواب فيه كالجواب فيما اذا باع
احدهما وهذا كله على قياس قول ابي يوسف وزكرهما الله تعالى
وبه اخذ الحسن قال وفي قول في حصة أي النصفين استحق جاز البيع في الآخر
وله ان يبيع من الذي اشتراها منه قبل القبض وفي الاجنبى وفي المشتري عن ابي
يوسف اذا اشترى رجل من احد الورثة نصيبه يوم حضر يعني الوارث والمشتري
وطلب القسمة فالقاضي لا يقسم بينهما حتى يحضر وارث اخر غير البائع ولو اراد
منه نصيبه ثم ورث البائع شيئا بعد ذلك واشترى لم يكن خصما للمشتري في نصيبه
الاوّل في الدار حتى يحضر وارث اخر غيرم ولو حضر المشتري من الوارث وارث
اخر وغاب الوارث والبائع والحام المشتري البينة على شرايه وقبضه على الدار
وعدد الورثة فان هذا على وجهين احدهما ان كانت الدار في ايدي الورثة ولم
يقبض المشتري لم تقبل بينة المشتري على الشرا من الغايب وان كان المشتري قبض
وسكن الدار معهم ثم طلب القسمة هو وارث اخر غير البائع فاقام البينة على
ما ذكرنا فالقاضي يقسم الدار وكذلك ان طلبت الورثة القسمة دون المشتري
فالقاضي يقسم الدار بينهم بطلبهم وجعل نصيب الغايب في يد المشتري ولا يقضي
بالشراء وان لم يكن المشتري قبض الدار عزل نصيب الوارث الغايب ولا يدع الى
المشتري وان كان المشتري هو الذي طلب القسمة واي الورثة لم اقم لاني لا اعلم
مالك ولا اقبل بينة على شراء والبائع غايب وفيه ايضا عن ابي يوسف دار
بين رجلين باع احدهما نصيبه وهو مشاع من رجل ثم ان المشتري امر البائع ان
يقاسم صاحب الدار ويقبض نصيبه فقاممه لم تجز القسمة واذا كان بين رجلين دار

ونصف

ونصف دارا قسما على ان ياخذ احدهما الدار وياخذ الاخر نصف الدار 93
جائز وان كانت الدار اقل قيمة من نصف الدار **قال** رحمه الله وقسم
القاضي بطلب حدتهم لو استغنى كل بنفسه لان فيه تكميل المنفعة اذا
كان كل واحد منهم يتنفع بنفسه بعد القسمة وكانت القسمة حقا لهم
فوجب على القاضي اجابتهم قال في العناية يعني يقسم حرا ومراوده اذا كان
من خبير واحد لان فيه لمعنى الا فرار لتفاوت المقاصد **قال** رحمه الله
وان تضرر الكل لم يقسم الا برضاهم وذلك كالوطيل واقسمة البيروارخي
والحايط والحمام لان القسمة لتكميل المنفعة وفي قسمة هذا نفويت
فيعود على موضعه بالنقص ولان الطالب للقسمة منعته ويريد
اذا خال الضرر على غيره فلا يجب لحاكم ان يذلل لانه استغال بما لا يفيد
بل بما يضر ويجوز بالتراضي لان الحق لهم وهو اعرف بحاجتهم لكن
القاضي لا يباشر ذلك وان طلبوه منه لان القاضي لا يشتغل بما لا
فايدع فيه لاسيما اذا كان فيه اضرار واضاعة ماله لان ذلك حرام
ولا يمنعه منه انتهى كلام الشارح لكن ظاهر المتن ان القاضي يقسم
عند رضائهم وفي البنا بيع والذخيرة ذكر شيخ الاسلام ان القاضي
لا يقسم وبعض المشايخ قال يقسم فظهر ان في المسألة روايتين **قال**
رحمه الله وان استغنى البعض وتضرر البعض لقلة حظه قسم بطلب ذي
الكثير فقط يعني بطلب صاحب الكثير كذا ذكر صاحب الحضاف ووجه
ان صاحب الكثير يطلب من القاضي ان يخصه بالانتفاع بملكه ومنع غيره
عن الانتفاع بملكه وهذا منه طلب الحق والانتصاف فان له ان يملك
غيره فلا يمكن من ذلك ولو طلب صاحب القليل قسم وان طلب صاحب
الكثير لا يقسم والاصح ما ذكر الحضاف لان القاضي يجب عليه ايصال
الحق الى مستحقه ولا يلزمه ان يجبرهم الى اضرار انفسهم ولم يتعرض
المؤلف لما اذا كان كل واحد لا يتنفع قال في المبسوط بيت
رجلين اراد احدهما القسمة وامتنع الآخر وهو صغير لا يتنفع به
واحد منهما لا يجبرهما القاضي الى ذلك والاصح انه لا يقسم الا اذا
طلب صاحب الكثير خاصة ومنهم من صح ما ذكر الحاكم والاوّل
اصح انتهى **قال** رحمه الله ويقسم العروضة من جنس واحد لان
اعتبار المتبادلة في المنفعة المملوكة ممكن في هذا اتحاد الجنس لاتحاد
المقصود فيه فيقسم متميزا فيملك القاضي الا جبار عليهما **قال** رحمه الله
يقسم الجنسين والجواهر اما الجنسان فلو عدم الاختلاف بينهما فلا
تقع القسمة متميزا بل تقع معاوضة فيعمل بقسم الجنسين بالتراضي دون
جبر القاضي ولهذا قيد بالتراضي واما الجواهر فلا نجهلها

متفاحنة الاتريانه لا يصلح غير المعين منها عوضا عما ليس بمال كالنكاح والخلع
وقيل لا يقسم الكبار منها الفخس لتفاوت وتقسيم الصغار لقلة التفاوت وقيل
ان اختلف جلدتها لا يقسم وان اتحد تقسم كسائر الاجناس وفي الغناية والتمتع
والطست المتخذ من حفر للحمية مختلفة الجنس فلا يقسمها جبراً وكذلك الانواب
المتخذ من بطن اذا اختلفت بالصفة كالقبا والجبه والقص كذلك وفي مختصر جرح
زاده ولا يقسم لسرج ولا الفرس ولا المصنف وفي التوحيد لو اوصي لها بموصوف على ظهر غنم
اولين في ضرع او بمافي بطن الغنم قبل الجوز والحب والولادة وفي الجنا واذ كان بين
رجلين ثوب مخطط لا يقسم القاضي بينهم ولو غير مخطط فانقسمها طولاً او عرضاً جازت
القصة **قال** رحمه الله والرقق والحمام والبير والرحا الا برضاهم اما الرقيق فالملك
هنا قول الامام وعندهما يجوز ان اتحاد الجنس والتفاوت في الجنس الواحد لا يمنع القسمة
كما في الابل والغنم ولهذا يقسم الرقيق في الغنمة بين الغنمين والامام ان التفاوت
بينهما فاجز لتفاوت المعاني الباطنة كالتدبير والحياسة بخلاف سائر الحيوانات
لان ارتفاعهما لا يختلف الا شياً يسيراً او ذلك مضيق في القسمة الاتري ان الذكر
والانثى من بني آدم جفسان مختلفان ومن الحيوانات جنس واحد فلا يجوز ان يقاس
وقسمة الغنم في بني الاجناس فلا تفرق وهذا الخلاف فيما اذا كان الرقيق
واحدهم وليس معهم شئ اخر من العروض وهم ذكور فقط او اناث فقط واما اذا كانوا
مختلطين بين الذكور والاناث لا يقسم بالاجماع لان الذكور والاناث من بني آدم جفسان
لاختلاف المقاصد وان كان مع الرقيق شئ اخر مما يقسم جازت القسمة في الرقيق تبعاً
لفريقهم بالاجماع ويجوزهم القاضي بطلب بعضهم من شئ يدخل تبعاً وان لم يجز
دخوله قصداً واما الحمام او البير باقتسام جاز ولكل واحد نوع منفعة بان يتخذ نصيبه
من الحمام بيتاً وان طلبا جميعاً القسمة في القاضي هل يقسم فيه روايتان في رواية
لا يقسم لانها تضمنت تفويت منفعة وليس للقاضي ذلك لانه يكون سقياً بمكة وفي
رواية يقسم لانهم رضوا بذلك واليه اشار في الكتاب لان فيه نوع منفعة كذا في المحيط
وفي الترخاينة واذ كانت قناة او بيرا ونهر وليس معروض فاراد بعض الشركاء القسمة
فانها لا تقسم واذ كانت أرضها شرب قسم الارض وترك الشرب والقناة والبيتر
كالشركة وفي الخلاصة وكل منها شربة فان كان يقدر كل واحد منها ان يجعل أرضه شرباً
من موضع اخر قسم ذلك كله فيما بينهم وفي الاصل لو كانت ارباً او ارباً الارض مختلفة
قسم الارباً والعيون والاراضي انتهى وفي النوادر ولو قسم البير بالجمال جاز لان
التفاوت فيها قليل انتهى **قال** رحمه الله دور مشتركة او دار وضعة او دار وطائفة
قسم كل على حدة اما الدور المشتركة فالمدكورها هنا قول الامام وقال لا تقسم الدور بعضها
في بعض اذ كانت في مصر واحد وكانت القسمة اصلياً لهم لانهم جنس واحد نظر الى اتحاد
الاسم والعمدة واصل السكنى جفسان نظر الى اختلاف الاعراض وتفاوت السكنى
واذا قسم كل دار على حدة ربما يتضرر لقلة نصيبه والامام ان الدور اجناس مختلفة

لاختلاف

لاختلاف المقصود باعتبار المحال والجيران والقرب من المسجد فكان اختلافاً
فاحسباً فلا يمكن في القسمة فلا يجوز جمع نصيب نصيب كل واحد في دار
الا التراضي والابل والبقر والغنم يقسم كل جنس منه بافراذه ولا يجمع بين الاجناس
كما ذكرنا باختلاف الدور والمنازل المتلازمة كالبساتين والمنازل في مصر
لا يقسم بالاجماع واما الدور والضعة والدار والخانوت فلا يختلف
الجنس ذكره الحنفية وفي رواية الاصل ما اشير انه يجوز انتهى **قال**
رحمه الله ويصور ان تقاسم ما يقسمه اي كسب على قسطين يمكن حفظه قال
في الغناية يكتبان نصيب فلان كذا وفلان كذا ان اراد ورفع تلك الكسبة
ليتولي الا ذراع بينهم بنفسه **قال** رحمه الله ويعد له اي يسويده على سهام
القسمة ويروي ويحوله حتى يقطعه بالقسمة عن غيره **قال** رحمه الله ويذكر
ويقوم البناء لان قدر الساحة يعرف بالذراع والمالية بالتقويم ولا بد
من معرفتها يمكنه التسوية في المالية ولا بد من تقويم الارض وذراع البناء
قال رحمه الله ويفوز كل نصيب بطريقه وشربه لان القسمة تكمل المنفعة
وبه يكمل لانه اذا لم يفوز بقي نصيب بعضهم متعلق بنصيب الاخر فلم يحصل
الانفصال من كل وجه وهذا بيان الا فضل فاذا لم يفوز ولم يمكن جاز **قال**
رحمه الله وبلقت الانصاف بالاول والثاني والثالث ويكتب ساهم ويفزع ممن
خرج اسمه او لا فله السهم الاول ومن خرج ثانياً فله السهم الثاني والقرعة
لطلب قلوبهم فلو قسم الامام بلا قرعة جاز لانه في معنى القضاء فيملك الا
فيه وكيفية ان ينظر الى اقل الانصاف فيقدر به احواسها حتى اذا كان البعقار
بين ثلاثة لا حدهم النصف والاخر الثلث والاخر الثلث ثم جعله
اسدماً لانه اقل الانصاف فيكتب سماء الشركاء في بطاقات ويجعلها سبعة
البندقة ثم يخرجها حتى اذا شفت وهل سل البندقة اذ لكها ثم يجعلها
في كفة او وعي فيخرجها واحد بعد واحد فمن خرج اسمه او لا فله السهم الاول
ومن خرج ثانياً فله السهم الثاني ومن خرج ثالثاً فله السهم الثالث الى ان
ينتهي الى الاخير فاذا خرج اولاً في المثال الذي ذكرناه اسم صاحب النصيب
فان له ثلاثة اسد من الجانب الملقب الاول وان خرج ثانياً كان له كذلك
من الجانب الذي يلي الاول وان خرج ثالثاً كان له كذلك من الذي يلي الثاني
وعلى هذا كل واحد منهم لا يقال بتدقيق الاستحقاق بالقرعة فاروق هو حرام
ولهذا لم يجز علماً وذا استحقاقها في دعوى الشب ودعوى الملك وتقسيم
المتق والمطلقة لا نقول لا يحصل الاستحقاق لان الاستحقاق كان
ثابتاً قبله وكان للقاضي ولاية الزام كل واحد منهم وانما القمار على زعمهم
لما يستحقون به ما لم يكن لهم قبله من هذه بل هذه مشروعة كما اخبر الله سبحانه
وقد اتي من يونس وذكر ما عليهما الصلاة والسلام كما قال الله تعالى اذ يقولون

س
ن

أقلهم بهم يكمل مريم الآية وقال فساهم فكان من المدحضين الآية ولقال إن
يقول بين أول كلامهم وآخر ندفع لأنهم صرحوا ولا بان مشروعية استعمال الفرة
جواب استحسان والقياس يأتي ذلك وقالوا إخوان هذا ليس بفاروجينوا الفرق بينه
وبين الفاروج ذكره له نظائر في الكتاب والسنة وقد دل على أنه لا ياباه القياس أصلا
بل هو يقضيه القياس أيضا فتدافعنا انتهى **قال** رحمه الله ولا تدخل في القسمة
الدرهم الأبرضا هم يعني جماعة في أيديهم عقار طلبوا القسمة وفيها أحد الجانبين فضل
عن الآخر فإراد أحدهم أن يدفع عوضه من الدرهم والآخر لم يرض بذلك لم تدخل
الدرهم في القسمة لأنه لا شركة فيها ويقوت به التعديل في القسمة لأن بعضهم يصل
إلى غير المال المشترك في الحال ودرهم الآخر في الذمة فيجوز عليها القوي وإن كان أرض
وبنا فغير المال في أن يقسم باعتبار القيمة لأنه يمكن اعتبار التعديل فيه إلا بالتقويم لأن
تعديل البناء لا يمكن إلا بالمساحة والمساحة هي الأصل في المسوحات ثم يرد في البناء
في نصيبه قيمة البناء ومن كان أجود درهم على الآخر فتدخل الدرهم في القسمة ضروري
لأنه لا يترك له في المال ثم يملك قسمة الصدق ضروري لصحة الزوجية وعن محمد أنه
لا يرد على شركته بمقابلة البناء ما يبا ويغز العروة وإذا بقي فضل ولم يمكن تحقيق القسمة
فيه بأن لم تق العروة بقيمة البناء فحينئذ ترد الدرهم لأن الضرورة في هذا القدر
فلا يترك الأصل وهو القسمة بالمساحة إلا بالضرورة وهذا يوافق رواية الأصل وفي
المحيط وفي رفع القسمة على أن يزيد أحد أصحابه شيئا معلوما فلا يخلو ما إن يكون
المشروط من درهم أو دينار أو مكيلا أو موزونا أو غرض أو حيوانا فإن كان المشروط
درهم معلومة جازبان كانت مشروطة لتعديل الانصاف يجوز بالتراضي وإن كانت الزيادة
مشروطة لنفع القسمة على المفاصلة فيكون بيعا من كل وجه وهو جائز براضيهما وإن
كانت الزيادة مكيلا أو موزونا ولم يسم مكان البناء لم يجز عند الإمام وعندهما يجوز شيئا
عند الدار كما في السلم وإن كانت الزيادة عرضا يجوز السلم فيها كالموجب جاز مولا ولا يجوز
حالا وإن كان عرضا لا يجوز السلم فيه وإن كان حيوانا بعينه جاز وبغيره لا يجوز
ثلاثة بينهم ورصغري وكيري فأخذ أحدهم الكبرى على أن يرد على الآخر درهم
سماة جاز وكذلك لو أخذ الكبرى بنصيبين والصغرى بنصيب جاز ولو
أقسموا الباب على من أصابه هذا ردد رها ومن أصابه هذا ردد
جاز ولو أقسموا الأراضى على من أصابه شجرة ونبت في أرضه فعليه بقيمة
درهم جاز ولو أقسموا على أن لا أحدها الصامت وللآخر العروض ونحاس
والذين على أنه أن بري عليه من الدين يرد عليه نصفه فالقسمة فأسد
انتهى **قال** رحمه الله تعالى وإن قسم ولا أحد هم سبيل أو طريق
في ملك الآخر لم يشترط في القسمة صرف عنه أن يمكن ولا فحقت القسمة لأن
المقصود من القسمة تكميل المنفعة باختصاص كل بنصيبه وقطع أسباب تعلق
حق الغير فإذا أمكن حصل المقصود واللام يحصل فغبن الفسخ والاستيفاء لنفي

ضرب الاختلاط بخلاف البيع حيث لا يفسخ ولا يفسد فيما إذا لم
يتمكن المشتري من الاستطراق ومن سبيل الماء لأن المقصود
ملك الرقبة ولا يشترط فيه الانتفاع في الحال ولا كذلك
القسمة ولو ذكر الحقوق في الوجه الأول وهو ما إذا أمكن
صرفه عن الآخر إن قال هذا لك بحقوقه فيصرف عنه أن يمكن
كما تقدم إلا إذا قال خذ هذا بطريقه وشربه ومسبلة فح
لا يصرف عنه لأنه أنبت له بالغ وجوه الأثبات بخلاف البيع
إذا ذكر فيه الحقوق حيث يدخل فيه ما كان من الطريق والمستل
فيدخل عند التخصيص واختلفوا في إدخال الطريق في القسمة بأن
قال بعضهم لا تقسم الطريق بل يبقى مشتركا مثل ما كان قبل القسمة
ينظر فيه الحاكم فإن كان يستقيم أن يفتح كل من نصيبه قسم الحاكم من
غير طريق يرفع لجماعتهم كميل المنفعة وتحقق الأجزاء من كل
وجه وإن كان لا يستقيم ذلك رفع طريقا بين جماعتهم لتحقيق
تكامل المنفعة فيما وراء الطريق وكواختلفوا في مقدار كل واحد
منهم احتياطا في نصيبه إن كان فرد الباب لا فيما دونه لأن باب
الدار طريق متفق عليه والمختلف فيه يرد إلى المتفق عليه وفي
هذا القدر كفايه ولو شرطوا أن تكون الطريق في الدار على التقاوت
بالتراضي في غير أموال الربوية جائزة وإن كان ذلك برفع قدر
ما يبريه تور لوقوع الكفاية به في المرور ولم يذكر حكمه شيئا
إذا لم يجز له طريق وفي المحيط وإذا انقسموا دارا فإذا الطريق
لأحدهم وقدر على أن يفتح في نصيبه طريقا يبريه الرجل دون
الحولة جازت القسمة لأنها تتضمن تقويت منفعة وإن لم يقدر
ينظر إن لم يعلم لأن لا طريق له فالقسمة فأسد وإن علم أنه لا طريق
له جازت القسمة لأنه رضي هذه القسمة دار في سكة غير نافذة
انقسموها على أن يفتح كل واحد ما بالي السكة جاز ولا ينفون منه
لأنهم تصرفوا في خالص حقهم وهو الجدار ولا ضرورة على غيرهم
في ذلك مقصورة بين قوم طريقها في دارا آخر فاقسموها نكيس
لكل واحد أن يفتح باب من المقصورة إلى الدار وإنما لهم طريق على مقدار
الباب ولا يكون لهم من المرور سوى الطريق وإن كان يجنب
المقصورة دارهم وقعت في قسمة رجل فأراد أحدهم أن يجعل الطريق
في داره إلى هذه المقصورة لم يكن له ذلك طريق مشترك بين جماعة
ليس لواحد منهم أن يفتح بابا لدار أخرى لأنه لا حق له في هذه الطريق
ولو انقسموا قرية فأصاب أحدهم مراح والآخر كمر والآخر بيوت

جاز بنواضيهم واذا اقتسموا كرم وفيه عيب وممن ينظر ان قالوا على ان النصف
 لفلان بكل قليل وكثير وما فيه من الاعتساب والتمار فهي مقسومة والا فهي
 على الشراكة بينهما اذ ارفقها طريق لاخر لا يمنعها عن قسمتها او يترك طريق على عرض
 الباب لفلان فان باعوا الدار والطريق رضاهم ضرب صاحب الدار على من
 من الطريق وصاحب الميراث لمن لان الطريق بينهم الا اذا لم يعلم قدر الانصاف
 فيكون الثمن بينهم الا اذا كانا رقيقة الطريق لاثنين ولا اخر المرورو من
 مات منهم وتعددت ورثته اعتبر حقه كمن واحد وان لم يعرف ان الدار ميراث
 بينهم فالطريق على عدد الروس ونسبة الطريق على عدد الروس ولو كان فيها طريق
 من ناحية وطريق لاخر من ناحية اخرى ينزل لها طريق واحد والطريق الواحد يكفي
 للمرورو ولو اقتسموا دارا وفيها كنف شاركوا في الطريق وظلة لم يحسب في درع الدار
 لان الظلة والكنف ليس لهما حق القرار على طريق العامة بل مستحق النقص ومستحق
 النقص كالمنفقوس ولكلها يقومان على من وقع في حيرة ولا يحسب في درعان الدار
 بعد قسمة الوالي وترك طريقا للعامة فزاي الوالي بعد ذلك ان يعطى الطريق لواحد
 لينتفع بها ولا يضربا همل الطريق جاز ان كانت الميراث له وان كانت للمسلمين لم يجز
 انتهى **قال** رحمه الله تعالى سفل له علو وسفل مجرد قوم كل على حدة وقسم
 بالقسمة وهذا قول محمد وعليه الفتوى وقال الامام والمالك في قسم بالذرع
 لان القسمة بالذرع هي الاصل في المذروع والكلام فيه والعبارة للتسوية
 في اهل السكنى لاقى الموافق قال في العناية بصورتها علو مشترك بين
 رجلين وسفل له لاخر وسفل مشترك بينهما وعلوه لاخر وبيت كامل
 مشترك بينهما والكمل في دار واحد او في دارين قيدنا بهذا لئلا
 يقال قسمة المعلوم السفل قسمة واحدة ان كانت لبيت
 منفردة لا يصح عند الامام محمد ان السفل يصلح لما لا يصلح
 له المعلوم السفل كالبيت والاصطبل والسرداب وغيره
 فصار كالجنسين فلا يمكن التعديل الا بالقسمة وكيفية القسمة
 على قول الامام وذراع سفل بذراعين من المعلوم
 وقال ابو يوسف ذراع بذراع قيل اجاب
 كل منهما على عادة اهل عصره وقيل هو اختلاف
 جهة بينهم **قال** الامام لصاحب السفل
 منافع كثيرة ولصاحب المعلوم منفعة واحدة
 وهي منفعة السكنى وابو يوسف **قال**
 هما سواء في الانتفاع وتفسير المسألة على قول
 الامام ان يجعل بمائة ذراع من المجرود

المزارعة ٦	المساقاة ٩	الذبايح ١٢	الاضحية ١٧
الكراهية ٢٣	الاستبراء ٣٦	البيع ٣١	احياء الموات ٤٦
الاستسربة ٥٢	الصيد ٥٤	الرهن ٦٣	ما يجوز رهنه ٧٢
التصرف في الرهن ٨٨	الجنائيا ١٠٨	ما يوجب القصاص ١١٣	باب الشهادة ١٣٥
الديات ١٤٠	ما يحدث في الرجل في الطريق ١٥٦	جناية الهبة ١٦٥	جناية المملوك ١٧١
عصاة العبد والمردنبر ١٩١	القصاص ١٩٤	العاقلة ٢٠١	الوصايا ٢٠٤
الوصية بثلث المال ٢١٦	باب العتق ٢٣٢	الوصية للأقارب ٢٤٥	الوصية بخفية عبد ٢٥٠
وصية الذي ٢٥٤	الوصي ٢٥٦	الخنثي ٢٦٩	مسائل منشورة ٢٧٣
الفرائض ٢٨١			

93

[illegible]

93

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين **وبعد**
فهذه تكملة للبحر الرائق شرح كذا الفايق للصلاة الشيخ زين الدين ابن نجيم رحمه الله تعالى
كلها مولانا المرحوم شيخ الإسلام عبد الرحمن الطبري رحمه الله تعالى وأبداً باب القسمة
عند قول صاحب الكنز سئل له علو قسالة المخل رحمه الله تعالى ما مضى قال رحمه الله
سئل له علو دخل مجرد وعلو مجرد **فم** كل على حدة وقسم بالقيمة وهذا قول محمد بن
الفتوى وقال الإمام والثاني يقسم بالذراع لأنها الأصل فيه والجزء التسوية في أصل
السكنى في المرافق قال في العناية وصورتها علو مشترك بين رجلين وسفله
لاخر وسئل مشترك بينهما وعلوهما لاخر وسئل كامل مشترك بينهما والكل في دار واحد
أو في دارين قيدنا بهذا لا يقال قسمة العلو مع السفل قسمة واحدة إذا كانت البيوت
متفرقة لا يصح عند الإمام والمحدث السفل يصلح لما يصلح العلو كالبيوت والمصطبل
والسرداب وغيره فصار كالجنس فلا يمكن التعديل لما بالقيمة وكيفية القسمة على
قول الإمام ذراع من سفل بذراعين من علو وقسالة أبو يوسف ذراع بذراع قيل
أجاب كل منها على عادة أهل عصره وقيل هو اختلاف جهة بينهم قال الإمام لصاحب
السفل منافع كثير ولصاحب العلو منفعة واحدة وهي منفعة السكنى وأبو يوسف
قالها سواء في الاستفاد وتفسير المسألة على قول الإمام أن يجعل بمقابلة مائة ذراع
من العلو مجرد ثلاثة وثلاثون ذراعاً من البيت الكامل فثلاثة وثلاثون ذراعاً
من العلو الكامل في مقابلة مثله من العلو مجرد وثلاثة وثلاثون ذراعاً من البيت الكامل
في مقابلة ستة وستين ذراعاً من العلو مجرد فذلك تمام مائة ويجعل بمقابلة مائة
ذراعاً من السفل مجرد ستة وستين ذراعاً من البيت الكامل لأن علو مثل
نصفه سفله ستة وستون ذراعاً من السفل الكامل بمقابلة مثله من السفل مجرد
وسبعة وستون ذراعاً من العلو الكامل في مقابلة ثلاثة وثلاثين ذراعاً من البيت
السفل مجرد فذلك تمام مائة وتفسير قول أبي يوسف أن يجعل بمقابلة شيء من السفل
المجرد أو من العلو مجرد قدر نصفه من البيت الكامل ويقابل نصف العلو بنصف
السفل لاستواء السفل والعلو عنده ويجعل في مقابلة شيء من السفل مجرد قدر من
العلو مجرد وقسالة محمد يقسم على قيمة السفل والعلو فإن كان قيمتهما على السواء
ذراع بذراع وإن كان قيمة أحدهما أعلا من الآخر بحسب الذي قيمتهما على الضعف
ذراع بذراعين من الآخر حتى يستويا في القيمة وفي الأخيرة فإن قيل كيف يقسم
العلو من السفل قسمة واحدة عند الإمام ومنه مذهب السبع المتفرقة لا تقسم
قسمة واحدة إذا لم تكن في دار واحدة قلنا مخرج المسألة أنها كانا في دار واحدة
والبيان في دار واحدة عند الإمام تقسم ولو كانا في دارين فهو محمول على التراضي
عنده انتهى فهذه أقرب في النهاية بما سبق وقيد بقوله سفل فأذا كان لها حق
القرار فلو كان ملكا البناء فقط قال في التبريد ولو بنى رجلان في أرض رجل بأذن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة والسلام على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
بأذنه ثم أراد القسمة

ثم أراد قسمة البناء وصاحب الأرض غائب فلما ذلك وإن أدى أحدهما لم يجز على القسمة
انتهى وعلم من قوله قدم كل على حدة أن البناء لا يقسم بالذراع بل بالقيمة قال وإذا قسم داراً
فانه تقسم المهرصة بالذراع ويقسم البناء بالقيمة ثم هذا على ثلاثة أوجه فتارة
يقسم الأرض بنصفين وشرطاً من وقس البناء بنصيب يعطى لصاحبه نصف
قيمة البناء وقيمة البناء معلومة أو اقسموا ذلك وقيمة البناء غير معلومة بأن اقسموا الأرض
ولم يقسموا البناء فإن اقسموا الأرض وشرطاً في البناء كما تقدم فيكون شرطاً في
القسمة وهذا البيع من ضرورات القسمة فيكون حكم القسمة فيجوز أن لا يعرف قيمة
البناء قسموا ذلك جازاً استقصاءاً وتقيداً قياساً الجمالة ثم البناء وجه الاستقصاء أن
القسمة لاقت العرصة واجهالة فيها ومنه في نصيبه فملك على صاحبه نصف البناء
بالقيمة فيها ضرورة وإن اقسموا الأرض ولم يقسموا البناء جازت القسمة ثم ملك من وقس
البناء نصيبه نصف البناء بالقيمة بما به لا وجه لابقاء البناء مشتركاً لأن صاحب الأرض
يتضرر به ولا وجه لدفع الضرر لما يملك الأرض وملك البناء بالقيمة لأنه أقل ضرراً
من ملك الأرض بالقيمة من غير رضا صاحبهما كالغاصب إذا أصبح الثوب يملك صاحب
الثوب المصح دون صاحب المصح كذا في المحيط هذا إذا قسموا الأرض فلو وقس
القسم في الأرض لواء والآخر قال دار بين رجلين فاقسما على أن يأخذ أحدهما الأرض
والآخر البناء واشتد له من الأرض فهذا على ثلاثة أوجه إذا شرطاً في القسمة على البناء شيئاً
نصيب صاحبه من البناء ترك على صاحبه من الأرض فاذ كانا عن القطع أو شرطاً ذلك
جازت القسمة وإن شرطاً الترتيب فالقسمة فاسدة كذا في الكافي وفي الأخيرة يجب
أن يعلم بأنه المالك لا يتبع لأحد من الشركاء بنفس القسمة بل يتوقف ذلك على أحد
معان أما القسمة أو قضا القسمة أو الفرقة انتهى وفي المحيط أرض ودار بين
أثنين فاحدهما أخذ الدار والآخر أرض على أن يرد صاحب الأرض عليه عند قيمته
الف وقيمة الدار الف وقيمة الأرض الفان فباع صاحب الدار داره فاستحق
علوبيت والبيت والعلو عشر الدار يرجع على البايع بنصف عشر الدار ويمكن
البايع فإن صاحب الدار يرجع بسنة عشر دهرها ونلت دهر من قيمة الأرض على صاحب
الأرض عند الإمام وقال أبو يوسف يرجع بذلك في رقبتهما قال رحمه الله تعالى
وتقبل شهادة القاسمين أن أحدهما يمينه إذا أنكر بعض الشركاء بعد القسمة استيفاء
نصيبه فشهد القاسمان أنه استوفى نصيبه تقبل شهادتهما سواء كانا من جهة القاضين
أو جهة وهذا عند الإمام والثاني وقال محمد لا تقبل وهو قول الثاني وأبوه قال
الثاني وذكر الخصاص قول محمد مع قولهما الحمد أنها شهد على فعل أنفسهما فلا تقبل
كن على عتق عبده على فعل فلان فشهد ذلك الغير على فعله ولما أنها شهد على
الاستيفاء والبعض وهو فعل غيرهما لأن فعلهما التميز لا غير ولا حاجة إلى الشهادة
على التميز وقال الطحاوي إن قسموا بالأجرة لا تقبل شهادتهما باجتماع وإليه مال
بعض المشايخ لأنها يدعيان ابتداء عمل استوجرا عليه فكانت شهادة صورية ودعوى

معنى فلا تقبل قلنا هما في هذا الشهادة التي انشأها المأخضام تراهما على
 العمل وهو التميز والاختلاف في المسئلة فانفتحت التهمة ولو شهد قاسم واحد تقبل شهادة
 لان شهادة الفرد غير مقبولة ولو امر القضاة ايضاً امينه بدفع المال فقبل قول الامين في دفع
 الضمان عن نفسه ولا تقبل في الزام المأخضاد اكان منكر قال رحمه الله ولو ادعى احدنا ان
نصيبه شيا في يد صاحبه وقد ادعى بالاستيفاء لم يصدق المأبينة لان التهمة في المعقود
 اللازمة والمدعى للخلط يدعى حق الفسخ لنفسه بعد تمامها فلا تقبل بالإجماع وان لم
 يعم بينة استخلف الشريك لانهم لو اقرأ بذلك لزمهم فاذا انكر واخطوا عليه ولقيالي
 ان يقول لو وجد هذا الدليل لوجب تخلف المقر له اذ كذب في اقراره وانما لا يجلف عند
 الامام ومحمد الجواب ان يقال ان ادعى المقر انه كذب في اقراره فلو اقر المقر له الكذب في
 اقراره لزمه ذلك ولا يظهر فيه انه لو انكر استخلف كما قالوا فيما نحن فيه لانه اذا انكر
 كان مصدقاً في اقراره فافتقروا ومن حلف منهم لم يكن عليه سبيل ومن نكل عن اليمين جميع
 نصيبه مع نصيب المأخض المدعي فيقسم على قدر حقوقهما قالوا وينبغي ان لا تقبل دعواه
 اصلاً لانه تناقض واليه اشار في حديث شرط التحالف ان لم يشهد على نفسه باليمين
 ويشهد بذلك الى انه لو شهد على نفسه بذلك لا يتحالفان لان دعواه لم تقع للتناقض
 فاذا استخالف التحالف لعدم صحة الدعوى للتناقض هنا قال صدر الشريعة في شرح الوقاية
 بعد ان نقل قول صاحب المهدية وينبغي في الغرض وفي البسوط وقاض خان ما يزيد هذا
 انتهى قال واما ما يوجب التحالف ويكون القول قول المدعي عليه مع يمينه وهو اذا
 اقر كل واحد منهما بالاستيفاء ثم ادعى احدهما على الآخر انه غصب شيئاً من نصيبه الى اخر ما ذكرنا
 اولاً قال هكذا الكيل والوزن والمدروعات المان في الكيل والوزن متى ثبت
 الغلط بالبينة لاتعاد التهمة بل يقسم الباية على قدر حقهم لانه لا ضرر في قسمة الباقي
 فاما في الاشياء المتفاوتة تعاد التهمة ولا يقسم الباية وفي التجريد والمأصل واماد دعوى
 الغلط في مقدار الواجب بالتهمة وهو نوعان نوع يوجب التحالف ونوع لا يوجب
 التحالف والذي يوجب التحالف ان يدعى احدهما غلطاً في التهمة على وجه لا يكون
 مدعياً للغصب بدعوى الغلط كناية شاة بين رجلين اقتسامهما ثم قال احدهما لصاحبه
 قبضت خمراً وخمسين غلطاً وانا غصبها واربعين ولم يعم لواحد منهما بينة وهذا كله
 اذا لم سبق منهما اقرار بالاستيفاء اما اذا سبق منهما اقرار بالاستيفاء لم يسع الامن حيث
 دعوى الغصب وهي التي لا توجب التحالف انتهى قال رحمه الله فان قال استوفيت
فاخذت بعضه صدق خصمه بخلفه يعني لو قال استوفيت حقه واخذت بعضه كان
 القول قول الخصم مع اليمين لانه يدعى عليه الغصب وهو ينكر والقول قول المنكر قال
 ولو اقتسم اية شاة وقبضاً ثم ادعى احدهما على صاحبه انك اخذت خمسة من نصيبي
 غلطاً وانكر الآخر وقال اقتسمنا على ان يكون لي خمسة وخمسون ولك خمسة واربعون
 فالقول قوله مع يمينه لان التهمة قد تمت ثم ادعى احدهما على الآخر انه اخذ خمسة غلطاً
 وانكر الآخر فانه قامت بينة على صاحبه والما استخلف المدعي عليه كذا في المحيط نفى

المسئلة الاولى هو يدعي لاخذ بطريق الغصب وفي هذه بطريق الخلط فافتروا ولو كان
 المؤلف واخذت بعضه غلطاً كان ادعى قال رحمه الله تعالى وان لم يقر بالاستيفاء ادعى ان
دأخذه ولم يسلم اليه وكذبه شريكه تحالفوا وسقط التهمة لان الاختلاف فيما يحصل له بالتهمة
 فصلاً نظراً للاختلاف في البيع والثمن انتهى ولا يخفى انه يدعي يميناً بما شاة ولقيالي ان
 يقول التحالف في البيع فيما اذا كان قبل القبض على وفاق القياس ما علم في محله واما بعد
 القبض فتحالف للقياس لانه احدهما لا يدعي شيئاً على الآخر حتى ينكر الآخر فيحلف عليه
 والمأخض يدعي كتماناً عن شاة في البيع بالنص وفيما نحن فيه التحالف يخالف القياس لانه
 كلاهما ليس يدعي وهو واردي في البيع بعد القبض على خلاف القياس وقد قررنا
 دردد على خلاف القياس فيمن عليه لا يقاس ولا يمكن المحاقه بطريق دلالة النص لان
 التهمة ليست في معنى البيع من وجه اذ فيها من الاقرار والمبادلة متساوية في الجانب
 قال فاما ان ادعى احدهما التهمة بعد التحالف فليس له ذلك لانه لا يمكن لانهما يكونان بالترعة
 وقد يقع نصيب احدهما في جانب الآخر فيضروا قال في موضع آخر ولو اقام احدهما بينة
 عمل بها ولو اقاما بينة عمل بينة التي هي ابياتاً كذا في المحيط وفيه ايضا قسم القسام
 الدار فاعطى احدهم اكثر من حقه غلطاً وبني فيها فانهم يستقبلون التهمة فان وقع
 البناء قسم بينهم دفع نقصه ولا يرجع على القسام بقيمة البناء ويرجع على بالاجد
 الذي اخذ واذا قسموا دواخذ احدهما داراً والآخر اخرى ثم ادعى احدهما غلطاً وجاء
 بالبينة فانه ينقض التهمة انتهى قال رحمه الله تعالى ولو ظهر بين فاختار في التهمة
وهذا اذا كانت بقضاء القضاة فظاهر ان تصرفه بقيد العدل والنظر واما اذا
 كان بالتراضي فقد قبل الميخت الى قول مدعيه لان دعوى الغبن لا تقبل في البيع فكذا
 في التهمة لوجود الرضى وقيل ينسخ وهو الصحيح ذكره في الكايز وفي العناية وهو الصحيح
 وعليه الفتوى ولو اقسما دواخذ احدهما غلطاً واصاب كل واحد منهما جانباً فادعى احدهم يميناً في يد الآخر
 انه ما اصابه بالتهمة وانكر الآخر فليدفع اقامة البينة وان اقاما البينة بينة المدعي
 مقدمة لانه خارج وان اقاما قبل المأخض على التهمة تحالفوا ونقضوا ولو اختلفا في
 الحدود اقاما البينة ينقض لكل واحد منهما بالجزء الذي في يد صاحبه لانه خارج فيه
 وبينة الخارج مقدمة وان اقام احدهما بينة يتضي بها وان لم يعم احدهما بينة تحالفوا
 وتراذ كما في البيع فان دعوى الغلط في التهمة نوعان ما يعم وما لا يعم وما يعم نوعان
 ما يوجب التحالف وما لا يوجب التحالف اما لا يعم وهو ان يدعي احدهم الغلط في النقص
 بغبن يسير وهو ما يدخل تحت تقوم المعويين ولا تعاد التهمة به لانه لا يمكن الاحتراز
 عنه والذي يتضح فيه الدعوى هو ان يدعي الغلط بغبن فاحس وهو لا يدخل تحت تقوم
 المعويين كذا في المحيط قال رحمه الله تعالى ولو استخفى بعض شياح رجوع بقطعة في خط
شريكه واستخفى التهمة وهذا عند الامام وظاهر عبارة المؤلف ان هذا محتمل لكن قال في
 العناية ان شاة رجوع بذلك في نصيب صاحبه وان شاة رجوعاً في قسم ثانياً عند الامام
 وقوله بقطعة يعني لو كان قيمة نصيبه ست مائة وقيمة الآخر لآخر مثله فاستخفى نصف

ما في يد رجب بنصف النصف وهو الربع وهو مائة وخمسة وقال الثاني تنسخ هذا
 ذكر الاختلاف في الجزء السابع في الاستهاد وغيره قد بالشايع يجوز عن الممين وذكر القدي
 اذا استحق بعض نصيب احدهما بعينه والصحيح ان الاختلاف في الشايع وفي استحقاق
 البعض الممين لا تنسخ بالاجماع ولو استحق بعض شايع في الكل تنسخ بالاجماع فمن
 ثلاثة اوجه ومحمد مع الامام فما حكمه ابو حنيفة ومع الثاني فما حكمه ابو سليمان والاول
 اصح للثاني ان الاستحقاق ظهر شريك اخر القسمة بدون ما يقع فصار كالواستحق
 بعض شايع في الكل بخلاف الممين لان ما ورأه المستحق باق مقرر على حاله ليس للغير فيه
 حق ولما انقصت القسمة التميز والافراز ولا يستقيم باستحقاق جز شايع في نصيب
 واحد ولهذا جازت القسمة في المبدأ على هذا الوجه با ما كان البعض المقدم بين ثلاثة
 نفر والبعض المؤخر بين اثنين فاقسم المبدأ على ان ماله من المقدم وبعض المؤخر
 مفوزا يجوز فكذلك هذا بخلاف استحقاق الشايع في الكل لان معنى الافراز والتميز لم
 يتحقق مع نفي نصيب البعض ولو استحق نصيب احدهم كله يرجع به على الشوكا ولو
 باع بعضهم بمضا نصيبه شايئا ثم استحق بعض ما بقي شايئا كان له ان يرجع على الشوكا
 بحاسبة وسقط خيار النسخ بين البعض وعند أبي يوسف يرجع على باي ايديم
 بحسابه ويضمن حصصهم ما باع لان القسمة تنقلب فاسدة عنده والمختص
 بالفساد ملوك وينفذ بيعه وهو مضمون بالقيمة فيضمن لم ولو ضمن الورثة التركة
 ثم طرأ فيها دين يحيط قبل للورثة انضوا دين الميت فانه قصوه صحت القسمة والا
 فسخت لان الدين يقدم على المارث فيمنع وقوع الملك له اما اذا قصوا الدين او ابرام
 الغرما فيصح لئذ لا مانع ولو كان الدين غير مستغرق فكذلك الجواب اما اذا بقي من التركة
 ما يفي بالدين في لا تنسخ لعدم الحاجة ولو ادعى احد المتقاسمين للتركة ديناً في
 التركة مع دعواه ولا تناقض لان الدين يتعلق بالذمة والقسمة تضاد في الصورة
 ولو ادعى ديناً باي سبب كان لم تسح دعواه لان ما قدم على الشركة اعترف
 بان القصد مشترك قال ولو كان بينهما مائة شاة اخذ احدهما اربعين قيمتها خمسمائة
 والاخر ستين قيمتها خمسمائة فاستحققت شاة من الادبعين قيمتها عشرة فانه يرجع
 بخمسة دراهم في الستين ولا خلاف في نفي القسمة عند الامام بخلاف المارث ولو كان
 بينهما اربعون فقيل لا تكون ردية اخذها وحشة جيدة اخذها الاخر لم يجز فان
 اخذ العشرة الجيدة وثوباً جاز لان الزائد في مقابلة العيب فان استحق من
 الثلاثة عشر عشرة رجع عليه بنصف العيب وذكر في الزيادات ان يرجع عليه
 ثلث العيب وقيل وتلي فيفضل قبل هذا قياس والماول استحقاق كذا في المحيط
 وفي المستقوي في هذا الحكم ما اذا وقعت القسمة بالقضاء او بالرضى انتهى
 وفي الساجية دار بين اثنين اقتسماها نصيبين وبمكمل واحد نصيب ثم استحققت
 لم يرجع واحد منهما على الاخر بقيمة البناء في المحيط دار ارض وقع فيها القسمة فاذا
 بنى احدهما او غرس ثم استحق احد النصيبين لم يرجع بقيمة البناء والغرس على الآخر

لانه لم يصرف من وجهه هذه اذا كانت القسمة لارباع احدها يجزى ولو كانت القسمة
 لواتسج احدها لم يجز لقسمة الاجناس المختلفة يرجع بقيمة البناء عند الاستحقاق لان كل
 واحد منها مفوز من جهة صاحبه لانه ضمن له سلامة نصيبه وفي التجريد وكل قسمه وقعت
 باختيار القاضى واختيارها على الوجه الذي يجزىها القاضى عليه اذا بنى احدها
 بناؤه او غرس ثم استحق احد النصيبين لم يرجع بقيمة البناء والغرس على الاخر انتهى قال رحمه
 الله تعالى ولو بنى باي سكن دار او دارين او عدة عبيد او غنم دار او دارين
 مع يحتاج الى نصيب لعدة وشراؤها ووطئها وصنفا ودليلها وحكمها اما دليلها قوله تعالى
 هذه ناقة الله لها شرب ولكم شرب يوم معلوم ومن السنة فاردي انه عليه السلام في
 غزوة بدر قسم المال بين اصحابه وكانوا يتناوبون في الركوب واجعت لامة على
 على جوارها وان انتهى في قسمة المنازع فيضار اليها لتكمل المنفعة لتعذر الاجتماع
 على عين واحدة فكانت النهاية لها جميعا للمنافع في زمان واحد وتسيرها لفسد
 في مأخوذة ومن النهاية وهو ان يهي كل واحد منها لصاحبه ما شوط له وفي
 الشايع هي مستقمة من الهيئة وهي الحالة الظاهرة للشيء والنهاية لغايل بها وهو
 ان يتوافقوا على امر فيتراضوا به وحقيقته ان يرجع كل هيئة واحدة ونحوه والمها
 يا بدل الغرة الفاء وان نصيبها شرعا فهي مبادلة معنى وليست افراز من كل وجه
 لانها لا تجري في المتليات كالمكيل والموزون واما شرطها ان يكون العين يمكن الانتفاع
 بها مع نفي عينا ومنعتها انها واجبة اذا اطلبها بعض الشركاء ولم يطلب الشريك الاخر
 قسمة الممثل وقد تكون بالزمان وقد تكون بالمكان وتكمل العمل قالوا ان جرت في الجنس
 الواحد والمنفعة متفاوتة تفاوتا يسيرا فهي افراز من كل وجه وان جرت في الجنس
 المختلف كالدار والعبيد تعين مبادلة من وجه حتى لا يجوز من غير رضاه وفي الكافي
 وباب بطل المهاييات بمت احدها ولا يبعثها انتهى وفي الشارح لو طلب احد الشركتين
 القسمة والاخر المهايية يقسم القاضى لانه المثلج ولو وقع المهاييات فيما يحتمل القسمة
 ثم طلب احدها القسمة تقسم وتبطل المهاييات لانه المثلج اما اذا انها في سكنى دار
 واحدة على ان يكون احدها بمضاه والاخر البعض او احدها العلو والاخر السفلى جاز
 لان القسمة على هذا الوجه جائز فكذلك المهاييات وهو الافراز لا مبادلة لانها
 لا يجوز في الجنس الواحد لشبهة الرق وقيل هو افراز من وجه عارية من وجه وانما
 قيل خسية الربا فكذلك القولين مشكل لان كل واحد منهما ترك ماله من المنفعة فيما اخذ
 صاحبه بعوض وهو الانتفاع بنصيب صاحبه فكيف يتصور ان يكون اخرا في الكل
 وعارية في البعض والعارية غير لازمة والمهايية لازمة فان قيل جميع المنازع الشائعة
 في البيتين في بيت واحد محال لعدم جواز الانتقال الغرض من محل الى محل اخر فكيف
 يمكن القاضى جميعا فالجواب ليس المراد ان القاضى يحكم حقيقة حتى يوجه ما ذكره بل
 المراد ان القاضى يعتبرها جميعا ضرورة والمواجهة انه افراز من كل وجه في المهاييات
 في المكان ولهذا لا يشترط التاقية في المهاييات في الزمان افراز من كل وجه قال ولو استقل

احدهما نصيبه جاز شرط في المهايأة اول شرط انه يجوز المهايأة في الاستغلال حالة
لافراد فيجوز تبع المهايأة في الكف كذا في المحيط ولو تهايا في دارين جاز ويجوز الا في
عنها ويستحب افران الاعيان المتفاوتة فوضع احدهما في داره شيئا وربط فيها دابة
فحضر به انسان ومات لا يضمن ولو حضر او حضر فيها بين ضمن لان الاول من مرافق
الكف حتى يملكه المستعمل فلا يكون مستديرا في نصيب شريكه فلا يضمن وفي البناء والحجر
يكون مستديرا في مقدار نصيب شريكه فيضمن ولم يضمن مقدار نصيبه ولو تهايا في
دارين على ان يكون كل واحد منهما دارا او بجرها جاز وان زاد من غلة احدهما ٢
بشارك الاخر في الفضل والفرق ان الدارين امكن تصحيح قسمة المنفعة حقيقة
ولو تهايا في الزمان في خدمة عبد يعني النبي في الزمان فيه لتعدد النبي في المكاتب
فيه واليت الصغير كالعبد ولو اختلفا في النبي في حيث الزمان والمكان في محل بختلها
يا مريم القاض بالانفاق فانه اختار وانه حيث الزمان يفرع في البداة تطيبا
لقلوبها ونفيا للهمة عن نفسه وكذا لو تهايا في عبيدين على الخدمة اما عندهما
فظاهر لان قسمة الرقيق جائزة عندهما ولذا المنفعة واما عند الامام فروى عنه
انها لا تجوز الا بالتراضي لان قسمة الرقيق لا يجزي فيها الجبر عنده فكذا المهايأة
والاصح ان القاض يهايا بينهما جبر بطلب احدهما لان المنافع من حيث الخدمة
قل ما متفاوت بخلاف اعيان الرقيق لانهما متفاوت تفاوتا فاحشا على ما بينا
ولو تهايا على ان تنفعة كل عبد على من يخدمه جاز استحسانا لان العادة جرت
بالساج فيها بخلاف كسرة المالكين لانه لا تساج فيها عادة وقد بقوله في خدمة
عبد لانه لا تجوز المهايأة في غلة عبد واحد كذا في المحيط وقد بقوله خدمة عبيدين
لانما لو تهايا في غلتهما لم يجز عند الامام وعندهما يجوز اذا استوت الغلات
لعمان تفاوت العبيدين في الغلة يسير فيجوز عند الاستواء بخلاف العبد الواحد
فانهما فاحشة لان العبد لا يتاجر في الشهر الثاني بمثل ما استاجر في الاول بل
بزيادة وفي الرأية تثل بين شريكين على ان يأخذ كل واحد منهما طائفة ويستمرها
جاز وفي المشتى جارتان بين رجلين تهايا على ان ترضع هذه ابن هذا سنتين
وترضع بني هذا سنتين جاز قالوا ويثبت هذا لبقاء البقر والابل على مقال البان
النساء لا قيمة لها ولا تقسم والبان الهام تقسم ولها فحمة وفي الحائنة رجلان
تراضعا في بقر على ان تكون عند كل واحد منهما خمسة عشر يوما بحليب لبنها كان
باطلا ولا يحل فضل اللبن لاحدهما وان فعله صاحبه في حل لانه هبة الشاع في
نفس المان يكون صاحب الفضل استمكن الفضل فاذا جعله صاحبه في حل كان
كأنه نفى عن الضمان فيجوز اما حال قيام الفضل يكون هبة او ابراء عن العين فهو حل
وفي الكا في غنم بين اثنين وانفقا على ان يأخذ كل واحد منهما طائفة برعها وينتفع
بالبانها لم يجز والحيلة ان يبيع حصته من الاخر ثم اشترى كلها بعد مضي نوبته او
ينتفع باللبن بوزن معلوم انتهى وفي الكا في ولو تهايا في ملكين استخرا ما فاق احدهما

اولي انتصت المهايأة بخلاف ما اذا استخدمه شهرا ثلاثة ايام او اولى فيه ثلاثة
ايام فانه ستص ثلاثة بخلاف ما اذا استخدمه شهرا ثلاثة ايام فانه لا يرد على صاحبه
ثلاثة ايام ولو اولى الخارمين في خدمة من شرطه الخادم فلا ضمان عليه انتهى ولو
منه صارت ام ولد وانتصت المهايأة كذا في المحيط ولو كان بينها عبد وامة فنهايا بينهما
ذلك كذا في الماصل والمهايأة الركوب في دابة واحدة لا يجوز عند الامام وعندهما يجوز في
المحيط ولو تهايا في دار وملك على شريك هذا الدار سنة والاخر بخدمة سنة جاز
استحسانا انتهى قال رحمه الله تعالى وفي غلة عبد او عبد بن او بعل او بعلين او ركوب بعل
او بعلين او عمر شجرة او لبن شاة لا يبيح لا يجوز في هذه المهايأة اما في عبد واحد
او بعل واحد فلا في النصيبين بتعاقبان في المستيف فالظاهر التقييد في المحيط فتعوت
المعادلة بخلاف المهايأة في استغلال دار واحدة حيث يجوز في ظاهر الرواية وقد مر بها
ولو زادت غلة الدارين فبعض احدهما يشتركان في الزيادة تحقيقا للمساواة بخلاف
المهايأة في المنافع فاستغل احدهما زيادة في نوبته لان المهايأة في المنافع فتعوت
المعادلة فيها لانه في الغلة بخلاف ماله تهايا في الاستغلال في الدارين وفضلت غلة
احدهما حيث لا يشتركان فيه لان معنى الافران راجع في الدارين فلا اعتبار لغلة واما لو
تهايا في استغلال عبيدين او بعلين فالمدكور هنا قول الامام وعندهما يجوز لان كان
المعادلة فيها وللإمام ان تهايا في الخدمة جواز المصروف لعدم إمكان قسمتها والظاهر
في الغلة لانه يمكن قسمتها لهما عين ماله ولا يبيح بالاستغلال بخلاف الدارين
لانا الظاهر عدم التقييد في المقارن وجملة ما في المهايأة التي عن مسيلة في استخدام
عبد واحد جائز بالاتفاق وكذا في استخدام العبيدين على المصروف وفي استغلال عبد واحد
لا يجوز بالاتفاق وفي العبيدين على الخلاف والمهايأة في كنف دار واحد يجوز بالاتفاق
وكذا في غلتهما وكذا في كنف دارين وفي غلتهما خلاف والظاهر في جواز بالاتفاق
وفي ركوب بعل او بعلين على الخلاف ولا يجوز في استغلال بعل واحد بالاتفاق وفي
بعلين على الخلاف واما المهايأة في عمر شجرة او لبن غنم فلا يهايا اعيان باقية تروعيها
القسمة عند حصولها فلا حاجة الى التهايا لان التهايا في المنافع ضرورية بخلاف لبن
بني آدم حيث يجوز التهايا فيه كما تقدم وتقدم بيان الحيلة في ذلك قالوا لم يذكر في
الكتاب المهايأة على ليس التوبين قال بعض مباني لا يجوز عند الامام خلافا
لها لان الناس يتفاوتون في اللبس تفاوتا فاحشا كذا في المحيط قال الشيخ المسلم
اذا بغي في الارض المشتركة بغير ادنا شريك فليس له ان ينفعه شأوه ولو كان عذبات
بين رجلين غاب احدهما فجاء اجنبي وقاسم الشريك واخذ عبد الغائب فقدم الغائب
واجاز فمات العبد في يد الاجنبي فلا ضمان عليه وان مات قبل المجازة بطلت القسمة
والغائب نصت العبد الباقي وانما ضمن حصته في الميت شريكه او الاجنبي القاض
كذا في الماصل **فروغ** قال في نوادر من رسم اذا كان لاحدهما شجرة اعصانها مطلقة
على عمر اخر فله ان يطالبه بقطع اعصانه رواه عن محمد وروى بن سامة عن محمد بن

ذلك وفيه الفرق وبه ينقضي وإذا أراد أحدهما أن يرفع بناؤه ويسد الزرع والنسي على
قال نصر بن يحيى وأبو القاسم الصنار لصاحبه أن يمنع من ذلك وقال في الفتاوى
ليس له منع وعليه الفتوى وإذا أراد أن يجعل دار طاهونا أو موقفا للمقاصدين
لم يجز له ذلك وإن تنور أصغر جاز **كتاب المزارعة** لما كانت
الخارج من الأرض في عقد المزارعة من المزارع ما يقع فيه القسمة ذكر المزارعة عقيب
القسمة هي اخذ معاينة من المزارعة وشريعة ما ذكر المؤلف وسببها سبب المعاملة
وركنها الإيجاب والقبول وشرايط جوازها كون الأرض صالحة للمزارعة وكون رب
الأرض والمزارع من أهل العقد وبيان المدة فلو ذكر مدة لا يخرج المزارع منها لم يخرج
المعاملة وصفها أنها فاصدة عند الإمام جازية عندها ودليلها ما روي أنه عليه السلام
دفع الأرض لأهل خيبر مزارعة قال رحمه الله هي عقد على الزرع بعض الخارج
فقوله عقد جنس وقوله على الزرع يشمل المذروع حقيقة وهو الملتقى في الأرض
قبل الإدراك قاله خواهر زاده أو باعتبار ما يؤول إليه بأن كانت فارغة وقوله بعض
الخارج فصل يخرج سائر العقود والمعاملة لأنها عقد على بعض الثمرة والمخلو في العقد
يشمل مع الأجنبي والشركة في أصح الروايتين انتهى قال رحمه الله شروطها شروط
صلاحية الأرض للمزارعة وأهلها العاقدان وبيان المدة ورب البذر وجسه وخط
الأخر والتخلف بين الأرض والعامل والشركة في الخارج وهذا قول الثاني والثالث
وقال الإمام لا تجوز المزارعة لهما ما روي أنه عليه السلام دفع الأرض مزارعة لأهل
خيبر على نصف ما يخرج منها من ثمر أو مزرع ولا أنها عقد شركة بمال من أحد الشريكين
وعمل من الآخر فتجوز اعتبارا بالمصارفة والجامع دفع الحاجة فالصاحب المال
قد لا يهتدي بالعمل واليهدي إليه قد لا يجد المال فست الحاجة إلى انعقاد هذا العقد
وللإمام ما روي أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن المزارعة وهي المزارعة بالثلب
والزرع والذي ورد في خيبر هو خروج شقاسة لا يقال هذا مخالف لما تقدم في
باب العتق والخارج من أرض العرب كلها عشرية لأننا نقول أرض خيبر ليست من
أرض العرب لأن النبي عليه السلام أقر أهلها على الكفر وقد قرآن منزل العرب لا يقر على
الكفر فإن قلت هم يهود قلنا خيبر ليست داخلية في حدود أرض العرب وإذا حدثت
المزارعة عنده يجب على صاحب البذر جرح مثل الأرض والعمل والغلة لأنها ما ملكه قال
الغاية وهذا مقتضى من نصيب بذر وزرع في أرض فأن المزارع له وإن كان مما
يملك صاحب البذر واجب بأن العامل عامل لنفسه باختياره وتحصيله فكانت
إضافة الحادث إلى عمله أولى وأما المزارع على غير غير فمحل الأمر مضافا إلى الأمر
أنتم ولقائل أن يقول السؤال غير وارد والمجيب غير صحيح أما إذا فقد تقررت أن الغاصب
ملك البذر بالمزارعة فالبذر مما ملك الغاصب فلا يراد في الجواب لم يصادف محلا ولا
الفتوى اليوم على قولها الحاجة الناس إليها والمعامل والعين تركت مثل هذا والنص
ورد نص بخلافه فيعمل به لأنه هذا الظاهر عندها ثم شرط في المحيط لجوازها عندها

أن تكون الأرض صالحة للمزارعة لأن المقصود لا يحصل بدونه وإن يكون رب البذر المزارع
والمزارع من أهل العقد لأن العقد لا يصح إلا بين الماهل وإن يبين المدة لأنه عقد على
منافع الأرض والعامل وهي تعرف بالمدة ويشترط أن تكون المدة قدر ما يتمكن فيها
من الزراعة أو الكروان لا يكون قدر ما يعيش إليه مثلها أو أحدها قال وهذا محدث
سنة لا يشترط بيان المدة ويقع على سنة واحدة وفي الثانية قال مشايخ لا يشترط بيان
الوقت وتكون المزارعة على أول سنة والفتوى على بيان المدة وإن بقي بعد تمام السنة
ملا يمكن فيه الزراعة لا ينبغي المزارعة وفي الغياض لو ذكر مدة يجزى أن يخرج فإن
خرج ظهر أنه صحيح والمفلا وإن يلي من عليه البذر لأن المقصود وهو منافع العامل أو
منافع الأرض لا يعرف إلا ببيان من عليه البذر قال في الثانية أنما يشترط من عليه
البذر إذا كان العرف مشتركاً أما إذا كان ظاهراً فالمدى يكون على أحدهما فلا يشترط بيانه
وأن يبين جنس البذر لأن المزارعة منه فلا بد من بيان جنس المزارعة وفي
الاستحسان بيان ما يخرج في الأرض ليس بشرط فوض الرأي إلى المزارع أو المزارع
بعد أن نص على المزارعة لأنها لا تكون بغير معلوم ما يعلّم الأرض ومثله في الثانية وإن
يبين نصيب من لا يدر من جهته وهو المراد بالأجرة عمله أو أرضه فلا بد أن يكون
معلوماً ولقائل أن يقول لا شك أن نصيب كل من المتعاقدين مما له منه في عقد المزارعة
فقد بيان من لا يدر من جهته من الشرايط دون نصيب المزارع ما لا يجدي فيه طائل فمائل
وأن يجلي بين الأرض والعامل لأنه بذلك يتمكن من العمل وعمل رب الأرض مع العامل لا يصح
وأن يكون الخارج مشتركاً بينهما لأنه هو المقصود بها فتستعد اجازة في المبدأ وتتم
شركة في المأنتها ولهذا الوضو لا حد لها فخر أنا صباه فست لأنه يؤدي إلى قطع
الشركة في البعض المسيء وفي الكل إذا لم يخرج الأرض أكثر من ذلك وكذا إذا شرط
أن يرفع قدر بذر لما ذكرنا بخلاف ما شرط أنه يرفع عشر الخارج أو ثلثه والبيان
بينهما أنه لا يؤدي إلى قطع الشركة وهو يصلح أن يكون حيلة للوصول إلى من في البذر
وقدنا بقولنا بعض الخارج لأنه إذا كان الخارج كله لواحد منها فليست بمزارعة
قال رب الأرض المزارع أن يزرع أرضي بذكرك على أن الخارج كله لي فهذا الشرط جائز
ويصير العامل مقرضاً للبذر من رب الأرض ويكون العامل معياله وفي الغياض أزرع
لي في أرضي بذكرك جاز ولم يقل لي والمسيلة جازها لم يجز وقال عيسى بن إمام
يجب أن يكون كالأول ولو قال لي المسيلة على أن الخارج نصفين جاز انتهى قال
رحمه الله تعالى وأن يكون الأرض والبذر واحد والعمل والبذر آخر أو يكون الأرض واحد
والبذر آخر أو يكون العمل واحد والبيان آخر فهذا العمل من جملة الشروط وإنما كان
كذلك لأن من جوزها إنما جوزها على أنها اجازة في الصورة الأولى يكون صاحب
البذر والأرض مستأجر للعامل ويقع البيع له لا اتحاد منفعة لأن البذر له نصيب
لكن استأجرها لا يخط له فيصا أو صباغاً يكون له والصبي بئاله والمأجر
مقابل العمل دون الة والماصل فيها أن صاحب البذر هو المستأجر فتخرج المسائل على

هذه اكرات وفي الصورة الثانية يكون صاحب البذر مستأجر للارض باجر معلوم من الخاد
 فيجوز كما لو استأجرها بدارم في الذمة وفي الصورة الثالثة يكون صاحب البذر مستأجر
 للعامل وحده بلا بقر باجر معلوم من الخارج فيجوز كما اذا استأجره على ان يحيط
 له قيصا باجر من عند صاحب الثوب او طيئا ما يطيق له بجر من المستأجر قال في
 العناية الاصل في المزارعة تنقذ اجارة وتم شوكه على منفعة الارض والعامل
 اما في الارض فاشترط عبد الله بن عمر وتعامل الناس واما في العامل فتعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مع اهل خيبر وتعامل الناس انتهى وفي فتاوى اهلنا دفع الزرع
 المدرك مزارعة بالنصف للحفظ لا يجوز وفي غير المدرك يجوز كذا ذكر شيخنا المصنف
 خوفا من زاده قال رحمه الله تعالى فان كانت الارض والبقر لواحد والعامل والبذر لآخر
 او كان البذر لاحدهما والباقى لآخر او كان البذر والبقر لآخر والباقى لآخر سيأتي المخرج
 لما بين شروط المجاز في المزارعة شرع في شروط الفساد اما الاول وهو ما اذا
 كانت الارض والبقر لواحد والعامل والبذر لآخر فلا في صاحب البذر استأجر الارض
 واشترط البقر على صاحب الارض ففسدت لان البقر لا يمكن ان يجعل شيئا للارض
 لان منفعة البقر النسل ومنفعة الارض البناء وسببها اختلاف وشروط التبعية
 المتبادر ودوي في المال عن ابي يوسف انها جائز وفي الحاشية والفتوى على
 الاول والى الثاني وهو ما اذا كان البذر لواحد والباقى لآخر وهو العمل والبقر لآخر
 فلا في العامل جبر ولا يمكن ان الارض تنعكس لاختلاف منفعتهما ووجه ما تقدم
 عن ابي يوسف انه جائز وفي الحاشية لو كان مزارعة البقر من واحد والبذر من واحد
 والارض من واحد والعمل من واحد فهو فاسد وفي شرح الطحاوي ولودع البذر
 مزارعة للبذر مزارعة في ارضه على ان الخارج بينهما لا يجوز والحيلة في جوارحه
 ان ياخذ ارضه مزارعة ثم يستعين صاحب البذر بصاحب الارض في العمل فيجوز
 وفي التاقل رجل له ارض اراد ان ياخذ بذر من ارض حتى يزرعه في ارضه ويكون
 الزرع بينهما فالحيلة في ذلك ان يشتري نصف البذر بثمن معلوم ثم يتولاه
 ارضها بالبذر وهي الحيلة تجري في كل الفاء انتهى واما الثالث وهو ما اذا كانت
 البذر والبقر لواحد والباقى لآخر وهو العمل والارض فلا ذكرنا ان الارض لا يمكن
 جعلها بشيء لعملة لاختلاف المنافع ففسدت المزارعة قال الشارع وهذا وجه
 اخر لم يذكر في الكتاب وهو ان يكون البقر من واحد والباقى من اخر فالعقد فاسد
 وينبغي ان يجوز بالقياس على العامل وحده او على الارض وحدها والجواب عنه ان
 القياس ان لا يجوز المزارعة وانما تركناه بالاشروء في هذا الموضع انتهى قال ولو
 دفع ارضا على ان يزرع ببذر المزارع ويقوم ويحيط معه ثلث والخارج الثلث
 فالعقد فاسد بينهما وبين الاجنبي جائز بينهما ولرب الارض ثلث للخارج وثلثا
 للمزارع فعليه اجر مثل الاجنبي لان رب الارض اجر الارض من العامل ببعض الخارج
 فكان المزارع الاول مالكا لمنفعة الارض بالاستيجار فصار كالوكانت الارض

ملوكه ودفعها الى عامل على ان يعمل هو معه لا يجوز لفحات التخلية بين الارض والمزارع
 ونسأدها في حق الثاني لا يجب فساد المزارعة في حق الاول لان المزارعة الثانية
 من شروطه في الاول والعطف لا يقتضي الاشراط فانه كانت الثانية مشروطة في
 الاول بان قال على ان تعمل الباقى ببقر بالثلث هل يجوز المزارعة في حق الاول قال
 بعض المشايخ تنقذ لان الثانية صادرة مشروطة في الاول ولا حد المتعاقدين
 فيها منفعة في عمل فيفسدان جميعا وقيل لا تنقذ المزارعة في حق الاول لان الثانية
 لم تكن مشروطة لرب الارض فانه لا منفعة في عمل الثاني مع الاول ولو كان البذر من
 رب الارض والمسيلة بحالها صحت في حق الكل لانه استأجر العاملين ببعض
 الخارج وذلك جائز في المحيط قال ولو دفع ارضه الى رجل للبذر على
 ان الخارج بينهما نصفيين فالمسيلة مل وجهين ان يكون البذر من قبل العامل الثاني
 ان من قبل صاحب الارض وكل وجه على ثلاثة اوجه اما ان يسكتا عن شرط البقر
 او شرط البقر على العامل او على رب الارض فان سكتا فالبقر على العامل كان البذر
 منه او من صاحب الارض لان البقر اكد للعمل وان شرط البقر على صاحب الارض
 كان البذر من قبله تجوز وان كان من قبل المزارع فسدت كذا في الظهيرية وفي الغياثية
 ولو قال رب الارض ازرع لي ارضي ببدرك على ان يكون الخارج كله لك فهذا فاسد
 والخارج لرب الارض والمزارع على رب الارض مثل بذر باجر مثل عمله ولو قال
 له رب الارض ازرع ارضي ببدرك على ان يكون الخارج كله لك فهذا جائز ويكون
 الخارج لصاحب البذر ويكون صاحب الارض معينا له ارضه انتهى وفيها ايضا
 لو دفع البذر الى رجل وقال ازرع على ان الخارج لك اولى او نصفيين فهو فاسد
 انتهى قال رحمه الله تعالى او شرط لاحدهما قفرا اسميا او ما على المزارع ان ياتى الرواية
 او ان يزرع رب البذر بذر ما ويرفعه من الخارج الخارج والباقى بينهما فسدت يعني شرطها
 لاحدهما قفرا ما معلومة تنقذ لانه يودي الى قطع الشركة والسمي كما تقدم او مطلقا
 لاحتمال ان لا يخرج المهر والادبها هو ان يعود ونفعه اليه بالشرط هذا اذا
 شرط لاحدهما فلو شرط لغيرهما قال ولو شرط بعض الخارج لعبد احدهما اما ان يكون
 مشروطا لمن يملك رب الارض وللعامل كسبه كالعبد والمذبر والمولى لا يمكن كسبه
 كالكتاب والقريب وكل قسم على وجهين اما ان يكون البذر من قبل رب الارض او من قبل
 المزارع اما القسم الاول لو دفع ارضا وبذر على ثلث الخارج لرب الارض وثلثا لعبد
 وثلثه للعامل جاز شرط عمل العبد او لم يشرط لان ما شرط للعبد شرط لسيده وان
 شرط عمل العبد فالشرط للعبد حتى يقضى منه ديونه والمولى ممنوع عن اخذ
 فكان العبد كالاجنبي فان البذر من قبل المزارع فان شرط ثلث الخارج لعبد
 رب الارض فالمزارعة جائز اذ لم يكن على العبد دين ولا يشرط عمله والمشروط
 للعبد مشروط لمولاه وان شرط عمل العبد ولا يفعله فالمزارعة فاسدة في ظاهر
 الرواية وان كان على العبد دين ولم يشرط عمل العبد فالمزارعة جائز واما شرطها

عمل البذر مع ذلك فالزراعة فاسدة في ظاهر الرواية واما اذا شرط المالك لمكانتها
او قريبه او اجنبي فان كان البذر من قبل رب الارض ان شرط عمله جاز وقد تقدم بيانه
هذا اذا شرطنا قفرا فان شرط الخارج كله لا حدها فان كان البذر من قبل رب الارض
جاز والخارج كله لشرطه فيكون العامل متبعا لعمله وان شرطه للعامل جاز
ويكون رب الارض اعمان ارضه واستقرض بذر فانه كان البذر من المزارع وشرطا
جميع الخارج لا حدها فهو على اربعة اوجه الاول ان يقول ازرع ارضي ببذر ك
ليكون الخارج كله في فاسدة والخارج كله لرب البذر وعليه اجر مثل المزارع
الثاني ان يقول المسئلة غير انه يقول كله جاز وصار معين ارضه منه الثالث
ان يقول ازرع ارضي ببذر ك على ان الخارج بيتا نصفان والبذر قرض على
صاحب الارض والثاني ان يقول ازرع ارضي ببذر ك على ان يكون كله لك في
فاسدة والخارج كله لرب الارض وصار مستقرا للبذر كذا في المحيط واما
اذا شرط لاحدهما المازبيات وهي مجرى الماء والسواقي او يرفع رب البذر
بذر او ان يرفع الخرج فلا نه يؤدي الى قطع الشركة في البعض والكل وشرط
صحتها ان يكون الخارج مشترك بينهما والماد بالخارج الخارج الموقوف نصفان او ثلثا
او نحو ذلك اما الجزء الثاني لا يفسد شرطه لانه لا يؤدي الى قطع الشركة وهي
حيلة لا يرفع قدر بذر ولو شرط لاحدهما التبن والآخر الحب فسد احتمال
ان يجب الزرع انة فلا يخرج التبن ولو شرط الحب نصين ولم يترضا
التبن صححت لانه هو المقصود والتبن بصلان ولو شرط الحب نصين
والتبن لرب البذر صححت لانه شرط لا يخالفه العقد لانه مملوكة ولو شرط التبن
للعامل فسد لانه شرط يخالف مقتضى العقد فربما يؤدي الى قطع الشركة
بان يجب الزرع انة ولا يستند الحب ولا يخرج التبن قال والعشر عهدها
عندها وعند الامام على صاحب الارض فاما ما ياخذ الامام المستد فهو لصاحب الارض
عند الامام وعندها لهما ولو قال صاحب الارض للعامل لا ادري ما ياخذ الامام
المستد والنصف الا ان في النصف بعد ما ياخذ جازت عندها كذا في المحيط
قال رحمه الله تعالى وان صححت فالخارج على شرط صحة الالتزام قال واما الزيادة
والخط في الزراعة والمعاملة في الاصل ان كان العقد وعليه بحال يجوز ابتداء الزراعة
والمعاملة جازت الزيادة وان كان لا يجوز ابتداء العقد لا تحتمل الزيادة فيها واذا زاد
احدهما لاخر في الخارج فاما كان في حال الزيادة قبل الاستحصاء وعظم النسيج يجوز
الزيادة لانه يجوز ابتداء العقد مادام قابلا للزيادة والافلا والخط جائز في
الحالين حال قبول الزيادة وبعدها لانه اسقاط ولو باع الارض المدفوعة بمزارعة
او معاملة فالبيع موقوف على اجازة المزارع والمعامل فان لم يجز ينقض الحب
حين انتهاء المزارعة او المعاملة ويخير المشتري ان ينظر او يفسخ كذا في المحيط
وفيه ايضا لو منع المزارع والبذر سنة على ان يزرعها بغير كراب فللعامل بيع بالخارج

وانكرها ثلثة وان كرت وبنا فنصفه جاز ما شرطاه وكذا لو كان البذر من جهة المزارع
القسم الثاني منع المزارع على ان يزرعها حنطة فالخارج كذا وان زرعهما شيعرا فكذا
وان زرعهما سمسا فكذا فهذا على اربعة اوجه اما ان قال يزرعها او زرعت فيها او زرعت
منها او زرعت بعضها منها فالزراعة في الاولين جائز لانه خير بين العقود الثلاثة
فان زرعه شيئا من الاصناف الثلاثة فالخارج على ما شرطاه وان قال زرعت منها
او بعضها منها فالزراعة فاسدة لانه ان زرعه البعض حنطة والبعض شيعرا وسمسا فذلك
البعض مجهول ولو كان البذر من قبل العامل وشرطا ان زرعه حنطة بينهما نصفان وان
زرعهما شيعرا فذلك للعامل جاز استقصا وهو في الاول مزارعة وفي الثاني اجارة المزارع
ثم ذكر محمد التميمي بين ثلاثة ولم يذكر هل يجوز التخيير في اكثر من ذلك روى هشام انه لا يجوز
القسم الثالث دفع المزارع على ان يزرعها بذر في اول جاري الاول فالخارج نصفان
وان اخر الثلث وبيانا الدليل يطلب فيه المزارع فالشرطان جائزان عندهما قال
رحمه الله تعالى وان لم يخرج شي فلامن للعامل لانهما اما اجارة او شركة فان كانت اجارة
فالواجب في العقد الصحيح منها التسمي وهو معدوم فلا يفتق بخبر وان كانت شركة
فالشركة في الخارج دون غير فلا يفتق بخبر بخلاف ما اذا اخذت المزارعة ولم
تخرج مزارعا شيئا حتى يستحق اجر المثل في المدة وعدم الخرج لا يمنع وجوبه قال
في العناية واستشكل من استاجر ارضا لغيره ففصل للاجير وهكت العين قبل
التسليم فانه على المستاجر اجر المثل فليكن هذا مثله لانه المزارعة قد صححت والموجب
مسمى وهكت الماجر واجب بان الماجر هو هنا هكت بعد التسليم لان المزارع قبض
البذر الذي شرط منه الخارج وقبض للاصل قبض البذر والماجر المعين اذا هلك
بعد التسليم لا يجب غيره ولعلنا ان يقول هذا الجواب ليس يتم في صورة استيجار
الارض فان رب الارض لا يقبض البذر الذي يتفرع منه الخارج حتى يكون قبضه
قبضا لفرعه قال رحمه الله تعالى في المضي اجبر المارب البذر لانهما انقدمت
اجارة والمجارة عقد لازم غير انها تنفسخ بالعذر فاما امتنع صاحب البذر عن
المضي فيها كان معذورا لانه لا يمكنه المضي الا باللاف ماله وهو القاب البذر على الارض
ولا يدري هل يخرج ام لا فصار نظير ماله استاجر لهدم وان ثم امتنع وان امتنع
العامل اجبر على العمل وان امتنع رب البذر بعد ما كرت المارضى فلا تخلف في عمل
الكراب في القضا لانه عمله انما يتقوم بالعقد وقد فوته بحرمة الخارج فلا خارج
ويلزمه فيما بينه وبين الله اجر مثل عمله كيلا يكون مفرقا من جهته لانه يتفرع به وهو
مدفوع فيقضي برضايه ففيه اجر مثله قال رحمه الله تعالى وبطل بوث آخرها
لانها اجارة وهي بطل بوث احد المتعاقدين اذا انعقدت لنفسه وقد بينا في الاجارة
وهذا الاطلاق جواب القائلين في المستحان اذا مات احدهما وقد ثبت الفرع بيني
عقد المجارة حتى يحصد الزرع ثم يبطل في الباي لان في ابتيابه هذه المد مراعاة
الحق فيعمل العامل ادوارته على حاله فاذا حصد يتسم على شرطاه ولا ضرورة

في الباقية ولو مات رب الأرض قبل الزرع بعد مكرب الأرض وحفر المهاد انتضت المزارعة
لأنه ليس في ذلك اختلاف فالعامل بمقابلة العمل لا يتم بالخارج
والخارج واجب في خلاف المسئلة الأولى حيث يفتى بأرضه لأنه من هذا الامتياز
بأختياره وإذا كان على رب الأرض دين ولم يقدر على قضائه لا يسبح الأرض فتمت
المزارعة قبل الزرع وبيعت بالدين ولا يني للعامل عليه في الكرب وحفر المهاد
ولو بنت الزرع ولم يستحصل ثم المارضة بالدين حتى يستحصل الزرع لانه لا يسبح
ابطال حق المزارع والتأخير هو من الما بطل ويجزئه القاضي في الجس ان كان
حبه به لانه لما لم ينتج من بيع الأرض لم يكن ما طلاه والجس جزا الماطلة وفي
الذخيرة لو مات رب الأرض بعد الزرع قبل النبات هل تبقى المزارعة قال بعضهم تبقى
وقال بعضهم لا تبقى فتفسخ وفيها ايضا هل يحتاج في فسخ المزارعة الى قضاء القضاة
او الى الرضى فعلى رواية الزيارات لا بد للفسخ من الرضى والقضاء وعلى رواية كتاب
المزارعة لا يحتاج الى القضاء والرضى انتهى ولو مات المزارع والزرع قبل فلور ثم
القيام عليه حتى يدرك صيانة المحرم فان اباؤ ذلك لم يجبروا الا ان لم يلزموا بالعقد
ورب الأرض بالخيار ان شاء اعطى قيمة نصيبهم وان شاء قطع وان شأ انتفى عليه
حتى يستحصل ويرجع بحصة المزارع في النصفة فيه كذا في المحيط قال رحمه الله تعالى
فان مضت المدة والزرع لم يدرك قطع المزارعة **أجر مثل أرضه** حتى يدرك يعني يجب على
العامل اجر مثل أرض المارضة حتى يستحصل لان العقد قد انتهى بمضي المدة وفيه انفساخ
ضمنه فبقينا باجر المثل الى ان يستحصل فيجب على غير صاحب الأرض بحصته من الاجرة
لانه استوفى مدة المارضة بقدره بخلاف ما اذا مات قبل ادراك الزرع حيث يترك
الى المصدا ولا يجب على المزارع شي لاننا بقينا عند الاجارة استحقاقا فان استمرار
العامل على ما كان من العمل الماهنا لا يمكن لانقضاء المدة فحين ايجاب المثل بالامتنان
وكان العمل ونبغة الزرع ومونة الحفظ وحري الماهنا يعلمها بخلاف ما اذا مات قبل
الادراك حيث يكون الكل على العامل ولو انتفى احداهما على الزرع بغير امر القاضي وبغير
امر صاحبه فهو متطوع لانه لا ولاية له عليه وهو غير مضطر الى ذلك لانه يمكن ان
ينفق بأمر القاضي قصار نظير من قسم الدار المشتركة ولو اراد رب الأرض ان يأخذ
الزرع بغيره ليس له ذلك لما فيه من الاضرار بالماخر ولو اراد المزارع ان يأخذ بغيره
قبل لصاحب الأرض اقل الزرع ان شئت فيكون بينكما او اعطى قيمة نصيبه او انتفى
انت على الزرع فارجع عليه بما انتقت عليه دفعا للضرر عنه قال ولا يضمن المزارع
اجر مثل الأرض لانه لما دعى بابطال حقه لم يبق الاجارة بينهما ولو غاب المزارع بعد
ما دعى فانتفى رب الأرض الى الادراك بأمر القاضي يرجع ولا يسبيل للمزارع على الزرع
حتى يعطيه النصفة كلها لان المزارع لو كان حاضرا كان الكل عليه فكذا لو غاب وان
اختلفا في النصفة فالقول قول المزارع مع يمينه لانه منكر وادانتضت المدة قبل
الادراك فمن انتفى منهما بغير امر القاضي فهو متطوع وان انتفى بأمر القاضي يرجع

بمن

بمنصف ما انتفى وانما نزع المزارع وبنت فاستحققت الأرض للمستحق التخلل لانه ظهر
انها غاصبات ثم المزارع ان شأ انتفى الداعي قيمة نصيب الزرع ثابتا وان شأ قطع معه
وانما استحققت مكروبة قبل الزرع لا يني للعامل هذا اذا كان البذر من جهة العامل فان
كان البذر من جهة رب الأرض لم يذكر محمد وقالوا ينظر ان كان المستحق قبل المزارعة
فلا يني للعامل وان استحققت بعد المزارعة ان شأ قطع معه وان شأ يرجع على الدافع
قبل باجر مثل عمله كالودع بخلافه ما لم يني استحق يرجع عليه باجر مثل عمله وقال
الفتية ابو جعفر الهندواني يرجع عليه بقيمة نصيبه من الزرع فلما جاز المستحق
المزارعة هل يرجع قالوا ان كان البذر من جهة رب الأرض لا يرجع لان العقد لم يرد على
ممكن المستحق وان كان البذر من جهة العامل ترجع اجارته قبل المزارعة وبعد ها
لا ترجع كذا في المحيط قال رحمه الله تعالى ونصفة الزرع عليها بقدر حقها كاجرة
المصدا والرفاع والرباسة والتدريه تجب عليها على قدر حقها يعني تجب
الزرع على قدر ما لها كما يجب عليها اجرة المصدا والرفاع والرباسة والتدريه
مطلقا من غير قصد بانقضاء مدة المزارعة اما نصفة الزرع بعد انقضاء المدة
فلما بينا واما نصفة المصدا وما ذكرنا فلان عقد المزارعة يوجب على العامل عمله
بحسب ما اليه انما الزرع لينزاد الزرع بنفسه فيبقى بعد ذلك بلا شريك بينهما فيجب
مؤنته عليها قال رحمه الله تعالى فان شرطه على العامل فسدت يعني شرط العمل
الذي يكون بعد انما الزرع كالمصدا وما ذكرناه على العامل فسدت لانه شرطه
العقد واما قلنا ذلك لان العقد ينقضي عمل المزارع وهذه الاشياء ليست من
افعال المزارعة فكانت اجنبية فيكون شرطها مفسد الشرط اعملى والطعن على العامل
قال في الذخيرة وهو ظاهر الرواية وعلى ابي يوسف انها تنقح مع اشتراط ذلك على
العامل ومشايج يلج كما لا يفتى بهذه الرواية ويندرون على هذا ويقولون
ويجوز شرط النصفة والحمل الى منزله على العامل لان المزارعة على هذه الشروط
تخلو بين الناس ويجوز ترك القياس بالعمل واختار من الرواية
ابي يوسف وقال وهو الاصح في ديارنا ولو شرط المجدد على العامل والمصدا على
غير العامل لا يجوز بالاجماع لعدم العمل ولو اراد فصل المصل او وجد التمر بسرا
او السطاطة الرطب كان ذلك كله عليها وفي المصل واذا ادرك البادنجان او البطيخ
فالتمقاط ذلك عليها والحمل والبيع عليها وكذا المصدا عليها انتهى وفي الثمار
خانية وكل عمل يزيد في الزرع ولا بد للمزارع منه فيجب على المزارع شرط عليه فكذا
اولم يشترط عليه ذلك كالسفر وغيره انتهى **كتاب المساقاة** قال
في غاية البيان كان من حق الوضع ان يقدم كتاب المساقاة على كتاب المزارعة لان
المساقاة جائزة بلا خلاف ولهذا قدم الطحاوي في مختصر كتاب المساقاة على كتاب
المزارعة لما ان المزارعة لما كانت كثيرة الوقوع في عامة البلاد كان الحاجة اليها اكث
من المساقاة فقدمت على المساقاة انتهى وكان ان تقول وجه المناسبة ان في كل ما

ونشأ الان في المزارعة دمج الارض وهي الاصل وفي المساقاة المقصود دمج الاشجار
 وهي فرع مقدم الماصل وهو دمج الارض وهي في اللغة معاملة من الشيء وسبب
 جعلها حاجة الناس اليها وركنها الايجاب والقبول والارتباط ودليلها تقدم بيان
 في المزارعة بشرط العاقدا هل يملكه بشرط صحتها كقول النمر يزيد بالعمل ومنها
 انها جائز وعملها وجوب النكحة في الخارج وعند الفقهاء ما سذكهم قال رحمه الله
في معاقدة دمج الاشجار الى من يعمل فيها على ان الثمرة بينهما مقولة متفقة جنس
 وقوله دمج الاشجار اخرج البع لانه عقد يملك العين لادنها وقوله الى من يعمل
 فيها اخرج الاجاز لانها وان كان منها دمج فلا تنسج لاي عمل فيها وقوله على الثمرة
 بينها اخرج المزارعة واطلق من يعمل فمثل الشريك وغيره ولو قال لا اجني ليعمل فيها
 لكان اولي لانه لو دمج احداهما لآخر وهما مالكان لا يمتثل في فتاوى الفضلي
 اذا كان الفحل بين اثنين فذم احداهما لصاحبه معاملة على ان يقيم عليه ويسقيه
 وبما خرج يدينها اثلاثا ثلثه للداغ وثلثا للمعامل هذه المعاملة فاسد ولو
 كان مكانها مزارعة باق كانت الارض بين اثنين ومنها احداهما لصاحبه مزارعة
 على ان الخارج ثلثه للداغ وثلثا للمعامل جاز على احوال الروايتين انتهى قال رحمه الله
 وهي كالمزارعة يعني لا يجوز عند الامام ويجوز عندهما بشرطها عند شروط الزرع
 في جميع ما ذكرنا الا في اربعة اشياء احدها اذا امتنع احداهما بغير لانه لا ضرر عليه
 في المضي بخلاف المزارعة على ما تقدم والثاني اذا انتقض العقد بتوك بلاجرة
 على ما تبين بخلاف المزارعة الثالث اذا استحق الفحل يرجع العامل باجره مثله
 والزرع بقيمة الزرع والرابع في بيان المدة فاذا لم يبين المدة فيها يجوز استحقاقها
 لانه وقت ادراك الثمرة معلوم وقل ما يتفاوت فيه فيدخل ما هو المتفق به وادرك
 البذر في اصول الرقبة في هذا بمنزلة ادراك الثمار لان لها نهاية معلومة فلا
 يشترط فيها بيان المدة بخلاف الزرع لانه ابتداءه يختلف وانتهاه مبني عليه
 فيدخله الجهالة الفلحة بخلاف ما اذا ادفع اليه غرسا قد نبت ولم يثمر بعد
 معاملة حيث لا يجوز ابياء المدة لانه يتفاوت بوقت الارض وضعتها فتفاوتا
 فاحشا فلا يمكن صرفه الى اول غرس يخرج منه وبخلاف ما اذا دمج نخلا او اصول
 رقبة على ان يقيم عليها حتى تذهب اصولها وشبهها لانه لا يعلم متى ينقطع الفحل او
 الرطب لان الرقبة تنمو مادامت اصولها فتكون مجهولة فتفسد المساقاة وكذا
 اذا اطلق في الرقبة ولم يرد على قوله حتى تذهب بخلاف ما اذا اطلق في الفحل
 حيث يجوز وينصرف الى اول ثمرة يخرج منه والفرق ان غرس الفحل لا ادراكه وقت
 معلوم فيصرف اليه ولا يعرف في الرقبة او جزم منه ذلك حتى لو عرف جاز لعدم
 الجهالة ولو اطلق في الفحل ولم يثمر في تلك السنة انتقض المعاملة فيها لانها مدتها
 فانما سماها مدة يعلم ان الثمرة لا تخرج في المدة فسدت المعاملة لغرض المقصود
 وهو النكحة في الثمار وان ذكرنا من يحتمل الطلوع فيها جازت لعدم التيقن

بنوات المقصود ثم ان خرج في الوقت المسمى فهو على الشركة لصحة العقد وان تاخذ
 فلهما اجر مثله لفساد العقد لانه تبين الخطيئة المدة فصار كما لو علم ابتداء بخلاف
 ما اذا لم يخرج اصلا لان الذهاب باقة سماوية فلا يتبين بان العقد كان فاسدا في
 العقد صحيحا ولا ياتي لكل واحد منها على صاحبه وفي الخلاصة وان ذكرنا مدة قد يخرج
 وقد لا يخرج فهي موقوفة ان اخرجت في المدة صحت وان لم يخرج فسدت وهذا
 اذا اخرجت في المدة المضرورة ما يرغب في مثله فاذا اخرجت شيئا يرغب في مثله فهي
 فاسدة انتهى وفي المحيط ولود دمج اليه رقبة نابتة في الارض وقد انتهت جذورها
 لكن بذورها لم يخرج ليقدم ليجز البذر على البذر بينهما مضافان ولم يسميا وقتا
 جان لانه جعل الاجرة بمحض ما يخرج من عمله ولو شرط ان الرقبة بينهما مضاف
 لم يجز لانه استأجره ببعض ما اوجب قبل عمله مقصود انتهى وفي جامع الفتاوى ولو
 دمج ارضا معاملة خمسية سنة لم يجز وان شرط امانة سنة وهو ابن عشرين
 سنة جاز وان كان اكثر من عشرين سنة لم يجز انتهى قال رحمه الله تعالى وتصح في
الكرم والشجر والربط واصل الباد بجان وقال الشافعي في الجديد لا يجوز الا في
 الكرم والفحل ولما مروي عن ابن عمر ان النبي عليه الصلاة والسلام عامل اهل خيبر
 على ما يخرج من غرو هذا مطلق فلا يجوز قصره على بعض الاشجار وبعض الاحوال
 لانه تعبد فلا يجوز بالراي وفي فتاوى ابي الليث دمج كرم معاملة وفيه اشجار
 لا تحتاج الى عمل سوى الحفظ فاذا كانت بحال لم تحفظ يذهب ثمرها قبل الادراك
 جازت المعاملة وان كانت بحال لم يذهب ثمرها قبل الادراك لا يجوز المعاملة في
 تلك الاشجار ولا نصيب للمعامل فيها وفي التجريد رجل دفع نخلا الى رجل يملك
 معاملة على ان لا يخدمه السوس وللآخر النصف ولرب الارض الثلث فهي جائزة
 ولو شرط لصاحب الفحل الثلث وللآخر الثلثا وللثالث اجره على العامل فهذا
 فاسد والخارج كله لرب الفحل ويرجع العامل الذي شرط له الثلثا على رب الفحل
 باجره مثله وباجر مثل العامل الاجر بالعاما بالجر ولو شرطوا المائة على رب الفحل ولرب
 الفحل الثلثا وللثالث الثلث فهي جائزة وفي جامع الفتاوى لود دمج الحرجلين
 جان عند ابي يوسف ولا يجوز عند الامام وفي شرح الطحاوي ولو امان رجلا دفع ارضه
 معاملة على ان يعرس العامل فيها اغراسا وما تحصل من الثمار والغراس يكون بينهما
 فهذا يجوز فاذا انتقض العقد ينجبر رب الارض ان شاغرم نصف قيمة الاشجار
 ويملكها وان شاغلها ولو كان مكان العامل مستأجرا فانتقضت المدة فله رب الارض
 ان يطالبه بثلث الاشجار وليس له ان يملكها بغير رضى المستأجر اذ لم يضر التعلل بالاجر
 فان يضرها ضررا فاحشا فله ان يملكها بغير رضاه وفي الفتاوى الغياثية اذا دمج
 ارضه للغراس على ان الغراس بينهما فانه كالاغراس من جانب صاحب الارض فغرس
 فالغراس كله لصاحب الارض وان كان للمعامل وقال له اغرسها فالغراس لصاحب
 الارض وللمعامل عليه قيمتها انتهى وفي فتاوى ابي الليث اذا غرس على حافة نهر

فقال رجل غرست لي ملك كنت خادمي وفي عيالي وقال الغارس اني قد عرفت
 ان الغارس كان وقت الغرس في عياله يجعله مثل هذا العمل فاشكره وان لم يعرف
 ذلك فللغارس انتمى قال رحمه الله فان دفع بخلافه غرس مستقاة والتمزق بالعمل
 صحت وانما تمت كالمزارعة لان العامل لا يستحق الا بالعمل ولا اثر للعمل بعد
 التناهي فلوجاز بعد المداك ما يستحق بلا عمل ولم يرد به الشرع ولا يجوز الحاجة
 باقبل التناهي بالخروج قبل التناهي للحاجة على خلاف القياس ولا حاجة الي
 مثله فيبقى على الأصل قال رحمه الله استحق واذا افسدت فللعامل اجر مثله لا ينافي
 معنى المجارة وكالمزارعة اذا افسدت وقد تقدم بيانه قال رحمه الله وتدخل بالموت
 لانها في معنى المجارة كالمزارعة قال رحمه الله فان مات رب الارض والمخارج
 بسرا فللعامل ان يقدم عليه كما كان يتقدم عليه قبل ذلك الى ان يدرك التمزق وليس
 لورثته ان يمسوه من ذلك استحقاقا كما في المزارعة لان في منعه الحاق الضرر
 به فيبقى العقد دفعا للضرر عنه ولا ضرر على الورثة ولو امتنع العامل بتغيير ورثة
 المخربين ان يقتسموا البس على الشرط وبين ان ينفقوا على البس حتى يدرك
 فيرجعون على العامل في حصته من الثمر لانه ليس له الحاق الضرر به كما في المزارعة
 هكذا ذكر صاحب الهداية وغيره وفي وجوبهم في حصته اشكال وكان ينبغي
 ان يرجعون عليه بجميعه لان العامل انما استحق بالعمل وكان العمل كله عليه
 ولهذا اذا اختار المضي اذ لم يمت صاحبه كان العمل كله عليه فلورجوعا عليه
 بخصته فقط يودي الى ان العمل يجب عليها حتى يستحق المدة بخصته فقط
 هذا خلف بانه يودي الى استحقاق العامل بلا عمل في بعض المدة وهذا
 المشكل وارد في المزارعة ايضا كما في الثاني واجاب بعض المفاضل بان
 المعنى يرجعون في حصته العامل بجميع ما انتقوا لا بخصته كما فهمه فيرد على هذا
 المجيب بان المنقول في الكافي للعلامة الشافعي وفي الحاكم الشهيد بانص عبارته
 ويرجعون بنصف منتقم في حصته العامل كما في المزارعة انتهى فحمله غير صحيح
 وتدل في الثاني راجعية في فصل الموت في المزارعة اذا انتق ورثة رب
 الارض بامر القضاة يرجعون على المزارع بجميع النفعة مقدرا بالحصه واذا
 انتق رب الارض باذن القضاة يرجعون بنصف النفعة انتهى ولا يخفى ان
 المعاملة والمزارعة من باب واحد فما قاله الشارع ظهر بحسنة فتولا ولومات
 العامل فلورثته ان يقيموا عليه وليس لرب الارض ان يمنع من ذلك لان فيه
 النظر من الجانبين فان اراد ان يمسوه بسوا كان صاحب الارض بين الخيار
 الثلاث التي ذكرناها وان ما ناجيها فالحيار لورثة العامل لقيامهم مقامه
 وهذا خيار في حق مالي وهو ترك الثمار على الاشجار الى وقت المداك
 فيورث بخلاف خيار الشرط فانما يورثه العامل ان يقيموا عليه كان الخيار في
 ذلك لورثة رب الارض على ما ذكرنا واذا انقضت مدة العامل والمخارج بسرا فخر

فهي كالمزارعة اذا انقضت مدتها فللعامل ان يقيم عليها الى استحقاق الثمار كما كان ذلك للمزارع
 لكن هنا لا يجب على العامل اجر حصته الى ان يدرك لان الشجر لا يجوز استجاره بخلاف
 المزارعة حيث يجب على المزارع اجر مثل الارض الى ان يدرك الزرع لان الارض
 يجوز استجارها وكذا العمل كله على العامل هنا وفي المزارعة عليها لانه لما وجب اجر
 مثل الارض بعد انتماء المدة في المزارعة لا يستحق العمل عليه كما كان يستحق قبل انتماء
 قال رحمه الله تعالى وتصح بالعذر كالمزارعة بان يكون العامل ساقا او مريضا لا يتدر على
 العمل لانها في معنى المجارة وقد بيناه انما تنسخ بالعذر وكونه ساقا عذر ظاهر
 لانه يسرق الثمر والسحق يلحق الماخضر ولوراد العامل ترك العمل لا يمكن في الصحيح
 وقيل يمكن وقيل لا يمكن بالانفاق قال اصلا المزارعة لازمة من جهة من لا يفر منه
 غير لازمة من جهة رب البذر مما يله على لانه اقسام قسم في الموت وقسم في فسوخ
 العقد من قبله من الدين وقسم في انقضاء المدة واذا اراد رب الارض ان ينسخ العقد
 وليس من قبله البذر قبل العمل ليس له ذلك الا ان يكون عليه دين لا دفعه الامنة فان
 باعها بالغبن لم يكن عليه من نفعه العامل شيء في حق المزارع واصلا ماله من
 المنافع لا تنقسم الا بالعقد او شبهه ولم يوجد ذلك من كان البذر من قبله لانه
 يكون مستجارا للارض فان بنت الزرع لا يتبع حتى يستحصه لكن القاض يخرجه
 من الحبس ولا يجوز بينه وبين الغرماء لان في البيع ابطال حق العامل وفي ترك
 البيع نافي عن رب الدين والتاخير اهلون من الابطال فلوزرع ولم ينسب بعد
 اختلفوا فيه قيل لصاحب الارض بيعها بالدين لانه ليس للمزارع في الارض
 حق قائم لان التبدل استهلاك وقيل ليس له البيع لان التبدل استهلاك وليس
 باستهلاك واما القسم الثاني ولورثتها اليه ثلاث سنين ثم مات رب الارض
 في الاولى قبل الحصاد يبقى المزارع حتى يستحصدا استحقاقا فاذا احصد ينسخ
 في السنين الباقيتين ولومات قبل الزرع بطلت المزارعة فان مات بعد
 المزارعة قبل النبات اختلفوا فيه على نحو ما ذكرنا في الدين ولومات المزارع
 والزرع بطل فقد قدمنا بيانه وهذا فروع ذكرناها تكملة للقاعدة ولو
 دفع ارضا ايضا على ان يفرس فيها نخلا وشجرا على ان ما خرج من شجر او نخل بينهما
 نصين وعلى ان الارض بينهما نصين هذا فاسد فان فعل فخرج في الارض
 بجميعه لرب الارض وللغارس اجر مثل عمله دفع ارضا على ان يفرسها المدفوع
 اليه لنفسه ما بدله ويتركها من عند ما بدله على ان الخارج نصفا بينهما وللغارس
 على رب الارض مائة درهم فهو فاسد والخارج للغارس ولرب الارض اجر ارضه
 ولو كان البذر والغرس من رب الارض على ان يفرس ويبدرها بها والخارج
 نصفا بينهما ولرب الارض على العامل مائة درهم فهو فاسد والخارج لرب الارض
 وللعامل اجر مثله وتوجيهه يطالبه المحيط واستحقاق العمل في المعاملة والمزارعة
 على اقسام ما اذا شرطوا البعض على العامل وسكتا عن الباقي او شرطوا البعض على الارض

وسكتا عن البايه او شوطا بعضه على الاخر وبعضه على العامل كل قسم على قسمين الاول
لو شوطا البعض على العامل وسكتا عن البايه فان كان المسكوت عنه لا يخرج من
ذلك شي لا به او يخرج شي لا يخرج في مثله فالمعاملة فاسدة الثاني لو شوطا
على قسمه البقي والمخط لا يخرج فللمزارعة فاسدة اما اذا علم ان الباقي لا يزيد فيه
الثالث لو شوطا البقي على رب النخل والمخط والتلفيح على العامل لم يخرج والمزارعة
كالمعاملة في هذه الاحكام وكذا اذا كان البذر من رب الارض وتوجهه
بطلب من المحيط واما المزارعة اذا شوط فيها المعاملة فالمعاملة هي شوط في
المزارعة بان دفع ارضا فيها نخل على ان يزرعها من بذر من النصف وعلى ان
يجل في النخل ويسقيه ويلقىه بالنصف فانه ينظر ان كان البذر من قبل العامل
فسدتها لانها عقدان اشترط احدهما في الاخر وان كان البذر من قبل رب الارض
جاز لان عقد واحد لا يستاجر ليعمل في ارضه ونخله وتوجهه يطلب من
المحيط واما لو دفع المزارع او العامل الارض او النخل لغير مزارعة او معاملة
فهو على وجهين اما ان يكون البذر من قبل رب الارض وفيه هذا لا يمكن ان يدخ
الارض مزارعة الا ان ياذن له رب البذر في ذلك او يقول له اعمل براكك ولكن
فاما يستاجر اجيرا من ماله لاقامة عمل المزارعة وان كان رب الارض قال
اعمل فيه براكك جاز له ان يدفها لغير مزارعة واذ لم ياذن له ولم يقل لعا عمل
براكك فدفعها لغير مزارعة فصار مخالفا فاصبا وبطلت المزارعة بينه
وبين رب الارض ولرب الارض ان يضمن اياها شاحرا ارضه فان ضمن الاول لم يرجع
على صاحبه وان ضمن الثاني رجع على الاول لانه مفروض من جهته كذا في التاوي الكبرى
واما لو اذن له رب الارض او قال له اعمل براكك فدفعها جاز فانه كان رب الارض شرط
للمزارعة النصف فدفعها للثاني بالنصف فخرج منها نصفه لرب الارض ونصفه
للمزارع الثاني وان شرط للمزارع الاول للثاني الربع فللاربع والربع
الربع وحكمها حكم المضاربة وفي الخلاصة وان كان البذر من قبل العامل له ان يدفع
الي اخر مزارعة وان لم ياذن له رب الارض اصلا فلو دفع صار المزارع الاول
موجرا واستاجر اجارة فاسدة وصار الاول مستاجرا للمزارع الثاني ببعض الخارج
ويجوز في المارضة ان ياتي في المحيط اذا عمل صاحب الارض مع العامل بامر او بغير
امر فهو على قسمين اما ان يكون البذر من قبل رب الارض او من قبل العامل فلو كان
من قبل رب الارض بان دفع ارضه وبذر مزارعة بالنصف فخرج العامل وسمى
فلما بنت قام عليه رب الارض حتى استحصه بغير اذن العامل فخرج على الشرط
ورب الارض متطوع كالوقام عليه اجنبي ولو بذر المزارع ولم يثبت ولم يسق
فسقاه رب الارض وقام عليه حتى استحصه فخرج على الشرط فخرج على قيا سا
وفي المسح ان على الشرط ورب الارض متطوع كالوقام عليه اجنبي ولو لم
يزرع العامل حتى زرع رب الارض فسقاه ثم قام عليه المزارع حتى استحصه

فلما خرج لرب الارض والمزارع متطوع وان بذر رب الارض بغير اذن المزارع ولو
يسقه ولم يثبت فسقاه المزارع وقام عليه حتى استحصه فخرج على الشرط القسم
الثاني لو كان البذر من قبل المزارع فبذر ولم يسقه ولم يثبت فقام عليه رب
الارض حتى استحصه فخرج منها وكذا لو بذر رب الارض فلم يثبت ولم يسقه
حتى قام عليه المزارع فخرج على الشرط ولو كان رب الارض فسقاه حتى بنت
ثم قام عليه المزارع فسقاه فبذر رب الارض ويضمن البذر لربه والمزارع
متطوع في سقيه واما علمته من الجواب في المزارعة فهو كالجواب في المعاملة
كذا في المحيط فاما لو اختلفا في المزارعة او المعاملة اما ان يختلفا في البذر
المشروط او في جواز العقد ففساده فلو اختلفا على جواز المزارعة واختلفا
في مقدار المشروط والبذر من قبل رب الارض ان كان قبل المزارعة واقاما
بينه وبينه المزارع اولى لانها اكثر ابناء وان لم تقم لاحدهما بينة تحت القاذرة
وان اختلفا بعد المزارعة والنبات فالقول لرب الارض مع يمينه والبينة
للاخر وان كان البذر من قبل العامل فالقول له والبينة للاخر بعد المزارعة وفيها
يضا لثان ويبدى يمين رب الارض واما لو اختلفا في الجواز والفساد فهما
على ثلاثة اوجه ان اختلفا قبل المزارعة فالقول لمدعي الفساد وان اختلفا
بعد المزارعة فالقول لصاحب البذر هذا اذا كان البذر من قبل العامل فان
كان من قبل رب الارض واختلفا فالقول للعامل والبينة لرب الارض اختلفا
قبل المزارعة او بعده واما لو اختلفت ورثتهما بعد موتها فاما ان يختلفا
في مقدار الانصبه والبذر من قبل العامل فالقول لورثة صاحب الارض والبينة
للاخر وان كان البذر من رب الارض فالقول لورثة صاحب والبينة للاخر
وان اقاما معا فبينة صاحب البذر اولى وان اختلفا في صاحب البذر كان
القول قول ورثة المزارع والبينة للاخر وان اختلفا في البذر وفي شرطه
واقاما بينة فالبينة بينة رب الارض ولومات المزارع بعد الاستحصاد
ولم يدر ما فعل بحصة المزارع فضاء حصص المزارع في ماله لانه مات
مجهولا للورثة ولومات العامل بعد ما انتهت التمرة فلم يوجد في النخل شي
ان لم يخرج التمرة فمن حصته الاخر والا فلا كذا في المحيط ومناصحه يطلب
منه **كتاب الذبايح** قال جمهور الشرايع المناسبة بين
المزارعة والذبايح كونهما اطلاقا في الحال انتفاع في الحال فان المزارعة اطلاق
الحب في المارضة للانتفاع بما يثبت منها والذبايح اطلاق المحوي بالذبايح ووجه
لانتفاع به بعد ذلك قيل هذا اما يقتضي تعقيب المزارعة بالذبايح دون
تعقيب المساقاة بالذبايح واجيب بان المساقاة كالمزارعة في غالب الاحكام
فكانت المناسبة المذكورة بين المزارعة والذبايح لدخول المساقاة في المزارعة
ضمنا فاكتمى بذلك ويجوز ان يحذف من الدكاة لغة وشراعا وكما في شرط

جوازها وحكمها المتغيرها لغيرها فلهذا لا يمتنع من الحدة يقال سراج ذكي اذا
كان يترانه في غاية الحدة ويقال فلان ذكي اذا كان سريع الفهم والمارك الحرة خاضعة
وفهمه ويقال مسك ذكي اذا كان طيب الرائحة يقدم منه الربح وانما مشتقة من الطهارة
فقال عليه الصلاة والسلام دباغ الدم ذكاة اي طهارته وقال ذكاة الارض
بمسما اي طهارتها وكلا المعنيين موجود في الذكاة فايها حدة من حيث انها مسخرة
الى الموت وتطهير الحيوان عن الدمار المسفوح والربط الى البيلة النجسة وماركها
هو القطع والجرح واما شرطها فاربعة الة قاطعة جارحة والثاني كون الذبايح ممن
له ملة حقيقة كالمسلم او كالكفاي والثالث كون الحمل المحلات امام كل كاكل
الدم او من وجه كغيره وهو ما يباح الانتفاع بحلله وشعره والذبايح التسمية عندنا لما
سيأتي واما حكمها فطهارة الذبوح وحل اكله لان المأكولات وطهارة عينه للانتفاع
اذا كان لا ياكل كذا في المحيط واما شرعا فندونه والذبح في الحرم وتبرج بالذبايح والظا
انما اراد بالذبايح الذبح الذي هو الذكاة والولف ابقاه على ظاهره فلهذا قال
هي جمع ذبيحة وهي اسم لما يذبح بغير الذبايح جمع ذبيحة والذبيحة اسم للمني الذبوح
ولا يخفى ان المناسب ان يترجم بالذبح لانه فعل والكلف انما يبحث عن الافعال او لا
بالذات لاعتناء الاعيان الا بطريق التبع وقوله جمع ذبيحة الاولى مركبة لان الفقه لا يبحث
عن الافراد والجوع وانما يبحث عن الاحكام قال رحمه الله تعالى والذبح قطع المذبح لقلبه
عليه الصلاة والسلام اقرى المذبح باسيت والراد الحلقم والمري والوردجان وانما
عبر عنه بالمذبح تحليلا وبه يحل الذبوح لقوله تعالى الاما ذكيت ولما الحرم هو الدم
المسحوق والذبح يشر التميز بينه وبين اللحم فيطهر به وان كان غير مأكول ويقال ذكاة
الشر بالذبح لانه السباب وذكاة النار بالقصر تمام استعمالها وهي اختيارية واضرار
فالاول الجرح مابين اللبة والحيين والثاني الجرح في اي موضع كان من البدن وهذا
كالبدل عن الاول لانه لا يضر اليه الا عند الجرح من الاول وانما كان كذلك لان
الاول يلو في اخراج الدم من الثاني فلا يترك الا بالجزء ويكتفي بالثاني للضرورة
لان التكليف بحسب الوسخ وذهب العراقيون من مشايخنا الى ان الذبح محظور
عقلا لما فيه من ايلام الحيوان ولكن الشرع احله قال شمس الامة السرخسي
في الميسر وهذا اعندي باطل لانه عليه الصلاة والسلام كان يتناول اللحم
قبل البعثة ولا يظن به انه كان ياكل ذبايح المشركين لحمة ذبايحهم فرفضا ان
كان يصاد ويذبح بنفسه وما كان يفعل ما هو محظور عقلا كالكذب والظلم
فالرحمة الله تعالى وحله بجمعة مسلم وكتابي لقوله تعالى وضاع الذين اوتوا الكتاب
حل لكم والمراذبه ذبايحهم لان مطلق الطعام غير الذي يحل من اي كافر كان ولا يشترط
ان يكون من اهل الكتاب ولا فرق في الكتابي بين ان يكون ذميا او حرييا او يشرط
ان لا يذكر فيه اجنبى لو ذكر الكتابي المسيح او عزيرا لا يحل لقوله تعالى وما اهل به بغير
الله وهو كالمسلم في ذلك فانه لو اهل به لغير الله لا يحل قال في العناية الكتابي

اذا اتى بالذبيحة مذبوحة اكلنا فلو ذبح بالمحضر فلا بد من الشرط وهو ان لا يدرك
عليها غير اسم الله ولا فرق في الذبايح بين ان يكون صيا او مجنونا قال في النهاية للراد
بالمجنون المقتول لان المجنون لا عقل له ولا يد من التسمية وهي بالعقل وهذا هو المثلها
قال رحمه الله تعالى لا مجوسي ووثني ومرند ومحرم وتارك التسمية عذابي لا يحل
بذبيحة هو لا اما المجوسي فلعوله عليه الصلاة والسلام سنة اهل الكتاب
غير انما في نسابهم ولا اكله ذبايحهم ولانه ليس له دين عادي فانعدم التوحيد اعتقادا
او دعوى والوثني كالمجوسي فيما ذكرنا لانه شرك مثله واما المرند فلانه لامله له
لانه لا يقر على ما استقل اليه ولهذا لا يجوز نكاحه بخلاف اليهودي اذا انصر وبالعكس
اد نصر المجوسي او يهود لان يقر على ما استقل اليه عذنا فتوكل بذبيحة ولو تخلى اليهودي
لا يحل بذبيحة ولا فرق في المرتدين ان يرتد الى دين اليهودية او النصرانية او الى
غير ذلك كذا في شرح الطحاوي والمتولد بين الكتابي والمجوسي يعتبر كتابيا واما
المحرم فالمراد به في حق الصيد لان ذبيحة في حق الصيد لا يحل لانه فعلة به غير
مشروع وكذا الحلال في حق صيد الحرم وكذا الكتابي لو ذبح صيدا في الحرم لا يحل اكله
واما تارك التسمية عذنا فلعوله تعالى ولا تاكلوا مما يذكر اسم الله عليه ولقوله عليه
الصلاة والسلام اذا ارسلت كلمك المسلم فذكر اسم الله فكل الحديث وقال
الشافعي يوكل قيدا بقلنا عذنا لانه لو ترك التسمية ناسيا يحل اكلها وهو مذ
علي بن عباس وقال ابو يوسف والمسيح ان مترك التسمية عذنا لا يوجب فيه
الاجتهاد حتى لو قضى القاضي بجواز بيعه لاسند قضاؤه لكونه مخالفا للاجماع
ولو ذبح شاتين مرقا قاضي على الاولى دون الثانية تحل الاولى دون الثانية
ولو رمى سهما الى صيد فاشحن الكل بكنيته تسمية واحدة وان حصل بها ذكاة
حيوان كثره فاذبح الشاة الثانية فلا بد له من تسمية ثانية حتى لو اشحن شاتين
احدهما على الاخرى وذبحهما بجديدة واحدة يحلان بتسمية واحدة ولو اشحن شاة
ليذبحها وسمى ثم الغى تلك السكين واخذ سكين اخرى فذبح به لا بأس به بخلاف
ما لو اذسها وسمى فوضع ذلك ورفغ اخر ولم يسم لم يحل اكله لان التسمية في
الذكاة الاختيارية مشروعة على الذبح لا على الة والذبيحة لم تغير وفي الذكاة
الاضطرارية التسمية على الة لا على الذبيحة ولو قد تغيرت وهي اي يوسف ولو
اصبح شاة وسمى فارسلها واخذ غيرها وذبحها بتلك التسمية لم يجز ولو رمى الى الصيد
فاصاب اخر يحل لما بينا سمي واشتغل باخر ان كان قليلا كالوكم انسانا او شرب
ما تحل وان كان طويلا فلا لانه ايقاع الذبح متصلا بالتسمية بحيث لا يتخلل
بينهما شي لا يمكن الا بخرج فاقم المجلس مقام الاتصال والعمل القليل لا يتطوع المجلس
فيكون مذبوحا على التسمية والكثير يتطوع فينصل بينهما فيكون مذبوحا بغير تسمية ولو
قال بسم الله جان بوي اولم ينولانه صريح في التسمية وظاهر حاله يدل على انه اراد
به التسمية على الذبيحة فينتج عنها ما لم يوجد منه العرف عنها حتى لو اراد به التسمية

على غير كنه قال انه اكبر واراد به اجابة الماذن لا افتتاح الصلاة لم يصير شارعا فيها ولو
 سبح او حمد الله او كبر يريد به التسمية على الذبيحة يحل والمفلا لان هذه الالفاظ كناية
 عن التسمية والكتابة انما تنقسم مقام الصريح بالنية كذا في المحيط وفي التمهيد رجل ذبح
 للضيف شاة فذكر اسم الله عليها فقال يحل اكله ولو ذبح لاجل قدم المير او قدم واحد
 من العظام وذكر اسم الله يحرم اكله لانه ذبحها لاجله متظلم له وفي جوارح الفتاوى ذبح
 شاة مجدي لاجل بيت نازح او ذبح كافرا لاجل ملته لا تحل ذبيحتهم ولا فرق في الذابح
 بين ان يكون ذكرا او انثى هو او عبد او صبي او بالها ناطقا او اخرسا او اقلنا نثى
 قال رحمه الله تعالى وحل لو ناسيا يعني حل المذكي لو ترك التسمية ناسيا وقال لا تحل
 لما ذكرناه الدليل لانه لا فصل فيه قلنا ان النسيان مرفوع حكمه بقوله عليه الصلاة
 والسلام رفع عن ابي الخطا والنسيان وفي اعتباره حرج بين والحرج مرفوع بالنسبة
 والنسب غير مجرى على اطلاقه لانه لو اراد به مطلقا لما جرت المجازعة بين السلف
 وارفع الخلاف بينهم واقامة الملة مقام التسمية في حق الناسي لانه معدود لا يدل
 على اقامتها في حق العاصد لعدم عدله لا يقال اياه جملة لانه لا يدري هل سها حاله
 الذبح والطبخ ان حاله المكل لا ناسي لاجل السلف على المراتب سها حاله الذبح
 فتكون مفسره فيم الاحتجاج بها ثم التسمية على ذكاة المختار يشترط ان يكون
 عند الذبح قاصدا للتسمية على الذبيحة وفي النسيان ولورسمي بالفارسية جاز وفي
 الاصل واذا ذبح الشاة وسمى بعد على ثلاثة اوجه ان لم يكن له نية او اراد التسمية
 على الذبيحة وفي هذين الوجهين يجوز وان اراد غير التسمية على الذبيحة لا يجوز وفي
 المجاوي سيل احوال القاسم ممن قال بسم الله ولم يظهر لها قال لا يجوز وقال الفقيه
 ان لم يقصد ترك الها يجوز قال رحمه الله تعالى ذكره ان يذكر مع اسم الله تعالى غير ذلك
 يقول عند الذبح اللهم تقبل من فلان وان قال قبل التسمية والاحتجاج جاز فهذا
 النوع على ثلاثة اوجه احدها ان يذكر موصولا من غير عطف فيكفر ولا تحرم الذبيحة
 مثل ان يقول باسم الله محمد رسول الله بالرفع لان اسم الرسول غير مذكور على سبيل العطف
 فيكون مبتدئا لكن يكفر لدخول الوصل صوته وان قال بالخفض لا تحل ذكره في التذكار
 وقال بعضهم هذا اذا كان يعرف النحر والموجه ان لا يعتبر للعرب بل يحرم مطلقا
 بالعطف ويحرم ومن هذا النوع ان يقول اللهم تقبل من فلان لان الشوكة لم توجد
 ولم يكن الذبح واقعا عليه ولكن يكفر لما ذكرنا والثاني ان يكون موصولا على سبيل
 العطف والشوكة نحو ان يقول بسم الله واسم فلان او بسم الله وفلان او بسم
 الله ومحمد بالجر فتحرم الذبيحة لانه اهل به لغير الله لقوله تعالى واهل به لغير الله ولقوله
 عليه الصلاة والسلام موطئا لا اذكر فيها عند العطاس والذبح ولورغم المصنف
 على اسم الله يحل لانه مبتدأ واختلاف في النصب ويكفر فيها بالاتفاق لوجود الوصل
 صورة الثالث ان يقول موصولا عنه صورة ومعه بان يقول قبل ان يضيء الشاة
 او قبل التسمية او بعد الذبح اللهم تقبل هذا مني او من فلان وهذا اليك لم يرد

عن النبي عليه الصلاة والسلام انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذا عن محمد وامته ممن
 شهدك بالرحمانية ولي بالبلاغ وكان عليه الصلاة والسلام يقول اذا اراد الذبح
 اللهم هذا منك ولك ان صلا في نسكي الى اخره والشرط هو الذكر الخالص حتى لو قال
 اللهم اغفر لي واكتفى به لا يحل لانه دعوى سؤال ولو قال الحمد لله او سبحان الله واراد به
 التسمية حل ولو عطس عند الذبح وقال الحمد لله لا يحل في المصحح لانه يريد الحمد لله على
 النعمة ودعا التسمية وذكر الخلو ان المستحب ان يقول باسم الله اكبر بلا واو وفي
 النوازل اذا قال باسم الله ومحمد بالخفض قال بعضهم على قياس ما روي عن محمد
 باب الصلاة لا تحرم الذبيحة وقال باسم الله وصل الله على سيدنا محمد بالواو او قال
 بغير واو حلت الذبيحة ولكن يكفر وفي خزانة الفقهاء جلا في بحا صيدا وسمى احدها
 وترك الاخر التسمية لم يحرم اكله وفي الذبحة والنياسج ولو ذبح شاة فسمى ثم ذبح
 اخرى فظن ان التسمية الاولى مجزية عنها لم تؤكل وفي المجاوي جميع المصنفين في ذبح
 واحدة وسمى ذبح اخرى على اثره يمكن التسمية لا تؤكل ولو امر السكين عليهم بتسمية
 واحدة جاز وفي الساجية الكتابي اذا ذبح باسم الله لا تحل ولو ذبح باسم الله والدله
 والمبني يحل وفي شرح الطحاوي وذبيحة اهل الكتاب انما تؤكل اذا اتى بها مذبوحة
 ولو ذبح بين يديك فان شاة فلا بأس باكلها وكذا اذا لم تسبح منه شيئا وان سمي باسم
 المسيح وسعته منه فلا يؤكل وفي جوارح الجوارح من اشترى لحما وعلم انه ذبيحة مجوي
 واراد الرد فقال البايح الذابح مسلم لا يرد ويلى اكله وفيه عن ابي يوسف ذبيبة
 اخذ حلقه شاة واودعها فذبحها فاكلها ان كانت تقطع اذا سمي ثم انفلت الشاة
 او البقرة من يده وقامت من مضجعاتها اعداها الى مضجعاتها التي يتلك التسمية
 واذا ذبح الذابح وسمى صاحب الذبيحة او غيره لم يجز انتهى قال رحمه الله تعالى والذبح بيضا
 الحلق واللبة اللبة بفتح اللام وتشديد الباء الموحدة وفي المجامع الصغير لا بأس
 بالذبح في الحلق كله وسطه فاعلاه واسفله والاصل فيه ما روي انه عليه السلام
 والسلام انه قال الذكاة في الحلق ولانه يجمع مجرى النفس ومجرى الطعام
 ومجرى العروق فيحصل مقطعة المقصود على ابلغ الوجوه وهو ان يمار الدم والبقيد
 بالحلق واللبة يعني انه لو ذبح اعلانه الحلق المقصود واسفل منه يحرم لانه ذبح في غير
 محل الذكاة ذكره في الواقعات وفي فتاوى السمرقندي ومثل في النهاية عن
 الامام المستفيضي سيل عن ذبح شاة فبقيت عقدة الحلق المقصود ما يلي الصدر وكان
 يجب ان يبق من ما يلي الراس اي ككل ام قال هذا قول العوام من الناس وليس هذا
 بمعتبر ويجوز اكلها سواء بقيت العقدة ما يلي الصدر او ما يلي الراس قال لان
 المعتبر عندنا قطع الموداج وقد وجد وذكر ان يشبهه كان ينبغي به وهذا سلك
 فانه لم يوجد فيه قطع الحلق المقصود ولا المري واصحابنا رخصوا عنه وان سئلوا قطع
 الاكثر فلا بد من قطع احدها عند الكل واذا بقي شيء من عقدة الحلق المقصود ما يلي الراس
 لم يحصل قطع واحد منها فلا يدل كل بالاجماع وفي الواقعات لو قطع ما على

المصنف
 امر السكين عليهم بتسمية
 واحدة

ثم علم بها فتقطع مرة اخرى الحلقم قبل ان يموت ينظر فان قطع بتمامه لا يحل الا
موته بالاول اسود منه بالقطع الثاني والمحل وذكر في فتاوى السمرقندي قصا
في شاة في ليلة مظلمة فتقطع اعلام الحلقم او اسفل منه يحرم اكلها قال رحمه
الله والذي المري والحلقم والودجان لما روي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال
افري الوداج باسيت وهو عروق الحلق في المذبح والمري مجرى الطام والشراب
والحلقم مجرى النفس والمراد بالوداج اكلها واطلق عليه تظليبا وانا قلنا ذلك
لان المقصود يحصل بتطهير وهو الترجية واخراج الدم لانه يقطع المري
والحلقم يحصل الترجية وبتطهير الودجين يحصل انهار الدم ولو قطع الوداج
وهي العروق من غير ان يقطع المري والحلقم لا يموت فضلا عن الترجية فلا بد
من قطعها او قطع احداهما ليحصل الترجية ولا بد من قطع الودجين او احدهما
ليحصل انهار الدم وفي المحيط والمري وهو مجرى النفس والودجان مجرى الدم
والحلقم مجرى الطام والشراب ولو حرق شاة بسيف من قبل الوداج فكى
محل لانه اتي بالذكاة وزيادة وقد استألف لانه جاوز النخاع قال رحمه الله تعالى
وقطع الثلاث كاف وما اكتفى بالثلاث مطلقا هو قول الامام وقول ابو يوسف اولا
وعن ابو يوسف انه يشترط قطع الحلقم والمري واحد الودجين وعن محمد لا بد
من قطع الاكثر من كل واحد من هذه الاربعة واجمعوا على انه يكفي بقطع الاكثر
من هذه العروق الاربعة لانه الاكثر يتيم مقام الكل غير ان محمد اعتبر الاكثر من كل
واحد من هذه الاربعة فاما الحلقم والمري فمخالفان للوداج وكل واحد منهما
مخالف للآخر فلا بد من قطعهم وابوحنيفة يقول الاكثر يتيم مقام لكل وفي التمه
سينال بعد ذلك عن انتزاع السج راس الشاة وفيها حياة هل محل بالذكاة قال
نعم بين اللبنة والحلق وفي التجنيس قطع راس دجاجة فابان لا محل بالذكاة وان
كانت متحركة قال رحمه الله ولو بظفر وقرب وعظم وسن وبطة ومرفق وما نهى
به الدم لاسا قايما يعني يكفي في المحل ولو تركى بما ذكر لقوله عليه الصلاة والسلام
كل ما نهى الدم وافري الوداج ولقوله عليه الصلاة والسلام افري الوداج بما
شيء واروي من المنع في الظفر والسن محمول على غير المنزوع فاما الخيشمة كما
يتملون ذلك اظهارا للتجمل والمنزوع التي جازحة فيحصل به المقصود وهو
انكار الس والبطة النصب الفاسي والمروء المحر الذي له حد والدليل على جواز
الذبح بها ما روي عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله نجد الصيد وليس معنا
سكين الا اظفاره وشدة المصا فقال عليه الصلاة والسلام افري الوداج بما
ثبت واذا كرام الله رواء البخاري والظفر والسن المنزوع التي جازحة بخلاف
غير المنزوع لان الذبح به يكون بالسمل لا بالة قال رحمه الله تعالى ودب حذرة
لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسوا
العلة واذا ذبحتم فاحسوا الذبح وليجد احدهم شجرة وتبرج ذبيحة رقا

مس

مسلم وغيره ويكره ان يضجها ثم يجد النخاع لقوله عليه الصلاة والسلام ان الصحيح الشاة
وهو يجد شفرته لثدا منها موتتين هلا حذرتها قبل ان تضجها الحديث قال انه على
ضربين قاطعة اختيار وضرون والقاطعة هل ضربين حادة وكليلة والحادة يجوز
الذبح بها من غير كراهة وكليلة يجوز الذبح بها ويكره لما فيه من الابطال في المرافة
كذا في المحيط قال رحمه الله تعالى ذكره النخاع وقطع الراس والذبح من العنقا النخاع هو
ان يصل الى النخاع وهو خيط ابيض في جوف عظم الرقبة وهو بالغة والعنقا لينة
فيه ومن قال هو عرق ابيض فقد سمي كذا ذكره في النهاية واعترضه صاحب النهاية
بان ليس فيه ما يسمى خيط وانه اهل اللغة ذكره لفظ الخيط وانما كره لثنية
عليه الصلاة والسلام عن النخاع اذا ذبحت وتعين ما ذكرنا وقيل ان يدراسها
حتى يظهر مذبحها وقيل ان يكسر رقبتهما قبل ان تسمى من الماضرب وكل ذلك
مكروه وفي قطع الراس زيادة تعذيب فيكره ويكره ان يجرح ما يريد ذبحه وان
سبح قبل ان يرد ويؤكد في جميع ذلك لان الكراهة لم تكن زائدة وهي زيادة المالم فلا
يجب الحمية ويكره ان يذبحها موجهة لغير القبلة لمخالفة السنة في تعذيبها للقبلة
وتؤكد في الذبح من العنقا زيادة المالم فيكره ويجل لما ذكرنا اذا بقيت حية
حتى قطع العروق لتحقق الموت بالذكاة وان مات قبل قطع العروق لا يكل
لوجود الموت بما ليس بذكره قال رحمه الله تعالى وذكر صيد استانس وجرح
نعم نوحش او تردي في بئر الوادعاطفة على قوله وحل ذبيحة مسلم وذبح
صيد يعني وحل اكل صيد استانس بالذبح وهذا الذكاة الاختيارية لقدرته
عليها وحل اكل نعم نوحش او تردي بالجرح يعجز عن الذكاة الاختيارية وهذا
اذا علم انه مات من الجرح وان علم انه لم يميت من الجرح لم يكره وان اشكل ذلك
اكل لان الظاهر ان الموت به وكذا الدجاجة اذا تعلقت على شجرة وخاف
فوتها صارت ذكاتها بالجرح وفي الكتاب اطلق فما نوحش من النعم وكذا
فيما يتردى وعن محمد ان الشاة اذا نذت في المصر لا تكل بالعمى وان نذت في
الصحل تكل بالعمى لتحقق الجرح عن الذكاة الاختيارية وفي البقر والماعز يتحقق
الجرح سواء نذت في المصر او الصحل فيحل بالعمى وكما يصح ان كان اذا كان لا يند
على اكله حتى لا يصلح عليه وهو يريد ذكاة وهي حل اكله خلافا لما كان ولنا
قوله عليه الصلاة والسلام كان في سفر فتدبى من الماعز ولم يكن معهم خيل فرماه
رجل منهم فقال ان هذه الهائم او ابد كاد ابد الوضئ فما فعل منها فافعلوا به
هذا رواه البخاري في مسلم ولانه قد تحقق الجرح عن الذكاة الاختيارية فصارت
الى البدل وفي النوازل لو ان بقره تقس عليها الولادة فادخل صاحبها يد وذبح
الولد حل اكله وان جرحه في غير موضع الذبح ان كان لا يقدر على نبحه يحل وان
كان يقدر لا يحل انتهى وفي المحيط فان اصاب قرنه او ظفره او حافره فان ادما
ووصل الى اللحم حل اكله والماله لان الذكاة تصرف في محل الحياة وان امان من غير

الراس فمات يوكل كل الاما بالان لان ما بين من الحي فهو ميت ولا يظهر حكم الذكاة ولا
كذلك اذا امان الراس لانه يتصور حياة للجد مع امانه الراس وان تلقى منه جلبة
فان كان يثام ويندمل لو تركه حل كله والامر من بيان ولو قطع الصيد نصفين طولاً
وعرضاً حل كلها ولو امان طائفة من الراس اكله اقل من النصف لا يحل المبان وان
كان النصف يحل كلها انتى قال رحمه الله تعالى ويسن محرماً لودج البقر والغنم وكراه
ملكه وحل وانما كان هذا الفعل مستوفياً لانه مما لقول عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال تعالى انا الله يا محمد ان تنجو ابقره وقال تعالى فصل لربك وانحر قالوا المراد
نحر الجذور وفي البقر والغنم الذبح ايسر في المابل النحر ايسر وانما كره العكس
لترك السنة والنحر قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر والذبح قطع
العروق في اعلا العنق تحت اللجين وفي الجماع الصغر والسنة في الخراف
ينحر قائماً وفي الشاة والبقر ايدى في مضجعة انتى وفيه ايضا واباس بالذبح
في الملق كل اسفله واسطه واعلاه لان بين اللبة واللجين هو الملق ولان
كله يجمع العروق فنصار حكم الكل واحد فانه قلت هذا بناءً على ما تقدم من التقييد فلنا
لان النحر في اسفله قال رحمه الله تعالى ولم يذكر جنين بذكاة امه يعني لا يذكي بذكاة
امه حتى لا يحل كله بذكايها وهذا عند الامام وزفر والخنف وقال ابو يوسف ومحمد
وجامعة اخذوا انهم خلقه حل اكله بذكايها لقوله عليه الصلاة والسلام ذكاة الجنين
ذكاة امه ولقوله عليه الصلاة والسلام لما قيل له نحر الناقة وذبح الشاة في
بطنها المجنين انلقية ام ناكله قال كلوه ان شئتم فان ذكاته ذكاة امه ولانه
جزء من امه حقيقة لكنه متصلاً بها وحكما حتى يدخل في الاحكام ولا نام قوله
تعالى اذ احرم الميتة وهو اسم حيوان مات من غير ذكاة والجنين مات تحت امه
فيحرم بالكتاب وفي الزايد ويكره ذبح الشاة اذا اقتارب وكادتها لانه يضيع
ما في بطنها بلا فايد ذجاجة تعلقت بشجرة لا يصل اليها صاحبها ويخاف عليها
الموت فزادها فاصابها ينظر ان كان لا يمتدي الى منزله حل اكله لانه محرر عن
الذكاة الاختيارية وان كان يمتدي ذكر النكبة ابي الليث ان اصاب الميتة حل
وان اصاب غيره فغن محرراً لا يحل وعن غيره على انتى فصل ما يحل وما
لا يحل لما ذكر احكام الذبايح شرع في تفصيل المأكول منها وعبر المأكول ان التصور المأكل
من شئ الذبح المتوصل الى المأكول وقدم الذبح لانه وسيلة يقدم عليه في الذكر
قال رحمه الله تعالى ولا ياكل ذباب ومخبل من سبج وطير يعني لا يحل الاكل ذيب
ناب من سباع البهائم وذو مخبل من سباع الطير لما روى ابن عباس رضي الله عنهما
عنهما ان النبي صلى الله عليه واله وسلم نهى عن اكل ذي ناب ومخبل من سباع وطير
رواه مسلم والجماعة والسباع جمع جحر وهو كل سخطت منهت جازح قاتل
عادة والماد يذو المخبل ماله مخبل هو سلاخ وهو فعل من الخلب وهو يمزق
الجلد وهو سباع الطير لا كل ماله مخبل وهو الظفر فاريد من سباع البهائم ما

ذكرناه

ذكرناه وان طبيعة هذه الاشياء مذمومة شرعاً فيقتضي ان يتولد من لحمها شيء طيبها
فحرم اكلها بالجماد وهو يظن ما روي عنه عليه الصلاة والسلام انه قال لا ترشح
كم المحرقان الذين يعدي ويدخل في الحديث الضبع والعلب لانها نابا وما
روى انه عليه السلام اباح اكلها محمول على ما بدأ ويدخل فيه الغيل ايضا لانه ذو
ناب واليربوع وابن عرس من سباع الهوام وكوهوا اكل الرخم والبغاة لانهما
ياكلان الجيف والرخم جمع دمة وهو طائر البق يشبه النسر في الخلقة يقال
له الموق والبخا طائر ابغى الى الغبرة دون الرخم بطل الطير ان كذا في النجا
قال السباع المسد والذيب والنمر والنهد والعلب والضبع والكلب والغيل والقر
واليربوع وابن عرس والسور الماهيل والبري ومن الطير الصقر والباز والعقاب
والنسر والشاهين قال رحمه الله تعالى وحل عراب الذئبة لانه ياكل الحب ليس من
سباع الطير ولا من الجنائث قال لا يبيع الذي ياكل الجيف والضبع والغيب
والسحفات والسحرات والحمر الاهلية والعلب يعني هذه الاشياء لا تترك الا
العراب لا يبيع فصار كسباع الطير والغراب ثلاثة انواع يقع ياكل الحب فحسب
فانه يوكل ويذبح بخلط بينهما وهو ايضا يوكل عند الامام وهذا لم يعمق لانه
كالدجاج وعن ابي يوسف انه يكره اكله لان غالب اكله الجيف والاولى اكله وذكر
في النهاية وذكر في بعض الكتب ان الجنائش يوكل وذكر في بعضها انها لا تترك لان
له ناباً واما الضبع فلما روينا وبيننا ولانه ياكل الجيف فيكون لحمه جيفاً واما
الغيب والزبور والسحفات والسحرات فلا نهامة الجنائش وقد قال تعالى
ويحرم عليكم الجنائث وما روي من الاباحة محمول على ما قبل التحريم ثم حرم الجنائث
قال الله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محرم الا الى الخزي لانه ثم حرم بعد ذلك اشياء
واما الحمر الاهلية فلما روى البخاري حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحم الحمر الاهلية
واما في البخل فلا نهامة من نسل احار فكان كاصله حتى لو كانت امه فريسة فغلب الخلاف
المعروف في الخيل لان العتيد هو الام فيما يوكل قال رحمه الله تعالى وحل المارت لانه
عليه السلام امر اصحابه ان ياكلوه حتى اهدي اليه مشعياً رواه احمد والنسائي
ولانه ليس من السباع ولا ياكل الجيف فاشبهه الطير قال رحمه الله تعالى ويزع ما
يوكل لحمه يطهر لحمه وجلده المادي والخنزير ذكبال الشاة الذكاة لا تؤخذ
في جميع ذلك لان امر الذكاة في اباحة اللحم اصل وفي طهارة الجلد تبع ولا يتبع بدور
الاصل فنصار كنفه المجوسي ولما ان الذكاة مؤثرة في ازالة الرطوبة النجسة فاذا زالت
طهرت كما في الدباغ وهذا الحكم يتصور في الجلد وفعل المجوسي غير معتد به فلا بد
من الدباغ وكما يطهر لحمه يطهر شحمه ايضا حتى لو وقع في الماء القليل لا يفسد وهل
يجوز الانتعاج به لغير المأكول قيل لا يجوز اعتباراً بالماكل وقيل يجوز كالزيت اذا
خالطه شحم الميتة والزيت غالب فانه ينتفع به في غير المأكول والخنزير لا يؤخذ فيه
الدباغ لنجاسته والمادي مكره منه وفي رواية بالذكاة لحم ما يوكل لحمه والجلد

يظهر هو الصحيح وقد مر في كتاب الطهارة قال رحمه الله تعالى لا يؤكل ما يغري السمك غير
طاف وقال مالك يؤكل جميع حيوان الماء واستثنى بعض الخنزير والسباع والكلب الذي
عن الثوري باحة ذلك كله وقال صاحب الهداية والخلاف في المأكول والبيع واحد وينبغي
أن يجوز بيعه بالاجازة لطهارته لها قولنا أحل لكم صيد البحر من غير فصل ولأنه لا يتم في
هذه المسئلة لأن الدموي لا يسكن الماء والمحم هو الدم فأنه السمك وروى جابر أنه
أصابهم جوع شديد في الغزو فالتقى البحر شيئا يقال له العنبر فاكلنا منه نصف شهيد
قال فلما قدمنا المدينة ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كلوا رزقا أخرجه
وأطعمونا معكم الحديث ولنا قوله تعالى ولا يحرم عليكم الجنايت وهذا منها قال في النهاية
والأصح أن كراهة الجنايت تحريمية وما سوى السمك خبيث ونهى عليه الصلاة والسلام
عن دوا اتخذ فيه الضدح ونهى عن بيع الرطبان والميتة والمذكور ما لم يحول على
الاضطرار وهو مباح فيها لا يحل أكله والميتة والمذكاة فيها سواء وقال عليه الصلاة
والسلام أحل لنا ميتتان السمك والجراد ودما الكبد والطحال ولا دليل لهما في
هذا الحديث لأن المراد بالميتة ما لقاه البحر حتى يكون موته مضافا إلى البحر ولا
يتناول ما مات فيه بمرض أو نحوه وأما الطاية فيكره أكله لقول جابر أنه عليه السلام
قال ما مضى عنه الماء فكلوه وما طخ فلا تأكلوه وهو حجة على ما كنت في إباحة
الطاية والأصل في هذا أن ما عرف سبب موته كلفظ البحر وجب فيه مكان كالخيط
الصغير بحيث يمكن أخذه من غير حيلة أو ابتلاع سمكة أو يقتل طير الماء أياها أو حاد
الماء عنها حل أكلها لأن سبب موتها معلوم ولومات من شدة حر الماء أو برده أو
انحسار الماء عن بعضها ومات روى هشام عن محمد أن كان رأسه في الماء لا يكل
وان كان ذنبه في الماء ورأسه انحسر عنه الماء أكل لأن خروج رأسه من الماء سبب
لموته فكان معلوما بخلاف خروج ذنبه فحاصله الشرح فيه أن سبب موته
حتى لو أبان عضوه بضرب فأنه يؤكل ويؤكل المصنوع أيضا قال رحمه الله تعالى ولا يلا
ذكاة كالجراد يعني يحل السمك بلا ذكاة كالجراد لما روينا قال رحمه الله تعالى ولو ذبح
شاة فتحركت أو خرج الدم حلت وألا أنا لم يدر حيانه لأن الحركة أو خروج
الدم لا يكون الحية المحيية لأن الميت لا يتحرك ولا يخرج منها الدم فيكون وجودها أو وجود
أحد ما علامة الحياة وعدمها علامة الموت فلا تحل وذكر محمد بن مقاتل إذا خرج
الدم ولم يتحرك لا يحل لأنه لا يحد عند الموت فيجوز خروج الدم بعد الموت وسبب
في المنخقة والمتروية والنطيحة والذي يتر الذيب بظنها لأن ذكاة هذه الأشياء
يجعلها ولو كانت جياها خفية في ظاهر الرواية لقوله تعالى الأموات وعنه أبي حنيفة
أنها تحل إذا كانت بحال تيسر يوما لا ذكاة وعنه الثاني أن كان لا يعيش منها
لا تحل وعن محمد أن كان تيسر فوق ما يعيش الذبوح حل والأفلا ولو ذبح شاة
مرضية ولم يتحرك منها ما فوها قال محمد بن سلمة أن فتحت فاهها لا تأكل وإن ضمت
تؤكل وإن مدت رجلها لا تأكل وإن ضمت تؤكل وإن قام شعرها تؤكل وإن نام لا تأكل

وهذا

وهذا الصحيح لأن الحيوان يستحي بالموت فينفخ فاه والعين وضغ الفم وتفيض العين
وتبقي الرجل وقيام الشريش باسترخاء الحركات تنحس يحي فتدل على الحياة وفي
الساجية إذا ساق الذيب بطن الشاة ولم يبق فيها من الحياة إلا قدر ما يبقى في الذبوح بعد
الذبح فذبحت حلت وعليه الفتوى انتهى ولود بحت شاة على سطح فاضطربت فرفعت
فماتت تحل لأنها صارت مذكاة بتقطع محل الذكاة كذا في المحيط وفيه أيضا إذا ساق الذيب
بطن الشاة أن كان فيها حياة مستقر تحلت بالاجازة والألا سوا عاى أو لم يعيش عند
الإمام وهو الصحيح وعليه الفتوى انتهى قال رحمه الله وأن علم حيانه حل وأن لم يتحرك
ولم يخرج الدم يعني إذا علم حيان الشاة وقت الذبح حلت بالذكاة تحركت أولا خرج
منها دم أو لا كذا في المحيط **كتاب الأضحية** أورد الأضحية يعني
الذبايح لأنها ذبيحة خاصة والذبايح عام والخاص بعد العام وتعقب بأنهم إذا أرادوا
أن الخاص بعد العام في الوجود من مخرج لأن قرآنه لا وجود للخاص إلا في الخاص
وأن أرادوا في التعقل فهو إنما يكون إذا كان العام ذاتا للخاص وكما الخاص معقولا
بالكنة كأعرف فيكون الأمر كذلك فيما نحن فيه ممنوع ويمكن أن يقال غير الذي من
العرضي أنا يتصرف في الحقائق النفسية وإما في الأمور الوضعية والاعتقادية كما نحن
فيه فكل ما اعتبر داخل في مفهوم شيء يكون ذاتيا له ويكون مقصود ذلك الشيء تصور
له بالكنة ولا شك أن معنى الذبح داخل في معنى الأضحية فيتعطف تعقلها على تعقل
الذبح فيتم التعريب على اختيار الشئ الثاني وهي في اللغة كما في النهاية شاة ونحوه
تذبح في يوم الأضحية ولا يخالف ما في التاموس والصحيح من أنها شاة من غير نحوها
لأن لفظ النحر مراد بدليل يوم الأضحية ويجمع على أضاحي بالشديد ويقال
أضحية وضحايا كهدية وهدايا ويقال أضحية ويجمع على أضحية وعند الفقهاء كما في
النهاية اسم الحيوان مخصوص وهو الشيء خصا من هذه الأضاح الأربعة والذبح
من الضان بنية القرية في يوم مخصوص انتهى ولما شرط وجوب وشرايط إذا وصفه
فالاول كونه ميتا موصرا من أهل الأمصار والقرى والبوادي والاسلام وأما البلوغ والعقل
فليس بشرط وإن كانا للصغير والمجنون بل يضي عنه أبوه وأما شرط إدبها فلهما الوقت
وفي حق المصري بعد صلاة الإمام والعبر مكان الأضحية لا مكان المضي كسبها طلوع فجر
يوم النحر وركنها ذبح ما يجوز ذبحه وسبب الحاجة في صفها ولعل أن القرية المالية
تدعان نوع بطريق التملك كالصدقات ونوع بطريق الملائك كالاعتناق وفي
الأضحية أجمع المعينان فأنه يتقرب بآفة الدم وهو المذبح ثم بالصرف في اللحم فيكون
تمليكاً قال رحمه الله تعالى يجب على من لم يقم من نفسه لأطعمه شاة أو سبع بدنة
من فجر يوم النحر إلى آخر أيامه يعني صفها أنها واجبة ولحق إلى يوسف أنها سنة وذكر الطحاوي
أنها سنة على قول أبي يوسف ومحمد وهو قول الثاني ثم قوله صلى الله عليه وسلم إذا
دأبتم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليمسك عاشره وأظفاره رواه مسلم
وجامعة آخره التعليق بالارادة ينافي الوجوب ولأنها لو كانت واجبة على المقيم لو جبت

على المسافر كالأزكاة وصدقة الفطر لأنها لا تختلف في العبادات المالية ودليل الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم من وجد سعة فلم يضحى فلا يقربن مصلا نارواه احمد وابن ماجه ومثل هذا الوعيد لا يلحق بترك غير الواجب ولأنه عليه الصلاة والسلام امر بأعادتها في قوله من ضحى بقل الصلاة فليعد الضحية وانما لا تجب على المسافر لأنها ادائها مختص بأسباب تنق على المسافر وتنق بعض الوقت فلا تجب عليه لدفع الحج عنه كالحج بخلاف الزكاة وصدقة الفطر لأنها لا يتغيران ببعض الزمان فلا تخرج وأما المهر فذبيحة تنبذ في رجب يتقرب بها أهل الجاهلية والاسلام في الصدر الاول ثم نسخ في الاسلام كذا في الاكل وفي المحيط ولو اشترى شاة فضحى بها ثم ابتاعها في اخر ايام الشهر قبل عليه ان يعيدها وقيل لا ولو اقترن في ايام الضر سقطت عنه وكذا لو مات ولو بعد ذلك سقط كذا في المحيط قيد بالحر لأنها عبادة مالية فلا تجب على العبد لأنه لا يمكن ولو كان وبالاسلام لأنها عبادة والكافر ليس بأهل لها وبالميسار لأنها لا تجب الا على القادر وهو الغني دون الفقير ومقدار ما تجب فيه صدقة الفطر وقدم بيانه قال في العناية اخذنا من النهاية وهي واجبة بالقدرة الممكنة بدليل ان الموراد الشريفة للاضحية في اولى يوم الضر ولم يضح حتى مضت ايام النحر ثم افترق كان عليه ان يتصدق فيها او يقيمها ولا تسقط عنه الاضحية ولو كانت بالقدرة الميسرة لكان دواها شرطاً كما في الزكاة والعشر والخراج حيث يسقط بهلاك النصاب والمخارج واصطلاح الذبح باق لا يقال ان ما يمكن به المراءى ما اقامتها تمكن قيمة ما يصلح للاضحية ولم تجب الا يمكن النصاب فدل ان وجوبها بالقدرة الميسرة لا اشتراط النصاب لا ينافي وجوبها بالممكنة كما في صدقة الفطر وهذا لانها ولطيفة مالية تنظر الى شرطها وهو الحرية فيستلزم فيه الغنى كما في صدقة الفطر لا يقال لو كان كذلك لوجب التملك وليس كذلك لأن القرب المالية قد تحصل بالانفاق كالاقتاف والمضي اذا انصدق بالهجم فقد حصل الزمان اعني التملك والانتلاف بأراقة الدم وان لم يتصدق حصل اخيراً الى هذا لفظ العناية وقوله عن نفسه لا اصل الوجوب عليه وقوله لا عن طفله يعني لا تجب على ادائه الصغار لأنها عبادة محضة بخلاف صدقة الفطر كما تقدم وروى الحسن عن الامام ان الاضحية تجب عليه وعن ولده الصغير كما في صدقة الفطر والاول ظاهر الرواية وان كان للصغير مال يضحى عنه ما يراه او وصيه من ماله وقال محمد بن فرس الساجي من مال الاب لان الماراة انتلاف والمال لا يملكه في مال الصغير كالاقتاف والاصح ان يضحى من ماله ويؤكل منه ما يمكن ويبتاع ما بقي ما يستغني بعينه كما ذكره صاحب الهداية وفي الكافي الاصح انه لا تجب ذلك وليس لأب ان يفعل من مال الصغير وقوله شاة او سبع بدنة بيان للقدرة الواجب والقناس ان لا يجوز ما البدنة كلها عن واحد لان الماراة قريبة لا تجزى الا ان تركناه بالثر وهو ما روي عن جابر بن عبد الله عنه قال نحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم

البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة ولا يضحى في الشاة فبقى على اصل القيس ويجوز عن ستة في خمسة او ثلاثة ذكره محمد بن الاصل لأنه لما جاز عن سبعة فجاز عنه اولى ولا يجوز عن ثمانية لعدم الثقل فيه وكذا اذا كان مضى ادم اقل من سبع بدنة لا يجوز عن الكل لأنها بمضاه اذا خرج عن كونه قريبة خرج كله ويجوز عن اثنين مضاهي الماهج واذا جاز عن الشاة يقسم اللحم بالوزن لأنه موزون ولو قسموا اجزاً لا يجوز اما اذا كانت معه شي آخر من الاكادع والمجلد كالسبع لان القسمة فيها معنى المبادلة ولو اشترى بقره يريد ان يضحى بها ثم اشترى سنة معه اجزاء استحساناً والقيس لا يجوز وهو قول زفر لأنه اعد لها قرية فيمنع بيعها وجه الاستحسان انه قد يجد بقره سميعة وقد لا يظهر بالشركا وقت الشرايفتها ثم يطلب الشركا ولو لم يجز ذلك لم يجز هذا مدفع شرعاً والاحسن ان يفعل ذلك قبل الشراء عن الامام مثل قوله فرقا القديري الواجب على مراتب بعضها اكثر من بعض فوجب سجدة التلاوة اكثر من وجوب صدقة الفطر وصدقة الفطر وجوبها اكثر من وجوب الاضحية وفي الخاتمة الموسوية ظاهر الرواية من له ما يتا درهم وعشرون ديناراً او ما يبلغ ذلك سوى مسكنه ومتاعه ومركبه وخادمه الذي في حاجته وفي الماصل ولو جاء يوم الاضحية ولا مال له ثم استفاد مائة درهم ولا دين عليه فعليه الاضحية ولو كان له عقار ملك قيمة العقار مائة درهم قال الزعفراني والفقهاء على الرازي اعتبار قيمته اوجب الاضحية ولو كان له ارض يدخل عليه منها قوت السنة فعليه الاضحية حيث كان القوت يكفيه ويكفي عياله وان كان لا يكفي ولا يكفي عياله فهو مسرور ان كان العقار ومثاله ينظر ان وجب له في ايام النحر قدر ما يتا درهم فعليه الاضحية والا فلا رواه ابن سماعة عن محمد بن الامام وعنه لا تجب الا اذا زاد على مائتين والمائة تعتبر موسرة بالمراد اذا كان الذبح ملياً عندها وعند الامام لا تعتبر ملياً بذلك وان كان خبازاً عنده خبطة قيمتها ما يتا درهم فعليه الاضحية وان كان عنده مصحفاً قيمته ما يتا درهم وهو ممن يحسن الفداء فيه فلا اضحية عليه سداً كان يترامنه او لا يترامنه وان كان لا يحسن ان يترامنه فعليه الاضحية وفي الكافي عن الحسن عن الامام يجب عليه ان يضحى عن ولده وولد ولده الذي ما اب له والفتوى على انه لا يجب عليه وذكر الصدر الشهيد في شرح الاصحاحي عن الزعفراني فيما اذا ضحى الاب عن الصغير من ماله وعلى قول محمد بن حبيب الضمان عليه وعلى قول الامام وابي يوسف لا يضمن ومثله الوصي وفيه البناء والعتوه والمجنون بمنزلة الصبي والذي يحسن ويفيق كالصحيح ولو كان المجنون موسراً يضحى عنه وليه من ماله في الروايات المشهورة وروي ان الاضحية لا تجب في مال المجنون وفي المستقى اشترى شاة ليضحى بها فساخر في ايام الاضحية قبل ان يضحى بها فله ان يبيعها ومن كان غائباً عن ماله في ايام الاضحية فهو فقير ولا يضحى ان الاضحية تصير واجبة بالقدرة فلو قال كلاً ما نفسي الله علي ان اضحي لهذه الشاة ولم يذكر بلسانه شيئاً فاشترى شاة بنية الاضحية اذا كان الشري غنياً لا تصيد

واجبة باتفاق الروايات فله ان يسعها ويشتري غيرها وان كان فقرا ذكر شيخ الاسلام
خواجه زاده في ظاهر الرواية تصحيح واجبة بنفس الشرا وروى الزعفراني عن اصحابنا
لا تصير واجبة واسار اليه شمس الامية الرضوي في شرحه وشمس الامية الحلواني في
شرحهم وقالوا انه ظاهر الرواية ولا صرح بلسانه والمسالمة بحالها تصير واجبة
بالترابسية الماضية ان كان المشتري فقرا وفي الحاشية اشترى شاة للاضحية ثم باها
واشترى اخرى في ايام النحر فهذا على وجه ثلاثة الاول اشترى شاة بيوت الاضحية
لا تصير اضحية ما لم يوجها بلسانه وبه اذا بيع يوسف وبعض المتأخرين وقد
الكبرى قال ان فعلت كذا الله على ان اضحي لا يكون ذلك بينا رجل اشترى اضحية
واوجها فضلت ثم اشترى اخرى فاوجها ثم وجد الاولى ان كان اوجبا لثانيه
بلسانه فعليه ان يضحي بها وان اوجها بدلا عن الاولى فعليه ان يذبح اياها شاة
ولم ينصل بين الفقر والغنى وفي فتاوى اهل الفقه اذا اوجبت شاة على نفسه
هل يجل له ان ياكل منها قال بديع الدين نعم وقال الفايض بوهان الدين لا يجل
وفي فتاوى اهل سمرقند الفقهاء اذا اشترى شاة للاضحية فشرقت فاشترى
اخرى مكانها ثم وجد الاولى فعليه ان يضحي بها ولو ضلت فليس عليه ان يشتري
اخرى مكانها وان كان غنيا فعليه ان يشتري اخرى مكانها وفي الواقعات له
ما يتا درهم فاشترى بعشرين درهما اضحية يوم الثلاثاء وهككت الاخرى يوم الاربعاء
وجاء يوم الخميس الاضحية ليس عليه ان يضحي لفقر يوم الاضحية وفي الفتاوى الغياثية
اذا اشترى نضاب يوم الاضحية سقط عنه الذكاة وعن ابن سلام وكل رجلين ان
يشتري كلاهما اضحية فاشترى بها عليه ان يضحي بهما وفي المحيط ولا يشتري
شاةين للاضحية فضاعت احدهما فضحي بالثانية ثم وجدها في ايام النحر فلا
شي عليه لانه لم يبعين احدهما فبها ضحي بها في المتيقنه ولو ضحي الفقرة ثم ايسر
اعاد في رواية واذا اشترى شاة للاضحية ثم باها جاز البيع والمصلح لرجل او حب
على نفسه عشر اضحية قالوا لا يلزمه الا شاة قال الصدر الشهيد في واقعاته وانظر
انه يجب الكل وفي الظهيرية والصحيح انه يجب الكل وفي الحاوي لو اشترى شاة
ولم يرد ان يضحي بها بل للتجارة ثم نوى ان يضحي بها ومضى ايام النحر لا يجب عليه
ان يصدق بها وعن محمد بن مسلم لو ضحي بشاةين لا تكون الاضحية الواحدة وفي
المحيط الصحيح انه يكون بها وعن الحسن عن ابي حنيفة لا بأس بالاضحية بالشاء او
بالشاةين قال الفقيه وبه نأخذ وفي المصلح النادر لا ياكل ما نذر ولو اكل فعليه
قيمة ما اكل وفي اضافي الزعفراني اذا قال الله علي ان اضحي بشاة في ايام النحر فان
كان مكررا فعليه ان يضحي بشاةين الا ان يعني بالايجاب ما يجب عليه فان كان
فقرا فعليه شاة في السراجية اذا قال الله علي ان اضحي بشاة فضحي ببذنة
او بقره جاز انتهى وفي البارد اذا نذر اربابها الواجب عليه لا يلزمه غيرها وان
اراد الواجب بسبب الغنى يلزمه غيرها انتهى قال رحمه الله تعالى ولا يضحي مصري

قبل

قبل الصلاة ويذبح غنم يعني لا يجوز لاهل مصر ان يذبحوا الاضحية قبل ان يصلي صلاة العيد
ويجوز لاهل القرى والبادية ان يذبحوا بعد طلوع الفجر قبل ان يصلي الامام صلاة العيد وكل
قوله صلى الله عليه وسلم مذكور قبل صلاة الامام فليعد ذبيحته ومن ذبح بعد صلاة امامه
فقد تم نسكه واصاب سنة المسلمين قال صاحب النهاية وهذا يدل على ما ذكر في المحيط
حيث قال لا تجزئه لعدم الشرط لاحد الوقت وقال عليه الصلاة والسلام اذا اشكينا في
هذا اليوم الصلاة ثم الاضحية وهذا ظاهر في حق من عليه الصلاة فبقى غنم على اهل
فيذبح بعد طلوع الفجر وهو حجة على الشافعي وما كان في نفيهم الجواز بعد صلاة
قبل فجر الامام والمعتبر في ذلك ضمان الاضحية حتى لو كانت في السواد والمضي في مصر يجوز
كما اشق الفخري في العكس لا يجوز ما بعد الصلاة وحيلة المصري اذا اراد التجمل
ان يبعث بها الى خارج مصر في موضع يجوز للسافرة يقصر فيه فيضحي فيه كما
طلع الفخريان وقتها من طلوع الفجر وما اخبرت في حق المصري لما ذكرنا لانها شبه
الزكاة فيعتبر في الاداء مكان المحل وهو المال لا مكان الفاعل اعتبارا بما يخلو فصدقة
القطر حيث يعتبر فيه مكان الفاعل لانها تتعلق بالذمة والمال ليس بمحل لها
ولو ضحي بعد ما صلى اهل المسجد قبل ان يصلي اهل الجبانة اجزاء استحسانا لانها
صلاة معتبرة ولو ذبح بعد ما قعد الامام قدر الشهد قبل ان يسلم لم يجز خلافا
للحن وفي الرواية ولو ذبح بعد ان تشهد قبل ان يسلم الامام جازت الاضحية وفي
الغياثية وهو المصحح من غير اشارة وفي غير وهو المختار وقيل ان تشهد الامام
لم يجز عندنا وفي رواية جاز وقد اساءه الاول اصح وفي الاجناس لو صلى الامام
صلاة العيد على غير طهارة ولم يعلم حتى عاد وذبح الناس جاز عن اضحية ولو
علم قبل ان يتفرقا تعاود الاضحية وقيل لا تعاود والاول هو المختار والمأخوذ
به ومن علم الامام ذلك ونادى بالصلاة ليعيدها فمن ذبح قبل ان يعلم ذلك مريدا
الامام اجزاء ومن ذبح بعد العلم قبل الزوال لا يجوز وان ذبح بعد الزوال جاز ولو لم
يصل الامام صلاة العيد في اليوم الاول اخروا التضحية الى الزوال ثم ذبحوا ولا تجزئهم
التضحية اذا لم يصل الامام ما بعد الزوال وكذلك في اليوم الثاني الحكم كالاول كذا في
المحيط وذكر فيه ايضا ان التضحية في العذر تجوز قبل الصلاة لانه فات وقت
الصلاة بنزول الشمس في اليوم الاول والصلاة في الغد تنفع قضاها اذا فلا يظهر
هذا في حق الاضحية وقال هكذا ذكر القدوري في شرحه ولو صلى ثم تبين انه صلى
بغير طهارة تعاود الصلاة دون الاضحية ولو وقع في بلد فتنه ولم يبق فيها والى
ليصل يوم العيد فضحي بعد طلوع الفجر اجزام ولو شهد عند الامام انه يوم العيد
فضحي بعد الصلاة ثم انكسفت انه يوم عرفه اجزاء الصلاة والتضحية لانه لا يمكن
الاختراز عن مثل هذا وقتها ثلاثة ايام اولها افضلها ويجوز الذبح في لياليها
لانه يدرى لاحتمال الغلط في الظلمة واما النحر فلا يدرى ايام الشريق ثلاثة وكل
بمعنى اربعة ايام اولها نحر لا غير واخرها شريق لا غير والمتوسطان غير مشرق

والنحية فيها افضل من التصديق بثمنها لانها تقع واجبة ان كان غنيا وسنة ان
كان فقرا والصدق بالثمن تطوع فكانت هي افضل لانها تنقذ بخلها
ولم يضي حتى مضت ايامها وكان غنيا وجب عليه ان يتصدق بالقيمة سواء اشتراها
اولم يشتريها وان كان فقرا فانه كان اشتراها وجب عليه التصديق بها ولو ذبح بعد
الزوال يوم عرفة وهو يرى انه يوم عرفة ثم ظهر انه يوم النحر بمنى وفيه سائر الاوقات
جعل الليل سابقا على النهار في يوم عرفة فهي متاخرة عنها وليد النحر الاول هي ليلة
النحر الثاني وليد النحر الثاني هي ليلة النحر الثالث وليد النحر الثالث هي ليلة
الثالث عشر حتى يجوز الذبح فيها قبل طلوع النحر كذا في المحيط وفيه النوازل امام اذا
صلى العبد يوم عرفة وصلى الناس فهذا على وجهين اما ان شهد عنه اليهود ولا
بانه يوم النحر ففي الاول يجوز الصلاة والنحية وفي الثاني لا يجوز ولو شكوا في
يوم النحر فصلي بهم امام وضحا ثم علموا في الغداة ان كان يوم عرفة فان علمه
اعادة الصلاة والنحية جميعا وفي الغداة ثمة شهد وابعده الزوال انه يوم النحر
ضحا وان شهد وقبل الزوال لم يجز الا اذا زالت وفي النحر لا يصلي ولم يخطب
جاء الذبح وفي الكبرى مصري وكل وكيلة بان يذبح شاه وخروج الى السواد
فاخرج الوكيل النحية الى موضع لا يبعد من المصدور بها هناك فان كان الموكل
في السواد جازت النحية وان كان عاديا الى المصدور وعلم الوكيل بقدمه لم تجز
النحية من الموكل بل خلاف وان لم يعلم الوكيل بعد الموكل الى المصدور فذلك عند
محمد وعند ابي يوسف يجوز وهو المختار انتهى وفي المحيط ولو ذبح بعد ما صلى اهل
الجماعة قبل ان يصلي اهل المسجد يجوز قياسا واستحسانا انتهى قال رحمه الله تعالى
ويصح بالجماعة التي لا فرق لها بين خلة لان القرن لا يتعلق به منقصور وكذا
مكسور القرن بل اولى قال رحمه الله تعالى والمخصى وعذابي خيفة هو اولى لان
لحمه اطيب وقد صح انه عليه الصلاة والسلام ضحك بكبين الملحون مخرجين
الملح هو الذي فيه ملحته وهو البياض الذي تتبعه شعرات سود وهو من
لون الملح والمرج المخصى من الوجار وهو ان يضرب عروق الخصية بشيء وفي
المحيط ويجوز الجربا وفي المحاوي ويجوز الجربا اذا كانت سمينة انتهى قال رحمه
الله تعالى والتوي وهي المجنونة لانه لا يخل بالمقصود اذا كانت تختلف بان
كانت سمينة ولم يمنعها من السوم والرعي وان كان ينمها منه لا تجزئه والجربا
ان كانت سمينة ولم يتلف جلدها جاز لانه لا يخل بالمقصود قال فلا يجوز
الهما التي لا اسنان له ان كانت لا تختلف وان كانت تختلف جاز هو الصحيح
ولا الجلالة التي تاكل العذرا ولا تؤكل غيرها ولا مستطوعة الصرع ولا التي
لا تستطيع ان ترضع ولدها ولا التي يسرعها ولا مستطوعة المانف والذئب
والطراف كذا في المحيط قال رحمه الله تعالى لا با لعمياء والعميان والعجفاء والعجفاء اي
التي لا تمشي الى المنك اي المذبح لما روي عن البراء بن عازب انه عليه السلام قال

اربع لا يجوز في الماضي العميان البين عورها والمرضة البين مرضها والعجفاء البين
ضلعها والكسرة التي لا تبقى رؤاه ابو داود والنسائي وجماعة اخر وصح الترمذي وفي
المحاوي قال شيخنا العرجا اذا كانت تمشي بسلام قوام ويجازي الرابع عن المادح لا يجوز
النحية بها واد كانت تضع الرابع على الارض تستعين به اما انها تتمايل مع ذلك وتضع
ومنعا خفيا يجوز وان كانت ترفعه رفعا او المنكسرة لا يجوز وقال الامام اذا كان اذا كان
صغيرا يجوز وفي الظهيرة عن محمد لا يجوز وفي الخائفة وكذلك الحولي التي في عينها
حول لا يجوز النخسة العين اي التي غارت عنها انتهى قال رحمه الله تعالى ومنطوعة
الكراون والذئب او العين او الكنية لقول علي رضي الله عنه امرنا حول الله صلى الله
عليه وسلم ان نستشف العين والمادون وان لا نضحي بمقابلة ولا مدبر ولا شرقا ولا
خرقا رؤاه ابو داود والنسائي وغيرها وصح الترمذي المقابلة قطع من مقدم اذنها
والمداير قطع من مؤخر اذنها والشرقا ان يكون الخرق في اذنها طويلا والخرقات
يكون عرضا وان بقي اكثر المادون جاز وكذا اكثر الذئب لانه لا يخرج حكم الكل بقا وذهابا
وهذا ان العيب اليسير لا يمكن التحرز عنه فحمله غفوا وعذابي خيفة ان الثلث
اذا ذهب وبقي الثلثان يجوز وان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز لان الثلث تنفذ
فيه الوصية من غير اجازة العدة فاعتبر قليلا وفيما زاد ما يستدل به بضمها فاعتبر
كثير ويرى عنه الدرع لانه يحكي حكاية الكل ويرى كذا ذهاب الثلث مانع لقوله
عليه السلام في حديث الوصية الثلث والثلث كثير وقال ابو يوسف ومحمد اذا
بقي اكثر من النصف اجزاه اعتبارا بالحققة وهو اختيار ابي الليث وقال ابو
يوسف اخبرت بقولي ابي خيفة فقال قولي هو قولك قيل هو رجوع الى قول
ابي يوسف وقيل معناه قولي قريب من قولك وفي كون النصف مانعا روايتان
عنها وتاويل ما روينا اذا كان بعض المادون مستطوعا على اختلاف الروايات لا ين
يجوز الشق من غير ذهاب شيء من المادون لا يمنع من معرفة مقدار الذهاب والباقي
يتيسر في غير العين وفي العين قال سدد عينا النحية بعد ان جاءت ثم يقرب
اليها العلف قليلا قليلا فاذا رآته في موضع علم ذلك الموضع ثم شد عينا النحية
ويقرب العلف اليها شيئا خفيا حتى اذا رآته في مكان علم عليه ثم تنظر ما بينهما
من التفاوت فان كان نضقا او ثلثا او غير ذلك فالذاهب هو ذلك المقدور وفي
الشرح ولو اوجب الفقهاء النحية على نفسه بغير غيرها ثم تعيبت عنه لا سقط عنه
الواجب لانه وجب عليه النحية كاملة بالنية من غير تعيبت كما لو سرق ولو كانت مجبة
وقت الشرا جاز ذبحها لما ذكرنا ولو اضعفها ليدبحها في يوم النحر فاضطربت فالتسرت
رجلها فذبحها اجزاه استحسانا ولو تعيبت في هذه الحالة فامضت ثم اخذها
من فورها وكذا بعد فورها عند محمد خلا فالابي يوسف وفي الخائفة عشر من
الرجال اشترى من رجل عشر شياه جملة واحدة فصارت العشرة شركة بينهم
فاخذ كل واحد منهم شاة وصح لهما عن نفسه جاز فاذا ظهر منها شاة عور وانكر

كل واحد من الشركاء ان يكون العوري لا يجوز ان ينجس انتم قال رحمه الله والاضحية
من البقر والغنم لان جواز التضحية بهذه الاشياء عرفت شرعا بالنص على خلاف
القياس فيقتصر عليها فيه ويجوز بالجماع لان دفع من البقر بخلاف بقرة الوحش
حيث لا يجوز الاضحية به لان جوارحها عرفت بالسنة في البقر اهلي وذن الوحشي
والقياس منقطع وفي المتولد منها يعتبر له وكذلك في الحمل يعتبر له لم قال رحمه الله
وجان النبي من اكل والجذع من الضان لقوله عليه السلام لا تذبحوا الامنة الا
ان تضر عليكم فتذبحوا جفعة من الضان رواه البخاري ومسلم واحمد وجماعة اخر
وقال عليه السلام نعمت الاضحية الجذع من الضان رواه احمد وقال عليه السلام
يجوز الجذع من الضان اضحية رواه احمد وابن ماجه وقالوا هذا اذا كانت الجذع
عظما بحيث لو خلط بالثنيات لشتبه على الناظرين والجذع من الضان
ماقت له ستة اشهر عند الفقهاء وذكر الزعفراني انه ابن سبعة اشهر والنبي
من الضان والمحر من سنة ومن البقر سنتين ومن الابل بن خمس سنين وفي
المغرب الجذع من البهايم قبل النبي الما انه من الابل قبل السنة الخامسة ومن البقر
واثنا عشر سنة الثانية ومن الخيل الرابعة وعند الزهري الجذع من المحر
سنة ومن الضان ثمانية اشهر وفي الظهيرة ولوان وجلين فحيا بمشرك
الغنم بينهما لم يجر ولو اشرك سبعة نفر في خمس بقرات جاز وان اشرك
ثمانية نفر في سبع بقرات لم يجر وكذا عشر وكذا ثمانية التارخاينة قال
رحمه الله وان مات احد السبعة وقال الورثة ادعوا عنه وعلم به وان كان شركا
السنة نصرانيا ومريدا لم يجر عن واحد منهم ووجه الفرق ان البقر يجوز عن سبعة بشرط قصد
اكل القرية واختلاف الجهات فيها ايضا كالقران والتمعة والاضحية لاتحاد المصود وهو القرية
وقد وجد هذا الشرط في الوجه الاول لان الاضحية عن الغير مرفقة قرية لانه عليها السلام صحى عنها
امته ولم يوجد القرب في الوجه الثاني لان الضراحي ليس من اهلها ولولاد الذي القرية لانه
ليس من اهلها ولو اشرك اثنا عشر بقر او بقر او بقر في الاضحية لانه يكون لكل واحد ثلاثة
اسهم ونصف والنصف لا يجوز في الاضحية والاحد انه يجوز لان النصف يصير قرية بطريق
التبع لغير شاتان بين رجلين ذبحاها عن شركها اجزاها بخلاف العبد بين اثنين
اعتقاها عن كفارتها لا يجوز لان في الثاني امكن جمع كل واحد منها في شاة ولا كذلك
الرفيق اشرك ثلاثة في بقر واحد ثلاثة اسباعها ومات وترك ايماء بنتا صغيرا
وترك ستاية درهم مع حصاة البقر فضي الوصي عنهم بحصة الميت من البقر لا يجوز عنه
لان نصيب الام لم يحل لانها فقر اصحابها ميراث الاب اقل من ماني درهم ولو اشرك خمسة
في بقر واشرك اربعة منهم رجلا في البقر يجوز الاضحية عنهم لاني الشرك اربعة لكل
واحد خمس فتصير اربعة عشر وقد جعلوا من اضحابهم الخامس اربعة واربعة
من عشرين الكثرة السبع ولو كانوا ستة فاشرك خمسة منهم واحد او ابي الواحد
لم يجر اضحيتهم لان نصيبه اقل من السبع لاني اصل حسابيه ستة وثلاثين كل واحد ستة

فيكون

فيكون الخمسة ثلاثون وقد جعلوها على ستة لكل واحد خمسة وخمسة من ستة وثلاثين اقل
من السبع كذا في المحيط وكذا قصد اللحم من المسلم ينافها واذ لم يتبع البعق قرية فربما لكل
من ان يكون قرية لاني الماراة لا ينحو وهذا استحسان والمقياس ان لا يجوز وهو رواية
عن ابي يوسف لانه تبرع بالمال فلا يجوز عن غنم كالاغتياق عن الميت قلنا القرية
تتبع عن الميت كالتصدق لما روينا بخلاف الاعتقاد لاني فيه الزام الولاية ولو
كان بعض الشركاء صغيرا وام ولد بان ضحي عن الصغير ابوه ادعاهم الولد مولاه وان
لم يجب عليها جاز لان كلها وقعت قرية ولو ذبحوها بغير اذن الورثة فيما اذا مات
احدهم لا يجزيم لان بعضها لم يتبع قرية بخلاف ما تقدم لوجود الماذنة الورثة وفي
فتاوى ابي الليث اذا ضحي بشاة عن غنم بامر او بلا امر لا يجوز ولو ضحي بيد منة
عن نفسه وعن اولاده فان كانوا صغار اجزاء واجزاء وان كانوا كبارا بان
فعل ذلك بامرهم فذلك وان كان بغير امرهم لم يجر على قولهم وعند ابي يوسف انه يجوز
استحسانا وفي الكبرى لو ضحي عن الميت بغير امره لا يجوز وهو المختار وفي
رواية يجوز واختلفوا هل الاضحية عن الميت افضل او التصديق افضل ذهب بعضهم
الى ان التصديق افضل وذهب بعضهم الى ان الاضحية افضل وفي الظهيرة رجل اشترى
اضحية شرا فاسدا فذبحها عن اضحية جاز والبايع بالخيار ان شاء منه قيمتها
حية وان شاة استودها ولا شيء على المضحي ويتصدق بقيمتها مذبوحة وفي الحائنة
اشترى سبعة بقر فنوى احدهم الاضحية عن نفسه في هذه السنة ونوى غيره
عن السنة الماضية قالوا يجوز الاضحية عن هذا الواحد وسنة اصحابه في السنة
الماضية بالكل وصاروا مستطوعين فذبحا بالسبعة لانهم لو كانوا ثمانية لم يجر عن
واحد منهم كما تقدم وفي اضافي الزعفراني اشترى ثلاثة بقر على ان يدفع احدهم
ثلاثة دنانير والاخر اربعة والاخر دينار على ان تكون البقر بينهم على قدر راسي اللحم
فضحوا بها لم يجر ولو كانت البقر او البدنة بين اثنين فضحيا بها اختلف المشايخ
قال بعضهم يجوز به اخذ النقيض ابي الليث والصدور الشهيد قال رحمه الله ويأكل
من اللحم الاضحية ويؤكل غنيا ويدخر ما روي انه عليه السلام نبى عن اكل لحم الضحايا
بعد ثلاث ثم قال كلوا وتزودوا وادخروا رواه مسلم والنسائي وقال عليه السلام
فيه بعد النبي عن الادخار كلوا واضعوا وادخروا الحديث رواه مسلم والبخاري
واحمد والنصوص فيه كثير وعليه اجماع الامة ولانه لما جاز ان يأكل منه وهو
غني فادى ان يجوز له اطعام غنم وان كان غنيا قال رحمه الله وذهب ان لا يتصدق
الصدقة من الثلث لان الجاهل ثلث الاطعام والمالك والمادخار لما روينا ولقوله
تعالى واطعوا القانع والمعتوي السائل والمعتري للسؤال فانتم عليها الاثم وهذا
في الاضحية الواجبة والسنة سواء وكذا ان تقول المثلث للوجوب عند اكثر العلماء
كانت قرينة علم الماصول فالظاهر من قوله فاطعوا وجوب الاطعام والدعى استحبابه
فليس له في الجواب ولا المكن واجبة وان وجب بالمذخر فليس لصاحبها ان يأكل منها

عيا ولا ان يطعم غنم من الاغنيا سوا كذا النادر غنيا او فقرا لان سبيلها الصدق وليس
للمصدق ان ياكل من صدقة ولا ان يطعم الاغنيا وفي الظهور ان اشترى شاة للاضحية هو
نقير ففهم بها ثم ايسر في ايام النحر قال بعض عليه غيرها وقال بعض ليس عليه غيرها
وبه ما خذ وفي الضيائية وهو المختار اوصى بان يضحى عنه ولم يسمى ينصرف الى الشاة اوصى
بانه يضحى بها بالاضحية فلم تجز القرينة فالوصية جائزة في الثلث ويضحي به شاة
ويضحى بها ولو اوصى بان يضحى بقرين بقرين درهمين ولم يبلغ تلك ماله ذلك
فانه يضحى بقدر ما بلغ وكذا لو لم يمين قدر ما يضحى بقدر الثلث انتهى **قال الربيع**
ويصدق بجلدها او بعمل منه نحو غزال وجرب لان جلد منها كاذل الصدق والاشارة
به الماترى ان له ان ياكل لحمها ولا يابس ان يضحى به ما ينتفع بعينه مع بقاها احسا
وذلك مثل ما ذكرنا لان المبدل حكم المبدل لا يضحى به الا ينتفع به الا بعد الاستهلاك
نحو اللحم والطعام ولا يبيعه بالدرهم لينفق الدرهم على نفسه وماله والغني فيه ان
لا يتصدق على قصد المتعل والمثل بمنزلة الجلد في الصحيح حتى لا يبيعه بالانتفع به الا
بعد الاستهلاك ولو باعها بالدرهم ليتصدق بها جاز لانه قرينة كالتصدق بالجلد واللحم
وقوله عليه السلام من باع جلد اضحية فلا اضحية له يفيد كراهية البيع واما البيع فجاز
لوجود الملك والقدرة على التسليم ولا يعطى احد الجزار منها شيئا واليه من بني عن
ابيح لانه في معنى البيع لانه يأخذ بمقابلته عمله فصار مساوضة كالبيع ويكره ان
يجز صوفها قبل الذبح فينتفع به لانه التزام اقامة القرينة بجميع اجزاها بخلاف
ما بعد الذبح لان القرينة قد اقيمت بها والاستفاد بعدها مطلقا ولا يكره شرب
لبنها وما اشبهها من اجاز الاستفاد به للغير يلينها وصوفها لانه الواجب في حقه في
الذمة فلا يتعين ويكره ركوب الدابة واستعمالها ولو اكتسب ماله لبها يتصدق
بمثل ذلك وذكر محمد في النذر ولا يضحى بالجلد الخلل والذيت فلو بايت اضحية فجلد
لبها وجز صوفها وسجل جلدها فله ذلك ولا يتصدق بشيء كذا في المحيط وفي التمه
سبل علي بن احمد عن رجل روى لم الاضحية عن زكاة ماله هل تسقط عنه الاضحية قال
نعم وسبل الزبيري عن هذا فقال يتبرع الموضع ولكنه ياتم وسبل علي ايضا لو كان
لرجل دين على من يملى هل يحل له الزكاة قال لا فقبل له هل عليه اضحية قال لا مالم يحل
اليه وسبل ايضا عن رجل له ديون مؤجلة او غير مؤجلة على رجل وهو مفرق حتى جاء
بعم النحر وليس في يده شيء يمكنه شرا الاضحية هل عليه ان يستقرض ويضحي باضحية
فقال لا قبل له هل يجب عليه شرا الاضحية اذا وصل اليه الدين بعد فوات الوقت
قال لا فقبل له هل يجب على رب الدين ان يسأل من المديون اذا غلب على ظنه انه لو
سأله اعطاه ممن الاضحية وان كان مؤجلا قال نعم وفي مجموع النوازل اربعة منسب
اشترى كل واحد منهم شاة ولونها واسمها واحد فحسوها في بيت الماء فلما اصبحت
وجدوا واحدة منها ميتة وما يدري لمن هي فانها تباع هذه الاغنام جملة ويشتري
بمنها اربع شاة لكل واحد منهم شاة ثم يوكل كل واحد منهم صاحبه بذبح كل واحد

منهم ويكفل كل واحد منهم صاحبه فيجوز عن الاضحية انتهى **قال الربيع** والله تعالى وندب ان
يدبح بيده اما علم ذلك لان الاول في القرب ان يتقوا لها الانسان بنفسه وان امر به غنم
فلا يضر لانه عليه السلام ساق مائة بدنة فخر بيده نيفا وستين ثم اعطى المديونة مليا
فخرج الباقي وان كان لا يحصى ذلك فلا فضل ان يستعين بغيره كيلا يجعلها ميتة ولكن
ينبغي ان يشهد بها بنفسه لقوله عليه السلام لما طمة قومي فاشهدني يا ضحيتك فانه
يعترف لك باول قطرة من دمها كل ذنب وفي فتاوى الفضلي شاة نذت وتوحشت
فوماها صاحبها ونوى الاضحية فاصابها اجزاء عن الاضحية وفي الذخيرة وكله ان
يضحى له كبش اقرن اعين للاضحية فاشترى كبش ليس باقرن ولا عين لم يلزم
الامر انتهى **قال الربيع** الله تعالى وكره **نزع الكفاي** لانه قرينة وهو ليس من اهلها ولو امر
فدبح جاز لانه من اهل الزكاة والقرينة اقيمت بالنية فيه بخلاف ما اذا امر المحرم
لانه ليس من اهل الزكاة فكان افسادا ما ترقيا **قال الربيع** الله تعالى ولو غلط
وذبح كل اضحية صاحبه صح ولا يقن وهذا استصحاب والقياس انه لا يجوز للاضحية
ويضحي كل واحد منها لصاحبه وهو قولنا لانه متعديا بالذبح بغيره من بضن كما اذا
ذبح شاة اشتراها المصاحب والاضحية قرينة فلا يتأدى بنية غنم وجه الاستحباب
انها تعينت للذبح لتسببها للاضحية في وجب عليه ان يضحى بها بعينها في ايام النحر
ويكره ان يبدل بها غيرها فصار الملك مستغنيا عن يكون اهل الذبح فصار ما ذبحنا
له دالة لانها متوفت بعض هذه الايام ويخاف ان يجز عن اقامتها العارض بعينه
فصار كما اذا ذبح شاة شد المصاحب رجلها وكيف لا ياذن له وفيه مسارعة
الى النحر ويتحقق ما عينه ولا يبالى بفوات مباشرة وشهوده لحصول ما هو اعظم من
ذلك وهو ما بيناه فخصر اذا دالة وهذا الصوم ومن هذا الجنس مسائل استحبابية
لاصحابنا ذكرناها في الاحكام من النحر ثم اذا جاز ذلك عنها ياخذ كل واحد منها
اضحية ان كانت باقية ولا يضمنه لانه وكيله فانما كان كل واحد منها اكل ما ذبحه
يكل كل واحد منها صاحبه فيجزيه لانه لو اضعه الكل في المائدة يجوز وان كان غنيا
فكذا ان يكل في المائدة وان شاعا كان لكل واحد منها ان يضحى صاحبه قيمة لحمه
ثم يتصدق بتلك القيمة لانه بدل عن اللحم فصار كما لو باع اضحية بغيره كان الحكم ما ذكرناه
وذكر في المحيط مطلقا من غير قيد فقال ذبح اضحية بغيره امر استحبابي ولا يضمن
لانه في العرف لا يتولى صاحب الاضحية ذبحها بنفسه بل يفوض الى غيره فصار ما ذبحنا
دالة كالنصاب اذا شد رجل شاة للذبح فذبحها انسان بغير امر لا يضمن ولو بيع
باع اضحية واشترى بثمنها غيرها فان كان الثاني انفق من الماويل متصدق بما حصل
ومن غصب شاة ففهم بها ضمن قيمتها وجاز عن اضحية لانه ملكها بالغصب السابق
بخلاف ما لو كانت ودية لانه يضمنها بالذبح ولم يثبت له الملك المأبوع ولو ذبح
اضحية بغيره بغير امر عن نفسه فان ضمنه الملك قيمتها يجوز عن الذبح وكره الملك
لانه ظهر ان الماراة حصلت على ملكه على ما بيناه في المصوبة وان اخذها مذبوحا

اجلت المالك من التعذيب لانه قد نواها فلا يضر ذبحها نحر على ما ينال وفي فتاوى اهل
رجلاء ربطا اصبحتا في مربوط ثم غلطا فتنازعنا في واحدة كل منها يدعيها ولا يري
الاخرى يتقضى بالذي تنازعنا فيها بينهما مضمين ولا يجوز الاضحية عنها بها وقال بعضهم
يجوز عنها جميعا والصحيح الاول والى لم يتنازعنا فيها لبيت المال لانها مال ضائع ولو
كانت ابلوا بقر اجازت الاضحية عنها جميعا واذا ربطوا ثلاثة اضحية في رباط واحد
ثم وجدوا واحدة عيبا يمنع جواز الاضحية وان كل واحد منها ان يكون له الحبيبة
وتنازعنا في الاخرين فالحبيبة لبيت المال لانها مال ضائع ويتقضى عنها بالآخرين
اننا انتمى كتاب **الكراهية** امره كتاب الكراهية
بعد الاضحية لان عامة مسائل كل واحد منها لم تخلو من اصل او فرع ترد فيه الكراهية
الامر ان الاضحية في ليالي ايام النحر مكروهة وكذا في التصرف في الاضحية بحرصها
وجلب لبنها وكذا ذبح الكتابي وغير ذلك كما ان الامر في كتاب الكراهية كذلك وترجم
المؤلف بالكراهية لان بيان المكروه اهم من نفي الوجوب الاحتراز عنه وترجم محمد في
الاصل بالاستحسان لما فيه ما استحسنه الشارع وفتح وترجم القدوري في مختصره
بالخط والاباحة لما فيه ما منع عنه الشارع واباحه والكراهية في اللغة مصدر
كرم الشيء كرهها وكراهية قال في الميزان هي ضد المحبة والرضا قال الله تعالى
وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خيرا لكم وفي خلاف المندوب والمحبوب لغة وليس ضد الا
كما نوه اهل الاعتدال وجعلوا الكراهية ضد الازالة بل هو كما تقدم لكن عن الميزان
لان الله تعالى يريد الكفر والمعاصي ولا يرضاهما ولا يحبهما كما تقرر في علم الكلام وهي
في الشريعة ما سبذ كالمؤلف في المصنف الله تعالى المكروه الى الحرام اقرب منه محمد
ان كل مكروه حرام وانما يطلق عليه لفظ الحرام لانه لم يجد فيه نصا قطعيا فكان
نسبة المكروه الى الحرام عند محمد كنسبة الواجب الى الغرض وعند الامام وابي يوسف ان
الحرام اقرب وهذا الحد المكروه كراهة مخزوم واما المكروه كراهة تنزيه فالى الخلاف
اقرب هذا خلاصة ما ذكره في الكتب المستمرة وبعض المتأخرين كانت هناك طائفة
الذين لا حاصل لها تركها عمدا وذكر في الفتاوى السراجية في هذا الكتاب
بابا في مسائل الاعتقادات وقدمه وهو اولى بالذكر والتقديم قال الامام هو
المقرر باللسان والاعتقاد بالجنان وذلك ان يترجم حوائج الله تعالى وصفاته الالهية
وجميع ما جاء من عنده من كتب ويعتقد بقلبه ذلك والقرار باللسان شرطي حتى
القادر على النطق على ظاهر الجواب وقيل الايمان هو الاعتقاد بالقلب واما الاقرار
باللسان فشرط وهو رواية عن ابي حنيفة الايمان بالتفصيل والتفصيل ليس بواجب
بل اذا امن بالجملة كفى الايمان لا يزيد ولا ينقص لان الاعمال عندنا ليس من الايمان ايمان
الناسي غير مقبول وتربية الناسي مقبولة الايمان غير مخلوق عذابة بخار وعند
ائمة سمرقند مخلوق وقيل اخلاف بينهم في الحقيقة لان البخاريين قالوا الايمان
هداية الرب لعبده الى معرفته وذلك غير مخلوق والسر قندي قالوا الايمان فعل

العبد وانه مخلوق وعن هذا يعرف جواب الامام من يسأل ان الايمان عطي او كسبي
ايمان المقلد صحيح وهو الذي اعتقد جميع اركان الاسلام بلا دليل جامع الجوامع قال
ابن القاسم من تعلم في الصغر امت باه ولا يكتنه وكتبه ورسله واليوم المأخر والقدير
وشعر من الله تعالى وتعلم انه ايماننا لكنه لا يحسن تفصيل لا يحكم بالسلامه وقال ابو الليث
ان سئل فارسيما فقال هذا عرفت يحكم بالسلامه قالوا ان كان لا يحسن ان يعبر ولا
يعرض عليه الاسلام وفي النازل قال الفقيه اذا كان الرجل لا يحسن العبادة وهو حال
لوسيل بالفارسية يعرف ان الله واحد وان المنيارسل الله عز وجل وان الساعة
اتية لا ريب فيها وان الله يبعث من يشاء القبور ويقول كت عرفت ان الامر هكذا
كان هذا مؤمنا وان كان لا يحسن ان يعبر عنه واذا سئل عن ذلك فقال لم اعلم
بذلك فلا دين له ويعرض عليه الاسلام فان اسلم وكانت له امة يجردنكاهم
السراجية المؤمن لا يخرج عن الايمان بالكتاب الكبير واذا مات بغير توبة فهو
في مشيئة الله تعالى ان شاغره وان شاغره بقدر جنايته او اقل ثم يدخل الجنة
القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ولا محدث والكتوب في المصاحف والى على كلام الله
تعالى وانه مخلوق روية الله تعالى في الاخرة حق يراه اهل الجنة في الاخرة بلا كيفية
ولا تشبه ولا محاراة اما روية الله تعالى في المنام الكرم قالوا لا يجوز والسكوت
في هذا الباب احوط القدر خيم وشعر من الله تعالى بعيشته وارادته العديمة الالوان
المعاصي ليت رضا الله تعالى المحادي وعن ابي حنيفة الفقيه انه قال هذه عشرة مسائل
التي وجدت عليها مناجاة السلف من اهل السنة والجماعة من اني بها كان منهم ومن
لم يؤمن بها فهو صاحب هوى وبدعة ثم عد هذه عشرة وقال قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن احمد القاسمي ان الله تعالى خلق افعال العباد وانما لهم
بتقضاء الله تعالى ومشيئته وان الله تعالى لم يزل وانما الله تعالى له علم موصوف به
في الازل لا هو ولا غير وان الله تعالى يجوز ان يرى في الاخرة بلا مرك وكيفية
ولا احاطة ولكن يجوز ان يكرم الله تعالى بالروية من عباده من يشا كيف شا وان
القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ولا محدث وان اهل الكبار من الموجودين في
مشيئة الله تعالى ان شاغره لم فضلا منه وان شاغره بهم بقدر ذنبهم عدل منه ويكفر
بما قبلهم الجنة وان الله يفعل ما يشا ويحكم ما يريد اذا كان اصلي للعباد ولم يكن لا يسأل
عما يفعل وهم يسألون شائعة محمد صلى الله عليه وسلم حق لاهل الكبار من الله وان
عذاب القبر حق وان يرجي من الله تعالى ان يعطي العباد ما يسألونه من دعائهم وفي
الدعابة فائدة وان القدر خيم وشعر من الله تعالى ومن لم يؤمن بهذا كله فهو صاحب
هوى وبدعة وبالله التوفيق وفي السراجية صفات الله تعالى قديمة كلها من غير
تفصيل بين صفات الذات وصفات الفعل وانها قديمة بذات الله تعالى لا هي هوى ولا
غير كالأحد من العشرة والله تعالى ليس بجسم ولا هو حر ولا عرض ولا حال بمكان ثم ان
الله تعالى موصوف بصفات الكمال ويوصف بان له يدا وعينا ولكن لا كالا يدي ولا

كلامين ولا يستغل بالكيفية وهل يجوز وصف الله تعالى بهاتين الصفتين بالفارسية
قال السيد الامام ابو شجاع باليد يجوز وبالعين لا وفي المحاوي قال بعض السلف
صححة ان يقول العبد عند الامكان مع الشهادة استجب ما جاء به رسول الله صلى الله
عليه وسلم على معنى ما اذ به رسول الله الجنة والنار وانما لا يفيد عند اهل السنة والجماعة
وفي المحاوي سئل ابو حنيفة عما قيل لما مؤمن ان عند الله فقال عندي ان
عند الله مؤمن وذكر بعض الناظرين من المتكلمين ان الذي يجب على الناس
احد الامرين اما ان يقبل على تحصيل هذا الفرح حتى يبلغ منه في غاية فيصير الي
حد من يصح المناظرة والحاجة او يلزم التي قد اجمع عليها اهل الله ولا يدخل في
شي في الاخلاق الذي يوجب براءة من يعتقد ان ما وافق ما اختلفوا فيه يحمل
الذي اعتقده هو الحق وما خالفها فهو باطل ويتجنب العصبية والحنينة لغير الدين
ويؤدي فدايغ الله ويترك معاصيه والحمل التي ذكرناها هي ان الله تعالى واحد
لا شريك له ولا مثل له ولا شبه له وان لم يزل قبل الكائن والزمان وقبل العرش
والهوى وقبل ما خلق من ذلك موجود وانه القديم وما سواه محدث وان
العادل في قضائه الصادق في اخباره ولا يحب الفساد ولا يرضى لعباده
الكفر وانه لا يكلفهم ما لا يطيقون وانه حكيم يحس في جميع افعاله في كل ما خلق
وقضى وقدر فانه يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر وانه انما بعث النبي المرسلين
وانزل عليهم الكتب ليعلموا في سابق علمه انه يذكر ونحس ويؤمن ان الله تعالى علم
الله منه انه لا يؤمن ويأتي وان الخير فيما قضاه الله وقدره وانه يتقضى
بالحق وان الرضى بقضائه واجب والتسليم لامر الله وان ما شاء الله كان
وما لم يشأ لم يكن وانما قضى فهو ما في خلقه وما قدر فهو لازم وان تأويل
ذلك هو تأويل المسلمين انه لا مرد له وان امر نافذ في خلقه وانه لا يمنع عباده
ما بهم الحاجة اليه ادا ما كلفهم وهو غني عنه لا يضر بذكره ولا ينفع منه
وانه خلق الخلق من الخلق والانس لما بهم ان يعبدوه وانه يضل من يشاء ويهدي
من يشاء وان اضلاله ليس كاضلال الذي علم به الشيطان وحزبه وانه يضل
الظالمين ولا يضل الفاسقين وفي السراجية بيننا صلى الله عليه وسلم اكرم الخلق
وافضلهم ومراحه الى العرش الى اكرمه الله تعالى ورئته الجنة والنار حق ورسالة
الرب لا تبطل بموتهم رسل بني آدم افضل من حملة الملائكة وعوام بني آدم من الملائكة
افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة افضل من عوام بني آدم كرامة الاولياء حق
والولي لا يكون افضل من النبي وان شفاعته الانبياء والصالحين لبعض معصاة
المسلمين حق وافضل خليفة من هذه الامة ابو بكر بن ابي قحافة النبي ثم عمر بن
الخطاب العدوي ثم عثمان بن عفان الاموي ثم علي بن ابي طالب الهاشمي رضوان
الله تعالى عنهم اجمعين ويشروط ان يكون الخليفة قريبا الملائكة لا يكون لها شي
العدالة ليست بشرط صحة الامامة والامارة والقضاء انما هي شروط الكبرية العلم

افضل

افضل من العقل عند اخلافا المعتزلة اهل الجنة استوى عن العزل غير متغير عن خوف الخلا
الطفال المشركين قيل هم في الجنة وقيل هم في النار وانه حنيفة ترفق بهم وقال الشيخ الامام
الرضي الله عنه ولما كان كافر كافر الكلام في الروح قال بعضهم يجوز وقتل بعضهم يجوز نفق في
الحياة وقيل هم عرض وقيل انها جسم لطيف وهي روح مخصوصة خال منكر ونكر حق
وسوالها لا ينفك قيل هذه العبارة على ما ذكرتم انتم وفي مستبانت الفقيه باب ما جاء
في ذكر الحفظة قال الفقيه اختلف العلماء في امر الحفظة وهم الكرام الكاتبين قال بعضهم
يكتبون جميع افعال بني آدم واقوالهم وقال بعضهم لا يكتبون الا ما فيه اجر او اثم ثم
قال بعضهم يكتبون اجمع فاذ اصدق والسماء حذوها ما اجر فيه ولا اثم وقال
وهو يعني قوله تعالى يحوي الله ما يشاء ويثبت وقال ابن جرير هم ما كان احدها عن
يمينه والاخر عن شماله فالذي عن يمينه يكتب بغير شهادة صاحبه والذي عن
شماله لا يكتب الا بشهادة من اذ فخذ واحد عن يمينه والاخر عن يساره وان
شي فاحدهم امامه والاخر خلفه وان نام فاحدها عن يمينه والاخر عن رجله
وقال بعضهم اربعة اشان بالهند واثان بالليل والخامس لا يفارقه ليله ولا ينام
واختلف الناس في الكفرة قال بعضهم عليهم حفظة وقال بعضهم لا يكون عليهم حفظة
لان امرهم فرط وعلهم واحد قال الفقيه لا يأخذ هذه العقول والائمة نزلت بذلك الحفظ
في شان الكفار واما في كتابه بشانه واما في اوقي ورأى ظهور الائمة سئل بعضهم
هل على الصبي حفظة يكتبون له فقال ارفع الشك عن ثلاث قيل له هل يكون معذور
بترك النظر قبل استكمال المدة التي يتعلق بها احكام الشرع فقال ان كمال شرائط
تكليفه قبل البلوغ وخطريه باله الخوف من ترك النظر لا يحذر وفي السراجية
عذاب القبر للكافر والبعض المعصاة حق يؤمن به ولا يستغل بكيفية لان التوفيق
لم يرد به وما يتصل به فصل يشتمل على السنة والجماعة المضرات روي عن علي بن ابي
ابى طالب رضي الله عنه انه قال المؤمن اذا اوجب السنة والجماعة استجاب الله
دعاه وقضى حوائجه وغفر له الذنوب جميعا وكتب الله له براءة من النار وبراه من
النفاق وفي خبر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من كان على السنة والجماعة كتب الله له بكل خطوة يخطوها عشر حسنات ورفع
له عشر درجات فقيل يا رسول الله متى يعلم الرجل انه من اهل السنة والجماعة
فقال اذا وجد في نفسه عشر اشيا فهو على السنة والجماعة ان يصلي الصلاة
الحسنى بالجماعة ولا يذكر احدا من الصحابة بسوء ويبغضه ولا يخرج على السلطان
بالسيف ولا يشك في ايمانه ويؤمن بالقدر خيرا وشره من الله تعالى ولا يجادل في
دين الله عز وجل ولا يكفر احدا من اهل التوحيد بدنب ولا يدع الصلاة على من مات
من اهل القبلة ويرى المسح على الخنيتين جائزا في السر والضر ويصلي خلف كل امام
بر او فاجر المحاوي من اهل السنة والجماعة من فيه عشرة اشيا فالاول ان لا يقول
شيئا في الله لا يليق بصفاته والثاني ان يقرأ القرآن كلام الله وليس بمخلوق

والثالث يرى الحق والعديد من خلف كل بدو فاجر والارواح يرى القدر في شرم من الله تعالى
والخامس يرى المسيح على الخنق والسادس لا يخرج على الامر بالسيف والسلاح بفضل اكل
وجوه عذراء عليا على سائر الصحابة الثامنة ان لا يكفر احدا من اهل القبلة بدين النجاس
يصلي على من مات من اهل القبلة والعاشر يرى الحق في رحمة والفرقة هذا باقيا صاحب
الكشاف في هذا الفصل شروط وزيادات لا يصح بنا يجب ان نراعي ذلك وسيل ابو نصر
الدبوسي عن معنى قوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة قال اي يولد على دالة الفطرة
على معنى ان الله تعالى خلقه على خلقه لو نظر اليها وتفرق فيها على حسب ما يجب لكانت على
ديوبيتته ووجدانته ومعنى قوله يهودانه اي ينقله اليهم اليهودية وحواله
بالتقليد لكونه في ايديهم لذلك ظهور العمل في المسلمين خلقا على سلف الاولين يكون
تاجرا للوالدين من غير ان يكون منه كفر او اسلام على الحقيقة وسيل ابو نصر الدبوسي فيقول
ما معنى الاخبار التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى في بعضها صلواته
كل بدو فاجر وفي بعضها القدرية تجوز هذه الامة فلا يعيدونهم وان ماتوا فلا يسعون
جنازهم وفي بعضها ان امتي مستغرق على كذا وكذا كلام في النار الواحدة فقال المشايخ
ان من شرايط السنة والجماعة ان لا يكفر احدا من اهل القبلة ثم الفاجر الذي تجوز الصلاة
خلفه من اهل القبلة ومن الذين قال لهم كلهم في النار اهل الهوى والبدع ومن الجاهل
من جملة اهل الاسلام وفي الجملة تجوز الصلاة خلف صاحب الهدى والبدعة ام هم على
مراتب تجوز خلف بعضهم قال الشيخ الفاجر هو الفاسق من اهل الاسلام والبر هو الاول
من اهل الاسلام وقديما من رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يخرج احد
من الاسلام بدين وذكر افتراق الامة انه بالاهل فمن كان من اهل الاسلام فالصلاة
خلفه جائزة وان كان يعمل الكبار من اهل الهوى على ضربين منهم من يخرج عن الاسلام
وسمهم من لا يخرج فمن خرج من الاسلام لا تجوز الصلاة خلفه وقد سبق الكلام فيه ستون
في تمة كلمات الكفر في اركان السيد ومن لم يخرج من الصلاة خلفه جائزة ومن
خرج من الاسلام فهو في النار خالد ومن لم يخرج منه فهو من جملة اهل المشية قال
الله تعالى ان الله لا يغير ان يشرك به ويغير ما دون ذلك لما يشاء والما جاء في اهل
الهوى انهم لا يعادون ولا يشجع جنانهم فهذا تغليب وتشديد كان في الزمان الاول
حيث كان المشركين واحدة في عهد ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم اجمعين وما قل
عنه وقعت الفرقة وظهرت الهوى وقلت اخذت اهل الهوى لم يكن امضا
الامر على السبيل الاول وقد يكون يجالسون على بن ابي طالب ويناصرون وكذلك
السماء والنهار بعد الي يومنا هذا والدليل على ذلك ما جاء ان شهادة اهل الهوى
جائزة وسيل ابو بكر القاسمي عن الرجل هل يعلم انه على مذهب اهل السنة والجماعة فقال
اذا رجع علمه الى كتاب الله والى ما قاله السلف الصالح فهدى على مذهب اهل السنة والجماعة
فصل في المأكول والشرب قدم فصل المأكول والشرب على غير لان الاحتياج الي
بيان مسأله اهم من غير قال رحمه الله تعالى كرم لبن الانسان لان اللبن يتولد من اللحم فصار

منه وكذا لبن الخيل يكرم عند الامام كرم عنه واختلف في كراهة لحم الخيل عند الامام والصحيح
انها تكم كراهة تحريم كذا في المحيط وفي فتاوى قاضي خان ولا تترك الجلالة ولا يشرع بها
لان عليه الصلاة والسلام بنى عن اكلها وشرب لبنها والجلالة هي التي تعاد اكل الجيف ولا
تخلط فيكون لحمها مستنسا ولو جئت حتى يزول اللبن حلت ولم ينفس لذلك من في
الاصل وقد روي في الفادر مشهور وقيل بارسين يوما في البطل وبعضهم يوما في البقر يمشق
ايام في الشاة وثلاثة ايام في الدجاجة والتي تخلط بان تتناول النجاسة والجيف وتتاول
غيرها على وجه لا يظهر اثر ذلك في لحمها فلا بأس باكلها ولهذا جعل اكل الجذع تغذي لبن
الخنزير لان لحمه لا يتغير وما غذي به يصير مستهلكا لا يشرع له انزول هذا قالوا لا بأس
باكل الدجاجة لانها تخلط ولا يتغير لحمه وماروي ان الدجاجة تحبس ثلاثة ايام ثم تذبح
فذلك على وجه التنزيه لا على انه شرط وفي المحيط ولا بأس باكل شحير يوجد في بصر
الابل والشاء فيخسل ويوكل وان كان في احشا البقر وروث الفرس لا يوكل لان البصر
صلب قل ما يتد اكل النجاسة في اجزا الشعر والخطه ولا بأس باكل دود الزيتون قبل ان
تنفخ فيه الروح لان اسم الميت اما يطلق على من له روح ويكرم رنح الجدة من السقاية وحله
الى المنزل لانه وضع للشرب لا للعمل والمطبخ الذي يوجد في الماء ان كان لا قيمة له فهو
حلال لانه ما دون في اخذه وان كان له قيمة فلا ولا بأس بمضغ العلك للنساء لان
سنتين اضعف من سن الرجال فاقيم العلك لهن مقام السوك ولا بأس للنساء بخض
اليه والرجل ما لم يكن خضاب فيه فثايل ويكره للرجال والصبيان لان ذلك تزين وهو
مباح للنساء دون الرجال ولا بأس بخضاب الرأس والوجه بالحناء والوسمة للرجال
والنساء لان ذلك سبب لزيادة الرغبة والمحبة بين الزوجين ويجوز رنح التمار من
هند جاري واكلها وان كثر لانه ما يفيد الماء اذا ترك فيكون ما دونها بالرنح دالة
رجل من السكر فوقع في حجر رجل واخذ رجل اخر منه ان كان في حجر ليعتق فيه السكر
لا يجوز لانه احرم وما يجوز لانه ما احرم ونظير رجل وضع طست على سطح فاجتمع
فيه ماء الطير فجار رجل ورفعه ان كان وضعه صاحبه لذلك فهو له وان لم يضعه
لذلك فهو للراعي لانه لم يحرره انتهى وفي الظهيرة واذا اكل الرجل اكثر من حاجته
ليتقيا قال الحسن البصري راي ان ابن ما كذا ياكل الوانمة الطعام ويكثر ثم
يتقيا وينتفع ذلك وفي الخانية وهو المذهب عند اصحابنا روي عن بعض اطباء
انه قيل له هل يجد الطبيب في كتاب الله دليل للطب قال نعم قد جسد الله تعالى الطب
في هذه الآية وهو قوله كلوا واشربوا ولا تسرفوا يعني الاسراف في المأكول والشرب
هو الذي يتولد منه الامراض وقيل اذا كان الرجل قليل المأكول كان ارجح جسا واجود خلقا
واذا كثرت فمما واكل يوما واخف منسدا ذكر محمد بن احمد مناهم افساد الطعام قال وقت
الافساد السرف في الطعام اذاع فمن ذلك ان ياكل فوق الشبع فانه حرام وفي النجاس
واذا اكل الرجل فوق الشبع هذا حرام في كل باكل ومن المتأخرين من استثنى من حاله ما اذا
كان له غرض صحيح في المأكول فوق الشبع فيجوز لباي به بان اتاه ضيف بعد ما اكل

حاجة فلياكل لاجل الصيف حتى لا يجف او يريد صوم الغد فيتناول فوق الشبع ومن
 الاسراف في الطعام الكثير في المباحات والموان فذلك منى عنه الماعذ الحاجة
 بان يميل من ناحية واحدة فيستكثر من المباحات يستوى من اي لوانا فيحصل له
 مقدار ما يتقوى به على الطاعة وكذلك اذا كان من قصده ان يدعو المضيف فوما بعد
 قدم اليه من الخبز والطعام فلا يباس بالاستكثار في هذه الصلوة ومن الاسراف ان
 ياكل وسط الخبز ويدع حواشيه وياكل ما انتهى من الخبز كما ينمله بعض الجهال ويرى
 ان ذلك المذ ذك هذا اذا كان لا ياكل غير مترك من حواشيه فاما اذا كان غير يتناول
 ذلك فلا يباس بذلك كما لا يباس ان يختار ليتناول غنفا دون رغيف ومن الاسراف التمسح
 بالخبز وفي الذخيرة ومن الاسراف مسح السكين والاصبع بالخبز عند الفراغ من الاكل
 من غير ان ياكل ما يتسحق به فاما اذا اكله فلا يباس به وفي التمسح سيل من موه اليد
 على ثيابه فقال لا يجوز وسيل من موه اليد بدسار ووي فقال لا يجوز وفي الخاف
 ولا يباس بمخرقة الوضوء والمخاط وفي الجامع الصبر ويكره الخرقه التي تحمل ويحسب لها
 العرق اما اذا كان شيئا لا يمسح له وكذا الخرقه التي يتخط بها وكذا التي يمسح بها
 الوضوء وانما يكره اذا فعل ذلك للتكبر اما من فعل ذلك للحاجة فلا يكره ومن الاسراف
 اذا سقط من يده لقمه ان يتركها بل ينبغي ان يمسك اللقمه وينبغي ان لا ينتظر
 الا اذا اضر الخبز وياخذ في الاكل قبل ان ياتي المادام ويستحب غسل اليدين قبل
 الطعام فان فيه بركة وفي البرهانية والسنة ان تغسل اليدين قبل الطعام
 وبعد وفي واقعات الناطق المادب في غسل اليدين قبل الطعام ان يمسح بالثياب
 ثم بالسيوف واذا غسل يديه بالماء لم يترك ليحسب فيكون اثر الغسل باقيا
 وقت الاكل والمادب في الغسل بعد الطعام ان يمسح بالسيوف ثم بالثياب ويمسح
 بالماء لئلا يكون اثر الطعام زائلا بالكلية وفي التمسح سيل والذي عن غسل الغم
 للاكل هل هو سنة كغسل اليد فقال لا واذا غسل يديه بالتمالة او غسل راسه
 بذلك واحرقها ان لم يكن فيها شيء من الدقيق وهي تحال تطرف بها الدواب فلا يباس
 وفي الذخيرة وفي نوادر هشام سالت محمدا عن غسل اليدين بالدقيق بعد الطعام
 مثل الغسل بالاشنان فاخبرني ان ابا حنيفة وابا يوسف لم يريا بأش التمر من
 الناس ذلك من غير يكره وفي الحاشية ويكره للجبر جلا كان او امرأة ان ياكل طعاما
 او شرايا قبل غسل اليدين والغم ويكره ذلك للحامض ويستحب تطهير الغم في جميع
 المواضع وينبغي ان يغسل من المانية على يده بنفسه ولا يستعين بغيره في وضوحي
 من ما يختارهم الله تعالى انه قال هذا كالوضوء ولا يستعين بغيره في وضوينا
 ولا ياكل طعاما حار به ورد الماء ولا يشم الطعام فان ذلك عمل الهيام ولا ينبغي في
 الطعام والشراب ومن السنة ان لا ياكل الطعام من وسطه يمين في ابتداء الاكل ومن
 السنة لمس القصعة وان يلحق اصابعه قبل ان يمسحها بالماء لئلا يتركه من اثر الخبز
 والجبابرة وفي الخلاصة ومن السنة لمس القصعة وفي البرهانية رجل اكل الخبز مع

اهل واجتمع كسرات الخبز ولا يشتمى اكلها فله ان يطعم الدجاجة والشاء والبقرة وهو
 الافضل ولا ينبغي ان يلقي في النهر والطريق اما اذا وضع لاجل النمل لياكل النمل في
 يجوز هكذا فعل بعض السلف ومن السنة ان ياكل ما سقط من المائدة ومن السنة ان
 يبدأ بالملح ويختم بالملح وفي السجانية الماكل على الطريق مكره اكل الميتة حاله المخصوصة
 قدر ما يدفع به الهلاك لا يباس به ولا يباس بطعام الجوعس اما الذي يجعه رجل قال من
 تناول مالي فهو صاحب فتناول رجل من غيران يعلم اباحتها جاز ولا ينبغي للناس
 ان ياكلوا من اطعمه الظلمة ليقبح الامر عليهم ومن جرحهم عما يكرهه وان كان يحمل طعاما
 اكل ودود القر قبل ان ينقع فيه الروح لا يباس به وفي الحاشية المجدي اذا ركب
 بلبن الماتان قال بن المبارك يكره اكله قال واخبرني رجل عن الحسن انه قال اذا
 ركب المجدي بلبن الخنزير لا يباس به فقال معناه اذا اعتلف ايا ما بعد ذلك
 كالجلالة ولذلك بول ما ياكل لحمه عند ابي حنيفة والي يوسف لا يجوز للتداوي
 وعند محمد يجوز للتداوي وغيره وذكر في عيون المسائل اذا امر الرجل بالتمار في ايام
 الصيف واراد ان يتناول منها التمار الساقطة تحت الاشجار فان كان ذلك
 في المصر لا يسه التناول اما اذا علم ان صاحبها قد اباحه اما نصا او دلاله او
 عادة واذا كان في غير المصر فان كان من التمار التي تبقى مثل الجوز وغيره لا يسه
 الاخذ اما اذا علم الماذن وفي الغياض هو المختار وان كان من التمار التي لا تبقى
 اختلفوا فيه قال الصدوق الشهيد ان لا يباس بالتناول ما لم يتبين اني اما صرحا
 او عادة وفي الغياض والمختار ان لا ياكل منها ما لم يعلم ان صاحبها رخصه بذلك
 وان كان ذلك في الرساتيق التي يقال لها بالنارسية يكرهه فان كان من
 التمار التي لا تبقى فالمختار ان لا يباس بالاكل ما لم يتبين اني وفي جامع الجوامع ولا
 يحمل حل شي منه واما اذا كان التمار على الاشجار فلا يفضل ان لا ياخذ في موضع ما
 الا ان ياذن او يكون موضع كثير التمار يعلم انه لا يثق عليه اكل ذلك فيسه الماكل ولا
 يسه اكل واما اوراق الاشجار اذا سقطت على الطريق في ايام الفيلق واخذ
 انسان شيئا من ذلك بغير اذن صاحبها فانه كان هذا ورق في يتسحق بورقه
 نحو التوت وما شبه ذلك ليس له ان ياخذ واذا اخذ يضمن واذا كان لا يمتنع له
 ان ياخذ واذا اخذ لا يضمن وفي الخلاصة واذا امر سوق الحامض فوجد فيه
 سكر لا يسه ان يتناول منه ولو ان قوما اشتروا فلاة من ارض فقالوا ان يظهر بطن
 الفلاة فليسه ان يشتري منه فياكله فاظهر واحد واشترى ما وجوه عليه يكره
 الماكل لان فيه تعليق بالشروط وفي الحاشية شجرة في مقبرة قالوا ان كانت نائمة في
 الارض قبل ان يجعلها مقبرة فما لك الارض اقول لها يصنع بها ما شاء وان كانت الارض
 مواتا ولا ملك لها فجعلها اهل تلك المحلة او القرية مقبرة فان الشجرة وموضعها من
 من الارض على ما كان حكمهما من القديم وان بنت الشجرة بعد ما جعلت مقبرة فان كانت
 الفارس معلوما كانت له وينبغي ان يتصدق بثمرها وان كانت الشجرة بنت نفسها

فحكما يكثر للتقاضي ان رأى قلعها وانما قلعها على القبر فقل ونحو الكثير من هجر جابر
ورفع السجادة واكلها جابر وان كثر الحجوز الذي يلعب به الصبيان يوم العيد لا بأس
بأكله اذا لم يكن لهم به على وجه الخفاصة وفي فتاوى ابي الليث لا بأس بالأكل متوكفا
اذا لم يكن على وجه التكبير وفي الظهيرة هو المختار وفي الخلاصة وهو مكشوف
الرأس الأكل يوم الاضحية قبل الصلاة فيه روايات والمختار انه لا يكره أكل الطين
في فتاوى ابي الليث ذكرني الامية اذا كان يخاف على نفسه من أكل الطين بان كان يورث
علة فانه لا بأس له أكل الطين وكذا كل شيء اذا أكله يورث ذلك وان كان يتناول منه
قليلا وينحل ذلك اجابنا لا بأس به وأكل الطين البخاري لا بأس به مالم يسرف وكراهة
أكله لا حرمة بل لانه يبيع الدم والمراة اذا اعتادت أكل الطين تمنع من ذلك اذا كان
يوجب التنصت في حالها لا بأس بأكل الفالوج والاطمة الشهية وعن النبي
صلى الله عليه وسلم انه أكل الرطب مع البطيخ وأكل عرق رضى الله عنه البطيخ بالسكر
وفي التمه وضع الملح على القراطيس ووضع على الخبز يحوز وتعلق الخبز بالخوان
مكروه ويكره وضع الخبز تحت القصعة وكان الشيخ ظهير الدين المرنغيتي لا يفتي
بالمكراهة في وضع الملح على الخبز ولا مسح السكين بالخبز ولا مسح ومن المسايخ
من افق بالمكراهة وفي التمه سئل يوسف بن محمد والحسن بن علي عن مريض قال
له طبيب لا بد لك من أكل لحم الخنزير حتى يدفع عنك العلة قال لا يحل له أكله وقيل
هل يفرق الامر بينهما اذا امر بأكله او جعله في دواء فقال لا فيل ولو كان الحلال
أكثر قال لا وسئل الحسن بن علي عن أكل الحبة والقنطرة او أكل الدواة الذي فيه الحبة
اذا اشار الطبيب الحاذق انه يدفع العلة هل يحل أكله قال لا وسئل علي بن أحمد
عن خبز الخنزير على نوعين نوع للجواري ونوع لنفسه وبأكل ما يجعل لنفسه
هل يأثم قال يكره له ذلك وسئل عن سوار العرة اذا عجن فيه الدقيق وخبز هل
يكره أكله قال لا وسئل عن الخبز اذا عجن بالحليب قال لا يكره ولا بأس به وعن
قطع اللحم بالسكين قال لا بأس به وسئل عن عرق الادوي ونخامته ودفعه
اذا وقع في المرقاة او في الماء هل يוכל المرقاة ويشرب الماء قال نعم مالم يغلب عليه
ويصير مستغذرا طبعا وسئل عن سن المادي اذا طحن في الخنطة فالمخصوص عليه
انه لا يוכל وهل تدفن الخنطة او تأكلها الهائم قال لا تأكلها الهائم وسئل عن
النار تأكل الخنطة هل يجوز أكلها قال نعم لاجل الضرورة وسئل ابو الفضل عن شغل
التنوير باحثاء البقر هل يجوز اذا خبز بها قال يجوز أكل ذلك الخبز وسئل ابو حامد عن
شغل التنوير بارواث الخمر هل يجوز ان يخبز بها الخبز قال يكره ولو شرب عليه ماء
بطلت الكراهة وعليه عرف اهل العراق ورياده طاهر وفي العناية يكره الأكل
والشرب متكافا او واضعا شاله على عينه او مستندا ولا يتقطع اللحم بالسكين ولا
يسقى اباه الكافر خرا ولا ينادله القدرح ولا يذهب به الى البيعة ويرده
منها ويوقد تحت قدره اذا لم يكن فيه ميتة ولا لحم خنزير ولا يحضر المسلم ما يذبح

بشرب

يشرب فيها خمر ويأكل فيها ميتة وفي الخنزال قال محمد بن قاتل البطنة بطنتان اهما مات
يتعد الرجل السن وعظم البطن فان هذا مكره فاما من رزقه الله بطنا عظيما وكان ذلك خلقا
من غير ان يتعد السن فلا يبي عليه قال الفقيه السائل في الخبر الذي ورد عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان الله يبغض الخمر السمين معناه اذا شرب السن اما اذا خلقه الله سمينا فهو غير
داخل في الخبر انتهى وفي السراجية ويكره ان يلبس الرجل ثوبا فيه كتابه بذهب وفضة ويكره
انه قول ابي يوسف وعلى قياس قول الامام لا يكره فلا بأس بان يلبس انتهى قال رحمه
الله تعالى والاكل والشرب والماد هان والتطيب هان انا ذهب وفضة للرجال لا روي
حديثه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تلبسوا الحرير ولا الديباج ولا
تسربوا في انية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحاها فانها لها لحم في الدنيا ولكم في
الآخرة رواء البخاري وسلم واحد روي عن ام سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان
الذي يشرب في اناء الفضة انما يخرج جريحه بطنه نار جهنم فاذا ثبت في الشرب فلا يحل
لذلك والتطيب لا يستويهم في الاستعمال فيكون الواجب في الكل ولا نه نسم المني والشرير
وتشبههم قال الله تعالى اذهبتم طيناتهم في حياكم الدنيا وقال عليه الصلاة والسلام
من تشبه بقوم فهو منهم والماء بقوله كراهة التخميم ويستوي فيه الرجال والنساء لا خلاف
ماروينا وكذا الأكل بمعلقة الذهب والفضة والاحتفال بميلها والاشبه ذلك الاستعمال
ومعنى يخرج جريحه يرد من جرحه الفحل اذا اردد صوته في حفرته قال في النهاية قيل صدر
المادة ان المحرم هو ان يأخذ انية الذهب والفضة ويصب الدهن على الرأس اما اذا
ادخل يده واخذ الدهن ثم صب على الرأس لا يكره وعنه للذخيرة وظاهر عبارة النهاية
حيث عبر بقيل انه ضعيف قال في المجامع الصغير قالوا هذا اذا كان يصبه من المانية
على رأسه او بدنه اما اذا ادخل يده في الماء واخرج منها الدهن ثم استعمل فلا يكره انتهى
وهو يفيد صحة قال في العناية وارى انه مخالف لما ذكره المصنف في المكحلة والميل ولا
بدان ينفصل عنها حين الاحتفال ومع ذلك فقد ذكر في المحرمات واعتراض صاحب التسهيل
على ما قيل في صدره الادها وهو انه يقتضي ان لا يكره اذا اخذ الطعام من انية الذهب
والفضة بمعلقة ثم أكل منها وكذا اذا اخذ بيده ثم أكل منها وجاب عنه صاحب الدرر
والفرع باب يصلح جوابا عما اورد صاحب العناية قال ولا مرادهم ان الادوات المصنوعة
من المحرمات اما يحرم استعمالها فيما صنعت له بحسب متعارف الناس فان المواني
الكثير المصنوعة من الذهب والفضة لاجل اكل الطعام اما يحرم استعمالها اذا اكل
منها باليد او بالعلة لانهما وضعت لاجل ابتداء اكل منها باليد والعلة واما اذا اخذ
منها ووضع على موضع مباح فأكلم منه لم يحرم لانتفا ابتداء استعمالها وكذا المواني
الصغيرة المصنوعة لاجل الادها وان دحوه اما يحرم استعمالها اذا اخذت وصبتها
الدهن على الرأس لانها صنعت لاجل الادها فانها بذلك الوجه واما اذا ادخل يده
واخذ الدهن وصبه على الرأس من اليد فلا يكره لانتفا ابتداء استعمالها منها فظهر ان
مرادهم ان يكون ابتداء استعمال المتعارف من ذلك الحرف المحرم انتهى وادرك عليه بان

العجود في عبارة المتقدمين والجامع الصغير والمحيط والذخيرة وفي عبارة المتأخرين
 والثاني أن العرف المتعارف فيه التداول باليد والمخرفة فيما ذكره لا يصلح فأردنا
 وفي القصاص العينية ويكره يدهن رأسه مدهن فضة وكذا إذا صب الذهب
 على رأسه ثم يمسح رأسه والحجته وفي الغالية لأبأس به ولا يصح الغالية على
 الرأس من المدهن وفي المتن يكره أن يستعمل ذهب أو فضة وهو يرى عند
 الإمام أبي يوسف وفي الساجية ويكره أن يكتب بتم ذهب وفضة أو دواء كذلك
 قال رحمه الله تعالى **لا يباح رصاص ولا حديد ولا برص وعقيق** يعني لا يكره المواقف
 من هذه الأشياء وقال الإمام الشافعي يكره لأنها في معنى الذهب والفضة قلنا لا بأس
 بذلك وإن عادت لم تجز بالمتأخرين يفرق الذهب والفضة فلم تكن هذه الأشياء في
 معناها فامتنع المحقق بها ويجوز استعمال الماروي من الصغر لما روي عن عبد
 بن يزيد أن أبا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يأخذ من الذهب والفضة فوضا
 رواه البخاري وأبو داود وغيرهما واستدل به على إباحة غير الذهب والفضة لأنه
 في معناه بل عينه **قال رحمه الله تعالى وجعل الشرب من آنا منقوض والركوب**
على سرج منقوض والجلوس على كرسي منقوض وينقض موضع الفضة يعني ينقض
 موضعها بالتم وقيل باليد في المكمل والشرب وفي السرج والكرسي موضع الجلوس
 وكذا الماننا المتصب بالذهب والفضة وكذا إذا جعل ذلك في رجل السيف والسيك
 أو في قبضتها ولم يضع يده في موضع الذهب والفضة وكذا إذا جعل ذلك في
 المسجد أو خلفه والمارة أو جعل المصحة مذهباً أو منقوضاً وكذا اللجام والركاب
 المنقوض وهذا كله عند الإمام وقال أبو يوسف يكره ذلك كله وقيل محذور
 مع الإمام ويرى مع الثاني وهذا الخلاف فيما إذا كان يخلص ولما التزم الذي
 لا يخلص إذا أحرق فلا بأس به بالجامع لأنه مستهلك فلا يجر به للثاني ما روي
 عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من شرب من آنا ذهب وفضة أو آنا فيه شيء
 من ذلك فإنا يجر فيه بطنه نار جهنم رواه الأرقطبي ومر عليه بعضهم حيث قال
 لو ثبتت هذه الزيادة كان حجة فاطمة على الإمام لكن لم نجده في رواية البخاري وغيره
 المخالفاً عن هذه الزيادة انتهى أقول عدم وجبانه فيما ذكر لا يدل لعدم وجوده
 فيما ذكره الزيلعي وهذا القائل ليس من فرسان علم الحديث فليتأمل وللامام ما روي
 من الأخبار مطلقاً من غير قيد شيء ولما روي عن أنس أن قدح النبي عليه الصلاة
 والسلام كان فيه ضبة فضة وكان استعمال هذا المعدن المحر الذي يلا في المنقوض
 وأما ما تبع له في الاستعمال فلا يكره فصار كالنجاسة الكفوة بالحسين والعلم في الشرب
 ونسب الذهب في فض الخاتم وكالعمامة المعلمة بالذهب وروي أن هذه المسئلة
 وقعت في مجلس أبي جعفر الدوانيقي والإمام حاضر وأيمه عصر حاضر وانفالت
 الأمانة يكره والإمام ساكت فقيل له ما تقول قال إن وضع فيه في موضع الفضة يكره
 وإلا فلا قيل له من أين لك قال أريت لو كان في أصبعه خاتم فضة فشرب من كفه

أيكر ذلك فوقف الكل وتجب أبو جعفر من جوابه وفي فادر هشام في قارورة ذهب أو فضة
 يصب منها الدهن على رأسه والسنانة الكرهه وأكبر الغالية وفرق بينهما بأن الغالية
 يدخل المان في يده فإذا أخرجها إلى الكف لم يكن استعمالاً فاما الدهن فإنه يستعمل ولا يشد
 الأسنان ولو جدد فيه لا يتخذ انعاماً ذهباً ويتخذ من الفضة عند الإمام وعند
 الثالث يتخذ من الذهب لما روي عن عرفة أنه أصيب فيه فأتخذ انعاماً من الفضة
 فأتى فامر النبي عليه الصلاة والسلام بأن يتخذ انعاماً من الذهب ولأن الفضة والذهب
 يستعملان في الحرمة وإذا استقطت شئته فإنه يكره أن يعيدها ويشدها بذهب أو فضة
 ولكن يأخذ سائلاً فإنه فيجعلها مكانها عند الإمام وقال أبو يوسف يشدها بالذهب والفضة
 في مكانها كذا في المحيط مع بيان الدليل انتهى وفي الغالية ولا بأس بالخيل من الفضة فيها
 الخلاف المتقدم انتهى **قال رحمه الله** ويحظر قول الكافر في المحل والحرمة قال الساجي
 وهذا سهو لأن المحل والحرمة من الديانات ولا يقبل قول الكافر في الديانات وإنما
 يقبل قوله في المعاملات خاصة للضرورة لأن جرم صحيح لصدور عن عقل ودين
 يعتقد فيه حرمة الكذب والحاجة ماسة إلى قبول قوله يكره وقوع المعاملات انتهى
 أقول الظاهر أن أصل عبارة المؤلف في المحل والحرمة الضمني فاستقط بعض الكتب
 لفظ الضمني فسلح ذلك واستشهد حتى إذا كان له خادم كافراً وجب بحوي فأرداه
 ليشتري له لحماً فقال اشتريت من يهودي أو نصراني أو مسلم وسعه أكله وإن قال
 اشتريت من مجوسي لا يسعه أكله لأنه لما قيل قوله في حق الشري منه لم يقوله
 في حق المحل والحرمة ضرورة لما ذكرنا وإن كان لا يقبل قوله فيه قصد إباحة ما قال هذا
 خلال أو عدم الماترى أنه يبيع الشرب وحده لا يجوز ويتبع للأرض يجوزكم من شيء يبيع
 منها وإن يبيع قصد إباحة جوابه قاطبة ولو قال اشتريته من غير المسلم والكتاب
 فإنه يقبل قوله في ذلك ويتضمن حرمة ما اشتراه كما مر جوابه أيضاً **قال رحمه الله تعالى**
والمملوك والصبي في الهدية والأذن والمصل المعاملات يقبل فيها خبر كل ميم حر كات
أو عبد مسلم كان أو كافراً صغيراً كان أو كبيراً لعدم الضرورة الدائمة إلى ذلك وإلى سقوط
اشتراط العدالة فإنه لا مانع من الجحد المستجمع لاشتراط العدالة إلا دليل مع السامع يمل
به سوى الخبر فلم يقبل خبره لامتزاج باب المعاملات ووقوعه في حرج عظيم وبإيه وقوع
ولأن المعاملات ليس فيها الزام واشتراط العدالة لا يتم فلا معنى لاشتراطه فاشتراط
فيه المميز لا يغير فإذا قبل فيها قول المميز وكان في ضمن قبول قوله قبول في الديانات
يقبل قوله في الديانات ضمناً لما ذكرنا حتى إذا قال المميز أهدى اليك فلانة هذه الجارية
أو بعثت مولاي بها اليك وسعه الأخذ والاستعمال حتى جازله الرطب بذلك لا بأس
الديانات دخلت تبعاً للمعاملات كما تقدم بخلاف الديانات المتصورة لأنه لا يمكن
وقوعها كالمعاملات فلا مرجح في اشتراط العدالة ولا حاجة إلى قبول قول الفاسق لأنه
مهم فيها وكذا الكافر والصغير لا يمانيتهما فيها والخلف في الهدية ولما ذكرنا فاشمل ما إذا
أخبر بأهدى المولى نفسه أو غيره بأن يقول أهداني اليك سيدي وشمل أيضاً ما إذا

افر الملك باهيك الجوازي والمتاع وغيره كذا في الهداية وغيرها وفي المحيط والمعنوه
 كالصبي انتهى فقل في الهداية وفي المازن بان جعل الولي عبده ما ذناه في التجارة قال
 لو ان رجلا قد علم ان جارية لرجل يدعيها رجل فراهها بذكر رجل خبيثها فقال الذي
 في يد الجارية قد كانت كافت الما اني وصدة في ذلك وكان مسماة فلا
 باس بان يترجها منه وفي الخاتمة ولا يقبل هدية ولا صدقة حتى تحري فان وقع
 في قلبه انه صادق تقبل منه وان لم يقع تحريه على شي من ذلك يعني ما كان على ما كان وان
 كان وقع تحريه على انه كاذب لا يقبل منه قال في المتوجع قيل ذكر في الاسلام ان
 خبر الميزان العدل يقبل في الوكالة والهداية غير تحري وفي موضع اخر انه يشترط
 التحري وهو المذكور في كلام الرضا ومحمد فقبل يجوز ان يكون المذكور في كتاب المتحري
 تفسير الهدية في شرط ويجوز ان يشترط استحضار الجواز ان يكون في المسئلة بقا
 قال رحمه الله والفاق في العاقلات لايه البيانات يعني يقبل قوله الفاسق فيما
 ذكر قوله تنافيها الذين امنوا ان جاك فاسق بشارة فبينوا والبين الثبت
 وهو طلب البيان وذلك بالتحري وطلب الصدق في خبر لان الفاسق قد يكون
 ذامره فيستكشف عما لكذب وقد يكون ذامره لا يبالي عن الكذب فوجب طلب
 التحري فان وقع على تحريه على ان صادق يقبل قوله والا فلا والمعوط والموقوف ان
 يوقع ويتم وفي المحيط ولو اخبر بذلك فاسق او من لا يعرف عدله فان غلب على صدره يسر
 قوله والا فلا انتهى ولا يقبل قول الذي في نجاسة الماء لان الكافر يعتقد ان المسلم على يد
 باطل فيقتصد المضاربه للعدوة فيخرج الكذب في خبر فلم يجب التحري بل يسحب لان
 احتمال الصدق قائم بخلاف ما لو اخبر فاسق فان التحري يجب لاستواء الصدق والكذب
 فيه كذا في المحيط قال الساجد ولا يقبل في البيانات قول المشهور في ظاهر الرواية وعن
 ابي حنيفة انه يقبل ويقبل في البيانات قول العبد الما اذا كانا عدولا لخرج جانب
 الصدق في خبرهم والوكالة من العاقلات والاذن في التجارة من العاقلات وكل شيء ليس فيه
 الزام ولا ما يدل على النزاع فهو من العاقلات فان كان فيه شيء من ذلك لا يقبل فيه خبر الواحد
 ومن البيانات الحل والحرمة اذا لم يكن فيها زوال للملك قال في السخايف لا يقبل خبر العدل في
 البيانات اذا كان فيه زوال ملك حتى لو اخبر رجل عدل وامرأة الزوجين بانها ارتضعا
 على فلانة لا يقبل بل هي الشهادة انتهى فان قلت لماذا اشترط قبول خبر العدل عدم زوال الملك
 ولم يشترط ذلك في قبول خبر الصبي والملك حتى لو قال الصبي العبد سيدنا اهدى لك
 هذه الجارية قبل قوله وفيه زوال الملك مع ان الصبي ادني حاله من الحر العدل قلنا لا
 يمكن الرتبة ادني حاله من ملك النكاح بدليل اشراط الشهادة في ملك النكاح دون
 ملك الرتبة فلذلك اشترط في خبر الحر ما ذكره في الصبي فتأمل انتهى وحاصله ان الخبر انواع
 احدها خبر الرسول فيما ليس فيه عقوبة يشترط فيه العدالة لا غير والثاني خبر فيما فيه
 عقوبة فهذا الاول عند الثاني وهو اختيار الجصاص خلافا لابي الحسن الكرخي حيث
 يشترط فيه الثواب عند شهر رمضان من القسم الاول والثالث حقوق العباد فيما

فيه الزام من وجه دون وجه في شرط فيه صه احدى شرط الشهادة اما العدد او العدالة خلافا
 لها حيث يقبل بها خبر كل ميز والراعي العاقلات وقد بينا حكمها انتهى وفي الثاثة راجحة
 ان يكون الخبر عدلا مسلما والحاكم الشهيد ذكر في المختصر العدالة ولم ينكر الاسلام وبتين ما
 ذكر الحاكم ان ذكر الاسلام نافية وليس بشرط انتهى قال ولو اخبر مسلم ثقة حل او عيبا ذكرا
 او انثى انه ذبيحة مجوسي وقال الباقر بل هو حل او هم عدول اخبروا ولم يردوا وكذا لو اخبر
 عدلان ان الصدق يتخرج بزيادة العدد في الخبر خلاف الشهادة فان كانا مسلمين اخذ
 بقول الواحد لانه لا يجوز ابطال خبر العدل بخبرهم وان كانا من غيرهم واحد عدل بخبر الواحد
 عدلان ادها باكل والمخر بالحرمة يجب ترجيح ادها بالتحري فان لم يكن له راي
 واستويا عنده فلا باس بان ياكل بخلاف ما اذا روي ادها خبر مجرية وروي
 ادها بحل فانه يتخرج الحرمة على الحل بعمل الحرمة ناسخا ولو اخبر اثنان بالحل
 وواحد بالحرمة فلا باس باكله ولو اخبر حرا بالحل وعبدا بالحرمة يتخرج خبرهما
 بزيادة العدد ولو اخبر حواجر مجرية وعبدا بحل يتخرج خبر الحرين بالحرمة ولو اخبر
 حواجر عكاث بحل واربعة مجرية او رجل بحل وامرأة مجرية يتخرج بالذكورية والحرية
 ومن اشترى جارية فاجر مسلم ثقة انها حرة الماصل او اخته من الرضاع فله ان
 يطاها وان تنزه فهو حرة لان شهادة الواحد لا تبطل الملك ولا تجب حرمة الزنا
 ولو ملك طمعا او جارية بسبب من اسباب فشهد مسلم ثقة ان الملك غصبه
 من فلان فتره عن اكله ووطئها ولو اخبر عدل بانه ذبيحة مجوسي واخبر النصاب
 بانه ذبيحة مسلم والنصاب عدل تنزه عن ذلك ولو فعل لا شيء عليه ولو عرف جارية
 لزوي وراهها يدعزم لم يسعه ان يشترها ما لم يعرف انها ملك الذي في يد او ما روي
 في بيعها رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها فغاب عنها فاجر ثقة حرا وعبد او محدود
 في قدف انها ارتدت عود الاسلام وسعه ان يتزوج ارجاساها وهذا اذا كان الكفر
 رايه انه صادق وان كان الكفر رايه انه كاذب لا يتزوج الما لانا امرأة غاب عنها زوجها
 فاجرها مسلم ثقة بانه مات او طلقها فلا تا وكان غير ثقة او اناها كتاب بالطلاق
 ولا تدري اهو كتابه ام لا الما ان اكثر رايها انه حق فلا باس ان تعتد وتزوج وله
 اخبرها رجل ان اصل النكاح كان فاسدا ليس لها ان تتزوج بقوله وان كان ثقة وان
 شهد المرأة ان زفها طلقها فلا تا او مات وهي تتزوج ما تا او غابا قبل الشهادة
 عند القاضي لم يسح المرأة ان تقيم معه ولا ان تمكنه من نفسها ولا ان تتزوج بغير
 وكذا اذا سمعت الطلاق منه وهو محدد فخلت القاضية ردها اليه لم يسحها المقام
 معه الما ان تعتد وتتزوج بغيره ولو شهد عند المرأة عدلان ان سواها اعتقها
 وهو محدد تمنعه من الرقاب وغيره كذا في المحيط مختصرا في قوله الله تعالى ومن
 دعي الي ذمية ونمة لعب وغنا يتعدوا بكل يعني اذا حث اللعب والغنا بعد
 حضوره يتعدوا بكل ولا يتون ولا يخرج ولا يخفى ان قوله ونمة الى اخره جلة حالية
 من تاب فاعل اي فينبذ وجوه ذلك حال الدعوة فلو قال الخلف فخر لعب لكان اولي قتال

وعلموا ذلك بأجابه الدعوة سنة لقوله عليه الصلاة والسلام من لم يحج الدعوى فقد
 عصى الله القام فلا يتكلم بها لما افتتحت هذه الدعوة كصلاة الجنازة لا يتكلم بها الا رجل
 الناحية فان قدر على الخ من ولاحظ الحديث من راي اخره قال في العناية اخذت
 النهاية هذا فيه قبال السنة على الفرض وهو غير مستقيم فانه لا يلزم من تحمل المحذور اجل
 الفرض تحمله اجل السنة واجب بانها سنة في قوة الواجب لورود الوعيد على تركها لقوله
 فقد عصى الله القام الحديث وورد عليه بانهم انما ارادوا بقوله في قوة الواجب من الواجب
 في الاحكام فهو مشكل لوجود الفرق بينهما في الاحكام بان تارك الواجب يستحق العقوبة
 بالتارك وتارك السنة لا يستحقها بل يستحق حرمان الشفعة وان ارادوا بانها في قوة
 الواجب مجرد بيان تأكيد السنة فلا يجدي نفعا واجب بان اجابة الدعوى وان
 كانت سنة ابتداء لانها تنقلب الى الواجب بقا بعه المحذور حيث يلزمه حق الدعوى
 بالزامه نصار نظير صلاة النافلة تنقل الى الواجب بل الى الفرض بالزامه بالشرع
 اشار اليه صاحب الهداية فيكون فكل صلاة الجنازة فليس واجب على اجدويان
 تمام تقريب الدليل بان الدعوى على ثلاثة اوجه الاول اذا دعي الى وليمة او طعام
 ولم يكن ثمة شي من البدع اصلا والثاني اذا دعي الى الخا لك ولم يذكر حين الدعوى
 ان ثمة شي من البدع اصلا ولم يعلم الدعوى قبل المحذور ولكن هي عليه والمالث
 اذا دعي الى ذلك وذكر ان ثمة شي من البدع وعلم الدعوى قبل المحذور ففي الوجهين
 الاولين كانت الدعوى على وجه السنة فتكون الاجابة سنة وفي الوجه الثالث
 لم تكن الدعوى على وجه السنة فلا تكون الاجابة لازمة للدعوى اني وهذا كله بعد
 المحذور لو علم قبل المحذور لا يقبله ولما قيل ان يقول المحذور المذكور بعد
 المحذور وما قبله لانه قد تقرر في المصالح ان المعروف باللام اذا لم يكن للعهد الخارجي
 هذا للاستغراق والدعوى في الحديث باللام ولم يظهر هناك مهود خارجي فهي
 للاستغراق فتتم كل دعوى وقد يجاب عنه بانه وان كان عاما من حيث النظم فهو
 مخصوص بالنصوص الدالة على وجوب الاجتناب عن اقترب تمكن البدع انني فان
 كان ممن يقتدع به ولم يقدر على منعهم يخرج ولا يتعد لان في ذلك سبب للبدع
 وفي باب العصية على المسلمين وما حكم ان الامام دفع له ذلك كاذ قبل ان يصير ذوقه وان
 كان ذلك على المائدة فلا يتعد وان هناك لعب وغنا قبل ان يحضر فلا يحضر لانه
 لا يلزمه الاجابة اذا كان هناك منك لما روي عن علي قال صنعت النبي صلى الله عليه وسلم
 طعاما فدعوته له فحضر فواي في البيت تصادير فخرج وعنه ابن عمر قال نبي النبي
 صلى الله عليه وسلم عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر رواه ابو داود وادلت
 المسئلة على ان الملاهي كلها حرام حتى النبي يضرب القصب قل عليه الصلاة والسلام
 ليكون من ابي اقوام يستحلون الخمر والخنزير والمخاريف اخرج به البخاري
 وفي لفظ اخر عنه ليس من ابي الخمر يسوقها يفسر اسمها يعرف على رؤسهم الخمر
 والعصيات يخسف الله بهم الارض ويجعل منهم الغرزة والخنازير واختلف في النقي

المجروح قال بعضهم واستماع اليه معصية لا لطلاق الحديث وهو اختيار شيخ الاسلام ومنهم من قال بانها
 به ليستفيه به فتم الحاقه بالفصله ومنهم من جوز النقي اذ من الوجوه اذ اكله وحده ولا يكون
 على سبيل اللبس واليه مال شئ غاية السخفي لانه دوى ذلك من بعض الصحابة ولو كان في الشر
 حكم او قصه لا يكرم وكذا لو كان فيه ذكر امرأة غير معينة وكذا الوكالت معينة وفي بيته ولو كانت
 حية يكرم كذا في السارح وفي المحيط ويكرم اللعب بالسطر في والنز والمربعة عشر لقوله
 عليه الصلاة والسلام كل لعب حرام اما ملاعبة الرجل زوجته وقوسه وفرسه لانه يصدر
 عن الجموع والجماعات وسبب للفرقة في فواحش الكلام وغيره والمجرب الذي يلعب به الصيا
 مع العيد يركل اذا لم يكن على سبيل التمار وان كان فالتمار حرام واستماع صوت الملاهي
 حرام كالضرب بالقصب وغيره حرام قل عليه الصلاة والسلام استماع الملاهي معصية
 والجلوس عليها فسق والتلذذ بها كفر وهذا خرج على وجه التلذذ لانه كفر وعدا الحق
 بن زباد لا باس بان يكون في العرس دف يضرب به ليشهد ويعلق النكاح وسيل ابوي
 ايكمل المرأة بان تضرب في غير فسق للصبي قال لا اكراه ولا تركب امرأة مسلمة على السروج
 لقوله عليه الصلاة والسلام لعن الله الذويج على السروج هذا اذا ركبت متلهية او
 متغنية لتعرض نفسها على الرجال فان ركبت لحاجة كالجهاود الخ فلا باس به رجل
 اظهر فسق في داره فلا باس ان يتقدم اليه فان لم يتبع فلا باس بالخير انما اضربه
 اسواطوا وانما اخرج من داره لانه الكليل يصلح للتعزير وقال ابو يوسف في داره يسمح
 صوت مزامير ومعارف اذ دخل عليهم بغير اذ تم لان النبي والنجر عن المنكر فرض ولولم
 يخرج الدخول بغير اذ تم لا يمنع الناس عن اقامة هذا الفرض ولو راي من رده ومن
 ترك هذا المنكر يلزمه ان ينهاه عنه لان الواجب عليه ترك المنكر والنهي عن المنكر فاذا
 ترك احدهما لا يترك الاخر اني وفي الذخيرة وغيرها لا باس بضرب الدق في العرس
 والوليمة والمعايد وكذا لا باس بالغا في العرس والوليمة والمعايد حيث لا ضوق وفي
 الخلاصة وعن عرفة اخرف بيت الخار وعن الامام الزاهد الصغار انه امر بتغريب دار
 الفسق بسبب الفسق وفي الظهيرة ولا باس بالخروج بعد ان لا يتكلم بكلام فيه مام وتضد
 به اخفاك جلسا في وفي الجامع الصغر للصباي وكل لعب غير السطرنج فهو حرام وفي
 الخلاصة رجل في داره شجرة واذا ارتقى اعضاها يطلع على عورات الناس وفي الخلاصة
 رجل في داره شجرة باع اعضاها واذا ارتقى يطلع على عورات الخمران ليجري ان يرفع الامر
 الى القضا حتى يمنعه من ذلك والمختار ليدفع الخليم ويشرح عما نفسه ان كان هذا الرجل
 مشهورا ممن يقتدى به فانه يكره ان يتخلف اليه ويعظم ارم بين يدي الناس فيظن الناس
 رض به وان كان هذا الرجل لا يعرف فيدار لهم حتى يدعوا الظلم على نفسه من غير ان يأم فلا
 باس وفي الحادي في سبيل ممن راي رجل سرق مال انسانا قل ان كان لا يخاف الظلم منه
 يخبر به وان كان يخاف ترك وفي الظهيرة الامر المعروف باليد على الامر او بالسان على
 العلم او بالقلب لعوام الناس وهو اختيار الزندوسني وفي الخاتمة رجل دعاه الامر فساله
 عن اشياء ان يكلم بما يوافق الحق يصيبه مكره فانه لا ينبغي له ان يسلك بما يخالف الحق وهذا

كان لا يخاف القتل على نفسه ولا اتلاف عضو ولا يخاف على ماله واذا خاف ذلك منه فانه
 لباس به فصل في لباس النبي لما ذكرتم من مسائل الكراهة
 ذكر ما يتوارد على الانسان ما يحتاج اليه فقدم فصل للكل والشوب لان احتياج الانسان
 الى الماكل والشرب اسند وعقبه بفضل اللبس وقدمه على فصل النظر لان احتياج
 الانسان الى اللبس اسند من احتياجه الى النظر لتحقق الاول في جميع المواقف دون الثاني
 انتهى قال رحمه الله في حرم الرجل للمرأة لبس الحرير والاقدر اربع اصابع يعني يحرم
 على الرجل لا على المرأة لبس الحرير واللام الثاني يعني على قال الله تعالى وانما اسمها فها نحن
 نعلمها وانما حرم لبس الحرير على الرجال دون النساء ما روي ابو بصير عن اخيه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم احل الذهب والحرير لالنبي من اسنمه وحرم على ذكورها واه احمد
 والنسائي والترمذي وصححه لما روي عنه عليه الصلاة والسلام من لبس الحرير في
 الدنيا لم يلبسه في الاخرة الا ان السيد صفوان عنه وهو مقدار اربع اصابع لما روي
 احمد وسلم والبخاري عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في اربع الحديث
قال رحمه الله في حرم النساء لبس الحرير والاقدر اربع اصابع يعني اربع اصابع
 محمد بن كرم لها ذلك كذا في الجامع الصغير وذكر المدوري قول أبي يوسف مع محمد وذكر ابو الليث
 عن أبي حنيفة لمحمد ما روي عن حذيفة انه عليه الصلاة والسلام نهى عن لبس الحرير
 والديباغ وانما يلبس عليه رداء البخاري وقال في حرمه اني وقاه لان انك على حجر
 الفضل احب الي ان انك على مرافق الحرير وللانام ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 جلس على مرقعة حرير ولا القليل من اللبس مباح فكذا القليل هنا ولا النعم
 الافتراش والتوسد اهانة ولا ان الحزم اللبس والتوسد والافتراش والنعم عليه و
 الجلوس وجعله ستارة وتعليقه وجعله بيتا ليس بلبس عرف فلا يحرم قال ولا تكبر
 لبنة الحرير ونكة الديباغ ولو جعل الحرير ستارة او غلقة قال الامام لا يكره وقال محمد بن كرم كذا
 في المحيط قال الشراح يعني الرجل والمرأة جميعا في هذا الحكم يعني في عدم كراهة توسده
 الى اخره او كراهته عند الثاني ومحمد انتهى وذلك ان يقول منهم قول ابو يوسف ومحمد في الكراهة
 للنساء مشكل فانه قوله عليه الصلاة والسلام لا تنسج لالنبي يعني التوسد والنعم
 والافتراش والجلوس والستارة وجعله بيتا فكيف يترك العمل بجمع هذا الحديث
 فلنا مل وقد يجاب بان الحلل للنساء لاجل التزين للرجال وتزويج الرجال فها نحن وطها
 وتحسينها في منظر فالعلة الفعلية منظرها الى هذه العلة العقلية والربيل على ذلك
 تحريمه على الرجال والحلل للنساء والعلة العقلية لم توجد في التوسد وغيره فلهذا ما يكره
 ذلك للنساء فاقبل في النصاب ويكره اتخاذ المجال في رجل الصغير انتهى قال رحمه الله
تحت لبس مادة حرير وحنه فقط او غيره يعني كل الرجل لبس هذا لان الصحابه رضي الله
تعالى عنهم كانوا لبسوا الحنه وهو اسم للحرير ولان الشوب لا يصير ثوبا بالانسيج
والنسج بالحنه فكانت هي المعتبرة او يقول لا يكون ثوبا انما يكون فكون العلة ذات
وجهر ينعبر الى نظر في النظر وهي الحنه فيكون العبرة ما يظهر دون ما يخفى والديباغ

لغة وعرفا ما كان كله حرا قال في الغريب الديباغ الذي سدها وحنه اسم قال في النهاية
 وغيرها وجوه هذه المسئلة ثلاثة الاول ما يكون كله حرا وهو الديباغ لا يجوز لبسه في غير الحرير
 بالانفاق والاني الحرير فعند الامام لا يجوز وعند ما يجوز الثاني ما يكون سدها حرير وحنه
 غير فلا بأس به في الحرير وغيره والثالث عكس الثاني وهو الديباغ في الحرير دون غير كالبسة
قال رحمه الله في حرمه لبس الحرير فقط اي عكس المذكور وهو ان يكون الحرير حرير
وسدها غيره وهو لا يجوز في الحرير لما ذكرنا ان العبرة للمحرم ولا يجوز لبس الحرير في الحرير
في الحرير عند الامام وعند ما يجوز لما روي انه عليه الصلاة والسلام رضي الله عنهم
والديباغ في الحرير لان فيه ضرورة لان الحنا الصبيغ او فتح لعن السلاح واحب
في عين الحدود ليس لغير واللام الطلاق النصوص الواردة في النهي عن لبس الحرير من غير
تفصيل والضرورة لم تذهب بالمخلوط فلا حاجة الى الحاصل وقال ابو يوسف ان كرب
الفر يكون بين الظهار والبطانة ولا يرى بجنى الفر بالا لان الحشور غير ملبس فلا
يكون نذرا قال هذا الحديث في الحرير اذا كان الشوب صفتين اي منه المرتاب بالحدود
في الحرير واما اذا كان زيتا لا يجي منه المرتاب بالحدود فانه يكره بالاجاز ولرجل
ظها او بطانة منه مكروه لان كلها متصودة وتقدم لوجعل حشا كذا في المحيط
وفي التاتار خاتمة واما يكره اللبس اذا انفع الحاجة في لبس فلو كان حرب او علم اولا
يجب غير لا يكره لبسه وفي السراجية ويكره ان يلبس الذكور قلنسوة الحرير ويكره
لبس الشوب المصفر وفي المنقش عن الامام يكره للرجال ان يلبسوا الشوب المصبوغ
بالمصفر او الدرس او الزعفران وفي الذخيرة عن محمد بن الحسين عن ابن المصنف قيل
المراد به ان يلبس المصفر ليجيب نفسه للنساء ودر ايامكم والامر فانه زعي
الشياطين ولا يكره اللبد الاحمر للمسح وفي الذخيرة وسيل عن الزينة والعقل
الزينة فقال ورد عنه عليه الصلاة والسلام انه خرج وعليه ردا قيتها اربعة
الف درهم فقال اذا انعم الله على العبد بنعمة يجب ان يظهر اثرها عليه فقال
الامام بالجواز وفي الحلاصة لا باس يلبس التياب الجميلة اذا كان لا ينكر عليه فيه
ولا باس يجب الماء من الحلال اذا كان لا يضيع الزينة ولا يمنع حقوق الله وفي
التمه ارخا الستر في البوت مكروه وفي الظهيرية يجوز للانسان ان يسط في بيته
ما سما من التياب المنجزة من الصوف والقطن والكتان المصبوغة وغير المصبوغة
والمنقشة وغير المنقشة وله ان يستتر الجدار باللبد وغيره ويجوز ان يسط ما فيه
صورة وفي الفتاوى الغياثية ويكره ان يتخذ المجاري ثيابا كالرجال ويتخذ ثيابا
ثيابا كثياب النساء ويكره للرجال السراويل التي تقع على ظهر القديين وفي المنقطة ولا
باس بجلود الزمر وسائر البساج وفي الاناسه يجوز لبس النخل المسمر بمسامير الجود وفي
الذخيرة المتنجس بنجاسة يمنع جواز الصلاة هل يجوز لبسه في غير الصلاة عن ابو يوسف
لا يجوز لبسه في غير الصلاة بلا ضرورة قال رحمته الله تعالى في الحل بالذهب
والفضة لا بالخاتم والمنطقة وحليصة السيف من الفضة لما روينا في الخاتم والمنطقة

بالتأمل في جسد ها وعلما ثياب ما لم يكن مؤبدا منه جها فلا ينظر اليه جسد لوله
عليه الصلاة والسلام من تأمل خلق امرأة ذرا ثيابها حتى يتبين له حجم عظامها لم يرح
داحة الجنة واذا كان الشوب لا يصف عظامها فالنظر الى الشوب دون عظامها فصار
كالنظر الى خيمة فيها امرأة فلا بأس به قدنا بالنظر لانه يكره له ان يمس الوجه والكف
من الاجنبية كذا في قاضي خان وشمل كلامه الحرام المباح والريق المباح والصبي المراهق
والكا فكذا في الغياصة وفيها ولا بأس بالنظر الى شرا كخافه انتهى فكسر حرمه استباح
ولا ينظر منه انتهى المالحام والشاهد وينظر الطبيب الى موضع مرضها والمصل انه لا يجوز
ان ينظر الى وجه الاجنبية شهوة لما روينا من الضرورة اذا اتقن بالشهوة او شك فيها
وفي نظر من ذكرنا مع الشهوة ضرورية فيجوز فصلا نظر الحاقق والحاققة فيجوز وكذا
نظر الحاقق ونظره اذا اراد ان يدلي موضع الختان وكذا يجوز النظر للمزلة العاجز
لانه امان الرض ويجب على الشاهد والفاحي ان يتصووا الشهادة والحكم لا
الشهوة تحرز من الفحش بقدر ما كان هذا وقت المدا والوقت ان يخل فلا يجوز ان
ينظر اليها مع الشهوة لانه يوجد غير من لا يشتهي فلا حاجة اليه قال في الغياصة وخلف
المساج فيما اذا دعي الى التحمل وهو يعلم انه اذا انظر اليها يشتهي فحكمه من جوار ذلك بشرط ان
يتصدق بحمل الشهادة لا قضا الشهوة والمأجور انه لا يجوز له ذلك قال بعض شراح الهداية
وقد يرد هذا باحة النظر الى العورة الغليظة عند الزنا لاقامة الشهادة عليه
ولا يقال ورم باه الشاهد بين حبيبتين اقامة الحد والقرينة من الحكم وهو افضل فاذا كان
افضل فكيف جاز للنظر لاقامة الشهادة واجب بان الضرورة والحاجة محتمة في النظر الى
العورة الغليظة عند التحمل بالنسبة لارادة اقامة الحد وان لم يكن الضرورة والحاجة محتمة
بالنظر الى العورة فلا باحة بالنظر الى العورة لما اذا جاز الشاهد الزنا بالنظر عند
التحمل ولو اشتمى لان مقصوده اقامة الشهادة فهذا الضرورة جاز ولم يجز لغير وقت
التحمل وقالوا لانه يوجد غير من لا يشتهي وهذا ممكن هنا قلنا لو طلب غير من لا يشتهي لفرغ
من فعل الزنا بخلاف غير فلهذا جاز هنا ولو اشتمى فندبر وهذا اذا لم يوجد امرأة طيبة
فلم وجدت فلا يجوز له ان ينظر الى الجنس الى الجنس اخف وينبغي للطبيب ان يعلم امرأة ان
امكن وان لم يكن ستر كل عضو منها سوى موضع الوجع ثم ينظر ويغض بصره عن غير
ذلك الموضع ان استطاع لان ما ثبت للضرورة بتقدير قدرها واذا اراد ان ينزول امرأة
فلا بأس ان ينظر اليها وان خاف ان يشتهي لقوله عليه الصلاة والسلام انظر اليها لانه
اخرى ان يدوم بينكما ولا يجوز له ان يمس وجهها ولا كفها وان امن الشهوة لوجود المحرم
كالانكاح الضرورة لقوله عليه الصلاة والسلام من مس كت امرأة كن وضع يده على حرة
يعم القيمة قال في التاثير خاتمة اطلاق اصحاب امرأة فرجة في موضع لا يحل للرجل النظر
اليه فان لم توجد امرأة تدوايها ولم يدر ان يعلم امرأة تدوايها يستد منها كل شيء الموضع
الفرجة ويغض بصرها امكن ويدوايها في المحيط ولا يحل للمرأة مس شيء من الاجنبى لانه
يؤدي الى الوقوع في الزنا وفي الذخيرة ويجوز للفاحي ان ينظر اليها اذا اراد ان يسبح الي

اقلها انتهى وفي المحيط ايضا ويجوز للمرأة اذا كانت تود اخرى ان تنظر الى فرجها وابت
عن فرجها انتهى وتبدو اجزاء النظر بدون المس عند ردة التزويج اذا كانت شابة شتى
واما اذا كانت عجوزا لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومن بدنها لا يندم خوف الفتنة وعن
ابي بكر رضي الله عنه انه كان يصلح في الجاني ولذا كانا يتخايان على نفسه ويعلمها
وان كان لا ياتى عليها ولا على نفسه لا يحل له مصافحتها لما فيه من الترميض للفتنة فيحمله
ان يشترط لجواز المس ان يكونا كبيرين ما موثق في رواية في اخرى يكفي ان يكون احدهما
ما موثق كبير لان احدهما اذا كان لا يشتهي لا يكون المس سببا للوقوع في الفتنة كالصغير
ودع الاول ان الشاب اذا كان لا يشتهي من العجوز فالعجوز تشتهي من الشاب لا يشتهي
علت ملاذ الجاهل فيؤدي الى الماشي من احد الجانبين وهو حرام بخلاف ما اذا كان احدهما
صغيرا لانه لا يؤدي الى الماشي من الجانبين لان الكبير لا يشتهي من الصغير ولهذا الامات
صغيرا وصغيرا يغضله الرجل والمرأة ما لم يتلخذا الشهوة وكذا يجوز النظر الى الصغير والصغير
والمن اذا كان لا يشتهي فكسر حرمه استباح وينظر الرجل الى الرجل العورة وهي ما
بين السرة والركبة والسرة ليست من العورة والركبة منها ايمانها المولى هنا لما قدم في
كتاب الوضوء وقد بينا الدليل هناك وحكم العورة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي
الفخذ اخف منه في السرة حتى ينكر عليه في كشف الركبة برفق وفي الفخذ بعنف وفي
السرة بضرب وفي التهمة والامانة كانا بدنية لا يرى باسا ينظر الحامي الى عورة الرجل
وفي الكافي وعظم الساق ليس بعورة وفي الذخيرة وما جاز النظر اليه جازسه قال محمد
ابن مقاتل لا بأس بان يتولى صاحب الحمام عورة انسان بيده عند التنور اذا كانت
مغضية بصره قال الفقيه وهذا في حالة الضرورة لانه فرجها وينبغي لكل اناء ان يتولى
عورة بنفسه عند التنور وفي التهمة البيت الصغير في الحمام يدخله الرجل بحلق عانته
هل يحل له ان يكون فيه عريا حتى يتصرف ازاره فقال في المدة السيد بخور وقال ابو الفضل
لا بأس به وقال غيره باثم به وقالوا في كشف العورة في بيت يفرجها قالوا لايكسر قال
رحم الله شيخا والمرأة للمرأة والرجل للرجل والرجل للرجل وهذا هو القسم الرابع من التقسيمات
ومعناه المرأة والرجل للرجل يعني نظر المرأة الى المرأة والرجل للرجل الى الرجل حتى
يجوز للمرأة ان تنظر منها الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل اذا امتت الشهوة والفتنة لانه
لا بأس بعورة لا يختلف فيه الرجال والنساء فكانا لها ان تنظر منها ليس بعورة وان
كان في قلبها شهوة او في كبريائها انها تشتهي وشكت في ذلك يستحب لها ان تغض بصرها
ولو كان الرجل هو الناظر الى ما يجوز له منها كوجهه والكف لا ينظر اليه مما مع الحوق ولا يمس
محرم عليه والفرق ان الشهوة عليهم اغلب وهي كالمحقق حكما فاذا اشتمى الرجل كالم
الشهوة موجودة من الجانبين واذا اشتمت لم يوجد لها منها فكانت من جانب واحد والوجود
من الجانبين اقوى في المضا الى الوقوع وانما جاز ما ذكرنا للجائسة وانعدام الشهوة غالبا
كما في نظر الرجل الى الرجل وكذا الضرورة قد تحققت فيها يمين وعن الامام ان النظر للمرأة
الى المرأة كنظر الرجل الى محارمه فلا يجوز لها ان تنظر من المرأة الى الظهر والبطن في هذه

الرواية بخلاف نظرها الى الرجل لان الرجل يحتاج الى زيادة المكثاف وفي الرواية الاولى
 يجوز وهو المانع وما جاز للرجل النظر اليه جاز مسه لانه ليس بمعدن ولا يخاف منه الفتنة
 قال في النهاية وهذا دليل على ان لا يمنع من دخول الحمام لانه العرف ظاهره في جميع البلاد
 وبيننا الحمامات للنساء وحاجة النساء الى الحمام فوق حاجة الرجال لان المتصور من دخوله
 الزينة والمرأة الى هذا الموضع من الرجال ويمكن للرجل دخول الحمامات والحجرات والمرأة لا يمكن
 من ذلك غالبا انتهى وحكي ان الامام دخل الحمام فدخل رجل مكشوف العورة فقال له شريطا
 وكان رجلا مشكلا ففزع ابو حنيفة بصره فقال له مذكم اعمى الله بصره فقال له الامام مذ
 كم هنك الله شركت انتهى وفي الكافي وعظم الساق ليس بمعدن **قال رحمه الله** وينظر
 الرجل الى بروج الله ويدرجته بينه عن شهوة وغير شهوة وقال عليه الصلاة والسلام غش
 بصركم لما بين زوجك وامتك ولما روي عن عائشة قالت كنت اغتسل انا وحول الله
 في انا واحد لانه يجوز لهما المس والقبيلان فالنظر الى الامان المأوى ان لا ينظر كل منهما
 الى عورة صاحبه لعقله عليه الصلاة والسلام ان اتي احدكم زوجته فليستقيا استطاعا
 ولا يجردا ان تجرد العين لان النظر الى العورة يورث النسيان وكان ابن عمر يقول المأوى
 النظر الى عورة زوجته عند الحاجة ليكونا بالغ في تحصيل معنى اللذة وعن ابى يوسف
 سالت الامام عن الرجل يمس فرج امته او يمس فرجه لتتحرك اللذة بذلك ثانيا قال
 ارجوان يعظم الاجرم والمراد بالماضي يحل له ولها وما اذا كانت لا تحل كامة المحبسية
 او المشركة او اخته وضاعا او ام امراته او بنتها فلا يحل له النظر الى فرجها وفي البيهقي
 ولا يحل له ان يافق زوجته من الدبر المأخذ صاحب الظاهر وهذا خلاف المأخذ انتهى
قال رحمه الله تتقوا وجه محرمه ورأسها وصدرها وساقيها ومعدنها الى غيرها
 وبطنها وفخذها يعني لا يجوز النظر الى وجه محرمه الى اخره ولا يجوز الى غيرها الى اخره ما ذكر
 والمائل فيه قوله تتقوا ولا يبعد في زينة البهائم او ابائين الماية ولم يرد به نفس
 الزينة لان النظر الى عين الزينة مباح مطلقا ولكن المراد موضع الزينة فالرأس
 موضع التاج والشعر والوجه موضع الكحل والفتق والصدر موضع العلافة والمأخر
 موضع الفرج والمعدن موضع الدبر والساعه موضع السوار والكف موضع الخاتم في
 الخضاب والساق موضع الخنجر والقدم موضع الخضاب بخلاف الظهر والبطن والفخذ
 لانها ليست بمواضع الزينة ولا البهائم يدخل على البعض من غير استئذان ولا احتشام
 والمرأة تكون في بيتها في ثياب بدلة ولا تكون مستورة عادة فلو امرت بالستر من
 محارمها لخرجت حرا عظاما والشهوة فيهن متعددة من المحارم بخلاف المجنب والمحرمة
 من لا يحل له نكاحها على المتأبد بسبب كاسب كالرضاع والمصاهرة وان كان بالزنا
 وقيل ان كانت حرة المصاهرة ثابتة بالزنا لا يجوز له النظر الى ما ذكرنا كالمجنب لان
 الحرية في حق بطريق العتقية لا بطريق النعمة فلا يظن في ما ذكرنا والمأوى المأوى اعتبارا
 للحقيقة وكذا ان تقول ما نسب ان لا يذكر الفخذ هنا لانه علم عدم جواز نظر المحرم الى هذا
 من عدم جواز نظر الرجل الى الرجل فيه بطريق المأوى لان نظر المحرم الى خلاف الجنس اغلظ

فان قلت المقصود من ذكر الفخذ في بيان الواجب والتحريم علم ما تقدم المتأما بطريق المأوى
 قلت ان كان هذا هو المراد فلما نسب ان يذكر الركبة بدل الفخذ لان حكم العورة في الركبة
 اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السوء فذكر الفخذ لا يعلم حكم الركبة بكونها
 اخف واما يذكر الركبة فيعلم حكم الفخذ والسوء بالمأوى لانها اقوى منها في حرمة النظر
 واستدل السادة وصاحب النهاية والعيني على الحل والحرمة ملازمة التقدير واعتبر
 بان الماية انما تدل على الحل لا الحرمة والمأوى كما في البديح الاستدلال بقوله تتقوا قال في المنيع
 ينصوا ابصارهم لانه رخص المحارم النظر الى مواضع الزينة الظاهرة والمباحة بقوله
 تتقوا ولا يبعد في زينة الماية واعتبر بعض المتأخرين على الدليل العقلي وهو قولنا
 يدخل من غير استئذان بما ذكر في البديح ان المحارم لا يدخل عليهم من غير استئذان في المأوى
 مكشوفة العورة فيقع بصر عليها فيكره له ذلك وهذا غفلة منه لان المراد ان لا يجب عليه
 الاستئذان الا للذهب قال في البديح لا يحل للرجل ان يدخل بيت غيره من غير استئذان وان
 كان من محارمه فلا يدخل من غير استئذان المأوى المأوى الاستئذان على المحارم ايسر اسهل
 تتلخص من عبارته ان الدخول في بيت المجنب من غير استئذان حرام وفي بيت محارمه من
 غير استئذان مكروه والله الموفق ثم قال تابع الشريعة فان قلت اذا جاز الدخول لغيره
 من استئذان فيعلم هذا ينبغي ان لا يتطوع اذا سرق من بيت امه من الرضاغ لجواز ما ذكرنا
 لمتصان الحر في حقه قلت لا يتطوع عند البعض واما جاز الدخول عليها من غير استئذان
 فممنوع ذكر خواهر زاده ان المحارم من حيث الرضاغ لا يكون لهم الدخول من غير حشمة واستئذان
 ولهذا يتطوعون سرقة بعضهم من بعض انتهى كلامه ذلك ان تقول ليس هذا الجواب بتمام
 اما كونه لا يتطوع عند البعض فيقول ابى يوسف وعلى قولها يتطوع وهذا المختار بظاهر الرواية
 وقد تقدم الفارق في كتاب السرقه ان الحر في حقهم كامل **قال رحمه الله** تتقوا
 ما حل له النظر اليه من محارمه يعني يجوز له ان يمس ما حل له النظر اليه من محارمه ومن
 الرجل في المجنبية لتحقيق الحاجة الى ذلك من المسافر والمخاطبة وكان عليه الصلاة
 والسلام يقبل راس فاطمة ويقول احد منهارك الجنة وقال من قبل رجل امه فكانا قبل
 عتبة الجنة ولا بأس بالخلق معها لقوله عليه الصلاة والسلام لا يخلو رجل بامرأة ليس
 بها سبل الا نالها الشيطان والمراد ان لا تكن محرما الا اذا خاف عليها او على نفسه الشهوة
 في لا يمسها ولا ينظر اليها ولا يخلو بها لقوله عليه الصلاة والسلام العينا يزينان
 وزناهما النظر واليدان يزينان وزناهما اللسان يزينان وزناهما المس
 والفرج يصدق ذلك او يكذب والزنى محرم بجميع انواعه وحرمة الزنى بالمحارم اسد
 واعلم ان يجب الكل ولا بأس بالمسافر من لقوله صلى الله عليه وسلم لا تصاف المرأة فوق
 ثلاثة ايام الا بزوج او محرم وان احتاجت الى المراكب والمأوى فلا بأس ان يمسها بغير ائذانها
 ويأخذ ظهرها وبطنها دون باحتها اذا امسا الشهوة وان خاف عليها او على نفسه او ظن
 او شك فيجب ذلك بحكم فانما امكنها الركوب بنفسها يمنع من ذلك اصلا وان لم يكن
 متلف بالثياب كيلا يصل حرارة عضوها الى عضو وان لم يجد الثياب فليدفع عن

نفسه بقدر المكان وفي العيانية ولا بأس بان يدخل على الزوجين محارمها وهما في
الفرق من غير وجهي باستبدان وكذا الخادم حين يخلو الرجل باهله وكذا المأمة ويكره
ان ياخذها بيد ويدخلها ويعلم الناس انه يريد بها انتمى فروع قال في الجملع الضم
وكبره تقبل عجزه ومعاينة ولا بأس بالمصافحة لما روي انه عليه الصلاة والسلام
سبل اقبل بعضنا بعضا قال لا قالوا وماذا يعاقب بعضنا بعضا قال لا قال ايضاح
بعضنا بعضا قال نعم **قال** ما يخاف ان كان ياتى على نفسه من الشهوة قصد به
المردة والمأكرام تعظيم المسلم فلا بأس بها والحديث يحول على هذا التفصيل المصافحة سنة
قديمة متواترة وفي الغادر وتقبل يد العالم والسلطان العادل لا بأس به لما روي
عن سفيان انه قال تقبل يد العالم والسلطان العادل سنة وفي جامع الجوامع والباين
ان تمس المأمة الرجل وتغمره وتدفعه مالم يشتهي المأمة بين السرعة والركبة وفي التاتارخانية
ولم يذكر في شيء من الكتاب الخلو والمصافحة بآء الغير وقد اختلفوا فيه ومنهم من قال
لا يحل واليه مال الحكم الشهيد ومنهم من قال يحل وبه قال الامام شمس اية السرخسي والذين
قالوا بالحل اختلفوا فيما بينهم بعضهم قال ليس له ان يعالجها في النزول والركوب وبعضهم قال
له ذلك اذا ائتم على نفسه الشهوة عليها وفي العيانية والغلام الذي يلج الشهوة كالبالغ
والكافر كالمسلم هذا الذي ذكرناه اذا كانت شابة فاما كانت مجوزة في التاتارخانية
فان كانت مجوزة لا تشتهي فلا بأس بمصافحتها ومن يدعها ولا تغمر رجله وكذا اذا كانت
شيخا ياتى على نفسه وعليها وفي العيانية ولا بأس ان يعانيتها من وراء الثياب اما ان
تكون شابة رفيقة تصل حرارة بدنها اليه وفيما اذا كانا المأمة هو المرأة قال ان كانت
كيرة لا تجامع مثله ولا يجامع مثله فلا بأس بالمصافحة فليسا من عند الفتوى فان كانت
صغيرة لا تشتهي مثله فلا بأس بالنظر اليها وسها **قال** رحمه الله تعالى وانه غير
محرم لانهما يحتاج الى الخروج للحواشي موكاهة في ثياب بذله وحالها مع جميع الرجال
كحال المرأة مع محارمها وكما عرفت رضي الله عنه اذا رأى امة مقنعة علاها بالدرع وقال
انك الخان انتسبهين بالحرايين ياد فار واعترض كيف عذرهما على الشر الذي
هو جاز لها والتغمر بها ما يكون على ارتكاب المحظورات والمحررات واجب بانه انما
ذلك لانهما الفساق اذا تعرضوا للحرايين كان ذلك اشرف فسادا والتعرض للمأدود
ذلك الفساد ففعل ذلك لتدرك المأدود فيكون فيه تقليل الفساد وقال في المحيط ويحل
لأمة النظر الى الرجل الاجنبي الى كل شيء منه ومنه وغمره ما خفى تحت السرعة الى ركبة انتمى
ولا يجوز ان ينظر الى بطنها وظاهرها كالمخادم خلافا للمخرجين مقال فان يقول بالجواز **قال**
رحمه الله تعالى **ولو** من ذلك اذا اراد الشراوان اشتمى بعضه جاز له ان يمر بكل موضع يجوز
له ان ينظر اليه كالصدر والساق والذراع والركن ويقبل شعرها اذا اراد الزاوان
خاف الشهوة فيسبل له النظر والمس المصروف وهو اارة الشراوية الساحة امة المرأة
قد تكس رجل زوجها ويخلو بها ولم يمنع من ذلك احد وام الولد والمدرسة والمكاتبه كالأمة
لقيام الرق فيهن ووجود الحاجة والمستحبات كالكتابة عند الامام **قال** رحمه الله

تتج وتعرض لأمة اذا بلغت في ازار واحد بعضه اذا اراد ان يعرض امته للبيع على البائع
فلا يعرضها في ازار واحد اذا كانت بالغة والمراد بالار ما يستعين به من السرقة الى الركبة لان
ظواهرها وبطنها عورة ولا يجوز كشفها والتي بلغت حد الشهوة فهي كالبالغة لا تعرض في
ازار واحد روي ذلك عن محمد بن جعفر المجتهد **قال** رحمه الله تعالى والمحض والمجبوب
والمختل كالنخل لقوله تعالى مثل المؤمنين يفتنوا من ابصارهم وهم ذكر المؤمنين يفتنوا من
نحو الخطأ العام وقالت عائشة المحض مثله ولا يسبح ما كان حرام قبله وكان المحض
يشتهي ويجامع وقيل هو اشد جماعا لان المأمة لا تنظر فصا ولا تغلر المحجوب ذكر شتمه ونحو
وينزل قال بعض المتأخرين يسحق بفتح اليا وينزل بعضها قالا الصبي يينزل المني وحكمه
كاحكام الرجال في كل شيء وقطع تلك المأمة كتقطع عضو منه فلا يسبح شيئا كان حراما وان
كان المحجوب قد جف ماوع فقد رخص له بعض اصحابنا الاختلاط مع النساء لوقوع
الامن من الفتنة **قال** رحمه الله تعالى او النابيعين غير اولي الاربع من الرجال فقيل هو المحجوب
الذي جف ماوع والمأمة انه لا يحل له لمعه الخصوص وكذا المختل الذي من الافعال
لا يحل له بالاتفاق لانه كغيره من الفساق فيبعد عن النساء وان كان مختلا باقوا لوانه
مكسرا في اعضائه ولين لسانه فقد رخص له بعض مشايخنا بالاختلاط بالنساء وفي
المأمة المأمة انه لا يحل له وقيل لا لانه الذي لا يدري ما يصح بالنساء وانما جهة بطنه
يرخص له الخلوة بالنساء والمأمة المنح ولا بأس بدخول المحض على النساء مالم يبلغ حد المحرم
وهو حمة عشرين سنة **قال** رحمه الله تعالى وعندها كلاجبي من الرجال حتى لا يجوز
لها ان تبدي ربتها له اما يجوز لها ان تبدي للاجبي ولا يحل له ان ينظر من سيدة
اما يجوز ان ينظر اليه من الاجنبية قل الامام مالك والشافعية ينظر اليها كمنظر الرجل الي
محارمه لقوله تعالى او ما ملكك ايماكم محل بيانه في محله ولان انما محل غير محرم ولا زوج
والشهوة متعمقة والحاجة قاصرة لانه يعمل خارج البيت والمأمة ولادة في الاما قال سعيد
ابن جبير وسعد ابن المسيب والحسن لا يغرنكم سورة النور فانها واردة في المأمة لا في الذكور
ولهذا لا يجوز لها ان تسافر معه لانه اجنبي عنها وفي المحيط والعبدية النظر الى سيدة
التي لا قرابة بينه وبينها بمنزلة الرجل الاجنبي وان كان العبد خصيا او مجبوبا او مجنونا
وفي قاضي خان وللعبد ان يدخل على سيدة بغير اذنها بالاجماع **قال** رحمه الله تعالى ويجوز
عن امته بلادتها وعن زوجته باذنها يفي لوطي امته فله ان اراد المأمة ان
ينزل خابج فرجها بغير اذنها اما الزوجة فليس له ذلك الا باذنها لانه عليه الصلاة والسلام
نهى عن الغزل عن الحرمة اما باذنها وان الحرمة لها حق في الرطب حتى كان لها المطالبة به
مضا شهنيتها وتحصيل الولد ولهذا تخبر في الحب والعنه ولا حق لأمة في الرطب والغزل
لما ذكرنا ولو كانت تحت امة غير مقعدة كونا حكمه في النكاح لا يقال هذه مكره مع قوله في
النكاح والمأمة في الغزل لسيد المأمة لانهما متول ذلك في المأمة للمزوجة وهذا في المأمة
الموطوءة يمكن اليقين لا يقال حق المرأة في اصل قضاء الشهوة لانه وصف الكمال وهو المأمة
المتري ان من الرجال من يجامع ولما له ينزل في فرجها ولا يكون لها حق للصومنة مع مجوز

للرجل ان يغزل عن رقبته الخنزير من غير انزال قلنا الجواب عنه ان ما لم يكن له الحق المخصوص
فيما ذكره عدم الصنع من الرجل اما ههنا اذا كان له ما فله الصنع في الغزل فلها ان تقطع به
بذلك والله تعالى اعلم **باب الاستبراء** فصل في الاستبراء وغيره قال
الشيخ اخبرنا الاستبراء انه احتراز عن وطئ مقيد بالقيود بعد المطلق وقال بعض الفضلاء
فانه قلت اين الاحتراز عن الوطئ المطلق فيما سبق قلت نعم ذلك بطريق الدلالة او المانع
فانه يتضمن اللبس فالله تعالى عن المحرم من غير انزال قلنا معونه بالوطئ فتأمل انتهى اقول لا السؤل
في كمال الجواب اما الاول فلا نعم ما قالوا الا الاحتراز عن الوطئ المطلق حتى يتوجه السؤال
فان الاحتراز عن الوطئ المطلق فيما سبق بل مراده ان الوطئ المقيد منه والوطئ المطلق
نفسه فانه ما يتعلق بالوطئ المقيد وهو الاستبراء عما يتعلق بالوطئ المطلق ولا يفتقر
ان يكون مراده ان الاحتراز عن الوطئ المقيد بعد الاحتراز عن الوطئ المطلق واستقاء المقيد
لا يستلزم استقاء المطلق كما لا يخفى فافق في تصور ان يكون الاحتراز عن الوطئ المقيد بعد
الاحتراز عن الوطئ المطلق واما تحقق المقيد فيستلزم تحقق المطلق في ضمنه فيصح
ان يقال الوطئ المقيد بناء على التركيب بعد التفرع كما صرح به في النهاية ومراجعية الدراية
واما الثاني فلا بناء على ان يكون المراد ان الاحتراز عن المقيد بعد الاحتراز عن
المطلق وقد عرفت ما فيه وايضا لا معنى لقوله فلهذا معونه بالوطئ لان الله تعالى عن المحرم
اذا كان بناء على الوطئ كان المصداق باللسان عندنا بالوطئ ايضا فكان ينبغي ان لا يفتقر
الفصل السابق بالوطئ استقلا كما لم يذكر فيه النبي عن الوطئ استقلا لم اقول الظاهر
ان مراده بالوطئ المطلق المذكور فيما تقدم ما في مسئلة الغزل المذكور في فصل
الاستبراء فان الغزل ان يطأ الرجل فاذا اقرب الماتزال اخرج فيغزل خارج الفرج وابت
مراده بالوطئ المقيد ههنا ما قيد بزمان فاما الوطئ في الاستبراء مقيد بالزمان كما استقر
وفي الغزل مطلق عنه فاما المراد بالوطئ المذكور في عنوان **الفصل السابق** ايضا ما في
ضمن تلك المسئلة كما نهت عليه في صدر ذلك الفصل **فروع** تتعلق بالنساء
رجل له امرأة لا يتصل بطولها حتى لا يصحب امرأة لا يتصل فان لم يكن له ما يطعمها
فلاولى ان لا يتصلها قال الامام ابو حنيفة الكبير صاحب محمد بن الحسن ان الله تعالى
ومهرها في غنقه احب اليه ان يطأ امرأة لا يتصل **عنه** الأعضاء في الخمار من غير ضرر
مكروه وفي الذخير وفي مجوع الغازل انه يباح ذلك فيما فوق السرور ومن الركبة
ولا يباح فيها سنها وبعض مشايخنا قالوا لا يباح بذلك بشرطين احدهما ان لا يتصل
الخادم بحية لانه فيه اهانة صاحب الحية ولا يغزى رجله لانه فيه اهانة بالخادم
قال النقيب ابو جعفر سمعت الشيخ الامام ابو بكر يقول يباح بان يغزى الرجل الرجل اليه
الساق ويكره ان يغزى الفخذ ويسمى ذرا النوب وكان الشيخ ابو بكر يقول يغزى الرجل
رجل والديه ولا يغزى فخذ والديه وفي السراجية ولا يباح بان يغزى الاجنبية الرجل
فوق الشياح اذا لم يكن فيه خوف الفتنة وفي التهمة وسيل المجدي عن له ام هل
يجوز له ان يغزى بطنها وظهرها من ذرا الشياح من امسك حراما لاجل غير كالحرم وحرم

ان امسك واعتقد حرمة كالحرم يحكم المسلم للمسلم لا يحرم وان امسك واعتقد اباحتها
كما لو امسك الخنزير للكافر يكره سيل انس بن انس عن قوم ارادوا الخنزير على سلطانهم لجمود
هل يحل لهم ذلك فاجاب وقالوا ان كانوا اثني عشر الفا وكلهم واحد وسهم ذلك
فاجاب وان كانوا اقل من ذلك لا يسهم ذلك وسيل النقيب ابو بكر عن قراءة القران
اهو افضل للنقبة ام دراسة قال حكى عن النقيب ابي مطيع انه قال النظر في كتب
اصحابنا عن غير سماع افضل من قيام ليلة وفي الغازل عن ابي عامر انه قال طلب
الحديث حرفة الغفاليين يعني به اذا طلب الحديث ولم يطلب فقه وفي النسبة
اجتمع قوما يومئذ في الماترك والمير وغيرهم في موضع الفساد فيها هم شيخ الاسلام عن
المنكر فلم ينزجروا فاستعد المحاسب وقوم من باب السيد الامام الجليل ليعرفهم ويريقوا
خبرهم فذهبوا مع جماعة من الفقهاء فظفروا ببعض الخنزير فارقوها وجعلوا الخنزير
في بعض الدنان بالتخلل فاخبر الشيخ بذلك فقال لا تدعوا والكسر الدنان كلنا
واريقوا باقية وان جعل الله الخنزير قال وقد ذكر في حيز السائل من ارق خنزير المسلمين
دنانهم وشوز قاتم اذا ظهر فيما بين المسلمين بطريق الامر المعروف فلا ضمان عليه
وسيل عن قوم من اليهود اشتروا دارا بستانا من دور المسلمين في مصر واتخذوها
مبيتا هل يمنعون عن ذلك فقال لا لانهم ملكوها فينصرون ما شاءوا كالمسلمين
وقد صحت الرواية في المبسوط ان صاحب الدار لو رفع بنا فتح جاز الشئ
او الريح او نقب جدار او فتح ابوابا لم يمنع عن ذلك وان لم يجر جاز ضرر
لانه لم يتصرف الا في ملك نفسه وسيل عن دارين لرجلين سطح احدهما اعلى من
الآخر وسيل الماء العليا على الاخرى فارد صاحب السطح السفلي ان يرفع سطحه او يبني
على سطحه علوا هل يحل له ذلك قال نعم وفي التهمة سالت ابا حامد عن رجل في غنقه ارضها
مرتفعة هل يجوز له ان يسد النهر بها او يضيقه بغير رضا المالك حتى يسقيها قال نعم وكذا الذي
وسيل عن الرجل يبني على حائط نفسه بنا ازيد ما كان هل يجاز ان يبنيه قال لا وان بلغ عتبان
السما وسيل ابو الفضل عن يخذل خارج القرية عن خنزير العظم فيخزونه باسفيهم من غير
ان يعرف شيئا من الخنزير الى الخنزير وهناك من الماويما لا يجوز ولا يباح احدا هل ان يبني
منها ام لا قال يمنع منه الماء **والاستبراء** طلب النفاق عن النبي سوا كان في الفرج او غيرها
وفي الشروع طلب براءة الرحم الملوكة وصنعة انه واجب وسبب وجوبه ملك المانة ودليلها
قوله صلى الله عليه وسلم في سببا او طاس الا لا تعطا الجاني حتى يرضى ولا الجاني حتى يستبرئ
بحيضة وهو يفيد وجوب الاستبراء وحكمه هو التعرف عن براءة الرحم صيانة للبناء المحترمة
قال رحمه الله تعالى من ملك امرأة حرم عليه وظهرها ولمسها والنظر اليها بشهوة حتى يستبرأ
لعله صلى الله عليه وسلم في سببا او طاس الا لا تعطا الجاني حتى يرضى ولا الجاني حتى يستبرئ
بحيضة وهذا يفيد وجوب الاستبراء بسبب احداث المكنة واليد لانه هو الوجوب في
هذه الصورة ولان الحكمة فيه التعرف عن براءة الرحم صيانة للبناء المحترمة عن الاختلاط
والمناقب عن المشايخ والولد عن الهلاك لان من لا نسب له هالك لعدم ميراثه في شئ

عليه قال صاحب المصالح والمصلح يرد عليهم انه ينكرون اختلاف الولد الواحد من ابي
لعدم امكان الاختلاف فيها فكيف يقول حكمه الاستبراء على جواز واجب بانه ينبغي الاختلاف
صحة والذي بنوا عليه هنا حكمي الرمي وهو ان لا يبين الولد من ابي ما هو قال تاج
الشرعية وانما يقيد بالمال المحترم وان كان الحكم في غير المحترم كذلك كالحامل من الذي لا حمله
الحال على الصلاح وتغير الولد يمكن اولى من تغيير صاحب الهدية بالشرع العموم الشري وسائر
اسباب الملك كما سيأتي واقول في اطلاق قوله ملك نظرا بان من ملك جارية وهو زوج
لا يجب عليه الاستبراء او كانت تحت غريم بنكاح ولكن طلعتها وزوجها بعد ان اشتراها فوضعا
لم يلزمه الاستبراء في شيء من هذه الصور وكذا ما كان المناسب فقيد بها بما يخرج هذه الصور
ولما كان السبب استحداث ملك الرقبة الموكدة باليد بعد الحكم الى سائر اسباب الملك من
الشر والمهبة والصدقة واليراث والفعل والكتابة وغير ذلك حتى يجب على المشتري من
مال الصبي ومن المرأة والمملوك ومما لا يحل له وطورها وكذلك اذا كانت المشتراة بكر
لم يوطأ يتحقق السبب المذكور وادرك الحكم على اسباب دون الحكمة وهو فراغ الرحم لعدم
الاطلاق عليها لختها ولا يعتد بالحبيضة التي اشتراها في اغنيائها ولا بالحبيضة التي
حاضتها بعد الشراء قبل القبض ولا بالولادة التي ولدتها بعد اسباب قبل القبض خلافا
لابي يوسف وكذا لا يعتد بالحبيضة التي حاضتها قبل الميكانة في بيع الفضول وان
كانت في يد المشتري ولا يعتد بالحبيضة التي بعد القبض في الشراء الحاسد قبل ان يتزوجها
مصحفا ويجوز ان يشتري نصيبا من ثوبه من جارية مشتركة بينهما لان السبب قد تم في ذلك
الوقت والحكم يضاف الى تمام العلة ويجوز بالحبيضة التي حاضتها وهي محبوسة او ملكة
بان كانت بعد الشراء اسلمت المحبوسة او عجزت الكتابة لوجودها بعد السبب استحداث
الملك واليد ولا يجب الاستبراء اذا رجعت المبيعة اذ رجعت الفسوة والمستلمة او فكت
الرهونة لانعدام السبب وهو استحداث الملك واليد وفي المثل هذا اذا ابتعت في دار
الاسلام ثم رجعت فابقت الى اهل البيت ثم عادت الى مولاها بوجه من الوجوه فذلك
عند الامام وعندها يجب الاستبراء لانهم يملكونها ولو قال البائع المشتري قبل القبض
لا يجب على البائع الاستبراء وكان ابعضا فيقول اولا بالوجوب ثم رجع وقال لا يجب وهو
قول الاما لان الما قاله فيخرج من المصل صار كانه لم يكن ولو اشترى من عبده الماذون له بعد
ما حاضت عند العبد فان لم يكن على العبد دين يجزئ بذلك الحبيضة لانه دخل في ملك
المولى من وقت الشراء وان كان عليه دين مستغرق فذلك عندها وعند الامام لا يعتد بذلك
الحبيضة بناء على ان الرجل لا يملكه وقد تقدم ولو باع جارية على انه بالخير وقبضها ثم ابطال
البيع في مدة النكاح لم يلزمه الاستبراء لعدم خروجه عن ملكه ولو باع ام ولد او دبرته وقبضها
المشتري ثم استردھا لا يجب عليه الاستبراء ان كان المشتري لم يوطأ وان كان قد وطئ فعليه
الاستبراء ولو زوجها بعد الاستبراء فطلعتها الزوج قبل الدخول لم يلزمه الاستبراء في ظاهر الرواية
ولو زوجها قبل الاستبراء بعد القبض فاختار ان يبيع واذا حرم الوطئ قبل الاستبراء حرم
الدواحي ايضا لانها تنقض الوطئ ويجوز وقوعه في غير الملك وروي عن محمد انه لا يحرم الدواحي

في المسببة لانه لا يحتمل وقوعه في غير الملك قال في العناية واستشكل حيث تقدم الحكم من المصل وحي
المسببة الى الفرع وهو غيرها تعيين حيث حرم الدواحي في غير المسببة ودونها واجب بات
ذلك باعتبار اقتضا الدليل المفيد لذلك وهو الرغبة في المشتراة دون غيرها والاستبراء في الحامل
بوضع الحمل كما تقدم في الحديث والاستبراء في ذوات المشركين بالشرع لانه قائم في صفة مقام الحيف
فان حاضت في اثناء الشهر بطل الاستبراء بالشهر واستبرأ بالحبيضة لانها صارت قاذرة على
المصل واذا ارتفع حيفها بتركها حتى انا بين انها ليست بحامل وامها وليس فيه تقدير في
ظاهر الرواية وقيل يبين شهرين او ثلاثا وعن محمد بربعة اشهر وعمر ايام قال في
الملاحمة وعليه عمل الناس ان في الاكل والامح انه يتركها شهرين او ثلاثا وعن محمد بتركها
شهرين وخمسة ايام ولا يلى بالاحتيال في اسقاط الاستبراء عندي يوسف خلافا لمحمد وقد
بيننا ذلك في كتاب النفقة والمأخوذ به قول ابي يوسف فيما اذا علم ان البائع لم يترجها في
طهرها ذلك ويؤخذ بقول محمد فيما اذا اقربها والحيلة ان لم يكن تحت المشتري حرم ان يتزوجها
قبل الشراء ثم يشتريها او يبيضا هذا ذكره في الهدية قال الشارح وهذا لا يفيد اذا كانت
القبض بعد الشراء لانه بالشرع ينسخ النكاح فيجب الاستبراء بالقبض بحكم الشراء وانما
يفيد لو كان القبض قبل الشراء لكيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح وقال
ظهير الدين وعندي يشترط ان يدخل بها قبل الشراء لان ملك النكاح يفسد عند الشراء
سابقا على الشراء ضرورة ان ملك النكاح لا يباح في ملك اليدين فلم تكن عند الشراء منكوبة
وامعتدة بخلاف ما اذا دخل بها بعد الشراء لانها تبقى حرة منه بعد فساد النكاح فلا
يلزمه الاستبراء ذكره قاضي خاتمة في فتاواه ولو كان تحت حرة فالحيلة ان يتزوجها بالبائع قبل
الشراء او المشتري قبل القبض من يثق به او يتزوجها بشرط ان يكون امرها بغيره ثم يشتريها
ويتبناها ثم يطلها الزوج لانه عند وجود السبب وهو استحداث ملك الموكدة بالقول
لم يكن فرجا خلا لاله فلا يجب عليه الاستبراء وانما حل بعد ذلك لان العدة لا ولى السبب
قال في المجلد في هذه الصورة هذا اذا طلعتها الزوج بعد القبض لانه اذا طلعتها قبل
القبض كان على المشتري الاستبراء اذ قبضها في اظهر الروايتين انتهى قال رحمه الله
له امتنان اخوان قبلها بشهوة محرم وهي واحدة منها وداعيه حتى يحرم فزوج الاخرى بمكث
او نكاح او عوق قال الشارح ولو قال حرمتا حتى يحرم فزوج احدها كان احق ان يباحر
عليه لا احدها فحق انتهى ولا يخفى ان احد الرايين بين الشين او اشيا يفيد حرمتها لحرمة
احدها فحب كما تقدم الشارح قال في العناية وهذه على ثلاثة اوجه اما ان يتبناها
اولم يتبناها او قبل احدها فان لم يتبناها اصلا كان له ان يقبل او يطاها ما شاء من الشرا
معا او متعاقبا وان قبل احدها كان له ان يقبل القبلة وان يطاها دون الاخرى وان
قبلها بشهوة فهي مسيلة التي قد يقول بشهوة لانها اذا لم تكن بشهوة لا تكون معتبر اصلا
وانما حرمتا لان الجمع بينهما نكاحا ووطئا لا يجوز لاطلاق قوله تعالى وان تحموا بين
الاختين والمراد به اجمع بينهما على ذكرنا ولا يعارضه قوله تعالى وما ملكت ايمانكم ان تزوجوا
المحرم روي ذلك عن علي قال حلفت اية وحرمتها اية والمحرم مقدم وكذا يحرم الجمع بينهما

في الدواعي للوطي لان الدواعي للوطي بمنزلة الوطي لان النقص مطلق فتساووا وسهوا
او النظر الى غيرها كقبيلها حتى يحرم عليه الا اذا حرم فخرج احدهما عليه لما ذكرنا في الاول
لتحريم فخرج احدهما عليه وتمليك البعض كتمليك الكل واعتناق البعض كاعتناق الكل اما
عندهما فظاهر لانه لا يتجزأ ولا يعتد بالمأم وان كان يتجزأ كتمليك الحرم الوطا وكتابة احدهما
كاعتناقها لان فريجهما يحرم بالكتابة وهرهنا احدهما واجازتها وتديرها لا تحل الاخرى
لان فريجهما لا يحرم بهذه المسباب قال تاج الزمعة فان قلت الاصل في الاول الجمع
وامكن هنا بان يحل قوله وان تجمعوا بين علي النكاح او ما ملكت ايمانكم على معنى البيهقي
قلت المعنى الذي يحرم الجمع بين الاثنين نكاحا وجد ههنا وهو قطعية الرحم
الحكم وقوله بملك اراده التملك بان يملك رقبتهما من انفسه اي سب كان من
اسباب الملكة كالبيع والهبة والصدقة والصحة والخلع والمهر واراد بوجه او نكاح
النكاح الصحيح فاذا زوج احدهما نكاحا صحيحا لا تحل له الاخرى لانه فريجهما لم يصحرا
عليه بهذا العقد لانه اذا دخل بها الزوج فلم يصحرا معا بوطي الاخرى ولا بوطي الموطورة
وكلا ما رتب لا يجوز الجمع بينهما نكاحا بمنزلة الاثنين قال رحمه الله تعالى ذكره قبل
الرجل وسماقته في ازار واحد ولو كان عليه خيصر جاز كالصاحفة وفي الجاهل الصغير
ويكره ان يقبل الرجل ثم الرجل اذ يله او يماقته وذكر الطحاوي ان هذا قول ابي حنيفة
ومحمد وقال ابو يوسف لا يمس بالنقبيل والمعاينة لما روي انه عليه الصلاة والسلام
قبل جمع حين قدم من الحبشة وفي ابن عثيمين رضي الله عنه عنها قال اول من عاقت
ابراهيم خليل الرحمن كان بمكة فقدم ذوالقرنين اليها فقيل له لما خليل الرحمن فنزل
ذوالقرنين وشي الى ابراهيم الخليل فسلم عليه ابراهيم واعتنقه فكان اول من عاقت
ولها ما روي عن عائشة قال قلت يا رسول الله اني عاقت بعضنا البعض قال لا قلنا ايها
بعضنا بعضنا قال لا قلنا ايصاح بعضنا بعضا قال نعم وروي انه عليه الصلاة
والسلام يمس عن القبيل وما روياه من قوله وقالوا الخلاق فيما اذا لم يكن عليها غير
الازدواج كان عليها فقبض اوجبه فلا يمس بالاجماع وهو الذي اختار الشيخ في المختصر
والشيخ الامام ابو منصور المازيني وفق بين الاخبار فقال المكره من المعاينة ما كان
على وجه الشهوة وما كان على وجه المودة والكرامة فجاز ورجح الرخصي وبعض المتأخرين
في رخص في قبيل يد العالم والتودع والزاهد على قبيل التبرك وقد تقدم وما ينص له
الجهال من قبيل يد نفسه او يمس فمكره وما ينص له بين يدي العلماء فحرام والفاعل والذات
به ام لانه يشبه عبدة الوثن وذكر الصدر الشهيد انه لا يكره لهذا السجود لانه يرد به
التقية وقال شمس الامة الرخسي السجود لغير الله على وجه التقدير وذكر الفقيه ابو الليث
ان القبيل على خمسة اوجه قبيل الرحمة كالوالد له ولها او قبيل النعمة كقبيل المؤمنين
بعضهم بعض وقيل النعمة كقبيل الولد له والديه وقيل المودة كقبيل الرجل اخاه على
الجمهة وقيل الشهوة كقبيل الرجل امراته وامته وراد بعضهم قبيل الديانة كقبيل اهل البيت
واما القيام للغير فقد جاء في الحديث انه عليه الصلاة والسلام خرج منكبا على عصاة فقاما

في كتابها

في رخص

له فقال عليه الصلاة والسلام لا تقوموا كما تقوم الامام يحرم بعض بعضا ومن الشيخ
ابي قاسم كان اذا دخل عليه احدهم ما غنيا يقوم له ولا يقوم للمفقر وطلبة العلم فقيل له
ذلك فقال ان ما غنيا يتوقون مني التعظيم فلن تركت تعظيمهم ليتضرروا والمفقر وطلبة
العلم لا يطعمون مني ذلك وانا بطعمهم في راحة السلام والكلام في العلم واليأس بالمصاحفة
لما روي انه عليه الصلاة والسلام قال من صاغ اخاه المسلم وحرك يده تناثرت زبونه
وفي حديث اخر ما من مسلمين التقيا فصاحا الا غفر لهما قبل ان يتفرقا وفي المحيط
ويأس بمصاحفة العجزة التي ما تشي ولا يمس الرجل المرأة وهما شابان سواء كان الصغير
شابة او بالباغ ما من انتمى فصل في البيع اخر فصل البيع من فصل
الاكل والشرب والملس والوطي لان ان تملك لا فعال من صلابيد الانسان وما كان
الكل انصلا كان احق بالتقديم قال رحمه الله تعالى كونه بيع العدة لا السرقة
لان المسلمين يمولوا السرقة واستغوا به في سائر البلاد والامصار من غير نكير فانهم
يلتقون في المراضى لاستئجار الدرع بخلاف العدة لان العادة لم تجر بالمستغاة الا بخلاف
براد او تراب غالبا عليها في يجوز بيعها والصحيح عن الامام ان المستغاة بالعدة
الخاصة جازين فعليه يجوز بيع الخاصة وفي المحيط رجل يبيع ويشترى على الطريق
فانه انسان ان يشتري منه شيئا فان لم يكن في عقوده ضرر بالكل وسعه ان يتعد
في الطريق ويشترى منه وان كان فيه ضرر بكماله ان يشتري منه وهو المختار لانه
يكون معينا له على لائم والعدوان صبي جا الى سوق بجنين او بقل فلا بأس بانه يبيع منه
البصل والندم وغير ذلك لانه ما دون فيه عادة ويكره ان يبيع منه الجوز والفتق
حتى ياله هل اذن له بذلك اذ هو ام لا وغير ما دون فيه عادة وفيه واما الفتق والندم
والتقال اذا اقل المال هل يباح له ان كان من غير شرط يباح لانه اعطا المال من
طوع من غير عقد وان كان من عقد لا يباح له لاجر على المصيبة انتهى السراجي يكره بيع
الغلام الممر من عرف باللولوة رجل اشترى عبدا مجوسيا فاني ان يمس وقال ان
بعثني من مسلم فتك نفسي جاز له ان يبيعه من المجوسي ولا يمس بان يبيع الزنار من
النصارى والقلنسوة من اليهود جاز للمجوس عن الثاني باع ثوبا من المجوس ليخرو
في عيدهم يتسلوه بالصايبين به وفي التمه سئل عن ابن احمد اهل بلدة زادوا في
مواديتهم ما يوزن به زيادة فوق الزيادة في سائر البلدان وبعضهم يوافق وبعضهم
لا يوافق هل لهم تلك الزيادة فقالوا لا ولو اتفق على ذلك قال لا وفي السراجي رجل
اشترى ثوبا او شيئا من النصارى فذهب المشتري لياني باليمن وابطأ خشي البايح
ان ينسده فانه يبيعه من غير ويحل ثاؤدك منه فاذا عرض الرجل فاشتراله ابنه
او والد يفرام ما يحتاج المريضه جاز انتمى قال رحمه الله تعالى كونه شراء قال
بكر وكلني ريد يبيعهما يعني ان جارية لاسنان فراه في يداخر بيعها فقال له وكلني
مولاها بالبيع حل له ان يشتريها منه ويطل لانه اخبر بغيره لا منازع له فيه
وقول الواحد في المعاملات مقبول كما تقدم وكذا اذا قال اشترتها منه او ويني ارضا

عليه فله الشك ولا فرق بين اذا علم انه له او لم يعلم لان خبره هو المصدق عليه اذا كان
فان كان الخبر غير ثقة فيما اذا ادعى الملك او غيره فان كان الكبرياء انه صادق و
الشك على ما تقدم وان كان الكبرياء انه كاذب لا يتعرف شي من ذلك لان الكبرياء
مقدم مقام اليقين وان لم يخبر صاحب اليد بشي من الوكالة او انتقال الملك اليه
فان كان يعرف انها لغيره لا يتقوى حتى يعرف ان الملك انتقل اليه لان يد المولى يمل
الملك وان كان لا يعرف انها لغيره وسعه ان يشتريها وان كان ذواليد فاسقا اما
ان يكون مثله لا يملك مثله كدفع يد كناس في لا يشتريه ان يشتريها ولو اشتراها
مع ذلك صح باعتماده على الدليل الشرعي وهو اليد وان كان الذي اياه لها عبد
او امه لا يقبلها ولا يشتريها حتى يسأل لان المملوك لا يملك له فيعلم ان الملك في الخبر
فلو قال له ادني مؤاي في بيعها وهو ثقة قبل قوله قال صاحب العتية فان
قبل قوله وهو ثقة يناقض قوله يقبل قوله على اي صفة كان اجيب بان معنى
كونه ثقة ان يكون ممي يعمد على كلامه وان كان فاسقا الخبز ان لا يملك الفاسق
لموته ولو جاهدته بقي ان يقال ظهر ما ذكره ان عدالة الخبز في المعاملات
غير لازمة ولا بد في قبول قوله اذا كان غير عدل ان يكون الكبرياء السامع انه صادق
وقد مر في اول هذا الكتاب انه يقبل في المعاملات خبر الفاسق مطلقا ولا يقبل في
الديانات قول الفاسق ولا المستعمر الا اذا كان الكبرياء السامع انه صادق فاما
ذكر هنا مخالفا لما تقدم لان الذي اعتبر في الديانات دون المعاملات قد اعتبر
هنا في المعاملات ايضا والجواب ان خبر الفاسق انما يقبل في الديانات اذا حصل
بعد التحري وفي المعاملات ذكر شيخ الاسلام خبر غير العدل يقبل فيها من غير تحري
وهو المذكور في الجامع الصغير وفي موضع اخر يشترط فيه التحري وهو المذكور في
كتاب الاستحسان يشترط التحري في المعاملات استحسانا ولا يشترط التحري
فيها رخصة فاذا ذكر في اوله لبيان الرخصة وهو عدم التحري وما ذكره في بيان الاستحسان
كراية التلويح قال في الحائنة ولو لم يتل صاحب اليد وكلني ولكن قال قد كان ظلمي
وغصبني الجارية فاخذتها منه لا ينبغي له ان يشتريها منه وان كان عدلا وفي
الحائنة وان قال كان غصبها مني فلا في ارجعها منه بلا رضا ولا قضاء الا بعد
وكذا اذا قال قضائي القاضي بالجارية فاحرني فاخذتها مني وفي الحائنة
بانه او غيرها انه ولو قال قضا القاضي بالجارية فاخذها منه ودفعها لي
فلا بأس ان يشتريها منه ان كان عدلا وان قال قضائي القاضي في فخذني
قضاؤه فاخذتها فلا ينبغي له ان يشتريها منه ولو كان عدلا وفي الحائنة يشترط
هذه الجارية من فلان ونقدته الثمن ثم جحد البايع البيع فاخذتها منه لا ينبغي له
ان يقبل قوله وفي الفتاوى العياشي ولو لم يذكر الجحد على الشراء منه ينبغي له
ان يقبل قوله اذا كان عدلا وان كان المخبر عن الجحد فاسقا يعتبر فيه الكبرياء
كما تقدم وان كان جميعا فاسقا يفتي فيه الكبرياء وفي الفتاوى العياشي ولو

ورثه اداس له فاجز عدل بانه غصبه وكذب ذواليد فهو ممتنع فيجب له ان يشتريها قال
هذا المبحي الشاكر والتجاعد من الذي كان يملك فاذا اجات المشاهدة والناكار من الملك
لا يتقبل خبر المخبر سواها فاسقا او عدلا ولا يشهد شاهدان عدلان عند البيع ان سواها
قد امر البايع ببيعها فاشترها بقولها ونقد الثمن وبضها وحضر سواها فامر الوكالة
كان المستوي في حصة من امساكها وفي الحائنة وكان له ان يتصرف فيها حتى يخاصه المولى
الي القاضي بخلاف ما اذا كان المخبر واحدا قال الما ان يكون خامم عند القاضي وقضا
القاضي بالملك بان استخلف المالك على الوكالة فخلت فانه لا يسمعه امساكها مالم يجدد
الشهادة الشهادة على الوكالة بين يدي القاضي حتى يقضي القاضي بالوكالة وفي
الحائنة حصة شيئا لا يقبل قول الواحد فيه ان اشترى شيئا فاجز رجل ان ذلك الذي اشترى
البايع باعه بغير امره لا يصدق جاز تصرفه فيه واذا تزوج امرأة فاجز رجل او امرأة انما
اخته من الوضاع لا يفرق بينهما ويحب ان يتزوجه منها او اشترى طعاما او سرا باقا
ثقة انه حرام او غصبه البايع لا يصدق في الغصب ويصدق في الحرام رجل يراي رجلا
قتل ولده بالسيف ويحرقه لا يصدق دودج من عاين ذلك ان يعينه على قتله
مر في العمل بخبر الواحد بارتياد الزوجين وبالرضاع والطلاق والموت وفساد
النكاح قال محمد ولو ان رجلا تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى غاب عنها فاجز مخبرها
قد ردت عن الاسلام والعياذ بالله فان كان المخبر بذلك عدلا وفي الفتاوى
العياشي وهو حر او مملوك او محدود في قذفه وسعه ان يصدقه وان تزوج
بأختها واربع سواها وان كان فاسقا تحريه في ذلك وفي الحائنة وان لم يكن المخبر
ثقة وفي الكبرياء انه صادق فكذلك وان كان في الكبرياء انه كاذب لم يتزوج
الكر من ثلاث هكذا ذكر المسئلة في كتاب الاستحسان وذكر المسئلة في السيد الكبرياء
انه لا يسمعه ان يتزوج بأختها واربع سواها مالم يشهد عنه رجلان او رجل وامرأتان
وذكر شيخ الاسلام في شرح كتاب الاستحسان اختلاف الروايتين في رواية ولم يذكر
ردة المرأة وذكر في لامية السرخسي في كتاب اختلاف الروايتين في ردة الرجل ما ثبت
عند المرأة المشاهدة رجلين او شهادة رجل وامرأتين وعلى رواية السيد ردة المرأة
ثبت عند الزوج بخبر الواحد باتفاق الروايات قل تمس لامية الحلواني والصحيح
ان في المسئلة روايتين على رواية السيد لا تثبت ردة المرأة عند الزوج وكارده
الزوج عند المرأة المشاهدة رجلين او رجل وامرأتين وفي الخبر ثم فرق على رواية
كتاب الاستحسان بينهما اذا اخبر عن ردة قبل النكاح فقال اذا قال الزوج تزوجتها
وهي مرتدة لا يسمعه ان ياخذ بقوله وان كان عدلا واذا اخبر عن ردة بعد النكاح
ان يصدقه فيما قال ويتزوج بأختها واربع سواها وكذلك لو ان رجلا تزوج جارية
رضيعة ثم غاب عنها فاتاه رجل فاجز ان امه او ابنته او اخته ارضعت امرأته
الصغيرة فان كان المخبر عدلا وسعه ان يصدق ويتزوج بأختها واربع سواها
وان كان فاسقا تحريه في ذلك قال في الهداية لان القاضي طاري اعترض عليه بان

للعاقبة في الدنيا والامم فحاصل الضرر وان قلت الدية فحاصل الشدة في الطعام غير
محمودة وفي المحيط الاحتكار على وجوه اعداء حرام وهو ان يثمنه المصطفى ما يمنع
عنه بيعه عند الحاجة اليه ولو اشترى طعاما في غير المصروف ونقله الى المصروف جسد قال
الامام لا يكره به لان حق المصطفى ان يخلق ما يجمع في المصروف جلب من فوائده وقال الثاني يكره
وقال محمد كل بقعة ممدمة الى المصروف العادة فهي بمنزلة فناء المصروف الاحتكار في هذا
في غاية الاحتيال انتهى **قال** رحمه الله تعالى لا غلة ضيعة وما جلبه من بلد اخر
يعني لا يكره احتكار غلة ارضه وما جلبه من بلد اخر لان فائده فلم يتعلق به حق
العامة فلا يكون احتكارا المصروف انه له ان لا يبيع ولا يثمن في ذلك ان لا يثمن وهذا
في المجلوب قول الامام خاصة فان حق العامة لم يتعلق بما جلب فصار كغلة ضيعة
والجواب عدم تعلق حق العامة به وقد ساقول محمد وقول ابي يوسف عن المحيط قال
رحمه الله تعالى **ولا يكره** السلطان الا ان يتعدى ارباب الطعام عن القيمة تعديا فاحشا
لنقله عليه الصلاة والسلام لا تسروا فان اسره هذا المصروف القابض الباسط الرزق
ولان الثمن حق البائع فكان اليه تقدير فلا ينبغي للامام ان يتعرض لحقة المالك ان
ارباب الطعام يحكمون على المسلمين ويتعدون في القيمة تعديا فاحشا ومحمد
السلطان عن منعهما بالاسمير فلا يكره به بمادة اهل الرأي والنظر فاد افضل
ذلك فتقدر رجل يبيع ثمنه فوقه اجاز القابض وهذا لا يكره على قول الامام لان
لا يرى المصروف المصروف كذا عند هذا الا ان يكون المصروف على قوم باعيا ثم وينبغي للمصروف ان لا
ان لا يجعل بعونه من باع فوق ما سربه بل يعطيه ويرزقه وان وقع اليه ثانيا افضل
به كذلك وهذه وان دفع اليه ثانيا حسبه وعذر حتى يمتنع عنه ويمتنع الضرر
عن الناس وفي العتاف ولو باع شيئا بئس زائد على ما قدر الامام فليس على الامام ان
ينتقصه والعين الفاضل هو ان يبيعه بضعته قيمته واذا امتنع ارباب الطعام
عن بيعه لا يبيعه القابض او السلطان عند الامام وعند هذا يبيع بناء على منعه
وقيل يبيع بالاجاز لانه اجتمع ضرر عام وضرر خاص فيقدم دفع ضرر العام كما ينبغي في
كتاب المحر قال في المحيط قال بعض مشايخنا اذا امتنع المحتكر من بيع الطعام
بيعه الامام عليه عندهم جميعا انتهى ومن باع منهم فيما قدر الامام صح لانه غير ممكن
البيع كذا في الهداية وفي المحيط ان كان البائع يخاف ان يزداد الثمن على ما قدر او يمتنع
في البيع يضرب الامام او من يتقدم مقامه لا يحل للمصروف ذلك لانه في معنى الكفر والحيلة
في ذلك ان يقول ببيعني ما يحب ولا يصطلي اهل البلد على سعر الخبز والقمح وشاي ذلك
عندهم فاشترى منهم رجل خبز بدينار او خبز بدينار فاعطاه البائع ناقصا والمصروف
لا يعرف ذلك كانه ان يرجع بالنقصان اذا عرف لان المعروف كالسوط وان كان
من غير اهل تلك البلد كانه ان يرجع بالنقصان في الخبز دون اللحم لان سعر الخبز يظهر
عادة في البلدان وسعر اللحم يظهر المادرا فيكون شايطة الخبز مقدرا لسعر اللحم
ولو خاف الامام على اهل مصر الهلاك اخذ الطعام من المحتكرين وفوقه فاز وجده ذلك

وليس هذا

وليس هذا بل بالبحر واليهود في الضرر عنهم كذا في حال المصروف ذكره في شرح المختار **قال** رحمه الله
وجاز بيع المصروف خارج لان المعصية لا تقدم بعينه بل بعدة بخلاف بيع السلاح من اهل الفتن
لان المعصية تقدم بعينه فيكون امانة لهم وشيئا وقد نهينا عن التعاون على العدوان
والمعصية وبان المصروف يصلح للاشياء كلها جازين شرعا فيكون الفساد الى اختياره وبيع الكلب
المفضي للرجال اذا علم انه يشربه ليلبس بكرة لانه اعانة له على لبس الحرام كذا في اذنه
انسان ان يتخذ له حفا على رزي المحرق او الضيقة او جياط امر انسان ان يتخذ فيصلا
على رزي الفاسق يكره له ان ينقل ذلك كذا في المحيط **قال** رحمه الله تعالى وازا جاز يبيعت
بيت نار او كنيسة او يباع فيه حجر بالسواد يبيعت جاز اجاز البيت لكافر ليتخذ فيه هذا او
بيت نار للجورس او يباع فيه حجر في السواد وهذا قول الامام وقالوا يكره كل ذلك لقوله تعالى
وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان وله ان الاجرة على منفعة البيت
تجب الاجرة بمجره التسليم ولا معصية فيه واما المعصية فيمنع المستاجر وهو محتكر فيه
فقطر نسبة ذلك عن الدرر وصار كبيع الجارية لمن لا يبيعهها او ياتها من دبرها او يبيع
الغلام ممن يلو طبه والدليل عليه انه اجره للمكتني جاز ولا بد فيه من عبارة واما في بيع السواد
لانهم لا يملكون ذلك في الامصار وما يكون من اظهار بيع الخبز والمخز في الامصار لظهور
شايء الاسلام فلا تارض بظهور شايء الكفار قالوا هذا في سواد الكوفة لاني غالب
اهلها اهل ذمة واما في سواد غيرها ففيها شايء الاسلام ظاهر فلا يكون فيها في الموضع وفي
التا تاريخانية مسلم له امره من اهل الذمة ليس له ان يمنعها من شرب الخمر لكن يمنعها من
ادخال الخمر بيته ولا يجبرها على الغسل من الجنابة وفي كتاب الخراج لابي يوسف المسلم
يا مزارية الكتابية بالغسل من الجنابة ويجبرها على ذلك قالوا يجب ان تكون المرأة الكتابية
على هذا القلي ايضا قال القدوري في الضررية تحت مسلم لا تنصب في بيته صليبا وتصل
في بيته حيث شئت ومن سأل من اهل الذمة المسلم طريق البيعة فلا ينبغي له ان يدل عليها
انتهى **قال** رحمه الله تعالى وحل حر لذي يبيعه جاز ذلك وهذا عند الامام وقالوا يكره لانه عليه
الصلاة والسلام نهى عن حمل الخمر الحديث وله ان الاجرة على الحمل وهو ليس بمعصية وانما
المعصية بمنع فاعل مختار فصار كمن استاجر لعصر العنب وقطعه والحديث حمل العروة
بقصد المعصية وعلى هذا الخلاف اذا اجردت به ليجل عليها الخمر او نفسه ليس على الخنازير
فانه يطيب له الاجرة عنده وعندكم يكره وفي التا تاريخانية ولو اجر المسلم نفسه لذي يعمل
في الكنيسة فلا يكره به وفي الذخيرة اذا دخل يهودي الحمام هل يباح للخدام المسلم ان يخدمه
قال اذا خدمه طعاما فلو سبه فلا يكره به وان خدمه تعظيما له ينظر ان فعل ذلك يميل قلبه
الى الاسلام فلا يكره به وان فعله تعظيما له كرم ذلك وعلى هذا اذا دخل يهودي على مسلم فقام
له طعاما في اسلامه فلا يكره به وان قام تعظيما له كرم له ذلك **قال** رحمه الله تعالى وبيع بيت
مكة وارضها يبيعه يجوز ذلك اما البناءا ظاهر لانه لو بناه المستاجر او الوقف جاز البناء
وكان مككاه واما بيع ارضها فالمذكور هنا قول ابي يوسف وهو احد الروايتين عن الامام
لان ارضها مملوكة لاهلها الظاهر السرف والاختصاص وقوله عليه الصلاة والسلام هل

تؤكد لنا عقيل من رابع الحديث فيه دليل على ارضها تملك وتقبل الاستقبال فيمكن ان ملك
وقد تعارف الناس ذلك من اول الاسلام الى الحاضر من غير تكبر وهو من اقوى الحجج وقال الامام
والثالث لا يجوز بيع ارضها لقوله عليه الصلاة والسلام ان الله حرم مكة وحرم بيع ارضها
واجارتها وانه وقف الخليل عليه الصلاة والسلام ولا دار ارض مكة كانت تدعى في زمن
النبي صلى الله عليه وسلم والمخلفين من بعده بالسوايب من احتاج سكنها ومن استحق منها
تركها قال الشارح ومن وضع عند يقال درهما ياخذ منه ما شاء كره له ذلك لانه اذا ملك
الدرهم فقد اقضه اياه وقد شرط ان ياخذ منه من البقول وغيرها ما شاء وله في ذلك نفخ
بما الدرهم وكفايته للحاجات ولو كان في يده لم يخرج من ساعته ولم يبق وصار في معنى
قرض جريئاً وهو مني منه وينبغي ان يبعده عنه ثم ياخذ منه شيئا فياخذ وان ضاع
فلا شيء عليه لان الوديعة امانة قال رحمه الله تعالى وتفسير المصنف ونقطة لانت
القرأة والاي تعينية ليس للاي فيها مدخل فالتعريف حفظ الايات والنقطة حفظ
الاعراب فكانا حنين ولا في العجم الذي لا يحفظ القرآن لا يقدر على القرأة الا بالنقطة فكان
حننا وما روي عن ابن مسعود من قوله مرد والقرآن فذاك في زمنهم لانهم كانوا ينقلوا
عن النبي صلى الله عليه وسلم كما نزل وعلى هذا لا يثبت كتابته في السور وعد الماي وان
كان محمد ثانيا فهو حقاؤم من شيء يختلف باختلاف الزمان والمكان وفي العناية ويكره
تفسير المصنف وهو كتابة العلامة عشر من عرايات انتمي قال رحمه الله تعالى
وتحليته يعني يجوز تخليته المصنف لما فيه من تعظيمه كما في بيتي المسجد وزينته وقد
تقدم في بابه قال رحمه الله تعالى وقد حوله في سجدا يعني جاز اذ حال الذي جميع
المساجد عندها وقال ما لكان يكرم في كل المساجد وقال الشافعي يكرم في المسجد الحرام لقوله
تعالى اما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام ولا الكافر لا يخلو عن النجاسة والنجاسة
توجب تنزيه المسجد عنه ولنا انه عليه الصلاة والسلام نزل وقد تقيف في المسجد
وضرب لهم خيمة فقال الصحابة المشركون نجس فقال عليه الصلاة والسلام ليس على
المرء من نجاستهم شيء وانما نجاستهم على انفسهم والنجاسة المذكورة في الآية نجس في
اعتقادهم لان كل نجس رجب وهو النجس والاراء بالنجس في الآية منهم عن الطواف
ولما اعل الله كلمة الاسلام منهم صلى الله عليه وسلم من الدخول للطواف والتعميم المذكور هنا
هو المذكور في الجامع الصغير الذي ذكر الكرخي في مختصره وذكر محمد في السير الكبرى
انهم ينعون من دخول المسجد الحرام فقلت الدليل لان المذكور دخول الذي والدليل
يفيد جواز دخول الكافر مطلقا سيما كان او مستائنا او حربيا قلنا اذا علم جواز دخول
الكافر مطلقا عدم جواز دخول الذي بالادنى فاذا المطلوب زيادة بالنسبة نظر النعمه وظهر
ان قول المؤلف ذي مشال وليس ينعيد ولهذا عبر محمد في كتبه بلفظ الكافر ليعيد العموم
وفي الذخيرة اذا قال الكافر من اهل الحرب او من اهل الذمة على القرآن فلا يثبت بان يملكه وينفعه
في الدين قال القاسمي على السعدي لانه لا يمس المصنف وان اغتسل ثم لم يمس فلا يمس
به قال محمد رحمه الله يمس المملوك والرب في اواني الشركي قبل الفصل ومع هذا لو اكل او شرب

فيها جاز ان يعلم بنجاسة الاواني وان علم حرم ذلك عليه قبل الفصل والصلاة في بيته على
هذا التفصيل ولا يمس بطعام اليهود والنصارى من اهل الحرب لا فرق بين ان يكونوا
من بني اسرائيل او من نصارى العرب ولا يمس بطعام المجوس كلها الا الذي يمتعه وفي النسخة
يكره لهم الدخول للكنيسة والبيعة لانهما يجمع الشياطين انتمي قال رحمه الله تعالى
وعبادته يعني يجوز عبادته الذي الميعة لما روي ان يهوديا مر من بجوار النبي صلى الله عليه
وسلم فقال قوموا بنا نعبد جارتنا اليهودي فقاموا ودخل عليه الصلاة والسلام وقعد
عند راسه وقال له قل شهداء لا اله الا الله وان محمد رسول الله فنظر الى رجل الى ابيه
فقال له اجبه فطلق بالنهاية فقال صلى الله عليه وسلم الحمد لله الذي انقذني من اثم
النار والحديث وان العبادات تدفع من البر وهي من محاسن الاسلام فلا يمس لها ويرد السلام
على الذي ولا يرد على قول وعليك لانه عليه الصلاة والسلام لم يرد على ذلك ولا يرد
بالسلام لان فيه تعظيما له وان كان له اليه حاجة فلا يمس ببدائه فاية قوله بالحقرة
ويدعو بالهدى ولودعي له بطول العمر قبل يجوز لان فيه شغلا للمسلمين بالجزية وقيل
لا يجوز وعلى هذا الدعوى له بالعافية وهذا اذا كان من اهل الكتاب فلو كان من غيرهم لا يعود
لانه ابعد عن الاسلام وقيل يعود لانه فيه اظهار محاسن الاسلام وترغيبه فيه واختلاف
في عيادة الفاسق والمصحح انه لا يمس به لانه مسلم والعبادة من حق المسلمين ولا امانت الكافر
قيل لوالد او قريبه في تعزيتة اخذ الله ملكة خيرا منه واصححك ورزقك ولد اسلمك
لان الخيرة به تظلم ويتولى في تعزية المسلم اعظم الله امره واحسنه ذاك ورجم ميتك وكثر
عدوك وفي النوازل والابن بان يصل الرجل المسلم المشرك قريبا كان او بعيدا محاربا كان
او ذميا واراد بالمحارب المستأمن فانما اذا كان غير مستأمن فلا ينبغي له ان يصله شيئا
وفي الذخيرة اذا كان حربيا في دار الحرب وكان المحال حال صلح فلا يمس بان يصل واختلفوا
هل يمس لما ان تبذل هدية المشرك او لا يمس قولان وفي فتاوى اهل سمرقند مسلم دعاه فدخل
الى داره فبذل هدية المشرك او لا يمس منه وفي النوازل المحمدي والنخعي اذا دعى رجل الى
طعامه يكرم الاجابة وان قال اشترت اللحم من السوق فان كان الذي يهوديا فلا يمس به
قال رحمه الله تعالى خشي الهام يعني يجوز لانه عليه الصلاة والسلام صلى بمجوسين
والوجود هو الخشي وكان له بطيب به ويتوك النكاح فكانا هنا وكذا ان يقول الدليل
لا ينعيد جواز النخل واما ينعيد جواز التضحية به ولا يلزم من جواز التضحية جواز النخل وان
الصحاب جميع خشي هو خشيان بكسر الخاء والرجل خشي وخشية انتمي فاغ المين وهو ضم
الخاء وفي المحيط الاصل ان يصل لالم الى الحيوان لصلحة تعود الى الحيوان فلا يمس بكى الهام للعبة
ويكره كسب الخشي من بني آدم وقيل النملة قيل يمس به مطلقا وقيل ان بدت بالادى فلا يمس
به وان لم بدى يكره وهو المختار ويكره القناخ في الماء وقيل القملة يجوز بكل حال قرية فيها
كلاب كثير واهل القرية منها ضرر تهرار باب الكلاب بان يقتلوا الكلاب لان دفع ضررهم
واجب وان ابا الزهم القناض ولا ينبغي ان يتخذ في بيته كلب المالك الحراسة العزم اذا
كانت مؤذية يذبها بالسكين ويكره ضربها وفرك اذنها انتمى واطلق المؤلف في الهام

فشل الخيل وفي الخافية ويكره خيل الغرس وذكر شئ الميمة في شجرة ان خيل الرزحوا
 انتهى وفي الخافية لا يلبس سقيب اذ في الطفل انتهى وفي الخاف لا يلبس الظفر يوم الجمعة لقوله
 عليه الصلاة والسلام من علم اظفار يوم الجمعة اعاده الله من البلا الى يوم الجمعة الاخرى ورا
 ثلاثة ايام ولو قلم اظفاره او جرحه شرب يجب ان يدفن وان روى فلا يلبس به وان رماه في
 الكتيف القتل فهو مكره وفي الفتاوى الغيبانية يدفن اربعة الظفر والشروخ في
 الحصى والدم وينبغي للمرجل ان ياخذ من شارب حتى يلاذي الطرف العليا من الشفة
 العليا ويصير مثل الحاجب وهذا كله اذا لم يكن في دار الحرب فانه في دار الحرب يندب
 تطويل الاظفار ويندب تطويل السارب ليكون اهيب في عين العدو وفي التهمة خلق
 شعر صدره وظهره فيه ترك المادب وفي الملتقط يتبع على لحية فانه زاد على قبضة جزء
 وكا يلبس اذا طالت لحية ان ياخذ من اظفارها وفي المضرات وكا يلبس بان ياخذ الحاجبين
 وشروجه مالم يثب الخنث وفي الذخيرة وكا يلبس للمرجل ان يخلق وسط راسه ويرسل
 شعره من غير ان يفتله فانه قتله فهو مكره لانه شبه بعض الكفرة واذا حلفت المرأة
 شروها فانه كان لرجل اصابها فلا يلبس به وان حلفت شبه بالرجال فهو مكره
 اذا وصلت المرأة شعرها بشعر غيرها فهو مكره واختلفوا في جواز الصلاة منها
 في هذه الحالة والمختار انه يجوز اذا لم يكن للعبد شعر في لحية فلا يلبس للتجارات
 شعر اعلاجهته لانه يوجب زيادة في القيمة وفي جامع الجوامع خلق العانة بيده وان
 خلق الجوامع جاز اذا اغضب بصم ويجوز للمرأة ان تلبس لما في من وجهها انتهى وفي الخاف
 امرأة حامل معرضة الولد في بطنها ولا يمكن اخراجه المبتطمة ارباعا وللم ينعزل فذلك يخاف
 على امه من الموت فانه كان الولد ميتا في البطن فلا يلبس به وان كان حيا لا يجوز لان
 احيا ميت يقتل من غير ان يرد في الشرح امرأة حامل ماتت فاضرب الولد في بطنها
 فان كان اكبر رايها انه حي يبق بطنها لان ذلك تسببا في احيا ميت محترمة بترك
 تعظيم الميت فالاحيا اولى ويقت بطنها من الحجاب الايسر وللم يبق بطنها حتى دفت
 ودويت في المنام انها قالت ولدت لا يثبت الخبر لان الظاهر انها ولدت ولدت المرأة
 عالجت في اسقاط ولدها لانها لم يستبق شي من خلقه وعن محمد رجل ابتلع درة
 او دنانير اخر فمات المبتلع ولم يتوك ما لا تظلم القيمة ولا يبق بطنه لانه لا يجوز
 ابطال حرمة الميت لاجل الاموال وكذلك المسئلة المتقدمة ونقل الجرجاني انه يبق
 بطنه للمحال لان حق المادي مقدم على حق الله تعالى ان كان حرمة الميت حقا لله تعالى
 وان كان حق الميت في المادي المحي مقدم على حق الميت لاحتياج الحي الى حقه نعمانه
 ابتلعت لدولة للخير ودخل قرن شاة في قرن الباقلا في وتعد اخراجه ينظر ايهما
 الكريمة فيقدم على غيره وكذا لو دخلت دابة في دار ولا يمكن اخراجهما المهدم الدار ينظر
 الي ايهما الكريمة فيقدم على غيره فيهدم المخر او تدبر وكا يلبس بالعار الغيلق في الشمس
 لموت الديان الذي فيه لانه فيه منعة للناس قال محمد في السيل الكبرى لا يلبس
 بالتدوي بالمعظم اذا كان عظم شاة او قرا او قرا او قرا او غير من الدواب المعظم الخنزير

ولمادي فانه يكره التدوي بها ولا فرق فيما يجوز بين ان يكون ذكرا او مينا رطبا او اياها
 وفي الذخيرة رجل سقط سنة فاخذ من الكلب فوضعه في سنة فنبت لا يجوز ولا ينعزل
 ولو اعاد سنة ثانيا ونبت وقوي ينظر ان كان يمكن خلق من الكلب غير من ينعزل وان
 لم يكن الما بضر لا ينعزل وفي التهمة يتخذ الدواء من الضنضوع ولو اكلت المرأة شيئا تمن
 نفسها لزوجها لا يلبس به وفي الخاف من مرض الرجل متقاله الطيب اخذ من الدم فلم يخرج
 حتى مات لا يكون ماجورا ولو ترك الدواء حتى مات لا يات وفي الخلاصة صام وهو غير
 قادر على الصيام حتى مات ام وفي الخاف جاع ولم ياكل وهدق ادر على الماكل كان انما
 ندب عليه ان ياكل مقدار قوته التدوي بلبس الما ثانيا لا يلبس به اذا اخبر طيب خاذق
 ان الشفاء فيه التدوي بالخمر اذا اخبر طيب خاذق ان الشفاء فيه جاز فصار حلالا
 وخبر عن قوله صلى الله عليه وسلم لم يجعل الله شفاء امي فيما حرر عليهم لانه صار كالمنظر
 النازل رجل دخل المارة في اصبعه للتدوي قال ابو حنيفة يكره وقال ابو يوسف
 لا يكره والفتية ابو الليث اختار قول ابو يوسف وفي الخافية وعلى هذا الخلاف
 شرب بول ما يركل لحمه للتدوي النازل العجين اذا وضع على الجرح للتدوي وعرف
 ان التدوي فيه لا يلبس به الساجية وتعليق الحجاب لا يلبس به وينزع عند الخلاء
 والقران واقتى بعضهم بان هذا فعل العموم والجهال لا يكتحل في يوم عاشوراء لا يلبس به
 ضرب الدخاف على المارب ايام النذر ولاجل العموم مكره الغيبانية الجحانة بعد نصف
 الشهر حتى نافع جدا ويكره قبل نصف الشهر ولا يسمى للموت ما في وفي فتاوى
 اهل سمرقند اذا غزل الرجل عن المرأة يفرضاها في هذا الذي من خوف سوء الولد لا يلبس
 به قال رحمه الله تعالى وانت له الخمر على الخيل لانه عليه الصلاة والسلام ركب الخيل
 واقتناه وللم يجوز ما فعله ولا فيه فتح بابه وما ورد فيه من النهي كان لاجل تكثير الخيل
 ولا يخفى ان الدليل لا ينفذ المدعي لان غايته ان يفيد جواز الركوب ولا يلزم منه جواز المنزل
 قال رحمه الله تعالى وقول هدية العبد للتاجر واجابة دعوته واستعار دابته وكره
 كسوة الثوب وهدية النفدين يعني يجوز قبول هديته الى اخر ما ذكر ويكره كسوة الثوب
 وهدية النفدين وهذا هو المختار والفتاوى ان لا يجوز الكل لانه تبرع والعبد يسبق
 من اهله لكن يجوز ما ذكر لتعامل الناس به وقيل صلى الله عليه وسلم هدية سلمان الفارسي
 قبل عتقه وقبل هدية ضرير وقال هو لها صدقة ولما هدية لا يقال هذا الحكم قد علم
 ما ذكر في كتاب المادون لانا نقول هو كذلك لكن ذكره هنا بطريق الاستطراق لان
 هذا محل بيان ما يجوز وما يكره ويكره للفرق ان يقبل هدية من اخرضه اذا كانت مشروطة
 في القرض او يعلم انما هداها لاجل القرض وللم يكن مشروطة ويعلم انه لاجل الدين
 لم يكره وانما هداها المرأة في زماننا قال الشيخ محمد بن الفضل يرد على اربابها قال الامام
 ابو بكر محمد بن حامد يوضع في بيت المال وذكر محمد بن الفضل ان المذهب وضها في
 بيت المال لكن تركت ذلك خوفا ان يصر فيها المرأة الى شهوات ولهووات وكان الشيخ ابو
 القاسم الحكيم يقبل هدية السلطان ويتصدق منها دينه ويصرفها على من علم حاله في الخاف

لعمري السلطان ياخذها غصبا فيجعل له ان يقبل هديته قال ان خلطها بدمهم افر فلا يمتنع
وان كان عين المعصوب من غير خلط لم يجز وفي الغزال الضيق اذا ناول لقة من الطعام
لغيره يعتبر في ذلك تعامل الناس وان علم ان ريب الطعام مريض به حل وان علم انه لا يضر
به كذا حرم وفي الخلاصة لو ناول الخادم الذي على رأس المائدة جاز وما ربح الطعام
من بيته فكان اخر خلاصة الجمل ان اتي اذ ناله صاحب الطعام في ذلك ويستحب للضيف ان
يجلس حيث يجلس ويرضى بما قدم له وان لا يقدم الا باذن صاحب البيت وان يدع
اذا خرج من بيته ولا يكثر صاحب المنزل الكوت عند الاضياف ويستحب له ان يحكم
الضيف بنفسه لما ورد في قصة ابراهيم عليه الصلاة والسلام وفي الحاشية لابي
الصغير ان يهدي لعمه شيئا في المعابد ويستحب ان ياكل باسطة من المائدة قال رحمه
الله تعالى واستخدم الخصى يكره لان فيه تحريض الناس على الحضر وهو مثله وحرام وقد
نفى عنه النبي صلى الله عليه وسلم وقد مناشيا من احكامه في الكلام على خصى البهايم قال
رحمه الله تعالى والدعا بمقتد العزم عرشه اي يكره ان يقول في دعائه اللهم اني اسالك
بمقتد العزم عرشك وفيها عبارتان بمقتد وبمقتد والاولى من التمدد والثانية من
المقود تنافي الله عن ذلك علوا كبيرا فانه يوم ان عزم متعلق بالعرش والعرش حادث
ومتعلق به يكون حادث ضروري والله تعالى عن صفات المحدث بل عزم قديم
واورد عليه بعض المتأخرين ان حدوث متعلق بصفة متعلقة بشي حادث لا يجب حدوث
تلك الصفة لعدم توقفها على ذلك التعلق فان صفة العزم ثابتهما ازاوا واما عدم
تعلقه بالعرش الحادث قبل خلقه لا يستلزم استغناء عزم ولا استعانة فيه كما ان متعلق
كمال قدرته في هذا العالم العجيب الصنع قبل خلقه لا يجب عدم قدرته او نقصان
فيه وبالجملة التعلقات الحادثة بظاهر الصفات لا يباد لها ولكن ان يجب عن
ذلك بان مشايخنا انما هو بواعنه ليس الابهام مطلق متعلق عزم بالحادث ان قد قرر
في اصول الدين ان ظهور المحدث ورواها من عدم الوجود الى امره الوجود يجب تعلق
ارادة الله وقدرته بذلك والحديث انما هو في التعلقات دون اصل الصفات وانما
مرادهم بظاهره الابهام متعلق عزم الله تعالى بالمحدث متعلق خاص وهو ان يكون ذلك
المحدث مبدأ ومنشأ لعرشه الله كما يدوم كلمة من في عرشه ولا شك ان التعلق بالمحدث
على الوجه الخاص المذكور غير متصور في عزم الله ولا في صفة من صفات الله تعالى
قال ابو يوسف لا يثبت ان يقول ذلك في دعائه وبما اخذ النقيب ابو الليث لانه ورواه
عليه الصلاة والسلام كان يقول اسالك بمقتد العزم عرشك ولا خياط الامتناع
عن ذلك لكونه خبر واحد يخالف المصطفى رجل ذكره في مجلس المنق وارا ذلك
ان يستغل بالتسليم عن ما فيه فهو احسن وافضل وفي الخلاصة وينبغي ان
الله تعالى في السوق وارا ان الناس يستغلون بالمدنيا وهو مشتغل بالتسليم ولا ريب
التاجر السلعة فضلى على النبي صلى الله عليه وسلم وارا ذلك اعلام المتقري جودة ثوبه
ذلك مكره بخلاف العالم اذا قال في مجلس علمه صلى الله عليه وسلم او قال

قاري

قاري القدم كبرواحيث يثاب وفي الخلاصة الفقير هل يصلي صلاة التسليم قال في طاعة
العامة قيل له فلا في النقيب يجعلها قال هو عندي من العامة وفي الغنيانية وروى
الاخبار بتفضيل بعض السحر والمايات على بعض كاية الكسبي ونحوها واختلفوا في
معنى افضل قال البعض انه ثياب قدامها افضل وقيل بانها القلب اي قط وهذا اقرب
الى الصواب والافضل ان لا يفضل بعض الثياب على بعض وكمر بعض المشايخ التصديق
على الذي يقرأ القرآن في الأسواق وزجراه والتسليم والتهليل الذي يسأل في الأسواق
نظر الزكاة ويكرم الصدق على الذي يسأل الناس في المساجد وجعله ويكره ان يقرأ القرآن
في الخبز والمختل والحمام وموضع النجاسات وفي المسح والمذبح المحرق في الغزل
قراءة القرآن على المقابر اذ اخفاها لا يكره وان جهدها يكره والشيخ محمد بن ابراهيم قال
لا يثبت ان يقرأ سورة الملك على القابر سواء اخفاها او جهدها اما غيرهما فلا يثبت
لورود النار بسورة الملك وعما في بكره ابن ابي سعيد يستحب قراءة القرآن وقراءة سورة
الاخلاص سبع مرارة فان كان الميت غير مغفور له غفر له وان كان مغفورا له غفر له
القاري وذهب ذو نوبة الميت وفي التاتارخانية رجل مات فاجلس وارثه رجلا
على قبر يقرأ القرآن قل بعضهم يكره والمختار انه لا يكره والمأثبه انه ينفع الميت وفي الحاشية
ان قراءة القرآن عند القبور ان يقرأ ان يقرئهم بصوته يقرأ او ان لم يقصد ذلك فانه
يسمع القرآن حيث كان فم يقرأ القرآن في المصاحف او رجل قد دخل عليه واحد فقام
له فان كان عالما او ابا او استاذنا الذي علمه القرآن جاز ان يقوم له وغير ذلك لا
يجوز وفي فتاوى اهوا وبابا بان يقرأ القرآن اذا وضع جنبه على الارض وينبغي
ان يضم رجله عند القراءة وانه يخرج راسه اذا غطاه بغطائه بالحقا واذا قرأه
او سورة فليحمله ان يستعيد بالله وان يبتغى ذلك بالبسلة قبل القراءة وفي فتاوى
اهل سمرقند اذا كان يقرأ القرآن فسمع المودى انه يرد عليه بقلبه وعن محمد بن يحيى
على قرأته ولا يلتفت اليه وفي التتمة سئل المجتبي عن امام يقرأ مع اهل جماعة كل هذه
بعد فراغ صلاة جهرا اية الكرسي وشهد الله واخر سورة البقرة هل يجوز ذلك
قال يجوز والافضل اخفاء السجدة محمد بن الحسينية قال الدعاء اربعة دعاء رغبة
ودعاء رهبة ودعاء تضرع ودعاء خيفة وفي دعاء الرغبة يجعل بطون كفيه الى
السماء وفي دعاء الرهبة يجعل ظهورها الى وجهه كما مستخفي من الشيء وفي دعاء التضرع
يعتد المختصر والنصر ويحلق الابهام والوسطاويين بالسبابة وفي دعاء الخفية
يفعل ما يفعل المرائع نفسه وفي التتمة لا يقول الرجل استغفر الله واتوب اليه ولكن
يقول استغفر الله واسأله التوبة قال ابو جعفر الطحاوي لا يثبت به وفي الفتاوى
الغنيانية وما جاء في الحديث ان دعوة المظلوم مستجابة وان كان كافرا والمراد والله اعلم
كافر النعمة لا كافرا الديانة قال الصدر الشهيد وهو الصحيح وفيها قال ابو نصر البوسيني
وعليه الفتوى ولو اراد ان يصلي او يقرأ القرآن وخاف ان يدخل عليه الربا لا يترك الصلاة
والقراءة لاجل ذلك وكذا في جميع المرائع وفي التاتارخانية واذا سال الدم من الميت فكيف

الفاحة بالدم على الفم والوجه جاز للاستئناس والمخالطة ولو اذ ان يكت ذلك بالبول ^{شغل}
ذلك عن المتقدمين وقيل لا بأس به اذا علم به الشفاء **قال** رحمه الله تعالى وبحق فلان
يجوز لا يجوز ان يقول بحق فلان عليك ذلك بحق انبيائك واوليائك ورسلك والبيت
والشر الحرام لانه لا حق للخلق على الخلق وانما يخص برحمته من يشاء من غير وجوب عليه
ولو قل رجل اني سمع الله لو بان الله افعل كذا لا يجب عليه ان يات بذلك شرعا ويجب
له ان ياتي بذلك وفي الثابت خاتمة وجاية لما تار ما يدل على جواز ذلك **قال** رحمه الله
تعالى واللعب بالشرط والزهو وكل هو يعني لا يجوز ذلك لقوله عليه الصلاة والسلام
كل لعب ابن آدم حرام الا ثلاث ما لعب الرجل اهل ولا دابة فرسه ومناضلة لعدوه
والباح الشايخ الشارح من غير قرار ولا اخلاق بالواجبات لانه يذكي لافهم ولكنه عليه
ما روي والمعاد في الواردة في ذلك كثير شهيق فتوكنا ذكرها شهدنا وفي المحيط
ويكر اللعب بالشرط والزهو والاربعة عشر لانه لا يجب له ان يجهل ما يمكن حتى لا يسمع ولا يسمع
الدف في العرس قيل لا يعرف عن الدف في غير العرس بانما تضر به المرأة في غير فسق
للصبي قال لا بأس بذلك وفي الذخير لا بأس بالفتى في المعاهد وفي الساجية وقراءة الا
اذا لم يكن فيه ذكر الفسق والظلم لا يكره وفي الكافي مستاجر الدار ظهر منه الفسق
بان يجمع الناس على شرب الخمر مخرج فاذا لم يمنع مخرج منها رجل عند الامر فيسأله
عن اشيا فيسأله بما يوافق الحق فيال منه المكروه لا ينبغي له ان يتكلم بالحق الا ان يخاف
القتل او ائتلاف عضوا وان ياخذ به ولو مر على قوم فيهم اهل ذمة او كافر قال بعضهم يقول
السلام على من اتبع الهدى والصحيح ان يقول السلام عليكم وينوي المسلمين في قلبه وفي
الثابت خاتمة اذا استقبل المسلم اخاه فسلم عليه خرج من ذميه كيوم ولدته امه
وفي النوازل اذا بيت غير لا يدخل حتى يعود له فاذا اذن بدخل وسلم عليه ورد
السلام واجب واختلفوا في ايها افضل المبادي او الرد الراد افضل اجرا والمفضل
ان ياتي بالواو بان يقول وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته وفي فتاوى اهل الكلا
سنة على الركاب للرجل في طريق عامه او معان فاذا التقيا فافضلها الا سبق
بالسلام فاذا التقى الرجل بالمرأة يبدأ الرجل بالسلام وان بدأت فيرد عليها السلام ان
كانت محجوزا فليسانه وان كانت شابة فتقبله قال النقيع ابو الليث اذا دخل الفقه
على غيره ولم يسلم اسم وفي الغياثية يكره السلام بالسبابة والسنة ان يسلم عليهم بنظر
الجميع ولو كان المسلم عليه واحدا واختلفوا في السلام على الصبيان قل بعضهم لا بأس
وهو قول الحسن وقال بعضهم يسلم وهو المفضل وبه اخذ النقيع ابو الليث واذا
رد واحد من العم السلام سقط عن الباقي وفي الصيرفية رجل دخل على زوجته
لا يسلم عليها بل هي تسلم عليه فان لم يكن في البيت احد فيقول السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين ولو مر على المقابر فيقول السلام عليكم انتم لنا سلف ونحن لكم تبع انتهى وفي
الغياثية ويكره ان يسلم على من هو في الخلا ولا يرد عليه السلام وكذا المأكول والقاري

والمتن بالعلم وكذا في الحمام اذا كان مكتوف للعدو البتالي اذا قال لا خرافة فلان معنى السلام
يجب عليه ان يفعل تسبب العاطي اذا كان خارج الصلاة السنة في حق العاطي ان
يقول الحمد لله رب العالمين او على كل حال ولين حضرا يقول بركم الله فيرد عليه العاطي
فيقول بغير الله كن او يهديك ولو عطي ثلاث مرات يجب فان زاد على الثلاث فهو بخيار
ان شاء اجابه او سكت واذا اعطيت المرأة فلا بأس بتسببها الا ان تكون شابة واذا عطي
الرجل فسمته المرأة فان كانت محجوزا يرد عليها وان كانت شابة يرد في قلبه والجواب في هذا
كالجواب في السلام **قال** رحمه الله تعالى وجعل الراي على علق العبد لا يجوز ذلك
قال الشارح وصورة ان يجعل في عنقه طوقا مسرا بمسار عظيم يمنعه ان يحول ركه
وهو معتاد بين الظلمة وهو حرام لان عقوبة الكافر تحرم كالأحراق بالنار وقال
عليه الصلاة والسلام كل محدث بدعة ضلال وكل ضلال في النار انتهى قال في العقب
رجل اغتصاب اهل قرية لم تكن غيبة يعني مسمى قوما بآبائهم وفي فتاوى اهل سمرقند
ذكر مساوي اخيه المسلم على وجه الاهتمام به ليس بغيبة وعلى وجه التقدير يكون
غيبة واذا كان الرجل يصلي ويؤدي الناس بيده ولسانه لا غيبة في ذكرايه وان
اعلم السلطان ابن حرة فلا اثم عليه واختلف اصحابنا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم
لا يخطي اثنان رجل اعطاه الله تعالى ما هو يفتقه في طاعة الله ورجل اعطاه الله
تعالى ما هو يفتقه النكاح وينقض به قال شيخ الاسلام ظاهر الحديث اباحة الحديث
هذين امرين لانه استثناء من المحرم فيكون مباحا وقال غيره المحرم في
هذين كما هو حرام في غيرها وانما في الحديث لو كان الحديث جائزا لكان في هذين
الامرين ومنع الحديث ليعلم ان يرا على غيره نعمة فينتهي زوال تلك النعمة عن ذلك
الغني ويقتضي ذلك لنفسه اما لو تمت نفسه سلبا لا يكون حراما بل يسمي غبطة انتهى
وفي النهاية الراية علامة بانه آبق ولا بأس به في زماننا الغلبة الا باق خصوصا
في الهند وكان في زمانهم مكروه لقوله الما باق انتهى وفي الساجية ويكره ان يغلب يديه
ولو كان الرجل يتقدم ويوزع المظالم المحذوف من الما بالعدل والانصاف كان محررا
وان خاف الرجل على نفسه لا بأس به **قال** رحمه الله تعالى وحل يدين يعني جاز في العبد
اعتزاز عن الما باق والتمرد وهو سنة المسلمين في الفساق **قال** رحمه الله تعالى والحقة
يعني يجوز للتدوي وجاز ان ينظر الى ذلك الوضع للضرورة لقوله عليه الصلاة والسلام
لكل داء دواء واذا اصب الداء فانه هو الداء في معنى في سلم وقال عليه الصلاة
والسلام لكل داء دواء الا الهرم فان لا دواء له رواه الترمذي وصححه ومن الناس من كره
التدوي لما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يدخل من اتي سبعون ألفا
لجنة بغير حساب وهم الذين لا يسترعون ولا يطيبون وعلى رءسهم يتوكلون رواه البخاري
ولنا ما قدمنا من المحاديث ولا جناح على من يتداوى اذا كان يعتقد ان الشافي هو الله
تعالى وما روي من النبي عن الداء اذا كان يعتقد ان الشافي الداء فهو محل الكراهة
قال الشارح ونحن نقول لا يجوز بمن هذا التدوي ولا فرق بين الرجل والمرأة وانما

يجوز التدوي بالأسبأ الطاهرة ولا يجوز بالخبث كالحز وغيره كما قدمنا والتدوي لا يمنع
التكفل ولا يمس بالربة لأنه عليه الصلاة والسلام كان يمسكه ويدوي من النبي محمداً على
ربة الجاهلية لأنهم كانوا يرفقون بالفاظ كزواراه ابن مسعود أنه عليه الصلاة
والسلام قل الربة والتمائم والعودة شوك محمول على ما ذكرنا قال الأصمعي العودة
ضرب من السحر يجلب الملاءة إلى زوجها وعن عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم
إذا مرض أحد من أهله نفث عليه بالعودتين فلما مرض صلى الله عليه وسلم نفث عليه ولم يمرض
الذي مات فيه جعلت أنفث عليه وأمسح خده بيده لأنها أبركت من يدي انتهى
قال رحمه الله تعالى ويجوز رزق القاض يعني وجعل رزق القاض من بيت المال لا من
بيت المال بعد صلح المسلمين ووزع القاض من من لانه حينئذ من بيت المسلمين
وفرض النبي صلى الله عليه وسلم على علي بن أبي طالب أن يأخذ من بيت المسلمين
إذا كان بيت المال جمع من حل وان جمع من حرام وبما لم يجل لانه مال الغنيجب رده
على ربابه ثم ان كان للقاضي محتاجاً فله ان يأخذ ليتوصل إلى إقامة حقوق المسلمين
لانه لو اشتغل بالكسب لما فرغ لذلك وان كان غنياً فله ان يأخذ أيضاً وهو لا يفرغ
لما ذكرناه العلة ونظر الممن ياتي بعد من المحتاجين ولا يفرغ رزق القاضي اذا قطع
في زمان بقطع الولاية بعد ذلك عن يتولى بعده هذا اذا اعطوه من غير شرط فلو
اعطاه بالشرط كان معاقفة واجارة لا يجل اخذه لانه القاضي طاعة فلا يجوز اخذ
الحاجة عليه كسائر الطاعات انتهى وذلك ان يقول يجوز اخذ الحاجة عليه كما قالوا الفتوى
على جواز اخذه على تعليم القرآن وغيره كما قدم في كتاب الحاجرة ولا يقال قد تقدم
هذا عند قول المؤلف دكناية القضاة في باب الجزية فهذا تكرار لا نأقول ذلك
باعتبار ما يجوز للامام فعله وهذا باعتبار ما يجوز للقاضي تناوله فلا تكرار
قال السادة وتسميته رزق يدل على انه يأخذ منه مقدار كفايته وعياله وليس
ان يأخذ ازيد من ذلك وقد جرى الرسم بالاعطاء في اول السنة لان الخراج كان يأخذ
في اول السنة والماخوذ عن السنة الماضية في الصحيح وعليه الفتوى ولو اخذ الخراج
في اول السنة ثم غزل قبل منفي السنة يجب عليه رد ما بقي من السنة وقيل هو على خلاف
في الرد على ما بينا انتهى قال رحمه الله تعالى وسفر الامعة دام الولد بلا حرم فيخرج
لها السفر فيخرج لانه لانه بمنزلة المحرم لسائر الرجال فارجع إلى النظر والمسب
على ما بينا دام الولد والكاتبه والديرة كالامة لقيام الرق فيه وكذا معتقة البضع
عند الامام لانها كالمكاتبة عنده وفي الكافي قالوا هذا في زمان غلبة اهل الصلاح
اما في زماننا فلا يجوز لغلبة اهل الفسار فيه ومثله عزولي في شرح الامام قال رحمه
الله تعالى وسر ما لا بد للصغير منه وبسببه للم والام والمنقط لونه مجزى يخرج
لهؤلاء الثلاثة ان يشترطوا للصغير ويستعملوا ما ابد له منه وذلك مثل النفقة والكسوة
لانهم لو لم يكن لهم ذلك لتضرروا وهو مدفوع واصله ان التصرفات على الصغير على ثلاثة
انواع نفع فملكه كل واحد من هو في عياله وليا كان او اجنياً كالحبة والصدقة

ويملكه

ويملكه الصبي بنفسه اذا كان مميزاً ونحوه هو من حق كالمعتاق والطلاق فلا يملكه عليه احد
ونوع متوحد بين النفع والضرب مثل البيع والمجانة للاستدراج فلا يملك المالك والمجد
ووصيها سواء كان الصغير في ايديهم او يملك لانه يتصرف في ملكه بحكم الواية هكذا في الكافي واستجاء
الطريق من النفع الاول وفيه دفع رابع ولا نكاح يخرج كل مصيبة ولد في المرحام عند
عدم العصايب وقد تقدم بيان ذلك في النكاح قال في الهداية واما يجوز للمنقط ان يتبع
للصغير ان كان له اب له قال في النهاية قوله لا اب له ليس بشرط لانه في حق هذا الحكم لانه ذكره
في كتاب الحبة في صغير لها زوج هو عندنا يحوط لها اب فوجب لها جاز تزوجها ان يتبع
الحبة لقيام وراثته عليها بالعول فثبت ان اب ليس بلانتم كما ذكرتم في السلام واما هو فقد
ايضا لا يتبع اب ذلك لانه في الحبة والصدقة لتحق الفرق بين زوج الصغير الذي
فرض له اب امرها وبين غيره فلا يكون ذلك المبدء موت اب وقال بعض المتأخرين
المراد بقول صاحب الهداية لا اب يعني معروف وان كان له اب في قيد الحياة فالحق عند
ان قوله لا اب له قيد احترازي عن اللقيط اذا كان له اب حاضر لا يجوز للمنقط ان
يتبع الحبة للصغير قال رحمه الله تعالى وتزوج امه فقط معناه ان الصغير لا يتزوج
احد من هؤلاء الثلاثة الا امام فانها تخرج اذا كان في حجرها ولا يملكه هو ولا غيرها وراية
للجامع الصغير وفي رواية القدوري يجوز ان يزوج بالمنقط وبسببه في صناعة فحله من
النوع الاول وهذا القرب فلما جاز الصبي بنفسه لا يجوز لانه منسوب بالضرر اذا اخرج
من العمل لانه نفع محض بسبب الفراق فوجب له وهو نظير العبد المحجور اذا اخرج نفسه وقد
ذكرناه من قبل وان كان الصغير في يد الم فاجرة امه لانه من المنقط وهو قول ابي يوسف
وقال محمد لا يجوز كتاب **اجبا الموات** مناسبة هذا الكتاب بكتاب
الكرامية يجوز ان يكون من حيث ان هذا الكتاب مشتمل على ما يكره وما يكره ويكره فيها ادق
المناسبة الكلام هنا من وجوه الاول معناه لغة والثاني معناه شرعاً والثالث شرطه
والرابع سببه والخامس دليله والسادس حكمه اما دليله فقول الله عليه وسلم اجبا الارضا
ميتة هي له واما معناه لغة قال في الصحاح والموات بالفتح ما لا روح فيه والموات ايضا
الارض التي لا مالك لها من الماديين وفي القاموس الموات له من وجوه الارض فيه
والارض لا مالك لها انتهى وشرعاً في الكلام عليه وبسبب المروحية تعلق البناء المقدس
على الوجه المأكول وشرطه شيان وحكمه يملك الحي اياه قال رحمه الله في شرحه
فراغها لا ينقطع باها او لغلبة عليها غير مملوكة بعينه من العام فقوله هي ارض بمنزلة
الحي يملكها بنفسه وغيره وقوله تغذ اخرج غير مملوكة اخرج ما كان ملكاً وهو مملوك فلا يكون
او لغلبة يان السبب التغذ وقوله غير مملوكة اخرج ما كان ملكاً وهو مملوك فلا يكون
مواتا وقوله بعينه عن العام اخرج الغريبة فلا يكون مواتا قال السارح وهذا
نفس موات الارض واما سميت مواتا اذا كانت بهذه الصفة لطلان الاستقلال
لها لتسميتها بالميت قال السارح واما تسميتها بالحياة فظاهر قال في العناية والمحار غا
عبارة عن جعل الارض بحيث ينتفع بها انتهى وفي المصالح المحار غا ان يكره الارض

فان كرمها ولم يمتها او سقاها ولم يكرها فليس باجبار في الكفاي لو فعل احدهما يكون اجبارا وعما
الى يوسف الاحياء البناء والغرس او الكرب او السقي وعما محمد الكرب اجبارا وفي العناية عن
محمد الكرب ليس باجبارا الا بغيرها وعما شمولية الاحياء ان يجعلها صالحة للزراعة وفي
العناية لو بناه بعض ارض الموات او زرع فيها كان ذلك اجبارا لان بعض دعوى غيره
الان يكون ما عدا ذلك من الضعيف قول ابي يوسف وقيل محمدا ان كان الموات في وسط الماحيا
يكون اجبارا لكل انتهى والاحياء المباحات سواء بفعل فاعل من يتجاوز ذلك لا يقال ما ذا
عرف المؤلف الموات وما الاحياء والمناسبات ان يعرفها سنا لاننا نقول ان ارباب الماحيا
ترك تعريف الماحيا قال السارح لانه ظاهر وقوله بغير ملكة يعني في ذلك السلام لانه الميت
على ما طلاق لانها اذا كانت مملوكة لمسلم او ذي كان ملكه باقيا لعدم ما يشركه فلا يكون
مواتا فاذا عرف المالك مني له وان لم يعرف كانت لقطه يتصرف فيها الامام كما يتصرف
في اللقطه ولو ظهر لها مالك بعد ذلك اخذها وضمن من زرعها ان تنصت بالزراعة ولا
فلا شيء عليه وقول القديري فما كان منها عاديا لم يعرف له ملكة لعدم ارادة المالك منسوبة
الى حرث عاد فحصل الموات وليس هو موات حقيقة على ما بينا وقوله ببيعة عما عدا
هذا قول ابي يوسف والبيضان يكون بحيث لو وقف انسان في اقصى العارضا
بأعلى صوته لم يسمع منه من موات وان كان يسمع فليس بموات لان اهل العارضا
يحتاجون اليه لرعي ماشيتهم وطرح حصادهم فلم يكن استماعه به منقطعا وعند محمد
يعتبر حقيقة الاستماع حتى لا يجوز اجبارا ما يستمع به اهل القرية وان كان بعيدا ويجوز
اجبارا ما لا يستمع به اهل القرية وان كان قريبا ونحو الميمة اعتماد قول ابي يوسف وفي
التاخر خاتمة اذا عرف انها كانت مملوكة في الطريق ولم يعرف مالكا المان قال القاضي
ابن علي السعدي عن استاذة الحكم انه يجوز للامام ان يذهبها الى رجل ويأخذها له في الماحيا
فليس في اجبارا وفي قوله حرام الماحيا اذا كان بها انما رعان من سنة وبين كتب
لا يعرف مالكا المان لا يبيع لاحد ان يجبرها او يملكها او يأخذ منها ثوبا او راسا الى يوسف
لما روى الرشيد هي ان اجبارا وليس للامام ان يجبرها من يده وعليه فيها خراج ودوي
هنا عن محمد في الكفر الخربة والمالك الخربة اذا ربح الرجل منها الثراب والقاء
في ارضه قال اذا كان القصور والخراب يعرف انه من بناء قبل الاسلام فهي بمنزلة الموات
لا يبي بتركه وان خربت بعد الاسلام وكان لها ارباب لكن لا يعرفون المان لا يبيع لاحد
ان يأخذ منها شيئا لانها بمنزلة دوره انتهى **قال رحمه الله** في ما اجابا باذنه الامام ملكها
وهذا قول الامام وقيل لا يملكها من اجبارا ولا يترتب فيه اذن الامام لقوله صلوات الله عليه وسلم
من اجبارا ارض الميت لاحد فهو احق بها رواه البخاري ومسلم ولانه مباح سبقت اليه يده
كالاحياء والمصطبات وللامام قوله صلى الله عليه وسلم ليس للراعي الاطبات بنفسه امامه
فان قلت ان اعتبر عموم هذا الحديث يلزم ان لا يملك احديا من المالك بغير اذن الامام
مع ان الظاهر خلافه كالباع وغيره قلت عموم غير معتبر بل هو محقق باجتماع فيه
اليري الامام وما عني فيه من ذلك فكت كون ما عني فيه يحتاج الى اذن الامام هو اول

المسألة فيلزم القضاء ليدل على المطلوب وان هذه الاراضي كانت في يد الكفار فصارت في يد
المسلمين فكانت فيا واجتصم احد بالقي بدون اذن الامام كالغنيم بخلاف المستهديه
فلم تكن فيا واذا اجبارا فهي له خراجية او عشرية على ما بينا في السيرة والخلاف فيه
وقال في الهداية ملكها خراجية او عشرية قلد الواجب فيها المشي لان ابتداء وظيفة المسلم
بالخراج لا يجوز الا اذا سقاها بما بالخراج لانه لا يكون اينا الخراج على اعتبار الماء ولو تركها
بعد الماحيا وزرعها غير قيل الثاني احق به المان الاول يمكن استغلالها دون رقبته والآخر
الاول احق به لانه ملك رقبته بالاجار فلا يخرج عن ملكه بالترك ولو اجار ارضا
مواتا ثم احاط الماحيا بجواربها الاربعة على التساقب تعين طريق المان في المارضا
الرابعة في المروي عن محمد ولانه لما احيا الجوارب الثلاثة تعين الجواب الرابع للاستطر
وفي الظهور في خان جارية معار لم يتقدم احدهم واجبا كل واحد منها واحاط الاربعة
جوارب معارفه ان يتصرف في ارضه اذا كان في اجواربها الاربعة معا
هكذا قال والذي انتهى ويمكن الذي بالاحياء المسلم لانها لا يختلفان في سب الملك قال
تاج الشريعة فان قلت ما رواه عام خص منه المخطب والخيش وما رواه لم يخص
فيكون العمل به اول قلت ما ذكر لي ان لا يجوز ما اقتنات على اري الامام والخيش والخطب
لا يحتاج فيها الى اري الامام فلم يتبادر لهما عموم الحديث فلم يصح تخصيصا والارض ما يحتاج
فيها الى اري الامام لانها صارت من الغنيم باجتماع الخيل وفي الثانية في كتاب الزكاة ذكر
الناظر القاضي في رايته بمنزلة الامام في ذلك انتهى **قال رحمه الله** في ما بينا
وان حرج ارض لا يملكها به واختلف في كون التخيير بين الملك فممن من قال يفيد ملكا موقتا
الى ثلاث سنين ومنهم من قال لا يفيد ملكا وهو مختار المص وهو الصحيح وثمر الخلاف
نظير فيما اذا احيا انسان اخر قبل مضي ثلاث سنين واجبارا فانه يملك على الثاني ولا
يملك على الاول وجه الاول قول عمر بن الخطاب في قوله تعالى فمن بعد ثلاث سنين في
الحق بعد ثلاث سنين فيكون له الحق في ثلاث سنين وجه الثاني ان الاجبار جعلها
صالحة للزراعة والتخيير للاعلام مشتق من الحرج وهو الخرج برزخ حرجا وحجرا ما فيها
من الخيش والشوك او باحراق ما فيها من الشوك وكل ذلك لا يفيد الملك فبقيت مباحة
على حالها لكنه هو اول لها ولا تؤخذ الى مضي ثلاث سنين فاذا لم يجرها اخذها عنه
ودفعها الى غيره لانه انما كان دفعها اليه ليعمرها فتحصل المنفعة للمسلمين بالمشي والخراج
فاذا لم يحصل المقصود فلا فائدة في تركها في يده ونظير الاستباح وهو بنا السيل وشر
المعدن في هذا الحكم فان قلت اذا كان الدفع لاجل العشر والخراج فيقتضي هذا الدليل
ان للامام ان يأخذها ويذهبها الى غيره بعد الماحيا ايضا اذا لم يزرعها تحصيل المنفعة
المسلمين بالمشي والخراج قلنا قد ملكها بالاجار دون التخيير والامام لا يملك ان يدفع
ملوك احد الى غيره لاستماع المسلمين ويقدر ان يدفع غير الملوك لذلك فافترقوا في
الحديث ان حفر فيها بئر او ساق اليها ماء بعد اجبارا زرع او لم يزرع ولو حفر فيها
انهار المان يملك الاجار تجري فيها ولو حفر فيها لم يبلغ الماء لم يكن اجبارا ويكون حفر فناء

بين وجعلنا احيا اعداها ارضاميته ليس له ان يسيقها من الفناء او يجعل شجرة منها لان هذه
الارض ليس لها حق في هذه الشجرة فليس له ذلك بغير اذن شريكه فاذا احرق رجلان
بنسقتما بيران في ارض موات على ان يكون البيدر لادعها والحريم للاخر لم يجز لهما اصطلاحا
على خلاف موجب الشرع فان الشرع جعل الحريم بشا البيدر ليمكن صاحب البيدر من
الاستفاد فكان الحريم لما كان البيدر فان كان البيدر لادعها فالحريم له وان كان البيدر بينهما
كان الحريم بينهما ولو سوطا على ان يكون البيدر والحريم بينهما على ان ينسحق اعداها اكثر ولا
يرجع به فالشرط باطل ويرجع بالزيادة لان الشركة تقتضي المساواة في الماهل والبنية
انتهى وفي العناية لا اقطع امام رجلا ارضا فتركها ثلاث سنين لا يبرح فيها بطل
الانقطاع انتهى **قال رحمه الله تعالى** ولا يجوز احيا ما قرب من العامر لتحقيق حاجة اليه
تحيته عند محمد او تقديرا عند ابي يوسف على ما تقدم فصار كالمهر والاطريق ولهذا
قال لا يمكن للمام ان يتطوع بالانقضاء للمسلمين عنه كالمهر والبار التي يستحق منها النكاح
قال رحمه الله تعالى ومن حفر بئر في ملكه حرما اربعون ذراعا من كل جانب
لقد له عليه الصلاة والسلام من حفر بئر فله ما حولها اربعون ذراعا عطا لما شئت
ولان حافر البئر لا يمكن من الاستفاد بالبئر ما حولها ولو غرس شجرة في ارض الموات
هل يستحق لها حريم لم يذكر محمد في المصنف وقال ما يجزها حريم بقدر حصة اذرع
حتى لم يكن يفرق ان يغرس فيها شجرة وللادول منعه وقدر الاربعة حريم البيدر اربعين
ذراعا ثم قيل لادبعين من الجوانب الاربعية من كل جانب عشر اذرع لان ظاهر المصنف
يجوز الجوانب المدبقة الصحيح ان المدة اربعون ذراعا من كل جانب لان المقصود في
الغرض عنه كيلا يحفر اخر بيرا يجنبها فيتحول ما الاولي للثانية ولا يندفع هذا الضرر
بشئ اذرع من كل جانب فيقدر اربعين كيلا يتطاول عليه المصالح واخرق في ذلك
بين ان يكون البيدر للمطن او للناخ عند ابي حنيفة وعندها ان كان للمطن فاربعة
ذراعا وان كان للناخ فخمها ستون ذراعا لقوله عليه الصلاة والسلام حريم العين
خمسماية ذراع وحريم بين المطن اربعون ذراعا وحريم بين الناخ ستون ذراعا
ولان استحقاق الحريم باعتبار الحاجة وحاجة بين الناخ اكثر لانه يحتاج الى موضع
يسجد فيه الناخ وهو البير وقد يطول الرشا وفي بين المطن يستفي بيده ولا بد
من التفاوت بينهما وله ما دونها من فضل ومن اصله العام المتفق على قوله والعمل به
يتخرج على الخاص المختلف في قوله والعمل به وبهذا يرجع ما قوله عليه الصلاة والسلام
اخرجه الموضع ففيه الموضع على قوله وليس فيها دون حصة اذرع صدقة ايقال المراد بذكر
بين المطن سابقه عطا لكاشية لانا نقول فيه ذكر المطن فيه للتغليب لا للتقييد ولانه
يقضي بين المطن والناخ بالبذر فاستوت الحاجة فيهما ولانه يمكن ان يدير البيدر حول
البير فلا يحتاج الى الزيادة والتقديس بالاربعة قول الامام وعندها يتقدر ستين ذراعا
وبه يقتضي في البناء ومن احتاج الى اكثر من ذلك يلا عليه **قال رحمه الله تعالى** وحريم
العين خمسماية ذراع لادونيا وكان العين تستخرج للزراعة فلا بد من موطن يستقر فيه

المدة ومن مدح من يجري اليه وموضع للزراعة وقدر السارح بخسماية واما مدخل المربي في
المقادير ثم قيل الخمسماية من الجوانب الاربعية من كل جانب مائة وخمسون ذراعا والاربعة
ان الخمسماية ذراع من كل جانب والاربعة هذا المكسر وهو ست قصبات وكان ذراع المكان
سبع قصبات فكسمة قبضة وفي الكفاية قيل ان التقدير في البيدر والعين لا ذكرنا الصلاة
وفي ارضها يلا على ذلك لرخافة الارض لكيلا يتحول الماء الى الثاني **قال رحمه الله تعالى**
ومن حفر في حرما يبرح منه لانه صار ملكا لصاحب البيدر ضرره لانه لا استفاد فكان
الحافر متقدرا بالحفرة ملك جزع فاذا احرق كان الاول ان يكسبه لما ذكرنا والحفر ليس بعيدا
في الثانية ولو بنا الثاني في حريم الاول كان له ان يمنعه ولو اراد الاول ان ياخذ الثاني فحفر
كان له ذلك لانه ا تلف ملكه بالحفر ثم اختلغا فيما يؤخذ به قيل يكسبه لانه ازاله بقدرى كما
لوعرض شيئا في ملك غيره قبل بضمه النقصان ويكسب الاول ما حفر بنفسه كما اذا هدم جدار
غيره كان لصاحبه ان يؤخذ به بضمه لا ببناء الجدار وهذا الصحيح وفي العناية طريق معرفة
النقصان ان يقوم الاول قبل حفر الثاني وبعد فيضمن نقصان ما بينهما واعطى البيدر
الاول فلا ضمان عليه لانه غير متعدي حفره اما اذا كان باذن الامام فظاهر وكذا اذا كان
بغير اذنه عندها واما عنده فيجعل الحفر بحجر وله ذلك بغير اذن الامام وان لم يثبت له الملك
الباذن واما عطف في الثانية مضمون على الثاني لانه متعدد بحفره في ملك غيره ولو حفر
بيران في منها حريم الاول باذن الامام فذهب ما البيدر لادعها وتحول الى الثانية فلا شيء عليه
لانه غير متعدي في ذلك والماء الذي تحت الارض غير مملوك لاحد فلا يكون له الخاصه بسببه
كن بنا حانونا في جنب حانوت غير فكسر الاول بسببه وللثاني الحريم من الجحش انما الملك
دفع الاول سبق ملك الاول فيه **قال رحمه الله تعالى** وللغنة حريم بقدر ما يصلح وفي
يجري الماء تحت الارض ولم يتدر حريمه بشئ يمكن ضبطه وعن محمد هو بمنزلة البيدر بالاحتياط
الحريم وقيل هذا قولا وعند الامام لا حريم له ما لم يظهر على وجه الارض لانه ليس في الحقيقة
بالهريقا لادعها هو الماء بمنزلة عين الغنار فيقدر حريمها بخسماية ذراع **قال رحمه الله**
واما عدل عن الغنار ولم يجعل عوده اليه فهو موات لانه ليس في ملك احد وجاز احياؤا اذا
لم يكن حري بالعامل **قال رحمه الله** وانما حقل عوده اليه ما يقع لا يكون مواتا لتعلق حق
العامه فيه على تقديس رجوع الماء اليه لان الماء حقهم لم حاجتهم اليه **قال رحمه الله تعالى**
واحرز للمهر وهذا قول الامام وقال له حريم من الجانبين لان استحقاق الحريم للمهر وصاحب
المهر يحتاج اليه كصاحب البيدر والعين لانه يحتاج الى المشي على جافق المهر ليجري الماء
اذا حبس بشئ وقع فيه اذ لا يمكنه المشي وسطه الماء وكذا يحتاج الى موضع يليق عليه
الطين عند الكرب وفي الكبرى والفتوى على قول ابي يوسف وهذا اذا حفر المهر في ارض
الموات وفي الكفاية ومن كان له مهر في ارض غيره فليس له حريم عند الامام لان يقيم البيعة
على ذلك وقالا له سنة المهر مشي عليها ويلقى عليها طينه وفي الساجية قال حسان المير
والصحيح انه يستحق الحريم وفي الفتاوى هناك بين قريتين وقع الاختلاف في حرما
ايما كان مشغولا بتراب احد الهندين فهو في ايدي اهل ذلك المهر والقول في ذلك القدر

لهم فلا يصح قولهم انهم لا يبيحون وما كان بين الهنود لم يستغل بتراجهما فهو بين
 اهل القريتين الى ان يقيم احدهما البيعة له خاصة قال الشارح ودليل الامام استحقاق الحرم
 في البيعة والعين ثبتت فصلا بخلاف البيعة فلا يلحق بها ما ليس في معناها الا ترى انما
 قصر في الصحاح لا يستحق حرياً وان كان يحتاج اليه لالتقاء الكفاية لانه يمكن الاستغناء بالنصر
 دون الحريم وفي الجاهل الصغير من اجل ان جنته مسنة وارضه لآخر المسنة في بدايتها
 بان لم يكن لاحدهما عرس وما حين ملق لصاحب الهند فادعى صاحب الارض المسنة وادعاه
 صاحب الهند ايضا فمضى لصاحب الارض عند الامام وقال صاحب الهند جري الملقى عليه
 طينه وغير ذلك يستكشف هذه النقطه موضع الخلاف وهو ان يكون الحرم مواردا للارض
 لا فضل فيها وان لا يكون الحرم مستغلا بحق احدهما معينا معلوما وان كان فيه اشجار
 ولا يدرى من مفسرها فهو على الخلاف ايضا وكذا قيل في الطين على الخلاف والصحاح
 لصاحب الهند ما لم ينجس ثم اذا كان الحرم لاحدهما ايهاا كان لا يمنع الاخر من الاستغناء
 على وجه لا يبطل حق مالكه كالحرم وفيه والقاء الطين ونحو ذلك ثم لفت باجرت الماء
 ولا يفرس فيه المالك لانه لا يبطل حقه قال الفقيه ابو جعفر اذ يقول في الفرس
 وتبقى لها في القاء الطين ثم عند اي يكره حريمه قدر نصف بطن النهر من كل جانب
 وهو اختيار المحامد وعند محمد معتدل بطن النهر من كل جانب وهو اختيار الكرخي وذكر
 في كشف الغوامض ان الاختلاف بين ابي حنيفة وصاحبيه في نهريين لا يحتاج فيه
 الى اكرب في كل حين اما الهما والصحاح يحتاج فيه الى كونهما في كل وقت فلها حريم بغير
 اتس **مسائل الشرب** ما فرغ من ذكر اجبا الموات ذكر ما يتعلق بمسائل
 الشرب لان اجبا الموات يحتاج اليه وقدم فصل المياه على غير لان المتصور هو الماء
 لا يقال اذا كان الشرب مما يحتاج اجبا الموات كان الايق تقدم مسائل الشرب على
 مسائل اجبا الموات لانا نقول قدم اجبا الموات لاهلته وكثرة فروعها يستحق التقديم
 على الشرب قال في المحيط يحتاج الى معرفة شروعية حق الشرب وتفسير لغة وشروعا
 وركنه وشروط حله وحكمه شرعا اما شروعيته فنقول عليه الصلاة والسلام اذ بلغ الوادي
 الكعبين لم يكن لاهل الا على ان يحسوه عن اهل المسفل واما تفسير لغة فهو عبارة عن
 الضيق من الماء لقوله تعالى كل شرب محض اراد بالشرب الضيق من الماء ولقوله تعالى
 لها شرب اي نصيب وفي الشرح الضيق من الماء للارض لا غيرها واما ركنه فهو الماء
 لان الشرب يتقدم به واما شرط حله ان يكون ذا حظ من الشرب واما حكمه فالاراد ان
 حكم النبي ما ينحل لاجله واما شرب الارض لقوي قال رحمه الله تعالى هو الضيق من الماء
 قال الشارح الشرب بالكسر هو الضيق من الماء والصواب هو الضيق من الماء وذلك ان
 تناول ما ذكر المؤلف هو المعنى اللغوي وهو لا يليق ذكره في المسئلة قال رحمه الله تعالى انما
 المقطع كدجلة والفرات غير مملوك وكل ان يسمى ارضه ويتوضى به وبشرب نصيب
 الرعي عليه ويكره نهرا منها الى ارضه ان لم يضر بالعامه لقوله صلى الله عليه وسلم انما
 في ثلاث في الماء والنار والكلاب وان هذه الهما ليس لاحد فيها يد على الخصوص لان

ويكره نهرا منها الى
 ارضه ان لم يضر
 بالعامه

الماء ينجس فليس يكون محررا او الملك بالحرز فاذا لم يكن مملوكا كان مستقرا والمراد بالماء
 في الحديث ما ليس بمحرز فان المحرز قد ملكه فخرج من كونه مملوكا كالصيد اذا حرز لا يجوز
 لاحد ان يستخرج به الا باذنه وشروط الجواز الاستغناء ان لا يضر بالعامه فان كان يضر بالعامه
 ليس له الكرب ونصب الرعي لا الاستغناء بالمباح لا يجوز اذا كان يضر بالعامه كالنخل والقر
 والهوى والمراد بالكل الحبيث الذي ثبت بنبته من غير ان ينبت احد من غير ان يزرعه
 ويستقيه يملكه من قطعه وحرزه وان كانت ارضه غير والمراد بالنار الاستغناء بغيرها
 والاصطلاح والمبايعات من لهما فليس لاحد ان ينجس من ذلك اذا كان في الصحاح خلاف
 ما لو اراد ان ياخذ حرمه لانه ملكه ويتضرر بذلك فكان له منه كسيرا ملكه قال رحمه الله
 تعالى في الهما المملوكه والمبار والمباح لكل شوبه وسقي روايه لارضه وان خفف تحريم
 النهر يكتف بالقول ينجس وانما كان له حق الشوب وسقي الدواب فيه لاروينها وان كان
 والمبار والمباح ان لم يضر للاحراز والمباح لا يملك الما بالحرز وان المسافر لا يملكه ان
 ياخذ ما يوصله الى مقصد يحتاج ان ياخذ ما يمر عليه من المذكور ما يحتاج اليه لنفسه
 ودوابه وصاحبه فلو منع من ذلك لحقه ضرر عظيم وهو مد نزع شروعا بخلاف سقي
 الاراض حيث ينجس وان يكن فيه ضرر لانه في اباحة ذلك ابطال حق صاحب الهما اراد لا
 نهاية لذلك فتذهب منعمة صاحب الهما فيلحقه بذلك ضرر بخلاف سقي الدواب لان
 ملكه يلحقه به ضرر حتى لا يتحقق فيه الضرر ينجس وهو المراد بقوله وان خفف تحريم
 النهر للفرع بقول ينجس لان الحق لصاحبه على الخصوص وانما اثبتنا ما ذكرنا لغيره للضرورة
 فلا يمنع لاثباته على وجه يضر بصاحبه قال في الهداية ولهم الشوب وان شربوا الماء
 كله انتهى وفي المحيط ولو اراد صاحب الارض ان يعتزف بالحرم فلصاحب الهما منعه
 من ذلك وفيه ايضا قال لصاحب الملك ان يمنعه من الدخول في ملكه للشقة ذكر الطحاوي
 انه ينظر ان كان الذي يريد الشقة محذورا فربما يبايع ارضه ببايع فلصاحب الملك ان
 يمنعه من الدخول وان لم يجد يقال لصاحب الملك اما ان يعطيه الماء او يملكه من
 الدخول بشرط ان لا يكسر حاجي الهما والواحد اذا كان في ارض مملوكه فاما اذا
 حفر في ارض موات لم يكن لصاحب الهما منعه من الدخول اذا كان لا يكسر مسنة
 الهما لان الارض كانت مشتركة بين الناس كافة فاذا احيياها انسان لم تستطع الشركة
 في الدخول لاهل الشقة ويجوز ان يكون رقبه الشبي لاسنان وللآخر فيه حق الدخول
 انتهى وفيه ايضا رجل له ماء يجري الى مزرعته فيجري رجل ويسقي دابة حتى ينفذ الماء
 كله هل لصاحب الهما يمنعه قال ليس له ذلك انتهى قال رحمه الله تعالى والمحرز
 في الكوز والجب لا يستخرج به الا باذن صاحبه لانه ملكه بالحرز فكان احق به كالصيد
 اذا اخذته لكن فيه شبهة الشركة لظاهر ما روينا فيجعل فيما يسقط بالنبهة حتى لو سرق
 الماء في موضع سقر فيه الما يساوي نصبا لا يقطع واعترض عليه بانه على هذا ينبغي
 ان لا يقطع في شئ من الاشياء كلها لان قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا يورث
 الشبهة بهذا الطريق واجيب بان العمل بالحديث يوافق قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما

لا استغناء بالمباح لا يجوز
 اذا كان يضر بالعامه

في الارض جميعا لا يلزم من العمل به ابطال الكتاب بخلاف قوله تعالى هو الذي خلق لكم في الارض
جانا العمل به على الاطلاق فبطل العمل بقوله تعالى والزانية والزاني والسارق والسارقة وغير ذلك
فدل على ان المراد به غير ما دل عليه الخصوصيات كذات العتية واعتقده بانها وان لم يلزم من العمل
بالحديث ابطال الكتاب لكن يلزم من العمل به ابطال دليل شرعي اخر فانكم حكمت بان الماء المحذر
في الاواني يصير ملكا بالاحتراز وينقطع حق الغير عنه وهو حكم شرعي لا بد له من دليل شرعي لا يحل
فعل عملنا بالحديث المذكور على الاطلاق لزم ابطال ذلك الدليل الشرعي فدل على ان المراد بالحديث
المذكور غير ما دل عليه خصوص الدليل الشرعي الدال على ان الماء المحذر في الاواني ولو كانت البير
او الحوض او النهر في ملك رجل فله ان يمنع من يد الشقة من الدخول وقد قدسنا عنه
المحيط بنفاصله وهك الاكل حكم الماء على التفاصيل المتقدمة ولو منع رب المنزل من يريد
الماء وهو يخاف على نفسه او على ابنته العطش فانه ان يقاتله بالسلاح لا يضره ولا ينافي
قصد اطلاقه وان كان الماء محذرا في الاواني فليس الذي يخاف العطش ان يقاتل بالسلاح
وله ان يقاتله بالسلاح اذا كان فيه ضل من صاحبه فصار نظير الكلام حالة المحضة في
الكتاب في قيل في البير ونحوه الاواني يقاتله بغير السلاح لانه ارتكب محبة فصار بمنزلة
التعريض هذا يشهد بان له ان يقاتله بالسلاح حين عبر بالادوية اهل الشقة اذا كانوا
يشربون الماء بل بان كان نهضا صغيرا فيمنقطع الماء اختلوا فيه قال بعضهم ليس لربه ان
يمنع واكرهم على ما له ان يمنع لانه يلحقه الضرر بذلك فصار كسقي المادى وله ان ياخذ
منه الماء للوضوء وغسل ثيابه في الموضع وقيل بفساد الماء في النهر ولو اراد ان يسقي نخرا
او خضرا في داره فحمل الماء اليه بالجرة فان له ذلك وقال بعض ائمة بخاري ليس له ذلك الا
باذن صاحب النهر والماء لا يجر لاني الكسبي يتبعه في ذلك وليس له ان يسقي نخله ونحوه
وارضه من غيرهم وبيره وقناته الما باذن صاحبه وله ان يمنع من ذلك فالحاصل المياه
ثلاث الما نهار العظام التي امدت في ملك احد والما نهار التي هي ملكة وما صار في الاواني
وقد ذكرنا حكم كل واحد بتوفيق الله تعالى قال رحمه الله تعالى وكري من يجر ملك من بيت
المال لان ذلك لمصلحة العامة وبيت المال معدن لها قال في الهداية ويصرف ذلك من
الجزية والخراج وروايت الصدقات لان الشايف للفقراء والماء للنوايب قال رحمه الله
فان لم يكن فيه شيء يجبر الناس على كربة يعني اذا لم يكن في بيت المال شيء يجبر الناس على كربة
لان الامام نصب ناظرا في تركه ضرر عظيم على الناس وقال فيمنع الامام على المصالح بالاجابة
فيخيرهم عليه لما روي انه من اخبرني مثل هذا فكلوه فقال لهم لو تركتم لبيتم الما انه يحذر
لكري من كان يطيق الكري منهم ويجعل مؤنته على اغنيا الذين لا يطيقون الكري بانفسهم
قال في الهداية فان اراد ان يحصى النهر فيمنع الانتشاف وفيه ضرر عليهم فيجبرهم على ذلك
انهي قال رحمه الله تعالى وكري ما هو ملك على اهل له ويجوز لابي على كربة لان منفعته
لهم على الخصوص فيكون مؤنته عليهم ولا الغرم بالقيم ومن ابى منهم فيجبر وقيل ان كان
خاصا لا يجبر والناسل بين الخاص والعام انما يستحق به الشقة خاصا ولا يستحق
به الشقة عام وبيان الفرق انه اذا كان عام فيه دفع ضرر عام فيجبر لابي بخلاف

الخاص

الخاص وفي الضرر الخاص يمكن الدفع باذن من دفع الامر الى القضا فيمنع ويرجع على المنع
بخصته وبه اخذ الفقيه ابو جعفر وصار كذا في بين شريكين امتنع احدهما من المانفاق فقلنا
ان يمنع عليه بالمتساوي ويرجع عليه بالمتفق فكذلك هذا كذا في المحيط بخلاف ما اذا
كان عام لا يمكن الرجوع بملكتم فيجبر المنع ولا يقال في كربة النهر الخاص احيا حقوق اهل
الشقة فيكون تركه ضرر عام لانا نقول لا جبر لاجل اهل الشقة الماترى ان اهل النهر لم يستحقوا
عن كربة لا يجبرهم في ظاهر المذهب لانهم استحقوا من عار اراضهم ولو كان حق اهل الشقة
معتبر لا يجبرهم وفي التنازع خاتمة معناه ان يستحقوا نصيب الماترى من الشرب مقدار ما يبلغ
قيمة ما استحقوا قال رحمه الله تعالى ومونة كربة النهر المشترك عليهم من اعلاء فاذا اجاز
ارض رجل بري وهذا عند الامام وقال في المونة عليهم جميعا من اول النهر الى اخره بالمحصول ان
كل واحد منهم ينتفع بالماخل كما ينتفع بالما على لانه يحتاج الى سبل الفاضل من الماء فان اذا
سد عليه فاض الماء على ارضه يفسد زرعهم وان كل واحد منهم ينتفع بالما من اوله الى اخره
وفي الثانية الفتوى على قول الامام واختلقت ايتنا في الطريق الخاص اذا احتاج الى المصلا
فيل هو على هذا الاختلاف عند الامام عليه المونة التي لا يجاوز ارضه وعندنا عليهم من
اولهم الى اخرهم قال في الفتاوى ورايت في بعض الكتب اذا انتهى الى باب دار رجل يرفع عنه
مونة الماصلا بل اجتمع فيحتاج الى الفرق بين الطريق والنهر والفرق ان صاحب الدار
لا يحتاج الى التطرف فيما جاز ان يوجه من الوجوه بخلاف صاحب الارض العليا والاما
ان مونة الكربة على من ينتفع به ويسقي منه ارضه فاذا اجاز ارضه بري فلا يلزمه شيء
في مونة تايي الماترى من له حق سبل الماء على سطح جاره لا يلزمه شيء من عارته باعتبار
سبل الماء فيه ولانه يتمكن من دفع الضرر عنه بسد قوة النهر من اعلاء اذا استغنى عنه
وزعم بعضهم ان الكربة عليه اذا انتهى الى مونة نهره والموضع ان عليه مونة الكربة التي ان
يجاوز حد ارضه لان الماء يتخذ الموضة من اي موضع شامرا ارضه من اعلاها واسفلها
قال رحمه الله تعالى والكربة على اهل الشقة لانهم لا يحصون لان اهل الدنيا كلهم لهم حق الشقة وروى
الكربة لا تجب على من لا يحصون ولا المصود من غير الما نهار ونحوها سقي الما ارض اهل الشقة
اتباع والمونة تجب على الماصول دون الماتباع ولهذا لا يستحقون به الشقة قال رحمه الله
وتصح الدعوى في الشرب لغير ارض وهذا الاحتجاج والقبول ان لا يقع لان شرط صحة الدعوى
اعلام المدعي به والشرب مجهول جهالة لا تقبل لاعلام ولانه يطلب من القضا في ان يتصل به
المدعى به اذا ثبت دعواه بالبينة والشرب لا يحتمل التمكن بدون المادى فلا يسوغ القضا
فيه الدعوى والخصومة كالمخز في حق المسلم وجه الاحتجاج ان الشرب مرغوب فيه ويمكن ان
يملكه بغير ارض بالارت والوصية وقد تباع المادى ويبقى الشرب وجه فاذا استولى عليه
رجل ظالما كان له ان يرفع يده عنه باثبات حقه بالبينة رجل له ارض وللآخر من يجري
فيها فاذا ركب المادى ان يمنع النهر ان يجري في ارضه لم يكن له ذلك ويترك على حاله لان
موضع النهر في يد رب النهر وعند الاختلاف القول قوله في انه ملكه فاذا لم يكن في يده ولم
يكن جارا فيها فعليه البينة ان هذا النهر له وان جراه في هذه الارض يسوقه الى ارض له

ليس بها فينقض له لاثباته بالحجة تلك الرقبة اذا كانت الدعوى فيه او حق الاجراء في اثبات
 الحق من غير دعوى الملك وعلى هذا نصيب الماء في كل من اراد جراه على سطح الارض او المني
 في دارهم فالحكم فيه كما قدمنا قلنا فمنه الله تعالى هو بين قوم اختصوا في الشرب فهو
 بينهم على قدر ارضهم لان المقصود بالشرب سقي الارض والحاجة الي ذلك تختلف بقوله المارة
 وكثرة الظاهر ان حق كل واحد يتعدا رصده بخلاف الطريق اذا اختلفت فيه الشركاء حيث
 مستوفون في ملك رقية الطريق ولا يعتبر في ذلك سعة الارض وحيثما لان المقصود الاستغناء
 فذلك لا يختلف باختلاف الارض لا يقال استغناء اثباته على الهند فوجب ان يستوفوا
 في الاستغناء لا يقول الماء لا يمكن اثباته بمفرده وانما ذكر باعتبار الارض والظاهر ان
 الاستغناء متفاوت بتفاوت الارض في تفاوت الاجزاء ضمن الاستغناء فيكون يرد كل واحد
 منها بحسب ذلك وليس لاحد ان يسكن الهند على المسفل ولكن يشرب حصته لان في
 التسكين احدك شيء لم يكن في وسط الهند وحقية الهند مشتركة بينهم فلا يجوز لاحد ان
 يفعل ذلك بغير اذن الشركة فان تراصوا على الماء لا يسكن الهند حتى يشرب حصته او المطلوب
 ان يسكن كل واحد في نوبته جاز لان المانع عنهم وقد زال ذلك بتراضهم ولكن ان امكنه
 ان يسكن بلوح او باب فليس له ان يسكن ذلك بالطين والطين لان به ضرر بالشركاء
 ولو كان الماء في الهند بحيث لا يجرى الى الارض كل واحد منهم الا بالسكن فانه يسرى بالاغلا
 حتى يروى ثم بالذي بعده كذلك ليس لاهل الاعلا ان ينعموا على اهل المسفل قال رحمه
الله تعالى وليس لاحد ان يسكن نهر او ينصب عليه رعا او دالية او حوض او بئير ثم
 الهوا ويقسم بالايام وقد وقعت القسمة باللكوي او يسوق نصيبه الى ارض اخرى
 ليس لها فيه شرب بل ارضهم لان في سوق الهند ونصب الرعا كسوقه الهند المشتركة
 وشغل المشترك بالبناء بغير اذن الشركة لا يجوز الا ان تكون الرعا لا تضر بالهند وبالمياه
 ويكون موضعها في ارض صاحبها فيجوز لان ما يجده من البناء خالص ملكه وبالرعا لا
 الماء والمانع من فعل ذلك الاضرار بالشركاء ولم يوجد وبالمنظرة والجس شغل الموضع
 المشترك بغير اذن الشركة فلا يجوز والدالية جفر طول يركب تركيب مدق الارض من
 الموانع في راسه مغرفة كبيرة ليس على صاحبها وقيل هو الدواب والسانية للبعير سقي عليها
 من البئر والجميع اسم لما يوضع ويرفع ما يكون من الموانع وغيره والمنظرة ما يتخذ من
 الاجر والحجر واللكوي نقب البيت والجميع كوي واذا كان يدر خاص لرجل ياخذ من هند
 بين قوم فاراد ان ينظر عليه او يسده من جانبيه مكانه ذلك فانه يتصرف في خالص
 ملكه وان كان منظر امسودا من الجانبين فاراد ان ينقض ذلك لملكه او يقر عليه فأك
 كان لا يزيد في اخذ الماء كان له ذلك لانه يتصرف في خالص ملكه برفع بنيانه وان كان يزيد
 في اخذ الماء كان للشركاء منعه وانما لا يكون له ان يسوق في الهند لانه فيه كسر صفة ويزيد
 على قدر حقه في اخذ الماء وهذا ظاهر فيما اذا لم تكن القسمة باللكوي وكذا اذا كانت باللكوي
 لانه اذا وسع في الهند بحسب الماء في ذلك الموضع فيدخل في ملكه اكثر مما كان له او لا وكذا
 اذا اراد ان يسوق في الهند فيجعلها في اربعة ارجح بانه يزيد في الماء على ما كان له او لا

فليس له ذلك

فليس له ذلك المباداة الشوكا بخلاف ما اراد ان يسفل كوابه او يرفعه من حيث الحق في مكان
 حيث يكون له ذلك في الصحيح لان قسمة الماء في المصل وحق باعتبار سعة الكوي فيسقط عنها
 اعتبار السفل والرفع في الحق هو العادة فلا يورث في غير موضع القسمة فلا يمنع وانما
 يكون له ان يقسم بالايام بعد ما وقعت القسمة باللكوي لان القديم يتوكل على حاله لظهور ان
 فيه ولو كان لكل واحد منهم كوي مساة في نهر خاص لم يكن لواحد منهم ان يزيد كوي وان كان
 يضر باهل لان الشركة خاصة بخلاف ما اذا كانت الكوي الهنرا اعظم لان لكل واحد منهم ان
 يرفعه ابتداء فاللكوي بطريق الاول وانما يكون له ان يسوق شربه الى ارض اخرى ليس لها
 فيه شرب لانه اذا فعل ذلك يخشى ان يورث حق الشرب لها من هذا الهند مع الاول اذا
 التهمد ويستدل على ذلك بالحرف واجل الماء فيه اليها وكذا لو اراد ان يسوق شربه في ارضه
 الاولى حتى ينهي الى اخرى لانه يسوق زيادة على حقه اذا اراد ان يسوق شربه بغير الماء
 قبل ان يسقي الى اخرى وهو نظير طريق مشترك اراد احدهم ان يفتح فيه بابا الى دار اخرى
 سكتها فليس كان هذه الدار التي منتهى هذا الطريق بخلاف ما اذا كان سكت الدار
 واحد حيث لا يمنع لان المارة لا تزداد وله حق المرور ويتصرف في خالص ملكه وهو الجدار
 بالرفع ولو اراد الاعلى من الشريكين في الهند الخاصة وفيه كوي بينهما ان يسد بعضها
 رفعا لفيض الماء عن ارضه كيلة تنزلي له ذلك لما فيه من الاضرار بالآخر وكذا
 اذا اراد ان يقسم الهند مناصفة لانه القسمة في الكوي تقدمت لما ان تراصوا لان
 الحق لها وبعد الرض لصاحب السفل ان ينقض ذلك وكذا الورثة من بعد لانه
 اعان للشرب لا مباداة لان مباداة الشوب بالشوب باطلة وكذا اجازة الشرب
 لا يجوز فثبت الاعان فيرجع فيها وكذا الورثة في اي وقت شاؤا لان الاعان غير لازمة
قال رحمه الله تعالى ويورث الشوب ويرث الاستغناء بعينه ولا يورث
 لان الورثة خلف الميت فيتمون من ماله وجاز ان يتوهم امتناعه فيما لا يجوز عليه
 بالمعادضات والقبضات كالدين والعصا والحجر وكذا الشوب والوصية اخت
 الميراث فكانت مثله بخلاف البيع والهبة والصدقة والوصية بعينه حيث لا يجوز
 للغير والجملة ولعدم الملك لانه ليس بمال مقوم حتى لو انكف شوب انسان بان سقى
 ارضه شوب غيره لا يضمن على رواية المصل وكذا لا يرجع مسمى في النكاح ولا في الخلع ولا
 في الصلح على دم العمد وهذه العقود هي خاصة ولا تبطل بهذه الشروط ويجب على الزوج
 فخر الشغل وعلى المرأة رد ما اخذت من المهر وعلى القاتل الدية وكذا لا يصح بديلا في دعوى
 حق والمدة على ان يرجع على دعواه وذكر صاحب الهداية في البيع الفاسد ان الشوب يجوز
 بعينه شيئا للارض بانفاق الروايات وقيدوا في رواية وهو اختيار شيخنا لان
 حظ من الماء ولهذا يضمن بالامتلاف وبه قسمة الثمن قال صاحب الخلاصة رجل له نية
 ماء في يوم معين من الاسبوع فجاء رجل فسقى ارضه في نوبته ذكر الامام على البرزخي
 انما صاب الماء يكون ضامنا وذكر في المصل انه لا يكون ضامنا وفي الفتاوى الصغرى
 رجل انكف شرب رجل باي يسقى ارضه يشرب غيره قل الامام على البرزخي يضمن قل الامام

خاها زاده لا يضمن عليه القوي فتوم بعضهم ان صاحب الهدية تناقض جك قال هنا ما نحن
اذا سقاها من شرب فيمنع من افضة ظاهرة وليس كذلك بل ما ذكر في كتاب البيوع على رواية
شايخ الخ و ما ذكرها على رواية الماصل قال الشارح ولومات عليه ديون لا يباع الشرب
بدون الارض على رواية الماصل فان لم يكن للشرب ارض قيل يبيع الى كل ذبوبة في
حوض فيباع الى الشرب من الدين من ذلك وقيل ينظر للمام الى ارض لا شرب لها فيضم هذا
الشرب اليها فيبيعها برضا صاحبها ثم ينظر الى قيمة الارض بدون الشرب والى قيمتها مع
فيصرف تفاوت ما بينهما الثمن الى فضل الدين من الميت والسبيل في معرفة قيمة الشرب
اذا قيمته الثمن على قيمتها يقوم الشرب على قدره لو كان يجره بيمينه وهو نظير ما قال
بعضهم في العذر الواجب بشبهة ينظر الى مثل هذه المدة بكم كانت مستأجرة لئلا يفرها
في الوطن بالشبهة قال وان لم يفعل المام ذلك يشترى على تركه الميت ارض بغير شرب
ثم تضم الى هذا الشرب فيبيعها فيؤدى من الثمن قيمة الارض المستأجرة والفاضل للزما
قال رحمه الله تعالى ولو ملا ارضه ما فترقت ارض جارة او غرقت لم يضمن لانه
مستبب ليس بتعدد فلا يضمن لانه شرط وجوب الضمان في الشرب ان يكون مستغنيا
المترى ان من حضر يترى ارضه لا يضمن ما عطف فيه وان حضر في الطريق يضمن
وانما قلنا انه ليس بتعدد لانه لا يملك ارضه ويبيعها فالواحد اذا سقى ارضه
مقبيا معتادا بايا سقاها مرة ما تحمله عادة اما اذا سقاها سقيا لا تحمله ارضه
يضمن وهو نظير الواو قد اراد في ارضه فاحترقت دار جارة فاما كذا او قد حار
مثل العادة لم يضمن وان كان بخلاف العادة يضمن وكان الشيخ اسماعيل الزاهد
يقول ان المام يضمن باليقى الحثا اذا كان محتافا به بان سقى ارضه في نوبة مقدار حقة
واما اذا سقاها في غير نوبته او في نوبته زيادة على حقه فيضمن لوجوه التعدي في السب
كتاب الشربة ذكر الماشية بعد الشرب لانها
مشتركة لفظا ومعنى فاللفظ هو الشرب مصدر شرب والوقف المحض هو معنى الشرب
الذي هو مصدر شرب فان كلا منهما مشتق من ذلك المصدر ولا بد من الاشتقاق بين
المشتق والمشتق منه في اللفظ والمعنى من المناسبة قال في العناية ومنه يمكن ذكر الماشية
بيان حرمتها اذا لا يشبه في حق تحريمها بيزيل العقل الذي يحصل به معرفة الله وشكره
فان قيل بانها حل لا لم السابقة مع احتياجهم الى العقل ايجب بان السكر حرام في جميع المدايات
وحرر شرب القليل من الخمر عن كرامة الله علينا لئلا ينتج في المحظور بان يدعو القليل الى الكثر
فان قيل فلا حرم علينا ابتد او الداعي المذكور موجود اوجب بان لا تنفر من الكلام انتهى واجف
هذا الكتاب الى الماشية والحال الماشية جمع شرب وهو اسم في اللغة لكل ما يشرب من الماشية
حراما كان او حلالا وفي استعمال اهل الشرع اسم لما هو حرام منه وكان مكررا في هذا الكتاب
من بيان حكم الماشية كما سمي كتاب الحدود ولما فيه من بيان حكم الحدود وفيه في اويل القسم
الثاني ان اضافة الخمر والحرة الى الاعيان مجاز عند كثير من المحققين من باب الالاق اسم المحل
او هو مبني على حذف مضاف اي حرمة لاكل الشرب وعند البعض اضافة الخمر والحرة الى

الاعيان حقيقة لا مجاز قال يحتاج تفسير الماشية لغة وشروفا وقد تقدم والى بيان دليله وهو
تساها جتنوه اليه والى بيان حكمه وهو الحرمة والى بيان الاعيان التي يتخذ منها الماشية واسماها
وسياها يافا ذلك قال رحمه الله تعالى والشرب ما يسكر هذا في اصطلاح الفقهاء لقوله عليه
والسلام كل مسكر حرام او هذا معناه قال رحمه الله تعالى والمسكر من الماشية الخمر وهو الذي يسكر
اذا غلا واستند وقذف بالزبد وحرم قليلها وكثيرها وقال بعضهم كل مسكر حرام لقوله عليه الصلاة
كل مسكر حرام رواه مسلم ولقوله عليه الصلاة والسلام الخمر من هاتين النخل والعنب رواه مسلم وابو
داود ولا يها سميت خمر الخمر من العقل وكل مسكر حرام العقل ولنا اجماع اهل اللغة على انه حقيقة
في النبي من ماء العنب وقسمية يفرها بالخمير مجاز وعليه يحل الحديث المتقدم كذا في الشارح
وفيه نظرا لانه نقل في القاموس الخمر ما يسكر من عصير العنب اصنام قال والدم احم وايضا الحديث
محول على بيان الحكم لانه عليه الصلاة والسلام بعث ليان الاحكام لا بيان الحقيقة والتبريد
المذكور بالخمر هو قول المام ومنعها اذا استند صار خمر ولا يشترط فيه التدف بالزبد لان
الذرة تحصل به وهذا المشرع في ايقاع العدوان والصد عن الصلاة وله ان الضمان يزيد
الذرة وكما لا يتدف الزبد والكلام فيه في مواضع اخرى في بيان ما هو الثاني في وقت
بعث هذا المام وقد تقدم والثالث ان عينه حرام غير معلول بالسكر بخلاف غيره من الماشية
فانه معلول بالسكر ومن الناس من يقول غير المسكر منها ليس بحرام كغيره من الماشية لان
الفاد لا يحصل له به وهذا كفر لانه مخالف للكتاب والسنة والاجماع وبيان الدليل
في الشارح والرابع انها تجتنب العين غليظة كالبعل والغايط والخامس ان سقياها بغير
لانكاره الدليل القطعي والسادس متوطنتها في حق المسلم حتى لا يضمن سقياها السابع
لا يجوز بيعها لقوله عليه الصلاة والسلام ان الذي حرم من بيعها حرم بيعها رواه مسلم والثامن
انه يحد شارها وان لم يسكر والكاخ ان الطبخ لا يؤثر فيها لانه لا ينجس من بيعه الحرمة لا
لرغمها والكثير جواز تحليلها على ما يحى من قريب ان الله تعالى في الكافي ولا يحل ان
يقتبه ونياد صبي اودابة وفيه الحاشية ويكره بالاحتفال بالخمر وان يحمل في السجود وفي
الماصل لو عجن الدقيق بالخمر يكره اكله والخمصة اذا وقعت في الخمر يكره اكله قبل الفصل
ولو استنحت الخمصة في الخمر قال محمد لا تظهر بالخل وقال ابو يوسف تغسل ثلاث مرات
وتجفف في كل مرة فتظهر وعلى هذا الخلاف اذا طبخ اللحم في الخمر فهو على هذا الخلاف وفي
الخلاصة لو خلط الخمر بالماء والماء اقل او سوا يحدث اربه وان كان الماء اكثر لا يحد الا اذا
سكر وفي الكافي واختلفوا في سقوط ما لم يسكر والعصير انما في هذه الحالة قال رحمه الله
والطلا وهو المصير ان طبخ حتى ذهب اقل من ثلثيه وهذا هو الوجه الثاني قال في المحيط العلم
اسم المثلث وهو ما طبخ من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقى ثلثه وصار مسكرا وهذا هو
واما سمي طالا لعدول عمر ما اشبهه بطلا البحر ونجاسته قبل غليظه وقيل بخففة وهذا ظاهر الرواية
وان طبخ حتى ذهب اكثر من نصفه محكم حكم المادق والنصف في ظاهر الرواية في الظاهرية
ويجوز بيع المادق والنصف والمسكر وينتج الزبيب ويضمن مثله في قول الامام خلافا
لما والفتوى على قولها انتهى وفيه البناء على الطلا ما طبخ من عصير العنب او شمس حتى ذهب ثلثه

وبقي ثلثه هـ هـ عصير محض وان كان في من الماء حتى ذهب ثلثاه بقي المجموع من الماء في المصير
ذهب نصفه وفي الهداية وسمى الطلاء المادق ايضا سواء كان الزاهب قليلا او كثيرا ان لم يكن
الزاهب ثلثه فان كان الزاهب ثلثاه فهو الطلاء وهذا هو الفارق بين المادق والطلاء
قال في القاموس المادق بكسر الهمزة وتشديد طاء وهو القطران يطلى به البئر لاجرب والمصنف
لما ذهب نصفه وبقي نصفه وكل ذلك حرام عندنا اذا غلظ واشتد وقذف بالزبد واذا
ولم يقذف بالزبد فهو على الخلاف بين المالم وصاحبه كما تقدم قال رحمه الله تعالى والسكر وهو
التي من عصير الزبيب وهذا هو النوع الثالث من الماشربة المحرمة مشتق من سكره
الريح اذا سكنت وانما يحرم اذا اخذف بالزبد ولنا ما دينا من قبل واجماع الصحابة
والاية محمولة على النبي وخلفاءه وامه اعم تتخذون منه سكر وتدعون رزقا حسنا
والثاني المفضي وهو الذي من ماء البئر الذي اذا غلظ واشتد وقذف بالزبد فانه
اسم مشتق من المفضي وهو الكسر يقال انفضج سنام البعير اي انكسر من الحمل فاما
البئر فيكسر لا استخراج الماء منه سمي الماء المستخرج منه بعد النضج فيضج كذا في المحيط
قال رحمه الله تعالى وينتج الزبيب وهو الذي من ماء الزبيب وهو الرابع من الماشربة اذا
استند لما قدمنا ثم حرمة هذه الاشياء دون حرمة اخبر حتى لا يكثر مستحلهما ولا يجب المحرم
بشربها ونجاستها خفيفة ويصنع منها عند المالم على ما بينا في الفصص وعن النبي
يحرم شربها اذا كانا الزاهب بالطحين اكثر من النصف ولنا ان يقول من هذه الماشربة
نتيج التمر وهو السكر وقد استدلنا على حرمة باجاء الصحابة وقد تقرر ان الاجماع دليل
قطعي فيكفر مستحله فكيف قلنا لا يكثر مستحلهما ويجاب بان قد يكون نقل الاجماع بطريق
الاحاد فلا ينفذ القطع والمنقول في حرمة السكر من هذا القيل وفي المحيط وينتج الزبيب
نوعان وهو الذي ينتج الزبيب في الماء حتى يخرج حلاوته الى الماء ثم اشتد وغلظ وقذف
بالزبد والثاني وهو الذي من ماء العنب اذا غلظ او في طحنه وغلظ واشتد وفي الخامسة
ينتج الزبيب مادام حلوا يحل شربه وان غلظ واشتد وقذف بالزبد يحرم قليلا وكثيره
وهو قول محمد وبه اخذ الفتية ابدال الثلث وفي السراجية واذا اراد الرجل لشرب البند
يشرب السكر فاول قذح منه حرام والقعود حرام والمشي اليه حرام قال رحمه الله تعالى
واكل حرام اذا غلظ واشتد وحرمتها دون حرمة الخمر فلا يكثر مستحلهما وقد بينا احكامها
فيما تقدم قال رحمه الله تعالى والحلال منها اربعة بنيد التمر والزبيب اذا غلظ او في طحنه
واذا اشتد اذا شرب ما يسكر بلا حدود طيب يعني هذا اذا غلظ والاول يعني او كاد وانما مسلم
ثم النبي صلى الله عليه وسلم عن التمر والزبيب ان يخالط بينهما في المنبأ وقال ابن شبيب منكم
رئيس او تمر فرد او بمر فرد او ما هذا معناه وهذا يجوز على الطهور منه لانه غير الطهور
منه حرام بالاجماع قال رحمه الله تعالى والخلطان وهو الذي يجمع بين التمر والزبيب في الماء
ويشرب ذلك وهو حل في حلال المادوي عن عائشة رضي الله عنها قالت كنا ننبذ لرسول
الله صلى الله عليه وسلم التبن والتمر والقبصة من الزبيب ثم مضى عليه الماء فنبذ غدق
فيشربه عشية وعشية فيشربه غدق قال رحمه الله تعالى وينبذ العسل والبقدونس

يعني خلا القول صلى الله عليه وسلم الخمر من هتين الشجرتين ينتج العنب والنخل وينتج فيه الطبخ
قليله لا ينضج اليكثير كيف ما كان قال رحمه الله تعالى والثلث وهذا هو الرابع وهو الذي
من ماء العنب حتى ذهب ثلثاه وبقي ثلثه المادوي عن ابي موسى انه كان يشرب من الطلاء ما ذهب
ثلثاه وبقي ثلثه والقول بالحل في هذه الماشربة قول الامام والثاني وقيل يجوز كل ما يسكر كثيرا
حرام لقوله صلى الله عليه وسلم كل سكر خمر وكل خمر حرام رواه مسلم فعلى قولهما لا يحرم شربه واذا كان
منه لا يتبع طلاقه بغيره التيام وذهب العقل بالبيع وابن الرومال وعلى قول محمد يشرب اذا
سكر ويتبع طلاق السكران منه والفتوى على قول محمد مكثرة الفساد فيجد الشارب اذا سكر
من هذه الابنية المذكورة وفي الهداية والماضي انه يحرم ان يشرب من هذه الابنية
والمختار من لبن الرمال لا يحل شربه اعتبارا بالخمر والماضي انه يحل عند الامام على ما ذكرنا
الهداية وفي المجتبى على قول محمد اذا شرب من هذه الماشربة ولم يسكر يفسد شربه قليلا
انتهى المثلث اذا صب عليه الماء وطلخ فحكمه حكم المثلث لان صب الماء فيه لا يزيد
الاصناف بخلاف ما اذا صب الماء على المصير طلع حتى يذهب ثلثا الكل لان
الماء يذهب اذ لا للطافة او يذهب منها ولا يرى ايها ذهب الكثر فيجوز ان يكون الزاهب
من المصير اقل من ثلثه ولو طلع العنب قبل العصر الكثر ياد في طحنه رواية عن الامام
وفي رواية لا يحل باليذهب ثلثاه بالطحين لان المصير موجود فيه فصار كالطبخ فيه
بعد العصر ولو جمع بين العنب والتمر او بين العنب والزبيب فطبخ لا يحل حتى يذهب
ثلثاه لان التمر والزبيب وان كانا يكتفي فيه ياد في طحنه فصار العنب لا بد ان
يذهب ثلثاه فيعتبر جانب العنب احتياطا للمحرمة وكذا اذا جمع بين عصير العنب
وننتج التمر لما قلنا ولو طلع ننتج التمر وننتج الزبيب اذ في طحنه ثم نفع فيه غراف
زبيب ان كان ما نفع فيه شيئا يسيرا لا يتخذ البند من مثله فلا يكره به وان كان
يتخذ البند من مثله لا يحل كما اذا صب في المطبوخ قذح من ننتج والمغني تقليد حرمة
المحرمة واحدي شربه لان التحريم للاحتياط ولا احتياط في المحرمية رواية ولو طلع الخمر
او غيره بعد الاشتداد حتى ذهب ثلثاه لم يحل لان المحرمية قد تقررت فلا يترفع بالطحين
وفي الظهيرية النضج الشاب المتخذ من التمر فاذا اخضع التمر ودق ثم ينعق في الماء حتى يخرج
حلاوته ثم يترك حتى يشتد فاذا اشتد حرم وفي التهذيب عن الثاني والثالث البند
المذنب اذا غلظ او في طحنه مادام حلوا يحل شربه لا خلاف فاذا اشتد فحكمه كالمثلث وفي
الاجماع السكران الذي يجد هو الذي لا يمتل مطلقا قليلا وكثيرا ولا يعرف الرجل المرأة
ولا الموضع منها عند المالم وفي شربه الماصل اذا ذهب عقله وكاد كلاله مخبطا لا يستقيم
منطقا لا كلاما ولا جوابا وان كان بعض كلامه مستقيما وبعضه مخبطا يعتبر الغالب وان كان
النصف مستقيما والنصف غير مستقيم لا يقيم عليه الحدود في المستقي من محمد اذا شرب غراما من
بالماء يجوز لان يكون الغالب هو الماء وفي القدر في اذا غلب عليه الماء حتى زال طعمها وحرمتها
فلا حد في شربها وفيه ايضا عن الثاني اذا بل في الخمر حتى فاكل الخمر اذا كان الطعم من حد
حد وان كان لا يراثرها في الخمر واذا شرب الخمر لغرض تخافة العطش فشرب مقدار ما

يرويه فسكر فلاحه وان ادعى المأكوه لم يصدق لان المأكوه لا يتحقق بها البينة انتهى تصرفا
السكران كلها نافذة المأكوه والافراد بالحدود الخالصة قال رحمه الله تعالى وحمل المأكوه
في الدباء والخنم والمزق والنيقير لقوله عليه الصلاة والسلام كنت نهيتكم عن المأكوه
في ظروف المأكوه فاستدعي في كل وعاء غير انكم لا تخرجون سكر اياه سم واحد وغيره اياكم
الظرف لا يحل حراما ولا يحرم حلالا واليه باوي الزعة والنيقير وهي اصل النخلة ينثر نثر
ويشج نسجا والمزق وهو المقيط والخنم الجوار الخضر وقيل الخنم الجوار الحمر ثم انت
انتبه في هذه المأكوه قبل استعمالها في الخمر فلا اشكال في حله وحلها ثم وان استعمل
فيها الخمر ثم انتبه فيها ينظر ان كان الوعاء عتيقا بطرس بنفسه ثلاث مرار وان كان
جديدا لا يطهر عند محمد وعند ابي يوسف بفصل ثلاثا ويجزئ في كل مرة وقيل عند ابي
يوسف بلاث مرار بعد مرة اخرى حتى اذا خرج الماء صافيا غير متغير لوانا او طرا او رجا
حكم بطهارته قال رحمه الله تعالى وخل الخمر سوا خللت او تحللت يعني خل الخمر فلا
فرق في ذلك بين ان يتخلل بنفسه او يتخلل بالثاني فيه كالماء او الخمر او الخل او التخل من
الظل الى الشمس او بايقاد النار بالقرب منها خلا قال في حله اذا تحللت بغير الثاني ولما
قوله عليه الصلاة والسلام ثم المادم الخمر مطلقا فينبغي ان جميع صورها وان بالتخليل
زال الوصف المنعدي واصلاح الخمر كجذات بالذباغ جائز فان التخليل اولى لما
فيه من احراز مال بصير حلالا ثم اذا فعل ذلك في حرمة الخمر الى الحلوم والتمسك الى الطهارة
المري ان طهرها كان طاهرا نجسا فاذا اطهر بالتخليل طهر جميع اجزائه واجزا اياه
هو الصحيح قبل اطهره لانه نجس باصا به الخمر ولم يوجد ما يوجب طهارته فيبقى نجس
على ما كان ولو غسل بالخل يتخلل من ساعته طهر الاستحالة وكذا اذا صب منه الخمر في
خلا يطهر في الحال وفي المحيط ولو كان الخمر فيه حموضة غالبة وطعم المرارة فانه لا يحل ما لم
ينل من كل وجه وعندنا يحل واعتبر الغالب منها ولو صب في المرفعة ثم اطفئ لم يحل لانه
نجس قبل الطبخ فلا يحل بالطبخ ولا يجزئ منه الماء شرب الرق النجس ولو نجف
الدينق بالخمر صار نجسا قال رحمه الله تعالى وكذا شرب ردي الخمر والمأكوه لان
فيه اجزا الخمر فكان حراما نجسا واستنجا بمثل حرام وهذا الاجزاء يدوي به جوا ولا
ان يبقى ذميا ولا صيا ولا وبال على من سقاه وكذا لا يبيته الدواب وقيل لا يحل الخمر الى
ويصير حلالا ويحل ما ينسبها الى الخمر كالا يحل الميتة الى الكلب ولو القي الدري في الخمر فلا
يبي لانه يصير حلالا لكنه باه حلالا الى قال رحمه الله تعالى ولا يجزئ منه الماء اذا سكر
يبي لا يجزئ شارب دروي الخمر لما اذا سكر وقال الشافعي يجزئ شارب سكر اياه لم يسكر لان
للمد يجب في الخمر شرب قطرة وفي الدري قطرة فلما وجوب المد للزجر فيما ترغب
النفس اليه وقيل اليه والنفس لا ترغب في شرب الدري ولا يقبل اليه فكان ناقصا
فاشبه بغير الخمر من المأكوه فلا يجد ما لم يسكر ودروي الخمر هو التخل ويكره الاحتقان بالخمر
واقطان في المحليل لانه استنجا بالنجس المحرم ونقدم الكلام فيما اذا اخبره طيب جادف
وفي المحيط ولو سقاه خمر لا يكره لحمها ولبنها لان الخمر وان كانت باقية في معدتها فلم

تخلط

تخلط لحمها وان استحال الخمر لم ينجز كالواستحال خلا الماء استحال كغيره بحيث يورث
راحتها الخمر فان يكره كل شيء فصل في طهي المأكوه المأكوه فيه ان ذهب بغيره بالنار
وقد فقه بالزبد لا يعتد به حتى يذهب ثلثه فيحل الثلث الباقى بعده ولو صب فيه الماء قبل
الطبخ ثم طبخ بما ينظر ان كان الماء اسود فحاليا للطافة ولرفقه يعتبر خاب ثلثه بعد
ذهاب الماء الذي صب فيه كله وبعد ذهاب الزبد فيحل الثلث الباقى من العصر وان كانا
يذهب الماء ما يطبخ حتى يذهب ثلثا الخمر يذهب بعد ذهاب الزبد فيحل الثلث الباقى لذهاب
الثلثين وبقاء الثلث ما وعصر ولو طبخ العصر فذهب اقل من الثلث ثم اهرق بعضه لا يحل
الباقى حتى يذهب ثلثه بالطبخ وطريق معرفته ان ياخذ ثلث المجموع فيضرب به في
الباقى ثم يقسم الخاب على ما بقي بعد ما ذهب منه بالطبخ قبل ان يصب منه شيء فاما
الواحد بالقيمة فذاك القدر هو الحلال ويطبخ الباقى الى ان يستقر قدره فيحل مثله انى عشر
رطلا من العصر يطبخ حتى يذهب اربعة اوطال ثم اهرق رطلين من ذلك العصر كله وهو
اربعة فيضرب به فيما بقي بعد الانصباب وهكذا فيضرب اربعة وعشرين فيضرب على
بقي بعد ذهاب ما ذهب منه بالطبخ قبل ان يهرق منه وذلك ثمانية فيضرب كل واحد منهم
ثلاثة فيكون ذلك القدر هو الحلال فيطبخ الباقى الى ان يبقى قدره فيحل وان شئت قسم ما
ذهب بالطبخ على المنصب وعلى ما بقي بعد الانصباب فما اصاب المنصب يجعل مع المنصب
كانه لم يكن فكان جميع العصر هو الباقى وما اصاب من الذاهب بالطبخ فقد ذهب منه ذلك
القدر ويطبخ حتى يذهب الى تمام الثلثين وان شئت قلت الثلثين بعد الطبخ قبل الانصباب
بعضه حلال وهو قدر ثلث المجموع فاذا اهرق بعضه اهرق من الحلال بحسابه فيطبخ
الباقى حتى يبقى قدر ما فيه من الحلال وفي المحيط عن ابي يوسف طبخ ثم القى فيه غرا فغلى
قال ان كان ما القى فيه لونه على حدة كان منه ميتا فلا يخفى فيه لان هذا مطبوخ
ونغير وان كان ميتا لا يبيد منه لم يعتد به لانه لا يجد فيه الشارب لانه لو صب
تقع في خابية مطبوخة افسد وعن الامام اذا اوضح في الشئ حتى يذهب ثلثه وبقى
ثلثه فلا يكره به انه بمنزلة طبخه بالنار وكذا اذا املا الخابية بالخرزل وغلط منها
العصر ومضى على ذلك مد ولم يشد ولا يسكر فلا يكره به في قول اصحابنا ولو طبخ
حتى ذهب ثلثه وتركه حتى برد ثم اعاد الطبخ حتى ذهب نصف ما بقي فان اعاد الطبخ
قبل ان يغلي وينغير عن حالة العصر فلا يكره به لان الطبخ وجد قبل ثبوت الحرمة بالغلط
والشدة وان عاد بعد ان غلى وتغير فلا يخفى فيه لان طبخه وجد بعد ثبوت الحرمة فلا
يبيد به كتاب الصيد قال في العناية مناسبة كتاب الصيد

كتاب الصيد من حيث كل واحد من المأكوه والصيد يدرث السرور لانه قدم
المأكوه لحرمتها اعتنا بالاحتراز عنها انتهى قال في المحيط يحتاج الى معرفة اباحة
الصيد وتفسيره لغة وشروعا ودر كنهه وتوسط اباحته ودليلها وحكم مشروعيته اياها
وبل اباحته من الكتاب قوله تعالى احل لكم صيد البحر فاذا احلتم فاصطادوا وانما يصيد
لغة فالصيد هو الاصطياد ويطلق على ما يصاد مجازا اطلاق الاسم المصدر على النقول

وهو المتعنى بالمتنح باصل الخلقة من المادي ما كولا كان او غير ما كولا والذي يظهر منه عند
 النسخة الارسل بشروطه لاخذ ما هو متعارف من الحيوان المتعنى المتعنى من المادي ما كولا
 ما كولا نه لاخذ بشروطه ما شرط المتعلق بالصيد فكون الصيد غير من المادي ما كولا
 وغير مذكور واما حكمه في خروج المخلوق من كالاخذ **قال** رحمه الله تعالى **اصطيد** قال
 ان ادعى اي الصيد هو الاصطيد في اللغة انتهى ولا يخفى ان هذا لا يناسب ان يذكر في
 المتن فلا ينبغي ان يذكر فيها **قال** رحمه الله تعالى **وجعل بالكلب** والتهديد بالباري وسائر
 الجوارح **المعلمة** يعني جعل الاصطيد لصفة الميا وبغيرها من الجوارح كالساحين والباري
 والعقاب والصنم وفي الجامع الصغير وكل في علمه من ذي ناب من السباع وذي حبل
 من الطير فلا يسم بصيده ولا غير ما سواه ذلك الما ان يدركه ذكاة فيذكيه وفي العناية
 واما اورد هذه الرواية لان رواية القدوري تدل على الثبوت والنفى جميعا انتهى وهو
 بانهم قد صرحوا في النهاية وبغيرها بان تخصيص النبي بالذكاة في الرواية يدل على انهم
 عدا بالمتعارف فرواية القدوري تدل على ثبوت الصيد بما ذكرنا ونفي جواز ما سواه
 فلم يتم ما ذكره لقوله تعالى **احل لكم الطيأت** وما علم من الجوارح والجوارح الكواكب والجرح
 الكسب وقيل هي ان تكون جارية بناها وتخلبها حقيقة ومعنى مكبلين مدين الاصطيد
 ولانه اجتمع في الحيوان الصايد ما يوجب ان يكون له الذبح وهو كونه جوارحا فاطما
 بطبعه قل عاجل كالسكين وما يمنع ان يكون له الذبح وهو كونه مختار في فعله كالاردي
 فالشرع جعل التعليم فيه بترك المكل فيجري على موجب اختيار صاحبه وجعل له التمسك
 فيجوز له محضه لصلبه كالسكين واسم الكلب يقع على كل سبع حتى الماسد واستثنى الما في
 من الجوارح في الاصطيد السبع والذب لانها لا يعملان لغيرهما الماسد لعلوهما والذب
 لخصاسته كذا في الهداية وذكر في النهاية الذيب بدل الذب ولاي التعليم يعرف بترك
 المكل وهو ما ياكلان الصيد في الحال فلا يمكن الاستكثار بترك المكل على التعليم حتى لو نصح
 التعليم منهم وعرف ذلك جاز ذكر في النهاية والتي بعضهم الهداية بها لخصاستها والتخزين
 مستثنى من ذلك لانه نجى العين وفي المحيط قالوا لا يجوز الاصطيد بالكل والذيب
 لان الماسد لا يعمل لغيره واما جعل لنفسه والذيب مثله ايضا قال في الخلاصة واما جعل
 الصيد نجسة عند شرطه في الصايد وهو ان يكون من اهل الذكاة وان يوجد
 منه الارسل وان لا يشاركه في الارسل من لا يعمل صيده وان لا يترك التسمية عند اوان
 لا يتخلل بين الارسل والاخذ جعل وجبة في الكلب منها ان يكون مسلما وان يذهب
 على من الارسل وان لا يشاركه في الاخذ من لا يعمل صيده وان يقتله جرحا وان لا ياكل منه
 وجبة في الصيد منها ان لا يكون منتوبا بانيابه او بخيليه وان لا يكون من الخسرات
 وان لا يكون من نبات الماء سوى السمك وان يمنع نفسه بجناحه او بخيليه وان يموت
 بهذا قبل ان يصل الي ذبحه انتهى وذكرها صاحب النهاية والعناية ونفاية الياسات
 نقلنا في الخلاصة واعتبر بان قوله وان يموت قبل ان يصل الي ذبحه سيذكر بعد
 قوله وان يقتله جرحا واجيب بانه لا استدراك لان الشرط الذي اريد بقوله وان

يقتله جرحا ليس بمجره قتله بل قتله جرحا والمقصود منه الاحتراز عن قتله خنقا والشرط الذي
 اريد بقوله وان يموت بهذا قبل ان يصل الي ذبحه ليس بمجره موته بل موته قبل ان يصل الي
 ذبحه لانه لو مات بذلك بعد ان يصل الي ذبحه لم يحل اكله ان لم يذبحه كمثل ولا شك ان
 اشتراط ان يقتله الكلب جرحا لا يخفى عن اشتراط ان يموت الصيد جرحا الكلب قبل ان
 يصل الي ذبحه لانه لو مات بذلك بعد ان يصل الي ذبحه لم يحل اكله ان لم يذبحه كمثل ولا شك ان
 اكله فلا بد من بيان الشرط الاخر ايضا على الاستحلال **قال** صاحب العناية فيما نقله
 صاحب الخلاصة متعارف لان هذا شرط الاصطيد لا كمال بالكلب لا يخرج على انه لو اشق بعضه
 لم يحرم كالاخذ لاشق جرحا غير لكن ادركه حيا فذبحه وكذا لو لم يجب بهذا لكن ذبحه فانه
 صيد وهو حلال انتهى واجيب بان هذا الشرط في الصيد المحض وهو الذي لم يدركه حيا
 ومات بقتل الكلب وغير بالذكاة الاضطرارية وما ادركه حيا فذكاة بالذكاة الاختيارية
 فليس صيدا محض بل لمحق به انتهى والمراد بقوله صاحب العناية شرط الاصطيد اعي
 حال الاصطيد **قال** الساجي في التفسير بناء على ظهور الما لا يبالى بعلمه **قال** رحمه الله
 وايدى التعليم لقوله تعالى وما علم من الجوارح مكبلين تعلون ولقوله صلى الله عليه وسلم
 ما صدق بكلكم العلم فذكرت اسم الله عليه فكل ما صدق بكلكم غير العلم فادركت
 ذكاته فكل رواء البخاري ومسلم واحد وكذا لا بد ان يكون المرسل اهل للذكاة بان
 يكون مسلما او كافيا ومقتل التسمية ويضبط على نحو ما ذكرنا في الذبايح **قال** رحمه الله
 تعالى واذ يترك المكل ثلاثا في الكلب وبالرجوع اذا ادعوت في البازي اي التعليم في
 الكلب يكون بترك المكل ثلاث مرات وفي البازي بالرجوع اذا ادعوت في ذلك عن
 ابن عباس رضي الله عنهما وان بدت الكلب يحمل الضرب فيمكن ضربه حتى يترك المكل
 وبدت البازي لا يحمل الضرب فلا يمكن تحقيق هذا الشرط فيه فاكفى بغيره ما يدل
 على التعليم ولاي اية التعليم ترك ما هو مألوف عادة وعمادة البازي التوضي والتفتت
 وعمادة الكلب الانتهاء والتمتع لا تلازم بالناس فاذا ترك كل واحد منها مألوف دل
 على تعلمه وانما عمله وهذا الفرق لا يتأتى الا في الكلب خاصة لانه هو المألوف دون غيره من
 ذوات الانياب فانها ليست مألوفة والفرق الاول يتأتى في الكل لان بدى كل ذي ناب
 يحمل الضرب فامكن تعليمه بالضرب الى ان يترك المكل قال صاحب النهاية وهذا الفرق
 لا يتأتى في التهديد والتمنع فانه مستوحش كالبازي ثم الحكم فيه وفي الكلب هو التعليم
 بترك المكل واجيب بان الكلب في اللغة يقع على كل سبع وليس المراد من قوله المكل بالكل
 المهور بل الكلب بالحي من السباع فلهذا استوفى فيما يقع به التعليم واما شرط ترك المكل
 ثلاث مرات وهو قولها ورواية عن ابي حنيفة لان علمه يعرف بتكرار التجارب والمساخات
 وهي من ضربت لذلك كما في قصة السيد موسى وكما في شرط الخيار وكذا قال صلى الله عليه
 وسلم اذا استاذن احدكم ثلاثا فلم يرد له فليرجع وعن امام انه لا يثبت التعليم ما لم
 يغلب على ظنه انه قد تعلم ولا يقدر بشي لان المقادير تعرف بالنهي لا بالاجتهاد ولا يصح
 هنا منقوض الى الما كما هو عادة ثم اذا ترك المكل ثلاثا لا يحل الاول والا الثاني على

قوله قال بالثلاث وكذا الثالث عند هلاله لا يصير مسلما المبدء الثلاث وقبله غير مسلما قال الترمذي
ولا بد من التسمية عند المراسل وفي المخرج في أي موضع كان من أعضائه الماتية له قوله تعالى وما أكل
مما لم يذكر اسم الله عليه ولقوله صلى الله عليه وسلم فاذكر اسم الله تعالى عليه فكل ولا بد أن يكون
المسي يتقبل التسمية فلا يجوز صيد صبيح نجف إذا كانا لا يمتثلان التسمية أما إذا كانا متبعين
في كل ذي كل صيد الأخرى والكتابي لأن الملة تكفي عن التلفظ عند الجوز ولو سمي الصبيح باسم
المسي لم يترك والصواب أن قروا الكتاب بني يترك صيدهم والأفلا فظاهر عبارة المؤلف الكفا
بالمخرج سال الله ما ولا لكن قال في المحيط أن جرحه ولم يدهم اختلافه قيل لا يحل ولا يحل
وقيل أن كان الجرحه صغير لا يحل إذا لم يدمي وإن كانت كبيرة يحل وأما الجرح فالتذكور هنا
ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه لا يشترط رواه الحق عنهما وهو قول الشعبي
لقوله تعالى فكلوا مما أمكن عليكم مطلقا من غير قيد بالجرح فمن شرطه فقد زاد على النص
وهو نسخ على ما عرف في موضعه وكذا ما روينا من حديث عدي وشعبة يدل على ذلك لأنه
مطلق فيجوز على إطلاقه ولا يزم نحوه بالرأي وهو لا يجوز وجه الظاهر قوله تعالى وما
علمتم من الجوارح على ما قلنا ولا المقصود إخراج الدم المسفوح وهو يخرج بالجرح عادة
ولا يختلف عنه الماندر فأقام الجرح مقامه كإزالة الاختيارية والرأي بالسهم ولأنه
إذا لم يخرج صار موقوفة وهي محرمة بالنص وإني مطلق وكذا ما روي نخلة على
التقييد لا تحاد الواقعة وإنما يحل المطلق على التقييد فيما إذا اختلفت الحوادث أو كانت
التقييد المختلف من جهة السبب وأما إذا كان من جهة الحكم والحادثة وأذن فيجوز عليه
وفي الخاتمة ولما رسل عليه على صيد كثير فسمى مرة واحدة جال المراسل تقتل الكل حل ولو قتل
الكل واحد بعد واحد حل بخلاف ما إذا كان في شاتين تسمية فانه لا يحل والفرق أن الحل في
باب الصيد يحصل بالمراسل في شرط التسمية وقت المراسل والمراسل واحد فكيف تسمية
واحدة كما لو رمى بها إلى صيد فتند وأصاب صيدا بخلاف ما إذا كان في شات آخر لا ت
الثانية صارت مذبوحة بمنزل غير الأول ولا بد من تسمية آخر ولو أضحى شاتين ذبحهما
بتسمية واحدة قال رحمه الله تعالى فاذكر اسم الله تعالى فكل وإن أكل منه الكلب أو
العهد لا وقال مالك والشافعي في القديم يترك وإن أكل منه الكلب كالبازي ولهما ما روي عن
عبد الله بن عمر أن أبا حنيفة قال يا رسول الله إن لي كلابا مكلبة فاقبض في صيدها فقال إن
كانت لك كلاب مكلبة فكل ما أمكن عليك الحديث إلى ما قال هو لم يثبت عليه ولم وإن
أكل منه قال عليه السلام وإن أكل منه وكان فضل الكلب أمنا صار ذكاة نعمه وبأكل يعود جالا
فصار كالبازي ولنا ما روي من حديث عمرو بن عبد ربه عنهما قوله تعالى وما أكل البع إلا ما
ذكيت وقوله عليه السلام إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكر اسم الله تعالى فكل ما أمكن عليك
إلا أن يأكل الكلب فلا تأكل فإني أخاف أن يكون أمنا أمكن على نفسه رواه البخاري ومسلم
واحد وعن إبراهيم بن عبد الله بن عيسى أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أرسلت
كلبك المعلم فأكله الصيد فلا تأكل فإنا أمكنه على نفسه وإذا أرسلته فقتل ولم يأكل فكل
فإنا أمكنه على صاحبه رواه أحمد ومرويهما غريب فلا يملأ من الصحيحين الشهور ولين

فالحرم

فالحرم أولى على ما عرف في موضعه والفرق بين البازي والكلب قد بيناه ولو صار الكلب صيدا
ولم يأكل منه شيئا لم يترك صيده بعد ذلك لا يترك من الذي أكل منه لأن أكله علامة جهله ولا
بما يصيد بعد حتى يصير مسلما على اختلاف الذي بيناه في المبدء وأما الصيد الذي أخذها
من قبل فأكلم منها لا يظهر الحرمة فيه لعدم التحلية وبالسبحان يجوز أن كان في الخاتمة بعد
الحرمة بالانفاق وما هو محذور في البيت يحرم عند أبي حنيفة رحمه الله وهذا يحرم لأن لا يحل
لا يدل على جهله لأن الخوف قد ينسى وقد يستند عليه الجوز فيأكل مع علمه ولا ما أخرجه قد
امضى الحكم فيه بالاجتهاد فلا يتحقق باجتهاد مثله لأن المقصود قد حصل بالأول بخلاف غير
المحرز لأن المقصود لم يحصل فيه من كل وجه لبقاء الصيدية فيه من وجه لعدم الاحزان
فيجوز احتياطاً وأبي حنيفة أن أكله أية جهله من المبدء لأن الحرمة لا ينشأ أصلها
بأن لا يأكل بيتين أن تركه الأكل كان بسبب الشبع لا للشبع وقد تبدل الاجتهاد قبل حصول
المقصود لا المقصود يحصل بالأكل فصار كمن تبدل اجتهاد القاض قبل القضاء ولا عليه
لا يثبت المظاهر في حله وهو ما والرهيم في باب الصيد لم يثبت بالمتحقق احتياطاً ما أمكن
والمكان في حق القيام جميعاً ودون الفاي وقال بعض المشايخ أنا يحرم تلك الصيد
عند أبي حنيفة إذا كان العهد قريباً أما إذا امتد طول العهد بأن أتى عليه شهراً والكره ما جبه
قد قدر تلك الصيد لا يحرم تلك الصيد في قولهم جميعاً لأن في المدد الطويلة يتحقق التسمية
فلا يعلم أنه لم يكن مسلماً في الماضي من الزمان وفي المدد القصير لا يتحقق التسمية فيظهر أنه
لم يكن مسلماً حين اصطاد تلك الصيد فتحرم تلك الصيد وقال من أياها السرخسي
الصحيح أن الخلاف في النصلين ولو أن صقراً من صاحبه فكل جناح رجع إلى
صاحبه فأرسله فصار لا يأكل صيده لأنه ترك ما صار به مسلماً فيجوز بحمله كالكلب إذا أكل
من الصيد فيبقى حكمه حكم الكلب فيما ذكرنا ولو شرب الكلب من دم الصيد ولم يأكل من لحمه
شيئاً أكل لأنه مسك عليه وهذا من غاية علمه حيث شرب ما لا يصلح لصاحبه وأمكن
عليه ما يصلح له ولو أخذ الصائد الصيد من الكلب وقطع له منه قطعة والتأها إليه
فأكله يترك ما بقي لأنه مسك على صاحبه ولله إليه وأكله بعد ذلك مما أتى إليه صاحبه لا يحرم
لأنه لم يأكل من الصيد وهو مادة الصيد من فصار كما إذا أتى إليه لحماً آخر وكذا أخط
الكلب منه وأكله لأنه لم يأكل من الصيد إذ لم يبق صيداً في هذه الحالة والشرط أن لا يأكل
من الصيد وقد وجد فصار كما إذا اقترب من شاة بخلاف ما لو قتل ذلك قبل أن يحرم الكلب
لبقائه الصيدية وسياق الفرق فيه ولو شرب الصيد ففقط منه بضعة فأكلم ثم أرك
الصيد فقتله ولم يأكل منه لا يترك لأنه صيد كلب جاهل حيث أكل من الصيد ولو أتى به
وأبغ الصيد فقتله ولم يأكل منه حتى أخذ صاحبه ثم ذهب إلى تلك البضعة فأكلم يترك
الصيد لأنه لو أكل من نفس الصيد في هذه الحالة لا يصير فاذ الأكل ما بان منه وهو لا يحل
لصاحبه أولى بخلاف الوجه الأول لأنه أكل في حالة الاصطيد فتبين أنه جاهل مسك على
نفسه وإن شرب البضعة قد يكون لها كلاً وقد يكون حالة الاصطيد وليضغته بالقطعة
منه فيمكن منه فأن أكلها قبل الأخذ يدل على الوجه الأول وبعد على الوجه الثاني وفي

المحبة لا تأخذ المرسل الصيد ووثب الكلب على الصيد فاخذ منه الصيد واكل يوكل الصيد
 ما اكل من الصيد والشرط ترك الاكل من الصيد قال في النهاية وطلب بالشرط بين هذه
 المسئلة وبين ما اذا اكل منه بعد ما قتله فانه يحرم اكله لان الصيد كما خرج من الصيد
 باخذ صاحبه جاز ان يخرج عن الصيدية بقتله واجب بانه اذا لم يتعرض بالاكل حتى
 اذا اخذه صاحبه دل على انه ممكن على صاحبه واليه انما دل على جهله واما اذا
 اكل بعد قتله قبل ان ياخذ صاحبه دل على انه ممكن على نفسه فدل على جهله فلان
 حرم واعترض ايضا بان عبارة المؤلف شاملة للصورتين فاوجدها فترافقه في الحكم
 واجب بما تقدم وفي المحيط وان قتله واخذ صاحبه ثم وثب عليه فانه منقطع
 او رمى صاحبه بها اليه يوكل الصيد ولو اكل قبل ان ياخذ صاحبه يحرم اكله انتهى
 ثم ارسل على اقسام الاول يجب ان يكون المرسل على صيد ولو ارسل على ليس بصيد من
 الاكل والبق والغنم والاهلي فاصاب صيدا لا يحل اكله لان المرسل على ليس بصيد
 لا يكون ذكاة شوقا ولو سمع حسا وظنه صيدا وارسل كلبه واصاب صيدا ثم
 تبين ان المسموع حي او باليس بصيد لم يوكل وكذا لو سمع حسا ولم يعلم
 انه حي صيد او غنم وظنه حي صيد فاذا اهرق صيد غير اكل او اكل فاصاب
 صيدا اخر يحل اكله فلو ارسل كلبه على صيد بعينه وهو غير اكل فاصاب غنم يحل
 اكله لان تبين الصيد غير محترق في المرسل ولو سمع حسا فظن انه حي اذ يجر
 كلبه فاذا اهرق صيد يحل اكله لان تبين الصيد غير محترق في المشتق ولو رمى ظيئا
 او طيرا فاصاب غنم وذهب المرمى اليه ولم يعلم انه متوحش او ستانل كل الصيد
 لان الاصل في الصيد التوحش فيسكن بالاصل وقال محمد لو ظن حين رآه انه صيد ثم تحول
 رايه انه ليس بصيد يحل الصيد لان الاول عندنا صيد بحكم الاصل حتى يعلم انه غير صيد
 ولو رمى اليه بغير نية فاصاب صيدا يوكل ولو ظن انه نادر فاصاب صيدا فذهب البعير
 ولم يعلم انه نادر او غير نادر لم يوكل حتى يعلم انه نادر لان الاصل في البعير المنة والاستئناس
 ولو رمى اليه ظيئا مربوط ويظن انه صيد فاصاب ظيئا اخر لم يوكل وكذا لو ارسل كلبه
 على صيد متوحش في يده فصادف غنم لم يوكل ولو ارسل فهدا على فيل واصاب ظيئا
 لم يوكل ولو رمى سكا او جرادا فاصاب صيدا فغنم او بعير في رواية لا يوكل لان
 السمك والجراد لا تقع عليه الذكاة وفي رواية يوكل وهذا لا وجه لان المرمى اليه
 صيد والمقسم الثاني ان يكون المرسل باقيا كما سيأتي ومنه سوايط المرسل ان
 لا يوجد بعد المرسل بول ولا اكل وطلعت المرسل حتى لو قتله لا يحل اكله وفي الظهيرة
 لو جلس الكلب على صدر الصيد طويلا ثم مر به اخر فاخذ وقتله لم يوكل لانه انقطع خوف
 المرسل وفي الغنمية ولو ارسل كلبين فاخذ احدهما وقتله لآخر على اكله والقسم الثالث
 ان يخلف المرسل او يقع مقامه قبل انتظار الطلب كما سيأتي قال رحمه الله تعالى
 وان ادركه حيا ذكاه لعقوله عليه الصلاة والسلام لعدي اذا صدت ارسلك فاذكر
 اسم الله عليه فان امسك عليك فاذكرته حيا فاذبحه رواه البخاري ولم يوافقه

مل

قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدن اذا المقصود هو الخلل والباري والسم في هذا
 كالكلب وفي المحيط فان ادركه حيا لم يحل الا بالذبح قدر على الذكاة اذ لم يقدر لعقوله
 وضيق الوقت بان كان في اخر الرمي وعنه في حنيفة وابي يوسف اذا لم يقدر على ان يترك
 لما ذكرناه يحل وهذا خيار بعض المشايخ لانه اذا لم يتمكن لم يقدر على الاصل وذكر الكرخي
 في مختصره لو ادركه ولم ياخذه فان كان في وقت امكنه ذبحه لم يوكل وان كان لا يمكنه ذبحه
 بعد اخذه اكل لان اليد لم تثبت على الذبح وان كان من الذبح لم يرجع والله اعلم بالصواب
 وسياتي بيانه في القول الذي بعده قال رحمه الله تعالى وان لم يذكر او خفته الكلب
 ولم يجرحه او شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله عليه عند احر
 اما اذا لم يذكره فلا لانه لا ادركه حيا صار ذكاة ذكاة المختار لما روينا وبيننا من
 المعن وهذا اذا تمكن من ذبحه اما اذا وقع في يد ولم يتمكن من ذبحه وفيه من الحياة
 قدر ما يكون في الذبوح بان يقر بطنه ويخرد كذا ولم يبق الا مضطرا اضطرر الى الذبوح
 فحل لان هذا القدر من الحياة لا يعتبر فكان ميتا كما لا يرى انه لو وقع في الماء
 وهو بهذه الحالة لا يحرم كما اذا وقع بعد موته لان موته لا يضاف اليه والميت ليس
 محل للذكاة وذكر الصدر الشهيد ان هذا بالاجازة وقبل هذا قولنا وعند ابي حنيفة
 لا يحل الا اذا ذكاه بآعلى ان الحياة الخفية معتبرة عنده وعندنا غير معتبرة حتى
 حلت المتعدية والظلمة والوودة ونحوها بالذكاة اذا كان فيها حياة وان
 كانت خفية عنده وعندنا لا يحل الا اذا كانت حياتها بينة وذلك بان يبقى فوق
 ما يبقى الذبوح عند محمد وعند ابي يوسف ان يكون بحال يعيش مثلا ليكون موته
 مضافا الى الذكاة والسم مثله لانه لم يقدر على الاصل فصار كالميت اذ ارى ان لا يقدر
 على استعماله ولا يوكل في ظاهر الرواية لانه قادر على البتة يد عليه وهو قايما مقام
 التمكن من الذبح اذ لا يمكن اعتبار المذبح بعينه خفية لانه الناس يختلفون فيه على
 حسب تفاوتهم في الكياسة والهداية في امر الذبح ولا يمكن ضبطه فادرك الحكم على ثبوت
 اليد لانه هو المشاهد المعين فلا يحل الا بالذكاة سواء كانت حياته خفية او بينة
 بجره العلم او غير من السباح وعليه الفتوى لقوله تعالى وما اكل البعير الا ما ذكيت استئناسا
 مطلقا ثم غير تفصيل فيقول كل حي مطلقا وكذا قوله عليه السلام لعدي فان امسك
 عليك فاذكرته حيا فاذبحه مطلق فيقول كل حي مطلقا والحديث صحيح رواه البخاري
 ومسلم واحد وفصل الشافعي اخر غير ما ذكرنا فقال ان لم يتمكن من الذبح لعقوله الله لم يوكل
 لان التقصير من جهته وان كان لضيق الوقت اكل لعدم التقصير والحجة عليه ما روينا وما روينا
 واما اذا خفته الكلب ولم يجرحه فلما بيننا عند قوله لا بد من التقليم والتسمية والخرج وذكرنا
 اختلاف الرواية فيه والكس كالحق حتى لا يعتد به لانه لا ينقض الى خروجه الدم واما اذا
 شاركه كلب غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه عند احر او روينا عن عدي
 بن جاتم رضى الله عنه انه قال قلت يا رسول الله اني ارسل كلبين فاسمى قال ارسل كلبك
 وحيت فاخذ فقتل فكل فان اكل منه فلا تأكل فانما امسك على نفسه قلت اني ارسل كلبين

فاجد معه كلها الخ فم لا ادري ايها اخذ فقال لا تأكل فانما سميت على كلبك ولم تسم على غيره
 وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا ارسلت كلبك فادكر اسم الله عليه فان
 وجدت مع كلبك طيبا غنم وقد قتل فلا تأكل فانك لا تدري ايها قتله رواها البخاري
 ومسلم واحمد رحمهم الله تعالى وهذا صحيح فيكون حجة على ما كنت والشافعي في قوله القديم
 انه لا يحرم باكل الكلب الصيد وعلى الشافعي في متروك التسمية عمدا ايضا لانه اجمع
 فيه البيع والمحم فينبط فيه جهة الحرمة لقوله عليه السلام ما اجمع الحلال والحرام
 الا وقد غلب الحرام الحلال ولا الحرام واجب الترك والحلال جائز الترك فكانت
 الاحكام في الترك ولورده عليه الكلب ولم يخرج معه ومات يخرج الاول كرم اكله
 لوجود العادة في الاخذ فقد هلك في الجرح ثم قيل الكراهة كراهة تنزيه لان الاول
 لما انفرد بالجرح والاخذ غلب جانب الحل فصار حلالا واوجب اعانة غيره في الكراهة
 دون الحرمة وقيل كراهة تحريم وهو اختيار الحلواني لوجود المسألة في وجه بخلاف
 ما اذا اراده عليه المجوسي بنفسه حيث لا يحرم ولا يكره لانه فعل المجوسي ليس من جنس فعل
 الكلب فلم يتحقق المسألة في وجه ولم يرد الكلب الثاني عليه لكن استند على الاول
 فاستند الاول على الصيد بسببه فاخذ فقتله فلهذا لا يمتنع لان فعل الثاني اثر في الكلب
 الاول حتى اراد اطلبه ولم يورث في الصيد فكانت بناء الفعل لانه بناء عليه فلا يضاف
 الحكم الى البيع بخلاف ما اذا اراده عليه لانه لم يصرف ببناء فيضاف اليها ولورده مع اذنا
 من قبل من الطير ما يجوز ان يعلم فيصا به فهو كالورد عليه الكلب فيما ذكرنا لوجود المسألة
 في الفعل بخلاف ما اذا اراده عليه لا يجوز الاصطبا به كالجمل والبق والبازي في ذلك
 كالكلب في جميع ما ذكرنا من الاحكام وفي الفتاوى الغياثة حلال رمي صيدا فاصابه في
 الحمل ومات في الحرم اراده من الحرم واصابه فمات في الحل لا يحمل وعليه الجرح في الوجه
 الثاني دون الاول وكذا اذا ارسل طيعة في الحرم فقتله خارج الحرم لا يحمل وعليه الجرح
 وفي الذخيرة يجب ان يعلم ان من رمى بها الى صيد فالجرح في حق المكن لو لم يصب
 وفي حق الكل لو قتل الذي هو هذا هو المذكور في عامة الكتب ولهذا قلنا المسلم اذا رمى
 بها الى صيد ثم ارتد العياذ بالله ثم اصابه السم حل تناوله والرتد اذا رمى الى صيد
 ثم اصابه لا يحمل تناوله **قال رحمه الله تعالى** وان ارسل مسلم كلبه فخرج مجوسي
 فانه جرح حل ولا رسله مجوسي فخرج مسلم فانه جرح مجرم والراد فخرج المصالح عليه
 وبما تخرج يحصل زيادة الله الطلب للكلب بالصيد كذا في الهداية وذكر في الامية
 في شروح كتاب الصيد فيما اذا ارسل مسلم كلبه فخرج مجوسي فانه جرح المجوسي
 في ذهابه اما اذا وقف الكلب عند مسلم الارسل ثم خرج مجوسي بعد ذلك فانه جرح
 لا يبع كل والفرق ان ارسل المسلم قد خرج وصيحة المجوسي لا تستند لانه تقوية للأرسل
 وتخرج للكلب وليس بابتدائه من غير ان يستعمل الارسل بالزجر فيبقى صحيحا
 فاما الارسل من المجوسي وقع فاستد فلا ينتقل صحيحا بالزجر وكذا اذا ارسله وترك
 التسمية عمدا فخرج مسلم وسي لم يحمل ولو وجدت التسمية من الرسل فخرج من لم يسم حل

وكذا المسلم اذا خرج فامر المجوسي الكلب بعد الذبح لم يحرم ولو خرج المجوسي وامر المسلم بعد
 يحمل لما ذكرنا ان اصل الفعل متى وقع صحيحا لا ينتقل فاستد وقت وقع فاستد لا ينتقل
 صحيحا وكذا المحرم دل حلالا على صيد فقتله يحمل له نفس عليه في الزيادات لان ذبحه
 حصل بفعل الحلال لا بدالة المحرم ونحوه المستحق عن ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى
 انه لا يحمل الحديث قتادة حين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل كنتم هلكا شرا ثم
 فقالوا لا قتل اذ افكروا ولم يرد عليه ولكنه استند عليه بان كان يتبع الرسل حتى قتله
 الماول حل اكله لان فعل الثاني اثر في الكلب الرسل في الصيد فصار فعله بناء الفعل
 الرسل فاضاف الماخذ الى الرسل لا الى المحرم والمشد بخلاف ما لورده عليه لان فعله
 اثر في الصيد لانه الكلب فصار الماخذ مضافا اليها مجوسي ارسل ثم اسلم فاصطاد
 كلبه لم يוכל وكذا لو ذبح بعد الاسلام فانه جرح مجرم ولو كان مسلما حاله الارسال
 فصار مردها حالة الاخذ يحمل لان المعتبر وقت الارسال والرمي لاحالة الاخذ لان
 الارسال والرمي فعل الذكاة بمنزلة الذبح فيعتبر اسلامه وردته عند الذبح لا عند رمي
 الذبح فكذا هنا يعتبر اسلامه وكفره وقت الارسال والرمي لا بعد الفاعل ولا
 ضرب الكلب الصيد فوقه ثم ضربه ثانية فقتله اكله وكذلك لو ارسل كلبين فضربه
 احدهما فوقه ثم ضربه الاخر فقتله اكله وكذلك لو ارسل حلالا كل واحد كلبه فوقه احدهما
 وقتله الاخر فانه يוכל والصيد لصاحب الماول لان خرج الكلب بعد الجرح لا يمكن الاخذ
 عنه لانه لا يمكن تسليمه بترك الجرح بعد الجرح فصار كان الله القتل حصل بفعل
 واحد اما ان الاول لما اخرج من ان يكون صيدا صار ملكا لصاحبه فلا يزول ملكه
 بجراحة الثاني وفي المصاوي شرايط الارسال ان لا يكون الرسل محرما وان لا يكون في الحرم
 حتى لا يוכל صيد الحرم ولان اصطاده الحلال في الحرم وفي الذخيرة الحلال اذا ارسل كلبه على
 الصيد فخرج الحرم فانه جرح حل اكله وفي الساجية وعلى الحرم الجرح **قال رحمه الله**
 وان لم يرسله احد فخرج مسلم فانه جرح حل وهذا السجاء والقيس ان لا يحمل لان الارسال
 جعل ذكاة عند الماخذ للضرورة فاذا لم يوجد الارسال انعم الذكاة حقيقة وحكما ولا
 يحمل والذبح بناء عليه ولا يعتبر على ما بينا ووجه الاستدلال ان الذبح عند عدم الارسال
 يجعل ارساله انما جاز عقيب زجر دليل الحاجة فيجب اعتباره فيحمل اذ ليس في
 اعتبار ابطال السب بخلاف الفصل الماول ولا يقال الزجر دون الاشتات لكونه
 بناء عليه فلا يرتفع الاشتات فصار مثل الفصل الماول والجبايع اما الذبح فيها بناء على
 الماول لانا نقول الزجر ان كان دون الاشتات من هذا الوجه فهو فرقة من وجه اخر من
 حيث انه فعل المكلف فاستويا فتسحق الاشتات لان اخر المقلين يصح ناسخا الاول
 كما في نسخ الاحكام بخلاف الفصل الماول لان الزجر لا يساوي الرسل بوجه من الوجوه
 لان كل واحد منهما فعل المكلف والذبح بناء على الارسال فكان دونه من كل وجه فلا يرتفع
 به والباقي كالكلب فيما ذكرنا ولو ارسل كلبه المسلم على صيد معين فاخذ غيره وهو على
 سنه حل وقال ما كان لا يحمل لانه اخذ بغير ارسال او الارسال نخص بالمشار والتسمية

وقعت فلا يتحول الى غيره فصار كما اذا اصبحت شاة وسمى فيها وخلاصا فذبح غير صاحبك
السمية وقال ابن ابي ليلى يتبع الصيد بالتعيين مثل قول مالك حتى لا يحل غير
به ذلك المارسل ولو ارسل من غير تعيين يحل ما اصاب خلافا لما كان وهذا انما على ان
التعيين ليس بشروط عند مالك وعند ليس بشروط ولكن اذا عين بتعيين وعندنا
التعيين ليس بشروط ولا يتعين بالتعيين لان الشرط ما يقدر عليه المكلف ولا
يكلف ما لا يقدر عليه والذي في وسعه ايجاد المارسل دون التعيين لانه لا يمكن ان
يعلم البازي والكلب على وجه لا يأخذ الا ما عينه ولا ان حق التعيين غير مقيد
في حقه ولا في الكلب وانما الصيد كلها يبايرجع الى متصوره سواء كان في حق الكلب
لان قصد الي اخذ كل صيد ممكن من صيد بخلاف ما استشهد به مالك لان التعيين
في الشاة ممكن وكذا عوضه متعلق بمعين فتعلق السمية هناك بالمتصور للذبح وقيل
تعلق فيه بالالة ومن ارسل فهذا فكيف حتى يستكن من الصيد ثم اخذ الصيد فقتله
يوكل لان ذلك عادة له يحتمل اخذ الاستراحة فلا ينقطع به فور المارسل وكيف
ينقطع وقصد صاحبه يتحقق بذلك وعد ذلك منه من الخصال الحميدة قال
المولاي للنهد خصال حميدة ينبغي لكل عاقل ان يأخذ ذلك منه منها ان يكون للصيد
حق يستكن وهذا ينبغي للمعاقل ان لا يجاهر عدو بالخلاف ولكن يطلب الفرصة
حتى يستكن منه فيحصل متصوره من غير انتاب نفسه ومنه انه لا يأخذ واخلف
صاحبه حتى يربيه خلفه وهو يقول هو المحتاج الى فلا اذله هكذا ينبغي للمعاقل
ان لا يبدل فيما ينحل لغيره ومنها انه لا يتعلم بالضرب ولكن يضرب الكلب بيده
اذا اكل من الصيد فيتعلم بذلك وهكذا ينبغي للمعاقل ان يتعظ بغيره كما قيل للصيد
من انتعظ بغيره ومنها انه لا يتناول الخبيث من اللحم وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب
وهكذا ينبغي للمعاقل ان لا يتناول من الاطيب ومنها يشرب لانا او حمارا فان لم يكن
من اخذ تركه ويقول لا اكل نفسي فيما اعمل لغيري وهكذا ينبغي للمعاقل وكذا الكلب
اذا اعتاد الاختفاء لا يتقطع فور المارسل لما بينا في النهد وينقطع المارسل بمكنه
طويلا اذ لم يكن ذلك حيلة منه للاخذ وانما هو استراحة بخلاف ما تقدم ولو ارسل
بأذن العلم على صيد فوقع على شيء ثم اتبع الصيد فاخذه وقتل يوكل اذ لم يمكن
رانا طويلا للاستراحة وانما مكنت ساعة طويلة المكين ولو ان بازيا على اخذ صيد
فقتله ولا يدرى ارسله انسانا او لا يوكل لو وقع الشك في المارسل ولا يثبت المباح
بدونه ولين كان مرسله فهو مال الغير فلا يجوز تناوله المباح ان صاحبه قال قال رحمه الله
وان دى وسمى وجرح اكل فلا فرغ من بيان حكم اله الجيفة اية شق في بيان حكم
هالة الجثثانية ومقدم الاول ظاهر معناه اذ ارى باله جازحة وسمى الى صيد فاصاب
وجرحه ياكل اذا جرح لقوله عليه الصلاة والسلام لعدي بن حاتم اذ ارميت
بسهك فاذا كرام الله تعالى عليه فاذا وجدته قد قتل فكل الا ان تجده قد وقع في
ما فاك لا يدرى الماء قتله او سبهك رواه البخاري وسلم واحد كثرط الجرح كادوي

عن ابراهيم عن عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ارميت فسميت
بغير حنك فكل وان لم تحرق فلا تاكل ولا تأكل من المرائع الا ما ذكيت ولا تأكل من البندق
الا ما ذكيت رواه احمد واخر في ذلك بين ان يصيب المرمى بنفسه او يخرجه من الصيد كما في
ارسال الكلب على بائنا وفي الهلاق قوله في المختصر فان رمى وسمى وجرح اكل انسان اليه حيث
لم يعين الرمي ولا المصاب حتى يدخل تحت ما اذا سمع حنا وظنه صيد افواه فاصاب
صيدا غير ما سمع حسه ثم يتبين انه حنى صيد يحل اكله سواء كان الصيد المسموع حسه
ما كولا او غير بعد ان كان المصاب ما كولا لانه وقع اصطيادا صحيحا فقتله ذلك وعن
ابن يوسف رحمه الله تعالى انه حنص من ذلك المختصر لفظا حرمة المرمى انه لا يثبت
المباحة في شيء منه بخلاف السباع لانه يورث في جلد ويزفر حصى منها لا يوكل لحمه لان
الاصطياد لا ينفذ المباحة فيه ووجه الظاهر ان اسم الاصطياد لا يختص بالماكول فيكثر
واخلا تحت قوله تعالى فاذا حلقتم فاصطادوا فاكوا اصطياده مباحا وباحة تناول
يرجع الى المحل يثبت بقدر ما يقبلها لها او جلد او قد لا يثبت بالكلية اذ لم يقبلها المحل
واذا وقع اصطيادا صار كانه رمى الى صيد فاصاب غير ان يتبين انه حنى جردا
او سبه ذكر في النهاية مرفعا الى المعنى ان المصاب لا يوكل لانه الذكاة لا تتبع بعدها فلا
يكون الفعل ذكاة واورد على صاحب الهداية ثم يتبين انه حنى صيد حل المصاب
نقال كان من حقه ان يقال ثم يتبين انه حنى صيد يحتاج في حل اكله الذبح او الجرح
وقال صاحب الهداية في اخر هذه المسئلة ولورى الى سبه او جردة واصاب صيدا
يحل في رواية عن ابن يوسف لانه صيد وفي رواية اخرى عنه لا يحل لانه ذكاة فيها
نكاحا يمكنه ان يخرج ما ذكره صاحب الهداية على رواية الحل فلا يرد عليه ما اورد ولا
يحتاج الى زيادة ذلك القيد الذي ذكره في فتاوى قاضي خان ولورى الى جردة او سبه
وترك السمية فاصاب طائرا او صيدا اخر فقتله حل اكله وعد ابن يوسف روايا
والصحيح انه ياكل وهذا اوجه من اكل فلا يرد عليه اصلا وان يتبين ان المسموع حسه
ادى او جرح من اهلي او غيبي مسانن او موثق لا يحل المصاب لان الفعل لم يقع اصطيادا
ولا يتعم مقام الذكاة ولورى الى طائر فاصاب غير من الصيد او فر الطائر لا يدرى
اهو وحشي ام الاصل المصاب لان الظاهر فيه التوحش بخلاف ما لورى الى بصر فاصاب
صيدا ولا يدرى اهو ذكاه ام لا حيث لا يحل المصاب لان الاصل فيه البلية فينجم على كل
واحد منها بظاهر حاله ولو اصاب المسموع حسه وقد ظنه ادنيا فبين انه صيد
حل لانه لا يعتبر بظنه مع تعيينه صيد ذكر في الهداية وقال في المشق اذا سمع حنا بالليل
فظن انه انسان او دابة او حية فراه فاذا ذك ذلك الذي سمع حسه صيد فاصاب
سبه ذلك الصيد الذي سمع حسه او اصاب صيدا اخر فقتله لا يوكل لانه رماه دهرا
يريد الصيد ثم قال رحمه الله تعالى ولا يحل الصيد الا بجهن ان يرمى به وهو يد الصيد
وان يكون الذي اراده وسمى حسه درما اليه صيدا سواء كان ما يوكل او لا وهذا ايضا
ما ذكره في الهداية وهذا الوجه لان الرمي الى المادى ونحوه ليس باصطياد فلا يمكن ان

ولو اصاب صيدا وما ذكره صاحب الهداية بناقض باذكر هو بنفسه ايضا من قوله وان يتقنه
ادى لا يحل المصايب وعلى اقتضاها ذكره هناك ان يحل ان المصايب صيد كما في هذه المسئلة
بل اولها ان مقصوده ايضا فيها صيد وقرى بينهما في النهاية بفرق غير محقق فلا حاجة الى ذكره
وقال في لوري الى ادي او بفرق وسمى فاصاب صيدا ما كولا او رواية لهذا في المصايب ولا ي
يوسف فيه فوان في قول يحل وفي قول لا يحل فيجعل ملازمه صاحب الهداية على رواية ابي يوسف
فيه فيستقيم ولا حاجة الى الفرق ولم يبين ان صاحب السهم ما هو لا يحل تناول اصابه لا محال
ان يكون السهم حرمه غير صيد فلا يحل المصايب بالشك والباقي والمزيد في جميع ما ذكر
كالكلب **قال رحمه الله تعالى** وان ادركه حيا ذكاه وان لم يدركه حرم لادينا وبيننا
في الكلب من الممنوع لان كل واحد منهما ذكاه اضطرار فيكون الوردية احرها واردة في الاخر ذكاه
لاستقامته كل وجه **قال رحمه الله تعالى** وان وقع سهم بصيد فتحال في حرمه وهو في
طلبه حل وان تعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لا ينعى بغيره كقوله عليه الصلاة والسلام
لاي طلبة اذا رميت سهمك فصاب ثلاثة ايام وادركته فكله ما لم ينتن وراه مسلم واحد
واحد او دون النسي وروى انه عليه الصلاة والسلام كره كل الصيد اذا غاب عن الرمي
لحل هدام الارض قلته فيجعل هذا على ما اذا تعد عن طلبه والاول حل باذا لم يتعد ولانه
يحتمل ان يموت بسبب اخر فيعتبر فيما يمكن التحرز عنه لان الوهم في الحرات كما لمحقق
وسقط اعتباره فيما لا يمكن التحرز عنه للضرورة لان الاعتبار فيه يورث الى سد باب
المصطياد وهذا لان المصطياد يكون في الصحرا بين الاشجار عادة ولا يمكن ان يقتله
في موضعه من غير اشتال وتوار عن عينه غالبا فيقدر ان يتعد عن طلبه للضرورة
لعدم امكان التحرز عنه ولا ينعذر فيما اذا تعد عن طلبه لان الاحتراز عن مثله مكنت
فلا ضرورة اليه فيجزم وهو القيس في الكل انما انا تركناه للضرورة فيما لا يمكن التصرف
عنه وبقى على المصل فيما يمكن وجعل قاض خاف في فتاواه من شرط حل الصيد لا يتقار
عن بصم وقال لانه الغالب اذا غاب عن بصم ربما يكون موت الصيد بسبب اخر فلا يحل
لقول ابن عيسى رضي الله عنه فيها كل ما اصبت فدع ما امنت والمصايب ما رايته والامنا
ما تدارى عنك وهذا نص على ان الصيد يحرم بالتقاري وان لم يتعد عن طلبه واليه
ان صاحب الهداية ايضا بقوله والذي روينا حجة على ما ذكره رحمه الله تعالى في قوله ان
ما تدارى عنه اذا لم يثبت ليد لا يحل عندنا وان لم يتعد عن طلبه فيكون من قبيل القوله في
اول المسئلة وان اذ وقع السهم بالصيد فتحال حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه
ميتا اكل وان تعد عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يوكل بنا المار على الطلب وعدمه لان التقاري
وعدمه وعلى هذا الكركب فيها اصحابنا رحمهم الله تعالى ولو حل ما ذكره على ما اذا تعد عن
طلبه كان مستقيما ولم يتناقض ولكنه خلاف الظاهر ومارويانه الحديث بغير ما غاب عنه
وبات ليلا فيكونا حجة على من ينعى ذلك **قال** الذي ينعى في شوق الكنز وجعل قاض خاف في
فتاواه من شرط حل الصيد ان لا يتوارى عن بصم فقال لانه اذا غاب عن بصم ربما يكون موت
الصيد بسبب اخر فلا يحل لقول ابن عيسى رضي الله عنه فيها كل ما اصبت فدع ما امنت والمصايب

ماريته والامنا ما تدارى عنك وهذا نص على ان الصيد يحرم بالتقاري وان لم يتعد عن طلبه انتهى
اول ليس الامر كما زعمه الزيلعي فان الامام قاضي خان لم يجعل في فتاواه من شرط حل الصيد عدم
التقاري عن بصم وعدم التعدد عن طلبه حيث قال والسابع بينه السوطي السابع ان لا يتوارى
عن بصم او لا يتعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يستعمل جعل اخر حتى يحرم لانه اذا غاب عن بصم
ربما يكون موت الصيد بسبب اخر فلا يحل لقول ابن عيسى رضي الله عنه فيها كل ما اصبت فدع ما امنت
ماريته والامنا ما تدارى عنك انتهى ولا شك ان قوله والسابع ان لا يتوارى عن بصم او لا يتعد
طلبه نص على ان الصيد لا يحرم بمجرد التقاري عن بصم او لم يتعد عن طلبه بل انما يحرم بالتقاري
عن بصم والتعدد عن طلبه معا والامثلة لانه اذا غاب عن بصم ربما يكون موت الصيد بسبب
اخر فلا يحل فالظاهر ان المراد به انه اذا غاب عن بصم وتعد عن طلبه بقرينة سياق كلامه واما
اذا لم يتعد عن طلبه فيعذر فيه للضرورة لعدم امكان التحرز عن تقاري الصيد عن بصم الرامي
فكان في اعتبار عدم التقاري مطلقا خارج عظيم والخرج مدفوع بالنص قد انار اليه
المص بقوله انا استعملنا اعتبار ما دام في الحلية ضرر ان لا يرمى المصطياد عنه ولا ضرر فيما
اذا تعد عن طلبه لا يمكن التحرز عن خوار يكون بسبب عمله وذكر في الشرح والكا في انه صلى الله
عليه وسلم مر بالرواح على جار وحش غير قنبا اذ اصابه اليه فقال صلى الله عليه وسلم دعوه
فسياتي صاحبه فاجعل فقال هذه رميتي واتاه طلبها وقد جعلتها لك فامر رسول الله صلى
الله عليه وسلم ابا بكر فقسمها بين الرفيق انتهى وان وجد به جراحة سوى جراحة سهمه لا يحل
لقوله عليه الصلاة والسلام لعدي اذا رميت سهمك فاذا راسم الله عليه فان غاب عنك يوما لم
تجذبه الا اثر سهمك فكل ان شئت وان وجدته غريقا في الماء فلا تاكل وراه مسلم والنسائي
وفي رواية انه عليه الصلاة والسلام قال اذا وجدت سهمك ولم تجد فيه اثر غيره وعلقت
ان سهمك قتله فكله رواه احمد والنسائي وفي رواية ان عدي رضي الله عنه قال قلت يا رسول
الله ارمي في الصيد فاجد فيه سهمي من الغد قال اذا علمت ان سهمك قتله ولم ترف فيه ارم سبع
فكله رواه الترمذي وصححه ولان محتمل تحمقت فيه الامان فيجزم بخلاف ما اذا كان بلا
امان على ما بينا وحكم ارسال الكلب والباقي في جميع ما ذكرنا من الاحكام كالرمي قبل ان يراه الله
تعالى ولو رمي صيدا فوقع في ماء او على سطح او جمل ثم نردى منه الى الارض حرم لقوله تعالى
والمقدرية ولما روينا ولقوله عليه الصلاة والسلام لعدي اذا رميت سهمك فاذا راسم الله
تعالى عليه فان وجدته قتل فكله لاني تجدد فوقع في ماء فانك لا تدري الماء قتله او سهمك
رواه البخاري ومسلم واحد ولقوله عليه الصلاة والسلام لعدي اذا رميت سهمك فكله اذا
وقع في الماء فلا تاكل وراه البخاري واحد ولانه احتمل موته بغير اذهبه الماشيا بهلكه ويحتمل
الاحتراز عنها فيجزم بخلاف ما اذا كان لا يمكن التحرز عنه فهذا هو الحرف في المحتمل في هذا الباب
وهذا فيما اذا كان فيه حياة مستقر يحرم بلما اتفاق لان موته مضاف الى غير الرمي وان كان
حياته دون ذلك فهو على هذا الاختلاف الذي مر ذكره في ارسال الكلب ولو رمي الصيد فاما
الريح الهم بينا او سئل او عدل عن سنته واصاب صيدا لم يوكل لان حكم الرمي قد انتظم بالعدول
وعلى ابي يوسف ان حكم الرمي لا ينقطع بالتغير عن سنته ولو اصاب السهم حيا او ميتا فخرج

للصيد وقتله لم يترك ولو وجد عوداً أو طوله كالسهم ورمى به فأصاب بحجر أو خرقة أو كل
والأفلا ولو رمى إلى صيد سهمين فأصابهما موضعاً فرفعه فأصاب صيداً وقتله
بخرق وجره سبيل لأن الرمي نوعان فمنه ما يرمى به سهم الملل فيكون نفوذه بواسطة الملل
الآخرى أنه لو أصاب آدمياً وقتله يجب النكاح على الرامي ولو رمى بحجر أو حجر
أو بندقة وأصاب سهمين فرفعه وأصاب السهم الصيد فقتله يحل ولو رمى سهم فقتل
به الرمي عند سنه يمينا أو يساراً أو أصاب حايطة فقتل من سنه ثم استقام ورمى
على سنه فأصاب الصيد وجره فلا يمين به ولا عرق بهذه الزيادة بعد الاستقامة
على سنه كذا في المحيط ونحو الذخير ولأن الرمي المنة ويسمى المنة فافترسه عن
سنه لا إلى ورايه لم يكن يأكله يميناً وإذا رمى سهم صيداً بهم ورمى بجوي فأصاب
سهمه سهم المسلم فأنحر فمينه ويسمى المنة في سنه ذلك وأصاب الصيد وقتله
فألصق المسلم ولكن لا ينبغي أن يأكله ولو رمى حلالاً سهمين إلى صيد ثم رمى إليه محرماً
وأصاب سهم المحرم سهم الحلال وزاد في قوته حتى أصاب الصيد فإنه لا يحل أكله وأكل
البازي كارسال الكلب ولو رمى رجل صيداً بهم ورمى ثم أكل من صيده فذلك الصيد
بهم وسمى فأصاب سهم الثاني الملل وأما ما في أصاب الصيد وجره وقتله فالمشبهة
على وجهين أي كان سهم الملل يحل يعلم أنه يبلغ الصيد بدون سهم الثاني المان الثاني
زاد في قوته فالصيد للملل ولم يذكر في الكتاب فيما إذا كان لا يدرى بأن الملل هل
يلحق الصيد لولا الثاني قال مشايخنا وينبغي أن يكون الصيد للملل ويحل تناول
هذا الصيد على كل حال ولو كان الرامي الثاني محسباً فأصاب سهمه سهم المسلم فإن علم
أن سهم المسلم لا يصيب الصيد ولو أسهم المجوسي فالصيد للمجوسي ولا يحل تناوله ولو علم أن سهم
المسلم يصيب الصيد ولو أسهم المجوسي المان سهم المجوسي زاد في قوته فالصيد للمسلم وكل
تناوله فيأكل ولا يحل استحقاقه ولو كان قوماً المجوسي ومواسمهم فاقبل الصيد نحو
مسلم فأرأه سهمهم فزماه المسلم وسمى فأصاب سهم المسلم وقتله فالمسلم على وجهين
٥٤ كان سهم المجوسي لم يقع على الأرض حتى زماه المسلم يحل أكله المان يدركه المسلم ويدركه
فحينئذ يحل لأنهم أمانوه في الرمي دون حقيقة الذكاة لا يعتبر بالرمي مع وجوده حقيقة
الذكاة أو وقعت سهم المجوس على الأرض ثم زماه المسلم بعد ذلك وتبقى المسئلة بحالها
حل أكله وكذا المجوس إذا أرسلوا كلابهم إلى صيد فاقبل الصيد هارباً فزاه المسلم فقتله
أو أرسل كلبه إليه فأصاب الكلب فقتل أن كان رعي المسلم وأرساله الكلب بعد رجوعه كلاب
المجوس يحل وأما حال اتباع كلابهم لا يحل وكذا لو أرسل المجوسي صتراله أو بازياله فهو الصيد
إلى الأرض هارباً فزاه المسلم فقتله فإنه كان رعي المسلم وأرساله حلالاً اتباع صتر المجوسي
وبازيه لا يحل وإن كان بعد الرجوع حل وكذا لو أتبع الصيد كلب غير مسلم أو بازي غير
مسلم فاقبل الصيد فأرأه سهمهم فزاه المسلم بهم فهو على التفصيل الذي قلنا **قال**
الله تعالى وأما وقع على الأرض استباح حل لأنه لا يمكن التحرز عنه فيمنع اعتباراً لئلا يشد
بابه على ما بينا بخلاف ما إذا أمكن التحرز عنه لا اعتباراً لا يوردي إلى يد يابه ولا أن

اعتباراً لا يوردي إلى الجرح فأنك ترجع المحرم عند التعارض على ما هو الأصل في الشرع ولو وقع
على جبل أو سطح أو أجرة موضوعة فاستروا ولم يتدخّل لاه ومعه على هذه الأشياء
كوقوعه على الأرض ابتداءً لأنه لا يمكن الاحتراز عنه فستطاعت اعتبار بخلاف ما إذا وقع
على شجر أو حايطة أو أجرة ثم وقع على الأرض أو رماه وهو على جبل يتردى منه إلى الأرض
أو رماه فوقع على رعي منصوب أو قبة قائمة أو على حرف أجرة حيث يحرم لاحتمال أن
أحد هذه الأشياء قتله بجرح أو يترديه وهو على الاحتراز عنه وقال في التقي لورمي
صيداً فوقع على صخرة فاشتق رأسه أو اشتق بطنه لم يترك لاحتمال موته بسبب انفصال
الحاكم أبو الفضل رحمه الله تعالى وهذا خلاف إطلاق الجواب المذكور في الأصل ولكن يجوز أن
يكون إطلاق الجواب المذكور في الأصل فيما عدا هذا المفسر لأن حصول الموت بانفصال الرأس
واشتقاق البطن ظاهر وبالرعي موهوم فيتردد فالظاهر أولى بالأخبار من الموهوم فيجزم
بخلاف ما إذا لم ينشئ ولم ينشئ لأن موته بالرعي هو الظاهر فلا يحرم ولا يحل إطلاق الجواب
في الأصل عليه وحل الرعي ما ذكر في المتن على ما إذا أصابه حد الصخرة فاشتق كذا وكذا وحل
المذكور في الأصل على أنه إذا لم يصبه من الصخرة المان يصيبه من الأرض ولو وقع عليه فحل ذلك
بكله التاويلين صحيح ومما حداً واحداً لأن كلاهما يحل ما ذكر في الأصل على أن المان لا يركب
وما ذكر في المتن على أن المان يفرغ وفي لفظ المتن إشارة إلى المان لأنه قال لاحتمال
الموت بسبب انفصال الرعي وهذا يرجع إلى اختلاف المفسر والمفسر لا يبالى به وإن
كان الظاهر الرعي ما إذا كان لا ينبغي الجراحة في الماء أكل وإن انفصل لا يحل لاحتمال الموت
به دون الرعي لأن شرب الجرح المان سبب لزيادة المان فصار كما إذا أصابه سهم قال رحمه
الله تعالى وما قتله المراض بوضعه أو البندقة حرم لما روينا من حديث أبيهم ولما روينا من
عدي بن حاتم قال للنببي صلى الله عليه وسلم أي أرى الصيد بالمراض فأجاب فقال إذا رميت
بالمراض فخرقت فكله وإن أصابه بوضعه فلا تأكله رواه البخاري ومسلم وأحمد ولما روينا
أن عليه الصلاة والسلام نهى عن الخرق وقال أنها لا تصيد ولكنها تكسر العظم وتفتت العين
رواه البخاري ومسلم وأحمد لأن الجرح لا بد منه لما بينا من قبل والبندقة لا تجزئ وكذا
عرض المراض والمراض سهم لا يرمى ولا يرمى له وإنما هو حديد الرأس سمي مراضاً لأنه يذهب
مراضاتاً فيجب بوضعه وتأنيب يجب وأن رماه بالسكين أو السيف فأتى أصابه
بجرحه أكل والملا وأما رماه بحجر فإن كان ثقيلاً لا يترك وإن جرحه لاحتمال أنه قتله بقتله
وإن كان الحجر خفيفاً وبه حد وجرح يحل لتقيد الموت بالجرح ولو جعل الحجر طويلاً كالسهم وهو
خفيف وبه حد فرمى به صيداً فأن جرحه حل بقتله بجره ولو رماه بمرو حديد فلم يصنع
بعضاً لا يحل لأنه قتله دقاً وكذا إذا رماه بها ففقط أو داهه وأبان رأسه لأن العروق
قد تنقطع بالمثل فتفتت الشك ويحتمل أن مات قبل قطع المرو ولورماه يعود مثل العصا
وخم لا يحل لأنه قتله مثلاً لا جرحاً إلا إذا كان له حد بضع بعضاً فيكون كالسيف والرعي
والأصل في جنس هذه المسائل أن الموت إذا حصل بالجرح يستند حل وإن حصل بالمثل وكذا
فيه فلا يحل ضمناً إذا حياطاً وإن جرحه فمات وكان الجرح مريضاً حل بالمتفق وإن

كان غيرهم اختلافاً فيه قبل لا يحل لا نكاح من الذكاة وهذا خارج الدم النجس وسرط النبي
 صلى الله عليه وسلم اخذ الدم بمقوله ان هذا الدم بائيت رواء احمد وابو ادر وجرها وقيل يحل
 الانسان ما في دمه وهو الجرح واخراج الدم ليس في دمه فلا يكون مكلفاً به لان الدم قد
 ينحس نقطة او لضيق المنفذ بين العروق وكل ذلك ليس في دمه وقد قدسنا من
 واذ ذبح الشاة ولم يخرج منها الدم قبل اكلها وقيل لا يحل الا اذا قتل بالرمح او السكاك او
 قولاً سماعاً للصغار ووجه القولين دخل ما ذكرنا واذا اصاب السهم ظلف الصيد او قرنه
 فانما دامه حل ولا فلا وهذا يوجب قوله يشترط خروج الدم قال رحمه الله تعالى وان
 رمي صيداً قطع عضواً منه اكل الصيد لا المصود وقال الشيخ رضي الله عنه اكل ارب
 مات الصيد منه لانه مات بذكاة الاضطراب يحل كالمات بذكاة الاختيار بخلاف ما اذا
 لم يميت لانه ما بين بالذكاة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام ما قطع من بهيمة وهي
 حية ان يميتها رواء بن ماجه ذكر الحى مطلقاً فيصرف الى الحى حقيقة لقيام الحياة فيه
 وكذا احكاماً لانه يتوهم سلاسته بعد هذه الجراحة ولهذا اعتبر هذه العدة من الحياة حتى لو
 وقع في الماء دقيقه قدر هذه من الحياة يحرم بخلاف ما اذا بين بذكاة الاختيار لان
 الحيوان مته ميت حكماً لا ترى انه لو وقع في هذه الحالة في الماء او روى من الجبل لا يحرم
 لان موته قد حصل بالابانة حكماً فلا يضاف اليه غير وان كان حصل بذلك حقيقة انزل
 المقدم النابله ان المطلق ينصرف الى الكامل شائعة في السنة الفقهاء وكتب اصحابنا لكنها
 مخالفة في الظاهر لا تفرق في اصولها فمنها من ان حكم المطلق ان يجري على الحلاقة كما ان
 المقيد يجري على تقيده فتأمل في التوفيق في الاصل رجل ارسل كلبه على صيد فاظلم
 ثم عرضه صيداً اخر فقتله بركل وان فاته الصيد فرجع وعرضه صيداً اخر فقتله بركل
 فقتله لا بركل وقوله بين الذكاة قلنا حال وقوعه لم يقع ذكاة القيام بالحياة في
 الثاني حقيقة وحكما على ما بينا وانما يتبع ذكاة عند موته وفي ذلك الوقت لا يظهر في
 المبان لعدم الحياة فيه ولا تبعية لذلك بالانفصال فصار الاصل فيه ان المبان
 من الحى حقيقة وحكما لا يحل والمبان من الحى صورة وحكما يحل بان يبقى في المبان منه
 حياة بقدر ما يكون في الذبح وان جرد كذا يحل اكله في هذه الحالة وان كان بكر
 لما فيها من زيادة الايلام بقطع لحمه وكذلك المبان بالاضطراب لانه حي حقيقة وحكما
 حتى لا يثبت له شيء من هذه الاحكام قال رحمه الله تعالى وان قطعه اثلاً او بالرمح
 ما يلي الجرح اكل كله لان المبان منه حي صورة لا يحكم اذا لا يتوهم سلاسته وبقاؤه حياً
 بعد هذه الجراحة فوقع ذكاة في الحال فحل اكله كما اذا بين راسه في الذكاة الاختيار
 وكذا اذا قد نصفين لما ذكرنا بخلاف ما اذا قطع يداً او رجلاً او مخداً او ثلثة ما يلي الفم
 او اقل من نصف الرأس حيث يحرم المبان ويحل المبان منه لانه يتوهم بقاؤه الحياة في الباقية وان
 ضرب عنق شاة فاباها راسها يحل لقطع الوداج ويكره لما فيه من زيادة الالم بلاغه الفخاع
 وان ضربها من قبل الفم ان مات قبل قطع الوداج لا يحل وان لم تمت حتى قطع الوداج
 حلت ولو ضرب صيداً فقطع يداً ورجله ولم ينصل ثم مات ان كان يتوهم السائمة وان لم

حل كله

حل كله لانه بمنزلة ما يراخذه وان كان ميتاً لم يبق متعلقاً بجذعه حل بأسره ووجه
 المبانة ينحس الجرح للمعاني قال رحمه الله تعالى وحرم صيد الجوى والوثني والمرتد لانه ليس
 من اهل الذكاة في حالة الاختيار كذا في حالة الاضطراب وكذا المحرم لانه ليس من اهل الذكاة الاختيار
 في حق الصيد فلا يكون من اهل ذكاة الاضطراب فيه وبكل صيد الكتابي لانه من اهل الذكاة اختياراً
 فكذا الاضطراب قال رحمه الله تعالى وانما صيد اهل الذكاة في حقهم فقتله هو ينافي
 وحكمه هذا اخذ له وقال عليه الصلاة والسلام الصيد لمن اخذه وانما اهل لانه لما لم يخرج
 بالاول من حين الاستماع كان ذكاة الاضطراب وهو الجرح في اي موضع كان وقد وجد
 رحمه الله تعالى وانما اخذه فقتله لانه لما اخذه الاول قد خرج من حين الاستماع وصار
 قادراً على ذكاة الاختيارية فوجب عليه ذكاة لما روينا ولم يذكره وصار الثاني قاتلاً له
 بنصره وهو لو ترك ذكاة مع القدرة عليه يحرم فالتقتل اولى ان يحرم بخلاف الوجه الاول
 وهذا اذا كان حال مسلم من الاول لان موته يضاف الى الثاني اما اذا كان الرمي الاول بحال
 لا يسلم منه الصيد بان لا يبقى فيه من الحياة المبقية ما يبقى في الذبح كما اذا امان راسه
 يحل لان موته لا يضاف الى الرمي الثاني فلا اعتبار بوجوده لكونه ميتاً حكماً ولهذا لو وقع
 في الماء في هذه الحالة لا يحرم كوقوعه بعد موته ولو كان الرمي الاول لا يسلم منه
 الصيد لكن حياته فوق حياة الذبح بان كان يبقى يروا اودونه فقتله لا يوجب الرمية
 الثانية لانه هذه العدة من الحياة لا يعتد عند ذبحه محرم لان هذه العدة من الحياة معصية
 عند فساد حكم الحكم باذا كان الاول لا يسلم منه فلا يحل قال رحمه الله تعالى ومن الثاني
 الاول قيمة غير ناقصة جراحته اي ضمن جميع قيمة الصيد غير ناقصة جراحته الاول لانه
 ائلف صيداً مملوكاً للغير لانه ملك بالاختيار فيلزمه قيمة ما ائلف وقيمته وقت ائلفه كان
 ناقصاً بجراحة الاول فيلزمه ذلك لانه قيمة المثلث تقتر وقت المثلث فصار كالواحد بعد
 مرضاً او شاة بجراحة فانه يلزمه قيمته منقوصاً بالمرض او الجرح وقيل صاحب الهداية
 وخيم تأويله ان القتل حصل بالثاني فان كان الاول بحال لا يسلم منه والثاني بحال
 لا يسلم منه يكون القتل كله مضافاً الى الثاني وقد قتل جميعاً فمملوكاً الاول منقوصاً
 بالجراحة فلا يضمنه كالمملوك اذا قتل عبد امرئياً وان لم يمت المرحوم حصل من الجرحتين
 او لا يدرى قال صاحب الهداية قال في الزيادة يضمن الثاني ما نقصته جراحته ثم يضمن نصف
 قيمته بجرحاً جرحتين ثم يضمن قيمته لهما الاول وهو ناقصة جراحته فلا يدرى
 حيواناً مملوكاً للغير وقد نقصته جراحته فضمنه او لا والثاني وهو صان نصف قيمته
 حياً فلا ان الموت حصل بالجرحتين فيكون هو متلفاً نصفه وهو مملوك للغير فيضمن
 نصف قيمته بجرحاً بالجرحتين لان الاولى ما كانت بضمنه من الجراحة الاولى ما كانت بضمن
 الثاني فلا يضمنها والثانية ضمنها مرة فلا يضمنها ثانياً اي الجراحة الثانية ورماده ما نقص
 بجراحته ضمنها مرة وهو ما ضمنه من النقصان بجراحته او لا والثالث وهو صان نصف اللحم
 فلا يضمنه الاولى صار بحال يحل بذكاة الاختيار ولو لم يرمي الثاني فهذا الرمي الثاني افسد عليه
 نصف اللحم فيضمنه ولا يضمن النصف الاخر لانه ضمنه مرة حيث ضمن نصف قيمته جماً قد دخل

فان اللحم وهذا هو ان بين المسلمين فرقا اعني بين ما اذا حصل القتل بالثاني وحده او بما
وليس كذلك لان الفرق بينهما لانه في الموضعين يضمن الثاني جميع قيمته غير ان مقتضى جرحه الاول
الانه بين في المسئلة الاولى جميع الحاصل في الثانية بين طريق الضمان نقل ذلك مما فاض
كان اي عدم الفرق بين المسلمين يسانه ان الرامي الاول اذا رمى صيدا يساوي عشرة
تنقصه درهمين ثم رماه الثاني فنقصه درهمين ثم مات فخط الطريقة الاولى يضمن الثاني
ثمانية ويسقط عنه من قيمته درهمان لانه ذلكا تلت بجرع الاول وهو المارد بقوله غير انقتصه
جرحه وعلى الطريق الثانية يضمن درهمين والا لانه ذلكا القدر من النقصان حصل بقتله
وهو المارد بقوله في الزادات يضمن الثاني ما تنقصه جرحه بقي من قيمته ستة فيضمن
نصفها وهو ثلاثة دراهم وهو المارد بقوله ثم يضمن نصف قيمته بجرع جرحه
يعني به نصف قيمته حياته اذا مات يضمن النصف الاخر بعد الموت وان كان يتغيرت
القيم فيه موجودا بقتله لانه ضمن ذلكا النصف حياته فلو ضمنه بعد الموت كان يتكرر الضمان
لان يضمن قيمته حياته يضمن قيمة لحمه بعد الموت وهذا لا يجوز هذا اذا كانت حياته
بينه عند رمي الثاني وكان الرمي الثاني بعد ما اتخنه الاول اما اذا كانت حياته خفية
بتدبر المذبح فلا يضمن الثاني ويؤكل لانه مودة لا يضاف الي الثاني لهذا الوجه في
الآية في هذه الحالة لا يحرم وقد ذكرناه من قبل وعندنا ما يحتار بقوله فاعلم ان
الموت حصل من الجرحين او لا يدري ولورمى ما فاصابه احداهما قبل الاخر فأتخنه ثم اصاب
الاخر او رماه احداهما الا ثم رماه الثاني قبل ان يصيبه الاول او بعد ما اصابه قبل ان يتخنه
فاصابه الاول وأتخنه او أتخنه ثم اصابه الثاني فقتله هذا الاول يؤكل وقيل لا يحمل
الكلمة لان حالة اصابة الثاني غير متعينة فلا يحمل بكاه الاضطرار فصار كما اذا رماه الثاني
بعد ما اتخنه الاول قلنا عند رمي الثاني وهو صيد متعينة فوقع رميه ذكاة ولهذا
يتوسط التسمية عند الرمي فكذا الماشع يستعمله اما ان المكن يثبت الاول لان
سهمه اخرج عن جرح الماشع فلكه به قبل ان يتصل بسهم الثاني فاحمله الماشع حتى
الحل والضمان وقت الرمي لان الرمي ياتي صيدا مباح فلا يتعد سبب الوجوب الى الضمان
ولا ينقلب موجبا بعد ذلك وهذا ذكاة فيحمل المصاحب لان الحمل يحصل بنفسه وفعله وهو
الرمي والاشكال فيعتبر وقت ذبحه حق المكن يعتبر وقت الاتخا لانه يثبت المكن ويزفر
يعتبر وقت الاتخا فيها ولورمى ما فاصابه مآا واصابه مآا فمات منها فهو منها السنوا
في السبب والباري والكلب في هذا كما سهم حتى يملكه بالاشخا ولا يعتبر مشاركة بدوت
الاشخا حتى لو ارسل باريه فامسك الصيد بخلبه ولم يتخنه فارسل الماشع باريه فقتل فذلك
الصيد فاد الصيد للثاني وحل لا يد الباري الاول ليست بيد حافظة لتسليم من
يد المكن اما القتل فهو للاف والباري من اهل الماشع فنقل المصاحبة ولورمى ما
فاصاب الصيد فأتخنه ثم رماه ثانيا فقتله حرم لما ينسأ **قال رحمه الله تعالى** وحل
اصطفا ما يدرك لحمه وما لا يدرك لحمه **قال رحمه الله تعالى** وحل
اذ الصيد لا يتخنه بالماكل **قال الشافعي**

• صيد الملوك ارباب وعمال • واذا ركب فصيدى الما بطل الم •
وان الما بطل سبب الانتفاع بجلده او ريشه او شعره او استذلقه شروكل ذلك سدره
واساعلم بالصواب **كتاب الرهن** وجهه مناسبة كتاب الرهن
فكتاب الصيد حيث ان كل واحد من الرهن والصيد سبب التحصيل للمال والكلام في الرهن
يتبع في مواضع الاول في معناه لغة والمثاني في دليله والثانية ركنه والرابع شرط لزومه
والخامس في شرط جلاله والسادس في حكمه والسابع في سببه والثامن في صفته والتاسع
في معناه عند الفهم والمكثري في محله اما معناه لغة فهو عبارة عن الحبس لمدة باي شيء
قال الله تعالى كل من يبيع بأكسب رهينة اي بحبسه بما اكتسبه من المعايير من الرهن التي في
والجمع رهون وهران والرهن الرهون تسمية بالمصدر واما دليله فتقوله تعالى فوهن بقضي
امر باخذ الرهن وقبضه حال المداينة واما ركنه فهو الما بطل وهو قول الرهن رهنت عند
هذا الشيء بالكلية على من الدين او حذره والقول شرط له لان الرهن عند تدبره لانه لم يتغير
الرهان بذاتية والتدبر يتم بالميجاب من غير قبول حتى لو حلف لا يرهن فوهن ولم يقبل
الاخر بحيث واما الرابع وهو شرط اللزوم وهو القبض واما الخامس وهو شرط الجواز
فيكون متوقفا على ما في النخل بحق الغير وان يكون الرهن بحق يمكن الاستيفاء
منه كالدين حتى لا يصح الرهن بالدين كالحودود والنصاى والعق واما حكمه فيملكه
المرتضى الرهون في حق الحبس حتى يكون احق بما سكه الي وقت ايضا الدين في حال الجأ
واذا مات الرهن فهو احق به من سائر الغرا فيستوفيه منه دينه وما فضل فهو للغرا
واما سببه فهو الحاجة اليه لان الماشع قد لا يجد من يقرضه بما ناه عن رهنه او
يصبر عليه بغير رهن واما صفته قال عامة العلماء بان الرهن مضمون على المرتضى كاسياني
يبانه واما المكثري فله محاسنه فهو فك عسر الطلب عن الرهن ودون قلب المرتضى
في حصول ماله واما تنعيم شرعا فيستكم عليه المؤلف ولذا رهن على ان ضاع ضلع
بغير شيء واجاز الرهن جاز الرهن وبطل الشرط لا تشيخير لعقد موضوع بحكم شفع
وبديل المذبح لا يجوز والمتبوع بحكم الرهن الفاسد مضمون ذكر ابن ساعدة عن ابي
يوسف رهما الله لورهن نصف دار وسلم الدار الى المرتضى وهلك لم يذهب من الدين
شيء وهكذا ذكر في نادر هشام عن محمد رهما الله شيئا انه في الرهن الفاسد لا يذهب
بهلاك الدين وفي الجاهج الكبير لو اشترى مسلم خرا رهن بثمنه رها فضاغ الرهن
عنده لا يضمن لانه رهن باطل في الاول بعقد فاسد والله اعلم وسياتي له مزيد بيان
عند قوله مضمون باقل من قيمته وفيه الكثير لوسرط عليه لفظه من النخل عن الذي فاشرو
باطل **قال رحمه الله تعالى** **هو حبي** حتى يمكن استيفاء منه كالدين وهذا احد
في الشرع كذا قال الشافعي قال وقوله كالدين اشار الى ان الرهن لا يجوز للمالدين
لانه هو الحق الممكن استيفاء من الدين لعدم يقينه واما العيق فلا يمكن استيفاء منه
الرهن ولا يجوز الرهن بها اما اذا كانت مضمونة بنفسها كالنصوب والمهر وبديل
الخلع وبديل الصلح من ثمن الصيد لانه موجب الما بطل فيهم المثل والقيمة ورد الدين فخلص

على ما عليه الجمهور ولهذا يصح الكفالة به والمباراة به قيمته ويصح وجوب الزكاة على
من هو في يده في ماله قدر القيمة ولو كان الواجب هو العين لما ثبت هذه الأحكام عند
البعض وإن كان الموجب المأصل رد العين ورد القيمة مخلص ولا يجب الضمان المأصل
الملاك لكن يجب عند الملاك بالتبضع السالغ ولهذا يعتبر قيمة بالتبضع فيكون هذا
لوجود سبب وجوبه فيصح كراهية الكفالة بخلاف المأصل المالية انتهى فان قيل
هذا التعريف للرهن التام أو اللاتم وانما مقدار الرهن لا يلزم الحسن بل ذكر في القبض
واجب بان المراد انه يتحقق بان مقدار ما على الرهن حتى جعلوا الشيء محسباً حتى المات
الشاذع جعل للعاقدة الرجوع عنه مالم يقبض المهرين للرهن فقبض القبض يوجد من
الحسن ولكن لا يلزم ذلك المأصل القبض والمأخوذ في التعريف المذكور في الكتاب للرهن
انما هو من الحسن لا لزومه فيصدق هذا التعريف على الرهن قبل تمامه ولزومه
ايضا وتقول الامام الزليجي انما قوله كالدين اشارة الى ان الرهن لا يجوز الا بالدين لانه
هو الحق الممكن استيفاءه من الرهن لعدم تقيده قلنا المبادر اليه من الكفاية انه يجوز
الرهن بغير الدين ايضاً كما ذكرت امثاله في قوله حتى صدق على العين ذلك او لا على
ما اذا كان على كل الدين او بعضه قال قاض خاتمة رجل دفع الى رجل ثوبين وقال اخذ
ايها شئت لما لي على فاقضها فضاغ في يده قال الثالث لا يذهب من الدين شيء وجعله
بنزلة رجل عليه عشرة درهما فدفن المديون الى الطالب مائة وقال اخذها عشرون
بديك فضاغت المائة في دين قبل ان ياخذ منها عشرون فضاغت من مال المدين في المال
على حاله ولو قال اخذها درهما يدين فاقضها فضاغاً وقيمتها سوا وضاغ في
يده قال الثالث يذهب نصف قيمة كل واحد منها بالدين ان كان كل الدين رجل عليه
مائة فاعطا المديون مائة وقال اخذها بضعون فقبض وهكذا يملك بقيمة
قال ابو يوسف بما شأ المهرين اخذ الرهن ولم يدفع شيء فضاغ في يده قال ابو يوسف
عليه قيمة الرهن اقض اخذ من درهما فقال المهرين لا يكتفيك هذا القدر ولكن
امسح رجل الى حتى ابعث لك ما يكتفيك فبعت فدفن الى فضاغ في يده فعلى المهرين
المأقل من قيمة الرهن ومن الحسين قال رحمه الله تعالى **ولم يوجب وقبول دين**
قبضه بخلافه فمما ميز هذا هو فان الرهن لا يلزم باليجاب والقبول لانه يترد
ولكن يستعد بهما ويتم القبض فيلزم به قال في النهاية ركن الرهن الايجاب وهو قول
الراهن رهن والقبول وهو قول المهرين قبلت ثم عمل بانه عند العقد يستعد
بهما وادرج عليه بان صاحب الحق صرح بانه عند بترد قيمته باليجاب فقط وهو قول
غالب المشايخ قال الامام مالك يلزم باليجاب والقبول كالباع والمأخوذ وقوله يجوز
مخرج مدين اخر من الاول عن المشايخ والثاني عن المشوئ والثالث عن المضل
فاذا قبضه كذلك قال رحمه الله تعالى **والنخلية فيه وفي البيع** قبض قال
الشاذع والصواب ان النخلية تسلمه لانه عبارة عن دفع الموانع عن القبض وهو
مثل المسلم ودفع المسلم والقول فعل المسلم وانما اكتفى بالنخلية لانه غاية لا يقدر

عليه والتبضع فعل للمهر فلا يكتف به وهو ظاهر الرواية عن الثاني ان في المشوئ لا بد من
التسل والمأصل اصح والقبض على الغصب بالحمل لان قبض الرهن مشروع فثبت البيع
والكتفى بالنخلية والغصب ليس مشروع فلا حاجة الى بثوته بدون قبض حقيقة وهو
المثل ودفع اليد او رد التسل بالعرف لانه لا بد فيه من القبض حقيقة لانه ورد على
خلاف القياس قال رحمه الله تعالى **ان يبيع من الرهن مالم يقبضه اي للرهن**
ان يبيع عن الرهن مالم يقبض المهرين لما ذكرنا انه يترد ولا لزوم عن القبض مالم
كالهبة والصدقة وفيه خلاف لما ذكرنا واختلغا في القبض قال الشيخ الامام العوفي بخلافه
زاده الرهن قبل القبض جائز غير لازم وانما يصير لازماً في حق الرهن في القبض انتهى
وانما يصير لازماً في حق المهرين بالدفع وقبض الراهن الدرهم فلو قال ولما ان يربحها
مالم يتقبضها لكان أولى لانه في حكم الراهن المهرين وفي الذخير سيل عن كاهل دين
على رجل فتقاضاه فلم يقضه فرفع العامة عن راس المديون رهنه بدينه واعطاه
سند بلاخير فلفه على راسه وقال احضر ديني لارد ها عليك فذهب الرجل وجاء بدينه
بعد ايام وقد هلكت العامة قال هلك بالدين وفي السراية اذا اذع عامة المدين
بغير رضاه ليكون رهنه لم يكن رهنه بل غصباً روى بن سماعة عن ابي يوسف رجل
استوى من رجل جارية بالف درهم وابتاع البايع ان يدهنها اليه حتى يقبض الثمن وقال
المشتري لا دفع اليك الثمن حتى اقضها فاستمقا على وضع الثمن على يد عدل حتى
يدفعها البايع فوضع رهنه بالثمن فملك هكذا قال البايع وفي الفتاوى الكبرى
وهي عندنا بخر حطة فبات العبد ظهراً ان ذلك ليس على الراهن فخط المهرين قيمة كسر
دون العبد التهمة رجل عليه ثمن عشرين درهماً وادنا يترد فباع صرة فيها
دنانير فمات اخذ هذه الصرة حتى انتقد كذا الثمن ثم هلكت قال يملك من البايع قال
قلت اي هكذا هلك الرهن ام هلك الثمن قال هلك الرهن فان ظهر ان يدينه
اجود لا يرجع بالحد في قول الامام ومحمد حيث كانا في الزنا سواء قال رحمه الله تعالى
وهو مضمون بالمأقل من قيمته ومن الدين فلو هلك وقيمته مثل الدين صار مستوفياً
وان كان اكثر من دينه فالفضل امانة وان كان اقل صار مستوفياً بقدر دينه ويرجع
المهرين بالفضل وقال الامام الشافعي الرهن كله امانة فلا يستطعن شي من الدين
واما قوله عليه الصلاة والسلام للمهرين الذي هلك عند الفرس ذهب حقه وقوله
عليه الصلاة والسلام اذا هلك الرهن هلك الدين واجمع الصحابة والتابعين على
ذلك وبما في الدليلين من الجائزين في الطولات وفي الكفاية بانه اذا رهن ثوباً بقيمة
عشر بعشر فملك عند المهرين سخط دينه فان كانت قيمة الثوب خمسة يرجع المهرين
على الراهن بخمسة اخرى وان كانت قيمة خمسة عشر فالفضل امانة عندنا وفي الشافعي
الرهن مضمون بالمأقل من قيمته ومن الدين وفائدة هذا انظر في مسائل منها اذا رهن
عبد بالف درهم وقيمته الفان فابق فزده رجل من مسير ثلاثة ايام فابطل على
الراهن وعلى المهرين نصفان لانه العبد نصفه مضمون بالدين ونصفه امانة فيلزم

يجعل بينهما الحصص ومنها ما دأوا بالمرض والجروح لأنه يتسم ذلك على المضيق وعلى
الأمان بالحصص وما أصاب الكسوف في الرهن وما أصاب الأمانة على الرهن وفي
الأصل والباطل من الرهن ما لا يكون منعقد أصلاً كالباطل في البيع والثابت ما يكون
منعقد لكن يوصف الفناء والقبال به يكون ما لا يكون في كل موضع لم يكن الرهن
مأولم يكن القبال به مضمون لا يمتد الرهن أصلاً وهو الباطل وتعيين قيمة الرهن
بدم القبح ولم يذكر المؤلف أحياناً قال في المحط أرض مرهونة غلب عليها الماء فهي
بمنزلة العبد الباق لأنه ربما ينزل عنها الماء فتكون الأرض منتزعة بها فلا يمتد
الدين لا احتمال العودة الباق ورهن عند جلال الدم ادسرق عند الزاهن
فقط عند المرتن فذاك من ضمان الراهن ولم يذهب من الدين شيء وبقي مرتناً
بالبيع الدين عند المأم وعندها الرقة عين ويقوم سارق وجلال الدم وغير
سارق وغير جلال الدم فيسقط من الدين بمقدار قيمة جلال الدم وينقطع ويكون
رهنًا بحصة قيمة ذلك ولم يجب عليه جلال المذهب أو الزنا عند المرتن ودخله
عيب ينقطع من الدين بقدر رهنه مؤبداً أي خمسة دراهم ومثال ذهب
عشر بحصة دراهم فذلك الذهب وليس الثوب حتى تحرق ضمن قيمة الثوب
ويجب له من ذلك درهم وثلاثاً لأنه ذهب بأذهب الذهب ثلثا الدين
وذلك ثلاث دراهم وثلاث درهماً لأن ادأى الذهب ثلثا الدين وأدأى الثوب
ثلثه ولو استهلك المرتن نصف قيمته فوجبه له من ذلك قدر ما بقي من دينه وذلك
درهم وثلثا درهم والباقي من قيمة الثوب وذلك ثلثه فأن استهلك الذهب وهلك
الثوب يذهب بأذهب الثوب ثلث الدين ونصف مثقال ذهب فيكون ذهب
عنده ثلاث دراهم وثلاث درهماً وذكر المؤلف حكم هلاك العين المرهونة في يد
المرتن أن كان النصيب في عينها سقط من الدين بقدره انتهى ولم يتعرض لما إذا
كان بالدين رهنًا من جهتين مختلفتين قال قاضي خان رجل عليه دين للأخرويه
كنيل فآخذ الطالب من الكنيل رهنًا ومن الأصيل رهنًا واحدًا بعد الآخر وبكل
واحد وبما بالدين فذلك أحد الرهين عند المرتن قال في الزفر بما هلك بكل الدين قال
المأم أبو يوسف أن هلك الرهن الثاني أن كان الرهن على بل رهن الأول فإن الثانية
تهلك بنصف الدين وإن لم يعلم بذلك يهلك جميع الدين وذكر في كتاب الرهن أن
الثانية يهلك بنصف الدين ولم يذكر العلم بالرجل وهو الصحيح لأن كل واحد منهما يطلب
جميع الدين فيجعل الرهن الثاني زيادة في الرهن الأول فأن كان قيمته مائة
الدين عليها فالثاني إذا هلك يهلك بنصف الدين قدمنا أنه لو شرط أنه إذا
ضاع يكون مجازاً فالشرط بالحل يهلك بالدين ولم يتعرض لما إذا هلك في يد المرتن
بعد أن أبرأ الراهن لو وجه الدين أو حاله به قال في الخلاصة لو أبرأ الراهن
أو حاله به أو وهبه له والعبد في يد المرتن وهلك في يده من غير ما يمنعه عنه لا يضمن
محتسباً وهو قول أصحابنا الثلاثة بخلاف ما لو أبرأ الراهن ما بقي من الدين ثم هلك

الرهن في المرتن وجب عليه رد ما بقي ولو تصادق على الدين يبقى مضموناً ولو حال المرتن
الراهن بالرهن على إنسان الرهن عنه ثم مات العبد المرحون قبل أن يرد فهو باقية وتطلى
الحالة في البسطة ما يله على قبول أحدها في هلك الرهن بعد الجار والثاني في حله
بعد الاستيفاء والثالث في هلكه بعد ضيق الرهن وأقاله والاربع في هلكه بعد استوفائه
فصل ذهب المرتن الدين من الواضع أو أبرأه عنه فذلك الرهن عنه من غير شيء يبقى المرتن
قياً وهو قول زفر ولا يضمن استحقاقاً ولو سمع حتى هلك ضمنه قيمته اتفاقاً وجه
القبض أن الرهن صار مضموناً على المرتن بالقبض واليد لا به بصير مستوفياً للدين
وبقي المحتوية على الرهن يد استيفاء للدين ويتقرر ذلك بالملك وصار كأنه استوفى
ثم أبرأه يبقى مضموناً عليه لمبقا اليد والقبض فكذا هذا وجه الاحتياط أن سب الضمان
قد ارتفع قبل تحرركه وجوبه لأن ضمان الرهن إنما يجب أما بحسبة الرهن أو بحسبة
ارتفع العقد والجهة بسقوط الدين فاستحق الضمان وذلك لأن قيام الدين ودوامه بشرط
بقاء الرهن لأن الرهن شرط وثيقاً وتوكيداً للدين وبعد سقوطه لا يتصور توثيقه
وتوكيده فلا فائدة في بقاء الرهن فلا يبقى فالحل الضمان لارتفاع مناطه فبقي العين الأمانة
في يده بخلاف الاستيفاء لأن الاستيفاء يترتب بالدين لا يستطأ أصلاً ولهذا احتج المجتهد
والأبرأ بعد الاستيفاء حتى يلزمه رد ما استوفاه ولا يصح الحجة والأبرأ بعد هبة الدين وأبرأه
ولو أهدت المرأة رهنًا جدها ثم طلقها الزوج قبل الدخول بها ثم هلك الرهن لانت
الصدائق قد سقط نصاً وكالبراءة من الدين بغير المرتن حقه ثم هلك الرهن عنه ولم
يضمنه من قبضه وقيمة مثل الدين رد ما بقي من الدين لم يسقط بالاستيفاء من وجه في حق
بعض الأحكام وإن سقط في حق المطالبة لما بينا فصار مستوفياً ما بقي بعد ما استوفى
مرغ حكماً بالهلاك فيلزمه رد ما بقي من ولو كان الدين ضماناً فاستوفاه من يديه درهم
وذهباً إلى المرتن ثم هلك الرهن فعلى المرتن رد مثل ذلك الضمان وبين هذه المسئلة
المرتن بصير مستوفياً وقت الهلاك دون القبض لأنه لو صار مستوفياً وقت القبض
لما جاز البيع لأنه ليس في ذمة الراهن شيء قضى اجنبي دين المرتن نظراً ثم هلك الرهن
في يد المرتن برد المال على المستطوع لأنه استوفى الدين من الراهن بالهلاك بعد ما استوفاه
من المستطوع فيجب عليه ذلك كما إذا استوفاه من الغريم ثم هلك الرهن تصادق الراهن
والمرتن أن لا دين بعد أن استوفاه الف وهلك الرهن فعلى المرتن أن يرد المثل لأن الرهن
حين هلك كان مضموناً بالدين لأنما يتصادق أن لا دين قبل الهلاك فصار المرتن مستوفياً
للدين حكماً بالهلاك فصار كما لو استوفى حقيقة ولو تصادق أن لا دين قبل الهلاك اختلفت
النتائج فيه قيل يهلك الأمانة لأن الرهن حصل بيد مضمون يتوهم وجوبه فصار الرهن
مضموناً بيد مضمون فإذا زال التوهم بالتصادق على أن لا دين بدونه الضمان كما لو زال
بالأبرأ والحجة وقيل يضمن لأن توهم وجوب الدين لم يزل يتصادقهما على أن لا دين لأن تصادقهما
على عدم الدين لا يمنعها عن التصادق على الوجوب بعد ذلك الجواز إذ يتذكر بعد ما تصادق
أنه كان عليه دين وإذا بقي توهم الوجوب بقي مضموناً عليه لأن ما به يثبت الضمان وهو

تقوم الاقراض منه في الثاني بامتناعه من الاقراض لم ينزل الجواز اذ افترضه بعد ذلك فبقى مضرا
عليه وكذلك لو اخذ عبدا على ان يقرضه الفانم هلك العبد فان كان قيمته اقل من الف من قيمته
لانه بجهة الرهن مقبوض فصار كالمقبوض بحقيقة الرهن لان المقبوض على جهة التي كلفه
على حقيقة في حق استعاط الضمان دفعا للمضرة عن المالك كالمقبوض على رسم الشرا سلم في
طعام واخذ به رهنا ثم تناحرا العقد كانه لا يحبس الرهن برأس المال لان رأس المال
يصل عن المسلم فيه فظهر الرهن في حق البطل فان هلك الرهن في يده هلك بالطعام
لانه كان مضونا بالطعام وبالنسبة لم يسقط الطعام اصلا ما لم يصل اليه رأس المال فبقى
مضونا به كما كان بخلاف ما لو ابراء عن الدين لانه ان هلك سقط الضمان اصلا لسقوط الدين
اصلا ولو اشترى عبدا ثم تقاضاه ثم تناحرا كما في المشتري ان يحبس المبيع حتى يسقط
الثمن لانه عند الفسخ ينزل منزلة البايح ولذلك لو اسلم المبيع واخذ بالرهن رهنا ثم تناحرا
كانه لا يحبس الرهن حتى يقبض المبيع فان هلك الرهن في يده هلك بالثمن على ما بينا
اسلم ضمانا في طعام فوهن منه عبدا يساوي الطعام وقبضه ثم صلح على رأس المال
فالقياك ان لا يقبض الرهن العبد ورأس المال دين عليه وفي كل حال لا يجعل رهنا بدينه
ولا يكون مضونا وجه القياك ان رأس المال غير المسلم فيه حقيقة وحكما لانه ليس بمبدل عن
الطعام لانه الطعام وجب بالعقد ورأس المال وجب بالاقالة وهما ضدان فوجب باحدا
لا يعتبر بدلا عن الاخر فالرهن بالطعام لا يكون رهنا به وجه القياك ان رأس المال
بدل عن المسلم فيه قائم مقامه لانه كان بدلا في العقد وبالاقالة والصلح لما سقط حقه
في المسلم فيه عاد حقه الى بدله لانه وان كان دينيا حادنا لكن لما قام مقام المسلم فيه انبا
واستعاطا فالرهن بالمسلم فيه يكون رهنا بما قام مقامه كالرهن بالمقصود به من قيمته
لانه قائم مقامه فانما استوفى رأس المال ثم هلك عند العبد من غير منعه يعطيه المدين
مثل الطعام الذي كان له على المسلم اليه واخذ منه رأس المال اقرض رجلا كخطبة دار
منه ثوبا قيمته الكرا وصالحه من عليه الخطبة على كرشير بعينه ويصير الثوب رهنا للثمن
فاذا هلك بذلك مضونا بالخطبة لانه بري عن الخطبة بعد فصار كالمواري بالانبا
ويجوز ان يكون النبي رهنا ولا يكون مضونا كذا في الرهن يكون مجسدا ولا يكون مضونا
وذلك لان الرهن استيناف حكمي والاستيناف الحكمي لا يبرأ على المستيناف الحقيقي ولو استوفى
المسلم فيه حقيقة ثم تناحرا المسلم تحت الاقالة ويرد عليه طعاما مثله واخذ رأس
ماله فكذلك اذا اصطالحا بعد الاستيناف الحكم وفي مسئلة القرض لو صالحه على الشير بعد الاستيناف
الخطبة حقيقة لم يجز الصلح لانه لو صالحه عن دين وكتم عليه ذلك الدين لا يصح اصلا فكذا
اذا اصطالحا بعد الاستيناف الحكمي ولو وهب للمسلم المال بعد الصلح ثم هلك العبد عليه طعام
مثله لان الاقالة لم تبطل بجهة رأس المال لان الاقالة في المسلم لا تقبل البطلان فبقى الرهن
مضونا بالمسلم فيه وذكر مسئلة في الصرف السامه اشترى الف درهم بباية دينار وقبض
الالف فاعطاه بالمائة الدينار رهنا يساويها ثم تزف اخذ البيع لان الافتراق قبل فسخ
الدنانير فصارت الدرهم مقبوضة في يد مشتريها بحكم صرف فاسد وليس له اخذ الرهن

حتى يرد المالك فان هلك الرهن عند رجوع صاحبه عليه باية دينار والدين بالالف لانت
الدرهم بدل عن الدنانير والرهن بالشي يكون رهنا به وببدله فيكون محبوسا بالدنانير
بالدرهم فاذا هلك الرهن صار مستوفيا للدنانير بحكم صرف فاسد فكان على الرهن رد الدنانير
وعلى الراهن رد الدرهم فان لم يفتقرها حتى ضاع الرهن فهو بالمائة الدنانير لان صار مستوفيا
للدنانير في المجلس حكما بهلاك الرهن فيصير كالواستوفى حقيقة فكان الصرف جائزا اذ
على اخر القافا فكر فضالحه على ضمانه فاعطى به رهنا وهلك الرهن ثم انتقا على ان لا
دين يجبره على ضمانه خمسين درهم من المدين لانه اخذ الرهن بدين ثابت من حيث
الظاهر بدليل ان القياض بعد الصلح قبل التصديق ان لا دين يجبر على ضمانه خمسين
درهم والرهن بدين ثابت ظاهر مضون للمدين لانه الرهن المقبوض بجهة القرض مضون
مع القرض غير ثابت فالرهن بدين ثابت ظاهر اولى ان يكون مضونا لان الراهن
يمك في حق ملك اليد والحبس بازا ما عليه من الدين والرهان لم يرض بحكمه مجانا
بل رهن بشرط العوض وهو سقوط الدين بازاه ولو كانت الدعوى في دديعة فقال
الدفع رد ديتها ثم اصطالحا على ضمانه واخذ به رهنا فله ان يصادق ان رد ديتها
فالرهن غير مضون عند ابي يوسف رحمه الله وهي المسئلة التي قبلها ولو ادعى صاحب الدية
استهلا كاد لم يدع المدعي شيئا حتى صالحه ثم رهنه فله ان يصادق على الهلاك
هلك الرهن مضونا بخلاف ذلك محمد بن عيسى بن يوسف عن هذا القول في قوله
مرهما الله وهو الصحيح وهذا ايضا على هذا الصلح لا يجز في قوله ولا في قوله
يجوز وهو قول محمد وجه قوله الاول ان البراءة عن الضمان تثبت بتول المدعي رد دية
الوديعة لانه ادين مصدق في الرد وثيق الضمان عما نفسه الا ترى ان المدعي لو ما
قبل الصلح لم ياخذ من تركته شي كالمصدق صاحب الوديعة متى يثبت البراءة بتول
المدعي كان الصلح باطلا ووجه قوله الاخر المذكور وقوله بدين مضون قال في الضمان
قبل ذكر مضون لنا كيد وخيل امتاز عن دين يسحب كالمدين بالدرك وهو ضامن
الدرك عند استحقاق المبيع ولم يتبرض المدين للمقبوض بجهة الرهن قال في الميسر
رهن قلب مضون على ان يقرضه رهنا فله ان يقرضه بيمينه بيمينه درهما لا يقبض
على جهة الرهن والمقبوض بجهة الرهن كالمقبوض على حقيقة الرهن كالمقبوض على رسم
الشرا قال علي ان يقرضه شيئا ولم يسم شيئا فله ان يعطيه ما شاء لانه بالهلاك صار مستوفيا
شيئا فصار كانه عند الهلاك قال وجب لعلي ان يقرضه رهنا بيمينه
تقطعا اياه لانه يصير مستوفيا لا يجوز له الهلاك ولو قال اسكه رهنا بيمينه
ثلاثة لان اقل الجمع ثلاثة كالمو قال لعلي ان يقرضه رهنا بيمينه رهنا على ان يقرضه
ولم يسم القرض قال يعطيه المدين ما شاء فان قال اعطيك فلما قال محمد رحمه الله ما اعطيت
اقل من درهم لانه مقبوض على رسم الرهن ولا تسمية في القرض فلا يمكن اعتبار قيمته اذ لا
تدبر في القرض فيعطيه ما شاء الا انهم جازمه قبله ولا يصدق في اقل من درهم لان
العادة لم تجز في استقراض اقل من درهم وهذا مذكور في غير المسائل لا في المسائل ايضا

وذكر العلوي اني يوسف رحمه الله لو قال لرجل اخضني وخذ هذا الرهن ولم يسم الرهن
 فاخذ الرهن فضاخ ولم يقرضه قال عليه قيمة الرهن ولو رهن ثوبا فقال امك بعشرين
 برهما فذلك الثوب عند المرتين قبل ان يسطيه شيئا ففعله قيمته وهو الثوب الا ان
 يجاوز قيمته عشرين لان الرهن مضمون في قيمته رهن دابتن على ان يقرضه مائة
 وقيمة احدى اهما خمسون والاخرى ثلاثون فقبض وقبض ما قيمتها خمسون فهلك يرد
 عن يده لان مضمون القيمة لا بالمسمى كالمقبوض لجهة البيع فان بداله ان ياخذ الاخرى
 ويقرضه له ذلك ولا يجبر على الرض لان الرهن لازم في جانب الراهن فاشترط على
 الراهن في الرهن يكون لازما وفي حق المرتين غير لازم فاشترط على المرتين فيه لا يكون
 لازما والرض مشروطا على المرتين فلا يكون لازما في جهة ولو هلك احدى واختلغا في
 القيمة التي هلكت عند المرتين فالقول للمرتين لان الراهن يدعي على المرتين زيادة مما
 وهدهنك فاما منعت احدى منظر الى قيمة الباقي فتظهر قيمة الهالك فلا يلتفت الى
 اختلافها لانه امكن معرفة ما وقع التنازع فيه لانه جهنما ابن رسم عن محمد بن
 رجل رهن رجلا ثوبا فقال له ان لم اعطك الى كذا او كذا يبيع لك بياك على قال لا يجوز
 وقوله عليه الصلاة والسلام لا يخلق الرهن هو هذا ولو رهن الغائب بالمضروب
 رهنا والمضروب قائم في يده وهو مقرر ثم رده على المضروب منه ثم هلك الرهن
 عند المرتين فالمضروب منه ضامن الاقل من قيمة المضروب وقيمة الرهن لانه
 على جهة الضمان وليس يكتفى بالمضروب ويأيد في رده هلاكه لانه ضامن رهنه وان
 لم يكن صحيحا ولو اختلف الراهن والمرتين في قيمة الرهن بعد هلاكه فالقول للمرتين
 والقيمة للراهن لان الراهن يدعي عليه زيادة ايضا ويكره ان كانت بينه اكثر من اثباتا
 ادعي عبدا في يد غيره انه عبده رهنه من فلان وقبضه فلان ودعا ليد يقول هو عبدي
 يقض المدعي لان ذا اليد انتصب خصما للمدعي لانه ادعى الملك لنفسه ويوضع على
 يدي عدل حتى يحضر الغائب بخلاف ما لو ادعى بالملك للغائب لا يزوج من يده والفرق
 انه متى اقر بالرهن للغائب فقد اقر انه ليس له حق الامساك فزوج عنه من يده فاما
 اذا اقر بالملك لغيره لم يقر انه ليس له حق الامساك لانه يتصور ان يكون مكا ملكا لغير
 بحكم النيابة ولو ادعى المرتين هذا والراهن غائب يدفع اليه اذا قال غصبه ذو اليد
 واخذها مني عارية او اجارة لانه ادعى خلا على ذي اليد وانكر ذو اليد فتنصب
 خصما له فلم يدع على ذي اليد لانه لا يدفع اليه لانه لم يثبت الاقدمية يد
 كالمواذعي عينا في يد انسان انه ملك اغتصبه منه واقام ذو اليد البينة على انه
 ودعية عند عدل فلا تقبل بينة المدعي لانه ادعى خلا عليه فانتص خصما له فان
 لم يدع الاقدمية يد لا تقبل بينة ولا ينصب خصما فكذا هذا اقر المرتين ان يدعي
 رهنا قيمته الف ثم جاء بياض مائة فقال الراهن لم ارهنتك هذا فالقول له الا
 اذا تراجع سرا يساوي الف الى مائة فالقول للمرتين لانه اذا لم يعرف تغير السعر
 فالظاهر شاهد للمرتين ولو قال رهنك وهو سلم وقال المرتين كاف فالقول للمرتين

والبينة للراهن وكذلك التصاه والسرقة لان الراهن يدعي عليه المائنة او زيادة المائنة وهو
 ينكر فيكون القول له قال المرتين اخذت المال ورددت الرهن وانكر الراهن الرد فاقام
 البينة فالبينة للراهن لان بينة الراهن تثبت الضمان على المرتين لان ضمان الرهن والما
 لم يكن ثابتا بالقبض السابق لان قبض الرهن قبل الهلاك كاذبا استيفاء في حق الحبس لا في
 حق ملك الغير والمهلك يصير قبض الاستيفاء في حق ملك الغير فلم يكن ضمانا للاستيفاء ثابتا
 قبل الهلاك فكانت بينة مثبتة الضمان وبينة الراهن باقية فكانت البينة اولى
 خلاف ما لو اقام الغائب البينة على رد المضروب واقام المالك البينة على الهلاك
 فبينة الغائب اولى لان ضمان الرد كان واجبا بالغيب السابق لانه اوجب رد العين
 حال قيامه ورد القيمة حال هلاكه فكانت بينة الغائب مثبتة البينة على الضمان
 وبينة المالك باقية للبينة فكانت البينة اولى دفع الى اخر قلبا وقال رهنه لي عند رجل
 بعشر ووزن القلب عشرون فامسكه واعطاه عشر من عنده وقال رهنته ولم يقبل
 رهنته عند اخر فملك القلب فاذ تصادقا يرجع بالعشر وكان امينا في القلب وان
 تجا حذا فقال اقررت بانك رهنته فلا شيء لك يقبل قوله بعد ان يحلف ما يعلم انه
 امسكه لان الوكيل اقر او لا انه رهن فاذا اقال له ارهنته فكانه قال كذبت فيما اقررت
 به فانك للمقر له فيكون القول للمقر له كانه كاذبا لا اقرار ولا يرجع بالعشر لانه ثبت
 الرهن وقد هلك ضار الامر موفا العشر لمهلك الرهن لا وانما يستحق لان المقر
 ادعى ما يحمله انه لم يرهن غير رهنته من نفسه فلم يصح ضمانا لانه خلاف
 الظاهر فاذا اطلب يمين المقر له يستحق كالموافق بالبيع ثم قال كان تيجنة او كانت
 فيه خيار شرط فاما قال الامر للوكيل اقررت انك رهنته ثم اقررت انك لم ترهنت
 فناقضت فانت ضامن فله ان يعرضه قيمة القلب من الذهب ويعرضه العشر ومن
 عيسى وقال لوجه الضمان القيمة لانه لو تصادقا انه لم يرهنه لم يعرض فكذا اذا
 تصادقا انه رهنته فانه لا يعرض بالرهان ولا يتركه والجواب عنه انه يعرض للمخوذة
 لانه ثبت مجوده بالمقررين لانه لما قال رهنته فقد اقر انه لم يكن في يده لان الذهب
 لا يتم الا بالتسليم فلما قال لم ارهنه صار قايلا انه كاذب عذري وفي يدي وهذا هو معنى
 المجعود ومنه مجعودا انه في يده ضمنها وصار كالمودع اذا قال ليس عذري ثم قال كان
 عذري ضمن فكذا هذا واسم بالصلوب قال له ان يطالب الراهن بدينه ويجسه به
 اي المرتين ان يطالب الراهن معه بدينه ويجسه به فان كان الرهن في يده لانت
 حقه باق بعد الرهن والرهن لز زيادة الضمان فلا تمنع المطالبة وكذا لا تمنع الحبس
 لانه جزا الظلم وهو الماطلة على ما بيناه في الضمان مفصلا وقال الكرخي في مختصر
 والمرتين مطالبة الراهن بدينه اذا كان حلالا ولا يمينه المرهاتان به من ذلك ولا كونه
 الرهن في يده وكذلك اذا كان اجلا وحل فان احتج بحسه كذا في العيني على العذرية
 قل رحمه الله ويوم المرتين باحضار رهنته والراهن باذنه او لا اي اذا جلب
 المرتين دينه يومر باحضار الرهن او لا يعلم انه باق ولا قبض الرهن قبض المستيفاء

ولا يجوز ان يتحقق ماله مع قيام يد المستيف لان يد يكرار المستيف على اعتبار الحلا
 في يد المدين وهو محتمل واذا حضر المدين الرهن امر الراهن بتسليم الدين او اياه
 المراد بقوله والراهن باو دينه ولا يتحقق حق المدين في الدين كما يتحقق حق الراهن
 في الرهن تحقيقا للتسوية بينهما كما في تسليم البيع والتمن يحضر البايع في البيع ثم يسلم
 المشتري الثمن او لا لما ذكرنا وان طالبه بالدين في غير البلد الذي وقع العقد فيه فانه
 كان الرهن لا حمل له ولا مونة فذلك الجواب لان المالك في حقه كسعة واحدة
 في حق التسليم ولهذا لا يشترط فيه شيئا ما كان المدين فيه في بايع السلم بالاجماع وان
 كان له حمل ومونة يستوفي دينه ولا يكلف باحضار الرهن لانه الواجب عليه التسليم
 بالتخلية دون النقل لانه يتضرر به زيادة ضرر لم يلزمه في العقد ولو باع الرهن
 لا يكلفه المشتري احضار الرهن لانه لا يفرق له عليه لان بيعه بالمرأه صحيح
 وصار الرهن دينا فصار مكانه رهنه الراهن وهو دين ولو قبض الثمن يكلف احضار
 نقيام البدل مقام البدل الذي يتحقق الثمن هو البايع من هناك اذ لا بد له من
 العاقد وحقوق العقد ترجع اليه وكما يكلف احضار الرهن باستيفاء كل الدين
 يكلف المستيفاء ثم اذا ادعى الراهن هلاكه لاحتمال الهلاك بخلاف ما اذا لم يدع
 الراهن هلاكه لانه لا فائدة في احضاره مع اقراره وهذا بخلاف ما اذا قتل
 رجل خطا العبد الرهن حتى قضى على عاقبته في ثلاث سنين حيث لا يجبر الراهن
 على قضاء الدين حتى يحضر المدين جميع القيمة لانه لم يصير دينا بفعل الراهن وفيما
 تقدم صار دينا بفعله ولا بد من احضار جميع القيمة لانه يقيم مقام العين لكونها
 بدلا عنها ولو وضع الرهن على يد عدل واذن بالايدي ففعل ثم جاء المدين فطلب
 دينه لا يكلف احضار الرهن لانه لم يوثق عليه حيث وضع على يد غيره فلم يكن
 تسليمه في قدرته وكذا لو وضعه العدل في يد مدين في عياله وغاب وطلب المدين
 دينه والذي في يد مدين بالوديعة من العدل ويقول لا ادري لمن هو يحبس الراهن
 على قضا الدين لان احضار الرهن ليس على المدين لانه لم يتحقق وكذا اذا غاب
 العدل ولا يدري اين هو لما قلنا بخلاف ما اذا وجد الذي اودعه العدل الراهن
 باء قال هو مالي حيث لا يرجع المدين على الراهن بشئ حتى يثبت انه رهن لانه لما
 وجد فقد قوي المال والتوى على المدين فتحقق الاستيفاء فلا يمكن المطالبة به وفي
 الفنادى الغياينة ولو رهن الذي خرا عند مسلم كان مضى عليه بالدين انتهى
 وفي الشايع لو تزوج امرأة على درهم او دنانير بعينها واخذها رهنها لم يصح عندنا
 خلا فالزفر قال منه الله تعالى فان كان الرهن في يد المدين لا يمكنه من البيع
 حتى يقبضه الدين اي لو اراد الراهن ان يبيع الرهن لكي يقبض بثمنه الدين لا يجوز
 ان يمكنه من البيع لان حكم الرهن الحبس الدائم الى ان يقبض الدين لا القضاة منه
 على ما بينا من قبل فلو قضا البعض فله ان يبيع كل الرهن حتى يستوفي البقية
 كما في البيع قال منه الله تعالى فاذا قضى سلم الرهن اي اذا قضى الراهن

جميع الدين سلم المدين الرهن اليه لئلا يال المانع من التسليم حق المدين اليه فلو هلك
 الرهن بعد قضا الدين قبل تسليمه الى الراهن استرد الراهن ما قضا من الدين لانه
 تبين بالهلاك لانه صار مستوفيا من وقت القبض السابق فكان الثاني استيفاء
 استيفاء يجب رده وهذا لانه بايضا الدين لا ينسخ الرهن حتى يرد الى صاحبه فكيف
 مضى على حاله بعد قضا الدين مالم يسلمه الى الراهن او يبريه المدين عن الدين
 وكذا لو نسخ الرهن لا ينسخ ما دام في يد حتى كان للمدين ان يمنعه بعد النسخ حتى
 يستوفي دينه ولو هلك بعد النسخ يكون كالمهلك قبله فيكون هالكاً بدينه بخلاف
 ما اذا هلك بعد الابراء لا يضمن استيفاء لانه لم يبق رهن الا بقاؤه رهن
 بامر من بالقبض والدين فاذا اقامت احدها لم يبق رهننا واجارة وعارية قال
 الله تعالى ولا ينسخ المدين بالرهون استخدما وسكنا ولبسا ولانا الرهن يقتضي الحبس
 الى استيفاء دينه دون الانتفاع فلا يجوز الانتفاع بالرهون منه وان فعل كما
 منع يؤول بطل الرهن بالتعدي قال في البسوط وليس للمدين ان ينسخ بالرهون
 الا باذن الراهن فاذا اذن له جاز له ان يفعل ما اذن له فيه ولو فعل من غير اذن
 صار ضامنا بحكم الرهن وقابضا بحكم الغصب وان ترك الاستعمال ماد لكونه رهن
 ولو استعمل الرهن باذن المدين فانه هلك بحالة الانتفاع لم يسقط من الدين شي لان
 بلا اذن صار متبوضا بحكم العارية وان خالف هلك في حال استعمال نفسه صار الضم
 وفي المشتى لو ادعى المدين الرهن باذنه وهلك في يد المدين لم يسقط الدين كالرهن
 من غيره باذن الراهن فقد خرج من ضمان المدين وله ان يسترده لان عقد الرهن
 قائم وتكن حكمه وهو الضمان مرتفع في زمانا لما بينا ولو اجر من اجنبي سنة بغير اذن
 من الراهن وانقضت السنة ثم اجاز الراهن الاجارة لم تنفع لان الاجارة لاقت
 عقد استقضا منسوخا والمدين ان ياخذها حتى يصير رهنها كما كان وان اجاز
 بعد منقضية سنة اشهر جاز ووضف المجر للمدين يتصدق به ونضفه للراهن
 وليس للمدين ان يعيدها في الرهن لما بينا ذكرنا الذي في العيون ولو اعاد
 المدين الرهن من الراهن ثم مات الراهن فانه يرجع الى المدين ولا يكون اسوة الغرام
 لان الرهن لم ينسخ بالاعارة فكون الرهن في يد المستعير لكونه في يد المجر فكان
 متبوضا له وبالموت انقضت الاعارة فعادت يد الراهن كما كانت لو ارجعت
 جارية ثم اعادها الراهن فولدت عند الراهن ثم مات فكل المدين ان يعيده الولد في
 الرهن بحصته لان الرهن لم ينسخ باعارة الرهن من الراهن فيسري الى الولد والله
 اعلم وفي المشتى واذا كان الرهن ثوبا يادى له الراهن في لبسه يوما ثم جاءه منخرقا
 فقال المدين تحرق من لبسي ذلك اليوم وقال الراهن لم تحرق من لبسي ولم تلبسه فالحق
 قول الراهن لان المدين ادعى البراءة عن الضمان باستعمال الثوب باذن الراهن وهو
 ينكر فيكون القول له فان اقر الراهن انه لبسه في ذلك اليوم وتحرق قبل لبسه او بعد
 فالقول قول المدين تحرق من لبسه والنية بينة الراهن لان الظاهر شاهد للمدين

لان ضله وهو البسب التخرق ظاهرا وغير موهوم فيه فيحال التخرق الى البسب
الظاهر دون الموهوم وانما علم بالصواب ولم يتعرضا المولى للسفر بالعين الموهومة
ولا اذا اعز الرهن المرتين قال في العينية والموت ان يسافر بالرهن كان له عمل
وموتة اولم يكن وعي موهوم كالدبيعة رهن المرتين وارتمانه سوقيه ولورهن
عبدان كذا فقتل فالدين على حاله خلا فاهما وكذا اذا قتل قصاصا بعد اسرق
ويصدق المرتين انه كان هكذا اولوا حرق النخل ذهب بحصته الخانية رجل رهن
عبدًا وغاب ثم ان المرتين وجد العبد حرا فان كان العبد اقر بالرق عند الرهن
يرجع المرتين بدينه عليه رجل اشترى من رجل عبدًا ومقتل العبد وقبض العبد
وغلب البايع غيبة لا يعرف مكانه ثم ظهر ان العبد كان حرا فانما المستري يرجع
بالثمن على العبد ثم العبد يرجع بالثمن على البايع اذا حضر ومن ابي يوسف
في النذر انه لا يرجع كما لا يرجع في الرهن ومجده الله توفيقه هذا اخذت
المرأة صدقتها المسي رهنًا يساوي صدقتها ثم ذهبت صدقتها من الزوج او امراته
كان عليها رد الرهن الى الزوج فان هلك الرهن عند هذا يملك بغير شيء ولو اختلفت
المرأة من زوجها بعد ما ذهبت هذا كان عليها رد الرهن ولا يبطل الرهن بموت
الراهن ولا بموت المرتين ولا بموتها وبقي الرهن رهنا عند الورثة كذا في الشراعية
قال رحمه الله تعالى ويحفظ بنفسه وروجه وذلك وخادمه الذي في عياله
معناه ان يكون الولد ايضا في عياله لان عينة امانة على ابيها فصار كالوديعة
واجبر الخاضع كولد الذي في عياله وهو الذي استاجر مشاهرة او مساهنة
والعبر فيه المساكنة ولا جرم بالنفقة حتى اما المرأة لو دفعت الخبز لغيرها لانفق
قال في المستحق الاصل المرتين والمستاجر متى امسك العين للحفظ لا يضمن ومتى
امسكها للاستعمال يضمن فانما الفاصل بينهما وهو انه متى امسك الشيء في موضع
لا يمكنه الاستعمال والاستئجار في ذلك الموضع فهو استعمال واذا امسك في موضع
لا يمكن فيه الاستعمال فهو حفظ فعلى هذا قالوا اذا استعملت بالخجلال او
تجملت بالسوار او تمت بالعين او وضع العامة على العائق فهذا كله حفظ
وليس باستعمال لان الاستعمال لا يمسك في موضع لا يمكنه الاستعمال فكانت
الامساك للحفظ واذا استعمل بالسوار والابنة ضمن لان الامساك وجه في موضع
يمكن الاستعمال فكان استعمالا وحفظا وروي ما مجده الله تعالى الرهن اذا كان
خائفا فتختم به في الخنصر العيني يضمن لان من الناس من يتختم في يمينه للزينة وان
تختم فوق خاتم في ذلك الاصبع لا يضمن قيل لمحمد ان الناس قد يستعملون خاتمين
في خنصر واحد قال انما يستعملونه للزينة قال لا للزينة قال من استعمل في يمينه بلا دم واما
في يمينه فقد يستعملون الثاني للزينة فيجب ان يضمن واذا تختم باصبع غير الخنصر
لا يضمن لانه لا يستعمل كذلك فقط استعمال الزينة قال بعض مشايخنا اذا تختم رجل
النص ما يلي الكف لم يضمن وكان حفظا لا استعمالا الوكيل يتبع الدين اذا اخذ

الرهن من عليه الدين فضل عند الرهن اذا انذر رهنه غنم لم يمت بدنه عليه والكر
كبار فضاع عنه قال مجده الله تعالى لا ضمان عليه لانه لم يلي الاخرى والاذانة واما
قبضه على ان يكون امينا فيه لصاحب الدين **قال** رحمه الله وضمن بحفظه بغيرهم
وابداعه وتعديه فيه قيمته لما يمين ان يمينه وديعة والوديعة يضمن هذه الامنيا
لكونه مقديا بها فيضمن جميع قيمته كالمصوب وهل يضمن المودع الثاني في
على الخلافة الذي بيناه في مودع المودع في كتاب الوديعة ثم ان قضا التمسك
بالقيمة من جنس الدين بلقيتيا قصاصا بمجرى القضا اذا كان الدين حالا فلا يطلب
كل واحد منها صاحبه الا بالنفل وان كان مؤجلا يضمن المرتين قيمته ويكون رهنا
عنه لانه بدل الرهن فيكون له حكم اصله فاذا حل الاجل اخذ بدينه وان قضى
بالقيمة من خلاف جنس الدين كان الضمان رهنا عنه الى ان يقضيه ديه لانه بدل
الرهن فاذا حكم ولورهنه خائفا عند المرة بمجملات خائفا فوق خاتم تضمن لانه انسا
يلين كذا فيكون من باب الاستعمال بغير ذاك المالك وكذا الطيلسان ان لم يلبس لبسا
مستادا ضمن ولو وضعه على عنقه لم يضمن وفي الواقعات رجل رهن عند رجل خاتم وقال
للمرتين تختم به ان امرأتي تختم به في الخنصر فذلك في حال التختم يملك امانة والدين على
حاله لانه صار عارية وان امرأتها تختم به في البنصر فذلك في حال التختم يملك
بالدين لانه امرأته لا تستعمل وفي الذخير هو الصحيح ولورهنه سيفين تشدد
بهما ضمن وفي الثلاثة قال في الرهن والفتوى على انه لا يضمن لان العادة جرت بين
الشجعات بتقليد السيفين في الحرب دون الثلاث ولورهنه خاتمين فليس خائفا
فوق خاتم وان كان ممن يتحمل ليس خاتمين ممن لانه مستعمل والاذل لانه حافظ
وفي المحيط ولو باع المرتين رزاق الرهن بغير اذن الراهن او الفاضل لم يجز بيعه
ويضمن قيمته وان خاف ثلثه فحج الثمار وحلب اللبن جاز استحسانا لانه
مذوق من الحفظ فان خاف ثلثه عند بائنه يرفع الامر الى القاضي حيث
يبينه او ياذله بالبيع ان كان المالك فائيا وان كان حاضرا يرجع اليه ولو كان
المرتين بعيدا من القضاين والمالك وخاف الثلث فباعه بنفسه لم يضمن
هكذا روي عن محمد لانه ما رواه في مثل هذه الحالة في البيع كالة وليس للمرتين
ولا للراهن ان يرفع المارض ولا ان يجرها لانه ليس له الاستئجار بالرهن قال
رحمه الله تعالى واجبر بيت الحفظ وحافظ على المرتين واجبر واعيه ونفقته على
الراهن والاصل فيه انما يحتاج اليه لمصلحة الرهن بنفسه وتبعيته فهو على الراهن
سواء كان في الرهن فضل او لم يكن لان العين باقية على ملكه وكذا اما مساهمة بلوكة
له فيكون اصلا وتبعية عليه لما انه مؤنة ملكه كاذ الوديعة وذلك مثل النفقة
من مأكله ومشربه واجبر الراعي ملكه لانه علف الهام ومن هذا الجنس كسوف الرهن
واجبر ظير ولد الرهن وكري الهندوسي البساتين وتلف نخيله وجراده والقيام
بصالحه وفي النوازل الى الراهن ان ينتق على الرهن فالتسايف بالمرتين بالنفقة

فان اتبع الدين فله مرتبة ان يحبس على المنفعة فان هلك في هذه الحالة قال في المصنف على
 الرهن وقال ابو يوسف وان هلك في هذه الحالة فالمنفعة على الرهن وكل ما كان لمخلفه او كره
 اليه الميراث او كره جزاءه كذا في الجرح فهو على المرتبة مثل اجرة الحافظ لان المال الحق له
 والحفظ واجب عليه فيكون مؤنث عليه وكذلك اجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن وعن
 ابي يوسف ان اجرة المأوى على الرهن بمنزلة المنفعة لانه سمي بتمتته ومن هذا القسم
 جعل الميراث اذا كان كله مضمونا للميراث استيفاء كانت ثابتة على الحمل ويحتاج الى اعادة يد
 الاستيفاء ليرده على المالك فكانت من مؤنث الميراث فيكون عليه وان كان بعضه امانة فيقدر
 المضمون على المرتبة وحصة الامانة على الرهن لان الرد لامادة اليد ويده في الزيادة يد
 المالك اذ هو كالمودع فيها فيكون على المالك بخلاف اجرة البيت الذي يحفظ فيه الرهن
 فان كل ما يجب على المرتبة كيف كان لان وجوبها لاجل الحبس وحق الحبس ثابت له في الكل
 واما الحمل فلا جعل الاصل فيقدر بمقدور والمداداة والغرامة الحماة ينقسم على الميراث
 والامانة والخارج على الرهن لان مؤنث المالك والميراث يخرج مقدم على حق المرتبة لثقلته
 بالعين ولا يخل الرهن به في الباي لا وجوبه لانه لا يملك الميراث لو باع الخارج كله
 في غير الرهن قبل اذ الميراث يجوز فكذا الميراث يخرج بدل الميراث مال اخر واذ كان ملكه ثابتا
 فيه بقهره على حاله بخلاف استحقاق جزء شاي من الرهن حيث يبطل الرهن في الباقي
 لانه يتبين بالاستحقاق انه لا يمكن قدر المستحق فكان الرهن شايعة الميراث او يتبين ان
 الرهن كان باطلا ولا كذلك وجوب الميراث وجوبه لانه في ملك الرهن لانه لا يخل في غير
 ثم اذا خرج منه الميراث خرجت تلك الجز من ملكه في الوقت فلم يوجب شيئا في الباقي
 لا طاريا ولا متاخرا واما اداة ادعها مما يجب على الميراث فيكون القساضي ثم سطره كما اذا
 قضى دين غيره بغير امره وان كان بامر القساضي وجعله دينا على الميراث وجع عليه ويجوز ابر
 القساضي تخرج يجعله دينا عليه لا يرجع عليه كما في اللقطة وعن ابي حنيفة رحمه الله
 انه لا يرجع عليه اذا كان صاحبه حاضرا وان كان بامر القساضي لانه يمكن ان يرجع الامر
 الى القساضي في امر صاحبه بذلك وقال ابو يوسف يرجع في الوجوهين وهو يرجع مسئلة
 الجرح لان القساضي لا يلي على الجرح ولا يستد امر عليه لانه لو استد امر عليه لصار محجورا
 عليه وهو عليه ولا يمكن محجور عنه عند ابي يوسف يملك فيستد امر عليه وفيه المحيط
 والمند والخارج على الرهن ان يرد على الميراث في قوله لا يرد على الميراث في الرهن ودعوى
 الرجعية الرهن او لغيرها قال في المبسوط من باب على فصول فصل في اختلافها في الرهن
 وفصل في اختلاف الشاهدين في الخلق وفصل في شهادة الراهنين والمرتين بالرهين
 لغیر وفصل في اقامة الواحد البينة على رهين في الرهن قال الراهن رهنك هذا
 الميراث وقبضته مني واقام البينة واليمين قايمة في يد المرتبة وهو ينكر او قال بل رهنيتي
 ميراثا فاقام البينة تقبل بينة المرتبة والقول له ولا تقبل بينة الراهن لان بينة
 المرتبة تثبت الحق لنفسه وبينة الراهن تثبت الحق لغيره وهو ممكن اليد والحبس
 وبينة من يثبت الحق لنفسه اولى لانه لا يدين في قبول بينة الراهن لان المرتبة

رد ذلك فان الرهن غير لازم واذا كانت البينة هالكة فالبينة للراهن اذا كانت قيمة ما يدعيه
 الراهن اكثر لان بينته تثبت زيادة ايمنا بنفيه بينته المرتبة لان الراهن يصير ايمنا عند
 الهلاك لانه الحال فكان الثابت قبل الهلاك مجرنا المحبس حتى الميراث وبعد الهلاك يصير
 ايمنا لدينه وهو حق الراهن اقام الراهن البينة انه رهنه عبد بالف يساوي البينة وقبض
 وانكر المرتبة ولا يرى العبد يضمن المرتبة قيمته كلها النصف يسقط بدينه ويؤخذ بالنصف
 لانه محجور فصار ضامنا بالمجود كالمودع محجور الدفعة يصير ضامنا للدفعة وكذلك
 ان سكت المرتبة ولم يرد ولم يحجور لان السكوت محجور حكما الميراث انه لو ادعى ان رهنيا فكت
 تسع عليه كالمودع ولو قال المرتبة يساوي فضاية لا يسع قوله لان خلاف ما قامت
 عليه ولو قال المرتبة رهنيتي هذين الشريطين وقال الراهن احدهما بيمينه فالقول للراهن
 والبينة للمرتبة لان المرتبة يدعي عليه زيادة رهن وهو ينكر الرهن رهن عبد والدين
 الف فذهب بين العبد وهو يساوي الفاقم قال الراهن كانت هذه قيمته يوم رهنك
 فقد ذهب نصف حقك وقال المرتبة بل كانت خمسية يريد زيادة رهن من بعد القول
 للراهن والبينة له ايضا لان القيمة للحال الف فيكون الحال شاهد الاضحية استاجر
 طاحونة فاختلفا في جريئة الماء وانقطع حكم الحال فكذا هذا والراهن ببينة يثبت اكثر
 البنتين وبينة المرتبة تبقى فكانت المبينة اولى ان انكر الراهن الرهن فشهد احدهما
 انه رهنه بالف والاخر بالبينة لا يقبل لان الدين بهذه الشهادة لم يثبت عند ابي حنيفة
 رحمه الله لان اختلاف الشاهدين في الميراث يوجب قبول الشهادة عنه وادام
 يثبت الميراث لم يثبت الرهن لان صحته موقوفة بالدين وعندها هو رهن بالاقبل لانه يثبت
 دين الف بهذه الشهادة عندها اذا كان الميراث يدعي اكثر المالين ادعى الراهن الرهن
 بمائة وخمسين وهي قيمته وشهد احدهما بذلك والاخر بمائة وقال المرتبة عليه ما يدعي
 وهذا رهن بمائة منها فالقول للمرتبة والبينة للراهن لانه يثبت الدين وهو مائة وخمسون
 يتصادمها عليه لا بالبينة وتصاد قان الميراث رهن بمائة فصار رهن بمائة يتصادمها
 على ذلك الاما بينة الراهن الكرايا لانه يثبت زيادة ايمنا على المرتبة اقام المودع البينة
 ان استدعوه وهو اقام البينة انه رهنه تقبل بينة المرتبة لان الرهن لازم وفيه ضمما
 والزوج ولا ضمان في الدفينة فكانت بينة الراهن الكرايا تاو لانه امكن العمل بالبنتين
 بان يجعل كانه اودعه ثم رهنه لان الرهن يرد على الايداع فاما الايداع لا يرد على الرهن
 الا برضا المرتبة والراهن اقام البينة على الرهن والاخر على البيع جعل بيمه لان البيع
 لازم من الجانبين والرهين غير لازم من جانب المرتبة والبيع يوجب المالك للحال والرهين لا
 فكانت بينة البيع الكرايا تاو لانه امكن العمل بالبنتين بان يجعل كانه رهن او لازم باه
 لان البيع يرد على الرهن والرهين لا يرد على البيع وكذلك لو ادعى المرتبة العبد والقبض
 يؤخذ بينة العبد لان الهبة تقبض المالك للحال كالببيع ادعى الشراء والقبض والراهن
 ادعى الرهن والقبض يحكم بالشراء اذا كان في يد الراهن فان علم بتقدم الرهن كان اولى لاني
 شوي الرهن لا يصح فان كان في يد المرتبة فان علم بتقدم الرهن جعل رهنه لانه لا يرد

فبعضها لا يتفق بالشك كالوادعيا الشا من واحد واحد بعض ما في اقسام
البينة فبعض القرض اولى شهيد الراهن با ما المرهون يمكن ان لا يتقبل لانها هذه الشهادة
يجوز ان لا يتفق منها ومعنا لانها يريد ان ابطال حق المرتين عن الرهن عليها وفي ابطال
حق المرتين عن الرهن منع لما في الجملة فتكملت الشهادة في شهادتهما فلا يتقبل ولا في
هذه الشهادة في معنى لا قبل لانها يشهدان على انفسهما لانها يسميان في نفس عقد قديم
وشهادة المنشأ على نفسه اذ اخذ هذا اقرار يتضمن بطلان حق المرتين فلا يصح في حق
المرتين كما اقر صريحا ولو شهد المرتين تقبل لانها لا يجوز ان لا يتفق منها معناه ولا يدفعان
مغزاه بل يضران بانفسهما متى كان الرهن قايما وان كان هالكا لا يتقبل شهادتهما لانها
يدفعان عن انفسهما مغزاه لان هلاك الرهن سقط الدين ويرى الراهن عن الدين
ظاهرا ومتى قبلت شهادتهما لم يصح الرهن فلا يسقط حتمها باع رجلا متافا بالف
درهم من رجل على ما يدعيه عينا بيمينه ثم شهد ان العبد لرجل وقال يرضى ان يكون ديننا
بالرهن تقبل شهادتهما لانها يشهدان على انفسهما بابطال حتمها في الحبس ولا يجوز ان لا يتفق
مغزاه ولا يدفعان مغزاه في يمينات في نفس عقد قديم بها وليس لها التقضي اذ هي
الرجلان كل واحد الرهن ينفذ على قسمين اما ان كان الرهن في يد احدهما او في ايديهما اذ
يد الراهن والذعوى منها حال حياة الراهن او بعد وفاته وقدر خافه ذلك كله او لم
يورثا فان كان الرهن في يد احدهما لم يورثا فهو اولى به لانه قد تم تحت يمينه ذم
اليدين باليد لا يدع قول على انه سبق اقراره ولا ما يدعيه صحيحه من حيث الظاهر فلا
يجوز نقضها الى غير ما سلك بطلانها كالوادعيا الشا من واحد واحد في يد احدهما فان
ارضا يتقضى لاسبقها تاريخا لان النابت بالبينة العادية كالنابت بالحمانية ولو قلنا
بالحمانية انه رهن في ايديهما او في يد الراهن ان ارضا يتقضى لاسبقها تاريخا الى البينة
التي اخرها تاريخا فمقبولة لانها قامت على رهن فاسد وكان الذي هو سابق تعدد
باقامة البينة وان لم يورثا لا يتقضى لهما فبشأونه ناخذ وفي الخصص لكل واحد
نصفه بنصف حقه لان رهن كل واحد منها ثبت بالبينة العادية ولم يعلم سبق احدهما
فيجعل كانهما وصا معا كانه رهن منها بدينهما معا هو الرهن وصار العبد محمدا بمحمدا
واحدهما على الكمال وجه القياس ان تعذر القضاء بالرهن منها بعقد واحد بان يجعل كان
رهنها معا لانه يكون قضا بالمشهد به الشهود فان كل فريق شهدوا انه رهن الكل
سنة بعقد على هذه خلاف ما لو شهد به الشهود باطل وتعذر القضاء بالرهن لكل واحد
منها بعقد على حدة لانه لا يكون قضا بالرهن لكل واحد في النصف شيئا ان الشرا في
النصف المتنازع جانبا هذا كله اذا كان في حال حياة الراهن قايما بعد وفاته لو اقام
كل واحد البينة على اقراره انه منه يقضى لكل واحد بنصف حقه وهذا بنصف حقه يبار فيه
عندها وما بقي للزما وقال ابو يوسف لا يقضى لهما بشي وهو بين الغر بما يخص فبشأ
لان القضاء بالرهن منها قضا برهن متنازع وانه باطل كما في حالة الحياة لهما ان العقد
مطلوب بحكمه لابعينه لانه شريح ليكون وسيلة ودرسية الى حكمه وحكم الرهن بعد

الموت في حق هذا الحكم بخلاف حال الحياة لان ثمة التصرف من الرهن هو ملك اليد وليس ولا
يمكن اثبات اليد والحبس في المتنازع واما فلا يمكن القضاء بالرهن فيظن رجلا او عينا كان
امراة واقاما البينة لا يقضى لهما بشي لان حال حياتهما وهذا كمن والموت ووجه وصول النسل
لا يتقبل المشترك وبعد موتهما يتقبل ويقضى باليد لانه ان حكمه بعد الموت وهو اليد
وانه يتقبل المشترك واما القسم الثاني لو ادعيا الرهن من اثنين فاقام كل واحد البينة على
المرتين من اخر الرهن في يد احدهما فلا يتقبل او اما ان كان الراهن غاييب او كانا حاضرين
او احدهما حاضرا والاخر غايبا فاقام ما يدين فذو اليد اولى وان كان الخارج اسبق تاريخا
لان بينة الخارج لم تسع لانها لم تتم على خصم لانه اذا ثبتت بينته كونه امرهنا في حق
ما في يده والمرتين لا يتقضى خصما عن المالك كالودع فكان الذي رهنا في يد ذي اليد
كما يدعيه وان كان الراهن حاضرا في الخارج اولى لان كل واحد من الراهنين ينتصب
خصما لصاحبه لانه يدعي انه ملك رهنه من المدعي ويجعل اقامة البينة من المرتين
وهما محتاجان الى اثبات الملك الراهنين ليظهر رهنهما بمنزلة ما لو اقام الراهن
البينة على الملك المطلق وانني في يد احدهما كان الخارج اولى فكذا هذا وان كان رهن
الخارج حاضرا ورهن ذي اليد غايبا فذو اليد اولى لان المرتين لا يتقضى خصما لمن يدعي
ملكه في الرهن كالودع فبينة الخارج قامت لا على خصم وان كان رهن ذي اليد حاضرا
او رهن الخارج غايبا فذلك طعن عيسى رحمه الله تعالى وقال حضرة رهن ذي اليد تكفي
للقضاء بالخارج لان رهن ذي اليد ينتصب خصما للخارج لانه يدعي الملك لنفسه
والراهن من ذي اليد والخارج مرتين والمرتين بمنزلة الودع والودع ينتصب خصما
فيما يستحق لصاحبه لانه من باب الحفظ كالوادعيا الشا على الودع ان ما في يده من
الوديعة لنفلا اخر غايب او دعاه اياه واقام البينة على ذلك تقبل فكذا هذا والجواب
عنه ان المرتين كما ثبتت الملك لراهنه يدعي على رهنه حقا فانه يدعي دينه وهو غايب
وليس عنه خصم حاضرا فلا يتقبل بينة على اثبات الدين فلا تقبل على اثبات الرهن ايضا
لان الدين لا يصح بدو الدين بخلاف الودع لانه لم يدع على يده شيئا بل يدعي
الملك له فينتصب خصما في اثبات الملك له لان الرهن لا يصح بدو الدين هذا من
باب الحفظ ادعي واحد على جليلين الرهن واقام البينة على احدهما انه رهنه والمتاع لهما
بتقولهما واما سجدها الرهن يستحلف من لم يتم عليه البينة فان حلف رد الرهن عليها
لان لم يثبت الرهن في حقه فلا يتقضى به في نصيب الاخر لانه يكون قضا بالرهن في النصف
متنازع وذلك لا يجوز فان نكل ثبت عليها على الناكل بالنكول وعلى الاخر بالبينة وان
كان المرتين اشان والراهن واحد فاقام احدهما البينة في اقراره وصاحبه غايب وانكر
الراهن والمرتين الاخر اذ رهن يرد على الراهن عند أبي يوسف وعند محمد رحمه الله يتقضى
رهنه ويجعل في يد المرتين الذي اقام البينة وعلى بدل للعبد فان قضى الراهن المرتين
المقيم البينة ماله اذ الرهن فان هلك الرهن ذهب نصيبه ولا نصيب الجاحد ولا ودية
عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيد المحمد انه لا يمكن المدعي اثبات الرهن على الراهن المبعد اثباته

على صاحبه لان الرهن من اثنين لا يصح الا بغيره لما جازا فكان الرهن من صاحبه سببا لثبوت
الرهن في حقه ومنه انكر سبب ثبوت حق انشا يثبت خصا له فقامت اليه على فهم
كالوادي عينا في يد انسا انه اشتراها من فلان الغائب فتقبل بيته على ذلك وتثبت
الرهن منها في حق في مزية الجاحد على يدي عدل لان الرهن في حق الجاحد غير ثابت في حق
المدعي والراهن مريض يحفظ المدعي وجهه ولا يبيع منه ان ما يدعيه على صاحبه ليس
لثبوت حقه بل هو شرط لثبوت حقه لان قوله صاحبه فلا يمكنه اثبات قول صاحبه
وهو جازد كالوادي عينا رهنا بيننا شين وهو في يد ادوها وادها في اليد حاضر لا يتقبل
الجارح على اثبات الرهن على الغائب لما بينا فكذا هذا وانه اعلم بالصواب **باب**
ما يجوز ان يرهنا والمرهنا به وما يجوز لادرك مقتدات ما يل الرهن ذكر في هذا الباب
تفصيل ما يجوز ان يرهنا والمرهنا به وما يجوز اذا التفصيل انما يكون بعد الاجال قال
رحمة الله تعالى ولا يجوز رهن المشاع بيمينه لا يبيع رهنا مشاعا وظاهر العبارة ان لا فرق
بين ما يحتمل ولا يكون رهن قال صاحب العناية رهن المشاع قابل القسمة وغيره كانه
يتعلق به الضمان اذا قبض وقيل لا يتعلق بالضمان وليس يصح لانا الباطل منه هو
ما اذا يكون الرهن مالا اولم يكن المقابل مضطرا وما تخفى فيه ليس كذلك بنا على ان القبض
شرط تمام العقد لا شرط جعله المحافظ ولا يخفى ان قوله قبض الى اخره هو مقتضى وقال
الامام الشافعي رضي الله عنه يجوز ان يرهنه عند بيعه والمشاغ لا يبيع بيمينه
ولان موجب ثبوت يدي الاستيفاء واستحقاق الحبس الدائم ولا يتصور الحبس الدائم
في المشاع بطل يمينه بخلاف العبة حيث يجوز فيها ما يحتمل القسمة لان موجب الملك
والملك لا يبيع بالبيع بالبيع ولا يجوز من تركه ايضا لان ثبوت اليد في المشاع لا يتصور
ولانه لو جاز لا سكه يربا بحكم الرهن ويربا بحكم الملك فيصير كانه رهنا ويربا بالاختلاف
الاجاز حيث يجوز في المشاع من الشريك لا حكمها التمكن من المشاع لا الحبس الشريك
يمكن من ذلك والبيع الطاري يبيع بيمينه الرهن في رواية المصنف ورواية ابو يوسف
لا يبيع لانه حكم البقا اسهل من المبدأ او شبه اليه وجه الما دل ان المشاع لمقدم
المحلية وفيه سكه يستوي المبدأ والبقا كالمحرمية في باب النكاح بخلاف العبة لان
المشاغ لا يبيع حكمها وهو الملك والسك في المبدأ النفي الغرامة على ما عرف ولا حاجة الى
اعتبار في حالة البقا ولهذا يبيع الرجوع في بعض الموهوب ولا يبيع الفسخ في بعض
الموهوب وفي المحيط ولا يجوز رهنا ما هو مشغول بحق الغير ولو رهن بعد بصفته سمانية
ونصفه بصفته سمانية لم يجوز لانه لا سما يكون لنصفه بدل على حد صار صنفين كانه رهن
كل نصف بصفته في المبدأ فوقع شيئا فلا يجوز ولو رهن قبل اذنه مشغول بغيره
بغيره درهم فانه يضمن نصف القلب ويصير شريكه فيها بصفته البيع الطاري
ان ظهر ان بعض الميعن الرهن للغير وفي المحيط ما يله على فصول فصل في رهن الرجلين
من واحد وفصل في ائتمان الرجلين من واحد وفصل في التنازع رهن رجلين
عليها رجل رهنا واخذ جاز لان قبض المرتهن يتحقق في الكل من غير شيوخ فتفرق املا كما

لا يوجب شيئا في الرهن فانه يجوز ان يكون ملك الغير رهنا بدين الغير كالاستعار شيئا
فونه لا يها قصد صحة الرهن ولو يبيع الابان يحمل كل واحد منهما رهن كل بدينه لانه
لو كان رهننا نصفه بدينه لم يبيع لانه يكون رهن المشاع فصار كل واحد منهما رهننا كله
بدينه تصحها الرهن لان يتحقق التصحيح العقد ما يمكن وهذا ممكن لما توى ان من
رهن عبدا اذنه بالف صار رهننا كله بكل درهم مثلا حتى لو قبض الدين المادرم يتي كل
المبدر رهنا بذلك الدرهم فكذا هذا ويصير اتحاد صنفه الرهن واختلافها ولا يعتبر
اختلاف الدينين وانما تها حتى لو رهن فاقه عينا في صنفين لم يجوز لاختلاف صنفه
الرهن فيمكن الشيوخ في كل صنفه ولومات ائتمان الراهنين فوره الما في الرهن على جاله
لان الوارث يتقن مقام المورث في صونه والتلافه والرهن لا يبطل بموت الراهن ولا
بموت المرتهن فبقى على جاله لرجل على رجلين الف درهم وكل واحد كسبل عن صاحبه فاعطى
ادوها رهنا بجميع الدين انقسم الدين فيها نصفين فايها هلك هلك بنصف الدين
اذا كانت قيمة كل واحد منها مثل الدين لان الما لاني جميعا صار رهنا بالواحد وان اصل
المال عليها واحد ومن رهن مابين يدين واحد وقيمة الما لاني سوا صار كل واحد منهما رهننا
بنصف الدين ولو ارتهن رجلا من رجل رهنا والدينات مختلفان او الما لان كانا
مختلفين جاز لكل واحد قدر دينه فيما بينهما لانا الرهن اضعف الى كل العبد والبيع
فيه فانه رهن الكل منهما ولم يرهن بمضنه من هذا ومضنه من هذا وموجه صيرته
مجبوا بالدين وهذا مما لا يتقبل الوصف بالتجزئ فصار مجبوا لكل واحد منهما بماله
واذا تها يافا سكه هذا يربا والاخر يربا صار كل واحد منهما في اليوم الذي يسكه كالمعدل
في حق الما فاذ هلك صار كل واحد منهما مستويا بمقدار حصته لانا الاستيفاء بمقتبل
الوصف بالتجزئ ولو قبض الراهن دين ادوها ليس له اخذ شي من الرهن ولا اخذات
يسكه كله حتى يستوفيه دينه لانا الميعن صارت بمسكة لكل واحد بماله والعين الواحدة
يجوز ان تقصر كلها بمسكة حتى هذا وعلى هذا لو اشترى رجلا شيئا واحدا وادى
ادوها حصته لم يكن له ان يتنصف شيئا والبايع ان يمسكه كله حتى يستوفيه تمام حقه
قال رحمه الله تعالى ولا يفرع على النخل دونها ولا يزرع في الارض دونها ولا يخل في الارض
دونها لانا القبض شرط في الرهن على ما بينا ولا يمكن قبض المتصل بغيره فصار في
معنى المشاع وعن ابي حنيفة ان رهن الارض دون الشجر جائز لانا الشجر اسم للثبات
فيكون استيفاء الشجر بمواضعها بخلاف ما اذا رهن الارض دون البنا لان البنا اسم للمبني
فيكون الارض جميعا رهنا وهي مشغولة بمالك الراهن ولو رهن النخل بمواضعها جاز لانه
رهن الارض بما فيها من النخل وذلك جائز ويجوز ان يبيع برهنا لا يبيع الصحة ويدخل
في رهن الارض النخل والنمر على النخل والزرع والرتبة والبنا والعرض لانه تاجر
لا اتصاله يندخل شيئا تصحها العقد بخلاف البيع حيث لا تدخل هذه الاشياء في
بيع الارض سوى النخل لانا يبيع الارض والنخل بدونها هذه الاشياء جاز فلا حاجة
الي ادخالها في البيع من غير ذكر وبخلاف المشاع الموضوع فيها حيث لا يدخل في الرهن

من غير ان يتركها بل يبيعها بكل قليل وكثير هديتها او منها لا يدخل المثل وهذه
الاشياء يدخل ولا يدخل هذه الاشياء رهن الدار والزينة لما ذكرنا ولو استحق بعض ان
كان الباي يجوز ابتداء الرهن عليه واخذه جائز ذلك بان يكون المستحق موضعاً معيناً
لان هذه ابتداء يجوز فكذلك وان كان الباي لا يجوز ابتداء الرهن عليه بان استحق جزئياً
او ما هو في معنى الشاي كالنحوه بطل لانه يبين بالاحتقاق ان الرهن ونفع باطلا
ويصح التسليم كون الراهن او متاعه في الدار المرهونة حتى اذا رهن دار وهو فيها وقال
سلمها اليك لا يتم الرهن حتى يتولى بعد ما خرج من الدار سلمها اليك لان التسليم الاول
وهو فيها ونفع باطلا لسلمها به ولا بد من تجديد التسليم بعد الخروج منها كما اذا سلمها وثماً
فيها ويصح التسليم الدابة المرهونة الحمل الذي عليها فلا يتم حتى يلحق الحمل بخلاف ما اذا
رهن الحمل دونها يكون رهن الدابة اذا رهنها اليه بخلاف لان الدابة شغلة فصار
كما اذا رهن متاعاً في دار وفي وعاء ودار والوعاء بخلاف ما اذا رهن سرجاً على
دابة او لجاماً في راسها ودفع الدابة مع السرج والجام حيث لا يكون رهنها حتى يترفع
منها ثم يسلم اليه لانه من نفع الدابة بمنزلة الثمرة للتحمل حتى قالوا يدخل في رهن
الدابة من يخرج كرون في القمعة سبل على بن احمد عن رجل عمره عارة على ارض السلطان كحاشية
او غيره ورهنه في كسبه الميراث فكانا يتصرف الميراث فيه وياخذ اجرة سبيلها هل يصح
الرهن ويطلب الميراث اخذ الاجرة قال لا يصح ولا يطلب الميراث اخذ الاجرة وفي المحل
ولو رهن الخيل والشجرة والكرم بمواضعها من الارض جائز لانه يمكن قبضها بما فيها
بالتحلية ولو قال ارهنك هذه الدار وهذه الارض يدخل في الرهن كل ما كان
متصلاً بالرهون من البناء والشجر والتمر والزروع والرجلة لان الرهن لا يجوز بدق
ما اتصل به فكانا الخلاف العقد ينصرف الى فيه صحته فيدخل في الرهن شيئاً آخر
للجواز او رهن داراً وفيها متاع قليل او كثير وجوب او نفي ما يستنع به لم يصح
الرهن حتى يسلم الدار فارغة منها ولو رهن الدار بما فيها صح اذا خلى بينه وبين
الدار بما فيها ويصح الكل رهنها وروي الحنفية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه سئل عن
عشرة من الكرد وقبضها الميراث ثم بين ان كان واحدة مسكة واخرى متاعاً بين الراهن
وغيره كيف بقي الرهن في البعثة من الكرد الفارغة فقال في البعثة الرهن صحيح والله
اعلم حتى لو باع هذه الكرد الفارغة لا يجوز من غير جازة الميراث حتى يتقضى الدين
وسئل علي بن احمد والنخعي عن رجل استأجر داراً اجارة صحيحة وكلها فارغة
ثم ان المجرر رهنها من المستأجر بمقدار معلوم هل يصح هذا الرهن وهل تبقى الاجارة
قال علي بن احمد تصير رهنها مع وجود القبض وقال النخعي صح الرهن وانفصلت
الاجارة وروى علي بن احمد عن رجل دفع لرجل رهنه على ثمانية فذم له ثمانية بعد ان قبض
الرهن واستنع من دفع الباي قال الباي قال يكون رهنه بهذا المقدار سبل ابي يوسف بن محمد عن
الدار المرهونة اذا غصت من استأجر وانفصلت منها جاز ادكلها ايضاً ذلك الميراث قال
يضمن وهكذا ذكر الخواري في شرحه وسئل النخعي عن رجل رهن عند اخيه رهنه

ذكر

وكل زوجه لرب الدين باذن الزوج فطالب رب الدين الكفيل ياينا الدين فبقي القايض
ومخرج من ادايه هل للقايض ان يبيع الرهن قال علي بن ابي طالب لا وعلى قولنا من سبل
ابو الفضل من رجل رهن عند اخيه داراً الى سنة يدين على الراهن وقبض الدار هل يكون
التأجيل منفذاً للرهن قال ان كان الاجل في الرهن فسد وان كان في الدين لا يفسد
وهكذا في الايضاح وسئل عن الميراث اذا مات وتورثته يعرفون الرهن ولا يعرفون
الراهن وهم يطلبون الخروج عن العهد هل يكون حكم المقتطعة قال يحفظ
حتى يظهر للمالك وفي الخبر يد لورهن عبيدين او ثوبين ولم يسلم لكل واحد من الدين
فانه يتقسم العيق على قيمة تلك الاشياء فاذا اصاب كل واحد وهو مضمون بالاقبل من
تلك الحصة ومن قيمة نفسه وان سمي لكل الحصة وهو مضمون بالاقبل من قيمته وما سمي
وفي المتألول قال رهنه تلك الخيل باصولة جاز اذا سلمها باصولة وان لم يسلم باصولة لم يخرج
لانه لا يقوم الا باصولة فلا يمكن تسليمه بدونها وذكر الفقيه ابو الليث روى ابو يوسف
عن ابي حنيفة رهنه الله تعالى رجل رهن عند رجل جارية لها زوج قال رهنه جاز
لان النكاح لا يوجب في الرق والمالية وليس الميراث من نفع النكاح من غيباتها لانه
رهنها وهي متخولة بحق الزوج وعن الميراث لا يتعلق بمناخ البضع نفع الزوج
فيها لا ينفذ الرهن فان وطئها الزوج فانت من ذلك سقط الدين لان الوطئ
من الزوج ليس بجناية فالبينة الموت من الرهن قال ابو يوسف رحمه الله ولو رهن
جارية لزوج لها فزوجها الراهن برضا الميراث فهذا مثل الاول ولزوجها بغير
رضي الميراث جاز النكاح لقيام ملكه فيها والميراث ان يمنعه من غيباتها لان النكاح
ما عقد برضاه وثبوت حقه من الحبس سابق على تعليق حق الزوج فان غيبها والميراث
رهن معها وان لم يغيبها لم يكن الميراث رهنها لانه لا يمنعه من الوطئ فان مات
من غيباتها فان الميراث ضمن الراهن وانما ضمن الزوج فان ضمن الزوج يبيع
على الحولي ان كتم الرهن عنه لانه هو الذي اوقعه فيه وان لم يكن كتمه عليه لا يبيع ابن
سماعة عن ابي يوسف رحمه الله تعالى رجل اعقب باية بطن جاريته ثم رهنها الوطئ
فلو رهن جاز لانه لا يملك لولاها فان ولدت فنقصها الولادة لم يذهب الدين
شيئاً بنقصان الولادة لانه اذا رهنها وهي حامل والحمل لا بد له من الولادة والولادة لا
تنفك عن النقصان عادة فهذا النقصان حصل بسبب في يد الراهن فلا يكون
مضموناً على الميراث رهن عند رجل مؤبد فقال احداهما رهنه كتم بحفك او قال اخذ
ايها سبت رهنه بدينك وهذا باطل وانما ضاعا لم يضمن ودينه على حاله لانه رهن
شيئاً مجهولاً وجاله المهر بطل الرهن لانه لا يمكن احداث اليد واستمالها على المجهول
والرهن فيما لا يتصور قبضه باطل ولو كان عليه دينار فدفع اليه دينارين فقال
خذ احدهما فضا لك فضا قبل ان ياخذ فدينه على حاله وهو مؤمن لا يضمن
الاقتضا والاستيفاء الابد القبض ويبقى المجهول لا يتصور ولو قال اخذها فضا لك
كان قابضاً له بدينه ولا يشبه هذا الرهن قال رحمه الله ولا بالامانات وبالدر

والمبيع ايما يجوز الرهن بهذه الامانات كالوديعة والمضاربة وبالاشركة
فلا بد من الرهن مضمون بارهون به لكونه استيفاء فلا بد من ضمان الرهن به ليقع الرهن
مضمونا به ويتحقق استيفاءه من الرهن والامانات ليست بمضمونة ولا يمكن استيفاءه من
عنها حال بقاءها وعدم وجوب الضمان بعد هلاكها فصار كالرهن الجاني والعبد القادرا
له في التجارة والشفعة فان الرهن بها لا يجوز فان العبد غير مضمون على المولى والشفعة
غير مضمونة على المشتري بخلاف الامانة المضمونة كالمنصوب وبطل الخلع والمهر وبطل
الصلى عن دم العبد حيث يصح الرهن بالامانة الوجوب فيها يتقدر اذ الواجب فيها القيمة والعرض
مخلص على ما عليه الجمهور والقيمة فيها شبهة الوجوب على اقله البسيط فيكون رهنا بما
تقدر وجوبه وسببه واما الدرك فلا بد من الرهن استيفاء ولا استيفاء قبل الوجوب لان
معنى الدرك ضمان الثمن عند استحقاق المبيع فلا يستحق الا ببيع على البائع رد الثمن
وكذا بعد الاستحقاق حتى يحكم بالرد المستحق وينسخ البيع لاحتمال ان يميز المستحق
البيع لا يقال لم لا يجوز الرهن به والكفالة به يجوز لان الكفالة يجوز تعليقها بشروط ملائم
على ما عرف في موضعه وهذا لانها التزام المطالبة والتزام الامتثال لمصلحة الرهن
الى المال جازين كما في الصوم والصلاة وليس فيها شيء من معنى التمليك ولا لذلك الرهن
فانه استيفاء فيكون ملكا والتمليكات بأسرها لا يجوز تعليقها ولا اضافتها فلو
ولو قبض الرهن بالدرك قبل الوجوب بالاستحقاق فذلك عند المشتري يملك
امانة لانه لا يملك حينئذ فوقع باطلا بخلاف الرهن بالدين الموعود وهو ان
يقول ارهنك هذا بالف لتقرضني وهكذا في يد المدين حيث يملك باسمي من
المال لا الموعود جعل كالموجود باعتبار الحاجة بل جعل موجودا اقتضاه لان الرهن
استيفاء والاستيفاء لا يسبق الوجوب بل يتلوه ولا بد من سبق الوجوب ليكون الاستيفاء
مبنيا عليه مقبوضا لجهة الرهن الذي يصح على اعتبار وجوده فيعطى له حكم كالمقبوض
على يوم الشراء فيكون مضمونا عليه بالمثل مما سمي بيمينه قيمة الرهن اذا سمي قدر الموعود
وان لم يسم قدره بان رهنه على ان يبيع شيئا فذلك الرهن في يده يبطى المدين الرهن
ما لا لانه بالهلاك صار مستوفيا شيئا فيكون يانه اليه كالواحد بذلك بخلاف المقبوض
على يوم الشراء يجب على القابض جميع قيمته لانه مضمون بنفسه كالباع الفاسد
يتقدر بغيره ولا لذلك الرهن فانه مضمون بغيره وهو الذي فيكون مقداره وروي
العلي عن ابي يوسف انه يجب قيمة الرهن في الدين الموعود بالغة ما بلغت كالمقبوض
على يوم الشراء واما بالبيع فلا بد مضمون بغيره فانه مضمون بالثمن حتى اذا هلك رهنا
بالثمن فلا يجب على البائع شيء والرهن لا يجوز الا بالامانة المضمونة بنفسها ولا يجوز
بالامانة المضمونة بغيرها كالرهن وان هلك الرهن بالبيع ذهب بغيره لانه اعتبار
الباطل فلا يجب على المشتري شيء قلت واما بيعه بدين ولو موعودا يرضى
بدين وان كان الدين موعودا او باع بغيره فدينه المضمون به وهذا الرهن استيفاء
والاستيفاء يتحقق في الواجب وهو الدين ثم وجوب الدين ظاهر المصلحة الرهن ولا

يشترط وجوبه حقيقة قال فاذا هلك الرهن بالموعد هلك ما سمي من المال قال في غايته
البيان فيه تسامح لانه يمكن بالمثل من قيمته وما سمي له من القرض المسمى الى ما قال الامام
الاستيعابي في شرح الطحاوي ولولا ان الرهن بشرط ان يرضه كذا فذلك في يده قبل ان
يرضه هلك بالمثل من قيمته وما سمي له من القرض انتهى وقال تاج الشريعة في شرح قول
المصنف حيث مما سمي من المال بمقابلة هذا اذا ساءى الرهن الدين قيمة واما اطلاق جريا
على العادة اذ الظاهر ان يساوي الرهن الدين انتهى وانفتح اثره صاحب العناية يقول
فيه قصور بين قايما ذكر في الكتاب كما يسمى فيما اذا ساءى قيمة الرهن الدين الموعود
وهو ما سمي له من القرض يسمى ايضا فيما اذا كانت قيمة الرهن اكثر من ذلك الدين فلا وجه
لتخصيصه بصيغة المساواة فالحق ان يقال في البياض هذا اذا ساءى قيمة الرهن
ما سمي له من القرض او كانت قيمته اكثر من ذلك واما اذا كانت قيمة الرهن اقل من ذلك فذلك
بقيمة الرهن اذ قد تقرر فيما مر ان الرهن مضمون بالمثل من قيمته ومن الدين ولكن المصنف
ذكر هذا قوله حيث يمكن باسمي له من القرض في صورة الاطلاق جريا على هذا الظاهر القائل
من كون قيمة الرهن مساوية للدين او اكثر من ذلك قال في فتاوى ابي الليث رجل دخل
المدينة وقيل جانا فقال صاحب الخزان لا ينزل هنا احدا لم يعط شيئا فذبح الشاة
فهلك عنده ان رهنا من قبل الاجرة فالرهن بما فيه وان اخذها منه لانه ظنه سارقا
فخشي منه بعض صاحب الخزان كذا قال معصم بن يوسف قال الفقيه ابو الليث رحمه الله
وعندي انه لا يضمن لانه لم يكن مكرها بالذبح اليه قال في المبسوط ولرهن ثوبا فقال
اسكه بعشرين درهما فذلك القوب عند المدين قبل ان يعطيه شيئا فليجبه قيمته وهو
الان تجاوز قيمة العشرين لاء الرهن مضمون بالمثل من قيمته ومن الرهن رهنا يتبين على
يرضه بانه وقيمة احدى اعمسوة والاخرى ثلاثون فقبض ما قيمتها خمسون وهلك
يرد خمسين لانه مضمون بالقيمة لا بالسمى كالمقبوض بجهة البيع فان بداله ان ياذن الاخرى
وتقرضه ذلك ولا يجبر على الرض لان الرهن لازم في جانب الراهن فاشوط على المرتين
فيه لا يكون لازما والقرض مشروطا على المرتين فلا يكون لازما في حقه ولو انتقلت
الاخرى عند الراهن واختلفت في القيمة التي هلكت عند المرتين فالقول المرتين لان
الراهن يدعي على المرتين زيادة مائة وهو ينكر فانه انتقلت احدىهما فنظر الى انتقاله
نظير قيمة المالك فلا يلتزم الى اخلاهما لانه ان كان معرفة ما وقع التنازع فيه
لان جهتها ابن دسقم عن محمد بن عمار الله تعالى رجل رهنا رجلا ثوبا فقال له ان لم اعطك
الكذا وكذا اذن يبيع لك بالكن على قال لا يجوز وقوله عليه السلام لا يعلق الرهن هو
هذا ولرهن العاصب بالمنصوب رهنا والمنصوب منه ضامن بالمثل من قيمته المضمون
قيمة الرهن لانه اخذ على جهته الضمان وليس يكون بالمنصوب دينا يذبح به رهنا
ولكنه لما رهنه صار رهنا وان لم يكن مضمونا قال وبيع ما لم يسم وبيع العرف
والمسلم فيه اي يجوز الرهن بهذه الاشياء قال في لا يجوز لان حكم الاستيفاء وذلك
بالاستبدال لا بخلاف الجنس والاستبدال حرام في بدل العرف والمسلم ولنا انه استيفاء

من الوجه الذي يشار به المصود الرهن وانا يصير مستوفيا بالمالية لا بالعين ولهذا
 يكونا عينه امانة في يده حتى يجب نفقته حيا وكفنه ميتا على الراهن ولو كان مستوفيا
 به لوجب على المرتهن وهما من حيث المالية جنس واحد فيجوز الاستيفاء لا بدالة قال في المحیط
 ولو اشترى عبدا ثم تقاضاه ثم تفاخا كان المشتري ان يجبر المبيع حتى يتوفى القرض
 لانه عند الفسخ نزل منزلة المبيع وكذلك لو سلم المبيع واخذ بالرهن رهنا ثم تقاضاه
 له ان يجبر الرهن حتى يتوفى المبيع فان هلك الرهن في يده هلك بالثمن على بائنه
 السلم خصماية في طعام فزهن منه عبدا يادى الطعام وقبضه ثم صرح على راس
 المال فالعين ان لا يقبض الرهن المبدور من المال في عليه وفي الاحتياط يجعل رهنا
 يدينه ولا يكون مضرا وجه القرض ان راس المال غير المسلم فيه حقيقة وحكم لانه
 ليس يبدل عن الطعام لان الطعام وجب بالعقد وراس المال وجب بالاقالة وهما
 ضدان فادب باحدهما لا يعتد به لا على الآخر فالرهن بالطعام لا يكون رهنا به
 وجه الاحتياط ان راس المال يبدل عن المسلم فيه قائم مقامه لانه كان يدلا في العقد
 والاقالة والصحيح لما سقط حقه في السلم فيه عار حقه الي بدله لانه وان كان رهنا
 حادئا لكن لما قام مقام المسلم فيه اثباتا واسقاطا فالرهن بالمسلم فيه يكون
 رهنا بما قام مقامه كالرهن المضمون به بيمينته لانها قايمة مقامه فان استوفى
 راس المال ثم هلك عند العبد من غير ضح يعطيه المرتهن مثل الطعام الذي كان له
 على المسلم اليه وياخذ منه راسا له اقروض رجلا كرسطة وارتهن منه ثوبا قيمته
 اكثر وصالحه من عليه الخطة على كرسية بعينه ويصير الزبير رهنا بالشر فادرا
 هلك يملك مضطرا بالخطة لانه يبري عن الخطة من مضار كالوبري بالامانة
 ويجوز ان يكون الشيء رهنا ولا يكون مضطرا كذا في الرهن يكون مجعولا ولا يكون
 مضنونا وذلك لان الرهن استيفاء حكمي والاستيفاء الحكمي لا يبري عن الاستيفاء الحقيقي
 ولو استوفى المسلم فيه حقيقة ثم تقاضاه السلم صححت الاقالة ويرد عليه طعاما مثله
 وياخذ راس ماله فكذا اذا اصطالحا ببدل الاستيفاء الحكمي ولو ذهب راس المال لكانت
 الاقالة في السلم لا تقبل البطالة تبقى الرهن مضنونا بالسلم فيه وذكر سيده في
 الصرف اليانه اشترى الف درهم بباية دينار وقبض المالك فاعطاه بالمائة دينار
 رهنا يساويها ثم تفرقا فاشترى الدينار فاقترق قبل قبض الدينار فصار راس
 الدرهم مقبوضا في يد مشتريها بحكم صرف فاسد ليس له اخذ الرهن حتى يرد المالك
 فان هلك الرهن عند رجوع صاحبه عليه باية دينار والمرتهن بالمائة لانه الدرهم
 بدل عن الدينارين والرهن بالشيء يكون رهنا به ويبدله فيكون مجعولا بالدينارين
 مضنونا بالدرهم فاذا هلك الرهن صار مستوفيا للدينارين بخلاف صرف فاسد فكان
 على المرتهن رد الدينارين وعلى الراهن رد الدرهم فان لم يتفرقا حتى صاع الرهن
 نهى بالمائة الدينارين وعلى الراهن رد الدرهم فان لم يتفرقا حتى صاع الرهن نهى
 بالمائة الدينارين لانه صار مستوفيا للدينارين في المجلس حكما بهلاك الرهن فيصير كالمو

استوفى

استوفى حقيقة فكان الصرف جائزا قال سبحه الله تعالى فان هلك صار مستوفيا لوجود القرض
 واتحاد الجنس من حيث المالية وهو المضنوف فيه هذا اذا هلك الرهن قبل الافتراق واما افتراقا
 قبل الهلاك بطل الصرف والسلم لغوات القبض حقيقة وحكما هذا اذا كان رهنا ببدل الصرف
 او بغير مال السلم وان كان رهنا بالسلم فيه لا يبطل الافتراق لانه قبضه لا يجبر في المجلس
 ثم ان هلك بعد الافتراق يصير مستوفيا لدينه حكما ثم السلم كما اذا كان رهنا بغير مال
 او ببدل الصرف وهلك قبل الافتراق يصير مستوفيا لدينه حكما ثم الصرف والسلم لو تفاخرا
 السلم بالسلم فيه رهن يكون ذلك رهنا بغير مال المستحقا حتى يجبر به والعين
 لا يجبر به لانه دين اخر وجب بسبب اخر وهو القبض والسلم فيه وجب بالعقد فلا
 يكون الرهن باحدهما رهنا بالآخر كالوكا عليه دينان دراهم ودنانير وياخذها رهن
 فتقضاء الذي به الرهن او ابراء منه ليس له جبره بالدين الآخر وجه الاحتياط
 انه ان تفرقت بحقه الواجب العقد الذي هو بينهما وهو السلم فيه عند عدم الفسخ وراس
 المال عند الفسخ فيكون مجعولا به لانه بدله فقام مقامه اذا الرهن بالشيء يكون
 رهنا ببدله كما اذا الرهن بالمضنوب فذلك المضنوب صار رهنا بيمينته ولو هلك
 الرهن بعد التنازع يملك بالمسلم فيه لانه رهنه به وان كان مجعولا بغيره كن
 باع عبدا وسلم بالمبيع واخذ بالثمن رهنا ثم تقاضاه المبيع له ان يجبره لاخذ المبيع لانه
 بدل الثمن ولو هلك المهره يملك بالثمن لانه مرهون به وكذا لو اشترى عبدا شيئا
 فاسدا وادى قيمته كان المشتري ان يجبر المبيع عند الفسخ ليعتق الثمن ثم اذا هلك
 المبيع يملك بيمينته فكذا هذا ثم اذا هلك الرهن بالسلم فيه في سبيلتنا يجب على
 رب السلم ان يدفع مثل المسلم فيه الي السلم اليه وياخذ راس المال لان الرهن مضنور
 وقد تفرق الرهن الى ان يملك فصار رب السلم يملك الرهن مستوفيا للسلم فيه
 ولو استوفاه حقيقة ثم تقاضاه او استوفاه بعد الاقالة لزمه رد المستوفى واستعادة
 راس المال فكذا هذا وهذا الا الاقالة في باب السلم لا تحتل الفسخ بعد ثبوتها فذلك
الرهن لا يبطل قال رحمه الله تعالى ولاب ان يرهن بدين عليه عبد الطفلة اي لولده
 الصغر لانه يملك ايداعه وهذا نظر منه في حق الصبي لان قيام المرتهن بحفظه ابلغ
 بمخافة الغرامة ولو هلك يملك مضنونا والوديعة امانة والوصي في هذا كالا ب
 لما بينا وعن ابى يوسف وزفرانها لا يملك ذلك وهو العين لان الرهن ايضا حكما
 فلا يملكه كالا لينا حقيقة وجه الاحتياط وهذا الظاهر انه في حقيقة الامانة ازالة
 ملك الصغير من غير عوض متبالة في الحال وفي الرهن نصب حافظ للمال الصغر في
 الحال ببقائه ملكه فيه فافتراق واذا اجاز الرهن بصغر المرتهن مستوفيا لدينه عند
 هلاكه حكما ويصير الاب والوصي موفيا له به ويضمنان ذلك العذر للصغر وذكر في
 النهاية محزيا الى التمر تايي وهو الى اللائي ان قيمة الرهن اذا كانت اكثر من الدين
 يضمن الاب بقدر الدين والوصي بقدر القيمة لا بالاب ان ينتفع بالوصي ولا كذلك
 الوصي ثم قال ذكر في الذخير والمعي التسوية بينهما في الحكم وقال ايضا ان الفضل لانه

تسوية

امانة وهدوء عند المرتين ولها ولاية المدايح وكذا الوسيط المرتين على البيع لانه لو كحل
على بيعه وهما يملكانه ثم اذا اخذ المرتين بدينه وجب عليهما مثله لانه اذا باعها بدينه
واصل هذه المسئلة البيع فان الاب والوصي اذا باع مال الصغير من غير نفسه تنفع
المقاصة ويضمن للصبي عندها وعندا يبيح لا تنفع المقاصة في اخذ البايع النصف
من المشتري للصغير ويأخذ المشتري دينه من البايع وعلى هذا الخلاف الوكيل بالبيع اذا
باعه من غير نفسه تنفع المقاصة بنفس البيع عندها ويضمن الوكيل الثمن للوكيل
وعنده لا تنفع واذا كان من اصل انه لا يملك قضاء دين نفسه بالالصبي بطريق البيع
فلذلك لا يملك بطريق الرهن وعندها لا يملك بطريق البيع ملكه بطريق الرهن ايضا
لان الرهن ينظر البيع من حيث وجود المبادلة بوجود الضمان على المرتين كوجوب الثمن
على المشتري واذا كان الاب او ابنه الصغير او لعبد الماذون له في التجار ولا دين عليه
دين على ابن له صغير فذهن الاب سماع الصغير من نفسه او من ابنه الصغير او من عبد
التاجر جاز لا الاب لو غدر شفقتة انزل منزلة شخصين وايقت عبارة مقام
عبارة بين كانه يبيع مال الصغير من نفسه ولو فعل الرضي ذلك والمسئلة بحالها
لا يجوز لانه وكيل محض والماصل ان الواحد لا يتولى طرفي العقد في الرهن كافي
البيع لكننا تركنا ذلك في الملب لما ذكرنا وليس الرضي كالباب فاما شفقتة قاصره فلا
يعدل عن الحقيقة والرهن من ابنه الصغير ومن عبده التاجر بمنزلة الرهن من نفسه
فلا يجوز بخلاف ابنه الكبير وابنه وعبد الذي عليه دين حيث يجوز رهنه
منهم لانه اجنبي عنهم اذ لا ولاية له عليهم بخلاف الوكيل بالبيع حيث لا يجوز بيعه
منهم لانه منهم فيه ولا يمتنع في الرهن لانه حكم واحد وهذا يكون مضمونا بالاكل
من قيمته ومن الدين وذلك لا يختلف بين الاجنبي والقريب ولورهن الرضي مال
اليتم عند الاجنبي يتجارت باشرها او رهنه اليتم بدين زهره بالتجارة من لان
المصلحة له التجارة تميل للماله فلا يجوز بدنه الرهن لانه ايضا واستيفاء ولورهن
الاب سماع الصغير فادرك الماين ومات الاب فليس للابن ان يسترده حتى ينقضي
الدين لان تصرف الاب عليه نافذ لا رنم له بمنزلة تصرفه بنفسه بعد البلوغ ويصح
به في مال الاب لانه مضطر اليه لحاجة الى الاستغاغ باله فاشبهه بمير لرهق وكذلك
اذا هلك قبل ان يغتسله الاب يصير قاضيا دينه به ولورهن الاب مال الصغير بدين
على نفسه وبدين الصغير جاز لا شتماله على امرين جازين لانه لما جاز ان يثبت
لكل واحد من اجزاء المركب جاز ان يثبت للكل دونه العكس هكذا قال في العناية
اقول في هذا الكل من غير ظاهر المأزى ان اشتمالا او فرشا يطبق بحمل كل واحد من اجزاء
المركب من الاجزاء والاشجار مثلا ولا يطبق بحمل الكل قطعا وان رجلا شجاعا
يطبق منافاة كل واحد من اجزاء السكر على المنزاد ولا يطبق منافاة مجموع السكر
مما وهذا في الامور الخارجية والما في الاحكام الشرعية مكانه يجوز للرجل كل واحد
من الاثنين منفردة عند المأزى بملك نكاح اذ يملك يمين ولا يجوز له ان يجمعها

شأنه المتعاقب ثم حكمه في حصة دين الملب كحكمه فيما لو كان كله رهنا بدين الملب وكذلك الرضي
والجد ابدا لابل ولورهن الوصي سماعا لليتم في دين استدانه عليه وبفضه المرتين
ثم استعان الوصي لحاجة اليتم فضاغ في يد الوصي هل كان مال اليتم لان فعل الوصي
كفعله بنفسه بعد البلوغ لانه استعان لحاجة الصغير فلا يكون مستقدا كذلك ولو
هكك الرهن في يد الوصي لا يسقط من الدين شي لخروجه عن ضمان المرتين كما استرداد
والوصي هو الذي يطالب له على ما كان ولو استعان لحاجة نفسه فممنه للصغير لانه
متعده ليه لعدم ولاية الاستعانة في حاجة نفسه ولورهنه الوصي بعد ما رهنه
فاستعده في حاجة نفسه حتى هكك عنده ضمن قيمته لانه مستعد في حق المرتين
بالغصب والاستعانة في حاجة نفسه فيقتضي بضمان الدين فاذ فضل شي من القدر
المضروب كان لليتم لانه بدل ملكه وان لم يف بالدين يقتضي مال اليتم لانه الدين عليه
وانما يضمن الوصي بقدر ما تعدي به وان كان الدين مؤجلا فالقيمة رهنه فاذا حل كان
على ما ذكرنا ولو انه غصبه واستعده لحاجة الصغير فممنه لحي المرتين لاحق الصغير لانه
استعانه في حاجة الصغير ليس بتعدي حقه وكذا الماخذ لانه ولاية اخذ مال اليتم
ولهذا اذا اخذ الاب او الوصي بغصب مال الصغير لا يلزمه شي لانه لا يتصور غصبه
لمال اليتم لما ان له ولاية الماخذ فاذا هلك في يده يضمنه المرتين في اخذه بدينه
ان كان قد حل ويرجع الوصي على الصغير لانه ليس بتعدي حقه بل هو عامل له
وان كان لم يحل يكون رهنا عند المرتين ثم اذا حل الدين ياخذ به ويرجع الوصي
على الصبي لما ذكرنا قال في المحيط رهن الوارث الكبير شيئا من العركة بدينه ليس
على الميت دين جاز لانه يجوز بيعه ويجوز رهنه وان رد عليه سلعة باعها الميت
بيعت فملك في ايديهم ولا مال له من الرهن فالرهن جاز وصيا كان او وارثا
ويرجع به الرضي على اليتم لان الدين انا وجب على الميت بعد الرد ولم يكن واجبا
عند الرهن فخرج الرهن فلا يطل حق المرتين بالحق في الدين في التركة بسبب الرد
لكن الرهن ضامن لقيمة الرهن لانه وجب قضا الدين من ذلك الماخذ ولكنه يخرج عن
التضامن بسبب رهنه بدينه فصار كالمكف له فله في قيمته كرهى حق صاحب الدين
وهو محل قضايه الما ان كان وصيا يرجع على الصغير لانه كان مالا له وقد لحقه
ضامنا بسبب عمله وكذلك لو زوج الميت امته واخذ مهرها فاعتمها الوارث بعد
موته قبل الدخول بها فاختارت نفسها وصار المهر دينا في مال الميت جاز الرهن
لان هذا الدين ثبت على الميت بعد الرهن لانه ثبت بطلاق النكاح بعد الرهن
عند الاختيار والابن ضامن له لانه بالاعتاق المتفق العزم وهو الذبح ولا سق
عبدا باع الميت فخرج المشتري في ميراث الميت بالدين ولم يجز الرهن لانه ظهر ان
الرهن وقع وعلى الميت دين لانه ظهر ان ما قبض الميت من الثمن كان دينا عليه للمشتري
لانه لم يجب له على المشتري مثل ذلك قال رحمه الله وهو رهن المحرم والكيل
والموزون والمراد بالمحرم الذهب والفضة واما جاز رهن هذه الاشياء لا مكان

الاستيفاء منها فكانت محلة للذهب في الميسوط اذا كان الذهب مثل الدين كيلاً او وزناً
 او اكثر وقيمتها مثل قيمته او اكثر ذهباً ايته لانه صار مستوفياً لمثل قيمته وان كان
 اقل قيمته منه لم يذهب بالدين ويخفى المرتين مثل ما اخذ دينه وكذلك اذا افسد
 ولورهنه كرسطة يساوي مائة بكر دقي يساوي مائة فضاع الدين رهن المرتين
 مثله ولم يذهب بالحنطة لانه اقل كيلاً منها وكذلك اذا افسد اورهنه كرا جدياً بكر
 ودين والره يساوي كرا ونصفاً منها فذلك قال الزفر يذهب بكر دي لانه لا يجرى
 للجودة في اموال الربا فنصار الكرا الجيد رهناً بكرين ردين نصته بهذا ونصته
 بذلك قال ابو يوسف ان شأضته مثل كرم واعطاء الدين وان شأضه الكرا اخذ
 الكري واعطاء البلية لان الجودة في اموال الربا لها قيمة في غير عقود المعاوضات
 والرهن عقد استيفاء لامساوضة حقيقة فنصار كرا له الجيار اذا استوفى الردي
 ومنه له الردي اذا استوفى الجيار وهلك له ان يرد المحتوض ويستوفى حقه عند
 هذا على ذلك قال محمد رحمه الله تعالى رجل رهن رجلاً كرا من طعام قيمة ثمانية
 درهم بكرين قيمتهما مائتين فاصاب اكثر الرهن نقصه مائة وكيله وان على حاله فعلى
 المرتين كرا يساوي مائتين درهمين وحينئذ درهمان لان اكثر الرهن كان منه مائة معقونة
 باحد كوي الدين وكانت احدى هاتين المائتين مضونة باحدى كوي الدين الا ترى
 لو كان قيمة كرا الرهن مائة فذلك ذهب باحدى الكريين الدين وكانت احدى
 هاتين المائتين مضونة باحدى كوي الدين والمائة الاخرى ليست بمضونة فكان
 في الرهن فصل مائتين في الجودة وقيمتها ثمانية فاية منها مضونة والمائة الاخرى
 امانة فلا اصابه ما نقص من جودته مائة جعلنا نصفها من امانة ونصفها من
 الضمان فمقط عنه حصة الامانة وهي خمسون درهماً وخمسة اصاب النصف الثاني
 وهي كرا يساوي مائتين وخمسين ولو هلك نصفه ثم اصاب النصف الثاني
 ما نقصه يساوي مائة ونقصه المائة خمسون درهماً بفرم المرتين كرا قيمته مائتا
 وخمسة وعشرون لانا النصف العاكن كانت قيمته مائة وخمسين الا ان امانة
 وثلاثه مضونة فبطل على المرتين حصة الامانة ووجب عليه نصف كرا يساوي
 مائة فكان المضون من فاما النصف الثاني لما نقصه المائة خمسين من الجودة
 كانت هذه الخمسون نصفها امانة ونصفها مضونة فبطلت عنه حصة الامانة
 خمسة وعشرون ولزمته حصة المضون خمسة وعشرون ولزمه نصف كرا يساوي
 مائة وخمسة وعشرين والله سبحانه وتعالى اعلم قال رحمه الله تعالى فان رهن بغيرها
وهلكت هلكت بمثلها من الدين ولا يجرى في الجودة لانها لا قيمة لها عند المقابلة
في الاموال الربوية وهذا على اطلاقه فقل اي حنيفة فانه يصير مستوفياً عنده
 اذا هلك باعتبار العزبة قلت قيمته او كثر لما ذكرنا وعندها ان لم يكن في
 اعتبار الوزن اضراراً باحدها بان كانت قيمة الرهن مثل وزنه فذلك وان كان
 فيه الحاق ضرر باحدها بان كانت قيمته اكثر من وزنه او اقل من المرتين قيمته

من خلاف جنبه ليتفق بقصد الرهن ثم يجعل الضمان رهناً مكانه ويملك المرتين
 الهالك بالضمان لان الواجب من الدين واحد من غير اعتبار صفته من جودة او رداءة
 واستطنا القيمة فيه اضربنا باحدها ولو اعتبرنا القيمة وجعلناه مستوفياً باعتبارها
 ادى الى الربا فتعين ما ذكرنا وابعد حنيفة يقول ان الجودة ساقطة عند المقابلة
 بالجنس في الاموال الربوية واستيفاء الردي بالجيد وبالعكس جازين عند القراض به
 هنا وهذا يحتاج الى نقض ولا يمكن نقضه بايجاب الضمان عليه لعدم المطالبة
 وان الانسان لا يضمن بكن نفسه فتعذر التضمن بتعذر النقض وقبل هذه فروع
 ما اذا استوفى زبوا مكان الجيار ثم علم بالزيادة وهي معرفة قبل لا يجرى البناءات
 محمد بنها مع اي حنيفة في المشهور عنه وفي هذه مع ابو يوسف وقال القاضي خاتم
 ان البناء صحيح لا يعسر به ابا قال قول محمد واكقول اي حنيفة واخر اقول اي
 يوسف وان كان على اي حنيفة فالفرق له ان الزبوا في تلك المسئلة كبضه
 استيفاء لمحقه وقد تم بهلاكه والرهن قبضه المستوفى من غير فلا بد من بقاء القبض
 وقد امكن التضمن قال في الميسوط الما حصل فيه عند اي يوسف رحمه الله الصياغة
 والجودة معتبرة بنفسها غير تابعة للوزن في حق الضمان بل يعتبر حكمها حكم الوزن
 ولا تجعل تبعاً للوزن اذ لم يؤخذ الى الربا لانه مال متقوم بنفسه معتبراً حقاً للعبارة
 الا ترى انه لو ادعى الرهن بقلب وزنه عشر وقيمتها بصياغة حنة عند
 وثلاث ماله عشر فان لم يكن في ملكه الا هذا القلب وحده ديناراً بغير الوصية
 بعينه القلب كما لو كان وزنه القلب حنة عشر فقد الحق الصياغة والجودة
 بالوصية في الوصية وكذلك في الرهن فحق حصل المنتصان يكون المنتصان شيئاً
 في الامانة والمضون فاما في الامانة ذهب بجائاً وما كان في المضون فهو ضمن
 القيمة ويمكن من الرهن بقدره والمصل عند محمد رحمه الله تعالى ان الصياغة تابعة
 للوزن غير معتبرة بنفسها في حق الدينيات والعاملات وهي معتبرة في المتلفات
 والمضونات ثم ينظر ان كان في العزبة وقيمتها وفاق بالدين وزيادة تصرف الدين
 الى الدين والامانة الى الصياغة وان لم يكن في الوزن وفاق بالدين وفي قيمته وفاق
 بالصياغة وجودته تضم الى الوزن من قيمة الصياغة لان الصياغة تابعة للوزن
 وهي بائناً لها لا تصح لنقص الدين فكان صرف الدين الى الوزن اولى من صرفه
 الى الصياغة لانه عند الضرورة بان لم يكن في الوزن وفاق بالدين فانه يتم قدر الدين
 من الصياغة لانه يجوز ان يجعل ايسر احلا عند الضرورة والمصل عند اي حنيفة
 رحمه الله تعالى ان العزبة للوزن دون الصياغة والجودة لان الوزن اصل والصياغة
 تبع له لانها صفة قائمة بالعين والصفة تابعة للاصل فيعتبر تبعاً للوزن الا اذا
 تعذر ان يجعل تبعاً للوزن لم يعتبر تبعاً والحق بالوزن كما في مسئلة الوصية لانها
 لو جعلت الصياغة تبعاً للوزن ثم يصير موصياً بالكرا من ثلث ماله وانه لا يجوز
 الضرورة لا تعتبر تابعة للوزن وفي حالة الهلاك الوزن مضمون بالدين لا بالقيمة فذلك

115

الصيغة تكون مضمونة بالدين وفي حالة انكار الوزن مضمون القيمة تبعا للاصل بلا
 يصير البيع مخالفا للاصل ثم المسائل على ثلاثة فصول فصل فيما اذا كان الدين والدين
 سوا وفصل فيما اذا كان الدين اقل من الدين وفصل فيما اذا كان الدين اكثر من الدين
 وكل فصل ينقسم الى قسمين الى حالة هلاك وحالة انكسار القسم الاول على ثلاثة اقسام
 اما ان تكون القيمة مثل الدين او اقل او اكثر وكل قسم من الاقسام على خمسة اوجه لما يتبين
 فصار الكل ثمانية وعشرين وجها **الفصل الاول** في وزن ثمانية ووزنه عشرة
 عشر بغير هلاك عند المرتبة هلك بالدين بالانكسار لانه مثل وزنه وجوده قسم
 الاستيفاء بالهلاك وان انكسار ما شا الراهن اذا انكسر وقضا جميع الدين
 وانما ضمن قيمته من الذهب فكانت رهنا مكانه عندها وعند محمد رحمه الله انما شا
 الراهن تمكن بالدين وانما ادى الدين واخذ الراهن لمحمد ان قبض الراهن لم ينقضي
 موجبا لقيمة العين لانه صدر عما اذن المالك لا مما تعدي فلا يصح مطالبة الضمان
 القيمة والعمد موجب لقيمة الضمان لانه به يصير مستوفيا للدين عند الهلاك فلو انه
 ضام الراهن حتى تغدرا بيجاب القيمة لزمه ضمان الدين فحمله بالدين الا اذا كان
 يودي الى الربا والى الاضرار باحداهما وقد انعم هنا هلاكها بحملته بالدين لانه
 لا وجه الى ان يترك المرتبة الراهن بالدين لان العقد لا ينقضي لمثل ذلك الرهن فان
 الرهن عند الهلاك لا يصير ملكا للمرتبة بل يملك على ذلك الراهن ولكن المرتبة
 بالتبض يصير مستوفيا لما لية العين عند الهلاك فكان ضمان الراهن ضمان
 الاستيفاء ولا يمكن جملة مستوفيا باعتبار النيات لان النيات بالانكسار هو الجدة
 دون القدر والاستيفاء انما يتحقق من القدر دون الجدة ولا يمكن جملة مستوفيا
 باعتبار القيام لانه لا يمكن جعل الكسور ملكا للراهن وضمان الراهن لا يوجب الملك
 في العين فدعت الضرورة الى ان يجعل مضمونا بالقيمة لان تمكن الاعيان بقيمتها
 مشرع وهذا منته وهو ان الراهن انما رضي بقبضه بشرط ضمان الراهن فاذا
 تقدر اثنائه لعدم رضاه بقبضه فضا وكالقلب المنصوب اذا انكسر يكون مضمونا
 بالقيمة فكذلك هذا فاما اذا كانت قيمته اقل من الدين ان هلك يملك بالدين عند
 ابي حنيفة رحمه الله وعندها يغفر قيمته من الذهب ويرجع بدينه فما اعتدل
 القيمة والجدة لا الوزن لان اعتبار الوزن واسقاط الجدة اضرار بالراهن
 ولا يجوز الاضرار بصاحب المال بابطال حقه عن الجدة وفي جملة مستوفيا
 لدينه بقدر قيمة القلب مع الراهن وهذا استيفاء عشر بثمانية فاذا تقدر جعل
 مستوفيا ضمن قيمته من فلات حقه وابو حنيفة رحمه الله كما اعتبر الوزن
 والجدة المخذون في جميع الديون فصار مستوفيا لدينه بالهلاك ولا يودي الى
 اضرار المرتبة بغير رضاه لانه قبل الرهن مع علمه ان من حكم الراهن ان يصير مستوفيا
 للدين بهلاكه صار راضيا باستيفاء جميع الدين بالهلاك متى تساوى بالوزن
 وان كان القلب اقل من قيمته دينه لان المساواة في اموال الراهن مستمرة من حيث

العقد والوزن لانه في القيمة والجدة وانما انكسر ضمن قيمته عندهم جميعا اما عند
 فظاهر واما عند محمد فلا كما لو جعلناه بالدين يودي الى الاضرار بالمرتبة واما اذا كانت
 قيمته اكثر من الوزن وهكذا يملك بالدين عند ابي حنيفة رحمه الله وعند محمد ايضا
 لان في الوزن والقيمة وفا بالدين فصار بالهلاك مستوفيا لدينه وفي الزيادة
 امينا وقال ابو يوسف رحمه الله تنبأ حصة اساسه مضمونة ومكة امانة
 لان عند الصيغة مضمونة ومتقومة اذ الم يودي الى الربا فصار كالمذهب
 اثناعشر وزنه فصار الضمان والامانة فيها فيصير بمقدار الدين مضمونا واما اذا
 انكسر ان استقص بالانكسار قيمة القلب من العشر بان صارت تسعة او ثمانية
 ضمن قيمته عند ابي حنيفة رحمه الله لان العشر للوزن عند وليس في الوزن
 وفا بالدين فلا يمكن ايجاب ضمان الرهن فاوجب القيمة وعند ابي يوسف رحمه
 الله ضمن حصة اساسه لان عند الصيغة مضمونة فتكون قيمة الرهن
 اكثر من الدين وذلك ان اثناعشر فيكون بقدر الدين مضمونا والزيادة امانة وعند
 محمد رحمه الله تنبأ ان شا جملته بجميع الدين وان شا اقله بجميعه لانه مضمون بالدين
 حالة الهلاك فيكون مضمونا بالدين حالة الانكسار لما ينشأ وان لم تنقضي قيمة القلب
 من العشر بان كانت قيمته بعد الانكسار عشر فالمرتبة ضمن قيمته عند ابي حنيفة
 رحمه الله وعند ابي يوسف يضمن حصة اساسه وعند محمد يضمن قدر وزنه
 لان في الوزن والقيمة وفا بالدين فلم يغير شيئا من المضمون فيكون مضمونا بالدين
 حالة الانكسار فيجوز للراهن على التمكن كما قبل الانكسار وعند ابي حنيفة حالة
 الانكسار الوزن مضمون بالقيمة نصير الصيغة كذلك مضمونة بالقيمة تبعا للوزن
 وعند ابي يوسف كلاهما مضمونان بالقيمة اصلا فيكون بعض الرهن مضمونا والبعض
 امانة فيسحق الضمان فيها **الفصل الثاني** لو كان وزن القلب ثمانية والدين عشر
 فهو على خمسة اوجه اما ان كانت قيمته مثل وزنه ثمانية او اقل من وزنه سبعة او
 اكثر من وزنه واقل من الدين تسعة او مثل الدين عشر او اكثر من الدين اثناعشر
 وكل وجه لا يخلو اما ان هلك او انكسر فعند ابي حنيفة رحمه الله تنبأ في النصوص
 كلها الهلاك بثمانية ويرجع على الراهن بدرهين والانكسار بالقيمة وفا و
 الانكسار بقدر ايجاب ضمان الرهن لما ينشأ وارجبنا ضمان القيمة فاما عند محمد
 ان كان قيمته مثل وزنه يملك باينه ويرجع المرتبة على الراهن بدرهين بالاجر
 وان انكسر ضمن قيمته عند ابي يوسف وعند محمد له خيار التملك بالدين والافتكا
 لما ينشأ وان كانت قيمته تسعة فعندها يغفر قيمته من الذهب ويرجع بدينه لان
 القيمة معتبرة عندها مع الوزن فالوزن ان كان يفي بثمانية فالقيمة لا تفي بثمانية
 فيخير المرتبة ان شا رضي بهلاك الرهن بافيه ثمانية وان شا غرم قيمته تسعة
 ويرجع عليه بدينه وانما انكسر ضمن قيمته انفا فاما عندها فظاهر واما عند
 محمد رحمه الله تنبأ فلا يمكن ترك القلب عليه بثمانية من الدين لانه اذا

ثمانية ينضرب به المدين لان قيمة الرهن لا تبقى ثمانية وان تركه بسبعة من جنسه يودي الى
 الربا لانه يصير مستوفيا ثمانية بسبعة واذا اقتدر تركه عنده وان كانت قيمته اكثر من وزنه
 واقل من الدين بان كانت تسعة وهكذا يهلك بوزنه عند اي حنيفة رحمه الله وعند هانيزم
 قيمته ويرجع بدينه لما بينا وان انكسر ضمن قيمته بالواجب وان كانت قيمته اكثر من وزنه
 مثل الدين بان كانت قيمته عشرة فان هلك ضمن قيمته من خلاف جنسه احتراز عن الربا
 والضرب وان انكسر فالراهن بالخيار ان شاء انكسر جميع الدين وان شاء ضمنه قيمته من خلاف
 جنسه مثل قولنا في حنيفة للتقديس عند محمد وان كانت قيمته اكثر من وزنه اثناعشر
 فنحن اي يوسف انا هلك بغيره اربعة اضعافه ويرجع بدينه لانه الصياغة عنده بمنزلة
 الوزر ولو كان الوزر اثنى عشر ضمن حصة اضعافه وهو عشرة فكذلك هذا وعند محمد
 ان هلك ضمن قدر الدين بقيمة حصة اداء القلب لانه قدر رهين من قيمة الصياغة
 امانة عنده لانه يدين على الوزر والدين جميعا في امانة المالك في امانة وان انكسر انتفى
 بالمكسار مقدار الزيادة على عشرة فلا ضمان وان انتفى اكثر من فضل الجودة على الدين
 وذلك اكثر من رهين فالراهن بالخيار ان شاء انكسر جميع الدين واخذ المكسور وان شاء
 تركه عليه بقيمته مضاعفة من الذهب غير رهين لان قيمة الصياغة اربعة ووزن
 الرهن لا يفي بالدين فيضمن من قيمة الصياغة ما يمت به الدين وذلك درهما خضار قدر
 رهين من الصياغة مضون في الوزر وقدر رهين امانة فيترك القلب عليه بقيمته
 غير رهين ولا يترك بالدين لانه يودي الى الربا لانه يصير مستوفيا ثمانية بعشرة وان
 جعل مستوفيا ثمانية خضر به الراهن فان جبا عليه القيمة من الذهب تحرز اذن الربا
 ونفيا للضرر عن الرهن **الفصل الثالث** ولو كان الدين عشرة والقلب خمسة عشر
 فهذا على حصة اوجه امانة كانت قيمته مثل وزنه او اكثر من وزنه واقل من وزنه
 واكثر من الدين احدى عشر او مثل الدين عشرة او اقل من الدين ثمانية وكل وجه لا يخلو
 اما ان هلك او انكسر فنحن اي حنيفة رحمه الله تعالى في الفصول كلها ان هلك يهلك بافيه
 وان انكسر فاختار الراهن التوك بتركه عليه بحصة اضعافه من الذهب وعندها
 ان كانت قيمته قدر الوزر ان هلك ذهب ثلثاه بالدين والمكسار بالقيمة لان
 المضون بالرهن قدر ثلثيه وثلثه امانة وبالمكسار يضمن قيمة المضون لان عنده
 كان الهلاك والمكسار بالدين لانه امكن جعله بالدين وتلكه من كان وزنه ثلثيه
 وقيمته مثل الدين رهنا وقيمته مثل الدين رهنا بالصياغة لم تزد في قيمته على الوزر
 فلا يجر للصياغة ومسا الجرة الوزر بعضه مضون امانة فاذا انتفى من قيمته
 بالمكسار وقع النقص في بعض المضون فيخبر وان كانت قيمته اكثر من وزنه يجوز ان
 تكون القيمة عشرين فان هلك هلك ثلثاه بالدين عندهم جميعا لان ثلثيه وفا
 بالدين وزنا وقيمة ويهلك ثلثه امانة فان انكسر ضمن ثلثيه عند اي حنيفة رحمه الله
 لان المضون من القلب عشرة والصياغة سبع للوزر عنده فقصر الصياغة ايضا ضمن
 بقا الوزر ويبقى الثلث امانة عنده وعند اي يوسف يضمنه نصفه لانه الصياغة

عنده بمنزلة النصف وقيمتها خمسة ووزن القلب خمسة عشر فصا كان وزنه القلب عشرين
 فيترك نصف القلب عليه بنصف قيمته وعند محمد رحمه الله ينظر ان كان نصف خمسة او
 اقل لم يمتد ويحبس الراهن على التكاك وان انتفى اكثر من خمسة للراهن ان يسلم المدين ثلثي
 الرهن بدينه والباقي له لانه عنده القيمة زادت على الوزر فهي قيمة الصياغة وهي امانة
 لان امانة تصرف الى الصياغة متى اذنت قيمته على وزنه والباقي قدر امانة وبقي
 الدين بحاله فيحبس الراهن على التكاك ومن استقصت قيمته عن الوزر فقد تنفيس
 ما هو المضون فيحبس الراهن فاذا اختار التوك يترك ثلثه بالدين وسبق الثلث لانه
 بها ثلثه بالدين لا يهلك بالقيمة عنده وان كانت القيمة اقل من وزنه او اكثر من الدين بان
 تكون اثنى عشر ان هلك يهلك ثلثاه بالدين عند اي حنيفة رحمه الله لان بالوزر وفا
 بالدين فزيادة والزيادة امانة وعند هانيزم عن القلب حصة اضعافه والاطلقات
 يضمن من قدر الدين لان قدر الدين مضون عليه وذلك ثلثي القلب لان عندها الجرة
 للدين والقيمة جميعا وبالوزر والقيمة وفا بالدين وزيادة والمضون من الدين عشرة
 والزيادة امانة وان انكسر ضمن عند اي حنيفة رحمه الله ما يباو عشرة من لان
 عنده الجرة للدين لا للقيمة وقدر المضون من الوزر عشرة وعندها ان اختار التوك يترك
 عليه عشرة اجزاء اثنى عشر جزءا من القلب باعتبار القيمة لا باعتبار الوزر لان عندها
 القيمة معتبر مع الوزر وان كان القيمة مثل الدين ان هلك يهلك بافيه عند اي حنيفة
 وعندها يضمن بتجديد لان عندها القيمة معتبر مع الوزر ولا وفا بالقيمة بقدر المضون
 من الرهن وهي عشرة لان قيمة عشرة من الرهن اقل من عشرة من الدين فيتحيز ان شاء
 هلكا بافيه وان شاء ضمنه قيمة عشرة من الذهب فيكون رهنا عنده ويكون دينه على حاله
 نفيا للضرر عن نفسه وان انكسر ضمن مقدار ثلثي القيمة عند اي حنيفة لما عرف وعندها
 يضمن قيمته لان القيمة معتبر مع الوزر عندها وقيمته عشرة فيترك جميع القلب عليه عشرة
 وان كانت القيمة اقل من الدين بان كانت ثمانية ان هلك يهلك ثلثي الدين والباقي هلك امانة
 عنده لان عنده الجرة للدين لا للقيمة وفي الوزر وفا بالدين وزيادة عند هانيزم بقيمته ورجع
 بدينه لان عندها القيمة معتبر مع الوزر وفي الوزر ان كان وفا بالدين فلا وفا بالقيمة
 فيتحيز وله ان يضمن قيمة القلب ثمانية فيكون رهنا عنده وان انكسر ضمن ثلثي قيمته
 عند لما عرف وعندها الكل لما عرف اربع عشرة دراهم يضمن لها عرف وفضل بعشر
 سود يهلك بالسود عند اي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله ان كانت
 قيمتها خمسة عشر وسود مقد من ثلثيه وثلثه امانة كما اذا ارتهن قلبا وزنه مثل الدين
 وقيمته اكثر منه فصل ان تهن قلب فضة وزنه خمسة عشر بكم لم ادره من وقيمته من
 الدين سواء فان هلك ذهب بافيه لا بقيمته وفا بالدين وان انكسر فاعلى اضعافا من
 رهنا القلب وزنه عشرة بد ينار وقيمتها سواء فانكسر لان الرهن من خلاف جنس الدين
 في المستلحقين وثمانية يفر المدين قيمته من الذهب فيكون رهنا بالدين والقلب له وعند
 محمد يترك عليه بالدين فكذلك هذا خاتم من الغضة وزنه درهم وفيه فني يساوي تسعة

في

رهنه بشرط فذلك الخاتم من ذبا فيه خيفة رهنه الله تعالى لا تسعة من الدين بان
النصف ودرهم بان الحلقة فسقط تسعة بذلك النصف وسقط درهم بذلك الحلقة
لان عند العبر للوزن لا القيمة وهما في الوزن سوا وكذلك عند ما اذا كانت قيمة الحلقة
درهم او اكثر لان الحلقة والدين بمقابلة في الوزن والقيمة سوا وان كانت قيمة الحلقة
اقل من درهم فانه يسقط من الدين تسعة بذلك النصف والدين خارج في الحلقة لان
العبر عند ما للوزن والقيمة جميعا وهما اذا كان في الوزن وفادلا وما بالقيمة
ولو هلك بافيه من عين خياب لتضر المدين بذلك كما اذا رهن قلبا وزنه عشرة
بشرط وقيمة ثمانية وقد هلك بخير المدين عندها فكذا هذا الرهن كخطبة
جيدة بكردي فاصابه ما يفقد فعلى المدين كمثل ذلك ويكون الفاسد له ويرجع
به منه عند ذبا خيفة لان الجودة عند تصرف مضمونة تبعها للمكيل وعند محو
الراهن مسكه بالدين وان شاذل من مبيعا واعطاء دينه كانه انكسار القلب رهنه
قلب مضمونة بشرط على انه ان لم يجزى الشرع الى شهر فله رهن جان والشرط
باطل لانه ملق البيع بالخطر وتعلق التملك بالخطر لا يجوز ولم يعلق الرهن بالخطر
لان شرط سوطا فاسدا والرهن لا يطل الرهن الناسد اهر من بشرط درهم
فلو سادها فذلك نبي با فيها وان انكسرت ذهب من الدين بمحمالية لان الفلوس
لم تكن من مال الربا لانها لم تكن موزونة بل هي عددية والجودة مستقيمة مقبولة في
غير مال الربا الماترى ان من غصب من اخر فلوسا فانكسرت عند فلاما لك ان يصح
الانتصاف ولا يجبر الراهن لانه يسقط بعض الدين بسبب فوات الجودة فلا معنى
للتخمين بخلاف القلب لانه يسقط من الدين بالانكسار اذا بقي للزمن على حاله فوجب
تخمين الراهن نقبا للضرر منه وان كسرت فالدين بحاله لانه لم يفت من العين
بالكساد لا الجودة ولا القيمة اما تغير السعر وتغير السعر لا يغير به او تفت طستادرام
ومنه وما فضل فذلك نبي با فيه وان انكسرت فاما منه لا يجوز ان يفت بمحمالية
لان للجودة قيمة في غير مال الربا وان كان يعرف ان شاذل من مبيعا واعطاء الدين
وان شاذل من قيمة مضمونة الذهب وكان ذلك للمدين وياخذ الراهن القيمة ويعطيه
دينه عندها وعند محو رهنه الله يترك عليه بالدين لا بالقيمة كاذل القلب والله تعالى اعلم
قال رحمه الله تعالى ومن باع عبدا على ان يرهى المشتري بالدين شيئا بعينه فاستخرج
لم يجزى والبايع فسخ البيع الا ان يدفع المشتري الدين حالا او قيمة الرهن رهنه وهذا
استحسان والعين ان لا يجوز هذا البيع بهذا الشرط وعلى هذا الوجه والاستحسان اذا
باعه شيئا على ان يعطيه كفيلا حاضرا في المجلس فقبل الكفيل لانه شرط لا يقتضيه العقد
وفيه منفعة لاحدها ومثله من دفع البيع ولانه منفعة في صفتين وهو منى عند
وجه الاستحسان انه شرط ملازم للعقد لان الرهن للاستيفاء وكذا الكفالة والاستيفاء
ملازم للعقد فاذا كان الكفيل حاضرا في المجلس وقبل العتق فيه الحق وهذا كالملازمة
فصح العقد واذا لم يكن الرهن ولا الكفيل معينا او كان الكفيل غائبا حتى اقترا قام بيق

معنى الكفالة والرهن للمجالة فكان لا اعتبار بعينه فيفسد ولو كان الكفيل غائبا فخر في
المجلس وقبل مع وكذا لو لم يكن الرهن معينا فاستحقاقا على تعيين الرهن في المجلس او فسد
المشتري الثمن حلا جاز البيع وبعد المجلس لا يجوز وقوله فاستخرج لم يجز ان يرهى المشتري
من تسليم الرهن لم يجز على تسليمه قال رحمه الله تعالى يجزى لانه صان بالشرط حقما من حقوقه
كالوكالة المشروطة في عقد الرهن قلت عقد الرهن تبرع ولا يجزى على المشتري كالواهب
غير ان للبايع الخيار ان يارضى بقرن الرهن وان شاذل من مبيعا واعطاء البيع لانه وصدر من غيب
نفوته يوجب الخيار كسلة البيع عن العيب في العيب الا ان يدفع المشتري الثمن حالا
لحصول المقصود او يدفع قيمة الرهن رهنه لان المقصود من الرهن المشروط يحصل
بقيمة قال وان قال البايع امك هذا الثوب حتى اعطيك الثمن فهو رهن وقال رحمه
لا يكون رهنه ومثله عن ابي يوسف لان قوله امك يحمل الرهن ويحمل الايداع والثاني
اقلها فيقتضى بشوته بجلده ما اذا قال امك بدينك او بالكل على لانه لما قابله بالدين
فقد عين جهة الرهن ولنا انه انى با يبيع من الرهن وهو الجنب الى ايها الثمن والعبر
في العقود للمعاينة حتى كانت الكفالة شرط براءة الاصل حواله والحوالة مشروطة عن بر
المجلس كفالة الماترى انه لو قال بملكك هذا بكذا يكون تبعا للشرط بموجب البيع كانه قال
له بملكك بكذا ولا فرق بين ان يكون ذلك الثوب هو المشتري لو لم يكن بعدا كان بعد
لان البيع بعد القبض يصح ان يكون رهنه بشوته حتى يثبت فيه حكم الرهن بخلاف ما اذا
كان قبل القبض لانه بموجب بالثمن وضمان بخلاف ضمان الرهن فلا يكون ضمنيا ايضا
مختلفين لاستحالة اجتماعهما حتى لو قال له امك البيع حتى اعطيك الثمن قبل القبض
فذلك انفسح البيع ولو كانا البيع شيئا يفند بالملك كاللحم والخبز فابطا المشتري وخاف
البايع عليه الثلث جان للبايع ان يبيعه ويصح المشتري ان يشره ويتصدق بالبايع
بالايداع باعه بان يدفع الثمن الاول لان فيه شبهة قال ولورهن عبيدين بالمال لا ياخذ
احدهما بقضا حصته كايصح وفيه المشتري رجل على رجل دين فاعطاه ثوبا فقال امك هذا
حتى اعطيك مالك قال ابو حنيفة رحمه الله هدره لانه ان يبيع الرهن وهو الاساك
والجنب لاجل ايها الدين واعطايه وقال ابو يوسف رحمه الله يكون رهنه لانه لا مال له
يحمل فذكر كونه للرهن وقد يكون للوديعة فيحمل على الوديعة لانها اخل وهي مضمونة والرهن
مكوك فيه فاقال امك هذا بالكل او قال امك هذا رهنه حتى اعطيك مالك فله
بالاجماع ولو قال امك هذه الف بملكك واشهدني بالقبض فهذا ايضا لا مال له ولا يخذ
بالدين لا يكون الماترى للمقتضا والمقتضا ولو قال امكها حتى اتيك بملكك فهذا رهن لانه
امر بلا مساك لا لا يبا ودنك لا يكون الماترى للرهن ولو قضاها الرهن ما ية ثم قال خذها
رهنه بالمالا فيها من ريف او ستوق فهدر رهنه بالسوق لا بالزيف لان الزيف يفسخ
به المقتضا والسوق لا رجل قال الرجل خذ هذه المشرق الدرام رهنه بالدرام الذي لك على
فاداهي خمسة وفي القلب خمسة فهدر رهنه بنصف درهم ولا يملكها المبيع الدين ولورهنه
عشر الدرام بالدرهم الذي له عليه فوجبها خمسة ادرام الرهن والسوق المدا

رجل ره رجل ساعا بالف درهم فقال المرتبة للره هات لي فقال ارهنه باكن فزهنه
بشماية فضاخ قال يرجع ثلثا منه لانه لما رهنه ثانيا بشماية انسخ الرهن الاول والعقد
الثاني فكذا هذا لو كان بضاعه بالف ثم باعه بشماية انسخ الاول وانقضى الثاني فكذا
هذا لان المبيعة بحقوق بكل الدين فيكون الجميع مجتمعا بكل جزء من اجزاء الدين تحصيله
للمتصدق وهو المبالغة في الحمل على المايضا فصار كالمبيع في يد البايع وهو المراد بقوله
كالمبيع في يد البايع فان سعى بكل واحد منهما شيئا من الدين الذي رهنه به فذلك ذلك الجواب
وفي رواية الاصل لانه العقد يتعدد فلا يتفرق التسمية كالمبيع وفي الزيادة ان يبيع
احدها اذا ادى ما سعى له لان التفرق يثبت في الرهن بتسمية حصه كل واحد منهما لان يقول
العقد في احدهما لا يكون شرط الحصه العقد في الآخر حتى اذا قيل في احدهما مع فيه بخلاف
ايصح لان العقد فيه لا يتعدد بتفصيل الثمن ولهذا الوكيل البيع في احدهما دون الآخر
بطل البيع في الكل لان البايع يتضرر بتفريق الصنفه عليه لما ان العادة قد جرت
بضم الردي الى الجيد في البيع فيلحقه الضرر بالتفريق لا كذلك الرهن لان الواهب
لا يتضرر بالتفريق ولهذا لا يبطل به وهذه الرواية هي الاصح قيد بالت لانه لو رهن
عبدان احدهما بكذا والآخر بكذا لم يبين لم يبين كذا في الفناوي الغياثية قال ولورهن
عينا عند رجلين صح سواء كانا شريكين في الدين او لم يكونا شريكين فيه ويكون جميع
الدين رهنا عند كل واحد منهما لان الرهن اضيف الى كل الميع في صنفه واحدة و ٢
يكون شيئا باعتبار تعدد المستحق لان موجه جعله بموجب الدين وهو لا يقبل
الوصف بالتجزئي فصار كله بموجب الدين كل واحد منهما اذا لا تضايقت في استحقاق
الحق ولهذا الرهن لا ينقسم على اجزاء الدين بل يكون كله بموجب بكل الدين وبكل جزء
من اجزائه فلا يشوع قال صاحب العناية اخذ من النهاية قبل هذا متوخفا باذا باع
من رجلين اودع من رجلين على قول ابي يوسف ومحمد فان العقد فيها اضيف الى جميع
الدين في صنفه واحدة وفيه الشيوع حتى كان المبيع او الوهب بينهما نصيب
كما لو مضى على الصافه والجواب ان اضافة العقد الى اثنين توجب الشيوع فيما يكون
العقد مفيدا للملك كالهبة وايصح فان الميع الواحد لا يكون ان تكون ملكة لتخفيض
على الكمال فتجعل شايعة فتقسم عليها للجواز والرهف غير مفيد للملك وانما ينسب
المحتباس ويجوز ان يكون الميع الواحد محبسة لحقين على الكمال فيمنع الشيوع فيه
تجريا للجواز لكنه التبع لا بد منه في الرهن والشيوع يمنع عنه الى هنا كلامه
اقول بخلاف المحبة من رجلين حيث لا يجوز عند المام لان الميع لا ينقسم عليها لا بخلاف
ثبوت الملك لكل واحد منهما في الكل فيثبت الشيوع ضرورة وقد تقدم بيان في كتاب الهبة
وكل واحد منهما في نوبته كالعقد في حق الآخر وهذا اذا كانا معا لا يتجزأ فظاهروا ان كان
ما يتجزئ وجب ان يحبس كل واحد منهما النصف فان دفع احدهما الى الآخر وجب ان
يضمن الراغب عند المام خلافا لما وفي البسوط مسائله على فصول الماول في رهن
رجلين من واحد والثاني في ارضها الرجلين من واحد والثالث في التماسخ فصل

رجلان يدين عليهما رجلا رهنا فاذن جاز لان تبع المرتبة يستحق في الكل من غير شوع و
املاهما لا يوجب شيوعا في الرهن فانه يجوز ان يكون ملك الغير رهنا بدين الغير كما ان
استعار شيئا فزهنه لانها لما رهنه جملته فله رهنه بكونه كله رهنا لكل واحد منهما بدينه
لانها قصد امانة الرهن ولي يصح الما با جعل كل واحد منهما رهنه كله بدينه لانه لو كان
رهنا فزهنه بدينه لم يصح لانه يكون رهنه التماسخ فصار كل واحد منهما رهنه كله بدينه
تصح الرهن لانه يحتمل لتصح العقد ما لم يكن وهذا ممكن الاخرى ان رهنه عبد
اخر بدينه بالف صار رهنه كله بكل درهم مثلا حتى لو قضى الدين الدرهم يبقى كل العبد رهنا
بذلك الدرهم فكذا هذا ويعتبر اتحاد صنفه الرهن واختلافها ولا يعتبر اختلاف الدين
وانما قوما حتى لو رهنه بدين فاذن عينا في صنفين لم يجرى لاختلاف صنفه الرهن فيمكن
الشيوع في كل صنفه ولو مات احد الراهنين فوريته الاخر فالرهن على حاله لان الوارث
يقيم مقام المعتز في صوته واملاكه والرهن لا يبطل بموت الراهن ولا بموت المرتبة
فبقي الرهن على حاله لرجل على رجلين الف درهم وكل واحد كنفيل من صاحبه فاعطاه
احدهما رهنا بجميع الدين انقسم الدين فيهما نصيبين فاباها هك هك بنصف الدين
اذا كانت قيمة كل واحد منهما مثل الدين لان المالكين جميعا صار رهنما بال واحد
وان اصل المال بينهما واحد ومن رهنه مالى بدين واحد وقيمة المالكين سواء صار كل
واحد منهما رهنا بنصف الدين فصل ولو ارتهن رجلان من رجل رهنا والدينان
مختلفا او المالا كانا مختلفين جاز لكل واحد قدر دينه فيما بينهما لان الرهن اضيف
الى كل العبد والشيوع فيه فانه رهنه الكل منها ولم يرهى بعضه من هذا وبعضه
من هذا وموجه ضرورة بموجب الدين وهذا ملا يتقبل الوصف بالتجزئي فصار
بموجب الكل واحد منهما بكاه واذا انها فاسك هذا يوما وهذا يوما صار كل واحد
منها في اليوم الذي يمكن كالعقد في حق الآخر فاذا هك صار كل واحد منهما سقيا
بقدر حصته لان الاستيفاء ما يتقبل الوصف بالتجزئي ولو مضى الراهن دين احدهما
ليس له اخذ في من الرهن وللآخر ان يسكه كله حتى يستوفيه دينه لان الميع صار
محبوسة لكل واحد بكاه والميع الواحد يجوز ان يضر كلاهما بحبوسة حتى هذا
ومحبوسة حتى هذا على هذا الواسطى رجلا شيئا واحدا واديا واحدا حصته لم يكن
له ان يقبض شيئا للبايع ان يحبسه كله حتى يستوفيه مالى الاخر فان هك عنده
بعد ما قضى دينه يسترد ما اعطاه لاذكرنا فصل في تاسخ الرهن والمرتبة فانما
الراهن منه رهنه يسكه المرتبة لو اراد ان يفسخ الرهن لا يصح الما ينقض القبض
كالرهن لا يصح الما ينقض القبض وبوجود القبض لا ينقض الشيء عند العقد كما لو
بوى للراهن ان يتركه فله المرتبة ان يرد لان الرهن غير لازم في عقد المرتبة انما ان
لم يكن لاحدهما ان يرد به دون الآخر لان احدهما متى تفرق بالرد ابطال حق الآخر فان حلف
لآخر بقي في النصف شيئا والرهن في نصف شايح باطل وانما جعل الرهن منها رهنا
من كل واحد منهما على الكمال ضرورة تصحيح العقد تحريا للجواز والضرورة في تصحيح

صاحب التاريخ لاقتدأ اولي لانه ابنته في وقت لا يزار فيه احد وكذا اذا كان الرهن في يد
احد ما كان صاحب اليد اولي لانه لم تكن من القبض وديل على سبته كدعوى نكاح امرأة وسراية
من واحد وقد تقدم لهذا امر ببيان مع اخرها قال **س** رحمه الله تعالى ولو مات راعه والعد
في ايديهما او برهننا على ما وصفتنا كان في يد كل واحد منها نصيب رهننا بحتمه وهذا استحسان
وهو قول ابي حنيفة ومحمد في القيل هذا باطل وهو قول ابي يوسف لان المقصود من الرهن
الحبس للاستيفاء وهو الحكم المأخوذ لعقد الرهن فيكون الحكم به حكما بعقد الرهن اذا ثبت
الحكم عليه بدونه وانه باطل بالشروط كما في حال الحياة والحبس في السابق لا يقبل وبعد الموت
الاستيفاء بالبيع من ثمنه والسابق يقبل فصار كما اذا ادعى رجلان نكاح امرأة وادعت
اختلفتا او فسخوة النكاح على رجل فان الثنا فيهما تزامن في حالة الحياة وقبلها هما
بعد الممات لان حكمهما في حالة الحياة ثبتت ملك النكاح وهذا لا يقبل الانقسام ولا الشراكة
وبعد الممات ثبتت ملك المال وهو يقبل الشراكة والانقسام وقوله والبيد في ايديهما
ومع اتنا قاضي لو لم يكن البيد في ايديهما وابت كل واحد فيه الرهن والقبض كان
الحكم كذا فكذلك في هذا الم يذكر البيد المسئلة الاولى **باب** الرهن يوضع على يد عدل لما فرغ
من الاحكام الراجعة الى نفس الراهن والمرتين ذكر في هذا الباب الاحكام الراجعة الى غيرها
وهو العدل لما ان حكم النايب ابدى بقدر حكم المصل ثم ان المراد بالعدل هنا من رهن الراهن
والمرتين بوضع الرهن في يده وازاد عليه صاحبها النهاية والنهاية يتداخل حيث قالوا وصيا
بيعه الرهن عند طول الاجل قبل اجل هذه الزيادة منها بان على اهل الجاري بين الناس
فيما هو الغالب والاخرضاها ببيعة الرهن عند حلول الاجل ليس بامر لازم في معنى العدل
ومن هذا قال الحاكم الشهيد في الكافي ليس للعدل بيع الرهن ما لم يسلط عليه لانه امر
بالحفظ فحب انفق **قال** رحمه الله ومنعنا الرهن على يد عدل هو ولم يبين المؤلف
العدل الذي يبيع ويضع الرهن على يده والذي لا يبيع قال في العينية لوسط الماذا
ان يكون رهنه عند موته لم يخر مديونا كان او غير مديون ولو شرط المولى ان يكون رهنه
عند جده المارونا والكاتب جاز ولو شرط واحد شريكي المناوضة او الامام او المضاف
او رب المال ان يكون عند الشريك الاخر عند المضارب او رب المال لم يخر ولو اشترى
لابنه الصغير وشرط في الثمن ان يكون عند الاب لم يخر ولو اعطاه المكيل رهنه وشرط ان
يكون عند المصيل او العكس جاز ولو كان الرهن في يد عدل غائب او عند من في عياله فانه
يطالبه بالدين الا ان ينكر الايداع او يدعي لفسده ولما كان لا يدري اين هو حلف المرتين
على العلم بالهلاك وياخذ دينه ولو كان الرهن في يد عدلين سيأتي بيانه ولم يعرف المؤلف
العدل قال في تعريفه هو الذي يقدر على البيع والايقاد المستيفاسا كان او ذميا
او حر في مستامنا ما دام في دارنا فلو كان العدل غير ما قل من يبيع الرهن على يده لم يكن رهنه
لانه لا يبيع منه البيع والايقاد المستيفاسا فان العقد عن الغائب كذا في المحط وسياتي لو كان
العدل غير مجبور او ذميا وقال في ذم وان ابي ابي لا يبيع لان بيد العدل يد المالك وهذا اجمع
عليه اذا استحق الرهن بعد الهلاك وبعد ما ضمن العدل قيمته باضمن المستحق فانعدم

القبض

القبض وان انا يده يد المالك في الحفظ لكون العينة امانة وفي حق المانية يد المرتين لان يده
يد ضمانا هو المانية منزل منزلة شخصين لتحقق ما قصدناه لان كلاهما امر فصادرت
بيده كيدهما ولهذا يكون لاحدهما ان ياخذ منه على الخصوص ولو كانت يده بيد احدهما على الخصوص
كان له ان يسترده منه ويجوز ان يجعل الواحد في حكم يدين الا ترى ان الساعي جعلت يده
كيد الغير وكيد صاحب المال حتى اذا هلكت الزكاة في يده اجزته ولو قدم الزكاة قبل الحول
فاستقصى المال وتمام الحول على الناقص يتم النصاب باية يد الساعي كما انه في يد المالك ينبغي عليه
الزكاة ولا يمكن استرداده ولو لم يجعل كانه في يد المالك لم يتم النصاب ولو لم يجعل في يده
كيد الغير لم يكن استرداده وانما يرجع العدل على المالك باضمن المستحق لان هذا الضمان
ضمان الغيب وذلك يتحقق بالنقل والتحويل ووجد ذلك في الدول والراهن ولم يوجد
من المرتين فلا يجب عليه بخلاف ما اذا انتق البايع والمشتري على وضع البيع في يد عدل حيث
يكون يده يد البايع فحب لانه جعله نايب عن المشتري يعتبر بوجوب العقد فان وجب
عقد البيع ان يكون يد البايع على البيع بد نفسه في حق العين والمالية جميعا لانه ليس نايب
عن المشتري بوجه ما فاذا كان جعله نايبا عنها يعتبر حكم البيع نايبا عن البايع لان اليد
كانت له في المصل ولا كذلك الرهن لانه عينه امانة في يده بل في يد المرتين ايضا والمالية فيه
هي المضونة وهي في حق المرتين ما كان ان يقوم شخص واحد مقامهما لاختلاف همتها فيه
وعدم يقين موجب **قال** رحمه الله ولا يأخذ احداهما من اي من العدل لانه يعلق
به همتها لا في حق الراهن يعلق بالحفظ يده وامانة وحق المرتين في الاستيفاء فلا يمكن
كل واحد منها ابطال حق الآخر ولو شرط ان يتبضه المرتين ثم جعله على يدي عدل جاز لانه
ما جاز للعدل ان يتبضه مقام المرتين في المبدأ فكذا في البناء ولو دفع العدل الرهن الى الراهن
او المرتين يضمن لانه متى دفع الى المرتين فقد دفع الامانة الى الغير بغير اذنه كما لو دفع الى ابي
وسمى دفع الى الراهن فقد بطل ملك اليد والحبس على المرتين فانه ثبت له ملك اليد والحبس
يتضمن العدل ابطال ملك اليد كما بطل ملك العين في ايجاب الضمان فانما تلف الرهن
يضمن للمرتين كما يضمن للراهن وان تبضا القيمة من العدل وجعلها رهنه في يدي العدل
ثم قضى الراهن دين المرتين فاذا ما ياخذ القيمة من العدل ينظر ان كان العدل ضمن بدفع
الرهن الى الراهن ليس له ذلك لانه وصل اليه غير الرهن فلا يمكنه اخذ القيمة والمرتفت
اخذ ذلك لانه وصل اليه حقه فبقي القيمة للعدل وان كان ضمن بدفع الرهن الى المرتين
ولم يرهن اخذ القيمة منه لانه لو كان الرهن قايما ببيعة في يده بعد قضاء الدين فله
اخذ ذلك واخذ بدله ثم العدل هل يرجع بالقيمة على المرتين نظر ان كان دفع الرهن
اليه على وجه العارية والوديعة لا يرجع بقيمة ما دفعه اليه ان كان هلك الرهن في يد
المرتين لان العدل لما ضمن القيمة فقد ملك الرهن بالضمان فصار معبر ومودعا ملكه فان
دفع اليه رهنه باق قال هذا رهنك خذ فاجسه يرجع العدل عليه بالقيمة لو هلك
في يده لانه ملكه باداة الضمان وقد دفع الى المرتين لجهة معونة وهي الرهن فصار كما
لو دفعه اليه على وجه الرهن والبيع وهذه التقرينات ذكرها الفقيه ابد جعفر الصند

رحمه الله تعالى ولو كان العدل رجلا والرهن مالا ينقسم فوضعه عند أحدهما جاز ولم يضمن
 لأن اجتماعهما على حفظ جميع الرهن في المواقف كلها وهذا ينقسم مستند فلم يبق إمكان
 الحفظ إلا بالتمسك ومطلق الأمر بالحفظ يصرف إلى حفظ يمكن بدلالة حالة الأمر وذلك
 بالتمسك والتمسك دالة كالتأنيص نصا فحصل الدفع إلى أحدهما بآلة المالك فلم يضمن
 وإن كان ما ينقسم يضمن القابض بالإجماع ويضمن الدافع عند أبي حنيفة خلافا لهما
 رحمه الله تعالى على ما عرفت في الوصية قال رحمه الله ويهلك في ضمان المرتين لأن يد بيد
 حق المالية يد المرتين والمالية هي المالية لهذا الدفع العدل الرهن إلى أحدهما ضمن لأنه
 مودع الرهن في حق العين ومودع المرتين في حق المالية وكل منهما اجنبي عن الآخر
 والمودع يضمن بالدفع إلى الاجنبي وإذا ضمن العدل قيمة الرهن بالتعدي فيه أما
 بالتلافه أو بدفعه إلى أحدهما وانلغه المدفوع إليه لا يمتنع العدل أن يجعل القيمة رهنا
 في يده لأن القيمة واجبة فلا يجعل رهنا في يده يصرف أيضا ومقتضاها وسهائلا
 ولكن يأخذها منه ويجعل رهنا عنده أو عند غيره فأن تعذر اجتماعهما يرفع أحدهما الآخر
 إلى القاض ليضلل ذلك فأن جعل القيمة رهنا برأيه أو برأي القاض عند العدل الأول
 أو عند غيره ثم قضى الرهن الدين وقد تقدم بيانه قال رحمه الله فأمّا كل الرهن
 المرتين أو العدل أو غيره يبيعه عند حلول الدين صح لأن الرهن مال كذا فلا بد لكل من
 شأنه الأهل بيع ماله مطلقا وبغير الوكالة يجوز تسليمها بالشروط لكونها من
 الاستطاعات لأن ما يقع من التصرف في المال كذا بالتسليم على بيعه استطاعة والاستطاعة
 يجوز تسليمها بالشروط ولو أمر ببيعه صغيرا لا يقبل فبإمره بعد ما يلج لا يبيع عند أبي حنيفة
 وقال لا يبيع لغيره عليه وقت الماسك هدمي قول أن امرؤ دفع باطلا لعدم القدرة وقت
 الأمر فلا يستلج جاز قال رحمه الله فإن شرطت في عقد الرهن أن ينزل بعزله وبموت
 الرهن والمرتين لأن الوكالة لا شرطت في عقد الرهن صارت وصفا من أوصافه حتى
 من حقوقه التي يراها الزيادة الوثيقة فلم يلزم أصله ولا يتعلق به حق المرتين وفي
 الغزل ابطال حقه وصار كالوكالة بالخصوصية بطلب المدي ولولا ذلك ما يبيع مطلقا
 حتى يمكن البيع بالتقدي والنسبة ثم نهى عن البيع بالنسبة لم يجعل نهيه لأنه لازم
 بأصله فكذا أبوعصفه وكذا لا ينزل بالعزل المحكي كوت الموكل وأرثاده ولو حقه
 بدار الحرب لأن الرهن لا يبطل بعده ولو بطل ما كان يبطل بحق الورثة وحق المرتين
 مقدم عليه كما تقدم على حق الرهن بخلاف الوكالة المفردة ومنها أن هذا بيع الملام الولد
 والأرض بخلاف المفردة ومنها أن الرهن إذا كان عبدا وقتله عبدا خطأ مدفع القتال
 بالجنائية كما في هذا الوكيل أو يبيعه بخلاف المفردة وإنما ينزل بعزل المرتين لأنه
 لم يملكه فكانا اجنبيًا عنه بالنسبة إلى الوكالة وهذا إذا عزله الموكل ما ينزل بعزل
 غيره أولى أن لا ينزل فيد بقله شرطت فلو كانت بعد عقد الرهن ذكر الكريخي في محقر
 للرهن أن يعزله وينزل بموته لأن التوكيل بالبيع وثيق مفردا عن الرهن وأما جملتها
 من التوابع للرهن كوضعها مشروطة فيه فإذا لم يشترط الرهن اعتبرته وكالة مبتدأ

دودي مما لا بد منه أنه لا ينزل وهو اختيار بعض مشايخنا لأن المشروط بغير الرهن
 القبح بالعقد لأن اشتراط البيع حق بيعي دينه من ثمنه بزيادة أو انقضاء أو تأكيد شرط في الرهن
 لأنه يثبت في الرهن أيضا حكمه وباشتراط البيع فيه ثبت أيضا حقيقة وكان اشتراط زيادة
 أيضا والزيادة في المعقود عليه تلحق بأصل العقد وصار كالشروط فيه ابتداء الزيادة
 في الثمن ولو مات العدل بطلت الوكالة حتى لو أوصى ببيعه ولم يجز والرهن على حاله
 لأن الرهن رهن ببيعه ولم يرض ببيع غيره وقد دفع الحجر عن البيع بنفسه وبأبيه
 بطلت الوكالة ضرورة والرهن لا يبطل لأن العدل نايب عن الراهن والمرتين في
 الماسك والحفظ والرهن لا يبطل بموتها بموت نايبها أولى ولو أوصى الراهن والمرتين
 على وضعه على يدي عدل آخر وقد مات المولود أو على يدي المرتين جاز لأن الحق لهما فأيما
 اقتلنا وضعه القاض على يدي عدل وإن شاع على يدي المرتين لأنه ليس للرهن والمرتين
 حق في الماسك والحفظ فينتصب القاض على آخر ميمكة ويحفظه نايبا عنهما
 لأن القاض نصب لا يباحثون الناس وإذا علم القاض أن المرتين تم العدل في
 العدالة يضعه على يديه وإن أكره الراهن لأنه لما كان له ولاية الرضخ على يد عدل آخر
 مع أبى الراهن فكذلك ولاية الرضخ على يد المرتين فاما إذا أراد أن يضعه على يد الراهن
 ذكر في بعض الروايات ليس له ذلك لأنه لا ينفذ لأن التصود من الرهن المستأجر وذلك بأن
 يفجر الراهن بأسك الرهن عنه فليس رخص في قضائه وهذا يحصل متى كانت
 الرهن في يده فيكون الوضع في يده استعانة بالانفاد وذكر في بعض الروايات أنه لا
 لأن الضمير لم يثبت من كل وجه لأن العين وإن كان في يده لكن بقي ممنوعا عما المستأجر
 به فالجهر عن الاستئجار ما يفهم وبإذافات من الضمير حصل المرتين منفعته أخرى
 وهو أنه متى هلك في يد الراهن لا يسطر منه دينه كما لو أعار منه وهكذا في يده وكذلك
 لو جعله على يد عدل أو سطر رجلا آخر على بيعه جاز وليس له ضمنه وعذله
 لا يثبت ولو عزلا العدل وسلطا غيره أو لم يسلط جاز لأنها لو انتقا على فسخ الرهن
 فكذا ما شرط فيه ومن التسليم على البيع المرتين قبضه وجعل الراهن مسلطا على بيعه
 جاز لأن الرهن أوجب حكمه وهو الحبس دايا حين قبضه المرتين فإداه القبض والحبس
 بعد ذلك ويتصور عوده في كل زمان لأن المرتين حق استوداده لا يبطل عقد الرهن
 لأن فوات حكم العقد على وجه يتقوى ويرجى عوده لا يوجب بطلان العقد كما لو أمان
 من الراهن وهذا إذا شرط بعد الرهن فاما إذا شرط في الرهن أن يكون العدل
 هو الراهن لا يبيع الرهن فأن قبضه المرتين لأنه شرط في الرهن أن يكون الرهن
 عنده ساعة فلا يجوز كما لو قال يرا ويوما لا مرتين وأما سطر الراهن رجلا على بيعه
 وأما الثمن ولم يقبضه المرتين ولم يكن رهنا لعدم قبضه بنفسه ولا بنايته وبيع العدل
 أياها جاز بالوكالة والثمن يدفع إلى الراهن فأن دفعه إلى المرتين لم يضمن وينزل
 العدل بموت الراهن والمرتين أسوة الغريم لأن الرهن لم يبيع فلم يتعلق حق المرتين
 بالثمن المأتمن أمر بالبيع وقبض الدين من الثمن والمأمور بقبض الدين إذا شاع دفع إلى المأمور

وان شاع في الخراج ويكن هذا كذا محضاً حتى لا يجبر العدل على البيع وينزل بموت
المعدل لانه شرط البيع في رهن غير لازم فلا يكون البيع لازماً ولو قتل العبد المهرج من
عبد العدل المسلط على بيعه او فقا عينه عبد مذبح مكانه فهو مسلط على بيعه
بغلة الماول لان العبد المدفوع صار حراً لان حق المهرج كان ثابتاً في الماول والمذل
قام مقام الماول فثبت ولايته في الثاني حسب ثبوت ولايته في الماول بخلاف
الوكيل المفد لانه ما ثبت له حق بيع الماصل حتى يسحب اليه لانه ولو كان العدل عبداً
مجهولاً او غير مجهولاً او شيئاً ما قلاً او ذناً او غير ما ذن جاز ولا يلزمها الهبة المبادنة
المولى او الولي لانها لو اخذت مضاعف الماوال المبادنة المولى قال رحمه الله بطل
موت الوكيل حتى لا يتقدم وارثه ولا وصيه مقامه لانه الوكالة لا يجري فيها المارثه ولا
الموكل مرضي بنفسه بوابه لا يجري فيه وعن ابي يوسف انه ان رضى الوكيل بملك ببيع
لانه الوكالة لازمة فملك الوصي كالمضارب اذا مات والمال عوداً يملك وصي
المضارب ببيعها لانه لازم بعد ما صار عرضاً قلنا الوكالة حق على الوكيل فلا يورث
عنه لان المارث يجري في حق له لانه حق عليه فوجب القبول بطلانها بخلاف المضاربة
لانها حق المضارب فيورث عنه فيقوم الوارث مقامه فيه ولا الما المضارب لو لاية
التوكيل في حياته فجاز ان يقوم وصيه مقامه بعد وفاته كالاب في مال الصغير والوكيل
ليس له حق التوكيل في حياته فلا يتقدم غيره مقامه بعد موته ولو اوصى الميرجل ببيع
لم يبيع الا اذا اكا مشروطاً له في الوكالة فيصح لانه لازم بوصفه وفي الذخيرة لو مات
العدل بطل التسليم وفي السراجية العدل المسلط على البيع اذا باع البعق بطل
الرهن في الباقية واذا باع العدل الرهن ودفع الاختلاف بين الراهن والمرتهن
والعدل في مقدار الثمن فقال العدل بعث بمائة واعطيتها المرتهن وقال المرتهن
باعه بخمسين والقول للمرتهن في الحاشية مع بيته وان اقام البيعة فالبيعة بينة
الراهن واذا اكا العدل مسلطاً على البيع اذا حل الاجل فقال المرتهن كالم اجل
الي شهر رمضان وقد دخل شهر رمضان وقال الراهن الى سأل فالقول قول
الراهن وفي وقت حلول الدين القول قول المرتهن واذا باع العدل بالبيعة جاز
البيع من غير تفصيل كذا في الماصل وفي غيره اذا باع بنسبة غير موهوبة بان باع الى مش
سنتين ينبغي ان لا يجوز عندهما قال القساضي ابو علي النسي ان تقدم من الراهن
ما يدل على البيع بالنقد بان قال المرتهن بطل البيعة بينه ويؤيدني فيه حتى اوفيه
فباعه بالنسي لا يجوز بمنزله ما لو قال بعه فاني محتاج الى التفتة وفي الذخيرة
ولو كان المرتهن هو العدل فقال له الراهن بعه واستوتج دينك من ثمنه فباعه بالنسي
يجوز كيف ما كان قال شمس الماية السرخسي لو حق العدل بخوف بيع الما من افاقته
ينزل وان اكا يربح افاقته لا ينزل حتى اذا عاد عقله اليه له ان يبيع واذا باع في حال
جنونه لا يبيع والعدل في حق العيق كالمودع فاجاز له جاز للعدل ولا يمكن المسافر
بالرهن اذا كانت الطريق مخيئة واذا كانت الطريق اسناً وفيه بالهر لا يمكن السفر

دينه الضمانية اذا مات المرتهن يبيع العدل العين المهرجونة بحضر الورثة ولو باع العدل
ثم رد عليه ببيع يرجع به على الراهن الا ان يكون الرد عليه باقرار ببيع جاز ان
يحدث في المدقة ولو صدقه الراهن بالبيع في يد يرجع به عليه ولو اخذ العدل
اخذها فافلس ليس له ان يرجع على المهرج ولو قال المرتهن كان قيمته يوم الرهن كذا ثم
ادعى نقصان القيمة لم يصدق ولا يرجع بالنقصان الا اذا اكا نواجع السرقة ذلك
المدقة معروف ولو قال العدل بعث وقبض الثمن وهلك عندي او فقتك ما
عندي صدق عليه وفي الحاشية رهن شيئاً بدين مؤجل وسلط العدل على بيعه اذا
حل الاجل فلم يتبع العدل الرهن حتى حل الدين فالرهن باطل والوكالة بالبيع باقية
ولو رهن شيئاً بدين مؤجل وسلط العدل على البيع مطلقاً لم يقل عند حل الدين
فله العدل ان يبيعه قبل ذلك وفيه امتنع والذخيرة عن ابي يوسف رهنه من اخر عبداً ووضع
على يد عدل وغاب الراهن فقال المرتهن امرت ببيعه وقال العدل لم يأمري ببيعه قال
لا قبل بيعة المرتهن عليه وفي المملات العدل واوصى الميرجل ببيع الرهن لم يجز الا
ان يكون الراهن قال له في اصل الوكالة وكلت ببيع الرهن واخرت لك ما صنعت ويجوز
لوصيه ببيعه ولا يجوز الوصية ان يوصي الى ثالث روى الحسن عن ابي حنيفة ان
وصي العدل يتقدم مقام العدل في البيع وروى ابن مالك عن ابي يوسف رحمه الله
ان وصي العدل يتقدم مقام العدل بمنزلة المضارب بموته والمال عوداً فاما وصيته
تقدم مقام البيع قال الحاكم ابن الفضل رحمه الله هذا الجواب خلاف جواب الماصل وفي
شرح الطحاوي قال سلط العدل على البيع وايقا الثمن منه جاز ببيعه عند ابي حنيفة
رحمه الله فيما عدا دهان وداي ثمن كان الوكيل المطلق بالبيع فان باعه بخمسين الدين
فانه يتقاضى دينه من الثمن وان باعه بخلاف جنس الدين فانه يبيع الثمن بخمسين
الدين ويتقاضى دين المرتهن وعند ابي يوسف ومحمد ببيعه بالدرهم والدنانير بمثل
قيمه او اقل بقدر ما يتقاضى الناس فيه فان باعه بخمسين الدين فغنى به الدين
وان باعه بخلاف جنسه صرفه بخمسين الدين واوفاه الدين ذكر في الماصل اذا كانت
المرتهن مسلطاً على البيع فاقام بينة انه باع بسبعين واقام الراهن بينة انه مات
في يد المرتهن اخذ بينة المرتهن وقال ابو يوسف يرخذ بينة الراهن ولا يظهر ان
العدل وكلاهما عنه بلفظ الوكيل قال رحمه الله فان حل الاجل وغاب الراهن
اجبر الوكيل على بيعه كالوكيل بالخصوص اذا غاب المطلب وهو موكله اجبر عليها
لان الوكالة بالشرط في عقد الرهن صادرة وصفاً او صاف الرهن فثبت كلزومه
وكذا حق المرتهن تعلق بالبيع وفي الامتناع ابطال حقه فيجبر عليه كاي الوكيل بالخصوص
اذا غاب موكله والجائز بينهما في الامتناع فيها ابطال حقه بخلاف الوكيل بالبيع
لان للوكيل ان يبيع نفسه ولا يبطل حقه اما المدعى فلا يقتصر على الدعوى على الغائب
وفي المرتهن لا يمكن البيع وقوله غاب الراهن يظهر انه في يد المرتهن العدل على البيع
وليس كذلك قال في المحيط ولو باي العدل البيع وقد سلط عليه يجبر القاضي على

بيعه لان الوكالة صلت حق المدين حتى لو اذاع العدل استعد او الرهن للمدين حتى يبطل
لما ينفع من ذلك والعدل ينارق الوكيل المفرد بالبيع في اربعة اشياء احدها ان
العدل يبيع الولد والام والوكيل المفرد لا يبيع الثاني العدل يجبر على البيع والوكيل المفرد
لا يجبر الثالث العدل لا ينفذ بيعت الموكل بخلاف الوكيل المفرد الرابع العدل
يمكن المصارفة بالثمن اذا باع العين بخلاف جنس الدين بخلاف الوكيل المفرد
لان العدل مأمور بقضا الدين فيملك المصارفة بالثمن في جنس الدين حتى يمكن
ايضا الدين كما لو قال للاخرا قضي ديني من دارك ما مورا يبيع الدار وايضا
الدين من ثمنها وكل العدل يبيع الرهن وكلاهما جاز اذا كانا حاضرا وان
كان غائبا لم يجز الا ان يجزى بعد البيع كما في الوكيل المفرد على امر في كتاب
الوكالة وكذلك لو دقت العدل للوكيل ثمننا جاز هذه من خواص هذا الكتاب
قيل هو على التخصيص الذي ذكرنا وقيل فيه روايتان في رواية الوكالة انه لا يجوز
الا ان يبيع بحضرة او باجازه وفي رواية الكتاب يجوز مطلقا لان هذا يبيع
حضره راي الاول لان الراي انما يحتاج اليه من الاول لتقدير الثمن لان ثمن الشيء
لا يعرف الا بالراي فاذا دقت الاول الثمن وقد باع الثاني بذلك المعدل فقد حضر
راي الاول وان لم يستعد بعبارة والشرط ان يكون برأيه ونطقه فصاد كالد
باغ بحضرة وجه رواية الوكالة ان هذا يبيع لم يحضر الاول لان راي الاول بالثمن
الذي قد تعلق بعدم زيادة رغبة المشتري في البيع وعدم زيادة روا
السلعة لان الاول متى علم للمشتري في الشئ محتفل فلا يثبت راي الاول بالشك
والاحتمال بخلاف ما لرجاز فان الثاني انما يصير موثقا حال غيبة الاول ضرورة
صحة الاجازة فانه لا بد من الحكم بصحة الاجازة اذا حصلت الاجازة من يملك
الاشياء وانما الاجنبي يثبت حالة الضرورة كالمعدع اذا دفع الوديعة الى
الاجنبي حالة الخوف والغرق جاز في غير هؤلاء الرضا الثاني موثقا فاما
يصير موثقا ضرورة صحة التوكيل ولا ضرورة الى الحكم بصحة التوكيل لانه ليس انشا
عقد ولا اجازة وانما الاجنبي من غير ضرورة لا يجوز فكانت هذه الرواية اصح
باعتد اجنبي فاجاز الرهن والمرتب في العدل جاز ولو اجاز اخذها دون المدين
لم يجز لان الحق لهما لا يعددها لان الملك للرهن والحق للمدين في شروط اجتماعها
على الاجازة فاذا اجاز جاز وكان ذلك اخراجه للعدل عن الوكالة وتوكيله للاخذ
بالبيع ولما ادرك الرهن ارض خراج او عتق واخذ الخراج والعشر من الرهن لا يرجع
في ثمنه لان الرهن صار قاضيا حقا واجبا عليه فلا يرجع به في مال يعلق به حتى يفرغ
وان اخذ ذلك من الثمن او الغلة لا يبطل شيء من الرهن لانه هلاك الزيادة من العين
لا يفسد شيئا من الثمن ويكفر ذلك بحسب ما على الراهن ولانه لم يستحق شيئا من العين
فان لصاحب المارضا ان يعطي الخراج من مال اخر فلم يصير شيء من العين مستحقا الا اذا
اخذ السلطان بغير حق فانه يسقط من الدين بقدره لانه غصب منه فصاد كالد

هكذا

هكذا بيعة الرهن في يده ولو كان الراهن منسلا والرهن في يده العدل فاستحق العبد
فدفع العدل بدله وابتاعه في يده يبيعه ويستوفيه ثمنه وهو احق به من المدين لان
حقها تعلق بالعبد في وقت واحد لا حق المدين فيها تحول في العبد الي ثمنه بالبيع
واما يتعلق بالعبد ثانيا بعد الرد وحق العدل تعلق بالعبد في هذا الوقت فقد استحق
الحقاني في وقت تعلق ترجيح دين العدل لانه وجب بسبب هذا العبد ودين المدين
لم يجب بسبب هذا العدل فصار العدل اولى كدين العبد مع دين المولى فيكون دين
العبد احق وصار كما لو دفع العدل الثمن الى المدين ثم رد عليه بالعبد يسترد الثمن
منه فكذا هذا باع العدل يبيعا فاسد لا يضمن كالدليل المفرد في الاجازات
يجب القاضى ايا ما يبيع فابايع بعد المجلس ايا ما فالقاضي يبيعه عليه
وهذا على اصلها ظاهر او اما على اصل ابي حنيفة فذلك عند البعض لانه تعين
جهة لقضا الدين هنا ولان بيع الرهن صار مستحقا للمدين بخلاف ما لو باع
وقيل لا يبيع القاضي عنده كما لا يبيع مال المدين عنده لقضاء الدين ثم اذا اجبر
على البيع وباع لا يفسد بهذا الاجبار ولا انما اجاز وقوع على قضا الدين باع
طريق شأني لو قضاء بغيره وهو وانما البيع طريق من طريقه ولا اجبار لجهة
وبذلك لا يكون مكرها فلا يفسد اختياره به ولعلم يكن التوكيل مشروطا في عقد
الرهن وانما شرطها بعده وقيل لا يجز لان التوكيل لم يصرف صفة او صا
الرهن فكانت منزلة كسائر الوكالات وقيل يجز كيلا يفتي بفساد هذا
اصح حتى روي عن ابي يوسف ان الجواب في الفصيلين واحد انه يجزى على البيع
نصا وذكر محمد في الجاهل الصغير والاصل الاجاز مطلقا من غير تفصيل يمين ان
يكون الوكالة مشروطة فيه بدل على ذلك فلو باع العدل خذ من ان يكون
رهنا والتمن قائم مقامه فيكون رهنا مكانه فان لم يقبضه بعد لقيام مقام
ما كان متوقفا بجهة الرهن فاذا ائذى كان من مال المدين لبقاعد الرهن في
التمن لقيام مقام المبيع الموهون وكذلك اذا قتل العبد الرهن ورغم الفاسل
قيمته لان الملك يستحقه من حيث المالية فان كان بدل الدم وادرك ضمان المال
في حق المستحق فبقا عقد الرهن فيه وكذلك لو قتل عبده فدفع به لانه قائم مقام
الاول لمخارده ما فيكون رهنا مكانه قال رحمه الله وان باعه العدل او فامر ثمنه
ثمنه فاستحق الرهن وضمن العدل فالعدل يضمن الراهن قيمته والمرتين ثمنه
وكنت هذا ان المرهون المبيع اذا استحق اما ان يكون قايما او هالكا في الوجه الثاني
المستحق بالخيار ان شاء الرهن لانه غاصب في حقه بالخذ والنسليم وانما ضمن
العدل لانه متعدد مثله بالبيع والتسليم فصار غاصبا بذلك فضمن الراهن نفسه
البيع وحق المقتضا لان الراهن يملكه باذنه الضمان مستندا الى وقت الغصب
فتبين انه امر ببيع ملكه فحق اقتضا المدين فلا يرجع على الراهن بدينه وان
شأ العدل رجوع على المدين بالثمن لانه تبين ان الثمن اخذ بغير حق لان العدل

ملك العبد باد الضمان واستقر ملكه فيه ولم يستقل الى الراهن على تقدير ان لا يرجع على الراهن
 بائنه ونقد بيعه لانه المبكر فصار الثمن له لانه بدل ملكه وانما اداه الى المرتبة
 على حساب انما ابيع ملك الراهن فاذا استقر ملكه لم يكن راضيا به فله ان يرجع
 به عليه وفي الوجه الاول وهو اذا كان قابلا في يد المشتري فله ان يخذ
 منه يده لانه وجد عين ملكه ثم ان المشتري ان يرجع على العدل بالثمن لانه العاقد
 فيملك به حقوق العقد وهذا من حقوقه حيث وجب بالبيع وانما دفعه المشتري
 اليه ليس له المبيع ولم يسلم ثم اذا ضمن العدل الثمن للمشتري كما بالخيار ان شاء
 رجوع على الراهن بالقيمة لانه هو ادخله في هذه العهدة فيجب عليه تخلصه
 واذا رجع عليه مع الرهن وسلم له القبوض ويرى الراهن على الدين وان
 شال العدل رجوع على المرتبة لانه ابيع استحق بالاستحقاق فبطل الثمن وقد قبضه
 ثما فيجب عليه رده ومتن قبضه ضروري فاذا دفعه الى العدل عاده
 في الدين على الراهن كما كان يرجع به عليه ولو ان المشتري سلم الثمن بنفسه اليه
 المرتبة لم يرجع على العدل به لانه العدل في البيع مال الراهن وانما يرجع عليه
 اذا قبض ولم يتبض منه شيئا فبقي ضمان الثمن على المرتبة والدين على الراهن حتى
 ولو كان التوكيل بعد عقد الرهن مشروط في العقد فالحق العدل من العهدة
 يرجع به على الراهن قبض المرتبة الثمن او لم يتبض لانه لم يتعلق بهذا التوكيل
 حق المرتبة فلا يرجع عليه كناية الوكالة المفردة على الراهن اذا باع الوكيل ودفع
 الثمن اليه امر الموكل ثم لحقه عهده لا يرجع على القبض بخلاف الوكالة المشروطة
 في العقد لانها تتعلق بها حق المرتبة فيكون البيع لحقه كذا ذكر الكرخي وهذا
 يوجب قول من لا يرى جبر هذا الوكيل على البيع وقال من لا يرى الرجعي هو ظاهر الرواية
 لان رضا المرتبة بالرهن بدون التوكيل قد تم فكان التوكيل متافلا في ضمن عقد
 الرهن فكان متفلا عنه ضروري على ان يخرج الاسلام ويخرج الاسلام فلا قول من يرى
 جبر هذا الوكيل اجماع لاطلاق محذور في الجاهل الصغير والاصل ما يشاء فيكون الوكالة غير
 المشروطة فيه في حق جميع ما ذكرنا من الاحكام هناك ولم يتعرض المؤلف لرهن
 المكاتب والمادون والمضارب واعد الشريكين في الميسرة المكاتب كالحرة الرهن
 والارتهان ورهن العبد التاجر وانما جاز رهن المضارب على اربعة اوجه
 اما ان رهن المال امر بالاستدانة ولم يامر بالرهن او بالعكس او امر بهما فان امر بالاستدانة
 والرهن جاز وقبض الاستدانة كمن يشتري بالنسيئة من المضاربة ولم يبق من
 راس المال شيئا فصار مال المضاربة كله عروضا فاما ان يبقى شيء من راس المال فيكون
 مستدينا على المضاربة ويجوز على وجه الشركة لا على وجه المضاربة ولا يستدني
 قبل ان يقبض راس المال واذا رهن به شيئا من مال المضاربة بامر رب المال جاز اذا
 لم يامر رب المال بالاستدانة لا يجوز وان امر بالاستدانة ولم يامر بالرهن فالاستدانة
 جائزة والرهن فاسد في نصيب المضارب لانه رهن مال المضارب عن مال نفسه

اي اذا فسد في نصيب فسد في الكل وان امر بالرهن ولم يامر بالاستدانة فلاستدانة تلزم المضارب
 خاصة ولا رهن يكون جائزا من امره من شركته المتفاوضة بدين جانية وهذا من المتفاوضة جائز
 وهو عام وليس لشريكه ان ينقض واحدا العنان اذا رهن متافلا من الشركة فهو على قسمين
 اما ان رهنه او ارتبته وكل قسم لا يخلو من ثلاثة اوجه اما ان رهنه بدين بغيره فانما اشترك على
 ان يعمل كل واحد منهما باري نفسه فلهذا اذا رهنه جاز ان يبيع على صاحبه في الفصول كلها
 وان اشترك على ان يعمل متافلا في بيعا او يتفرقا ان ولي الماراة بنفسه يجوز رهنه
 على صاحبه لانه ان يتضرر هذا الدين من مال الشركة لانه هو المطلوب بهذا الدين وان اراد
 صاحبه او اداهما جميعا لا يجوز في نصيب صاحبه لانه رهن نصيب صاحبه بغير اذنه ولم
 يكن هو مطالب فيه لانه لم يقل له اعمل فيه بركن حتى يجوز عليه نصيب صاحبه واذا لم يجوز
 رهنه في نصيب صاحبه لا يجوز نصيبه لانه نصيبه مشاع ويضمن نصيب صاحبه ان
 هلك وهذا كله اذا كان الشريك رهنه وان ارتبته احد هاتين لهما ولم يشترط في
 الشركة ان يعمل كل واحد منهما باريه ان ولي هذا الاستدانة بنفسه يجوز رهنه لانه
 ملك استيفاء هذا الدين لانه وجب بمعهده فيمكن الماراة به لانه استيفاء حكا وان ولي
 الماراة صاحبه او ولي الماراة بانفسهما لا يجوز لانه لا يمكن استيفاء نصيب صاحبه فلا
 يمكن الماراة لنفسه واذا لم يجوز في نصيب صاحبه لم يجوز في نصيبه ايضا لانه مشاع وان
 هلك في يد المرتبة ذهب حصته من الدين ويرجع شريكه بحصته على المطلوب وان شال
 رجوع به على صاحبه لان الرهن الفاسد في حق افادة الاحكام ملحق بالصحيح فنصار المرتبة
 متوفيا لدين فصار متوفيا نصيب صاحبه بغير اذنه بالهلاك فنصار كما لو استقر في حقه
 والدين واجب باذنه صاحبه فلصاحبه اخذ الدين منه وانما اخذ من المطلوب فكذا
 هذا ما اذا اخذ من المطلوب يرجع المطلوب على المرتبة بنصف قيمة الرهن طعن عيسى قال
 وجب ان لا يرجع لان المرتبة اجنبية في نصيب صاحبه وهذا امر المطلوب من حصة صاحبه
 فنصار كما لو دفع الغريم رهنه الى اجنبية اخر ليجوز صاحب الدين ان يخرقه وقد هلك في
 يده لم يضمن فكذا هذا والجواب عنه ان المرتبة صادرة في نصيب نفسه وهو استيفاء
 واستوفى نصيب صاحبه بغير اذنه فنصار نصيبه لانه لا يجوز جعل امانة في يده
 كما لصاحبه ان يشاركه فيما استوفى لنفسه واذا شاركه فيه واخذ منه كان للفقيه
 ان يرجع فيما كان امانة في يده ابتدا فاذا اخذ ذلك كان لشريكه ان ياخذ منه نصف ذلك
 بنصفه ما بقي ثم وثم الى ان لم يبقى شيء في يده امانة فبقي جعلنا نصيب شريكه امانة في
 يده ابتدا احتجنا الى ان يحمده مضمونا عليه اتمها فبجعلناه مضمونا في المبدأ قصص
 للمانة وكذا ذلك الاجنبى اخذ رهنه بدين لما نقل شريكه لم تاخذ رهنه وقال الاخر
 اخذت وهكذا فان كان هو المتولي للبيع فالقول له وان كان وليه الاخر لم يصرف
 الا ان اذا كل واحد لصاحبه ان يعمل باريه في الرهن لان المارتهان بمنزلة الاستيفاء
 في نصيب صاحبه فلا يمكن المارتهان به الا باذنه صاحبه كمثل عا الرجل بدين وارتهان
 من المكفول عنه وقبض جاز لانه ثبت على المكفول عنه الكفيل دين الا انه معنى دين

الموكل افتقر الشريك ثم هلك الرهن في يد أحدهما وقال أخذته بيدي ودينك قبل الافتراق
وقال المأخذه بعد الافتراق فإن كان هو الذي وجده في الشراكة أو جدها جاز عليها
لأنه حكم أمر يمكن استيفاءه للمال فإنه لو ارتفع المال جاز فيصدق فيما حكم وإن المأخذ
أدائه أو أداها جميعاً فعلى المرتين القيمة أنه أخذ من الشراكة لأنه حكم أمر لا يمكن استيفاءه
للمال فإنه لو ارتفع به المال لا يجوز فلا يصدق فيما حكم إلا بقيمة كالوكيل بالبيع بعد
الغزل إذا قلنا كنت بعت وكنت الموكل فعلى أخذ بدين المأخذ رهنه لا يكون مضموناً
على المأخذ لأنه دفع إليه الطلب ليكون عدلاً في الرهن لأنه لم يجبره أن يصاحب المال
وكله بذلك كما لا يجبر أخذ الرهن لغيره فلا يكون مضموناً عليه من لو قال
أجبتني للعضوي وكلتني بأخذ الرهن وكذبه الراهن فيما أدى من يمين يمينته للراهن
لأنه لما كذبه لم يثبت الوكالة في رعهما فصار القابض مطالباً برده لأنه ما دفعه إليه
للإمانة كالوكيل يتبعن الوديعة إذا كذبه المودع فله أن يردده عليه فكذلك هذا
ولو صدق الراهن في الوكالة لم يرجع الوكيل بشيء لأن الوكالة في رعهما الكل وقبض
الوكيل كقبضه فيكون الطالب إذا كان هو الموكل فمأخذه به لا عن الضمان والله سبحانه
وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والالباب **قال رحمه الله تعالى** وإن مات الرهن
عند المرتين فاستحق وضمن الراهن قيمته مات بالدين وإن ضمن المرتين رجع على الراهن
بالقيمة وبدينه وأما أصل فيه أن العبد المرهض إن هلك في يد المرتين ثم استحق رجل
كأن استحق الخيار إن شاء ضمن الراهن وإن شاء ضمن المرتين لأن كل واحد منهما متعهد
في حقه الراهن بالمأخذ والتسليم والمرتين بالتبضع والتسليم فمات ضمن الراهن صار
المرتين مستوفياً لدينه بهلاك الرهن لأن الراهن ملكه بأداء الضمان مستند إلى ما قبل
التسليم فبين أنه رهن ملك نفسه ثم صار المرتين مستوفياً بهلاكه وإن ضمن المرتين
يرجع بأضمن من القيمة وبدينه على الراهن أما بالقيمة فلا لأنه مفروز من جهة الراهن
وأما بالدين استحق اقتضاه فيعود حقه كما كان فإن قيل لما كان قرار الضمان على
الراهن يرجع المرتين عليه والملك في المضمون ثبت لمن عليه قرار الضمان فبين أنه
رهن ملك نفسه فصار كالوضمن المستحق ابتداء مستوفياً بهلاكه ابتداء قلنا هذا لم يثبت
إلى حازم المتأخر والجواب عنه أن المرتين يرجع على الراهن بسبب الغرور والغرور
بالتسليم للمرتين ويمكن الراهن المدين من ذلك الوقت وعند الرهن كأن ساقاً عليه فلما
بين أنه رهن ملك نفسه بل رهن ملك لغيره فلا يكون المرتين مستوفياً بملك الغير لأن
الراهن يمكن المدين بالتسليم من المرتين لأن المرتين يمكن أو لا بأداء الضمان ثم بامه من
الراهن لأن المرتين غاصب بحق المستحق فإذا ضمن يمكن المضمون غرور كغيره
يجمع البدل في ملك واحد ثم الراهن يتلقاه منه لأنه يضمنه منه باعتبار التبضع
على الرهن فيستبدل الملك إليه فبين أنه رهن ملك نفسه فيكون المرتين مستوفياً
باب التعريف في الرهن والجناية عليه وجنابته على غيره لما كان الضرف
في الرهن وجنابته عليه وجنابته على غيره متأخر أيضاً عن كونه رهنًا آخر وضاعاً

ليوافق الرهن الطرح **قال رحمه الله تعالى** وبقررت بيع الراهن على خيار منته
أو قضا دينه اختلفت عبارة محمد في هذه المسئلة قال في بيع الرهن فاسد
وبه مدح قال جازين والصحيح أنه جائز بوقوف وقوله فاسد محمد على ما إذا لم يجزه
مرتين فعند المتأخرين يفسد إذا خوصم إليه وقوله جائز بوقف نافذ محمد على ما إذا
أجاز وفسد وفي الجاهل باع الراهن الرهن فالبيع باطل قبل معناه سيطل وعنه أبي يوسف
ينفذ على المرتين بالبيع أولاً وأما يتوقف لأنه متعلق به حق المرتين وفيه بقاؤه بطلان
حقه فلا ينفذ إلا بإجازته أو بمقتضا الراهن الدين لزوال المعنى وهو يتعلق حق المرتين
به قوله في التعليل لأنه متعلق له إلى آخره **أقول** في تمام هذه القدر من التعليل منظر
فانه يتقضى بالإذا اعتق الراهن عند الرهن ينفذ عتقه كما سيأتي في الكتاب مع جريان
هذا التعليل هناك أيضاً فالوجه في التعليل ههنا أن يقال لانعدام القدرة على التسليم
لتعلق حق الغير به وهو المرتين فيتوقف على إجازته المأخذ المصنف أما فصل بين
هذه المسئلة ومسئلة الاعتاق لانعدام القدرة على التسليم حيث قال في آخر تعليل مسئلة
الاعتاق من قبل أصحابنا واستناع النفاذ في البيع والحجة لانعدام القدرة على التسليم
فتدبر قوله واستناع النفاذ في البيع والحجة لانعدام القدرة على التسليم لأن يد المرتين
مانعة عن التسليم والبيع كما ينتقل إلى الملك ينتقل إلى القدرة على التسليم ولهذا لا ينفذ
بيع المدين والمستاجر والاعتاق لا ينتقل إليها بدليل من ادعاء اعتاق المدين كذا في الكافي
فإذا انعدم البيع بإجازة المرتين انتقل حقه إلى المدين فيكون مجبواً بالدين وعن أبي يوسف
أن المرتين أن شرط أن يكون المدين رهنًا عند المأخذ كالمأخذ والمأخذ لا بالاجارة
نفذ البيع وملك الراهن المدين وأنه مال أخذ فلكه بسبب جديد فلا يصير هذا المأخذ
كما إذا جرم الراهن فأجاز المرتين المأخذ لا يصير المأخذ رهنًا بالمأخذ وجه ظاهر البرائة
وهو الصحيح أن المدين قائم مقام ما يتعلق به حقه وهو بدل ما يتعلق به حقه ومحل
لحقه لأن حقه متعلق بماله والبدل حكم البدل فوجب انتقال حقه إليه كالعبد المدين
إذا بيع برضا الغريم ينتقل حقه إلى البدل من غير شرط لما ذكرنا ولا يستطعنهم بالكلية
لعدم رضائهم بذلك ظاهراً والرضا بالبيع لا يدل على الرضا بسقوط الحق رأساً فيبقى
الحق على غيرهم بخلاف ما ذكرناه من الإجارة ليست يبدل حقه وبخلاف ما إذا باع العبد
المستاجر فأجاز المستاجر البيع حيث لا ينتقل حقه إلى المدين لأن بدل المدين وحقه في
المنفعة فافتراقا وإن لم يجز المرتين البيع ونسخه انسخه في رواية بن ساعدة عن
محمد بن أبي ذر إذا افترق الراهن لا يسلل المشتري عليه لأن الحق الثابت للمرتين بمنزلة الملك
فصار كالمالك فله أن يبيع وله أن ينسخ وفي أصح الروايتين لا ينسخه بنفسه وفي
المختصر إشارة إليه حيث قال يوقف على إجازة المرتين أو قضا دينه جعل المأخذ إليه
دون النسخ ويجعل متى فناء على قضا الدين وهذا دليل على أن النسخ لا ينفذ وجه
من الاستناع لحقه كيلا يتضرر والتوقف لا يضر لأن حقه في الحبس بمجرد الاعتقاد
من غير نفوذ فيبقى متوقفاً ثم المشتري بالخيار إن شاء صرح حتى يفتك الراهن الرهن

او الجرح من سرف الزنك وان شارب من الممر الى المتاعين وللقاض ان ينسخ العقد
لفغات القدر على التسليم لان ولاية النسخ له لا الى المشتري والبايع وهو الراهن
صار كالعبد المبيع اذا ابق قبل القبض فاما المشتري بالخيار ان شارب حق يرجع
وان شارب من الممر الى المتاعين والبايع من الرهن حتى لا ينفذ بيع المورج ولو
باع الراهن من رجل ثم باعه من اخر قبل ان يجيز الميراث فالثاني حذوف ايضا
على اجازته لان الاول لم ينفذ والموقوف لا ينفذ توقف الثاني في ايها الاجازة لم ذلك
وبطل الاخر ولو باعه الراهن ثم اجر او رهنه او وهبه من غيره فاجاز الميراث الاجازة
والراهن او الهبة جاز البيع الاول دون هذه العقود والفرق ان الميراث له
منفعة في البيع لا حقه يتحول الى الميراث على ما بينا وقد يكون احد التقيين ان ينفذ
من الاخر فيعتبر تغيير لعلق الفائدة به اما هذه العقود فلا منفعة له فيها لان
حقه لا ينتقل الى الميراث على التعاقب لما بينا ولا بد له في الرهن والهبة فكان
اجازته استقاطا لحقه فزال المانع فنفس البيع كالوبايع المورج الميراث المستأجرة
من اثنين فاجاز المستأجر البيع الثاني فنفس الاول لانه لا ينفذ له في البيع اذا انتقل
حقه الى البدل على ما بينا فكان اجازته استقاطا لحقه فنفس الاول لنزول المانع
هذا اذا تعلق بالعين المرهونة حق الغير بقصد باشر الراهن واما لو تعلق باقول
قال في المحيط هذا على قسمين احدهما في اقرار الراهن بالمرهون للغير والثاني
في اقرار الميراث انه لغير الراهن اما القسم الاول رهن عبد بالثمن قال هو غلام
لم يصدق لانه قد رهن بغير ابطال حق الميراث وانه يحتمل النقص والابطال
فلم يصح في حق الميراث كاي بيع والبايع ثم الميراث ان شارب المال وقبض الرهن
لا عدم صحة اقرار الحق الميراث فاذا ازال حقه من اقراره كان البيع كالمشتري
ان يتضي الدين وياخذ المبيع فكذلك هذا يرجع باقضى على الراهن لانه قضى
دينه وهو مضطر فيه لاحيا حقه فانه لا يصل الى ملكه الابتضا الدين وكان
كالعبد الرهن يرجع به على المشتري فكذلك هذا فاما شاخص الراهن بتمه العبد
لان الراهن رغم انه ملك رهنه باله وسلمه بغير امر وقد يجوز عن رده اليه للمحال
بحق للرهن فيضمن بتمه وللمرأة يستحق الميراث على علمه لانه ارادى عليه معنى
لواقر به لزمه فاذا انكر استحق عليه وان لم يور المال واعق العبد جاز عقده
لان الراهن والميراث تصادقا على عتق العبد لان الراهن رغم انه ملك الميراث له
واعتاق المالك نافذ والميراث رغم انه كان ملك الراهن لا الميراث لانه لما اقر له
نقد سلطه على عتاقه باقراره فيجوز عتقه كالميراث كله بالاعتاق ثم المسئلة على
اربعة اوجه اما ان كان الميراث موصوفا او موصوفا او ادرها موصوفا والاخر موصوفا
او الدين في ذلك كله حال او موصوفا فاما كانا موصوفا والدين حال فالمرثية فيه
بالخيار اما شاخص الدين من الراهن واما شاخص الحق القيمة ويكون رهنه وكما
يجب ان لا يكون للميراث نصيب الحق على قول ابي يوسف ومحمد لان من رهن الميراث

انه ليس بالملك وانما جاز عتقه بتسليم الراهن لانه لما اقر له بالملك فقد سلطه على الميراث
فصار كالسلطه على الاعتاق بالوكالة فاما الراهن لو وكل وكيله باعتاق المشتري
قبل القبض ونقد الثمن فاعتقه الوكيل لا يضمن الوكيل عندها فيجب ان يكون هذا
على ذلك الخلاف اذ لا فرق بينهما ثم الحق يرجع باقضى على الراهن للمحال لانه لو كان
العبد قايما كان له نصيب الراهن لما احدث في ماله من الميراث وتسليم ماله بغير امره
فصار غاصبا في حقه وصار باخذ الميراث من الحق ملكا للراهن لما بينا ذلك
للمعتق بخلاف الميراث اما عتق العبد وهو موصوفا والدين موصوفا فبطل نصيب الميراث لا يرجع
به على المشتري في حق الدين لانه انما يرجع باعتبارانه قضى دينه وهو مضطر فيه
وقد قضى دينه الموصوفا فلا يرجع بالميراث فاذا كانا موصوفا والدين حال يسمى العبد
للميراث ويرجع على الراهن دون المعتق لانه رغم العبد انه لا يرجع له على المعتق
لان في رهنه ان المعتق لم يصير مملوكا حق الميراث بالاعتاق لان الرهن لم يصح لان
الراهن رهن بغير امر فلا ساية للميراث على امانه ظلمي باخذ الساية مني وكذلك
ان كان الدين موصوفا وان كان المعتق موصوفا والراهن موصوفا والدين حال او موصوفا
فالميراث ان يستضي العبد لان الحق حصل بتسليم الراهن فكان الراهن اعقته
بنفسه وهو موصوفا واما شاخص المعتق لانه بغيره الوكيل عنه بالاعتاق ويرجع
المعتق على الراهن لانه قضى دينه وهو مجبر فيه والعبد يرجع على الراهن دون
المعتق وان كان المعتق موصوفا والراهن موصوفا والدين حال فالراهن ياخذ
بقضا دينه فاذا قضى الدين خرج الميراث من الوسيط فهذا رجل اعق عبد كله له
فارغا عاريا عن حق الغير فلا شيء على العبد وان كان الدين موصوفا فالمرثية بالخيار
ان شاخص الميراث لانه هو المصلط على المعتق فكانه وكل الميراث باعتاقه وان
شاخص العبد والعبد يرجع على الراهن لانه ارادى الدين لا على المعتق لما بينا
واما القسم الثاني فهو على وجهين اما ان اقر الميراث برقبته الرهن لرجل او اقر
بدين في رقبته وكل وجه لا يخلو من ثلاثة اوجه اما ان يفتك الراهن او يملك الراهن
او يبيع الراهن بالدين فاما اقر برقبته لرجل وقال الرهن لغلام اغتصبه الراهن
فان اخذه الراهن فلا سيل للميراث على العبد ولا على ما اخذه الميراث لان اقرار الميراث
لم يصح في حق الراهن لانه اقرار على الغير وما اخذ ليس بيد الميراث بل هو دينه
استوفاه وان كانا هلك في يد الميراث ضمن جميع قيمته للميراث وبطل دينه لانه
لما اقر ان الراهن اغتصبه من فلان ورهنه منه فقد رغم انه مبيع الغاصب
او غاصب الغاصب واما كان نهوضا من بخلاف ما لو انك لانه رده الى يد ما اخذه
منه فيبصر عن الضمان ويبطل دينه لان اقراره في حق الراهن لم يصح فحق الرهن
في حقه واما ان يبيع العبد اما الراهن العدل واخذ الميراث الثمن فان اجاز الميراث
البيع اخذه من الميراث وان لم يجز فلا لانه من رهن الميراث ان العبد للميراث وقيد
بيع بغيره فيكون موقوفا على اجازته فان اجاز يكون ثمن عبده وان لم يجز

بين عبده ولا يسل له عليه وانما قد بين عليه لرجل ان اخذته الراهقة واخذ منه العبد
 ملاضاف على امرتين لانه ربه العبد الى من اخذ منه فانه هكذا في يد من يرجع المقر له
 على امرتين بدنه لا غير ولم ينص في الكتاب ما اذا وجب دين المقر له قبل الرهن
 او بعد وتقبل هذا اذا وجب دينه وهو المقر له قبل الرهن او بعد وقيل هذا
 اذا وجب دينه قبل الرهن وان وجب بعده فلا شيء للمقر له على امرتين لان بالهلاك
 استوفى دينه من مالية العبد فاذا كان الدين واجبا قبل رهنه بدين انه استوفى
 دينه ومالية العبد دين العبد وجب استيفاءه ودين العبد يقدم على دين المولى
 فاما اذا وجب الدين بعد رهنه في صار مستوفيا دينه من مالية المولى في مالية
 العبد دين وجب استيفاءه فصح الاستيفاء واما اذا بيع العبد في الدين فله مقر له
 ان ياخذ الدين من امرتين اجازا لبيع اولي بغيره لان البيع ههنا جائز لانه ممكن للمقر
 له في العبد واذا اجازا لبيع يقوم الدين مقامه ومن ربح امرتين ان المقر له احق
 بشئ العبد منه لان دينه دين العبد ودين المولى ودين العبد مقدم على
 دين المولى فيدفعه اليه **قال** رحمه الله وقد عتقه اي فقد عتاق الراهن
 وهو قول الشافعي وفي قول الاخر لا ينفذ موصرا كما اذا وضعا لانه في تنفيذ
 ابطال حق امرتين ولنا ان العتق صدر من اهله مضافا الى محله وهو ملكه وجب
 العتق بنفاذه ولا يلزم انصرفه لعدم اذن امرتين كما اذا اعتق ابي ببيع قبل القبض او
 المبيع او المصوب فاذا زال ملك الراهن عن رقبته باعتاقه بغير ملك اليد امرتين
 لانه بناء عليه كاعتاق العبد المشترك بل اولى لان ملك الرقبة اقوى من ملك اليه
 فاذا لم يمتنع الا على العتق في المشترك فلا دفي وهو ملك اليد امرتين اولى ان
 لا يمتنع ولا يلزم منا اعتناق الوارث العبد الموصى برقبته اذ لم يكن له مالا اخر حيث
 لا ينفذ مع انه اعتق ملكه لانا نقول يعتق عند الثاني والثالث في الحال وعند
 الامام يوجز الولد آلا السكينة على اعرف في اعتناق العبد المشترك ولم يكن عتاقه
 لغد ولا يمتنع الرهن خارج عن ملك الراهن بدليل ان المولى اذا ائتمنه يجب
 عليه ضمانه فكذا لا ينفذ عتقه كانه خرج عن ملكه لانا نقول وجوب الضمان
 عليه باعتبار انه اذا ائتمنه المالك المصلحة المستحقة بحق امرتين كالمولى يتلف عبده
 اذا دون له فانه يضمن قيمة العبد مع بقا ملكه فيه من كل وجه ولهذا ينفذ
 تصرفاته فيه ولو قال المولى وينفذ تدبيره لكافا اولى لانه اذا علم نفاذ التدبير
 من الراهن والتدبير في حال من الاستيلاء علم نفاذ الاستيلاء والاعتناق
 من باب اولى قال في المبسوط اعتناق الراهن وتدبيره واستيلاءه ينفذ
 ويضمن القيمة وتكون رهنا مكانه ان كان موصرا ان كان المالك حلالا اقتضا
 من القيمة وان كان الراهن موصرا فله امرتين ان يستعني المدير وام الولد في جميع
 الدين والمعتق في قيمته ثم يرجع المقتى با ادعى المولى **قال** رحمه الله وطول
 بدنيه لو جلا يعني اذا كان الدين حلالا طالب امرتين الراهن بعد العتق بالدين

اذا كان موصرا لانه اذا طلوب بالرهن كانه ان ياخذ بدنه اذا كان يحنس حقه
قال رحمه الله ولو جلا اخذ من قيمة العبد وجعلت رهنا مكانه بينه لو كان
 الدين موجلا ياخذ من المقتى قيمة العبد وتجعل رهنا مكانه العبد اذا كان موصرا لان
 سب الضمان قد تحقق وفي التضمن فائدة وهو حصول الاستيفاء من الوجه
 الذي بيناه ويجبها الى حلول الاجل فاذا حل اقتضاء بحقه اذا كان يحنس لان
 للغير ضمان يتوفى حقه من مال غيره اذا اظفر بحنس حقه وان كان دينه فضل رد
 لانها حكم الرهن بالاستيفاء وان كان اقل من حقه يرجع عليه بالزيادة لعدم ما يستقطه قال
 رحمه الله **قال** ولو عتق امرتين في الاقل من قيمته ومن الدين لانه حق امرتين كان متعلقا
 به فاذا عتق الرجوع على المقتى يرجع عليه لانه هذا المستحق بهذا العتق كما في
 عتق احد الشريكين العبد المشترك وكذا الضمان بالخراج والغرم بالختم وظاهر بيان
 الخلاف انه يسمى في الاقل من الشيين المذكورين والمنقول في غيره انه يسمى في الاقل
 من ثلاثة اشياء قال في الجاهل اصله ان الراهن اذا عتق العبد الموهون وهو موصر
 ينظر الى ثلاثة اشياء الى قيمته يوم العتق والى ما كان مضموفا بالدين والى ما كان
 مضمونا به فانه يسمى في الاقل من هذه الاشياء اما القيمة فلا تارة احبس بالمقتى
 عند العبد من حق امرتين هذا القدر فلا يلزمه السكينة الا في هذا القدر كالعبد
 المشترك اذا اعتق احدها وهو موصر اما المضمون بالدين اذا كان اقل لانه
 العبد مضمون بقدر الدين بالعتق وما يحدث بالزيادة المتصلة بعد القبض لم يضر
 مضمونة وهذه لانه السكينة في حق الزيادة فان كانت بحسنة بالدين فلا يمكن
 ايجاب السكينة على العبد في حق الزيادة وان كان المحبس اقل من المضمون ومن
 قيمته يسمى بقدر رهن عتق بالقيمة عتق الراهن تسكينة الرهن
 ثم اعتقه وهو موصر يسمى العبد في مائة فان كان مضمونا بالف حتى لو هلك بذلك
 بالف لانه محبس بماية فكان له ان يفتك بقدر مائة فكان العبد مضمونا بماية بيب
 حيث الاعتبار حالة الاعتناق رهنا عبد ايساري الفا بالف فصار مساويا عتقا
 بتراجع السعر ثم اعتقه الراهن وهو موصر يسمى العبد في خمسمائة لا غير ولو كان
 العتق موصرا ضمن المالكها لان السكينة هنا اقل من الاشياء الثلاثة لان السكينة
 خمسمائة والعبد مضمون بالدين وذلك لانه لو هلك بذلك بالف فاذا استقصى سعر
 وهو محبس بالف فان الراهن مالم يرد المالك لا يفتك الرهن ثم ينقص بالسكينة
 الدين وان كان يحنس حقه كان الدين حلالا فان لم يكن من جنس حقه صرفه من جنس
 حقه كما تقدم وان كان الدين موجلا جعلت السكينة رهنا فاذا حل الاجل قضى به
 الدين على نحو ما ذكرنا وفي الاصل ان كان مكان الاعتناق تدبير فالحجاب فيه كالحجاب
 في الاعتناق المايه فصلين احدهما ان في فصل الاعتناق اذا كان الراهن موصرا فالعبد
 يسمى في الاقل من ثلاثة اشياء وفي التدبير يسمى في جميع الدين بالغ الثانية في
 التدبير لا يرجع المدير باسم على المولى وفي التدبير ولو كان الدين حلالا

الدين بالغ بالغ وان كان موجلا سمي في قيمته فيكون رهنا مكانه وفي المحيط رهنا جارية
ساوي الغالبين فصارت الى الغير بزيادة او سراجا وولدت ولوايساوي الغالبين
بالغير لانها لو لم تزداد لا يفتكها الا بالغير فاذا زادت اولادها هلكت هلكت بالف
لان قيمتها يوم العتد الف والزيادة المتصلة لم يرد عليها عقد ولا قبض منصوصا
فكان وجودها وعدوها بمنزلة وان اعتمها الولد وهو موصى به من المثل فذلك
لوا معتمها حيا في الف ورجا بذلك على الولي ورجع المرتبة على الولي ببقية دينه
لان الراهن لما اعتمها صار باعتراف الولد قابضا للولد كما كانت في اذ اعتراف
المبيع قبل القبض فيقسم الدين عليها نصفان فيسعيان في الف لانها اقل من
قيمتها يوم العتق ورجا بذلك على الولي لانها اديا دينه من خالص ملكها لانها
يحيان وها حله ومن ادي من الغير من خالص ملكه وهو مجبر عليه فله الرجوع
على من عليه الدين اذ لم يسلم له المودع ولم يسلم للعبد كما كان المرتبة من حق الجبس
في العبد لانه لا يحتمل التقل واذا رهنا امة قيمتها الف بالف فجات بولد يساوي
الف فاذا علم الراهن وهو موصى به من المال لا يلاف حق المرتبة بالدعوى وان
كان موصى به المنة في نصف المال والولدي نصفه لانه في حالة المعسر لا
يجب الا السعاية وكل واحد منها صار اصل المام بالاستيلاء والولد بالاعتاق لانه
بالاعتاق صار مشتريا والولد نصير الولد اصل في الرهن كالام كان الولد كحدث سري
اليه ما كان في الام من حق الجبس فصار رهنا كالام فان لم يولد الولد حتى ماتت الام
قبل ان يفرغ من السعاية يسمى في الماقل من قيمته ونصف الدين ولا يزد عليه شيء
بموت الام لان الولد حدث قبل وجود السعاية على الام فلا يكون تابعا لها في
السعاية ولوردد في الراهن امة الرهونة جاز ولا يترجها الزوج الا اذا اذبحها
قبل الرهن لان النكاح لا يتضمن ابطال حق المرتبة لان المرتبة لم يستحق مناخها
ولا ضرر على المرتبة في نفاذ النكاح فتند غشيان الزوج يتضمن ابطال حقه في
الجبس لانه يستحق حبسها فصار كما لا يكون في حق الجبس فله منه من الوطى وحسبه
عنه بخلاف ما قبل الرهن لان الزوج ملك غشيانها قبل الرهن لانه استحق
مناخ بعضها مطلقا فلا يمكن المرتبة من ابطال حقه في الزمان فان وطئها
فولدت وماتت ضمن الراهن قيمتها لانه سلط الزوج على اطلاق حق المرتبة لانه
بالنكاح سلطه على الوطى فيجمل ووطى الزوج كوطى الراهن لانه حصل بتسليطه
ولو وطئها الراهن صار مسترة للرهن ولهذا الزوج امة المبيعة قبل القبض
صار المشتري قابضا لها فصار كان الثلث حصل في يد الراهن فيضمن ولوردد في
ثم رهن فوطئها الزوج وماتت كانت من مال المرتبة استحسانا لا قبالا لان
الوطى حصل بتسليط الراهن فيجبر ووطى الزوج ولهذا يمكن على الراهن اذ ازوجها
بعد الرهن وجه الاستحسان ان الراهن لم يسلمه على اطلاق حق المرتبة لانه حينئذ
لم يكن حق المرتبة ثابتا فيها بل سلطه على اطلاق حق نفسه فلا يجمل ووطى كوطى

الراهن وكان الراهن سلطه على الوطى قبل الرهن وبالوطى قبل الرهن لا يصير متعاقبة لان به
يصير مسترة للرهن واذا رهنا امة بالف وقيمتها خمسية فكانت الاولى فللمرتبة نفسها
لان الكتابة تتضمن ابطال حق المرتبة لان المكاتب لا يصير رهنا لانه لو ادى بدل الكتابة
عق ويطل الرهن وكذلك لو نفذت الكتابة بطل الرهن لانه لا يمكن البيع والكتابة
ما يحتمل الفسخ فلا يمكن منقذه ولو لم يكاتبها ولكن بغيرها ففدت في قيمتها ثم ماتت من
بنت تساوي خمسية فعلى ولدها ان يسعى في خمسية لانه يسعى ما فيها من الدين
الي ولدها متى ولدت مثل جالها فيصير مديرا تبعا للاصل فان سحت البنت في مائة ثم
ولدت بنتا ثم ماتت البنت الاولى ونجدة الاولى والسفلى سعى السفلى في المائة كله لان
يسعى ما فيها الي ولدها كما يسري من الجدة الى الوسطى رهنا امة في قيمة كل واحدة
الف فذهبها الولي ثم ماتت احدهما سحت الباقية في نصف الدين ويضمن الولي
نصفه لانها ماتت بعد ما خرجت من الرهن بالتدبير ولا يتحول شيء من دين الميت لان
الباقية لم تكن متولدة من الميتة والميتة في السعاية كانت بمقتضى على الولي فاذا ماتت
قبل استيفاء السعاية فقد نفذت استيفاء حقه من جهة المحتمل والكفيل فيطالب من
الحاصل فان ولدت هذه الباقية ثم ماتت يسعى الولد فيما على امه وسوا كانت قيمة
الام اقل او اكثر لانها ولدت بمثل حالها مديرة فيسري ما فيها الى ولدها ولو كانت
ولدها قبل التدبير ثم بغيرها جميعا سحت في مائة وخمسين ان كانت قيمتها مثل
قيمة الام لان الولد قبل التدبير صار رهنا فانقسم ما في الام من الدين عليها نصفين
على سبيل التدقيق ان ردد على الولد قبض الراهن بقي كذلك منتسبا وان لم يرد عليه
قبض بطل الانتقام وظهر ان الدين كله كان بازا لام وهذا ردد على الراهن قبض
على الولد لما ذكرنا لان التدبير من المشتري قبل العبد يصير به قابضا رهنا امة بالف
وقيمتها الف فولدت ولدا يساوي الف فان ماتت الام ثم بيا البنت عليها السعاية في
خمسية لانه ورد على الميت قبل الرهن فانه بالتدبير صار قابضا للولد فظهر ان
الدين كان منتسبا عليها نصفان فان ولدت البنت بنتا وماتت البنت الاولى سحت
السفلى في خمسية وان كانت قيمتها مائة لانا السفلى ولد المستحقة فيسري ما في
امها اليها ولدت امة الرهونة بنتا ثم ولدت البنت بنتا وقيمة كل واحدة الف ثم
بغيرها جميعا ثم ماتت الام والبنت الاولى فعلى السفلى السعاية في نصف الدين وعن
عيسى ابن ابيان رحمه الله تعالى قل ينبغي ان يسعى في ثلثي الدين لانه قد كان القاض
للسفلى بالتدبير لان التدبير قبض وصار بازا لكل واحدة من تلك الدين كما لو
رهنت جميعا ثم بغيرها وهو موصى به فماتت بنتان قبل السعاية سعى الباقية
في ثلث الدين فكذا هذا والجواب عنه ان التدبير ليس قبض حقيقه ولكن اعتبار
قبضا حكما بحكم الائلاف كالاعتاق وانما يعتبر قبضا حكما متى لم يكن في اعتبار قبضا
ضرر على المرتبة وهذا في اعتباره قبضا ضررا بالمرتبة لانه يؤدي الى ابطال حقه في
السعاية لانه متى لم يعتبر قبضا كان المرتبة ان يستسعى السفلى في نصف الدين

الراهن

المولى بتراجع السر ولو كانت باقية ترجع على ما كانت عليه بخلاف ما إذا لم يتغير العين وهي باقية
على حالها وقد تراجع السراي العين الذي قبضها بجاهل فلا يقطع شيء من الدين بتراجع السر
كذا في العارية فانما انما في الخلاصة من قوله وانما حكم النقصان ينظر ان كان من حيث العين
فيجب سقوط الدين بقدر النقصان وان كان من حيث السر لا يجب سقوط شيء من الدين عند
ايجاب المثلثة محمول على ما اذا كانت العين باقية وهذا من خصائص هذا الكتاب
والخبر الذي هذا المثلثة قال رحمه الله تعالى وخبر من كان باعارة من رهنه
يعني اذا اعار المرهن الرهن من الراهن بخبر من كان المرهن لان الضمان كان باعتبار
قبضه وقد استثنى بالرد الى صاحبه من رهن الضمان قال رحمه الله تعالى ولو هلك في
يد الراهن هلك بمجانا لا ارتفاع القبض الموجب للضمان على ما بيناه وفي العارية العارية
لو قضى الراهن دين المرهن ثم هلك الرهن في العارية في يد المرهن رد ما قبض قال رحمه
الله تعالى ويرجع عاده ضامه يعني يرجع الرهن الى يد المرهن عاد الضمان حتى يذهب
الدين بهلاكه لعود القبض الموجب للضمان والمرتن ان يرد الى يده لان عقد الرهن
باية في حق الضمان ولو مات الراهن قبل ان يرد كان المرهن احمق به من سائر غرما
لان يد العارية ليست بلازمة والضمان ليس من لوازم الرهن المسمى ان ولد الرهن رهن
وليس بمضيق قال رحمه الله تعالى ولو اعار احدكم اجنبيا باذنا الاخر سقط
الضمان لا يبينه قال رحمه الله تعالى وكل ان يرد رهنه يمين لكل واحد من الراهن والمرتن
حق في الرهن فله ان يرد رهنه مكانه بيتا عند الرهن على ما بيناه خلاف ما اذا اخذ
احدهما او باعه او هبته من المرهن او من اجنبي حيث لا يعود رهنه الا بعقد جديد ولو مات
الراهن كان المرهن اسوة الغرماء لان هذه التصرفات تبطل الرهن بخلاف العارية
والبيع ولا ينافي لان المرهن ولو اذن الراهن المرتن باستعماله او اعاره بالعمل فهلك
الرهن قبل ان يخذ بالعمل هلك بالدين بقا عند الرهن وكذا ان هلك بعد الفراغ من
العمل لا ارتفاع يد الممانه ولو هلك في حالة العمل هلك الممانه ولو اختلفا في وقت الهلاك
فادعاه المرتن انه هلك في حالة العمل وادعى الراهن انه هلك بعد الفراغ من العمل كان
التدويل المرتن لانه منكر البينة بينة الراهن لانه مدعي قال رحمه الله تعالى
وان استعار رهنه ليس رهنه لان مستعير بانبات ملك اليد فيجب بالتدويل بانبات
ملك العين واليد ويجوز ان ينقل ملك اليد على ملك العين شيئا المرتن كما ينقل
حق البيع زوالا لان البيع يزول الملك واما اليد فيكون رهنه قديلا كما اذا
كنوا حيث اطلق له قال في البسوط ما يله على فصول اذها في كنية الامانة والثاني في
اختلافها في الهلاك والنقصان والثالث في ضمانها فاذا اعار رهنه فلا يخلو اما
ان لم يسم له شيئا او سمي له الا او عين له متاعا او شخصا فاذا اعار رهنه وعين
له مكانا او شخصا ولم يسم ما رهنه به فله ان يرهنه بما يقدري وبما يدرى من شالائه
طلب منه قضا دينه من هذا المال مطلقا لان الرهن امانة واستغنا حكاما ولو طلب منه قضا
دينه من ماله جاز فكذا هذا والاستعارة وجبت مطلقة فقد رخص الميعر بما يرهق

بالتا لا يستأجر من رهنه به ولم يسم ما يعل بها فله ان يركب ويركب غيره ويجعل عليها فكذا هذا
واذا سمي الا مقدار فله ان يركب او اكثر او ينجس اخر فلا يخلو اما ان كانت قيمة الثوب مثل
الدين او اكثر او اقل فان كانت قيمة سوا او اكثر فله ان يركب ما سمي فيضرب به الميعر فان
بعضه يكون امانة عند المرتن وهو لم يرض بذلك بل طلب ان يجعل كله مضموما ما اذا
رهقه باكثر فلا يملكه قد يحتاج الميعر الى التكاثر ليصل الى ملكه وربما يتسرع عليه التكاثر
حتى يزداد على المسمى لانه قد لا يجد الزيادة على المسمى فيضرب به وهو قد رخص في تضاد بين
قليل ولم يرض بتضاد بين كثير فصار مخالفا وان كانت قيمة الثوب اقل من المسمى بان
اعار ثوبا ليرهنه بعشرة وقيمة تسعة فان رهنه بقدر قيمة تسعة لا يضمن واما
اذا رهنه بجنس اخر ضمن في النقصان كلها لان مقصوده من تسمية الدرهم ان يرجع
عليه بالدرهم حتى هلك الثوب وسمى رهنه بالطعام لا يملكه الرجوع عليه بالدرهم ولا يملك
ربما يحتاج الى التكاثر وربما يتسرع عليه التكاثر بالدرهم ويتسرع عليه التكاثر
بالطعام فيلحقه زيادة ضرره واما اذا اعار ليرهنه من انشا بعينه فله ان يرضى
لان رهنه يحتاج الى التضييق دينه لا يستعمله في حكمه والناس متناوون في القضاية
والاقتضا فكذا في الحفظ والامانة فالرهن يحفظ ربه لا يكون رهنه يحفظ عمره ليرهنه
فبا اختلاف يلحقه زيادة ضرره ولما عار ليرهنه بالكونه فله ان يرضى بالبره من لان
البلدان والامانة متناوئة في الحفظ والصيانة ولا يخاف خطر الطريق حتى ينقل
ولانه قد يتيسر عليه التكاثر في المكان المشروط ويتسرع عليه التكاثر في غيره
واذا اختلفا في الهلاك او النقصان قبل الاستعداد من المرتن او بعده فالقول المستعير
والبينة للميعر لانه يدعي قضا دينه من ماله والمستعير ينكر فان ادعى الراهن ان المستعير
استرد الرهن قبل التكاثر وصدة المرتن يصدق الراهن لان الراهن والمرتن
تصادقا على نسخ الرهن والرهن عقد جرى بينهما فيكون القول قولهما انما فسخا
ذلك في المتبايعين واما الميعر ادعى انه قضى دينه من ماله وانكره الراهن فيكون القول قوله
ويرجع الميعر على الراهن بقدر ما يذهب عنه بالدين لانه قد صار قاضيا دينه من ماله بهذا
القدر بامر لانه مضطر في قضايه لا يملكه فاذا هلك عند المستعير قبل الرهن او بعد
التكاثر لا يضمن انما المستعير انما يضمن العارية باحد امرين اما بالخلو او بان يتضي دينه
منه ولم يرجد احدهما فاما لا يضمن بالقبض والرد الى المرتن لانه حصل باذنا المالك قضى
الراهن دينه وبعث وكيله بقبض العبد فهلك في يد الوكيل ضمن المستعير ان يكون
من عياله كما لو دفع وهو قد تدل على ان المستعير ليس له ان يدرج من ليس في عياله وان
كان له ان يعير من ليس في عياله وفي الحالين منع الامانة الى من ليس في عياله وذلك لان
المنع الى الاجنبي في العارية انما حصل باذنا المالك لانه الميعر يملك المنفعة منه بالامانة
ومن ملك المنفعة يغير بدل لم يملك المنفعة بالوديعة ليحصل له الا اذا سبغ التملك
المنفعة رهنه المستعير بالثمن وقيمة الف ولم يبق المال فهلك في يد المرتن فيسقط
الراهن الف للميعر وعلى المرتن الف للراهن لان القبض على اسم الرهن مضيق على القضا

كالقبوض بحقيقة الرهن فحينئذ يفتقر المدين إلى الرهن والرافعة والمرتب يدل
العبد فيكون للرافعة العبد من حيث أنه يملكه لأنه حيث أنه قضاء دينه من ماله فإنه لم يكن
عليه دين المرتب استعار من رجلين متاعا للرهن ثم قضى نصف المال وقال هذا
عن نصيب فلا يكونا عنهما لأن كل جزء من أجزاء الرهن يجب على الدين أن لو جعلنا
كل جزء مجزئا ببعض الدين يكن الشروع في الرهن وأنه يوجب بطلان الرهن فلا يمكن
أن يجعل البعض مجزئا ببعض الدين فهذا هو مقتضى الدين وهكذا في يد المرتب فالمرتب
ضامن المالك يرد على مولى العبد ولا ضمانا للمعير على الرافعة وفي رواية أبي حنيفة ردها
على الرافعة وردها الرافعة على المعير وهو الصحيح لأن المعير صار قاضيا دينه بهلاك
الرهن من وقت المار بها لأنه صار متوفيا للدين في حق ملكه اليد والحق من وقت
القبض فظهر أنه استوفى منه المالك وليس عليه دين ولم يكن له حق الاستيفاء فوجب
على المرتب ردها على الرافعة لأنه استوفىها منه ثم يرد على مولى العبد لأنه قضى
دينه من ماله بامر قبض دابة عارية ليرهنها فزكها ثم رهنها ثم قضى المال ولم يتبين
الرافعة حتى هلكت عند المرتب لا ضمانا على الرافعة لأن المستعير للرهن مودع مخالف
بالركوب وقد عاد إلى الوفاق فيبرأ من الضمان الجامع أصلا لأن القصاص نصيب
لا ينافيه الحق المحترمة إلى إربابها لا لا بطلانها وأدوارها استعار الرجل شيئا فذهبه
ومات مملوكا لم يكن للغريم أن يتبعه بدينه بفراذله المعير لأن المعير يرضى بكونه مجزئا
بدين المستعير لا بئذواله عن ملكه ولهذا لا يتابع حال حياة المستعير بشرط رضى المرتب
وإن لم يكن فيه فقيه ضرر لأن الدين إنزاله يد المرتب عن الرهن بفرضه من
غيره يصل إلى حقه بكمال وهذا لا يباع حال حياة المستعير بفرض المرتب مات
المعير والمستعير لم يكن للمرتبة الاسترداد لأن فيه إزالة يد وإبطال حقه ولو كان
على المعيرين ولا مال له سواه وفيه فضل عن دين المستعير لم يبع حتى يجمع الغريم
والمرتبة لأن أباهم يكون مقيدا لأنه متى لم يبع الرهن يرضى بالمستعيرين نفسه
أوبى به المرتب عما دينه فيسلم الرهن لم يبيعوه ويتضمن حق غريم المعير ويبقى
الفضل لهم ولا يبع بفرض رصام وبالأصل الهم شيء أو يصل الهم أقل مما يصل إليه
إذا ما بعد قضا المستعير دينه فكان أباهم مقيدا فيكون مقيدا وإن لم يكن فيه
وقال الدين لم يبع إلا أن يثا المرتب والله تعالى أعلم قال رحمه الله تعالى ولديين قدر
أو جثا أو بدلا فخالفت ضمن المعير المستعير المرتب أي لو عين المعير قدر ما يرضى به أو جثا
أو البدل الذي يرضى به فخالفت كما كان المعير بالخيار أن يضمن المستعير قيمته وإن
شأن المرتب لأن كل واحد منهما متعدي في حقه فصار الرهن كالغائب والمرتب
كصاحب الغائب وإنما كان كذلك لأن التقييد مقيد في تنفي الزيادة لأن غرضه
الاحتياط بما يتسرا داه ويبقى النصان أيضا لأن غرضه أن يعير متوفيا بالكثير
متبائنه عند الهلاك لينرجع عليه بالكثير والتقصان يمنع من ذلك فيكون متعديا فيضمن
إذا عين له أكثر من قيمته فزهنه بأقل من ذلك بمثل قيمته أو أكثر لا يضمن لأنه خلافه إلى

خير لأن غرضه من الرجوع عليه بالكثير حاصل فذلك مع تسرا داه لأنه لم يرجع إلا بمقدار
القيمة لأن الاستيفاء يقع المأية فتعينه أكثر من قيمته غير مقيد في حقه بل فيه ضرر عليه
لتسرا داه وكذلك التقييد بالجنس والخص والبلد لأن كل ذلك مقيد لتيسير بعض
الاحتياط في التحصيل ومن بعض وتفاوت المشايخ والبلدان في المخطأ والصيانة
فيضمن بالمخالفه لو قال ضمن حيث كان التقييد مقيدا كان أولى لأن الإطلاق غير مقيد
فإذا ضمن المستعير ثم عتد الرهن بينه وبين المرتب لأنه ملكه بأذن الضمان تبين أنه
رهن ملك نفسه وإن ضمن المرتب رجع المرتب بما ضمن وبالدفع على الرافعة على
ما بيناه في الاستحقاق وقد تقدم له من يد بيان فراجع قال رحمه الله تعالى أنه
وأنه هلك عند المرتب صار متوفيا وبالهلاك يتم الاستيفاء فيسقط الدين عن
الرافعة ويضمن المعير قيمته لأنه قضى بذلك العذر دينه أن كان ماله مضمونا أو لا يضمن
قدر المضمون والباية أمانة وهذا ظاهر وكذا لو قبضت قيمة الرهن بمسألة به ينفذ
من الدين بخلافه ويرجع المعير بذلك على الرهن لما ذكرنا قال رحمه الله تعالى ولو أنكر
المعير لا يبيع المرتب أن قضا دينه لأن المعير غير مقيد بقبض الدين لما بينه من
تخليص ملكه ولهذا يرجع على الرافعة بما أدى إذا قضى الدين وقوله لا يبيع المرتب
محله إذا رهنه الرافعة وحده فلو رهن ما استعان مع شجاره قال في العناية ولو
رهن ما استعان مع شيء آخر لم يأخذ المعير إلا أن يتبين جميع الدين فإذا قضى يأخذ
ملكه لا غير قيدنا بكون المعير قضا الدين لأن المأجني إذا قضى الدين فلم يرتب أن يضمنه
لأنه متعدي وليس يسأل في خلاص ملكه وفي النهاية إذا أفكته بأكثر من قيمته بأن
كان الدين الرهن به أكثر لا يرجع بالزيادة على قيمته وهو مشكل لأن المعير مضطر
في دفع الزيادة لخلاص حقه فكيف يمنع من الرجوع مع وجود الضرر وأجاب في
النهاية قال قلنا الضمان إنما يجب على المستعير باعتبار ما بينا الدين من ملكه فكان
الرجوع بقدر ما يتحقق به الأمانة على السامع أن يعزى له الجلب والسلك وقد تقدم
بيان الاختلاف في وقت الهلاك إذا اختلف في مقدار امر به فراجعه ولو كانت العارية
عبد فعتقه المعير بقدا عتاقه لأنه يملك رقبته والمرتب بالخيار أن يرجع بالدين
على الرافعة لأنه لم يستوف في حقه وإن شأنا المعير القيمة لأن حقه قد تعلق برقبته
العبد وقد ألقاه بالاعتاق ولو استعار عبدا أو دابة ليرهنه فاستعوله قبل أن
يرهنه ثم رهنه جاز لأنه لما رهنه إن ال التعدي وقد يربط ذمته عن ضمان العقب
لأن أمين خالف ثم عاد إلى الوفاق فصار حله حكم الرهن وقد هلك عند الرافعة بعد
الاسترداد ولا يضمن لما ذكرناه أمين وحكم حكم الوديعه حقه لا حكم العارية لأنها حكم
العارية بانسكاك فصار يده يملكه كونه عاملا يملك التحصيل مقصود
وهو الرجوع عند الهلاك بخلاف المستعير لا يده يملكه وإذا تعدي لا يبرأ
من الضمان حتى يوصله إلى يملكه على هذا عانة المشايخ واختار صاحب الهداية
واختار من الآية الكريمة واختار من الآية أنه يبرأ وقال الشيخ الإمام أنه يبرأ المستعير

اذ انزال التعدي كالوديعة واستدل عليه هو بمثل المستعير الرهن وقد بينا المنفعة فلا يبقى
حجة له على ذلك التعدي ولومات المستعير بملكه واراد الميراث بيعه والى الراهن من بيعه
بيع بغير رضاه اذ كان فيه وفاء لا حق في الاستيفاء وقد حصل وان لم يكن فيه وفاء لم
بيع الميراث لانه في الحبس منفعة فله الميراث يحتاج الى الرهن فيخلصه بالامتنان
او زوايا يمتنع بتغير السر يستوي منه حقه وقوله ولو كان الميراث لا يبيع الى اخره صادق
بما اذا كانت قيمته قدر الدين او اكثر او اقل وقت الصاحب الهداية ولو كانت قيمته مثل
الدين فاراد الميراث يفتك جبراً عن الراهن لم يكن المرثين اذا قضى دينه ان يمتنع العلم ان
قوله جبراً على الراهن في انشاء هذه المسئلة من مغلطات هذا الكتاب وكان لفظ معد
بدل هذا في هذه المسئلة حين اعسر الراهن كما ذكره شرح الحاشية السرخسي وغيره كلام
البيدوي وقد بينه عليه تاج الشريعة وصاحب الكفاية وعن هذا قال بعضهم بل قول
المع جبراً عن الراهن تصحيح عن قول محمد حين اعسر الراهن ونفع من الكتاب والقاري
وقال صاحب معراج الدررية معنى قوله جبراً عن الراهن بغير رضاه مقر صاحب الكافي
هذه المسئلة حيث قال ولو كانت قيمته مثل الدين فاراد الميراث يفتك جبراً بغير رضى
الراهن ليس المرثين ان يمتنع اذ قضى دينه وقال صاحب الكفاية معنى قوله فاراد
الميراث يفتك جبراً عن الراهن اراد ان يفتك نيابة عن الراهن جبراً على المرثين
وقال صاحب العناية قوله افتك جبراً عن الراهن قيل معناه من غير رضاه وليس بظاهر
وقيل نيابة ولعله من الجبر ان معنى جبراً انما مات عن الراهن من القضا بنفسه انتهى
افترس في كلامه اما او لا فلا ما اختار من المنع لا يتشبه فيما اراد الميراث
ان يفتك قبل حلول اجل الدين الراهن اذ لم يفت عن الراهن باذ كان القضا بنفسه
لعمم بجي اوانه حتى يكون افتكاك الميراث هناك بقضا دين الراهن جبراً
لما فات عنه من القضا بنفسه مع ان تلك الصورة ايضا داخلية في جواب هذه
المسئلة كما لا يخفى واما ما بينا فلانه لم يسع في العربية جبراً عنه لو كانت
من الجبر بمعنى التهديد او من الجبر بمعنى الجبران وحل الاطلاق في تركيب المصطلح
عن الدخلة على الراهن لا يكون الجبر بمعنى التهديد اذ هو مستحق في مسئلة بالنظر
الى المرثين وعلى الحق الذي اختار لا يظهر كلمة عند متعلق الما ان يصار الى تقدير
لما فات جملة وجمل كلمة عند متعلقة بلفظ فوات المذبح في ذلك ولا يخفى بعد جمل
ذلك يترك مع حصول التصود منه بتقدير متعلق كله عن نيابة وحده كما فعله
صاحب الكفاية وظهر ما قدمنا ان قول صاحب الهداية مثل الدين قد لا يتناق لا
المحتراز ق الرحمة الله تعالى وجناية الراهن والمرثين على الرهن مضمونة لان
حق كل واحد منها محترم فيجب عليه ضمان ما تلف على صاحبه لان الراهن مالك وقد
تعدى عليه المرثين فيضنه والمرثين حقه لانهم محترمون وتعلق ملكه بالمال فيجمل الملك
كالاجنبي في حق الضمان كالعبد الموصى بخدمته اذا تلفه الوارثه ضمنه قيمته ليشترى
لها عبداً يقيم مقام الاول ولهذا يبيع المريض البتة بالكره التلك فاذا كان حالاً لا

يضنه خلافاً كان موجلاً بجنسه بالدين فاذا حل اخذ بدينه ان كان من جنس حقه
والاجبة بدينه حتى يستوفي دينه وكم يترفع المولى فاذا اجنى الرهن على الاجنبي
قال في المبسوط العبد الرهن مثل رجل خطف هذا لا يخلو اما كانت قيمته مثل الدين
او اقل او اكثر فانه كانت قيمته مثل الدين او اقل فالراهن والمرثين مخاطبان بالدين او
العذا لان احدهما حقيقة تمكن والاخر حق بضاهي حقيقة الملك فانتصبا خصماً لا يتوسط
اجتماعهما في خطاب الدرع او العذا فانه دفعه بطل الدين لان العبد زال عن ملك
الراهن بسبب كانه يد المرثين وفي ضمانه فصار كالموت حتماً فله فيقرر الاستيفاء
فاذا اختار احدهما الدرع والى الاخر لا يدفع لانه اختار الراهن الدرع فتقدم ابطال
حق المرثين في الحبس وهو لم يرض به وان اختار المرثين الدرع فتقدم ازالة ملك الراهن
بغير رضاه فيخرج من ذلك وان اختار العذا فالعذا كله على المرثين لان العذا الدرع الهلاك
عن العبد واحيايه حقه بنظير عن الجناية كمن الدوا لدفع الهلاك ومن الدوا عليه
لان الهلاك عليه فذلك العذا وصار كالعبد المصوب اذا جنى فالجناية على
الصاحب لان الهلاك عليه فذلك هذا ولا يرجع بالعذا على الراهن لانه قضى حقه واجباً
عليه وان فداه الراهن كان قضا للدين ان يبلغ العذا كل الدين ولا يقررها وان بلغ
بعضه فتقدم لانه غير متبرع في العذا لانه استصلاح ملكه واستخلاص حقه
فاذا العبد مشغول بالجناية والعذا يطهره عن الجناية ويحيى ملكه والملك لا يوصف
بالبرع في اصلاح ملكه واحيايه فتدفعضي واجبا على المرثين وهي موقعة به وكانت
له الرجوع عليه كن اعان عبداً رهنه دينه ثم قضى الميراث المستعير يرجع باقضى
على المستعير لانه يحتاج الى تخلص ملكه فيظهر عن مثل الرهن فكذا هذا فاذا هلك
في يد المرثين بعد ما فداه الراهن يرد على الراهن العذا لان الخارج يري عن الدين بالامتنان
لانه صار مستوفياً دينه بالعذا قال بعض شايخنا انه يرد المالك المستوفى بهلاك
الرهن فان وجد بعد العذا لم يسد الى وقت الرهن لان للعذا حكم الجناية والجناية فيحل
حقيق لا يحتمل النقص والاستناد لا يظهر في حق النقص فاما التي لا يحتمل النقص فانقص
المستعير بالهلاك على الحال وكان المستعير بالهلاك اخذها فيرد ما استوفاه في الرهن
وقال يخرج من شايخنا انه يرد المالك العذا كما لو قضى دينه ثم هلك الرهن يرد ما اقتضى منه
وذلك لان القضا بالعذا يحتمل النقص فانه الرهن مع ولي الجناية لو نقصا ذلك جاز فان
كانت الجناية لا يحتمل النقص فظهر الاستيفاء بالهلاك من وقت الرهن فيصير المستعير
بالهلاك سائئلاً على المستعير العذا فيرد ما استوفاه اخذها وصار كالميراث بالامتنان
الخلق ثم استوفى المرثين دينه ثم هلك الرهن في يده يرد ما قبض ان قضا الميراث يحتمل
النقص وان كاسب وجوب الدين لا يحتمل النقص وهو النكاح والخلق فكذا هذا
كله اذا اختار العذا او الدرع فاذا اختار احدهما العذا والاخر الدرع فالعذا الذي لا
الذي اختار الدرع منعت بینه واما الراهن فلا ينافى الدرع ابطال حق المرثين
في الحبس وازالة ملكه عن الرهن وبالعذا لا يبطل حق المرثين في الحبس ولا يزل ملكه

عن العبد ويؤهل له من الفداء الخلف فانه يرجع به على المدين نكاح الفداء المنع من
الدفع والمرتين بالدفع قصد الخلف بالرهن من غير دفع يحصل له لان دينه يستلزم
في الحالين وفي الدفع ان الله ملك الرهن وفي الفداء اتفاق على ملكه فكان مستحاضا ولا
يجزى لا اختيار المستحق هذا كله اذا كانت قيمة الرهن مثل الدين او اقل فاما كانت اكثر
فاما كانت قيمة العبد الفاء والدين الفاء اذا اختار الفداء فالفاء عليها نصفان لان نصفه
مضمون على المرتين ونصفه امانة عنده يستعد الضمان على المرتين وتقدر الامانة على
الرهن اعتبارا للبعض بالكل فاما فداء المرتين فهو متبرع ان كان الرهن حاضرا
وان كان غائبا يرجع على الرهن بنصفه عند اي حينة وعند هذا لا يرجع في الحالين
لانه قضى دينه عن غير مبرم وهو غير مضطر فيه لان الرهن يجبر على فداء الفداء
مما اجاز المرتين الفداء ولا يصح ملكه ولا يحق حقه لانه لا ملك له في العبد ولا حق له
في نصف الامانة ولا كذلك الرهن لانه لو لم يكن في نصف الامانة حق الجسد والامكان
ان لم يكن مضمونا عليه وهو محتاج الى الحياقة واصلاحه وفي الفداء احياقته من
وجه فانه يحصل الحق به بما له فيكون محتاجا الى الفداء فلا يصح بالتبرع بخلاف
المرتين فاما الفداء فيجوز على هذا المضمون محتاجا الى الفداء ولو فداء الرهن والمرتين
غائب لم يكن مضمونا اتفاقا وخرج عن الرهن لانه لا يصح ملك نفسه ويحي حقه
والمالك في اصلاح ملكه لا يكون متبرعا لما ان يشا المرتين ان يهدي نصف الفداء ولو
رفضه الرهن فله المرتين اذا احضران يبطل دفعه ويندبه لانه لا يتفرده احدهما بالدفع
لما بينا وادارهن عدا قيمته الف بالث ففقا عيني عدا قيمته فدفع به واخذ الامعي
مهرهن بالث مما عند اي حينة واي نصف رهما الله تعالى وقال محمد رحمه
الله تعالى يدفع العبد بجنايته والدفع والعبد ينتقم صحعا واعم يبطل من الرهن
متبرع ان كان ملكا فلا يبطل ثلث الدين ويصير الامعي رهنا باقية من الدين وان
الرهن ملك المرتين باقية من الدين وان اشاء اخذ باقية وهذا بناء على ان عند اي حينة
رحمه الله تعالى الجنة العيا تنتقم مقام الصيغة كما ورد ما فكذلك تنقم مقام القيمة لزوما
وختما حتى لا يكون لصاحب الجنة العيا ان يملك الجنة ويضمن نقصان فيصير كات
الثامنة في يد المرتين اما ان انتقصت قيمته بتراجيح السر فيبقى جميع الدين وعند
محمد رحمه الله تعالى قيمة الجنة العيا لا تنقم مقام الجنة والعينين جميعا ولا يكون بدلها
حتى ان له ان يملك الجنة ويرجع بقيمة النقصان فكذلك العبد الجاني يكون بمضنه
بازاء الجنة وبعضه بازاء العينين فاما كان بازاء العينين فالت الى بدل وما كان
بازاء الجنة فالت الى بدل فسط ما كان بازاء العينين ويبقى ما كان بازاء الجنة وعند
ابي يوسف رحمه الله تعالى كذلك القيمة بازاء الجنة والعينين من اختيار المنقولة عيناه
امساك الجنة وتضمن النقصان فاما اذا اختار دفع الجنة واخذ الفداء فالحال
كله يكون بدلا عن العينين لا عن الجنة لان الجاني انا وجب دفعه بسبب الجناية
فيقدم مقام الفات بالجناية والفات بالجناية العيان لا الجنة وكان كالرهن فقا

عينا

لجنا واحدة واخذ نصف قيمة المنقولة كانا الماخوذ بدلا عن الفات فكذلك اذا انتقلت العين
الان بدل العين بدلا عن جميع الرقبة كان في المولى المصلح انه يفر على المالك بدل ملكه فانه
ببدال المبدل عن ملكه حتى لا يجتمع البطل والمبدل في مكان واحد وقد عذر ان لا العين
عن ملكه المنقولة لغزاتها عن ملكه فانما الجنة قايمة مقام العينين والدفع كان
بازاء العينين فصار الرهن فائتا الى خلف وان كان اقل قيمة فيبقى جميع الدين عبد الرهن
اتلف مائة رجل يباع فيه فاما بقي من ثمنه شي هدره فانه بدل بعض الرهن
فيقدم مقامه المبدل كادس طرفه وفي المختصر فان بقي شي من المرتين لانه بابيع صار
كالملك في حقه فصار مستوفيا ومثل كاله فيكون الثمن بدل ملكه فيكون له والله اعلم
بالصواب **باب جناية الرهن بالحرق المبسوط** رهن عبد بالث فحرق العبد
عند المرتين بغير الطريق ثم انتك الرهن واخذ العبد هدره على ربيعة او جبه امان
ودفع فيها دابة ثم دابة او دفع فيها انشاء انشاء او دفع فيها دابة ثم انشاء او دفع
فيها انشاء دابة فاما دفع فيها دابة وتلفت وهي سادي الفاء فالبعد يباع في
الدين المان يندبه المولى لان العبد اتلف الدابة بالحرق والعبد اذا اتلف مال انشاء
يقال لمولاه ان يبيع او يتقاضى دينه فاما باع بالث واخذها صاحب الدابة يرجع الرهن
على المرتين بالدين الذي قضاه لان العبد تلف في ضمان المرتين لانه زال عن الملك
المولى بسبب تحقق ضمان المرتين فيعتبر بالعدل عن ملكه بالموت في يد المرتين وقد
استوفى دينه قبل ذلك فيرجع الرهن عليه بما قبضه بحقيقة الاستيناد وصار
كالعبد المنصوب اذا حرق في يد الغاصب في الطريق ثم رده على مولاه ثم تلف في البير
دابة فالحكم كما وصفتنا فكذا هذا وان وقع في البير دابة اخرى قيمتها الف شارك
صاحب الدابة المولى واخذ نصف ما اخذ لانه يصير مثل الدابتين بالحرق من دقت
الحرق سببا لانه لا تغل له سوى الحرق فكان سبب تلف الدابتين الحرق فصار مثلما
الدابتين معا فصار قيمتهما دين على العبد ولا يرجع صاحب المولى على الرهن شي
لان حقه في ثمن العبد واكتسابه وما اخذ الرهن من المرتين ليس ثمن العبد ولا كسبه
واما اذا تلف فيها انسان فدفع العبد به رجوع الرهن على المرتين بما قضاه من الدين
لان العبد تلف بسبب كان في يده فيصير مستوفيا الدين من دقت الرهن وقد استوفى
في مرة اخرى قبل ذلك فيلزمه رد اخر الدينين فان تلف فيها انسان اخر بعد ما دفع العبد
فولي الثاني يشارك في العبد كما بينا فاذا وقع فيها دابة يبيع العبد وصره ثمنه
الى صاحبه ثم وقع انشاء فالت فذمه هدره وكان يجب ان يستغنى البيع ثم يدفع الى
ولي الجناية ثم يباع لانه تلف المادي يستدلي وقت الحرق فصار كما بنا وقعا
معا فلا يهدر دم المادي بل يدفع العبد الى ولي الجناية ثم يسلع بدينه العبد والجواب
عنه اما يستغنى البيع لا ينفذ لانه لا ينقصناه احتجنا الى اعادة مثاله ثانيا فيكون
استغناؤه القساي من الماييد والقاساي لا يشغل بالماييد واما اذا وقع فيها
ادمي فالت فدفع العبد بالجناية ثم وقع فيها دابة فانه يقال لولي القتل اما ان يبيع

العبد او يضي الدين ايا الجانبين استندنا الى وقت الحزن فكانها ومساكين في العبد
 الى ولي الجانبين ويخبر بين البيع والعدا فكذا هذا عباد حرا بين في الطريق في جمع
 فيها عبد الرهن قد دفع به ثم دفع احدها فيها فمات بطل نصف الدين وهدر منه لانها
 قام مقام العبد الاول واخذ حكم الاول ولودع العبد الاول في البيع وذهب نصفه بايا
 ذهب عنه اولئك يد وسقط نصف الدين فكذا هذا والله اعلم قال رحمه الله تعالى
 وجناية الرهن عليها وعلى مالها هدر ولا يخفى ان هذا المطلق غير ظاهر ولو قال الوفاء
 وجنابته على الراهن الموجبة للمال وعلى ماله هدر وعلى المرتين بما دون النسي او في ماله
 هدر لان الجناية على الراهن الموجبة للقصاص معتبرة في النسي والمطراف معتبرة
 بما توجه به وعلى المرتين في النسي الموجبة للقصاص المعتبر وسجل كونها هدر في
 حق المرتين حيث لا فضل في قيمته عند الامام قال الشارح اطلق الجواب والمراد جناية
 لا تعجب القصاص وان كانت ترجيه فمعتبر حتى يجب عليه القصاص اما المرتين
 نظا هو لانه اجنبي عنه وكذا المولى لانه كلاجنبي عنه في حق الدم اذا لم يرد خل في
 ملكه اما حيث المالية لا ترى ان اقرار المولى عليه بالجناية الموجبة للقصاص باطل
 واقرار العبد بها جائز والقرار بالمال على عكسه فاذا لم يكن في ملكه من ذلك الوجه
 صار اجنبي عنه بخلاف ما يرجب المال لانه مال له ملك المولى ويستحق المرتين فلا فائدة
 باعتبارها اذا حصل الحال بخلاف جناية المصوب منه حيث تعتبر عند ابي
 حنيفة لانه الملك عند اداء الضمان يثبت للقاصب مستذاق يكون الكف على
 القاصب فكانت جناية على غيره بالملك فاعتبرت هذه وهذا الحكم فيها با ما كانت
 على غير المادى بخلاف بين اصحابنا لما ذكرنا وان كانت موجبة له منع الرقبة بان
 كانت على المادى في النسي خطأ او فيما دونها فكذلك عند ابي حنيفة وقالوا ان كانت
 جناية على الراهن فكذلك وان كانت على المرتين فمعتبر لان اعتبارها فائدة تمكن
 رقبة العبد والمرتين غيرا لكان حقيقته فكانت جناية الرهن عليه جناية على غير المالك
 غير انها سقطت لعدم الفائدة في جناية لا تعجب دفع العبد لما ذكرنا وهذه اعادة
 ممكن رقبة العبد وان كان دينه يستطع بذلك لانه قد يجبا بملك رقبة العبد وربما
 يكون بقا الدين انفع له في اختيارها شامرا اذا اختار اخذها ووافقه الراهن على ذلك
 ابطال الرهن يسقط الدين بهلاكه لانه دفعه بالجناية يجب هلاكه على الراهن
 ويسقط به الدين وهذا الوجه على الاجنبي قد دفع بها سقط الدين وان لم يطلب الجناية
 فهو رهن على حاله ولا في حقيقته ان هذا الجناية لو اعتبرناها المرتين كان عليه
 التطهير من الجناية لانها حصلت في ضمانه فلا يفيد وجوب الضمان مع وجود التخليص
 عليه وهذا الاختلاف نظير للاختلاف في العبد المصوب فان جنابته على القاصب
 لا تعتبر عنده وعندهما تعتبر وما ذكرناه الفائدة غير ظاهر لانه اذا اخذ العبد بالجناية لا يكون
 له باختيار المالك وفي رواية عند ابي حنيفة اذا كان قيمة الرهن اكثر من الدين فان
 جناية على المرتين معتبرة بحسبها لان الزيادة امانة فصار كجناية العبد المودع ولو جني

الرهن على اية الراهن وعلى المرتين في معتبر في الصحيح حتى يدفعها او يفدا وان كان
 على المال فباع كما اذا جنى على الاجنبي اذ هو اجنبي كسائر المملوك ولم يترفع المولى لبقية
 الجناية التي تكون هدر او جناية بمقتضى الرهن على مقتضى المال في الميسر اصله ان
 جناية المشغول على المشغول هدر لكن يسقط الدين في المجني وكذا جناية المشغول على
 الفارغ واما الفارغ على الفارغ وجناية الفارغ على المشغول معتبر وينتقل ما في
 المشغول من الدين الى الفارغ فيصير هدرها مكانه لان الجناية امانة تعتبر لحق المرتين
 في المجني عليه لا بحق الراهن لكن كلاهما ملكه واعتبار الجناية لحق المرتين لا يفيد الا في
 جناية الفارغ على المشغول لانها امانة تعتبر يستغل المجاني بما كان على المجني عليه
 وهو الجبس وهذا ثابت قبل الجناية فان المجاني كان مجبوا بالدين الذي كان
 المجني عليه مجبوا به ولهذا جناية الفارغ على الفارغ هدر لانه لا يستغل فيها
 بحق الجبس واذا لم يفدا عبا رها صار كانه قات باقة سعادته فاما جناية الفارغ
 على المشغول تفيد لان الدين يتحول اليه من المجني عليه قام مقامه ثم المسائل علم
 فصول ادها في الجناية على الرهن والثاني في جناية ولدا الرهن والثالث في جناية
 الرهن المستعار واذا رهن رايين فالتفت احدها الاخرى ذهب من الدين بحسبها
 بخلاف ما لو كان الرهن عديدين فقتل احدها الاخر يتحول دين المتول الى القاتل لان
 جناية العجا جبار لقوله عليه الصلاة والسلام هرج العجا جبار فمات قتل احدها
 الاخرى بمنزلة موتها حتف ائنها فاما جناية الرقيق على الرقيق معتبر حتى يجب القصاص
 او يجب المدفع والنفاء مقام القاتل مقام المتول فيتحول دين المتول الى القاتل ثم باي
 قدر يتحول اليه باي شيء ارتهن عديدين فلا يخلو اما ان ائتمنها في صفقة واحدة
 او في صفتين فلتا ائتمنها في صفقة بالف وقيمة كل واحد منها الف فقتل احدها
 صاحبه والباقى رهن بسبعائة وخمسين لان كل واحد منها نصفه مشغول ونصفه فارغ
 فالنصف الفارغ من العبد المتول تلف بجناية الفارغ على المشغول وجناية الفارغ
 على الفارغ وذلك كله هدر والنصف من النصف المشغول تلف بجناية المشغول على المشغول
 وذلك هدر فصار كانه تلف باقة سعادته فيتحول منه ما با رايه من الدين الى القاتل وذلك
 مايتا وخمسين فصار كانه رهن بسبعائة وخمسين ولو لم يقتله ولكن نقاعينه
 فلا يخلو اما ان نقاعين الاخر لا غير فمات كل واحد عين الاخر متعاقبا او متسا
 فان نقاعا احدها عين الاخر لا غير كان النائة رهن باستمائية وخمسة وعشرون والاخر
 بمايتين وخمسين ولا يملكها الا جميعا اما المنقوعة عنه لانه كان رهن بجسمية والقائ
 بالنقي تلف منه نصفه لان العين من المادى نصفه ونصفه فارغ ونصفه
 مشغول فيبقى نصف الدين با ان النصف القيام والجناية على النصف الفارغ من
 العين هدر لانه تلف بجناية الفارغ على الفارغ او بجناية المشغول على الفارغ
 وكله هدر والجناية على نصف المشغول هدر لانه نصف نصفه تلف بجناية المشغول
 لان النائة نصفه فارغ ونصفه مشغول وجناية المشغول على المشغول هدر

فسقط ما زايه من الدين وذلك ماية وخمسة وعشرون والنجاية على نصف نصف المشلول
 معتبر لانه تلف النجاية الفارغة على المشلول يتحول ما زايه من الدين الى القاتل وذلك
 ماية وخمسة وعشرون فبقى دين المنقوع عينة ماية وخمسة وعشرون فكانا رهنا به
 وتحول من دينه الى النجاية قدر ربع ماية وخمسة وعشرون فكانت النجاية رهنا بثمانية
 وخمسة وعشرون وسقط من دين المنقوع عينة قدر ربعه وذلك ماية وخمسة وعشرون
 ولا يفتكها الا جميعا لان الرهن واحد ولو ان المنقوع عينة ثمان مائة النجاية بقيت
 النجاية الماد ثمانية واثني عشر ونصف والنجاية الاخرى يكون رهنا بربو مائة وستة
 وربع لان النجاية الاخرى تلف نصف النجاية الماد وبقى نصفه فبقى نصف الدين بازا
 النصف الباقى وذلك ثمانية واثني عشر ونصف لان النجاية على النصف النافذ
 هدر وعلى نصف نصف المشلول ايضا هدر يسقط ما زايه من الدين وذلك ربعه
 وهداياه وستة وخمسين وعلى نصف نصف المشلول معتبر لما مضى فتحول ما زايه
 من الدين الى النجاية الاخرى هدر ربعه وذلك ماية وستة وخمسين فبقى النجاية الماد رهنا
 بأربعة وستة وربع ولو فاق كل واحد منهما من الاخر فبقى النجاية الماد رهنا بماية
 واثني عشر ونصف وصار النجاية الثاني رهنا بأربعة وستة وربع ولو فاق كل
 واحد منهما عينة الاخر معاد ذهب من الدين وبقى كل واحد ثلاثة ارباع خمسية لان
 الاصل لما فاق عينة الاكبر فقد تلف منه نصفه فبقى نصف الدين بازا النصف
 الباقى والنصف الثالث من الاكبر نصفه فارغ ونصف مشلول والنجاية على النصف
 الفارغ هدر والنجاية نصف النصف المشلول هدر فسقط ما زايه من الدين
 وذلك ربعه والنجاية على نصف النصف المشلول معتبر فتحول ما زايه الى الاصل
 وذلك ربعه وقد سقط من دين الاصل ربعه ايضا لان النجاية على نصف النصف
 المشلول هدر فسقط ما زايه من الدين فالجاء ان يبقى من دينه مايتا وحيق
 وتحول اليه من دين الاكبر ربعه مضار رهنا بثلاثة ارباع خمسية واما اذا
 ارتين عدين كل واحد بمخمسية بصنعة واحدة فقتل احدها صاحبه فاما لم يكن
 فيها فضل على الدين روي عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه يسقط ماية الجاني عليه
 لانه لا فائدة في الدفع للمرتين وهدرت النجاية فان كان فيها فضل بخير الراهق
 والمرتين ان شاء جمل القاتل مكان المشلول وبطل ماية المشلول من الدين وان شاء
 فدايا القاتل بقيمة المشلول وعزم كل واحد خمسية فكانت القيمة رهنا مكان المشلول
 والقاتل رهنا بحاله لان المشلول كله تلف بنجاية النافذ لان الصنعة متى فرقت
 فالحق المتعلق باحدهما لا يتعلق بالاخر فكان كل واحد منهما فارغا عن دين الاخر وهذا
 لو قضى دين احدهما كان له ان يفسكه ونجاية النافذ على المشلول معتبر مضار كما
 لو قضى احدهما على عبده لا يجزي بخير الراهق والمرتين بين الدفع والنفذ فكذا هذا
 فان اختار العذا غرم كل واحد خمسية لان نصف القاتل مضون على المرتين ونصفه
 امانة عنه فكان العذا عليها اعتبار البعض بالكل وان كان فاقا احدهما عينة

المعز فقبل لها ادفعاه او اذياه بارش عينا الاخر لان الملاف البسحق يعتبر باللاف
 الكل وفي الملاف الكل بخير فكذا في الملاف البسحق فاما دفعه بطل ماية من الدين
 وان ذياه كان العذا عليها نصفين رهنا بخ المنقوع عينة ولو قال المرتين لا اذني
 وادع الرهن على حاله ذلك والمنقوع عينة ذهب نصف ماية لان هذه النجاية
 انما تعتبر الحق المرتين لا الحق الراهن لانه لو طلب النجاية ودرج الجاني سقط نصف الدين
 ولو ترك النجاية يسقط ربع الدين فكانت النجاية طلب النجاية سقط نصف الدين ضرر
 بالمرتين فاذا رضى با بطل حقه فله ذلك ويسقط اعتبار النجاية ولو قال الراهن
 اذني وقال المرتين لا اذني للراهن ان يذنيه بارش النجاية كلها لانه يحتاج الى
 العذا ليخلص عبد الرهن عن النجاية فان ذاه يكون له نصف ذلك ما على المرتين
 في العبد الجاني ويسقط من حقه في العبد الجاني نصفه لان الراهن مضط الى العدا
 ليخلص عبد الرهن عن النجاية فان ذاه يكون له نصف ذلك غراما على المرتين في
 العبد الجاني ويسقط من حقه في العبد الجاني نصفه لان الراهن مضط الى العدا لانه
 بالعدا يحيى ملكه والامسان فيما يحيى ملكه لا يكون متبرعا فيكون له حق الرجوع عليه
 وللمرتين عليه مثله فيلحقان قصاصا فيصير موديا من القاتل فيخرج القاتل من
 الرهن وان ادى الراهن العذا وقال المرتين اذني فذا وكان متطوعا فيه اذا كان
 الراهن حاضرا لان بقدر المضطراذ في عنة نفسه وبقدر الامانة ادى عن الراهن وهو
 غير مضط فيه لانه غير يحيى ملكه فيكون متبرعا وان كان الراهن غائبا كان على
 الرهن نصف العدا ما قبل هذا عذابي خفيفة رحمه الله تعالى وبهذا يكون
 تبرعا كان الراهن حاضرا او غائبا لما ياتي ولو قتل العبد الرهن نفسه او فاق عينة
 فلا شيء فيه كالومات لان نجاية الانسان على نفسه هدر لما يتبع واذا كان
 الرهن امثلا قيمة كل واحدة الف فذلت كل واحدة بنتا ساوي الف والدين الف
 فقتلت احدى البنتين صاحبهما لم يسطر من الدين شيء والباية رهنا بالانكسار لان الدين
 لم يقسم عليها وعلى وليها ارباعا على سبيل الترتيب والامتنان لان قيمتها على اليد
 كل واحدة فارغة وربعها مشلول بالدين لان قيمة كل واحدة مثل الدين والموتولة ثلاثة
 ارباعا فارغة وربعها مشلول والنجاية على ثلاثة ارباعها هدر لانه تلف بنجاية النافذ
 على النافذ وبنجاية المشلول على النافذ اما انه لا يسقط ما زايه من الدين ولكن
 تلحق باهما لان بغوات الولد الملاك يتحول ماية من الدين الى الام والنجاية على ثلاثة
 ارباع ربع المشلول معتبر لانه تلف بنجاية النافذ على المشلول فتحول ما زايه من الدين
 الى القاتلة فصارت القاتلة رهنا بسبعماية وخمسين واما القاتلة كانت رهنا بثمانين
 وخمسين وذلك كله الف فاما ماتت ام المتولة بقيت القاتلة واما بسبعماية وستة
 وثمانين ونصف لحرقها من النجاية فيفسكها بنكاح امة موهوبة بالف وقيمها الف فذلت
 ولدا يساوي القاتل في الولد فذم بها لم يسطر من الدين شيء لان دفع الولد بمنزلة العدا لكن
 ولوهذا الولد لا يسقط شيء من الدين فكذا هذا فان فقات الام عيني البت قد نعت

الام واخذت البنت بغير مهره بالغ كاملة لان الام اى ماتت مات جميع المال عندها وعند
رحمة الله تعالى سقط من الدين بقدر نقصان العين لان عنده الجثة العيا اذا اختار
حول القاتل في الدرع واخذ الجثة له ذلك وليس لولي المنتوة اساك الجثة ونصف
النصفه وكذلك عند بيع مهره الله تعالى اذا اختار حول المنتوة دفع الجثة واخذ
الفاية فالرهن كله فأت الى خلف فيقدم الخلف مقامه وعند محمد رحمه الله تعالى حول
المنتوة اساك الجثة ونصف النصفه وكما الفاية بدلا عن الجثة وعند العيني
حيثما نازا العين من الرهن قد بطلت الميناى لم يهر ملكا للراهن ولا وصل
الى يد الميراث وبقي الرهن بان الجثة لانها صارت ملكا للراهن ودخل الى الميراث فكان
الرهن بقدر الجثة فأتا بثلث فيكون رهنه فأت فأت الام بعد ذلك عيني البنت
ذرفت واخذت الام عينا في القطن يكره وهذا جميع المال الى الت قامت مقام
الام بالدفع كما قامت الام مقام البنت بالدفع في جميع الرهن وفي المنتوة بعد
الرهن الاول على حاله وينهب منه بحساب ما تنقص من العين لان الام كانت اصلا
هذا الرهن والبنت جعلت بدلا عنها وتبعها لها فاذا دفعت الام بالبنت فقد رقت
القدر على الاصل قبل حصول النقص بالبدل لان المقصود من الرهن الاينالوم يوجد
الاينال فخط اعتبر البدل فبقيت الام اصلا في الرهن كما كانت قبل الدفع لا بدلا عن
البنت فأت اصلا لو ذهبت عينا بمطعم الدين بحساب العيا مكرها هذا لان
البنت لما جعلت بدلا وتبعها للام في الرهن فلو قامت الام مقام البنت يكون هذا
جمل المتزوج تبعا لثبته وهذا خلاف موضوع السبع فلا تقدم الام مقام البنت
بل تبقى اصلا وتبقى رهنها كما كانت رهن امه تساوي الثا بالث فولدت ولدين
كل واحد يكرى الفانجى احدها فدفع ثم فأت الام عينيه فدفعت الام واخذ الولد
مكاتها فالولدان بالالف وهذا عندها لان الابن الاغنى يقدم مقام الام والام مع الابن
الصحيح كما ناهنا بجميع الدين وكذلك الابن اذا وعند محمد رحمه الله تعالى سقط من
الدين بقدر نقصان العي فان مات الاغنى ذهب نصف الدين لان زيادة نصف الدين
فان جني الولد البايع على الام فدفع واخذت الام عاد الرهن الى حاله الاول وذهب من
الدين بحساب ما ذهب من الام لاحتسابا وفي القطن يكون ما كان في الولد لما ينال رهن
استين تساوي كل واحدة الف فولدت كل واحدة ولدا يساوي الثا ثم احد الولدين
قتل امه لم يلحقه من الجناتين شي وكانا رهنين وحين ذهاب الام باينها
ماين وحين لان جناية ولد الرهن على الام هدر لانه تبع للام وفي حق الرهن لان
عند الرهن لم يرد عليه وانما صار رهنه تبعا للام فصار كسائر اطرانها وجانها على
طرانها هدر وسقط ما فيها فكذا هذا ولان الام قتلت ولدها عاد نصيبها لان
جانيها على ولدها ان كانت ماهرة صار كان الولد مات حتف انفه فيلحق ما فيه الي
امه ولوم يكن كذلك لكن احد الولدين قتل الولد الاخر كانت ام المقتول ثلاثة اثمان
القاتل رهنه بخمسة اثمان القاتل وانه رهنه بخمسة اثمان قال في الاصل انما يقال

بما ثمن القاتل ونصف ثمنه مع ام المقتول رهنه بخمسة اثمان القاتل ونصف ام القاتل
رهنه بخمسة اثمان لان الدين انقسم بينهم ارباعا لا استوفى قيمتهم فصار بان كل واحد منهم باينها
وعشرون وثلاثة ارباع المقتول فادفع عن الدين لان قيمته الف وربعه مشغول القاتل
كذلك والجناية على ثلاثة ارباع الفادع هدر والجناية على ربع الدين مشغول هدر
لانه ثلث بجناية المشغول على المشغول فيتحول ما يراه الى ام المقتول وذلك انما استوفى
ونصف والجناية على ثلاثة ارباع هذا الدين مشغور لانه ثلث بجناية الفادع على
المشغول فيتحول ما يراه الى القاتل وذلك مائة وسبعة وثمانين ونصف وذلك بثلاثة
ارباع ماين وحين فصار راية المقتول وهو ماينان وخمسون على اربعة اقسام
الف على ستة اسهم وقد تحول ثلاثة منها الى القاتل وثلاثة من ستة عشر ثمنه
ونصف ثمنه والباية ستة اثمان ونصف ثمنه فأت مات القاتل لم يسقط من
الدين شي لان بهلاك ولد الرهن لا يسقط شي فان لم يمت ومات امه ذهب ربع الدين
لانه كان باينها ربع الدين ولوم تمت امه ولكن ماتت ام المقتول ذهب من الدين
خمس اثمان خماسة اربعة اثمانا دين نفسها وهو ماينان وخمسون ونمها سب
لجناية على ولدها وبقي القاتل رهنه بسبعة اثمان خماسة اربعة اثمانا دين نفسها
ودلك ماينان وخمسون وثلاثة اثمان تحول اليه من دين المقتول وذلك مائة وسبعة
وثمانين ونصف وحين وماينين في عرق امه فينتكهم به الراهن رهن عبد او امه
بالث قيمة كل واحد الف ولدت الحارية ولدا يساوي الفانجى الولد دفع به ثم
نقا الولد عيني العبد واخذ مكانه فيكون مقام الام وهذا جميع الدين لاء الولد مقام
العبد لانه الرهن فأت كله واخلف بدلا لانه فأت العبد واخذ باينها بدلا صحيح
العيني فقد فأت كل الرهن الى خلف فيقدم مقام الاصل في الرهن فان قتل الولد
الام او الام الولد فالقاتل رهنه بسبع اثمان وحين لان كل واحد منها رهنه بخمسة
نيكونا نصفه فادفع نصفه مشغولا والجناية على النصف وعلى نصف النصف
المشغول هدر فسط ما يراه من الدين وذلك ماينان وخمسون والجناية على نصف
النصف المشغول مشغور فيتحول ما يراه من الدين الى القاتل فيصير القاتل ارباعا
رهنه بسبع اثمان وحين ولوجنا العبد الاغنى فقتل القاتل ودفع به كان رهنه
بسبع اثمان وحين وهذا قياس وفي المنتوة فأتا سقط من الدين بقدر نقصان العينين
وقدم فيما تقدم واذ استأجر رجلين عشرين قيمة كل واحد الف رهنه بالالف فأتا
احدهما عين الاخر ثم المنتوة عينه فأت عين الفاية فهنا احكام ثلاثة حكم فيما بين
المستعير والميراث وحكم فيما بين المستعير والميراث وحكم فيما بين الميراث اما الحكم
فيما بين المستعير والميراث فنقول ان كل عبد نصفه فادفع ونصفه مشغول فأتا
المالك عين الاخر فأتا نصفه لان العين من الماري نصفه فالجناية على
النصف الفادع وعلى نصف النصف المشغول هدر لما ينال فسط ما يراه من
الدين وذلك مائة وخمسة وعشرون والجناية على نصف النصف المشغول مشغور

لانه تلف بجناية الفاسق على المشغول فيتحول ما بارأيه من الدين الى القائل وذلك ما به حصة
وعشرون فبقى الاصغر رهنا بابتين وخمسين فصار الكبر رهنا بثمانية وخمسة وعشرين
ثم لما قتل الاصغر عين الكبر فقد تلف نصف الكبر وبارأيه نصفه ثمانية واثنى عشر
ونصف منقط نصف ذلك وذلك مائة وستة وخمسون وربع ويتحول نصف
الاخر وذلك ربع الاصغر فبقى الكبر رهنا بثلثانية واثنى عشر ونصف وصار الكبر
رهنا باربعة وستة وربع فيكون جملة ذلك سبعماية وثمانية عشر وثلاثة ارباع
وسقط ما بين واحد وثمانين وربع واما الحكم فيما بين المستير والمجيرين فالمستير
يتك العبد بثمانية وعشرين درهما وثلاثة ارباع درهم وعليه ايضا الولي
العبد المنقو عنه او الامائة وخمسة وعشرون ولو لم يكن المنقو اخرا مائة وستة
وعشرون وربع لكان كل واحد من المولين صار قاضيا دية من عبد هذا القدر واما
الحكم فيما بين المجرى وهو ان يقال لولي العبد الاكبر ان يبيع ثلثة ارباع عبدك الى
الناس واقد ثلثة ارباع ارش عين الفاني المار لانه وصل اليه ربع ارش
العين من جهة المستير لانه مائة وخمسة وعشرون وذلك ربع ارش العين
لانه ارش العين الواحدة خمماية متى كانت قيمة العبد النادم يصل اليه ثلثة
ارباع ارش العين فان قضي يقال لولي الاصغر ان يبيع من عبدك ثلثة اخماسه
وثلثة اثمان خمه ونصف ثمن خمه او اقد ثلثة ارباع من ارش العين لانه وصل
الى مولى الكبر من جهة المستير مائة وستة وخمسين وربع ارش العين واربعة
اثمان خمه ونصف ثمن خمه فاذا ادفع او قضي فقد برى عي من محرم كل عبيد
جناية وعشرون ابرج واحد على صاحبه بشئ واسه اقل ق ل ر ه م ا س ه و ل ر ه ن
ع ب د ا ي س ا و ي ا ل ف ا ل ف م و ج ل م ا ي ه ف ق ت ل ه ر ج ل ر ط ا ر م ا ل م ا ي ه
وجل الاجل فالمرتين يقضى الماية قضا لحقه ولا يرجع على الراهن بشئ اصله ان
النقصان من حيث السر لا يرجع سقوط الدين عندنا وقد قد مناه فيه من
التفصيل خلافا للفرق لانه عبارة عن قول ربيعة الناس وذلك غير مستوفى
البيع حتى اذا حصل في البيع قبل القبض لا يثبت المشتري الخيار ولو حصل في
القبض لا يجب على الفاضل ان يرضى بالسر عند رد العين المقصودة بخلاف
نقصان العين على ما تقدم واذا اقتك خبز غرم قيمته يوم الاتلاف لانه القيمة تغيب
يوم الاتلاف لانه المولى استحقه بسبب اللاتية وحق المرئى متعلق بالمالية فكذلك
فيما قام مقامه ثم لا يرجع على الراهن بشئ لانه يد المرئى بد الاستيفاء المبتدأى
نقول لا يمكن ان يجعل مستوفيا للاتلاف بماية وبالهلاك يتقرر وقيمه كانت في
المبتدأ النافي عن مستوفيا للكل من المبتدأ لانه لو جعل مستوفيا الماية بالالف
يؤدي الى الربا بخلاف ما اذا مات من غير قتل احد لانه لا يصير مستوفيا للكل بالعبد
ولا يؤدي الى الربا باختلاف الجنس بخلاف المسئلة الاولى لانا لو جعلناه مستوفيا
للاف بايدي الى الربا فجعلناه مستوفيا سبعماية بالعبد الهالك وهو المشغول

والماية بالمائة قال رحمه الله تعالى ولو باعه بماية بامر قضا الماية قضا حقه ورجع بجناية
اي لو باع المرئى العبد الذي يكادى الفماية بامر الراهن وكان رهنا بالف قضا المرئى
تلك الماية التي هي الثمن قضا لحقه ورجع على الراهن بتسحية لانه لما باعه باذن الراهن
صار كان الراهن استرده وباعه بنفسه ولو كان لذلك لبطل الرهن وبقى الدين المبقدر
ما استوفى فكذلك هذا الذي ذكره المؤلف فيما اذا انتصفت قيمته بتغير السر فنجف
عليه واما اذا زادت قيمته بتغير السر فنجف عليه او مات بالسواية او جنى على الموهنة
ولدها او اعدا الموهون او زال عور نجى عليه فنذكر ذلك تنبيها للمفاد قال في البسوط
عبد موهون صاروت قيمته العين بتغير السر يقتله رجل خطأ عليه الفان لان الملاف
صارفه وكانت قيمته الفان فصار كالمو غصبه غاصب ويضن الفان فكذلك فان
ادى الفان كان المرئى اولى بها لانه القيمة الاصلية كانت الفان زادت الفان فزادت
هذه الملاف الزائدة تبعا للاتف الاصلية حيث وجدت بسبب وجودها فاذا ورد
للهلاك يصر الى المتابع لا الى الاصل والمتابع جميعا لانه الحاق المتابع بالاصل
ولا يجوز ذلك ولا يمكن صرفه الى الاصل دون المتابع لانه لا يمكن ابقاء المتابع دون
الاصل ولان فيه ترجيح المتابع على الاصل وذلك ممنوع فصرنا للهلاك الى المتابع
ضرورة تحميها للمصلحة كما في المضاربة يصر للهلاك الى الربح واما كانت قيمته
في الاصل العين فما يخرج من قيمته بين الراهن والمرئى نصفان وما سوى ربتها لان
كل واحد منها اصل بنفسه فما سوى يتولى على الصئى وما يخرج يخرج عن المحتمين
عبد موهون بالف وقيمه الف يقتله عبدان فذفعاهما فها جميعا رهنا بالف لانهما
قاما مقام الاصل فحما واما فيقومان مقامه ملكا وجبا فان قتل احدهما صاحبه كان
الثاني رهنا بخمسماية سوا كانت قيمته اقل او اكثر لانهما قاما مقام الاول فيكون
حكمها كالاول فيكون جناية احدهما على صاحبه كجناية الاول على نفسه وذلك هدر
غير معتبر فيجعل التالف كالتالف بلا جناية باقة سملوية عبيدان رهنا بالف يساوي
كل واحد خمماية فصار كل واحد يساوي الفان قتل احدهما صاحبه كان الباقي رهنا
بسبعماية وخمسين لان كل واحد منهما نصفه فادفع ونصفه مشغول في هذه الحالة
ولو كانت قيمة كل واحد منهما الف يوم المراهنة يصير القاتل رهنا بسبعماية وخمسين فكذلك
اذا كانت قيمة كل واحد منهما الف يوم الفاية اذ المعنى يجمعها لما بينا ذلك كل واحد
منها عبدان دفع به وقيمة المدفوع قليلة او كثيرة ثم قتل احدهما مدفوعين صاحبه
فالحكم فيه هكذا لانهما قاما مقام الاصلين فكان الاصلين قائمين فازدادت قيمتهما
ثم قتل احدهما صاحبه لان حكم البذل لا يخالف حكم الاصل وانه المستقر رجل قطع يد
امة انسان قيمتها الف ثم رهنها المولى بخمسماية وهي قيمتها فولدت ولدا يساوي
خمسماية ولم تنقصها الولادة شيئا مات من الجناية فان المولى حاسب المرئى
فيذهب من الدين بحساب ذلك ولا شيء له على الجاني واما اذا اخذ من الجاني قيمتها يد
قطع يد هذا وهي الف ويرجع الجاني على المرئى بقيمتها متطوعة وذلك خمسمائة

لأنها ماتت في ضمان المرتين فتكون مضونة عليه لأن رهن المجني عليه يتطوع حكم السراية
ويرجع المرتين على المراهق باضن وهو خمسية لأن الرهن استعصى في المم بالهلاك
ويرجع أيضا عليه بحصة المم من الدين وذلك خمسية ويبقى المرتين على المراهق مايتا
وخصه حصص الولد فمات الولد بطل الرهن فيه ورجع المرتين هذه المائتين
وخمسين على المراهق لأن الدين كله عاد إلى المم ذكر ابن سماعه عن أبي يوسف رجل رهن
رجلا كراما من شير وغلما وبردونا كل واحد يساوي مائة بمائة درهم وقبض المرتين
فاقتضم الغلام البردوف الشير فان ثلث كل واحد منهم رهن ثلث المائة لأن المائة
مقسومة على ثلاثة وقيمتها مستوية فيجب لكل واحد ثلثه والثلثان للمراهق فحماية
ثلث العبد على الثلث من الرهن هدر لأنه جناية الرهن على الرهن مهذوق وحماية
ثلثي العبد معتبر فيكون في حق العبد لأنه جناية عند المراهق على حق المرتين
فتكون مضونة عليه في البردوف ثلاثة اشباع المائة وسقطت مائة وهي
ثلثها وفي العبد ثلاثة اشباع المائة وهي ثلثها وفي الشير ثلاثة اشباع المائة
وهي ثلثها فحماية العبد على تسع واحد هدر لأنه جناية الرهن على الرهن فلهذا
التسعات لأن جناية ثلثيه جناية غير الرهن على الرهن فيكون ما بين ثلاثة اشباع
المائة وسقطت مائة ولو كان البردوف ضرب الغلام ففما عينه يذهب نصف
ثلث الدين وهو تسع ونصف ثم اقتضم الغلام البردوف الشير فيلزمه أيضا من
حمايته في الشير تسعان فيكون في العبد ثلاثة اشباع ونصف وفي البردوف
ثلاثة اشباع فيكون حصة ستة اشباع وفي المم مع ما يله على فصول مختلفة
أدها في هلاك المراهق بسراية الجناية الواقعة في يد الرهن والثاني في
الجناية على المراهقنة وولدها والثالث في احوار المراهقنة وفي رهن العود
ثم انجلا البياض اصدله ان رهن المجني عليه يتطوع حكم السراية ويرجع الجاني
عما ضمانها كما يبيع لأنه تعذر ايجاب ضمان السراية على البائع لأن السراية هلك
في ملك المشتري وتعذر ايجابه على المشتري في المنة فتصير السراية مخالفة للجناية
والنهاية ناسبة عن البداية وذلك لا يجوز والرهان كما يبيع لأن المرتين يملك المراهق
عند الهلاك بالدين فيتبدل المالك عند الهلاك فالبراءة عن ضمان السراية انما تحصل
عند الهلاك لا قبله حتى ان المراهق لو افانك الرهن قبل السراية ثم سوى ضمت
الجاني جميع بدل الرهن لا بدل الطرف فنقطع يد جارية قيمتها خمسية ثم رهنها
الولي بحماية فمات عند المقطع سقطت من الدين خمسية وغرم الفاضل نفسه
حماية للمراهق حالا ولا يفر من السراية لأن الجاني بالرهن يري عا ضمان السراية
لأنها حصلت في ملك المرتين فبقي عليه ارش اليد ويجب في ماله حالة كضمان
اتلاف المال لأن اطراف العبد ملحقة بالاموال فالتزامها بموجب ضمان المال و
المرتين بالهلاك يصير مستوفيا لدينه بقدر خمسية فقط ذلك ولو مات بعد
ما ولدت ولدا يساوي خمسية فولد هارهن بايتين وخمسين إلى المرتين فيكون

رهنه في يده مع الولد لأن الدين انقسم على المم والولد نصفان لاستواء قيمتهما الحالدية
قيمة الولد خمسية إلى وقت الفكاك فتحول نصف الدين إليه وذهب نصفه بذهاب
المم فإذا مات المم بعد ما تحول نصف الدين إلى الولد ظهر أن الدين كان في نصف الجارية
عقد قضاوا اقتضاوا أيضا واستيفوا في مضنها عقد ودية وأمانة لأنه ظهر أن
مضنها كان مضنونا ومضنها أمانة وعقد الرهن يوجب البراءة عن ضمان السراية وعقد
الأمانة يوجب على القاطع ضمان نصف السراية وذلك خمسية وضمان نصف الجناية
وهي النصف وذلك مايتا وخمسة فيكون حصة سبعية وخمسين وروى عن محمد بن
سنان أن خمسية من ذلك على عاقلة الجاني مؤجلة في ثلاث سنين ومايتين وخمسين يجب
في ماله لأن خمسية ضمان نصف النصف لأنه لم يدر نصف السراية وضمان النصف
يجب على عاقلة مؤجلة ومايتا وخمسة ضمان المال وضمان المال يجب في ماله
حالا ويدفع مايتين وخمسين إلى المرتين لأن هذا بدل نصف نفس الجارية وضمانها
كان بحسب كذا يد المرتين وإن كان أمانة فذلك بدلها يدفع إليه حتى يكون بحسب
عنده مع الولد فمات هلك المائتان والخمسون في يد المرتين هلكت بغير شيء لأنها
كانت بدلا كما كان أمانة في يده وللبديل حكم المبدل فيهلك أمانة فمات هلك الولد
بعد ذلك يرد المرتين المائتين والخمسين على المراهق والمراهق على القاطع لأن الولد
لما هلك قبل الفكاك بين انا اخطانا في القيمة حين قسمنا الدين عليها نصفان
لأنه ظهر أن الدين كله كان بائنا المم حتى لم يبق الولد إلى وقت الفكاك فقد هلك
المم بجميع الدين وظهر أن المرتين قبض مايتا وخمسين من الرهن بغير حق وظهر أن
القاطع كان بريئا عن السراية كلها وأنا كما عليه ارش اليد بحماية لا يفر وقد
اقتضى منه المراهق مايتين وخمسين بغير حق فيرد ذلك عليه أصله أن الدين متى قسم
على المم والولد للحال ينظران بعيت قيمته بغير منتصه إلى وقت الفكاك لا تعاد
القيمة يوم الفكاك وإن استتصت قيمته تعاد القيمة لأنه ظهر الخطأ في القسمة لأنه
وجب تقسيم الدين على قيمة الولد يوم الفكاك لأن قيمة المم تقصر يوم الرهن بقيمة
الولد تعتبر يوم الفكاك لا بينا ثم المسائل على أربعة أقسام الأول رهن جارية
بالتساوي الفأولدت ولدا يساوي خمسية فقتلها عبد يساوي الفأثم
ذهب عنه يفتكه المراهق بأربعة اشباع المم لأن العبد منع بائنا المم والولد
جميعا فيقسم العبد المدفوع عليها باعتبار قيمتهما الثلاث مقام تلك العبد المدفوع
مقام الولد لأن قيمة المم ضعف قيمة الولد فإذا ذهب عين العبد فقد ذهب
نصف بدل الولد ولا يذهب من الدين شيء الثانية رهن جارية تساوي الفأثم
بالتساوي فولدت ولدا قيمته الف فقتلت المم جارية قيمتها مائة فدفعت فولدت
المدفوعة ولدا يساوي الفأثم اعوررت المم ذهب من الدين جزء أربعة وأربعين
جزا وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى يذهب من الدين وفتكه بخمسة أسلحه
وجه ظاهر الرواية أن قيمة المدفوعة انما تقين يوم الدفع لأنها انما دخلت في

مائة بالدفع وقيمتها يوم الدفع مائة وقد انقسم الدين على المقتولة وولدها لاستوائهما
 فنحول نصف مائة المقتولة من الدين الى ولدها وبقي نصف الدين بينهما المدفوعة لما
 قامت مقام الموهونة تحول باقية الموهونة من الدين وهو خمسمائة على احدى عشر جزا لان
 قيمة المدفوعة مائة يوم الدفع وقيمة ولدها الف يوم الفكاك فنصار كل باية سهرا
 فنصار الدين متحوا على احدى عشر نصار بازا المدفوعة سهم فاذا اعمرت ذهب منها
 نذهب نصف ما بازاها من الدين وذلك نصف سهم فانكسر الحساب فاخرب اثبات
 في اصل الفريضة وذلك احدى عشر نصار اثنين وعشرين بازا الولد عشرون جزا
 وبازا الام جزا فاذا صار نصف الدين اثنين وعشرين نصار النصف الاخر كذلك
 فنصار الكل اربعة واربعين جزا اثنا عشر وعشرون بازا ولدا الموهونة وعشرون
 بازا ولدا المدفوعة وسهات بازا المدفوعة وسقط سهم بذهاب نصها بالعور في
 ثلاثة واربعين جزا فينتكس بذلك ولدا لم يورث القاتلة حتى تقلم جميعا بعد
 قيمة الف دفع بهم ثم اعمر العبد فالذهب فينتكس بحصة اسم من ستة وعشرين
 ما يخص القاتلة سهم ونصف عشروا يخص ولدها خمسة لان العبد المدفوع
 قام مقامهم وصاروا كأنهم احياء لم ينقص من قيمتهم شيء وان انقص سهم
 لان العبد صار مدفوعا بالقي درهم وماية لانه دفع بهم وقيمتهم القاتل وماية
 فانقسم العبد على الفين وماية على احدى وعشرين سهرا كل باية سهم كذا بازا
 القاتلة وعشر بازا ولدها وعشر بازا ولدا المقتولة فلما ذهب عين العبد
 فقد ذهب من الدين نصفه فذهب نصف بدل كل واحد منها خمسة اسم فظهر ان
 اخطانا في القسمة لانه لم يبق قيمة الولد المقتول الى يوم الفكاك القاتل استبقى
 خمسية فيستأنف القسمة فيقسم الدين على قيمة المقتول يوم الدهن وعلى الباقي
 من قيمة ولدها يوم الفكاك وذلك خمسة فيقسم الدين على ستة وعشرين سهرا لان
 كل الف صار على احدى وعشرين جزا لا صار العبد على احدى وعشرين جزا وقيمة
 المقتولة الف فيجعل احدى وعشرين وقيمة ولدها خمسة فيصير ستة وعشرين
 احدى وعشرين بازا المقتولة وخمسة بازا ولدها فنحول بازا المقتولة
 الى القاتلة لانهما قامت مقامهما ثم تحول الى القاتلة انقسم عليها وعلى ولدها
 على تسعة اسم وعشر سهم لان قيمة القاتلة يوم الدفع مائة وماية مثل عشر
 قيمة المقتولة وذلك سهات وعشر سهم لان قيمة المقتولة صارت على احدى وعشرين
 جزا فيكون مائة من ذلك سهات وعشر سهم وما بقي من قيمة ولدها خمسة اسم
 فنصير حصة سبعة اسم وعشر سهم سهات وعشر حصة القاتلة وخمسة اسم
 بدل ولدها فاذا ذهب عين العبد ذهب نصف حصتها وذلك سهم ونصف
 وعشر سهم من احدى وعشرين فبقي عشرون غير نصف عشر سهم فينتكس الداهن
 بهذا والنسالة جلوية مرهونة بالف وهي قيمتها قطعت يدها جارية قيمتها
 خمسمائة فدفع لها ثم ولدت كل واحدة ولدا يساوي خمسمائة فقتل جميعا

عبد ودفع بهم فذهب عنه انتكس بسبعة وعشرين من خمسة واربعين من الدين
 وان ثبت قلت يفتكس بثلاثة احدى عشر الدين وتخرجية القاطعة لادفعت قامت
 مقام يد المقتولة وكان في يد المقتولة قبل القطع نصف الدين لان العبد
 المادي نصفه فنحول نصف الدين الى القاطعة وان قامت قيمة القاطعة عن
 خمسية لانها قامت مقام يد المقتولة وصار كايدي المقتولة قايمة المائة خارج
 سرها وبقي في المقتولة يدها نصف الدين فلما ولدت كل واحدة من الجاريتين
 ولدا يساوي خمسمائة انقسم مائة كل واحدة منهما من الدين عليها وولدها نصفها
 لاستوائ قيمتهما فنصار كل واحد منهم ربع الدين وذلك مائتان وخمسون فلما قتلهم
 جميعا عبيدا يساوي الف ودفع بهم قام ربع كل واحد من العبد مقام كل واحد منهم
 لان قيمتهم متساوية لان قيمة كل واحد منهم يوم دفع العبد خمسمائة فنصار كل
 المربعة كلهم احياء ولم ينقص منهم شيء بونا وانقصوا من اذهب عين العبد
 فقد ذهب من بدل كل واحد منهم نصفه المائة لا يذهب بذهاب نصف بدل الولد
 شيء من الدين ويذهب بذهاب نصف بدل كل واحدة من الجاريتين نصف ما بازاها
 من الدين فظهر اننا اخطانا في القسمة لانه ظهر انه لم يبق قيمة ولدا واحدة منها
 خمسية الى وقت الفكاك بل بقي قدر مائة وخمسة وعشرين ما ذهب من بدل
 كل واحد من الولدين نصفه وبقي نصفه وهو مائة وخمسة وعشرون فتستأنف
 القسمة فيقسم جميع الدين على قيمة الجارية المقتولة يوم الدهن وذلك الف
 وعلى قيمة ولدها يوم الفكاك وذلك مائة وخمسة وعشرون فيجعل اقل المائتين
 وهو خمسة وعشرين سهرا فنصار قيمة الجارية ثمانية اسم وقيمة ولدها
 سهم فنصار تسعة فيجعل الدين على تسعة اسم فيصير بازا الولد سهم بازا الام
 وهو ثمانية اسباع الدين ثم تقسم ثمانية اسباع الدين على المقتولة والقاطعة
 نصفان ثم يقسم نصف القاطعة وذلك اربعة اسباع الدين على قيمتها وهي خمسية
 يوم الدهن وعلى قيمة بدل ولدها يوم الفكاك وذلك مائة وخمسة وعشرين سهرا
 وقسمة اربعة على خمسة لا يستقيم فاضرب اصل فريضة المقتولة وولدها
 وذلك تسعة في خمسة فيصير خمسة واربعين للمقتولة واربعين ولولدها خمسة
 ثم تحول نصف اربعين الى القاطعة وهو عشرون ثم تقسم عشرون على القاطعة
 وولدها خمسة اسم بازا ولدها وذلك اربعة واربعة اقسام بازا القاطعة
 وذلك ستة عشر فاذا ذهب عين العبد فقد ذهب من كل واحد منها نصفه
 وكان بازا المقتولة عشرون سهرا من الدين فسقط عشر فكان بازا المقتولة
 القاطعة ستة عشر فسقط ثمانية وكان الباقي من الدين ثمانية عشر والباقي
 سبعة وعشرون فينتكس العبد بذلك وثمانية عشر حصة جميع الدين كل حصة تسعة
 من خمسة واربعين وسبعة وعشرين ثلاثة اقسام والداهية جارية مرهونة
 بالف هي قيمتها فولدت ولدا يساوي الفان قتلت الام جارية تساوي مائة

فدفعت ثم ولدت المدفوعة ولدا يساوي النافذة فدفعت المدفوعة جارية قيمتها الف دفعت
بهم فولدت ولدا يساوي النافذة ماتت الام قسم الدين على احد وثلاثين فاصاب
عشر من حصص الاول من الاول من الولد الحجي يورثه الراهبة وما احاب احد وعشرين
تقسم على اثنا عشر وعشرين فاصاب عشر من حصص الاول الثاني يورثه الراهبة
وما احاب سهمين وعشرين بطل من الراهبة نصفه وادى نصفه وتخرج به اب
الدين مقسم على القتولة الاولى ولولدها نصفان لاستوا قيمتهما وعلى ولدها
احد عشر لاني قيمة القتالة مائة وقيمة ولدها الفكل مائة سهم واذا صار نصف
دين القتالة على احد عشر صار نصف دين ولولدها القتولة كذلك فصار كل الدين
اثنين وعشرين سها ثم القتالة الثانية لما قتل القتالة الاولى ولولدها
مقد قامت مقامهم وقيمتهم الف مائة وقيمة كل ولد الف قيمة القتالة الاولى
مائة فحفظنا كل مائة سها فصار احد وعشرين سها فصار قتالة الثانية
احد وعشرين سها بدل كل والدين عشر اسهم وبديل امها سهم ثم يجعل ولد
القتالة الثانية على احد وعشرين كالام لاستوا قيمتهما لاني ولولدها متولد عن
بديل الاشخاص الثلاث والتمتع والتولد عن ملك انما يكون ملكا له فصار
بديل كل واحد من الولدين عشرون جزا عشر من القتالة الاخيرة وعشر من
ولدها وبديل امها سها فاذا ماتت القتالة الثانية فقد ذهب نصف بدله
فاذا ذهب نصف بدل الولدين ظهر اننا اخطانا في التسمية فستأخذ القيمة
تقسم الدين مستانفا على قيمة القتولة الاولى وعلى الف يوم الرهن فصار
مستوية على احد وعشرين سها وعلى قيمة باقية من بدل ولدها يوم الفكاك وذلك
عشر فيكون مبلغ جميعه احد وثلاثين سها عشر حصص الولد واحد وعشرين
حصص امها ثم تقسم حصص القتولة الاولى على قيمة القتالة الاولى وعلى قيمة ولدها
على اثني عشر سها وعشر سهم قيمة القتالة الاولى مائة وقيمة القتولة الاولى
صار على احد وعشرين سها وعشر سهم منها يكون سها وعشر سهم وكذا قيمة
القتالة الاولى وهي مائة يكون سها وعشر سهم وبديل ولدها من القتالة الاخيرة عشر
اسهم من واحد وعشرين سها فكذا يتقسم دين القتالة الاولى عليها وعلى بدل ولدها
على اثني عشر سها وعشر سهم من عشر حصص القتالة وعشر اسهم حصص ولدها
ثم تقسم حصص القتالة الاولى وهي سها وعشر سهم على بدلها وهو جزان احدهما
في القتالة الاخيرة وعلى ولدها على السواد اذ كانت جارية بيضاء احد المينين
مرهونة بالف وهي قيمتها فذهبت المين الاخيرة فصار تساوي مائتين ذهب من
الدين اربعة اخماسه فانما ذهب البيضاء عن المين الاولى لم يعد شي من الدين
لانها زائدة متصلة حدثت بعد الرهن فلا تكون مضروبة فاما خبر بطل هذين
المين فعادت بيضا غرمت ثمانية وبنيتك الراهبة الجارية والاشي تحته اشباع
الدين فاما غمت الجارية بعد ذلك بان ذهبت المين التي كانت صحيحة بعد الرهن

فالمعنى وجب نقصان ثمانية من قيمتها وقد ذهب عن اربعة اخماسها فذهب اربعة اخماس
الدين ويبقى خمسة وبقي ايضا حصص المائتين اربعة اخماس الدين كذا الباقي من الدين
خمسة اسهم من خمسة فبنيتك الرهن خمسة اشباع رجل رهن جارية احد العتاف
بيضا قيمتها الف بالف فذهب البيضاء وصارت قيمتها الفين ثم ابضت الصحيحة
وعادت قيمتها الى الف وبنيتك يوسف ومحمد بنظر اذ كان نقص هذا البيضاء
ولولا ان البيضاء على حالها كان نقص اربعة اخماس القيمة بطل اربع اخماس الدين ويبقى
بقيل كل السائل بنظر البسوط قال **سهمه اربعة** فاما قتله عبد قيمته مائة
دفعة به افكته بكل الدين وهذا قول الامام واليه يوسف وقال محمد بالخيار ان
شا افكته بجميع الدين وان شا دفع العبد المذموم الى الميراث بدينه ولا شيء عليه
غيره وقل زفر يصير ههنا مائة وسقط من الدين بقدر الفاني قلنا ان العبد الثاني
قام مقام الاول لمحاو ما ولو كان الاول قايما وانقص بالسر لا يفسد الدين وهو
على الخلاف ولمحمد ان الميراث يقر في ضمان الميراث فيخير الراهبة كما يبيع والمقصوب
اذا كان قيمة كل واحد منهما الف وقيل كل واحد منهما عبد قيمته مائة ان لكل واحد
في المشتري والمقصوب منه بالخيار ان شا اخذ القاتل ولا شيء له غير وان شا
ففي المشتري البيع ورجوع المقصوب منه بقيمة العبد لهما ان التغير لم يظهر
في نفس العبد لقيام الثاني مقام الاول لمحاو وما فلا يجوز ثلثه من الميراث بغير
رضاه وعلى هذا الخلاف لو تراجع سحر حتى صار يساوي مائة ثم قتل هذا يساوي
ما دفع به قال **سهمه اربعة** وان مات الرهن باع وصيه الرهن وقضى
الدين لان الوصي قائم مقام الوصي حيا وكان له ان يبيع الرهن فكذا الوصي
قال **سهمه اربعة** فاما ان يكن له وصي نص القايض له وصيا واربع يبيعه ونحل
ذلك الى القايض لان القايض نص ناظر المحقق المسلمين اذا اخرجوا عن النظر
لانهم وقد تبين النظر نص الوصي ليعدي ما عليه لغرم ويستوفي حقوقه
من غرم ولو كان على الميت دين فذهب الوصي ببعض التركة عند غرم له من غرامه لم
يجز ولا غرم ان يردوه لانه انما له بعض الغرام بالايضا الحكمي فاشبه الايشاد
بالايضا الحقيقي والجامع ما في كل واحد منهما من ابطال حق غرم من الغرام الا ترى ان
الميت بنفسه لا يمكن ذلك في مرض موته فكذا ان قام مقامه وان قضى دينه قبل
ان يردوه جاز لنزول المسامحة وصول غرم ولو لم يكن الميت غرم اخرج الراهبة
اعتبارا بالايضا الحقيقي ويبيع في دينه لانه يباع فيه قبل الرهن فكذا بعده واذا
ادتهن الوصي بدين الميت على رجل جاز لانه سيفا فملكه وله ان يبيعه **فصل** هذا
الفصل بمنزلة السائل المتفرقة المذكورة في اواخر الكتب فكذا اخر استدراكا لما فات
فيما سبق قال **سهمه اربعة** رهن عشرين قيمته عشر بعشر ففجر ثم غفل وهو
يساوي عشر فذهب بعشر يعني اذ رهن عند مسلم عصر الى اخره لان ما يكون
محلا للبيع يكون محلا للرهن اذا التحيلة بالمالية فيها والخير ان لم يكن محلا للبيع ابتداء

محل له بقا **أقول** لتقابل ان يقول لو كان مدار سينتبا المذكورة على هذا القدر من
 التحليل لما ظهر فائدة قوله ثم صار خلافا في وضع المسئلة بل كما ينبغي ان يقال ومن
 رهن عصب بغيره فتخرج رهنه بغيره بغيره كفاية التحليل المذكور بغيره في اثبات
 هذا البقي العام فتأمل قال صاحب العناية ولتقابل ان يقول ما يرجع الى الجمل فلا
 والتبا فيه سواء بال هذا خلف عن ذلك الاصل وقال ويمكن ان يجاب عنه بأنه
 كذلك فيما يكون الجمل باقيا وهما يتبدل الجمل كما يتبدل الوصف فكذلك تخلف
 عن ذلك الاصل انتهى **أقول** فلو لم يتخلل وهو يساوي عشره يتبدل الى ان
 المعتبر فيه في الزيادة والنقصان القيمة وليس كذلك بل المعتبر المقدر لان العصب
 والتخلل من القدرات لانه اما تكيل او معزون وفيها نقصان القيمة لا يوجد سقوط
 شيء من ذلك الدين كما مر في انكسار القلب واما يجب الجوار على ما ذكرنا لان القاب
 فيه مجرد الوصف وفوات شيء من الوصف في التكيل والعزون لا يوجد سقوط شيء
 من الدين باجماع بين اصحابنا فيكون الحكم فيه انه استقصى شيء من القدر سقط بقدر
 من الدين والافلا قال في المبسوط رهنه ذي من ذي غير نصارت خلا لا ينقص من
 قيمته بقدره ويبقى رهنا لان التغيير من وصف المزار الى الخوضه تنصت المالية عندها
 وتقدمها مع بقا الدين محالها وتبطل الصنة لا يبطل الرهن كما لو كان الرهن قبلها فأنكر
 وبقي الدين على حاله ثم عندها يتحين الرهن انكسار القلب بالدين وان شأ
 ضمه فخر مثل من في جمل ملكا للمرته وعند مجرد رهنه انكسار القلب بالدين وان شأ
 جمل بالدين كما في مسئلة القلب انكسار الرهن المسلم كافر فخر فصار رهنه فله الرهن
 بالكل ويكون التخلل امانة في يده للرهن وهو بالخيار ان شاء اخذ قضا دينه وان شأ
 يد في الجمل بدينه ان كانت قيمة الخمر يوم الرهن كالدين لان المسلم يجوز ان يضمن الخمر بالرهن
 لانه سب ضلوك والمضمر في تعيب يد الضمين يتحين من له الضمان كالو غصب المسلم
 فخر من ذي نصارت خلا في يده يتحين الذي لان الخمر عن اهل الذمة يصلح لما في الا
 يصلح له الجمل نصار الخمر كالحاكم من وجه ولا وجه وله ان يضمن المرتين فخر مثل فخر لان
 المسلم يتحين تمكين الخمر ولا وجه ان يترك الجمل عليه ويضمن النقصان لانه يودي الى
 الربا ولا وجه ان ياخذ الجمل وضمن الدين كله لانه يتضرر به فقلنا بأنه يجمل بالدين
 ليندفع الضرر عنه وليس فيه ضرر على المرتين فكذلك اذا اوجبت قيمة الخمر للرهن
 على المرتين فله عليه مثل ذلك فيلتحقان قضا وادارته الكافر فخر من مسلم لا يجوز
 ويكون امانة في يد المرتين لان الخمر لا يصير مضمنا على الكافر المسلم وان قبضها لجهة الضمان
 كما في الغصب والاملا فارتق مسلم من مسلم عصب انصار فخر فخر فخر فخر فخر فخر
 رهنا ويبطل من الدين بحساب ما تنقص به من التكيل والوزن بقدر الزيد لان في
 التحليل احيا حق المرتين واصلاح الفاسد فله ذلك وفيه ايضا التقدم بعد الضم فائدة
 بجمل التحليل فيبقى كالعصب اذا خمر قبل القبض يبقى البيع فكذلك هذا والدين يسقط
 بانقص الرهن لانه احتجب عند بعض الرهن ولا يسقط بانقص القيمة اذا انقص

السمر وقد بنا ذكر العصب في المسلم كان الداهن كافر ياخذ الخمر والدين عليه وليس للمرتين
 ان يخلها فان خلها ضمن قيمتها يوم خل ورجع بدينه بخلاف ما لو كان الداهن مسلما
 فخلها لم يضمن والفرق ان هناك لا ضرر على الراهن في ابقاء عقد الرهن الى ما بعد التخيير
 بل له فيه منفعة لان ماله يصير مستقويا بالتخليل ولم يصير المرتين مسئلا لانه بل اضر الرهن
 لان اهل الذمة رعايب في الخمر ليس مسئلا في العصب وهو لم يرد بكون الخمر رهنا فلو
 بقينا عقد الرهن بعد تعيب ملكه في حقه يودي الى الضرر به لان الخمر مع العصب جنسا
 مختلفا في حق اهل الذمة وهو لم يمتد الرهن على الخمر واما عقد على العصب فلا يبقى
 العقد فيكون للرهن اخذ الخمر من المرتين فان خلها يضمن قيمتها لانه انكسار القلب
 على الذي لما ينار رهنه ذي من ذي جلد ميتة ودبغه المرتين لم يكن رهنا واخذ
 الراهن واعطاه اجرة الدباغة ان كان لها قيمة لان جلد الميتة ليس بال عند احد
 فلم يمتد العقد لغذات الجمل فلا يعود جائزا بحدوث التحلية من بعد كالدهر
 من مسلم فخر انصارت خلا بخلاف ما اذا دبغه شيء له قيمة يبقى اثره في الجلد فيكون له
 على صاحب الجلد قيمة ما زاد الدباغة فيه كمن صبغ ثوبا بصبغه فصاحب
 الثوب ياخذ بقيمة ما زاد الصبغ فيه فكذلك هذا رهنه ذي من ذي خمر اسم لم يبق
 رهنا اي لم يبق مضمنا فان خلها وتخللت فهي رهن لان الخمر لا يصلح ان تكون مضمونة لعين
 يتعم زواله فاذا زال العارض باا صارت خلا لا يكون رهنا على حاله لان ابقاء الرهن
 فائدة وينبغي ان يكون المرتين ولاية الجبس بالتخليل **قال** رحمه الله ولورهن شاء قيمتها
 عشر فانت وبقي جلد ها وهو يساوي درهم **وهو** رهن بدرم لان الرهن يسقط بالهلا
 واذا احيا بعض الجمل يعود الحكم بقدره بخلاف ما اذا مات الشاة المبيعة قبل القبض
 فذبح جلد ها حيث لا يعود البيع وقوله وهو يساوي درهم ظاهر انه يعتبر القيمة حال
 الدباغة وكذا قوله **وهو** رهن بدرم قالوا هذا اذا كان قيمة الجلد يوم الرهن درهم وان كان
 قيمته يوم الرهن درهمين كان الجلد رهنا بدرمين ويعرف ذلك بالتقديم وان تقدم الشاة
 الرهونة فخر مسلوخة ثم تعوم مسلوخة فيعرف التفاوت بينهما وهو قيمة الجلد هذا
 اذا كانت الشاة كلها مضمونة وان كانت ببعضها امانة بان كانت قيمتها اكثر من الدين
 يكنز الجلا ايضا بمضمان امانة بحسابه فيكون رهنا بحصته من الدين قالوا هذا اذا دبغه
 المرتين شيء لا قيمة له وان دبغه شيء له قيمة كان المرتين حق حبسه با زاد الدباغة فيه
 كانه غصب جلد ميتة ودبغه شيء له قيمة ثم قيل يبطل الرهن فيه حتى اذا ادى الراهن
 ما زاد الدباغة فيه اخذته وليس له ان يحبس بالدين لانه لما حدث الدين الثاني صار
 به محبوسا حكما خيرا من ان يكون رهنا بالاول حكما نصار كما اذا رهنه حقيقة بان
 الرهن بدين اخر فخر كما كان محبوسا به فانه يخرج عن الاول ويكون رهنا بالثاني فكذلك
 هذا وقيل لا يبطل لان الشئ انما يبطل بما هو فخره او مثله ولا يبطل بما هو دونه كالبيع
 بالثا اذا باعه ثانيا منه باقلا او باكثر يبطل لانه مثله ولا يبطل بالاجارة والرهن
 لان الثاني دون الاول لانه انما يستحق جسي الجلد بالمالية التي انضمت بالجلد حكم

يتفرع عنها فيسرى اليه حكم الاصل تبعاً كما كان الولد متصلاً بها فيعتبر في القسمة قيمة الام يوم
القبض لان التحكيم في الزيادة يثبت اصلاً لا بطريق السحابة والتبعية فيعتبر في القسمة
قدر الباقي من الدين وقت الزيادة وكذلك لو قضى الراهن المدين خمسين فثكون الزيادة
وهنا ينشأ حصة الباقي من العبد القديم وفي المتقرب رجل رهنه عند رجل
ديناراً بمئة درهم ثم زاده الراهن ديناراً اخر فزاده المدين مئة درهم على ان يكون
الدينار رهنه بالمائة عشر لهما جعلها كذلك وقال ابو حنيفة رحمه الله الدينار
الاول وثلاثي الدينار الثاني يكون رهنه بالعشر الاول ويكون ثلث الدينار الثاني
رهنه بنصف المائة ويكون نصيبه الباقي ديناً عليه بل رهنه لانه عند الزيادة
في دين الرهن غير جائز فثكون الزيادة في الدين ابتداءً ايجاب للدين فلا يكون الدينار
الاول رهنه بالمائة الزائدة ويكون قد جعل الدينار الزائد رهنه بالعشر الاول والمائة
الزائدة فصار ثلثا الدينار الاول وثلث الدينار الثاني ولم يصب رهنه ثلث الدينار
الاول بها فصح الرهن في نصيبها ويطلب في نصيبها الزيادات اصله ان الدين يقسم على
الامة المرهونة وولدها المولود في الرهن بشرط بقا الولد الى وقت الفكاك لان
الولد ان صار مرهوناً ولكن لا يسقط له من الدين ما لم يصير مقصوداً او انما يصير
مقصوداً وقت الفكاك لانه يرد عليه القبض الذي له شبهة بالعقد مسند على
فصول احدى في اامة المرهونة اذا ولدت ثم زيد في الرهن والثاني في احدى المدينين
المرهونين اذا ولدت ثم زيد في الرهن والثالث في الجارية المرهونة ثم اعوربت
ثم زيد في الرهن رهنه جارية بالف مساوي الف فولدت ما يساوي الف فانت
الامة نداد الرهن عبد يساوي الف افكها المدين بنصف الدين لان الدين انقسم
عليها نصفان لاستحقاقها في القيمة ثم حصة الام وهي خمسين قد سقطت بهلاكها وصار
الولد اصلاً في الرهن بشرط بقاها الى وقت الفكاك فدخلت الزيادة عليه وانقسمت
المائة الباقية على العبد الزايد والولد نصفان وان مات الولد استرد العبد بلا شيء
لانه طاهك الولد صار كانه لم يكن اصلاً فبين ان لا يسقط له من الدين لانه لم يبق الي
وقت الفكاك فبين ان كل الدين ساقط بهلاك الام وانه زاد العبد ليس هناك
دين قائم فكانت الزيادة باطلة فكان له ان يسترده بغير شيء ولو لم تمت ولكنه زاد
حق صار يساوي الفين فيفكك الولد والعبد يلقى الدين لان في انقسام الدين اثماً
يعتبر قيمة الولد وقت الفكاك الف وقيمة الام وقت العقد الف فانقسم الدين
اثلاً فاقطعت له بلاك الام وبقى ثلثاه تبعاً للولد ولو نقص فصار يساوي خمسين
انفكها بثلث الدين لانه مدين انه سقط بهلاك الام ثلثا الدين لان الدين انقسم
عليها اثلاً ثلثه بآراء الولد لان قيمته يوم الفكاك ثلث قيمة الام وقت العقد ولو
تمت الام وزاد العبد ففيه نصف الدين وفي الام وولدها نصيبه لان الجارية لما كانت
قائمة كان الولد تبعاً لها في الرهن فان لم يظهر نصيب الاصل ايعقب البيع في انقسام
لان البيع يدخل مع الاصل في انقسام فانقسم الدين على الجارية وعلى العبد الزايد

نصفان

نصفان بخلاف ما اذا ماتت الجارية ثم زيد الولد لان الولد صار اصلاً في الرهن بنصف الام
لان اتباع النيام للمالك لا يتصور فلا بد من ان يجعل اصلاً فاعتبرناه في انقسام اصلاً
فانقسم باقية من الدين على الولد والعبد الزايد وهذا جارياً مساوي الف بالف فقصاه
من الدين خمسين ثم زاد عبد يساوي الف فالعبد رهنه ثلثي الخمسين الباقية لاما الزيادة
في الرهن فانه يخرج حق القائم من الدين وهو الساقط لان الرهن استيفاء وايضا
الساقط والمستحق لا يتصور والقائم من الدين خمسين فينقسم على قيمة العبد وعلى نصف
قيمة الجارية لان نصيبها بقي مشغولاً بالخمسين المستوفاه مضروباً فان استيفاء الدين
لا يخرج الرهن من ان يكون مضروباً حتى لو هلك الرهن في يد المدين يسترد الراهن
المستوفاه وقيمة نصيبها خمسين وقيمة العبد الف فانقسمت الخمسين الباقية اثلاً
ثلاثاً في العبد الزيادة فان وجد المدين ما اقتضاه مستوفياً فالعبد والجارية رهنه
بالف لان المستوفاه ليست من جنس حقه فيقبضها لا يصير مقبضاً ومستوفاه فبين
ان جميع الدين كان قائماً حين زاده العبد وان وجد رهنه او مستحقاً فزاده الجارية رهنه
بالف والعبد رهنه معها بخمسين وليس للراهن اخذ الجارية بخمسين حتى يودي الالف
وان ادى خمسين فله ان ياخذ العبد لان الذي عرفه من جنس حقه الالف به عيب ووجود
العيب لا يبطل حقه كانه في الصرف والسلم فصار مقبضاً ومستوفياً لا يستبدل فحين
زاد العبد كان القائم من الدين خمسين فصار العبد زيادة قيمة فانقسمت الخمسين
عليها والوديع الزايدة ينقص القبض من الاصل ولكن لا يبين انه لم يكن قابضاً
الموتى ان عتق المكاتب لا يبطل برد المولى المال بعب الزايدة فلهذا كان العبد زيادة
في الخمسين خاصة رهنه جارينين بالدين مساوي كل واحد الف فزاده عبداً فولدت
احدهما ولداً يساوي الف قائم مات العبد يموت خمسين وخمسة وعشرين لان نصفه
الالف يسقط بهلاك احدى الجارينين لان قيمتها الف وذلك لان الف انقسم عليها
وعلى ولدها نصفان فسقط بهلاكها حصتها وهي خمسين وبقى الولد بخمسين وفي الجارية
الباقية الف والعبد الزايد دخل معها ثلثاه مع الجارية الباقية وثلثه مع الولد لان
الولد صار اصلاً لغوات متبوعه فدخل العبد الزايد مع الولد في الخمسين التي في
الولد فيقسم ذلك على قيمة الولد وهي الف وعلى تلك قيمة العبد فلكل ثلاثة مائة
وثلاثة وثلاثين وثلث فاجعل هذا القدر بينهما فكل من قيمة الولد ثلاثة اسهم فانقسمت
الخمسين ارباعاً ربعها ثلث العبد الزايد وثلاثة ارباعها في الولد واما الف التي في الجارية
الباقية انقسمت على قيمتها وهي الف وعلى قيمة العبد الزايد وذلك ستين وستين
وثلث فاجعل التفاوت ما بين الاقل والاكثر هما وذلك ثمانية وثلاثة وثلاثين
وثلث فصار ثلثا العبد الزايد سهمان والجارية الباقية ثلاثة اسهم فيكون كل خمسة
اسهم فانقسمت الف عليها ارباعاً وذلك اربعة ارباع في ثلثي العبد الزايد وثلاثة ارباع
اخرى وذلك ستين في الجارية الباقية فصار حصة ما في العبد خمسين وخمسة وعشرين
ولو لم يمت العبد ومات الولد فالعبد والامة الباقية بالالف لانه لما مات الولد صار

كان لم يكن وبين ان سقطت امه ما كان فيها ذلك الف وبقى العبد الزايد مع الجارية
الباقية رهنا بالف ولولم يميت الولد ماتت الجارية الباقية تحت ستاية لان قيمتها
ستاية وان مات العبد بعد ما يموت بخساية وخمسة وعشرين لانه ذلك قيمة وان
لم يميت الجارية الاولى وبلغت قيمة الولد الفين فانهم جميعا بالف وثلاث الف لانه
يعتبر في الانقسام قيمة الولد يوم الفكاك وبقى الفان فانقسم ما كان في امه على قيمة
الام يوم العقد وعلى قيمة الولد يوم الفكاك اثلاثا سقطت بموت امه ثلاثة وذلك
ثلث الف وبقى الف وثلث الف فصار رهنا بما يقع فامات العبدات باثني عشر
وسنة وثمانين وتسع لان العبد كان زيادة في القام من الدين فدخل على الولد الجارية
القائمة اثمانا عناه مع الولد وقيمة ذلك اربعة مائة وثلاثة اشهر مع الجارية وقيمة
ذلك ستاية ثم انقسم ما في الولد وذلك ثلثا الف على قيمة الولد وهي الفان وعلى غيبى
العبد البايد وذلك اربعة مائة فاجل مقدار اربعة مائة سها فصار قيمة الولد خمسة اسهم
فانقسم ذلك بينهما اثناسا كسره وذلك مائة واحد عشر رهنا وتسع في غيبى
العبد وخمسة اسداسه وذلك خمسا مائة وخمسة وخمسين وخمسة اشهر حصة
الولد وانقسم ما في الجارية الباقية على قيمتها وهو الفان وعلى قيمة ثلاثة اشهر
العبد وذلك ستاية فاجل كل مائة سها فصار الجارية الباقية خمسة اسهم
وثلاثة اشهر العبد ثلاثة اسهم فصار كل ثمانية اسهم واذا قيمت الفان على ثمانية
اسهم يكون لكل سهم مائة وخمسة وعشرون فحصل في ثلاثة اشهر العبد ثمانية
وخمسة وسبعون اذا ضمت الى مائة واحد عشر جاز تسع يكون اربعة مائة وستة وثمانين
وتسع وان مات الجارية والعبد بقي الولد بخساية وخمسة وخمسين وخمسة اشهر
لان ذلك حصة من الولدين وان ماتت الجارية ماتت بخساية وستة وعشرون
ونع المبسوط اصله ان الولد الحادث والمرهونة بعد العود حقا كالوجود قبل
العود حتى يعود بسببه بعض ما كان ساقط من الدين ولا مسابله على النزاع اذ
في الزيادة بعد العود والثاني في الزيادة بعد فضا بعض المال المود رهنا
جارية تساوي الفان فاعمرت فزار الراهنا جارية تساوي خمسا مائة
العود ولدا يساوي الفان فماتت الجارية الزايدة فيمكن الجارية العود وولد
سبعة وثلاثين جزا من ثمانين جزا وتذهب الجارية الزايدة باحدى وعشرين
من ثمانين لان جعل بعد هذا الولد الحادث بعد المودار كالحادث قبل المودار
فانقسم جميع الدين عليهما نصفان فاعمرت سقط بالامور نصف ما فيها
وذلك ما بيننا وخمسون وبقى سبعة وخمسون وهذا معنى قوله يعود بعض ما سقط
فلما زادت زيادة تساوي خمسا مائة صارت هذه الزيادة في القام من الدين فانقسمت
الجارية الزايدة على نصف الولد وعلى الجارية العود بحسب ما بينهما من الدين فبقى
نصف الولد في العود مع نصف الولد بخساية فانقسمت الجارية الزايدة اثلاثا
ثلث صار مضمونا الى نصف الولد وثلث صار مضمونا للعود ثم ما في نصف الولد وهو

مايتان وخمسون فانقسم على قيمة الولد ثلث الزايدة الوجه الثاني لول تعمر الجارية
زفضاها الداهية خمسا مائة ثم زاد جارية تساوي خمسا مائة ثم ولدت الجارية المود وولد
يساوي الفان الجارية الزايدة رهنا باثني وخمسين لا تزيد ولا تنقص وما كانت
الداهية بعد الزيادة وقبلها والباقية من الدين وذلك خمسا مائة يقسم على قيمة الجارية
الزايدة وعلى نصف الجارية الاولى فانقسم عليها نصفان وولدها مضمونا لها واما
التعليل ياخذ من المبسوط قال رحمه الله تعالى ونع الزايدة في الرهن لانه الدين لا يتغير
بغير لوزاد على الرهن وهذا اخر جازا سخا نا خلافا للفرق والزيادة في الدين لا يتغير
هذهها وقال ابو يوسف تكون زيادة ويجوز ان يكون المرين على الراهن دين اخر فيجعل
الرهن رهنا بها لابي يوسف ان هذه الزيادة نصير بعض الرهن رهنا بالزيادة واما
حادث مع بقا القبض في المصل وهذا تصرف في الرهن لانه الدين ولها ولاية العرف
يكون مشروفا تصحيا التصرف فيها ولها اما الرهن تصرف في الرهن لانه الدين ولو
صحت الزيادة في الدين نصير زيادة في الرهن شيئا يتقلب المتبوع شيئا وفيه يعتبر
المشروع ويتبدل الموضوع وهو باطل وفي الحاشية ولو قال زدتك هذا العبد
مع الام قسم الدين على قيمة الام يوم العقد وعلى قيمة الزيادة يوم القبض فما اصاب
الام قسم عليها وعلى ولدها لان الزيادة دخلت مع الام فامات الام بعد الزيادة ذهب
ما كان فيها وبقى الولد والزيادة بما فيها فلا يبطل الحكم بالزيادة ولو مات الولد بعد الزيا
رهنا بغيره وفيها ايضا ولو قال زدتك هذا رهنا مع الولد جاز العقد ويكون
رهنا مع الولد واما الام فينظر الى قيمة الام الولد يوم الفكاك والى قيمة الام يوم العقد
فاصاب الولد قسم على قيمة يوم الفكاك وقيمة العبد يوم قبضه لانه دخل في ضمانه
بالقبض فلما مات بعد الزيادة بطلت لانه اذا هلك خرج من العقد وصار كما لم يكن
فيبطل الحكم في الزيادة انتهى والمراد بقوله ان الزيادة في الدين لا تنقص ان رهنا لا يكون
رهنا بالزيادة واما نصير زيادة الدين على الدين فصحيحة لانه المستدانة بعد المستدانة
قبل فضا الدين الاول جائزا جماعا واذا صحت الزيادة في الرهن ثم قبضه قسم الدين
على قيمتها يوم قبضها وعلى قيمة المود يوم قبضه وظاهر عبارة بطلا لا زيادة سوا
شرط في مثابرتها رهنا او لا والمنقول التفصيل قال في المبسوط رهنا بعد ائتمنه الف
بخساية ثم زاده المدين خمسا مائة على ان زاده الراهنا رهنا بالدين كله فلامسة
نصفها رهنا مع العبد بخساية عندها قال ابو يوسف هاهنا رهنا بالالف رهنا
عبد ائتمنه خمسا مائة بخساية من الدين والدين الف ثم زاده امه قيمتها الف بالالف كلها
فولدت ولدا ائتمنه خمسا مائة ثم مات العبد والمدة بقي ولدت تلك الخمسا مائة التي كانت
العبد رهنا بها وبثلث الخمسا مائة اخرى الدين الف رهنا امه بخساية منها قيمتها
الف ثم رهنا بالالف كلها امه تساوي خمسا مائة فولدت كل واحدة ولدا قيمته مثل قيمة
الام فالاولى وولدها ونصف الثانية ونصف ولد هاهنا بخساية والمدة القديمة
فان ماتت المدة الزايدة ذهب ربع الخمسا مائة الباقية وخمسون من الخمسا مائة المود

يقتل به لان النار تفرق الاجزاء وتبعضه وتعمل عمل الحديد واما شبه العمد وهو القتل باله
لم توضع لمدام يحصل به الموت غالباً مثل السوط الصغير والعصا الصغير ونحوهما فالقتل
بالعصا الكبير وبكل آلة مثقلة يحصل بها الموت غالباً لكنها غير جارية قاطعة بل هي مدقة
مكسرة وهو شبه العمد عندنا في حقيقته بخلافه عنه خلافها لما ياتي والماخطا وهو ما
يتمدنياً فيجب ادنياً او يقصد نية من صيد او حرباً فاذا هوسم ونزع ما هو ملحق
بالخطا كالنار او انقلب على اناس فقتله وكذا القتل بطريق السب كخز البيرو وضوح الحجر
في الطريق لانه اذا سب القتل صار كالنوع والدافع لما يقصد القتل وهو كخطا
في الحكم ولا يكون فيما دون النسي شبه العمد لان ما دون النسي لا يختص بالآلة باله
دوت الاله بل يختص بالآلة جارية قاطعة فالما القتل يختص بالآلة بعضها جارية قاطعة
وبعضها لا فيختلف حكم النسي باختلاف الآلات واما احكامها فتختلف قال ابن حنبل
القتل على حمة او حمة او حمة عمد او حمة عمد او حمة عمد او حمة عمد ابن حنبل
قال صاحب النهاية وجه الاختصاص في هذه الحمة هو ان القتل اذا صدر عن انسان
لا يخلو اما ان حصل بسلاح او غير سلاح فان حصل بسلاح فلا يخلو اما ان كان
يكون به قصد القتل ام لا فان كان به عمد فلا يكون خطا وان لم يكن بسلاح فلا
يخلو اما ان يكون معه قصد التاديب والضرب ام لا فان كان فهو شبه العمد وان لم يكن
ملا يخلو اما ان كان جارياً بمجرى الخطا ام لا فان كان فهو عمد وان لم يكن فهو القتل بسبب وهذا
الاختصاص يعرف ايضا بتفسير كل واحد منها انتهى قوله فيه خلل اما اوله لانه جعل
القتل الخطا مخصوصاً بما حصل بسلاح وليس كذلك اذ لا شك ان القتل الخطا كما يكون
بسلاح يكون ايضا باليسر بسلاح كالحجر العظيم والفتية العظيمة واما ثانياً فلامى قوله وان
لم يكن جارياً بمجرى الخطا فهو القتل بسبب ليس تمام لان ما يكون جارياً بمجرى الخطا لا يلزم
ان يكون القتل بسبب البتة بل يجوز ان يكون القتل خطا محضاً ايضا فلا يتم المحصر في
القتل بسبب ولما شبه صاحب النهاية لانه وجه المحصر الذي ذكره صاحب النهاية من القصور
قال في بيان قول المحصر القتل على حمة او حمة وذلك اننا قد استقرينا فوجدنا ما يتعلق
به شيء من الاحكام المذكورة احد هو الاوجه المذكورة وتقتل اذ كان صاحب النهاية من وجه
المحصر فتعال وضعفه وذكره ظاهرة من غير تفصيل وبيانات والمراد بيان قتل يتعلق
به الاحكام قال جمهور الشرايع انما يقدر به لان اذواع القتل من حيث هو قتل من غير نظر
الي ضام القتل وعدم ضامه اكثر من حمة كقتل المرتد والقتل قصاصاً والقتل رجماً
والقتل بقطع الطريق وقتل الخزي حتى قال بعضهم ويظهر هذا ما قاله محمد في كتاب الايمان
الايمان ثلاثة ولم يرد به جنس الايمان لانها اكثر من ثلاثة يعني بالله تعالى وبين بالطلاق
وبين بالعنف والفرع وانما اراد بذلك الايمان بالله تعالى انتهى قوله فيما قلنا
نظرا اذا الظاهر ان شيئاً من اذواع القتل لا يخرج من الاوجه الحمة المذكورة في الكتاب
بل يدل كل كلمة في ذلك في واقعها تلك الاوجه فاما ما ذكره من قتل المرتد وقتل الخزي والقتل قصاصاً
او رجماً او قطع الطريق يكون قتل عمدان نعم القاتل ضرب المقتول بسلاح واما اجري مجرى

السلاح ويكون شبه عمدان نعم ضربه باليسر بسلاح ولا ما اجري مجرى السلاح ويكون خطا
ان لم يكن بطريق التعمد بل كان بطريق الخطا الغير ذلك من الاوجه المذكورة واما ان يكون تلك
الاذواع المباحة من القتل خارجة من الاحكام المذكورة لهذه الاوجه الحمة لانه انفس هذه
الوجه الحمة فلا يخفى للقول بان اذواع القتل اكثر من حمة فان قلت كيف يصدر عمد
تلك الاذواع من الاحكام المذكورة للاوجه الحمة للقتل لانه انفس هذه الاوجه وعلم الشيء بان
عليه ويلزمه قلت قد يكون يقتل بغير حمة في مشروط بشرط الموتى انهم جعلوا وجوب
العود من احكام القتل العمد مع ان له شرائط كثيرة منها كون القاتل عاقل بالغ ولا يجب
على المجنون والصبي اصلاً ومنها ان لا يكون المقتول جزء القاتل حتى لو قتل المأب ولد عمد
لا يجب عليه القصاص وكذا الوقت المأم ولدها وكذا الجد والجدة ومنها ان لا يكون المقتول
ممكن القتال حتى لا يقتل الولد بغيره ومنها كون المقتول مصوم الدم مطلقاً ولا يقتل مسلم
ولا ذمي بالكفر الخزي وبالمتردد لعدم العصمة اصلاً ولا بالمستأنس في ظاهر الرواية لانه
عصمة ما ثبتت مطلقة بل وقعت الى غاية مقامه في دار السلام صريح بذلك كل في عامة
المعتبرات فكذلك كون القتل بغير حق شرط للعقوبت كل من الاحكام المذكورة للاوجه الحمة
من القتل وليس شيء مما ذكرناه من الاذواع المباحة للقتل بغير حق بل كلها بحق فدخلها في من
او جمل القتل دون الاحكام المذكورة لها بنا على استنا شرط تلك الاحكام وهو كون القاتل
مصوم الدم وكون القتل بغير حق لا يتدرج في شيء فلا يظهر ان مراد المحقق بقوله والمراد بيات
مثل يتعلق به الاحكام هو النية على المتصور بالبيان في كتاب الجنائيات اما هو ان
بغير حق اذ هو الذي يكون من الجنائيات ويترب عليه احكامها دون احوال مطلق القتل
وان كان الاوجه الحمة للذكور متساوياً كل ذلك قال ابن حنبل رحمه الله تعالى وجوب القتل عمد
وهو ما تمرد ضربه بسلاح ونحوه في فرق الاجزاء كالحمد من الحجر والغيب والنار الام والعود
عينا اي القتل الموصوف بهذه الصفة وجوب الام والقصاص متعين قال اسعاف
القتل فعل يضاف الى العباد ينزل به الحياة وفي المتن ذكر ما يعرف به العمد في غير ما قال محمد
رجل تمردان يضرب يد رجل او ضربه بالسيف فاحطاً فاصاب منقه واما راسه وهو
عمد ولو اراد ان يضرب يد رجل فاصاب عنق غيره فاحطاً لانه اصاب غير ما تمرد وفي الاول
اصاب ما تمرد لانه قصد الاضطرار ذلك الرجل ولورمى قلنوة على راسه فاصاب فاحطاً
وكذلك لو قصد ضرب قلنوة فاصاب بالسيف وهو خطا ولو رمى رجلاً فاصاب حياطاً ثم رمى
السهم فاصاب رجل فاحطاً لانه اخطأ في اصابة الحايط ورجوع السهم يبيح اصابة
الحايط لا على الرمي السابق لانه اخر السهم والحكم يضاف الى اخر السهم وجود او قد تحلل
بين الرمي واصابة الاخر اصابة الحايط فتقطع حكم الاصابة الاخرى عن الرمي السابق ولو
لنف ثوباً فغضب به راساً فاحطاً في موضع فاحطاً عداً سواء اضر على النجعة او مات لانه
اصاب ما تمرد علمت الامام عليها وانزعت في الظاهر والالحق جميعاً ولو مات من غير انما جرح
قال صار خطا وقال محمد في الديات رجل ضرب رجلاً بسيف فمرو فخرق السيف فمرو فقتله
قال ابو حنيفة لا قود عليه وقال محمد ان كان العمد يقتل لوضرب به رجلاً يقتل لان العمد اذا

كان يقتل به وهو قاصد الى القتل وقد اصاب القتل فوجب القصاص لا يخفى انه قصد
القرب دون القتل لان العمد لا يتصل به الا القرب عادة فصور الخطا هذه ان يصيب
ما قصد ويرى ابو يوسف عن ابي حنيفة من ماله الله رجل ضرب رجلا بآخرة او بشي شبيه
الآخرة ثم اقبله فلا تؤد عليه وانما ضرب بمسلة او نحوها فعليه العود لان المبرم ما لا
يقصد به القتل عادة وان كانت الملة جارية لانها الملة الحياطة دون القتل فاذا امكن
فيه شبهة عدم العمدية استغ وجوب ما لا يجتمع مع البينة فاما المسئلة فمالة جارية
يقصد بها القتل في رواية اخرى عنه ان غرزه بالآخرة في القتل فعليه العود والاملا
لان غرزه بالآخرة في القتل يقصد به القتل لا التاديب وفي القنادي ضرب بجديا وذهب
ادفنة او شبه او صفا ونحوه او رصاص يخرج جوفات انه يقتل وانما به بصره الف درهم
فجره اولم يخرج منه قتل ولو ضرب به بمساريسا صيب بالحديد وقد اصاب الحديد حتى
جره او اذهق سائر جبهه او ضرب به بمعوه حديد او شبه او بقدر حديد فأت منه قتل
وهذا كله على تعلق ظاهر الرواية على ما بينا ولو ضرب بمساريسا حطب فادمنه او بجرح غير
محدود لا يقتل وان كان محدودا جرحه يقتل وعن ابي حنيفة رحمه الله في الجرح الذي
رجل في الملة ثم اخذ به رفق فكت اياها حتى مات قتل وان كان بجرح يذهب حتى مات
لم يقتل ولو قطع رجلا فالقائمة في البحر فغرق يجب الدية ولو سح سبعة ثم غرق لدية عليه
لانه معترف بجرحه في الاول بطرحه والله اعلم وفي القنادي الكبرى باجيب بالقصاص في
سبب دون سبب لولف ثوبا ففرض راس رجل فتجبه فصاحب القصاص ولو مات لا يجب
القصاص وعلى من لا يجب في سببه وجب في سببه ضربه بالحديد لا يجب القصاص
ولو مات من ذلك يجب القصاص ولا يجب في سببه يؤسبه ان شجحه موضحة بجرحه
فيها قصاص وان مات منها يجب القصاص وعلى من لا يجب في سببه ولا في سببه
ان جرحه بجرح عظيم فلا يجب القصاص ولو مات كذلك في الاجناس والاسبيح
فيما دون السنن عمد واعتد بان قوله موجب هذا اثر العمد والامر سائر وفصل بين
المبتدأ وهو قوله موجب وخبر وهو قوله المم باجني وهو قوله اما يتعد قوله ان يتعد
الضرب يقتل ان يرجع الى المضاف وان يرجع الى المضاف او غير اليه والضرب اذا احتمل قصد
المنع على ادائه قتالين فيستعين المظهر بان يقول العمدان يتعد وعبر بقوله موجب دون
ان يقول حكمه دائره ليسيد ان صفة الوجوب وقد يجاب بان المصود الاحكام لا الحقائق
والذي قدم الحكم على التوفيق وهذا فصل بغير اجتناب فلا يضرب الضرب يرجع الى القتل وهو القتل
وقوله ضربه اي ضرب القتل قالوا يخرج العمد فيما دون السنن اقول يرد عليه المتقول
في المتن كما نقله في المحيط اذا عمد ان يضرب بيد رجل فاحطافا صاب عن ذلك الرجل فابان
رأسه وقتله فهو عمد وفيه العود وانما صاب عن غير فهو خطأ ودوجه العمد انه لم
يتعمد للقتل بل عمد ضرب اليد واجري عمد فظهر الشوط مطلق التود ولو للقطع فالتود
بالقتل كما قاله الاولى اما اشتراط العمد فلا الجناية لا يستحق دونه ولا بد منها قرب عليه
المعقوبة لقوله صلى الله عليه وسلم ومن عمى اثم الخطا والنسيان الحديث واما اشتراط الصلاة

فلازم العمد هو القصد وهو فعل قد لا يوقف عليه لانه امر مخفي فاقم استعمال الة القاتلة غالبا
سماه اقول فيه بحث وهو ان هذا القدر من التقليل يشكل بما اذا استعمل الة القاتلة
في القتل الخطا كما اذا رمى شخصا بسهم او ضربه بسيف بظنه صيدا فاذا هدامي اذ يظنه
حريثا فاذا هو مسلم وهذا في نزع الخطا في القصد كما اذا رمى غرضا بالة قاتلة فاصا
ادسيا وهذا في نزع الخطا في الفعل فاذا استعمال الة القاتلة التي جعل دليلا على القصد
قد تحقق هناك ايضا مع انه ليس بعدل هو خطأ محض على ما صوابه عليه فاجبة فان
قلت المراد باستعمال الة القاتلة في التقليل المذكور استعمالها لضرب المقتول لاستعمالها
مطلقا فيما اذا رمى غرضا فاصا او ميا لم يكن استعمالها لضرب المادي بل كان لغرض اخر
قلت هذا التاويل انما يفيد في نزع الخطا في الفعل دون نزع الخطا في القصد فان
استعمالها فيه ايضا لضرب المقتول فيكون الخطا في وصف المقتول فان قلت المراد استعمالها
لضرب المقتول من حيث هو ادمي لاستعمالها لضربه مطلقا وفي نزع الخطا في القصد
لم تتحقق الحيثية المذكورة قلت كوني الاستعمال من هذه الحيثية امر مضمرا جاع الى البينة
والقصد فلا يوقف عليه كما لا يوقف على العمد فلا بد من دليل اخر اذ هي وذكرنا في خلاف
ان لا يستعمل الجرح في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره في ظاهر الرواية واما المم لول
تمت جزاؤه جهنم اقول لقال ان يقول الدليل خاص والدعي عام لان ايجاب القتل العمد
المم والقود لا يثبتك عن لزوم المام والاية المذكورة مخصوصة بقتل المؤمن اللهم الا ان يقال
الاية المذكورة وان افادت المام في قتل المؤمن عمدا فقط بعبادتها الا انها متباعدة المام في قتل
الذي ايضا لا يثبتا على ثبوت المساواة في العفة بين المسلم والذي يظن الى التكليف او الذر
كما ساق تفصيله فان قيل بقي خصوص الدليل مع عموم المدعي من جهة اخرى وهي ان الذهب
عند اهل السنة والجماعة ان المؤمن لا يجلد في النار وانما ارتكب كبر ولم يثبت فظاهر ان
المراد من يقتل في الآية المذكورة هو المستحل بدلالة خالها فكان القتل بدون المستحل
خارجا عن مدلول الآية قلنا لا نسلم ظهور كون المراد من يقتل في الآية المذكورة هو المستحل
لجواز ان يكون المراد بالخلود المذكور فيها هو المالك الطويل كما ذكر في التفسير فلا يثبت في التفسير
مذهب اهل السنة والجماعة وليسلم كون المراد بذلك هو المستحل كما ذكر في الكتب الكلامية
وفي التفسير ايضا فلاية دلالة على عظم تلك الجناية وتحقق المام في قتل المؤمن عمدا بدون
المستحل ايضا والما لزم من استحلال الخلوة في النار ما القول بقوله صلى الله عليه وسلم العمد
قود ولقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر المائة المانة متيد بوصف العمد لقوله
عليه الصلاة والسلام العمد قوداي موجب يعني ان ظاهر الآية يوجب القود بالقصاص
ابنا يوجد القتل ولا ينصل بين العمد والخطا لانه يقيد بوصف العمدية بالحديث المشهور
الذي نقلته المانة بالقول وهو قوله عليه الصلاة والسلام العمد قوداي موجب قود كما
في الشرح قال صاحب الكفاية تعد ذلك لا يقال ان قوله عليه الصلاة والسلام العمد قود لا يوجب
التقييد لا تخصيص بالذكر فلا يدل على بني بعباده لانا متول لوم يوجب هذا الخبر بتقدير
الاية لم يكن القود موجب العمد فقط فلا يكون لذكر لفظ العمد فائدة انتهى اقول سوال

ظاهر الورد ينفي ان يخطئ بالكل ذي فطر سبية ولكن لم اراد اسما عام حول ذكره واما
 جوابه فتطوره عندي بخلافه ان سبل النبي صلى الله عليه وسلم عن حكم العمد فقط بامكان
 الجارية قلت عمن انصار قوله عليه الصلاة والسلام العمد قد جرت ايامها من غير ان
 ذكر لفظ العمد حينئذ تطبيق الجواب للحوال ومع هذا المقتضى كيف يستعين بتفسير كتاب
 الله تعالى بالحديث المذكور فتذكر **قال** رحمه الله تعالى **ان** يعجز عن جيب القصاص **ان**
 جيبه الا وليا ينسقط القصاص بمقتضى ولا يجب في هذا اذا كان المقتول غير ولد وان كان
 ليدل بغير الشروط الصلح لا بالقتل قال الامام الشافعي رحمه الله في باب ادمها لا بعينه وغير المولى
 ولنا ما يكونا دررنا من قوله صلى الله عليه وسلم العمد قد جرت ايامها من غير ان
 وجوب للمقتول ولا المال من جعله موجبا للمال فقد زاد عليه وهو لا يجوز الى هذا المعنى
 اشار ابن عيسى رحمه الله منها بقوله العمد قد جرت ايامها فيه ولا المال لا يصح موجبا لعدم
 اتمامه بينه وبين المادي صورة وسمي اذا لم يخلق مكرما ليجعل التكليف ويشغل
 بالطاعة وليكون خليفة الله تعالى في الارض والمال خلق لا قامة مصالحة ومبتذل لانه
 في حواججه فلا يصح جازا وقايما مقامه والقصاص بجلل المالك صورة لانه قتل
 بقتل وكذا معنى لا المقصود بالقتل الانتقام والثاني فيه كالاول ولهذا سمي قصاصا
 وبه يحصل منعة المأجبا بكونه زاجرا فلا يكون موجبا للمال ولهذا ايضا ما يرجع من
 المال في قتل العمد الى الصلح المأثري الى قوله عليه السلام لا يقتل العاقلة عمد او لا عبد
 ولا صليحا ولو كان القتل عدا موجبا للمال لما اضافة الى الصلح والراد بارودي والله اعلم
 بوجوب الخيار للمولى عند امضاء القاتل الدية وهذا كما يقال للديون اتي بما شئت درهم
 وان شئت دنانير وان شئت عروضا ومعناه انه لا يأخذ غير حصته المأثري المدين
 وهذا ما يجمع في الكلام المأثري الى قوله عليه السلام لا تأخذ المسلمك او راس مالك اي لا
 تأخذ المسلمك عند المضي في العمد ولا تأخذ المراسم مالك عند التكاليف فغير معلوم
 انه لا يأخذ راسه المأثري الاخر لان النسخ لا يتم الا بانقضاء فاذ كان المراد بالحدث
 ذلك او احواله لا يبقى حجة والذي به تك على ذلك ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما
 ان قال القصاص في بني اسرائيل لم يكن فيهم دية ولم تكن الدية فقال عز وجل هذه
 الآية كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر العبد بالعبد فما عجز عنه فدية من ثمنه وان
 يقتل الدية في العمد ذلك تخفيف من ربكم فيما كان كتب على من كان قبلكم فاجزأها بنين
 اسرا لم يكن فيهم دية اي كما ذلك حلا عليهم اذ عروضا من الدم ويتركوه حتى يسفكوا
 الدما تخفف الله تعالى عن هذه الامة ونسخ ذلك بقوله تعالى فمن عجز عنه فدية من ثمنه
 الملية وبني النبي صلى الله عليه وسلم على هذه الجهة بل فيها بقوله من قتل له قاتل فدية
 بالخيار ان يقتل او يعفو او ياخذ الدية التي يحب هذه الامة وجعل لم اخذها اذا
 اعطوها وعفا عن من ملك ان عمة الربيع لظمت جارية فكسفت شتمها فقال عليه
 الصلاة والسلام حين اختصم اليه كتب الله القصاص ولم يجز ولو كان للمال واجبا
 به لحين اذ من وجب له اخذ شيئين على الخيار ولا يحكم له باحدهما معينا وانما يحكم بان

مختار

يختارها شاء والذي يحتمل ان الولي ان عفى عن القصاص قبل اختيار القصاص ^{عفو}
 قبل تعيينه باختياره اذ العفو عن الشيء قبل وجوبه باطل فاذا كان القصاص هو الذي
 الاحلى لا ينفرد الولي بالعدول عنه الى المال بدلا عنه لانه معاوضة ولا يجزأ على
 المعاوضة كانه سائر الحقوق ولهذا التزم الولي القصاص بالخير المادية كالدور
 من الاعيان لا يجزأ لقاتل على الدخ وان كان فيه احيائه ولا يسلم ان المصلح الذي
 ذكره يجزأ على الشراييع يدخله ملكه من غير رضاه وانما يقول بانم اذا ترك الشراييع العفو
 عليه مات وكذا يقول هنا ايضا بانم اذا لم يخلص نفسه من القدر عليه وقوله والمادى قد
 يضمن بالمال كاية الخطا قلنا وجوب الضمان في الخطا ضروري صور الدم من المأذون باعقابه
 انه مثل له وهذا لانه لما تقدر العقوبة وهو القصاص لعدم الجناية صير اليه لصون الدم
 عن المأذون ولو لا ذلك لخطا كثير من الناس وادى الى الشاغل ولا النفس بحسنة فلا
 حرمتها بقدر الخطا كاية المال يجب الا لصيانة لها عن المأذون ولا يقال وجوب القصاص
 لا ينافي وجوب المال ولا العدول اليه من غير رض الخاني المأثري ان رجلا لو قطع يده رجل
 وهي صحيحة ويد القاطع مثلا فالقطوع بدو بالخيار ان شاء المأذون وان شاء
 يده الشاغل وكذا لو عني ادم المأذون ليا بطل حق الباقين في القصاص ووجب لم الدية ولو
 انه وجب بالجناية لما وجب بغير رضاه ولا ما نقول انما كان لهم ذلك لتقدير استباحة
 كمالا **قال** رحمه الله تعالى **ان** الكفارة اي لا يجب الكفارة بقتل العمد **قال** الشافعي
 يجب اعتبار المأذون لادنى لانها شرعت لمحو المأثم وهو في العمد اكثر فكان ادعى الى
 ايجابها ولنا ان الكفارة دأية بين العباد والعتوبة فلا بد من ان يكون سببا ايضا
 دأية بين المخطئ والمأذون لتعلق العباد بالماح والعتوبة بالمخطئ وقيل العمد كبير
 محض فلا يناط به كسائر الكبائر بل الربا والسرقه والزننا **قال** تاج الشريعة
فاما قلت يشكل بكفارة قتل صيد الحرم فانه كبير محضه ومع هذا يجب فيه الكفارة
 قلت هذه جنائية على المحل ولهذا الاشتراك فلا ينافي في قتل صيد الحرم يلزم جزا واحد
 ولو كان جنائية القتل بوجوب جزائه والجنائية على المحل يستوي فيه العمد والمخطئ
 اقول في الجواب بحث اما اوله فلا ينافي في السوال المذكور لان موثره مضمون
 الدليل الذي يورد هو ان الكفارة لا تناط بها هو كبير محضه لا اصل المدعى وهو ان
 الكفارة في القتل العمد اذا سلم كوق قتل صيد الحرم كبير محضه يلزم ان يشكل الدليل
 به سواء كان جنائية القتل او جنائية المحل وكون الجنائية على المحل يستوي فيه العمد والمخطئ
 انما يفيد لادنى السوال على اصل المدعى فانه يكن الجواب عنه جندبا ما قلناه في
 جنائية الفعل ودون جنائية المحل وقتل صيد الحرم من قبيل الثانية دون الاولى واسا
 ثانيا فلا ينافي في كفاية اصول الفتاوى ان الكفارة جزا الفعل من كل الوجوه لا جزا المحل
 اصلا فلو كان قتل صيد الحرم جنائية على المحل لاجنائية الفعل لزم ان لا تصلح الكفارة تكون
 الكفارة جزا الفعل من كل الوجوه لا جزا المحل اصلا ولا يمكن قياسه على الخطا لانه دونه في
 المأثم فشرعه له في المأثم لا يدل على منع المأثم في قتل العمد وعبد حكا ولا يمكن ان

يقال بر فتح المأم فيه بالكفارة مع وجود الشدة في الوعيد بنحو قاطع لانه في دعوى
ادعى ذلك كان محكما فيه بلا دليل وان الكفارة من المقدرات فلا يجوز اثباتها باليمين على
ما عرفناه موضع ولا في قوله فقد تجاوزوه جهنم الآية كل موجه اذ هو من كونه سيات
الجزء المشروط فيكون الزيادة عليه شحنا ولا يجوز بالذي قال سواء ما ساءت وبنه وهو
ان يتعد ضربه بغير ما ذكر المأم والكفارة ودية منغلظة على المماثلة لا القوداي من حيث
القتل يشبه العمد المأم والكفارة على القاتل والدية المنغلظة على المماثلة ولا يتوجب
القصاص وقوله وهذا ان يتعد ضربه بغير ما ذكر في العود والذي ذكر في العود
هو المحذور وغيره هو الذي لا يدرى من المالة كالمجرم والمصاص وكل من ليس له قدر في المجرم
وهذا عند أبي حنيفة وقالوا اذ ضرب به حجر عظيم او خشبة عظيمة فهو عود في شريح الطحاوي
شبه العمد عند المأم فينشد الضرب باي سلاح ولا هو من السلاح وفي البحر يمد
في شريح الجواب قال المحذور يكون قصد الضرب والتأديب دون المماثلة فيكون كالمقتل
الحاكم على ما لا ان مع التعمية تتأخر استعمال اللة لاقتل غالبا لانه يقصد به التاديب
اماله التي تقتل غالبا كالسيف فكان عدا يجب القودا امرحانه عليه السلام رضي الله
عنهما راسي يهودي رخصه راسي يهودي وكذا قتل المرأة التي تقتل امرأة بطح
وهو هو الفسطاط ولا في حنيفة قوله عليه السلام الما انا قتل خطا المود قتل
الخط والمصاص والمجرور فيه دية منغلظة مائة من الابل منها اربعون خلفه في
بطونها وباطلاقه يتناول المصا الكبير والكلام في مثله ولا في قصد القتل امر
بطن لا يعرف عليه وهذا استعمال اللة القاتلة على ما بينا وهذا اللة لا تصلح
دليلا على قصد القتل لانهما غير موضوع ولا يستعمل فيه اذ لا يمكن القتل بها على
مصلحة منه ولا يتبع القتل بها غالبا بقصد العمدية لذلك فصار كالمصا الصغير منها
وهذا لان ما يوجب القصاص وهو اللة المحودة لا يختلف بين الصغير منها
والكبير لانهما الكل صالح للقتل بغير البنية ظاهرا وباطنا فكذا لا يوجب القصاص
توجب ان يستوي بين الصغير والكبير منه حتى لا يوجب الكل القصاص لانه غير
معد للقتل ولا صالح له لعدم بنية الظاهر وكان في قصد القتل عمدا
كما فيه من القصور غير ظاهرا والقصاص بنية في العقوبة فلا يجب مع الشك
وإرواه من رخصه راسي يهودي كقولنا ان عليه السلام علم ان اليهودي كان قاطع الطريق
فان قاطع الطريق اذا قتل بسوط او عصا او غيره باي شيء كان يقتل او يقتل
انه جعل قاطع الطريق لكونه ساعيا في الارض بالفساد فقتله حراما يقتل قاطع
الطريق فان ذلك جائز ان يلحق به على ما بينا في فتلوع الطريق واما حديث المرأة قتال
عبد بن فضاله عن المغيرة بن شعبة ان امرأتين ضربتا احدهما الاخرى بمحور الفسطاط
فقتلها فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية على عصبية القاتلة وقضى مائة بطنها
بمشرق فقال المخرجي اعزم من لطم ولا شرب ولا صلح واستحل مثل ذلك ما بطل فقتال
اسمح كسبح الارب وفي رواية قال هذا من اخوان الكهان من اجل سمحه منهم بذلك ان اردوه

غير صحيح والذي يدل على ذلك ان الذي لذلك حمل بن مالك على نعم فانه قالوا قال حمل بن
مالك كت بين بني امية فغزيت احدها الاخرى بسوط فقتلها وحينئذ فقضى رسول الله صلى الله
عليه وسلم في حنيفة بمشرق وان تقتل بها هكذا روي وقال ابن المسيب عن ابي سلمة عن ابي
هريرة اقتلت امرأتان من هاذيك فغزيت احدهما الاخرى بحجر فقتلها ومائة بطنها فاقضى
المرسل الله صلى الله عليه وسلم فقضى ان دية حنيفة عيدا وقضى بدية المرأة على ما قلنا
وقضى ما ولدها فقال حمل ابن مالك ابنه النابغة الهذلي يا رسول الله اعزم من لطم ولا شرب
ولا اكل ولا صلح ولا استحل مثل ذلك بطل فقال عليه السلام هذا من اخوان الكهان
وهذا هو المشهور عن حمل بن مالك فكيف يتصور ان يصح عنه خلاف ذلك ثم لا فرق عند
ابي حنيفة بين ان يموت بغيرية واحدة وبين ان يولى عليه ضربان حتى مات كل ذلك
سببه عدا لا يوجب القصاص واختلفوا على قولهما في الموالاة وقال ابن ابي بصير
عمرانه فيوجب القصاص ولو القاه من جبل او سح او غرقه في الماء او خنقه حتى مات
كل ذلك شبه عمد عند وعندهما عدا وانما كان يشبه العمد لانه ارتكب محرم دية فاحد
له وانما وجب الكفارة به لانه خطا من وجه يدخل تحت النص على الخطا اقول
المتبادر من قوله لدخوله تحت الخطا ان هذا الكفارة ان وجبت في شبه العمد باعتبار
فان قلت يرد عليه ان تعيين الكفارة لدفع الذنب المادي بالشرع لا تعيينها لدفع الذنب الماعلى
كما قالوا في العود ولا شك ان شبه العمد اعلا ذنبا من الخطا المحض فان الجاني لشبه العمد قد
قصد الضرب وفي الخطا لم يقصد الضرب وقد يجاب بان دية شبه العمد وايسر من المادي
والماعلى فالجائز بالمادي اولى طلب التخفيف فلذا اوجب بانيه الكفارة وذكر صاحب الهداية
ان صاحب الايضاح قل في الايضاح وجبت في كتب اصحابنا الكفارة في شبه العمد لا تجب
على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى فان المأم كامل ومناهيه يخرج شرح الكهان لانه كان من
باب التخفيف وجوابه على الظاهر ان يقول انه اثم الغرب لانه قصد لاثم القتل لانه لم
يقصد دية الكفارة تخفيف القتل وهو فيه محذور لا يجب بالثرب الا ترى انها
لا تجب بالثرب بدون القتل وبمكسبه تجب مكره عند اجتماعها بضاف الرجوع الى القتل
دون الضرب واما وجوب الدية فلما روي انما وجبت على العاقلة لانه خطا من وجه
على ما بينا فيكون معذورا فيستحق التخفيف لذلك ولا انها تجب بنفس القتل فتجب على العاقلة
كما في الخطا ولهذا اوجها محمد رحمه الله في ثلاث سنين ويتعلق بهذا القتل حرام الميراث
كما في الخطا ولهذا اولى لانه جاز القتل وهذا اولى بالجواز ان لوجود القصد منه الى التعميل
فما حله انه كما في الخطا من حق المأم ودية التخليط في الدية على ما بينا من بعد ان الله
فبالرمة الله تعالى والخطا وهو ان يرمي شخصا طنه صدا او حرييا فاذا هو سلم
او عرضا فاصاب ارميا او حرييا بجره كقيام انقلب على رجل فقتله الكفارة دية على
العاقلة وقوله وهو ان يرمي شخصا الى اخره تفسير الخطا فانه على من عين خطا في
القصد وخطا في الفعل وقد بينا الذي عين بقوله وهو ان يرمي شخصا طنه صدا او حرييا
فاذا هو سلم تفسير الخطا في القصد لا الفعل حيث اصاب مرمى واما الخطا في القصد

اي الظن حيث قد السهم بينا والارمي صيدا وقوله غرضا فاصاب ادميا هذا بيان الخطا في الفعل
دون القصد فيكون معذورا القول الثاني في عبارة الشارح والمع هنا سارح فانه قال في تنبيه
الخطا في القصد وهو ان يرمى شخصاً بظنه صيدا الى اخره وقال في تنبيه الخطا في الفعل
وهو ان يرمى غرضا فيصيب ادميا ولا يخفى ان كل واحد من نوعي الخطا غير مختص بما ذكره في
تنبيه بل الذي لا ذكر في تنبيه كل واحد منهما جزئي من جزئية فكا ان قصده جدا
فلم يصلح ان يكون تنبيها له فكان الظاهر ان يقال في كل واحد منهما وهو نحو ان يرمى او هو
كان يرمى اشار الى العموم كما تذكرك صاحب الوقاية حيث قال في الخطا قصد اكرهه
سما ظنه صيدا او حريشا وفعله كرميه غرضا فاصاب ادميا انتهى ثم ان صدر الشريعة
قال في شرح الوقاية الخطا ضربان خطا في القصد وخطا في الفعل فالخطا الذي في الفعل
ان يقصد فعلا فيصير منه فعل اخر كما اذا رمى الغرض فاحظا واصاب غيره هذا هو
الفعل والخطا في القصد ان لا يكون الخطا في الفعل وانما يكون الخطا في قصد فان
قصد هذا الفعل حريشا لكن اخطا في ذلك القصد وهو الغرض حيث لم يكن ما قصد انتهى
ورد عليه صاحب الاصلاح والايضاح حيث قال ومنه قال الخطا في الفعل ان لا يصدر عنه
الفعل الذي قصد بل يصدر فعل اخر وليس كذلك فانه اذا رمى غرضا فاصاب غيره فخرج عنه
او تجاوز عنه الى ما وراءه فاصاب غيره فلا يتحقق الخطا في الفعل والشروط المذكورة هي
منقولة في صورتين ثم انه اخطا من وجه اخر حيث اعتبر القصد فيه وذلك غير لازم فانه
اذا سقط من يده خشبة او لينة فقتل رجلا يتحقق الخطا في الفعل ولا قصد فيه انتهى
وقوله المؤلف غرضا هذا مطلق على صيد فظا هراء الرمي معتبر في الخطا بفعله وليس كذلك
فانه لا سقط من يده حجر او لينة على رجل فقتله فهو خطا في الفعل ولا رمي وقوله كيانا انقلب
على رجل فقتل رجلا جري مجرى الخطا لان هذا ليس بخطا حقيقة وجب عليه ما ائتمنه فقتل
الطفل فجعله كالخطا لانه معذور كما يحظر وانما كان الخطا اذ كرم لقوله تعالى فانه فخر بذكر
مؤمنته ودية مسلمة الى اهله وقد خص بها عمر رضي الله عنه في ثلاث سنين بخمسة مائة الف
من غير نكير فصار اجازة قال رحمه الله والقتل بسبب كخاخر البين وذا وضع الحجر في
غير ملكه الدية على العاقلة لا الكفارة اي موجب القتل بسبب الدية على العاقلة لا الكفارة
اما وجوب الدية فلا تسبب التلق وهو متعدي به بالخبر فجعل كالدافع الملقى فيه فنجبت
الدية صيانة للامنى فيكون على العاقلة لان القتل بهذا الطريق دون القتل بالخطا فيكون
معذورا فتجب على العاقلة تخفيفا عنه كما في الخطا بل اولى لعدم القتل منه بكرة ولهذا
لا يجب الكفارة فيه وفي المصل او كما على اية فوطى انسان فقتله وفيه النابح او سقط
من سطح على انسان فقتله هذا كله قتل خطا وبسبب وفي شرح الطحاوي والكفارة تجزئ
رقية في حق القادر وصيام شهرين متتابعين في حق غير القادر ولو اخطى بها يجب اتيان
ولا يجوز الابنية من الليل والاطعام فيه فتعتبر العدة وقت الماراد وقت الحضور انتهى
قال رحمه الله تتأكل الكلى يوجب حرما الموت الذي كل فمن من افترق القتل
الذي تقدم ذكره من عمد وسبه عمد او خطا يوجب حرما الموت اما القتل بسبب فانه

لا يوجب

لا يوجب ذلك كما لا يوجب الكفارة وقال الشارح رحمه الله هو ملحق بالخطا في احكامه قال
رحمه الله وشبه العمد في النفس عمدا فيما سواها لان اطلاق ما دون النفس لا يقتضي بالية
دون الله فلا يتصور فيه شبه العمد بخلاف النفس على ما بينا والذي يدل على هذا ما روي
عن ابن ابي مالك انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول في حديثه فقلت يا رسول الله اني
لو انصاه فاختصم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر عليه الصلاة والسلام بالنصاح
فقال اني اني البطل انكرتني النبي صلى الله عليه وسلم قال والذي بعثك بالحق نبيا لا تكسر شئها قال النبي
صلى الله عليه وسلم يا ابن ابي طالب انك انصاهت رسول الله صلى الله عليه وسلم فامر عليه الصلاة والسلام بالنصاح
وسلم ان من عباد الله من لو اقسم على الله لا يبر دوجه ولا لثة على ما تحب فيه اذا علمنا ان
اللغة لو اتت على النفس لا توجب النصاح وربنا لها فيما دون النفس قد اوجبه بحكمه
عليه السلام ثبت بذلك ان ما كان في النفس شبه عمد فهو عمد فمادونها ولا يصح ان يكون
فيه شبه عمد والله اعلم باب ما يجب النصاح وما لا يجب لما في من بيان
انما في القتل شرع في تفصيل ما يجب النصاح من القتل وما لا يبرجه في باب على حدة
قال رحمه الله فما يجب النصاح بقتل كل محتوم الدم على التأييد عند المات وسقط
ان يكون المقتول محتوم الدم على التأييد ليدفع شبه المباحة عنه لانه النصاح هو نهاية
في العقوبة فيسري الكمال في الجناية فلا يجب مع الشبه واعتذر بذلك عن المتأخر فان
دفع غير محتوم على التأييد قال رحمه الله فما يجب النصاح بقتل كل محتوم الدم على التأييد عند المات وسقط
ان العفو مندوب اليه وذلك بناء على وصف النصاح بالوجوب الثاني ان حق الدم
على التأييد غير منصوص لان ما يتصور منه ان يكون المسلم في دار الاسلام وهو يزول بالارتداد
والعباد بالله الثالث انه مستوفى بمسلم قتل ابنه المسلم فانها موجودة فيه والنصاح
الرابع ان قد التأييد بثبوت المساواة واد اقل المتأخر مسلما وجب النصاح ولا
مساواة والوجوب على الاول الرابع بالوجوب بثبوت نفس المستيف ولا مساواة بينه وبين
العنف وعما التايد ان المراد بالحق على التأييد ما هو يجب المصل والارتداد عارض لا يعتبر
ورجوع الحربي اصل لا عارض وعما الثالث بانه النصاح ثابت لكنه استلزم الاول
وعما الرابع بان السنادي الى مقتضى غير ما في غير الاستيفاء بخلاف الممكن الكافي
النصاح واجب بقتل كل محتوم الدم على التأييد وليس بينهما شبه الملك ولا شبه الحرية يعني
به ليس للمقتول بولد ولا هو عبده ولا له عليه شيء من الرق ويقتل وان كان القاتل سبيحا
والمقتول بملعوب كلها باي معنى عليه او مبرما او مبطوع او اعمى او مبطوع الجوارح او اسل
الجوارح او كان صيدا او مجنونا فانه يقتل به وفيه العيون ضرب رجلا سيف في عنقه فخرق
السيف العمد وقتله قال ابو حنيفة رحمه الله لا نصاح عليه وقال محمد رحمه الله ان كان
العمد لو ضرب به وجع قتل قتل به وفي الكبرى والعنف على قول ابو حنيفة قال محمد رحمه الله
في الجناح الصغار اعمى فالتقى بها انسانا او القاه في الما ينطبع الخروج منها فاحرقته
النار يجب النصاح فوضع المسئلة بين الامم ما يمكنه ولا يمكنه ما قاله الباقي
في فتاواه هو الصحيح وفي الباقي اذا القاه في النار لم يخرج دبه رفق فمكث اياما

من ذلك حتى مات قتل به وان كانا يحيى ويذهب وفي الثانية فكت ايما لم يزل صاحب فراش ويذهب
 فلا وفي الثانية الصبر اذا عرف جبا او بالثانية البحر فلا قصاص عليه عند ابي حنيفة خلافا
 لها وفي الجاني الصغير ذكر شيخ الاسلام في شروع ويات المصل ان عرف انسانا بالثاني كان
 قتيلا لا يقتل منه غالبا ويرى منه النجاة في الغالب فوات من ذلك من خطا العود عنهم جميعا
 فاما اذا كان الما عظميا ان كان بحيث يمكن النجاة منه بالسباحة بان كان غير ممدود ولا مشغل
 وهو بحسن السباحة فوات ان يكون خطا العود وان كان بحيث لا يمكن النجاة منه فخطا العود
 ابي حنيفة رحمه الله هو خطا العود فلا قصاص وعلى قولهما هو عمد محض ويجب القصاص وفي
 الثانية ولو القاه في الآفة فوق من ساعته لا قصاص فيه في قول ابي حنيفة وفي قول صاحبه
 يجب القصاص ولو القاه من جبل او سطح فهذا هو الخلاف وفي المتن من ان يكون
 على ابي حنيفة رمي رجلا من سفينة في بحر او في دجلة فربما كاد ويغرق فخطا عاقلته
 الدية وان كان حين القاء سبع ساعه ثم غرق فلا دية فيه ولو القاه من سطح او جبل او القاه
 في بئر فخطا قول ابي حنيفة رحمه الله هذا خطا العود والما على قولهما ان كان موضعين حتى منه
 النجاة غالبا فهو خطا وان لا يجرى النجاة غالبا فهو عمد محض يجب القصاص به عذبا
 وفي الخلاصة لو جرح رجلا جراحة لا يتوفى منها الحياة وجرحه اخر جراحة اخرى فالعامل
 هو الذي جرحه جراحة منجية هذا اذا كانت الجراحات متماثلتا وان كانتا متماثلتا كانا
 قاتلا فيقتل به وكذلك لو جرح رجلا جرحين والاخرى جراحة واحدة قاتلا من
 واذا اخطى رجلا حتى مات فخطا قول ابي حنيفة رحمه الله لا قصاص عليه ولكن كان اعشار
 ذلك فلان لم يقتل برمي وهو سطر السحر فاذا تاب واما على قولهما ان دام على الخنق
 حتى مات فعليه القصاص كما قتله محرم عظيم او حشيشة وان ترك الخنق قبل الموت ثم مات
 بعد ذلك فانه ينظر ان دام على الخنق مقدار لا يموت الانسان منه غالبا فلا قصاص
 وفي الظهور به ولو خطا رجلا ثم اغلى له آفة قدر سمحة حتى اذا صار كانه نارا القاه
 في الآفة فخطا فوات قتل به وان كان الآفة حارا لا ينفع غليها شيئا فالقاه فيه ثم مكث
 ساعة ثم مات وقد سقط جده اي صار مقطوع قتل به والافلا وان هو اخرج من
 القدر في هدف الرجوه وقد اسلخ فوات من ساعته او برمي او مكث ايما انما كان عليه
 من ذلك قتل به وان يحيى ويذهب ويات من ذلك لم يقتل عليه الدية وهذا في قول
 ابي حنيفة رحمه الله ولو القى في ماء بارد في يوم شات فوات ساعته القاه فعليه الدية
 وكذلك لو اخذه فجعله في سطح في يوم شديد البرد فلم يزل حتى مات من البرد وكذلك لو
 قطعه وجعله في الثلج ولو اخذ رجلا فجعله في النار في البحر فخطا فوات من طفا ميتا
 لا يقتل به وعليه الدية مغلطة وكذا لو غسسه في البحر في الغرات فلم يزل يغسل به كذلك حتى
 مات ولو القاه في الآفة فخطا ولا يدرى مات او جرح ولم ير المأثر لا شيء عليه حتى يعلم
 انه قد مات ولو ان رجلا خطا رجلا او جرحه ثم وضعه في الشمس فلم يخلص حتى مات من حر
 الشمس فعليه الدية ولو ان رجلا دخل جلا في بيت وادخل معه سباعا وانفق عليه الباب
 واخذ الرجل السبع فقتله لم يقتل به ولا شيء عليه وكذا لو نهشته حية او لسعة عقراب

الدية وفي الثاني الخلاصة رجل خطا رجلا فطره فقتله سبع لم يكن عليه قود ولا دية ولكن
 يعزى ويحبس حتى يموت ويعد الى حنيفة رحمه الله عليه الدية وكذا لو قطعت حية فاقناه
 في الشمس او في ماء بارد حتى مات على عاقلته الدية ولو ضرب انسانا ضرب لا اثر له في نفس او يضر
 شيئا من الامام السرخسي رحمه الله وفي مجموع المذاكر لرجل صاح باخر فجاء فوات من صحته
 يجب فيه الدية ولو سلخ جلد وجهه فنيه الدية واذا اسقى رجلا ساقا فوات من ذلك نورا
 الثلاثة اي وجهه اما ان اوجع على كرهه والرهه على شربه حتى شرب او ناوله وشرب من غير ان يكرهه
 عليه فانا اوجع ايجارا او ناوله او كرهه على شربه حتى شرب فلا قصاص ولا عاقلة الدية
 وفي الذخيرة ذكر المسئلة في المصل في مطلقا غير ذكر خلاف ولم يفصل فيما اذا كان مقدار
 ما يقتل مثله غالبا او لا يقتل وهذا الجواب لا يسلك على قول ابي حنيفة وذلك لان القتل حصل
 بحال لا يخرج لانه حيث الحقيقة ولا من حيث الاعتبار فكان خطا العود على مذهبه والما على
 قول ابي يوسف ومحمد بن مشايخنا من قال الجواب عذبا على التفصيل ان كان ما اوجع
 من السم مقدار ما يقتل مثله غالبا كان عذبا محضا وان كان قدرا لا يقتل مثله غالبا
 فانه يكون خطا العود ومن مشايخنا من قال بان على قولهم جميعا يكون خطا العود وان كان
 ما يقتل مثله غالبا او لا يقتل وكان اوجع رجلا سفويا مقدار لا تتحمل النفوس فوات
 لا يكون عذبا محضا واذا ناوله فشرب من غير ان يكرهه لم يكن عليه قصاص ولا دية سواء لم
 الشارب يكونه سدا لم يعلم وفي الثانية لا قصاص فيه ولا دية لانه شرب باختياره الا
 ان الدافع خدعه فلا يجب عليه الا التعزير والاستغفار ومنه دفع سكين الى رجل فقتل
 به نفسه لم يكن على الدافع وفي فتاوى الخلاصة اذ قلنا ما اوجع عليه اوجعا في بيته
 فخطا عليه البت حتى في الصبي والمعتوه وقت النيام واذا دخل انسانا في بيت حتى
 مات جوعا او عطشا لا يضمن شيئا عند ابي حنيفة وعندهما يجب الدية وفي الكبرى
 اذا طعن على اخيه حتى مات جوعا وعطشا لم يضمن في قول ابي حنيفة وقال عليه الدية
 وفي الثانية قال محمد يعاقب الرجل على عاقلته الدية وفي الظهور به ولو ان رجلا اخذ رجلا
 فقتله وجسه في بيت حتى مات جوعا قل محمد اوجعته فرياء الدية على عاقلته والقوى
 على قول ابي حنيفة في انه لا شيء عليه وفي المتن سئل محمد عن رجل بع رجلا حيا في قبر ومات
 قال فيه دية وفي الذخيرة يعاد فيه لانه قتله عمدا او في الكبرى وان القاه حيا في قبر فقتل
 لانه قتل عمدا وهذا قول محمد والقوى انه على عاقلته الدية وفي الظهور به والقوى على قول
 ابي حنيفة وفي المجموع رد المحتار من زاد على ابي حنيفة لو قال قتلته بجديده او قال بالسيف
 ثم قال انما اردت بغير فاصته درى عنه القتل ولو قال ضربت بسيفي فقتلت فلانا او قال
 بكيك فقتلت فلانا ثم قال انما اردت بغير فاصته درى عنه القتل وفي المتن اذا قال اقول
 قتلنا فلانا بالسيافنا سعد بن ثم قال كانا مع غري لم يصدق وقتل به ولو قال قتلنا فلانا
 فلا ناستعد بجديده فلما اخذ بذلك قل كيت يومئذ غلاما لم يصدق وقتل به ولو قال
 ضربت فلانا بالسيف متعمدا ثم قال لا ادري مات منها او لا فكفصت وقال الولي مات
 منها لم يقتل وفي الثانية لو ضرب رجلا اخرضيه بالعصا وقال الولي مات من ضربك فاقول

قوله القائل وعليه نصف الدية وفي المتن اذا قطع حلقم الرجل وبقي شيء قليل من الحلقم وفيه
مردح فقتله رجل اخر فلا قود عليه لان هذا نصف ولو مات ابنه بعد ذلك وهو على تلك
الحالة ورثه ابنه ولم يرث هو من ابنه وفي الظهيرة رجل نام وهو يصيح البدن فذبحه
انسان وقال ذبحته وهو ميت فانه يقتل قياسا وفي الاستحسان يجب الدية وفي
مترقات الاستحسان رجل انزله رجل فقال قتله عدا وقال رجلا اخر لك قتلة عدا فقال
المرء كلاكما قتله فله ان يقتلهما ولم يقر ولكن شهدا هلك ان هذا قتله وشهد اخر ان
ان هذا قتله فقال الشهود له كلاهما قتل فليس له ان يقتل واحدا منهما ولو شق بطن رجل
واخرج امعاء كلها وسقطت على الارض المأنة صحيح بعد فقتله رجل اخر قتل به ولو
اقلعت امعاء من بطنه فطرحته عنه وبقي البطن خاليا فقتله رجل فلا قود عليه وفي
الخامسة رجلا عدا على رجل مشق بطنه واخرج معاه ثم ضرب رجل عنقه بالسيف عدا
فالقائل هو الذي ضرب المتن عدا وان كانا خطايا يجب الدية وعلى الذي شق البطن
ثلث الدية وان كان يقتل الجانبين المخرجين ثلث الدية لانها جانيبان في كل منها
ثلث الدية هذا اذا كان ما يشق بعد الشق يوما او بعض يوم فان كان الشق بحال
لا يتوهم معه وجود الحياة ولم يبق معه الا اضطراب الدم فالقائل هو الذي شق البطن
فقتله في العمد ويجب الدية في الخطا ولو قتل رجلا وهو في الغزو قتل القائل به وان
كان يعلم انه لا يعيش شيئا فقتل من هذا الجنس في فصل في مترقات الاستحسان ان شهد
الشهود انه ضربه فلم يزل صاحب فركس حتى مات فان كان عدا فعليه النصاص وفي الخامسة
رجل جرح رجلا جراحة واخر جراحة عدا ثم صالح المجرع احدى جانبي الجرح وما يحدث منه
على مال ثم مات منها جميعا قال ابو حنيفة عليه نصف الدية قال رحمه الله تعالى ويقتل
الرجل الجرح والعبد قتل الشافعي رحمه الله لا يقتل الرجل بالعبد لقوله تعالى والرجل الجرح والعبد
بالعبد هذا يقتضيه مقابلة الجنى بالجنى ومن ضرورة المقابلة ان لا يقتل الرجل بالعبد
ولا النصاص بغير المساواة ولا مساواة بينهما اذ الرجل ملك والعبد ملوك والمالكية
امارة القدر والملكوية امانة العجز ولنا العمدة بخلافه ما ذكرنا وكنتا علمنا ان
النفس بالنفس وقوله تعالى فليكن النصاص في القتل وقوله عليه الصلاة والسلام العمد
قود ولا يعارض بها نكاح لان فيه مقابلة مقيدة وفيما لو كانت مقابلة مطلقة فلا يحمل على
المقيد على ان مقابلة الرجل بالرجل لا تنافي مقابلة الرجل بالعبد لان فيه الاذكار بعض ما شمله
العموم على ما نقتضيه حكمه وذلك لا يجب تخصيص ما بقي الا ترى انه قابل الاثني بالاثني والذكر
بالذكر ثم لا يمنع ذلك مقابلة الذكر بالاثني وكذلك لا يمنع مقابلة العبد بالرجل ومقابلة الاثني
بدليل على جريان النصاص بين الحرية والامة وقايد هذه المقابلة في الامة على ما قال
ابن عباس رضي الله عنهما كانت بين بني النضير وبين قريظة مقالة وكانت بنو قريظة
اقل منهم عددا وكانت بنو النضير اشرف عندهم فتواضعوا على ان العبد من بني النضير
بمقابلة الحرية من بني قريظة والاثني منهم مقابلة الذكر من بني قريظة فانزل الله تعالى الامة
ردا عليهم وبينا نانا على ان الجنى يقتل بجنسه على خلاف مواضعهم من العبيدتين جميعا

فكانت اللام لغير العبد لا لغير الجنى لانها مستوية في العصاة الا هي بالدين عند
وبالدان منه ناصي المحتجب فيجري النصاص بينها حسبا لمادة الفساد وتحققا لمقتضى الزجر
ولو اعتبرت المساواة في العصاة في النفس لما جرى النصاص بين الذكور والاثني والنصاص
يجب باعتبار انه ادمي ولم يدخل في الملك من هذا الوجه بل هو مبتدأ على اصل الحرية وهذا
الرغبة ولهذا لا يقتل العبد بالعبد وكذا لا يقتل العبد بالحر ولو كان مالا لما قتل وكذلك لا يجري
دمعة لبقائه كغيره فلهذا لا يورثه فلهذا لا يورثه فلهذا لا يورثه فلهذا لا يورثه فلهذا لا يورثه
النصاص بين العبد بعضهم ببعض ووجوب النصاص في اطراف يعتمد المساواة في
الجزا لبيان بعد المساواة في العصاة ولهذا لا يقطع النصاص بالثلاث وفي النفس لا يقطع
ذلك حتى يقتل الصحيح بالزمن وبالمنلوج ولا مساواة بين اطراف العبد الحر الا في العصاة
فاظهرنا اثر الدين فيها ومن النفس لما ان العبد من حيث النفس ادمي مكلف خلق معصوما
قال رحمه الله تعالى والمسلم بالذمي يبيع بقتل المسلم بالذمي وقال الشافعي لا يقتل به
لما اخرج به على ابن ابي طالب عدا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يقتل مسلم بكافر ولنا
ما نلناه من الكتاب وما روينا من السنة فانه باطلا فلهذا يتناوله وقد مر عن عبد الرحمن
بن سلام ومحمد بن المنكدر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقاتل ابي بكر ولا عمر ولا
نصارى اهل الذمة فانه به ففرض عنه فقال ان الاول والنصاص يعتمد المساواة
في العصاة على ما بينا في العبد وقد يرجع نظرنا الى الدار والى التكليف والقدر على ما
كلف به ولا يمكن من اقامة ما كلف به الا بدفع اسباب الهلاك عنه وذلك بان يكون
بحكم التعرض ولا سلم انما لكف ببيع نفسه بل بواسطة الحب الا ترى ان لا يقتل
منهم الا بقتل نفسه كاشيخ الثاني وقد اندفع الحرب بقتل الذمة فكان معصوما بالاشبهه
ولهذا لا يقتل الذي بالذمي ولو كان في عصمته خلل لما قتل الذي بالذمي كما لا يقتل
المستامن بالمستامن وقد قال علي رضي الله عنه انما بدلتوا الجزية لتكون دماهم كدماينا
واما لم كما نلنا وذلك بان تكون معصومة بلا شبهة كالمسلم وهذا يستلزم المسلم
بسرقه مال الذي ولو كانت في عصمته شبهة لا يقطع كما لا يقطع في سرقة مال المستامن
لان المال يبيع للنفس وامر المال اهو من النفس فلما قطع بسرقته كما اولى ان
يقتل بقتله لان امر النفس اعظم من المال الا ترى ان العبد لا يقطع بسرقه مال مولا
ويقتل بقتل مولا لما ذكرنا والذي يمكن على ما قلنا ان الذي لو قتل ذميا لم
القائل قبل ان يقتل قتل به بالاجماع وهذا قتل مسلم بكافر فلو ان المسلم يجب عليه
القتل بقتل الذي ابتداء المادام الوجوب لان حالة الوجوب في مثل هذا معتبر بالابتداء
تنظيها لامر الدم الا ترى ان المسلم لو جرح مسلما فارتد المجرع والعياذ بالله ثم مات
المجرع سقط النصاص وبمسكه لو جرح مرتدا لم يمس المجرع لا يجب النصاص لما
ذكرنا ومنه قوله عليه السلام لا يقتل مسلم بكافر ولا ذميا بغيره اي بكافر حربي
ولهذا عطف ذم العمد وهو الذي على المسلم قتل مسلم ولا ذميا بكافر حربي
لان الذي اذا قتل ذميا قتل به فاعلم ان الراديه الحربي اذ هو لا يقتل به مسلم ولا ذمي

ولا يقال معناه لا يقتل ذو عهد مطلقا اي لا يجعل قتله فيكون ابتداء كلام لانما نقول هذا
لا يستقيم لوجهين ادرهما ان ذو عهد مفرد وقد عطف على جملة فباخذ الحكم منها لان
المطوف الناقص باخذ الحكم من المطوف عليه التام كما يقال قام زيد وعمر ميتا مثل
زيد وعمر المتري الى قوله تعالى لا يستوي الماعى والبصران المنى المستويان البصر العبي
لان كل وصفت ولهذا جرى القصاص بينهما لانسدادها في العصة وكذا انتصاه على الكفر
بكونه لا يزيل عصته فلا يجر به كسائر الموصفات الناقصة لرب والعنة والمافرة ولا
نسلم ان كفره يبيح القتل بل جوابه هو ابيح وقد ذكرناه بفرقة بخلاف ما ذكره المالك
في الاخت من الرضاع فانه يبيح للرجل انما استغ الماخذ المذكور بعباده فلورث شبهة
قال رحمه الله تعالى ولا يقتل مستأن اي لا يقتل المسلم الذي بحري دخل دارنا
بامان لانه ليس بمخون الدم على التبايد فانهدمت المساواة وكذا كفره باعت على
الحرب لتصدد الرجوع الى دار الحرب ويقتل المستأمن بالمستأمن قياسا لوجود الجواراة
بينهما المستأمن بالوجود اليه قال رحمه الله تعالى والرجل بالمرأة والكبير بالصغير والصغير
بالاعرج والزمن وناقض اطراف وبالمخون من يبيع يقتل الرجل الصحيح به ولا وهو مطعون
على ما تقدم من قوله ويقتل الحر الحر الى اخره لا على ما يليه من قوله ولا يقتلان مستأن
وانما جرى القصاص بينهم لوجود المساواة بينهم في العصة والمساواة فيها هي المعتبر
في هذا الباب ولو اعتبرت المساواة فيما دارها لانسداد باب القصاص وتظهر الفتن
قال رحمه الله تعالى والوالد بالولد لاننا لو ادورنا في العورات وما ذكرنا من
المعاني قال رحمه الله ولا يقتل الرجل بالولد لقوله عليه الصلاة والسلام لا يمتد
الوالد بولده ولا السيد بعبده وان الوالد لا يقتل ولده غالبا لوفور شفقتة فيكون
ذلك شبهة في سقوط القصاص ولا المالب لا يستحق العقوبة بولده لانه سبب اجابة
لحق الحال ان يكون الولد سببا لانجابه ولهذا لا يقتل اذا وجد في صف الشركيين
مقالا اذ انما هو محص وهذا لان القصاص يستحقه الوالد بسبب الفعل للبت
خلافه ولو قتل به كان القاتل هو الابن بناية وطول الزرق بين هذا وبين من
زنى بانيته وهو محص فانما يبرم اجيب بان الرجم حق الله على الخلوص بخلاف
القصاص لا يقال فيجب ان يحد اذا زنى بجارية ابيه لا يقتل حتى الملك بقوله عليه
والسلام انت والىك لا يبيك قال رحمه الله والام والجدة والحقة كالاب واما
من جهة الاب او من جهة الام لان جزم فالنص الولد في الملب يكون وارثا منهم ولا لانه
نكاحات الشبهة شاملة للجميع في جميع صور القتل وقال مالك ان قتله ضربا بالسيف
فلا قصاص عليه لاحتمال انه قصد تاديبه وان دبحه وبجنا عليه القصاص لانه
عقد لا شبهة فيه ولا تاويل بل جناية الملب انما في قطع الرم فصار كمن زنى
بانيته جى يبرم كالزنى بالاجنية والحجة عليه ما روينا وما ينادى ليس هذا الاكازنا
بينه لان الملب لو فور شفقتة يجنب ما يضر ولد بل يتحمل الضرر عنه حتى يعلم ولد
فهذا هو العادة الفاسية بين الناس فلا يتوهم انه يتصد قتل ولد فان وجد ما يدل

على ذلك فهو من العوارض النادرة فلا يتغير بذلك القواعد الشرعية المتري اذا السفر لما كان
فيه المشقة غالبا كان له ان يرضى برخصة المرافين فلا يتغير ذلك ما يتفق لبعضهم فيه
من الراحة وكذلك الزنا قال رحمه الله تعالى وبعده ومدمر ومكاتبه وبعده وبعده
وبعده ملك بعصه لما روينا ولانه لو وجب القصاص لوجب له ان يقتله غرم ولا يجوز
له ان يجيب على نفسه عقوبة وكذا لا يستوجب ولده القصاص عليه لما بينا والقصاص
لا يجوز فيسقط في البعض لاجل انه ملك البعض فيسقط في الكل لعدم التجزي قال
رحمه الله تعالى وان حرم قصاصا على ابنه سقط لما ذكرنا ان الملب لا يستوجب العقوبة
على ابنه وصورة المسئلة فيما اذا قتل الملب اخا لمرأة ثم ماتت امرأة قبل ان يقتل منه
فان فيه يرب القصاص الذي لها على ابيه فقط لما ذكرنا ان اذا قتل امرأة ليس لابنه
منه ان يقتله فيسقط القصاص قال رحمه الله تعالى والماتق بالسيف قال
الشافعي يقتل بمن قتل ان قتله بمنل مشروع وان قتله بغير مشروع كلوادة يتخذ
له خشبة وينقل به كما ينقل ولنا ما رواه صفاء من قوله صلى الله عليه وسلم لا تعدوا
بالسيف وهو نص على نفي استيفاء القود بغير السيف فكيف يلحق به دالة وهل يتصور
ان يدل امر واحد على نفي شي وابانه معا والحق ان يكون المراد بالسيف في الحديث المذبور
السلاح مطلقا بطريق الكناية كما اشار اليه المصنف بقوله والمراد به السلاح وصرح به
صاحب الكفاية واكتفاه حيث قال ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لا قود الا بالسيف
اي ما قد يستوفى المالب بالسيف والمراد بالسيف السلاح هكذا نهى الصحابة رضي الله
عنه ان يني وفي النهاية فان قيل يحمل ان يكون المراد من الحديث لا يقتل المالب بالسيف الا ان
يكون معناه لا قود يستوفى المالب بالسيف قلنا القود اسم لفعل هو جرح القتل دون ما يجر شرعا
وان حل عليه كان مجازا وان القود قيد يجب بغير السيف كالقتل بالدار والمارة فلم يمكن حمله عليه
لوجود وجوب القود بدفع القتل بالسيف وانما السيف مخصوص بالاستيفاء انتهى وما رواه كان
مشروعا ثم نسخ كما نسخت الملة او يكون اليهودي ما يمتاع في الارض بالسيف لا يقتل كاي راه
الامام ليكون اربع وهذا هو الظاهر وكان اليهودي كما اخذ المال المتري الى ياروى في الخبر
عن ابن عمر مالك انه قال عدل يهودي على جارية فاخذها معها واما كان عليها الحديث وهذا شان
تطلع الطريق وهذا يقتل باي شيء من الامام ويبريد هذا المصنف ما روينا انه عليه السلام قتل
اليهودي بخلاف ما كان قتل به الجارية والاستيفاء ان يكون بحكم الارث والكنة او بحكم السلطة
والولاية والمستحق للقصاص والدية والورثة مثل ما يستحق ماله على من يرضى الله تعالى به دخل
في ذلك النذير والروحية والارث يقوم مقام المورث في استحقاق كل ما كان له من الملاك
والحقوق الا ان الدية يجب حقا للميت ابتداء حين يتصور منها دية ومنه وصيائه ثم يثبت
الورثة بطريق الخلافة والورثة عن ابي حنيفة رضي الله عنه حتى لو اقام واحدة الورثة
البينة على القصاص لا يمكن ان يتقص واحد ولا ينفر ادهم بالاستيفاء اذا كانوا كبارا
حتى يجمعوا لان لنا طعننا للسيف بالاستيفاء مع غيبة الباقين يورى الى ابطال حق الباقيين
في الاستيفاء ولذلك السلطان استيفاء مع الكبير خلافا لهما في حتم ان ملك القصاص

ثابت في العمل لكل دليل انهم يتكلمون بالاعتبار والعقد فيستوفون بحكم الملك عن غشيانه و
 ولولم ادرهم يثبت نصيبه وهذه فوايد الملك ومراة ومالك الصغير مضمون محترم
 وان العصة ان لا يتقدم وادع على ابطاله الامعوض له ان استغاث بمجلا منجز يكون
 مستظرا دائما للخدمة وهي صور العقود وحفظه عن نظير القوات اليها بالجمعة الغيبة
 اذ جمعة الموت فان مدة الصامدة مديدة والموت في هذه المدة المديدة غير نادر ومحب
 القائل منه على وجهه لا يطلع اذ عليه حقه على نفسه غالب وليس بدور قال
 رحمه الله بكاتب قتل عمدا وترك ونا ودارنه سيدة نقط ادلم يترك وله وارث سقط
 اما الاول وهو ما اذا ترك ونا ولا وارث له غير المولى فالمدكور هنا قد لما وعن محمد رحمه الله
 لا يجب النصاها لان سب الاحتجاج قد اختلف لان المولى يستحق بالولاية ان مات حيا
 وبالمكان ان مات عبد فاشبه الحال فلا يستحق لان اختلاف السب باختلاف المستحق
 فيسقط اصلا كما اذا كان له وارث غير المولى فصالحا لو قال لغيري يعني هذه الجارية
 بكذا وقال المولى رزقتها منك لا يحل له وعلما لا اختلاف الحكم ولما ان المدار على الاحتجاج
 فلا يضر بجمعة اختلاف السب لان السب لا يولد لذاته وانما يولد لحكمه وقد حصل بخلاف
 المستشهد به لاختلاف حكم السب ولا يدري بأي مما يحكم فلا يثبت الحكم بدون تعيين
 السب واما الثاني وهو ما اذا لم يترك ونا وله وارث غير المولى فلانه مات رقيقا لا
 الكتاب بموته لا عن وفا فظهر انه قتل عمدا فليكون النصاها للمولى بخلاف مستحق
 البعض اذا قتل ولم يترك ونا له سب لا يجب النصاها لان المتق في البعض لا ينسج بموته
 عاجزا ولا لاختلاف في انه يستحق كله او بعضه ظاهرا فاشبه المستحق فاورث
 ذلك بشبهة كالمكاتب اذا قتل عن وفايه او لم يترك ونا وله وارث اقرب منه فظهر
 لانه قد مر من قبل ان اصل ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله في هذه اختلاف السب
 الذي لا ينسج الى المنازعة ولا الى اختلاف الحكم لا يبالى به ولهذا كان المولى النصاها
 عندها فيما اذا قتل المكاتب عمدا وليس له وارث سوى المولى وترك ونا فكيف يتم تعليل
 عدم وجوب النصاها عن ابي حنيفة في مسألة مستحق البعض اذا مات عاجزا باب
 المولى يستحق النصاها في بعضه بالولاية بمضنه بالملك بتدبيره لا بالاحتجاج
 بسببين مختلفين ولا افضا الى المنازعة عند منسج هذا التعليل ولا الى اختلاف الحكم
 فمن اين لا يثبت له الاحتجاج عنده بمجرد اختلاف السب ثم اقول لعل مراد الم بقر له بخلاف
 مستحق البعض اذا مات ولم يترك ونا اما اذا كان له وارث غير المولى فيشده اليه ذكرنا في
 هذه المسئلة في حين قوله وان لم يترك ونا وله ورثة اخر الى اخره فحينئذ يتم
 ما اجله الم في تعليله بقوله لان المتق في البعض لا ينسج بالجزء يقال في المولى
 يستحق النصاها في البعض المملوك بالملك والوارث يستحقه في البعض المتق بالوارث
 فيكون السببان راجعين الى الشخصين فيباختلاف الامضا الى المنازعة تامل متف
 واشترط الوارث وقع اتفاقا فانه اذا لم يكن له وارث ايضا الحكم كذا في كونه رقيقا
 وذكر ذلك لينة على انه لا فرق بين ان يكون له وارث او لم يكن بخلاف المسئلة الاولى

قال رحمه الله وان يترك وفا وادرا لا اي لا يتنص وهذا بالاجماع وان اجتمع المولى
 والوارث لا يشبه من له الحق لانه ان مات حيا كما قال ابو ابي مسعود رضي الله عنه
 والنصاها للوارث وان مات عبد كما قال الزيد بن ثابت رضي الله عنه فالنصاها للمولى
 اقول اطلق الوارث ههنا ولم يقيده بالحر وقيد بالهداية في الصورة السابقة به وفي التي
 تليها حيث قال وان لم يترك وفا وله ورثة اخر وكان المولى اميكس الامر فانه اذا كان الوارث
 ههنا رقيق فالظاهر انه يجب النصاها للمولى عن ابي حنيفة وابي يوسف لكونه حيا
 للمولى خاصة اذ لا ولاية للارقا على استيفاء النصاها فلم يشبهه من له الحرية ههنا واما اذا كان
 الوارث ارقا في الصورة السابقة فيجب النصاها للمولى وحده في قولهم جميعا كما اذا كانت
 ورثة اخر لانه مات عبدا في تلك الصورة بلا ريب والتعيين بالاحرار يشعر بكون الحكم
 في المارقا خلاف ذلك بما علم ان مفهوم المخالفة معتبر ههنا ايضا في الروايات كما مر جوابه فان
 قلت الرقيق لا يكون وارثا لانه ارق احد المادر المربعة التي تمنع عن المارث كما مر في علم
 الغايه فلا احتياج الى تقييد الوارث بالحر بل لوجه له لا اعتبار ان يكون الرقيق ايضا وارثا
 قلت المراد بالوارث ههنا كان من شأنه ان يرث والرقيق كذلك لانه يرث عند ذوال الرق
 عنه لانه يرث بالنقل فيشمل التقييد بالحرية والميلزم ان لا يتم تقييد الورثة بالاحرار في
 الصورة الاولى ايضا مع انها قيدت به في الكتاب بل في اصل الجاهج الصغير للامام الرباني
 قال رحمه الله تعالى وان قتل عبد الرهن لا يصح حتى يجمع الراهن والمرتين لانه المرتين لا يملك
 لعدم الملك وكذا الراهن لا يملك لانه من ابطال حق المرتين في الدين لانه لو قتل القاتل
 لبطل حق المرتين في الدين لكان الرهن بلا بدل وليس للراهن ان يستوفيه قرضا يودي اليه
 بطلان حق الغير ذكر في الميعود والجاهج الصغير لغيره كلام انه لا يثبت لهما النصاها وان
 اجتمعا فجملا كالمكاتب الذي ترك وفا وادرا ولكن الفرق بينهما ظاهرا فان المرتين لا يستحق
 النصاها لانه لا يمكن له ولا وفا فلم يشبهه من له الحق بخلاف المكاتب على ما بينا وفي القبول
 العبد المرحون اذا قتل عمدا فان اجتمعا على النصاها فلهما ان يقتضاه قول ابي حنيفة وابي
 يوسف ويكون المستوفى ههنا الراهن وقال محمد بن فراس النصاها وعلى القاتل القيمة في الزنا
 روي ههنا عن ابي حنيفة وابي يوسف انه يوفى من القاتل قيمته ويكون رهنه مكانه روي
 ابن الوليد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة انها اذا اتفقا على النصاها وقيمة اقل من الدين
 او مثله فلهما ذلك وان اختلفا فلهما قيمته ويكون رهنه مكانه ثم على قول ابي يوسف اذا
 اجتمعا على النصاها سقط الدين عن المرتين في الرواية الظاهر وان اجتمعا على اخذ القيمة
 يرجع المرتين على الراهن بدينه وفي مساوي الفضل العبد الموصى بخدمته اذا قتل قبل ان يقبل
 الوصية له الوصية فلا نصاها للوارث ولا للموصى له ان اتفقا قبل قبول الموصى له ثم بعد
 ذلك ينظر ان قبل الموصى له الوصية رجع على القاتل بقيمته والمراجع الورثة بذلك والموصى
 بربقته لرجل بخدمته اخر اذا قتل عمدا فلا نصاها فيه الا ان يجتمعا وفي الكبرى ان اتفقا
 بطل حق صاحب الخدمة ويستوفيه صاحب الرقة وان لم يرجع صاحب الخدمة فانه يجب
 القيمة على القاتل ويثري بها عبد اخر يكون حاله مثل حال الاول في القدر روي وقال

ابي يوسف العبد الموهوب اذا قبل قبض المرأة وبذل الخلع اذا حصل قبض الزوج وبذل الصلح
 عند ما تعد او قبل قبيل القبض كما قد كان بمنزلة البيع قبل القبض وفي فتاوى الفضل
 العبد الموهوب اذا قتل في يد الغاصب عدافان شاكلك اقتضى القاتل وان شاكضف
 الغاصب قيمة عبد ثم يرجع الغاصب على القاتل وان قتل العبد المبيع قبل القبض فالغاصب
 المشتري ان اجاز البيع لانه المالك واستحق فلبايع لان البيع ارتفع وظهر انه المالك
 وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وفي الميوس وفي فتاوى الفضل العبد المبيع اذا قتل
 قبل القبض عند ابي حنيفة المشتري بين المضي والرد واذا اختار المضي فله ان يقتله ولكن
 لا يكون له الاستيفاء بعد من المقتول من جوف اجازة البيع بعد الموت هنا ولورد
 المشتري المبيع فلبايع ان يقتله في قول ابي حنيفة وقال ابي يوسف رحمه الله لا يقتله
 البايع وكتب وهذه المسئلة بعينها وكتبت ثم روي الحسن عن ابي حنيفة انه لا يقتله
 فيه على القاتل هو اجازة المشتري او يقتله ويحب القيمة وروي ابي يوسف عن
 ابي حنيفة اذا اجاز فله ان يستوفي القصاص اذا ادى الثمن وان شفع البيع فلبايع
 ان يستوفي القصاص اذا ادى الثمن ولو كان المبيع بشرط الخيار للبايع فقتل عبد او
 عبد المشتري فاستيفا القصاص للبايع ولو كان للمشتري خيار رديه او جار بشرط
 وقتل العبد في يده بطل خيار وله القصاص وان كان قبل قبض الثمن وان قتل في يده
 البايع فلبايع القصاص وذكر الكرخي في مختصره اذا قتل عند المشتري والخيار للبايع
 فانما البايع اتباع القاتل يقتله وان شاكضف المشتري قيمته ولا قصاص للمشتري
 قال ابي يوسف رحمه الله وكذلك حنظلي عن ابي حنيفة في الغاصب والبايع هو او قال
 ابي يوسف كذلك اذا اجاز البيع فابايع فله القصاص للبايع لعدم ملكه عند
 الجناية فلم يستحق موطا له ووجب له القيمة وعند محمد يجب القيمة في الوجهين
 لا شتبا المسحق وفي نوادر بن ساعدة عن محمد رجل قطع يد عبد رجل او شفع عبد
 رجل ثم ان الولي باعه ثم رد عليه يجب بقصاص او ردهه الولي ان شاء ثم يرجع
 في العينة بقصاص ويغرم ثم مات العبد من الجناية فامولى العبد من وجهه على الجاني
 بجميع قيمته وفي نوادر بن ساعدة عن ابي لو امانة قطعت يدها خطأ باعها الولي
 من انسان على انه بالخيار او على ان المشتري بالخيار ثم استقصى البيع بالخيار وردت
 على الولي فانت عنه من القطع فيلحق القاطع قيمتها ثامة وانما كان القطع عمدا رأت
 القصاص استحقا في نوادر بن ساعدة عن محمد رجل قطع يد عبد رجل ثم مات
 ثم اختلت القاطع والولي في قيمته يوم القطع مثالا القطع يوم القاطع القاطع على حسابة
 وقال مولى العبد كانت قيمته الف درهم فالقول قول القاطع فاعزمه فكذا لو لم يغرم حتى
 تلفت اليد ومات فملى عاقلة قاطع اليد واما النفس فانه لا يصدق واحد منها عليها
 يغرم القاتل قيمة النفس يوم تلفت ويكون على العاقلة الف وحسابة منها ارض اليد
 رجل فمضى عيني عبد و قطع اخر رجله او يده فمات الجناية عنها مضافا لغيرها
 قيمته الا انما وياخذ ان العبد فيكون بينهما على قدر ذلك وكذلك الجراحة اذا كانت من اثنين

ساجراحة هذا في عضو وجراحة هذا في عضو يستغرق ذلك القيمة كلها فانه يدفعه اليها
 ويغرم القيمة على قدر ارض جراحتهما ويكون بينهما على ذلك وان مات منها والجراحة خطا
 فكل واحد منها ارض جراحته على قدر من قيمة عبد صحيح وباية من النفس عليها نصفان
 وان علم ان احدى الجراحتين قبل الاخرى وقدمات منها فخط الجراح الاول ارض جراحته
 من قيمته صحيحا وعلى الجراح الثاني ارض جراحته من قيمته بمرور الجراحة الاولى وبما بقي
 من قيمته فليهما نصفان وان برى منها والجراحة الاخرى مستغرق القيمة ولا يشرى
 فيلحق الاول ارض جراحته وعلى الثاني ارض جراحته وفي نوادر بن ساعدة عن ابي يوسف
 رجل حل على عبد رجل فمخوما ورجل اخر حل عليه فمخومين وكل ذلك كان يغرم اذن
 المولى فانت من ذلك كله فخط صاحب المخطوم تلك القيمة وعلى صاحب المخطومين ثلثا
 القيمة وهذا في قول ابي حنيفة رحمه الله وفي نوادر هشام عن ابي يوسف رجل قتل رجلا
 فجاره رجل وادعى انه عبد واقام البينة فشهدوا انه كان عبدا فاعنته وهو حر اليوم فان
 كان له وارث فيقتضى لوارثه بالقصاص في العمد والدية في الخطا وان لم يكن له وارث
 فلو كان قيمته في الخطا والعمد وفي الذخير عبد متطوع اليد با انسان وقطع رجله انت
 قطع من هذا الجانب فيلحق القاطع نصف القيمة العبد المتطوعة يده وان قطعها من الجانب
 الاخر فليها نصف قيمة العبد المتطوع يده وفي مختصر الكاظمي وعلى هذا البايع اذا قطع
 يد العبد المبيع وفي الظهيرية قبل التسليم الى المشتري ينسقط نصف الثمن ولو كان
 العبد متطوع اليد فقطع البايع يده الثانية قبل التسليم يغرم النقصان ويسقط عن
 المشتري بقدره من الثمن حتى لو استقصى ثلث لسقط ثلث الثمن وكذلك لو كان مكاتب
 قطع اليد نقا لعين وفي الظهيرية ولو كان العبد مقطوع اليد فقطع انسان يده
 كان على قاطع اليد الثانية نقصان قيمة العبد مقطوع اليد قال رحمه الله ولا يشرى
 العمد والصلح لا العمد بقتل وليه يعني اذا قتل رجل فربما للموتوه القصاص عليه ولو لي
 الموتوه استيفا القصاص وله ان يصلح له ان تمام النعمة والرافة وله ولاية على الموتوه
 فقام مقامه ولا ياتي الصلح منعمة للموتوه هذا اذا صالح على قدر الدية واكثر فله صلح
 على اقل من الدية لا يصح الصلح ونجب الدية كاملة قال صاحب العناية قال بعضهم في
 شرعه هذا اذا صالح على مثل الدية اما اذا صالح على اقل من الدية لم يجز ويجب كمال
 الدية ولثانيه نظر لان لفظ محمد في الجامع الصغير يطلق حيث جاز صلح ابي الموتوه
 عن دم قريبه مطلقا لانه قال وله ان يصلح من غير قيد بقدر الدية ان يجوز الصلح على
 قدر الدية عملا باطلاقة وانما جاز صلحه على المال لانه لا يخرج له من القصاص فاذا اجاز
 استيفا القصاص فالصلح اولى والنتج يحصل في القليل والكثير الموتى ان الكرخي
 قال في مختصره واذا وجب لرجل على رجل قصاص في نفس او ماله او غيرها فصلح صاحب الحق
 من ذلك على مال فذلك جائز قليلا كان المال او كثيرا كان فكذا في دية النفس وارض الجراح
 او اكثر الى هنا لفظ صاحب العناية اقول فمظنر ما قلنا فان لا صاحب التخرج من المبيع
 صرف اطلاق كلام المجتهد الى التقييد اذا اقتضاه العقل كاصحوا به وله نظاير كثيرة يسأل

المنته بخلاف الماخ والم فانه لا ولاية له بالمال واما المنته فلا يصح فانه ابطال لمحمته
بلا عوض ولا مصلحة ولا يجوز ذلك ان قطعت يد المعتوه عند الماينا والوصي كالباب
في جميع ما ذكرنا الماخ القتل فانه لا يقتل لانه يقتل من باب الولاية على النفس حتى لا يمكن
تزوجهم ويدخل تحت هذا الطلاق والصحة من الشئ واستينا. المصاحف في الطرف
او المصتنى الما الموقد في النفس وذكر في كتاب الصلح ان الوصي لا يمكن الصلح في النفس
لانه منها بمنزلة الاستينا وهذا لا يمكن الاستينا وجه المذكور هنا وهو المذكور في المصاحف
الصغير في التصود من الصلح الما والوصي يتولى التعريف فيه كما يتولى الما بخلاف
المصاحف لان التصد الشئ وهو مختص بالاب ولا يمكن المعتد لان الما لا يمكنه
لما فيه من الابطال بل اولى وقالوا القياس ان لا يمكن الوصي التعريف في الطرف كما لا
يمكنه في النفس لان المقصود متحد وهذا الشئ وفي المصاحف يمكنه لان الاطراف
يسكنها مسكن الما زال لانهما خلقت وقاية للاثنين كالمال فكان استينا ومنزلة
التصرف والقاضي بمنزلة الما فيه في الصحيح الما ان من قتل واولي له يستوفيه
السلطان والقاضي بمنزلة فيه وهذا اولى له والصبي كالمعتوه فيه لما عرف
في موضعه قال رحمه الله تعالى والقاضي كالباب والوصي كالمعتوه والصبي
كالمعتوه في القاضي يمكن استينا المصاحف في الصغير الذي لا ولي له وهو قول
المشاهير من الصحابة وذكر الناطق انه لا يمكن الوصي يمكن الصلح ولا يمكن استينا
المصاحف هذا الكلام فيما اذا كان المجني عليه ولي الصغير او المعتوه فلو جني
صغيرا او معتوه على نفس او طرف واراد الما ان يصلح عنه ذلك فله ذلك وقوله
والوصي صلح فقط هذا اذا كان المصاحف في النفس واما اذا كان في الاطراف
في رواية الاصل ليس له ذلك وعلى رواية زيادة الاصل والجماح الصغير له ذلك وذكر
شيخ الاسلام انه يمكن ذلك على وجه الاستحسان وقوله والصبي كالمعتوه يعني ولي
الصبي يمكن ما قد سناه ان ولي المعتوه يمكنه وفي الميوز ان ثبت القتل عليه ثم
جنى القاتل قال محمد بن القيس يقتل وفي الاستحسان تفخذ منه الدية قال رحمه الله تعالى
رحمه الله تعالى وتكبر العور قبل كبر الصغار يعني اذا كان المصاحف مشتركاً باب
قتل رجل وله اولاد كبار وصغار فلكبار ان يقتل القاتل قبل ان يبلغ الصغار
وهذا عند ابي حنيفة وقال ليس لهم ذلك من يبلغ الصغار لانه المصاحف مشترك
بينهم ولا ان كبار ليس لهم ولاية على الصغار حتى يستوفوا حقهم فتعين التأخير فاما
لو كان الكل كبارا ومنهم كبير غائب او كان احد الوليين غائب كما في العبد المشترك
بمخلاف ما اذا غاب الكبير حتى صح عتوه وان بطل حق الصغير في المصاحف لانه بطل
بموضع فجعل كالبطلان ولا في حنيفة ما روي ان عبد الرحمن بن ملح حين قتل عبدا
قتله وكان في اولاد على صغار وكان ذلك بحضرة الصحابة من غير تكبير فحل الجماح
ولهذا الاستواء بعض الما ليا القتل بنفسه لا يضمن شيء ولو لم يكن له ذلك لضمن
كما لو قتل من وجب عليه المصاحف اجني فامترقا وبخلاف ما اذا كان بين الما وبين

ذكرها

واحد صغيرا لان الما الما لولا وهو غير متكامل وفي سبيلنا السبب القربة وهي
متكاملة وهي حق لا يتجزأ وهو القربة انكر في تمام الاستدلال بعدم تجزئ سبب المصاحف
وهو القربة على عدم تجزئ المصاحف نفسه فيه خفا فان المعتد لا يجد مخدرا في كون
اسبب بسيطاً والسبب مركباً كيف والظاهر ان القربة التي لا تجزئ كما انها سبب
لاستحقاق المصاحف في القتل العمد كذلك هي سبب ايضا لاستحقاق الدية في القتل
الخطا لانه لا شك ان الدية تجزئ لانها مال والمال تجزئ بلا سبب فالظاهر في بيان
كون المصاحف جماً لا يتجزأ ما ذكر في الكافي ومخرج الدرر ان مقتضى دليل الاماين
وهو ان القتل غير تجزئ ان بعض الفضلاء طعن في قولهم ههنا ان سبب المصاحف
هو القربة حيث قال كيف يكون سببه القربة وهو بيت للزوج والنزعة انتهى اقول
نعم ثبت للزوج والنزعة هو الزوجية وفي المتيق والمعتق هو الولاد وهو القربة
اما ان الظاهر ان قولهم ههنا وهو القربة اما بنا على التغليب لكونه اوليا القتل في الأكثر
قرايبه واما بنا على انهم ارادوا بالقربة ههنا الاتصال الموجب للارث دون حقيقة القربة
نعم الكل قيدنا محل الخلاف بكون المصاحف بين الاخوات فلو كان بين الما والمولود
الصغار او بين الجد والمولود والصغار فلا لب والجماع يستوفى المصاحف بالاجماع
وفي الجماح هذه المسئلة على وجهين اما ان يكون القتل عمداً وخطا فاما كان خطا
فاما كان الشريك الكبير او الصغير كان له ان يستوفيه جميع الدية حصته منه بحكم الما
وحصة الصغير بحكم الولاية وان كان الشريك الكبير او صغارا ولم يكن وصيا للصغير
يستوفيه حصته نفسه ولا يستوفيه حصة الصغير وان كان القتل عمداً كان الشريك
الكبير ايا كان له ان يستوفيه المصاحف بالاجماع وان كان الشريك الكبير اجنياً باب
قتل عبد اهد مشترك بين اجنيين احدهما صغير والاخر كبير ليس للاجنبي ان يستوفى
المصاحف بالاجماع وفي السفن اما ان يكون للصغير اب فيستوفيان حينئذ واما كان الشريك
الكبير احدا او عاقل فلولي حنيفة رحمه الله ان يستوفيه المصاحف قبل بلوغ الصغير وعلى
قوله ليس له ذلك حتى يبلغ الصغير اما ان يكون للصغير اب فيستوفيه الما نصف الصغير
الكبير وعلى هذا الاختلاف اذا كان شريك الكبير معتوها او مجنونا والكبير اخر المعتوه
او عمة واراد السلطان ان يستوفيه حصة الصغير مع الكبير لا شك ان على قول ابي حنيفة
له ذلك واما على قولنا ليس له ذلك واجمعوا على ان المصاحف اذا كان كل للصغير ليس
الكبير ولاية الاستينا والعبد المشترك بين كبير وصغير اذا قتل عمداً حتى وجب المصاحف
فان له الكبير ان يستوفيه المصاحف فبعض ما يخافا قالوا بان على الخلاف وبعضهم قال
لا يستوفيه الكبير بالاجماع رجل له عبدان قتل احدهما الاخر عمداً فلولي ان يستوفى
المصاحف من القاتل ذكر محمد رحمه الله في اخر عناق الاصل في باب جناية الرقيق
قال رحمه الله تعالى واما قتله بغير مقتل ان اصابه الحديد او الما لا يفتق والتعريف
هذا اذا اصابه بحد الحديد من غير خلاف وان اصابه بغيرها او بالمواد او بالحق او بالتعريف
فهو على الخلاف الذي بيناه في اول الباب والمرعود في طرفها حديث قال رحمه الله

514
811

وان مات بفعله نفسه فزيد واسد وحية حتى زيد ثلث الدية لان فعل الاسد والحية جنس
وامد لكونه هدر في الدنيا والمخز وخلفه بنفسه حتى اخر لكونه هدر في الدنيا معتبر في
الاخرة حتى ياتي به فعل زيد معتبر في الدنيا والمخز تضارعت ثلاثة اجناس هدر مطلقا
ومعتبر مطلقا وهدر من وجه دون وجه وهدر فعله بنفسه فيكون الثابت فعل واحد يجب
على زيد ثلث الدية ثم ان كان فعل زيد عذرا يجب الدية عليه في ماله ولا ينظر العاقلة لما
عوف في موضعه وفي البسوط وغير المشاركة في القتل لا تخلوا اما ان يشاكن القتال
ثم لا يكون فعله مضمونا او يشاكره فيكون فعله مضمونا فان شاركه في القتل لا يكون فعله
مضمونا كسج وبهيمة والحري والمزداد جرح انسان نفسه ثم جرحه اخر هذا او قطع
الممام يد السارق في سوقه ثم قطع اخر يد او جرحه ومات فلا قصاص على القاتل بل الجنا
فان شاركه في القتل لا يكون فعله مضمونا كالحياطي والحي والمجنون فلا قصاص على واحد
منها ولو كان مكان العود خطا يجب دية واحدة ولو جرحه رجلان عذرا ثم مات احد
الجرحين ثم مات المجرع او جرح رجلان المجرعات ادمها ثم احبب السهام فمات
من ذلك هل يجب القصاص على الحي قال بعضهم يجب لان فعل كل واحد منهما موجب
وقال بعضهم لا يجب لان فعل احدهما انما يقع موجبا بعد الاصابة فلا يقع احدها
موجباً بانفراده رجلان قتل رجلا احدهما بالسيف واخر بالعصا ينقض بالدية على
عاقلة صاحب العصا والقصاص على صاحب السيف وفي البسوط اصله ان
النفس متى تلفت بجنايات ودون المال ينظر ان تلفت بجنايات بني آدم فالعبرة فيها
بعد الجاني ولا عبرة بعد الجنايات حتى تنفذ حتى لو جرح واحد عشر جراحات
خطا وجرحه اخر واحد خطا فالدية عليها نصفان لان فعل المات في نفسه معتبر لانه
لا ينتقل عن حكمه في الدنيا وهما القصاص او الدية او المأم في المخز فاعبر بعد الجاني
لا بعد الجنايات لانه لا يمكن اعتبار عدد الجنايات لان كل جنسية تصح ان تكون
الموت لو انفراد العلة لا تنجح بالزيادة من جنسها فاعتبر الكل جنسية واحدة واذا تلفت
جنايات الهام وجنايات بني آدم فلا عبرة بعد الجاني لان فعل الهام هدر اصلا لانه
لا ينوط به حكم ما اعتبر جنات الهام كلها كجنسية واحدة لان حكم الكل واحد وهو
الهدر وهذا كرجل به قد جرح ودما ميل قاتله فجرحه رجل اخر فمات من الكل يعنى
الجرح نصف الدية وبني نصف النصف ويسقط اعتبار عدد الدما ميل لانها مهدر
رجل شجر نفسه وشجر رجل اصابة حية وعقر اسد فمات من ذلك كله فعلى الجاني ثلث
الدية لان النفس تلفت بجنايات اربعة ثلثا من بني آدم وهما معتبران وجنايات
من الهام وهما مهدران وهما كجنسية واحدة فصار كأنه تلف ثلثها بافة سماء وثلثها
بفعل الجاني ولو قطع رجل يده واصابه حجر شجر وعقر فاكسر رجله وانقصره
سج فعلى القاطع نصف الدية لان النفس تلفت بجنايات اربعة واحدة من بني آدم
وهي معتبر والباقى من بني آدم وهي مهدر وهي كجنسية واحدة فصار كأنها تلفت
جنايتين احدهما معتبر والاخر مهدر ولو قطع يده رجل وجرحه اخر وجرحه هو ايضا

نفسه

نفسه وانقصره سج فعلى القاطع ربع الدية والجرح ربع الدية النفس تلفت بجنايات اربعة
ثلثان منها من بني آدم وهي معتبر وواحدة من بني آدم وهي مهدر فقد تلفت بجنايات كل
واحدة من الجانيين ربعه والله اعلم وفي العنادر الخلاصة رجل قطع رجله فطرحة فقتله
سج لم يكن عليه تود ولا دية ولكن ميزر ويجس حتى يموت وعن ابي حنيفة عليه الدية
وكذا الوقط جيا قالوا في الشئ اربع مائة يوم بارد حتى مات على عاقلة الدية ولو ضرب
انسانا ضربا لا اثر له في نفس لا يضمن شيئا من المام السرحى رحمه الله قال رحمه
الله تعالى ومن شهد على المسلمين سيفا وجب قتله ولا يبي بقتله لقوله عليه الصلاة والسلام
من شهد على المسلمين سيفا فقد ابطل دمه ولا يبي الضر واجب فوجب عليه قتله
اذا لم يكن دفعه المابة ولا يجب على القتال في لانه صار باعيا بذلك وكذا اذا شهد على
رجل سلاخا فقتله او قتله غير دفعه فلا يجب بقتله شي لا يبي ولا يخلت بين
ان يكون بالليل او بالنهار في المصروف خارج المصرا لانه لا يلحقه العوف بالليل ولا في خارج
المصر فكذلك دفعه بالقتل وفي العنادر ينسل ويصل عليه وعند الثاني ينسل ولا يجر
عليه قال رحمه الله تعالى ومن شهد على رجل سلاخا ليل او نهارا في مصر او غير او شهد عليه
عصا ليل او نهارا في غير فقتله المهدر عليه ولا يبي عليه لا يبي من المنقول والمقول قال
رحمه الله تعالى وان شهد عصا نهارا في مصر فقتله المهدر عليه قتله لانه العاصم
والعوف غير منقطع في المصروف بالقتل متديا وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله ظاهر
لانه ليس كالسلاح عنده وقيل عندها احتل ان يكون على الخلاف المذكور في العود لانه
كالسلاح عندها حتى يجب القصاص بالقتل به وقد بيناه وفي بن فوشة هذا في
الزمان المتقدم اما اليوم اذا شهد عليه العصا في مصر فقتله لا يبي عليه لان الناس
تركوا المعانة والعوف قال رحمه الله تعالى وان شهد المجنون على غير سلاخا فقتله
المهدر عليه عذرا يجب الدية وعلى هذا الصبي والدة دية عن ابي يوسف رحمه الله لا يجب
الدية في الصبي والمجنون وقال الشافعي رحمه الله لا يجب الضمان في الكل لانه قتله واقفا
عن نفسه فصار كالبالغ العاقل وهذا لانه يصبر محمولا على قتله بفعله كان قال له اقتلني
والا فقتلك وكون الدابة مملوكة للغير لا تاتيه في وجوب الضمان كالعبد اذا شهد سينا
على رجل فقتله فانه لا يجب الضمان فكذلك هذا الضمان كالعبد اذا شهد على الحرم فقتله
ولا يبي يفسد ان فعل الصبي والمجنون معتبر في الجملة وهذا اذا اتلف شيئا وجب عليها
الضمان بخلاف فعل الدابة لانه غير معتبر اصلا حتى لا يعتبر في حق وجوب الضمان
لان جرح الجاهل جرح وكذا عصمتها وعصمة الدابة لمحق المالك فكذلك فعلها مستقطا لعصمتها
فلا يضمنان ويضمن الدابة بخلاف الصيد اصال على الحرم او صيد الحرم على الحلال
لان الشارع اذن في قتله ولم يوجب علينا تحمل اذاه الماتى من النفس النذوق اياه
قتلهم مطلقا لئلا اذا منها فاطنك عند تحقيق الماد او مالك الدابة لم يارب
يجب الضمان وكذا عصمة الغير لجنس نفسه وفعله محظور فيقطعه عصمة ولنا الفعل
هذه المسألة غير مصف بالحكمة فلا يقع بغيا فلا يستقط العصمة به لعدم المختار الصحيح

ولهذا يجب القصاص على العبيد والمجنون بقتلها فاذا لم يستطع كان قصته اي يجب القصاص
لانه قتل نفسا معصومة الا انه لا يجب القصاص لوجود المبيع وهو دفع الثمن فيجب
الدية قال رحمه الله تعالى ولو ضرب الشاهر فاضرب القاتل بقتله
اذا شرب رجل على رجل سلاخا فضر به الشاهر فانصرف ثم ان الضروب وهو المهور عليه
ضرب الضارب وهو الشاهر فقتله فعليه القصاص لان الشاهر لما انصرف بعد القرب
عاد معصوما مثل ما كان لان كل دمه كان باعتبار شهره وضربه فاذا رجع على وجهه
لا يرد ضربه ثانيا اذ دفع شوه فلا حاجة الى قتله لانه دفع شوه بدونه فعادت
عصمته فاذا قتل بعد ذلك فقد قتل شخصا معصوما ظاهرا فيجب عليه القصاص
قال رحمه الله تعالى ومن دخل على غرة فخرج السرة فاشبهه بقتله فلا شيء عليه لقوله
عليه السلام قاتل دون ما كنت اي لاجل ما كنت ولا تله اي بمنعه بالقتل ابتداء فكذا لا
يترده به انتهى اذا لم يندرس على اخذه منه ولو علم انه لو صاح عليه بطرح ماله
مقتله مع ذلك يجب القصاص عليه لانه قتل بغير حق وهو بمنزلة المنسوب منه
اذا قتل الضارب حيث يجب عليه القصاص لانه يقدر على دفعه بالاستعانة بالمسلمين
والقصاص فلا تسقط عنه بخلاف السابق الذي لا يندفع بالصباح والله اعلم
باب القصاص فيما دون النفس لما فرغ من بيان القصاص في النفس
شرع في بيان القصاص فيما دون النفس لان الجن يتبع الكل قال رحمه الله تعالى
يقتص بقطع اليد المتصل وان كانت بيد القاطع الكبير وكذا الرجل وامرأتا المات
والاذن لقوله تعالى والجروح قصاص والقصاص ينشئ على المماثلة فكل ما يكن رعاية
المماثلة يجب فيه القصاص وبالا فلا وقد امكن لهذه الاشياء التي ذكرناها ولا يجرى
بغير العظم لانه لا يوجب التفاوت في المنفعة واذا قلنا ان الدار على التساوي
في المنفعة فلا تنقطع اليمنى بالسوى ولا الصحيحة بالسلا ولا يد المرأة بيد الرجل
وكامد الحر بيد العبد وقد بقوله من الفصل لانه لو وقع ذلك من غير المتصل لما تأنى
النادر ردوى الحق عن ابي حنيفة رحمه الله ان اذا قطع شجرة اذنه يقتص منه وان
قطع نصف اذنه وكان بقدر ان يقتص مثل ذلك اقتص منه لانه شجرة الماذن لها احد
معلوم وللادنى مواصل معلومة فاذا قطع شجرة من يعلم ان القطع من اي مفصل فامكن
الاقتصاص وكذلك اذا قطع غرور الماذن قطعا استطاع فيه القصاص اقتص منه
بعمل ذلك بجديدة او بغير جديدة وان جذب اذنه فانزعهما شجرة لاقتصاص فيه وعليه
المريض في ماله وان كان اذن القاطع مكا اي صغير الحلقة في اذن المقطوعة صحيحة
كثير كان بالخيال ان شأنه نصف الدية وان شأنها على صغرها وكذلك لو كان اذن
القاطع مقطوعه اوجزا او مشقوقة كان المقطوع بالخيال وان كان الناقصة هي
المقطوعة كان له حكومة عدل ولاقتصاص فيه وفي نوادر ابن سميعة عن محمد ولو امارا
وهو انفه ففيه القصاص وان قطع من اصله لاقتصاص عليه لانه عظم وليس بمفصل ولا
قصاص في العظم قال ابو حنيفة لو قطع ذكرك من اصله او من المحفة اقتص منه لانه امكن

استناده على سبيل المساواة اذ له حد معلوم فاشبهه بالذئبة الكوج قال رحمه الله تعالى
والدين ان ذهب ضوها وهي قائمة وان قطعها لا والسوا وان تفاوتت وكل شجرة يتفق
فيها المماثلة لقوله تعالى والسوا بالسوا يعني لو ضرب العين فاذهب ضوها وهي قائمة يجب
القصاص لانه امكن بحمل المماثلة فيجعل على وجهه قطن رطب ويثد عينه الاخرى ثم يقرب
الماء من عينه بخلاف ما اذا اقلعت حيث لا يقتص منه لعدم امكنه رعاية المماثلة وكانت هذه
الحادثة وقعت في زمان عثمان رضي الله عنه فاشهر الصحابة فقال علي رضي الله عنه يجب القصاص
فبين ما كان الاستيفاء بالطريق الذي ذكرناه فانهم هنا لم يعتبروا الكبير والصغير حتى اجرى القصاص
في الكل باستيفاء الكل واعتبر بالشجرة في الدار اذا كانت استوعبت راس الشجر وفي
لم تستوعب راس الشجر فانبت للشجر الخيار ان شاقص واخذ بقدر شجرة وان
شاد الدار ان لا تملك من العين اكثر من الشجرة المستوعبة فربيه اكثر شيئا من
الشجرة التي لا تستوعب فربيه بخلاف قطع العضو فان الذين فيه لا يختلف وكذا
منعته لا تختلف فلم يكن القصاص لوجود المساواة فيه من كل وجه واذا اقلعت
لا يمكن المماثلة اذ لا قدر لنا ان نفضل به كما فعل من غير زيادة ولا نقصان فلهذا لا يجب
القصاص في الهداية ولو قطع السن من اصله يتلوه الثاني مماثلة قل صاحب الكافي
وعامة شراح الكتاب في هذا المقام ولو قطع السن من اصله لا يتلوه سنة قصاصا لعدم
اعتبار المماثلة فرعا من يدب الثانية ولكن يرد بالمرد الى موضع اصل السن وعذاه
الشراخ الى البسوط اقول السلوب تحريرهم هنا محل يجب فان ادا منهم لم يتعرف
لما ذكر في الكتاب لا بالرد ولا بالقول بل كروا المسئلة على خلاف ما ذكر في الكتاب وكانت
من داب الشراخ العرض لما في الكتاب اما بالقول واما بالرد فكان لم يردوا اصله للقول
الذي نقله هنا عن المصنف غير مذكور في بعض النسخ لكنه واقع في كثير من النسخ ليس
بثابت ان لا يطلع عليه احد من الشراخ كيف وقد اخذ صاحب الوقاية فذكر في مسته
حيث قال ولا قود في عظم الما السن فتعلق ان قلعت وتبردا ان كسرت وكان ماخذ من
الوقاية هو الهداية كما صرح به صاحبه وكذا ذكر في كثير من النسخ ان التحقيق هنا هو انه
اذا قطع سن جرم هل يتلوه سنة قصاصا لم يرد بالمرد الى ان ينهي الى اللجم فيه روايتان
كما اظهر في المحيط البرهان حيث قلنا ان كانت الجناية بكسر بعض السن يوجب من الكسر
بالمرد مقدار ما كسر من السن وهذا بالاتفاق وان كانت الجناية بقطع سن ذكر القدوة
انه لا يتلوه من القاطع ولكن يرد سن القاطع بالمرد الى ان ينهي الى اللجم ويسقط الباقى واليه
مال شئ لا يمتا السخي وذكر شيخ الاسلام في شرحه انه يتلوه سن القاطع واليه اشار محمد
انه تعالى في الجامع الصغير حيث ذكر لفظ النزع والنزع والتلوه واحد وفي الزيادات نص
على التلوه الى هنا لفظ المحيط واما الشفاء فكل واحد منها نصف الدية ان كان خطأ واما اذا كان
عذرا فذكر الطحاوي في شرحه عن الامام اذا قطع شفة رجل السلي او العليا وكان يستطع
ان يقتص منه بقدر ما فعل يجب القصاص وان قطع بعضه لا يجب وتحتوي العليا
بالعيا والسلي بالسلي وقوله والسوا وان تفاوتت يجب قتل السوا اذا امكن

الماشي ليزمه الدية كاملة بخلاف ما عصى وقال ابو حنيفة رحمه الله لا يجزئ من الصبي
 وقال ابو يوسف فيها حكومة عدل وادالم تثبت يجب فيها الماشي كاملا وادالم الرجل
 ثنية رجل عدلا واقتصر له من ثنية القاتل ثم تثبت ثنيته لم يكن مقتصا له ان يتلج
 تلك الثنية التي تثبت ثانيا وبمثل لو ثبت ثنية المقتص له ولم تثبت ثنية المقتص
 منه غرم المقتص فله مقتص منه ارش ثنيته قال في الاصل اذا قلع الرجل من رجل فخذ
 القلوع سنة وابنه في مكانها فثبت وقد كان القلع خطأ فعلى القاتل ارش ارش
 كاملا قال شيخ الاسلام وهذا اذا لم يعد الى حاله الاول بعد الشاوية المنفعة والحوال
 والغالب ان لا يعود الى تلك الحالة فتصور عدو الحال والمنفعة بالاثبات لم يكن على
 القاتل شيء كما لو ثبت هذا القلوع قال في الاصل اذا نزع ثنية رجل وثنية الجاني
 بعد فالحجني عليه بالخيار على نحو ما ذكرنا في مسألة العيب وتفرع هذه المسئلة
 على نحو تفرع مسألة العيب في الشفاعة وبها ان يوسع فيما اذا قلع من رجل بالي
 ثم ثبت مكانها اخرى يجب حكومة عدل لكاه الم فالحاصل ان يقع ربه هذا الاسم
 ويجب ما استقص منه بسبب المالم من القيمة ولو نزع ثنية رجل وثنية النازع سودا
 فلم يجز الحجني عليه شيئا حتى تسقط السن السعدا وثبت مكانه اخرى صحيحة فقد بطل
 حق الحجني عليه وفي الكتاب في ذلك ان يكون القاتل بينه وبين قلع ثم ثبت فلا قصاص
 له وله الماشي ولو قلع رجل ثنية رجل وثنية القاتل متلوعة فثبت ثنيته بعد القلع
 فلا قصاص فيه ولا قلع ثنيته ارشها وفي الجرح على ابي حنيفة اذا نزع من انسان
 ينسب للقباض ان يأخذ ضيامة النازع ثم يجعله سنة من النزع فاذا مضت سنة
 ولم تثبت اقصى منه وعلى هذا اذا ضرب انسانا وسود السن فقال الضارب انما
 اسودت من ضرب حدث فيها بعد ضرب فالقول بالضرب استحقاقا هكذا ذكر المسئلة
 في الاصل هكذا روى ابن سماعه عن ابي يوسف وفي المتن في كتاب الاول والجنائيات
 رواية الحسن عن ابي حنيفة في عين هذه الصورة ان القول قول الضارب وليس هذا
 في شيء من الجنائيات الا ان السائل في السائل سئل عن رجل ضرب على وجه رجل
 فقتلوا اسنانه كلها قال يجب لكل سادية خمسية ان كان جلة اسنانه
 اثني وثلاثين يجب عليه سنة عشر الفا وان كانت اسنانه ثلاثين فعليه خمسة عشر الفا
 وان كانت ثمانية وعشرين فعليه اربعة عشر الفا وفي السادية من الرجل خمسية
 وفي المرأة نصف ذلك وفي الكبرى وفي السادية حكومت عدل وفي فتاوى اهل امر
 ينزع سنة ثم اختلفوا فقال الامر انك غير هذا فانه قال القول قول الامر مع يمينه فاذا
 حلف فادرس على عاقلة الامور او في ماله لا رواية هذا وفي المتن قالوا ليس في سنن
 الهادي شيء من الاعضار اذ رتبته على ية النفس الاشياء رجالا قايما في اللعب لينضارا
 لو كر يمينه سنة زدن بر خاسك فركب احدهما الاخر وكسر سنة فعلى الضارب القصاص
 وتكن بالشرائط التي قلنا لان هذا عمدا والمسئلة كانت واقعة المنقوى على هذا في
 الظاهرية ولو قال كل واحد منهما ده در فوكر احدهما صاحبه لا شيء عليه وهو الصحيح بمنزلة

قوله انقطع يدي فقتلها واذا قلع سن صبي واجل حولا فقات الصبي قبل تمام الحول فلا شيء
 على الجاني في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف رحمه الله فيه حكومة عدل وفي الكبرى فلا
 فيه حكومة عدل واسنانه اقل واذا ضرب من رجل فاسود سن الرجل بغيره ثم جازع من عها
 فقل الماول تمام ارشها وفي الخمانية خمسية وعلى الثاني حكومة عدل واذا نزع من رجل
 سن الجاني سودا او صرا او جمل او خضرا والنزع كما عدا يجزئ الحجني عليه ان اشاقص
 من سنة وان اشاقصه ارش سنة خمسية وان كاه الم المصوب من الحجني عليه فله ارشها حكومة
 عدل ولا يقتص منه سنة وفي الخمانية ولو ضرب سن انسانا فاسود سن الجاني سودا
 او جمل او خضرا او صرا كما الحجني عليه بالخيار ان اشاقصه وان اشاقصه القصاص
 ناقصا وفي الكبرى ولو نزع من رجل فثبت نصفها فعليه نصف ارشها وان ثبت
 متغير فيها حكومة عدل والله اعلم قال رحمه الله تعالى **فصل في عظم لقوله**
عليه الصلاة والسلام لا قصاص في العظم وقال عمر بن سعد لا قصاص في عظم الا
 في الساق وهذا المراد بالحديث وبموضوع صاحب الكتاب ولا في القصاص بيني وبين
 المساواة وقد عذر اعتبارها في غير السن واختلف الاطباء في السن هل هو عظم او طرف
 عصب يابس فمنهم من يكرهه عظم لانه يحدث وينمو بعد تمام الخلقة ويلين فلهذا
 لا يحتاج الى الفرق بينه وبين سائر العظام لانه ليس بعظم فعلى صاحب الكتاب ترك
 السن لانه لم يدخل تحت الاسم وذكره في الحديث لا يثبت انه عظم فانه قلنا بانه عظم فالتز
 بينه وبين سائر العظام اما المساواة فيه ممكنة بما يبرر بالبر وبقدرا ما كسر منه ولذلك
 ان قلع منه فانه لا يتلج منه قصاصا لتعذر اعتبار المماثلة فيه فربما تشدد الثانية
 به وانما يبرر بالمجرد الى موضع اصل السن كذا ذكره في النهاية معزيا الى الذخيرم والبروط
 قال رحمه الله تعالى **وطر في رجل وامراة** وحر وعبد اي لا قصاص في الطرف بين رجل
 وامراة وقوله وطرف رجل الى اخره فان قيل لئلا وجوب التعاقب في البدل وانه ينسج
 المستفاد من القول منه يمنع استيفاء الماحل بالانتمى دون العكس فان السائل لا يتلج
 بالصحة وانما لا يتلجون يد المرأة بيد رجل ولا يد عبد بحر والجواب ان الاطراف يسلك
 بها مسلك الماوال والجواب ان التعاقب المالي مانع مطلقا والسائل ليس فيه مانع من
 جهته كذا في العناية ولا مماثلة بين طرف الذكور والاناث للتعاقب بينهما في القيمة تنقسم
 ان ذكرا ولا بين الحر والعبد ولا بين العبدتين للتعاقب في القيمة وان مساويا بينهما
 بالظن فصار ثنية فاستيع القصاص فان قيل ان استقام عدم المماثلة في الحر والعبد لم يتم
 بين العبدتين لا مكان السادوي في قيمتهما متقيدان في القيمة بان التساوي انما
 يكون بالحر والظن والمماثلة المشروطة شرعا لا تثبت بذلك كما ان المماثلة في الماوال الزبور
 بخلاف طرف الحرين لان استواءهما متيقن به بتقيد الشرع وبخلاف الماشي لان
 القصاص فيها متعلق بارهاق الذراع ولا تعاقب فيه قال صاحب الكفاية فان قيل قوله
 تمت واليمين باليمين والماذن بالاذن مطلق يتناول موضع النزاع فيكونا حجة عليكم قلنا
 قد خص منه الحر والاشتماء والعام اذا خص منه شيء يجوز تخصيصه بخبر الواحد خصوصا

باردي عن عمر بن حصين انه قال قطع بعد لقوم مائة اذن بعد لقوم اغنيا فاختصوا الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقض بالتصا حتى انتهى اقول فيه نظرا لما اذا خلا من قد
تقرر في علم الماصول ان النص العام اذا خص منه شيء بكلام مستقل يحصل به يكون ذلك
العام المخصص منه البعض ظاهرا في البقية فيجوز تخصيصه بخبر الواحد واذا اخرج
من النص العام شيء ما هو منصوص عنه غير موصول به فلا يكون ذلك ظاهرا في الباقي
بل يكون باقيا على حاله الاولى ولا شك انه محذور الحربي والمستامن من المائة المذكورة
بكلام موصول بها فتكون باقية على مظهرها الماصلي فلا يجوز تخصيصها بخبر الواحد وقد
ما عزم من مظهر هذا النظر في محاله واما ما شينا فلما حديث عمر بن حصين انما ينبغي
عدم جريان التصا في الاطراف بين العبد وبين ولا ينبغي عدم جريانه فيما بين الرجل والرجلة
ولا بين الحر والعبد بقي الاعتراض باطلاق المائة المذكورة في هاتين الصورتين فلم يتم
الجواب **قال رحمه الله** وطرف الكافر **المسلم** بيان اي مثالا فيجري النصا
بينها للتساوي في الارش وقال الشافعي لا يجري لما ذكرناه اصله **قال رحمه الله** **ما**
وقطع يده من نصفه وجانية **سر** انما دللنا ان ذكر الما ان يتعلم الحنفية اي ٧
تصاص في هذه الاشياء عدم امكان المماثلة فيها لان في القطع من نصف الساعد اكثر
المعظم فيعذر التساوي فيه اذا لا ضابط له وفي الثانية السر انما لا يكون ان يخرج
الثاني جانية على وجه يبرأ منه فيكون اهلا كما فلا يجوز والذروا للشافعي يقتضات
وينبسطان فلا يكون اعتبار المماثلة فيها الا ان يقطع من الحنفية لان موضع القطع معلوم
وعن ابي يوسف انه اذا قطع من اصليها يجب بخلها ما اذا قطع بعضها التخذ باعتبار
المماثلة فيه قال في الباب اربع اذا قطع اليد من المصفر والرجل من الفخذ ففقدت يده اليد
وما فوق الكعب والقدم ففيه حكومة عدل وعند ابي يوسف رحمه الله ما فوق الكعب
والقدم مع الاصابع وفي الخلاصة ودية اليد يجب موجلة في سنتين ثلثاها في السنة
الاولى والباقي في السنة الثانية واذا كسر يد عبد رجل ادرجله لا يجب في الحال
شيء وفي الكاكية ولو قطع اليد وفيها ثلاث اصابع فعليه ثلاثة اشهر الدية ولا شيء
في الكعب بالاجاعة وفي الاصبع الزائدة والسا الزائدة حكومة عدل وفي الشفافي
اذا قطع الكعب ولا اصابع فيها قال ابو يوسف فيها حكومة عدل نحو لا يبلغ بها ارش
اصبع وفي التجر يد وكل شيء ليس فيه ارش معلوم ففيه حكومة عدل وقال ابو يوسف
اذا كانا سو اتص منه وعلى هذا الاختلاف اذا قطع كف رجل وفيها اصبع زائد
وفي يد القاطع اصبع زائد يجب التصا ولو قطع اصبع زائدا وفيه مثله
لا قصاص بالاجاعة وقال ابو حنيفة في المظمين والاشقيف انه لا قصاص وهو قول
ابي يوسف في رواية الحنفية عنه وكذلك مقطوع اليهام او الاصبع كلها اذا قطع يد
انسان فلا قصاص في قول ابي حنيفة وابي يوسف وفي الثانية ولو قطع اظفار اليدين
او الرجلين روى الحسن عن ابي حنيفة انه لا قصاص فيه وفيه حكومة عدل ولو
كسر عظام من ساعد او ساق او رفة او غير ففيه حكومة عدل نحو اخرون في

الضلع اذا كسر حكومة عدل وفي ندي المرأة دية كاملة واذا كره في الكعب والظاهر انه لو
نذي المرأة انه يجب التصا حالة العمد وفي كسر الصلب دية كاملة ان منعه عن
الجماع او احدىه فاما اذا لم يجده ولم يمنعه من الجماع فهذا على منعه اما ان بقي للجماعة
ان منعه حكومة عدل ولم يجب كمال الدية واما اذا لم يبق لها ان هل يجب فيها شيء
قد مر هذا فيما تقدم وفي الظهريه وكذا صدر المرأة اذا انكسر وانقطع الما منه ففيه
الدية وفي الكعري وفي الصلب اذا دق لكن بقدر على الجماع ففيه حكومة عدل
وان لم يقدر وصار حجب دية كاملة وان عاد الى جيله ولم ينصل ولكن فيه ارش
الضرب ففيه حكومة عدل وان لم يكن فيه ارش الضرب فلا شيء في قول ابي حنيفة وفي
يجب اجرة الطبيب وفي الذكر كمال الدية وفي ذكر الحصى حكومة عدل سواء كان يتحرك
او لا يتحرك بقدر الحصى على الرطب او لا يقدر وعلى هذا الخلاف ذكر العيين فاما ما ذكره
الكبيس ان كان يتحرك ولا يقدر على الرطب فالجواب فيه كالجواب في ذكر الحصى وذكر
العيين وفي التهذيب وفي ذكر الحصى والعيين حكومة عدل وهو ما يرى القاض
بمشورة اهل البصر وقيل يقوم ان كان عبدا بجناحه او غير مجني فيجب سبه النقصا
من قيمة دية كمال الواسقة عشر القيمة يجب عشر الدية والمول اصح وفي التجر يد
المرأة اذا افضاها فصارت لا تستمسك البول والضايط او احدىها ففيه دية كاملة
وفي الاثنين كمال الدية واذا قطع الحنفية يجب كمال الدية فان جاز قطع باية الذكر
قبل ان يتخلل البري يجب دية واحدة ويجعل كانه قطع الذكر بدفعة واحدة وان تخلل
بينها برأ يجب كمال الدية في الحنفية وحكومة العدل في البقية واذا قطع الذكر والمثنين
من الرجل الصحيح خطأ ان يدا بقطع الذكر ففيه ديتان وفي التجر يد وكذا اذا قطعها
من جانب واحد ولو بدرا الاثنين ثم بالذكر ففي الاثنين الدية كاملة وفي الذكر حكومة
عدل وان قطعها من جانب الفخذ من ففليه ديتان وفي النخفة وفي الاثنين
اذا قطعها مع الذكر جملة واحدة في حالة واحدة يجب عليه ديتان دية بارا الذكر
ودية بارا الاثنين وان قطع الذكر او اتم الاثنين يجب ديتان ايضا لان يقطع الذكر
استطاع منعة الاثنين وهي اسك التي قايمه فاما اذا قطع الاثنين او لام الذكر
يجب الدية بقطع الاثنين ويجب بقطع الذكر حكومة العدل وفي الاثنين اذا قطعها
خطا كمال الدية وفي الظهريه وفي احدىها نصف الدية وفي المتنعي عن محمد رحمه الله
اذا قطع احدى اثنين فامقطع مائة دية ونصف قال ولا يعلم ذهاب الما بالافراد
الجاني فان قطع الباقية من احدى الاثنين يجب نصف الدية ولا ذكر في الكتاب في
العمد والظاهر الاثنين هل يجب قيمة التصا حالة العمد وفي الرجلين كمال الدية
في الخطا وفي احدىها نصف الدية وفي كل اصبع لرجل عشر الدية وفي الرجل في العمد
التصاص اذا قطع من منصل القدم او من منصل الركبة او من منصل الورك وان
قطعت من غير المنصل لا يجب التصا وفي الذخيرة وكذلك الحكم في اصابع الرجل ان
قطعت من منصل عمد يجب التصا واذا قطع الرجل خطا من نصف الساق

يجب الدية لاجل القدم وحكومة العدل في ما وراء القدم والكلام فيه نظير الكلام في اليد اذا
قطعت من نصف الساعد وان كسر نخذه فبرأت واستقامت فلا شيء عليه في قول
ابي يوسف فكونه عدل وذكر ابي سليمان عفا محمد في كتاب المحرق قال ابو حنيفة رحمه الله
من كسر من انشايد الرجل وغرزة فكة وجرا وعاد كهيته فليس فيه عقوبة فلك كانت
فيه نفق او عمن يقال عمن اذا التام العظم وبقي فيه ورم نفيه من عاقلة
بحساب ما انتهى وكذلك في الجراحة في الجسد اذا برى وعاد كهيته فليس فيه شيء
ولو كان في شيء من ذلك شلل ففيه حكومة عدل لا الجائفة فان فيها ثلث دية النفس
واذا طعن برح او غيره في دبر صار لا يستمك الطمائم في جوفه الدية واذا ضرب به
فليس بوله وصار بحال لا يستمك ففيه الدية واذا ضرب بقطيع فربح امراة وصارت
بحال لا يمكن جاعها ففيها الدية وفي النيايح وكذلك لو قطع فربحها من الجائنين
حتى وصل الى العظم وانتطع احدى منيه نصف الدية وفي فتاوى سمرقند بان
بما مع امراة لا يجامع مثلها فانت فطع عاقلة وفيها وفي جنائيات المتقى اذا جاع
امراة فافضاها حتى لا تمك البول فلا شيء عليه وهذا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
وقال ابو يوسف ان كانت لا تستمك البول فعليه الدية في ماله وان تستمك فعليه
ثلث الدية وفي الكبرى وان كانت بحيث تستمك البول فهي جائفة فيها ثلث
الدية وفي فتاوى الخلاصة رجل جاع صنفه لا يجامع مثلها فانت ان كانت اجنبية
الدية على العاقلة وان كانت منكوحته فالدية على العاقلة والمهر على الزوج ولم
ازال بكار امراة بالجر او غيره يجب المهر وفي النيايح وان زناها مطاوعة واذا
فلا شيء عليه عندهما قال ابو يوسف تجب الدية على عاقلة وان افضاها واستمك
البول فالدية في ماله وان تستمك ثلث الدية في ماله وفي النيايح واذا ضرب
امراة فافضاها بحيث لا تستمك فان كانت بكر تجب جميع الدية ولا يجب المهر عندها
وقال محمد يجمع بينهما وفي التبريد وقال ابو يوسف اذا وطئ امراة بشبهة فافضاها
فصارت لا تستمك البول الدية ولا مهر لها وقال محمد رحمه الله لها المهر والدية
ولود فافضاها ويدها من الوطئ فارشي ذلك في ماله لانه قد يتبع على جسدوا في
الجماع ويحدث ذلك فهذا منه ثم ادعى ابن كرم عن محمد رجل جاع امراة ومثلها
يجامع فانت من ذلك فلا شيء عليه وقال ابو يوسف اذا جاع امراة فذهب منها
عين او افضاها اقامات فافضاها وقال محمد رحمه الله يضمن في هذا كله المهر
والقتل من الجماع قال وهو قول ابي حنيفة فمما حكى هشام عن محمد رحمه الله قال ابو
نصر وهو قول ابي يوسف وعنه النقيع ابي نصر الدبوسي اذا دفع اجنبية فسقط
وذهب عندها نفي الدافع مهر مثلها والتعزير عن الشيخ الامام ابي حنيفة الكبير
اذا دفع امراة فذهب عندها ان عليه الصداقة في ماله والله اعلم ولود دفع امراة
ولم يدخل بها بعد فذهب عندها ثم طلبها فعليه نصف المهر ولود دفع امراة الغير
فذهب عندها ثم تزوجها ودخل بها وجب لها مهران وفي الخامسة ولود دفع

امراة قبل الدخول بها فذهب عندها ثم طلبها قبل الدخول بها كان عليه نصف المهر في قول
ابي حنيفة واحدى الروايتين عن ابي يوسف وفي قول محمد وزفر احدى الروايتين
عن ابي يوسف عليه جميع المهر وكذا اذا دفع بكل اخرى فزالت عندها قال محمد على
الدافع مهر مثل الاخرى قال رحمه الله تعالى وخبرني المارني والقودان كان يد القاطع
شلا اذا قطع الاصابع او كان راس الشايع الكبر فبقية بحالة القطع فبطلت يدان التخيير
لانها لو تغيرت بعد القطع لا يتخير كما ساقية بانه وترك القيد في الشلا فلو شلا ينتفع
بها لكان اول ما سئله ايضا الماول فلهذا اذا كان يد القاطع شلا ونقصت الاصابع
ويد المتطوع صحيحة كاملة الاصابع فلا استيفاء حقه بكمالها متعذر فيخير كما قدمنا
فصار كالدخول بالبري مكان الجيد ولو سقطت يده المعيبة قبل اختيار المجني عليه
بطل حقه ولا شيء له عليه فكان حقه تقين في القصاص عندنا حتى ثابت فيه قبل
اختياره بخلاف ما اذا قطعت بقود او سرقه حيث يجب عليه المهر في موضعين
لانه لما انتفى استيفاء الحق ظهر انه كان مستحقا عليه بخلاف النفس اذا وجب على
القاتل مقتل بجناية اخرى حيث لا يضمن واما الثاني وهو اذا كان راس الشايع الكبر
بان كانت الشجة استوعبت ما بين قرني المشجوع وفي استيفاء ما بين قرني الشايع
زيادة على ما فعل وفي استيفاء قدر حقه لا يلحق الشايع من اثنين مثل ما يلحق المشجوع
فيخير ثم لو اختار القود يبداه اي الجائنين شلا في حقه في ذلك العمل فكان له ان
يتخير ولو كان راس المشجوع الكبر فيخير ايضا لاستيفاء كمال حقه وفي السراجيه ولا
يتصل الا بهام بالسبابة ولا بالوسط والحاصل انه لا يؤخذ شيء من المعضة المثل من
القاطع قال محمد رحمه الله في المصل واذا قطع الرجل يداه وفيها ظفر مسود او خارج
يجب القصاص وان لم يكن ظفر يدا القاطع مسود الا ان المسود لا يوجب نقصا
في منفعة اليد وهي البطش المتحرى انه لو قطع انسان يده خطأ كان على عاقلة
القاطع نصف الدية واذا لم يكن للمسود اد في الظفر اثر في نقصان دية اليد صا
وجود هذا العيب وعدمه بمنزلة واحدة فلا يمنع وجوب القصاص وكان كيد فيها
ثلول اذا ما احدى قطعة انسان ويد القاطع ليس بها هذا العيب فانه ميتع بذلك
وكذلك كالعين المحور بالزرقا وان كان المحور احدا من الزرقا هذا اذا ظفر المقطوعة
يد مسود او اما اذا كان بيد جراحة ان كانت جراحة لا ترجب نقصان دية يد
بان كان نقصانا لا يوهن في البطش فانه لا يمنع وجوب القصاص ويجعل وجود
هذا العيب وعدمه بمنزلة واحد وان كان نقصانا يوهن في البطش حيث يجب
بتقطعه حكومة عدل لان نصف الدية كان بمنزلة اليد الشلا واليد الصحيحة لا تقطع
بالشلا واذا قطع الرجل من يده جل اصبع او ايد فلا قصاص فيه سواء كان القاطع
اصبع زائدة او لم يكن واذا قطع الرجل يده رجل عمدا يد القاطع ناقصة فهذا على
عل وجهين اما ان تكون ناقصة وقت القطع او استقصت بعد القطع فان كانت
ناقصة وقت القطع فهذا وجهين اما ان تكون ناقصة من حيث الصفة بان

كانت شلا او كانت ناقصة من حيث الاصابع بان كانت قايت اصبع او اصبعين فان كان
النقصان من حيث الصفة فالمقطوعة يد بالخيار فان اختار القطع فلا شيء مع
القطع عندهم جميعا ولا شام يقطع واخذ يد حتى يصل اليه بدل حقه على انكسار
من ماله وكان الشهيد بهان الاية يقول انما ثبت الخيار للمقطوعة يد في هذه الصور
اذا كانت اليد الشلاء ما يتنفع بها مع ذلك فانما اذا كانت غير متنفع بها فهي ليست بحمل
القصاص فلا يخير المجني عليه حينئذ بل له دية صحيحة كالدم الذي يكون للقاتل بدلا
وبه ينقذ وتفرج المسئلة بعد هذا على حسب ما ذكرنا في مسئلة العين والسنن الكبير
وكذا لو كان القاطع صحيح اليد عند القطع فثلثت يد بعد ذلك لا يخير المجني عليه
بين القصاص والمأثر بل يقطع الشلاء ويترك ولا شيء له وان كانت ناقصة من
حيث القدرة فكذلك يخير فان اختار القطع فلا شيء له على القاطع وقال الشافعي
رحمه الله اخذ منه ارش ما كان قايتا من اصابع هذا اذا كانت ناقصة وقت القطع
فاما اذا انتقص بعد القطع فهذا على وجهين ان كان النقصان حاصل لا بفعل احد
بان يستطاع اصبع من اصابعه بافة مساوية الجواب فيه كالجواب فيما اذا كانت
ناقصة وقت القطع وكل جواب عرفته ثمة فهذا الجواب هنا وان كان بفعل احد
بان قطع اصبعاً من اصابعه ظمما او قطع القاطع اصبعاً من اصابعه او قضى به
حقاً واجباً عليه فالجواب كالجواب في اليد هكذا ذكر شيخ الاسلام في شرحه فسمنا
اشارة الى المقتوعة يد للخيار في الفصول كلها غير ان النقصان اذا كان بافة
سماوية واختار قطع اليد لا شيء من الارش عنده وذكر شمس الاية الحلواني رحمه الله
في شرحه انه ان قطع اصبعه بقصاص وجب عليه في الاصبع للمقطوعة يد
الخيار وان قطع يد ظمما فلا خيار للقاتل وليس له الا القصاص واشارة الى الفرق
نقال اذا قطع اصبعه قصاصاً فقد قضى به هنا مستحقاً عليه مثلاً بمضائق
مستحقاً عليه فيصير مثلها بعد حق صاحب الحق فيكون له الخيار ولا كذلك ما اذا
قطع يد ظمما وهذا الفرق اشارة الى انها لو سقطت بافة سماوية فلا خيار
له ذكر الشيخ احمد الطبرسي في شرحه انها اذا قطعت بقصاص فله الخيار واذا
قطعت ظمما او بافة سماوية فلا خيار له هذا اذا كانت يد القاطع قايتة وقت
القطع فاما اذا كانت باينه وقت القطع بان قطع بين رجلين ولا بين القاطع
فحق المقتوع في الارش في ماله لانه لم يجد عين حقه وكان له بدل حقه وان
كانت يد القاطع قايتة وقت القطع ثم فانت بعد ذلك فهذا على وجهين اما ان
فانت لا بفعله بان فانت بافة سماوية بان فقتت فيها آكلة فسقطت او قطعها
انساناً لئلا او فانت من جهة بان قضا حراً واجباً وان اتلفه بنفسه بان قطع
بمينه فان فانت بعد القطع لا بفعله فانه يبطل حق المقتوع يد وذلك لان
حق المقتوع يد في العين ينقوت حقه بنوات العين كالعبه الجاني اذا هلك
وكالزكاة اذا هلك ولا يضمن القاطع يد واذا قطع الفصل الاعلى من اصبعه

عمر واقص منه ثم قطع احداهما بعد ذلك يد صاحبه ثم اذا خلا قصاصيها في الخصال مقطوع اليها
من يد العين اذا قطع ساعد مثله لا قصاص قال محمد رحمه الله اذا قطع الرجل اصبع رجل
من الفصل ثم قطع يد اخر وبدأ باليد ثم قطع الاصبع وذلك كله في يد واحدة بان كان في اليد
وفي اليسرى ومضى صاحب الاصبع والمقطوعة يد وطلب من القاتل القصاص فان
القاتل او لم يقطع لصاحب الاصبع ثم يخير صاحب اليد فان قطع الما في جهة ولا شيء
من ارش الاصبع وان شام يقطع يد وكان له دية اليد في ماله فرق بين هذا وبين ما اذا
قطع يمين رجلين ثم جاء وطلب حقه من القاتل فان القاتل لا يبدأ باحد هائل يقض
لها بالقصاص في يمينه ودية في ماله هذا الذي ذكرنا اذا كان صاحب الاصبع وصاحب اليد
حاضراً فاما اذا كانا احدهما حاضراً والاخر غائباً ان كان الحاضر صاحب الاصبع لا يقطع الاصبع له
وان كان صاحب اليد حاضراً فانه يقطع له ولك اذا جاء صاحب الاصبع بعد ذلك فانه يأخذ
ارش الاصبع من ماله ولو قطع رجل اصبع رجل من الفصل الاعلى ثم اخر قطع من الفصل الاخر
ثم اخر قطع اصبعاً اخر من الفصل الاسفل وذلك كله في اصبع واحد هذا على وجهين
اما ان يكون اصحاب الاصابع حضوراً او بعضهم غيب فان كان الكل حضوراً فطلبوا من
القاتل حقه فان القاتل يقطع الفصل الاعلى لصاحب الفصل الاعلى وان كان حق صاحب
الاصفل والاطرف ثانياً في الاعلى لانه لاحق لهما في قطع الفصل الاعلى على سبيل التركة ان
القاطع لم يضع السكين على الفصل من اصبعها وانما وضع على صاحب الفصل الاعلى
فحق صاحبها على من كل وجه ثم خیر صاحب الفصل الاوسط من كل وجه لانه لاحق لهما
في مفصلين لان الفاتية مفصلان فقد احدهما فخير كما خير صاحب اليد بعد ما قطعنا
الاصبع لصاحب الاصبع فله شاف قطع من القاطع مفصله من الوسط ولا شيء له من دية الما
وان شام يقطع ومنه ثلث دية الاصبع لانه فوت عليه من اصبع مفصلين فيحق ثلث دية
الاصبع وان حضر احدهم وغاب الاخران وان كان الحاضر صاحب الفصل الاعلى يقطع فان
قطع الفصل الاعلى لم يضر الاخرين فانها ما يخير من الوجه الذي ذكرنا فان اختار
القطع لا يضمن لكل واحد منها شيئاً وان قطع كثر رجل من مفصل ثم قطع الاخر من مفصل
وكانا حاضرين فانه يبدأ بحق صاحب الكف يقطع اليها وفي الكا في قطع يمين رجلين
فقطع احدهما ايهاهه وقطع الاخر كنه فعلى قاطع اليدين فته الما قدرهم لقاطع اليها
اربعة آلاف ولقاطع الكف الف درهم وان بدأ المجني فقطع اصبعاً من اصابع القاطع
ثم قطع احد اصابع القصاص بعد ذلك اصبعاً من اصابع قاطع اليدين ثم عاد المجني
فقطع اصبعاً من اصابع القاطع ثم الذي لم يقطع شيئاً من اصابع القاطع قطع الكف
وعليه اصبعاً فان القاتل يقض على القاطع يديه واحدها رجلاً الذي يقطع الكف
وثلاثة ارباع الذي قطع الاصبع ولا يجعل الاصبع الذي قطعه المجني قبل قطع
احد اصابع القصاص قايتاً كما فان اجتمع صاحب القصاص على قطع الكف مع الاصبعين
فالدية المأخوذة تقسم بينهم القاطع الاصبع والاخر الحقة اسمها وفي الجراح الضرر رجل
قطع يد رجل من الفصل ليس في الكف الاصبع واحد ففيه من الدية فان كان فيه اصبعاً

فانحنى ولا ينجى في الكف وقال ينظر الى ارض الاصبح والكف فيكون عليه المكنز ويدخل القليل
 الكينوس سبل يوسف بن محمد عن رجل قطع يد رجل خطا ثم قطع رجله من خلاف خطا ما ذا
 يجب عليه فقال يجب عليه دية كاملة بكل عضو منها وفيه الجراح الصغر الجاني رجل قطع
 يد فاقص له من اليد ثم مات يقتل المقتص منه وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يقتل
 فصل لما كانت صور الصلح بعد صور الجناية وموجبها اتباع الصلح بغير الجناية
 وموجبها في فضل على حن قال رحمه الله تعالى ان صحيح على الوجوب حالا وسقط
 العقد يعني اذا صلح القاتل او المقتول عن القصاص سقط القصاص ووجب
 المال حالا قليلا كان او كثيرا لقوله تعالى فني عني له من اخيه شي الهية ولقوله عليه الصلاة
 والسلام او لا القتول بين فترين اه ياخذ المال او يقتل القاتل بخلاف حد القذف
 لانه حق الله فلا يجري فيه العفو ولا التوقيف وبخلاف ما اذا كان القتل خطا
 حيث لا يجوز بالكفر من الدية لانه دين ثابت في الذمة فيكون اخذ اكثر مما ربا وانما يجب
 حالا لانه دين وجب بالعقد والاصل في مثل الحلول كالتن والهر بخلاف الدية لانها
 لم تجب بالعقد وانما وجب بسقوط العقد لانه موجب العقد ولانه لم يرض بذلك
 المال ولا مقابلة ليلال فيه مقصوده قال رحمه الله تعالى ويصح امر المجرم القاتل
 وسيدي القاتل رجلا بالصلح عما ربهما على الف ففعل معناه ولو كان القاتل حرا
 وعبد فامر المجرم القاتل ومولى العبد رجلا بالصلح عما ربهما على الف ففعل المجرم
 فالالف على المجرم والعبد نصفا لانه مقابل بالقصاص وهو عليها على السواء فيقسم
 بذلة عليها بالسوا ولا الف وجب بالعقد وهو مضاف اليها فينصف موجب وهو
 الف قال رحمه الله تعالى فان صالح احد المذليين نصبه على عرض او على ثمن يتي
 نصبه من الدية لان كل واحد منهما ممكن من التعريف في نصبه استيفاء اسقاطا بالعقد او
 بالصلح لانه يتصرف في حاله حتى فينفذ عفو وصلى فيسقط به حقه في القصاص
 ومن ضرورة سقوط حقه سقوط حق الباقي ايضا فيه لانه لا يتجزى الامر انه
 لا يتجزى بثبوت اذ سقطا وفي عبارة المؤلف قصور من وجهين الاول انه يقال صلح عا
 كذا وذكر في الكتاب كلمة من الثاني ان قوله من نصبه يوم تجزي القصاص وقد ذكرنا
 انه لا يتجزى قال الشافعي بخلاف لو قتل رجلين ففني اوليا احدهما حيث يكون لاوليا
 الآخر قتله لا ان الواجب فيه قصاصا لا اختلاف القتل والمقتول بسقوط احدهما
 لا يسقط للآخر الامر اني انما ينتقاهما بثبوت اذ سقطا بخلاف ما نحن فيه فاذا سقط
 انقلب نصيب من لم يصف مالا لانه مقتدر بنجب المال كما في الخطا فان سقط القصاص
 فيه لم يبق في القتال وهو كونه مخطا ولا يجب للقاتل شي لانه اسقط حقه المستحق
 بمنعله درصاه بلا عود بخلاف شركايم لعدم ذلك منهم فينقلب نصيب مالا والدية
 كلام في ذلك سعد وقال بالكل والشافعي رحمه الله لاحق للزوجين في القصاص ولا في
 الدية لان الدرنة خلاف وهي بالنسب دون السب لا منتطاعه بالموت وقال ابن ابي
 ليلى لا يثبت معهما في القصاص لان سبب الاحتكامهما العقد والقصاص لا يثبت

بالعقد

بالعقد الامر ان الوصي لا يثبت له حق في القصاص لان المقصود في القصاص الشفاعة
 وذلك يختص به القارب الذين ينصر بعضهم بعضا ولهذا لا يكونا احدهما عاقلة الاخر
 لعدم التناصرونا قوله عليه الصلاة والسلام من ترك مالا او حقا فلو رثته ومن ترك
 لا فلا ذاد القصاص حقه فيكون لمجتمعا كما لا يوارى عليه الصلاة والسلام بتورث امرأة
 الصا من دية زوجها اسم ولا القصاص حتى يجري نفعه المارث حتى اذا قل له
 ابناء فأت احدهما عن ابنه كان القصاص بين الصبي وبين ابنه المات فثبت كسائر الميراث
 والذوقه تبقى بعقد الموت كما في حق المارث او يثبت المارث مستند اليه وهو المخرج
 وكان عليا رضي الله عنه يقسم الدية على من احضر الميراث والدية حكمها حكم سائر الميراث
 ولهذا لا وصى بذلك ماله تدخل الدية فيه والقصاص بدل النفس كالدية فيورث كسائر
 امواله ولهذا الوارث لا يقضى به دية وينفذ فيه وصاياه واستحقاق المارث بالذوقه
 كما استحقاقه بالقرابة لا بالعقد الامر ان لا يمتد بالرد بخلاف الرصية وبهذا يتبين ان
 الاحتقاق ليس بالعقد ولا يلزم من عدم التناصرو والعقد عدم المارث للقصاص الامر
 ان القارب من النساء لا يقتل ويرثن القصاص والدية اقرب منه ان المرأة لا تعقل عنها
 اباؤها ويرثن لها قال رحمه الله تعالى ويقتل الجميع بالزور لما روي ان سبعة من
 اهل صنعاء تناووا وادوا فقتلهم بغيره وقال لو عمال عليه اهل صنعاء لقتلهم ولان
 القتل بطريق التغالب والقصاص شرع حكمه الزجر فيجعل كل واحد منهم كالمخرب به يجري
 القصاص عليهم جميعا تخفيفا لمنع الاحياء ولولا ذلك لزم سد باب القصاص وفيه باب
 التغالب اذ لا يوجد القتل من واحد غالبا لانه يقاوم الواحد فلم يتقدم عليه فلم يحصل
 الا نادر والنادر يسرع فيما يغلب لا فيما يندر قال صاحب النهاية هذا جواب الاحتكام
 وفي القياس لا يلزم القصاص لانه العبرة في القصاص المساواة لما في الزيادة من الظلم على
 المعتدي وفي القصاص من الغنى بحق المعتدي عليه ولا مساواة بين العشرة والواحد
 هذا شي يعلم من العمل فالواحد من المشرك يكون مثلا للواحد لا يكون العشرة مثلا للواحد
 وايد هذا القياس قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس وذلك ينفي مقابلة النفس
 بنفس ولكن تركنا هذا القياس لما روي ان سبعة من اهل صنعاء قتلوا رجلا فتقتلهم
 رضي الله عنه بالقصاص عليهم وقال لو عمال عليه اهل صنعاء لقتلهم به انتهى كلامه
 اولك فيه بحث لانه صرح بان هذا يكون مويدا بقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس
 بالنفس وقال في بيانه وذلك ينفي مقابلة النفس بنفس فلهذا ترك هذا القياس
 ترك العمل بدلول الامة المذكورة وهذا لا يجوز بما روي عن عمر رضي الله عنه لا يجرى
 الله عنه ان كان سبعة في قضايه وقوله المذبور فظاهر لا قول الصحابي واحد وقوله
 لا يصلحان للمعارضة لكتاب الله فضلا عن الرجحان عليه وانهم عليه اجماع الصحابة
 حيث كانا ولم ينكر عليه احدهم فحل محل الاجماع كما صرح به في الغاية وغيرها
 فذلك اذ قد مر في علم اصول الفقه ان الاجماع لا يكون ناسخا لكتابات السنة كما
 لا يكون القياس ناسخا لشي منها فالحق في السلوب محرم هذا المقام ان لا يترفع عن الحديث

كون المائة المذكورة مودعة لما هو مقتضى القياس في هذه المسئلة او ان يبين عدم انشائها
بين مدلول تلك المائة وبين جواب الاستحسان ههنا في معنى الكلام في التعارض بينهما
بعيد العقل ولا ريب في صحة الدرع لا يتجزى واشتراك الجماعة فيما لا يتجزى يوجب
التكامل في حق كل واحد منهم فيضاف الى كل واحد منهم كما لا كان ليس معه غيره لولاية
الانكار في باب النكاح قال صاحب العناية لتقابل ان يقول ما ذكرتم من المعقول ان لم
يكن قياسا على مجموع عليه لا يكونا معتبرا في الشرع وان كان فلا يربو على العكس القضي
لعدمه المودع بقوله تنافي ان النفس بالنفس والجواب انه يكتفى بغير ابواب العقوبة
الترتبة على ما يوجب الفساد من افعال العباد ويرى على ذلك بقوله ان الباطن
وهو احيا حكمة الاحياء وقوله تنافي ان النفس بالنفس لا ينافيه لانهم في اذهاب الدرع
النفس المتجزى عن مجموعهم وجعلهم كخص واحد انتهى كلامنا في هذه نظر لان
جعل الاشخاص المتعددة الفئات في الحقيقة شخص واحد بمجرد صدور افعالها
الروح الغير المتجزى عن مجموعهم وجعلهم ساديين لشخص واحد بحيث يتحقق بين
ذلك الشخص الواحد وبين هؤلاء الجماعة ماثلة معتبر في القصاص بعيد جدا
عن مساعاة العقل والنقل وايضا ينافي هذا ما سياتي في تبديل المسئلة المائتة
من ان الاصل ان كل واحد منهم قابل بوصف الكمال فكان الصادر منهم بهذا الاعتبار فكل
متعددة على عدد رؤسهم فخلصت المائتة المعتبرة في القصاص والحق عندي ههنا
ان يقال ان قوله تنافي ان النفس بالنفس لا ينافي ما قال في هذه المسئلة اذ لا دلالة
فيه على اعتبار الوحدة في النفس بل فيه مجرد مقابلة جنس النفس بجنس النفس كاترى
والمقصود منه الاحتراز عن ان يقتضى النفس بغير النفس كانه قوله والعين بالعين
والانف بالانف ونحوها واما انه هل يتحقق المائتة المعتبرة في القصاص عند
تعدد النفس في جانب القاتل والمقتول فاما يستفاد ذلك من دليل اخر الا ترى ان
العين اليمنى لا تقتضى بالعين اليسرى وكذا العكس مع ان قوله تنافي والعين بالعين
لا يدل عليه نظر الى ظاهر اطلاقه بل انما يستفاد ذلك من دليل اخر فكذا هنا يقتصر
قال رحمه الله تعالى **والرد بالجميع** كفاية بمعنى اذا قتل واحد جماعة يقتل بهم جميع
اذا حضر اولاه وطلبوا يقتل بهم قال الامام الشافعي يقتل بالاول فقط ولنا انه قاتل
كل واحد منهما قابل بوصف الكمال فاما انما في اشكال اما اذا قتل كل واحد
منهم قابل بوصف الكمال ام مستفاد لا يستلزمه موارد العقل المستقلة بالاجماع على
مدلول واحد بالشخص وهو الحال كما تقرر في موضعه واما ثانيا فلا بد من شرح الكتاب
وغيرهم مرجوا في الفصل الاول بان جواب المسئلة جواب الاستحسان والعكس لا يقتضيه
المعتبر في القصاص المائتة ولا مائتة بين الواحد والجماعة قطعا كفاية القياس
بالاجماع الصحابة على قتل جماعة بواحد فالقول ههنا يتحقق التماثل في الفصل الاول
ايضا ينافي ذلك اذ يلزم ان يكون جواب المسئلة هناك جواب القياس والاستحسان
مما قلنا قلت ليس المراد ان كل واحد منهم قابل بوصف الكمال حقيقة بل المراد ان كل واحد

منهم قابل بوصف الكمال في اعتبار الشرع تحقيرا للمائتة المعتبرة في القصاص من اجل الجواب
عن وجهي الاشكال مما قلنا في تعارض المتعلقين بالاجماع على مدلول واحد
بالشخص متبع عقل واعتبار الشرع ما هو متبع الواقع واما بالاول فانه في حق
ولاد في ضار وقوعه لا يظهر له فائدة فيما نحن فيه لانهم صرحوا بان شفع المائتة في القصاص
لا يلزم الظلم على المعتدي على تقدير الزيادة ولا يلزم البخس بحق المعتدي عليه على تقدير
النقصان ولا شك ان الظلم والبخس انما يندفعان بتحقق المائتة الحقيقية واما في مجرد
اعتبار غير المائتة بل ما لا يتجاوز الامر عن الظلم والبخس حقيقة وهذا غير رافع بل غير
جائز في احكام الشرع يقتل به التماثل وفي الحاوي قتل رجل قتل له لما قلنا في الاب
قال كاذن مكرها في اللوح المحفوظ ثم قال المأثرة لما قلنا فلا يمتنع ان يقتل عدوي قتل
وفي المحيط واذا قتل واحد رجلين يقتل بهما ولا يفرق الدية لان مقتلهما واحد منها
ستوفيا حقه على الكمال لان حق كل واحد منهما في اعادة الحياة وبقتل الواحد حصل لهما
اعادة الحياة سمين لما بينا واما حضر احدها والاخر غائب كما لا يخفى في حق
القصاص لان حق كل واحد منهما في ازالة كل النفس واستيفاء البضئ كما في المراجعة
والمراجعة ههنا لان حق المراجعة قد ظهر عند القصاص وفي الغياب لم يظهر وصار
كاحد الشيعيين اذا حضر قصيره بالجميع فكذا ههنا والاخر دية يد بخلاف القصاص
في النفس اذا قضى لاحدها وقته لم يجب للاخر في ازالة فوات حقه في الاستيفاء يكون
سببا لتقصير في المحل فانما اذا اجتمعا واستوفيا صار كل واحد منهما مستوفيا حقه
على الكمال فلا يجب معه الدية فاما في الطرف فوات حقه بسبب قصور في المحل لا يضر
عن ايها حق كل واحد منهما فيجب الضمان ولو عفا احدهما قبل القصاص بالقصاص والدية
بطل حقه وانقص للاخر لان المراجعة قد انقطعت بالمعفو وبقي الاخر في الكل وان عفى
بعد القصاص بالقصاص فالدية بينهما فدل على قطع اليد من اخذ الدية فلما ساكت دية
اليه عند مجرد قاتل الكاكت ان يقطع اليد على ان لها حق استيفاء القصاص في يد واحدة
واستيفاء واحدة وكما قصاص مع وجود المراجعة والمائة وانعدام المراجعة والمائة
وكذلك اثنى بما يجب لهما وهو ان يجتمعا على القطع واخذ الدية بينهما فصار الحال بعد القصاص
كالحال قبله ولو اخذ الدية ثم عفا احدهما يكون للاخر نصف الدية لانهما لما قبضا الدية
فقد ملكاها ومن ضرورة شيعت الكاكت في المستوفى ان لا يبقى الحق في اليد فقط حق
كل واحد منهما في نصف اليد لكيلا يجتمع البطل والمبطل في الكاكت واحد فلا يمكن من استيفاء
كل اليد بدون نصيبه العالي فيبطل حقه في القصاص فيبطل القطع لان موجب الدية
في نصيبه لما اذا كان خطا ولو اخذ الدية كغيلة من عفا احدهما فلا اثر للقصاص لان
المكافاة توفيق قال رحمه الله فان حضر واحد قتل به وسقط حق الثاني
بقية المتولين كما سقط بموت القاتل خفف الله لعدوات محل الاستيفاء صار كومت
العبد الجاني وفيه خلاف لما في دفع رحمه الله لان الواجب عذره احدهما على ما بينا فاذا
قات احدهما بقي الاخر لغت المحل وقد قدمناه باورع من هذا قال رحمه الله

منهم

ولا يتصل يد رجلين بيد معناه اذا قطع رجلان يد رجل فلا تقصص على واحد منها وقال
 الشافعي يتصل ايدها وعلى الخلاف فيما اذا افترقا واخذ كل من جانب وامرها على يده حتى
 انفصلت هو يعتبرها بالانفس لان الاطراف تابعة لها ولحقه لها فاذت حكمها
 بخلاف ما اذا امر احدهما السكين من جانب والاخر من جانب اخرى التقت السكينان في
 الوسط وبات اليد حيث لا يجب القصص فيه على واحد منها لانه لم يوجد من كل واحد منها
 امر السلاح اما على بعض العضو لئلا يكون كل واحد منها قاطع للبعض لانه يتصل بغيره احد
 لم يتصل بقوة الاخر فلا يجوز ان يتصل الكل ببعض والاشين بالواحد لانه اذا
 المساواة فصارا اذا امر كل واحد من جانب اخر بخلاف المتن فان شرط فيها المساواة
 في العصة لا يجوز وفي الطرف يعتبر المساواة في النوع ولهذا لا يتصل العصبة بالاشين
 والنسب السالمة على العيوب بمقتل والعلوج والمثول وكذا الاشين بالواحد فلا
 يصح القصاص على النسب ولان هرق الروح لا يتجزى فاضيف الى كل واحد ولا يتصل
 العضو بتجزى المسمى انه يمكن ان يتصل البعض ويترك الباقي وفي القتل لا يمكن ذلك
 ولهذا الامر احدهما السكين على قتله والاخر على جملته حتى القتيان في الوسط وباتت منها
 يجب القصص وفي اليد لا يجب ولا القتل بطريق الاجتماع غالب بخلاف المتن لا في
 المتصل لانه يحتاج الى مقدمات نظر فيلحقه الفتى بسببها كانه لا يتصل بثلاث وجوب
 القصص في المتن بالامر والاجتماع على خلاف القياس والطرف ليس مثله فلا يلحق
 وقوله رجلين مثال ليس بقيد قال في التجريد اذا قطع رجلا يدي رجل فلا تقصص
 عليها وعندها الدية وكذا انزال على هذه العدة في هذا الحكم حوا قال محمد رحمه الله في الزيادة
 رجل قطع المنصل الا على من اصبح رجل وبرأته ثم عاد وقطع الثاني ايضا ثم اختصا الى
 المتأخر فالقاضي يقتضي على القاطع بالقصص في المنصل الثاني هذا الذي ذكرنا
 اذا قطع المنصل الا على من عاد وقطع المنصل الثاني فانه يتصل اصبع القاطع من
 المنصل الاسفل فيجعل كانه قطع المنصلين بدفعة واحدة فمن استأجره قال ما ذكر
 ههنا قوله اما على قول ابي حنيفة رحمه الله للمطروح من خلا ان يتصل المنصل الا على
 ثلث الاسفل ومنهم من قال لا بل هذا قول الكل ولو قطع المنصل الا على من عاد وافتق من القاطع
 ثم عاد وقطع المنصل الثاني وبذا يجب لوجود المساواة فرق بين هذا وبين رجلين
 متطوعين الاصابع قطع احدهما كانه صاحب لا يتصل كنه القاطع اقول فيه نظر لان
 المساواة ممكنة فيبقى ان يتصل لا مكانها فتدبر وكذلك الى كانه مقطوع الكف قطع احدهما
 وتند صلاجه لا يتصل في القاطع ولو قطع من اصبع رجل نصف منصل وكسروا ثم قطع
 ما بين من المنصل وبرأ فلا تقصص عليه في شيء من ذلك اما في النصف الاول فالحلول الجناية
 في المظن واما في النصف الثاني فلمع المساواة لانه اصبع القاطع حال ما قطع الثاني
 من المنصل صحيحة واصبع المطروح نصف المنصل ناقصة بنصف المنصل ولو لم يجل
 بينهما يجب القصص في المنصل وجعل كانه قطع المنصل بدفعة واحدة وكذلك لو
 قطع الاصابع من رجل وعاد وقطع المنصل بدفعة واحدة وكذلك لو قطع الاصابع من

رجل ولو قطع الكف ان لم يجل منها يجب القصص في يد كانه قطع الكل بدفعة واحدة وان حال
 بينهما بل يجب القصص في الاصابع وكيفية عدل في الكف وكذلك اذا قطع خمسة اصابع خطا
 ثم عاد وقطع باية الذكر ان كان قبل تحلل البر يجب دية واحدة وجعل كانه قطع الذكر بدفعته
 واحدة وان يجل منها بل يجب كمال الدية في الحشفة وكيفية العدل في الباقي ولو قطع المنصل
 الا على من اصبح رجل فقبل البر قطع النصف من المنصل الثاني ثم يرى لا قصص وجعل كانه
 من ابتدا قطع النصف من المنصل الثاني وهناك لا يجب القصص بل يجب المأوى ههنا
 كذلك ولو برأ من المتصل الاول ثم قطع النصف من المنصل الثاني يجب القصص في المنصل
 الا على من يوجد الخط ويجب نصف المأوى في الثاني وفي الظهريه ولو قطع اخر كنه ثم قطع
 اخر مرفقه فبات ان كانا معا فقصصا النسب على الثاني وفيه العطف على الاول وهذا
 قول علي بن النعمان وقال في قوله انه ان كان عدا يمتل وان خطا ولم يتحل البر دية النسب
 عليها وان قطع اصبع رجل عدا ثم قطع اخر كنه خطا فبات يقتص من قاطع الاصبع وعلى
 عاقلة الاخر دية النسب وقال رحمه الله لا يقتص وعلى كل واحد منها نصف الدية واذا
 ضرب رجل على يد رجل فقتلت دية كاملة وفيه العطف وسيل يداها رجل قطع راس
 اصبع رجل من مفصله قال يقتص منه فان اقتص منه ثم قطع ادها يد صاحبه قال
 ليس بينهما قصاص وفي العيون رجل قطع اصبع رجل خطا فجا اخر وقطع كنه عدا فاقا
 منها جميعا في قول لا يجب القصص وعلى كل واحد منها نصف الدية وفي الكبرى وفيه قال
 ان لا يدرجه الله وقال ابو يوسف يقتص منه الكف وعلى عاقلة الذي قطع الاصبع دية
 الماصح وفي شرح الطحاوي ومن قطع يده فاسلم فبات فلا شيء على القاطع ولو قطع
 يده وهو مسلم فارتدت فبات عليه دية اليد لا يجر ولو رجع الى الاسلام ثم مات من قبل ان
 يلى حنيفة وابي يوسف عليه دية النسب وفي قول محمد عليه دية اليد وكذلك لو رجع يدار
 الحبيب ولم يقتص من القاطع لمجوزة ثم عاد مسحا فبات يجب دية اليد لا يجر وفيه جازع
 الفتاوى وفي ديات المصل واذا قطع كفا وفيه مفصل واحدة من مفاصل الاصابع ففيه
 ثلث عشر الدية وليس في الكف شيء عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف يدر قبل الاول في
 الاكثري في شرح الطحاوي ومن قطع من رجل يدا او رجلا او اصبع او امانة لم يصح اد
 ما سوى ذلك من صلوات المنصل عدا فقبله القصص بعد البر من الجناية ولا قصص
 عليه قبل ذلك واذا قطع رجل يدا عدا فبات كمال القاطع والمطروح حريين مسلمين
 او كتابيين او ادها مسلم والاخر كتابي يجرى القصص فيما بينهما او كتابيا المراتين حريين
 مسلمين او ادها مسلمة والاخر كتابي او كتابيا او كتابيين يجب القصص ولو كانا عديين
 او ادها عديين والاخر حرا او ادها ذكر والاخرى امرا والاخر حرا او ادها ذكر او اثنى فلا
 قصص بينهما ارش الجناية في ماله خلا هذا كله بقاء حكم العود جازي بيان حكم الخطا
 فيقول في اليمين اذا قطعنا خطا بجل الدية للحدوث والفتات حدة المنفعة على الكمال
 وفي ادها نصف الدية ولا يفضل البيهقي التمثال وان كان اليمين اكثر بطلان التمثال
 لا العبر في الجنابات لجنس المنفعة لا الزيادة وفي اليد اذا قطع من الساعد دية اليد

كل ضربة على جسدته يدي الى الخراج فيجرح فيسبب الما لا يمكن ان يختلف حكم الفعليات
كالعهد والخطا او يقتل البري بها لان البري قاطع للسراية فلا يمكن ان يجعل الثاني تيمنا
للاول فيعتبر على حاله وان كان ذلك قبل البري فصار كسراية الاول ولذا اجمع مستند
لانما جزا الرقبة يمنع سراية المظلم كالبري حتى لو صدر من شخصين وجب على كل واحد منهما
القصاص فكذلك اذا كان من شخص واحد فنيطع الاول مده ثم يقتلوه ان شاءوا وان
شاءوا قتلوه من غير قطع لان القصاص يمتد المساواة في الفعل وذلك ان يكون القتل
بالقتل والقطع بالقطع واستينا المظلم بالقتل مستند لاختلافها حقيقة وحكما
ولان المماثلة صورة ومعنى يكونا باستينابها وبالاكتفاء بالقتل لم يترجى المماثلة الامس
فلا يصار اليه مع القدر على المماثلة صورة ومعنى فيجوز الولي بخلاف ما اذا مات من
السراية لان الفعل واحد وبخلاف ما اذا كانا خطابين لان الموجب فيه الدية وهو
بدل الحمل والقتل واحد لا ترى ان عشره لو قتلوا واحدا خطا يجب عليهم دية واحدة
لا اتحاد الحمل وان تمرد الفعل ولو قتلوه عدا قتلوا به جميعا لان القصاص جزا الفعل
وهو مستند وان اتحاد الارش اليد ولو وجب كان يجب عند الجزا لمتوقفا استحكام
اثر الفعل ولا سبيل اليه لانه يجب دية النفس بالجزا فيجوز بدل الجزا والكل في حالة
واحدة وهو محال ولو وجب ذلك لوجب بقتل النفس الواحدة ديات كثر للاطراف
لانها تلف بتلف النفس اما القتل والقتل قصاصات فامكن اجتماعها وبخلاف
ما اذا قطع وبري حيث يكتفى بالقتل لا اتحاد الفعل واما الثاني وهو ما اذا كانا مختلفين
بان كانا احدهما خطا والآخر هذا والثالث وهو ما اذا كانا خطابين وتخلل بينهما بر
فلا اجمع غير مكني فيها لاختلاف حكم الفعلين في الاول وتخلل البري الثاني
وهو قاطع السراية فيمطى لكل فعل حكم نفسه وقوله الا في خطابين لم يتخلل بينهما بر
فيجب دية واحدة هذا اخذ من قوله اخذ بالامر بما يوجب في نفسه الما في هذه
الصورة فانهما يتخللان ولا يورخذ الا بالقتل فيجب فيه دية النفس لا في وقوفينا
وجهه في اثنا البحث وقوله كن جز مائة سوطا فيرأى متعين ومات من عشره
يعني يجب فيه دية واحدة كما اذا كانا القتل والقتل خطابين ولم يتخلل بينهما بر
وانما كان ذلك كذلك لان الضربات التي برامنها ولم يسقط اثرها في الزوال
التي وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف فيها حكومة عدل وعذ محمد
انه يجب فيها اجر الطبيب دمن المادوية وتاتي المسئلة بادنها في فصل الشجاج
ان شاء الله تعالى ولو بقي لها اثر بعد البري يجب موجه مع دية النفس بالاجماع لان
للاثر يجب باعتبار الشين في النفس وهو بقاء الاثر ولو قطع اصبعه او يده
ثم قطع الماخر ما بقي من اليد فمات كان القصاص على الثاني في النفس دون الاول
ويقطع اصابع الاول او يده وقال الزهري والشافعي يقتلها لهما انما ذال الحياة مضاف
الى العظمين لانما متصل الموت بها قبل البري والاريد مال وليس ادها باضافة الماخر
اليها ولو من الاخر فاضيف اليها كما لو قطع كل واحد منهما يد على حدة قبل البري ولما انذال

الحياة الم ثاني غير قطع الاول قصاص ذوال الحياة مضافا الى القسطع الثاني قصاص الثاني
قتلا دون الاول بخلافه لو قطع كل واحد يد على حدة او اصبع على حدة لان محل قطع الاول قطع
قيام وقت الموت فيصدر منه حدوث زيادة الما فحصل الموت بالما عند حدوث القطعين فصار
الموت مضافا اليها واذا قطع الفصل الما على اصبع رجل عمدا فبرأه لم يقتل حتى قطع مضافا
اخر من تلك الاصابع فيقطع له الفصل الما على راسه فمات عليه او راسه فمات عليه لان القصاص
مبنيا على المساواة ومحال قطع الثاني لا يمكن المساواة لخدمة اصبع القاطع وفوات
فصل المظلم لان اصبع القاطع وان كانت مستحقة بالقصاص ولكن تكن القصاص
ممكن ضروري الا عند استينا فقتله يكون مقصودا به مملوكة لصاحبه ولهذا قلنا ان يقطع
يد من عليه القصاص ان كان عمدا يجب القصاص وان كان خطا يجب الما لان
القصاص لانه لم يوجد المساواة حال قطع الثاني وكذلك لو برأ الثاني ثم قطع الفصل الثاني
ولو لم يكن بين العظمين يد وجب له القصاص في كل الاصابع بقطعها من اصلها مرة واحدة
لانما يتخلل بين العظمين بر واما جعلنا كل الفعلين جناية واحدة كان قطع ابتدا
من الفصل الثاني بفعل واحد والله سبحانه اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وفيه **البس**
اصله ان تقدر استينا القصاص بتقدير القتل انما هو جناية بمعنى من قبل القاتل فصار
الى المال اعتبارا بالخطا فان هناك استينا القصاص بمعنى من جهة القاتل وهو
الخطا وهذا لا يتصور صيانة دمه عن المهدر والمطل واجب فاذا تقدر صيانة استينا
القصاص ميراث الصيانة بالمال ومن جاز تقدر استينا القصاص من قبل من له الحق لا يضر
الى المال لان الشرع صار حقه بالقصاص لكن هو الذي فوته وفوطه باثبات ما اعجز
واهدر فلم يبق مستحقا للنظر واذا انقضت القاتل بالخطا وادعى الولي المده لم يقتض ولزم
الدية استحسانا وقال زفر لا يلزمه شي قيا لانه ما اقر به لم يثبت لانه كذبه المدعي في
اقراره يقتضي دعواه القصاص وصار كما لو اقر القاتل بالهدر وادعى الولي الخطا لا يلزمه
شي فكذا هذا لانا انما تصادقا على القتل لانه تقدر استينا القصاص بمعنى من قبل
القاتل وهو دعوى الخطا فيجب الدية صونا لدمه عن المهدر ولا يفي زعم الولي ان القصاص
هو الراجح لانه لما اقر بالخطا فقد اقر بالمال وله ان يترك القصاص ويأخذ المال
ولم يكذب صراحة فيكون له اخذ المال ولو اقر بالهدر وادعى الولي الخطا بطل حقه لان تقدر
استينا القصاص جاز من قبل من له الحق وفي الزيادات ولزاد على الولي المده على جليل
فقال ادها انا قطعت يد عمدا وهذا اخر قطع رجل عمدا وانكر الماخر الجناية قال
يتبين به القران انها تصادقا على وجوب القودوم تكن الشبهة فيه حين انكر الماخر
الجناية لان تمكن الشبهة انما يكون باختلاط الوجوب وغير الوجوب في المحل وذكر لا يضر
قبل ثبوت الجناية من الماخر واذا ادعى الولي الخطا فلا شيء على الماخر لانه لا انكر الماخر الجناية
صار كالعدم فبطل دعواه الخطا واقرار القاتل بالهدر وفي هذا يجب شي وان مات رجل من
قطع يد ورجله فقال رجل بقتل يد عمدا فمات رجله عمدا فقال الولي بل ات
فقطتها يجب القصاص عليه لانها تصادقا على وجوب القصاص والشركة لم يثبت لعدم

وعنه ان المصنف يفتي حق العدة به لا يكون معدونا وانما يتنازع بينهما الا حق العدة انما يثبت
 بطريق الخلافه وحكم الخلف لا يثبت حج وجود الماصل والعكس في المال ايضا ان لا يثبت فيه
 تعلق حقهم الا بعد موت الموروث لكن ثبت ذلك شحما بقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تدع ورثتك اغنيا من ان تدعهم عالة يتكففون الناس وتركم اغنيا انما يتحقق بتعلق
 حقهم بما يتحقق به لتصرف فيه وبتركهم عالة يتكففون الناس والتقصاض ليس بالمال فلا
 يتعلق به لكنه لكنه معدوث انتهى اقول في نقدك البحث المذكور خلال فالحق في تحرير الحق
 المذكور التزام ذلك ان الاول فلا يثبت في اول باب الشهادة في القتل ان التقاض يثبت
 لمرثة القاتل ابتداء بطريق الورثة من المقتول عن ابي حنيفة والمعهدهما يثبت للقاتل
 ثم يستقل بموته الي ورثته بطريق الورثة منه كالدين والدية فقوله ان التقاض معدوث
 بالاتفاق مذنب مزيج وقد مر في هذا من صاحب العناية في الفصل السابق ويثبت بطلان
 هناك ايضا فتذكر واما الثاني فلا يثبت له بطلان التقاض فيه لكن التقاض غير معدوث
 من المقتول عند اماننا الا عظم بلا سبق الكلام فيه على وجه يشعر بكونه معدوثا بالاتفاق
 المتري الي قوله في جماعة والتقصاض ليس بالمال فلا يتعلق به لكنه معدوث وفي المحيط
 ويكون هذا وصيا للمعاقلة سواء كان القاتل واحدا منهم او لم يكن لاني الوصية للقاتل اذ لم يصح
 للقاتل تصح للمعاقلة في اوصولي يثبت الوصية كلها للميت انتهى وظهر هنا من قول صاحب
 المحيط ودية للمعاقلة فما دعت من به من ان الوصية للقاتل لا يصح ومن ان القاتل لو كان
 من المعاقلة فكيف جازت الوصية له بجميع الثلث فتأمل ويظهر بالقول وصية انه لو لم يكن
 له مال في الميراث لمعاقلة في ثلث الدية وفي الخط ان خرجت الدية من الثلث فلا
 ساية ولو لم يخرج من الثلث يسقط بمقدرا يخرج ويصير للمعاقلة في البقية كما سأل
 في نظائره في كتاب الوصاية وهذا من خصائص هذا الكتاب قال رحمه الله وان
 قطعت امرأة يد رجل عدا وتزوجها على اليد مات فلها مهر مثلها والدية في مالها وعلى
 عاقلة الخطا في تزوج امرأة على مظهرها يده فأت الزوج فلها مهر مثلها والدية
 في مالها وعلى عاقلة الخطا وهذا قول امام ولم ينصل المؤلف بين ما اذا كان قبل الدية
 او بعده وفي الكتاب انما يكون المقتول عدا او خطا وكل مسيلة على ثلاثة اوجه اما ان
 تزوجها على المقتول او على المقتول وما يحدث منها او على الجناية وقد يري من ذلك اوقات فان
 كان المقتول عدا او براء من ذلك صحت التسمية وصار يرث اليد لها مهر عدا جميعا قال
 فاذ اقام المقتول عدا فهذا تزوج على النكاح في الطرف وهو ليس بالمال على تقدير الاستيفاء
 وعلى تقدير السقوط او لا فاذ لم يصلح الا لا يصلح مهران يجب لها مهر المثل ولا يجب النكاح
 لانه لا يجري بين الرجل والمرأة في الاطراف فكيف يكون تزوج عليه لانا نقول الزوج
 الماصل في المهر القصاص وانما سقط للعدو ثم يجب عليه الدية فاذا سري بين ان
 قتل ولم يتناول المقتول فيجب الدية لعدم العمد عن النفس وذلك في مالها لان المعاقلة
 لا تحمل العدا انتهى قال في النهاية فان قلت لم يجب القصاص ههنا في المرأة مع ان القطع
 كان عدا وهو قتل من المبدأ فاذا مات ظهر ان الزوج الماصل هو القصاص ولا يصح

وعنه ان المصنف يفتي حق العدة به لا يكون معدونا وانما يتنازع بينهما الا حق العدة انما يثبت
 بطريق الخلافه وحكم الخلف لا يثبت حج وجود الماصل والعكس في المال ايضا ان لا يثبت فيه
 تعلق حقهم الا بعد موت الموروث لكن ثبت ذلك شحما بقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تدع ورثتك اغنيا من ان تدعهم عالة يتكففون الناس وتركم اغنيا انما يتحقق بتعلق
 حقهم بما يتحقق به لتصرف فيه وبتركهم عالة يتكففون الناس والتقصاض ليس بالمال فلا
 يتعلق به لكنه لكنه معدوث انتهى اقول في نقدك البحث المذكور خلال فالحق في تحرير الحق
 المذكور التزام ذلك ان الاول فلا يثبت في اول باب الشهادة في القتل ان التقاض يثبت
 لمرثة القاتل ابتداء بطريق الورثة من المقتول عن ابي حنيفة والمعهدهما يثبت للقاتل
 ثم يستقل بموته الي ورثته بطريق الورثة منه كالدين والدية فقوله ان التقاض معدوث
 بالاتفاق مذنب مزيج وقد مر في هذا من صاحب العناية في الفصل السابق ويثبت بطلان
 هناك ايضا فتذكر واما الثاني فلا يثبت له بطلان التقاض فيه لكن التقاض غير معدوث
 من المقتول عند اماننا الا عظم بلا سبق الكلام فيه على وجه يشعر بكونه معدوثا بالاتفاق
 المتري الي قوله في جماعة والتقصاض ليس بالمال فلا يتعلق به لكنه معدوث وفي المحيط
 ويكون هذا وصيا للمعاقلة سواء كان القاتل واحدا منهم او لم يكن لاني الوصية للقاتل اذ لم يصح
 للقاتل تصح للمعاقلة في اوصولي يثبت الوصية كلها للميت انتهى وظهر هنا من قول صاحب
 المحيط ودية للمعاقلة فما دعت من به من ان الوصية للقاتل لا يصح ومن ان القاتل لو كان
 من المعاقلة فكيف جازت الوصية له بجميع الثلث فتأمل ويظهر بالقول وصية انه لو لم يكن
 له مال في الميراث لمعاقلة في ثلث الدية وفي الخط ان خرجت الدية من الثلث فلا
 ساية ولو لم يخرج من الثلث يسقط بمقدرا يخرج ويصير للمعاقلة في البقية كما سأل
 في نظائره في كتاب الوصاية وهذا من خصائص هذا الكتاب قال رحمه الله وان
 قطعت امرأة يد رجل عدا وتزوجها على اليد مات فلها مهر مثلها والدية في مالها وعلى
 عاقلة الخطا في تزوج امرأة على مظهرها يده فأت الزوج فلها مهر مثلها والدية
 في مالها وعلى عاقلة الخطا وهذا قول امام ولم ينصل المؤلف بين ما اذا كان قبل الدية
 او بعده وفي الكتاب انما يكون المقتول عدا او خطا وكل مسيلة على ثلاثة اوجه اما ان
 تزوجها على المقتول او على المقتول وما يحدث منها او على الجناية وقد يري من ذلك اوقات فان
 كان المقتول عدا او براء من ذلك صحت التسمية وصار يرث اليد لها مهر عدا جميعا قال
 فاذ اقام المقتول عدا فهذا تزوج على النكاح في الطرف وهو ليس بالمال على تقدير الاستيفاء
 وعلى تقدير السقوط او لا فاذ لم يصلح الا لا يصلح مهران يجب لها مهر المثل ولا يجب النكاح
 لانه لا يجري بين الرجل والمرأة في الاطراف فكيف يكون تزوج عليه لانا نقول الزوج
 الماصل في المهر القصاص وانما سقط للعدو ثم يجب عليه الدية فاذا سري بين ان
 قتل ولم يتناول المقتول فيجب الدية لعدم العمد عن النفس وذلك في مالها لان المعاقلة
 لا تحمل العدا انتهى قال في النهاية فان قلت لم يجب القصاص ههنا في المرأة مع ان القطع
 كان عدا وهو قتل من المبدأ فاذا مات ظهر ان الزوج الماصل هو القصاص ولا يصح

النكاح هذا صار كأنه تزوج ولم يذكر شيئا وفيه النكاح فكذا هيما قلت ثم كذلك إلا أنه
 لا حصل النكاح بهذا جمل ولاية استيفاء النكاح للمرأة ولما استوفت المرأة النكاح
 فتستوفيه من نفسها وهو محال ولما سقط النكاح بقي النكاح بلا تسمية فيجب هذا
 كما إذا لم يسم ابتداء ولو تزوجها على موجب النكاح جاز فان طلقها بعد الدخول لها أو مات عنها
 سلم لها جميع المهر المسمى وإن طلقها قبل الدخول بها سلم لها من ذلك الغاى وخمسائه ورد على الزوج
 الغاى وخمسائه لأنها تزوجها في الحال على تسمية ألف فان طلقها قبل الدخول بها سلم
 لها نصف ذلك ولو لم يسمها أو تزوجها على الزوج هذا إذا أبرأ من النكاح وإن مات
 من ذلك فالسمية باطلة عندهم جميعا ولها مهر مثلها وإن طلقها قبل الدخول لها المتعة
 ثم القيس إن يجب عليها القود في قول أبي حنيفة وفي الاستحسان يجب الدية في مالها
 وعلى قولهما صح المندوب لم يكن عليها لاقصاى ولا دية وكذلك هذا إذا تزوجها على
 النكاح فإذا تزوجها على النكاح وما يجب منها ابتداء من ذلك صار أرض يد مهرها عندهم
 جميعا ويسلم لها ذلك وإن أكثر من مهر مثلها وإن مات من ذلك بطلت التسمية وكانت
 لها مهر مثلها وسقط النكاح بجانا بغير شيء ولا ميراث لها من زوجها لأنها قاله وعليها
 عند المتدعي عنها زوجها هذا إذا كانت الجناية خطأ وقد تزوجها على النكاح أو أبرأ من
 ذلك صار أرض يد مهرها فان دخل بها أو مات عنها سلم لها جميعا ذلك وسقط عن
 العاقلة وإن طلقها قبل الدخول بها سلم لها نصف ذلك وذلك الغاى وخمسائه ويرى
 العاقلة العينة وخمسائه إلى حرمة زوجها فاما إذا مات من ذلك بطلت التسمية في
 قول أبي حنيفة رحمه الله وكان لها مهر مثلها وعلى عاقبتها دية الزوج وعندها في
 التسمية وتصر دية الزوج مهرها فاما إذا تزوجها على النكاح وما يحدث أو من الجناية
 أو أبرأ من ذلك صار أرض يد مهرها وإن مات فففيه ثم ينظر إلى مهر مثلها وإلى الدية
 فان كان مهر مثلها مثل الدية لا شك أن الكل يسلم لها سواء تزوجها بعد النكاح في حال ما يجب
 ويذهب أو بعد ما صار صاحب فريش وإن كان مهر مثلها أقل من الدية فذلك إن كانت
 أكثر من مهر مثلها إن تزوجها في حال حيي ويذهب فكل يسلم لها وإن كان الزيادة إلى
 تمام الدية يخرج من ثلث مال الزوج الزيادة ويعتبر الزيادة على مهر مثلها وصية للعاقلة
 وإن كان لا يخرج الزيادة على مهر مثلها إلى تمام الدية من ثلث ماله بقدر ما يخرج من الثلث
 يسقط ما عن العاقلة ويعتبر ذلك وصية لهم هذا إذا لم يطلتها الزوج قبل موته حتى
 مات فإذا طلقها قبل موته قبل الدخول بها سلم لها من ذلك خمسة آلاف مهر مثلها وصية
 العاقلة ويسقط على العاقلة وإن كان مهر مثلها أقل من خمسة آلاف أو كانت الزيادة على مهر
 مثلها إلى تمام خمسة آلاف يخرج من ثلث ماله فكذا يسقط عن العاقلة خمسة آلاف وإن
 كان لا يخرج ينقسم ما يخرج من الثلث مقدار مهر مثلها يسقط عن العاقلة ويؤدوف
 الباقي إلى ورثة الزوج وكذلك إذا تزوجها على الجناية فالجواب فيه من أدلة إلى آخره كما يجب
 فيها إذا تزوجها على النكاح وما يحدث منه والله أعلم اسماعيل بن حاد عن أبي يوسف في
 رجل قتل عمدا وله وليان فصالح أحدهما القاتل على جميع الدية على حين النكاح الذي

صالح خمسة وعشرون ألفا وآخر خمسة آلاف ولو امرأة ثلثت رجلا خطا فتزوجت وليا
 المقتول على الدية التي وجبت على العاقلة فذلك جائز والعاقلة بدافان طلقها قبل الدخول
 لها رجوع على العاقلة بنصف الدية رجل شيخ رجلا موصحة عمدا وصالحه المتزوج عن
 الموصحة وما يحدث منها على مال مسمى قبضه ثم شيخ رجلا موصحة عمدا ومات من
 الموصحة فمغل الآخر النكاح ولا شيء على المأول وكذلك لو كان الصلح مع المأول بعد ما شيخ
 الآخر قال أبو الفضل مقدما استحسن في موضع آخر من هذا الكتاب أنه لو النكاح على المأول
 إذا كان شيخ بعد صلح المأول رجل شيخ رجلا موصحة عمدا وصالحه منها وما يحدث منها على
 عشرة آلاف درهم وتبضها ثم شيخ آخر خطا ومات منها فمغل الثاني خمسة آلاف درهم على
 ما قلته ويرجع المأول في مال المقتول بخمسة آلاف درهم على عاقلة وإن كانت الشجاعتان
 عمدا جاز إعطاء المأول وتل الآخر الاستحسان في جامع الفتاوى وعن أبي يوسف في جرح
 إذا صلح الشايع من موصحة الخطا على خمسين درهم ثم مات منها خطا على العاقلة الثلث
 ويسقط الصلح ويرجع الشايع ما دفع وفيه تكبير هذا الجواب يحيى على قولها خاصة
 أما على قول أبي حنيفة فالصلح أو العفو عن الشجة لا يتناول ما يحدث منها فإذا
 مات المتزوج ههنا صار وجود الصلح كعدمه عنده ولو انقضى الصلح عنده فالدية
 على عاقلة الشايع كذا هنا وفي الظاهرية وإن وقع الصلح على خمسة عشر ألفا بقضاء
 القاضي بعشرة آلاف فهذا الصلح باطل لما فيه من الدية وإن كان المقضى به مائة من
 المأول فاصطالحها على مائة وخمسين إن وقع الصلح نسبة لا شك أنه لا يجوز وإن كانت
 إن كانت المأول باعيا لها ثم اصطالحها على مائة وخمسين من المأول باعيا لها كان ذلك جائزا
 هذا إذا وقع الصلح على أكثر من النكاح الذي وقع به القضا أما إذا وقع القول على
 أقل ما وقع به القضا فانه يجوز نسبة وإذا اصطالحها على خلاف جنس ما وقع به القضا
 وقد صلحه على أكثر ما قضى به فانه يجوز هذا الذي ذكرنا إذا اصطالحها بعد القضا
 والرضا أما إذا اصطالحها قبل القضا وذكرنا إذا اصطالحها على آخر جزئ الدية إن كان الصلح
 عليه أكثر فانه لا يجوز وإن صلح معه على مال جاز ابن سماعه عن محمد رحمه الله في رجل
 جرحه رجلا جراحة عمدا فبقي عن أحدهما ثم مات من الجرحين قال للورثة إن يقتلوا
 الآخر ولو جرحوه جراحة عمدا وعفى عنه ثم جرحه عمدا فلم يصف عنه حتى مات منها جميعا
 فلا نفوذ على الثاني سبيل بن سلمة عن جماعة كانوا يرون على كلب عقوق فاختاروا أحد
 منهم فاصاب صغيره فماتت وورثها هذا منهم فلا بد ولكن لم يشهد أحد أنه ورثها فلا بد
 فصلح صاحب السهم على كرم ثم طلب المصلح رد الصلح قال إن كان يعلم أن المصلح هو الذي
 جرحها وفي الظاهرية إن العصبة ماتت من تلك الجراحة فالصلح لحن فان علم أن الجراح
 صاحب السهم ذلك أسعد الصغير أباهما فطلما أبوها فسقطت وماتت ولم يدر أنها
 ماتت من اللطمة أو من الرمي مال حال الصلح قال إن كان الصلح من الأب باذن سائر الورثة
 فالصلح جائز والبدل سائر الورثة ولا ميراث للأب وإن كان الصلح بغير إذنهم فالصلح باطل
 وفيه مندره ثم قال سألت محمد رحمه الله عما قل من صبي أو حرة أو امرأة فضلع الجاني

ابو الصبيح والامارة على درهم بنت الشرا والسن فاحتمل ابا حنيفة قال يرد الدرهم قال وكذلك
 قول ولذا قول محمد رحمه الله قال وكذلك ان كان هذا كسريه فصالحه منها ثم جبروت وحيث
 لم يرد واما ثانيا قال نعم قلت فان زعم صاحب اليد ان يده قد ضمنت وليست كما كانت
 فلا امره بنظر اليها فانه لا يكاد يخفى والله اعلم قال رحمه الله وان تزوجها على اليد وما يحدث
 منها او على الجناية فماتت من قبلها هو المثل كما لو تزوجها على خزانة فماتت من قبلها الله ولا
 شيء عليها لانه رهن بسقوط القصاص على ان يصير يدها يجرى به مقتضى اصله فصار
 كما اذا سقط القصاص بشرط ان لا يصير لها فانه يسقط مجازا قال رحمه الله ولو خطا
 ونزع عن العاقلة هو مثلها ولم يترك ما ترك وصية لاني تزوج على اليد وما يحدث منها
 او على الجناية تزوج على وجهها وموجب الدية وهذا هو مقتضى النسيئة لانه
 يقدّر هو مثلها من غير ان يزوج المال لانه ليس فيه محاباة والربيع لا يجرى عليه من التزويج
 لانه من المهور الاصلية فينفذ قدر هو المثل من جميع المال وما زاد على ذلك من الثلث لانه
 تزوج والدية يجب على ما قلتهما وقد صارت مبرا فسقط كلهما عنهم ان كان هو مثلها مثل
 الدية او اكثر ولا يجمع عليهم شيء لانهم كانوا يتحلون عنها بسبب جانيهما فاذا صار ذلك
 ملكا لها يسقط عنهم ايضا فلا يفرقون لها وان كان هو مثلها اقل من الدية سقط عنهم
 ايضا لانه وصية لم يصح لانهم اجابوا وان كان لا يخرج من الثلث سقط عنهم قدر الثلث
 وادوا الزيادة الى الولي اما الوصية لانها لها المثل من الثلث ثم قيل لا يسقط قدر نصيب
 القتيل لانه الوصية للقاتل لا تنفعه والمصحح انه يسقط كله لانه اوصى لمن يجوز له الوصية
 فهو كمن اوصى له وصية فان الوصية كلها تكون له لانه لو لم يسقط نصيبه لكان
 ذلك القدر هو الواجب بالقتل فتجمل العاقلة عنه فيقسم عليهم ثم اصاب العاقلة
 يسقط ما ذكرناه وما اصاب القاتل يكون هو الواجب بالقتل فيقسم ايضا فيلزم مثل ذلك
 من نصيبه منه ايضا ثم هكذا وهكذا الى ان لا يبقى منه شيء فلو ابلغنا الوصية في
 حصته ابتدا الزمان فيصحبها فصحبناها ابتدا النظر المسافة اقول في عبارة المصنف ان
 المرحوم يجوز ان يكون معناه وللعاقلة ثلث ما ترك الميت من جميع ماله وصية فيشمل
 لما تقدم ولو قال فلم تلت الدية وصية لكانا اولى قال ابو يوسف ومحمد رحمه الله حتى
 كذلك الجواب فيما اذا تزوجها على اليد ايضا لان المصنف عن اليد عن عمد عما يحدث منها عند
 نصار الجواب في النصيب واحد عندهما قال رحمه الله ولو قطع يده فاقص له فأت
 الاول مثل به يقطع يده رجل فاقص له فأت المظنوع الاول قتل المظنوع
 الثاني به وهذا القاطع الاول فصلا لانه بينا الجناية كانت قتل عدا من الاول
 فاستيفاء المظنوع لا يجب سقوط حقه في القتل لان من له القصاص في النفس اذا قطع
 طرف من عليه القصاص ثم قتله لا يجب عليه شيء الا انه سبي الا ترى انه لو احرقه بالنار
 لا يجب عليه شيء غير المساة فاذا بقي له فيه القصاص فوارثه يقدم مقامه وعن
 ابي يوسف انه يسقط حقه في القصاص لان اقدمه على القتل دليل على انه ابراه عن
 غيره قلنا انما اقدم عليه على ظن انه حقه فيه لاحق له في غيره وبعد السراية بين ان

حقة في القود فلم يكن بريئا عنه بدو ذلك ولومات القصاص منه وهو المظنوع قصاصا من
 القتل فدينه على عاقلة المقتول عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد رحمه
 لاني عليه لانه استوفى حقه وهذا القتل فيسقط حكم سراية اذا امتنع عن السراية
 بخارج عما مضى فلا يتقيد بشرط السلامة كيلا ينسد باب القصاص فصار كالامام
 اذا قطع يده السارق فصرى الى النفس واما وكالبضائع والنصار والمجاهد والمختل وكما
 لو قال لغيره اقطع يدي فمظنوعا ومات وهذا لان السراية تبع لا يتبدل الجناية فلا يتصور
 ان يكون ابتدا الفعل غير مضمون وسراية معزوف واي حنيفة رحمه الله ان حقه في
 القتل والوجوب وقال حتى لو قطع ظمرا كان قتلان لم يكن مستوفيا حقه فيضرب وكما
 القتل ان يجب القصاص الا انه سقط بالشبهة فوجبت الدية بخلاف ما ذكرنا من
 المسائل لان اقامة الحدود واجبة على الامام قال رحمه الله وان قطع يده القتيل وعنى
 من القاطع يده الدية اليد عند الامام قلنا في الكفاية لا فرق بين ما اذا قصص له بالقصاص
 او لا وعندنا لا يفي عليه بغيره لو قتل انسان اخر عمدا فمقطع يده المقتول يد القتيل وعفا
 ضمن الدية فلو قال المولف في قتل فقط لكان اولى لانه علم ما تقدم لو قطع وقتل
 له فعلها ولو دية اليد لو يرى لكان اولى لانه محل الخلاق والاطلاق محل لما انه قطع
 يده من نفس لو امكنها لا يضمن كما لو قطع يده مرتد ثم اسلم ثم سوي وهذا لانه استحق
 اطلاقه بجميع اجزائه اذا اخرج من النفس بطل حقه بالعفو فيما بقي لا فيما استوفى
 ولهذا لم يفت لا يجب عليه ضلوك اليد وكذا اذا عفى ثم سوي لا يضمن شيئا والقطع
 الساري المقتضى من المقتص او قطع وما عفى وما سوي ثم خسر قبضته قبل البراء
 بعد نضار كما لو كان له قصاص في اليد فمقطع اصابعه ثم عفا عن اليد فانه لا يضمن
 ارض الاصابع والاصابع من الكف كما اطراف من النفس ولا يفي حنيفة انه استوفى
 بخر حقه فيضمن وهذا لانه حقه في القتل لا في القتل وكما القصاص ان يجب القصاص
 الا انه سقط بالشبهة اذا كان له ان يترك الطرف بتمام النفس واذا سقط القود في
 الدية وانا لم يضمن في الحل لاحتمال ان يصير قتل السراية فيظهر انما استوفى حقه
 وحقه في الطرف ثبت ضرر بقتل القتل وهذا الضرر عند الميمنة لا قبل
 فلذا وجد الاستيفاء ظهر حقه في الاطراف بتماما واذا لم يستوف لم يظهر حقه في الطرف
 لا اصلا ولا تبعا فتبين انه استوفى بخر حقه فاما اذا لم يفت فاما لم يضمن مانع
 وهو قيام الحق في النفس لاستحالة ان يملك قتله وتكون اطرافه مضمونة عليه فلا
 زال المانع بالمعفو ظهر حكم السبب واذا سوي هذا استيفاء للقتل فتبين ان العفو
 كان بعد الاستيفاء ولو قطع وما عفى قبله منى على الخلاق في الصحيح ولو قطع ثم خسر
 رقبته قبل البراء هذا استيفاء لان القتل انعقد على روجه يحتمل السراية وكان جز الرقبة
 تبعا لما انعقد له القتل فلا يضمن حتى لو جرد رقبته بعد البراء فهو على الخلاق في
 الصحيح على ما لا نسلم فظهر حقه عند الاستيفاء في التتابع وانما دخلت النفس لعدم
 التفرغ عن الاضمار والمصابع تابع قيات والكف تابع لها عر ضلانا منفعه البطش

يتعمد بالاصابع بخلاف الطرف فانه تابع للنفس من كل وجه **باب الشهادة في**
القتل ولا كافي الشهادة في القتل امر متعلقا بالقتل امر واجب ذكر حكم القتل لان
 ما يتعلق بالشيء يكون ادنى درجة من ذلك الشيء قال رحمه الله ولا يقتل حاضر الجثة
اذا اوقع غاب عن خصوصية فانه بعد بدنه اعادته ليقتل ولو خطا او دينا لا يغيى اذا
قتل بطل ولو دلي حاضر بالغ عاقل ولو دلي اخر بالغ عاقل غائب فاقام الحاضر بينة
على القتل لا يقتل القاتل قصاصا فانه عاد الغائب فليس لهما ان يقتلا بتلك البينة
بل بدلها من اعادة البينة للقتل عند المأمور وقال لا يبعد ولو كان القتل خطا او دينا
لا يبعد هاجرا بالاجماع واجمعوا على ان القاتل يحبس اذا اقام الحاضر البينة لانه صار
متهما بالقتل والمتم يحبس واجمعوا على ان لا يقض بالقصاص مالم يحضر الغائب لان
المقصود هو القصاص والحاضر لا يمكن من الاستيفاء بالاجماع بخلاف ما اذا كان
خطا او دينا فانه يمكن من استيفاء نصيبه في غيبته الاخر فلم يجب اعادتها بعد الو
ينتصب خصما عن نفسه وعن شوكايم فيما يدعي الميت وعلى الميت ولا في حيفته
ان القصاص غير مبرور لان يثبت بعد الموت للتفتي ودرك النار والميت ليس
اهله وانما يثبت للورثة ابتداء بطريق الخلافة بسبب انعقد الميت ان يتوهم
مقامه فيستحقونه ابتداء من غير ان يثبت للميت كالعبد يقبل الهدية يتبع الملك فيها
للولي ابتداء بطريق الخلافة عنه وانما كافي لذلك لان القصاص ملك الفعل في المحل
بعد موت المجرور ولا يتصور الفعل من الميت ولهذا هو غير الورثة قبل موت
المجرور وانما هو غير المجرور لان السبب انفق له فانه قتل مظلوما
تقد جعلنا الولي سلطانا من على القصاص يثبت للورث ابتداء بخلاف الدية
والدين لان الميت اهل الملك اذ لا يملك هذا النصيب شيئا ومقتضى به صيد بعد موته
يملكه واصل الخلافة يرجع الى استيفاء القصاص بقا الورثة عنه وحق الميت
عندها فاذا كان القصاص يثبت هذا للورثة عنه ابتداء لا ينتصب احد خصما عن
الاخرين في اثبات حتم بغير وكالة منه وباقامة الحاضر لا يثبت القصاص في حق
الغائب فيميد هاجرا بعد حضوره يمكن من الاستيفاء ولا يزمه ان القصاص اذا انقلب
ما يصير حقا للميت لانه اذا انقلب ما صار صالحا للقصاص حياجه فصار مفيدا ان
بخلاف القصاص ولا يصح الاستدلال بصحة عود المورث لانه انما يصح في جواب الاحتجاج
لوجود سببه على ما بينا وهو معارض بمقتضى العود فانه يجوز ايضا قبل موت
المورث بعد المجرور الاحتجاج بالوجود لسبب فلو كان الحق يثبت له ابتداء لما حرم عنه
اولئك فيه بحث لان ما تمسك به لانه من جهة على الحيفته وما تمسك به من جهة
حجة عليها فكيف يتحقق المدافع بين التمسكين وذلك ان القصاص وان كان حقا
للورث عنه باعتبار شئونه للورث ابتداء بنا على ان القصاص لا يثبت الا بعد
الموت والميت ليس من اهل يثبت له هذا الحق لانه شئ من التفتي ودرك النار
والميت ليس من اهل ذلك لكنه حق للمورث ايضا عنه باعتبار انعقاد سببه الذي

هو الجناية في حق المورث وقد صرح به كثير من الشيوخ فابو حنيفة رحمه الله تعالى راعى فيها
 تخفيفا فيه جهة كونه القصاص حقا للورث فقال باعتراطة عادة البينة اذا حضر الغائب
احتياط للدبر وقال بصحة العفو منه احتيا لا للدبر ايضا واما عندها فالقصاص
حق ثابت للمورث ابتداء من كل الوجوه ثم ينتقل بعد موته الى الورث بطريق الورث
كسائر املاكه فينتجه عليها الواخضة بصحة العفو من الورث حال حياة المورث احتجنا
بالاجماع فتدبر اطلق المؤلف في الخطا وقيد في المحيط حيث قل شهدا بها جاز في الخطا
اذ لم يقض نصيبها المتي وانما قيد به لانها اذا اقتضا نصيبها لم يحتاج الى اثبات
عفو الغائب لان العفو حصل منها وهو قيد حسن لا بد منه ولو قيد به المؤلف
لكان اولى وذكر في المبسوط في كتاب الصلح والمأذون في دين بين ثلاثة شهدا شانا
على الثالث انه امر عن نصيبه لا يقبل لانها بشهادتها يجران لانفسها مضمنا لانهما
بشهادتهما يقطعان شركة الشهود عليه في البينة من الدين حيث يقبضا فلا تقبل
كما لو شهد انه ابراه عن نصيبه بعد ما قبضا نصيبها وجه هذه الرواية التي
ذكرها المؤلف انها بشهادتهما لا يثبتان لانفسهما حق المشاركة للشهود عليه لانها
لم يقبضا شيئا من الدين ولا حولا نصيبها مالا وانما صنعت بثوت المشاركة للشهود
عليه متى قبضا نصيبها وانما شهد بملك المخرج ولا يملك المبطال واذا شهد شاهدان
بالعفو عن الخطا فقصي به ثم رجعا ضمنا ما ائلفا مضمين لانها ابطلت على الشهود
عليه دينا موجلا فيضنا لذلك شهد شاهدان على ولي الدم انه اخبر القاتل اليوم
الي الليل على جعل معلوم لم يكن عفو او مال له لان تاخير الحق لا يقتضى سقوطه فكذا
تأجيل القتل لا يقتضى سقوطه والمال باطل لانه لو وجب لوجب عوضا عن الاجل
والعقايض عن الاجل باطل ولو شهدا على انه اذا جعل على ان يعفو عنه يوما كان
طالحا لانه عفا عن القصاص يوما والعفو لا يقبل التاخير نصح المؤلف بطل التاخير
وصار كالمطلوق امراته واعتق عبده على الف الى الليل جاز الصلح وبطل التوقيت
فكذا هذا وقوله على ان يمينه لم يخرج مخرج العدة وانما يراد به انما يجازي الجرح
يقول للمرأة انت زوجك بخالف درهم تقيت هذه نكاح فكان المراد منه الاجاب فكذا
هذا قال رحمه الله فان ثبت القاتل عفو الغائب لم يقد معناه ان القاتل
لواقام بينة ان الغائب قد عفا كان الحاضر خصما وسط القصاص ولا معاد البينة
لوحضر لانه ادعى حقا على الحاضر وهو سقوط حقه عن القصاص وانقلاب نصيبه
مالا ولا يمكن من اثباته الابايات العفو من الغائب فان نصب الحاضر خصما عن
الغائب في اثبات عليه بالبينة فاذا قضى عليه صار الغائب متضيا عليه تبعا
له قال رحمه الله وكذا لو قتل عبدا وادها غائب اي لو كان عبد بين رجلين
فقتل عبدا واد المولى غائب فحكمه مثل اذ كان في المولى حتى لا يقتل بينة اقامها
الحاضر من غير اعادة بعد عود الغائب ولواقام القاتل البينة ان الغائب قد عفا
فضم وسيقط القصاص لما بينا فحاصله ان هذه المسئلة مثل الاولى في جميع ما ذكرنا الا

انه اذا كان القاتل عدوا او خطيا لم يكن الحاضر خاضعا عند الغياب بالمطاع والفرق بينهما في الكل كما
خضعت في الخطا ان احد الورثة خضع عن الباقيين على ما بينا كذلك المولىين على ما عرف
موضعهم وقد سئل من يدعي ان عند ذكر الكبير والصغير فارجح اليه قال رحمه الله تعالى
وان شهد وليا بعض ثلثهما لغت اي اذا كان اوليا المقتول لانه شهد اثنان منهم
على الثالث انه عفا فشهدا منها باطلة لانها بجرأ لا غشها منعها وهو انقلب العفو
ما هو عفو منها ومنعها معتبر في انفسها قال رحمه الله تعالى فان صدقتهما
القاتل فالدية لهم الا ان اي صدقتهما القاتل دون المولى المشهود عليه لان تصديقه اقراره
لها بثلاثي الادب ويلزمه ان لا يثبت دعواه انما نصيب المولى المشهود عليه قد سقط بعفو
وهو ينكر فلا يقبل قوله عليه فوجب عليه كل الدية والمكر ثلثها قال رحمه الله تعالى
واكد بها فلا شيء لهما الاخر تلك الدية اي كذبها القاتل ايضا بعد ان كذبها المولى المشهود
عليه بالعفو فلا شيء للمولىين الشاهدين لانها بشهادتهما عليه اقرا بطلان حقيقتها
عليه في القصاص فيجوز اقرارها في انفسها والدية انقلبها لا فلا تصدق دعواه الثانية
ولولي المشهود عليه تلك الدية لان شهادتهما بمنزلة اقرارها بالعفو فيقلب بعضها بالاولى
المعدية وان كذبها المشهود عليه يجب على القاتل دية كاملة بينهم الا انما نجعل ما قل كذبها
المشهود لا القاتل في الثاني ان صدقتهما المولى المشهود عليه وحده دون القاتل
ضمن القاتل تلك الدية للمولى المشهود لانه اقره بذلك فاما قبل كيف يكون له الثلث وهو قد
اقراره لا يستحق على القاتل شيئا بدعواه العفو قلنا اراد اقراره بتكذيب القاتل اياه
فوجب له ثلث الدية عليه وفي الجاهج الصغير كان هذا الثلث للشاهدين لا للمشهود عليه
وهو الاجم لان المشهود عليه يزعم انه قد عفا ولا يحمله ولشاهدين على القاتل ثلث
الدية دينية ومنه الذي يدعي وهو ثلث الدية مال القاتل وهو من حقوقهما يعرف
اليها لا اقرار لهما بذلك كن قال لفلان على الف درهم فقال المقل له ليس ذلك له وانما
لفلان فانه يصرف اليه فكذلك هذا كله استحسانا والفقهاء لا يلزم القاتل شيء لان
ما ادعاه الشاهدان على القاتل لم يثبت لانكاره وما اقر به القاتل للمشهود عليه قد بطل باثبات
بالعفو لكونه تكذيب له وجوابه ان القاتل بتكذيبه الشاهدين قد اقر للمشهود عليه بثلث
الدية لزعمه ان القصاص قد سقط بشهادتهما كما اذا عفا والمقر له ما كذب القاتل حقيقة
بل اضاف الوجوب اليه فوجب فصل الواجب للشاهدين وفي مثل ما مر قد اقر ان قال لفلان
على كذا مقال المقر ليس لي ولكنه لفلان على ما بينا قد اقول بقوله ولو شهد اثنان
وان كان الحكم في الواحد كذلك لانه اذا علم ان شهادة الاثنين باطلة علم شهادة الواحد منها الزور
من باب اولي ونحن نذكر شهادة الفرد فيما للفائدة ولم يتعرض لما اذا شهدا معا وتعا
و نحن نذكر ذلك ايضا تنبيها للفائدة قال في المبسوط له وليان اثنان شهدا احدهما على صاحبه
انه عفى وهو على قسمين اما ان شهدا احدهما بالعفو على صاحبه او شهدا كل واحد منهما على
صاحبه بالعفو اما التمس الاول فهو على خمسة اوجه اما ان صدقه صاحبه والقاتل جميعا
فالعفو واقع في النصول كلها لان الشاهد متى اقر بعفو صاحبه فقد انقضت

القصاص

القصاص في نفسه واذا استطاع نصيبه سقط نصيب الآخر فزعم كل عفا الشاهد
من نصيبه واما الدية ان تصادقا فللشاهد نصف الدية لان الثابت بالتصادق والدية
كالثابت بالمعاقبة ولو هما من عفو صاحبه انقلب نصيب الآخر لا فكذا وان كذبا فلا شيء
لشاهد ويجب للقاتل نصف الدية لانه لما شهد بالعفو فقد اقر بطلان حقه في القصاص
فجوز ادعى انقلاب نصيب نفسه بالمال لم يصدق وتحويل نصيب الآخر بالمال لا ينعقد استعفا
القصاص في نفسه من جهة غير لان سقوط القصاص مضاف الى الشهادة صاحبه بالعفو
فكان بمنزلة العفو منه وان كذب صاحبه وصدق القاتل ضمن الدية بينهما لانه لما صدق
قد اقره بنصف الدية فلزمه ادعى بطلان حق المشهود عليه بالعفو فلم يصدق فيقول
نصيب الشاكت مالا لان زعم الشاهد ان نصيبه تحول مالا بعفو صاحبه والقاتل هذه
فيه فوجب له نصف الدية على القاتل وفي نصيب صاحبه ما سقط من جهته لانه لم يثبت
عفو في حقه لتكذيبه وانما سقط حقه باقرار الشاهد فينقلب نصيبه مالا وان كذب
القاتل وصدق صاحبه ضمن نصف الدية للمشهود عليه ولا يثبت للشاهد شيئا وقال
زفر لاني لهما لان العفو يثبت في حقهما يتصادقهما ولم يثبت في حق القاتل لتكذيبه سقط
نصيب الشاهد لم يجب لتكذيب القاتل في العفو وسقط حق المشهود عليه لانه لما اقر
انه عفا فقد اذيع القاتل فيما اقره من نصف الدية فيبطل القاتل لئلا القاتل لما
الكذب الشاهد في الشهادة في العفو فقد كذبه فيما ادعى عليه من نصف الدية واقر
المشهود عليه بنصف الدية في ماله لانه زعم ان نصيب المشهود عليه انما سقط بعفو
جاه من قبل الشاهد لانه جهته فان انكر عفو المشهود عليه والمشهود عليه لما صدق الشاهد
في شهادته فقد اقر بذلك الما للشاهد والمقر له بالمال اذا قال المقر بالقرية ليس لي
واما هو فلان كان المقر له لفلان كن اقربا به لزيد فقال لزيد هي لعمري صارت المائة
لعمري فكذلك هذا وما القسم الثاني لو شهد كل واحد منهما على صاحبه بالعفو فلا تجوز اما ان
شهدا معا وتعا فبان شهدا معا ان كذبهما القاتل بطل حقهما لا كل واحد منهما اقر بسقوط
القصاص في نصيبه بنصف دية وجبت له على القاتل لا كل واحد منهما زعم ان حق العافي
في القصاص قد سقط وانقلب نصيبه مالا فخرج اقرارهما بسقوط القصاص لانهما في
حكما ولم يقع بهما مال على القاتل لانه دعوى والدعوة لا تثبت الا بحجة وكذلك ان صدقتهما
القاتل لانه متى صدق احدهما في دعواه فقد كذب الآخر في دعواه من المال لانه العافي
لا يجب له شيء فقد تناقض التصديق والتكذيب بالشك فصار كانه سكوت وان صدقتهما
على التناقب فلها دية كاملة لانه لما صدق الماول في دعواه المال فقد كذب الثاني في
دعواه المال فاذا صدق الثاني بعد ذلك فقد صدقه بعد ما كذبه والتصديق بصدق
التكذيب بجائز ويتصدق الثاني ان صدقته بما فيها ادعاه الا انه كذب بعد ما عذر حكم
التصديق بالسكوت عليه وكما في التكذيب منه رجوعا عما اقره فلم يقع بهما مال اذا شهد
متعاقبا فان كذبهما القاتل فللشاهد ارج نصف الدية ولا شيء للاول لان القاتل لما كذب
الماول فقد عزم انكشاف نصف الدية ولم يثبت عفو ولم يرجع منه تكذيب القاتل

في اقراره فوجب له نصف الدية والمال او اقرب سقوط القصاص في نصيبه بنصف دية وجب
على القاتل وتكذيبه القاتل في ذلك فلم يثبت وكذلك ان صدقها مع فلا شيء للاول وللثاني
نصف الدية لانه شارح النصديق فصا كان سكوت ولو سكنت يجب للثاني نصف الدية
فكذلك وان صدقها معاقبا فليدفع دية كاملة لانه لا صدق للاول في الشهادة بمقتضاها
فقد صدق بها ادعاءه من المال عليه فلزمه وسقط القصاص في نصيب الثاني من جهة الاول
باعتبار سقوط القصاص لانه جهة الثاني لانه لم يثبت عفو في حقه لتكذيبه فيجب للثاني
نصف الدية ولا يبطل تكذيب القاتل لان تكذيب القاتل باطل في حق الثاني وان صدق
الثاني وكذب الاول فللثاني نصف الدية ولا شيء للاول لانه ثبت سقوط الاول في حق
القاتل بتصديق الثاني في شهادته ولم يثبت عفو الثاني بتكذيب الاول في شهادته ولو عفا
ادلوليين وعلم الاخر ان القتل حرام عليه فقتل عليه القصاص وله نصف الدية في مال القاتل
لان قتله بمحض حرام وان لم يعلم بالحرمة فليدفع الدية في ماله علم بالعفو لم يعلم لانه اشتبه
عليه مثل التشبه مثله لان ظنه استند الى دليل يوجب اليقين وهو القاتل على ما
المحقق المسترك بين اثنين اذا ابرأ احدهما لا يبطل حق الآخر فكان ظنه موضع اليقين
فاورث شبهة لسقوط القصاص ولهذا اشتبه على عمر بن الخطاب في قوله في العلم حتى شاور
ابن مسعود في ذلك على ما ذكرنا قال رحمه الله تعالى وان شهد انه ضربه فلم يزل صاحب
فراش حتى مات فيقتل لان الثابت بالبينه كالثابت بمعاينة دية ذلك القصاص
على ما عرف والشهادة على قتل العمد تتحقق على هذا الوجه لانه اذا كان مخفيا لا يحل
لهم ان يطلقوه بل يتولون قصده غير خاص به لان الموت بسبب الضرب انما يعرف
اذا اصاب بالضرب صاحب فراش ودام على ذلك حتى مات قال الشارح وتاويله ان شهد
انه ضربه بشي جارج اقول في قوله ضرب وقيدته الكفاية حيث قال شهد
انه ضربه بشي جارج وقال ليكون مجموع عليه قال في معارج الدراية المطلق في الجمارح
الصغير ان كان على قولهما من مجرد في الحلالة وان كان قول الكل فتاويله ان تكون الملة جارية
قال جمهور الشارح فان قيل اليهود شهدوا على الضرب بشي جارج وتكذبوا الضرب به فقد
يكون خطأ فكيف يثبت العود من انهم يشهدوا انهم كان شهدا قلنا لما شهدوا انه ضربه
بصلاح فقد شهدوا انه قصده بالضرب ولو كان خطأ لم يحل لهم ان قصده ضربه هكذا
ذكر شيخ الاسلام خواهر زاده قال رحمه الله تعالى وان اختلف شاهد القتل في الزمان
والمكان او في ما وقع به القتل او قال احدهما قتله بمصا وقال الاخر لم ادر بماذا قتله بطلت
ولو قال الولد ولو شهد اربعة بقتل واختلفوا في الزمان والمكان او فيما وقع به القتل
او قالوا قتله بمصا وقال الاخر ان لم يدر بماذا قتله بطلت لانه اذا علم بطلان انصبا
الشهادة عند الاختلاف علم بطلان الشهادة الفردية من باب اولي لان القتل كايستكم
فالقتل في زمان او في مكان غير القتل في مكان اخر او زمان اخر وكذا القتل باله عين
القتل باله اخرى وتختلف الاحكام باختلاف الملة فكذلك على كل قتل شهادة قو د
فلم يقتل ولا اتفاق الشاهدين شرط لقبول فلم يوجد ولا اتفاق فيقتضي كذب

احدها

احدها استحالة اجتماع ما ذكرنا فلا يقبل بمثله وكذا الكل انصبا في كل واحد منها فيقتضي
العاصي يكذب احد الفريقين وعدم الاولية بالقبول بخلاف ما اذا حل احد الفريقين دون
الآخر حيث يقبل الكل منها لعدم المعارض وفي خواهر زاده في شرح ديات المصل انهما
اذا اختلفا في المكان والمكان متساو تارة كسبته صغير مشهدا احدهما انه قتل في هذا
الجانب وشهد الاخر انه قتل في الجانب الاخر فانه يقبل الشهادة استحسانا وكذا لو اختلفا
في الملة وفي الاستيجابي كما اذا قال احدهما قتله بالسيف وقال الاخر قتله بالعصا وعلم
بان الكلام في الملة على وصول احدهما ان يتنقيا على الملة بان شهدا انه قتل بالسيف او قتله
بالعصا فان شهدا انه قتل بالسيف ان ذكر اصفة التعدي بالقتل فانه عمد بالسيف فانه
يقبل شهادتهما ويقضي عليه بالقصاص وقال قتله بالسيف خطأ يقبل شهادتهما ويقضي
بالدية على العاقلة وان سكتا عن ذكر اصفة العمد والمخطا فهذا وما لو ذكر اصفة العمد
سواء ان قالوا لا ندري قتله عمد او خطأ فانه يقبل هذه الشهادة ويقضي بالدية في
مال القاتل وهذا الذي ذكرنا ان الشهادة مقبولة جازبا للتحقق والقيل ان لا يقبل
هذه الشهادة وان شهدا انه قتل بمصا ان كان العصا صغيرا لا يقتل مثله غالبا
فانه يقبل الشهادة ويقضي بالدية على العاقلة غنمهم جميعا كما لو ثبت معاينة سوا شهد
بالعمد او بالمخطا او اطلقا وان كان العصا كبيرا لا يقتل مثله غالبا فيقتل في حق حفيضة ربه
الجواب فيما اذا شهدوا انه قتل بالسيف والله اعلم وما اذا بين احدهما الملة وقال
الاخر لا ادري بماذا قتله ايضا حكمها بخلاف فانه قال قتله بمصا يجب الدية على
العاقلة ومن قال لا اعلم فاختلف بما قتله فاختلف اليهود به بطلت وهذا المراد بقوله
او قال احدهما قتله بمصا وقال الاخر لا ادري بماذا قتله وكذا لو شهدا احدهما بالقتل معاينة
والاخر على اقرار القاتل بذلك كما باطلا لا خلاف اليهود فان احدهما فعل بموجب النصا
والاخر الدية قال رحمه الله تعالى وان شهد انه قتل وقال لا ندري بماذا قتله يعني باي
شي قتله وجب فيه الدية في ماله استحسانا والقيل ان لا يقبل هذه الشهادة اصلا
لانها شهدا بقتل مجهول لان الملة اذا جهلت فقد جهل القتل لان القتل يختلف كذا باختلاف
الملة فيكون هذا غفلة من اليهود وجب الاستحسان انهما شهدا بقتل مطلق والمطلق
ليس بمجهول لانها بيانة فيجب اقل وجبه وهو الدية ولا يحل قولها لا ندري على العفلة
بل يحل على انهما سمعا للمدعي المذوب اليه في العقوبات احسانا للظن بها ومثل ذلك
سابق شريفا لانه الشريعة اطلق الكذب في اصلاح ذات البين على ما قاله عليه الصلاة
والسلام ليس بكذب من اصح بين اثنين فقال خير او ما خير هذا اسله او حق منه
ينحل عليه فلا يثبت جملها او اختلفا فيها بالسكن واما وجبت الدية في ماله دون العاقلة
لان المطلق يحل على الكل فلا يثبت الخطا بالسكن قال عمر بن قتل وله وليان لا وارث
له غيرهما فاقام احدهما وهو عبد الله بينه على صاحبه وهو زيد انه قتل عمدا واقام
زيد على اجنبى انه قتل عمدا قبلت البيئات عند أبي حنيفة وعلى الاخر اليهود عليه وهو
زيد نصف الدية في ماله لصاحبه والآخر من اليهود عليه على الاجنبى نصف الدية في ماله

لصاحبه وان كان القتل خطأ فهو ما قلته كل واحد منها بنصف الدية وقال ابو يوسف ومحمد
بينه الميراث على اخيه اذ تقبض له على الاخ المشهود عليه بالعقود ان كان عمدا وان كان
خطا فله الدية على عاقلة ومطلت بينة الابن المشهود عليه في الكتاب واختلف المشايخ
رحمهم الله في الميراث قال بعضهم الميراث بينهما ارباعا ثلاثة ارباعه لعبدائه وربعه لزيد
وقال بعضهم الميراث بينهما نصفان وهو الوجه ولو اقام كل واحد منهما البينة على صاحبه
انه قتل اياه عمدا او خطأ فخطا فهو قول ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تهاوت اليك
ولا يجب الدية والميراث بينهما واما على قول ابو حنيفة رحمه الله يتقضى لكل واحد منهما على
صاحبه بنصف الدية ان كان القتل عمدا في مال له ويتقضى ان كان خطأ فخطا فله عاقلة
كل واحد منهما ولو كان البنون ثلاثة فاقام عبد الله على زيد بينة انه قتل اباهم واقام محمد
واقام محمد وعمرو على عبد الله انه قتله فهنا تقبل البينة بالاتفاق ولا يجب القصاص
على واحد منهم بالاتفاق ثم على قول ابو حنيفة رحمه الله يتقضى لكل واحد منهم على صاحبه
ثلث الدية في مال له ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ ويكون الميراث بينهم اثلاثا
واما على قول ابو يوسف ومحمد يتقضى لكل واحد منهم لصاحبه بنصف الدية ولو اقام
عبد الله البينة على زيد وعمرو انها قتلا اباهم عمدا او خطأ واقام زيد وعمرو البينة
على عبد الله انه قتل اباهم عمدا او خطأ تهاوت اليك عمنها وانقسم الميراث
بينهم اثلاثا كما لم يوجد اقامة البينة فاما على قول ابو حنيفة يتقضى لعبدائه على زيد
وعمر بنصف الدية في مالهما ان كان عمدا وعلى عاقلة ان كان خطأ ويتقضى لزيد وعمرو
على عبد الله بنصف الدية ان كان عمدا في مال عبد الله وعلى عاقلة ان كان خطأ فله الميراث
يكون نصفه لعبدائه ونصفه لزيد وعمرو ولو اقام عمرو على زيد البينة انه قتل اباهم
ولم يقر واحد منهما البينة على عبد الله فانه يقال لعبدائه ما تقول في هذا وانا وجب السؤال
عن عبد الله لانه صاحب حق في هذا الدم اذ هو ليس بمقاتل بعد هذه المسئلة على
ثلاثة اوجه اما ان المدعي عبد الله على ادمها بعينه ولم يدع على واحد منها باق قال
لم يتصل واحد منها او ادعى عليها باق قال بها قتلا فادعى القتل على واحد بعينه
وهو عمرو فعلى يمين ابو حنيفة يتقضى على عمرو ثلث ارباع الدية ويكون ذلك
بين زيد وعبد الله نصفان ان كان القتل عمدا في مال عمرو وان كان خطأ فعلى عاقلة
ويتقضى لعمرو على زيد بربع الدية ويكون ذلك في مال زيد ان كان عمدا وان كان خطأ
فعلى عاقلة واما الميراث فنصفه لعبدائه ونصفه لزيد وعمرو واما على قول ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله يتقضى لعبدائه على عمرو بالعقود ان كان عمدا ويتقضى بالدية على عاقلة
عمرو ان كان خطأ ويكون ذلك بين عبد الله وزيد نصفان ويكون الميراث بينهما نصفان
ايضا وان لم يدع عبد الله القتل على احد منها باق قال ولم يتصل واحد لا شئ فيقول قول
ابو حنيفة يتقضى لزيد على عمرو بربع الدية ان كان عمدا في مالهما وان كان خطأ
فعلى عاقلة ولا شئ لعبدائه من الدية ويكون الميراث اثلاثا وعندي ابو يوسف ومحمد
لا يتقضى ههنا شئ لالاب الدية ولا بالقصاص وان ادعى القتل عليها باق قال قتلناه فعلى

قول ابو حنيفة لا يتقضى لعبدائه شئ من الدية واما الميراث فنصفه لعبدائه ونصفه لهما
واما على قول ابو يوسف ومحمد فقد تهاوت بينة كل واحد منهما على صاحبه ولا بينة لعبدائه
على ما يدعي فلا يتقضى شئ من الدية والميراث يكون بينهم اثلاثا ولو ترك المقتل اخا
وابنا فاقام الاخ البينة على الابن انه قتل اباهم واقام الابن البينة على الاخ انه قتل اباهم
قتل اباهم كانت بينة الابن اولى بخلاف ما اذا كانا ابنتين حيث يتقضى هناك بنصف الدية
على قول ابو حنيفة وههنا قال بينة الابن اولى ولم يذكر الخلاف ولو ترك المقتل
ابنتين واخا فاقام كل واحد من ابنتين البينة على صاحبه بالقتل وصدق الاخ ادمها او
صدقها كان التصديق من الاخ والعدم بخلافه فاقام الاخ البينة انها قتله بعد
ان اقام كل واحد من ابنتين البينة على صاحبه انه هما القاتل فعلى قول ابو حنيفة يوسف
ومحمد البينة بينة الاخ ويكون الميراث له ويتصل ابنتين ان كانا قاتلا عمدا وان كان خطأ
فعلى عاقلة الدية ولم يذكر قول ابو حنيفة في هذه المسئلة ويتقضى ان قتله لا يتصل
الاخ وان ترك ثلاث بنين فاقام اثنين منهم البينة على الثالث انه قتل اباهم واقام
الثالث بينة بذلك على الاجتهاد فيقول ابو يوسف ومحمد بينة الاثنين اولى يتقضى
بالقصاص على الثالث ان كان عمدا وبالدية على عاقلة ان كان خطأ ولا ميراث الميراث
المشهود عليه ويكون الميراث بين الاثنين المدعين نصفان واما على قول ابو حنيفة
رحمهم الله لم يترجح بينة الاثنين على بينة الثالث فيتقضى للاثنين على الثالث ثلث الدية
ان كان عمدا في مال له وان كان خطأ فعلى عاقلة ويتقضى للثالث على الاجتهاد بثلث الدية
ويكون الميراث بينهم اثلاثا واذا قتل الرجل وترك ثلاث فاقام الاكبر بينة على الاوسط
انه قتل اباهم واقام الاوسط بينة على الاوسط بذلك واقام الاوسط بينة على الاوسط
بشئ يمين قول ابو حنيفة رحمه الله يتقضى لكل واحد منهم على الذي اقام البينة بثلث
الدية واما على قول ابو يوسف ومحمد يتقضى للاكبر على الاوسط بنصف الدية والاوسط
على الاوسط بنصف الدية ولا يتقضى للاوسط على الاوسط بنصف الدية ولا الاوسط
على الاوسط بنصف الدية ولا يتقضى للاوسط على الاوسط بنصف الدية ولا الاوسط
كل واحد منهم انه قتل وقيل الوكي قتله جميعا فلهما ولو كان مكان الاقرار شهادة
لغت يمينه اقراره فلهما كل واحد منهما انه قتل رندا اسفرا فقال الوكي قتله جميعا فلهما
وان شهد انسان على رجل انه قتله وشهد اخران على اخرانه قتله فقال الوكي قتله جميعا
بطلت الشهادة والفرق بينهما ان كل واحد من الاقرار والشهادة يثبت ان كل القتل وجب
المقرر المشهود عليه قتله ومقتضاه ان يجب القصاص عليه وحده لا مني قوله انا
قتلت انفردت بقتله وكذا قول الشهود قتله فلا يوجب انذاره بالقتل وقول الوكي
قتلناه تكذيب له حيث ادعى اشتراكهما في القتل فكانه قال لم ينزد بقتله بل شاذك اخر
وهذا القدر من التكذيب يمنع قبول الشهادة لادعائه فسقم به دون الاقرار لا من
ضيق المتردد صحة الاقرار ولو قال في الاقرار صدقتها ليس له ان يقتل واحد منها لان
تصديقه كل واحد منها تكذيب للاخر لا كل واحد منها قتله وحده ولم يشأ في احد
فيكون مقررا بان الاخر لم يقتله بخلاف الاول وهو اذا قال قتلناه لانه دعوى القتل من غير

عليه

نصديق بها فيقتلها ما قرأها ولو اقر رجل بانه قتل وقامت البيعة على اخراجه قتل وقال
الولي قتل كلاهما كما قال ان يقتل المزدحم المشهور عليه لا ينفذ نكاحا البعض بحسبه
على امر وعلى هذا لو قال لاحد المزدحمين صدقت انت قتلته وحركته كما قال ان يقتل كلاهما
مصادقا على وجوب القتل عليه وحده وكذا اذا قال لاحد المشهورين عليه انت قتلته كان
له ان يقتله لعدم تكذيب مشهور عليه وانما كذب المزدحم وكذلك الحكم في الخطا في جميع
ما ذكرنا في اصل ادعى الولي العمد والخطا وتصديق الدعي عليه في ذلك او تكذيبه
ويخل فيه اختلاف الشاهدين الاصل استغناء القضاة بعد ظهور القتل اذا
كان بمحض من جهة الولي لا يجب الدية واذا كان المقتول من جهة القاتل يجب الدية استحقاقا
جينا الى بيان الاصل فنقول اذا ادعى الولي الخطا واقر القاتل بالعمد لا يجب الدية
واذا ادعى الولي العمد واقر القاتل بالخطا يجب الدية استحقاقا فانه يخرج من الاصل الذي
قلنا في ادعى الولي الخطا واقر القاتل بالعمد فقال لو صدق الولي بعد ذلك
القاتل وقيل انك تكتله عمدا فله الدية على القاتل وعلى ابي يوسف رحمه الله في
نقله من جاحه اذا ادعى الولي الخطا واقر القاتل بالعمد فعلى القاتل الدية وروي ابن
مالك عن ابي يوسف اذا ادعى الولي بخلاف ما اقر القاتل فقد خذ الدعي عما اقره
ذلك قال محمد رحمه الله في الزيادات ادعى رجل على رجلين انها قتلا وليه عمدا بجديده
فله عليها القصاص ولو قال احدهما صدقت وقال الاخر ضرت به انا خطا بالعصافان
يقضي لولي القاتل عليها بالدية في مالها في ثلاث سنين وهذا الذي ذكرنا استحقاقا
والقبول انه لا يقضي عليه شي ولو ادعى الولي العمد عليها وصدقه احدهما في ذلك وانكر
الاخر القتل فلا شيء على المزدحم في الخاتمة فلو ادعى الخطا عليها واقر احدهما بالعمد
في محمد الاخر لم يقضي شي ولو ادعى العمد عليها فاقر احدهما في محمد الاخر القتل قتل
المزدحم ولو اقر احدهما بالعمد والاخر بالخطا وانكر شركة الخطا قتل العمد ولو قال رجل
لرجل قتلت انا وفلان وليك عمدا وقال فلان قتلناه خطا وقال الولي للمزدحم بالعمد
انت قتلته وحركته عمدا فله الدية ان يقتل المزدحم بالعمد وان ادعى الولي الخطا
في هذه الصورة لا يجب شي رجل قطع يده ورجله ومات منها فقال رجل قطع يدي
عمدا وفلان قطع رجله ومات من ذلك وقال الولي لابل انت قطعت ذلك كله عمدا
فله الدية ان يقتله وان قال لا ادري من قطع رجله لا يكون له ان يقطع المرفقات
ازال الولي الجها له بعد ذلك قال من اذا ابى صم بناء حتى كان له ان يقتل المزدحم قال
ما يخارجهم الله وهذا اذا بين الولي قبل ان يقضي القصاص بطلان حقه
في القصاص قبل المزدحمين قال لا ادري من قطع رجله ما اذا قضى بذلك لم يبين
لا يصح بيانه ولا يكون له ان يقتل المزدحم في مزارع بشره من ابي يوسف رحمه الله قال
لرجل انا قتلت وليك عمدا فصدقه وقله ثم جا اخر وقال انك قتله وحدي وصدقه
الولي فعليه دية الذي قتله وله على الاخر الدية قال محمد في الزيادات ادعى رجل
على رجلين انها قتلا وليه عمدا بالسيف وقضى له عليها بالقصاص فاقام احدهما

شاهدا

شاهدا على الاخر انه قتله وحده كما قال الدعي ان يقتل المزدحم وليس له ان يقتل المشهور عليه
وبطلت شهادة الشاهدين ولو كان مكان قتل العمد قتل خطا وباتة المسئلة بحالها
لا شيء على المشهود عليه من الدية وعلى المزدحم من الدية واذا اقر بالكل وفيه اخبار رجل
قتل منقطع اليدين وادعى عليه ان فلانا قطع يدي اليمنى عمدا وفلان قطع يدي اليسرى
عمدا ومات منها فقال المدعي عليه انا قطع يدي اليسرى عمدا ومات منها خاصة وانكر
الاخر كان له ان يقتل المزدحم قال الولي قطع فلان يدي اليسرى عمدا فلا ادري من قطع
يدي اليمنى الا انها قطعت عمدا ومات من المزدحمين فقال المدعي عليه قطعت اليدين اليسرى
عمدا ومات منها خاصة لا شيء له على المزدحم ولو قال الولي قطع فلان يدي اليسرى عمدا
ولا ادري من قطع اليمنى الا اني اعلم ان اليمنى قطعت عمدا ومات منها فلا قوة عليه
نصف الدية استحقاقا والقبول ان لا يلزمه شي من الدية وفيما مضى رجل ادعى على
رجل انه شج عليه موضحة عمدا ومات منها ومحمد المدعي عليه ذلك في الدعي
بشاهدين فشهد بالوضحة وبالموت منها كما ادعاه المدعي قبلت الشهادة على الوضحة
وقضى بالقصاص في الوضحة ولو شهد احد الشاهدين بالوضحة والموت منها كما ادعاه
المدعي وشهد الاخر بالوضحة والبرء قبلت شهادتهما على الوضحة وقضى بالقصاص
في الوضحة فمن شأنا محمد رحمه الله من قال ما ذكره في الجواب قول ابي يوسف ومحمد رحمه الله
اما على قول ابي حنيفة ينبغي ان لا يقبل هذه الشهادة كما يقضي بشي ومنهم من قال
لا يله هذا قول الكل ولو ادعى المزدحم والبرء منها وشهد احد الشاهدين بالوضحة والبرء
والاخر بالسوية لا يقبل الشهادة فلما ادعى الولي انه مات منها وجابها شهادتين شهد احدهما
كما ادعاه المدعي وشهد الاخر انه بري من ذلك قبلت الشهادة على الشجة وقضى بارسائها
في مال الجاني وكذلك لو كانت الميت عبد رجل فادعى مولا ان الشج شجرة موضحة عمدا
ومات منها فان له عليه العمد وجابها شهادتين شهد احدهما كما ادعاه المدعي وشهد الاخر
انه بري منها فالقاضي يقضي بارسائها في مال الجاني باب في اعتبار حاله الصل
لما كانت الاحوال صفات لذواتها ذكرها بعد النفل وما يتعلق به قال رحمه الله
المعتب حاله الذي لا ينفصل عن الدعي ولا ينفصل عنه بعد وجوب اعتبار حاله في حق المحل
والضمان قال رحمه الله فوجب الدية براءة المزمي اليه قبل الوصول بينه وبين رجل بلا سب
فارتد المزمي اليه والعياذ بالله قبل وصول السهم اليه ثم وقع به السهم يجب على الزام
الدية وهذا عند الامام وقال لا شيء عليه لان السهم حصل في محل لا حصه له لانه ارتداه
استقامت نفسه فصار براء الذي عن موجه كالموازي في هذه الحالة وللاتمام ان
الضمان يجب بمنزله وهو الرمي لانه هو الذي يدخل تحت قدرته وهو من الاصابة ولا
فعل له اصلا بعد فيصير قاتلا بالرمي المزمي انه لم يرمي اليه صيد وهو مسلم ثم ارتد
بابه فاصاب السهم الصيد وهو ميت فخرجه ومات بالخرج حل كله وكذلك لو كان بعد
الرمي قبل الاصابة جاز تكفيره وكان القاتل ان يجب القصاص لما ذكرنا لكنه سقط بالشيء
قال في النهاية وقولها انه لا يرد صار بينه وبين ضامن الجناية غير صحيح لانه اعتقاد المزدحم

ان الرد لا يتصل بتقديم فكيف يصير من هذه ضمانة الجناية كذا في الجامع الصغير وقاضيات
 والترشيح والمجيب قال الرمي بالاسلام لا يوجب بطلان الرمي اليه
 بالرمي الى حربي او مرتد فاسلم قبل الاصابة ثم اصابه بعد اسلم وهذا الجواب لان
 الرمي لم يتقدم موجبا للضمان لعدم تقدم المحل في المرتد والحربي لا عصمة له منها قال
 رحمه الله تعالى والقيمة بعينه اي يجب القيمة بعينه يعني لورمي الى عبد فاعتقه كدلي
 بعد الرمي قبل الاصابة فاصابه السهم فانت لزم الرمي القيمة عند الامام قال محمد له
 فضل ما بين قيمته مرثيا وغير مرثي لان العتق قطع الجناية واذا انتقطعت بقي
 مجرد الرمي وهو جناية ينتقص بها قيمة الرمي اليه بالاضافة الى ما قبل الرمي فيجب
 عليه ذلك حتى لو كانت قيمة الف درهم قبل الرمي وثمانماية بعده لزمه ما يتا لان العتق
 قاطع للسراية لا ترى ان من قطع يد عبد ثم عتقه مولا ثم مات منه لا يجب عليه المارثي
 اليد مع النقصان الذي نقصه القطع الى العتق وهو نفس الرمي فصار جانيا عليه
 لانه يوجب النقصان كالقطع ولا يخيصة رحمه الله الشراي يصير قاتلا له من
 وقت الرمي وهو مملوك في تلك الحالة بخلاف القطع والخرج لان كل واحد منهما
 اطلاق لبعض المحل والطلاق يوجب الضمان ورد على محل مملوك له ثم اذا سري لا
 يجب شيئا لانه لو اوجب شيئا لوجب للعبد المولى لا انتطاع حق المولى منه وظهر
 حقه فيه فتصل النهاية بخلافه للبداية فصارت كذلك كبطل المحل وعند بطل المحل لا يند
 الساية فكذا هنا اما الرمي فتصل الجناية ليس بالتلاف في منه لانه لا اثر له في المحل
 واما قلت الرغبات فيه فلا يجب فيه الضمان قبل الاتصال بالمحل وعند الاتصال
 بالمحل مستند الوجوب الى وقت الانعقاد فلا يخالف النهاية البداية فيجب قيمته
 للمولى وقت الرمي عليه الدية لانه الرمي انما صارت عليه عند الاصابة اذا التلا
 لا يصير عليه من غير تلف يتصل به ووقت التلف المتلف فيجب دية وابو يوسف
 مع الي خيفة فيه والرق له بين هذا وبين ما تقدم من سيلة المار تدان انه اعترف
 على الرمي ما يبطل همه عصمة المحل فما تقدم فمحل ذلك بمنزلة المار اما هنا عند
 على الرمي ما يترك عصمة المحل وهو الاعتاق فلا يبطل به الجناية قال رحمه
الله ولا مضن الرامي برجوع شيئا هذا الرمي بعد الرمي معناه اذا قضى القاضي
 برجم رجل فراه رجل ثم رجع احداهما بعد الرمي قبل الاصابة ومنع عليه الرجوع فلا يثنى
 على الرامي بل انما المعتبر حالة الرمي وهو باع الدم قال رحمه الله تعالى والصيد
بردة الرامي لا باسلامه معناه اذا رمى مسلما صيدا فارتد قبل وقوع السهم بالصيد
 حل اكله ولوداه وهو مجوي فاسلم قبل الوقوع لا يحل لانه الصير حالة الرمي في
 حق الحل والحرمة اذا الرمي هو الذكاة لانه فعله ويدخل تحت قدرته لا اصابته
 فيعتبر اهليه وعدمها عنده قال رحمه الله تعالى ووجب الجناحة لا باجرانه اي لو
 رمى الحرم صيدا فحل قبل الاصابة ثم اصابه وجب عليه الجناحة وراه وهو حل فاحرم
 قبل الاصابة فوقع على الصيد وهو حرم لا يجب عليه الجناحة لان الجناح بالاعتدي

وهو الرمي في حالة الملاحم ويوجد ذلك في الماول دون الثاني والاصل في مسائل هذا الكتاب
 ان يعتبر وقت الرمي بالاتفاق وانما عدل ابو يوسف ومحمد في ذلك فيما اذا رمى الى مسلم
 فارتد والعياذ بالله قبل الاصابة بالاعتقاد انه صار مسلما به على ما بينا في اول هذا الفصل
كتاب الديات قال الساج ذكر الديات بعد الجنايات ظاهرا مكتوبة
 بان الدية احد موجبي الجناية في المادي صيانة له عن القصاص اشد صيانة فلهذا
 قدمه والكلام فيها من وجوه الماول في دليل مشروعيها والثاني في معناه لغة والمالك
 في معناه عند الفقهاء والمراعي في سب وجوبها والخامس في فايدتها والسادس في ركنها
 والسابع في شروطها والثامن في حكمها دليل المشروعية قوله تعالى ومن قتل مرميا خطأ
 فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى اهله المايه واما معناه في اللغة فالدم مصدر
 وداء القاتل المقتول اعطى دية واعطى لوليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل لم تكن
 المال الدية تسمية بالمصدر كذا في المغرب قل في القاموس الدية في حق القاتل جمعها
 ريات وفي الصحاح ودية القاتل ادية دية اذا اعطيت دية واما معناه شرعا فالدية
 عبارة عما يرد به وقد صار هذا الاسم عاما على بدل النفس دون غيرها وامسب وجوبها
 فالخطا لان المادي لما خلق في الماصل معصوم النفس بمقتضى الدم مصون عن القتل فيجب
 صون حقه عن البطالة اما الخامس وهو فايدتها فهدد دفع والتمنا دار في المقتول واما
 ركنها فهو الماد والميتا واما شرط وجوبها فكون المقتول معصوم الدم مستورا بمصمة الدار
 ومنعة الاسلام حتى لو اسلم الحربي في دار الحرب ولم يهاجر اليها فقتل لا يجب الدية واما
 حكمها فتعجز ذنب القتل بالكفر في البسوط يحتاج الى بيان كيفية الدية وكيفية
 مقدارها اما كيفية وجوب الدية فهي نفس الخرج دية كاملة مستوي فيه الصغير والكبير
 والرضع والحرث والمسلم والذي وقال الشافعي دية اليهودي والنصراني اربعة آلاف
 واية المجوسي ثمانية والصحاح قولنا لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قتل المسلمين الذين
 قتلها عمر وابن امية الغزي بدية حربي مسلمين وعن الذهري انه قال قضى ابر بكر وعمر في
 دية الذي يمل دية المسلم ولا يماستويان في الفضة والحربة ولهذا قال علي رضي الله عنه
 انما بدلوا الجزية لتكون دماهم كدماينا واولايم كما هو المار مقتضى الكفر في الحكم المقتاد به
 فيستويان في الدية ودية المرأة ومارونها نصف دية الرجل بالمايات المشهورة وعليها اجماع
 الصحابة والنقصان حالها في المار والحربة والخطا طرستها بالماينة وجب نقص
 بدلها عن بدل الرجل قياسا على الميراث والشهادة وقال مالك وانما في ابد قولييه
 بان عقلمانه النقص هو ثلث الدية وفي الكفاية الدية مال الذي هو بدل النفس والمار اسم
 للواجب على دار النفس متى اقول الظاهر من هذه المذكرات كلها ان تكون الدية مختصة
 بما هو بدل النفس وبيانها يلجج في الفصل المايه اما في المارن الدية وفي النساء الدية
 وفي الذكر الدية وفي النخبة الدية وفي شعر الراس الدية وفي الحاجبين الدية وفي العينين
 الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية الى غير ذلك من المسائل التي اطلعت الدية
 فيها على ما هو بدل ما دون النفس وكذا ما ورد في الحديث وهو اروي سعيد بن المسيب

فيها

رضي الله عنه اما النبي صلى الله عليه وسلم قال في النسق الدية وفي المقاتلة وفي المقاتلة الدية
وهكذا هو في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعروب بن عمرو بن عبد الله بن مسعود
عنه كما سياتي فلا يظهر في تفسير الدية ما ذكره صاحب العناية اخر فانه بعد ان ذكر مثل ما ذكر
في المذهب وعامة الشروع قال في الدية اسم لغيره يجب بمقتضى المادي او طرف منه سمي بها لانهما
مقتضى معادة لانه قال يجري فيه العفو لعظم مرتبة المادي فلو كان المقصود من المقته
بيان الاحكام لا بيان المحاق ترك المؤلف حصة الدية وشروع ببيان انما هو مال عمره
الله دية بنه العرواية من الابل اربعا بنت بنت مخاض الي جذعة يعني خمس وعشرون بنت
مخاض وخمس وعشرون بنت لبون وخمس وعشرون حقة وخمس وعشرون جذعة
وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن ابي حنيفة في ثلاثون حقة وثلاثون بنت
جذعة واربعون ثنية في بطنها اولادها لعقله عليه السلام الا ان قتل الخطأ العمد
بالسوط والمصاد الجبر وفيه دية منقطة مائة من الابل اربعون منها ثنية الى يازل
عامها كلهن خلفه ولانه لا خلاف ان التخليط فيه واجب بشبهة الجود ومنه التخليط
يتحقق بايجاب من لا يجب في الخطا ولها ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في الدية مائة من
الابل اربعا معلوم انه لم يرد به الخطا لانهما يجب فيه اخراش انما علم ان الزيادة شبه العمد
ولانه لا خلاف بين العامة ان الدية مقدرة بمائة من الابل قال عليه السلام في نسق المونس
مائة من الابل واختلفوا في سنة التخليط فذهب بن سعد بن رضى الله عنه الى انها اربعا
مثل مذهبنا وذهب علي بن رضى الله عنه الى ثلاث وثلاثون حقة وثلاثون بنت
واربعه وثلاثون خلفة قال رحمه الله ولا يتخلط المائة من الابل في الشروع ورد به وعليه الاما
والعمدات لا تعرف الاسماء اذ لا يدخل الراي فيها فلم يتخلط كغيره حتى لو قضى به القاضي
لا ينفذ فصار لعدم التوفيق في التقدير بين دية الخطا مائة من الابل اخراش ابن مخاض
وبنت مخاض وبنت لبون وحقة وجذعة اي دية الخطا مائة من الابل اخراش ابن مخاض
الى اخره اي عشرون بن مخاض وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون حقة
وعشرون جذعة فاذ كان اخراش يكون من كل نوع من هذه الامزاج عشرون لماروي
ابن سعد وان النبي صلى الله عليه وسلم قال في دية الخطا عشرون حقة وعشرون
جذعة وعشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن مخاض ذكره رواه
ابن داود والترمذي واحمد وغيرهم قال في مذهبنا غير انه قال يجب عشرون
ابن لبون مكان ابن مخاض واجبة عليه مارويان ولا ما قلناه احق لا فانه ابن مخاض
مقام ابن لبون فكان اليق بحال الخطا ولا الشروع جعل ابن لبون بمنزلة بنت المخاض
في الزكاة حيث اخذ مكانها بايجاب عشروا منه مع عشرين من بنت المخاض كما يجب
اربعين بنت المخاض وذلك لا يليق بل لا يجوز لعدم التقدير وذلك لانه عليه السلام لم يرد
بتعيين اسما للابل الا التخفيف ولا يتحقق فيه التخفيف فلا يجوز قال رحمه الله
او الف دينار وعشرة الاف درهم وقال مالك والشافعية الدية اثنا عشر الف درهم لماروي
عن ابن مسعود بن ابيهم انهم ان دبل قتل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دية اثني عشر الفا رواه ابي

داود والترمذي وماله لا خلاف انها من الدنانير الف دينار وكانت قيمة الدينار على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم اثنا عشر درهما ولما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم
قضى بالدية في قتل بعشرة الاف درهم وما قلنا اولى بالدينار لانه اقل او يحمل ما رواه علي بن
حمزة وما رواه علي بن رستم وهكذا كانت درهم من زمان النبي صلى الله عليه وسلم الى زمان
عمر بن الخطاب الجاهلي في كتاب الزكاة فانه قال كانت الدرهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ثلاثة الواحد منها وزن عشرة اى الصنف منه وزن عشرة واثني عشر وهو قدر الدينار والثاني
وزن ستة اى الصنف منه وزن مائة واثني اى الدية من الذهب الف دينار ومنه الوزن
عشرة الاف درهم محجج عمر رضي الله عنه بيننا لانه لم يخلط بمجمله ثلاثة دراهم فصارت
تلك المجموع درهما فكتب هذا الدينار عشرون قيراطا فوزن الصنف يكون مثله
عشرون قيراطا وزن فيهما وزن الستة تكون نصف الدينار وعشرون فيكون نصف
عشرون قيراطا وزن الحقة يكون نصف الدينار فيكون عشرون قيراطا فيكون المجموع اثنين
واربعين قيراطا فاذا جعلنا مثلا صار كل ثلث اربعة عشر قيراطا وهو الذي عليه كانت
درهم فاذا حمل اربعة الشافعية على وزن حقة ومارويان على وزن ستة استويا والترمذي
تابع مذهبنا مارويان الاجاب في الجنيح خمسة درهم وهو عشرون دية الام عند سواك
ذكر اداثي فعندنا عشرون دية منه ان كان اثني ونصف العشران كما ذكرنا فاعلم بذلك
ان دية الام خمسة الاف ودية الرجل نصف ذلك وهو عشرة الاف ولانا اجعلنا انها من
الذهب الف دينار والدينار مقيم في الشروع بعشرة دراهم الا ترى ان مضايقة الفضة
في الزكاة بقدر ما يتي درهم ونصاب الذهب فيها بعشرين دينارا فيكون غنيا بهذا العدد
من كل واحد منها اذ الزكاة لا يجب الا على الفقي فيملك بذلك على اخره وراى ان الدينار مقدم
بعشرة دراهم ثم الخيار في هذه الامزاج الثلاثة الى المقاتل لانه هو الذي يجب عليه
فيكون الخيار اليه كما في كتاب البيهقي ولا يثبت الدية المائة هذه الامزاج الثلاثة
عند ابي حنيفة وقال يجب منها ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحمل
ما يتاملة كل حلة يتعبد لماروي عن جابر رضي الله عنه النبي صلى الله عليه وسلم
فرض الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل البقر مائتين بقرة وعلى اهل الشاة الف
شاة وعلى اهل الحمل ما يتي حلة رواه ابن داود وكان عمر رضي الله عنه يقضي بذلك
على اهل كل مال كما ذكرنا وكل حلة ثوبان ازار ورد او هو المختار وفي النهاية قيل في
زماننا لم يصب وسوايل وله ان القيسر لما استقيم بني معلوم المالية وهذه الاشيا
بمجهولة المالية وهذا لا يقدر بها خزانة الملكات والقيسر بالابل عرف بالانار المشهور ولم
يرجع ذلك في غيرها فلا يعيدل عن القيسر والمائتا التي وردت فيها تحمل العضايا بطريق
الصحة فلا يلزم حجة وذكر في الماقل انه لو وصل الى زيادة على ما يتي حلة او ما يتي بقرة لا يجوز
وما رواه انه قوله قال رحمه الله فانما ما ذكر في النص اي كان القاتل
خطا وشبه العمد هو الذي ذكر في القراء وهذا اعتاق والصوم على الترتيب مستابعا
كما ذكر في النص قال رحمه الله فانما ما ذكر في النص وسببه العمد خطا حق القتل وان

وان كان عمداً في حق الضرب فيناولها الامة ولا يتخلل فيه لعدم القتل باختلاف بخلاف
الدية حيث يجب في شبه العود ملاحظة لوجود التوفيق بالتخليط في شبه العود وقت
الخطا والمقادير لا يجب الاسماع قال رحمه الله تعالى وايجز اطعام الجاني وان
الاطعام لم يرد به النص والمقادير لا تعرف المسامحة ولا الذكور كل الواجب اما الثاني
الجواب او لكونه كل الذكور والجاني لم يعرف حياته ولا سلامته فلا يجوز ولا يعضون
وجه فلا يدخل تحت مطلق النص قال رحمه الله ويجوز الرضخ لادبويه سما
لانه سلم بتعاله والظاهر سلامة اطرافه على ما عليه الجملة ولا يقال كيف اكتفى بها الظاهر
في سلامة اطرافه حتى اجاز التكثير ولم يكتف بالظاهر في حق وجوب الضمان بالاف
اطرافه لانه لا يستدل بالحاجة في التكثير في حق الواجب والظاهر يصلح حجة للضرورة والحاجة
في الخلاف الى حق الضمان وهو لا يصلح حجة فيمولا في نظر حال الاطراف فما بعد التكثير
اذ الحاشي والاذن في الخلاف فافتراق قال رحمه الله تعالى ودية المرأة على النفس
من دية الرجل في النفس دونها روي ذلك عن علي بن ابي طالب عن مرقا ومروقا وقال
الشافعي رحمه الله الثالث واما من الثلث لا ينصف لما روي عن سعيد بن المسيب انه
السنة وقال الشافعي رحمه الله السنة اذا اطلقت يرد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولما
مارونا ومارواه كبار الصحابة انتوا بخلافه ولو كان سنة النبي صلى الله عليه وسلم لما خالفوا
وقوله سنة محمداً على انه سنة ربه لانه لم يرد الا سنة مرقا ولا هذا يرد الى الحال
بيان انه لو قطع اصبع منها يجب عنه المثل ولو قطع اصبعها يجب عشرة وان اذا قطع
ثلاث يجب ثلاثون لانها تساوي الرجل فيه على ربه لكونه مائة الثالث والرابع
يجب عشرة للتنصف فيها هو اكثر من الثلث فقط الرابعة اي جرح شارب يسقط ما
يقطع الثالث وحكمه ان دعيته لا يجوز سبته اليه لان الحال ان تكون
الحناية لا توجب شياً سرعاً واقبح منه ان يسقط ما وجب ليفرها وهذا ما يخيله العقل
بالبدية واما الثاني في بعض الاطراف بالانسان وتركه هنا حيث نصف دية النفس
ولم ينصف دية الاطراف الا اذا ازاد على الثالث قال رحمه الله ودية الذمي والمسلم
سواء لما روي عن ابن مكحول رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في مستأمنين
قتلها مروءة امية الضرب ما نه ما بل وقال عليه السلام دية كل ذي عهد في عهد الف
دينار وعن الزهري ان ابا بكر رضي الله عنه كانا بجملان دية الذي مثل دية
المسلم وقال عليه رضي الله عنه انما بذلوا الجزية ليكون دماهم كرامتنا واما المسلم كاما السنة
وفي ظاهر قوله تعالى وان كانا من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهله دلالة عليه
لان المراد منه ظاهر ما هو المراد من قوله تعالى قتل الوفى ودية مسلمة الى اهله ولا يتم
مقصود من مستوفى لا يزم انفسهم بالدار فوجب ان يكون المحتقن بالمسلمين
فوجب ان يجب بقتلهم ما يجب بقتلهم ان لو كانا مسلمين الماترى انما المسلم لما كانت
مقصود من مستوفى يجب بالتلاف ما يجب بالتلاف ما للمسلم فاذا كان هذا في اموالهم
فما ظن في انفسهم ولا يقال ان مستوفى الفرق بعض الامة والفرق فوجب ان

ينتقص

ينتقص دية به كاستقص بالافعة والرق والرق الكفر فاذا انتقص باثم فاول ان
ينتقص به لانه لا يقول منتصا دية المرأة والعبد لا باعتبار نقصان الامانة والرق
بل باعتبار نقصان حصة المالكية فان المرأة لا تملك الا بالسكاح والعبد لا يملك الا بالمال
والمرأة لا يملكها ولهذا رأت دية منتصفت قيمتها والكافر يساوي المسلم في هذا
المنى فوجب ان يكون له كبدله والمساومة دية مثل دية الذي في الصحيح لما روي
وانه اعلم قال رحمه الله وفي النفس الدية وفي المارون يعني الدية قال محمد وفي
المنف الدية كاملة للعقل وفي المارون الدية كاملة والمارون ملا من المنف وفي الذخير
فيه حكمة عدل وفي الاصل وان اقطع انف رجل وذهب شئ يجب دية كاملة وفي
الظهير به ينق دعيته محمد رحمه الله انه يجب حكومة عدل وفي الكناية ولو قطع المارون
مع القصة لا يزاد عليه به واحدة وطريق معرفة ذهب الشئ ان يوضع بين يديه
ماله واحدة كرهه فان مقرع دكنه علم انه لم يذهب شئ وفي المنق اذا اجنا عليه فصاد
لا يتنفس من انف ولكن يتنفس من فه فعلبه حكومة عدل وفي سور الطحاوي
اذا قطع المارون من المنف فان كان قبل البر يجب دية واحدة وان كان بعد البر يجب
الدية في المارون وحكومة عدل في الباتية في جنايات الحق اذا كان انف القاطع
اصغر كان القاطع الله بالجبار ان ما قطع انف وان ما اذا ارسه فان
كان في انف القاطع منتصا من شي اصابه لو كان اختم بشي اصغر واخرق المقطع
انف بالجبار ان ما قطع انف القاطع وان ما ضمنه دية المنف وفي الكبرى لو قطع
المنف من اصل المقطع انقص منه وسماه ما يليه المارون فانه قال لوجز انف فوق
المقطع فانكس المقطع وتدغغ اللحم حتى ذهب بالمنف لم يكن فيه قصاص في عظم ومن
محمد رحمه الله انه لو قطع المارون وهي ارسته ينقص منه وان ما قطع من اصله ولا
قصاص عليه لانه عظم ليس بمفصل قال القاضي الامام في القيصاص وهو عظم وفي
شحنة المنف قصاص ليس بمفصل والجواب اما السنة فقد قيل ان ليس بمفصل انما هي
عصب ينعقد لو كان عظما لا ينبت ولانه اذا اكثر لم يقص على حسب المراد اذا ابرء
بالجدة بخلاف سائر العظام ومراد محمد العظم الذي لم ينقص على حسب المراد الامانة
سما واو في اللفظ وفي العدوي في المنف المنعومة ارسته حكومة عدل وفي
الاصل اذا انكسر انف انسان ففيه حكومة عدل وان قطع كل المارون عما يجب النص
وان اقطع بعضه لا يجب القصاص وان اقطع بعض قصة المنف لا يجب القصاص
بالمنف لا يجب القصاص بالامان وان قطع كل المنف لا يجب القصاص عنه اي يدفع
يجب هكذا ذكر الكرخي قال العدوي رحمه الله ان اراد بقوله اذا قطع كل المنف يجب القصاص
عن قوله اي يوسف في المارون واما قصة المنف عظم ولا قصاص في العظم بالاجاع وقد ردنا
ذلك بتنايله قال رحمه الله وفي اللسان والذكر والحكمة بمعنى الدية اما اللسان
قال محمد في الاصل وفي اللسان الدية يريد به حالة الخطا وان قطع بعض اللسان ان
منه عن الكلام ففيه كل الدية واما اذا منعه عن بعض الكلام دوما البعض فانه

يجب الدية بقدر ما فات اما كان الفات نصف الدية واما كان ربعا يجب ربع
الدية وكيف يعرف مقدار الفات من القيام اختلت المشايخ المتأخرون قال بعضهم ينبغي
جميع حروف البعثة التي عليها مدار كلام العرب وهي ثمانية وعشرون حرفا فان امكنه التكلم
بنصف الحروف اربعة عشر وحرفا من النصف لم انا الفات نصف الكلام ينبغي نصف
الدية وان امكنه التكلم بثلاثة ارباع منها فذلك احد وعشرون حرفا الفات هو الر
ينبغي ربع الدية وان امكنه التكلم بربعها وهو سبعة كان الفات ثلثه ارباعه فيلزمه
ثلاثة ارباع الدية والاصل في هذا ما روي ان رجلا قطع طرف لسانه في زمن علي فامر
ان يقر الف ب ث ث فلما قرأ حرفا استطاع الدية بقدر ذلك ولم يقر اربع الدية
بحساب ذلك وقل بعضهم لا ينبغي جميع الحروف البعثة وانما ينبغي بالحروف المتصلة
باللسان اللازمة ولم فان امكنه التكلم بالنصف كان الفات نصفها فيلزمه نصف الدية
وان امكنه التكلم بالثلث يلزمه ثلث الدية قالوا والاول اصح وفي التجريد العبر الحروف
التي تتعلق باللسان قالوا الهداية والحلقية والشعوية فلا تدخل في القسمة وفي
السفينة الحروف التي تتعلق باللسان فاما الهداية والحلقية والحروف التي تتعلق
باللسان هي المالت والتا والتا والجيم والذال والذال والراء والراء والسين والسين
والصاد والضاد والطا والظا واللام والنون فلم يكن اثبات حرف منها يلزمه بحصة
من الدية فاما الهداية والحلقية والشعوية فلا تدخل في القسمة والشعوية الميم والبا
والحلقية العين والعين والقاف هذا كله في لسان البالغ والكلام في لسان الصبي
ياق بعد هذا قال الله واذا قطع لسان عجم وذكر في الاصل انه لا قصاص في قطع
اللسان او قطع الكل وعنه اي يرسف اذا قطع الكل ففيه القصاص وفيه شر
الطحاوي وان قطع اللسان لا قصاص فيه بالاجماع وفيه المصور قال ابو حنيفة رحمه
الله في اللسان اذا امكن القصاص يقتضيه وفيه الظهري على انه لا قصاص
في اللسان لانه لا يمكن اعتباره المائدة فيه لانه ينقبض وينسط في الواقيات اقصا
وسط اللسان وان قطع من وسط اللسان او من طرفه فانما ادعى ذهاب الكلام يستعمل
عنه حتى يسمع كلامه او لا يسمع وفيه لسان المأخوذ حكومة عدل واصل الحرف في وجوب
الدية في الذكر ولم يفرق بين شاب ونحوه ولا بين مريض وصحيح ولا بين ذكر صغير وعين
ولا بد من بيان ذلك ولو قل ويقطع ذكر ينفوت به الايلان لكان اولى وفيه الجحيط وفي
ذكر الخصى والعين حكومة عدل وعن الشافعي كمال الدية قلنا ذكر الخصى والعين لا ينقص
منه الايلان بنفسه فلا يجب فيه دية وفيه ذكر المريض دية كاملة لانه منزال للارض يعمد الى
قوته الكاملة وذكر الشيخ الكبير ان كان لا يتحرك ولا قدح له على الرطب حكومة عدل وان
كان يتحرك ويقدر على الرطب فيه دية كاملة وفيه قطع الحشفة دية كاملة وفيه قطع الذكر
المنفوخ الحشفة حكومة عدل وفيه التجريد وفيه المائتين كمال الدية وفيه ايضا وفي
قطع الحشفة كمال الدية فان جاء بعد ذلك وقطع بالية الذكر قبل تحلل برى يجب دية واحدة
ويجمل كانه قطع الذكر بدفعة واحدة وان تحلل بينهما راجب كمال الدية في الحشفة وحكومة

العدل في البلية واذا قطع الذكر والمائتين من الرجل خطا اي ما استعمل الذكر فيه وقاية لا وفيه
وكذا اذا قطعها من جانب واحد ولو بيا لائتين ثم بالذكر ففي المائتين الدية كاملة وفيه
الذكر حكومة عدل وان قطعها من جانب النخلة فدية دقان وفيه النخلة وفيه المائتين
اذا قطعها مع الذكر حلة من واحدة في حالة واحدة يجب عليه ديتان دية بان الذكر ودية
بان المائتين وان قطع الذكر والام المائتين يجب ديتان ايضا لان قطع الذكر منفعه
المائتين وهي اسكان المني فاية فانما اذا قطع المائتين والام المائتين الذكر يجب الدية
بقطع المائتين ويجب بقطع الذكر حكومة العدل وفيه المائتين اذا قطعنا خطا كمال
الدية وفيه الظهري وفيه احد من نصف الدية وفيه المنقي عن محررا انقطع احدى افضيه
فانقطع ماوه دية ونصف قال ولا يعلم ذهاب المائتين الجاني فان قطع الباقي
من احدى المائتين يجب نصف الدية ولا ذكر في الكتاب الظاهر المائتين هل يجب فيها
القصاص حالة العمد وان قطع الحشفة كلها عمد ففيها القصاص وان قطع بعضها
فلا قصاص فيه ولو قطع كله ذكر في الاصل انه لا قصاص لانه ينقبض وينسط فلا يمكن
استيفاء القصاص فيه وصار كاللشاة وعنه اي يرسف انه يجب القصاص لانه الرجلين
قال رحمه الله تعالى في العقل والسمع والبصر والشم والذوق يعني يجب في كل واحد
منها دية كاملة اما العقل فلا بد هاهنا يذهب منافع الاعضاء كما لا في عايل الجند
يجري مجرى عايل الهيام واما السمع لانه ينفوت عنه ينقص المنفعة على الحال
وهو منفعة الاستماع واما الشم فلا بد ينقصه اذ لمك الدوايح الطيبة والنفقة
بين الرائحة الطيبة والخبيثة واما الذوق فلا بد ينقصه اذ لمك الحلاوة
والمرارة والحوضنة وفقد روي ان عمر رضي الله عنه قضى لرجل على رجل باربديات
بضربة واحدة وقعت على راسه فذهب بها عقله وسمع وجره وكلامه وقال ابو حنيفة
لا يعرف الذهاب والعقل قول الجاني لانه المنكر ولا يلزمه شيء الا اذا اصرقه او نكل عن
اليمين وقيل ذهاب البصر تعرفه اطبا فيكون قول رجلين منهم عولين محبة فيه وقيل ينقص
به الشئ مستوع العين فاذا اصبحت عينه علم انها باقية والا فلا وقيل يلحق بيت
يديه حية فان هرب منها علم انه لم يذهب وان لم يهرب فهي ذاهبة وطريق معرفة
ذهابها ان يضافل ثم ينادى فان اجاب علم انه لم يذهب والا فليس ذاهب وروي سماعيل
ابن عباد ان امرأة ادعت انها مسح وخطارشت في مجلس حكمة فاستغل بالنضاع عن
النظر ثم قال لها فحاة غطى عورتك فاضطربت وتشارعت الى جميع ثيابها فظهر كذا هذا
قال رحمه الله والحجة ان لم يثبت في الراس والعينين وما ذين والحاجيين
وندي المرأة في كل واحد من هذه الاشياء نصف الدية وفيه اجفان العينين الدية
وفي احدى اربع الدية يعني اذا حلق اللحية او شعر الراس لم يثبت في كل واحد منها دية
كاملة لانه انزال جملا على كمال وقال مالك والشافعي لا يجب فيه الدية ويجب حكومة عدل
لان ذلك زيادة في المادى ولهذا يمتد بعد كمال الخلقة ولهذا يحلق الراس واللحية وبعضها
في بعض البلاد فلا يتعلق به الدية كسر الصدر والساق ولا يتعلق به منفعة ولهذا لا يجب

في شعر العبد نقصان القيمة ولذا قول علي بن ابي طالب في الراس اذا خلق ولم يثبت الدية
 كاملة والوقوف في هذا كما لم يفرغ لانه من المقادير فلا يمتد الى اليد بالبرهان لان القيمة
 في اوتها فيلزمه كمال الدية كما لو قطع الماذنيك اخصيه والدليل على انه حال موته
 عليه السلام ان الله ملائكة تسببهم سجادة من زيا الرجال بالحق والنسب بالوقوف
 والذوايب بحلقت شعر الصدر والساق لانه لا يتعلق به الجلال والاشعر العبد فقد
 روى الحسن بن ابي حنيفة انه يجب فيه كمال القيمة فلا يلزم من الجواب عن
 الظاهر ان المقصود من العبد الاستخدام دون الجلال وهو لا يفوت الجلال بخلاف الجلال
 المقصود منه في حقه الجلال فيجب بغيره كمال الدية وفيه السارب حكومة عدل في
 الصحيح لانه تابع للقيمة فصار لها من اطراف القيمة واختلافها في القيمة الكسح والاصح
 انه ان كانا دقة شرايت معدودة فليس في حلقه شيء لان وجودها يشينه ولا يزيده
 وان كانا اكثر من ذلك على الحد والذوق حينئذ فلكل من يفرق فيه حكومة عدل
 لان فيه بعض الجلال وان كان متصلا فنيه كمال الدية لانه ليس بكونه وفيه لقيمة جمال
 كمال وهذا كله اذا انسد الميت فاما ثبت حتى استوى كما كان لا يجب شيء لانه لم يبق
 الفصل الجاني في امره من منزلة الغربة التي لا يبق أثرها في البدن ولكنه يوجب على ذلك
 لا ونكابه المحرم فان ثبت ايضه فقد ذكر في الغادر انه لا يلزمه شيء عند ابي حنيفة في
 الجنا لان الجلال يزداد بياض الشعر في القيمة وعندها يجب حكومة عدل لانه ينتهي به
 قيمة ويستوي الحد والخطا في خلق الشعر لان القصاص لا يجب فيه لانه عقوبة فلا
 يثبت قياثا وانما يثبت نصا او دالة والنص انما ورد في النفس والجراحات وهذا
 ليس في معناه لانه لا يتالم به ولا يتهم فيه السراية بخلاف النفس والجراحات
 ويوجب فيه سنة فان لم يثبت فما وجبت الدية ويستوي فيه الصغير والكبير والذكر
 والانثى فاما مات قبل تمام السنة ولم يثبت فلا شيء عليه واما يكون مزدوجا من
 الاعضاء كالعينين واليدين فينظرهما كمال الدية وفيه قطع احدى نصف الدية واصل
 ذلك ما روي انه عليه السلام قال في العينين الدية وفيه احدى نصف الدية وفي
 اليدين الدية وفي احدى نصف الدية وفي الرجلين الدية وفي احدى نصف الدية
 ولا تنوب اثنين منها فتعوت جنس المنفعة او تنوب الجلال على الكمال وفي
 تنوب الرجلين تنوب منفعة المشي وفي المازنين الدية وفي الاثنين تنوب
 منفعة الامسا والفسل وفي ثدي المرأة تنوب منفعة الارضاع بخلاف ثدي الرجل
 لانه ليس فيه تنوب المنفعة والجلال على الكمال يجب فيه حكومة عدل وفي حلق
 المرأة كمال الدية وفي احدى نصف الدية لمنفعة الارضاع وامسك العبي لان
 اذا لم يكن لثديها حلق يتعذر على الصبي الملتقام عند الارضاع وقال مالك والساق
 يجب في الجانيين حكومة عدل بنا على اصلها لانها لا يريان وجوب الدية في الشعر فعدنا
 يجب فيها الدية لتعوت الجلال على الكمال واما يكون من الاعضاء ارباعا فهي اشعار العينين
 فنيها الدية اذا قطعها ولم يثبت وفي احدى راس الدية لانها تتعلق بها الكمال على الكمال

ويشمل

ويشمل بهاد من المذا والعضا العينين وتعوت ذلك ينتهي البصر ويورث المعنى فاذ اوجبت
 في الكمال الدية وهي اربعة واجب في الواحد منها ربع الدية وفي الاثنين نصف الدية وفي
 ثلاثة ثلاثة ارباع الدية وقال محمد بن اسحاق العينين الدية كاملة اذا لم يثبت فما زاد به
 الشعر لانه الشعر هو الذي يثبت دونه الجفون وايضا ريد كان مستقيما لمن يكل واحد
 من الشعر دية كاملة فلا يخلل الخ ولو قطع الجفون باحدىها يجب دية واحدة لان الشارب
 مع الجفون كشي واحد كما لو قطع مع القصبة والوجهة مع الشعر واما يكون من الاعضاء اشعار
 فالاصابع وفيه قطع الجفون التي لا شعور فيها حكومة عدل واذا كان الجاني على احدى
 واحد وعلى الجفون واحد كان على الذي جنى على الاضرب تمام الدية وعلى الذي جنى على
 الجفون حكومة عدل وفيه الكبير ولو قطع الجفون باحدىها يجب دية واحدة واذا جنى
 عينان اثنا عشر فابيضت بحيث لا يصر لها الا يجب القصاص عند عامة العلما وفي موضع
 وجوب القصاص لا فرق بينهما اذا حصل الضرب بالسلاح او بشي اخر غير السلاح وفي
 الظهيرة ولو خلق نصف القيمة ولم يثبت وحلق ربع الراس او نصف الراس يجب نصف
 الدية لانه ما زال الجلال على الكمال لان الشئ انما يكل بمنزلة الكل وقال بعضهم يجب كمال الدية
 لان نصف القيمة لا يبق رتبة تنعوت الدية بالكلية بغير نصف القيمة فنيه كمال
 الدية كما لو قطع الشارب وفيه لقيمة العبد راويان وفي الاصل حكومة عدل وهذا الصحيح
 لان المقصود من العبد الخدمة لا الجلال لان لقيمة العبد جلال من حيث انه ادبي ونقصان من
 حيث انه مال لانه ما يوجب نقصان في المالية فانه يسوي غير المعنى وكان في الجلال نظر في
 ازالة الجلال على الكمال وروى الحسن بن ابي حنيفة رحمه الله انه يجب كمال الدية قال مالك
 لان الجلال في حقه مقصود وايضا وانه ثبت مكانها اخر مثل الاول فلا شيء فيها كانه السخام
 كانت الماوى سودا ثبت مكانها بياضا ذكر في النخل ان عند ابي حنيفة في الحر لا يجب شيء وفي
 العبد حكومة عدل لان البياض في الشعر ما ينتهي من قيمة العبد لان البياض في غيره
 عيب كعين قال رحمه الله في كل اصبع من اصابع اليد عشرة الدية واما في
منى كل منصل تلك الدية ومنهها الوفيه منصلان يعين ما يكون من الاعضاء ارباعا
منى كل اصبع عشرة دية ولو قطع اصابع اليدين والرجلين فعليه كل دية لقوله عليه السلام
وفي كل اصبع عشرة اابل وفيه قطع الكل تنعوت منعة المشي او البطون وفيه دية كاملة
 وهي عشرة فيقسم الدية عليها والاصابع كلها سوى المالاق ما روي انه الكلال وفي
 اصل المنفعة فلا يمتد الزيادة واما في ثلاث مناصل ففي ادها تلك الدية المصح لانها ثلثها
 واما منصلان كالبهام ففي ادها نصف الدية لانه نصفها وهو نظير انتقام دية
 اليد على الاصابع وهذا المراد بقوله في المختصر واما في مناصل منى ادها تلك ديةا ونصفها
 لو فيها منصلان واما اذا قطع الماذا كلها فنيه القصاص في الكلى وان قطع بعضها
 فيها القصاصه اذا كان مستطاع ويعرف هذا هل يلفظ الكرمي وهو ان الى الشئ الماذا
 في الاطراف في مقدار المعطوع شرط وفي الشئ من ابي حنيفة اذا قطع نصف الماذا
 وكان يقدر على ان ينتهي منه ذلك انتص منه وكانا بعد يوسف رحمه الله يقول الماذن

مناصل فاذ انقطع منها شيء وعلم ان القطع من المفصل اقتضى منه والمرجع في معرفة المناصل
الى اهل البحر فان قالوا في الاذن مناصل وقد حصل القطع من مفصل يقتضى من ذلك المفصل
وان قالوا لا مناصل له يتقطع من اذن القاطع مقدار ما يتقطع ويخرج العيون عن المحذوبين زياد
عذابي يوسف انه قال اذا قطع شجرة اذنه اقتضى منه وفيه الاجناس اذا كان اذن
القاطع صغير الحلقة وان المتقطع كبير كان المقطوعة اذنه بالحجارة ما ضاع منه نصف
الدية وانما شاقطها على صغرها وكذلك لو كانت خرسا او مستقرقة فان كان الناقص
هي التي تقطعت كان فيه حكومة عدل وكذا في الكبرى واذا قطع الرجل اذنه رجل خطافا
المقطوعة اذنه في مكانها فثبت في القاطع ارض لما ذكرنا كذا قال الشيخ احمد الطوفي
هذا الجواب غير صحيح لان الاذن لا يتصور اثنائه بالاحتياط وانما ثبت باصل العروق
فان ثبت فالظاهر انه انصل بالعروق فالجناية ينزل بوجها وفي الكبرى وانما وجبت
اذنه فان تدرج شجرة فغلبه الارض في ماله دون القصاص لتعذر مراعاة التساوي وفي
القصاص وعن ابي حنيفة فيمن قطع اذني عبد او اذنه فغلبه ارضه قال **الشيخ رحمه الله**
وفي كل من حرم من المايل والمنسل والمضرس وما يفي في كل من نصف عشرين الدية وفي
من المايل لقوله عليه السلام وفي كل من حرم من المايل وهي كذا في الاطلاق ما روي في المايل
في بعض طرقه والمنسل كذا في اصل المنفعة سواء كان الكل في اصل المنفعة سواء لا يعتبر التفاوت فيه
كالايدي والاصابع ولا كان في بعضها زيادة منفعة في الاخر زيادة الجاهل فاستويا
فراودة هذا الطرف على دية النفس ثلث اخماس الدية لان الانسان اثنان وثلاثون
سنا عشرة ضربا واربعة انياب واربعة شيايا واربعة ضواحك فاذا وجب في الواحدة
نصف عشر الدية يجب في الكل دية وثلث اخماس الدية وذلك ستة عشر الف درهم
هذا اذا كان خطا وان كان عمدا ففيه القصاص وقد بيناه من قبل وقوله والمنسلات
والمضرس سواء قال في العناية قالوا في نظر الصواب ان يقال والمنسلات كذا سواء انقل
والانياب والمضرس كذا سواء لان الساسم الجني يدخل تحت اثنان وثلاثون اربع منها
شيايا وهي المنسلات المتقدمة اثنان فوق واثنان اسفل ومثلها ربايعات وهي مايلي
الشيايا ومثلها انياب تلي في كل جانب الربايعات ومثلها ضواحك تلي في انياب واثنان
سنا تلي بالطرف من كل جانب ثلاث فوق وثلاث اسفل ومثلها ضواحك وهي اخر المنسلات
يمسح من الحلق لانه ثبت بعد البلوغ وقت كمال العقل فلا يصح ان يقال المنسلات والمضرس
سواء لعوده الى معنى ان يقال الانسان وبعضها سواء انتهى قوله في هذا النظر حاله مردودة
حيث قيل في اوله والصواب ان يقال وفيه اشارة الى ان في الكتاب خطأ وقيل في اخره فلا
يصح ان يقال المنسلات والمضرس سواء وفيه تصريح بعدم صحة ما في الكتاب مع ان
تصحيحه على طرف الشك فاما عطف الخاص على العام طريفة معروفة قد ذكرت مرثبة
في علم البلاغة وله امثلة كثيرة في التنزيل قوله حافظ على الصلوات والصلاة الذي
ومنها قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبيل وميكال فجان ان يكون ما نحن فيه
من قيل ذلك وسيود حاصل معناه الى ان يقال المضرس وما عداه من المنسلات سواء فانه

اذا

اذا عطف الخاص على العام يرد بالمعطوف عليه ما عدا المعطوف من افراد العام كما هو جوابه فلا
يلزم المحذور ثم ان قوله او يقال والانياب والمضرس كذا سواء معارض من قبل ما ورد على ما في الكتاب
فان المضرس نعم الانياب ايضا كما اوضح عنه في المغرب حيث قال المضرس ما سوى الشيايا من
المنسلات وكذا ذكر في النهاية وغيرها فيعود بين قوله والانياب والمضرس الى ان يقال
وبعض المضرس والمنسلات كذا سواء المايل ما ذكر في المايل على الكتاب فلا معنى لان يكون ذلك
صوابا دون ما في الكتاب نعم المايل في اخذ المايل هذا ان يقال والمنسلات كذا سواء على ما جاء به
لفظ الحديث او ان يقال في المضرس والمنسلات كذا سواء بالجمع بين النوعين كما ذكر في المايل
قال رحمه الله تعالى وكل عضو ذهب منه فدية كيد سكت وعين ذهب ضوفا
اي اذا ضرب عضوا فذهب منه بضربة فدية كاملة كما اذا ضرب يد فثلث دية
او عينه فذهب ضوفا لان وجوب الدية يتعلق بتفويت جنس المنفعة فاذا زالت
كلها وجب عليه موجه كله ولا يخرج للصورة بدون المنفعة لكونها تابعة فلا يكون لها
حصة من المايل الا اذا اخرجت عند الاتفاق بان اختلف عضو ذهب منه فدية فيجب فيه
حكومة عدل ان لم يكن فيه حال كاليد الا ان اختلفت كمالا كان فيه حال كالاذا اختلفت
فلا يلزم من اعتبار الصورة والجمال عند التماثل من المنفعة اعتبارها معا بل يكون
تبعها لهما فيكون التطوير اليه هي المنفعة فقط كاملة لان فيه تفويت عند الاحتجاج وكذا
شيء يكون تبعها لغيره عند الاتفاق فلا يكون له ارض ثم اذا اختلفت بالمالف يكون له ارض
تري ان الاعضا كلها تتبع للنفس فلا يكون لها ارض اذا اختلفت معها واذا اختلفت بالمالف
كان لها ارض ومن ضرب صلبه جل فاقطع ماوه يجب الدية لان فيه تفويت منفعة الجاهل
على الكمال لان حال الادمي في كونه مستصبا الثامنة وقيل هو المراد بقوله تعالى فدية
الاشياخ احسن تقديم ولما زالت الحدود فلا يفي عليه لولا انما اشترط لو بقي اثر العزيمة
منه حكومة عدل لبتا الشين يتاثر بها **فصل في الشجاج** الشجاج عشرة اقسام
وهي التي يخرج من الجلد اي تحشمه وتخرج الدم مأخوذة من عرض القصار الثوب اذا شقه
في الدق والدائمة بالمعين المملة مأخوذة من الدم فسميت بها لان الدم يخرج منها بقدر
الدم من العلة لان مينا تدعى بسبب الدم يحصل له منها في المحيط الدائمة هي التي يخرج
منها ما يشبه الدم مأخوذة من دم العينين وهي التي تسيل الدم وذكر الرغيفاني الدائمة هي
التي تدعى من غير ان تسيل منها دم هو الصحيح روي عن ابي حنيفة والدائمة هي التي تسيل
منها الدم كدم العين ومن قال ان صاحبها تدعى عينا من المايل فقد ابعد والباقية وهي
التي تبضع الجلد اي تقطعه مأخوذة من البضع وهو الشق والقطع ومنه تبضع
النساء اقول في تفسير الباضعة بادكم المعنى فتروا ان تابعة صاحب الكفاية وكثير من المتأخرين
فيه لان قطع الجلد يستحق في الصور الاولى منها ايضا سيما في الدائمة والدائمة اذا نظر
ان شيئا من اظفار الدم والمال لا يتصور بدون قطع الجلد وقد صرح الشراح بتحقيق قطع
الجلد في كل من المايل المشقة للشجة فكان التفسير المذكور لا لكل من يمتنع بالباقية
فالظاهر في تفسير الباضعة ما ذكر في المحيط والبدائع حيث قال في المحيط الباضعة وهي

والله اعلم

التي تبضع اللحم اي تقطعه وقال في البدايع والباضعة هي التي تبضع اللحم اي تقطعه انتهى
وبعض ذلك ما وقع في معتبرات كتب اللغة فانه قال في المغرب وفي الشجارج الباضعة وهي
التي جرحت الجلد وشقت اللحم انتهى وقال في الصحاح والباضعة الشجة التي تقطع الجلد
وشق اللحم وتدمي الاله لا يسيل الدم انتهى وقال في القاموس والباضعة الشجة التي تقطع الجلد
وشق اللحم شقا خفيفا وتدمي الاله لا يسيل الدم انتهى لا يقال فعل هذا متبنيه الباضعة بالمتلا
وهي التي تاخذ في اللحم وهذا في المال مع ما نقله عن المحيط والبدايع في معنى الباضعة
لا ناسنول من فسر الباضعة بما قلناه من المعنى الظاهر لا يقول بتفسير المتلا بما ذكره الكتاب
حتى يلزم الاشتباه بل يزيد عليه قيدا وعن هذا قال في المحيط الباضعة وهي التي تبضع اللحم
اي تقطعه قال شيخ الاسلام ولا يخرج من اللحم لم المتلاحة وهي التي تقطع اللحم وتخرج شيا
من اللحم الى هذا لفظ المحيط وقال في البدايع والباضعة هي التي تبضع اللحم اي تقطعه والمتلا
هي التي تذهب في اللحم اكثر ما تذهب الباضعة فيه انتهى وقال في المغرب والمتلاحة من
الشجارج هي التي شق اللحم دون العظم ثم تتلام بعد شقتها اي تتلام وتتلاصق انتهى وقال
في الصحاح والمتلاحة الشجة التي اخذت في اللحم ولم تبلغ الحاق انتهى وقال في القاموس
وشجة متلاحة اخذت فيه ولم تبلغ الحاق انتهى والمتلاحة وهي التي تاخذ في اللحم كله ثم
تتلام بعد ذلك اي يلتصق وتتلاصق سميت بذلك متافعا على ما يؤيد اليه دروي عن محمد بن
ان المتلاحة قبل الباضعة لان المتلاحة مأخوذة من قولهم اللحم الشاة اذا اتصل احداهما
بالآخر فالمتلاحة ما يظهر اللحم ولا تقطعه والباضعة بعد ذلك لانها تقطعه وفي ظاهر الرواية
المتلاحة تعمل في قطع الكرا اللحم وهي بعد الباضعة وقال المازري الموجه ان يقال المتلاحة
اي القاطعة للحم والاختلاف الذي وجد في الشجارج راجع الى ما اخذوا اشتقاق لا الى
الحكم والسماق وهي التي تصل الى السمحاق وهي الجلدة الرقيقة التي بين اللحم وعظم الزا
والموضحة وهي التي تفرغ العظم اي تبينه والهاشمة وهي التي تكسر العظم والمنقلة وهي
التي تنقل العظم بعد الكساي تجيله والامة وهي التي تصل الى ام الدماغ وام الدماغ
هي الجلدة الرقيقة التي تحيط الدماغ وبعد الامة شجة تسمى الدامعة بالعين المجردة وهي
التي تصل الى الدماغ لم يذكرها محمد بن محمد الله لان النفس لا تبقى بعدها عادة فيكون
قتلا ولا يلوم شجارجا والكلام في الشجارج وكذا لم يذكر الحارضة والدامعة لانها لا يبقى لها
في الغالب امر وهذه الشجارج مختصة بالراس والوجه وما كان في غيرهما يسمى جراحة
فهذه حقيقتها والحكم مرتبط على الحقيقة فلا يجب بالجراحة ما يجب بالشجة من القدر
لان التقدير بالنقل وهو انما ورد في الشجارج وهو يختص بالراس والوجه مختص الحكم المقدم
لها ولا يجوز الحاق الجراحة بها كالة ولا يكتفى لانها ليست في معناها في الذين لان الراس
والوجه بظهور في الغالب وغيرهما مستورا بالابواب واختلاف في العينين فعدوها
من الوجه فيتحقق الشجارج فيها فيجب فيها مخرجها خلافا لما يقول ما كذا رحمه الله هو يقول
انها ليس اسم الوجه لان المواجهة لا تقع بها ونحن نقول ما من صلة بالوجه من غير فصل
ويحقق معنى المواجهة فصار كذا في لانها تحته وقال شيخ الاسلام ويجب ان يفترض

غسلها

غسلها في الرض لانها من الوجه حتمية لان تركها لها للاجزاء والاجزاء هنا بقية المبعين
للحقيقة وفي الميسر الشجارج في الراس والوجه احسن ارجاها الحارضة وهي التي شق
الجلد مأخوذة من قولهم اخرجوا القصار السوب اذا شق من الدق ثم الدامعة وهي التي يخرج
منها ما يئيب الدمع مأخوذة من دمع العينين ولم يذكرها محمد بن محمد لانها لا يبقى لها امر في الغالب ثم
الدامعة وهي التي يخرج من الدم ثم الباضعة وهي التي تبضع اللحم ثم المتلاحة وعنها محمد بن
جبل المتلاحة قبل الباضعة خلافا لما في يدينا وتفسيرها عندنا في يوسف التي تشد
الجلد وتجتمع اللحم في موضع الجراحة ولا تقطعه مأخوذة من الاجزاء يقال الشجارج شجارت
اذا اجتمعوا ثم السمحاق وهي التي تصل الى جلدة رقيقة فوق العظم تسمى السمحاق ثم المتلاحة
وهي التي تفرغ العظم ثم الهاشمة وهي التي تكسر العظم ثم المنقلة وهي التي يخرج
منها العظم لانها تكسر العظم وتنقله عن موضعه ثم الامة التي تصل الى ام الراس وهي الجلدة
موق الدماغ ثم الجافية التي تحرق الجلدة وتصل الى الدماغ ولم يذكرها محمد بن
الاشيا ليس من احوالها فان كانت هذه الشجارج عندنا من الموضحة القصاص
لان الكين ينهي الى العظم ولا يخاف منه الهلاك غلبا فيجب القصاص لقوله تعالى
والجروح قصاص وذكر الكوفي عنه انه ليس في شيء من الشجارج القصاص لان الموضحة
وليس لهذه الشجارج ارض مقدرة وسوجب هذه الشجارج لا تتحمل العقاب فان كانت
هذه الشجارج خطا في الموضحة حكوة عدل لانها ليس لها ارض مقدرة وفي الموضحة
حس من اجل وفي الهاشمة عسر من اجل والمنقلة حس من عسر في الامة تلك الدية
هكذا روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كتب الى ابن حزم حين بعثه الى اليمن وذكر
فيه ان في النفس مائة من الاجل وفي الامة ثلث الدية وفي الشفتين الدية وفي اللسان
الدية وفي العينين الدية وفي الصلب الدية وفي الذكر الدية وفي المنيين الدية وفي
الرجل نصف الدية وفي الامة ثلث الدية وفي الجافية ثلث الدية وفي المنقلة خمس
عشر من اجل وفي الموضحة خمس من اجل هكذا رواه علي بن ابي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم
الغازي رجل اصلي ذهب شعر من الكبر فشججه موضحة انسانا متعمدا قال محمد لا يقتل عليه
المش لان اقل من موضحة لان المساواة مصبغة في تناول المطرف والمساواة لان الموضحة
في احدثها موضع في الجلد واللحم وفي الاخر موضع في شفتي الشرج والجلد واللحم فيتخذ
مراعاة المساواة بينهما وصار كصبي الميدا اذا قطع يد الشاة لا يقطع فكذلك اذا وان
قال الشايج رضي ان يقتل مني ليس له ذلك لان الجناية اذا لم توجب القصاص لا توجب
الاستيناء بالرضا وان كان الشايج ايضا اصلي عليه القصاص لان اعتبار المساواة ممكن
كأن الشاة اذا قطع يد الشاة وان لم يبق الجراحة انما فعدا في حنيفة وابي يوسف لا يبي عليه
وعند محمد يلزمه قدر ما انفق عليه الى ان يبرأ الامة بجناية اضطر الى المنفاق على الجراحة
حقوقا من السراية فكان الزوال مضافا الى جناية لها الامة كان مختارا في المنفاق ولم يكن
مضطرا فيه لان حقوق السراية لا يثبت الاضطرار لان السراية موهوبة فلا يثبت الاضطرار
بالدم والمانياب فلم يصح مضافا اليه من المال والامة المنفعة والحال فلا يضمن كالمال لظنه

فقله قال رحمه الله تعالى في الموضحة نصف الدية وفي الهامة عشرها وفي المقتلة
عشر ونصف عن رواية الجانية ثلثها فانما نعتت الجانية ثلثا لما روي وقد سألنا
 دروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه انه حكم بجانية نعتت الى الجاني الاخر بثلثي الدية ولما
 اذا نعتت صارت جابقتين فيصير كل واحد منها الثلث وهو يكون في الراس والبطن
 قوله جانيه قال في الايضاح الجانية ما يصل الى الجوف من الصدر والبطن والظهر والجنان
 وما وصل من الرقبة الى الموضع الذي يصل اليه الشارب وما فوق ذلك فليس بجانية قلت
 النهاية فعلى هذا ذكر الجانية جانيه مسائل الشجاج ووقع اتفاقا وقال في النهاية
 ومراج الدراية بعد نقل ذلك فعلى هذا ذكر الجانية جانيه مسائل الشجاج ووقع اتفاقا
 وكذا في العناية نقله عن النهاية اقول نعم على ما ذكر في الايضاح يكون الامر كذلك
 ١٢١ المم تداركه حيث قال فيما بعد وقالوا الجانية تختص بالجوف جوف الراس
 او جوف البطن يعني انها لما سأل ما في جوف الراس ايضا كانت من الشجاج فيها
 اذا وقعت في الراس فتدخل في مسائل الشجاج باعتبار ذلك فلا يكون ذكرها
 في فصل الشجاج ما وقع اتفاقا بخلاف ما يراى في الشجاج حيث لا يكون الا في الراس
 والوجه وقيل لا يتحقق الجانية فيما فوق الحلق قال رحمه الله تعالى وفي الحار
 والدامعة والدامية والباضة والمتلحمة والسمحاق حكومة عدل لان هذه
 ليس فيها ارض مقدار من جهة الشرج ولا يمكن اهدارها يجب فيها حكومة عدل
 وهو ما نرى عن ابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز واختلفوا في تسمية هذه
 الحكومة قال الطحاوي تسميها ان يقيم مملوكا به وما هذا الامر ثم يقدم به هذا
 الامر ثم ينظر الى تفاوت ما بينهما فان كان ذلك عشر القيمة مثلا يجب ثلث عشر الدية
 وان كان اربع عشر القيمة يجب ربع عشر الدية وقال الكرخي رحمه الله ينظر كم مقدار
 هذه الشجة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية لان ما اصاب
 فيه يرد الى المنصوص عليه وكان الكرخي رحمه الله يقول ما ذكره الطحاوي ليس بصحيح
 لانه لو اعتبر ذلك الطريق فربما يكون نقصا القيمة اكثر من نصف الدية فيؤدي
 الى ما يجب في هذه الشجاج وهو دون الموضحة اكثر مما وجه الشرج في
 الموضحة وانه محال بل الصحيح الاعتبار بالمقدار وقال الصدر الشهيد ينظر المقتنى
 في هذا ان امكنه الفتوى بالتالي بان كانت الجانية في الراس والوجه يفتى بالتالي
 وان لم يتيسر عليه ذلك يفتى بالقول الاول لانه ايسر قال وكاما المرغيناني يفتي
 به وقال في المحيط والاصح انه ينظر كم مقدار هذه الشجة من اقل شجة لها ارض مقدار
 بان كان مقدار مثل نصف شجة لها ارض او ثلثها وجب نصف او ثلث ارض تلك
 الشجة وان رما ووقع ذكر بعد ذكر التعديل فكانه جعل قول ثالثا ولا ينبغي ان يكون
 هذا قسيرا القول الكرخي وقال شيخ الاسلام قولا الكرخي رحمه الله لان عددا اعظم لهذا الطريق
 فيمن قطع طرف لسانه على ما بيناه من قبل قال رحمه الله تعالى ولا يصح في غير الموضحة
 لانه لا يمكن اعتبار المساواة فيه لان ما دون الموضحة ليس له حديثه الى الكيفية وما

فوقها كسر العظم واقتصاص فيه لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقتلوا العظم وهو رواية
 الحق عن ابي حنيفة رحمه الله وفي ظاهر الرواية يجب القصاص فيها دون الموضحة ذكره
 محمد رحمه الله في الاصل وهذا الوجه لانه يمكن اعتبار المساواة فيه اذ ليس له كسر العظم ولا
 خوف التلف كالجانية فيسبغونها بمسارم يتخذ حديد بعد ذلك فيقطع بها مقدار
 ما قطع فيتحقق استيفاء القصاص بذلك في الموضحة ولان المساواة فيها ممكنة القصاص
 ان كانت حرم الماروي انه عليه السلام قضى بالقصاص في الموضحة ولا المساواة فيها
 ممكنة بانها السكين الى العظم فيتحقق استيفاء القصاص قال رحمه الله وفي اصابع
 اليد نصف الميزان اصابع اليد الواحدة لانه في كل اصبع عظام اربع اربعة اوتى يكون
 في الخنصر خمسة اوتى وهو النصف ولا قطع الاصابع نفوت منقعة البطن وهو
 الموجب على ما مر اقول لقائل ان يقول لما ذكر فيما مر ان في كل اصبع من اصابع اليد
 والرجلين عشر الدية كان ذكر هذه المسئلة هنا مستدركا اذ لا شك ان خمسة اوتى
 الدية نصف الدية وعلم قطعا ما مر ان في اصابع اليد الواحدة وهي من اصابع
 اليد ولولم يكن المستلزام والاقتضاء حصول العلم بمثل بل كان لابد منه من التعرض
 بها للزم ان يذكر ايضا ان في المصممين عشر الدية وفي ثلاث اصابع ثلاثة
 اعشار الدية وفي اربع اصابع اربعة اعشار الدية الى غير ذلك من المسائل المتروكة
 ذكرها صراحة في الكتاب ويمكن الجواب عنه بان ذكر هذه المسئلة هنا ليس ببيان
 نفسها اصاله حتى يتوهم المستدرك بل ليكون ذكرا توطئة للمسئلة المعاقبة اياها
 وهي قوله فان قطعها مع الكف ففيه ايضا نصف الدية المقصود في البيان هنا
 ان قطع الاصابع وحدها وقطعها مع الكف سببا في الحكم وبما هذا في الوقاية
 في هذا المقام وفي اصابع يداك ومعها نصف الدية قال رحمه الله تعالى
 ولو مع الكف هذا متصل بما قبله اي في اصابع اليد نصف الدية وان قطعها مع الكف
 ولا يزيد الارش بسبب الكف لان الكف يتبع الاصابع في حق البطن لان وقع البطن
 بها وقال عليه السلام في اليدين الدية وفي احداهما نصف الدية واليد اسم الجارحة
 يتبع بها البطن لان اسم اليد على العدة والقوة والبطن يتبع بالاصابع والكف
 بها دية واحدة لان منقعة اجن واحد فتكون الكف بتها للاصابع قال رحمه الله
 ومع نصف ساعد نصف الدية وحكومة عدل اي اذا قطع الكف مع نصف ساعد
 يجب نصف الدية وحكومة عدل نصف الدية في الكف والاصابع والحكومة في نصف
 الساعد وهو قول ابي حنيفة ومحمد رواية عن ابي يوسف ووجه ان ما زاد على الاصا
 من اليدين والرجلين واصل الى الخنصر يتبع فلا يزيد به على الدية لان الساعد
 اوجب في الواحدة منها نصف الدية واليد اسم لهذه الجارحة الى المكب والرجل الى
 اصل الخنصر فلا يزداد على تبرير الشرج ولا الساعد ليس له ارض مقدار شرعا فيكون
 تبع لما له ارض مقدار فيه كالكف ووجه الظاهر ان اليد اسم لالة باطنة ووجه
 الارش باعتبار منقعة البطن فكذا في الارش ولا يتبع البطن بالساعد اصلا

من الشر بالكلية بان لا يثبت من بعد اطلاقه قالوا الموضع من الشجر هو الذي قد وقع العلم انما
تبينه ثم يبين حكمها بان القصاص ان كانت عمدا ونصف عشر الدية ان كانت خطأ وكذا كانت
اسم الموضع وعدها المذكور يتحققان فيما ثبت فيه الشر ايضا فكان اشتراط ان لا يثبت الشر
بعد البر اصلية وجوب ارضها ارضيا محتاجا الى اية بل الى البرهان ولهذا قال المصنف
وارش الموضع يجب بنوعه من الشر حتى لو ثبت سقوطه في الكافي وجوب ارض
الموضع باعتبارها بالشر ولهذا لو ثبت الشر على ذلك الموضع واستوى ما يجب في ذلك
في الموضع وجوب ارض الموضع باعتبارها بالشر بدليل انه لو ثبت الشر على ذلك الموضع
فاستوى كما كان لا يجب في غيره لكن من البيانات الواقعة من الثقات وقد تعلقا بسبب
واحد وهما في الشر فيدخل الجزاء في الجزاء فصار كما اذا فعل اربع رجل فثلث يد كل
فما صله ان الجناية متى وقعت على عضو فالتفت شين وارش ارضا اقل من اقل فيه
وافرق في هذه بين ان يكون الجناية عمدا او خطأ فاه وقعت على عضوين لا يدخل فيجب
لكل واحد منها ارضه سواء كان عمدا او خطأ عندنا في حنفية رحمه الله لسقوط القصاص
عنده وعندنا يجب للاول القصاص ان كان عمدا او امكن الاستمنا والافكا قال ابن حنيفة
رحمه الله وقال في حقه انه لا يدخل ارض الموضع سببها في بعض الاماكن منها جناية في
دوة النفس فلا يتعدا ذلك كسائر الجنايات وجوابه ما بينا في الموضع اصله
الجنايات متى وقعت على عضو واحد والتفت شين وارش ارضا اقل من اقل فيه
الاقل في الاكثر اصله في الموضع متى كانت في الراس لا بد ان يتناثر الشر مقدار الموضع
وتناثر الشر مقدار الموضع مخرج الارش والني عليه الصلاة والسلام اوجب في الموضع
حماة الابل ولم يوجب بتناثر الشر شيئا فعلم ان الارش ما تناثر من الشر وهو اقل من
ارض الموضع ودخل في ارض الموضع وكذلك ان كانت الجناية على عضو واحد
شين ارضا يجب القصاص والمخرج يجب المال فانه يجب المال اصله الجاني
العامل في اشتراكه قتل واحد يجب المال وان وقعت الجناية على عضوين ارضا
يجب القود والمخرج يجب المال ان كان خطأ لا يدخل ارض الاقل في الاكثر لانه لم
يكن في معنى ما ورد به النص على قضية القيان وان كان عمدا يجب المال عندنا في حنفية
وعندها القصاص لما ياتي ولو شجر موصلة فذهب شره فله يثبت عزم الدية
ويدخل في ارض الموضع لان الجناية وقعت على عضو واحد لان الجناية وقعت على
الرأس والشر متصل بالرأس ولو ذهب بعض الشر دخل الاقل في الاكثر وكذلك
لو كانت الموضع في الحجاب وقد تناثر شر الحجاب ولو ذهب سمه وبصره فلا يخلو
ان كانت الشجرة خطأ او عمدا فان كانت خطأ لا يدخل ارض الموضع في يردية السمع
والبصر بل يجب كلاهما ورد في عن ابي يوسف في الزاد انه قال لا يدخل ارض الشجرة
في يردية السمع ولا يدخل في يردية البصر لان محل السمع الماذن والماذن من الراس حكما لم يرد
عليه السلام الماذن من الراس فصارت الجناية واقعة على عضو واحد والتفت شين
فيدخل الاقل في الاكثر بخلاف البحر لان العينان ليستا من الراس حقيقة وحكما فالجناية

وقعت على عضوين فلا يدخل الاقل في الاكثر وجه ظاهر الرواية ان الجناية وقعت على عضوين
لان الماذن انما ليست من الراس حقيقة وحكما ولكنها جلاء من الراس في حق حكم واحد وهو جواز
السمع عليها بما الراس لان حق الماحكام حتى لو اقتصر على السمع على الماذن لم يجز من سمع الراس
فتبقى الماذن مع الراس عضوان مختلفان متباينان في حق الجناية فلا يدخل ارض ارضا
في الاخر وان ذهب عقله بالشجرة يدخل ارض الموضع في دية العقل خلافا لغيره وان ابقى
والحس لان الجناية وقعت على عضوين مختلفين فان محل الشجرة الراس ومحل العقل الصدر
فصار كالسمع والبصر والصحيح قولنا لان الجناية وقعت على عضو واحد معنى لان
العقل وان كان غير ارض هو ايضا في الصدر يصير به الانسان عذاب الممرد وحس
الاشياء فيها لان الدماغ كالقبة لهذا المورد يتقوى بقوة الدماغ ويشجع ويضعف
بقوة الدماغ وضعفه وينزل ويذهب بفساد الدماغ فكان العقل في الراس بهذا الاعتبار
لتعلقه بالدماغ بقا وذهابا فكانت الجناية واقعة على عضو واحد وقد التفت شين
فيدخل الاقل في الاكثر وحكمي ان اداء القصاص جاته امرأة وادعت على رجل انه ضربها
على راسها فذهب سمها وكلها القاض فصارت فاشغل القاض بالحدث مع جلسائه
وتركها حتى تفتت ثم قال لها يا هذا استري عورتك فتحكت وجعلت تلتفت يمينا وشمالا
ففرق القاض عنها كانه في دعواها واما البصر فانه ينظر اليه اهل العلم فان قلوا
بذهاب وجه الدية وان قالوا لا يردى يعتد بالدوى والناكار والقول قول الضارب
لان منكره والسم ينجس بالراحة الكريهة المنتنة فان ظاهره بغير علم ان كان ذاب
هذا كله اذا كان خطأ وان كانت الشجرة موصلة فذهب سمه وبصره او قطع اصبعها
فتلفت اخرى بجنبها او قطعت اليمنى فتلفت اليسرى يجب دية السمع والبصر ويجب ارض
الاصبعين واليدين في ماله ولا يتقص عندنا في حنفية وعندها يتقص في الشجرة والعقل
ويغرم دية اخرى في ماله ولو شجر موصلة فصارت منتقلة او كسر بعضها فاسحق
ما بقي او قطع منفصلا فاشل ما بقي ضمن المارض عندهم ولا يتقص لها انما لا تتأجل محليتها
فان العقل لا يعرف بالاشياء بل بالاشياء فيتعذر بتعذر الاشياء التي هي الى اشياء فاصاب
ونفذ منه فاصاب اخر فانه يجب القصاص للاول والى يقلل الثاني وكذا اذا قطع
اصبعها فاضرب السكين فاصاب اصبع اخر خطا يتقص في الاول ويجب المارض في الثانية
واذا صارت الجناية بمنزلة الجنايتين ثم تعدا الشبهة في ارضا الى اخرى له فان السراية
لا ينصل عن الجناية لان الجناية لا ينصل عنها فيكون العقل نجدة المارض انما في
محليتها في شخص واحد ويتصور سراية الجناية الى جميع البدن فيتصور سرايتها فادام بين
اخر العقل موحيا للقصاص لا يكون ارض له موحيا بخلاف المشهد به لان ارضا ليس من
سراية اخرى لانه لا يتصور سراية العقل في شخص فاختل العقل باختلاف المحليين
في شخصين ولو قطعت اصبعها فسقطت اخرى الى جنبها لم يجب القصاص منها عندنا في
حنفية لما بينا وعندنا في يوسف يجب في الاولى دون الثانية وعندنا وجوب القصاص
فيها رواه ابن سمانة عنه لان سراية العقل تنسب الى العقل ويجعل القاص على ما سار السريرة

صار كالذي يشر ساطها كالو باشر الى النفس **قال** رحمه الله **وان ذهب** **سمه** **او بصره**
 او كانه لا اي لوشحه موضحة فذهب احد هذه الاشياء بالايضاح في ارض الوضحة في ارض
 احد هاهنا كذا وهذا عند ابي حنيفة ومحمد من هاهنا **قال** ابو يوسف في ارض
 الوضحة في دية السمع والكلام ولا يدخل في دية البصر لانه ظاهر فلا يلحق بالقتل فلا
 يدخل فيما في ارض الوضحة واما السمع والكلام فيطنان فيلحقان بالقتل فيدخل منهما
 ارض الوضحة كما يدخل في ارض القتل ولما ان لكل من ههنا فاعا اصل بنسبها فيتعذر
 حكم الجنابة بتعدد هاهنا ولا يدخل بعضها في بعض لان البصر لحدود الفعل لا لاختلاف الفعل
 بخلاف القتل لانه منقسمه تعود الى كل الاعضاء لا يستلزم بالاعضاء بدونه فصلا
 كالنفس فلا في مزاج الدرية **قال** احمد في كذا فرق لهذا الفرق حتى رأت ما ينقضه
 وهذا لو قطع يده فذهب عقله ان عليه دية القتل وارض اليد بلا خلاف من اجد فلم
 كان روال القتل كزوال الروح لما اوجب ارض اليد كالرأى والصحيح في الفرق ان
 الجنابة وقعت على عضو واحد في الفعل ووقفت في السمع والبصر على عضوين
 فلا يدخل انتهى **قوله** كاستقص الفرق المذكور في الكتاب بالمسئلة التي ذكرها
 الهندوان كذا في مقتضى ما وعدت صحيحا في الفرق بتلك المسئلة فان الجنابة
 وقعت فيها ايضا على عضو واحد وهذا اليد مع انه لم يدخل ارض اليد في الدية وان
 اعتبر القتل في تلك المسئلة عضوا من اعضاء اليد فتكون الجنابة فيها واقعة
 على المصونين بذلك الاعتبار فلم يعتبر القتل في مسئلة الشجة ايضا عضوا من اعضاء
 محل الشجة حتى تكون هذه المسئلة ايضا كذلك الاعتبار من قبيل ما لو وقعت الجنابة
 على مصونين فلا يدخل ارض في الدية كاي السمع والبصر وبالجملة فاعاد الهندوان في
 صحيحا في الفرق هنا لا يخلو عن الاستفاضة منه ايضا فتأمل لو متول ذهاب القتل في
 معنى تبديل النفس والحاجة اليها فيكون بمنزلة الموت ولا تذكر سائر الاعضاء المتول
 ان القتل ليس له موضع في ارضه فصان كالروح للجسد **وقال** الحسن ارض الوضحة
 لا يدخل في دية القتل ايضا لاختلاف محل الجنابة فان محل القتل غير محل الوضحة
 بخلاف الوضحة مع الشرع على ما بينا واجبة ما بينا والثاني ان السمع والكلام بطنها
قال صاحب العناية قبل يريد بالكلام النفس بحيث لا يرسم فيها المعاني ولا يتعد على نظم
 فان كان المراد ذلك كما في الفرق بينه وبين ذهاب العقل عسرا جدا وان كان المراد به
 التكلم بالحوروف والاصوات مني جعلها بطننا منظر انتهى يمكن ان يقال المراد به هو الثاني
 والمراد بكلام السمع والكلام بطننا ان كون محلها مستورا غايها عن الحسن بخلاف البصر
 فان محله ظاهر مشاهد فيندفع النظر كاترى **قال** رحمه الله **تتأ وان شجة موضحة**
فذهب **عينا** **او قطع اصبعاً فسلت اخرى** **او قطع المنصل** **فلما بقي او كل اليد**
او كسر نصفه **فاسود ما بقي فلا قود** وهذا كله قول ابي حنيفة رحمه الله مطلقا
 وقلا يجب القصاص في الوضحة والدية في العين فيما اذا شجة موضحة فذهب
 عينا وكذا اذا قطع اصبعاً فسلت اخرى بجنيها فيقتص الاولى ويجب الما في الاخرى

عنده لانه لما يجب القصاص في المصونين يجب ارض كل واحد منهما كاملا وان كان عضوا واحدا
 كقطع الاصبع من المنصل الما على مثل ما بقي منها يكتفي بارض واحد ان لم ينتفع بما بقي وان
 كان ينتفع به يجب دية المقتطوع ويجب حكومة عدل في الباقية بالاجازع وكذا اذا كسرت
 نصف السن واسود ما بقي او اصغر اذ امر يجب دية السن كله بالاجازع ولو قال انقطع المنصل
 الما على وان ترك ما بين او اكسر العذر المكسر من السن وان ترك الباقية لم يكن له ذلك لان
 الفعل في نفسه ما وقع موجبا للمقتود فصان كما اذا شجة متقلة فقال الشجة موضحة
 وان ترك الباقية ليس له ذلك او متول ان ذهاب البصر ونحو حصل بطريق السب فان الفعل
 باق على اسمه لم يتغير والاصل في سواية الافعال ان لا يبقى الما في بعد حدوث السراية كالقطع
 اذا سرى الى النفس صار قتلا فلم يبق قطعاً وههنا الشجة او القطع لم يتقدم بذهاب
 البصر ونحو فكان الفعل الما في سببها الى فوات البصر ونحو بمنزلة حفر البئر والسبب
 لا يوجب القصاص وعما محمد رحمه الله في المسئلة الاولى وهو ان اذا شجة موضحة فذهب
 بصره ان يجب القصاص منها رواه ابن سماعة عنه ووجهه ان سواية الفعل ينسب الى فعل
 شرجاً حتى يجعل الما على مباشر للسراية فيؤخذ به كالم سرى الى النفس فان يجب عقوب
 قتلا بطريق المباشر بخلاف ما لو قطع اصبعاً فسلت بجنيها اخرى ان شجة موضحة فذهب
 بها سمعه او كلامه يجب لا يجب القصاص في الشلل والسمع والكلام وانما يجب في المقتوعة
 والوضحة فقط لانه لا يجب القصاص في الشلل والسمع والكلام لعدم المكافاة في البصر
 يجب امكان الاستيفاء الما ترى انه لو اذهب وجن من فعل يتصور منه يجب القصاص دون
 الشلل والسمع والكلام فان ترقا ولو كسر بعض السن فتقطعت فيها القصاص على رواية
 ابن سماعة وعلى الرواية الشهيرة لا قصاص منها ولو شجة موضحة ثم شجة اخرى فادفعه
 قتلا حتى صار قاتلاً واحدا فلا قصاص فيها في المشهور وعلى رواية ابن سماعة عن
 محمد يجب القصاص والدية فيها ما بينا **قال** رحمه الله **وان قلع سنه فنبت**
مكاتها اخرى **سط الارض** وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقلا عليه الارض كاملا
 لان الجنابة وقعت موجبة له والذي نبت نعمة مبداء من الله تعالى فصان كما لو اختلف
 مال انشا فحصل للثلف غرم ولهذا ليست الى حول بالاجازع وذكر في السنة ان سن
 البالغ اذا سقط ينتظر حتى يبرأ موضع السن لا المحول هو الصحيح لان نبات سن
 البالغ نادر فلا يفيد التاجيل وقيل ان لا يقتص ولا يأخذ الارض لانه لا يسري ما قبله
 انتهى **قال** صاحب العناية بعد نقل ذلك اجابوا ليس بظاهر واما الظاهر ما قال
 المم لان المحول مشتمل على الفضول المربعة ولها تاثير فيها يتعلق ببدن الما
 فلعل فضلا منها برفق مزاج الحين عليه فيؤثر في اباته وقال ولكن قوله بالاجازع
 فيه نظر لانه قال في الذخير وبعض ما يخاف قال المستيقا حولا في فصل التلغ في
 البالغ والصبي جميعا قوله عليه الصلاة والسلام في الجراحات كذا يتا في حي لا
 وهو كما ترى يان في الاجازع انتهى **قال** رحمه الله **تتأ وان شجة موضحة** **فذهب**
عينا **اذا قطع سنجل فاقيد اي اقصى القالع** ثم نبت سن الاول المتصول

يجب على المتقاضي له ارض من القرض منه لانه يتبين انه استوفى بغير حق لانه لو جيب فساد
 المنبت ولم يفسد حيث بنيت مكانها اخرى فانه تمت الجناية ولم يمتد الى حوائج
 ان ينظر الناس في مثل ذلك المصالح خوفا من مثل المانع اعتبار ذلك بتضييع الحق
 فاكتمنا بالحوال لانه يثبت فيه ظاهرا على تقدير عدم الفساد فاذا امتضى الحول ولم يثبت
 قضيا بالمصالح ثم اذا ثبت تبين اننا اخطانا فيه وكما الاستيفاء بغير حق بغيره استينا
 القصاص لا يسقط البتة فيجب المال في النهاية الصحيح انه يتباني البالغ حتى
 يبرأ لانه ياتى بامر لا يفيد تاجيله الى سنة ثم قد ادى البر ليعلم عاقبته وعزاه الى
 التمتع ولو ضرب سنانا متحرك يتباني حولا ليظهر ضله ولو سقطت منه
 قبل الحول فالقول المضروب لتقييد التاجيل بخلافه اذا اشفجه موضحة ثم جاو قد كانت
 متقلة حيث يكون القول للضارب لانه الموضحة لا تدرى المتقلة والعريكين يدرى
 السقوط ولو اختلفا بعد الحول كان القول للضارب لانه منكر وقد مضى الجاهل الذي
 ضرب السنان ولم يسقط فلا يثبت للضارب وقالوا ينبغي ان ينصل بين الاضراس التي
 لا ترى وبين الموارض التي ترى فيجب في المادول حكومته عدل ان فوق به منفعته
 المضر فان يجب الارش كله وفيه الباقي يجب الارش كله كيف كان لغلات الحول وان
 اختلفا في حصول المسود اذ فصار ان كان له كان كانه اصل المنفعة وفي الاختلاف
 القول قول المضروب قياسا لانه منكر لا يظهر معيب فعل من الماند سجال على الفعل
 لانه اسبب الما ان يعقم المضارب البينة انه بغير قال رحمه الله تعالى واذا جرح رجلا
فالتجرح ولم يبق له اثر او ضرب مجروح فبرأ وذهب اثره فلا ارش وهذا قول ابي حنيفة
رحمه الله وقال ابو يوسف رحمه الله عليه ارش الم وهو حكومة عدل لان الشئ الجرح
ان قال فالالم الحاصل لم يزل وقال محمد رحمه الله عليه اجرم الطبيب لانه اذا كان
نكاه له اخذ ذلك من ماله واعطاه الطبيب وفي شرح الطحاوي يسوق قول ابو يوسف
عليه ارش الم باجرع الطبيب وبالداواة فعلى هذا اخلاف بين ابي يوسف ومحمد والى
حنيفة رحمه الله ان الموجب هو الشئ الذي يلحقه بفعله وذوال منفعته وقد
زال ذلك بذوال اثره والمنافع لا تقوم الا بالفعل كالا جرح والمضاربة الصحيح
او شبه العقد كالفاسد منها ولم يجرع شي من ذلك في حق الجاني فلا يلزمه العزاة
وكذلك مجرد الم لا يوجب شي لانه لا قيمة له بمجرد الم الماترى اما من ضرب انسان
ضربا مؤلما من غير جرح لا يجب عليه شي من الارش وكذا لو شتمه شتما يؤلم مثله لا يقضي
شيئا قال رحمه الله ولا يوجب جرح حتى يبرأ وقال الشافعي يقتض من في الحال
لان الموجب قد تحقق فلا يدرى كافي المصالح في النفس ولنا ما روي انه عليه السلام
نهى ان يقتض من جرح حتى يبرأ صاحبه رواه احمد والدارقطني ولا الجراحات يعتبر
فيها لاحتمال ان يسرى الى النفس فيظهر انه قتل فلا يعلم انه جرح الما بالبر فيقتض منه
قال رحمه الله وكل عمد سقط فيه قودره لشبهه بقتل الجاني لانه عمد ذميمة في مال
القاتل وكذا ما وجب على او لعنه فاذا لم يكن نصف العتري نصف عتري لانه لما

من بدس انسان فخر

روي عن ابن عباس موقوفا ومرفوعا لا يقتل العاقلة عمدا ولا عمدا ولا عمدا ولا عمدا
 وان العاقلة تتحمل عن القاتل تخفيفا عنه وذلك يلقى في الخطي لانه محذورون المتعد
 لانه من جبه التخليط والذي وجب بالصلح اما وجب بمقدرة والعاقلة لا تتحمل ما وجب
 بالمقدرة وانما تتحمل ما وجب بالقتل وكذا ما لزمه بالقرار لا يتحمل العاقلة لانه لا ولاية
 على نفسه ودون عاقلة فيلزمه ردهم وانما لا يتحمل اقل من نصف عتري لانه لا يودي
 الى الاحجاف والمستصالح بالجاني والتحمل تحمزا عنه فلا حيلة اليه ثم الكل يجب بوجوب
 الى ثلاث سنين اما وجب بالصلح فانه يجب حالا لانه واجب بالعقد فيكون حلالا
 بخلاف جرح وما روي ان ارش الموضحة يجب في سنة لانه دون الثلث الدية والثلث
 وما روي يجب في سنة وقال الشافعي ما وجب لقتل الجاني لانه يجب حالا لانه المصالح
 سقط شرعا الى بدل فيكون ذلك البديل حلالا كسائر المتلفات ولنا ان المتلف ليس مال
 وليس مال لا يقضي بالمال اصلا لانه ليس بقيمة له اذ لا يقدم مقامه وقيمة الشئ ما يقدم
 مقامه وانما عرفنا ثمنه بالمال بالسرعة والسرعة اما قوده بدية موجهة الى ثلاث
 سنين واجباب المال حلالا زيادة على ما وجبه الشرع وصفات لا يجوز كالا يجوز اجابة
 الزيادة على ما وجد الشرع قدرا قال رحمه الله وعمد العبي والجنود على عاقلة تكفي فيه
ولا يحرم من الميراث والتعديم كالعبي وقال الشافعي رحمه الله عند يجب الدية في ماله
لان العمد هو القصد وهو عند الخطا في يتحقق الخطا يتحقق منه العمد ولهذا يوجب
ويعذر وكان ينبغي ان يجب القصاص الا انه سقط للشبهة لانه ليس من اهل العقوبة
فيجب عليهم حرجه الاخر وهو المال لانهم اهل الوجوب عليهم فصار نظر السرقه فانهم اذا
سرقوا لا يستطع اديهم ويجب عليهم ضاها الما المروق منه لما قلنا ولهذا اوجب عليهم
التكفير بل الما لانه اهل المستويات دون الصوم لعدم الخطاب وكذا يحرم الميراث عندك
بالقول ولنا ان الجنون ما صل على رجل بسيف فخر به فخرج ذلك الى غير رضاه عنه فحمل عقله
على عاقلة بحجر من الصحابة رضي الله عنهم وقال عمر بن الخطاب سواك العبي مظنة
الرحمة قال عليا السلام من لم يرهم صغيرا ويوقر كبيره فليس منا والعاقلة الخطي لما اتحق
التخفيف حتى وجبت الدية على عاقلة فهو لام اذ بهذا التخفيف فيجب على العاقلة
اذا كان الواجب قدر نصف العتري او اكثر بخلاف ما روي فلا يسكن به سكون الما لانه
كافي البالغ العاقل ولا سلم تحقيق العمد منهم والقصد وهو يتربى على العلم والعلم بالفعل
وهو عدم العقل فكيف يتحقق منهم القصد وصار كالكالبام وجرما الما لانه عتري
وهو ليس من اهلها والكفارة كالكفارة ولا ذنب لم يستره لانهم مرفوع القملوات
الكفارة دائمة بين العباد والمقوية بمعنى ان فيها معنى العبادة ومعنى العقوبة
ولا يجب عليهم عبادة ولا معصية وكذا سب الكفارة يكون رايين الخطر والباحة
ليكون العقوبة متعلقة بالخطر فعلم ان يوصى بالجناية لانه اسم لفعل محذور
وكل ذلك ينبغي على الخطاب وهم ليسوا بخاطين فكيف يجب عليهم الكفارة ولهذا
فصل في الجنين لما ذكر احكام الجناية المتعلقة بالادمي من كل وجه شرع في

من بدس انسان فخر

بيان احكامها المتعلقة بالارحم من وجه دون وجه وهو الجنين بيان ذلك ما ذكره شمس المنة
 الرضعي في اصوله ان الجنين مادام يجتنب في البطن ليس له ذمة صالحة لكنه في حكم جنين
 من الارحم كذمة منفرد بالحياة بعد ما يكون من ذمة في اعتبار هذا الوجه يكثر
 اهلا لوجوب الحق له من عتق اوارث او وصية وباعتبار الوجه الاول لا يكون اهلا لوجوب
 الحق عليه فلما بعد ما يولد فله ذمة صالحة وهذا لا يقلب على مال انما انقلب
 يكون ضمانا له ولغيره مهرانة بقتل الولي وفي العيني جنين على ذمة فصيل بمعنى
 شعول هو من جنين اي مستور من جنه اذا استقر من باب طلب والجنين اسم لولد
 في بطن الام مادام فيه والجمع اجنه فاذا ولد يسمى وليا ثم رضعا الي غيره فكذلك قال
 الرضعي الجنين مادام في بطن امه ليس له ذمة صالحة لكنه في حكم جنين من الارحم
 منفرد بالحياة بعد ما يكون **نفسا قال رحمه الله تعالى ضرب بطن امرأة فالت**
جنينا ميتا يجب غرة نصف من الدية الغرة الحيار وغرة المال حيار كالزهر والبيهر
 البخت والعبد والمائة الغارضة وقيل انما سمي بالجنين غرة لانه اول مقدار
 ظهر في باب الدية وغرة النول له كاسم لاول النهر غرة وسمى وجه الميت غرة لانه
 ادل في يظهر منه والمراد بنصف عند العدة وبقا الرجل ولو كان الجنين ذكرا في
 الاثني عشر دية المرأة وكل منها خمسية درهم ولهذا لم يبينوا في المختصر انه ذكرا وانثى
 لانه دية المرأة نصف دية الرجل فالعشر من ديتها قدر نصف العشر من دية الرجل
 والقياس ان لا يجب غرة الجنين لانه لم يتبين جنسية والظاهر لا يصلح حتى لا يستحقاق
 ولهذا لا يجب في جنين البهيم المتصاص بالولادة ان تنصف والم فلا يجب شيء
 ولكن انما يجب كمال الدية لانه بغيره من جنس حدوث الحياة فيه فيكون بذلك كالزهر
 للزوج ولهذا المعنى وجب قيمة ولد العزير فانه من جنس حدوث الرق فيه وكذلك
 وجب على المحرم قيمة بعض الصيد ذكره ولا يتصور ان يروي ان امرأة من هذا ضربت
 بطن امرأة فقتلتها وما في بطنها فاختصم اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فمضى
 ان دية الجنين غرة عبد امة قيمته خمسية درهم وقضى بدية المرأة على عاقلة
 وهي اذا كانت خمسية درهم قال في النهاية انما يقبضه احد لا يدعي تبين الامنة لانه كان
 قيمته لا تبلغ خمسية كذا وجدته بخط شيخي ولما روي انه قضى بالغرة على العاقلة ولا
 بدل النفس من وجه فتكون على العاقلة اطلاق في قوله امرأة وفي المتن رجل ضرب بطن
 امراته فالت جنينا حيا ثم مات ثم الت جنينا ميتا ثم ماتت الام بعد ذلك وللرجل
 الضارب بنت من غير هذه المرأة وليس له ولد من هذه الذي ولدت عند الضربة
 ولها افق من ابيها وامها فعلى عاقلة الاب دية الولد الذي وقع حيا ثم مات ثم مات
 من ذلك امه الدرس وابقى فلا فوة هذا الولد من ابيه وعلى الوالد كفايا ما في الولد
 الواقع حيا وكفاية في امه والولد الذي سقط ميتا فاما فيه غرة على عاقلة الاب
 خمسية ويكون من ذلك للسكن وابقى من الولد الذي وقع حيا وورث من ذلك الزك
 ايضا ولو كان الرجل ضرب بطنها بالسيف عمدا فقتل ودفع البطن ودفع احد

الاولين جارية السيف ثم مات ودفع المخرجات به جراحة السيف ايضا ثم ماتت الام
 من ذلك فعلى الرجل القود في الام وعلى عاقلة دية الولد الحيا وغرة الجنين الميت قال محمد في الخلا
 الصغرى في السراية فقتل المخرج مسلمة كانت او كافرة ويكون بدل الجنين بين الدية
 وفي الكافي هذا الايتين خلقه او بعض خلقه وفي شرح الطحاوي او كانت امه علق
 من سيدها وكفاية في الجنين ويجب في سنة واحدة وفي شرح الطحاوي ولو التقت
 جنينين يجب غرة واحدة وان كانا احدهما حيا ثم مات والمخر حية ميتا يجب غرة ودية
 وعلى الضارب الكفارة وان ماتت الام ثم جرح الجنينان يجب دية الام وحدها الا اذا
 خرجا جنينين ثم ماتا يجب عليه ثلاث ديات فاعتبر على هذا القياس وان كان في بطنها
 جنينان خرج احدهما قبل موت الام وخرج الآخر بعد موت الام وهما ميتا يجب في
 الذي خرج قبل موت الام ولا يرث من دية امه شيئا ويرث الام والجنين المخر وهو الذي
 خرج بعد موت امه لا يرث من احد ولا يرث عنه قال وان كان الذي خرج بعد موت
 الام حيا ثم مات ففيه الدية كاملة وفي شرح الطحاوي ولو خرج الولد
 حيا ثم مات يجب ديتان قال ويرث هذا الجنين من دية امه وهل يرث هذا الجنين
 المولود وهذا الذي خرج ميتا قبل موت الام ينظر ان كان الام حيا لا يرث وان
 لم يكن حيا يرث هذا انما ضرب بطن حرة والت جنينا ميتا قبل موت الام ينظر
 ان كان الام حيا لا يرث فاما اذا ضرب بطن امه والت جنينا ميتا والام حية ينظر
 ان كان هذا الحمل حيا لا يرث من المولى يجب الغرة ذكرا كان او انثى وان كان
 الجنين رقيقا ذكره ظاهر روايته اصحابنا انه يقدم على الهبة لو كان حيا ثم اذا ظهر
 ميتا ان كان ذكرا يجب عليه نصف عشر قيمته وان كان انثى يجب عليه عشر قيمتها
 وروى المحققين زياد عن ابي يوسف انه قال مضى الضارب للام فتصا
 الولادة ان تنصها الولادة فلا شيء عليه في الجنين وان لم ينقصها الولادة فلا شيء عليه
 فاما الكلام بين ابي حنيفة ومحمد بمنزلة الجنانية على الحر لا يراد موجهها على الدية و
 يتملها العاقلة ثم في الجنين الحر الغرة وذلك نصف عشر دية ان كان ذكرا وعشر
 دية ان كان انثى ففيه جنين لامة يجب بحسب ذلك من قيمته وعنه ابي ابي يوسف
 الجنانية على المالكين بمنزلة الجنانية على المهرام وعن ابي يوسف لا يجب في جنين لامة شيء
 ويجب ما تنص الام **قال رحمه الله تعالى فان القتل حيا مات دية اي يجب**
 دية كاملة لانه انما خطا او شبه عمد فنجب فيه الدية كاملة قال رحمه الله
 فان ماتت الام ذرية وغرة لما دينا ولا يها جنينتين فيجب عليه موهما وهذا
 لا عرف ان الغنل يتعد بتعدد وانه فصار كما اذا رمى فاصاب شخصا فتخذت
 منه الجاه فقتله فانه يجب عليه ديتان وان كان خطا وان كان الاول عمدا يجب
 القصاص والدية **قال رحمه الله تعالى وان ماتت فالت ميتا ذرية فقطر ذاك**
السا فيجب الغرة مع الدية اي الجنين مات بغيره ظاهرا فصار كما اذا القته
 ميتا وهي بالحياة ولنا ان موت الام سب لموته ظاهرا لان حياته بجوارحه ودمه

فيحقق بغيرها فلا يكون معنى ما ورد به النص اذا احتال فيه اقل فلا يجزي والارادة المأم
لانه تنالها فصار كما اذا القته حيا ومات قال رحمه الله تعالى ويجب فيه يورث عنه
ويورث الضارب ولو ضرب بطن امراته فالقت ابنه ميتا فعلى عاقلة المبررة ولا
يورث منها وانما يورث لانه متى من وجه على ما بينا والفرق بدله ولا يورث الضارب
من الفرع شيئا لانه قاتل مباشر ضربها ولا ميراث للقاتل بهذه الصفة قال رحمه الله
وفي جنين المامة لو ذكر نصف عن قيمته لو كان حيا وعنه قيمته لو انثى وقال الشافعي
يجب فيه عن قيمته المأم لانه جنين من وجه وضمان الجنين يوجب ضمان المأمول وهذا
وجب في جنين الحر عشرين مثقالا بالاجزاء وهو الفرع ولنا انه بدل نفسه فلا يحد بغير
اذا لا ينظر في الدرع والدليل على انه بدل نفسه ان المامة اجتمعت على انه لا يشرط
فيه نقصان المصل ولو كان ضمانا الطرف لما وجب الا عند نقصان المصل ويورد ذلك
انما يجب في جنين الحر مودود ولو كان بدل الطرف لما يورث والحر والعبد كما يختلفان
في ضمان الطرف لانه لا يورث وانما يختلفان في ضمان النفس ولو كان ضمانا الطرف
لما يورث في الحر فاذا اثبت انه ضمان النفس كادية مقدار بنفس الحر بانفسه عن
كراهي ساير النضيات وان الفرع مقدرة بدية المأم بل بدية نفس الجنين اذ لو كان
حيا يجب نصف عن قيمته ان كان ذكرا وعشر دية ان كان انثى فكذا في الجنين
المامة يجب بشكك النسبة من قيمته لا تكل ما كان يقدره دية الحر من مقدرة من قيمة العبد
فيجب نصف عن قيمته ان كان ذكرا وعنه قيمته ان كان انثى وعن ابي يوسف ان
يجب ضمان نقصان المأم ان اشقت بذلك اعتبار الجنين في الهام وهذا على اصله يستقيم
هذا اذا كان الجنين من غير مولاها ومن غير مفرور واما ان كان من احداهما ففيه الفرع
المذكور في جنين الحر ذكر اكا او انثى لانه حر في نوازل من سائمة رجل قال كاتبة المجلى
احد الولدين الذي بطنك حر ثم مات فضرِب امساك بطنها فالقت جنينين ميتين
غلام وجارية قال على الجاني غرة وذلك خمسية وعليها بضاعة الغلام ربع عن قيمته
لو كان حيا وعليه في الجارية نصف خمسية ونصف عن قيمتها وفي العيون رد في شام
عن ابي يوسف في رجل اشترى امه حاملة فلم يتبينها حتى امتق ما في بطنها ثم ضرب
انساك بطنها فالقت غلاما ميتا فالشترى بالجوارح اذا اخذ المامة بجميع النضيات
الجاني بارش الجنين ارش حر فيكون له النضل طيبا وانما اشترى البسعة المامة ولزمه
الولد بحصته من الممن ولو كان الجنين اب حركا ارش الجنين لو ولد في الوجهين
حيثما ولا شيء للشترى منه وفي التمه كسبل يوسف بن محمد البلاي عن رجل زني
بجارية غير فاجلها ثم احتال هو وامرته فاسقطا الحمل في الجارية وماتت الجارية
بذلك السب ما الحكم في ذلك وما يجب عليها فقال ما الجارية فانه يجب عليها ضمانها
اذا ماتت بذلك السب وفي الحمل الفرع ان حيا او ميتا فانه سقط وهو حي ثم مات
فانه يجب قيمته وان كان الحمل اودما فانه لا يجب فيه شيء وفي المستقر قال ابو حنيفة
وابو يوسف رهما الله اذا ضرب الرجل بطن امراته فالقت جنينا ميتا فلا كفارة

عليه

عليه ولا يرث منه وان القت جنينا ميتا قد استبان من خلقه شيء ثم ماتت هي من تلك الضربة
ثم القت جنينا حيا ومات في الاول الفرع وفي المأم الدية وفي الجنين الثاني الدية كالملة قال
في الزيادات رجل اشترى من اخر جارية وبطنها ثم اشترى وبطنها وجعلت منه ثم اشترى
الجارية ضربت بطن نفسها متعولة فاسقطت الجنين او القت جنينا ميتا او شربت من
الدواء ما يوجب سقوط الولد متعولة او وضعت في قبلها ما يضره الولد واختلفت في الدم سقط
الجنين ثم استحق رجل بالينة وقضى القاضي المستحق بالجارية وبالفرع على الشترى
فقال الشترى المستحق ان امك تلت ولدها وان ولد الرجل وان ولد امراته حر لانه ولد الغرور
ومر الجنين الحر بغيره بالفرع فانه دفع امك او اذها بغير الجنين الحر اذا فعلت ذلك
بنفسها كان على عاقلة الفرع ومشرطان يكون متورا به في فعلها وهذا اذا فعلت بغير
اذن الزوج وبغير اذن الولي فان فعلت ذلك باذنها فلا ضمان وفي الكاكية والجنين
الذي قد استبان بعد خلقه كالظفر والسر بمنزلة الجنين التام في جميع هذه الاحكام
وفي السفينة سيل عن مختصة حامل بمعنى عدتها باسقاط الولد هل للزوج اس
بجاسها في هذا الحمل فقال ان اسقطته بغيرها وجب للزوج عليها غرة قيمتها خمسية
ودرم بفرع خالصة ولا يسقط شيء من ذلك لميراثها لانها قاتله ولا يرث القاتل وسيل
ابو القاسم عن امرأة شربت الدوا فالقت جنينا ميتا او حملت حلا ثقبلا فالقت
جنينا ميتا او على عاقلة ما خمسية درهم وفي سنة واحد لو ارش الحمل ابا كاه او غير
وان لم يكن لها عاقلة فهي في مالها في سنة وفي الحادي وذلك لزوجها لانه هو الوارث
قاله يوسف بن عيسى وفي جامع الفتاوى دلوم يعلم انه ذكر ان انثى يورث بالمتقين
كالجنين المشكل ولو ضاع الجنين وما يمكنه بقره باعتبار لونه وجهها به ودفع الشافع
في قيمته القول للضارب لانه المتكبر كما لو قتل عبدا خطا ودفع في قيمته الساذج وعجز
القاضي عما شق به باعتباره كاه القول للضارب كذا في العين شرح الهادي
قال رحمه الله فان حرره سيده بعد ضربه فالقته ماتت فيه قيمته حيا ولا يجب الدية
وان كان بعد العتق لان الرجوب بالضرب والضرب صادم وهو رقيق فيجب قيمته
حيا لانه صار قاتلا له وهو حي فاعتبرنا حاله السب والتلف فارجبنا عليه
القيمة باعتبار حاله السب وهو الضرب لانه رقيق حينذ واوجبنا عليه جميع قيمته
باعتبار حاله التلف كانه ضربه في الحال وكان ينبغي ان يجب ما تنص به في ان يوجد
العتق كالموت فلو لم يجد اوجزه فاعتقه الولي ثم مات يجب عليه ارش اليد والرجح
وما تنص من قيمته الى العتق لان العتق يقطع السراية لكن اعتبر فيه الحالات
مبطل كان الضرب لم يوجد في حق الجنين لان المقصود بالضرب المأم فما وجب القيمة
دوة الدية لانه صار قاتلا له بالضرب الاول فصار كما لو رمى عبدا فاعلقه الولي
ثم وقع عليه السهم مات فانه يجب عليه القيمة للمولى لا الرمي ليس بجناية تام يتصل
بالحمل فلا يجب فيه شيء بدوى الاتصال بخلاف النضج والرجح لانه جناية في الحال
والعتق يقطع السراية ومع هذا يجب القيمة دوة الدية لانه يبرق قاتلا له من وقت

201

الرمي لانه الفعل الملوكون له وقال في هذا السلام قال بعض مشايخنا من قوله من اي الديه
 وقوله ولا يجب الديه وليس هو في الجامع الصغير وجهه ان الضرب وقع على ام فلم يعتبر
 جنائيه في الجنين المبعد الانفصال حيا وكذلك لم تنقطع سريته بخلاف من جرح فاعتقده
 موافق وقال بعضهم بل المراد به حقيقة القيمة لا الجنائية وقد ثبت منه لكن لا يعتبر في حق الجنين
 متصور المبعد الانفصال فاشبه الرمي الذي تم من الرمي ولا يعتبر في حق الام بعد
 الاصابة وقيل هذا عندهما وعند محمد يجب قيمته ما بين كونه مضروبا الى كونه غير مضروب
 لان القطع قاطع السرية وقد بقوله بعدضربه لانه لو جرح قبل الضرب فالقته حيا
 فالواجب الديه على قولها وعلى قول الام يجب قيمته ما بين كونه مضروبا الى كونه غير مضروب
 فاختلف المسارح فمن يكون هذا القدر قال بعضهم لورثة الجنين وقال بعضهم للمولى
 كذا في التاتارخانية قال رحمه الله تعالى كفاية الجنين وقال الشافعي يجب
 الكفارة لانه منتهى وجهه يجب احتياطا لانها من العباد ولنا الكفارة فيها معنى
 العقوبة لانه تتادى بالصوم وتعرف وجوبها في النفس المطلقة فلا يتقدها لان
 العقوبة لا يجري فيها القياس وقول الشافعي مناقض بانه لانه كما يعتبر جزا حتى اوجب
 عليه عشر قيمة الام وهذا اعتبر بنفسه حتى اوجب عليه الكفارة ونحن اعتبرناه جزا
 من وجهه وهذا لم يجب بینه كل البدل فكذا لا يجب بینه الكفارة لانه الاعضاء الكفارة جنائيا
 لما اذا تبرع بها هو لانه ارتكب خطورا كما اذا اتى الى الله تعالى كما افضل له ويستغفر
 الله تعالى بما صنع من المحرمات المظنة والجنين الذي استبان في جميع ما ذكرنا من الاحكام لا يملك
 مادونيا ولا ولد له حق الاحكام كامومية الولد وانقضا العدة به والقيل وغير ذلك
 فكذا في حق هذا الحكم وانه يميز من العلقه والدم قال رحمه الله تعالى واشرب ردا
 او عالجتها فوجها حتى اسقطته من عاقلتها الغرة او فعلت بلا اذنا لانه التفتة مستعدة
 فيجب عليها ضامنه وتعمل عنها العاقلة لما بين ولا ترف هي من الغرة سيما لانها قاتلة بغير
 حق والقاتل لا يدرك بخلاف اذا فعلت ذلك باذن الزوج حيث لا يجب الغرة لعدم التمريض
 ولو فعلت ام الولد ذلك بنفسها حتى اسقطت فلا شيء عليها ما لم تستحق الاستقالة وجوب
 الدين على الملوكون سببه ولا استحققت وجوب المولى غرة لانه بين ان ليس بالكن لها وانه موزر
 وولد الغرة رحو الماهل وهي مستعدة بذلك الفعل نصارت قاتلة للجنين فيجب الغرة له
 ويقال للصحفي انما سبقت سلم الجاهلية واشيت اذها لانه العلم في جنائيه الملوكون والله
 سبحانه اعلم وفي جامع الفتاوى وفي نفاذ بن رسم امراة شربت دوا المنقط ولدها عمدا
 والقت جنينا حيا ثم مات فعلى العاقلة الديه ولا ترض عنه سيما وعليها الكفارة واب
 القت جنينا ميتا فطما فقتها غرة ولا ترض منه سيما وعليها الكفارة وقال ابو بكر في
 غر هذه الصخرة انما اذا استقطت سقطت فليس عليها التوبة والاستغفار وان
 جنينا فطما غرة وتاديله اذا شربت دوا يعجب سقوط الولد وتعدت ذلك وفي المشي
 رواية بمجولة امراة شربت دوا فاستقطت وكانت شربت بغير ذلك بغير استسقاء ط
 الولد ففعلها الغرة ولا كفارة عليها في قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله ولا ترضه وقال بعضهم

عليها الكفارة وهذا الجواب الزيادات الحاوي وفي الفتوى سيل ابو بكر عن حامل ارادت ان
 تاتي العلق لعقبة الدم قال من الطيب عن ذلك ان قال يضرب بالجل لا ينجل وان قال لا يضرب
 وكذا الحجامة والنصد قال النقيع سمعت محمد بن يوسف بن بكير يقول انما يضرب لها ان تنجل ذلك
 ما لم يتحرك الولد فاذا تحرك فلا بأس بالعلق والحجامة ما لم يرب الولد فاذا قرب فلا ينجل
 واما النصد فالاستماع في حال الحمل افضل لانه يخاف على الولد ان يدخل في امه مرضوب بين
 في تركه وفي فتاوى النخبة سيل عن محتلة وهي حامل حالت الاستسقاء والعدا استسقاء
 الولد قال ان سقط بطنها وجب عليها غرة ويكون ذلك للزوجه وفي الحاوي وهي لا ترض
 منه لانها قاتلة وفي القيسية ان اضرب بطن حامل بكيين فاصاب يد الولد في بطنها
 فتقطع ثم ولدته حيا فدية يد الولد على عاقلة لانه خطأ واذا استوى امه حامل فاسلم
 يتبسطا حتى عين ما في بطنها ثم ضرب انشا بطنها فالقت جنينا ميتا غير المستغيب
 ان شالته المامة بحج الثمن وابتاع الجاني بادرش الجنين ارش حرويطيب له الفضل وان
 شافح البيع في المامة ولزله الولد بحصة من الثمن ولو كان الجنين اباه او ارث
 اخ لم يقدم على المولى فادش الجنين له في الوجهين ولا شيء للثوري فصل قال ابي
 اذا ضرب ابنه الصغير تاديبا فطبت منه ذلك ينظر في ضربه حيث لا يضرب للتاديب او
 حيث يضرب ولكن فوق ما يضرب للتاديب فانه يضمن الديه وعليه الكفارة وان ضربه
 حيث يضرب للتاديب ما يضرب للتاديب فطبت عليه الديه والكفارة عندي خيفة وقال
 ابي يعقوب ومحمد لا شيء عليه وفي نفاذ بن رسم عن ابي يعقوب وان عليه الكفارة وعلى
 هذا الخلاف الرمي اذا ضرب الصغير تاديبا وفي الكبرى وان كان ضربه العلم في
 موضع المعتاد فمات لا يضمن هو ولا اب ولا الوصي في قولها جينا وكذا المردب
 الذي يملك الكتاب اذا ضربه باذن والد لا ضمان عليه وعليه الكفارة في قولها وهذا
 اذا كان ضربه العلم في موضع معتاد وفي رواية بمجولة لا كفارة عليها والفتوى على
 الاول والنذير اذا ضرب زوجته حيث يضرب للتاديب مثل ما يضرب حال شعزها
 يضمن بالجامع والاب والوصي اذا سلم الصغير الى مسلم يعلمه الزات او علا اخر اضربه
 العلم لتعليم فلا ضمان على العلم والاب والوصي وفي النخبة عن ابي حنيفة وفي رواية
 ان عليه الكفارة وان ضربه حيث لا يضرب او فوق ضرب التعليم فالعلم ضامن قال همام
 في نفاذ بن رسم قلت لمحمد ان لم يكن الاب قال له في امر الضرب سيما في العلم ورواية في بعض
 النسخ ان الاب اذا ضرب الصغير تاديبا يضمن على قول ابي حنيفة اذا كان التاديب اما اذا
 ضربه لتعليم الزات لا يضمن كما تعلم فاذا افرق بين ضربه العلم باذن الاب وبين ضرب
 الاب اذا كان الضرب لتعليم ذكر في لامية الخواص رحمه الله في شرح كتاب الجار
 ان في ضرب الاب ابنه وفي ضرب النذير زوجته روايتان عن محمد وفي رواية يضمن
 وفي رواية لا يضمن واما الوالد اذا ضرب ولده الصغير للتاديب فلا شيء انما
 يضمن على قول ابي حنيفة رحمه الله وقد اختلفت فيه المشايخ على قولها قاله الامضن
 وبعضهم قالوا هي ضامنه لانه الضرب تعرف في النفس وليس لها ولاية الضرب

في النفس اصلا وفي كتاب العلل الذبح ان ضرب امرأته لقتلها الى مضجعه فاذا ماتت فضربه
ضمن وبنه ليس للزوج ان يضرب امرأته على تركها الصلاة وللأب ان يضرب ابنه على ترك
الصلاة وذكر مسألة المعلم اذا ضرب الصبي باذن الأب على الاتفاق قال نحو ما ذكرنا قال
محمد رحمه الله ثمة وهذا عندنا وفي العيوب اذا قال لرجلين اضر بايكمي هذا مائة سوط
فليس لاحدهما ان يضرب المائة كلها وان ضربها مائة تسعة وتسعين وضربه المائة سوطا
واحد ففي القيس يضمن ضارب المائة في كل سوط المائة يضمن وهو يضرب بالوقال امرأتين
ان اكلتا هذا الخبز فانما طالعتان فاكلتا وان اكلت احدهما عامه المأخوذ والمأخوذ
بقية لا يطلق استحقاقا وفي الكبرى المعترف اذا ضرب التلميذ فمات ان كان ضربه
بارأيه او وصيه لا يضمن اذا كان الضرب في الموضع المعتاد وضرب امرأة على المضجع او في ادب
فماتت يضمن اجماعا وعليه الكفارة فما فوقها يضمنها وبين الأب ما ضرب الأب لنفسه المائة
وضرب المرأة لمصلحة الزوج الساجية رجل ضرب رجلا سوطا فخرجه فماتت فماتت عليه
ارثن الضارب ان بقي من الضرب وان لم يبق لا يجزي من الضرب يد قال ابو يوسف
يجب حكومة عدل وقال محمد اقرع الطبيب وثمان مائة في الجراح الصغر الخامسة
وهذا اذا جرح ثم برفا اذا لم يخرج في المأخذ لا يجب بالاتفاق وفي المشتري رجل قتل
عمدا له اخ معروف فاقرع اخوه ابن القتل وادعى ذلك المأخذ وهو كبير فمات للمرقة القود
وقال ابو النضر هذا الجواب خلاف ما في المأخذ في نادر همام عن ابي يوسف رجل ادعى
انه عبد واقام البينة شهد اليهود انه كان عبده فاعقته وهو حر اليوم فمات كان له
وارث قضى لوارثه بالتصاص في العمد في الخط بالدية وان لم يكن له وارث فمات
يتمته في العمد والخط في نادر بن سماعة قال سمعت ابا يوسف رحمه الله يقول في رجل
في دية صبي صغير فمات رجل يد الصبي عمدا ثم قال القاطع هو عبدك وقال الذي في يده
الصبي هو ابني فانه لا يصدق على انه واقصر منه ولو قال القاطع هو حر اذ
ليس بابنك وقال صاحب اليد هو ابني فاني اقصر له منه وان قال القاطع بعد موته
من الحباية هو عبدك وقال الذي في يده هو ابني لا يصدق على ذلك ولو قال هن القالة
قبل موت المجني عليه فعلى الجاني القود وفي المشتري رجل جرح فقال فلان قتلني ثم مات
واقام وارثه بينة على رجل اخر انه قتله لا يقبل بينته ذكر بعد ذلك هذه المسئلة
وعن ابي يوسف رحمه الله رجل جرح فقال فلان جرحني فاقام ابن له بينة على ابن
له اخر انه جرحه خطأ فمات لا قبل البينة على الابن بالحرمة عن الميراث بذلك فلما اخبرنا
ذلك في الميراث جعلنا الدية على عاقلة قال همام سمعت محمد رحمه الله يقول في
رجل ادخل نايما ومضى عليه في بيته فسقط البيت عليه قال لا يضمن الميت القبر والصبي
وفي المشتري رجل قتل عيني عبد وقطع المأخذ له اديده فمات الحباية منها مائة
فعلينا قيمته ان لا نأخذ من العبد فيكون فيها على قدر ذلك وكذلك كل جراحة من اثنين
سواء جراحة هذا في عضو وجراحة الاخر في عضو يستغرق ذلك القيمة كلها فانه يدعوه
اليها ويغرمها قيمته على قدر ارض جرحها ويكون بينهما على ذلك وان مات منها فالجراحة

خطا فكل واحد منها ارض جرحته على حدة من قيمة عبد صحيح وباقي فعلها مضاعف
وان علم ان احد الجرحتين قبل المأخذ وقدمات منها فعلى الجراح الاول ارض جرحته
من قيمته صحيحا وعلى الجراح الثاني ارض جرحته من قيمته مجروح والجراحة الاولى
وباقي من قيمته فعلها مضاعف وان برأها فالجراحة الاخرى تستغرق القيمة والجرح
الاول لا تستغرق فعلى الاول ارض جرحته وعلى الثاني قيمته مجروح الجرح الاول
ويخرج العبد اليه وان كانت الجراحة الاولى هي التي تستغرق القيمة فعلى الجراح الثاني
ارض جرحته اذا جرح الرجل جرحته يعلم انه لا يضمن منها الا ان يعلم انه يضمن كمن
ما يضمن المذبح بعد الذبح فمات من قيمته ذكر ركن الاسلام على السعي في شرح
ايسار القصاص على الثاني في كسب الاسلام هو ارضاه في شرح ايسار فيه اختلاف
المشايخ رحمهم الله بعضهم قالوا يجب القصاص على الجراح وهكذا ذكر في بعض روايات
الخوارزمي بعضهم قالوا لا قصاص على واحد منها ويجب الدية على الثاني ومن اسكن
رجلا حتى جرحه وقتله عمدا او خطا فلا يجزي على المأخذ عندنا وعلى القاتل القصاص
في العمد والدية في الخطا وهي مسئلة كتاب الديات في الظهيرة وجس المأخذ في
السجن وعلى هذا ما يمكن رجلا حتى جرحه فماتت فماتت الدية على
الاخذ عندنا لا على المأخذ وفي الظهيرة رجل قطع يد رجل فماتت فماتت الدية على
اجنبيا قطع الاصابع المذبح البواقي ثم ان المأخذ يد الذي لم يقطع المأخذ قطع
الكف التي لا اصبع فيها ثم اجتمعوا الى القصاص فماتت فماتت الدية على قاطع اليد بدية
واحدة خمسة آلاف درهم فيكون اربع اقسامها وهي اربعة اقسام درهم فيكون لقاطع
الاصبع وخمسها وهو الف لقاطع الكف ومئتين الاجنبى لقاطع اليد اربعة آلاف
درهم سلم له وفي الحامية ولد جرحه جارية انثى بشبهة وزال بكارتها على قول ابي
يوسف ومحمد ينظر الى مهر مثلها عمر مل الى نقصان بكارتها ايها كان الكسب يجب ذلك
ويدخل الاكل في المأخذ ولو ان صبيانا بصبية فاذهب عندهما كان عليه المهر بالزلة
البكارة لو كانت المرأة بالغة مستكرهة وكذلك وان كانت مطاوعة لا يجب المهر لانه
لوجب على الصبي كان لولي الصبي ان يرجع بذلك عليها كالأمر صبيان بشي فماتت فماتت
كان لولي الصغير ان يرجع على الامر فلا ينفذ تضمن الصغير ولو ان امة بالغة اغتصبها
فماتت فماتت الدية على صاحبها وان كان على الصبي مهرها لان امر امة لم يصح في حق مولد
الامة الساجية حتى وقع في محلة فمات رجل يد غير مبرأ من صاحبها وبغير مهر
حتى سقط عن داره ضمن ولم يأم ابن سماعة عن محمد رحمه الله حرمة سيف وعبد
مع عصا فالتصيا وضرب كل واحد منهما صاحبه حتى قتله فمات ولا يدري ايها بدا
بالضرب فليس على ورثة الحر ولا على مولى العبد في وان كان السيف بيد العبد والعصا
بيد الحر فعلى عاقلة الحر نصف قيمة العبد ولا على ورثة الحر على مولى العبد وان كان
بيد كل واحد منهما عصا وضرب كل واحد منهما وشججه موضحة ثم ماتا ولا يدري من الذي
بدا بالضرب فعلى عاقلة الحر قيمة العبد صحيحا المولى ثم يقال لو ادها اذ من ذلك

قيمة النجعة التي ولي الحر وهذا السقاء واليأس ان لا يكون له شيء منه بشرب الوليد
 عن أبي يوسف في رجلين ضرب كل واحد منهما صاحبه هذا بالسيف وهذا معه عصا فمات
 لا يدري أيهما بدأ قال علي صاحب المصنف دية صاحب السيف على ما قلته وليس لصاحب
 العصا شيء وإذا جرح الرجل عد بالسيف فاشهد المجرع على نفسه انفلانا لم يجرحه
 ثم مات المجرع من ذلك هل يصح هذا الاثبات قالوا هذا على وجهين اما ان يكون جرحه فلا
 معروفة عند القضاة وعند الناس كما ان الاثبات صحيحا في الذم فاما اقام الدية
 بينة بعد ذلك على انفلانا نجرحه لم يقتل هذه البينة وفي التبريد لارجل من كل واحد
 اما يضرب عد سوطا فتصلوه ثم ضرب اخر لم يضر سوطا فمات من ذلك كل فعل الذم
 لم يضر لارجل ما استقص من ضربه مضربا عشرة اسوطا عليه ايضا جز من احد عشر جزا من
 قيمة مضربا احد عشر سوطا ولو ان الذم ضربه بيد عشرة اسوطا ثم ضرب هذا الرجل
 سوطا ومات فعليه نصف سوطه ونصف قيمة مضربا احد عشر سوطا وفي اجازة
 القدرعي اذا ادعى الرجل قولا الى منزله فقتل على سوط او جلس على سادة فقتل
 لم يضمنوا ولو دعي ابنه او نوبه لا يسطر مثله ضنفا ولو قتلوا اناهم بايديهم فانكر
 لم يضمنوا ولو كان مستقلا بن سينا فخرق السيف الواسعة لم يضمن وفي الجامع الصغير
 محمد رحمه الله فمن اجتمع عليه الصبيان والجاني يريده قتل وفي المجازي لو اخذ
 ماله ولا يقدر على دفعه المبالغة قال ليس له ان يقتلهم ولو قتلهم بحب عليه الدية وفي
 فتاوى الذم انما الرجل اذا ارتدت والعباد بانه فقتلها رجل فاجتنب على القاتل هكذا
 ذكر محمد رحمه الله وفي المجازي ان على القاتل قيمتها السفينة سيل عن سعي الى السلطان واخذ
 من الرجل مالا ظملا هل يضمن الساعي قال نعم وروي هذا عن زفر واخذه كثير من مشايخنا
 لانه من الصلحة الفتاوى الخلاصة من سعي برجل الى السلطان حتى غرره لا يخلو من
 ثلاثة اوجه احدها ان كانت السعاية بحق باع كاي يرضيه ولا يمكنه دفع الماذي الجبار
 الى السلطان او كما فاسقا لا يمنع عن الفسق بالامر المعروف وفي مثل هذا لا يضمن
 الساعي الثاني ان يقول ان فلانا وجد كنزا او لمطة وظهر ان كان بضمن الما اذا
 كان السلطان عمدا لا يفرم بمثل هذه السعيات او قد يفرم وقد لا يفرم لا يضمن
 الساعي الثالث اذا وقع في قلبه ان فلا يجي الى المرأة دفع الى السلطان فخرمه
 السلطان ثم ظهر كذبه عندها لا يضمن الساعي وعند محمد يضمن وقال صدر الاسلام
 في كتاب القطة والقوى على قول محمد فقتله الساعي في زماننا او قيل هو قال
 صدقوا لو كانا ان لم يكن محسبا وليس للسلطان حق الاخذ على قاتل قول محمد ولو
 حايط انسان واخترق البيت شيئا المصحح انه لا يضمن الجاني اذا امر المولى باخذ
 المال باعبار الظاهر لا يجب وباعتبار السعاية يجب اما اذا لم يأمر المولى ولكن
 اراد بيته واخذ من بيته شيئا لاضاا والقتل في المام لا يضمن الجاني مطلقا قال
 النقيب ابو الليث رحمه الله الساعي لا يضمن ايضا والمساكين المتعوزون منهم القضاة
 الامام على السحدي والمحكم عبد الرحمن وغيرهما انوا بوجوب الضمان على الساعي هكذا

مطالب
 المنفعة

اختيار

اختيار الصدر الشهيد قبله وهذا المصحح ولوقفت على السلطان ان فلان فرسا جيدا او
 جيدة والسلطان ياخذها فاذ يضمن ولو كان الساعي عبدا يطلب بعد العتق ولو اشترى
 شيئا فقتل اشترى بن غالي يسمى هند ظالم واخذ ان قال صدقا لا يضمن وان كان
 كذا يضمن وفي مختصر جواهر زاده رجل جرح رجلا فاشهد المجرع على نفسه ان
 فلانا لم يجرحه ثم مات المجرع فلا يضمن على فلان واقتل البينة عليه وفي الجامع الصغير
 قال ابو نصر الدبوسي فمن قطع يد عبده او قتله اذ عليه التعزير في العتق عن
 عن خلف قال سالت اسد بن عمرو عن ضرب يده او رجله ومات منه قال هذا شبه
 العمد وقال الحق كذلك اذا اجرع في الضرب حتى مات فاما لو ضربه باخرة لا يخاف من
 مثله الموت مع هذه مات من خطا قال ابو الليث الكبير قول اسد جاب الى وفي المتن
 عن محمد رحمه الله قال في رجل تصدق بضرب اخر بالسيف فاخذ الضرب السيف
 من يده فقتل السيف اصابع الاخر قال ان كان من غير المصايل فخط الجاني الدية
 وان كان من المصايل فعليه القصاص وفي المتن رجل قتل عمرا وله ابنا وامرأة
 فقتل المرأة من الدم ثم اى احد الاثنين قتل القاتل وهو يعلم العفو فعليه الدية
 في ماله في تلك السنين يدفع عنه من ذلك ما كان له على قاتل الاب وقال النقيب ابو جعفر
 اخوان لاب وام قتل ادها اباه عمدا وقتل لافراهم عمدا ولا ولا يقتل الثاني باهام
 ويسقط القصاص عن الاب لا الاقل لا يقتل الاب صار القصاص مقتريا بين
 الماتين والاخر وبين المرأة للام من ذلك المتن فاذا قتل الاخر الام صار المتن الذي ورثها
 الام من الاب ميراث الاول فيسقط ضرورة واذا جنى على مكاتب اشياء لم يدر سواه
 لا يهدر الدية بل تكون الدية مضمونة على الجاني بعد التدبير ولو كاتبه واعنته هت
 الدية واذا جنى على مكاتب اشياء ادى المكاتب فقتل ثم مات المكاتب من تلك
 الجناية على الجاني قيمة المكاتب لا الدية وان مات حرا قال في المتن رجل شهد له رجلا
 انه قتل ابن فلان وشهد اخر ان لهذا الرجل ايضا انه قتل ابن هذا فلا سيما انشا
 اخر له غير الذي سيما الاول فذلك الذي الاول ولم يترك الفريق الثاني فدفع الشهيد
 عليه الى اليهود له ليعتله فقال اليهود انا اقتلك يا بني الذي لم يترك اليهود على
 قتله ولا انتك يا بني الذي زكى اليهود على قتله ثم قتله فلا يضمن عليه ولو قال ما قتل
 ابني الذي زكى اليهود على قتله وانما قتلت يا بني اخر لي قتله كان عليه الدية احتيا
 وفي القياس عليه القتل في المتن قال محمد في نصراني شهد عليه نصرانيات انه قتل
 ابن هذا النصراني عمدا فتضي عليه بالقصاص ودفع اليه ليعتله فاسلم فاني ادر
 عنه القتل واجعل عليه الدية وروي الحسن عن ابي بصير في مسلم قطع يد عبده
 النصراني عمدا فاقام العبد بينة من النصارى ان سواه كان اعنته قبل ان يقطع
 هذا المسلم قبلت شهادتهم على العتق والاقضية بالقصاص وله نصف القيمة داهم
 با يما يحدث الرجل في الطريق لما دفع من بيان احكام القتل شرا
 شرع في بيان احكامه شيئا وقدم الاول لكونه اصلا لانه قتل بلا واسطة وكونه

الذكر وقوما نكاح الحاجة الى معرفة ادكاه ام **قال** رحمه الله ومنه اخرج الى طريق
 العامة كنيها او يربا او جرضا او دكا فكل نزعته اي لكل احد من اهل الخصومة مطالبة
 بالمتفق كالمسلم البالغ العاقل الحر والذي لا يملك منهم المورد بنفسه وبدوا به نيكون
 له الخصومة بنفسه كانه المالك المستقر بخلاف العبد والحيوان المحجور عليهم حيث
 لا يامر بالخدم بطلانهم لانه خصومة المحجور عليه لا تقبل في ماله بخلاف الذي
 هذا اذا منى لنفسه واما اذا ابا الى الدين كالمسجد ونحوه فلا يمتنع كذا روي
 عن محمد رحمه الله وقال اسما عيل الصغار اما يمتنع بخصوصه اذا لم يكن له مثل ذلك
 فان كان له مثله لا يمتنع الي خصوصته لانه لو اراد به ازالة الضرر عن الناس
 لبدأ بنفسه وحيث لم ينزل ما في قدرته علم انه غير متبصر قال في العناية الكنيه
 المستراح والميزاب والمجرى قيل هو العبد وقال في غير الاسلام جرحه يخرج من انساب
 من الحايطة ليس عليه ثم الكلام في هذه المسألة في ثلاث مواضع ادها في اهل
 جيل له ادرات في الطريق ام لا والسالي في الخصومة في منعه من المحدث فيه
 درمنه بعد والثالث ضا ما يتلف هذه الاشياء اما المحدث فقال شمس الائمة
 ان كان المحدث يضرب اهل الطريق فليس له ان يحدث ذلك وان كان لا يضرب احد
 لسعة الطريق جائله ادرات فيه مالم يمنع منه لانه الانتفاع في الطريق بالمرور
 فيه من اضرب المارة لا يحصل له لقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وهذا
 نظير في عليه الدين فانه لا يسمع التاجر اذا طالبه صاحبه ولولم يطالبه جاز
 له تاجر وعلى هذا التعمد في الطريق للبيع والشرا يجوز ان لا يضرب به وان
 اضرب لم يجز لما قلنا واما الخصومة فيه فقال ابو حنيفة لكل واحد من عرض التاجر
 ان يمنعه من الرضخ وان يكلمه الرضخ بعد الرضخ سواء كان فيه ضرر او لم يكن
 اذا وضع يفرق المام لا يقتضيه على رايه لان التدبير في اعمال العامة الى المام
 والعرض بالضم الناحية والمراد واحد من الناس وعلى قول ابي يوسف لكل واحد
 ان يمنعه من الرضخ قبل الرضخ لا بعد لانه بالرضخ صار في يده خاصة والذي
 يخاصم بعد ذلك يريد ابطال يده الخاصة من غير منع ضرره من نفسه نيكون
 معينا ولا كذلك قبل الرضخ لانه ليس فيه ابطال يده الخاصة ولكل ادران يمنعه
 من ذلك وعلى قول محمد رحمه الله ليس لاحد ان يمنعه قبل الرضخ ولا بعد اذا لم يكن
 فيه ضرر بالناس لانه مادون له في ادراته سرعا الماترى انه يجوز له ذلك ان
 لم يمنعه احد والمانع منه تمنعت فلا يمكن من ذلك فصار كما لو اذن له المام بل
 ادلى لانه اذا اذن الشارع اخرى ودلايته اخرى فصار كالمادون حتى لا يجوز لاحد
 ان يمنعه وان كان جائزا في نفسه بخلاف المورد فيه لانه انتفاع با وضع له
 فلا يكون لاحد منعه **قال** رحمه الله تعالى ولا تصرف في النافذ الا اذا اذن
 اي له ان يتصرف باحداث الجرح وغيره كما تقدم ذكره في الطريق النافذ اذا لم يضرب
 بالعامة معناه اذا لم يمنعه احد وقد ذكرناه والخلاف الذي فيه فلا نعيد

قال رحمه الله

قال رحمه الله وفيه جرح لا يتصرف المباديهم اي في غير النافذ في الطريق لا يتصرف احد
 باحداث ما ذكرنا المباديهم اهل لان الطريق التي ليست بنافذ ملوكة لاهلها ثم فيها
 شركا ولهذا يستحقونها الشفعة والتصرف في الملكة المشتركة من الوجه الذي لم يرض
 له لا يمكن المباديهم الكلي اضربهم او يضرب بخلاف النافذ لانه ليس لاحد فيه ملك فيجوز الاشتغال
 به بالمرضخ باحد ولانه اذا كان حق العامة فيتعذر الوصول الى اذنا الكلي فحصل كل واحد
 كانه هو المالك وحده في حق الانتفاع مالم يضرب باحد وكذلك غير النافذ لان الوصول
 الي ارضائهم ممكن فبقى على شركة حقيقة وحكما وفي الشق انما يامر بمنع هذه الاشياء اذا
 علم حدودها فلو كانت قدية فليس لاحد حق النزاع وان لم يدرك حال هذه الاشياء تجمل قدية
 وهذا هو الاصل **قال** رحمه الله تعالى فان مات احد بسقوطها فديته على عاقلة
 كالوهر في رايه طريق او جرحا يتلف به انشا اي اذا مات انشا بسقوط ما ذكره من
 كنيه او ميزاب او جرح فديته على عاقلة من اخرجها الى الطريق لانه سبيل لولا
 متعدي وفي احدث ما يضرب به المارة باستعمال هو الطريق به او باحداث ما يحول
 بينهم وبين الطريق وكذا اذا اعتد بنبضه انشا فوقع على اخرها فديتها على عاقلة
 من احدثه لان الواقع كالمندفع على المخرول وسط الميزاب فاصاب ما كان في الدال
 رجلا فقتله فلا ضام على احد لانه وضع ذلك في ملكه فلا يكون متعديا فيه وان
 اصابه ما كان خارجا عنه يضمن وان لم يعلم اخراجا ام داخل لا يضمن فلا يضمن
 بالثكن لان فذاع دمه ثابت بيمين وفي الغل ثكن وفي الاحتجاب يضمن النصف
 لانه في حال يضمن الكل وفي حال لا يضمن شيئا يضمن النصف ولا يقال ينبغي ان
 يضمن ثلاثة ارباع الدية لانه يضمن في حالة النضاض والاصابة حالة وحده
 فلا يستعد ولا يستحالة اجتماعها بخلاف حالة الخرجان ولو اشترع جناحا الى
 الطريق ثم باع الكل فاصاب الجناح رجلا فقتله او وضع خبثه في الطريق
 ثم باع الخبثه وتركها المسترعي حتى عطب بها انشا فالضام على البايع لانه
 فعله لم ينسج بيزوال ملكه وهو الموجب بخلاف الحايطة المائل اذا ماعه وهو شرط
 في الحايطة المائل وفي حق البايع قد بطل الشهاد الاول لان الملك شرط الصحة
 الشهاد فيبطل بخروجه عن ملكه لانه لا يمكن من نقض ملك الغير فيما يخفيه انما
 يضمن باشتغال الطريق لا باعتبار الملكة والاشتغال باق بعد البيع الامري ان
 ذلك الاشتغال لو حصل من غير الملك كالمستاجر والمستعير والغاصب يضمن وفي الحايطة
 لا يضمن بيزوال ملكه ولو وضع في الطريق نارا فاشتعلت الدية فاحترق به شي لا يضمن
 لنسخ الدية فعله بالتحويل وان حركت النار يضمن عند بعضهم لان العين باقية
 فلم ينسخ فعله فكانت الجناية باقية وقيل اذا كان اليوم رجلا يضمن وان حولته
 ايضا لان فعله نكح مع عمله بما يعمل الدية وقد افضى اليها فيضمن كباشرة او
 بمنزلة دابة جالت في رباطها ولو استاجر دابة النار فاشتعلت لا يخرج الجناح او
 الظلة من دفع قبل ان يفرغوا من العمل فقتل انسانا فالضمان عليهم لانه التلطف

فيكون مع النصف الاول ثلاثة ارباع لان مع

نفسهم لان العمل لا يكون سلبا اليه بل ان قيل فزاعم منه فانقلب فمعلم متلفين وجب عليهم
الكفارة ويحرمون من المارث بخلاف ما تقدم من المسائل من الخراج للجناب او الميزاب او الكنت
الي الطريق فقتل انسانا بسقوطه حيث لا يجب فيه الكفارة ولا يحرم المارث لانه سبب وهنا
مباشره والقتل غير داخل في هذه فلم يستند فمعلم اليه فانتصر عليهم قال شيخ الاسلام رحمه الله
هذا على وجوه اما ان قال لم ابتلي جنبا على داري فانه مكبر اولى فيه حق اشراج الجناب
اليه من القديم ولم يعلموا لقتله ثم ظهر بخلاف ما قال ثم سقط فاصاب شيئا فالعمل على
الامر او رجوعون بالضمان على الامر قياسا واستحسانا بسقوطه قبل الخراج من العمل او بطله
لانه الضمان وجب على العامل بالامر فكذلك ان يرجع به عليه كالواستاجر شخصا ليد
له شاة ثم استحق الشاة بعد الذبح كان المستحق ان يضمن الذاب ويرجع الذاب به
على الامر فكذلك هذا اما اذا قل لم اسرعوا جنبا على فناداري واخبرهم انه ليس له حق
الاشراج في القديم او لم يخبرهم حتى ينفذ ثم سقط فالتفت شيئا ان سقط قبل الذبح
من العمل فكذلك في جواب القياس لان المستاجر لهم بالامانة بطلته بنسبه وقد علموا
فنادارهم فلم يحكم بالضمان على المستاجر كالواستاجر رجلا ليدفع شاة جازله واعلم
فدفع ثم ضمن الذاب للمجارم يرجع به على الامر وكذا الاستاجرهم ليعتد به بنبأه وسط
الطريق ثم سقط فالتفت شيئا يرجعوا به على الامر في الاحتجاج يكون الضمان على الامر
لان هذا الامر صحيح من حيث انه فنادار مملوك له وغير مملوك له من حيث انه لا يجوز
بينه فمن حيث ان الامر صحيح يكون اقتل الضمان على الامر بعد الذبح من العمل بخلافها
واظهار شبه الصحة بعد الذبح من العمل اولى من اظهاره قبل الذبح لان الامر اما لا يصلح
من حيث انه لا يمكن الاستماع بفنادار وانما حصل ذلك بعد الذبح من العمل قوله كماله
حرفه بديان طريق فتلف به انسان اي القتل بسقوط الميزاب وهو كالتلف بحرفه بديان
الحجة الطريق لان كل واحد منهما تل سبب حتى لا يجب فيه الكفارة ولا يحرم المارث فيلزم
حكمه كحكمه فيما ذكرناه قوله حرفه الى اخره حرفه بديان الطريق فجاءه وحرفه طائفة في استنها
ثم وقع فيها انسان ومات في العيلى يضمن الاول ربه وفي الاحتجاج يجب الضمان عليهم
انلا نادو حرفه بديان ثم جالرو وسع راسها فسقط فيها انسان ومات كان الضمان عليها
انلا نادو اتاويل المسئلة ان الثاني وسع راسها يحكم بعم الثاني ان الوازع اما وقع في
موضع بعضه من حرفه الاول وبعضه من حرفه الثاني اما اذا وسع الثاني راسها بحيث انه
لا وقع في موضع حرفه كان الضمان على الثاني وان لم يدبر الضمان عليها قاضي فادركه
حرفه الى اخره سقط انسان فقال الحاخا انما اتى نفسه وذكرته العرنة في ذلك كان القول
قولا الحاخا في قول ابي يوسف اخره هو قتل مجرد ان الظاهر ان البعير يرى موضع يديه وان
كان الظاهر ان الانسان لا يبيع نفسه الا اذا وقعت سلة فلا يجب الضمان بالانك قوله
حرفه بديان الطريق ثم كسها بالتراب في محصر او باهون غير الارض ثم جالرو وحرفه ثم وقع
فيها انسان ومات يضمن الثاني ولو كان الاول كبلى لبيد بالعظام او باليس من اخر الارض
يضمن الاول ولو غطى راسها ثم جالرو ومنع النطا فوقع فيها انسان فمات الاول كذا في قاضي

خا فبقوله فتلف فيه فلولم يت من ذلك بل مات جوعا او غما او عطشا هل يضمن الى اخر
لم يذكر محمد هذا وقد ذكر ابي يوسف في الاملا خلافا فقال على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يضمن
للمخاض اذا مات جوعا او غما وفي العيون الا اذا يموت من السقوط وقال ابو يوسف اذا مات
جوعا فالجذب كما قال ابو حنيفة فاما اذا مات غما فانه يضمن للمخاض وفي الكبدى والعنق
على قول ابي حنيفة وفي الذخيرة وقال محمد رحمه الله يضمن في الحالين هذا اذا كان الحرف في
طريق المسلمين فاما اذا كان الحرف في فنادار فوقع فيها انسانا فمات هل يضمن ان كان
العنا لغيره يكون ضامنا فاما اذا حفر في فنادار ان كان العنا مملوكه او كان له حق
الحفر في القديم ملكه الجواب لا يضمن وان لم يكن ملكا له ولكن كان لجماعة المسلمين او كان
سوقا بانه كان في سكة فبها فانه يضمن قال في المتن فنادار الرجل ما كانت
في دار يحتاج اليه وان كان في عرض سكة او عرض منها فادار الرجل ان يحفر له بيتا
في اصل حائط جاوره ونفيه فهذا كله فنادار الرجل الذي هو فنادار الرجل فنادار
فنادارها وان كانت السكة فامر بالحفر في موضع ليس له فيه منفعة ولا يحتاج اليه
الدار فهذا ليس بفنايه واذا اتى فخر انسان فمات في البيد فلا ضمان على المخاض وفي
شرح الطحاوي ومن حفر بيرا على قارعة الطريق فدفعت به اية او انشأ متلف
فالضمان على المخاض ولو جاز انسان قد دفعه والقاه في البيد وهكذا فالضمان على الدرع
دونه الخاف وفي الثانية رجل حفر بيرا في ملكه ثم سقط انسانا فقتل الساقط ذلك
الانسان او الدابة كان الساقط ضامنا دية او ثمة من كان فيها وان كان البيد في الطريق
كان الضمان على حافر البيد فادار حفر في ملكه نفسه فسقطه لا يكون مضافا الى المخاض
وكان تلف السقوط عليه مضافا الى الساقط واذا حفر الرجل بيرا في طريق المسلمين ثم جاز
اخر حفر طائفة اخرى في اسفلها ثم وقع انسان ومات فانه في العيلى يضمنان يضمن
المولود به ناخذ وفي الثانية وبه اخذ محمد واختلف المشايخ في جواب الاحتجاج منهم من
قال جواب الاحتجاج ان يكون الضمان على الاول والثاني منهم من قال جواب الاحتجاج ان يكون
الضمان على الثاني حصه المات اصحابنا اخذوا بالعيلى وكان كن حفر بيرا على قارعة
الطريق فجاء انسان ورجع في البيد سلاخا ثم جازت او وقع على السلاخ ومات من
ذلك فاما الضمان على المخاض وفي الظهور رجل حفر بيرا في الطريق فجاءه وحرفه ثم وقع
فيها انسان ومات في العيلى يضمن الاول ربه اخذ محمد رحمه الله وفي البحر يدين به ناخذ وفي
الاحتجاج يجب الضمان عليها لان كل واحد منها متعدي في الحفر لنفسه ويسل عن حرفه
صحرا قرية التي هي لاهل القرية وهي مبيت دوابهم حفر يحيط فيها الحنطة والشعر بغير
اذن الباقيين فجاء رجل واوقد في الحفرة نارا وذلك ايضا بغير اذن الباقيين فوقع فيها
حمار فاحترق بالنار فالضمان على من يجب فقال على المخاض فقال وهذا فيمن انقل اصحابنا
من كتاب الديات ان من حفر بيرا على قارعة الطريق والى رجل فيه حجر بعد ما وقع في
البيد رجل فاصابه الحجر الذي في البيد فمات ان الدية على المخاض بئله لو وقع رجل حجر
على الارض بقرب البيد فقتل بها انسان ووقع فذلك فالدية على من وقع الحجر هذا

٧ لرجل

اذا وضع الحجر واضع فاما اذا لم يصعه احد ولكن كانا حجر راسخا فقتل به انشا ووقع في
 البئر ومات فالضمان على الخاف لانه متعدي في التسبب وكان بمنزلة الماشي اذا
 وقع في البئر ولم يعلم بالبئر فالضمان على الخاف وان كان الماشي دافعاً عنه في البئر
 فانه مباح والحاف سبب في الظهور وان كان الحجر لم يصعه احد لكنه حمل السبل
 جابه فالضمان على الخاف ومن هذا الجنس ما ذكر في المتقي رجل خربيل على قارعة الطريق
 فجاء انشا ووقع باصبيه رجل اخر على الطريق ووقع في البئر ومات فالضمان على الذي
 صب الماء وان كان الماء السائل صاحب البئر واذا هضر الرجل بيرة في طريق مكة في
 الغياخ والمخاض في غير ممر الناس فوقع فيه انشا فانه لا ضمان له وهذا بخلاف
 ما حفر في طريق فانه يصير ضمانا فاذا هضر بيرة على قارعة الطريق فوقع انشا
 فلم من الوقعة وطلب الخروج منها فتملق حتى اذا كان في وسطها سقط وعطب
 فلا ضمان ولو سقى في اسفلها فمضبب بسخن منها فانه كانت الضممة في موضعها من الارض
 فلا ضمان وان كان صاحب البئر قلعها من موضعها ووضعها في ناحية البئر فمضبب صاحب
 البئر هكذا ذكر في المتقي شرح الطحاوي واذا هضر الرجل بيرة في الطريق فسقط فيه
 رجل فتملق به اخر وتملق الثاني بالثالث وسقطا جميعا واما ما ذكر في ثلاثة
 اوجه ان مات من وقوعهم ولم يقع بعضهم على بعض او من وقوعهم ووقع بعضهم على بعض
 وقد علم كيفية الموت او لم يعلم كيف ماتوا فانه ما وقعهم ولم يقع بعضهم على بعض
 فدية الاول على الخاف لانه كالدافع ودية الثاني على الاول لان الثاني سبب ودية الثالث
 على الثاني فاذا خرجوا ايضا واخرجوا عن عالم ثم ماتوا فمات الاول على سبعة اوجه
 ايامات من وقوعه لا غير فديته على الخاف وان مات من وقع الثاني عليه فدية هدر
 لانه قاتل نفسه بجر ايامات من وقع الثالث عليه فديته على الثاني لانه هو جسر
 الثالث وان مات من وقع الثاني والثالث فمضت دية هدر ونصف دية هدر ونصف على الثاني
 ولو مات من وقوعه ووقع الثالث عليه فالضمان على الخاف والضمان على الثاني
 وان مات من وقوعه ووقع الثاني والثالث فالضمان على الثالث لانه قاتل نفسه بجر الثاني
 عليه والثالث على الخاف لانه كالدافع والثالث على الثاني بجر الثالث مباح واما الحكم
 في الثاني فان مات لوقع الثالث عليه فدية هدر لانه جرح الى نفسه وان مات بوقعة
 الاول عليه فدية على الاول لانه صاد كالدافع الثاني في البئر وان مات بوقعة الاول
 والثالث جميعاً فنصف دية هدر لجر الثالث الى نفسه ونصفه على عاقلة الاول
 لجر الاول وابتاعه في البئر وامادية الثالث فعلى الثاني لجر الثاني له هذا اذا كان
 يدري حال وقوعهم فاما اذا كان لا يدري فلا يخلوا اما يكون بعضهم على بعض او جرحاً
 متفرقين فاما كانا متفرقين فدية الثالث على الثاني ودية الثاني على الاول ودية
 الاول على الخاف ولو وجد بعضهم على بعض فالضمان ان يكون دية الاول على الخاف ودية
 الثاني على الاول ودية الثالث على الثاني وهو قول محمد ودية قول اخر لم يبين محمد قتاله
 في الاصل وبقيل هو قول ابي يوسف وهو لا يفتي في دية الاول الا ان ثالثاً على صاحب

البئر وثالث على الثاني لانه جرح الثالث عليه وثالث هدر لانه الاول هو الذي جرح الثاني ودية
 الثاني نصفان على الاول لانه هو الذي جرح ونصفه هدر لانه جرح الثالث الى نفسه ودية
 الثالث على الثاني ونذكر حذر العبد قتيماً للفايدة وكذا نعيم عبد خربيل على قارعة الطريق
 فجاء انشا ووقع فيها فمضى عنه الولي ثم وقع فيها اخر فمضى الولي ان يدفعه كله او ينديه
 في قول ابي حنيفة رحمه الله وقال ابي يوسف ويحرم دفع اليه نصف كانها وقعاماً
 فمضى عنه احد الرابين رجل مات وترك دار وعليه من الدين ما يستغرق قيمتها فمضى عنها
 مونة من ضمان لنقصان الحفر بالمغرافا فوقع فيها انشا ومات فعليه ضمان ذلك على
 عاقلة ودية المتقي محمد بن ابي يوسف في عبد خربيل ثم اغتقه مولا ثم وقع العبد
 الممتق في البئر ومات قل على الولي قيمته لورثته قل محمد رحمه الله لا امرى عليه شي ولو
 اغتقه العبد او لانه هضر ووقع فيها فلا شيء على الولي بخلاف ودية نزار بن سماعة عن
 ابي يوسف رحمه الله مكاتبه خربيل في الطريق ثم قتل انشا فنقض عليه قيمته ثم وقع
 في البئر انشا ومات قال الساقط في البئر الذي اخذ القيمة فيها قال ذلك المذنب قال
 واذا جازي الساقط في البئر فاذا الذي اخذ قيمة المذنب من مولا لم يكن بينه وبينه
 خصومة ولا اقبل بينة عليه واما اقبل بينة على مولى المذنب فاذا اذكت كذا على المولى
 يرجع على الذي اخذ القيمة بنصفها وفي التجريد ولو كان الخاف مدبر او ام ولد ومضى
 على المولى بقيمة واحدة يعتبر القيمة يوم الحفر ولا يعتبر بزيادة القيمة ونقصانها واما
 المكاتب فيلزم الجنايات ويعتبر قيمته يوم الحفر ولو كان الخاف عبداً فالجنايات كلها
 برقبته ويخاطب المولى بالدفع او العدا بجميع الاركان فان اغتته المولى بعد الحفر قبل
 الوقوع ثم لحقت الجنايات فعلى المولى قيمته يوم عتق يشترك فيها اصحاب الجنايات
 التي كانت بعد العتق وقبله ويغرب في ذلك كل واحد بقدر ارض جنايته ولو لم يعتق
 ولكن وقع واحد ومات فدفن به ثم وقع ثاني وثالث يشتركون في الدفون اليه الاول
 في رقبته بقدر حقهم مر ولو مات عبداً قتل انشا ودفن المولى به ثم وقع انشا في بئر
 كانا حفرها العبد قبل ذلك عند الدافع فالعبد يدفع بنصفه المولى الساقط في البئر
 وينديه بالدية ولو عفى ولي الساقط في البئر لم يدفع الى الولي من العبد ولا خصومة
 في هذه المسئلة بين المولى الاول واما الخاف الذي يدع العبد ودية الجانيه ولو ان
 رجلاً خربيل في سوق العامة او بين يديه وكانا فمضبب به في فخر ذلك باذن المأم لا يكون
 ضامناً وبغيره انه يكون ضامناً كما لو اوقف دابة في السوق موضع اتيها الدابة للسيد
 فادفع الدابة في ذلك الموضع او عينوا ذلك الموضع باذن السلطان فاعطى لا يكون
 ضامناً وان لم يكن باذن السلطان كان ضامناً لان السلطان اذا اذن بذلك يخرج ذلك
 الموضع من ان يكون طريقاً فتعين لا يتقاف الدواب وبغيره ان السلطان لا يخرج من
 ان يكون طريقاً مر ولو ان مدبراً خربيل في الطريق ثم اغتته المولى ومات المولى حتى عتق
 المذنب يموت ثم ادفع المذنب نفسه في تلك البئر ثم مات فلورثته قيمته في تركه المولى
 قال المتري انه لو كان عبداً فباعه ثم اوقع العبد نفسه كان للمث تري قيمته على البايع وذلك

لو كان مكانه لم يعبأ واعتقه المولى وقد ذكره في المسئلة على الخلاف بين أبي يوسف
ومحمد بن عماره واذا احتل الرجل بهيمة غير ملكه فأكس من ذلك البهائم يفرق أرضا وحرية
كان ضامنا ولو كان في ملكه فلا ضمان رجل حتى أرضه من بهيمة العامة وكان على هذا العامة
أنها من صنف مفتوحة فوضعتها ودخل الماء في الماء الصغار وقد ذكرنا أرضا قد تم قال
الشيخ الإمام الجليل في هذا الموضع يكون ضمانا كانه امرى المأفيا قال رحمه الله في
مضامنها في ماله أي لو كان لها كذا في البئر أو بسقوط الجوف بهيمة يكون ضمانها في
ماله لأن العاقلة لا يتحمل ضمان المال واللقا الميزاب واتخاذ الطين في الطريق بمنزلة
القناجر والخشب لأن كل واحد من ذلك سبب بطريق من التعدي بخلاف ما إذا
كان في ملكه لعدم التعدي بخلاف إذا أكنس الطريق فخطب بموضع كنهه ضمانا
حيث لم يضمن لأنه ليس بمتعمد فيه لأنه لم يحدث فيه شيئا وإنما قصد الماطة الماذى
عن الطريق حتى لو وضع حجر فجاءه جرم عن موضعه فتلط به أمثا أو بالكان
ضمانه على من نخاه لأن فعل الماول قد انشعب وكذا إذا صب الماء في الطريق أو رشا أو
توضا فخطب به نفس أو مال يضمن لأنه متعمد فيه بخلاف ما إذا فعل ذلك في
سكة غير نافذة وهو من أهله أو بعده في موضع خشية أو سعة لأن لكل واحد من
أهله أن يفعل ذلك لكونه من ضرورات السكن كما في الدار المشتركة بخلاف الحرف فانه
ليس من ضرورات السكن فيضمن ما عطف به كالدائر المشتركة بغيره لا يضمن في السكة
ما يضمن بالحرف وفي الدار المشتركة يضمن لأن السكة ملكا حقيقة في الدار حتى
يسبق نصيبه ويتسم بخلاف السكة قالوا هذا إذا رشا ما كثيرا يجب يزلق فيه
عادة وأما إذا لم يجاوز العتاد لا يضمن ولو تمرد المور في موضع مع ماله لا يضمن
الداش لأنه هو الذي خاطر بنفسه فصار كمن وثب إلى جانب قوم في جملتهم بخلاف
ما إذا كان بغير علمه بأن كان ليل أو عمى وقيل في الشيء يضمن مع العلم أيضا إذا رشا
جميع الطريق لأنه مضطر في المور فيه وكذلك الحكم في الخشية الموضوع في الطريق
فإن أخذها جميع الطريق أو بعضه ولو رشا فخطرت بأذا صاحبها ضمان
ما عطف على الأمر استجاءنا قال رحمه الله ومن جعل بالوعة في طريق بامر سلطان
أو في ملكه أو وضع خشية فيها أي في الطريق أو فطره بلا إذن الإمام أمنا بالوعة بامر
الإمام أو في ملكه ووضع الخشية فلا يضمن بمتعمد قوله فطره وأما إذا بنا الفطر فتعد
رجل المور عليها لم يضمن لأن الثاني فوت حقا على غيره فأن التديس في وضع الفطر
على الإمام من حيث تعيين المكان للإمام فكانت جنايته بهذا الاعتبار والجناية بعد الإجماع
تعد رجلا المور عليها لم يضمن ووضع الخشية والفطر وإن وجد التعدي منه فيها
لكن تعدد المور عليها ففسط السببة إلى الواضع أي الواضع تسبب والمال بغير
فصلان هذا صاحب ماله ولا يعتبر التسبب معه وقد بيناه وأسأله فيما مضى ذات
استأجر أجرا يحجز ماله في غير بنيانه فضمانه على المستأجر والمأجر على المأجر أن

لم يضمن النهاية بنائه لأن امره قد صح إذا لم يضمن فقتل عليهم الجمل لأنهم معروفون بهيمة وطول
بالعرف بين هذه وبين الأمر استأجر الجناح فأن الأمر هناك إذا لم يضمن فقتل جميعا
على الأمر وهما لم يضمنوا الصلا والجلب ما أسأله المصنف في ذبح شاة الغنم بالذبح بناء
والامر متسبب وقد تقدم أن استأجر الجناح بمنزلة ذبح الشاة أكل إذا غلب استحقاقها
أكل بقوله وقال محمد بن الخضر لا يتقدم من متول الإمام وتأخر تأخر قول محمد بن عماره تأخر في الذبح
قول محمد بن كذا في العين شرح الهداية فصار كما إذا امر آخر بذب هذه الشاة ذبحها
ثم ظهر أن الشاة لغيره لأن ذبح الشاة يضمن المأمور ويرجع به على الأمر لكونه معفورا
من جهة وهذا يجب الضمان على المستأجر ابتداء لأن كل واحد منهما سبب والآخر غير متعمد
والمستأجر متعمد فتخرج جنايته فأن علمه بذلك والضمان على الأمر لأن امره لم يصب لأنه
لا يمكن أن يفعل بنفسه ولا غيره من جهته لعلمه بذلك فيبقى الفعل مضاعفا إليهم ولو قال
لم هذا فأنني ليس لي حق الحرف فيه فحجزوا فأت فيه أمثا فالضمان على المأجر
قياسا لأنهم علموا بفناء الأمر فلم يفرم ذبح الشاة الضمان على المستأجر لأن كونه
مئالة بمنزلة كونه ملوكا لا انطلاق يده بالتصرف فيه من القنا الطين والخطب
دربط الدابة والركوب وبنا الدكة فكان أمرا بالحرف في ملكه ظاهر بالنظر إلى ما ذكرنا
فكذلك ينقل إليه وقال الشيخ الإسلام إذا كان الطريق معروفا أنه للعامة ففطره أو قال
لم أو لا وإذا استأجر الرجل أجرا يحجزه بيل فحجز المأجر دون غيره أمثا ومات فهذا
على وجهين الأول أن يستأجر المأجر ليحجزه بيل في الطريق وأنه على وجهين الأول
أن يكون طريقا معروفا للعامة المسلمين يعرف كل واحد في هذا الوجه يجب الضمان
على المأجر علمه المستأجر بذلك أو لم يعلمه وإن كان الطريق لعامة المسلمين إلا أنه
طريق غير مشهور فأن علم المستأجر المأجر بأن هذا الطريق لعامة المسلمين فكذلك
أجواب أيضا فأنما إذا لم يعلم فالضمان على الأمر لأن هذا بخلاف ما إذا استأجر
أجرا للذبح شاة فذبحها ثم علم أن الشاة لغيره فأن الضمان على الأمر علمه المستأجر أن
الشاة لغيره أو لم يعلم ثم يرجع إلى المأجر بيل الوجه الثاني إذا استأجر ليحجزه
بيل في الفنا أيضا أن كان الفنا لغيره وقد تقدم بيانه في الخلاصة إذا استأجر رجل رجلا
يبنى له أو يحدث له شيئا في الطريق أو يخرج حائط وكان البناء حائطاً فخطب به أحد أو مال
فذلك على المستأجر دون المأجر استجاءنا إذا استطاع يده لبن فاصاب أمثا فتعدي يجب
الدية على عاقلة الذي سقط من يده وعليه الكفارة السجدة من حفر بين على قارعة
الطريق فجاءه فخطر بوجهه ووثب من إحدى الجاهنين إلى الجانب الآخر فوقع فيه
ومات لم يضمن الآخر شيئا وفي المستحق رجل جال القوم إلى طريق من طرق المسلمين وقال
آخر والي هنا بين أو قل استأجر هذا ولم يزل يجر فأن ضامان ما عطف به من ذلك على المأجر
دون الفائل ذكر المسئلة مطلقا وتأويلها ما إذا لم يكن الطريق مشهورا لعامة المسلمين
ولم يعلم المستأجر بذلك كذا في شرح الإسلام وذكر عقيب هذه المسئلة رجل جال القوم وقال
آخر والي في هذه الطريق بينا ولم يقل لي ولم يقل استأجر على حفر ففطره فأن هذا

على المحاضر في ذلك ان ارجاهم الى اصل حايط وقال اخرون في اصل هذا الحايط لم يزل
 في ولم استاجر على ذلك ظنوا انه الامر وكذا لو ادخلهم اخرون فيها فخرجوا
 وظنوا انها دار الامر فيقول ان استاجرهم على ذلك وذكر بعد هذا بين اليد
 على ان يوسف رجل استاجر رجلا فخر له في غير فاما الذين له ذلك اذ لم يبين وكان
 في كل فوقع فيها انشاد مات قال ابو حنيفة الضامن على الامر التبريد لوارثه
 ان يجزيه في الطريق في فتيانه فالضامن على عاقلة الولي وان كان في فتيانه فالضامن
 في رتبة العبد علم العبد بذلك ام لا ولو استاجر رجلا وعبد المحرم عليه فخر به فوقع
 البين عليهم واما فلا ضامن على المستاجر في الخروج الى المكاتب وحين قيمة العبد لولا
 فاذ اخذ القيمة من الولي القيمة الى ورثة الخروج الى المكاتب فيخرج ورثة الحرف
 قيمة بثلاث الدية وورثة المكاتب بثلاث قيمة المكاتب ثم يرجع المالك على المستاجر قيمة
 العبد مرة اخرى فيعلم له والمستاجر ان يرجع على عاقلة الحرف بثلاث قيمة العبد وياخذ
 او لا المكاتب من الحرف بثلاث قيمة المكاتب ثم ياخذ من مركة المكاتب مقدار قيمة فيكون
 بين ورثة الخروج والمستاجر فيخرج ورثة الحرف بثلاث دية والمستاجر بثلاث قيمة العبد
 الذي خرج اذا استاجر الرجل فورا ليرعوله ظلة من دان فخلوا ذلك فاصاب
 انما يقتله وهذا على وجهين ان قال المستاجر للضامن في فتيانه اري وحانثا
 لي فانه ملكي اولى حق اشراغ اليه في القيد ولم يعلم الضمان بخلقه ذلك كان حرا
 ثم سقط على انشاد مات فالضامن عليهم ثم يرجعون بذلك على الامر قيايا واستحان
 وسقط قبل الفراغ من العمل او بعد الفراغ من العمل وان قال المستاجر للضمان
 اشروا لي حايطا على فتيانه اري واصبرهم انه ليس له حق اشراغ الحايط في القيد
 اذ لم يجبرهم فشرعوا في العمل ثم سقط فاصاب انسانا كان سقط قبل فراغ
 العمل من العمل فالضامن على العلة ولا يرجعون بذلك على الامر قيايا واستحان وان
 كان سقط بعد فراغ العمل من العمل فالضامن ان يكون الضامن على العلة ولا يرجعون
 بذلك على الامر في الاستحسان يكون لم الرجوع على الامر في السخاية وكذا المستاجر
 لبناء وسط الطريق ثم سقط فالتلف شيئا لم يرجعوا به على الامر في الاستحسان
 يكون الضامن على الامر الحاشية رجل استاجر رجلا فخر له به فوقع
 عليهم من خمرهم فمات احدهم كان على كل واحد من الثلاثة الباقيين ربع دية الميت
 وسقط ربعها لانه البير وقع بمصلهم وكانوا مبشرين والميت مبشر ايضا فتوزع
 الدية عليهم فسقط ربعها ويجب ثلاثة ارباع واسألهم قال محمد بن عمار ومن حمل
 شيئا في الطريق فسقط على انشاد من سوا تلف بالوقوع او بالشرع به بعد الوقوع
 لان حمل المتاع في الطريق على راسه او على ظهره مباح له لكنه مقيد بشروط السلامة
 بمنزلة الرمي الى الهدف والصيد قال محمد بن عمار ولو كان ردا قد لبسه سقط الاي
 لو كان المحمول ردا قد لبسه سقط على انسان فخطب به لا يضمن والفرق بينه
 وبين النبي المحمول ان المحمل يقصد حفظه فلا يخرج بالقتيل بوضع الصلاة والا

بلغ

لا يقصد

لا يقصد حفظ نفسه فخرج بالقتيل بوضع الصلاة فمحل في حقه مباحا مطلقا ومن
 محمد بن عمار انه اذا لبس زيادة على قدر الحاجة ولا يلبس عادة كاللبس والجوارق والدرع
 من الحديد في غير الحرب ضمن لانه لا ضرر في اللبس وسقوط الضامن باعتباره للمصنوع
 البولي قال محمد بن عمار مسجد المعتبر خلق رجل منهم قتيلا وجعل فيه بوازي
 او عصاة فخطب به رجل لم يضمن وان كانا من غيرهم ضمن وهذا عند ابو حنيفة رحمه الله
 وقالا لا يضمن في الوجهين لان هذه قربة يثاب عليها الفاعل فصار كاهل المسجد
 وكالو كان باذنهم وهذا لان بسط الحصر وتعلق القيد من باب التمكن من اقامة الصلاة
 فيه فيكون من باب التعاون على البر والتقوى فيستوي فيه اهل المسجد وغيرهم
 ان التدبير فيما يتعلق بالمسجد لاهله دون غيرهم كنصب الامام واختيار الفتوى وفتح
 بابه واغلاقه وتكرار الجماعة حتى لا يعتد عن سبهم في حق الكراهة وبعدهم بكرم نكاح
 فعلم مباحا مطلقا غير مقيد بشروط السلامة وفعل غيرهم مقيد بها وقصد القربة
 لا بناء في العروة اذا اخطأ الطريق كما اذا تفرقا بالرهادة على الزنا وكذا اذا وقف على الطريق
 لا ماطة لا ذي ولد في الخطأ المعتبر به غير يوجب على ذلك ويغرم والطريق فيه المستندات
 من اهله وقس على الخواني اكثر المشايخ اخذوا بقولهم وعليه الفتوى ونحو ابن ستم
 باني المسجد اولى بالجماعة والقوم اولى بنصب الامام وللوزنين وعن الاسكان الباقي
 الحق به قال ابو الليث وبه نأخذ لان نصب القوم من هو اصح لذلك وفيه الجامع
 الصبر وحصوله في الذخير او خربيل فخطب به امثال الشيء عليه وان كان المحاضر
 من غير العشرة ضمن ذلك كله هذا هو لفظ هذا الكتاب وفي الاصل يقول واذا
 اختلفت اهل المسجد في مسجد بين الماء المطر او علقوا فيه قناديل ووضعوا
 فيه جبا يصب فيه الماء او طروا فيه حصا او ركبا فيه بابا او طروا فيه بوازي
 فخطب فيه رجلا فلا ضمان عليهم من يخطب بذلك فاما اذا احدث هذه الاشياء
 من غير اهل المحلة فخطب انشا فلهذا على وجهين اما اذا اخطأ بغير اهل المحلة
 ان احدثوا بابا او طروا بغير اهل المحلة فخطب فيها انشا فانهم يضمنون بالاجماع فاما اذا وضعوا
 جبا ليركبوا منه الماء وبسطوا حصيرا او بوازي او علقوا قناديل بغير اهل المحلة
 فتعلقوا انشا بالحصر فخطب او وضع القنديل فارقت يارب انشا او افسد قال
 ابو حنيفة انهم يضمنون وقال ابو يوسف ومحمد بن يعقوب قال الشيخ الامام محمد بن عمار
 الخواني واكثر مشايخنا اخذوا بقولنا في هذه المسئلة وعليه الفتوى قال فيه ايضا
 اذا تعد الرجل في المسجد الحديث او نام فيه او قام فيه بغير الصلاة او امر فيه بالجماعة
 من المعاصي فعثر به انشا فمات قال ابو حنيفة بانه ضامن وقال ابو يوسف ومحمد بن
 بان لا ضمان عليه الا ان عمى فيها على انشا فاما اذا تعد لعبادة بان كان ينتظر
 الصلاة او تعد للتدريس وتعليم الفقه او للاعتكاف او تعد لذكر الله تعالى وتسميحه
 وقراءة القرآن فعثر به انشا فمات هل يضمن على قول ابو حنيفة لا رواية لهذا في كتاب
 والشافعي التاخرن فيختلفون منهم من يقول يضمن عند ابو حنيفة واليه ذهب ابو بكر

الرازي رحمه الله وقال بعضهم لا يضمن واليه ذهب ابو عبد الله الجرجاني رحمه الله فاما اذا
كان يصلي فنصريه انشا فلا ضمان عليه سواء يصلي الفرض او التطوع الضحية قال
الفتية ابو جعفر سمعت ابو بكر البجلي يقول ان جلس لقراءة القرآن معتكفا في المسجد
لا يضمن عندهم شيئا وذكرنا السلام والصدور الشهيد في الجامع الصغير ان جلس
للحديث فخطب به رجل يضمن بالاجماع لانه غير مباح له الذخير وفي المستقرواية
بجهوله واذا فرش الرجل فراشا في المسجد ونام عليه فغدر رجل بالنام فلا ضمان
ولو غدر بالفرش فهو ضامن وفيه ايضا رواية بجهوله اذا بنى سجدا في طريق
المسلك بغير مر السطان فخطب الرجل بجايته فهو ضامن في قول ابي حنيفة
وكذلك في قول ابي يوسف اذا كان في طريق المصارع يكون مضيا واخر ازا
وان كان في الصرح بجب لا يضر بالطريق بغيره في ابيه المصراع فلا ضمان عليه
ولو ان رجلا اخرج من داره سجدا وبني كان الى الناس من اهل المحلة وغيرهم باصلاحه
والا سراج وليس لاحد ان يتركه فيه الا بانه وعي ابي يوسف رحمه الله برواية
بشر عن ابي حنيفة رحمه الله لاهل المسجد ان يهدوا مسجدهم ويجددوا بناءه وليس
لغيرهم ان يفعلوا ذلك الا بامر ضام قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير في رجل جعل ينظر
على نهر بغير اذن الامام غر عليها رجل متهددا فخرج فخطب لاضان عليه هكذا ذكر
المسئلة هنا واعلم ان هذه المسئلة على وجهين اما ان كان الهذر مملوكا او لم يكن
مملوكا فلو كان مملوكا فلا ضمان عليه وان صار مسلما للثمن لانه غير متعدي
في هذا السبب وان لم يكن الهذر مملوكا فهذا على وجهين ان كان هذا خاصا لا اقرار
مخصوصين فلا ضمان عليه ان كان تمردا لمورد عليها وان لم يتعد المورد عليها وفي
الكافي بان كانا غمرا ليللا فهو ضامن وصار الجواب فيه كالجواب فيما اذا غدر بئر
في مكان انشا فخرج فيها انشا اما اذا كان هذا عاما للجماعة المسلمين وقد فعل ذلك
بغير اذن الامام فالجواب فيه كالجواب فيما لو نصب جسرا او نظره على نهر خاص لا اقرار
معينين هكذا ذكر في ظاهر الرواية ودروي عن ابي يوسف في غير رواية اما اذا كان الهذر
عاما للجماعة المسلمين فانه لا ضمان على واضع الضنطرة والجسر سواء علم الناس عليه
فاخترت فيه فوات ان تمرد المورد عليها لا ضمان على واضع الضنطرة وان لم يعلم الخاربه
ضمن كمن نصب خشبا في طريق فخرت عليه دابة فخطب كان ضامنا قال اما كانت
الخشبة الموضوعة صغيرا بحيث لا يوطأ على شئها لا يضمن واضعها لان الرمي على مثل
هذه الخشبة بمنزلة تمرد الزلق وان كانت الخشبة كبيرة يوطأ على شئها يضمن واضعها
هذا اذا كان الهذر خاصا لا اقرار مخصوصين فان كان الهذر عاما للمسلمين في ظاهر
الرواية يكون ضامنا وعن ابي يوسف انه يكون ضامنا قال الترمذي في لوصاق المسجد
باهله لم ان ينعوا من ليس من اهله عن الصلاة فيه العين على الهدية ولا يمنع ان
يكون المسجد لعامة المسلمين ويختص اهله بتدبيره الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اخذ من ابي الكعبة من بني شيبه فامر الله تعالى ان يدها عليهم يقول الله اجمع

ان تدروا الممانات الى اهلها قال رحمه الله وان جلس فيه اي في المسجد فخطب اخر
ضمن ان كان في غير الصلاة وان كان فيها لا وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يضمن على كل حال
وقد تقدم بيان ذلك لما ان المساجد بنيت للصلاة والذكر قال الله تعالى في سورة اذنا الله ان
ترفع ويذكر فيها اسمه وقال تعالى وانتم عاكفون في المساجد فاذا انبت لهما لا يكفان الصلاة
مع الجماعة لا يستطاعا فكانا الجلوس فيه من ضرورته ما يباح له ولا ان المنظر للصلاة في
الصلاة لقوله عليه السلام المنظر للصلاة في الصلاة مادام ينظرها وتعلم الفتحة وقراءة
القران عبادة كالذكر ولما ان المسجد بني للصلاة وغيرها من العبادة يتبع بدليل وان
المسجد انما ضاق على المصلي كان له ان يرفع القاعد عن موضعه حتى يصلي فيه وان كان
القاعد متعللا بذكر الله تعالى او بالتدريس او معتكفا وليس لاحد ان يرفع المصلي عن مكانه
الذي سبق اليه لما انه بني لها واسم يدل عليه لان المسجد اسم لوضع السجود وفي العامة
ايضا لا يعرف بنا المسجد للصلاة فاذا كان كذلك فلا بد من اظهار التفاوت بينهما فكان
الكون فيه في حق الصلاة مباحا مطلقا غير مقيد بشرط السلامة وفي حق غيرها
بشرط السلامة ليظهر التفاوت بين الاصل وبين التبعض ولا يبعد ان يكون الفعل قربة
مقيد بشرط السلامة الا ترى ان من وقف في الطريق لاصلاح ذات البين قربة في نفسها
ومع هذا مقيد بالسلامة في الصحيح وذكر صدر الاسلام ان الاظهر ما قلناه لان المحل من ضرورات
الصلاة فيكون لمحقها ان ما ثبت ضرورته التي يكون حكمه حكمه وفي العين على الهدية
وبه اخذنا بخلافه في الذخير بغير اذنها وذكرنا في الامية ان الصحيح من مذهب ابي حنيفة
الجالس لا ينظر الصلاة لا يضمن وانما الخلاف في عمل لا يكون له اختصاص بالمسجد كقران
القران او درس الفتحة والحديث فصل في الحايطة الما ذكر احكام القتل الذي
يتعلق بالامانة ببلورة ونسب يشرح في بيان احكام القتل الذي يتعلق بالحداد وهو الحايطة
المائل وكان من حقها ان تخرج على مايل جميع الحيوانات تتدبر بالحيوان على الحداد الا ان الحايطة
المائل لما نسب الميراث والروث والجنائز والكيف وغيرها الحق مايله بالوحد اعبر
بلفظ النفل لا بلفظ الباب كذا في النهاية وغيرها قال رحمه الله تعالى حايطة مائل الطريق
العامة ضمن ربه ما تلف به من نفس او مال او طالب بقتله مسلم او ذمي ولم يضمن في
منه بقدر على نفسه وهذا استحسان والعين لا يضمن وهو قول الشافعي لانه لم
يوجد منه صنع ولا بلورة شرط اوسيب الضمان باعتبار ذلك فصار كاد ان يشهد عليه
ويطلب نفسه منه ودفع الاستحسان ما دوى عن علي بن ابي ربيعة عن شريح والتجني وغيرهم
من ائمة التابعين ما مكناه ولا ان الحايطة كما مال مقداسن الطريق بملكه ورفع في
قدرته فاذا اطلب برفعه لزمه ذلك فاذا استع مع الممكن منه صار متعديا
فيلزمه موجه ولا من ضرر الخاص يجب تحمله لرفع الضر العام كاللغار اذا امتد سوا
بالمسلمين ثم ما تلف به من النفوس تحمله العاقلة فكيف لا يدي بالي الاخفاق وقال محمد
لا تحبل العاقلة حتى يشهد اليهود على ثلاثة اشياء على المتقدم في المنقذ وعلى ان مات
بالسقوط عليه وعلى امر الدار لفلان وما تلف به من الاموال ضمانا عليه لا من

العاقلة لا تقبل الملاءمة طلب النقض منه واما ذكر الشهادة فيمكن من
 اثباته عند مجوده او مجوده العاقلة فكان من باب الاحتياط ويصح الطلب بكل الظاهر
 منه طلب النقض كحايطة هذه مخوفة او مايل منه من حق لا يسطر وكذا لو قال
 اشهد اني تقدمت الى هذا الرجل في هدم حايطة بهج ايضا ولو قال ينبغي ان يهدمه
 فليس هذا بطلب ولا شهادة ويطلب النقض الى من له ولاية النقض كالمالك
 والاب والجدة والوصي عن ملك الصغير والبعد الناجر كالعبد والارامل الى الراهب
 في الدار الموهنة لانه القائم على الهدم والى الكاتب ثم ان تلف حال بقا الكتابة يجب
 عليه قيمته لتعذر الدفع وبعد العتق على العاقلة الولي وبعد الحجر لا يجب على احد
 لعدم قلة الكاتب ولعدم الشهادة على الولي ولو تقدم الى من يمكن بها او لم يرد له الولي
 لا يجنب حتى لا يسطر ان تلف شيئا لا يصح ان ياتي ولا المالك ويطلب دوام العتق
 الى وقت الكس حتى لو خرج عن ملكه بالبيع بعد الشهادة يبري عن الضمان لعدم قدر
 على النقض ولا يصح الشهادة قبل ان يميل الحايطة لانعدام سببه وسوانه المختصين
 ان يطلب بالنقض مسلم او ذمي لا حق المرور لكل بخلاف العبد والحيات لعدم
 قدرتهم على النقض الا اذا اذ لم الولي في الخصومة مخير اذا اجاز طلبه والشهادة عليهم
 لانهم التحق بالبالغ العاقل فتكون الخصومة عند سلطان او نايبه وفي قاضي خان
 اشهد عليه بحيط مايل فسقط الحايطة على حايطة رجل يهدمه تلف رجل بنقض
 الحايطة الاول ورجل بنقض الثاني وعطب فضاء الحايطة الثاني على صاحب الدول
 وله الخيار ان يضمن قيمة الحايطة وترك النقض له وان شا اخذ النقض ولا شيء له
 فيكون النقض لصاحبه ولو جني بعد الشهادة مطبقا او ارتد للحق بدار الحرب يقتضي
 القاضيه ثم عاد مسلما ورد عليه الدار ثم سقط الحايطة بعد ذلك وان تلف انسانا
 كان هدمه كذا الوفاق للجنون وكذا اذا اردت عليه بعب او خيار سوط او خيار
 روية لا يجب الضمان الا بشهادة مستقل ولو كان بعض الحايطة مبيعا او بعضه مايل
 فاشهد عليه فسقط الواهي وبغير الواهي قتل انسانا يضمن صاحب الحايطة المات
 يكون الحايطة طويلا يجب بنقض بعضه ولم يوهن البعض فنجبه يضمن ما احيا
 الواهي ولا يضمن ما اصابه الذي لم يمت لانه اذا كان كذلك صار بمنزلة حيوان
 ادها صحيح والاخر مايل واسمه عليه فلم يسقط المايل وسقط الصحيح فيكون هدم
 وفيه ايضا القسط له حايطة مايل واشهد عليه فسقط الحايطة وان تلف انسانا كان
 ربة القتل في بيت المال لا يملكه يكون بيت المال وكذا الكافر اذا سلم واذا كان
 الرجل على حايطة والحايطة مايل او غير مايل فسقط الرجل بالحايطة من غير ضلوه واصاب انسانا
 قتله كما ضامنا كاهلك بالحايطة ان كان شهيد عليه في نقضه ولا ضمان عليه فيما
 سواه وان كان هو الذي سقط من الحايطة على انسان من غير ان يسقط به الحايطة
 وقتل انسانا كان هو ضامنا ربة القتل وان مات الساقط بمن كان في الطريق
 فاما كان يمضي في الطريق فلا ضمان عليه لانه غير متعدي في الحيوان كما وافقنا في

الطريق

الطريق قايما او قاعا كان ربة الساقط عليه قيد بقوله طوبى بمتنعه لانه لم يسطر وان
 قيل ان يطالب بمتنعه له لا يضمن وفي شرح الطحاوي ولو انكرت العاقلة ان تكون
 الدار له لا عمل عليهم ولا يضمن حتى يشهدوا على التتبع عليه وعلى ان مات من سقوط
 الحايطة عليه وانما الدار له فاذا انكرت العاقلة واحد من هذه الاشياء الثلاثة فلا
 تقبل ولو اقرت الدار بهذه الاشياء الثلاثة يلزم في ماله ولا يجب على العاقلة قال في الشق
 رجل ادعى دارا في يد رجل ومنها حايطة مايل يخاف سقوطه من الذي تقدم اليه فيه
 ويشهد عليه بعد بيعة المدعي قال يوجد الذي في يده الدار بنقضه ويشهد عليه
 بمثله وهي بمنزلة دار الم ترك البينة فاما ادعاه واقام البينة بنقضه الذي يد
 لم ترك البينة ضمن الذي تقدم له البينة قال في الجامع رجل اشهد عليه في حايطة مايل
 له فذهب بطلب منه يهدمه وكان في ذلك حتى سقط الحايطة لا يضمن شيئا وفيه ايضا
 رجل اشهد عليه في حايطة مايل الى ارجل فسال صاحب الحايطة من القاضيات
 يجعله يدين او ثلاثة او ما يشهد بذلك ففعل القاضيه ذلك ثم سقط الحايطة وان تلف
 شيئا كان الضمان واجبا على صاحب الحايطة ولو وجد الناجيل من صاحب الدار فوقع
 الحايطة في من الناجيل واخذ شيئا لم يجب الضمان ولو سقط الحايطة بعد ذلك المجل
 كان ضامنا وفيه ايضا رجل شهد عليه في حايطة مايل الى الطريق الا عظم وطلب
 صاحب الحايطة من القاضيه ان يجعله يدين او يدين او ثلاثة ففعل القاضيه ذلك
 ثم سقط الحايطة الا مايل فالتف شيئا كان الضمان واجبا وكذلك في هذه المسألة
 لو لم يوهن القاضيه ولكن اخر الذي اشهد عليه لا يصح مايجب في حق غيره ولا في حق
 نفسه وفي نوادر بن رستم مسجد مايل حايطة فشهد على الذي بنا فان وقع ذلك
 على رجل فقتله فالضمان على عاقلة ولو اشروع المكاتب كنيما او جناح حايطة مايل
 الى طريق المسلمين ثم ادى الكتابة وعق ثم وقع ذلك على انما قتله كان على المكاتب
 الاقل من ربة القتل ومن قيمته يوم الشرايع قال في الكتاب لو ارجل او يولا
 بعتا لرجل وابوه عبد اشهد عليه في حايطة مايل فلم ينقضه حتى عتق الاب ثم سقط
 الحايطة وقتل انسانا فذنبه على عاقلة الاب ولو سقط قبل عتق الاب فالدية على
 عاقلة الامر بمثله ولو اشروع كنيما ثم عتق ابوه ثم وقع الكنيف على انسان فقتله فالدية
 على عاقلة الامر رجل اشهد عليه في حايطة مايل فسقط على الطريق وعثر رجل بنقض
 الحايطة ومات فذنبه على عاقلة صاحب الحايطة وهذا قول محمد وفي شرح الطحاوي
 ولو اشهد على الحايطة فسقط فالتف بنقضه فانه يضمن في قول ابي حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف ما تلف بالنقض لا يضمن الا اذا اشهد على النقض ولو سقط الحايطة
 على رجل وقتله وعثر رجل بنقض الحايطة ومات ثم عثر رجل بالقتل فلا ضمان فيه
 على عاقلة صاحب الحايطة ولو كان مكان الحايطة جناح اخرجه الى الطريق فوقع على
 الطريق فقتل ان كان بنقضه ومات ورجلا اخر بالقتل ومات ايضا فدية القتلين
 جميعا على صاحب الجناح حايطة مايل لرجل اشهد عليه في الحايطة ثم ان صاحب الحايطة

وضع جرة لغيره على الحائط فسقط الحائط ورمى الحجر وأصاب انسانا فقتلته فدينه
 المقتول على صاحب الحائط ولو عثر بالحجر ونقضها احد فلا ضمان على احد ولو باع
 الدار بعد كونهما عليه في الحائط ثم رد المشتري الدار بخيار روية او بخيار شرط
 او بغيره بقضاء القايين وفي الخاتمة او غيرهم سقط الحائط على انشا وقتله فانه
 لا ضمان عليه وفي الخاتمة الا باسناد مستعمل بعد الرد ولو كان الخيار للبائع ثم سقط
 الحائط وانلف شيئا كان ضامنا لا بخيار البائع لا يبطل ولاية الاصطلاح فلا يبطل
 الاسناد ولو استقط البائع خيارا ووجب البيع بطل الاسناد لانه اذا زال الحائط هت
 ملكه وفي اخراج الكيفية والجناس والميزاب لا يبطل الضمان بشي من هذه الاسباب واذا
 تقدم الرجل المرحل في حائط ما لم يمل فم ينقضه حتى باع الدار التي فيها ذلك الحائط فتد
 خرج من الضمان ويرى منه وفي الكافي ولا ضمان على المشتري ان لم يمل يهدم عليه
 المهدم فاذا شهد على المشتري بعد ثرايه فهو ضامن وفي شرح الطحاوي ولو مال
 الى سكة غير نافذة فالخصوصية الى واحد من اهل السكة ولو مال الى ارجاء فالخصوصية
 الى صاحب تلك الدار وله مستعمل او مستأجر فالاسناد الى السكك وليس الي غيرهم قال
رحم الله تعالى واذا ابناء ما يلا ابتداء من انلف سقوطه بلا طلب لانه مستعمل بالبناء
 كاشراج الجناس ووضع الحجر وحفر البئر بالطريق اطلق العنان في السكك ولم يفرق
 بين سيوره وفاقد وفي المنتقى اذا كان سيورا وقت البناء لا يبطل لان الجدران لا يخلو
 من بين الميلاء وان كان فاحشا يبطل وان لم يتقدم احد يبطل منه النقص
 ولو شغل الطريق بشي اخر جرحا فيها فهو على هذا التفصيل ومن الشايخ من انبطل
 في الجرح ولا في الميلاء وفي المنتقى قال محمد رحمه الله حائط ما لم يمل فم ينقضه فيه
 فلم يهدم حتى القنة الريح فهو ضامن وليس هذا كجرح ضمة انسان على الطريق
 فنقلته الريح من موضع الى موضع فغيره انسان فانه لا يبطل واذا اقرت
 العاقلة ان الدار له ضمن الدية كالواقر بخبايته خطأ وصدقه العاقلة في ذلك وكذلك
 الجناس والميزاب يرد على الرجل من داره في الطريق فوقع على انشا ومات وانكرت
 العاقلة ان يكون الدار له وقالوا انما امر رب الدار باخراج الجناس فلا ضمان عليه
 الا ان يقيم البينة ان الدار له وذلك لان اخراج الجناس من الدار الذي في يده انما
 يوجب الضمان على العاقلة اذا اخرجته من داره الى الطريق او في دار غيره بغير امر
 صاحب الدار فاما اذا اخرجته من دار غيره باذنه صاحبها فان الضمان يقع على عاقلة
 الامر اذا كان السقوط بعد النزاع من العمل استحسانا ولم يثبت كونه الدار ملكا للذي
 اخرج الجناس الى الطريق الا بالبينة ولا باقرار العاقلة فان اقرت الدار له وكذلك
 العاقلة لا تقبل رجل تقدم اليه في حائط ما لم يمل فم ينقضه حتى وقع على حائط جاره
 وهدمه فهو ضامن حائط جاره ويكون الجار بالخيار ان شاء ضمه قيمة حائطه
 والنقض له وان شأ اخذ النقص وضمنه المقتضى ولو اراد ان يجبره على البناء كما كان
 ليس له ذلك وفي الكافي وما لفت بوقوع الاول والثاني فليأكل الماول مرد له

يذكر

يذكر محمد قيمة الحائط حتى من الشيخ الامام من القيمة الجارية رحمه الله قال يقوم الدار وحائطها
 محبطة لها وذكر الكافي في المنتقى اذا ارسل ابنته في ذرع غير وامن ضمة قيمة الذرع
 وطريق معرفة قيمته ان يقيم الارض مع الذرع الثابت فيضن حصة الذرع واذا ضمن
 قيمة حائطه كان النقص على الضامن فلو جاز ان يضمن بالنقص الحائط الماول بالنقص
 على عاقلة المتقدم عليه وهذا قول محمد رحمه الله وان عثر بنقص الحائط الثاني
 قبل يضمن صاحب الحائط الاول ولو ان الحائط الماول حين وقع على الحائط الثاني وهدمه
 دفع الحائط الثاني عليه وقتله لا ضمان على صاحب الحائط الثاني وانما الضمان على عاقلة
 صاحب الحائط الاول قال رحمه الله تعالى وان مل الى دار رجل فالطلب الى رجلها
 لان الحق له على الخصوص وانما كان يمكنها غير كانه لا يبطل له المطالبة بالالة
 ما شغل الدار منكنا بالالة ما شغل هواها قال رحمه الله تعالى فاجله او ابراءه
 بلا خلاف الطريق اي ان اجله صاحب الدار او ابراءه جان تاجيله وبراءه حتى
 لو سقط في الجدران او قبل مضي المدة في التاجيل لا يبطل ان الحق له على ما ذكرناه بخلاف
 ما اذا مال الى الطريق العام فاجله العاقلة او من شهد عليه او ابراءه حيث لا يبرأ
 والابن باذنه قوله الى دار رجل ما ليس بقيد حتى لو مال العلوي الى السفلي او السفلي
 الى العلوي فالحكم كذلك كذا في قاضي خاف قال رحمه الله حائط بين من شهد
 على احدهما سقط على رجل من حصة الدية دار بين ثلاثة فخر اخرجهم لها بين اوتينا
 حائط فمضطرب به رجل من ثلثي الدية وهذا عند الامام وقال يضمن النصف من
 الصورتين لان الثلث ينقص من اسهم عليه معتبر ومن لم يهدم هدر وفي الخبر
 باعتبار ملكه غير متعد وباعتبار ملك شريكه متعدي وكان قسمين فانقسم
 عليها مضمين وللا امام ان الموت حصل بمفصلة واحدة وهو القتل يضاف للثلث
 الى المعلقة الواحدة ثم يتقسم على اربابها بقدر الملك فان قيل الواحد من السكك لا يتقدم
 ان يهدم شيئا من الحائط فكيف يصح تقدمه اليه قلنا ان لم يتمكن من هدم نصيبه يثبت
 من اصلاحه بالمرافعة الى الحكم وبه يحصل الضرر وهو ازالة الضرر في الحائط قال
 بقدر على هدم نصيبه بحكم الحاكم ومطالبة الباقيين بالنقص فيكون قادرا على النقص
 بهذا الطريق ولم يذكر الفارق للامام بين المسئلين حيث يضمن حصة الدية في الحائط
 ويضمن ثلثي الدية فيما اذا اخرجوا بناية دار والفرق بينهما ان كل حجر وضعه او حفر
 له من متعدد في ثلثي الدية والحفر وليس متعدد في الثلث فهذا يضمن الثلثين
 وقوله حائط بين خمسة واربين ثلاثة مثالا وليس بقيد وفي الظهيرية والحاج
 اذا كان مشتركين اثنين فاشهد على احدهما هدم منزلة ما لو شهد على احد الورثة ودم
 المشتري رجل مات وترك دارا وعليه من الدين ما يفرق قيمتها في حائط ما لم يمل
 الطريق ولا وارث الميت غير هذه الامانة التقدم في الحائط اليه وان كان لا يمكنها فان
 وقع الحائط بعد التقدم اليه كانت الدية على عاقلة الماب دون عاقلة الابن فان
 كان الحائط المائل بين خمسة نفر وتقدم الى اقدم بالنقص ثم سقط على انشا فانه

يضمن المتقدم اليه حتى الدية ويجب على ما قلته ويهدر أربعة اشخاص وهو حصه شركايه
 وهذا على قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان الشريك المحاضر المتقدم اليه
 يضمن نصف الدية فيجب ذلك على ما قلته ويهدر النصف ذكر المسئلة في الجائع الضيق
 على هذه الوجوه وذكر هذه المسئلة في الماثل ولم يذكرها خلافا قال في الجائع الضيق ايضا اذا
 كانت الدارين ثلاثة فخرجوا جميعا في هذه الدار المشتركة يبرأ دونه فمات فيها انت او مات
 قال على ما قلته المحاضر عند ابي حنيفة تلك دية القتل وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله
 يجب على المحاضر نصف الدية وهذه المسئلة المذكورة في الماثل من غير خلاف والخلاف
 في هاتين المسائلين من خصائص الجائع الضيق في السفانة واذا وضع الرجل على
 حائط شيئا فوقع ذلك الشيء فاصاب انشا فلا ضار عليه فيه لانه وضعه على ملكه
 وهو لا يكره متعديا فيما يجره في ملكه سواء كان الحائط مائلا او غير مائل وفيه المتفق لان
 حائط ما يلاين رجلين او ثلاثة ما تقدم الي صاحب الشئ فيه ثم سقط على رجل واحد قتله
 فعليه ثلث الدية عند ابي حنيفة وقال محمد رحمهما الله والانا فاري عليه نصف الدية
 وان كان من النخل فعليه ثلث الدية بلا خلاف وهو بمنزلة حمار رجل عليه اناء عشر
 اقترعه وحمل الاخر عليه فقتله اقترعه وكل ذلك با بغير اذن المولى فوات الحار من ذلك يجب
 البتة ان لا تاهو بمنزلة رجل اخذ بنس انشا واخذ اخوه بنس اخر فمات الماخوذ
 من ذلك وهما يجب الضمان كذا هنا هذا اذا وقع الحائط على حر ولو وقع الحائط على
 عبد ان قتله غما فانه قيمته عليها الا ان اصاب جرحته الحائط ومات العبد من الجراحة
 فالجراحة عليها الا ان اصاب النفس عليها نصفان فان جرحه الحائط ثم مات من الفم والرجل
 فان الجراحة عليها الا ان اصاب ما بقى من النفس وهو حصه الفم بينهما الا ان اصاب
 والنصف الاخر وهو حصه الجراحة بينهما نصفين عند ابي حنيفة حائط ما يلا رجلين
 اشهد عليها وحائط ما يلا رجل اشهد عليه انشا قتله نصف الدية على الرجل الذي
 له الحائط ونصف الدية على الرجلين ودروى الحسن بن زياد فسقط على الرجلين
 فالدية عليها مطلقا وقال ابو يوسف ومحمد مات من جرح جرحه الحائط فالدية عليهم
 الا ان اصاب من شئها فالدية عليها نصفان فان اصابه الحائط في ملكه شيئا عرضا حتى
 خرج طرف منه الى الطريق ان سقط فاصاب في الطريق الخارج منه شيئا فانه يضمن
 وكان الجواب فيه كالجواب في اخراج الميزاب وكذلك لو كان الحائط مائلا وكان يمكن
 وضع المجدع عليه طولاً حتى لم يخرج شئ منه الى الطريق ثم سقط ذلك المجدع على
 انشا ومات فان لا يضمن هكذا ذكر في الكتاب واطلق الجواب اطلاقاً ومن
 ما يختمه قال هذا اذا كان الحائط مائلا الى الطريق سلا سيرا غير فاحش فاما
 اذا مال ميلا فاحشا فانه يضمن وذلك لان الميلان ان كانا غير فاحشين بحيث
 يسجد ذلك القدر وقت البناء يكون وجوده وعدمه بمنزلة لانه الجدار فلا يخلو عن
 قليل سلا يكون له الى الطريق فاما اذا كان ميلا فاحشا بحيث يجتهد عنه البناء في
 الاصل فانه يضمن اذا سقط ذلك على انشا ان لم يتقدم اليه بالرفع لانه متى وضع المجدع

طولا على الحائط الا ان لا يضمن في غير ذلك الماثل في غير واسطة ولشئ هذا الطريق بواسطة بان
 كان المجدع المجدع عن الحائط فسقط فاصاب انشا كذا هذا ومنهم من قال الجواب كما قلته
 محمد لا يضمن في الماثل ولو كان الوضع بعد ما تقدم اليه في الحائط لم سقط المجدع واما
 انشا فانه لا يضمن بان يضمن **باب** جناية البهيمه والجناية عليها وغير ذلك مما
 تضمنه من بيان احكام جناية الانسان شروع في بيان جناية البهيمه ولا شك في تقدم الا
 على البهيمه خلاف النهاية ويرد عليه انه لم يفرغ من بيان جناية الانسان مطلقا بل بقي
 منها جناية الملوكة ولا شك ان من الانسان مقدم على البهيمه وكان من حقه ان يقدم على
 جناية البهيمه كذا في غايه الا ان قال **قال** رحمه الله **ضمن** الركب **مروى** دابة بيد او
 رجل ورأس او كدمت او جرحته لا ما نجت رجل الا اذا او قتل في الطريق والاصل في
 هذا الباب ان المروى في طريق المسلمين مسلحا بشرط السلامة لانه تصرف في حقه وفي
 حق غيره من وجه كونه متراكبا في كل الناس فلا باحة مبيدة بالسلامة والاحتراز
 عن الايضا والكدم والصدم والخبط مكن لانه ليس من ضرور السيد وقيدناه بشرط
 السلامة العين على الهداية الكدم مقدم المستأنف والخبط باليد الصدم هو ان
 تصدم الشيء بجسدهك ولا يمتنع الاحتراز عن النخ بالرجل او الذنب على الدابة فلم يقيده
 بسلامة وان او قتل في الطريق ضمن النخ ايضا لانه يمكن الاحتراز عن الايقاف وهو
 المراد بقوله لا اذا او قتل في الطريق اطلق فيها ذكر وهو مقيد بان لا يمتنع في غير ملكه
 اما اذا كان في ملكه لا يضمن الا في الايضا وهو ركبها لانه فعل منه مكنه حتى يحرم به
 من الميراث ويجب عليه الكفارة وهو مقيد بشرط التقدي كحجر البير وفي
 المخرج لا يسترط ذلك اذا كان غير ذلك في ملك غيره فان كان دخلت الدابة به
 باذنه مالكة فهو كاله كان في ملكه وان كان يفرق مالكة فدخلت الدابة من غير ان يدخلها
 مالكة ولم يكن معها لا يضمن شيئا وان ادخلها هو ضمن الجميع سواء كان معها او لم يكن معها
 لدوجب التقدي باذنها في ملك الغير والملك المشترك فكله الخاص به فيما ذكرنا من
 الاحكام والسجد كالطريق فيما ذكرناه من الاحكام ولو جعل الامام موضع لدخول الدواب
 عند باب المسجد فلا ضار فيما يحدث من الدخول فيها وكذا ايقاف الدواب في سوق الدواب
 لانه ما دون فيه من جهة السلطنة وكذا اذا او قتل في طريق مسعة لا يضر وقوعها
 بالناس فلا يحتاج فيها الى الامام بخلاف ما اذا كانت غير مسعة وفيه الخلاص به
 دابة مربوطه في غير ملكه فان ذهب وحل الرباط فتعدى الى الجناية فاعطيه من ذلك
 هدر فلو جالت الدابة في رباطها فاصابت شيئا من ماله هدر فلو جالت بيدها
 او برجلها او برأسها فاصابت شيئا من ماله هدر فلو جالت بيدها او برجلها او برأسها
 فاصابت شيئا من ماله هدر فلو جالت بيدها او برجلها او برأسها فاصابت شيئا من ماله هدر
 فلو جالت بيدها او برجلها او برأسها فاصابت شيئا من ماله هدر فلو جالت بيدها او برجلها او برأسها
 فاصابت شيئا من ماله هدر فلو جالت بيدها او برجلها او برأسها فاصابت شيئا من ماله هدر

بالرجل والذنب فاما جبان اذا كان الراكب واقفا في غير ملكه فامر رجلا فخنسها فنحت
 برجلها فالضمان عليها وان كان يفرادته فالضمان على الناحية ولا كفارة عليه فنحت
 برجلها قال مائة شراخ فنحت الدابة اذا ضربت بجملها فوها قل في المنيار وشرا هذا
 في الصغار والمغرب واقفي اثره به صاحب الكفاية ومعرجه الدابة اقول كوي
 المذكور في الصغار كذلك ممنوع اذا لم يعبر فيه كونه الضرب بجملها فوها قل في المنيار وشرا هذا
 الدابة ضربت برجلها ثم اقول بغير اشكال في عبارة الكتاب وهو ان الذي يظهر فاذكر
 في كتب اللغة وما ذكره الشراح ههنا ان لا تكون النخعة اما بالرجل فيلزم ان لا يجر قوله
 وايضن ما نحت برجلها وذبها لانه يقتضي ان تكون النخعة بالذنب ايضا بل يلزم ايضا
 استمرار قوله برجلها لان الضرب بالرجل كانه داخل في مفهوم النخعة لا يقال ذكر الرجل
 محمول على التاكيد وذكر الذنب على التحريم لانا نقول اعتبار التاكيد والتحريم معا بالنظر
 الى كلمة واحدة في موضع واحد متعذر للتشابه بينهما كما لا يخفى على النظم بل التاويل الصحيح
 ان يحمل النخعة المذكورة في عبارة الكتاب على مطلق الضرب بطريق عموم المجاز فيصح
 ذكر الرجل والذنب كليهما بلا اشكال فتأمل قال رحمه الله فان اصاب يد هار جملها
 حصانا او مزا اذا ثارت غبار او حجر صغير فمضى عينا لم يضن ولو كبير اضن لانه التحريم
 المجاز الصغار والبار متضمن لان سير الدابة لا يخلو عنه وعن الكبار ومن المجاز
 ممكن وانما يكون ذلك عادة من قلة هداية الراكب فيضن وفي الذفر قبل لرغف الدابة
 فانثارت حجر صغير او كبير فيضن وفي الظهيرة لو اوقفت دابة في طريق المسير
 ولم ير عليها خسارت الى مكان اخر وانثرت فيها فلا ضمان على صاحبها في الكبرى وكل بقية
 من سبع او غير فهو ضامن الما يتغير عما حاله واذا سار الرجل على دابته في الطريق
 فضر بها وكسرها بالجمام فضر برجلها او ذنبها لم يكن عليه شيء وفي الضمان ومن
 هذا الجنس ما قالوا يضمن ساق دابة عليها وقر من الحنطة فان ثلثت شيئا من الطريق ففسدا
 او ما لا يهد على وجهه اما ان قال السابق او القايد او الراكب اليك فان سمع هذه المقالة
 ولم يذهب يده على وجهه الما لم يبرح من مكانه مع القنعة على المكان او لم يجد مكانا اخر للذهب
 فكذلك في مكانه ذلك حتى تحرق ثيابه في الوجه الاول لا يضمن صاحب الدابة وفي الوجه الثاني
 يضمن وان لم يتل الراكب اليك ذك الدابة ضن وفي الفتاوى الخلاصة رجل ساق حمار عليه
 وقر خطب فقال السابق بالنارسية كوسيب او برته فلم يسمع المواقف حتى صاب
 الخطب فخرق ثيابه او سمح لكن لم يبينها له ان ينحني عن الطريق ليصين المذ ضن وان
 سمح وتهيأ ولم ينتقل لا يضمن ونظر ههنا اقام هذا على الطريق وعليه ثياب فجار كعب
 ولو شلا وخرق الثياب ان كان الراكب يصر الحمار وارسوب يضمن وان لم يصر ينحني ان
 لا يضمنون الثوب على الطريق فجعل الناس يرمون عليه وهم لا يبرحون لا يضمنون وكذا
 رجل جلس على الطريق فوقع عليه انسان فلم يره فأت الجالس لا يضمن ثم الذي ساق
 الحمار اذا كان لا ينادي يرب او كوش حتى يعلق الخطب بثوب رجل فخرق يضمن
 اه متى الحمار الى صاحب الثوب عسى الى الحمار وهو له ادم يتابعه عليه لا يضمن واذا

سار الرجل على دابته في الطريق فخنسها رجلا وضربها بغير ذك الراكب فنحت رجلا فنحت
 كان ذلك على الناحية والضارب دون الراكب هذا اذا كانت النخعة في قدر المنيار فاما
 اذا انقطع نوع فلا ضمان عليه واذا نحت فقتل الناحية كان دمه هدر ولو اوقفت
 صاحبها الذي عليها من النخية فذبيته على الناحية كما لو قتلت رجلا اخر ولو وثقت من
 تخنسه على رجل قتلته او اطاعت رجلا فقتلته فالضمان على الناحية دون الراكب وفي
 الكاية فذبيته على عاقلة الناحية وكذا في الذفر قال رحمه الله فان رايت او بالتي فيها
 لم يضمنه من عطف به وان ادرتها لغيره ضن لان سير الدابة لا يخلو عنه وعن الكبار ومن المجاز
 يمكنه التحريم عنه فلا يضمن ما تلقت به فيها اذا رايت او بالتي وفي سيد وكذا اذا رقتها
 كذلك لان من الدواب من لا يفعل كذلك واقت وهو المراد بقوله وان او قتلها لذلك وان
 اوقفت لغيره فبالتي او رايت فمط به انسان لانه متعدي الا يتلاف ان ليس هو من
 ضرورات السيد وهو كغيره ايضا من السيد لكونه ادم منه فلا يلحق به وهو المراد بقوله
 وان او قتلها لغيره ضن وفي المتن رجل واقف على دابته في الطريق فامر رجلا ان يخنس دابته
 فخنسها فقتلت رجلا فذبيته الرجل لا يجنب على الناحية والراكب جميعا ودم الامر بالنخية
 هدر ولو سارت عن موضعها ثم نحت من فخر النخية فالضمان على الناحية دون الراكب
 ولو لم يسر ونحت الناحية ورجلا اخر وقتلها فذبيته الاجنب على الناحية والراكب
 ونصف ذبيته الناحية على الراكب ولو لم يوقتها الراكب على الطريق ولكن حررت فوكت
 فخنسها هدر غير لتبين فنحت انسانا فلا ضن عليها وفيه ايضا رجل الكرام اخر دابة
 ليه هب عليها في حاجة له فاتبه صاحبها فله ان يسوقها فان وقف الراكب في الطريق
 على اهل مجلس فمحنه فخنسها صاحب الدابة او ضربها او ساقها فنحت الدابة وهي واقفة
 فقتلت انسانا فالضمان على الراكب والناحية جميعا وفيه ايضا صبي ركب دابة بامر ابيه
 ثم ان الصبي الراكب امر صبي فخنسها فالقول فيه اذا كان ماردنا كالقول في الكبير وان
 كان لم يولد له في ذلك فامر صبي فخنسها خسارت ونحت من النخية فقتل الناحية الضمان
 ولا شيء على الراكب وان امر بقتل او طاعت انسانا فقتله وكان بين هاتين النخية فالذبيته
 على عاقلة الناحية ولا يرجعون بذلك على عاقلة الراكب وفيه ايضا رجل ركب دابة
 رجل قد اوقتها رها في الطريق فنحت انسانا فقتلته فالضمان على رها وعلى الراكب
 بضنين واذا اوقفت الرجل دابة في الطريق ورجلها وغاب فامر رب الدابة رجلا حتى
 تخنسها فنحت رجلا او نحت الامر فذبيته على الناحية وان كان الامر اوقتها في الطريق
 ثم امر رجلا حتى تخنسها فقتلت رجلا فذبيته على الامر والناحية نصفا رجل اذن رجلا
 ان يكون يدخل في دار وهو ركب فيدخلها ركب فوطيت دابته على شيء كان ضامنا له
 وان كان سابقا او قايلا فلا ضمان ادخل رجل في دار بغير صاحبها فوقع عليه المتعلم فقتله
 فقد اختلف المشايخ رحمهم الله فمنهم من قال لا ضمان على صاحب المتعلم وقال بعضهم ان دخل
 صاحب المتعلم بغير اذن صاحب الدار فعليه الضمان وان كان رجلا دخلها باذنه فلا
 ضمان وبه اخذ الفقهاء ابدال الله وعليه الفتوى وفي الفتاوى الخلاصة ولو كان البصر غيب

متعلم فله حكم متعلم وفي فتاوى اهل رباط حارة في ارضه لياكل علفا فجا حمار رجل نعت
 فحمله مبيو با حيا فاحشا قال لا يرجع بقتضاه العيب على صاحب الحمار قلت قل القاضي
 بديع الدين ان كان صاحبه معه يضمن والمفلا سبل قاضي حال الدين الذي وضع جنائنه
 عند ثمن رجل معه حار فوكة حل وبقول كوشب ناكاف كوشب دور وانكرت قال قاضيه
 بديع الدين ان كانت موضوعة في ملكه ففيها اختلاف المشايخ رضي الله عنهم وعند عيب
 ان امكنه دفعها في الحال ولم يدفع لا يضمن والمضمن وان كانت موضوعة في غير ملكه لا يضمن
 قال رحمه الله تعالى وما ضمه الراكب ضمه السائق والقائد اي كل شيء يضمنه الراكب بضمانه
 لانها مسان كالراكب في غير الرابطة فيجب عليها الضمان بالتعدي فيه كالراكب وقوله
 وما ضمه الراكب ضمه السائق والقائد ينظر وينكر في الصحيح وذكر القدر ان
 السائق يضمن النخعة بالرجل لانه يبرأ عنه فمكن الاحتراز عنها مع السير وغاية عن
 بصر الراكب والقائد فلا يمكنها التحرز عنها بخلاف الكدم والصدم وقال الشافعي رحمه الله
 يضمنون كلهم النخعة والحجة عليه ما ذكرنا وقوله عليه السلام الرجل جبار ومعه النخعة
 بالرجل قال رحمه الله وعلى الراكب الكفارة لا يملكها اي لا على السائق والقائد ومراه
 في الرابطة لان الراكب مبطل فيه لان التلث بتقله وتقل الدابة تبع فان سب الدابة مضاف
 اليه وهي الة وهما سبيلان لانه لا يتصل بينهما في الحمل وكذلك الراكب في غير الرابطة والكفارة
 حكم البشارة لاحكام النسب وكذا يتعلق بالابطال في حق الراكب حرمان الميراث والوصية
 دون السائق والقائد لانه يختص بالباشرة ولو كان سائقا وراقلا لا يضمن السائق ما
 وطئت الدابة لان الراكب مبطل فيه لما ذكرنا والسائق سبب والاضافة الى الجاسد
 اولى وقيل الضمان عليهما لان كل ذلك سبب الضمان المتري ان محذر رحمه الله ذكر في الاصل
 ان الراكب اذا امر انسانا ففحص الماورد الدابة فوطئت انسانا كان الضمان عليهما فاشتر
 في الضمان فالناظر سائق والامر ركب فتبين هذا انها مستويان والصحيح الاول
 لما ذكرنا والجواب عما ذكر في الاصل ان السبب انما لا يضمن مع الجلس فانما كان السبب
 لا يعمل بانفراده في المتلاف في الحفر مع القفا فانما الحفر لا يعمل شيئا بدونه الملقا وما اذا
 كان السبب يعمل بانفراده في شتمه كان وهذا منه وفي الاصل يقول جل قات قطارا
 من الابل في طريق المسكين فاوطا اول القطار واخره الا اورجلا فقتله فالقائل ضامن
 والكفارة وان كان معه سائق يسوق الما بل انه تارة يتقدم وتارة يتأخر فانها مشتركة
 في الضمان وان كان معها ثالث يسوق الابل في وسط القطار فما اصاب ما خلف هذا
 الذي في وسط القطار او ما قبله فضاء ذلك عليهم اثنان لا يريد به اذا كان هذا الذي
 يمشي في وسط القطار ولا يمشي في جانب من القطار ولا يأخذ بزمام بعير يتردد خلفه
 لانه سائق لوسط القطار فيكون سائقا لكل بحكم اتصال المارة فانما اذا كان الذي
 في وسط القطار اخذ بزمام يتقدم ما خلفه ولا يسوق ما قبله فما اصاب ما خلف هذا
 الذي في هذا القطار فضاء ذلك على القايدين الاول ولا شيء فيه على هذا الذي في
 وسط القطار لانه ليس بقائد لما قبله ولا سائق حتى لو كان سائقا له يشارك في

المأذون

الما في الضمان كذا في المعين وفيه التبايع وان كان السائق في وسط القطار فما اصاب من
 خلفه او بين يديه لم يعلمها وان كان ثلثة نفر اقدم في مقدم القطار والآخر في مؤخر
 القطار والآخر في وسط القطار فان كان الذي في الوسط والمؤخر يسوقان والقدم يتقدم
 القطار فما عطف ما امام الذي في الوسط فذلك كله على القايدين وما تلف ما هو خلفه
 فهو على القايدين ولا شيء على المؤخر الا ان يكون سائقا وانما كانوا يسوقون فضاء
 عليهم جميعا السخانة ولو كان الرجل ركبا ووسط القطار على بعير ولا يسوق منها
 شيئا لم يضمن ما يصيب الما بل التي بين يديه الا انه ليس بسائق لما بين يديه وهو مع
 في الضمان ما اصاب البعير الذي هو عليه وما خلفه وقيل يضمن المتأخر بما هذا
 الا اذا كان زمام الذي خلفه بيده يتقدمه وانما اذا كان هونائيا على بعير او قاعدا فلا
 ضمان عليه في ذلك فهو في حق ما خلفه بمنزلة المتابع الموضوع على الغير الطهرية
 ولو ان رجلا يتقدم قطارا واخره خلف القطار يسوقه وعلى الابل قوم في الحال ينساق
 او غير ناسق فوطئ بعير منها انسانا فقتله فالدية على عاتق القايدين والسائق والراكبين
 الذين قدما البعير على عواقبهم على عدد رؤسهم والكفارة على ركب البعير الذي وطئ
 خاصة لانه بمنزلة المبسوم قال في المتسمر اذا قاد الرجل قطارا وخلفه سائق وامامه
 ركب فوطئ الراكب انسانا فالدية عليهم اثنان وكذلك اذا وطئ بعير ما خلف الراكب انسانا
 فان كان وطئ بعير امام الراكب فهو القايدين فالسائق مضاف ولا شيء على الراكب وذكر في
 المتسمر مسألة القطار بعد هذه صورا اخرى واجب الضمان على القايدين وعلى من كان
 قدما البعير الذي او طام الركبان قال وليس على من خلفه من الركبان شيء الا ان يكون
 انسانا منجزا ويسوق فيكون عليه وعلى السائق الذي خلفه يشركون جميعا فيه
 الخاتمة رجل يتقدم دابة فسقط شيء ما يحمل على الابل على انسان او سقط سبع الدابة
 او لحماها على انسانا فقتله او سقط ذلك في الطريق فقتله انشأوا بضم القايدين
 كان معه سائق كان الضمان عليهما وسبيل المتخذي على صاحب زمام الحمار الى المذارع
 فربط الدابة اليه وشد الحمار الى الدابة فانقطع خيطا من خيوطها فوقع الحمار في حفرة
 الدابة فغضب الحمار هل يجب الضمان على المذارع فقال لا قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير
 رجل قاد قطارا في طريق المسكين فجا رجل بعد بعيره ورجله بالقطار ولم يعلم به فاصاب
 ذلك البعير انسانا فضاءه على القايدين دون الرابطة وان كان كل واحد منهما سببا للاضرار
 فكل يرجع على عاقلة الرابطة لا يرجع وان لم يعلم ولم ينفصل محمد رحمه الله في الجامع الصغير
 سيما اذا ربط البعير بالقطار والقطار يسير فيه بصفة كتب المذارع وان القطار وان
 كان لا يسير حاله الربط فضاء القايدين بعد الربط لا يرجع القايدين على عاقلة الرابطة
 علم الرابطة القايدين بربطه او لم يعلم فان كان القطار يسير حاله الربط فالقايدين يرجعون
 على عاقلة الرابطة اذا لم يعلم بربطه وفي المتسمر واذا انسانا فالدية عليهم ارباعا وعلى الراكب
 والردية كفارة واذا انسانا فالدية على ابنته في الطريق فقتلت بحجر وضعه رجل او بدكا

بناء رجل ارباء قد صبه رجل فزعت على انشا وانلقته فالضمان على الذي وضع الحجر في
والدكان وصب الماء لانه سب الاطلاق وهو مستدعي في هذا السب ولا ضمان للراكب
ونع الكفاية اذا ارسل كلبا اودابة او طيرا فاصاب في فروع شيئا من في الدابة ودم
الكلب والطير وفي الصغير عنه والطمحاري وعن ابي يوسف انه يضمن الكل كذا في الجامع
الصغير قال رحمه الله تعالى ولو اصطدم فارسان او ماشيان فاتا من عاقلة كل دابة
الاخر وقال في رواية اخرى رحمه الله لا يجب على عاقلة كل واحد مضت دية الاخر في ذلك
عن علي بن ابي حمزة عن ابيه عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
النصف كما كان الاصطدام عند اوجر كل واحد منهما نفسه وصاحبه او عرقا على قارعة
الطريق بغير فائدهم عليهما او قماريه يجب على كل واحد منهما النصف مكذا هذا ولنا
ان فعل كل واحد منهما مضاعا الى فعل صاحبه لان فعله في نفسه مباح كالغني في الطريق
فلا يعتد به حق الضمان بالنسبة الى نفسه لانه مباح مطلقا في نفسه ولو لم يضر
ذلك لوجب نصف الدية فيما اذا وقع في بئر في قارعة الطريق لانه لو لم يضره
في نفسه لما هدر في البئر وفعل صاحبه وان كان مباحا لكنه مقيد بشرط الا
في فروع فيكون سببا للضمان عند وجود التلف به وروي عن علي بن ابي حمزة
انه اوجب كل الدية على عاقلة كل واحد منهما متحارصت روايتاه في تحت ما ذكرنا او يحتل
ماروي عنه انه اوجب النصف على انهما متحارصان في ذلك فانه في العود يجب على عاقلة كل
واحد منهما نصف الدية على ما بينه ويحل ماروي عنه اوجب كل الدية على الخطا في وقتها
بينهما او اما استشهاده من الاصطدام عند اوجر كل منهما نفسه وصاحبه وحضر البئر في
الطريق مثل كل واحد منهما محظور مطلقا فيعتد به حق نفسه ايضا فيكون قاتلا لنفسه
وهذا الحكم الذي ذكرناه في العمد والخطا في الحريق ولو كانا عبدين يهدر الدم بينهما لان
المولى فيه مختار العمد ولو كان احدهما حرا والآخر عبدا يجب على عاقلة الحر ويقتل هتتم
من الدابة فيما زاد على القيمة ونقصها لان الواجب كان على رقية العبد يبطل بمدة المقتدر
ما خلفت وهو القيمة او نقصها فيما خذها ورثة الحر المتقول يبطل ما زاد عليه لعدم
الخلف وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا قيمة العبد المتقول يجب على
العاقلة على اصلها لانه ضمان المادي واذا اتجاذب رجلان جلا فانتطع الجمل فستطا
وماتا ينظر فاما وقتا على النفا لا يجب للمادية لان كل واحد منهما مات بقوع نفسه
وان وقتا على الوجه وجب دية كل واحد منهما على عاقلة الآخر وان قطع انسان الجمل
بينهما فوقع كل واحد منهما على القفا فذئبتا على عاقلة القاطع وقد ساءت انة قد قوله
فلو ضرب بطن امرأة فراحه فسال في النهاية في تقييد الفارسين في الكتاب
بقوله واذا اصطدم الفارسان ليستزاية فامية فان الحكم في اصطدام الماشيين
ومعها بذلك كذلك ذكرهم في البسوط سوى ان موت المصطدمين في الغالب انما
يكون في الفارسين انتهى وقال في العناية اخذنا من النهاية حكم الماشيين حكم الفارسين
لكن لما كان موت المصطدمين غالبا في الفارسين خصها بالذكر وقال في معراج

الغاية وكذا الحكم اذا اصطدم الماشيان والتقييد بالفارسين اتفاقا او بحسب الغالب انتهى
وبتبعه الشارح العيني اقول يجب من هذا الشارح مثل هذه التمسكات مع وجه كون
التقييد بالفارسين فيه فان الباب الذي عن فيه باب جنابة الهيمنة والجنابة عليها ولا يخفى
ان اصطدام الماشيين ليس من ذلك في شيء فكان خارجا عن مسائل هذا الباب فرب
ساق الى اخر رجل وجدة في رعية الميل ثم في فظن انما لاهل الرية فبان انها لغرها
فاذا ان يدخلها فدخل واحد فخر اخر فتبعه ولم يتدر عليه فجا صاحبه بضمه قال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان كان منه عند الاخران ينعه من صاحبه بضمه وان
كان منه ان يرد لانه لم يتدر لاصح فبيل ان كانا ذلك بالهنا قال ان كان لغير
اهل القرية كان لعقطة فان ترك الكثرة مع العدة عليه بضمه وان لم يجد كثرين
عند وان كان لاهل القرية مكا اخرجه يكون ضامنا وقال القاضي على السدي وان
وجدية ردة دابة فيقتدر ما يخرجها عن ملكه لا يكون ضامنا فاد اساق او زاوراي
ذلك القدر يصرفها بالسوق والصحيح ما قاله القاضي على السدي عبدان التقي
ومع كل واحد عصا فاضطربا دبريا خذ يولى كل واحد بالآخر ولا يتراحمان شيئا وذلك
لان كل واحد منهما ملك عبده من صاحبه ولا يفيد التراجع لانه لو رجع احدهما لرجع الآخر
لان حق كل واحد منهما ثابت في ربة كاملة فاما اذا خذ أحدهما من صاحبه فذلك لا يخذ
وتعلق به حقه فلا يفيد الرجوع وان اختار العذا فذلك كل واحد يجمع ارض جنابته
لانها لما ضربا معا فقد جن كل واحد منهما على عبده صحيح فتعلق حق كل واحد من الموليين
بعبد صحيح فيجب بدل عبده صحيح وان سبق احدهما بالخرية حين المولى البادي
لان البداية من مولى اللاحق لا يفيد لانا حق اللاحق في عبده صحيح كامل الرية فاذا
دفع الى البادي عبده صحيحا كالملاقاة او سترده منه ثانيا لانه يقول عبدي
شجرة عبدي وهو صحيح ودفع اليك عبدي بدل مكان الشجرة فيكون لي والبدية
من مولى البادي لان مولى اللاحق لا يفيد لانا حق اللاحق في عبده صحيح كامل الرية فاذا
لا يكون له ان يسترده فكان دفعه مبيد فاما دفعه فالعبد المدفوع اليه لا يملك المدفع
لان المدفع البادي بشي كالملاقاة المدفوع اليه او يرجع عليه ثابت لان حقه في ربة عبده
صحيح فلا يفيد رجوع البادي وان فذاه حين مولى اللاحق بين الدفع والعذا لانه
ظاهر عند البادي عن الجنابة بالمعدا فصار كأنه لم يخل وانما جن عليه العبد اللاحق فان
مات البادي كانت قيمته في حق الثاني يدفع بها او يندى فاما فذاه بقيمة الميت يرجع
في ملك القيمة بارش جراحة عبده لان بالعدا ظاهرا عبدا اللاحق عن الجنابة رجوع وصا
كانه لم يحن وانما جن عليه البادي والبادي ومات فالقيمة قامت مقامه كانه حي فام
وان دفعه رجوع بارش شجرة عبده في غنمه ويخيل المدفوع اليه بين الدفع والعذا
لان المدفوع قام مقام الميت السالح ومات العبد القاتل حين مولى العبد البادي
فان فذاه او دفع بطل حقه في شجرة عبده لانه حين شجر اللاحق البادي كان اللاحق
مشجورا فثبت حق مولى البادي في عبده فثبت حقه فيما ورث الشجرة وما در الشجرة فانت

لا الى خلف لما مات العبد القاتل فبطل حق مولى الباري في عبد مستعجب فثبت حقه فيما ذكر
 الشجرة ولو لمات الباري في شيء اخر سوى الجنابة وبقي الاحق حينئذ مولى الباري ويقال له ان
 ثبت فاعف عن مولى الاحق ولا يسئل لواءه منها على ما فرغ ان ثبت ادفع ارش شجرة الاحق
 وطالبه بمحك وان دفع الى صاحبه ارش عبد يرجع بارش جنابة عبد يدفع مولى
 الاحق عبده بها او يفديه اما العفو فلا مولى الباري بجنابته وادفع كان لولى
 الاحق ان يطالبه بارش شجرة عبد وكان لولى الباري ان يدفع اليه العبد الذي دفع
 ثانيا ليعبري عن حقه فلا يفيد الدفع واما دفع ارش شجرة الاحق لانه متى دفع
 ارش عبد الاحق فقد ظاهر الباري عن الجنابة فصار كانه لم ينجح واما جنابه عليه
 العبد الاحق فيجانب مولى الاحق بالدفع والعفو لا يكون باختيار لا يبقى لو احد
 منها على صاحبه سبيل لانه وصل الى كل واحد منها حقه وان ابي مولى الباري ان
 يدفع الارش فلا يتبين له في حق المولى الباري كان مخيرا بين العفو وبين دفع
 الارش والمطالبة لشجرة عبد فاذا امتنع من دفع الارش صار مختارا للعفو وصار
 كانه قال عفوتك عن حق قبطل حقه ولو مات الاحق وبقي الباري خير مولا
 فادفعه بطل حقه وان فداه بارش عبد في العفو لا الباري ظاهر عن الجنابة
 جنابته لعفو احدى عن جنابته نصف العبد ولا يزاد حقه فكذا هذا وانما حقا
 اعلم بالصواب قال رحمه الله تعالى وان فادفع ارش مولى الباري عن عاقلة
 القايد الدية لان القايد عليه حفظ القطار كالسابق وقد امكنه التفرغ عنه فصار
 مستعدا بالتقصير فيه والسبب بوصف التعدي سبب للمعان غير ان النفس
 على العاقلة وذلك المال عليه في ماله سبيل التجهيز عن جعل له زرع فاكلها جعل
 غيره وبسوقه في الاول يظن في الاصطلاح وجد الجمل بكسر الجمل كيف الحكم بينهما ذلك
 فقال ان لم يركس رجله في جبهه قالوا لا فان عليه وقد قالوا الضمان بالمسألة الي
 صاحبه والراي فيه ان القاض وسبيل ايضا صاحب زرع سلم الحار الى الخازن
 الدالية وسد الحار في الدالية ثم نام فامنع خطا من خطيها فذرع الحار في حفرة
 الدالية فعطب الحار هل يجب الضمان على الخازن فقال لا قال محمد بن ابي كزاية الجاني
 الصغير قال رحمه الله تعالى فان كان معه سائق فليهما اي اذا كان مع القايد سابق
 يجب على عاقلة الضمان لاستحقاقها في السبب لان قايد الواحد قايد الكل وكذا ساقية
 لا اتصال لازمة بزمام ما خلفه اما البير الذي هو ركبته فهو ضامن لما اصابه فيجب عليه
 وعلى القايد غير اصابه بالابطال فانه قد ضامه على الركب وحده لانه جعل فيه سكرانا
 حتى جرى عليه احكام المبصرة على ما بيناه الظهيرية ولولا رجل يتعدو قطارا واخر من
 خلفه النظار يسعة وعلى الجمل نعم من الحال نيام او غير نيام في طي بعر منها انسانا
 تقتله فالدية على عاقلة القايد والسائق والركبين الذين قدما البير على عاقلة
 على عدد رؤسهم والكفار على ركب البير الذي هو على خاصة لانه بمنزلة المبصر في كل
 في المتقى اذا قاد الرجل قطارا خلفه سابق وامامه ركب فوطي الركب انسانا

فالدية

فالدية عليهم اثلاثا وكذا اذا وطى بعر ما خلف الركب انسانا وادع وطى بعر امام الركب
 فند على القايد والسائق نصنا ولا ينجح على الركب وذكر في المتقى سيلة القطار
 بعد هذا في صغر اخرى واجب الضمان على القايد وعلى من كان قدما البير الذي اوطا
 من الركبان قال وليس على من خلفه من الركبان شيء الا ان يكون انسانا يزجر ويصوق فيكون
 عليه وعلى السابق الذي خلفه يشتركون جميعا فيه بالجنابة وقد قدما له زيادة بيان
 قال رحمه الله تعالى وانما يوطى بعر على قطار يرجع عاقلة القايد بدية ما تلف به على
 عاقلة الرابط اي اذا ربط رجلا بعر على قطار والقايد لانه القطار لا يعلم موطى البير
 الرابط انسانا فقتله فعلى عاقلة القايد دية لانه يمكن ان يصوف قطار عن
 ربط غيره به فاذا ترك صيانته صار مستعدا بالتقصير وهو متسبب وفيه الدية
 على العاقلة كانه مثل الخطا من رجوعه عن عاقلة الرابط لانه هو الذي اوقع فيه
 واما لا يجب الضمان على الرابط ابتداء مع اكل واحد منها متسبب لانه العود بمنزلة
 المبصرة بالنسبة الى الرابط لان اتصال التلف به دون الرابط فيجب عليه الضمان وحده
 ثم يرجع به عليه قالوا هذا اذا ربطه والقطار يسير لان الرابط امر بالقود والالة
 واذا لم يعلم لا يمكنه التحفظ عنه ولكن هذه لا ينبغي وجوب الضمان عليه لتحقق الخلاف
 منه واما ينبغي الاثم فيكون قد اراد الضمان على الرابط واما اذا ربطه والجمل واقعه ضمنها
 عاقلة القايد ولا يرجع عن عاقلة الرابط بالحكم من الضمان لان القايد رضي
 بذلك والتلف قد اتصل بمنزله فلا يرجع به وهو القائل فيما اذا لم يعلم ان الجمل اصابه
 السبب ولا الضمان الا انا استحسننا في الرجوع لما ذكرنا في الجامع الصغير رجل قاد
 قطارا في طريق الكمين فجاءه بعر يربطه بالقطار والقايد لا يعلم به او علم فاصاب
 ذلك البير انسانا فضاة على القايد ومن الرابط وان كان كل واحد منهما متسببا لالا
 وهل يرجع على عاقلة الرابط ان علم لا يرجع وان لم يعلم يرجع ولم ينصل محمد بن ابي
 في الجامع الصغير سيما اذا ربط البير بالقطار والقطار يسير في بعض كتب النذور
 وان كان القطار لا يسير حالة الربط فتادها القايد بعد الربط لا يرجع القايد
 على عاقلة الرابط علم القايد بربطه او لم يعلم وان كان القطار يسير حالة الربط
 فالقايد يرجع على عاقلة الرابط اذا لم يعلم بربطه وفي المتقى واذا اسار الرجل على
 دابة وخلفه رديف وخلفه الدابة سابق وامامه قايد ووطا انسانا فالدية عليهم
 ارباعا وعلى الركب والرديف الكفار واذا اسار رجل على دابة في الطريق فعثر ب
 حجر وضعه رجل اربد كان بناء رجل او با قد صبه رجل فوقع على انثى وتلفه فاكلها
 على الذي وضع الحجر في المكان وجب المكاة المأة لانه متسبب للاتلاف وهو معدي
 في هذا السبب ولا ضمان على الركب وفي الكفاية اذا ارسل كلبا او دابة او طيرا فاصاب
 في فوره شيئا من في الدابة دون الكلب والطير في الصغير والطياري وعن
 ابي يوسف انه يضمن الكلب وفي الجامع الصغير وفي المصنوع واذا عثر دابة ركب
 فقتلت رجلا ضمن الناحي دون الركب وذلك مروى عن عمر بن ابي سعيد رضي الله

تلاف

منها لانه بالنسبة الى المتلف لانه عادة الدابة النخعة والشايط عند النخس والركب
 مضطرب في ذلك وسط اختيار فيه وانما يضاف سير الدابة الى الركاب اذا كانت تسير
 وهذا لما سلب اختياره وحصل اضطراره لم يصر الدابة مضافة الى الركاب فلم يصر متلفا
 فصار النخس وحده متسببا للتلف فصار الركاب من الناحية بمنزلة الماشي من الجاهل وانما
 وانما يجب الضمان في توديع الدابة لانه اذا سكنت في فورها انقطع اثر النخعة فلا
 يضاف التلف اليها ولو قلت الدابة الناحية فلا يفي كذا في البعلاء او مع الجالين وانما امر
 الركاب بالنخعة لما ضمن الركاب الا ما نحتاج برجله وهي تسير لانه في الامر لانه امر بالنخس
 في ملكه فصار الفعل مضافا الى الامر ولو نفي الامر بنسبه لاستخرج نفيها انما
 لا يضمن ويضمن في غير النخعة كما لو وطي رجلا فالضامن عليها ان وطي في غير النخس
 لان الموت حصل بفعل الركاب وفعل الناحية فيكون مضافا اليها ولو نزلت من حجر
 وضعه رجل في الطريق فالواضع بمنزلة الناحية لان الوضع سبب لنفرة الدابة ومنها
 ونفخها كالنخعة والله سبحانه اعلم اقول ولما قيل ان يقول الركاب يسكن في ملكه بالوطي
 لمحصل التلف بنقله ونقل الدابة جميعا كما هو جوابه والناحية مشتبها كما مر في
 الكتاب واذا اجتمع البش والتمسب في المضافة الى البش والى كما هو جوابه سيما في
 منزلة الركاب والسابق فالجواب عن هذا بانها باضافة الفعل الى الركاب والناحية معا
 وكلما يوجب الدابة عليها جميعا فندرك فلا يبرحه او ارسله او اركبه او اركبها
او لم يكن سايقا له او تلفت دابة فاصابته لا او ادميا بها او اذ لا يضمن في هذه
 الصورتين اما الطريق فلا بد منه لا يمتثل السوق فصار وجود السوق وعدمه سواء فلا يضمن
 مطلقا بخلاف الدابة فان بدنها يحمل السوق فيعين فيها السوق ومن ثم قاله الوارسل
 باز ياتي اللحم تقتل لا يضمن المرسل والكلب فلا بد وان كان يحمل السوق لكنه لم يجد
 منه السوق حقيقة باي معنى خلفه ولا كما بان به يجب على فروع الماشي والتعدي يكون
 بالسوق فلا يضمن وهذا لان الاصل ان الفعل المختار يضاف الى فاعله ولا يجوز
 اضافته الى غيره الا انما تركنا ذلك في فعل البهيمة اذا وجد منه السوق واختلفنا اليه
 استحقاقا صيانة للانفس والاموال واذا لم يوجد منه السوق بقي على الاصل ولا يجوز
 اضافته اليه لعدم الفعل منه مطلقا وتسميها بخلاف ما اذا ارسل الكلب على صيد حيث
 سلك ما اصابه وان لم يكن سايقا له حقيقة ولا حكما لان الحاجة سست الى الاصطبار
 به فاضيف الى المرسل ما دام الكلب في تلك الحالة ولا يفتقر عنها لانه لا طريق للاصطبار
 سواء وهذا لان الاصطبار به مشروع ولو شرط السوق لانسداد به وهو مشروع فاضيف
 اليه وان غاب عما يصرم على الصيد والحاجة اليه في حق ضمان العدو وان بقي على الاصل
 فكان مضافا الى الكلب لانه مختار في فعله ولا يصح ثانيا على المرسل فلا يضاف فعله
 الى غيره وقوله سايقا قيد في الكلب دون الطريق وقيد في الدابة بالانفلات لانه لو ارسلها
 يضمن قال في المبوط اذا ارسل دابة في طريق المسكين فاصابت في فورها فالمرسل
 ضامن لان سيرها مضاف اليه مادامت تسير على بسرها ولو انقطعت عنه او تسرة

انتقل

انتقل حكم المرسل الى المالك ان لم يكن له طريق اخر سواء وكذا اذا وقف ثم ساقه اي ينتقل حكم المرسل
 الى المالك ان لم يكن له طريق اخر سواء بخلاف ما اذا وقف الكلب بعد المرسل في الاصطبار ثم ساقه فالصيد
 لان تلك الوقت تحقق مقصود المرسل لتلك من الصيد وهذا ينافي مقصود المرسل لانه مقصود
 الصيد فينتقل به حكم المرسل بخلافه اذا ارسله الى صيد فاصاب نسا او لاء فوج
 لا يضمن من ارسله وفي ارسل البهيمة في الطريق يضمن لان شغل الطريق يضمن ما تولد منه
 والارسل للاصطبار فيباح ولا تسبب بوصف التعدي كذا ذكر في الهذلية وظاهر سواء
 كان سايقا لها او لا وذكر قاض خاف ان رجلا ارسل بهيمة وكاد سايقا لها ضمن ما اصابته
 في فورها وكذا الوارسل كلبه وقيل كان سايقا له يضمن ما تلف ولو لم يكن سايقا له لا يضمن
 وكذا الوارسل كلبه على رجل فغرم او منق ثيابه لا يضمن لانه يسوقه وقيل اذا ارسل كلبه وهو
 لا يفي خلفه فغرم انما او تلف غير ان لم يكن معن الا يضمن لان غير المعن يذهب بطبع نفسه
 وان كان معن ضمن ان مر على الوجه الذي ارسله لانه ذهب بارسل صاحبه اما اذا اخذ عينة
 او ميرة فلا يضمن لانه لا مال له عن سبب المرسل اما اذا كان خلفه لانه يمكن ولو ارسل كلبه
 حتى غص رجلا لا يضمن كالوارسل باز ياتي وعند اي يضمن يضمن سواء كان يسوقه او يقوده
 او لا يقوده ولا يسوقه كالوارسل البهيمة وعند محمد ان كان سايقا او قايده يضمن والافلا
 وبه اخذ المحامد والنقبة بعد ذلك كان يفي بقول اي يضمن وفي الزيادات اشار الى ذلك
 وعليه الفتوى خلاصة طوكان لرجل كلب عقور يروى من مربيه فلا هل البلد ان يقتلوه وان تلف
 يجب على صاحبه الضمان ان كان مقدم اليه قبل الانفلات والافلا في عليه كالحايط المائل ولو اراد
 رجلا طريق رجلا قد سمع نقيقه السج فليس على الطارح تحملا التضرع من الجرح حتى يموت وانما
 قدنا بجمع الضمان في انفلات البهيمة فلقوله عليه السلام الجار يارب فعل الجاهل وقال
 محمد المنذلة وهذا صحيح ظاهر لان الفعل يقتصر عليها او غير مضاف الى صاحبه لعدم ما يجب
 السبب اليه من الركوب والاختار وفي الثانية رجل بعث غلامه الصغير في حاجة نفسه فبين
 اذ اهل الصغير في الغلام علما ما يلعبون فانتهى اليهم وارفق رفات من الذي ارسله في
 حاجته ولولاه عبد احملا صبا على اية فزج الصبي منها ومات فذرية الصبي تكون في غنى
 العبد يدفعه المولى او يندى وان كان العبد مع الصبي الدابة فصار عليها وارطاس
 الدابة انسانا ومات فعلى عاقلة الصبي نصف الدية وفي غنى العبد نصرا ولو اراد اكبيرا
 حمل عبد صغيرا على اية ومثله يضرب الدابة ويسمك عليها ثم امر ان يسير عليها فاقطع
 انسانا فذلك ان يكون في غنى العبد فيموت مولى العبد بالذبح او الذم ثم يرجع مولى العبد
 على الامر لانه استعمل عبد الغير فيصير غاصبا فاذا اخذت غرم يرجع بذلك على الغاصب وفي
 فتاوى هوارجل كسر الخطب فاعطى غلام الفاس فقال اعطني الاجرة لا كسر فاني مكسر
 بغير اذنه فزج بمضو المكسور على عين الغلام فذهبت عنه اثنتان مشايخا انه لا يكون
 على صاحب الخطب وفي التهمة سئل ابو الفضل عن صغيره كانا يلعبان فادفع احدهما
 صاحبه المارضا فانكسر عظم فخذه هل يجب على اخيه ان يبيعه فقال اذا كان بحال لا يمكنه
 المشي بها فنصف الدية خمسية دينار على اخيه الصبي بوجه الحب قال رحمه الله وفي

فمن بين شاة النقصان لان المقصود من الشاة اللحم فلا يعتد بها في التقصان قال
الله تعالى ويمنع بدنة الجزار والجمال والذين يبيع القيمة وقال الشافعي في النقصان
ايضا اعتبارا بالشاة والماروي انه عليه السلام قضى في عين الدابة يبيع القيمة قال في
العناية فان قيل يجوز ان يكون قصيرا وحل الله طائفة عليه فلم يبايكل لحمه فالجواب ان المعنى
الذي اوجب ذلك في غير المأكول من الحمل والركوب والذينة والجمال والعمل بوجوده مأكول
اللحم فيلحق به انتهى ولما فيها من مصادم اللحم كالركوب والذينة والحمل والعمل فمن هذا
الوجه شبه المادي وقد تمسك لغيره والمأكول من هذا الوجه يشبه المأكولات فعملنا
بشبهه لشيء المادي في ايجاب البيع وبالشبه الاخر في بيع النصف ولانه انما يمكن اقامة
العمل بها بربعة اعين عيناها وعين الفلفل لها فصارت كأنها ذات اعين اربع فيجب
البيع بنزلات احدها وان فضا عينا فضاها بالحيار وان تركها على الغاية وضمنه
القيمة كاملة وانما امسكها وضمنه النقصان لان العمل به المصود وهو ورد في عين
واحدة فينقص عليه واسم اعلم وفي العناية وانما قال بدنة لتدل بالتميز والاول بالحق منها
واحد وهو بيع القيمة وفي العين على الهداية وفي فضا عين الجوز بضع الجوز وهو ما اتخذ
للشئ يقدر على الذكر والاشئ كذا في الطحوي والجوز المطبوخ وجوز الجوز وعرجها والجوز
هو الذي يخرج البقرة منها باب جناية المملوك والجناية عليه
فقد من اثبات حكم جناية المملوك وهو الحر والجناية عليه شرع في بيان احكام جناية
المملوك وهو العبد واخره لا يخطا طرية العبد عن رتبة الحر كذا في الشروع اقول
فيه شي وهو ان لتقابل ان يقول ما وقع الزاغة في بيان احكام جناية الحر مطلقا بل في
سنة بيان حكم جناية الحر على العبد والظاهر ان يتال لما ذكر في بيان جناية الحر على الحر
شرع في بيان جناية المملوك والجناية عليه ولما كان فيه تعلق بالمملوك اخذ
لا يخطا طرية المملوك في المالك ثم قال صاحب العناية لا يقال العبد لا يكون ادنى
منزلة من ابيه فكيف اخر باب جناية عا باب جناية ابيه لانه جناية ابيه كانت
باقتساب الركب او السابق او القايدهم ملاك انتهى اقول فيه ايضا في اذ لتقابل
ان يقول ان اراد ان جناية ابيه كانت البتة باعتبار الركب او السابق او القايدهم
لأن مذهب فاما جناية بطريق النسخة برجلها او ذنبها وهي تسمى لا يكون باعتبار احد
منهم والموجب عليهم الضمان في تلك الصورة وليس كذلك كما عرف في بابها وكذا الحال
فيما اذا اصاب يدها او رجلها حصاة او فؤاد او اثار عينا او جرحا صغيرا نفقا
عمن انشا او افسد ثوبه وكذا اذا انفلت فاصابت ملا او ادميا ليل او نهارا
كما عرف كل ذلك ايضا في بابها وان اراد ان جناية قد يكون باعتبار احد منهم فهو مسلم ولكن
لا يتم تام الترتيب ويمكن ان يتال الصغر الذي لا يجب فيها من فعل ابيه ضمان على احد
بل يكون ضمانا هدر لا يترتب عليه حكم من احكام الجناية في الشرع وانما ذكرت في بابها
استطراد ادبنا الكلام هنا على ما له حكم من الاحكام الشرعية فيتم الترتيب قال رحمه الله
جناية المملوك لا تعجب المادى واحدا والقيمة واحدة اي جناية العبد لا تعجب المادى

رفقة اذا كان محلا للذبح بان كان قتا وهو الذي لم ينقذه في من اسباب الحرية كالقديس
وامومية الولد والكتابة سواء كانت الجناية واحدة او اكثر لا يجب المادى رفقة اذا كانت
الجناية في النفس موجبة للمال والقيمة واحدة ان لم يكن محلا للذبح بان انقذه في ما ذكرنا
يجب جناية قيمة واحدة ولا يزيد عليها وان تكررت الجناية وفي القتل اذا اصاب بعد القتل
بالدفع او العدى بخلاف المدبر واخيه فانه لا يجب الا قيمة واحدة على ما بينه والكلام في
جناية المدبر وام الولد من وجوه الاول في جناية على مولا والثاني في سعيه في جناية والثالث
في جناية المدبر والرابع في جناية المدبر يد العاصب ودية جناية المدبر وما دونها
على مولا المقل من قيمته ومن ارش الجناية فانه كانت القيمة مثل المولى او اكثر من مثل الدية
لا عشرة دراهم ويضمن قيمته يوم جنى وقيمة المدبر ثلثا قيمة كما تقدم وهذا اجنبى جناية
او جنيات لا يجوز الا قيمة واحدة ولو مات المدبر بعد الجناية بل فضل ولم ينقص قيمته
لم يسقط عن المولى شي وعليه قيمته تام ولو قتل مدبر جلا خطا وقيمة الف ثم صادت
قيمة العين فقتل اخر خطا فالالف درهم للثاني ونحوها في القيمة الاولى وهي الف درهم
ما ورد في المولى القيمة للاول بغير قضا غير للثاني ورجوع واتباع المولى في نصف القيمة وان
دفع بقضا لا يعزم شيئا اتفاقا ولو قتل المدبر مولا خطا يسرى في قيمته كالكتاب اذا قتل
مولا خطا يسرى في قيمته ولو جنى مدبر بعد موت المولى ولم يخرج من الملك سعى في قيمته
وان خرج من الملك كانت على العاقلة اتفاقا ومدبر ذي يد ذلك كله كمدبر مسلم وكذا
مدبر حر في مستأمن مادام في دار الاسلام معه فلو دبر في دار الاسلام ثم رجع به الى دار الحرب
فسبى عتق المدبر ولا يعزم ما جنى بعد ما سبى ويعتق المدبر بموت المولى حكما كما يصح
بموته حقيقة ولو جنى الحر على المدبر فهو كما لو جنى الحر على العن فلو قتلته فلعن عاقلته
الدية ولو قطع يده فعليه نصف قيمته مدبر قتل رجلا خطا ذبح المولى القيمة ثم قتل
اخر خطا فالف الثاني ببيع المولى بنصف القيمة وانما اخذ المولى نصف القيمة
ويرجع به المولى على المولى عذابي حنيفة وعذها لا يعزم المولى شيئا مدبر جرح يربل فوات
فيها رجل ذبح المولى قيمته وهي الف بقضا ثم مات ولي الجناية وترك الفاعل عليه الفان
دين لرجل لكل واحد الف ووقع في البين اخر مات فالف التي تركها ولي جناية الاولى
تقسم بين الغرا ويبيع ولي الجناية الثانية على خمسة اسهم للغرا اربعة وله سهم لانه لما وقع
في البين ظهر ان نصف قيمته المدبر وذلك خمساه دين لولي الجناية الثانية على ولي الجناية
الاولى وظهر ان القيمة مشتركة بينهما فتقسم على ما ذكرناه فبدل رجل شجرة رجل موصحة ثم
دبر ثم شجرة موصحة اخرى ثم كاتبه ثم شجرة موصحة ثالثة ثم ادى الكتابة فصنع ثم
شجرة موصحة رابعة فوات من ذلك فمينا حكم الشجاع وحكم النفس اما حكم الشجاع فالاولى
بضمن الشجاع نصف عشر قيمته وهو عبد صحيح واما حكم الشجرة الثانية فانه يضمن الشاة
نصف عشر قيمته وهو مدبر مشجوع بالشجرة الاولى واما حكم الشجرة الثالثة فانه يضمن
نصف عشر قيمته وهو مدبر مكاتب مشجوع شجعتين واما حكم الشجرة الرابعة فانه يضمن
ثلث الدية ولا يضمن المادى واما حكم النفس فلا يجرى على الشجاع لسوامة الشجرة الاولى والثانية

لان سرهما منتظمة عن الجناية بالعتق والكتابة ويضمن للشجرة الثالثة تلك القيمة وهو
 مدبر مكاتب شجوع لاربعة شجرات ولا يضمن تلك الدية وان مات حراما ابدا الشجرة
 لا في انكنا بقوا ما ضمن تلك قيمة لاربعة لان الجناية الاولى والثانية حكمها واحد
 والشجرة الرابعة لاقته وهو حرم وعجزها الدية فبان بهذا وانما تلفت
 حتى واعتبارا بثلاث جنابات ثلثها بالجناية الاولى وقد هدرت سائرها وثلثها بالجناية
 الثانية وسائرهما معتبر بضمن تلك قيمة شجوعا لاربعة شجرات لان تلك شجراتها
 ضمنها مرة مرة فلا يضمن مرة اخرى وما تلفت بالشجرة الرابعة لا يكون مضمونا على الشجرات
 بالشجرة الثالثة لانه مات وهو منقوص باربعة شجرات والله سبحانه اعلم كذا في الحيطة
 مع اختصار وفي الذم ام الولد اذا اجتنب جناية خطأ فالجواب فيها كالجواب في الذم
 على التفصيل المتقدم انتهى قال رحمه الله جناية عده خطأ دفعه بالجناية يملكه او
فداه بارسها اي اذا جنى العبد خطأ فداه بالخيار او شادفعه الى ولي الجناية فاذا
 دفعه ملكه ولي الجناية واذا شادفاه بارسها وقوله خطأ يقتضيه عن العود وهذا
 التقييد انما يفيد اذا كان الجناية على النفس لانها ان كانت قد توجب العاصي واما
 او كانت على الاطراف لا يفيد التقييد به اذ لا يجري العاصي فيها بين العبيد ولا
 بين الاحرار والعبيد قال الشافعي رحمه الله جناية العبد تتعلق برقبته ببيع فيها
 الا ان يضيىء الولي الارش دئرة الخلاف تظهر في اتباع الجاني عنده وعندنا لا يتبع
 لان حالة الرق ولا بعد الحرية والمسئلة مختلفة بين الصحابة رضي الله عنهم فمنعت
 ابن عباس مثل مذهبنا وعن عمر وعلى مثل مذهبهم له ان الاصل في موجب الجناية
 ان يجيب على الجاني لانه المعتدي قال الله تعالى فخذ اعدي عليكم فاعتدوا عليه بمثل
 ما اعتدى عليكم الا ان المقاتلة تتحمل عنه ولا عاقلة للعبد فيجب في ذمته كاي الذي
 ويتعلق برقبته وبيع فيه كاي الجناية على المالك او الماسخ الجناية على
 النفس نفس الجاني اذا امكن الا ان استحقاق النفس قد يكون بطريق الاتلاف
 عقوبة وقد يكون بطريق التكرار والعبد من اهل ان يسخى نفسه بالطريقين
 فيصير نفسه مستحقة للجنح عليه صيانة عن المهدر الا ان يختار الولي العدا فيكون
 له ذلك لانه ليس فيه ابطال حق المجني عليه بل مقصود المجني يحصل بذلك بخلاف
 اتلاف المال فانه لا يستحق به نفس الجاني ابدا وان الماصلة في موجب الجناية
 خطأ ان يستأجره الجاني لكونه معذورا وكذا الخطا مرفوعا شرعا ويتعلق باقرب
 الناس اليه تخفيفا عن الخطي وترقا عن المجاني الا ان عاقلة العبد مولا
 لان العبد يستنصر به باعتبار المهر يتحمل المقاتلة حتى تجب الدية على اهل الديوان
 فيجب صيانة جناية على المولى بخلاف الذي لانهم ما يتناحرون فيما بينهم فلا عاقلة لهم
 فيجب في ذمته صيانة عن المهدر بخلاف الجناية على المال لانه العاقلة لا تقتل المال
 الا ان المولى يخير بين الدرع والعدا لانه واحد واختلف في موجب الماصلة قال الشافعي
 الصحيح ان الماصلة هي الدية والارش لكن للمولى ان يختار الدرع وفي اثبات الخيرة نوع

تخفيفه في حقه لانه يستأهل فخير لان التخيير مفيد بالواجب الماحل هو الدرع في الصحيح
 ولهذا يستطو الواجب بموت العبد الجاني قبل الاختيار لغزات محل الواجب وله كما له حق
 النقل الى العدا كما في مال الزكاة عند ابي يوسف ومحمد فان الواجب جزاء من النصاب من النقل
 الى القيمة فكذا هذا بخلاف الجاني الحر في الخطأ حيث لا يبطل الموجب بموته لانه لا يتعلق به
 الواجب استينا فصار كالعبد في صدقة العطر واد الاختار الدرع يلزم محالا لانه عين
 فلا يجوز التماثيل في الاعيان وكذا اذا اختار الدرع يجب عليه محالا لانه بدل قيمة فلا يجوز
 تأخير وهو المبدوء ان كان مقدرا بغير وهو التلف ولهذا سمي ذارا بها اختار فله فلا
 شيء لولي الجناية يخرج اما الدرع فلا في حقه متعلق به فاذا احل بينه وبين الرقبة
 سقط حق المطالبة عنه واما العدا فلا لانه لا حق له الا المهر فاذا اوفاه حقه سلم العبد
 وكذا اذا اختار مدها ولم يفعل او فعل ولم يخرج قولا سقط حق الولي في المهر لانه المقصود
 تعيين المحل يتمكن من الاستملاء والتعيين يحصل بالقول كما يحصل بالنقل بخلاف كفارة
 البين حيث لا يتعين الا بالنقل لان المقصود في حقوق الله الفعل والمحل تابع ضرورة
 وجوده ولا فرق بين ان يكون المولى قادرا على الارش او لم يكن قادرا عند ابي حنيفة
 لانه اختار اصل حقه فبطل حقه في العبد لانه ولاية التعيين للمولى لا للمال او لا
 ليصح اختيار العدا اذا كان منسلا ام مرضا المولى لانه العبد صار حقا للمال او لا حتى
 يضمنه المولى بالاتلاف فلا يملك ابطال حقه ام مرضا او بوصول البدل اليه وهو الدية
 وان لم يخرج شيئا حتى مات العبد يبطل حق المجني عليه لغزات محل حقه بخلاف ما اذا
 مات بعد اختيار العدا حيث لم يخرج المولى لتحويل الحق من رقبة العبد الى ذمة المولى
 قال في المحيط ولو جنى عبد على جماعة دفع اليه فكانت قسوما بينهم وانما المولى افتكه
 دفع الجانيات لانه متعلق حق الاول لا يمنع تعاقب الباقيين وللمولى ان ينفذ
 بعضهم ويدفع الى بعضهم مقدارا متعلق به حقه بخلاف ما لو قتل العبد رجلا خطا وله
 وليا واختار المولى العدا لانه هو الدرع الى اخره لم يكن له ذلك لان ثمة الحق يتوجب
 للمقتول او لام ينتقل الى الورثة بطريق الخلاف عنه فلا توجب الجناية التبعة وهذا
 الجنايات مختلفة وللمولى خيار الدرع او العدا في ذلك متعين احدها الرقيب في كل جناية
 ولو قتل انسانا او قاتل من اخر او قطع يده دفع العبد لانه لا استحقاق بقدر الحق
 دفع المقتول في كل العبد وحق المنفعة عينه في نفسه وكذلك المقطوع يده وكذا
 لو جنى في يد الغاصب جنابات فأتى في يده فالقيمة بين اصحاب الجنايات تقسم كما
 تقسم الرقبة ولا حيا وللمولى فيه لان العسة تمت واجبا وهي قل من ان يكون
 امساكها مفيدا وان كان العدا اكثر من القيمة ولو قتل العبد الجاني بعد الرجل اخر فخير
 مولى العبد بين الدرع والعدا فاداه بقيمة المقتول قسمت القيمة بين اوليا
 الجناية المولى على قدر حقوقهم لانه القيمة قائمة مقامه ولو دفعه الى ولي المقتول فخير
 مولى المقتول في الدرع بين الدرع والعدا لان الثاني قائم مقام الاول نكاه هو دلي
 كان حيا قائما بخير المولى وكذا فيمن قام مقامه وكذا لو قطع عبد يد الجاني فدفع به خير مولى

العبد المتطوع بغيره لا ينع والذات ان العبد الثاني قام مقام يداوول وكاه حق ولي المتطوع
 متعلقا بجميع اجزائه فظهر معه في بدل الحر ولا يظهر معه في بدل الكل ولو كتب العبد الجاني
 او دلت الامة الجانيه لم يدفع الكسب والولد معها لانه الملك يثبت لدى الجانيه بالدفع ٧
 قبله فكاه الدفع فليكن للعبد فاذا اقتصر الملك على حاله لا دفع لم يظهر في حق الكسب
 والولد بخلاف المولى لا بد بل عرف فكاه حق الدفع متعلقا بذلك الجزء يظهر احتقا
 الاصل في حق البدل انه قطعت يد رجل ثم دلت فقتلها الولد خير المولى فادفع
 الولد وان شاذاه بالان في ذية البند ودية الام لان جناية المولى على مولى مولا
 مستقيم اذا تعلق حق الغير لانه الحق بمنزلة الحقيقة في حق ايجاب الضمان وقد تعلق
 بالام حق المتطوع به فكانت جناية الولد عليها مستقيمة تعلق صاحب الحق واما
 الجانيه على اطراف العبد قال ابو حنيفة كل شيء من المهرج فيه الذية من العبد القيمة وكل
 شيء من المهرج فيه نصف الذية فقيمة من العبد نصف القيمة اما اذا كان قيمة عشرة آلاف
 والكسب ينقص عشرة او خمسة فبقي رواية البسوط والجواهر انه يجب ان يرضى بمقدار ما دوى
 النفس وعند ما يتهم صبيها ويندم فيقتلها بالجانيه فيجب فضل ما بين القيتين وهو
 رواية ابي يوسف عن ابي حنيفة لهما ان ضا اطراف العبد ضا اموال لان اطراف
 العبد مستقيمة بالاموال لانها خلقت من النفس ولهذا لا يجب ضمانها على العاقلة وضمان
 الاموال بمقدار بقدر النقصان وكذا الاطراف من جملة النفس حقيقة لان النفس مركبة
 عن الاطراف وفي انلامها انما هي النفس في اعتبارها كالنفس لكن في معنى المالية
 باعتبارها خلقت لتأخر النفس وبما لها فيجب اعتبارها فلا يجوز اخلا النفس
 عن اطراف العبد بالكلية فاعتبار النسب فيها يجب ان يكون بمقدار الاطراف واعتبار
 مطلق المالية فيها اوجب ضمانها على الجاني ودفع العاقلة لانه النقصان مردا بيجاب الضمان
 على العاقلة في النشوس المطلقة ولم يرد فاما مقدور الضمان فاما هو ملحق بالنشوس
 ملازم للاصل المسمى ان ضا عني البقر والفرس مقدور ببيع قيمته فضا والعبد اولى
 ان يكون مقدورا لمقطع يد عبد قيمته الف ثم بعد القطع صارت قيمته الف كما كانت
 قبل القطع ثم قطع رجل اخر رجلاه من خلاف ثم مات منها ضمن الاول ستمائة وخمسة وعشرين
 والآخر ستمائة وخمسة لان الاول قطع يده وقيمته الف فغرم خمسمائة لان العبد
 من الاموي نصفه وبقية قيمة النصف الاخر خمسمائة واذا ارادت خمسمائة
 اخرى صارت الف فهذه الزيادة لا تعتبر في حق قاطع اليد لانها لم تكن موجودة
 وقت القطع واما حدثت بعد فبقي في حق قاطع اليد قيمة المالية خمسمائة ثم قاطع
 الرجل انكس الرجل النصف الباقى وذلك مايتاى وخمسين بقيت مايتاى وخمسين
 تلفت بسرابة جانيها فيجب على قاطع اليد نصف ذلك وذلك مائة وخمسة وعشرين
 وقاطع الرجل حين قطع رجلاه كانت قيمة العبد الفاضل نصفه وهو خمسمائة وبقية
 خمسمائة في حقه وقد تلفت بسرابة جانيهين فضمن نصفه وذلك مايتاى وخمسين
 يضم ذلك الى خمسمائة فيصير ستمائة وخمسين ولو صار مائة وخمسين وهو قطع يده

قاطع الرجل الف وخمسمائة لان الزيادة في حق قاطع اليد غير معتبرة فضا وجودها وعدمها بمنزلة
 ضحية ستمائة وعشرين كما وصفنا فاما قاطع الرجل بالقطع اتلف نصفه فضمن قيمته وهو الف
 تلف بسرابة الجانيهين فغرم نصفه وهو خمسمائة فيضم خمسمائة الى الف فيكون الف وخمسمائة
 وفي المثال الذي في الحق في المهرج عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى رجل قطع اذنا عبد او انفه
 او خلق لحية لم يثبت فعليه ماقتضيه رددي محمد عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه
 للمولى قيمته تامة ان دفع اليه العبد وجه رواية الحق ان القاتل من العبد معتبر في حيث
 المالية ومقتات الحال يغفل رعيات الناصر فتضمن المالية فيضمن النقصان ووجه
 رواية محمد انما يجب بضمونه من الحر كالذية فيجب بضمونه من العبد كالذية فيجب
 كالقيمة في اليدين والرجلين لانه ذية اطراف العبد مقدرة لابن رجل مقاعين
 عبد ثم قطع اخر يده كاه على الفاية نصف قيمته وعلى القاطع نصف قيمته متقوا العين
 استحقا اذ القاتل ان لا شيء على القاتل على اصل ابي حنيفة خاصة لان منعه لا يتخير
 المولى من اسك المنقوض ومن النقصان واما له كمال القيمة وتمليك الجثة منه
 وبالقطع الطائفي على النقي استنع تضمن كمال القيمة فيقدر ايجاب الضمان عليه في
 المستحقات ان الجانيه تقررت موجبة للضمان قبل القطع فلا يجوز تعطيل السبب
 عن الحكم واهل الجانيه فيضم النقصان صولا للذمة عن العبد والبطلان وروي
 الحق عن ابي حنيفة في عبد قتل رجلا عمارا له ولان فقتل اخر خطا
 فاحتما ما دفع فانه يدفع اربعا ثلاثة ارباعه لولي الخطا وربعه لولي العمد الذي لم
 يصف وهو قولنا وروي ابو يوسف عن ابي حنيفة يدفع اليه اثنان ثلثاه لصاحب
 الخطا وثلثا لصاحب العمد وقال في يد دفع نصفه الي ولي الخطا وربعه الي ولي
 العمد ويستقر ربعه للمولى لرفراة حق الوليين متعلق بالعين وبمقتضى ادعها
 سقط حقه واستقل حق الاخر الى الرقبة او الفداية النصف وحق ولي الخطا الكلى لانه
 لا يشاركه غيره فيه وحق المولى بالعين عا الى الربع فيكون الربع له بقي ثلاثة ارباع بينهما
 على قدر حقهما وجه رواية الحسن انه اذا عفا العمد فبقي حق الاخر المزاومة في الربع لانه
 متعلق حق ولي الخطا بالنصف لا بالكل فبقي حق غير الفاية في الربع فاستقل الى الرقبة
 او الفدا فيكون الباقى بينهما ارباعا وجه رواية ابي يوسف وهي المزاومة انه اذا عفا العمد ولي
 العمد فبقي حق الاخر في النصف لان حقهما قد تعلق بالكل لان استحقاقا فمادروا على الكل
 لاستفاء المزاومة حين وقوع الجانيه الاولى فماذا جنى خطا تلفت هذه الجانيه ايضا
 بالكل لان تعلق الاولى لا يمنع تعلق الثانية الا ان بالعقد فبقي نصف الرقبة عن
 حكم الجانيه الاولى فبقي حق الماول متعلقا بالنصف وحق الثاني في الكل فيكون المرفوع
 بينهما اثنان **ثالث** عن محمد قال مولى مولى رجل خطا ثم قتل الخ مولا وليس
 لاح مولا وادمت غريم فانه يدفع نصف العبد الي مولى العبد او يديه والنصف الباقي
 للمولى لان حق الخ المولى تعلق برقبة الجاني بعد ما تعلق به حق المولى فيقتع المزاومة
 بينهما فيكون بينهما نصفان واذا استقل النصف الي المولى بالاث سقط بعد الرجوب

لأنه لا يستوجب على عبده شيئا في حق المولى في النصف فانه قتل في ماله أو قتل
مملوك رجل خطأ فانه يدفع العبد كله إلى مولى العبد القتل أو ينديه لأنه لما استقل الحق
إلى المولى بالمرث سقط عنه وإذا جنى على الثاني وأبناؤه الأول فقد تعلق حق في الجناية
الثانية من غير مزاجعة وإن كان لا يخفى ماله بنت وقد قتل العبد ولا فائدة من ثلثه
أرباع العبد لمولى العبد المقتول ورعيه للبنت لأن حق في الجناية الثانية تعلق
بالنصف وتعلق حق الوارثين بالنصف المأثمة سقط حق المولى عما يرجع وبقي حق البنت
في الربع فانه كانت الضربان مقادير لم يثبت فالعبد بينهما مضافا لأن الجنايات
اقتضت فلم يصار ف أحدهما محلا فأمرنا قال أبو حنيفة رحمه الله رجل مقامين عبدا
فمات العبد من غير النقي فلا شيء على الغاية وإن لم يمت ولكنه قتلته أنت الزم العاقب
النصف لأن الضمان ضامن نفوت المالية والقتل نفوت المالية والموت يبطل
حكم المالية ولا ينفوتها وقال محمد النقصان في الوجهين لأن الجناية تخلفت في الحالين
فانقضت موجبة للضمان قال في الهداية والمولى عاقلة قال بعض المفاضل ليس هذا
مخالف حديث لا يتعلق العواقل عبدا ولا عبدا أنتي واجب بأن المراد المولى كالعاقلة
أنه قل في العناية لا يقع على المولى شيء حتى يبرى العبد عليه لو يمت أمر لأن الضمان
قبله فضا بالجهول وهو لا يجوز وفي المتن إذا قتل العبد رجلا خطأ فقال المولى
أفدى نصفه وأدفع نصفه فهذا اختيار منه للعبد وعليه دية كالماله وفي الذم
وفي الأصل إذا جنى العبد جناية وخبر المولى بين الدفع والفداء فاختار نصف العبد
ونصف الفداء فالمسألة على وجوه أحدها أن يكون في الجناية واحد ففي هذا
إذا اختار المولى الفداء في النصف يصير مختارا للفداء في الكل وكذا إذا اختار نصف
العبد يصير مختارا لدفع الكل الكمال وهذا باتفاق الروايات والثاني أن يكون
المقتول اثنين بأن قتل العبد رجلين خطأ وكل رجل واحد فاختار المولى الدفع
لأحدهما والعقد الآخر فانه يبقى على اختياره في حق الآخر باتفاق الروايات الثالث
إذا كان المقتول واحدا وله وليان فاختار المولى الدفع في حق واحد أو الفداء
في حق الآخر ففي عامة الروايات مختار للفداء في حق أحدهما وفي غيرها لا يصير مختارا
للفداء انتهى **قال** رحمه الله فان عاد مجنى كان حكم الجناية الثانية حكم المولى
ولو جنى مجنئين دفع بهما أو فداء بهما لأنه لا يظهر حكم الجناية الأولى بالفداء جعل كأنه
لم يجن من قبل وهذا ابتداء جناية ولو جنى قبل أن يختار في الأولى شيئا أو جنى مجنئين
في دفعة واحدة ولو جنايات قبل الملاءة ما كان دفعه أو ينديه بأش كل واحد من
الجنايات لأن تعلق الأولى برقبته لا يمنع تعلق الثانية بها كالديون لا تقوم الأولى
إلا على أن ملك المولى لا يمنع تعلق الجناية تحت المجني عليه أولى أن لا يمنع بخلافها حيث
لا يتعلق به حق غيره من الزنا والفرق في الزنا أيضا والمستفاد كما لا يخفى
حقيقة فاما الجناية فليس فيها التعلق الحق للمولى الأولى وذلك لا يمنع تعلق حق آخر
به ثم إذا دفعه إليهم اقتصوه على قدر حقوقهم وحق كل واحد منهم أن جناية **قال** رحمه الله

وإن اعتقه جرم عالم الجناية ضمن المقتل من قيمته ومن المارث يعني لو اعتق المجاني ولم يعلم بها
ضمن المقتل من القيمة ومن المارث وإذا أخرج العبد رجلا فاختار المولى الفداء ثم مات المخرج
فدفع أفرى عند محله اختيارا وعبد أبي يوسف عليه الدية ولا يخرج فيما لو لم يعلم بها المسائل التي
رجع أبو يوسف من الاختصاص إلى العتق ولو اعتقه وهو يعلم ثم مات المخرج كان مختارا
للمدية إن كان خطأ وجه القتل إن اختار في الجرح فليكن اختيارا لا شرعا ولا محجوزا
عنها كالصندوق الجرحه ويكون عفو عنها وما يحدث منها لأن الدية لا تستفك عن الجناية
فليكون اختيارا لأصل اختيار البتة المقدر منه ضرر ولا من صار قاتلا لشدة الجرحه فظهر
أنه اختار ماله العبد بعد القتل وهو عالم بالقتل كالمقتل العبد بعد الجرحه وجه الاختيار
أن المولى إذا اختار ماله العبد بماله قليل على حساب الجرحه تسوي فبعد الموت لو
لزمه حكم الاختيار بالكتير وهو دية واختيارا لماله ماله العبد بماله قليل لا يكون
اختيارا منه بأداء مال كتير لأنه غير ماض به فلو لم يمت فقتله فوجب أن لا يلزمه حكم الاختيار
بالدية بخلاف ما لو اعتقه بعد الجرحه ثم مات لأنه لم ينس على اختيار العبد بماله قليل بل
اختار ماله العبد مطلقا قتل عبدا رجلا عدا وله ولي واحد فطلب الفداء فاختار المولى
الفداء عن نصف العبد يصير مختارا للفداء عن الكل لأنه في التفرق ضرر عليه فلا يملك
المولى من ذلك فصار مختارا للفداء عن الكل ضرر وإن كان له وليان فاختار الفداء في
نصيب أحدهما يصير مختارا للفداء في حق الآخر في عامة الروايات لأن المستحق للجناية
هو الميت لأن الجناية وردت على جته وأمكن إثبات الملك فوجب الجناية له بعد الموت
تتبع التركة على حكم ملكه ولهذا ينبغي وصاياه وصاياه فوضع الملك للميت أو لا
ثم ينتقل إلى الورث وكان المستحق للجناية هذا فيصير مختارا للفداء عن الكل ضرر
وفي رواية كتاب الدرر لا يصير مختارا لأن الملك في موجب الجناية يثبت للمولى ابتداء
اليت ليس بأهل الملك فكان المستحق للجناية إثبات موجب الأصل في الحق تفرقا لتفرق
لا يمتح بأحدهما ضرر ولم يكن مستحقا عليه وفي تعلق الخطأ لو كان المولى واحدا فاختار الفداء
في النصف يكون اختيارا للفداء في الكل لأنه جرحه تفرق الحق عليه شيئا للضرر عنه ولو كان
المولى شيئا فاختار الفداء في أحدهما لا يكون اختيارا للفداء في حق الآخر دام العبد ما يلازم
هنا يثبت في العبد منفردا مشتركا وإذا مات العبد قبل أن يدفع النصف إلى المولى يصير مختارا
للفداء لأن الحق يثبت للمقتول ولو صالح أحدهما على نصف العبد غير المولى والمولى يدفع
إليه من أديتها نصف العبد إلى الثاني أو يفديا لأن الجناية استقلت ماله والعبد في ملكها
فيعتبر بالوجوب جناية خطأ والعبد ملكها بخبر بين الدفع والفداء هكذا هذا إذا كان العبد
فدفع من نصف الجناية بالأصل وبقي مشغولا بالنصف فثبت له الخيار في النصف وإن
صالح أحدهما على جميع العبد قبل الشريك أو دفع نصفه إلى أحدهما أو فده لأنه انتقل الملك
إليه ونصفه مشغول بالجناية ولو تملكته أنه رجلا عدا وله وليان فطلب المولى أحدهما
على ولدها صار مختارا لغيره فنديه بنصف الدية وذكر في كتاب الدرر لا يصير مختارا للفداء
ولو صالح أحدهما في ثلث المنة كان الباية له خيارا ينديه وفي الجاهل والدرر لا يكون

٧٨
٨٨

خارج هذه الرواية انه سوى بين الدرع والذراع البعض وذلك لان للكثيرين البيع بالمال
ثم ينتقل الى الوارث لما ينسأ فكان ملك الميت ومكان الوارث ما عليه فيكون السقف للجناية
واحد فاختار الدرع والذراع البعض ويكون اختيار في الكل لا يتفرق الملك على المستحق
وجه رواية الصلح وهو الفرق بين الدرع والذراع ان الشا قد يضطر الى ان يخرج بعض
العبد عن ملكه لكي يعيد الزايل الى ملكه في الثاني اذا وجد ثمة فلا يكون اختياره في
النصف اختيار الدرع نصف الآخر ذلة فاما اختياره بعد المذايدل على اختياره اسان
الامة في ملكه لو غلبته الى اسكنها لمنافع تحصل له منها لا يحصل له غيرها وتلك المنافع
تحصل من كلها لانه بعضها فاختياره اسان الامة يدل على اختياره لضرورة الاختيار
الصريح ان يتولى المولى اخذت العدا والدلالة كالوصف فيه بالبيع او بالهبة او
بالصدقة او بالعق او بالتدبير او بالكتابة ارجيب كتمني العين والجرادة وقطع اليد
واما في الرهن والمجارة والكراج كالعز وج منه امرأة لو كانت امة فتزوجها فلهذا
لا يكون اختياره في ظاهر الرواية وذكر الطحاوي انه يصير مختاراً ولو كان العبدات قبل ان
يختار المولى شيئا بطلت الجناية عما كان او خطا ولا ينفذ المولى بشي فان لم يمت ولكف
قتله مولا فانه يصير مختاراً للارث فان لم يقتله مولا ولكن قتله اجنبي فاما كان
عبد بطلت الجناية والمولى ان يقتله وان كان خطا ياخذ القيمة ثم يدفع تلك القيمة
الى اولي الجناية حتى لو عرف في ملك القيمة لا يصير مختاراً للارث وكذلك لو قتله
عبد حين المولى بين الدرع والذراع ويدفع الى ولي الجناية ولو دفع العبد الى المولى العبد
المقتول قام مقامه لمجاور ما كان هو ينجح المولى بين الدرع والذراع حتى لو تصرف في
العبد المدفوع بالبيع او بالعق او نحو فانه يصير مختاراً للعدا ولو لم يقتله عبد الاجنبي
ولكن قتله عبد اخر لم يلا فانه ينجح المولى بين الدرع والذراع بقيمة العبد المقتول فاما
دفع العبد اليه سلم لم وان اختار العدا ينفذ بقيمة العبد المقتول ولو قطع الاجنبي
يد هذا دفعي عينه او جرحه جرحه فيجوز العبد الاجنبي فان دفع او ذراه بالارث
فانه يقال للمولى العبد المنقوع عينه ادفع عبدك هذا الى ولي او اذنه قد انضاف
في العتق بكونه القتل خطا لانه لو كان عبداً فاعتق لا يلزم ولو كان العبد قتل رجلاً عبداً
ودرجب القضاة فاعتقه مولا لا يلزم المولى شي ولو كان للمقتول ولدان فعلى احدثها
بطل حقه واستلب نصيب الآخر لا نله ان يستسمى العبد نصف قيمته ولا يجزى على
المولى نصف القيمة هذا اذا جنى فقط ولو جنى فالتك مالا قال ولو كان العبد استهلك
مالا فوجب عليه قتل اخر خطا فحضر اصحاب الديون واولي الجناية معاً فانه ينجح
المولى بين الدرع والذراع فاما ظهرت رتبة العبد عن الجناية فبعد ذلك يباع في
الدين الا اذا قضى السيد الدين وان اختار الدرع دفعه الى اولي الجناية ثم يبيعه
في دينهم وان حضر اصحاب الديون او لا يباع المولى العبد في دينهم غير الرضا فانه
ينظر ان كان عالماً بالجناية صار مختاراً للعدا وان كان مجرماً عالم بالجناية لم يملك الاقل
من قيمته وفي الدية وان كان الدرع الى اللقاضي فان كان القاضي غير عالم بالجناية فباع العبد

في الدين لا يتطل الجناية وان كان القاض يعلم بالجناية فباع في الدين بطلت الجناية وفي
المشتق عبد قتل رجلاً خطا فقال المولى اما ادفع نصفه واذا في نصفه فهذا اختياره منه
للعبد وعليه الدية كاملة وفي الذخير وفي الماصل اذا جنى جناية وفي المولى بين الدرع والذراع
فاختار نصف العبد واختار العدا نصفه المخرضة المسيلة على وجه ادائها ان يكون
ولي الجناية واذا بان قتل العبد رجلاً خطا وله ولد واحد او العبد مدغ خطا في هذا الوجه
اذا اختار المولى العدا نصف العبد يصير مختاراً للعدا في الكل كذلك واذا اختار نصف العبد
يصير مختاراً الدرع والكل وهذا باتفاق الروايات والثاني ان يكون المقتول انشاء بان
قتل العبد رجلين خطا ولكل واحد منهما ابن واختار المولى العدا في احدثها او الدرع فانه
يبقى على اختياره في حق الآخر وهذا باتفاق الروايات ايضا الثالث اذا كان المقتول
واحد وله وليان واختار المولى العدا في حق الآخر ففي عامة الروايات يكون مختاراً
للعدا في احدثها وفي رواية كتاب الدرر لا يصير مختاراً للعدا والمصل في جنى هذه المسائل
المولى متى احدث في العبد تصرفاً يجرم عن الدرع وهو غير عالم بالجناية يصير مختاراً
واذا احدث تصرفاً لا يجرم عن الدرع لا يصير مختاراً وان كان عالماً بالجناية فاذا ثبت هذا
ثبت هذا المصل يقول المعتاق تصرف ليجرم عن الدرع لانه اعتاقه نافذ وبعد العتق
لا يمكنه الدرع فاذا اعتق مع العلم بالجناية يكون مختاراً للعدا ولو كانت امة فوطئها
فهذا ليس باختيار للعدا عند علمنا الثلاثة رحمهم الله وقال في رحمهم الله يصير مختاراً
للعدا وكذلك اذا تزوجها لا يكون اختياراً للعدا وفي الظهيرة الما اذا اجتمع وفي
التهذيب ولو كانت امة فوطئها لا يصير مختاراً الا اذا كانت بكر او علفت م وذكر
في المشتق عن ابي يعقوب في مسألة الوطئ ثلاث روايات قال في رواية الوطئ يكون
اختياراً للعدا وان كانت المجارية بكر وهذه رواية هشام وقال في رواية الوطئ
يكون اختياراً للعدا ان كانت بكر وهذه رواية الحسن بن ابي مالك رحمه الله ان كان
الوطئ مقصداً لم يجر اختياراً للعدا وان لم يقصدها فليس باختيار وبه كان يقول ابي حنيفة
وعنه ابي يوسف رحمه الله رواية اخرى ان الوطئ اختياراً للعدا على كل حال فان احدثها
او زوجها ذكر في ديات المصل انه لا يكون اختياراً للعدا وفي الذخير وذكر في عتاق المملوك
انه يكون اختياراً للعدا وان استخدها لا يكون اختياراً للعدا وفي السخاية حتى لو عتقت
في الخدمة لا ضمان عليه وكذا لو كان عليه دين فاستخذه المولى لم يضمن الغريم وفي
الراجية المولى اذا اذن في العبد المجاني في التجار وحقه دين لم يصير مختاراً للعدا
وذكر في المشتق لو ذهب العبد المجاني من المجرم عليه مع العلم بالجناية او العلم بالجنح عليه
قال القاضي على المولى ولو باعه منه فعليه الدية ان باعه مع العلم وعليه قيمة ان باعه من
غير علم ولو كان به المولى مع العلم بالجناية كتابة فاسك منه مختاراً ولو باعه بيعاً فاسكاً
مع العلم بالجناية ان كان المشتري تبين العبد فهو مختاراً وان لم يتبين فليس مختاراً فيه
ايضا عبد قتل رجلاً خطا ثم قتله رجل اخر خطا فاختار المولى قيمته من قتله لم يكن مختاراً
وبعض من قال لو قتل العبد السخاية ولو ضربه ضرباً ارضيه الغريم في ماله من ذلك

قلت قيمة بقا ان الضرب فهو مختار اذا كان عالما بالجناية واذا ضرب وهو غير عالم بالجناية
 كان عليه ما قل من قيمته ومن ادعى الجناية انما يصح في الدم ان يأخذنا خصا ولا ضار على
 المولى ولو ضرب المولى عينه فابيضت وهو عالم به ثم ذهب اليها لا يكثر مختار
 للفداء يدفع او يبيد ولو ختم في حالة اليأس يضمنه القاضى الدية ثم زال اليأس
 فالضمان نافذ فلا يرد واطلق في العتق والضمان فمثل ما اذا اعتق باذنه وفي المجنى عليه
 وفي نذر بن ساعه رحمه الله اذا اعتقه المولى باذنه وفي الجناية فهو اختيار للفداء والدية
 الدية وفي الاملا عن محمد بن ابي اسحق العبد بعد جناية يده ليس باختيار للفداء
 في قول ابي يوسف ومحمد بن ابي اسحق العتق او في قول ابي اسحق العتق او في قول ابي اسحق العتق
 العتق فمثل ما اذا امر به قال ولو امر المولى المجنى عليه باعتاقه فاعتقه صار المولى
 مختارا ان كان عالما بالجناية م عبد بين رجلين جنى جناية فشهد احد المولىين على صاحبه
 انه اعتقه لم تجز شهادته عليه ولو بالغ لما حين شهد بهذا فليصف الدية وعلى المولى
 نصف القيمة وفيه رجل ضرب عبد او استراه نجني جناية وزعم المولى بعد جناية
 ان الذي باعه اياه كان اعتقه قبل البيع او اياه باه كان اعتقه فانه مختار للفداء
 لهذا القول وفي الجامع الصغير اذا قال لعبد ان قتلت فلانا او شجنته او ضربته
 فانت حر ففعل العبد ذلك فهو حر ويصير مختارا للفداء والكافي يكون على المولى دية
 القتل عند علمائنا الثلاثة وفي الكافي وقال في لا يصير مختارا وعليه قيمة العبد
 قال الشيخ امام خواجه زاده هذا اذا علق العتق بضرب يوجب المال حتى يكون
 المولى مختارا بين الدفع والفداء وما اذا علق العتق بضرب يوجب القصاص بان
 قال ان ضربت فلانا بالسيف فانت حر فانه لا يلزمه المولى شي لا القيمة ولا الفداء
 ولو انه اعتقه بعد الجناية وهو عالم بها والجناية موجبة القصاص لا يصير مختارا
 للفداء ولا يضمن قيمته لو جنى الجناية ثم اى محمد رحمه الله ذكر في الجامع الصغير الشجة
 ولم يذكر الموت وذكر الموت في ديات الماصل والشجة والضرب والموت فلا خرف
 بينهما وفي السفينة ذكر في المصنف فيما اذا جنى العبد جناية على القنطرة بان
 قتل رجلا خطأ ونفاقين اخر ان اعتقه المولى وهو يعلم بالجنايتين فهو مختار
 للفداء كان عليه خمسة عشر الفاه ماله والمصل في هذا هو ان العبد اذا قتل رجلا
 خطأ وعلى العبد دين يجنب المولى بين الدفع والفداء فاختار الدفع يسع لاجل
 الغرامة الدين فان فضل منه شي كان لا يصح الجناية ولا ينف بالدين بحال فبكر
 كما لو يسع على مكن المولى الاول ولو دفعه المولى الى اديا الجناية لم يضمن لاصحاب الدين
 شي استحقاقا والفقهاء ان يضمن بالقيمة ولو دفع الى اصحاب الدين بدوهم كان مختارا
 للجناية ولزم المولى ان كان عالما بالقيمة ان لم يكن عالما وان كان القاضى باعه في
 الدين بينة قايمة عنده ثم حضر اصحاب الجناية ولا قصاص ولا فضل في الدين فقد سقط
 حق دلي الجناية وله منخ البيع ودفعه بالجناية وفيه رجل اذن لعبد في التجاره
 فلحقه دين الف درهم قيمته الف وجنى جناية فاعتقه المولى وهو لا يعلم فان عليه قيمته

وفي المشتق عبد قتل رجلا عدا ثم اعتقه مولا ثم عفى احد ولي الدم فانما العبد يسرى بصف
 قيمته للذي لم يعف وكا في على المولى قتل العبد المرحوم رجلا خطأ وقيمة مثل الدين فليكن
 ان يبيد وليس له ان يدفع فان قال لا اذني كان للراهن ان يدفع بالجناية فان اعتقه
 كان مختارا للفداء وفي الكافي ولو اقر على الجناية بعد العلم بالجناية ان العبد لهذا فهو
 اختيار للفداء عند زعمه وعندنا لا يكون مختارا وفي السفينة ولو اقر عبد ان يبيد رجل
 جنى جناية فقال ولي الجناية هو عبدك وقال الرجل هو دية عذبي لفلان او
 عارية او اجارة او رهق فان اقام على ذلك بينة اخبرت الامر فيه فان لم يتم خوفه بالبرق
 او الفدا وقال زفره مختارا للدية بمجرد قوله انه لفلان فان فذاه ثم قدم الغائب اخذ
 عبدك بغير شيء وان كان دفعه فالغائب باختيار ان امضى ذلك وانما اخذ العبد
 ودفع المولى وفي المشتق عبد قتل قتيلا او قامت عليه البينة بذلك ثم اقر المولى انه
 قتل قتيلا اخر فانه يبرر بدفعه اليها نصفين ثم يضمن نصف قيمته لصاحب البينة
 الحسن بن زياد عن ابي يوسف رجل اقر ان عبد قتل رجلا خطأ ثم اقر عليه ايضا بقتل رجل
 اخر خطأ فقال للمولى ادفع عبدك للاول فاصا واذنه فان دفعه فلا شيء الاخر وان
 فذاه من الاول قيل له ادفع الى الآخر نصفه او اذنه بنصف الدية وروى ابن ابي مالك
 رحمه الله انه يقال للمولى ادفعه اليها نصفين فان دفعه غرم للاول نصف قيمته
 وان قال انا اخذيه من الآخر دفعه كله الى الاول فان قال اذنه من الاول دفع نصفه
 الى الآخر وهو قول زفره رحمه الله وذكر العباس بن الوليد عنه انه اذا دفع نصفه الى
 الثاني فهو مختار للدية من الاول رجل في يده عبد لا يدري انه له او لغيره لم يدفع حيا
 اليه انه لم يسمع من العبد ان اقر انه عبد صاحب اليد الما انه يقر بان عبد نجني هذا
 العبد جناية وثبت ذلك بالبينة او باقرار صاحب اليد ثم اقر صاحب اليد اقرانه
 عبد وصدقه القر له بذلك وكذبه في الجناية فان كانت الجناية بينة قيل المقر له ادفع
 او اذنه وان كانت الجناية باقرار الذي كان العبد في يده اخذ المقر له العبد وبطلت
 الجناية ولم يكن على المقر له الجناية شي وفيه ايضا عبد قطع يد رجل خطأ فبرأت زفره
 مولا بجنايته ثم انتقض المخرج فمات منه والعبد قائم فهو لورثة المجنى عليه ولو
 كان المولى فذاه بجنى المولى تمام الدية ثم اعتق العبد ثم انتقض المخرج فمات منه قال
 يدفع قيمته عبده وفي العيون الحسن بن زياد عن ابي حنيفة في عبد قطع اصبع رجل
 خطأ ففداه المولى بالغ ثم مات المصروع اصبغه كان ذلك الفدا باطلا وكان عليه تمام
 الدية ان كان الفدا بغير قضا فان في الكافي ذكر في نسخ الى موضع رجل قطع يد رجل
 عدا ففصل المصروع يد على عبد دفع اليه فاعتقه المصروع يد ثم مات من
 ذلك فالعبد صالح بالجناية وان لم يعتقه رد على مولا وقيل لا دلي الا ان يقتلوا اما ان
 تعفوا وفي النفاذ عبد جنى فاقرب بين السيدان حر فمات السيد فموت هذا المات
 فهو حر على ابي ابن الدية جارية جنت وهي حامل فاعتق السيد ما في بعضنا وهو يعلم
 بالجناية صار مختارا قبل ان تضع او بعد ذلك ولو لم يكن عالما بالجناية فان حضر الطاب

قبل الوضع فتران شافني الذي قيمتها حلالا رانها اخذها حلالا بجنايتها او كانت لها ولد حر مخضر بعد ذلك حين الولد او شاد من وان شادى ولا يسيل على الولد وفي نواز
ابي سليمان عن ابي يوسف رحمه الله اذا اعتق الرجل باع بطن جارية ثم جنت جنايته
فدفعها بالجناية جاز وفي العوض ايضا باع جارية فولدت عند المشتري لامل من
سنة اشهر فنجى الولد ثم ادعى الباع وهو يعلم بالجناية فعليه الدية لصاحب الجناية
في قول ابي يوسف رحمه الله وقال في من عليه القيمة دون الدية والعقوى على قول ابي يوسف
وفيه ايضا جارية بين رجلين فولدت فنجى ولدها فادعاه ادها وهو يعلم بالجناية
قال ابي يوسف الدية عليه وان لم يعلم وقال في من رزقه الله اذا علم فعليه نصف القيمة
وفي العوض جارية بين رجلين جات بولد فنجى الولد جناية فادعاه ادها فان علم
بالجناية فعليه نصف الدية وان لم يعلم فعليه نصف القيمة وهذا قول زفر وقال ابي
يوسف عليه نصف الدية علم بالجناية اولم يعلم اذا قال لعبدية ادها حر ثم جنى
ادها ثم صرف المولى الى العتق اليه قال ابي يوسف رحمه الله ان علم بالجناية فعليه الدية
وقال في من عليه القيمة وفي الظهير ولو جنى كل واحد منها بعد الايجاب ثم بين العتق
في ادها عتق ولزم الماقل من قيمته ومن الدية وبقي الاخرى كماله يقال ادفعه او افده
بالدية ولا يصير مختارا للعدا ولكن لو كانت جناية ادها مطلق يد وجناية الماخذ
قتل نفس لا تختلف الجواب وفي التجريد قال ابي يوسف اذا غصب رجلا عبدا فقتل غله
قتيلا خطا ورده على بولاه فقتل غله قتيلا ودفع المولى بالجناية بين رجوع المولى
على الغاصب بنصف القيمة ودفع الى المولى الجناية الاولى ثم يرجع به على الغاصب يعلم
له وقال محمد وزفر ياخذ نصف القيمة فيسلم له ولا يدفعه الى المولى الجناية م عبد
جنى فادعى المولى بعتقه في مرضه فاعتقه الدارث او الوصي فاما كان الوصي
عالمًا بالجناية فعليه الدية قدر قيمته من جميع المال والزيادة من الثلث وان لم يكن
عالمًا بها يجب القيمة في مال الميت في قول زفر ولم يذكر ان الذي اعتق هل يضمن وما
ذا يضمن وقال ابي يوسف ان علم الذي اعتقه بالجناية فعليه الدية قال الغيبة
ابو الليث ينبغي ان يكون هذا قول ابي يوسف الاول اما على قول الآخر ينبغي
ان يكون قوله مثل قوله في كذا قال في اخ كتاب البيوع لو اشترى عبدا ولم ينقد
المن حق وكلا وكيله بعتقه فاعتقه الوكيل لاصناف على الوكيل في قول ابي يوسف
الآخر وهو قول محمد وهكذا روي عن ابي حنيفة هذا اذا كان الرصبة بالعتق بعد
ما جنى اما اذا اوصى بعتقه قبل الجناية ثم جنى فمات الوصي فاعتقه الوصي وهو يعلم
بالجناية فهو ضامن للجناية وان لم يعلم فهو ضامن القيمة ولا يرجع على الدارثة اذا وكل
رجلا بعتق عبده ثم اتى العبد جنى جناية ثم اعتقه الوكيل وهو يعلم بالجناية
فالمولى ضامن القيمة العبد ان لم يكن عالمًا بالجناية وفي المشتري وفي نواز بن سمام عن
محمد اذا اوصى بعتق عبده ثم مات وقد كان اوصى الى رجل فنجى العبد جناية بعد موت
الوصي ثم اعتقه الوصي ثم وهو يعلم بالجناية فهو مختار الدية في ماله وان لم يعلم فعليه

القيمة الظهيرية ولو قال لعبدية وتتم كل واحد منها الف ادها حر ثم قتل ادها انما
خطا ثم مات المولى قبل اليان وهو عالم بالجناية عتق من كل واحد منها نصفه ويسمى في
نصف قيمته ويجب على المولى قيمة العبد الجاني فيستوفى من جميع تركته ولا يصير مختارا
للعدا بالموت من غير بيان واحد من العبدية وفي التجريد ولو قتل العبد الغصب في يد
الغاصب او مات وقد كان جنى قبل الغصب جنايات فالقيمة لا تصح الجنايات
فان جاز للمولى في ذلك ولا يجوز اخذ العبد الما ذوقا والمجور عليه بالجناية ولا يسرى
بعد العتق لو اقر بعد العتق انه كان جنى في حالة الرق لم يلزمه شيء ولو قتل العبد
قتيلا خطا ثم قطعه يد العبد ثم قتل اخر خطا فارش يده يعلم لاوليا الجناية الاولى
ثم يدفع العبد فيكون بين وليي الجنايتين ولو اختلف المولى وولي الجناية فارعى
المولى ان القتل كان قبل جناية وارعى ولي الجناية انه كان بعدة فالقول قول الولي
ولو شهد انسانا من صحة وقيمة الف ثم قتل اخر وقيمة الف فان المولى يدفع
بينهما على احد وعشرين لصاحب الرصبة سهم وعشرون لولي القتل وكذلك لو كان
عمى بعد القتل قبل الشجة وما يحدث من الزيادة والنقصان فهو على الشك وفي
العوض اذا اوصى بعتق عبده له فنجى العبد جناية ارشها درهم فمالت الدرته بعد
موت الوصي لا نفذي فلم ذلك فاذا اشكر العبد ايدفع بالجناية وتبطل الرصبة
الا ان يودي العبد من غير ما كتبه باء يقول الانسان ادعى درهما فتمل فيصير
ذلك الدرهم دينًا على العبد مطالب به اذا اعتق **قال رحمه الله** ولو قال له
لزمه الا ان يبيعه وتسلمت عتقه بمقتل فلان **درميه** وشبهه **يبيع** كذلك ينبغي ان
اعتق عبده عالمًا بالجناية صار مختارًا للعدا بهذا العتق لانه الاعتاق يبيع من
الدفع فالأقدام عليه اختيار وهو يعلم بالجناية صار مختارًا للعدا لما قلنا وهو اذا
يقوله كبيعه يعني كما لو باعه عالمًا بالجناية وعلى هذين الوجهين الهبة والمديون
المستيلاد لا تكل واحد منها يبيع من الدفع لولا الملك والمالكين به بخلاف الماخذ لغير
بالعبد الجاني على رواية الاصل لانه لا يستطع به حق ولي الجناية فان المولى يحاطب
بالدفع اليه وليس فيه قتل الملك لان الماخذ ليس بمالك من جهة الماخذ وانما هو ظاهر
الحق فيجوز ان يكون صادقا بذلك فاذا لم يصير مختارًا لايئنه العدا وتدفع المحضنة
عنه ان اقام بينة انه المقر له بالعدا وان لم يتم له فيقال له اما ان تدفعه او تدفعه
فاما فداه صار متطوعًا بالعدا حتى لا يرجع به على المولى اذا حضر صدقة ان له راي
دفعه كان المقر له بالخيار اذا حضر ان شاء اجاز دفعه وان شاء فداه ولا فرق في هذا
العق بين ان يكون الجناية في النفس او في الماخذ لان الكل موجب للعدا فلا يختلف
وكذا لا فرق في البيع بين ان يكون بائنا وبين ان يكون فيه خيار المشتري لان الكل يزيل
الملك بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع ثم نقضه او العرض على البيع لان الملك لم يلزم
به ولا يقال للمشتري بالخيار اذا باع بشرط الخيار له يصير مختارًا للخيار به فوجب
هنا ان يكون مختارًا للعدا لانا نقول لو لم يكن المشتري مختارًا للزم منه بيع ملك غيره

وهذا الميزان ولا بد من البيع الغرور وهذا الميزان ولو باعه بيكافا فادام بغير مختار الفدا
حق يسهل لان الملك لا يتحول اليه بخلاف الكتابة الفاسدة حيث يكون مختار للفدا
لان حكم الكتابة يتعلق بالحق اذ الملك وفكر المحرر عن العبد في الحال وهو ثابت بنفسه
الكتابة ولا كذلك البيع الفاسد لان حكمه وهو الملك لا يثبت الا بالقبول ولو كانت الكتابة
صحيحة ثم عجز كاذله ان يدفعه بالجناية او كان ذلك قبل ان يتصل عليه بالقيمة وبعدها
لا بد دفعه لتقرر القيمة بالتضاد ولو باعه من الجاني عليه كان مختار للفدا بخلاف ما اذا
اوهبه منه لان المستحق له اخذ بغير عوض وهو مستحق في الهبة دون البيع واعلم
الجاني عليه بامر المولى بفنائه اعطاء المولى فيما ذكرناه لان فعل المولى فيه ينتقل الى
الامر ولو ضربه فقتله كان مختار بعد العلم لانه جرحه منه فانه ازال العضات
قبل القضاء بالقيمة فكان له ان يدفعه بها الزوال المانع من الدخول قبل استقرار القيمة
وبدو طي البكر مختار بخلاف وطى اليث من غير اعتاق والتزويج والاستخدام لا يثبت
التزويج معيب حكى اذ لا يجرى عن التسليم اليه وليس فيه امساك في سنة ولا
بالملك ولهذا لا يسقط به خيار الشرط ويصير مختار بالاجازة والرهن في رواية
كتاب الاعتاق لانها لا تملك فيكون محدثا فيه ما يجرى عن الدخول والظاهر انه لا يصير
مختارا بها للفدا لانه لم يجرى عن الدخول لانه ان يفسخ الاجازة والرهن لم يجر
الجاني عليه لتعلق حقه بيمين العبد سابقا على حقه ما يفسخ اجازة صوابا لمحقه عن
البطلان وكذا لا يصير مختارا بالاذن في التجارة وان ركب دين لاني الاذن لا ينفذ
الدخول ولا ينقض الرقبة الا ان لولي الجناية ان يمتنع من قبوله لان الدين لمحقه من
جهة المولى بعد ما يتعلق به حقه فلو لم يملك المولى قيمته ولو جنى جنايتين ففعل باحدهما
دون الاخرى وتصرف به تصرفا يصير به مختار للفدا صار مختارا فيما لم يفعل فيها لم
يلزمه حصته من قيمة العبد وقوله كيبه وتعلق عتقه بقتل ثلاث درميه في شجرة
ان فعل ذلك اي كي يصير مختارا بيبه بعد العلم بها وتعلق عتقه باذنه القتل
والرعي والسبع يصير مختارا بالخلق عند علمائنا الثلاثة وقال الزفر رحمه الله لا
يصير مختارا بالعتق باذنه لان اذنه تكلم به لاجنابة من العبد ولا علم للمولى بما
سجد بعد وبعد الجناية لم يوجد منه فعل يصير به مختارا الا ترى اننا لو علقنا
الطلاق او العتاق بالشرط لم حلت ان لا يطلق او لا يعتق ثم وجد الشرط وثبت
العتق والطلاق لا يثبت بذلك في يمينه فكذلك هذا ولنا انه علق الاعتاق بالجنا
والمعلق بالشرط ينزل عند وجود الشرط كاليمين عند فصار كما اذا عتقه بعد الجناية
المرى ان من قال لامرأة ان دخلت الدار فرائك لا تتركن اربعة اشهر يصير ابتداء الايلة
من وقت الدخول وكذا اذا قال لها اذا مرضت فانت طالق ثلاثا وماتت من ذلك يصير فارا
لانه يصير مطلقا بعد وجود المرض بخلاف ما اوردوه لان عرضه طلاق او عتاق
يكنه الاستماع عنه اذا يمين للمنفق فلا يخل بحقه ما لا يمكنه المتاع عند لانه عرضه
على مباشر الشرط بتعلق اقوى الداعي الى العتق والظاهر انه بفعله هذا دلالة

المختار

المختار هذا اذا علمت بجناية تعجب المال كالمخطا وشبه العمد وان علقه بجناية تعجب
التصايف بان قال له ان ضربته بالسيف فانت حر فلا يجب على المولى شي بالامتناع لانه
لا فرق بين العبد والحر في التصايف فلم يكن المولى متوقفا على الجناية بالعتق
وبكل قتل يجب الكفارة فيه يصير المولى مختارا كالقتل بالمباشرة وان لم يجب الكفارة
فيه لا يصير مختارا وهو القتل بتسبيل كما لو وقع في يده جرحها المولى لان القتل تسبيل
ليس بقتل حقيقة لان القتل بفعل الحق المجدي يثبت في اذنه حق الدخول والتسبيل ليس
بفعل في الحق لانه لم يوصل الى الدية ولهذا لم يجب العتاق ولا يجرى عنه الميراث فلم
يصير مستهلكا للعبد وبالقيل بمباشرة صار مستدعا للعبد وفي كل موضع صار متلفا
للعبد يضمن قيمته كما لو وقع في يده جرحها المولى وفي كل موضع صار متلفا للعبد
بضم الفدا لما بينا ولو اضرع عبده بالجناية فاعتقه المولى وقال لم اصدقه فعند
ابي حنيفة لا يضمن ما لم يجبره رجل حر عدل وعندهما يضمن الدية وان كان الجاني
فاسقا او كافرا وقد مرت في الوكالة والشفعة ولو اقر به لغيره فهو على قسمين
اما ان اقر بالجناية او كاتم الملك او على عكسه وكل قسم لا يتخلوا اما ان كان الملك
في العبد مخرقا للمرا كان مجحولا اما القسم الاول لو اقر بالجناية ثم بالملك
لغيره والملك في العبد معروف للمرة فان صدقه المرة في الملك والجناية جميعا يقال
للمرة ان دفع العبد او دفعه لانه هو الماقرار لان حق المجني عليه لا يمنع فنادى تصرف
المولى لان حقه في الدخول او الفدا او ان ياتي بعد الماقرار والثابت بالماقرار كالثا
بالبينة العادلة ونسب ظهر الملك للمرة بالماقرار ظاهر ان الجناية صدرت عن
ملكه وان كان كذبه فيها لا يكون المقر مختارا للفدا بخلاف الدخول ان صحح الماقرار
لا يتوقف على تصديق المقر ولهذا الروايات المقر قبل التصديق يصير المقر مبرا
لورثته فتدري ان العبد عن ملكه بنفس الماقرار وهو عالم بالجناية فيصير مختارا لثالثا
صححة الماقرار لا يتوقف على التصديق فالبطالان يثبت على التأكيد فاذا اتصل به
التأكيد بطل من الاصل ولو صدقه في الملك وكذبه في الجناية صار المقر مختارا للفدا
لان الماقرار بالجناية على العبد صادف ملكه في العبد فهو ثم اذا اقر بالملك لغيره وصدقه
المقر صار مبرا للعبد عن ملكه فصار كما لو باعه او هبته والما القسم الثاني لو اقر
بالملك او لا ثم بالجناية ان صدقه فيها فالحصم هو المقر له وان كذبه فيها فالحصم هو
المقر وان صدقه في الملك وكذبه في الجناية هدرت الجناية لانه لما صدقه المقر في
الملك ظهر ان اقراره بجناية العبد صادق فلا يصح اقراره بالجناية من كذبه المقر
له فلم يثبت الجناية وكذا ان كان العبد مجحولا لا يدري انه للمرا لم يجرى فاقتر
بالجناية او لا ثم بالملك او بالملك او لا ثم بالجناية لان الملك ثابت للمرا بظاهر اليد
لاستند الي دليل وللكث الثابت بظاهر اليد لا يصح حجة للاستحقاق واختيار
الفدا فلم يصير مختارا للفدا بخلاف ما لو كان الملك له معروف لانه ملكه ثابت استند
الي دليل سوى ظاهر اليد فصحة حجة لا يثبت ما لم يكن ولو قال كنت بعته من ثلاث قبل

الجناية وصدقة فلان يجبر المشتري بين الدفع والغدا لانه ثبت الملك بتصادمها قال
رحمة الله تعالى عبد قطع يد حر عمدا ودفع اليه مخرج فأت من اليد فالعبد صلب بالجناية
وان لم يجز رد على سيده وميتا لانه اذا لم يعتقه وسوى ظهر ان الصلح كان باطلا
لان الصلح وقع على المال وهو العبد من دية اليد لان القصاص لا يجري بين الحر والعبد
في الماطراف والسرية ظهرا دية اليد غير واجبة وان الواجب هو القود فصار الصلح
باطلا لانه الصلح لا بد له من مصالح عنه والمصلح عنه بالمال ولم يوجد فبطل الصلح وبطل
لا يبرئ شبهة كالعبد في مطلقته ثلاثا في عدتها مع العلم بحرمتها عليه فانه لا يبرئ شبهة
في ذم القتل فكذا هذا فوجب القصاص اقول فيه يجب وهو انه اذا اراد ان يباطل لا يبرئ
الشبهة فيما اذا علم بطلانه كما هو الظاهر ما ذكره في تنظيم حيث قال فيه مع العلم بحرمتها
عليه فهو مسلم لكن لا يجري نفعها هنا لان الدافع لم يعلم ان النطق بسري فيكون
موجب القود بل ظن انه لا يسري وكان موجبه المال وان اراد ان يباطل لا يبرئ
الشبهة وان لم يعلم بطلانه فهو ممنوع الا ترى انه اذا اراد ان يباطل في عدتها
ولم يعلم بحرمتها عليه بل ظن انها تحل له فانه يبرئ الشبهة فذم المجد كما هو جوابه في
كتاب الحدود ومنهم ايضا ههنا من قوله مع العلم بحرمتها عليه وانما اذا علمته فقد قصد صحة
الاعتاق ضرر لان الماثل يتصور تصحيحه ولا صحة له الا بالصلح عن الجناية
وما يحدث منها ابتداء لهذا الموضع عليه ورجوعه جاز فكافا مصالحا عن الجناية وما
يحدث منها ابتداء على العبد متضمن الاقدام على الاعتاق والمولى ايضا مصلح معه على هذا
الوجه راض به لانه لما رضى بكون العبد عوضا عن القليل كما راض بكونه عوضا
عن الكثير فاذا اعتقه مع الصلح في ضمن الاعتاق ابتداء او اذ لم يعتقه لم يرجع الصلح
ابتداء والصلح الاول وقع باطل فيرد العبد للمولى والاولى بالخيار ان شاء واعفوا
عنه وان شاء وقتلوه وذكر في معنى نسخ الجامع الصغير رجل قطع يد رجل عمدا
فصلح المظنوع يد على عبد ودفعه اليه فاعتقه المظنوع يد ثم مات من ذلك
فالعبد صلب بالجناية وان لم يعتقه رد على ماله وقيل للاولى اما ان يقتلوه او يعفوا
عنه والوجه ما بيناه فالتحديك والعلامة واختلاف صورته ثم هذه المسئلة وهي
مسئلة الصلح ترد اشكالا على قول ابي حنيفة فيما اذا عفى عن اليد سري الى النفس وان
حيث يبطل العفو لا يجب القصاص هناك وفي هذه المسئلة قال يبطل الصلح ويجب
القصاص فيما اذا لم يعتقه العبد وان اعتقه فالصلح باق على حاله والمجواب انه اذا
لم يعتقه فقد قيل باذكريه مسئلة الصلح جواب القصاص وما ذكر في مسئلة العفو جواب
الاختصاص فيكونان على القصاص والاختصاص وقيل بالفرق بينهما ووجه ان الصلح عن
الجناية علم بالبرر الجناية ولا يبطلها لان الصلح على الجناية استيفاء الجناية مع ما بينا
بدلها واذا بقيت الجناية سري فاعفوا عليه عتقها وهو القصاص اقول يد عليه انه
ان ارد بقتل الصلح يبطل الجناية بل يبررها ان الصلح لا يمسك موجب الجناية
بل يبيته على حاله فهو ممنوع كيف وقد مر جوابه صدر كتاب الجنايات بان موجب القتل

العهد القود اما ان يعفوا الماثل او يصار لموافقته جعلوا الصلح كالعتق في استخاره موجب الجناية
اريد بذلك ان الصلح لا يبرئ شبهة بنبوت موجب الجناية في الماثل بل يبرئ شبهة في دفع الصلح عنه على
مال وان سقط بعد تحقق الصلح فهو مسلم لكن لا يتم في قولهم فاذا لم يبطل الجناية لم يبرئ القود
اذ لا يلزم في عدم بطلان الجناية مع نبوتها في الماثل عدم امتناع العتق بعد تحقق الصلح
عنها كما هو الحال فيما نحن فيه بل لا يتم في الفرق راسا بين صدور العفو والصلح ايضا لانه
ثبت موجب الجناية في الماثل قبل العفو كما لا يخفى واما العفو فهو مضمون الجناية والعفو عن
القتل وان يبطل بالسرية التي للمشتري بقتل شبهة لوجود صورة العفو وهي كانه لدر
لقد اما اذا اعتقه فجوابه هو الفرق الذي ذكرناه ان العتق يجعل صلحا ابتداء بخلاف العفو
وعلى قولنا ايضا فيرد في الصورتين لانهما كانا يجعلان العفو عن القتل عتقا عما يحدث
منه وفي الصلح لم يجعل كذلك بل اوجبا القصاص عليه اذ لم يعتقه وجعله مصلحا مبتدئا
اذا اعتقه وقد تقدم ما قيل اذا سري المخرج فلا يعفوه قال رحمه الله تعالى فمما ذكره
مدون خطأ محرر سيد بل علم عليه قيمة لرب الدين وقيمة لولي الجناية لانه اختلف حكايت
كل واحد منهما مضمون بكل القيمة على الامتداد اذا دفع على الاولياء والبيع على الزمان فكذا عند
الاجماع ويكون المجمع بين الحقين ايضا من الرتبة الواحدة يدفع الى ولي الجناية او لا
ثم يباع للزنا فيضمها بالتقويت بخلاف ما اذا اتلفه اجنبي والمسئلة بما لها حيث
يجب عليه قيمة واحدة للمولى بحكم الملك في رقبته فلا يظهر حق الفريقين بالنسبة الى
ملك المالك لانه دواما الملك قضاء ثم الغريم احق بملك القيمة لانهما مالية العبد والغريم تقدم
في المالية على ولي الجناية لان الواجب ان يدفع اليه ثم يباع للغريم فكان مقدما معنى
والقيمة هي المفعول فيسلم اليه وفي الفصل الاول كان التعارض بين الحقين وهما مستويان
فيضمها فيه المال لعدم العلم وقد بعدم العلم لانه لو اعتقه وهو عالم بالجناية كان عليه
الدية اذا كانت الجناية في النفس لا وليا به وقيمة العبد لصاحب الدين لان الاعتاق
بعد العلم موجب لا رضى عني على الهداية والمصلح ان العبد اذ عفى وعليه دين خير للمولى
بين الدفع الى الجناية والغدا فان اختار الدفع الى الجناية دفع ولم يبلغ في الدين
فان فضل ثمنه لولي الجناية لانه بدل ملكه والاختصاص له وانما بد بالدفع جمعا بين
الحقين لانه لم يكن بيعه بعد الدفع ولو بدا بيعه في الدين لا يمكن دفعه بالجناية لانه
لم يوجد في يد المشتري جناية ولا يقال لافائدة في الدفع اذا كان يباع عليه لانه انما يتول
فايدته بثبوت الاختصاص للعبد لان ولي الجناية يثبت له حق الاختصاص ولا تناسب
لواضع في العين فاذا كان الواجب هو الدفع فلو ان المولى دفعه الى ولي الجناية بغير
لا يضمن استحقاقا لانه فضل غير ما ينعكس القاض وفي العتق يضمن قيمة لوجود التملك
كالرباعه او وحيه ولو دفعه الى اصحاب المديون صار مختارا للغدا كالرباعه لانه ليس
بواجب عليه بل الواجب له الدفع بالجناية او لا ولي القاض يباع في الدين بينة فاست عليه
ثم حضري الجناية ولم يفضل من الثمن شي معطاه لانه القاض لا يلزمه المهره فيما فضل
ولو دفع البيع ودفع الى ولي الجناية لا يرجع الى بيعه ثانيا لما ذكرنا فافادته في النسخ وقد

الحمد

قد ساء هذه المسألة بزعمها قال رحمه الله ما دونه مدونة ولدت بيمينته ولد لها
وان جنت فولدت لم يدفع الولد له والفرق الذي يتعلق برقبته لانه الدين عليها هو
وصف لها حكمي فيسري الى الولد لان الصفات الشرعية الثابتة في المصل تسري الى الفرع
كما في الرق والحرية واما الدفع بالجناية فيجب في الذمة المولى لا في ذمتها وانما يلازمها
ان الفعل الحقيقي وهو الدفع وقيل الدفع كانت رقبته خالية عن حق الجناية فذلك
لا يجري القصاص على المولود ولا الجد لانها فعلا محسوسا ولا يسبها فيه فان
قيل اذا كان الدين عليها فاذا لم يضمن المولى اذا اعتقها والاشا اذا ائتمن المدين
لا يضمن شيئا قلنا وجوب الضمان باعتبار قوت ما يتعلق به حكم استغناء اعتبار
وجوب الدين على المولى المأثري انه يضمن القيمة لا غير ولو كان باعتبار الوجوب عليه
لضمن كل الدين كالعبد الجاني اذا اعتقه المولى بعد العلم بالجناية ولهذا يسبح بالفاعل
العبد المديون بعد العتق ولو كان على المولى لا اتيه كالعبد الجاني ولا يرد علينا
وجوب دفع المأثري معها اذا جنى عليها قبل الدفع واخذ المولى الارض لا الارض بدل
جزءي وحق ولي الجناية يتعلق بجميع اجزائها فاذا فات جزء منها واختلف بذكره
به حقه كما اذا قتلت واختلفت بدلا اعتبارا للجن بالكل بخلاف الولد وقوله ما دونه
مدونة ولدت سوط السراية الى الولد يكون الولادة بعد لحوق الدين لانها اذا ولدت
ثم لحقها الدين لا يتعلق حق الغريم بالولد بخلاف الاكساب حيث يتعلق حق الغريم
بما كتب قبل الدين وبعد لان لها يد معتبرة في الكسب حتى لو نازعها فيه احد كانت
هي المضم في يد اعتبار اليد كانت هي الحق به من سيدها العتق ومنها بخلاف الولد فانها
يستحق بالسراية وذلك قبل الانتساب بعد كونه الكاتبة وولاد المولود والمدرسة وكولها
لانها حقوق مستقرة في الرقبة حتى صار صاحبها من عتقها او ان جنى العبد جناية ثم
له المولى في التجارة فالحق دين ثم دفع بجنايته فان الدين يسبحه فاذا بيع لم يرجع اوليا
الجناية الى المولى بقيمة العبد كذلك لو اقر عليه دين ثم دفعه بجنايته في دينه ورجع اوليا
الجناية بقيمة على المولى وذكر بعد هذا اذا وجب الدين على العبد بيمينته ثم اقر المولى عليه بجناية
خطا بيع العبدية الدين ولو بلغت الى الجناية وفيه ايضا رجل يدينه عبدا يدينه له او
لغيره لم يدفع صاحب اليد له ولم يسبح من العبد اقراره بعد صاحب اليد اذ اقره بانه
عبد فنجي هذا العبد جناية وثبت ذلك بالبينة او باقرار صاحب اليد اما صاحب اليد اقراره
لرجل وصدقه المأثري بذلك وكذا في الجناية فان كانت الجناية بينة قبل للمأثري او اخذ
وان كانت الجناية باقرار الذي كان العبد في يده اخذ للمأثري العبد بطلت الجناية ولم يكن
على المأثري الجناية شي وقد قد ساءها بغير هذه العبارة قال رحمه الله عبد من رجل له سيد حر
وقيل عليه خطأ لا شيء له عليه معناه اذا كان العبد لرجل ثم رجل اخر يراه اعتقه فقتل العبد
خطا وذلك الرجل الذي يراه ان مولاه اعتقه وليه فلا شيء له لانه لما راع ان مولاه اعتقه فقد
اقر بانه لا يستحق على المولى دفع العبد ولا العتق بالارض وانما يستحق الدية عليه على العتق لانه
هو في صدق في حق نفسه فسطر الدفع والعتق على المولى ولا يصدق في دعواه الدية على المولى
وقال في النهاية وضع المسئلة فيما اذا جنى العبد جناية ثم اقر المأثري عليه ان حرره دفع رجل في
الكتاب الاقرار بالحرية قبل الجناية وهو لا يتفاوتان وكذا اذا اقر المأثري عليه بعد الدفع اليه

انه حر لانه ملكه بالدفع وقد اقر له بحريته فيعتق عليه باقراره وصدق نظير ما شترى عبدا ثم اقر بحريته قبل
وفي المصالح المسئلة على ثلاثة اوجه اما ان اقر ولي الجناية ان العبد حر المصالح او اقر انه
حر او اقر ان مولاه اعتقه فان المأثري لا يضمن فلا ضمان لولي الجناية لا على العبد ولا على المولى
وكذلك الجواب اذا اقر انه حر فاما اذا اقر انه اعتقه المولى ان اقراره قبل الجناية فالجواب
كالجواب فيما اذا اقر انه حر المصالح وان اقراره اعتقه بعد الجناية فقد اقر ببراءة العبد وادعى
على المولى العتق ان ادعى انه اعتق وهو عالم بالجناية وان ادعى انه لم يكن عالما او ادعى
على المولى ضمان القيمة وانكر المولى ما ادعى عليه من ضمان العتق او القيمة فيكون القول بقتل
المولى مع يمينه وعلى ولي الجناية اقامة البينة وفي المسلمين والمواليين لا يدعى على
المولى ضمانا فلا يكون بين ولي الجناية وبين المولى خصومة ويكون العبد رقيقا
على حاله هذا اذا كان المأثري من ولي الجناية قبل الدفع فاما اذا كان المأثري من
ولي الجناية بعد الدفع اليه ان اقراره حر المصالح او ان اقراره حر لم يكن له على المولى شيء
ولا على العبد المأثري العبد يعتق ولا يكون لاحد على العبد ولا وان اقراره كان
اعتقه قبل الجناية فانه يحكم بحريته لانه اقر بحريته والعبد في ملكه ويكون ولاء
موقوف لانه لمولى العبد ومولى العبد يبرأ من ذلك واقربه وولاية ولي الجناية فانه
رغم انه اعتق من جهته فيكون كاف موقفا قال رحمه الله انعتق قال
لرجل قتل اخاك خطأ وانعتق وقال بعد العتق قال قول للعبد معناه اذا اعتق
العبد ثم قال لرجل بعد العتق قتل اخاك خطأ وانعتق وقال لرجل بل قتلته وآت
حر قال قول للعبد لانه منكر للضمان لانه اسند الى حاله معهودة منافية للضمان
اذا الكلام فيما اذا كان رقه معروفا والوجوب في جناية العبد على المولى دفعا
او فدا فصارت كما اذا قال البالغ العاقل طلقت امرأتي وانا صبي او بنت دارمي
وانا صبي او قال طلقت امرأتي وانا مجنون وقد كان جنونه معروفا كان القول
قوله لما ذكرنا وقد ائتمنوا على اصديق احدها الاستناد الى حاله معهودة منافية
للضمان توجب سقوط المأثري والمأثري من اقر بسبب الضمان ثم ادعى ما يبريه
لا يسبح منه الا بحجة فانه قيل ان العبد قد ادعى تاريجا سابقا في اقراره والمأثري
له منكر فينبغي ان يكون القول قوله وايضا بان اعتبار التاريخ للمأثري لا لجله
هنا بعد الوجوب لاجله وهنا هو لاجله فصار كن يقول لعبد اعتقتك قبل ان تخلق
او اخلق وفي العناية ولو ان عبدا يدر رجل جنى جناية فقال ولي الجناية هو عبدك
وقال الرجل هو ودية عتدي لفلان او عارية او اجارة او رهن فان اقام على ذلك
بينة اخذت المأثريه وان لم يقع حوطب بالدفع او العتق او قال لرجل هو بخيار الدية
بحجته قوله انه لفلان فان فداه ثم قدم الطايب اخذ عبده بغير شيء وان كان دفعه
فالطايب بالخيار ان شاء مضى ذلك وان شاء اخذ العبد ودفع المأثري قال رحمه الله
انعتق وان قال لها قطع يدك وانت ايتي وقالت بعد العتق قال قول لها
وكذا كل ما اخذ منها الا الجاه والخلعة وهذه عندها وقال محمد لا يضمن الا شيئا
قا بما بعينه يوم يرد عليه لانه منكر وجوب الضمان لاستناد الفعل الى حاله

مهودة منافية له كما في المسئلة الاولى وكما في الوطى والخلة وفي القيام اقر بيدها
حيث اعترف منها ثم ادعى التمكن عليها وهي تنكر القول قول النكر ولهذا يومر بالرد
اليها ولها انه اقرب سبب الضمان ثم ادعى ما يبريه فلا يكون قوله كما اذا قال لغيره
اذ هبت ضو عينك اليمين وعيني اليمين صحيحة ثم نقيت فقال المقر له لابل
اذ هبتا وعينك اليمين منقودة فان القول قول المقر له وهذا لانه لم يسنده
الي حالة منافية للضمان لانه يضمن يدها الا اقطعها وهي مديونة بخلاف الوطى
والخلة لان وطى الوطى منه المديونة لا يجب العقوبة واذا اخذه من عليها
وان كانت مديونة لا يوجب الضمان عليه فحمل الاسناد الي حالة مهودة منافية
للضمان في حقيها اي في حق العبد والوطى وعلى هذا الخلاف لو قال رجل لرجل
حربي اسلم اخذت ما كنت وانت حربي فقال لخذته بعد ما اسلمت وفي العناية
ومثلها مسئلة الحربي وصورتها مسلم دخل دار الحربي با مان فاخذ مال حربي
ثم اسلم الحربي ثم خرجا اليها فقال المسلم اخذت منك وانت حربي وقال الحربي
الذي اسلم اخذت مني وانا مسلم فالقول للحربي على الخلاف المتقدم انتهى وفي
الحاج الصغير عبد الرجل اعنى فقال لرجل قتلته اذ كنت خطا وانا عبد وقال
المقر له بل قتلته وانت حربي فالقول قول العبد اذ اعلم انه كان عبدا معروفا فاعتق
قال فيه ايضا اذا اعنى الرجل امته ثم قال لها قطعت يدك وانت اميتي وقالت
لا بل بعد ما اعتقتني فالقول قولها في قول ابي حنيفة وابي يوسف وعلى الولي ادش
اليد وقال محمد رحمه الله القول قول المولى ولا شيء عليه وعلى هذا الاختلاف
اذا قال اخذت منك الف درهم من كسبك وانت عبدي وقال العبد لابل لخذته
بعد العتق وعلى هذا الاختلاف فاذا اسلم الحربي اوصار ذميا فقال لرجل مسلم
قطعت يدك وانت حربي واخذت منك كذا كذا وانت حربي في دار الحرب وقال
الحربي لابل فعلت بعد ما اسلمت او قال بعد ما صرت في دار الاسلام فنعى قول
ابي حنيفة وابي يوسف القول قول الحربي والمسلم ضامن وعلى قول محمد وزفرهما
الله القول قول المسلم ولا ضمان عليه واذا اسلم الحربي فقال لرجل مسلم قطعت يدك
وانا حربي في دار الحرب وقال المسلم فعلت ما فعلت وانت في دار الاسلام ذكر في
كتاب الاقرار من الاصل انه على هذا الخلاف واجمعوا على ان المال لو كان قابعا
في يد المقر في هذه المسائل ان القول قول المقر له ويومر المقر له برد المال عليه وهو
على انه اذا قال لجاريته بعد ما اعتقها وطبكت قبل العتق وقالت الجارية لابل
بعد العتق ان القول قول المولى ولا ضمان عليه على انه اذا قال لعبد بعد ما
اعتقه اخذت منك ضربية كل شهر عشرة دراهم وانت عبدي وقال العبد
اخذت ذلك بعد العتق فالقول قول المولى ولا ضمان عليه واجمعوا على ان من اعنى
عبدا له فقال العبد لرجل اخر قطعت يدك وانا عبد وقال ذلك الرجل لابل بعد
ما اعتقت ان القول قول المقر ولا ضمان عليه فسال رحمه الله تعالى عبد محمد امر

صبي حر يقتل رجل فقتله فدينه على عاقلة الصبي لان الصبي هو المباشر للقتل وعنده
وخطاؤه سواء يجب على عاقلة ولا شيء على العبد الامر وكذا الحكم اذا اقر بذكر صبي
والاصل ان الامر لا يملك الامر اذ لم يعلم المامور بنفس الامر صحيح في حق المامور حتى
يثبت المامور الرجوع على الامر اذ الحقه غرم في ذلك بيان ذلك امر رجلا باخذ من هذه
الشاة وهي لحان ولم يعلم المامور بذلك فانه يصح الامر في حقيها حتى اذا ضمن الذابح
للجارية قيمة الشاة يرجع بها على الامر فان علم ان الشاة لغيره وهو حر بائع لا يصح الامر حتى
لا يرجع بالحققة من غرم لانه لم يصح عاقلة الامر وان كان المامور صبي يصح الامر سواء
ان كان عاقلة بنفسه الامر اذ لانه لانتصاف عقله ويلحق به المجنون واما مسيلتنا
فلاصل ان الصبي يواخذ بضمان الافعال دون الاقوال فيما ينشور الى صحيح وقاسد
الاصح ففعله فلصودر من اهله في محلة النواذر امر صبي يقتل دابة او خرقة ثوب
او باكل لحام لغيره فالضمان على الصبي في ماله ويرجع بذلك على الامر ولو امر الصبي بالضا
بذلك ففعل لم يضمن الصبي ولو امر الحر بالبائع بذلك فالضمان على الفاعل وفي المحيط
لو قال اقتل ابني او اقطع يده او اقتل اخي فقتله يقتض من القاتل قياشا ونجب
الدية استحقا نا ولا رجوع لعاقلة الصبي على الصبي الامر اذ ويرجع على العبد
الامر بعد العتق لانه عدم الاعتبار كان الحق المولى لا انتصاف اهلية العبد وقد
زال حق المولى بالاعتاق بخلاف الصبي لانه قاصر الاهلية وفي شيوخ الزيادات
لا يرجع العاقلة على العبد ايضا ابتدا لان هذا ضمان جنانية وهو على المولى وعلى
العبد وقد تعذر ايجابه على المولى لما كان على العبد الحجر وهذا موافق للمواعيد
الما ترى ان العبد اذا اقر بعد العتق بالقتل قبله لا يجب عليه شيء لكونه اسنده
الي حالة منافية للضمان على بلينا فيل هذا ولهذا رجع العبد بيرا فاعتقه
مولا ثم وقع فيها انسان فذلك لا يجب على العبد شيء وانا يوجب على المولى
ينجب عليه قيمة واحدة ولو مات فيقتصر بها بالخصص قال رحمه الله تعالى
وكذا ان امر عبدا معناه ان يكون الامر عبدا والمأمور ايضا عبدا محجورا عليهما فيجب
مولى القتال بالدمع او العدا ولا رجوع على الامر في الحال ويرجع بعد العتق بالامل
من العدا وقيمة العبد لانه غير مضطر في دفع الزيادة وعلى قياس ما ذكره العنايف
لا يجب عليه شيء لما بينا وهذا اذا كان القتل خطا وكذا اذا كان عمدا والعبد القتال
صغيرا لان عمده خطا على بلينا واما اذا كان كبيرا يجب القصاص لانه من اهل العقوبة
ولو امر رجلا رجلا صبي اخر فالدية على عاقلة الصبي لانه المباشر ثم يرجع العاقلة
على عاقلة الرجل لانه المسبب ان لو الامر لما قتل لضعف فيه ولا يقال كيف يعقل
عاقلة الرجل ما لم يمسبب القول فينبغي ان يكون كالا قدر لانا نقول هذا قول لا يحتمل
الكذب وهو سبب فيعتله بخلاف الاقرار بالقتل لانه يحتمل الكذب فلا يفتله
العاقلة ولو كان المامور عبدا محجورا عليه كبير او صغير بخير المولى بين الدمع والعدا
وابها اختار يرجع بالامل على الامر في ماله لان الامر صار غاصبا للعبد بالامر كما اذا

استخدمه وضمان الغصب في ماله لا على العاقلة وان كان الماسح حرا لا يصير فيه الغصب
فيكون على العاقلة وان كان الماسح حرا بالغا فلا فعلى عاقلة الدية وايرجع العاقلة
على الماسح حال ان امر لم يرجع ولا يجر وهو ايضا لا يرسله لا سيما في الدم وان كان الامر عبدا
ما دون ماله في التجارة كغيره كان او صغيرا او الماسح عبدا المحجور عليه يجزى الماسح بين
الدمخ والغدا واما فعل رجوع على الماذون له لان هذا ضمان غصب وانه من جنس ضمان
التجارة بخلاف ما اذا كان الماسح حرا لا يرجع عاقلة الماسح على الامر في الحال
ولا بعد الحرية لعدم تحقق الغصب في الحر ولو كان الامر صبي حرا ماله في التجارة
فحكم حكم العبد الماذون له حتى يرجع عليه فيما اذا كان الماسح عبدا مكاتبيا لتحقيق الغصب
فيه ويكون ذلك في ماله دون العاقلة لانه ليس بضمان جنابة واما هو ضمان تجارة
ولا يرجع عليه اذا كان الماسح حرا لعدم تصور الغصب فيه فصار الصبي الامر في حقه
كالصبي المحجور عليه ولو كان الامر مكاتبيا صغيرا كان او كبيرا او الماسح صبي حرا تجب
الدية على عاقلة الصبي ويرجع العاقلة على المكاتب بالاقل من قيمته ومن الدية لان
هذا حكم جنابة المكاتب بخلاف القن فان حكم جنابته على المولى فيجب عليه ان امكن
والاسقط على ما بينا وان عجز المكاتب بعد ما قضى القضاى عليه بالقيمة بتابع رقبته
الا ان ينفذ المولى بينهم وهو القيمة والقياس ان يبطل حكم جنابته وهو قول ابي
حنيفة لانه بالعجز صار قنا و امر لا يرجع واما يقولان لما قضى عليه بالقيمة صار دينا
عليه وتقرر فلا يسقط حتى لو عجز قبل القضاى عليه بالقيمة يبطل حكم جنابته لان حكم
جنابته انما يصير دينا عليه بالقضاى ولم يوجد وان عجز بعد ما ادى كل القيمة لا يبطل
بالاجاز حتى لا يسترد المولى القيمة ولو ادى البعض ثم عجز سلم ما اداه لم يبطل الباقي
عنده وعندهما لا يبطل وان كان الماسح عبدا يجزى مولا بين الماذون والغدا ثم يرجع
على المكاتب بقيمة الماسح اذا كانت قيمته اكثر من الدية فتقص عشر دراهم بقى اكمال
وهو ان يقال ان هذا ضمان الغصب وفيه يضمن قيمته بالقيمة ما بلغت فليقتضيه
عشر دراهم كضمان الجنابة نحو اية هذا الغصب لكن يحصل بسبب الجنابة فباعبار
الغصب وجب قيمة الماسح وباعبار السبب يراعى التقدير لوجوبه بسبب الجنابة
فاعتبر بها في حق التقدير وان عجز المكاتب فمولى الماسح مطالب بمولى المكاتب
بيعه لان ضمان الغصب لا يسقط بعجز المكاتب وان اعتق المولى المكاتب فمولى الماسح
بالجنابة وان سارح على المولى بقدر قيمة المعتق والفضل على المعتق الى تمام قيمة
الماسح وان كان الماسح مكاتبيا يجب على الماسح ضمان قيمة نفسه ولا يرجع به على الامر
لانه تعذر ان يجعل ضمان غصب لان المكاتب حر من وجه فلا يكون محلا للغصب صغير
كان او كبيرا اكثر وتعذر الرجوع بحكم الجنابة ايضا لانه لا جنابة من الامر لكون الماسح كبيرا
كما سوا كان صغيرا او كبيرا لان المكاتب الصغير ملحق بالكبير فصار كالحرة الباطن العاقل
ان كان ماسحا قيد بقوله عجز لان لو جنى قبل العجز لا يباع بل يجزى المولى قال في المحيطة
مكاتب جنى جنابات او واحدة كان على الاقل من قيمته ومن ارش الجنابات لان المكاتب

ملوك رقبته حريرا مطلقا وقصفا فباعبارانه ملوك رقبته يكون جنابته على المولى
وباعبارانه حريرا وكسبا يجب ان يكون موجب جنابته عليه لان اكتسابه حق له وقد
تقدر دفعه بموجب الجنابة فيجب عليه الاقل من القيمة ومن الارش وان تكررت الجنابات
قبل القضاى الزمة قيمة واحدة ولو جنى فتقضى عليه ثم جنى اخر فتقضى عليه بقيمة اخرى
خلافا لابي يوسف ولو قتل مكاتب رجله وقيمة المكاتب عشر الف يسرى في عشر
الف الا عشرة اذ اعتقه المولى ولو قتل رجلا ولم يقضى عليه حتى عجز وعلمه ديت
دفع بالجنابة ثم يباع في الدين وان فداه ابيع بالدين ولو مات عن مال قضى في
ماله بالجنابة ثم بالكفاية ثم بالارث لانه مات عن واف فلا تنسخ الكفاية بغير
كان عليه دين وجنابة يقضى عليه بالجنابة فالدين والجنابة سوى لان الجنابة
صارت دينا بالقضاى وان لم يقضى بالجنابة فالحكم ما تقدم مكاتبه جنت ثم ولدت
ولم يقضى دفعت وحدها ولو قضى عليها ثم ولدت بيعت فان ونة فمنها بالجنابة
والا يبيع ولدها لان الولد المولود في الكفاية حكم حكم امه ولو كانت نصف امته
ثم ولدت لمجنى احداهما على صاحبه لزم المجاني الاقل من قيمته ومن نصت الجنابة وجنابة
عنه المكاتب كجنابة عبد الحر ولو جنى المكاتب على مولا او على عبد مولا او ابن مولا
كان الجنابة عليهم كجنابته على غيرهم لان جنابة المكاتب عليها معتبرة وان كانت
مكاتب بين اثنين يعتبر كل نصف منه على حدة والاحكام المتقدمة بنا على الكفاية
تجري ولو كانت امه مشتركة بغير اذن شريكه فولدت وكاتب الاخر نصيبه من الولد
ثم جنى الولد على الام او المام عليه لزم كل واحد منهما ثلاثة ارباع قيمة المقتول عند المام
ولو اقر المكاتب بالجنابة المبسوط اصله ان المكاتب في حق جنابة موجب المال
بمنزلة الحر لانه استخار المال على نفسه فالمكاتب من اهل استخار المال على نفسه
بخلاف العبد لو اقر بجنابة توجب المال لا يبيع لان موجهها بجعل مولا فجعل
مرا على مولا فلم يرجع واذا اقر المكاتب بجنابة عدا او خط الزمة لانه في حق
الجنابة ملحق بالحر ولو قضى عليه بجنابته خطا ثم عجز هدر عند ابي حنيفة و
عندهما يوفى فيها يباع على المكاتب لو اقر بجنابة موجهة للمال لا يرخذ
به ولو عجز عنه وصار دينا عليه او لا وعندهما يوفى به اذا صار دينا عليه
بالقضاى ولو اعتق ضمن قضى بها او لا وذلك لو صلح ولي العمد وقد اقر به ثم عجز
هدرت عند ابي حنيفة وعندهما يباع فيه لان القصاص بعد الصلح صار موجه
للمال واصله ان الجنابة اذا اثبتت باقراره واذا اقر بجنابة موجهة للمال لا يرخذ
به بعد العجز عند ابي حنيفة وعندهما يوفى به اذا صار دينا عليه بالصلح ولو اقرت
مكاتبه على ولدها لم يلزمها اعتق او عجز ولو اقر الولد على امه بجنابة لم يثبت فان
ماتت الام لزمه الاقل من الدين والكفاية لان الفاضل من دين المورث يكون له تقدير
الفاضل من دينه حصل مرا على نفسه وصار كالحرة اقر على مورثه بدين ثم مات
المورث وعليه دين من اقرار الفاضل من دينه فكذا هذا اذا عجز بعد ذلك لم يلزم

لانه صار قنا وانه ادى ثم عجز الاستدعاء المرقلة لان اقراره بذلك قد صح ولو اقرت
الام على انها بجناية ثم قتل الابن خطأ واخذت قيمته قضى باقرت في القيمة لان
بدل الولد يكون للام ككسبه فصارت مقرر على نفسها وكذلك لو اقرت على انها بدين
وفي يد مال ودين عليه جازا اقرارها بالدين في كسبه لان كسبه ولدها لها فصارت
مقرر على نفسها فصح عبد بين رجلين فقام العبد عين احدهما ثم كاتبه المتقولة
عنه نصيبه منه ثم جرحه جرحا اضرحت منها سائر المكاتب في الماقل من نصف
القيمة وربح الدية وعلى المولى الذي لم يكاتب نصف قيمة العبد لورثة المقتول
لان نصف المكاتب قبل بجنايتين لانه جنى عليه قبل الكتابة وبعدها فالتلف
بالجناية قبل الكتابة وهو الربح هدر كانه جناية عبد على مولاة وماتت بالجناية
بعد الكتابة وهو الربح معتبر لانه جناية مكاتب على مولاة فيضمن المكاتب الاقل
من نصف قيمته ومن ربح الدية لانه لما هدرت الجناية قبل الكتابة صار كانه جنى
نصف المكاتب على مولاة لا غير واما نصف الساكن فلانه قتل الخرجين جانياتين
وكلاهما معتبران لان جناية عبد الغريم على اجنبي فضمن الساكن نصف القيمة ما لم
يصل اليه نصيبه بضمنا او سعيه لان قيمة نصيبه بالكتابة وجبت على المكاتب
حال جنائبه فيما لم يصل اليه حقه من تركته لا يلزمه ايضا نصف القيمة عبد بين
رجلين مجنى على احدهما ثم باع الآخر نصف نصيبه من المجنى عليه وهو يعلم بالجناية
ثم جنى عليه جناية اخرى ثم الذي باع نصيبه اشترى الربح وكاتب المجنى عليه
نصيبه منه ثم جنى عليه ثالثة ثم ادى الكتابة فمات المولى من الجنايات
فملى بجنايته وهو مكاتب الاقل من نصف قيمة العبد ومن سدس وربح من الدية
لان نصف المكاتب قبل نصف الخليلات جانيات قبل الكتابة وهما مهدرتان
لانها جناية عبد على مولاة وجنايته بعد الكتابة وهي معتبرة لانها جناية المكاتب
على مولاة فالمهدرتان صارتا بجناية واحدة لان حكمها واحد بنعت جانيات
احدهما هدرية والاخرى معتبرة فضمن المكاتب ربع الدية واما نصف الساكن فمعه
البيع قبل ربع الخليلات جانيات جناية قبل البيع وهي معتبرة لانه صار لها المولى
مختارا للعدا لما باعه وهو عالم بالجناية وجناية بعد البيع وهي هدرية لانها جناية
مملوك على مولاة وجناية بعد الكتابة وهي معتبرة لانها جناية مملوك اجنبي فضمن
من هذا الربح مضمون وسهم مهدر وصار كل ربع على ثلاثة اسهم والكل على اثني عشر
والربح الذي لم يسجه قتل ربع الخليلات جانيات جناية قبل البيع وقد تلف بها
سهم من الخروقد صار المولى مختارا لذلك السهم من الدية بالبيع وجناية بعد البيع
وجناية بعد الكتابة وهما معتبران لانها جانيات مملوك على اجنبي فماتت
الجنايتان حكما واحدا فيعتبر ان جناية واحدة فصارتا كان هذا الربح جانياتين
فصار المولى مختارا السهم او نصف من الدية ومن الربح الذي باع صار مختارا السهم
فيصير مختارا السهمين ونصف من النصف الذي للساكن فيكون سدسا وربح سدس

من اثني عشر ولم يصير مختارا السهمين ونصف منها ونصف من هذا الربح وسهما من
الربح الذي باعه وهو هدر نصف سدس الدية وذلك سهم من اثني عشر ولو قطع
يد رجل ثم باعه احدهما من صاحبه وهو يعلم ثم اشتراه فمقتل يداخرو فماتت
الاول فمات قبل المشتري اذ منع نصفك اليها نصفين او اذناه بفسخ الاقبيتها وقيل
للبايع اذ الاول بربح الدية وادفع نصفك اليها اثلاثا ثلثته الى الماول وثلثه الى
الثاني او اذناه من الماول بربح الدية منهن الثاني بنصف لانه النصف الذي لم يبع قبل
نصف كل واحد منها لانه ان نصف احدهما بجنايتين والاخر بجناية واحدة وكلاهما
معتبرتان فيجاطب بالدفوع او الفداء والنصف الذي باع قبل نصف كل واحد منهما
لان نصف احدهما بجنايتين جناية قبل البيع وهو القطع وقد صار مختارا للربح
الذي تلف هذه الجناية بالبيع فعليه ربع الدية وجناية بعد البيع وهو النقص
ولم يصير مختارا لما تلف هذه الجناية فيمنع نصيبه ربع دية احدها ونصف
دية الاخر فيدفع نصيبه اليها اثلاثا او الفداء والله اعلم كذا في المحيط قبل رحمه
الله عبد قتل رجلين عمدا وكل وليا فمضى احدولي كل منهما ربع سيرة نصيبه
الى الماخيرين او فداءه بالدية اي للمولى المختارا شاء دفع نصف العبد الذي لم يعف
من ولي القتيلين وانما فداءه بدية كاملة لانه كل واحد من القتيلين يجب له
قصاص كامل على حدة فاذا استقط القصاص في الكل وانقلب السكيتين فاما هو
دية كاملة لان كل واحد من القتيلين يجب له قصاص كامل على حدة فاذا استقط
القصاصان وجب ان ينقلب كله مالا وذلك دينا فيجب على المولى عشرون
الفاود دفع العبد غير ان نصيب العاقرين سقط مجازا فانقلب لصوب السكيتين
مالا وذلك دية واحدة لكل واحد منهما نصف الدية او دفع نصف العبد لهما
ينحصر المولى بينهما كذا في الخارج قال في المحيط عبدان التقيا ومع كل واحد
عصا فاضطربا وبرايا دفع مولى كل واحد بالآخر ولا يتراجعا بشئ سوى ذلك لان
كل واحد منهما مملوك عبد من صاحبه ولا يفيد التراجع لانه لو دفع احدهما للربح
الاخر لان حق كل واحد منهما ثبت في رقبة كاملة فمات ياخذ احدهما من صاحبه فذال
بدل اخر ومعلق به حقه فلا يفيد الرجوع وان اختار الفداء لكل واحد جميع
ارش جانيته لانها لما مضى بما فقد جنى كل واحد منهما على عبد صحيح فمعلق حق
كل واحد من المولىين بعبد صحيح فيجب بدل جمد وان سبق احدهما بالضربة خير
المولى البادي لانا البداية من مولى الاخر لا يفيد لان حق الاخر في عبد صحيح كامل
الرقبة فاذا دفع الى البادي عبد مشجوجا كان للاخر ان يسترده منه ثانيا
لانه يقول عبدك شيخ عبيدي وهو صحيح ودفع اليك عبيدي بدل تلك الشجة
فيكون لي والبداية من مولى البادي بالدفوع مفيد لان حق البادي ثبت في عبد
مشجوج فحق دفعه مشجوجا لا يكون له ان يسترده فكان دفعه مفيدا فان
دفعه فالعبد المدفوع اليه ولا شيء للدافع لانه لو دفع البادي بشئ كان المدفوع اليه

ان يرجع عليه ثانيا لان حقه في رتبة عبد صحيح فلا يفيد رجوع البادي وان فذاه
 خير مولى اللاحق بين الدفوع والفداء لانه مظاهر ويرى عبد البادي عن الجناية
 بالفداء وصار كأنه لم يجن وانما جنى عليه العبد اللاحق فان مات البادي كانت
 قيمته في عنق الثاني يدفع بها او يذرى فان فذاه بقيمة الميت يرجع في تلك القيمة
 بارش جاحده عبده لان بالفداء ظاهر عبد اللاحق عن الجناية وصار كأنه لم يجن
 وانما جنى عليه البادي والبادي وان مات فالقيمة قايمة مقامه كأنه حي قائم وان
 دفعه يرجع بارش شجرة عبده في عنقه ويخير المدفوع اليه بين الدفوع والفداء
 لان المدفوع قام مقام الميت الحاج وان مات العبد القاتل خير مولى العبد البادي
 فان فذاه او دفع بطل حقه في شجرة لانه حين شجر اللاحق البادي كان اللاحق
 مشجوجا ثبت حق مولى البادي في عبد مشجوج ثبت حقه في اوراق الشجرة
 واوراق الشجرة فأت لا الى خلف لما مات العبد القاتل فبطل حق مولى البادي
 في شجرة عبده ولو لم يكن البادي من شيء اخر سوى الجناية وبقي اللاحق خيرا لولا
 له ان ثبت فاعف عن مولى اللاحق ولا سبيل لاحد منها على الاخر وان ثبت ارض
 شجرة اللاحق وطالبه بمحكمة فان دفع الى صاحبه ارض عبده يرجع بارش جناية
 عبد يدفع مولى اللاحق عبده لها او يعديه اما العفو فلا ان مولى البادي بجنايته
 اذا دفع كان لمولى اللاحق ان يطالبه بارش شجرة عبده وكان لمولى البادي ان يدفع
 اليه العبد المدفوع ثانيا ليرى عن حقه فلا يفيد المدفوع وانما دفع ارض شجرة اللاحق
 لانه متى دفع ارض عبد اللاحق فقد ظاهر البادي عن الجناية وصار كأنه لم يجن
 وانما جنى عليه العبد اللاحق فيخاطب مولى اللاحق بالدفوع والفداء وبذلك ما
 اختار لا يبقى لاحد منها على صاحبه سبيل لانه وصل الى كل واحد منها حقه وان
 ابي مولى البادي ان يدفع الارش فلا تعين له في عنق المجني لان مولى البادي كان
 مخيرا بين العفو وبين دفع الارش والمطالبة لشجرة عبده فاذا امتنع بدفع الارش
 صار مختارا للعفو وصار كأنه قال عفوتك عن حق في بطل حقه ولو مات اللاحق
 وبقي البادي خير مولا فادفعه بطل حقه وان فذاه بارش عبده في الفداء لان
 البادي ظاهر عن الجناية فلا يكون لمولى اللاحق ان يسترجع منه الارش ثانيا فاما
 المدفوع لم يظهر عن الجناية فبقى حق مولى اللاحق متعلقا باقات الشجرة من
 العبد البادي والعبد المدفوع بدله يتعلق حقه بدله فلورجع مولى البادي
 بارش شجرة كان لمولى اللاحق ان يسترجع منه لان حقه كان متعلقا بالقبض
 من البادي فلا يفيد الرجوع ولو برياً ثم قتل البادي اللاحق جريماً كان في حق
 البادي ارض اللاحق وقيمته ويخير بين دفعه وفدايه فان دفعه فلا حرج له لما
 بينا فان فذاه بارش الشجرة بقيمة المقتول لان البادي شجر اللاحق ثم قتل
 مشجوجا فيلزمه ارض الشجرة وقيمته مشجوجا متى اختار الفداء وسلم ارض شجرة المقتول
 لولاه خاصة ويكثر ارض شجرة الحي في هذه القيمة ياخذ مولا منها وبقي لمولى المقتول لان

حق مولى البادي انما ثبت في اللاحق وهو مشجوج لانه حين جنى على البادي وهو مشجوج
 فباخذ من قيمته مشجوجا ارض شجرة البادي فان فضل منه شيء يكون لمولى اللاحق لانه
 بدل عبده وقد دفع عن حق الغير ولو قتل اللاحق البادي فان لم يطلب مولى المقتول
 الجناية لم يكن لاحدها على صاحبه شيء لان مولى المقتول يخير بين العفو والفداء بارش
 الشجرة الثاني وان طلب الجناية يدي عنه بارش الحي ثم خير مولى الحي بين ان
 يدفع عبده او يعديه بقيمة المقتول ويسلم ذلك لمولى المقتول لان العبد اللاحق قتل
 البادي مشجوجا مخيرا مولا بين دفعه وفدايه بقيمة مشجوجا وفي ذلك فصل
 لا يبقى لاحدها على صاحبه سبيل لانه وصل الى كل واحد منها حقه ولو قتل احدهما صاحبه
 بعد ما برى ولا يعلم البادي بالشجرة خير مولى القاتل لانه تقدرت البادية بالبادي
 لجهالة ولو تقدرت البادية بسبب موت البادي بيد القاتل فكذا هذا فان دفع
 عبده كان له نصف ارض شجرة المقتول وعلى قيمته مشجوجا فباخذ الذي دفعه
 من حصة قيمته مشجوجا من العبد المدفوع او يعديه لان القاتل بالدفوع قام
 مقام المقتول لجاؤا دنا فصار كأن المقتول بقى حيا لولاه يرجع بنصف ارض شجرة
 عبده متى اختار الدفوع فكذا اذا دفع بدله وان اختار مولى القاتل فذاه بقيمة
 المقتول صحيحا لان القاتل هو البادي بالشجرة شجر عبدا صحيحا ثم قتل عليه
 قيمة عبد صحيح وان كان القاتل هو اللاحق فقد شجر البادي وهو صحيح ثم قتل
 كان على مولى القاتل ان يعديه عبده بقيمة المقتول صحيحا ويرجع بارش الشجرة في
 الفداء بعد ما يدفع الى مولى العبد المقتول نصف ارض شجرة لان القيمة قامت مقام
 المقتول ولو كان المقتول حيا وقد شجر كل واحد منها صاحبه ولا يعلم البادي
 منها يرجع كل واحد منها فيما دفع الى صاحبه بنصف ارض شجرة عبده والمدفوع
 اليه يتخير بين الفداء وبين دفع ما يخص نصف ارض الشجرة من العبد المدفوع
 اليه فكذا في تركته والله اعلم قوله الله تعالى وان قتل احدهما عمدا والاخر
خطا فعلى احدولي العمد فدي اما الدية لولي الخطا لان حقهما في الدية عشرة
الف درهم وحق ولي العمد في النصاص فاذا عفى احدهما انقلب نصيب الاخر بالاف
وهو نصف الدية خمسة الاف فاذا افاداه بمائة عشرة الف درهم عشرة
الف لولي الخطا وخمسة الف لغير العمد من الولي العمد وان دفعه دفعه اليم الاما
ثلاثة لولي الخطا وثلاثة للملكة من ولي العمد بطريق العول لان حقه في الدية
كذلك فيضرب وليا الخطا بمائة الف ويضرب غير العمد من ولي العمد بمائة الف
وهذا عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يدفعه ارباعا بطريق
المنازعة ثلاثة ارباعه لولي الخطا وربعه لغير العمد من ولي العمد لان نصيبه
لولي الخطا بلا منازعة فاستوت منازعتهم في النصف الاخر فبقيت فان
قبل ينبغي ان يسلم للمولى ربع العمد في هذه المسئلة وهو نصيب العمد من ولي
العمد ويدفع ثلاثة ارباعه اليم تقسم بينهم على قدر حقوقهم كما سلم له النصيب في

المسئلة الاولى وهو نصيب العاقين قلنا لا يمكن ذلك هنا لان ولي الخطا استحقا
كله ولم يسقط من حقها شيء وهذا لان حق كل واحد من الزميتين تعلق بكل الرقبة
في المسيلتين بجرانه للعاقا ولكل قتل يسقط حق العاقين عن الرقبة في المسئلة
الاولى وخلي نصيبها منه عند حقها وصار ذلك للمولى وهو النصيب بخلاف
ما نحن فيه فان حق ولي الخطا ثابت في الكل على حاله وكانت الرقبة كلها مسخرة
لها والنصف لغير العاق من ولي العبد فلهذا افترقا فيقسمونه كله على قدر
حقوقهم بطريق العول والمنازعة وهذه المسئلة نظاير واصناف ذكرناها
في كتاب الدعوى من هذا الكتاب باصولها التي شأنا منها الخلاف بتوقيع
الله تعالى فلا يخفى ولم يتعرض المؤلف بما اذا تضاربا العبدان ونحن نذكر ذلك
تكميلا للجناية فيه باختلاف الجناية قال في الجاي الصغير غضب عبد فقتل
عند الغاصب رجلا ثم رده الى مولا فقتل عنده اخر خطا واختار للمولى دفعه
بالجنايتين فانه يكون بينهما نصفان ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف قيمة
العبد ولا يرجع بكل قيمة العبد من الغاصب دفعه الى ولي الجناية الاول
ثم يرجع به على الغاصب في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله وقال محمد
وزفر رحمهما الله لا يدفع ذلك الى ولي الجناية الاولى ولو كان العبد في عند المولى
او لا ثم عند الغاصب ثم رد الغاصب العبد على المولى ودفعه المولى بالجنايتين
جميعا يرجع المولى على الغاصب بنصف قيمة العبد ويدفعها الى ولي القتل الاول
ولا يرجع بذلك على الغاصب في قولهم جميعا اما يدفعها الى ولي القتلين فيكون
بينها نصفان ثم يرجع المولى على الغاصب بنصف قيمة العبد ويدفعها الى ولي
القتل ولا يرجع بذلك مرة اخرى على الغاصب في قولهم جميعا وكذلك لو كان مكان
العبد مدبرا كان الجواب فيه كالجواب في العبد من الوفاق والخلاف وصورته
رجل غضب مدبرا رجلا وقد كان المدبر قتل قتيلة خطا عند المولى وقتل قتيلة
اخر عند الغاصب فرد الغاصب المدبر على المولى فبلغ المولى قيمة المدبر بين ولي
القتيلين نصفان ثم يرجع للمولى على الغاصب بنصف قيمة المدبر ولا يرجع
بجميع قيمة المدبر فاذا رجع للمولى على الغاصب بنصف القيمة فان لولي القتل
الاول ان يأخذ من ذلك من المولى عندهم جميعا ولو كان جنيا او لا عند الغاصب وجنى
ثانيا عند المولى وضمن المدبر قيمته ورجع على الغاصب بنصف قيمته هل يسلم
ذلك للمولى فبلغ قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله الاول باسلم وعلى قول
زفر رحمه الله يسلم قال في المصل واذا غضب الرجل عبدا ثم قتل عنده قتيلة
خطا ثم اجمع المولى واوليا القتل فان العبد مريد على مولا واذا ارد عليه العبد
فيقال له جني وهو يحمل الدفع فتجبر فانه دفع او فدى يرجع على الغاصب بالما قبل من
قيمة العبد ومن الارش وان كان زاد عند الغاصب زيادة متصلة واختار الدفع
فانه يدفع العبد مع الزيادة سواء حدثت الزيادة قبل الجناية او بعدها ثم لا يرجع

المولى على الغاصب بقيمة الزيادة وان استحققت الزيادة بسبب احده العبد عند الغاصب ولو
هككت الزيادة من حيث القيمة لا يضمنها الغاصب هذا اذا زاد العبد في يد الغاصب فان
اعور العبد عكسه في يد الغاصب وقد جنى خطا جناية على وجهين اما ان اعور العبد
لجنايتين او قبل فان اعور بعد الجناية وقد اختار المولى الدفع فانه يدفعها عور ا
الى ولي الجناية ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة صحيحا فان اخذ قيمته صحيحا من الغاصب
ياخذ ولي الجناية من المولى نصف ثم يرجع المولى على الغاصب ثانيا بنصف قيمة العبد
وسلم له قيمة العبد وان اعور قبل الجناية واختار المولى الدفع فانه يدفع العبد اعور
ثم يرجع بقيمة العبد صحيحا على الغاصب فاذا اخذ كذلك سلم له ولم يكن لولي الجناية ان
ياخذ منها شيئا العبد المنصوب اذا جنى على مولا جناية موجبة المال بان قتله
خطا او جنى على رقيقته خطا او على مال بان املك شيئا من ملكه قال ابو حنيفة انه
يضمن جناية حتى يضمن الغاصب قيمة العبد المنصوب لمولا الا ان يكون الارش
او قيمة العبد المتلف اقل من قيمة العبد المنصوب وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما
الله بان جناية المنصوب على مولا وعلى رقيقته وعلى ماله هذه فاما العبد الموهن
اذا جنى على الرهن او على رقيقته او على ماله هل تعتبر جنانيته قالوا ذكر هذه المسئلة
في كتاب الرهن وقال يندرج جانيته ولم يذكر فيه خلافا الا ان المشايخ رحمهم الله قالوا
ما ذكر في كتاب الرهن انه يندرج على قول ابي يوسف فاما على قول ابي حنيفة رحمه الله يعتبر
على الرهن بقدر الدين فانه مضمون عليه بقدر الدين كما تعتبر جناية المنصوب هنا على
الغاصب وعلى رقيقته هذا اذا جنى المنصوب على مولا او على مال مولا فاما اذا جنى
على الغاصب او على رقيق الغاصب جناية موجبة المال قال ابو حنيفة انه يعتبر
فيكون هذا جنى لا يجادل مولى العبد بالدفع او الفداء وكذلك على هذا الاختلاف العبد
الموهن اذا جنى جناية على المهرين او على ماله فعلى قول ابي حنيفة لا تعتبر الجناية
بقدر الدين وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله فانه يعتبر المهر والعبد والعبدان اذا
تضاربا وتشابها الميسر جنى على عبد وجنى العبد على رجل اخر وعلى الجاني فاختار
علاء الدفع ثم اختلفا فقال المولى جنى على عبدي او لا فارسه لي ولديه المذفرع اليه
قال قول المولى محمى لانه المحقق عليه لما ادعى ان الباري بالجناية هو العبد فقد
ادعى على المولى شيئا العبد وارش العبد متى اختار دفع العبد اليه لانه ادعى ان حقه
ثبت في عبد صحيح اليد لان العبد لا بد ان يتطوع يد المهر كانت يد صحيحة فاذا تعلق حقه
بيد العبد تعلق بيد لها ايضا والمولى اقر له بالعبد وانكر الارش فيكون القول له فصار
كما لو تصادقا على الباري في الجناية هو المهر لان الثابت بمول من جعل القول له كبرعا
كالثابت بالتصادق ومتى تصادقا ان الباري بالجناية هو المهر يضمن نصف قيمة العبد
للمولى والمولى يخير بين الدفع والفداء له ان يدفع العبد دون الارش لان
حق المجنى عليه تعلق بعبد متطوع اليد فلا يتعلق بيد لها وهو الارش وان
تصادقا انها لا يضمن الباري منها بالجناية فمن المهر الجاني نصف قيمة العبد والمولى ان

ان اختار الدرع يد من العبد ونصفه ارض يد لان كل واحد منها يجوز ان يكون ياديا
 بالجناية ويجوز ان يكون لاهتا فاما كان الحر هو المادي فليس على المولى ارض العبد وان
 كان العبد هو المادي فعلى المولى دفع العبد مع ارض يد فلهما ارض اليد في حاله فليس
 له ذلك في حالة فيجب ان يصرف المارش حر وعبد التقيا ومع كل واحد منهما عاصا واضل
 فتشج كل واحد صاحبه ثم اختلف مولى العبد والحر في البداية فالقول للمولى ان الحر يد
 وعليه ارض جنايته على العبد للمولى ثم يد من العبد بجنايته او يفديه لان الحر ارض
 يد بالجناية لانه ادعى البرا متى اختار المولى دفع العبد اليه والحر المولى فيكون العقل
 له ولو كان مع العبد سيف ومع الآخر عصا فمات العبد وبر الحر واختلفا كانت
 القول للمولى وقيمة العبد على عاقلة الحر يسلم المولى من مقدار ما يقتضيه المخرج من
 قيمته الى يوم ضرب العبد الحر والباقى قيمة ارض جنايته على الحر فان فضل شي من
 للمولى لان الحر قتل بعصا فيكون قتل خطأ العبد فيجب قيمته على عاقلة الحر والقيمة
 قامت مقام العبد كان العبد حق النقصان فياخذ المولى قدر ما استحق بجناية الحر
 وياخذ الحر من الباقى من ارض جنايته فان فضل شي منه فهو للمولى لانه بدل عبده
 وقد دفع العبد عن حق الغير وان استقص الباقى لا يكون على المولى شي كما لو دفع العبد
 وقيمته من ارض الجرحه ولو كان السيف مع الحر ومع العبد عصا فمات العبد وبر الحر
 وما يدري ايها بدأ بالجناية فله المولى ان يقتل الحر ويبطل حق الحر لان الحر قتل بالسيف
 العبد عمدا فيوجب الفور فمات العبد ولم يخلف بد لا يبطل حق الحر وذلك لانه
 كان العبد هو الذي بدأ بالجناية لا يتصور تمكن العبد لسب بعد ما فاته ولو كان
 مع كل واحد منهما عصا فتشج كل واحد منها صاحبه موضحة وبريا واستقوا انهم لا يمكن
 البادي من هو خير للمولى فان دفع العبد يرجع على الحر بنصف ارض عبده لانه لو
 ان كان هذا البادي بالجناية يجب عليه جميع المارش وان كان الاخر منها لا يجب
 عليه شي فيجب نصفه وان فذاه بجميع ارض الحر ويرجع على الحر بجميع ارض عبده لانه
 لا يجب على الحر جميع ارض العبد فماتت جنايته او اخربت فان كان سوا ايضا وان
 كان احدهما اقل فالأقل بماله يصير قصاصا ويرد القضاء على صاحبه قال رحمه الله
عبدان قتل قريبتين فمضى احداهما بطل الكل معناه اذا كان عبد بين رجلين فقتل
 قريبتيهما كما هما او اخيهما فعلى احداهما بطل الجميع ولا يستحق غير العاقل منها شيئا
 من العبد غير نصيبه الذي كان له من قبل وكذا اذا كان العبد لقريب لهما او لغيرهما
 فقتل مولاة فورا به بطل الكل وهذا عندنا بخلافه رحمه الله وقال ابو يوسف
 رحمه الله يدفع الذي عفى نصف نصيبه الى الآخر اذا شأه وبرع الدية
 لان حق النقصان ثبت لهما في العبد على الشيوع لانه التمكن لا ينافي استحقاق
 النقصان عليه للمولى فاذا عفا احدهما انقلب نصيب الآخر وهو النصف بالآخر
 شايعة في كل العبد فيكون نصفه في نصيبه ونصفه في نصيب صاحبه فاصاب
 نصيبه سقط لان المولى لا يستوجب على عبده مالا وما اصاب نصيب صاحبه بئس

نصف

نصف النصف وهذا يرجع فيه دفع نصف نصيبه او يفديه برع الدية ولا يخيصة
 رحمه الله اما يجب من المال يكون حق المولى لانه بدل دية وهذا يقتضي منه دية وتند
 فيه وصاياه ثم الدية تجلفه فيه عند الفراغ من حاجته والمولى لا يتوجب على عبده
 مالا فلا تجلفه الدية فيه وكان النقصان ماصرا مالا صار عفى الخطا وفيه لا يجب شي
 فكذا ما هو في معنى وفي الكا في دفع قتل ولديه عمدا فتقطع يد قاتله ثم عفى وقد
 قضى له بالنقصان او لم يقض فعلى المولى اليد دية عندنا بخلافه رحمه الله وقال
 لا شيء عليه وكذا اذا عفا ثم سوى لم يقض شيئا والمقطع الساري المقتضى من النقصان
 وصار كما كان له قصاص في اليد فتقطع اصابعه ثم عفى عن اليد فانه لا يقض ارض
 الاصابع والاصابع والكف كاطراف النفس ولو قطع وباعفا وبر فهو على الخلاف
 في الصحيح ولو قطع ثم حذر رقبته قبل البدن فهو على استيفاء قتل يقض حتى لو حذر
 بعد البدن فهو على الخلاف في الصحيح رجل شج رجلا موضحة عمدا فماتت عنهما
 وما يحدث منها ثم شج شجرة اخرى عمدا فلم يعف عنها فقتل الجاني الدية كاملة في
 ثلث سنين اذا مات منها جسيما قبل ان يقد عفا عن الماول فلما بطل عنه النقصان
 وصارت الثانية مالا الماول ايضا مالا ولم يجزله العفو لانه لا دية له وروى
 الحسن بن زياد عن ابي يوسف في هذه الصورة ان على الجاني نصف الدية رجل
 قتل عمدا وقضى لوليه بالنقصان على القاتل فامر المولى رجلا بقتله ثم انه طلب
 من المولى ان يعفو عن القاتل فعفا عنه فقتله المأمور وهو لا يعلم بالعفو قال
 عليه الدية يرجع بذلك على المأمرا المأمراة قتل رجلا خطا فزوجها والمولى يقول
 على الدية التي وجبت على العاقلة فلذلك جائز والعاقلة براقا فاطلقتها قبل القول
 بها يرجع على العاقلة بنصف الدية رجل شج رجلا موضحة عمدا وصالحه الشج
 عن موضحة وما يحدث منها على مال مسمى قبضه ثم شج رجلا اخر موضحة عمدا
 وبات من الموضحتين فمضى الآخر النقصان ولا شيء على الماول وذلك لو كان الصلح
 مع الماول بعد ما شج الآخر قال ابو النضر قد استحسن في موضع اخر من هذا
 الكتاب الدية النقصان من الآخر اذا كان شج بعد صلح الماول رجل شج رجلا
 موضحة عمدا وصالحه عنها وما يحدث منها على عشرة الاف درهم وقبضها ثم شج
 اخر خطا وبات منها فعلى الثاني خمسة الاف درهم على عاقلة ويرجع الماول في مال
 المقتول خمسة الاف درهم على عاقلة وان كانت الشجتان عمدا جارا عطا الماول
 وقتل الآخر فصل في بيان احكام جناية العبد في بيان
 احكام الجناية على العبد وقدم الماول بزيح الجانب الفاعلية في الغاية وهو
 حق الماول او قال في النهاية وغاية البيان انما قدم جناية العبد على الجناية عليه لان
 الفاعل قبل المفعول وجودا فكذلك تقيما اقول فيه يجب لانه ان اريد ان ذات
 الفاعل قبل ذات المفعول وجودا فهو ممنوع ان يجوز ان يكون غير المجني عليه سبع سنين
 قبل وجود ذات الفاعل من طويلا مثلا يجوز ان يكون عمر المجني عليه سبع سنين

او اكثر من عشرين سنة او اقل وان اريد فاعلمية الفاعل قبل منغولية المنول
وجودا هذا ايضا ممنوع فان الفاعلية والمنغولية يرجدان معا في ان واحد وهو
ان تعلق الفعل المنغولي بالمنول برؤيته عليه اذ قبل ذلك لا يتصف الفاعل
بالفاعلية ولا المنول بالمنغولية وكل ذلك غير خاف على النطق العارف بالمواعيد
قال رحمه الله تعالى عبد قتل خطأ يجب قيمته عشرة لو كانت عشرة
الاف او اكثر وفي الامة عشرة من خمسة الاف والغصب يجب قيمته بالغة ما بلغت
وهذا عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله وقال ابو يوسف والثاني فيهما الله يجب
قيمه بالغة ما بلغت وفي الغصب يجب قيمته بالغة ما بلغت بالاجماع ما روي عن
عمر وعلي وابن عمر رضي الله عنهم انهم اوجبوا في قتل العبد قيمته بالغة ما بلغت ولا في
الضمان بدل المالة ولهذا يجب للمولى وهو لا يمكن المنة حيث المالة ولو كان
بدل الدم لكان للعبد ان هو في حق الدم يبقى على اصل الحرية فليقل انه بدل المالة
ولهذا لو قتل العبد المبيع قبل القبض يبقى عند البيع وبقاؤه بقاء المالة اصلا
او بدلا في حال قيامه او هلاكه فصار كسائر الاموال وكقيل القيمة والغصب ولا في
ضمان المال بالمال اصل وضمان ما ليس بالمال خلاف الاصل ومنها ان كان ايجابا
الضمان على رواقمة القياس لا يصار الى ايجابه بخلاف الاصل قال القدر في
كتاب التبرير قال ابو يوسف اذا قتل المبيع في يد البايع فاختر المشتري باجازه
المبيع كان له المصاوي وكذا ان اختار نسيه المبيع كان للبايع المصاوي وهذا
حفظ عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف ليس للبايع المصاوي روي ابن زياد
عنه لا مصاوي للمشتري ايضا وابي حنيفة ومحمد قوله تعالى ودية مسلمة او جهما
مطلقة غير فصل بين ان يكون حرا او عبدا والدية اسم للواجب بمقابلة المارمة
وهو ادمي فيدخل تحت النحر وهذا لان المذكور في الماية حكما والدية والكفارة
والعبد داخل فيها في الكفارة بالاجماع لكونه ادميا فكذلك الدية لانه ادمي ولهذا
يجب المصاوي بقتله بالاجماع ويكون مكلفا ولو لانه ادمي لما وجب المصاوي
ولا كلف كسائر الاموال ولانه لما كان فيه معنى المالة والادمية وجب اعتبار
اعلاها وهي الادمية عند تقدير المجمع بينهما باهدار الادنى وهي المالة ولا في
الادمية اسبق والرق عارض بواسطة الاستنكاف فكان اعتبار ما هو الاصل
اولى الم ترى ان المصاوي يجب بقتله عمدا بهذا الاعتبار والمثلثة في حالة
العمد والخطا واحد فاذا اعتبر في احدى حالتي القتل ادنيا وجب ان يعتبر في
الحالة الاخرى كذلك اذ الشيء الواحد لا يتبدل جنسه باختلاف حالة اتلافه
وهذا اولى من العكس لان في العكس اهدار ادميته والمحاقه باليهام والمخاروما
روي من الماثر معارضه باثر بن مسعود وهو محمول على الغصب وضمان الغصب
بمقابلة المالة لانه لا معارضه لها اذا الغصب لا يرد الما على الما لوقتها العقد لا يعمد
المالة وانما يعمد الغاية الما ترى انه في بعد قتله عمدا ايضا وان لم يكن المصاوي

لا ولا بد من المالة وفي قليل القيمة الواجب بمقابلة الادمية المالة لا سمح فيه فقيرا
بقيمته رايًا بخلاف كثير القيمة لان فيه قول بن مسعود لا يبلغ بقيمة العبد دية
المرونيته من عشرة دراهم والماتر في المقدرات كالخبر اذا لا يعرف الاستماع ولا في
ادميته نقص فيكون بدلها اقل كالملة والمجنين الما ترى انه لما كان انقص لنصف النعم
والعتوبات في حقه اظهارا بخطا ربيته فكذا هذا وروي الحسن عن ابي حنيفة انه
يجب في الامة خمسة الاف درهم الا حنة لان دية الانثى نصف دية الذكر فيكون الناقص
عن دية الانثى نصف الناقص عن دية الذكر كما في الاطراف والماول اظهر لان اقل مال
له حفظ في الشرع عشرة كغصاب السرقة والمهر وما دونه لا يعتبر بخلاف الاطراف
لانه بعض الدية فينقص من كل جنس بحسابه ولو نقص من كل جنس عشرة لما وجب
اصلا ولم يتعرف المولى لمسايل القرب وتحت ذكورها تكليلا للفايدة وفي الجراح
الصغير مسايل القرب على ثلاثة فصول احدها في ضرب المولى عبده فضربه معاه
والثاني في امر احد الشريكين بضرب العبد المشترك والثالث في ضرب الشريك
واجنبي اصله العترة في الجنائيات لتعدي الجاري لالمعد للجنانية لان النسي
تو من جراحات كثيرة وموت من جراحات قليلة ولهذا سقط اعتبار طولها وقصرها
وعمتها امر جلان بضرب عبده سوطين فضربه ثلاثة فضربه المولى سوطا
ثم ضربه اجنبي سوطا ثم مات من ذلك كله فعلى عاقلة الماورد بالسوطين ارش
السوط الثالث مضروب بهما وهي ثلث سدس قيمته مضروبا اربعة اسواط اول
عاقلة الاجنبي ارش السوط الخامس مضروبا اربعة اسواط وهي ثلث قيمته مضروبا
باربعة اسواط ويبطل ما سوى ذلك لان الماورد ضربه ثلاثة اسواط اثنتي
منها هدر مع السراية للاذن والثالث معتبر لانه ضربه بغير اذن فيضن ارشه
مضروبا بها والرابع هدر لان جنانية المولى على ملكه هدر والخامس معتبر
فينضن الاجنبي ارشه منتقضا باربعة اسواط واذا مات العبد من هذه فقد
مات بحسب جنائيات فانقسم تلف النسي على الجنائيات فينقسم عليها لان العبرة
بعد الجنائي لا بعد الجنائيات فانقسم عليها الاثالث على الاجنبي وثلثاه تلف
بجنانية الماورد الاول فانقسم هذا الثلث مضمان نصفه هدر ونصفه معتبرا
والاصل الثاني الجنانية على المالكين مما تلفت نفسا او عضوا واقتضى الى الموت
فتجمله العاقلة لانه ضمان دم وضمان الدم تجمله العاقلة وان اقتضت على ما ذكر
النسي يجب ضمانه في مال الجاني **عبد** بين رجلين قال احدهما اضربه سوطا فان
زوت فهو حر وضربه ثلاثة فمات من ذلك كله فعلى الضارب نصف ارش السوطين
منتقضا سوطا في ماله وعلى المعتق لشريكه ان كان موصرا نصف قيمته مضروبا
سوطين وعلى الضارب ارش السوط الثالث مضروب ونصف قيمته مضروبا بالامنة
اسواط فيكون ذلك على عاقلة فيستوفى اولا العبد وياخذ الحق من ذلك ما غم
ويكون الثاني لورثة العبد لان السوط الماول كله هدر لان نصفه في ملكه ونصفه

لانه ملك شريكه ولكنه باذنه والسوط الثاني نصفه هدر ونصفه معتبر لان
نصفه لا يملكه ونصفه لا يملك شريكه بغير اذنه فيضون نصف السوط الثاني
مضروباً بالسوط في ماله لشريكه لان حمايته انتقلت لما اعتقه فانحصرت الجناية
على اذنه النفس فيجب في مال الجاني وصار العبد كله ملكا للمعتق بالضمان لان
المعتق بالضمان تملك نصيب الضارب عنده في حقيقته رحمه الله ويصير مكاتباً
له لانه يوقف عتق هذا النصف على اذنه السامية اليه فالسوط الثالث لافي
مكاتب غير فيكون معتبر كله فيضمن الضارب جميع ما انتصفه السوط الثالث
مضروباً بسوطين لان السوط الثالث حل به وهو منصوص بسوطين فلما مات العبد
مقتدات من ثلاث جنابات المان الجنابتان الاوليات كجناية واحدة لانفاق واتحاد
حكمها وانهدرت سائرهما والجناية الثالثة معتبر باصلها وسائرهما وان عتق العبد
بعد ذلك لان اعتاق المكاتب لا يقطع السامية لما ينافي فصادت النفس تالفة بجنايتين
احدهما معتبر والاخرى مهدر فيهدر نصف قيمته ويضمن الضارب نصف قيمته
مضروباً بثلاثة اسواط لانه مات منتقلاً بثلاثة اسواط فان ظهر المعتق بماله كانت
له ان ياخذ ماله ما ضمن لشريكه فكان كما له ان ياخذ من كسبه بعد موته فاد المستوفاه
عتق فان فضل شيء من كسبه فلورثته الا هو وان لم يكن له ورثة فللمخالف لان ولاه
له ولم يباشرة له وانما امر بقتله فيكون ميباً للقتل والسبب للقتل لا يحرم
عن الميراث وان كانا للمعتق معسراً فلا ضمان عليه وعلى الضارب الضمان كما وصفتنا
ويكون نصفه في ماله ونصفه على العاقلة فيأخذ الضارب من ذلك نصفاً قيمة العبد
مضروباً بسوطين فان بقي شيء فلورثته العبد لان المخالف متى كان معسراً لا يكثر للضارب
تضمن المخالف وانما استعاضة نصيبه فيبقى نصيب الضارب على ملكه وصار نصيبه
مكاتباً لانه توقف عتق نصيبه على اذنه السامية اليه ونصيب المعتق صار حراً
مولى له وكان السوط الاول هدر والسوط الثاني نصفه هدر ونصفه معتبر
لما بينا والسوط الثالث كله معتبر لان نصفه مكاتب للضارب ونصفه مولى
المخالف ومقتدات العبد بجنايتين احدهما معتبر والاخرى مهدر فكان على الضارب
نصف قيمة العبد مضروباً بثلاثة اسواط نصفه على العاقلة لان نصفه مكاتب
ونصفه معتق المخالف وموجب جنابته على مكاتب نفسه في ماله وموجب جنابته
على معتق غيره على عاقلة يكون ذلك كسب المكاتب فيستوفى الضارب من ماله
مقدار نصف قيمته مضروباً بسوطين لانه ياخذ ماله مال جنابة لانه صار ديناً
عليه فيأخذ ايضا تركته بعد وفاته **فصل** ولو كانت المسئلة بمالها
ثم ضربها بالسوط ثم ضربها الاجنبي سوطاً ومات من ذلك كله فعلى المأمور نصف
ارش السوط الثاني مضروباً بالسوط في ماله لشريكه وعلى عاقلة المأمور ان كانت
المعتق مولى ارش السوط الثالث مضروباً بسوطين ودرس قيمته مضروباً
خمس اسواط في ماله وعلى عاقلة الاجنبي ارش السوط الخامس مضروباً اربعة

اسواط وثلاث قيمة مضروباً بخمس اسواط لان السوط الاول كله هدر والسوط الثاني
نصفه معتبر لان نصفه لا يملك شريكه بغير اذنه فيغرم الضارب نصف ارش في
ماله لشريكه وسواية الجنابتين مهدر لان المخالف اعتق نصيبه بعد السوط الثاني
وهو مولى فكان للضارب ان يضمن قيمة نصيبه مضروباً بسوطين وصار نصيب
الضارب ملكا للمخالف بالضمان وصار مكاتباً له والسوط الثالث معتبر كله لانه
لا يملك شخصاً نصفه معتق ومكاتب له والجناية على المعتق والمكاتب معتبر والسوط
الرابع من المولى ايضا معتبر لانه لا يملك شخصاً نصفه مولى الامر ونصفه مكاتب له
وجناية الانسان على مولا ومكاتبه معتبر فيغرم الامر ما انتصفه السوط الرابع
منتقلاً بثلاثة اسواط والسوط الخامس من الاجنبي معتبر فيغرم ارش ما انتصفه
مضروباً اربعة اسواط واذا مات العبد من ذلك كله يغرم الضارب من قيمته
مضروباً خمسة اسواط لانه قتل النفس ثلاثة فقد تلفت النفس بجنايات الضمان
وهي ثلاثة اسواط لان السوط الاول كان حكمها واحد فان سائرهما مهدر فيجعل
جنابة واحدة والسوط الثالث باصله وسوايته معتبر فلهذا الثلث تلف بجنايتين
احدهما معتبر والاخرى مهدر فيغرم نصف الثلث وذلك سدس الكل ويجب
على عاقلة لانه جنى على معتق ومكاتب غيره ويضمن الامر ثلث قيمته مضروباً
خمس اسواط في ماله لانه جنى على مكاتب نفسه لانه لم يظهر لعق نصيبه ارش في
حكم من احكام الحرية فكان الكل مكاتباً له حكماً واعتباراً على عاقلة الاجنبي ثلث قيمته
مضروباً بخمس اسواط لانه جنى على مكاتب غيره ومولى غيره يكون من عاقلة الاجنبي
ومن الامر ومن المأمور للعبد لانه كسب العبد وياخذ المأمور من الامر بذلك في
مال العبد لان هذا ارش له على العبد وما بقي في ماله فللعصبة المولى لانه لم
يكن للعبد عصبة لان الولاء لها المان الامر باشرقتك بغير حق فيحرم عن الميراث
فيجعل كما لميت فيكون بايع لا قرب عصاب الامر والله سبحانه اعلم بالصواب واليه
الرجوع والمآب وقال في النهاية هذا بخلاف ظاهر الرواية لانه ذكر في المبسوط
في طرف المملوك يعتبر قيمة المالية فقط وما قدر من دية الحر قدر من قيمة العبد
في يد نصف قيمته يعني اطراف العبيد في القيمة تعتبر باطراف الحر من الدية
الى اخره فان قيل عند الامام يدفع اليد العبد ياخذ قيمته في قطع الاطراف فاعب
تقدير على قوله فالجواب ان التقدير على قوله فيما اذا جنى عليه اخر يقطع يدرجل
فيه الى النفس او قرب جنس المنفعة في عدم التقدير والدفع في غيره وقيل يضمن
في الاطراف بحسابه بالغلة ما بلغت ولا ينقص منه شيء لان الاطراف ملك له كما
ملك الاموال وهذا يؤدي الى امر شنيع وهو يا يجب في الاطراف انما يجب
في النفس بان كانت قيمته مثلاً مائة الف فانه يقطع يد يجب خنجر الفاقلة
عشر الاف الا عشر وفي الحصة روايتان في رواية الاصل بحكومة عدله وهو الصحيح
لان المصود من العبد الخدم لا الجبال ودوى الحقن عن ابي حنيفة انه يجب كمال

الاجنبي

القيمة لان الجاهل في حقه متصور ايضا فان الله تعالى قطع يد عبد محررة
سبيله فمات منه وله ورثة غير لا ينقص والا انتقص منه وانما ينتقص في الاول
 لانتباه منه له الحق لان النقص يجب عند الموت مستدالي وقت الجرح فيعمل
 اعتبار حالة الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار الحالة الثانية يكون للورثة فيحق
 الانتباه فتعذر فلا يجب على وجه المستوفى اذ الكلام فيما اذا كان للعبد ورثة
 اخرى سوى المولى واجتماعهما لا ينزل الانتباه لان الملك يثبت لكل واحد منهما
 في احدى الحالين ولا يثبت على الاله وام فيها فلا يكون الاجتماع مفيدا ولا يتأثر
 باذن كل واحد منهما لصاحبه لان الماذن انما يصح اذا كان الماذن بممكن ذلك بخلاف
 العبد الموصى برفقته لرجل وبخدمته الاخر لان ممكن كل واحد منهما ايام مضاعفة
 الشريكين فيه فلا يفرق احدهما دون الاخر لما فيه من ابطال حق الاخر فيقتل
 باجتماعهما للرضا بطلان حقه قوله بخلاف الموصى له بالخدمة حاصل ان
 الموصى له بالخدمة لا يمكن له في الرقبة والموصى له بالرقبة ولو استوفى النقص
 سقط حق الموصى له بالخدمة لان الرقبة فايته لا الى بدل فلا يمكن ابطال
 ولكن اذا اجتمعا فقد رضى الموصى له بالخدمة بفوات حقه فيستوفى الاخر
 لنزول الانتباه وانما في الثاني وهو ما اذا لم يكن له ورثة غير المولى قول ابي
 حنيفة وابي يوسف وقال محمد رحمه الله لا يجب النقص فيه ايضا لان
 سبب الولاية قد اختلف لان الملك على اعتبار العتق او الولاية على اعتبار حالة
 الموت فنزل اختلاف السبب منزلة اختلاف المستحق فيما لا يثبت من الشبهة
 او فيما يحتاج فيه فصار كما اذا قال الاخر بعيني هذه وقال لابل ربي جنهما
 منك لا تحمل له لما قلنا بخلاف ما اذا اقر لرجل بالث درهم من القرض
 وقال المقر له من ثمن بيع فانه ينقص له عليه بالث وان اختلف السبب لان
 الاموال ثبت بالشبهة فلا يبالى باختلاف السبب عند اتخاذ الحكم ولان
 الاعتاق واطل السراية وبانقطاعها يبقى الجرح بلا سراية والسراية بلا
 قطع فيمنع النقص ولهما انما يتقنا بثبوت الولاية للمولى فيستوفى هذا
 لان القضي له معلوم والحكم متحد فامكن الاجاب والاستيفاء لا يخالف المستوفى
 والمستوفى ولا يعتبر باختلاف السبب بعد ذلك كسبيله لما اقر بخلاف
 الفصل الاول لان القضي له مجهول وبخلاف سبيله الجارية لان الحكم يختلف
 لان ملك اليمين يفاير ملك النكاح في الحكم لان النكاح يثبت المحل متصورا
 وملك اليمين لا يثبت مقتوفا وقد لا يثبت المحل اصلا وان ما ادعى كل واحد
 منها من السبب للمحل لا ينفي بانكار الاخر فيبقى بلا سبب فلا يثبت المحل بدونه
 اذ لا يجري فيه البطل بخلاف ما نحن فيه لان السبب موجود بيقين ولا منكر
 له فلم يوجد ما يبطله ولا ما يحل ابطاله فامكن استيفاء الاعتاق لا يقطع
 السراية لذاته بل انتباه منه له الحق ولذلك اذا كان له وارث اخر غير المولى

على ما بيناه الطرف اذ في القتل خطأ لان العبد لا يصلح مالكا للمال فعلى اعتبار حالة
 الجرح يكون الحق للمولى وعلى اعتبار حالة الموت وزيادة الجرح في الحالة الثانية
 يكون للعبد الجرح حتى يقضى منه ديونه وينفذ وصاياه فحصل الانتباه في من
 له الحق فيسقط ما اخذ بعد الحرية من ذلك الجرح واما القتل عمدا فوجبه النص
 فلا انتباه فيه اذ الم يمكن له وارث سوى المولى لانه على اعتبار ان يكون الحق للعبد
 فالمولى هو الذي يتولا فلا انتباه فمن له الحق فحاصله الى افرغ والحاصل من
 هذا كله ان من قطع يد عبد غير فاعنته المولى ثم مات لا يزيد على اربع لانه انما ان
 قطع عمدا او خطأ فان كان الاول فاما ان يكون للعبد وارث سوى المولى الاول
 اذ لم يكن فان كان يقطع الاعتاق السراية بالاعتاق فلا يجب النص بحالة
 القضي له والمقتضى به وان لم يكن لا يقطعها عندها خلافا لمحمد وان كان الثاني
 فلا اعتاق لا يقطعها فحاصله انهم اجتمعوا في الخطا في العمد فيما اذا كان له
 وارث اخر من الاعتاق يقطع السراية فلا يجب الارش القطع وما ينقص بذلك
 الم الاعتاق ويسقط الدية والنقص وكذا في المقتول اذ لم يمت منه لا يجب عليه
 سوى ارض القطع وما ينقصه الاعتاق ولا يجب عليه ما حدث من النقصان
 بعد الاعتاق بالاجاز فعلم بذلك ان كل من خرج لا يجب فيه النص يجب فيه
 ارض القطع وما ينقصه الى الاعتاق ولا يجب عليه الدية واما انتقص منه بعد
 الاعتاق فان الله تعالى قلنا احكمنا حر شيئا فبين في احدهما فارشها
 للسيد يعني اذا قال للعبد احكمنا حر شيئا فبين العتق في احدهما بعد الشج
 فارشها للمولى لان العتق بمنزلة في العين فالشجة تصادف العين فبين
 ملكين في حق الشجة ولو قتلهما رجل واحد في وقت واحد معا يجب دية حد
 وقيمة عبد والوقف ان البيان انشأه وجه واظهاره وجه على ما عرف وبعد
 الشجة بقي محل البيان فاعتبر انشأه في حق المحل وبعد الموت لم يبق محل البيان
 فاعتبر اظهارا محضا فاذا قتلهما رجل واحد معا فاحدهما حر يجب عليه دية
 حر وقيمة عبد فيكون الكل نصفين بين المولى والورثة لعدم الاولوية وان
 اختلفت قيمتهما يجب نصف قيمة كل واحد منهما ودية حر فيقسم مثل الاول بخلاف
 ما اذا قتلهما على التعاقب حيث يجب عليه القيمة الاول للمولاه والدية للثاني
 لورثته وبخلاف ما اذا قتل كل واحد منهما رجل معا حيث يجب قيمة المملوكي
 لانهم متيقن بقتل كل واحد منهما حر وكل منهما ينكر ذلك وكان القياس بانه ثبوت
 العتق في المجهول كانه لا يفيد فايدته وانما صحناه ضرورة صحة التصرف
 وثبته ولا نقل من المجهول الى المعلوم فيقدر بعد الضرورة وهي النفس دون
 الاطراف والدية تبقى ملوكا في حقهما فتجب القيمة فيها فيكون نصفين بين المولى
 والورثة فيأخذ هو نصف كل واحد منهما ويترك النصف لورثته لان موجب
 العتق ثابت في احدهما في حق المولى فلا بد له من توزيع ذلك عليها نصفين وان

فلاهما على التعاقب فكل واحد قيمته للمولى ثلثينه للرق وعلى الفاتل الثاني
 دية لورثته لثمنه للمعتق بعد موت الاول وان كان لا يدري ايها قتل ولا
 فعلى كل واحد منهما قيمته وللولى من كل واحد منها نصف القيمة كالامل احسن اولوية
 احدهما بالتقديم وفي الجاني مع الصغير واذا قال الرجل لعبد من له في صحته احدهما
 حر ثم ان احدهما قتل رجلا خطأ فالقاضي يجبر المولى على البيان فان وقع العتق
 على غير الجاني خسر في الجاني بين الدخ والفداء وان وقع العتق على الجاني
 صار مختارا للفداء في الجاني فرق بين هذا وبين ما اذا بلغ عبدا على انه مختار
 ثلاثة ايام مجنى العبد يد البائع جنابة موجبة المال في مدة الخيار بان قتل
 رجلا خطأ فاجاز البائع البيع فيه مع العلم بالجنابة لم يصح مختارا للفداء وانما
 انجز نفسه عن الدخ مع العلم بالجنابة وكذا اذا كان الخيار للمشتري مجنى العبد
 في مدة له الخيار ثم رد المشتري العبد لا يكون مختارا للفداء وان انجز نفسه عن
 الدخ بسبب الرد مع العلم بالجنابة ولو كان كل واحد من العبدين قتل رجلا خطأ
 بعد العتق المبرم ثم وقع المولى العتق على احدهما بعينه بخير بين الدخ والفداء
 في العبد الاخر وعليه قيمة العبد الذي وقع فيه لولي الجنابة يريد اذا كانت قيمته
 اقل من الدية ولم يصح مختارا للفداء يصرف العتق الى الجاني فرق بين هذا
 وبين ما لو طلق احدي امراتيه في صحته ثلاثا ثم مرض مرض الموت فاجبر على
 البيان فوقع ذلك على احدهما فانه يصير فادرا وان كان مضطرا الى البيان وكذلك
 لو كانت جنابة احد العبدين قطع يد وجنابة الاخر قتل نفس خطأ كان الجواب
 كما قلنا ولو قال في صحته لعبد من قيمته كل واحد منهما الف احدهما حر ثم قتل احدهما
 رجلا خطأ ثم مات المولى قبل البيان عتق كل واحد منها نصفه وسمى كل واحد منها
 في نصف قيمته والمجنى عليه في مال المولى قيمة الجاني يريد به اذا كانت قيمته
 اقل من الارش ويصير من جميع ماله وايضا المولى مختارا للفداء ولو كان كل واحد
 من العبدين قتل رجلا والمسئلة بحالها سعى كل واحد من العبدين في نصف قيمته
 ولكل واحد من المجنى عليه في مال المولى قيمة العبد الذي جنى عليه ولم يصح المولى
 مختارا للفداء هذا الذي ذكرنا كله اذا وقع للمولى العتق المبرم على احد عبديه
 قبل الجنابة اما اذا كان ابتاع العتق المبرم بعد الجنابة فقال له عبدان
 قيمة كل واحد منهما الف فقتل احدهما قتيلا خطأ ثم قال المولى في صحته احدهما
 وهو علم بالجنابة ثم مات المولى قبل البيان عتق كل واحد منها نصفه وسمى
 كل واحد منها في نصف قيمته يصير المولى مختارا للفداء في الجاني ثم اذا صار مختارا
 للفداء فقدر القيمة يعتبر من جميع المال واذا جنى كل واحد من العبدين جنابة في
 والمسئلة بحالها سعيًا على الوجه الذي وصفتنا وصار مختارا للفداء في الجنابيتين
 ولكن يجب دية واحدة في مال المولى وقيمة العبدين ويكون ذلك من جميع المال
 وازاد على القيمة الى تمام الدية يعتبر من ثلث المال ويكون الجنابيتين نصفين

اذا ليس احدهما بولي من الاخر **فصل في الجاني رجل له عبدان سالم وماربع فقتل سالم**
 رجلا خطأ في صحته المولى فقال المولى احدهما حر ثم قتل الرابع رجلا خطأ في صحته المولى فمات
 المولى قبل البيان عتق من كل واحد منها نصفه وسمى كل واحد منها في نصف قيمته ولزم
 المولى الفداء في قتل سالم وهذا لمنه اختيار للفداء اما ان قدر سالم من الدية يعتبر من جميع
 المال وازاد على ذلك الى تمام الدية يعتبر من الثلث ولم يلزمه الفداء في قتل الرابع ولو
 لئن المولى لم يجب ذلك المولى او وقع العتق على سالم صار مختارا للفداء في قتل سالم وان
 او وقع المولى العتق على الرابع لا قال **فصل في العتق فقا عيني عبده في سبيله**
 عبده واخذ قيمته او اسكه ولا يخذ النقصان اي اذا افقر رجل عيني عبده فمال المولى
 بالخيار ان شاء فغ العبد المفقود الى الغاية واخذ قيمته كما لا وان شاء اسكه كما في
 له وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا ان شاء اسكه العبد واخذ ما انقصه وان
 شاء دفع العبد واخذ قيمته وقال الشافعي يضمنه كل القيمة ويمكن الجنة لانه
 يجعل الضمان مقابلا للغاية فيبقى الباقى على ملكه كما اذا قطع احد يديه وقطع
 احدى عينيه ونحو ذلك المالية قايمة في الذات وهي معتبرة في حق الاطراف فصارت
 اعتبارا للمالية في الذات ودر الاطراف ساطع للمالية تعتبر في الاطراف ايضا بل اعتبار
 المالية في الاطراف المولى لا يملك بها ماله من المال فاد كانت المالية معتبرة وقد
 وجد ايضا اطلاق النفس من وجه بتفويت جنس المنفعة وهذا الضمان مقدرة بقيمة
 الكل فوجب ان يملك الجنة دفعا للضرر عنه ورعاية المائلة بخلاف ما اذا افقر
 عيني حر لانه ليس فيه معنى المالية وبخلاف عيني المولى لانه لا يقبل القتل من
 ملك الى ملك وفي قطع احدى اليدين ومقتل احدى العينين لم يوجد تفويت جنس المنفعة
 فاذا ثبت هذا اختيارا لتفويت مذهب الفقهاء لها ان العبد في حكم الجنابة على لطفه
 بمنزلة المملوك حتى لا يجب القود فيها ولا يتحملها العاقلة ويجب قيمته بالغة ما بلغت
 فكانه معتبر بالمال فاذا كان معتبرا به اوجب تخير المولى على الوجه الذي قلناه
 كما في سائر الاموال فان خرق ثوب الغير خرقا فاحشا يوجب تخير المالك ان شاء في
 الثوب وضمن قيمته وان شاء اسكه وضمنه النقصان وله ان المالية وان كانت
 معتبرة في الذات فلا دمية ايضا غير مهددة فيه وفي الاطراف المولى اما عبدا المولى
 يد عبدا وحر يوم يراه بالدخ او الفداء وهذا من احكام الدمية لان موجب الجنابة
 على المال ان تدفع قيمته فها هم من احكام الدمية ان لا ينقسم الضمان على الجذ
 الغاية والقيام بل يكون بارة الغاية لا يخر ولا يملك الجنة ومن احكام المالية ان
 ينقسم على الجذ الغاية والقيام ويمتلك الجنة فخرنا الشبهين حظهما فقلنا به لا
 اعتبار الدمية ويمتلك الجنة اعتبارا للمالية وهذا لا ما قلناه لان فلا فلا اعتبار
 جانب المالية فقط وهذا في وهذا جانب الدمية وهو على ما قاله الشافعي ايضا
 لان فيه اعتبار الدمية فقط والى اذا شبه شيتين يد في عليه حظها قال رحمه الله
 جني مدبر او لم ولد ضمن السيد المقتل من القيمة ومن المادى لاروي عن ابي حنيفة ابن

مك المولى البدل ولم يوجد تحقيقه ان معنى قولهم يتطوع السراية انما حصل من التلف
بالسراية انه يكون هذا لان شيب ذلك الى غير الجاني قس كرمه الله **عصب**
عصب فأتى يد من اي اذا عصب العبد المحجور عليه عبدا محجورا عليه
فأتى المصوب في يد الغاصب لان المحجور عليه ماخذ بافعاله وهذا منها
فيضمن وامتنع عليه المام قاضي خان بان هذا يخالف مذاهبنا فاذا انقطع
السراية لم يمكن البدل على الغاصب بنصنا او رضانا السراية انما تستحق به باعتبار
تبدل الملك وانما يتبدل الملك به اذا ملك البدل على الغاصب وهو قيمة العبد انقطع
اما قتله فلا يضمن وفيه رهن الجامع الصغير في الباب الثاني من جنائنه انما ضمن
الغاصب هنا قيمة العبد انقطع لان السراية وان لم تنقطع بالغصب ورد على
مال متقوم فانما سبب الضمان فلا يبرأ عنه الغاصب اما اذا ارتفع الغصب
وان الشئ انما يرتفع باهو فوقه ومثله ويد الغاصب ثابتة على المصوب
حقيقة وحكما ويد المولى ثابتة عليه حكما باعتبار السراية لا حقيقة لان بعد
الغصب ما يثبت يد على العبد حقيقة والثابت حكما دون الثابت حقيقة وحكما
فلم يرتفع الغصب باتصال السراية فتصير عليه الضمان وفيه نظر لاننا سلم
ان يد الغاصب عليه ثابتة حكما فان يد المولى ثابتة عليه حكما ولا يثبت على
الشيء الواحد يدان حكمتان بكما لها قولك نظرم ساقط اذا اوجه لمع ثبوت
يد الغاصب عليه حكما وان معنى ثبوت اليد على الشيء حكما ان يثبت على ذلك اليد حكما
من المحاكم وقد ترتب على يد الغاصب فيما نحن فيه وجوب الضمان بالاجازة واما
سبب منعه فليس تمام ايضا اذ لا محذور في ان يثبت على الشيء الواحد يدان حكمتان
بكما لها من حجتين مختلفتين وهناك ذلك فان ثبوت يد المولى على العبد المصوب
منه حكما باعتبار سراية التطوع الذي صدر منه في يد وثبوت يد الغاصب
عليه حكما باعتبار ثبوت يد عليه حقيقة فاختلقت الجهات قال **سرمه**
الله **مدبر** حتى عند غاصبه ثم عند سيده ضمن قيمته لها اي عصبه جل مدبرا
لجنى عنده جنابة ثم رده على مولاه فجنى عنده جنابة اخرى ضمن المولى القيمة لولي
الجنابيتين فيكون بينهما نصفين لان موجب جنابة المدبر وان كثرت قيمته واحدة
ينجب ذلك على المولى لانه هو الذي اعجز عنه عن الدفع بالتدبير السابق
من غير ان يصير مختارا بينهما نصفين لاستواءهما في السبب كما في الفن اذا اعتق
بعد الجنابة من غير ان يعلمها وقد تقدم ذكر ذلك منسلا في اول باب جنابة العبد
فلاجه قال **سرمه الله** **مدبر** **بصرف** قيمة على الغاصب اي يرجع المولى بنصف
ما ضمن في قيمة المدبر على الغاصب للتعدي ضمن القيمة بالجنايتين نصفا بسبب كان
عند الغاصب والنصف الاخر بسبب عنده فارجع عليه بسبب الحجة من جهة الغاصب
فصار كانه قد رد نصف العبد لان رد المستحق بسبب وجد عند الغاصب كذا رد قال
رحمه الله ودفعه الاول اي دفع المولى نصف القيمة التي اخذها من الغاصب لولي
الجنابة

الجنابة

الجنابة الاولى وهذا عند اي حنيفة واي يوسف قال في العناية واعتذر عن الثاني معا
للاولى فكيف يكون الحق للاولى في جميع القيمة **واجب** بان القارئة جعلت حكما في حق
التضمن لا غير والمولى متقدمة حقيقة وقد انعقدت حوجة لكل القيمة من غير
مزام وامكنته توفى موجهها فلا يتنج بلا ما في قولك في الجواب يجب لاننا سلمنا ان
القارئة جعلت حكما في حق التضمن لا غير جعلت حكما ايضا في حق مشاركة ولي
الجنابة الثانية لولي الجنابة الاولى كما ارشد اليه قول المصنف في الهداية في الفصل
السابق لان الثانية متارئة حكما من وجه ولهذا يشارك ولي الجنابة الثانية
ايضا فكان ولي الجنابة الثانية مزاحما لولي الجنابة الاولى في استحقاقه جميع القيمة
فكيف ياخذ ولي الاولى وحده كل القيمة مع مزاحمة ولي الثانية له في استحقاقه اياه
وان كانا الا اعتبار لتقدم الاولى حقيقة دون القارئة الحكمة ينبغي ان لا يستحق
ولي الثانية شيئا من قيمة المدبر وليس الامر كذلك بلما جاز فليست له في الجواب
السا في وقال محمد رحمه الله لانه فيها اليه لان الذي يرجع به المولى على الغاصب
م عوض ما سلم لولي الجنابة الاولى لانه انما يرجع على الغاصب فلا يدفع اليه كيلا
يؤدي الى اجتماع البدل والمبدل فيمكنه من كل وجه ولا يتكرر الاستحقاق ولهما ان
حق الاول في جميع القيمة لانه حين جنى عليه لايزاحم الحق فيستحق كله وانما
استحق باعتبار مزاحمة الثاني فاذا وجد شيئا من بدل العبد في يد المالك
فارضاء الحق اخذ ليم حقه وقوله عوض ما سلم الى ولي الجنابة الاولى قلنا
هو كذلك لكن ذلك في حق المولى والغاصب لان ما اخذ المولى من الغاصب
عوضا المدفوع الى ولي الجنابة الاولى واما في حق المجنى عليه فهو عوض ما لم
يسلم له ومثله جائز كالذي اذا باع خمر او فضى بها دين سلم يجوز له اخذ
لان تلك الدراهم من الخمر في حق الذي وبذل الدين في حق المسلم قوله ودفع
الى الاول فان قلت هذا يناقض قوله او لا جنابة العبد لا يوجب الادفع
واحد الوصل او قيمة واحدة وهنا وجبت قيمة ونصف او دفع العبد ونصف
القيمة للاول الجواب ان الكلام الاول اذا تعددت الجنابات في يد شخص واحد
من غير غصب ورد فيكون جامعها فلها انجب قيمة واحدة او دفع واحد وهذا
لما كانت عند شخصين لم يكن جسمها فلها حكما ولو كانت في يد واحد لكن بعد
غصب ورد كما سيأتي في قوله ورده قبالة ثم الغصب جاز في **سرمه الله** تعالى
ثم يرجع به على الغاصب اي يرجع المولى بذلك الذي دفعه الى ولي الجنابة الاولى
ثابتا على الغاصب عندها لانه استحق في يد بسبب كان في يد الغاصب فيرجع
عليه بذلك فصار كانه لم يرد ولم يضمن له شيئا اذا لم يبق من العبد او لم يرد له
في يد **سرمه الله** تعالى **وعليه** لا يرجع به ثابا اي بعكسه ما ذكر لا
يرجع المولى على الغاصب بالقيمة ثابا وصورته ان المدبر جنى عند مولاه او لا
رجل جنى عليه جنابة اخرى ثم رده على المولى ضمن قيمته لولي الجنابيتين فيكون

200

بينها نصيب ثم يرجع للمولى على الغاصب بنصف القيمة لانه استحق عليه سبب كان
يد الغاصب في دفعه الى ولي الجناية المادى بالاجماع اما عند ما يظهر ما بيننا واما عند
مجرد فاما امتنع الدفع الى ولي الجناية المادى في المسئلة المادى كيلا يجمع البدل والمبدل
في ملك واحد على ما بيننا وهذا يلزم ذلك لان ما اخذ من الغاصب عوض ما دفع الى
ولي الجناية الثانية فاذا دفعه الى ولي المادى لا يجمع البدل لان ملك واحد في المادى
يجمع لانه عوض ما اخذ هو نفسه ثم اذا دفعه الى ولي المادى لا يرجع على الغاصب
بالاجماع وهو المادى بقوله او بعكسه لا يرجع ثانيا لان المولى لا يملك ما دفع ما اخذ من
الغاصب الى ولي المادى سلم له ما اخذ من الغاصب فلم يتصور الرجوع عليه وهناك
يسلم له بالاجماع ومع هذا لا يرجع على الغاصب بالاجماع ما دفعه ثانيا لان الذي
دفعه المولى الى الجناية المادى بسبب جناية واحدة عنده فلا يرجع به على احد
بخلاف المسئلة المادى وعندها لان دفع المولى ثانيا الى ولي الجناية المادى فيها
سبب جناية واحدة عند الغاصب فيرجع عليه كما ذكرنا في قال رحمه الله تعالى
والقن كالمدين بغيره المولى يدفع العبد قيمة القيمة اي العبد القن فيما ذكرنا كالمدين
والفرق بينهما لان المولى يدفع القن وفي المدين القيمة حتى اذا غصب رجل عبدا
فجنى في يده ثم رده على المولى فحجى عنده جناية اخرى فان المولى يدفعه الى ولي
المادى ثم يرجع على الغاصب عندها وعند محمد لا يدفع ما اخذ من الغاصب الى
المادى بل يسلم له فلا يتصور الرجوع على الغاصب ثانيا عنده على ما ذكرنا في
المدين وان جنى عند المولى اولى ثم غصبه فحجى في يده ثم رده الى المولى دفعه الى
ولي الجنايتين نصيبين ثم يرجع بنصف قيمته على الغاصب كما ذكرنا في
قال رحمه الله تعالى مدبر جنى عند غاصبه نرده فغصبه فحجى فعلى سيده قيمة اي اذا
غصب رجل مديرا فحجى عنده جناية نرده على المولى ثم غصبه ثانيا فحجى عنده
جناية اخرى فعلى المولى قيمته بين ولي الجنايتين نصيبان لانه منعه بالتدبير
فوجب عليه قيمته على ما بيننا قال رحمه الله تعالى فخرج بقيمة على الغاصب لان
الجنايتين كسبنا في يد الغاصب فاستحق كله بسبب كان في يده فخرج عليه
بالكل بخلاف المسائل المتقدمة فانه هناك يستحق النصف بسبب كان عنده
والنصف كاف في يد المالك فيرجع بالنصف لذلك قال رحمه الله تعالى فخرج نصيبها
الى المادى اي دفع المولى بنصف القيمة الماخوذ من الغاصب ثانيا الى ولي الجناية
المادى لانه استحق كل القيمة لعدم المزام عند وجود جنايته واما استحق حقه
بحكم المزام من بعد ورجع بذلك النصف على الغاصب اي يرجع المولى بالنصف
الذي دفعه ثانيا الى ولي الجناية المادى على الغاصب لانه ولي الجناية المادى استحق
هذا النصف ثانيا بسبب كان في يد الغاصب فيرجع عليه به ويسلم الباقي له ولا يدفعه
الى ولي الجناية المادى لانه استحق حقه في حقه ولا الى ولي الثانية لانه لا يحق له
الما في النصف سبق حق المادى عليه وقد وصل ذلك اليه وهذا لان الثاني يستحق

النصف لوجود المزام وقت وجود جنايته والمزاومة موجودة فيبقى على ما كانت
بخلاف ولي المادى لانه استحق الكل وقت الجناية واما رجوع حقه الى النصف المادى
قال رحمه الله تعالى وكما وصل شيئا من بدل العبد اخذه حتى يستوفيه حقه ثم قيل هذه
المسئلة على الخلاف كالاول وقيل على الاتفاق والفرق لمجرد ان الذي يرجع به ولي
الجناية المادى عوض على ما سلم له في المسئلة المادى لان الثانية كانت في بدل المالك
فلو دفع اليه ثانيا لكرر الاستحقاق واما في هذه المسئلة فيمكن ان يجمع عوضا
عن الجناية الثانية لانها كانت في يد الغاصب فلا تؤدي الى ما ذكرنا في المصو
فاذا غصب رجل عبدا وجارية فقتل كل واحد رجلا خطا ثم قتل العبد الجارية
ورده العبد قانه يرد معه قيمة الجارية في دفعها للمولى الى ولي قتل الجارية ويرجع
لها على الغاصب لان قيمة الجارية استحققت في يد المولى بسبب كان عند الغاصب
عند اي خيفة وعندها لا يرجع وان اختار الدفع دفع العبد كله الى ولي قتل
العبد ودفع في قياس قول اي خيفة ويرجع بقيمة على الغاصب وعندها
يدفعه الى ولي قتل العبد والى الغاصب على احد عشرهما اذا كانت قيمة الجارية
الف درهم ستم للغاصب وعشرة لولي قتل العبد ثم يرجع المولى على الغاصب بقيمة
العبد في دفع منها الى ولي قتله جزء من احد عشر جزءا ثم يرجع بذلك على الغاصب وهذا
بنا على الغاصب لما ملك الجارية بالضمان من يوم الغصب فظاهر ان العبد قتل جارية
ملوكة وجناية المصوب على الغاصب وعلى ماله هدر عنده وعندها معتبر لما
يتبين ففعله لما هدر هدرت جناية العبد على الجارية بقي في رقبته جناية واحدة
وهو دم الحريد دفع كله الى ولي دم الحرا ويندبه كله اليه وهو مضطر في الدفع والغدا
وقد استحق العبد من يده بسبب كان في يد الغاصب وضمانه فيرجع بقيمة عليه
وعندها لما كانت جناية العبد على الجارية حشر كانت في حشر قيمته جنايات
فان دفع دفع العبد انهما مقسوما على قدر حشرهما وحق ولي الخراج الدية عشر الماف
وفق الغاصب في قيمة الجارية الف درهم فيقسم العبد بينهما على احدى عشرة ويرجع
بقيته على الغاصب لان جميع العبد استحق في يد المولى بجناية كانت في ضمان
الغاصب بخلاف الفدان لانه وجب للغاصب على المولى قيمة الجارية لان جناية العبد
على جارية الغاصب حشر عندها والمولى على الغاصب قيمة العبد فوقعه الما
لانها اتفاقا جنسا ومقدارا ودية الخرج قيمة العبد بخلاف جنة وقد افلا
يتقاصان ولو كان الغاصب معسرا وقال ولي الجناية انتظر ساره دفع العبد
الى ولي قتله او فداه ويرجع بقيته على الغاصب اذا ايسر وبقيمة الجارية
مرتين واحدة يدفعها الى ولي قتله او واحدة تسلم له وهذا قول اي خيفة
وعندها يدفع من العبد عشرة اجزاء احد عشر الى ولي قتله فاذا ايسر الغاصب
دفع اليه الجزء الثاني الجواز ان يدفع الغاصب قيمة الجارية فيبثله حق في
العبد على قولها حتى دفع جميع العبد الى ولي قتل العبد يبطل حق الغاصب

في العبد متى ادى قيمة الجارية فوقف جزاءه احد عشر جزءا ما عليه محه وان قال
ولي قتلها اضر ببقية الجارية في الغلام ونحو ايها على احد عشر لان نصفه لا يتم
في رتبة العبد للمحال وحق الغاصب في ربات المحال وفي الثاني عسى يثبت
وعسى لا يثبت ثم يرجع بقيمتها فيدفع المولى قتلها تمامها لانه حقه كان ثابتا
في جميع العبد وقد وصل اليه عشر اجزاء من العبد ولم يصل اليه جزء واحد وفي
يد المولى بدله فكان له ان ياخذ ذلك منه ثم يرجع على الغاصب بمثل ذلك لما بينا
ولولي قتل الجارية ان ياخذ من المولى عشر اجزاء قيمتها في رواية لانه وصل اليه
بدل جميع الجارية لان العبد مقام مقام الجارية وان كانت قيمته اقل من قيمة الجارية
لان قبل القيمة اذا قتل كثير القيمة ودفع به قام مقام جميعه فاذا قام للعبد مقام
جميع الجارية فصار مكانه اليه جميع الجارية بخلاف ولي قتل العبد لان حقه
كان في جميع العبد ولم يتحول الي بدله وقد وصل اليه بدل بعض العبد فصار مكانه
وصل اليه بعض العبد فكان له ان ياخذ بدل ما لم يصل اليه من العبد ولو قتل العبد
المقصوب الغاصب هدر منه فذلك كالعبد الموهون قتل المولى من عند الجارية خفيفة
وعندها معتبر حتى يورث المولى بالدفع او الغدا اليها ان لا اعتبار بجانيته فائدة
لان الغاصب يملك بالدفع بالقيمة ويملك عند الغير بالقيمة مفيد كالمستوفى
منه والغدا يملك دية نفسه وهو اكثر من القيمة ظاهرا فيحصل للغاصب زيادة
على القيمة فدل ان في اعتبار هذه الجناية فائدة فوجب اعتبارها والى
خفيفة ان المولى يني اخذ الضمان من الغاصب يملك الغاصب العبد مستدينا الى
وقت الغصب فظاهرا ان الجناية صدرت من المملوك على مالكه وجناية المملوك
على مالكه هدر لان المولى لا يستوجب على مملوكه شيئا وجناية الغصوب على
مولا معتبرة عند ابى خفيفة خلافا لما مر في الرهن والله اعلم قال
رحمه الله غضب صاحبها فمات في يده نجاة او يحيى يمضن واذا مات بصفة
او نهض حية فدرته على عاقلة الصبي الغاصب وهذا استحسانا والقياس
ان لا يمضن في الوجهين وهو قولنا في الثاني لان الغصب في المولى لا يتحقق
الماترى انه لا يتحقق في المكاتب وان كان صغيرا لكونه حرا يدافع عنه انه رتبة
رتبته فالحر يد رتبة اولى ان لا يمضن به وجه الاستحسان ان هذا ضمانات
اتلاف لاضمان غصب والصبي يمضن بالاتلاف وهذا لان نقله الى ارض
مسبحة الى مكان الصواعق اتلاف مثله تشبها وهو متعدد فيه بتقويت
يد الحافظ وهو المولى فيمضن وهذا لان الجينات والسباع والصواعق لا يكون
في كل مكان فامكن حفظه عنه فاذا انتقل اليه وهو متعدد فيه فقد زال حفظه
المولى عنه متعديا فيضاف اليه لان شرط العلة بمنزلة العلة اذا كان تعديا
كالخمر في الطريق بخلاف الموت نجاة اذ يحى لان ذلك لا يختلف باختلاف
المكان حتى لو نقله الى مكان يغلب فيه الحي والامراض يقول انه يمضن ويجب

الدية على العاقلة لكونه قتيلا تشبها بخلاف المكاتب لانه يد نفسه وان كان صغيرا فهو
يلحق بالكبير الماترى انه لا يزوج المبرأه كالحرة الصغير يزوج وليه بدونه رضاه فاخرها
حفظ نفسه فان اخرجته من يد المولى فمات فما يكن التحريم عنه يمضن والمكاتب لا يحرم
عن حفظ نفسه فلا يمضن بالغصب كالحرة الكبير حتى لو لم يملكه من حفظ نفسه بما خرج
به من قيد ونحو يمضن المكاتب والحرة الكبير ايضا كما يمضن الصغير لانه حينئذ يكون
الثلث مضافا الى الغاصب بتقصير حفظه قال رحمه الله تعالى كصبي او دعي عبدا
فقتله اي يمضن عاقلة الغاصب كما يمضن وهذا الفرق بين العبد المودع والطعام
المودع هو قول ابى خيفة ومحمد وقال ابو يوسف والثاني لا يمضن الصبي المودع
في الوجهين وعلى هذا لو اودع العبد المحجور عليه مالا فاستهلكه لا يؤخذ بالضمان
في الحال عند ابى خيفة ويؤخذ به بعد الحق وعند ابى يوسف والثاني في رجمها
يؤخذ به في الحال وعلى هذا الخلاف الاقرار في العبد والصبي وكذا الاعارة بينهما
ثم محرمه الله في الجراح شرط ان يكون الصبي عاقلا وفي الجراح الكبير وضج
المسيلة في الصبي عمر اثني عشر سنة وذلك دليل على ان غير العاقل يمضن بالاتفاق
لان التسليط غير معتبر فيه وفعله معتبر لابي يوسف والثاني انه ائلف مالا مقوما
معصوما حقا لما لك فيجب عليه ضامه كما اذا كانت الوديعة عبدا او كان الصبي مازونا
له في التجارة او في الحفظ من جهة الولي وكذا اذا ائلف غرضا في يده ولم يكن معصوما
لما البوث ولاية المستهلك فيه وليها انه ائلف مالا غير معصوم فلا يؤخذ بضامه
كما اذا ائلفه باذنه ورضاه وهذا لان العصمة تثبت حقا له وقد فوتها على نفسه
حيث وضعه في يد غرضائه فلا يبقى معصوما وان اقام غرض مقام نفسه في الحفظ
والاقامة هنا لانه لا ولاية له على الصبي حتى يلزمه بخلاف المازون له لان له ولاية
على نفسه كالبالغ وبخلاف ما اذا كانت الوديعة عبدا لان عصمة حتى نفسه ان
هو مبيع على اصل الحرية في حق الدم فكانت عصمة حتى نفسه لا لما كان لاني عصمة
المالك انما تعتبر في ماله ولاية استهلاكه حتى يمكن غرض من الاستهلاك عنده بالتسليط
وليس للمولى ولاية استهلاكه عنده فلا يقدرا ان يمكن غرض من ذلك فلا يعتبر تسليطه
فيمن الصبي باستهلاكه بخلاف سائر الموال والله تعالى اعلم بالصواب قال في العناية
واذا استهلك الصبي بنظر ان كان مازونا له في التجارة او ان كان محجورا عليه لكنه قبل
الوديعة باذنه من وليه ضمن بالاجماع وان كان محجورا عليه وقبلها بغرضه فالا ضمان
عليه عند الامام ومحمد في الحال ولا بعد الاثران وقال ابو يوسف يمضن في الحال واجمعوا
على انه لو استهلك مال الغير من غير ان يكون عنده وديعة يمضن في الحال وهو تقسيم حسن انتهى
باب القسامة لما كان امر القليل يؤول الى القسامة فيما اذا
لم يعلم قاتله ذكرها في باب على حدة في اخر الدييات والكلام من وجوه الماول لغة والثاني
شرعا والثالث ركنها والرابع شرطها والخامس صحتها والسادس دليلها والسابع
ثم ان القسامة في اللغة اسم وضع موضع المقام في عامة الشروح اخذ من العرب وقال

في مخرج الدرية لغة مصدر قسم قسامة او اسم وضع موضع القسم انتهى اقول لا يرى
وجه صحة كون القسامة مصدر قسم كما لا يخفى عن ماله دراية بفعل المذهب واما في الشريعة
ففي ايمان يقسم بها اهل المحلة او دار او غير ذلك وجد فيها قاتل به امر يقول كل منهم بالله
ما قتله ولا علمت له قاتلا كذا في العناية قال في النهاية واما تفسيره شرعا فاروي
ابو يوسف عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه قال في القاتل يوجد في المحلة او دار وحل
المصر ان كان به جرحه او امر ضرب او امر خنق ولا يعلم من قتله يقسم قسمين رجل
من اهل المحلة كل منهم بالله ما قتله ولا علمت له قاتلا انتهى اقول ما ذكر في النهاية
انما هو مسئلة القسامة شرعا فان التفسير من قبيل الصور وما ذكر فيها صديق
من قبيل الشريعات كما ترى نعم يكن ان يؤخذ منه تفسير للقسامة شرعا بتدقيق
النظر لكنه في موضع بيان معنى القسامة شرعا في اول الباب تصف خارج عن
سنن الطريق ثم واما ذكرها فهذا اي يجري من يقسم هذه الكلال التي يقسم بها على لسان
ثم قال في النهاية واما شرطها فهو ان يكون القسم برجال بالغين عاقلين فلا بد ان يكون
في القسامة المراه والصبي والمجنون والعبد وان يكون في الميت الموجودات القتل واما الد
وجد ميتا لا تربه فلا قسامة ولا دية ومن شرطها ايضا تكيل اليمين باليمين انتهى
وفي غاية البيان ايضا كذلك ومن شرطها ايضا ان لا يعلم قاتله فان علم فلا قسامة
فيه ولكن يجب النصاص والدية كما تقدم ومنها ان يكون القاتل من بني ارم فلا قسامة
في بيمة وجدت في محلة قوم ولا غريم فيها ومنها الدعوى من اوليا القاتل ان القسامة بين
واليمين لا يجب بدون الدعوى كما في سائر الدعوى ومنها انكار الدعي عليه لان اليمين
وظيفة المنكر ومنها المطالبة في القسامة لان اليمين حق الدعي وحق المنكاري بوجه عند
طلبه كما في سائر الايمان ومنها ان يكون للوضع الذي وجد فيه القاتل ملكا لاحد او في
يد احد فان لم يكن ملكا لاحد ولا يد احد فلا قسامة فيه ولا دية في قن او مدير
او ام ولد او مكاتب او ماديون وجد قاتله في دار موكاه مضي في البدايع على هاتيك الشروط
كلها بالوجه الذي ذكرناه مع زيادة تفصيل ادر على اشتراط الحرية اذا وجد قاتل في
دار مكاتب فعليه القسامة واذا حلف يجب عليه الاقل من قيمته ومن الدية مضمونه في
البدايع واجب بان المكاتب حري او ان لم يكن حرا رتبة كما هو رواية في الباب السابق
فوجد فيه الحرية في المحلة تجاز اشتراط الحرية في القسامة مطلقا بناء على ذلك لكن لا يخفى
ما فيه وفي في العناية وشرطها بلوغ القسم وعقله وحرية وجوده اثر القتل في
الميت وتكيل اليمين حنيفة انتهى واما صحتها فهي وجوب الايمان واما دليلها بالاحاديث
المشروعة واجماع الامة واما سببها فوجود القاتل في المحلة وما في معناه قال رحمه الله
قتل وجد في محلة لم يدركه حلف خمسة رجال منهم تخييرهم الولي ما قتلنا ولا علمنا
له قاتل هذا على سبيل الحكاية عن الجمع واما عند الحلف فيحلف كل واحد منهم بالله ما قتلته
ولا علمت له قاتلا لجزائه قتل وجد في محلة من يمينه ما قتلنا يعني جميعا ولا يمكن
لانه اذا قتل من غير كان قاتلا له وقل الشافعي رحمه الله اذا كان هناك لو اختلف

بغير شرط الدعوى في الايمان

المؤلفا حنيفة يميناً ويقتضي لهم بالدية على المدعي عليه عما كانت الدعوى او خطأ وقال
مالك يقتضي بالقرود اذا كانت الدعوى في القتل العمد وهو اقل قول الشافعي والشافعي عندنا
ان يكون هناك علامة القتل على واحد بعينه او ظاهر يثبت المدعي من عداوة ظاهرة
او يشهد عدل او جماعة من عدول اهل المحلة قتلوه وان يكن ثمة لو اختلف المدعي
عليهم فالتلفوا لاديه عليهم وان اباوان جلفوا يستحلف المدعي واستحق ما اوعاه اما قوله
صلى الله عليه وسلم لو اعطى الناس بدعوى الحديث والبنية على المدعي واليمين على من انكر ولا
فرق في ذلك بين الدية والاموال على ظاهر الحديث وماروي في قاتل وجد بين قوم قال
يستحلف خمسة رجال منهم وقول المؤلف قاتل خرج خرج الغالب قال في العناية جرح
رجل في قتل ولم يعلم جرحه فاما ان يصير صاحب فرائض او يكون صحيحا بحيث يحسب
ويذهب فان كان الثاني فلا ضمان بالانفاق وان كان الاول ففيه القسامة والدية
على القبيلة عند الامام وعند الثاني لاني فيه انتهى واطلق في القاتل قاتل الخطا
والعمد والدعوى بذلك قال في الماصل واذا وجد قاتل في محلة قوم وادعى ولي القاتل
القتل عمدا او خطأ فهذا على ثلاثة وجوه اما ان يدعي ولي القاتل على اهل المحلة حكم
او على بعض اهل المحلة ولم يبين القاتل منهم وقال لم ادر من القاتل منكم او عين بان
ادعى على رجل من اهل المحلة او اثنين او ثلاثة منهم انهم قتلوا وليه عمدا او خطأ او
ادعى على واحد من غير اهل المحلة انه هذا الذي قتل وليه فان ادعى على جميع
اهل المحلة انهم قتلوا وليه عمدا او خطأ وانكر اهل المحلة فانه يحلف خمسة رجال
منهم كل رجل بالله ما قتله ولا علمت له قاتلا وقوله حلف خمسة رجال فلفوا غرما
الدية وان نكلوا فانه يحبسهم حتى يخلعوا وفي الذبح هذا الجبس يدعي العمد وان
كان يدعي الخطا فاذا نكلوا عن اليمين يقتض عليهم بالدية انتهى وقوله تخييرهم الولي
يعني الصالحين دون الطالحين ولو من اهل الذمة ولوجود نصف القاتل فلا
قسامة حتى يكون اكثر من النصف لان لو اوجبنا القسامة لاجل النصف فاذا
وجد النصف الاخر في محلة اخرى يجب لاجله ايضا القسامة والدية فيؤدي
الى تكراره بسبب نفس واحدة وهذا يجوز بخلاف ما اذا وجد اكثر من اربع
للكثر حكم الكل بخلاف الاقل فلا يجب القسامة متى وجد الاقل في محلة اخرى وان
كان القاتل قاتلا ومكاتب وجب القسامة وقيمتها في ثلاث سنين لان العبد بمنزلة
الحراري في حق الدما وروى عن ابي يوسف انه لا شيء عليه لانه في حكم الاموال عند
قال رحمه الله تعالى فان جلفوا فعلى اهل المحلة الدية ولا يحلف الولي وقال
الشافعي يحلف وقد تقدم وتقدم دليلنا قوله صلى الله عليه وسلم يحلف خمسة رجال
منهم بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتل ثم غرما الدية فقال الحافظ يارسول الله تخلف
ونفرم فقال نعم الحديث هذا اذا ادعى القاتل لا باعيا من القاتل عمدا او خطأ لان
المدعي عليهم لا يميزون على الباطل ولما ادعى على البعض باعيا من القاتل عمدا او خطأ
فكذلك الجواب واطلاق الكتاب يدل على ذلك وعن ابي يوسف في غرمانية الا

ان القسامة والدية تسقط عن الباقين من اهل المحلة ويقال للولي الكفينة فان
قال لا يستحق المدعي عليه يمينا واحدة وروى ابن المبانك عن ابي حنيفة
مثله ووجهه ان القياس بآياه لا احتمال وجود القتل من غيرهم وفي الاستحسان يجب
القسامة والدية على اهل المحلة لانه في النصوص لم يفرق بين دعوى ودعوى
فيجاب باطلاق النصوص لا بالقياس بخلاف ما اذا ادعى على واحد من غيرهم لانه
ليس بقسامة ثم ان حلف بري وان نكل ففي دعوى المال يثبت وفي دعوى
القصاص فهو على الاختلاف الذي ذكرناه في كتاب الدعوى قال رحمه الله
وان لم يستتم العدد كره الحلف عليهم ليم حنين يعني لان الحنين وجبت بالنص
فينجب اتمامه ما امكن ولا يشترط فيه الوقوف على الذابذة فيما ثبت بالنص وقد
روى عن عمر رضي الله عنه انه قضى بالدية ومن شريح والتجني مثل ذلك ولان فيه
استعظاما لامر الدم فيشكل وتكرارا ليمين من واحد على سبيل الوجوب مكن شرعا
كحاجة كمال اللسان وان كان العدد كاملا فاداد الولي ان يكرر على ادم فليس له ذلك
لان المصير الى التكرار ضرورة الاحكام وقد كل قال رحمه الله تعالى واقسامه
على صبي ومجنون وامرأة وعبد لانهم ليسوا من اهل النصرة وانما اتباع والنصرة
لا تقوم بالاتباع واليمين على اهل النصرة ولان الصبي والمجنون ليسا من اهل القول
الصحيح واليمين قول قوله وامرأة وعبد لانها ليسا من اهل النصرة واليمين على
اهلها اقول يشكل اطلاق هذا بقول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في
مسئلة وهي انه لو وجد قاتل في قرية لامرأة فغداي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى عليها القسامة يكرر عليها المايان والدية على عاقلتها واما عند ابي يوسف
رحمه الله تعالى فالقسامة ايضا على العاقلة قال رحمه الله تعالى واقسامه
والدية في ميت لا اثر به او يسيل دم من فمه او انفه او دبره بخلاف عينه واذنه
لان القسامة تجب في القاتل وهذا ليس بقتيل وانما مات خنقه وانفه وفي مثله
لا قسامة ولا غرامة لان الغرامة تتبع فعل العبد والقسامة لاحتمال القتل منهم
فلا يد من اثر يكون بالميت يستدل به على انه قاتل بخلاف ما اذا خرج الدم من
عينه واذنه انه لا يخرج عادة الا من شدة الضرب فيكون قتيلا ظاهرا فيجري عليه
احكامه وهو المراد بقوله بخلاف عينه واذنه ولو وجد بدن القاتل كله او اكثر
من نصفه او النصف ومعه الرأس في محلة فعلى اهلها القسامة والدية وان
وجد نصفه مشتوقا بالطول او وجد اقل من النصف كان معه الرأس او لم يكن فلا
شي عليهم لان هذا حكم عرف بالنص وقد ورد به في البدن ولكن لا كثر حكم الكل فاجزينا
عليه احكامه تعظيما للادمي والماتل ليس بمعناه فلا يلحق به والماتل اعتبارا له لا تحت
الديات والقسامات وقائله شخص واحد بان يجد اطرافه في القرى متفرقة
وهو غير مشروح ويبنى على هذا صلاة الجنزة لانه لا شك كالتسامة والدية
ولو وجد منهم جنين او سقط ليس به اثر الضرب لاني على اهل المحلة لانه لا ينزق

الكبير

الكبير خلا وان كان به اثر الضرب وهنالك المخلوق وجبت القسامة والدية في التام المخلوق
بالظاهر ولان الجنين نفس فاعتبرنا جهة النفس ان انفصل جيا فيستدل عليه بتمام
المخلوق وعصوم وجهه فاعتبرنا جهة العضوان ان انفصل ميتا فيستدل عليه بتسامة
المخلوق قوله الجنين اقوله في تحرير هذه المسئلة فتور من وجوه الاول ان الجنين
على ما صرح به في عامة كتب اللغة الولد مادام في البطن فكيف يتصور ان يوجد فيه
جنين واحد وهو في بطن امه واما وجوده مع امه فهو بمنزلة عما نحن فيه لكون
الحكم هناك للام دون الجنين والثاني ان ذكر الجنين يغني عن ذكر السقط لان السقط
على ما صرح في كتب اللغة الولد الذي يسقط قبل تمامه والجنين نعم تام المخلوق وغير
تامه والثالث ان قوله ليس به اثر الضرب غير كاف في جواب المسئلة اذ لابد فيه
من ان يكون به اثر الجراحة والمخلوق كما تقرر فيما سبق فالأفتصار هنا على نفى اثر الضرب
تقتصر والمظهر ان يقال ولو وجد منهم ولد صغير ساقت ليس به اثر القتل فلا شيء عليهم
فتدبر وقوله بالظاهر فان قيل الظاهر يجعله للدم في دعوى الاستحقاق ولهذا
قلنا في عين الصبي ولسانه وذكره اذ لم يعلم صحة حكومة عدل وان كان الظاهر
سلامتها اوجب بانه انما يجب في الاطراف قبل ان يعلم صحتها ما يجب في السليمة لان
الاطراف يسكن بها مسكن الاموال وليس لها تنظيم كتنظيم النفس فلم يجب فيها قبل
العلم بالصحة قصاص اودية بخلاف الجنين فانه نفس من وجه وعصوم وجهه
فاذا انفصل تام المخلوق وبه اثر الضرب وجب فيه القسامة والدية تعظيما للنفس
انه قاتل لوجود كالة القتل وهو الماتل اذ الظاهر من حال تام المخلوق ان ينفصل جيا
واما اذا وجد ميتا ولا اثر به فلا يجب فيه شيء لان حاله لا ينزق حال الكبير
واذا وجد الكبير ميتا ولا اثر به لا يجب فيه شيء فلهذا قال جمهور الشراح
ومع صاحب العناية جوابهم المزبور حيث قال بعد ذلك السؤال والجواب وهذا
كما ترى مع تطويله لم يرد السؤال وربما قوله لان الظاهر اذ لم يكن جهة الاستحقاق
في الاموال وما يسكن بها مسكنا فلا لا يكون فيها هذا عظم خطر اولى انتم في
رحمه الله تعالى قيل على دابة ومعها سائق وقايد او راكب فديته على عاقلته وروى
اهل المحلة لانه في يده فصار كما اذا كان في داره وان اجتمع فيها السابق والسائد
والراكب كانت الدية عليهم جميعا لان القاتل في ايديهم واذ اهل المحلة فصار كما اذا
وجد في دارهم فلا يشترط ان يكونوا مالكين الدابة بخلاف الدار والفرق ان تدبير
الدابة اليهم واذ لم يكونوا مالكين لها وتدبير الدار الى مالكها وان لم يكن ساكنا فيها وقيل
القسامة والدية على مالك الدابة فعلى هذا لا فرق بينها وبين الدار وعن ابي يوسف
انه لا يجب على السابق اما اذا كان سائقا معها مخفيا لان الانسان قد ينقل قريبا
الميت من مكان الى مكان للدفن واما اذا كان على وجه الخفية فالظاهر انه هو
الذي قتله وان لم يكن مع الدابة احد فالدية والقسامة على اهل المحلة الذين وجد
فيهم القاتل على الدابة لان وجد على الدابة كوجوده في الموضع الذي فيه الدابة

وفي شرح الطحاوي او كان الرجل يحمله على ظهره فهو كالذي مع الدابة وظاهر عبارة
المؤلف تبين ان يكون المالك موزعا او في شرح الطحاوي فالقائمة والدية عليه
هكذا ذكر محمد رحمه الله ولم ينفصل بينهما اذا كان للدابة ملك معروف وادالم يكن بل
اطلق الجولب ومنه ما يخبرنا قال هذا لو لم يكن للدابة ملك معروف وانما يعرف
ذلك القاييد والسائق فاما اذا كان ملك الدابة موزعا فانه يجب القاسم والدية
على ملك الدابة نظير هذا ما قال محمد في كتاب العتاق ان الرجل اذا استولد جارية
في يده ثم اقرانها لفلان ان كان المقله مالكا موزعا لهذا الجارية صدق المستولد لم
تصر ام ولد وان لم يكن المقله مالكا موزعا لم يصدق لانها صارت ام ولده من
حب الظاهر فكذا كذلك ههنا ومنه المشايخ من قالوا كان للدابة ملكا موزعا
او لم يكن فان القائمة يجب على الذي في يده الدابة والدية على عاقلة الدابة
مرت دابة عليها قتيلا بين قريتين فعلى اقربهما لما روي انه صلى الله عليه وسلم امر
قتل وجد بين وادعة وارحب فوجد الى وادعة اقرب فنقض عليهم بالقائمة
وقيل هذا محمول على ما اذا كانوا بحيث يسمع منه الصوت واما اذا كانوا لا يسمع
منه الصوت لا يمكنهم الغوث وهذا قول الكرخي وعبارته المات ظاهرها المات
واما اذا وجد في فلاة في ارض فان كانت ملكا لاسنان فهي على الملك وان لم تكن
ملك لاحد فان كانت يسمع منها الصوت من مصر من المصار فعليه القائمة وان
كان لا يسمع فان كان للمسلمين فيها منفعة للاخطاب والكلال فالدية في بيت
مال المسلمين وانما انقطعت عنها منفعة المسلمين فدمه هدر فظهر ان قوله على
اقربهما اذا لم يكن بالارض ملكا لاحد كما قال اذا كان يسمع منها الصوت من مصر
وهو احد القولين في القريتين اذا وجد بينهما قتيلا وقوله بين قريتين مثال وكذا
لو وجد بين قبيلتين او بين محلتين قال في المحيط اما اذا وجد قتيلا في فلاة مباح
فان وجد في فلاة او فسطاط فالقائمة والدية على من يسكنها لانها في يده
كما في الدار وان كان خارجا منها فعلى القبيلة التي وجد فيها القتيلا لانهم لما نزلوا
قبائل في اماكن مختلفة صارت الامكنة بمنزلة المحال المختلفة في المصر الا ترى
انه ليس لغيرهم ازعاجهم عن هذا المكان ولو وجد بين القبيلتين فعلى اقربهما
فان استويا فعليهما كما لو وجد بين المحلتين وبين القريتين هذا اذا نزلوا قبائل
متفرقين فان نزلوا جملة مختلفين ووجد القتيلا خارج الخيام فعلى اهل العسكر
كلهم لانهم لما نزلوا جملة صارت الامكنة كلها بمنزلة محلة واحدة لان الامكنة كلها
منشوبة الى جميع العسكر لا الى البعض وان كان العسكر في ارض رجل فالقائمة
والدية عليه لان العسكر في هذا المكان بمنزلة السكان والقائمة والدية على الملاك
دون السكان بالمجاورة وهما سوا بين هذه والدار وابو يوسف فرق ذلك عند في
الدار يجب على السكان دون الملاك والفرق ان العسكر نزلوا في هذا المكان لا لانتقال
والارحال لا للقرار ولما اقرار له وجوده وعدمه بمنزلة واحدة فاما السكان في الدار

للقرار لا لانتقال والقرار فلا بد من اعتبار وان كان اهل العسكر قد لقوا عدوهم فلا
قائمة ولا دية لان الظاهر انه قتل العدو فكان مضافا اليه ولو جرح في محلة او قبيلة
فجرح بجرحا ومات في محلة اخرى من تلك الجرحه فالقائمة والدية على اهل المحلة التي
جرح فيها لانا القتل حقيقة وجد في المحلة الاولى دون الاخرى رجل جرح حمله انسان
الى اهله فلك يوم او يومين ثم مات لم يضمن الخامل عندي يوسف وفيه قتل من قول
ابي حنيفة يضمن وهذا قياس على ما اذا جرح في قبيلة ثم مات في اهل قبيلة اخرى
لان يده بمنزلة المحلة فصار وجوده مجرعا في يده كوجوده في محله قال رحمه الله
وان وجد في دار انسان فعليه القائمة والدية على عاقلة الدابة لان الدار في يده ونصره
ولا يدخل السكان في القائمة مع الملاك عندي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال
ابو يوسف هو عليهم جميعا لان ولاية التدبير يكون بالسكنى كما يكون للملك ولان
الملاك هم المختصون بنصرة البقعة عادة دون السكان فلا سكنى للملاك الزم
وقرارهم اذ لم تكن ولاية التدبير اليهم فيحقق التقصير منهم وفي الاصل واذا وجد
القتيل في الدار يجب القائمة على عاقلة صاحب الدار والدية على عاقلة الدار
وفي الذخيرة بانفاق الروايات هكذا ذكر محمد رحمه الله هذه المسئلة في الاصل
في موضع وذكر في موضع اخر من الاصل ان القائمة والدية على قوم صاحب الدار
فانتمت الروايات ان الدية على قومه واختلفت الروايات في القائمة ذكر
في بعض الروايات انها تكون على المشتري خاصة وذكر في بعض الروايات انها
تكون على عاقلة المشتري وحكي عن الكرخي انه وفق بين الروايتين قال انها
تجب عليه خاصة اذا كان قومه غيبا ومعنى الرواية التي قال انما يكون عليه
وعلى قومه ان يكون قومه حضورا حتى لو لم يبق احد منهم في المحلة ثم وجد
قتيل في سكة من سككهم او في مسجد من مساجدهم وفيها سكان ومشقون
فان القائمة على المشتري وهذا الذي ذكر قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله
فاما في قول ابي يوسف رحمه الله في احد الروايتين عنه يجب القائمة والدية
على السكان لا على المشتري الذي هم ملاك وفي الرواية بقول يجب على المشتري
والسكان وفي الذخيرة وجد قتيلا في دار فقال صاحب الدار قتله انا لانه
اراد اخذ مالي وعلى المقتول سيما السراق وهو منهم يعني ابي حنيفة رحمه الله
انه لا شيء لصاحب الدار وفي موضع اخر ان عليه الدية لا للتصاحب
وان لم يقر صاحب الدار بقتله لا يقتل وتقسم الدية على العاقلة وفيه ليناسيح
رجل وجد قتيلا فادعى ولي الجناية على رجل انه قتل وكان بينه وبين المقتول
عداوة ظاهرة فان انكر المدعى عليه فقال الولي اهلقتك فقتله واخذ منك
الجناية اي الدية فانه ليس للقاضي ان يفعل ذلك عندنا وقوله دار انسان
مثال وكذا لو وجد في الحانوت والكرم والارض فالحكم كما ذكرنا في الدار وفي المحيط
واذا وجد قتيلا في محلة خربة ليس فيها احد وبقرها محلة عامرة فيها انسان كثير

تجب القسامة والدية على اهل المحلة العامة لانها اقرب الماكن اليها ولو وجد في دار
من لا تقبل شهادته له او امرأة في دار زوجهما فيه القسامة والدية ولا يحرم المارث
لانه قتله فكما يترك الخط ولو وجد القتل في دار امرأة قدر عليها اليقين فمستوفى
والدية على عاقلتها وهو قول محمد والمأمور وعند ابي يوسف اقرب القبائل قال في
المحيط رجلان كانا في بيت ليس معهما ثالث فوجد احدهما مذموحا قال ابو يوسف
يفضن الاخر الدية لان الظاهر انه لا يقتل نفسه وانما قتله الاخر وقال محمد لا اضمنه
لانه لا يقتل ان الاخر قتل نفسه او ان الاخر قتله فلا اضمنه بالشك ولو ان دارا مغلقة
ليس فيها احد ووجد فيها قتيلا فالقسامة والدية على عاقلته رب الدار قال
رحمهما الله تعالى وهي على اهل المحلة دون السكان والمشتري بهذا قول المأمور ومحمد واهل
المحلة الذين خطلم المأمور الموضع بخطه قال ابو يوسف الكل مشترك لان الضمان
انما يجب بترك الخط ومنه له ولاية الخط وهم في ذلك سوى فكذا في ترك الخط فاصلا
كالدار المشتركة بين واحد من اهل الخط وبين المشتري ولو كان الخط لا تشارك
في التقريب لما يشاركه المشتري ولهما صاحب المحلة والمختص بنصر البتعة
في العرف وكذا في الخط ولان صاحب المحلة اصيل والمشتري دخيل وولاية الخط
على اصيل دون الدخيل وفي الدار المشتركة ولاية تدبيرها الى المالكين مطلقا
بخلاف القرية والمحلة وقيل هذا قول المأمور بناء على ما شاهد من عرف اهل الكوفة
وفي العناية فاما قتل ما الفرق بين المحلة والدار فانه اذا وجد قتيلا في دار
مشتركة بين مشتري وصاحب خطه فانها يستويان في القسامة والدية
بالاجماع وفي المحلة اوجب القسامة والدية على اهل المحلة دون المشتري
مع ان كل واحد منهم لو انفرد كانت القسامة عليه والدية على عاقلته والعرف
ان العرف جاري بان تدبير المحلة للمخط له دون المشتري منه وتدبير الدار
للمشتري قال رحمه الله تعالى وان لم يبين واحد منهم محله المشتري ان لم يبين
واحد منهم ينجح من اهل المحلة فخط المشتري وهذا بالاجماع لان الولاية انحصرت
انتمت اليهم لئلا من يتقدم عليهم عندهما وعند ابي يوسف جعل للملاية
لزوال من يزارهم ثم اذا وجد في دار انشاء تدخل العاقلة في القسامة ان كانوا
حاضرين عندهما وعند ابي يوسف لا تدخل لان رب الدار اخص به من غيره
فلا يشاركه غيره فيها كاهل المحلة لا يشاركهم فيها عاقلهم فصاروا كما اذا كانا
غائبين ولهما انهم في الحضور لزمتهم نصرة البتعة كما يلزم صاحب الدار فيشاركونه
في القسامة وقد بنا ان هذا توفيقي الكرخي قال رحمه الله تعالى ولو وجد في
دار مشتركة على التفاوت فهي على الروس اي اذا وجد القتل في دار مشتركة
بين جماعة ايضا وهم فيها متفاضلة بان كانت بين ثلاثة مثلا لاحد من النصف
للاخر الثلث والثلث الثلث تنقسم الدية والقسامة على عدد رؤسهم ولا يعبر
تفاوت المناصب لان صاحب القليل يزارهم صاحب الكثير في التدبير كما لو اسوا

في الخط والتقصير يكون على عدد الروس بمنزلة النفقة وفي الجاهل الصغير دار نصفها
لرجل وعشرها لآخر باق في فوجد فيها قتيلا فمستوفى الروس الرجال ودون تفاوت
المكان حتى ان القتل لو وجد في دار بين اثنين اثلاثا فالدية تجب بينهما نصفين
وكذا دار بين بكر بن دايل وبين قيس اثلاثا فوجد فيها قتيلا فالدية على عاقلتهم
اثلاثا وهذا الذي ذكرنا قول محمد ورواه عن ابي حنيفة وروى عن ابي يوسف
بخلاف هذا فانه قال على عدد المالكين ولو وجد قتيلا بين قريتين فالدية على اهل
القريتين على السواء لا ينظر الى عدد اهل القريتين وكذلك قال ابو يوسف رحمه الله
في دار بين عتيبي وبين اربعة من همدان ووجد فيها قتيلا فالدية بينهما نصفان
وعند محمد تجب الدية اخراشا واذا وجد قتيلا بين قريتين هو في القرب اليهما
على السواء او وجد في احد القريتين اكثر وفي الاخرى اقل من ذلك فالدية على
القرية نصفين بخلاف وقال ابو يوسف رحمه الله في قتل وجد بين
ثلاث دور دار لعتيبي وداران لعمداني وهم جميعا في القرب على السواء فالدية
نصفان واعتبر القبيلة دون القرب واذا وجد القتل في دار بين ثلاثة نفر
فالقسامة على عاقلهم جميعا اثلاثا وتام الحنين على العاقل وكذا لو وجد
في المسجد والمحلة فالمعتبر عدد القبائل والقبائل هنا ثلاث فالدية اثلاثا
ولهذا قلنا بان اهل الديوث اذا اجتمع دية واحدة وقايل واحد ونحو واحد منهم
كان على اهل ديوانه لا على اهل دية وعشرة قال رحمه الله تعالى وان ابيع فلم يتفق
هو على عاقلة البايح وفي الخيار على ذي اليد اي اذا بيعت الدار ولم ينتصرها
المشتري ووجد فيها قتل مضانة على عاقلة البايح وان كان في البيع خيارا لاحد
فهو على عاقلة الذي في يده وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقالوا
اذا لم يكن فيه خيار فهو على عاقلة المشتري وان كان فيه خيار فعلى عاقلة الذي
يصير له لانه انما يزل قايلا باعتبار التقصير في الخط فلا يجب الا على من له ولاية
الخط والولاية تستفاد بالملك ولهذا لو كانت الدار وبيعة يجب الدية على صاحب
الدار دون المردع والملك دون المشتري قبل القبض في البيع البات وفي الذي
شروط فيه الخيار يعبر قدر الملك كانه صدقة الفطر ولا في حنيفة اشتد على
الخط باليد لا بالملك الا ترى انه يعبر على الخط باليد دون الملك ولا يعبر بالملك
بدون اليد في الدار المخصوصة وفي البيع البات اليد للبايح قبل القبض وكذا
فيما فيه الخيار لاحدهما لانه دون البات ولو كان البيع في يد المشتري والخيار له
فهو اخص الناس به نصرفا وان كان الخيار للبايح فهو في يده مضون عليه بالقيمة
كالمنصوب فيعتبر يده اذ بها يعبر على الخط بخلاف صدقة الفطر لانها تجب
على المالك لا على الصائم وهذه ضمان جنابة فيجب على الصائم لان ضمان الجنابة
لا يشرط فيها الملك الا ترى ان الغاصب يجب عليه ضمان جنابة العبد المنصوب
ولا ملك بخلاف ما اذا كانت الدار في يده ودية لان هذا الضمان ضمان ترك الخط

وهو ما يجب على من كان قادرا على الحفظ وهو له اليد اصاله لا بد نيابة وبدا المودع
 نيابة وكذا المستعير والمرتب وكذا الخاضع لان يده امانة لان العقار لا يصف
 بالغصب عند نذكره في الهداية وفي النهاية ما يدل على ان الضمان على الخاضع فان
 قلت لو جنى العبد في السبع البات قبل القبض بخير المشتري بين الرد وامضائه وهنا
 لا يخير والفرق ان الدائم يستحقها بوجود القليل فيها بخلاف العبد لانه يصير مستحقا
 بالجنسية وفي مختصر خواهر زاده وان وجد في دار تسمى المسلمين فالقسامة والدية
 على عاقلة النمام والماصل انما هي في حق العبد لا في حق الدية على العاقلة اليد الحقيقية
 لانها تثبت القدرة على الحفظ وهما يعتبران الملك قال رحمه الله ولا يعقل عاقلة
 حتى يشهد اليهود انها لذي اليد اي اذ كانت دار في يد رجل فوجد فيها قتيلا لا يعقل
 عاقلة عنه باليد وان كانت تكفي لتدل على الملك ولكنها محتملة فلا يجب الضمان
 على العاقلة كما لا يكفي للاستحقاق في صلح الدفوع وقد عرف في موضعه قال صاحب
 النسيئة ولا يحتاج في ذلك صورة تناقض في عدم الاكتفاء باليد مع ما تقدم ان
 الاعتبار عند اي حنيفة رحمه الله تعالى لليد لان اليد المحبذة عنده هي التي تكون
 بالامالة والعاقلة تنكر ذلك انتهى اقول لقال ان يقول هب ان اليد المحبذة
 عنده هي التي تكون بالامالة لكن كيف يتم على اصله الخليل الذي ذكره المصنف
 لانه لا بد من الملك لصاحب اليد حتى يعقل العواقل عنه وهل ينافي هذا ما مر
 من ان الاعتبار عند اي حنيفة رحمه الله تعالى لليد دون الملك كما في المسئلة المتقدمة
 انما لان الملك هناك للمشتري مع ان الدية على عاقلة البايح لكونه صاحب اليد قبل
 القبض كما مر تفصيلا وقال صاحب النسيئة ولا يلزم ابا حنيفة انه يعتبر اليد في
 استحقاق الدية حتى قال في الدار المبسطة في يد البايح يوجد فيها قتيلا ان الدية يجب
 على عاقلة البايح لانه يعتبر يد الملك لا مجرد اليد فلم يثبت هنا يد الملك ابا حنيفة
 انتهى وذكر في معراج الدراية ما يوافقه حيث قال وفي جامع الكراميسي اعتبر ابو حنيفة
 رحمه الله تعالى يد الملك لا مجرد اليد في المسئلة المتقدمة وهنا لا يثبت ذلك ابا حنيفة
 فلا يرد منتضا عليه انتهى اقول هذا التوجيه مشكل لان الملك في المسئلة المتقدمة
 كان للمشتري لا محالة وعن هذا نشأ النزاع بين ابي حنيفة وصاحبيه في تلك
 المسئلة اذ لو كان الملك ايضا للبايح لما صار محل الخلاف واقامة الحجج من الجانبين
 على ما مر بيانه فاذا كان الملك هنا للمشتري فكيف يتحقق للبايح اذ ان الملك اذا
 ثبت يد الملك له يقتضي ثبوت منق الملك ايضا له فيلزم ان يجمع على الدار المبسطة
 في حالة واحدة بل كان وهما ملك البايح وملك المشتري وهو محال وان اريد بيد
 الملك غير معناه الظاهري اليد التي كانت لصاحبها ملكية الاصل وان زال ذلك الملك
 في الحال بالسبع في معنى اعتبار مثل ذلك الامر الزايل في ترتيب الحكم الشرعي عليه في
 الحال وهل يليق ان بعد ذلك اخلافا ما من الماعظم فليكن بالتامل الصادق وظاهر
 اطلاق المؤلف انه لا فرق بين ما اذا انكر العواقل ان الدار له او اتوا بها قال في المحرر

البدوني يريد في هذا الكلام اذا انكر العواقل كونه الدار له وقال لا يجد دية في يده فالقول
 لهم ان يقعوا بينة على الملك كذا في العين على الهداية ولا فرق في ذلك بين ان يكون القتل الموجود
 فيها صاحب الدار او غيره عند الامام قال رحمه الله تعالى وفي الفلك على من فيها من الركاب والملاح
 لانه في ايديهم فيستوجب الملك ويغرم فيه وهذا على قول ابي يوسف لانه عند يستوجب الملك
 والكل والفرق له ان الفلك ينقل ويحول فيكون في اليد حقيقة بخلاف العقار لانه لا يتحول
 ولا يحول في العين على الهداية واذا وجد قتيلا في محلة تجب القسامة والدية على من فيها من
 مالك المحلة ويغرم وفي المحيط وقيل يجب على سكان السفينة ومن اكلها لان السفينة تحت
 يد السكان دون المالك وفي شرح الطحاوي انما يجب على ركب السفينة ازام يكن لها مالك
 معروف وان كان لها مالك معروف فعلى مالك السفينة ومنهم من يقول على الركاب مطلقا
 واطلاق محمد في الجواب على هذا قال رحمه الله تعالى في مسجد جماعة على اهلها وفي الجامع
 والشارع لا قسامة والدية على بيت المال قال في النهاية اراد به ان يكون السوق الاعظم
 ما يل من المجال وما الاسواق التي في المجال فهي محفوظة بحفظ اهل المحلة فتكون القسامة والدية
 على اهل المحلة وكذا في السوق السامي عن المجال اذا كان بها سكان في الليالي او كان لاحد فيها
 دار مملوكة وما القسامة والدية عليهم لانه يلزمه الحفظ قال الشارح لانا التدبير في
 مسجد المحلة بهم والجامع والشارع للامة لا يختص به احد منهم والقسامة لغير تامة
 القتل وذلك لا يتحقق في حق الكل فدينه تكون في بيت المال لانه مال العامة وكذلك الجسور
 العامة والسوق العامة التي في الشوارع وكذا لو وجد في مسجد جماعة يكون في السوق
 التي هي للعامة لان التدبير في مثل هذا كله الى الامام لانه نائب المسلمين لا الى اهل هذه
 السوق بخلاف الاسواق المملوكة لاهلها والتي في المجال والمساجد التي فيها يجب الضمان
 فيها على اهل المحلة وعلى المالك على الاختلاف الذي بيننا لاهلنا بحفظ اربابها
 او بحفظ اهل المحلة وفي المشتق اذا وجد قتيلا في صف سوق من السوق فان كان اهل
 ذلك الصف يبيتون في حوائطهم فدية القتل عليهم وان كانوا لا يبيتون فيها فالدية على
 الذين لهم ملك الحوائط ولو وجد في السجق فدينه على بيت المال عندها وعند ابي يوسف
 على اهلها وهي مبنية على مسئلة السكان واللاك وفي الاصل واذا وجد قتيلا في سوق
 المسلمين او في مسجد جماعة فهو في بيت المال قال الشارح اراد بهذا السوق اسواق
 العراق فانها ليست مملوكة لاحد وانما هي للعامة في يد السلطان فاما اذا كان سوقا مملوكا
 لهم فالقسامة والدية عليهم كما لو وجد في المحلة واراد بالمسجد الجامع او مسجد جماعة يكون
 في سوق وهو لعامة المسلمين فلا تجب القسامة ومنه المشتق اذا وجد قتيلا في صف
 من السوق فان كان اهل ذلك الصف يبيتون في حوائطهم فدية القتل عليهم وان
 كانوا لا يبيتون في حوائطهم فالدية على الذين لهم ملك الحوائط قل وهذا قول ابي يوسف
 وذكر بعد هذا ولذلك لو وجد القتيلا في المسجد الحرام من غير زحام الناس في المسجد
 او برفة فالدية على بيت المال من غير قسامة هذه المحلة في المشتق وفيه ايضا
 وكل قتيلا يوجد في المسجد الجامع ولا يدري من قتل او قتل رجل من المسلمين ولكن لا يدري

مسألة القتل في وقت المسجد
إذا اراد القاتل وقت المسجد
فله أن يقتله في وقت المسجد
بما فيه فائدة في المسجد
بنيان

من ههنا وزعم الناس يوم الجمعة فقتلوه ولا يدري منه هو على بيت المال وفيه ايضا
واذا وجد القاتل في قبيلة فيها عدة مساجد فهو على القبيلة كلها واذا لم يكن قبيلة
فهو على اصحاب المحلة واهل كل مسجد محلة وفيه اسماى اذا وجد القاتل في وقت المسجد
فهو موجود في المسجد الجامع كان الدية في بيت المال وان كان الدف على قوم مسلمين
فالدية والقسم عليهم وكذلك الجور العامة وفيه الساجية ولو وجد قاتل في
الارض مباح في ايدي المسلمين فالدية على بيت المال واذا وجد القاتل في فلاة من
الارض فليس فيه شيء قال في الاصل ينبغي ان يقول انه يجب الدية في بيت المال
كأن في المسجد والسوق الذي ذكره قال الشيخ المام شيخ الاسلام المعروف بخواجه زاهد
تاويل هذه المسئلة اذا كان فلاة انتطع عنها منفعة المسلمين فلاحق لانه اذا انتطع
عنها منافع المسلمين لا يكون تحت ايديهم ورايهم وتديرهم فاما اذا كان فلاة لم ينتطع
عنها منافع المسلمين فانه يجب الدية في بيت المال لانه يكون تحت ايديهم ورايهم
وتديرهم فعلى هذا الاحتاج الى الفرق بين المسجد الجامع وبين الفلاة لان المسجد
في يد العامة يجب الدية ايضا على ما ذكره شيخ الاسلام والشيخ الزاهد اخذ الطحاوي
اخذي مسئلة الفلاة على اطلاقها كما ذكرها محرر حجة الله الماصل وفيه التجريد وان
وجد في فلاة من الارض فاما كانت ملكا لافاء فالقسامة والدية على عاقلة ولو
لم يكن لها مالك وكان موضعها سمع فيه الصوت من مصر فعلى قريب القبائل الى ذلك
الموضع من مصر وان لم يسمع الصوت فدمه هدر وفيه المقتل اذا وجد قاتل على المسجد
او على القنطرة فذلك على بيت المال قال رحمه الله ويهدر دمه سره اوسط الغزات
لان الغزاة ليس في يدا حد ولا ملكه اذا كان مسلم اياها بخلاف ما اذا كان الهند
صغرا بحيث يستحق ربه الشفعة فربما من القرية بحيث يسمع منه الصوت يجب على
المالك وعلى اهل القرية ما بينا وذكره القاضي شيخ الاسلام ان الهند العظيم اذا كان موضع
انبيعات ما به في دار الاسلام يجب الدية في بيت المال لانه في ايدي المسلمين بخلاف
ما اذا كان موضع انبيعات ما به في دار الحرب لانه يحتمل ان يكون قاتل اهل الحرب يهدر
قال رحمه الله فله ان يهدر دمه ولو وجد محبسا بالباطل على اقرب القرى بمنى لو كان
القتيل محبسا في ساطع الهند فعلى اقرب القرى من ذلك الموضع لان الشط في ايديهم
يستوفون منه ويوردون دوابهم فكانوا اخص بنظره لان كان ساطع الهند فهو الى اقرب
القرى وفي شرح الطحاوي وان كان الشط ملكا لاحد فانه كان ملكا خاصا فهو كالداروات
كان ملكا عاما فهو كالمحلة فاما اذا كان هند صغيرا فخر من الغزاة او نحو لا قوم منهن
فانه يجب القسامة على اصحاب الهند والدية على عاقلة وفيه الكاية والهند الصغير
ما يستحق بالشركة فيه المستحق بالشركة فيه الشفعة فهو من عظيم كالفزاة ويحتمل
ولم يتعرض المؤلف لما اذا وجد في بيت له بعض القرية وفيه الخائنة ولو وجد المكاتب
قتلا في دار استراها لا يجب فيه شيء في قتلهم جميعا وفي المكاتب سواء ابر خيفة ايضا
اذا وجد سوا قتيلا في دار وبينهما اذا وجد غير قتيلا الا انه اذا وجد قتيلا لا يجب

الدية على العاقلة لانه لا عاقلة للمكاتب وانما يجب عليه لانه عاقلة نفسه ولو وجد جميع اهل
المحلة فلا يجب الدية على من قتلهم ويخط القسامة وذكره المتقي عن ابن مالك عن
ابي حنيفة رحمه الله انه من وجد قتيلا في دار نفسه فليس عليه قسامة والدية وروي
الحسين بن زياد عن ابي يوسف انه قال على سكان القبيلة وعلى عاقلة المقتول دية قالوا
وهو قول ابي حنيفة فرواية بن ابي مالك رحمه الله تخالف رواية الاصول وفيه الذم وفي
شرح شيخ الاسلام اذا وجد قتيلا في محلة وزعم اهل المحلة ان رجلا منهم قتل ولم يدعوا
القتيل على احد منهم بعينه لم يخط عنهم القسامة والدية ورواية الحسين بن زياد اذا
وجد العبد او المكاتب او المدين او ام الولد والذي يسمى في بعض قيمته قتيلا في محلة
فيلهم القسامة ويجب القيمة على عاقلة اهل المحلة في ثلاث سنين وقد روي عن ابي
يوسف انه لا يجب عليهم شيء في العبد والمكاتب والمدين وام الولد وهذا لانه يجعل كخاتنة
البهايم ولهذا قال بان يجب قيمته بالغة ما بلغت ولو وجدت دابة مقتولة في محلة فانه
لا شيء على اهل المحلة فكذلك هذا في الخائنة واذا وجدت البهيمة او الدابة مقتولة
فلا شيء على اهل المحلة وعلى قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى حق الخاتنة عليهم بوجبة
لهم ولهذا قال لا يبلغ قيمته بالغة ما بلغت الا اذا كانت اكثر من عشرة آلاف ويجب القيمة
على العاقلة اذا كان مخطا واذا كان عديا يجب القصاص واما مقتول البعض فانه يجب
فيه القسامة والدية عندهم جميعا لانه بمنزلة حر مدين عندي يوسف ومحمد والحق
اذا وجد قتيلا في محلة فانه يجب على اهل المحلة القسامة والدية وهذا في حنيفة
رحمه الله تعالى هو بمنزلة المكاتب في الحكم اذا وجد قتيلا في محلة عنده هذا في شرح
الطحاوي ولو وجد القاتل في دار المكاتب فانه يكره عليه اياما فاما هل يجب عليه القتل
من قيمته ومن الدية لا عتق لان المكاتب عاقلة نفسه وفيه التجريد والماعى والحدود
في القذف والكاف القسامة عليهم هو واذا وجد العبد قتيلا في دار مولاه فلا شيء
فيه لان المولى صار قاتله حكما يمكن الدار نصيب بالرباس قتل ولو لم يسلو يكف
على المولى شيء وكذا هذا قالوا وهذا اذا لم يكن على العبد دين فاما اذا كان على العبد دين
فانه بمنزلة المولى المقتول من قيمته ومن الدين وقد نص محمد على هذا التفصيل في كتاب
المأذون قال رحمه الله وان المتقي قوم باليهوق فاجلوا عن قتل نسط اهل المحلة
القسامة والدية الا ان يدعي المولى على اولئك او على معين منهم لان القاتل بين اظهريهم
والمنظريهم فتكون القسامة والدية عليهم الا اذا ابراه المولى بدعوى القاتل على واحد
منهم بعينه ينبر اهل المحلة ولا يثبت على عاقلة الاممجة على ما بينا وقوله او على معين
منهم ان اراد به الواحد من اهل المحلة يستقيم على قول ابي يوسف لان اهل المحلة يبرون
بدعوى المولى على واحد منهم معين او هو القاتل وعندهما ابراه ورواه جرحان وقد بيناه
في اوائل الباب فلا يستقيم وان اراد به واحد من الذين التقوا باليهوق يستقيم بالاجماع
وقال ابو جعفر في كتبه الغرامم هذا اذا كان الفريقان بمنزلة اولين اقتتلوا عصبية
وان كانا مشركين او خريجين فلا شيء فيه ويجعل ذلك من اصابة العدد اذا كان القتال

بين المسلمين والمسلمين في دار الاسلام ولا يبعد القاتل من محال قتل المشركين حلالا للمسلمين
 على الصلاح في انهم لا يتكلمون الكافرين في مثل ذلك الحال ويقتلون المسلمين فان قيل الظاهر
 ان قتله من اهل الجحيم وانما من خصايه قلنا قد تقدم الموتوف على قاتله حقيقة يتصل
 الحكم بالسبب الظاهر وهو وجوده فيلحق به محله في النهاية والعناية اقول يرد على
 هذا الجواب ان يقال ما بالكم تجملون هذا الظاهر وهو وجوده فيلحق به محله في
 استحقات القامة والدية على اهل الجحيم ولا تجملون ذلك الظاهر وهو كون قاتله
 خصاه من غير اهل الجحيم وانما للقامة والدية على اهل الجحيم مع ان الاصل في
 ان يكون الظاهر حجة للدفن ومن الاستحقاق فلا يظهر في الجواب ان يقال الظاهر يكون
 حجة للاستحقاق في حال القتل من كلا فواجب القامة والدية على اهل الجحيم لورود
 النص باضافة القتل اليهم عند الاشكال فكان العمل باورد فيه النص اولى وسياتي
 مثل هذا من قريب قال في الهداية وان كانت المتقاتلة او وجد فيلحق به محله في
 قامة والدية لان الظاهر ان العدو متكافؤا في العناية قوله لان الظاهر
 ان العدو متكافؤا في هذه الوجوه التي ذكر الفرق بين هذه وبين المسلمين اذا استلوا
 عصبة في محلة فاجلوه من قتل فان علمهم القامة والدية كما مر انفا وما لافي
 الفرق القاتل اذا كان بين المسلمين والمسلمين في مكانة دار الاسلام ولا يرد
 ان القاتل من اهل الجحيم في جانب محال قتل المشركين حلالا للمسلمين على الصلاح في
 انهم لا يتكلمون الكافرين في مثل ذلك الحال ويقتلون المسلمين وانما المسلمين من
 الطرفين نجس في جهة المحل على الصلاح حيث كان الفرقان مسلمين في حال القتل
 من كلا فواجب القامة والدية على اهل الجحيم لان المكان لورود النص باضافة القتل
 اليهم عند الاشكال وكان العمل باورد فيه النص اولى عند الاحتمال في العمل بالذي
 لم يكن كذلك انتهى وقال بعض الفضلاء طعنا في المصير الى الفرق المذكور الفرق ظاهر فان
 الظاهر هنا حجة للدفن عن المسلمين فيصلح حجة وثمة لو كان حجة لكما حجة للاستحقاق
 وذلك غير جائز فيجب على اهل الجحيم النص انتهى أقول هذا الفرق ليس بتمام فضلا
 عما كونه ظاهرا لان الظاهر ان الظاهر ثمة لو كان حجة لكما حجة للاستحقاق بل يجوز ان
 يكون حجة للدفن القامة والدية عن اهل الجحيم ولا يكون حجة للاستحقاق على المسلمين
 الذين استلوا عصبة في ذلك المحل فيلزم ان يكون هذا ولا يبعد في تمام الفرق بين
 المسلمين من المصير الى ما ذكره الشيخ من البيا ونقل صاحب العناية كما تحققت قال
رحمهما الله وان قال المستحق قتل زيد خلف بالله ما قتلت ولا عرفت له خاتمة لا
 غير زيد لانه لما اقر بالقتل على واحد صار منزله عن التهمة وبقي حكمه سواء على جاله
 من خلف عليه فلا يقبل عليه قول المستحق انه قتله لانه يريد بذلك اسقاط الخصومة
 عن نفسه فلا يقبل ويحتمل على ما ذكرنا ونفي انما في هذا قول محمد واما على قول ابي
 يوسف فلا يحل على العلم لانه قد عرف القاتل واعتز به فلا حاجة اليه ومحمد رحمه
 الله يقول يجوز ان يعرف اهل قاتله اذ رجع قال رحمه الله تعالى ويعمل شهادة بعض

اهل الجحيم على غيرهم او واحد منهم وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقالا يقبل شهادة من اهل الجحيم
 على رجل من غيرهم لان الولي لا ادعى القتل على غيرهم بيننا لم يسل بخصاصا غاية الامر انهم كانوا
 بغير حجة اما يصير اخصا وقد عطل ذلك ما ذكرنا فلا يمنع قبول الشهادة كالكامل بالخصومة
 اذا فعل قبل الخصومة وله انهم خصا بتركهم قاطنين للتقصير الصادر منهم فلا تقبل شهادتهم
 وان خرجوا من الخصومة فحاصله ان من صار خصا في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن كان
 بغير حجة ان يصير خصا ولم ينتجب خصا بعد تقبل شهادته وهذا ان الاصل مستوف
 عليها بغيرها مما يجعل اهل الجحيم ممن له عريضة ان يصير خصا وهو يحكم من انتجب
 خصا وعلى هذا الاصلين يتخرج كثير من المسائل فمن جنس الاول الوكيل بالخصومة
 اذا خاصم عند الحاكم ثم غفل لا تقبل شهادته في الشئ اذا اطلب النفع ثم تركها
 لا تقبل شهادته بالبيع ومن جنس الثاني الوكيل انما له بخاصم والشئ اذا لم يطلب تقبل
 شهادته قال رحمه الله تعالى ولو ادعى الولي على رجل جنيته من اهل الجحيم وشهد
 شاهدان من اهلها عليه لم تقبل شهادتهما عليه لانا الخصومة قائمة مع الكل في الشئ
 يتطوع بشهادته فقام على الحق فيجوز نفي النفي ولا تقبل شهادتهما الا في رواية عند ابي
 يوسف ولو وجد فيلحق به دارقته فالقامة والدية على عاقلة وورثته عند الامام
 وقال لا شيء فيه لان الدار ملكه حكما وقت ظهور القتل فصار كانه قتل نفسه ولو وجد
 القاتل في دار امارة فعند الامام ومحمد القامة عليها ويكره عليها المايان والدية على عاقلة
 وقد تقدمت وقال ابو يوسف القامة على عاقلة ايضا قال القاهر من اصحابنا
 المرأة تدفل مع العاقلة في التحمل لانا من لنا قاتله فيجب عليها وهو تحت الطلوع
 وهو المصح نصار كما اذا باشرت القتل بنفسها باب المعاقل قال
 في النهاية لما كان موجب القتل الخطا وما في معناه الدية على العاقلة لم يذكر من قبلنا ومعرفة
 احكامها فذكرها في هذا الباب ورده صاحب معراج الدراية وقال وجه المناسبة انه لما فرغ
 من بيان القتل عمدا وظاهرا في بيان ما يجب عليه والافيل لم ذكر الديات مرتين
 انتهى والمعاقل جمع معقلة وهي الدية اي المعاقل جمع معقلة بالضم والمعقلة الدية ونسب
 عقلا لانها معقلة الدما من ان تشكك اي تشكك يقال عقل البعير عقلا اذا شذ به للعقل
 ومنه العقل لانه يمنع صاحبه من القبيح أقول هكذا وقع المتن في عامة المعتبرات
 لكن كان ينبغي ان يذكر العواقل بدل للمعاقل لان المعاقل جمع المعقلة وهي المنة كما خرج به
 المم وغيره فيصير المعنى كتاب الديات وهذا مع كونه موزنا الى النكر ليس بتمام في نفسه
 لان بيانات اقسام الديات واحكامها قد مر مستوف في كتاب الديات واما المقصود
 بالبيانات هنا بيان ما يجب عليه الدية بتفصيل احوالهم واحكامهم وهو العاقلة فالمتنا
 في العواقل ذكر العواقل لانها جمع العاقلة انتهى والكلام هنا وجوه اقول لغة والبيان
 شرعا والثالث في كيفية وجوب الدية والرابع بيان مدة الواجب والخامس فيما يتجمله
 العاقلة والانتحله والسادس فيمن يحول الدية من عاقلة الى عاقلة والابع في عاقلة
 مولى العوات وسياق بيانه ذلك المسألة في فصول احواله معرفة العاقلة

والثاني في كيفية وجوب الدية عليه والثالث في بيان مدة الواجب والرابع فيما يتعلق بالما
 يتعل به والخامس فيما يجوز الدية من عاقلة الى عاقلة والسادس في عاقلة مولى الوالد اما
 لغة فالعاقلة اسم مشتق من العقل وهو اللعق ولهذا يقال لما يعقل به البعير عقالا لانه
 يمنعه من النفوس ومنه سمي اللب عقلا لانه ما يمنع الانسان عما يضره فكذلك عاقلة
 الانسان وهم اهل نصرته ما يمنعون عنه قتل ما ليس له قتله واما هيئة العاقلة والعقل
 هو الدية وجميعه العاقل ومنه العاقلة وهم الذين يحلون العقل وهو الدية والما شرعا
 فهم اهل الديارات من القاتلة في حق من له ديوان واهل الديارات الذين لهم رزق في بيت
 المال وكتب اسماهم في الديارات ومن لا ديوان له فعاقلته عصيته من النسب وعندنا في
 العقل على عصيته من النسب لا على اهل الديارات في ذكر الطحاوي عن اصحابنا انه يجب في مال
 القاتل لان وجوب العقل على العاقلة عرف بخلاف القاتل لانه مواخذة غير الجاني بالمال
 ما ياباه القاتل والشرع اما وجوبه على اهل الديارات او على الميتر فبقى ما عداها على قضية
 القاتل ومن ليس له ديوان ولا عيتر قيل جيب الحال والمصر الا قرب فلا قرب وقيل يجب
 في ماله وقيل يجب في بيت المال وكذلك باللفظ على هذا الخلاف ولا يعقل مدينة على
 مدينة وتقتل عن تراثها لان العقل اما بين المتعاقدين والتعاود واهل كل مصر يتعاقبون
 ديوان مصره ولا يتصرفون بديوان اهل مصر اخرى واهل مصر يتصرفون باهل بلادهم
 وقراهم ومن كان بعيد النزل من بلاد بادية او دية فكان كاهل الديارات في مصر
 واعد متعاودون على اهل مصر وان تباعدت مساكنهم والباقيات اذا اختلفا كانتا
 بمغلة مصريين وعاقلة العتيق قبيلة مولاة ومولا المولا يعقل عنه مولاة وقبيلة
 قال رحمه الله تعالى كل دية وجبت بنفس القاتل على العاقلة والعاقلة الجماعة
 الذين يعقلون القاتل وهي الدية يقال وديت القاتل اي اعطيت ديته وعقلت عن
 القاتل اي ادبت عنه فالزمه من الدية وقد ذكرنا الدية وانواعها في كتاب الويات
 واما وجوبها على العاقلة فالاجماع فيه ما هو عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى بدية
 المارة المقتولة ودية جنبها على عصبة العاقلة فقال ابو القاتل المقتضى عليه رسول
 الله كيف اغرم من لا صاح ولا استهل ولا شوب ولا اكل وقتل ذلك بطل فقال عليه السلام
 هذا من الكهان وكان النعم محرمه فلا وجه الى اهدارها وايجاب المعنوية على الخطي
 لانه معذور ورفع عنه الخطا وفي ايجاب الكل عليه عقوبة لما فيه من اجماعه واستيصاله
 ينضم اليه العاقلة تخفيفا للتخفيف وقوله كل دية وجبت بنفس القاتل يحترز به عما
 ينقلب بالاصل او بالشيء لان الفعل المحدود يوجب العقوبة فلا يستحق التخفيف
 فلا يتحل عنه العاقلة وفي مسوط شيخ الاسلام طعن بعضهم وقيل لاجانية على العاقلة
 ووجوب الدية باعتبارها فتكون في مال القاتل يربط بذلك قوله تعالى ولا تزدادوا رة
 وزل اخرى الا ترى من انكف دابة يضمن في ماله فكذا ايجاب الدية قلنا ايجاب الدية
 على العاقلة مشهور ثبت بالاحاديث المشهورة وعليه عمل الصحابة ومن بعدهم
 نژاد على كتاب الله قال رحمه الله تعالى وهي اهل الديارات ان كان القاتل منهم ياخذ

من عطائهم في ثلاث سنين واهل الديارات الويات وهم الجيوش الذي كتبت اسماهم في الديارات
 وهذا عنه نا وقال الشافعي رحمه الله على اهل الميتر لادونيا وكان كذلك الى ايام عمر بن
 ابي عنه ولا نسخ بعد النبي صلى الله عليه وسلم فيبقى على ما كان ولا يما يلية فلا قارب
 ادلى بها كالارث والمفقات ولنا قضية عمر بن ابي عنه فانه لما دونا الدواوين
 جعل الدية على اهل الديارات بحضر من الصحابة من غير تكثير منهم وليس ذلك بنسخ بل
 هو تقرير من كان على اهل النصر وقد كانت بانواع بالحلف والولا والعدو
 وفي عهد عمر بن ابي عنه قد صارت بالديارات فجعل على هذه ابناءا للمعنى ولهذا
 قالوا لو كان اليوم قدم يتناصرون بالحرف فعاقلتهم اهل الحرفة وان كانا بالحلف
 فعاقلتهم اهل الحلف والدية صلة كما قال لكن ايجابها فيما هو صلة وهو العطا
 اولى من ايجابها في اصول احوالهم لانه احق وما تحملت العاقلة من التخفيف والتقدير
 بثلاث سنين مروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ومحمي عن عمر بن ابي عنه قال
 رحمه الله تعالى فان خرجت العطايا في اكثر من ثلاث سنين او اقل فذهبا لمحصل
 المقصود لان المقصود التخفيف وقد حصل اقول فيه يجب وهو ان القاتل كان
 يابى ايجاب المال بمقابلة النفس المحترمة لعدم الممانعة بينها الا ان الشرع قد رد
 بذلك كما صرح به والشرع انما ورد بايجابه موجلا بثلاث سنين فانه المروي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو المحكي عن عمر بن ابي عنه كما مر انما فينبغي ان
 يخص التأجيل بثلاث سنين اذ قد رخص في ان الشرع الوارد على خلاف القاتل
 يخص بما ورد به فيجب نظره في ان كتابه يتقبل ان ما وجب على القاتل في ماله
 كما اذا قتل الاب ابنه عمدا ليس بحال عندنا بل موجلا بثلاث سنين فتأمل هل يمكن
 دفعه وهذا اذا كانت العطايا بالسنين المستقبلة بعد العضا حتى لو جفت
 في السنين الماضية قبل القضا بالدية ثم خرجت بعد القضا لا يوجد منها الا الحق
 بالتضا ولو خرجت عطايا ثلاث سنين مستقبلة في سنة واحدة يوفى بها كل الدية
 لانها بعد الوجوب اذ الوجوب بالقضا وقد حصل المقصود بذلك وهو التخفيف
 واذا كان الواجب تلك الدية او اقل يجب في سنة واذا كان اكثر منه يجب في سنتين
 الى تمام الثلاث ثم اذا كان اكثر منه الى تمام الدية يجب في ثلاث سنين لا جميع
 الدية في ثلاث سنين فيكون كل ثلث في سنة لا في ضرورة الواجب على القاتل كالواجب
 على العاقلة حتى يجب في ثلاث سنين وذلك مثل الواجب اذا قتل ابنه عمدا اذا انقلب
 القضا من الي ما ولو قتل عشر رجلا واحد فخطا فعلى عاقلة كل واحد منهم عند
 الدية في ثلاث سنين اعتبارا بالجن بالكل وهو بدل النفس فيجعل كل جزء من اجزاء
 ثلاث واول الدية تعتبر من وقت القضا بالدية لان الواجب الاصيل هو الدية
 والنقل الى القيمة بالقضا فيعتبر بتمتة في ذلك الوقت وان لم يكن ديوانيا فعلى
 عاقلة فيما رويها ولا نصرته هم وهي المعبرة في الباب قال رحمه الله تعالى
 وينقسم عليهم في ثلاث سنين لا يخذل في كل سنة الا درهم او درهمين ذلك ولم يرد

على كل واحد من كل الدية في ثلاث سنين على اربعة وذكر العدمي لايزاد الواحد على اربعة نعام
في كل سنة وتنقص منها ما اول اوجه فان محرمه الله تعالى على انه لايزاد على كل واحد
من جميع الدية في ثلاث سنين على ثلاثة اربعة فلا يؤخذ من كل واحد في كل سنة
المادرهم او درهم وثلاث كما ذكرنا لان معنى التخييف مراعاة قال رحمه الله تعالى
فان لم يسمع القبيلة لذلك فم اقليم القبال نسبا على ترتيب العصبان لتحقيق معنى
التخييف واختلافه بالقبائل وابنايه قبل بدخولهم لقديم وقيل لا بدخولهم لان الضم
ينفي الجرح حتى لا يصيب كل واحد اكثر من اربعة وهذا المعنى انما يتحقق عند الكثرة والابنا
والابنا لا يكثر من اربعة في حق العرب لانهم حفظوا نسبهم فانما ايجاب على اقرب
القبائل واما الجمع فقد ضيعوا نسبهم فلا يمكن ذلك في حقهم فان لم يمكن فقد اختلفوا
فيه فقال بعضهم يحتسب بالرجال والقرى الاقرب فالاقرب وقال بعضهم ينفذ ذلك
الى الامام لانه هو العالم به وهذا كله عندنا وعندنا انما يوجب على كل واحد نصف
دينار فيسوي بين الكل لانه كل صلة يستحق بالزكاة ولو كان عاقلة اصحاب الرزق
تقتض الدية في ارضهم في ثلاث سنين في كل سنة الثلث يؤخذ كل اربعة رزق ثلث
الدية بمنزلة البطايا وان كان يخرج في ستة اشهر يؤخذ منه سدس الدية وان كان
يخرج في كل شهر ينحسب له وان كانت لهم اعطية في كل سنة وارزاق في كل شهر فرضت
الدية في الاعطية دون الارزاق لا في الاخذ من الاعطية اسرهم والاخذ من الارزاق
يؤدي الى الاضرارهم اذ الارزاق لكفاية الوقت ويتضررون بالاداسه والاعطية
ليكونوا سوتين في الديون فيلزم بالضرورة فيستحق عليهم المداينة قال والقائل
كادهم اي كواحدة العاقلة لانه هو القائل فلا يخفى اخراجه وموافقه بغيره قال
وانما لا يوجب على القائل في الدية لانه معذور ولعله اوجب عليه الكل فكذا
البعض اذ الخبز لا يخالف الكل قلنا ايجاب الكل مخاف به ولا كذا ايجاب البعض
وانما يوجب الضرر وهو ينصر نفسه مثل ما ينصر غيره بل اشد فكان اولي ايجاب
عليه فاذا كان الخطي معذور فالبري منه اولى قال الله تعالى ولا تزر وازرة وزر
اخرى قال رحمه الله تعالى وعاقلة العتق قبيلة مولا لان ضررتهم واسمهم يني
عنها وذلك قوله صلى الله عليه وسلم كلم مولى القوم منهم قال رحمه الله تعالى ويقتل من
مولى اللواة مولا وقبيلته ومولى اللواة هو الحلف فيقتل عنه مولا الذي هو عاقلة
وعاقلة مولا وهو الملا بقله وقبيلته اي قبيلة مولا الذي عاقله لان العرب
به فاشبهه مولا المطاوعة قال رحمه الله تعالى لا يقتل عاقلة جناية العبد والعبد
والامان بالصحة ولا اعترافا لما روي انه لا ينضم بالعبد والمقتدر بالصحة والمزاني
العاقلة لم تصور ولا يات منهم قال رحمه الله تعالى الا انما يصدق في المقتدر لانه لا يصدق
اقرارهم فيلزمهم باقرارهم لانهم ولاية على انفسهم والاستلزام كان لهم وقد
نكلا او يقيم البينة لان ما ثبت بالبينة كالمشهد لانها كما سمها بمبينة وقيل البينة
هنا مع الاقرار وان كانت لا تعتبر معها لانها ثبتت باليس ثابت باقرار المدعي عليه

وهو الوجوب على العاقلة ما ثبت بالماضي يجب موقلا وما ثبت بالصحة حال الا اذا اشتط
التأجيل في الصحة وقد عرفنا في موضعه ولما قدر بالقتل خطا فلم يرتفعوا الى الحاكم الا بعد
سنتين فقتض عليه بالدية في ماله في ثلاث سنين كان اول الدية من يوم يقتض عليه
لان التأجيل من وقت القضا في الثابت بالبينة فكذا بالثابت بالماضي واولى لانه
اصعب ولو صادق القاتل واوليا المقتول على كذا قضى بالبينة وكذا هما العاقلة
فلا شيء على العاقلة لان تصادقها يكون حجة عليهم ولم يكن عليه شيء في ماله لان الدية
بتصادقها تقررت على العاقلة بالعصا فتصادقها ليس حجة في حقها فلم يلزمه
الا حصة بخلاف الاول حيث يجب جميع الدية على المقرانه لم يوجد للتصديق من
الولي بالقضا بالدية على العاقلة وقد وجد هنا فافترقا قال رحمه الله تعالى
وان جنى جرحا على عبد خطا فم على عاقلة يعني اذا قتله لان العاقلة لا تجعل اطراف
العبد ولما انه ادعى فتحملة العاقلة كالحرم وهذا الذي يجب بقتله دية وهي يدك
المادى لا المال على ما يسهل من قبل فكانت على العاقلة بخلاف ما روي النسبي لانه
يسكن به مسكن الاموال والمداد الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تقتل
العاقلة عمدا ولا عبدا جناية اي لا يقتل العاقلة جناية عمدا ولا جناية عبدا ونحو
نقول به لان جناية توجب دفعه الا ان يديه المولى قل اصحابنا رحمهم الله تعالى
ليس على الزدية محله حظ في الديار عقل لعقل عمر رضي الله عنه لا يقتل العقل
يعني ولا امرأة ولا العقل ما يجب على اهل الضرر والناس لا يتناصرون بالصبيان
والنساء ولهذا لا يوضع عليهم حلف مع الضرر وهو الجرمه وعلى هذا لو كان القاتل
صبي او امرأة لاني معهما من الدية وهذا صحيح فيما اذا قتله بغيرها واما اذا باسرا القتل
بانفسها فالصحيح انما يشاركان العاقلة وكذا المجنون اذا قتل فالصحيح انه يكون
كواحدة من العاقلة والحاصل ان الاستنصار بالديون اقل ولا يظهر معه حكم الضرر
بالقربة والاول اقرب السكنى والعدو الحلف وبعد الديون الضرر بالنسب على ما بينا
وعلى هذا يخرج كثير من مسائل المعامل اخذ ديونا احدى بالضرر وديون الاخر بالكره
لا يقتل احدى عن صاحبه وانما يقتل عنه اهل ديوانه ومن جنى جناية من اهل الضرر
ولي له في اهل الديون عطا واهل البادية اقرب اليه من اهل المصر عقل عنه
اهل الديون من ذلك المصروف بشرط ان يكون بينه وبين اهل الديون قرابة لان اهل
الديون هم الذين يدبون عا اهل المصر ويقعون بضرهم ويدفعون عنهم ولا يخصوا
بالضرر اهل المطاوعة بل ينصرفون اهل المصر حكم وقيل اذا لم يكونوا قريبا له لا يقتل
وانما يقتلون اذا كانوا قريبا له وله في البادية اقرب منهم من اهل الجرح بحكم
القرابة واهل مصر اقرب منهم فكانت القدرة على الضرر لهم نصار فيقتل من الغيبة
المنقطعة في الامكان ولو كان البدوي نازلا في المصر لا مسكن له فيه لا يقتل اهل
المصر لان اهل المصر النازل فيهم لا يستغفرونهم وان كان اهل الدمة عاقتل
معرفة يتماثلون بها فقتل احدى قتيلا فدينه على عاقلة بمنزلة المسلم لانهم

التزوا الحكم الامام في المعاملات لا سيما في المعاني العاصية عما امر الله من الناصر
 موجود في حقهم وان لم يكن لهم عاقلة معروف فدينته في ماله في تلك سنين من يوم يقضي
 بها عليه كما في حق المسلم لما بيننا وبينه وجوب على القاتل وانما يتحول عنه الى العاقلة
 اذ لو وجدت وان لم توجد فهو بمنزلة مسلمين تاجر يبيع دار الحرب قتل احدهما
 يقتضى بالدية في ماله لان اهل دار الاسلام لا يعقلون عنه لانه يمكنه من القتل ليس
 بنصرته ولا بمقتل كافر عن مسلم ولا مسلم عن كافر لعدم التامر والكناف يتماثلون
 فيما بينهم وانما اختلفت ملتهم لان الكفر كلة واحدة قالوا هذا اذا لم يكن المعادات بينهم
 ظاهرة اما اذا كانت ظاهرة كاليهود والنصارى ينبغي ان لا يقتل بعضهم ببعض وهذا
 عن ابي يوسف رحمه الله لا يقتل الناصر بينهم ولو كان العاقل من اهل الكوفة
 وله بها عطا وحول ويؤانه الى البصرة ثم رجع الى القاصي فانه يقتضى بالدية على
 عاقلة من اهل البصرة وقال رحمه الله يقتضى على عاقلة من اهل الكوفة وهو اهل
 الكوفة فصار كن حول بعد المضا ولما ان الدية انما يجب بالمضا على ما ذكرنا ان
 الرأب هو المثل والمضا يستقل الى المال بخلاف ما اذا احدث بعد المضا لان العاقلة
 تقرر بالمضا فلا يستقل بعد ذلك لان حصة القاتل تخرج من عطا به بالبصرة لانها
 تتخذ من العطا وعطاوه بالبصرة بخلاف ما اذا انقلت العاقلة بعد المضا عليهم
 يضم اليهم اقرب القابل في النسب لانه في القتل ابطال الحكم الاول فلا يجوز بحال وفي
 الضم المتحول فيما يقتضى به عليهم فكان فيه تقرر الحكم الاول لا باطله وعلى هذا
 لو كان القاتل مسكنا بالكوفة وليس له عطا فيها لم يقتضى عليه حتى استوطن بالبصرة
 يقتضى على اهل البصرة بالدية ولو كان قاضيها على اهل الكوفة فلم يستقل عنهم وكذا
 البدوي اذا الحق بالديوان بعد القتل قبل قضا القاصي يقتضى بالدية على اهل الديوان
 وبعد المضا على عاقلة لا يتحول عنهم بخلاف ما اذا كان قوم من اهل البادية يقتضى عليهم
 بالدية في اموالهم في تلك سنين ثم جعلهم الامام في العطا حيث نصر الدية في اعطائهم
 ولو كان قاضيها في اول مرة لانه ليس يقتضى المضا الاول لانه قاضيها في اموالهم وعطا
 اموالهم غير الدية يقتضى من اسر امواله والاداء من العطا اسرا اذا صار ومن
 اهل العطا ما اذا لم يكن مال العطا من جنس ما يقتضى به عليهم بان كان العطا بالابل
 والعطا درهم في لا يتحول الى الدرهم لما فيه من ابطال المضا الاول لكن تقتض
 بالابل من مال العطا بان يشتري به لانه اسر قال علماء ائمة الله ان القاتل
 اذا لم يكن عاقلة فالدية في بيت المال اذا كان القاتل مسلما لانه جماعة المسلمين
 هم اهل نصرته وليس بعضهم اخص من البعض بفلك ولهذا اذا مات ميراثه لبيت المال
 فكذلك ما يلزمه من الغرامة يلزم بيت المال وعندنا في حقيقته رواية شاذة انما تجب
 ماله وابنه الملا عنه تعقل عنه عاقلة امه لانه نسبه ثابت منها ردوا الما فاذ
 عملوا عنه ثم ادعاه الما رجعت عاقلة الام بما ادت على عاقلة الما في ثلاث
 سنين من يوم يقتضى لم بالرجوع عليهم لانه بين ان الدية كانت واجبة عليهم لانه

بالدعوى فلو ان النسب ثابتا منه الما لم يحل الما كما واجبا على قوم الما
 في جموع بها عليهم لانهم مضطرون في ذلك وكذا اذا مات الما بعت وقادله ولد
 مسلم حر فلم يرد كتابته حتى جنى ابنه وعقل عنه فم امه ثم ادت الكتابه رجع عاقلة
 الام على عاقلة الما لانه اذا ابدل الكتابه يتحول ولاوه الى قوم امه من وقت يثبت
 الحرية للاب وهذا خرج من اخرجنا به فبين ان قوم الام عملوا عنهم بنصرته
 عليهم وكذا رجل امر صيا يقتل رجل فقتله فضمت عاقلة الصبي الدية رجت بها على
 عاقلة الامرا كان الما رثت بالينة في مال الامرا كان ثبت باقران في ثلاث سنين
 من يوم يقتضى بها على الامرا على عاقلة لانه الدية تجب من طلبة بطريق التبيين عليهم فكذا
 الرجوع بها تخفيفا للمائلة ثم سائل العاقلة من هذا الجنى كثير واجوبتها مختلفة
 والضابط الذي يرد كل جنس الى اصله ان يقال ان حال القاتل ان يتبدل حكم النسب
 حادث فاستقل ولاه الى ولايه بنقل جنسية على عن الماوى قضي لها ولم يقتضى وذلك كالولد
 الولود بين فرغ وعبد اذا جنى ثم اعتق الما لا يجد ولا يولد الى قومه ولا يتحول
 الجنانية عن عاقلة الام قضي بها ولم يقتضى ذلك لوجوه هذا الفلهم بين ان اعتق
 امه ثم وقع فيها ان يقتضى بالدية على عاقلة الام لان العبرة بحالة الما الما ترى
 ان العبد لو جنى بينا في الطريق بضاعه مولا ثم وقع فيها ان كان الضمان على المولى
 لما ذكرنا ومن ينظر حريته لم يجر جانا فجنى ثم اعتق امه حر ولاه لان ولا العاقلة
 اقرب وجنانية على عاقلة من والاه لان العبرة بوقت الجنانية وتحول الوال نسبه حادث
 فلا يعتبر في حق تلك الجنانية فلا يتبدل وان لم يتبدل حال القاتل ولكن خلا ظهر حاله
 خفية فيه تحولت الجنانية الى اخرى ونحو المضا لها ولم يتبع وذلك مثل دعوى ولد
 الملا عنه وولد الما بعت اذا مات الما بعت عا واما رجل الصبي بالجنانية ولو لم يتبدل
 حال الجناني ولم يظهر فيه الحالة الخفية العاقلة بتدلت كان الاعتبار في ذلك الوقت
 المضا لا غير فان قضي بها على الما ولم يستقل الى الثانية والاقصى لها على الثانية وذلك
 مثل ان يكون من ديوان اهل الكوفة ثم جعل من ديوان اهل البصرة وان لم يكن فيه شيء مما
 ذكرنا ولكن الحق العاقلة زيادة او نقصان اشتركوا في حكم الجنانية قبل المضا وبعد
 الا فيما سبق اذ اوعى من حكم هذا الما قاتل فيه امكنه خريج المايل ورد كل واقعة
 من المضاير الما اصل الى اصلها والله الهادي قال بعض الفضلاء هذا الما لما سبق
 في اول باب جنانية الملوكة ان اهل الدمة لا يتعاقلون فيما بينهم وجوابه ان ذلك سني عليه
 القاب انتهى اقول ياتي هذا الجواب قول الما فلان فلا عاقلة بعد قوله انما يتعاقلون
 فيما بينهم لان التكرار المنفية تنفي العموم على ما عرف فلا بد في الجواب ان يقال انما
 هناك متى الوقوع اي لم يقع التعاقل فيما بينهم والمراد ههنا بيان الجواز في لودع
 التعاقل فيما بينهم جاز ولا يصح اختلاف ملهم بنصر **كتاب الوصايا**
 قال السراج ايراد كتاب الوصايا في اخر الكتاب ظاهر المناسبة لان اخر احوال الادبي في
 الدنيا الموت والوصية مسألة وقت الموت اقول يرد عليه ان كتاب الوصايا ليس

بعد في آخر هذا الكتاب وانما المورد في آخر كتاب الخلق كما ترى ثم ان كثيرا من اصحاب
 التصانيف اوردوه في آخر كتبهم لكن الكلام في شرح هذا الكتاب ويمكن الجواب عما قبل
 السراج بحمل الامر في قولهم في آخر الكتاب على الاضافة فانما آخر الحقيقي وان كان كتاب
 الفقه لان كتاب الوصايا ايضا آخر بالاضافة الى ما قبله حيث كان في قرب آخر الحقيقي
 وعن هذا ترى القدم يتخلون وقع هذا في اوائل هذا او اخره فان صيغة الجمع انتم في
 في الاول الحقيقي ولاحق الحقيقي وانما الخلقية في ذلك تعميم الاول والآخر الحقيقي والاضاف
 ثم الكلام في وجوه الاول للغة والثاني الشرعي في سبب المشروعية وفي حكمها وفي
 شرطها وفي صحتها وفي حكمها ودليل المشروعية الوصية في اللغة اسم بمعنى المصدر الذي هو
 الوصية ومنه قوله تعالى حين الوصية ثم سمي الوصي به وصية ومنه قوله تعالى بعد
 وصية تصد بها وفي الشريعة تملك مضاف ما بعد الموت بطريق التبرع سواء
 كان ذلك في الاعيان او في المنافع كذا في عامة الشروع وهذا التعريف ليس بجامع
 لانه لا يشمل حقوق الله والدين الذي في ذمته ولو قال الخلف هي طلب براءة ذمته من
 حقوق الله والعباد او تملك مضاف الى ما بعد الموت لكان اولا يقال اذ خال او في التعريف
 لا يجوز لان التعريف للحقيقة ولا يتعدى فيها لانا نقول ان المراد تعريف الحقيقة في ضمن
 الافراد بجواز ادخال او كما عرف قال بعض المتأخرين ثم الوصية والتسمية وكذا الايضاح
 في اللغة طلب فعل من غير لينفصله في غيبته حل حياته او بعد وفاته وفي الشريعة تملك
 مضاف الى ما بعد الموت على سبيل التبرع عينا كان او سنة هذا هو التعريف المذكور
 في عامة الكتب وذكر في الايضاح ان الوصية هي ما اوجبه الانسان في ماله بعد موته
 او في مرض موته والوصية بهذا المعنى هي المحكوم عليها بانها مستحبة غير واجبة وان
 العياش ياب جوازها فكل هذا يكون من بعض المسائل مثل مسألة حقوق الله تعالى
 وحقوق العباد والمسائل المتعلقة بالوصي المذكور في كتاب الوصايا بطريق التفضل
 لكن التحقيق ان هذه الالفاظ كما انها موضوع في الشرع للفقه المذكور موضوع
 فيه ايضا لطلب بني من غير لينفصله بعد مائة نقد نقل هذا عما مبسوط في كلام
 خواهرزاده لكن بشرط استعمال لفظ ايضا بالسلام في الفقه الاول والى في المعنى
 الثاني فيكون ذكر المسائل المذكورة على انها من فروع الفقه الثاني لا على سبيل التفضل
 الى هنا لنظم ثم انما سبب الوصية سبب سائر التبرعات وههنا قد تحصل حتى الذكر
 في الدنيا ووصول الدرجات العالية في العقب اما شرائطها كون الوصي اهلا للبرع و
 اه كما لا يكون مدونا وليكن الموصى له حقا وقت الوصية وان لم يكن مولودا حتى اذا
 اوصى للجنين اذا كان موجودا حيا عند الوصية بهم والافلا وانما يعرف حياته في
 ذلك الوقت بان ولدت قبل ستة اشهر حيا وكونه اجنبيا حتى ان الوصية للموت
 لا تجوز الا باجازة الورثة وان لا يكون قاتلا وكون الموصى به شيا قابلا للتملك
 من الغير بمقتضى العقود وحال حياة الموصي سواء كان موجودا في الحال او معدوما
 وان يكون بمقدار الثلث حتى انها لا تقبل شيئا زاد على الثلث كرا في النهاية وفي الاصل ومنه

شروطها

شروطها كون الوصي اهلا للبرع فلا تقبل من صبي ولا عبدا في الغاية ايضا بطريق
 الجاهل واقول ذكرنا ان شرائطها ان لا يكون الوصي مدونا بدين او بالتقييد بان
 يكون الدين مستقرا للثمن والشرط عدم هذا الدين القيد لعدم الدين المطلق كما مر
 به في البداية وغيره وانما ثانيا فلا جعل من شرائطها كون الموصى له حيا وقت الوصية و
 كونه موجودا وقت الوصية لكونه حيا فيه الا ترى انهم جعلوا الدليل عليه الوادة
 قبل ستة اشهر حيا وتلك امانة تدل على وجود الجنين وقت الوصية لا على حياته في
 ذلك الوقت كما لا يخفى على العارف باحوال الجنين في الرحم واما قل من اجل ومن هذا
 كانه المذكور في عامة العتبات عند بيان ما هذا الشرط ان يكون الموصى له موجودا
 وقت الوصية بدو ذكر قيد الحياة اصلا وانما ثالثا فلا جعل من شرائطها ان يكون
 الموصى به بمقدار الثلث لازيد عليه وهو ليس بسديد على اخلاقه فان الوصي اذا
 ترك ذرية فانما يقع وصيته بازاد على الثلث ان لم يحجز الورثة وانما اجازة
 صحت وصيته به وانما اذا لم يترك وارثا فتصح وصيته بازاد على الثلث حتى يجمع
 ماله عندنا كما تقر في موضعه فلا بد من التقييد بان يكون له وارث واخرى بان
 لا يحجزه الورث والله اعلم بالصواب واما حكمها فنقله اوصيت بكذا واما صحتها فقد
 ذكرها المؤلف واما حكمها فالوصي يملك المال القبض ودليل المشروعية قوله تعالى بعد وصية
 يوصي بها الودين **قَالَ رَبِّهِمْ اِنَّهُ تَكُنَّ وَهِيَ مَحْبُوبَةٌ** يعني الوصية مستحبة اقول الحكم بالاجابة
 على الوصية مطلقا لا يناسب ماليا فيمن التفضل في الكتاب من ان الوصية بالثلث الاجنبى
 جائز وبدون الثلث مستحبة ان كانت الورثة اغنيا او يستغفون بنصيبهم وان كانوا
 فقرا لا يستغفون بايرتوت فتترك الوصية اولى فكان الظاهر ان يقال الوصية غير واجبة
 بل هي مستحبة او جائز اللهم الا ان يرد قوله وهي مستحبة بان المراد به ان غاية امرها
 الاستحباب دون الوجوب لانها مستحبة على المطلق فكانت قال انها لا تصلح لمرتبته
 الوجوب بل تصارى امرها الاستحباب لكن يرد عليه التقى بالوصية لحقوق الله تعالى
 كالصلاة والزكاة والصوم والى التي فوطتها والظاهر انها واجبة كما مر به في الامام
 الزليخية في التبيين قال في العناية اخذنا من النهاية قوله غير واجبة ودل على ان يقول
 ان الوصية للوالدين والمقربين اذا كانوا من لا يرتوت فرض ولقول من يقول الوصية
 واجبة على كل احد ممن له ثروة ويسأل لقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان
 ترك خيرا الوصية للوالدين والمقربين والكاتب علينا فحق والمالم منهم الاستحباب من
 نفي الوجوب لجهة الباحة قال الساجد هذا اذا لم يكن عليه حق مستحق له وان كان عليه
 حق مستحق كالزكاة او الصيام او الحج او الصلاة التي فوطتها فني واجبه والعياش
 ياب جوازها لانها تملك مضاف الى حال زوال الملك ولو اضافة الى حال قيامه بان قال
 يملكك عند اذنا بل هذا اولى انما ان الشارع اجاز للامة ان يملكه لان الامانة
 بامه مقصود عمله فاذا عرض له عارض وخاف للهلكان يحتاج الى تلبية ما فاته من
 التقصير بامه على وجه لا تحقق ما كان يخافه حصل مقصوده واجازها الشارع للضرورة

في الوصية
 المستحبة
 واجبة
 المستحبة

وقد سبق لك بعد الموت باعتبار الحاجة كما سبق في قدر التخيير والدين وقد سبق لك
الكتاب وهو قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين والسنة وهو قوله عليه السلام
ان الله قد صدق عليكم بثلث اموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليحصل لكم زيادة
في اموالكم وعليه اجاز الماتة ثم تصح الوصية للاجنبي بالملك من غير اجاز الوارث
ولا يجوز الا بازيد على الثلث كما روي عن سعد بن ابي وقاص انه قال جاز رسول الله
صلى الله عليه وسلم يهود فيمن وجع استديف فقلت يا رسول الله قد بلغني من الوصي
ما ترى وانادوا بالويل يريثني الا ابن لي افاض صدق بثلثي مالي قال لا قال قلت يا رسول الله
يا رسول الله قال لا قلت قال الثلث قال الثلث والثلث كثير انك ان تذر ورثتك
اغنيا حينئذ من ان تدعهم عالة يتكففون الناس ولا حق للورثة تعلق بماله
لانما سبب النزول اليهم هو استغنائه عن المال الا ان الشرح لم يظهر في حق
الاجاب بقدر الثلث لئلا يكون مقتصره واظهر في حق الورثة لانه الظاهر انه لا
يتصدق به عليهم بخلاف ما ينبغي لهم من التادي بالانبار وقد جاء الحديث انه عليه
السلام قال الخيفة في الوصية من الكبر الكبار وضروء بالزيادة على الثلث وبالوصية
للورثة قوله مستحبة الى اخره الفصل لما كان قليل المال الا ان يوصي بني والفضل لم
له مال كثيرا ان يوصي ويوصي بالامعة فيه وقدره اغنيا عند الامام اذا ترك لكل
واحدة من الورثة اربعة آلاف درهم الوصية ومع الامام الفضلي عشرة الف وفي الوصي
الذي اراد ان يوصي ببني ان يبدأ بالواجبات فان لم يكن عليه شيء من الواجبات
يبدأ بالتزانية فاما كائنا غنيا فالجيز وفي العتوى عامل السلطان او صواب
يعطي للفقراء كذا من ماله قال ابو القاسم ان علم بانه مال غرم لا يحل اخذه وان علم
انه مختلط بالغير جاز اخذه وان لم يعلم حتى يتبين انه مال غرم قال القبة ابو الليث
جواز قوله اي خيفة لانه ملكه بالخلط وعلى قولها لا يجوز وفي الثانية اذا الوصي ان
ينفق على فرس فلان جاز وهي وصية لصاحب الرزق قال رحمه الله تعالى
ولا تصح الوصية بازيد عن الثلث وهذه العبارة اولية عبارة الهداية حيث قال ولا
يجوز لانه يلزم من عدم الصحة الجواز واليتم من عدم الجواز عدم الصحة والمراد بعدم
الصحة عدم التفاد يعني لا يستفاد بل تنوقف على الاجاز كاسياق وهو قوله عدم
الصحة عدم الجواز ولا يلزم من عدم الجواز عدم الصحة قال بعضهم يعني لا يجوز بازيد
على الثلث يعني لا يجوز في حق الفاضل على الثلث بل في حق الثلث فقط لانه لا يجوز
هذه الوصية اصلا فان قلت كيف جاز استعمال اللفظ في بعض مدلولاته دون
بعض وباي وجه امكن ذلك قلت تجمله في حكم وصايا متعددة بان تجمل قوله او صيت
لفلان بثلثي مالي في قوله او صيت له بثلثه واما الزايد والوصية تارة تكون مستحقة
وتارة تكون معلقة بشرط فيجب ان يعلم بان تعلق الوصية بالشروط جاز وفي
مزارع بسو عن ابي يوسف في الاملاء اذا الوصي بثلثه لرجل على ان يخرج عنه فهذا جاز
ان قبل ذلك الموصي سمع عن ابي يوسف اذا قال في وصيته ينفق على فلان كذا

ان ادعى والموصي له غايب اقامت الوصي وهو غايب هذا بزيادة الوصية وانما لو كان
ان قدم فلم يقبل وان قدم وقبل فله ما مضى قال ابو يوسف رحمه الله رجل اوصى بثلث ماله لرجل
وقال ان راى من فلان فمات الموصي له الاول او لم ياتي والثلث للاول ولو راى كان
للاخر ولو قال لثلثي مالي وصية لفلان ان لم يات ذلك فلان هذا هو الاول ولو قال لثلثي
مالي وصية لفلان ان شاؤا ابى من فلان فمات الموصي له قبل ان يتكلم بثلثي فالثالث
مرور على الورثة ابن سماعه عن محمد رحمه الله رجل اوصى لرجل بوصية فقال ان لم يقبل
فلان ما اوصيت له به لو قال رد فلان ما اوصيت له به هذا فلان فاذا كان الموصي
له الاول حيا او كان حيا فمات قبل الموصي ولم يعلم بالوصية قال هي للثاني كلها م
ان اسلمت جاريتي هذه فاعتقوها فبا عونها قبل ان تسلم ثم اسلمت بعد مضي البيع
ولا يرد ولا يبي خيفة رحمه الله اذا قال اوصيت ان يجرم عبيدي فلان سنة ثم هو
لفلان فقال فلان لا قبل الوصية قال يجرم الورثة سنة ثم الموصي له ولا يطل وصية
للثاني بآية الاول الخزمة قال اعطوه فلان كذا بعد السنة وكذا ان قدم فلان بعد
السنة فان مات فلان ختم تام السنة للورثة ثم يدفع الى الموصي له بعد تمام السنة
وقال ابو حنيفة رحمه الله هذه وصية فيها بين وليست مسئلة الاولى كذا ابراهيم
ابن رستم عن محمد رحمه الله قال اوصي النبي في موضع كذا وعلاني فلان لام ولد فيصير
ميراثا منها ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله اوصى على ان ينفق على ام ولد ما اقامت
على ولدها قال ان تزوجت فلا شيء لها وان تزوجت فطلتها ورفها فوجبت الميراثا
لم يراد بها ما كان اوصي به لها وقد بطل ذلك وكذلك ان خرجت من بلادها الى
بلاد اخرى ولو خرجت من دارها او جازتها فيعرف انه تركهم ولم يتقسم عليهم فلا
هذه الطلوع لك على ان تجز في سبيل الله او قال هذه الداية لك على ان تغزو عليها
في سبيل الله قال هي له ان يصنع بها ماشا عن ابي يوسف رحمه الله رجل اوصى بثلث
ماله لرجل وسوط عليه ان ينفق دينه سماء سوط الوصي على الموصي له ان يتقضى
دين الوصي هذه على وجه ان كان الدين مجهولا او كان معلوما الا ان الثلث مجهول
فالوصية باطللة وان كان الدين معلوما والثلث معلوما فان لم يكن في الثلث ذهب
ولا فضة فهي جازية يجب له الثلث بالدين اذا قبل كما يجب في البيع وان كان في الثلث درهم
ان كان اكثر من الدين فان هذا لا يجوز من قبل ان هذا بيع درهم بدرهم وفضل عرض
يساوي ذلك وان كانت الدرهم التي في الثلث اقل من الدين جاز فان قبض الثلث ساعة
يموت او قبض الدرهم التي في الثلث ساعة يموت ومضى الدين ساعة انتهى ذلك في
الدرهم ما يخصه وجزية العروض اوصى بالث درهم على ان يتقضى منه فلان خمسة مائة
لم يجز ولو قال على ان يتقضى فلان منها خمسة مائة جاز المعلقة بدار عن ابي يوسف
رحمه الله اذا قال اقامت وهذا العبدان في ملكي بها وصية لفلان فمات احد
العبدان ثم مات الموصي والباقي في ملكه فالوصية باطللة ولو قال اقامت وفلان
وفلان حيا فهذا العبد وصية لهما فمات احدهما قبل موت الموصي كان الثاني منهما

بطلت الوصية قال واذا اوصى لرجل بالامانة ان يعتق على ان يتزوج ثم مات الموصي
فقال الامانة لا تزوج فانها تعتق ويجب ان يعلم بان الموصي متى عتق مملوكه بشي
بعد موته فانه لا يتزوج من وجهين ان علقه على فعل غير موثق بان قال هي حرة اما تثبت
على الاسلام بعد موته او اوصى ان يعتقها بعد موته على ان لا يتزوج او قال هي حرة بعد
موتي ان لم يتزوج او علق عتقه على فعل موثق بان قال ان مكثت مع ولدي شهرا فهي حرة
او قال عتقته ان لم يتزوج شهرا فان علق عتقه بالثبات على فعل غير موثق حال حياته
بان قال لم يملكه حال حياته اما تثبت مع ولدي او في هذه الدار شهرا فان ثبت
ساعة عتق وكذا اذا علق عتقه بالثبات على فعل غير موثق بان اوصى ان يعتقه
على ان لا يتزوج او قال ان لم يتزوج اذا قال بعد موت الولي لا يتزوج فانه يعتق
اذا كان يخرج من ثلث ماله هكذا او في بعض النسخ وفي بعض النسخ اذا لم يتزوج
يوما او اقل او اكثر فان الوصية لها صحبة فان تزوجت بعد ذلك صح نكاحها ولا
يبطل عتقها ووصيتها ولا يلزمها السعاية بشي للمورثة وهذا قول علمائنا الثلاثة
قال اوصى لام ولد بالف درهم على ان يتزوج او قال ان لم يتزوج ان قالت لا يتزوج
بعد موت الموصي فانه يبطل لها وصيتها فان تزوجت بعد ذلك لا يبرأ المالك
منها ويحل لو قال ما لم يتزوج شهرا فانه على ما قال لا يعتق وصيتها ما لم تترك التزوج
شهرا فاذا تزوجت قبل بضي الشهر يبطل وصيتها اوصى لها بالف درهم على ان مكثت
مع ولدها فمكثت مع ولدها ساعة استحققت الوصية قال واذا اوصى لرجل بخاد
على ان يقيم مع ابنته ومع ابنه حتى يستغنيا ثم هي حرة فهذا على وجهين اما ان كانا
كبيرين او كانا صغيرين فان كانا كبيرين فانها تخدم المأبنة حتى تتزوج وتخدم
الابن حتى يتاهل او يجد ما يتوي به خادما بخدمة فيستغني عن خدمتهما وان كانا
صغيرين تخدمهما حتى يدركا وان مات احداهما او ماتا جميعا قبل ان يستغنيا فان
الجارية لا تعتق وتبطل الوصية قال واذا اوصى لها بالعتق على ان تتزوج فلا
بعضه فقالت افضل فانها تعتق من ثلثه وبعد هذا اذا ابتاع تزوج من فلان
وفلان اجنبي لا شيء عليها قال واذا اوصى بعتق عبده على ان لا يفارق داره ابد او عليه
دين يحيط به بطلت وصيته ويسحق الدين بشرط المولى ان لا يدخل في
الوصية بطلت وصيته ولا يدخل قال محمد رحمه الله الولد والكسب اذا وجد قبل موت
الموصي به فانه لا يدخل تحت الوصية سوا كان يخرج من ثلث او يخرج من ثلث
فاما اذا حدث الولد والكسب بعد موت الموصي ان خذنا يوم القسمة والتسليم
لا يدخل تحت الوصية ولا يسلمان للموصي له بحكم الوصية حتى لا يعتبرا في الثلث
والثلثان فاما اذا حدث الولد والكسب بعد فعل الموصي به قبل القسمة والتسليم
هل يصير موصيا به حتى يعتبر خروجه من الثلث ولا يحمل موصيا به حتى يكون للموصي
له من غير اعتبار الثلث لم يذكر محمد رحمه الله هذا في شيء من الكتب فصاروا يختلف
فيه المتأخرون في ذكر العدد ويحرمه الله انه لا يصير موصيا به حتى لا يعتبر خروجه

من الملك وكان الموصل له من جميع المال كالوحد بعد القسمة والتسليم ومساخا قالوا
بانه يصير موصيا به حتى يعتبر خروجه من الثلث كالوجود قبل القبول وفي موارد ابراهيم
عنا محمد رحمه الله فممن اوصى لرجل بجارية فهو بارضه كله وصية ولدا اوصى بخلة فهو
على الخلة دون الارض قال انها تسمى خلة وهي مقطوعة وفي موارد العلان ابي يوسف
رحمه الله اوصى لرجل بخل كثيرا بخلة واحدة او ذهب او تصدق او باع فله ما على
ظن الارض ولدا اوصى له بكرم اوستان او حمة فله ذلك باصله ولا يشبه هذا الخلة
وذكر العلان عن ابي يوسف اذا اوصى بخلة لاشاء اخر بشرها فالوصية جارية والخل
للموصال بالخلة باصله وارضه وفي موارد ابن سنان عن محمد رحمه الله اذا اوصى برك
زيت فهو على الزيت دون الزيت وكذلك اذا اقل الزيت ولو قال برك الزيت
فهو على الزيت وحده ولو قال بسخينة الطعام فهو على السخينة وكذلك على هذه
الوصية في رواية الماء وقومته التمر ولدا اوصى لاحد بينك فهو على العود والكفتين
والخيل ولا يدخل فيه السجرات والملاق وهذا كما يغير منه دخل فيه وقال
ابو يوسف اذا اوصى لرجل بالمعزاة فله الكفتان والعود ولا يكون له السجرات
واما القبان فهو برمانته وكفته ذكر الحسن بن زياد رحمه الله في كتاب الاختلاف
عن ابي يوسف رحمه الله اذا اوصى لرجل بسيف فله النصل دون الحنف وهو قول
ابي حنيفة وعنه ان له السيف مع جفته ورواية ابن سنان موافقة لرواية
الاصل ولدا اوصى بمصحف وله غلاق فله المصحف دون الغلاف في قول ابي حنيفة
رحمه الله وفي السخينة اذا اوصى ببقية تركته فهي له بالبود فلدا اوصى بخلة فله
الكسوة دون العبدان وفيه ايضا عن ابي يوسف رحمه الله اوصى لرجل بسرج فله
علق به ومرتبه ولا يكون له الصفة وذكر الحسن في كتاب الاختلاف عن ابي
يوسف رحمه الله في الوصية بالسراج ان له الدفتان والركبان والمزك والكنز
له اليد والرفادة والصنة ذكر ابراهيم عنا محمد رحمه الله في رجل مات فاعتق عبده
وقال له كسحه ومنطقته وان قال متاعه يدخل فيه سيفه ومنطقته قال
محمد رحمه الله هو وصية عبد الله بن المبارك لعلامة في موارد بشر عن ابي يوسف اوصى
لرجل بشاة من غنمه ولم يقبل غنمي هذه فاعطى المورثة الموصله بشاة قد ولد
بعد موت الموصي قال لا يتبعها ولدها ولد قال اوصيت لفلان بشاة من غنمي هذه
فاعطوه شاة قد ولدت بعد موت الموصي ولدا قال يتبعها ولدها ولدا استملك
الارث الولد قبل ان يبطل الشاة فلا ضار عليه وكذلك لو اوصى له بخلة باصلها
ولم يقبل من بخلي هذه فله مثل الشاة التي اوصى بها وبطلت اي خلة شاوره
ثمها التي اثمرتها في حياة الموصي او بعد وفاته وان كانوا استهلكوا ذلك فلا
ضار عليهم وبها ينصل بهذا النصل ما اذا اوصى ان يعتق جارية بعد موته
ومات فقيل ان تعتق ولدت ولدا وهي مع ولدها يخرجان من الثلث فتت الجارية
ولم يعتق الولد وذكر الوادعي ان يكاتب هذه الجارية بعد موته اوصى ان يتبع

هي من نفسها او تنفق على الفولت ولد بعد موت الموصي لا تنفذ الوصية في الولد ولو
ارصى ان يتصدق بجاريته هذه على المسكين او على فلان او يهب من فلان فولد
ولدا بعد موته فنفذ الوصية في الولد كما تنفذ في الجارية ولو ارصى بان يتباع جارية
هذه من فلان بالف درهم فولدت ولدا بعد موت الموصي بيعت هي ولا يتباع ولدها
ولو ارصى بان يتباع جاريته هذه ويتصدق بثمنها على المسكين او على فلان
فولدت الجارية بعد موته ولدا فانه ينفذ الوصية في الولد ولو ارصى بان يتباع جاريته
هذه من فلان بالف درهم فجاء بعد موتها فذبح لها او قتل يد لها فذبح بيدها
او رطبها والوطي بيدها حتى غرم العرق فانه لا يتباع العبد الذرور ولا الارث والامر
ينفذ ذلك بنظر ان كان قد قتل بطلت الوصية لعقدان محلهما وان كانت قد
مطلعت بيدها بيعت من الموصي له بنصف الثمن ولو طلت وهي يتي لم ينقصها
الوطي لا يحيط شي من الثمن وكذلك اذا هبت عنها او يد لها باقة سماوية بيعت بجميع
الثمن من المتقوي الا اذا صار له اليه اصل فصار له حصه من الثمن وكذلك ما اذا
ذهب بانه سماوية ولو ارصى بانه يتباع جاريته هذه من فلان بالف درهم ويتصدق
بثمنها على المسكين فاني فلان البيع بطلت الاوصيات جميعا وكذلك لو قتل الجارية
بعد موت الموصي وغرم القاتل بثمنها بطلت الاوصيات وكذلك اذا ارصى ان يكتب
جاريته ويتصدق بدل الكتابة او يتباع من نفسها ويتصدق ولو ارصى بان يتباع
جاريته ويتصدق بثمنها على المسكين فولدت بعد موته ولدا بيعت هي وحدها ولم
يسع معها ولدها وابنائها الفاظ التي تكون وصية والتي لا تكون وصية روى
ابن سماعة في نزاع مع محمد رحمه الله اذا قال الرجل اشهد اني قد اوصيت لفلان
بالف درهم واوصيت ان لفلان بالف درهم واوصيت ان لفلان في مالي الف درهم فلان
الاولى وصية والافرى اقرا وفي الاصل اذا قال في وصيته سوس دراهم لفلان
واي احب ذلك يكون وصية ولو كان قال لفلان سوس في دراهم لفلان واي احب
ذلك يكون وصية ولو قال لفلان سوس في دراهم فانه يكون اقرا وعلى هذا اذا
قال الرجل لفلان الف درهم من مالي يكون وصية استحسانا وان كان في ذكر وصية
اذا قال في مالي كان اقرا واذا قال عبدي هذا فلان وداري هذه فلان
ولم يقل وصية ولا كان في ذكر وصية ولا بعد موت كان هبة قيا والاحتنا فان
قبضها في حال حياته صح وان لم يتبضها حتى مات فهو باطل وان ذكرها في خلاف
الوصية ذكر الشيخ الامام الزاهد احمد الطحاوي في شرح وصايا المصل القيس ان
يكون هذا وصية في الاحتياط الا يكون وصية اذا قال اوصيت ان يذهب لفلان
سوس دراهم بعد موتي كان ذلك وصية عملا بقوله بعد موتي فالهبة بعد الموت
هي الوصية فيصح مع الشيوع ولا يشترط قبضه في حيات الموصي ولو قال ثلث
لفلان او قال سوس لفلان او هي لفلان ثم مات قبل ان يقبض فالقيس ان يكون
هذا باطلا وفي الاحتياط يكون وصية جارية وتاويله اذا قال ذلك في خلال الرضايا

يكون

يكون وصية ظاهر انصار كانه قال ثلث مالي وصية لفلان ولو قال هكذا فانه جائز وان
كان قبل القبض وكذلك اذا قال بعد موتي لانه لما قال بعد موتي فقد نص على
الوصية بخلاف ما اذا قال في وصيته ثلث مالي لفلان لانه لم يصرح بالوصية ولا ذكرها
في خلال الرضايا ولا اضافها الي ما بعد الموت فلا تجعل وصية بل تجعل هبة حتى لو ذكرها
في خلال الرضايا او اضافها الي ما بعد الموت وكما ذكرنا في حال الصحة يكون وصية ايضا
والحاصل لا فرق بين حالة الصحة وحالة المرض وروى محمد بن ابي حنيفة وعنه ابي
حنيفة في رجل قال في مرضه اوصي بثلثي مالي لفلان كذا هذا وصية ولو
عند الموت وكذلك لو قال لفلان الف درهم من ثلثي مالي لفلان كذا هذا وصية وان لم يذكرها الموت
ولو قال لفلان من مالي الف درهم او قال من نصف مالي او قال من ربع مالي فهو باطل وفي
الحاشية قال ذلك في صحة او مرضه الا ان يكون عند ذلك الوصية وفي فتاوى ابي الليث
مريض قال اخبروا الف درهم من مالي او قال اخبروا الف درهم ولم يزد على هذا ثم مات
فان قال ذلك في ذكر الوصية جاز وفي الحاشية ويصرف الى الفقهاء رجل حضرته الوفاة
فقال له رجل الا ترضي فقال قد اوصيت بثلثي مالي ولم يزد عليه حتى مات
يدفع كل الثلث للفقراء في الحاشية مريض قالوا له لم لا ترضي فقال قد اوصيت بان
يخرج من ثلث مالي الفان يتصدق بالف على المسكين ولم يزد حتى مات فاذنك باله
الناس قال الشيخ الامام ابو القاسم يتصدق بالف ولو قال لفلان اوصيت ان يخرج
بثلث مالي ولم يزد عليه قال يتصدق بجميع الثلث على الفقراء وفي المتن اذا قال
ان مت من مرضي هذا فاني هذه حرة وما كان في يديها فهو على صدقة قال ابي
ذلك جائز على وجه الصدقة واما ما كان في يديها يوم مات وعلمها اليه ان هذا
كان في يدي ولو قال ان مت من مرضي هذا فاني احرر وبعطي فلان من مالي كذا وكذا ويخرج
عني ثم براء من مرضه ثم مرض ثانيا وقال للشهود الذين اشهدهم على الوصية الاولى او الذين
اشهدوا اني على الوصية الاولى قال محمد رحمه الله اما في القيس هذا باطل لانه قد
بطل وصية الاولى حين مرضه ذلك تكتنا مستحق فحين ذلك منه ويتجاوز
في الثلث وعلى هذا القيس والاحتياط اذا قال اوصيت لعبداني بمائة درهم والمسكين
بمائة ثم قال ان مت من مرضي هذا فاني احرر ثم براء من مرض ثانيا وفي القيس ولو
قال انا ابراهيم مريض وزاد في فتاوى النخلة او قال بالفارسية اكرم من الدين يتارعب
من ابد يا ابراهيم يتارعب من من تخيلا اذا بطل وصيته وفي الظهيرية في مجموع
النزاع لرجل قال لا فرق في وصيته بالفارسية فتاربي داردي مريدان من يصني
من فقد حمله وصيا في تركه وكذا لو قال معدوم وقري يارهم وما يجري مجراه
ولو قال المريض عمر كان من ران دريد من بحول بعد ان مات او قال دريدان من اصاب
مات قال يصير وصيا امرأة اوصت باثنا وقال في ذلك خريش ان ما وكرها
هذان قال من هل تفر هذه الوصية وماذا يعطى قال هذه وصية لمن ليس بوارث
هو من جملة اربابها والنقوسية هذا ذلك لا يخاطبه بذلك يعطى من مالها اقرباها

وقد سئل اسم المذكور الخائيه مريضاً وصى بصلابته بمرضه ذلك وعلى من سئل
ثم مريض فوصاياه ثابتة ان لم يتل انت من مريض هذا او قال الخائيه مريض هذا
نقد ادب بكنا وقال بالفارسية ان من ازين تباري غريبي نحيذ اذا ابتل وصية
ولو قال برات جميع غريبي ولم يسهم ولم يواحد منهم بكنهه قل ابو القاسم رحمه الله تعالى
روى ابن مقاتل عن اصحابنا انه لم يبرهن رجل له دين على رجل فقال للمريض اذا مت
فانت بري من ذلك الدين قال ابو القاسم يجوز وصية من الطالب المطلب وفي النوازل
سئل عن رجل كان له على رجل دين فقال له الطالب اذا مت فانما بري من ذلك الدين
قال يجوز ويكون وصية من الطالب المطلب ان مات واذا قل ان مات فانت بري
من ذلك الدين قال لا يبرأ وهو مخاطب وهو بمنزلة قوله ان دخلت الدار فانت بري
ما عليك وفي المتن اذا قال الرجل ضعوا لي حيث امراسه تسير الى العدة وفي
الفتاوى الخلاصة ولو قال لك مالي حيث ما يرى الناس اوجبت ما يرى المسلمون
وقيل في عرفنا لست بوصية وفي النوازل قل انظر الى ما كل ما يجوز لي ان اوصي به فاعطوه
هذا على ذلك ولو قال انظر الى ما يجوز لي ان اوصي به فاعطوه فلا ريب ان العدة لا يجوز
ان اوصي بغيرهم ولكن وقوله ما يجوز لي يخالف بقوله كل ما يجوز لي كذا ذكرها ههنا
فدراة اذا كانت العدة كبارا كلهم اما اذا كانوا منهم صغيرا او من عتاه ينبغي ان يجعل
في حقه كالموصي اوصى بغيرهم لا غير لانه هو المتقن وسئل ابو نصر عن رجل ادفعوا
هذه الدراهم او هذا الثياب الى فلان ولم يقل هي له وقال ان هذا باطل لان هذا
ليس برصية وسئل ابو نصر الدبوسي عن قال في وصية لك مالي وفن ولم يزد
على هذا قال ان كان ماله نقدا يفرقه مراه او دائره وما شئت ذلك وهذا القول مستند
باطل وصار كقول هذه الدراهم وقف وان كان ماله ضامنا ونحوه صار وقفا على
الفقراء في الظهيرة وقد قيل الفتوى على انه لا يجوز ان يبين هبة الوقف ولو اوصى
رجل ان ما وجد مكتوبا من وصية والري ولم يكن نفذها يستفدها او اقرب ذلك على
نفسه انما اراه مريضه قالوا هذه وصية ان صدقة العرسة تصدقهم وان كذبوه
كل من الثلث بخلاف الدين وفي الخائيه بخلاف الدين الذي لا طالب له الا الله تعالى
وكان حكم الزكاة والكفايات سبل اسفرف مريض قيل له اوصي بشي قال ثلث
مالي ولم يزد على هذا وفي النوازل صحت مات قال ان كان هذا على امر السوال يجوز
ثلث ماله ويصرف الى الفقراء واطلق محمد بن مسلمة الجواب وقال يعرف الى الفقراء
متصل وفي فتاوى الخلاصة قيل وهذا هو وسئل محمد بن مقاتل عن اوصى
ان يعطى لثلاث الف درهم قل الوصية باطلة ولو قال يصدقوا الف درهم فهو جابر
ويعطى للفقراء وفي الخلاصة كما قال بعده انت لله لا تعيقم وقال محمد الوصية جائزة وتعرف
الوجوه البرية الخائيه وفي سبل العتق ان اراد به العتق عتق وان اراد به ان
كان له الميراث شي والوصية ما تكون بلا الفاظ تكون بالاشارة المنهقة قال في فتاوى ابي
الكثير مريض اوصى وهو لا يتذكر على الكلام لضعفه فاشا برأسه يعلم منه انه يريد قال

ابن مقاتل يجوز وصيته عذري ولا يجوز عذرا صحتا وحكي الطحاوي عن اصحابنا انه اذا اشترى
سنة جاز كالآخرى وفي واقعات النالج اذا اصابه فلج فذهبت سنة او مريض فلم يقدر
على الكلام فاشا بشي او كتب بشي وقد تقدم اراد به مدة سنة فهو بمنزلة الآخرى وكان
الفقيه ابو الكثر يقول اذا فهم منه الاشارات يجوز وفي فتاوى الفضل ان مات قبل ان
يقدر على النطق جازت وصيته باشارته لان ذلك يظهر انه كان وقع اليك عن كلامه
وهو لا يظن والاشبه وفي فتاوى ابي الكثر اذا كتب وصيته ثم قال انفذوا مالي في هذا الكتاب
ينفذ وصيته هكذا ذكر في كتاب الشهادات وفي الذخيرة واذا قال المريض ان مات من مرضي
هذا فبدي هذا بيع لفلان بدرهم وقبل فلان ذلك في المجلس هذه وصية صحيحة
واذا مات المريض كان العبد لفلان بيضا ولا يحتاج الى تجديد البيع الخائيه مريض
قال بالفارسية بست درم من مني كسد قال الشيخ المصنف ابو بكر محمد بن الفضل هو باطل
لان هذا يكون لا غنيا والفقراء جميعا ولو قال بست درم من دواة كسد كانت
الوصية جائزة لان هذا اللفظ يراد به القرية وقال الامام علي بن ابي الحسن السعدي قوله
روان كسد ليس من لسان فلا عرف هذا واذا اقرى بكنهه الوصية هل رجل فقيل له
اهو هكذا فاشا برأسه نعم لا يجوز ذلك قال رحمه الله تعالى والقائمة انه يجب
لا بعد الوصي لقائه ولا بعد لوارثه لقوله اما القائل فلعوله صلى الله عليه وسلم لا وصية
لقال وهو باطل لانه بينا القائل بكنهه عدا كان او خطأ بخلاف السبب لان
السبب ليس بقتل حقيقة فلا يتناول ولا استعمل اخر الله تعالى فتحرم الوصية
كالبيات سواء اوصى له قبل القتل ثم قتل او اوصى له بعد المرح لا لخلق ما رويانا واما
الوارث فلعوله عليه الصلاة والسلام ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث
ولان البعض يتاذى بايثار البعض فينفي تجوز طبيعة الرحم ولانه حين بالحدث الذي
روينا به ويعبر بكونه وارثا او غير وارث وقت الموت لا وقت الوصية لانه غلبت
مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر وقت التمكين حتى لو اوصى لاجنه وهو وارثه ثم ولد له
ان صحت الوصية للاخ وعكسه لو اوصى لاجنه وله ابن ثم مات الابن قبل موت الموصي
بطلت الوصية للاخ لما ذكرنا في الصدقة من المريض لوارثه فهذا نظر الوصية
لان وصية كذا حتى يعبر من الثلث وافرار المريض للوارث على عكسه فيعتبر بكونه
وارثا او غير وارث عند الاقتداء به يعرف في الحال فيعتبر حاله في ذلك الوقت حيث
لوارث الشخص وهو ليس بوارث له جازا لا قدر له وان صار وارثا بعد ذلك ولكن
بشرطه ان يكون وارثا بسبب حادث بعد الاقتداء حتى لو اقر لاجنه وهو عبد ثم اعق قبل
موت الملب جازا قدر لان ارثه بسبب حادث بعد الاقتداء وهو الحرية وان
اقر لثلاثة واهوا جني عنه وكذا الوارث لاجنيه ثم تزوجها لا يبطل اقرارها واما
اذا ورث بسبب قائم عند الاقتداء لا يبرح كالوارث لاجنه المحجب بانه ثم مات بانه
وقوله ان لم تجز الميراث راجع الى الثلاثة المذكورة الوصية بازاد على الثلث والمقتل
والوارث لان الامتناع في الكل محتم يجوز باجازه ثم الميراث الى ما يروى عن ابن عباس

مكتوبة

ورضاه عنها انه عليه الصلاة والسلام قال لا وصية لوارث الا ان تجزها الورثة ومن
 عمر بن شبيب عن ابيه عن جده ابي النبي عليه الصلاة والسلام قال لا وصية لوارث الا
 ان تجزها الورثة ويشترط ان يكون الميراث من اهل التبرع بان يكون بائنا عاقلا
 وان اجاز البعض ذلك البعض يجيز على الميراث بغير حصته دون غير لولايته على
 نفسه لا على غيره ولا يعتبر باجازه في حال حياته لانها قبل ثبوت الحق اذ الحق ثبت
 لم بالمرث نكاح لم ان يرجعوا عن الاجازة بعد موت الوصي ويردوا تلك الاجازة
 لانها وقعت سابقة لعدم مصارفتها التحمل وكل ما قطعه بنفسه فمحمل مثلاً شي
 فكان لم ان يردوها بعد موت المورث ولا يقال كيف يكون تلك الاجازة سابقة
 بثبوت حق الورثة في ماله من اول ما مرض بدليل منعه من التصرف بحتم لكن ذلك
 الثبوت على سبيل التوقف فاذا مات ظهر ان حقهم كان ثابتاً من اول المرض وان
 الاجازة صادفت مملها لاستناد حقهم الى اول المرض فصار كاجازتهم بعد موته لانا
 نقول بالاستناد انما يظهر في حق القيام فاجازتهم حين وقعت في حياته وقعت باطلاً
 وما وقع باطلاً لا يكون قابلاً بانفسه فلا يظهر في حقه الاستناد ولما حقيقة الملك
 للورثة تثبت عند الموت وقبله ثبت لم يجرى الحق فلو استند من كل وجه لا يلبس
 الحق حقيقة قبل موته وهذا لا يتصور لوجود المانع وهو ملك المورث حقيقة فاذا
 لم يتصور بقي حقاً على حاله لا حقيقة والرضا بطلان ذلك الحق لا يكون رضاً بطلاً
 حقيقة الملك الذي يحدث لم بعد موته بخلاف ما اذا اجازوها بعد موته حيث
 لا يكون لم ان يرجعوا عنه لانها وقعت بعد ثبوت الحكم الملكة حقيقة يلزم ثم اذا
 صحت الاجازة بعد موته بملكه المجاز له من قبل الوصي عندنا حق يجرى الوارث على
 التسليم ولو اعتق عبداً في مرضه ولا مال له غيره واجاز الوارثة العتق كان الوارث
 كله للميت ولو كان المورث متزوجاً بجارية المورث ولا مال له غيرهما فوصى بها
 لغيره فاجاز الوارث وهو الذي الوصية لا يبطل نكاحها خلافاً للامام الشافعي
 ولنا ان الوصية صدرت من الموصي وصادقت ملكه حالاً ولا مالاً جميع ماله يورثها
 له وقت الوصية وبعد الموت هو باق على حكم ملكه ولهذا ابتدأ بجارية ولا يملك
 الوارث الا ما فضل بها حاجة كجهيزته ونفاد يورثه ولا يملك ما كان مشغولاً بحاجته
 من ماله فاذا اوصى صار مشغولاً بها لكن لو ارثته نقضها فيما زاد على الثلث لما فيه
 من ابطال حتم فاذا اجاز الوصية ظهر انه لم يكن مستقلاً الى ملكهم وسقط عنهم دفع
 العقد السابق كالميراث اذا اجاز بيع الرضا ولا يقبل لو كان الوارث مريضاً فاجاز
 يعتبر من ثلثه فدل انه يملك فيه لانا نقول اسقاط الحق يعتبر من الثلث كاجازته
 العتق وابيع الذي فيه مجاباة وليس بتفكيك من جهة فكذا هذا وغيره الخلاف
 يظهر فيما ذكرنا وفيها يملك الوصي له قبل القبض وعند لا يجوز قال ابو يوسف الوصية
 للقاتل لا تجوز باجازه الورثة لان امتناعها المجانية وهي باقية لهما ان امتناعها
 حتى الورثة لا يقع بطلانها يعود اليهم كنسخ بطلان الوصية للورثة ولا يتم ايرضاها

للقاتل كما لا يرضى له ادم قال رحمه الله تعالى ويجوز ان يوصي المسلم للكافر والكافر للمسلم
 فالاول لقوله تعالى لا ينهاكم الله الماية والثاني لانهم بعد الذمة التحقوا بالمسلمين في المعاملة
 ولهذا جاز التبرع الميراث في حالة الحياة من المجازين فكذلك المضاف الى ما بعد الموت والمرا
 بالكافر الذي وفيه الجماع الصغير الوصية لاهل الحرب باطلة لقوله تعالى انما ينهاكم الله عن
 الذين قاتلوكم في الدين الماية وتسال في النهاية ذكر في السير الكبرى ما يدل على جواز الوصية
 ثم قال ووجه التوفيق انه لا ينبغي ان يوصي لم وان فعل ثبت الملك لم لانهم من اهل الملك
 والمستان كالميراث في حق الوصية لانه ان يملك المال حال حياته فكذلك مضاف الى ما بعد
 مائة ولو اوصى حربي ستمها المسلم وذي بكل ماله صح لان الوصية بائنا على الثلث انما لا يجرى
 الحق الورثة والحرمة لحقهم لانهم في دار الحرب الا ترى انه لا حرمة لملكهم حتى جاز استغناء المولم
 فلانا لا حرمة لحقهم اولى بخلاف ما لو كان له وارث في دار السلام ذي او مستان سلكه فيكون
 لحقهم حرمة ولهذا يجوز استغناء المولم فيجوز ان يمنع الميراث الذي اوصى به
 المستان ولو اوصى ببعض ماله يدفع الباقي الى ورثته من اهل الحرب لانا حق المستان
 محتم فلا ينزل بملكه الا برضاه ولم يوجد منه الرضا بنزول ملكه الى غير وارثه فوجب
 الدخول الى ورثته واما لغة لحقه الورثة ولو اوصى مسلم او ذي لحربي مستان
 جاز ومن ابي حنيفة انه لا يجوز لانه ليس من اهل البر والصلة لانا منعنا عن
 الميراث لاهل الحرب لقوله تعالى انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين الماية وجه ظاهر
 الرواية ان الامان المورث خلف عن الذمة في حق المكاتب بدليل ان ماله صار معصوماً
 عن الاستغناء بالامان المورث كما يصير معصوماً بالامان المورث الوصية للذي جاز في ذلك
 ما هو لمحق به وهو المستان الزيادات ولو ارث المسلم الى دينهم وهو في وصاياهم بمنزلة
 الذي ارثناهم عند محمد لانا تصرفات الميراث نافذة عندها المحال فكل ما يجوز من
 اهل دينه الذي انتقل اليه يقدم منه وما افلا ومن ابي حنيفة رحمه الله وصاياهم
 باطلة ان قتل او مات على الردة لانا تصرفات الميراث عنه تبطل بالقتل او بالموت على
 الردة فلهذا قال يبطل وصيته للمحال وصايا المرتد جازية لانها لا تبطل ولا تبقى على الردة
 بل تجوز على الاسلام ويكون حكمها حكم من انتقلت اليه من الدين وفي الكافي وصاحب الهوى
 ان كان لا يكون مدين في حق الوصية بمنزلة المسلم وان كان يكن من بمنزلة المرتد فيكون
 على الخلاف المعروف ولو اعتق المرتد عبداً عند الموت او بر عبداً في الاسلام هو منه
 من غير اعتبار الثلث ولو اوصى ذي بال اكثر من الثلث او لبعض ورثته لم يصح كالمسلم ولو
 اوصى بخلاف ملة صح ولو اوصى لحربي غير مستان لا يصح وفي الاصل ولو اوصى مسلم
 لحربي والحربي في دار الحرب لا تجوز هذه الوصية وان اجازت الورثة ولو اوصى لحربي
 في دار الحرب ثم خرج الى دار الاسلام بالامان واراد ان وصيته لم يكن له من ذلك شيء وان اجازت
 الورثة لان الوصية وقعت بصحة البطال فلا يعمل اجازة الورثة فيها الا ان يسأ
 الورثة ان يمسوا له شيئاً مالم فيجوز ان يمسوا ويكون هبة من ابدان الورثة لا مضافاً
 لوصية المات وابتدأ الهبة للمساكين من جازية فنقص على عدم الجواز في اصل الملة ونقص

على البطاني قال رحمه الله تعالى فبطل ردها وقبولها في حياته
 يعني صح القول بعد الموت وبطل الرد والقبول في حال الحياة حتى لو قبل الوصي له في حياة
 الموحي قبل الرد بعد موته لأنه يقول يشترط فيه التملك بعد الموت ولهذا الرد في حياته
 وقبل بعد موته جائز لا مانع من وقف على القول دفعاً للضرر منه وفي الأصل يعتبر لصحة
 الإيجاب في الوصاية وجود الموحي به يوم الوصية ويوم موت الموحي حاصل هذا
 الفصل أن الموحي به إذا كان معيماً يعتبر لصحة الإيجاب وجوده يوم الوصية حتى
 أن موته أو موته لا يشترط معيماً لا يملكه ثم ملكه يوم ما لا يملكه الوصية وإذا كان العبد الموحي
 به في ملك الموحي يوم الوصية فالوصية تتعلق به حتى لو هلك ذلك العبد بطل الوصية
 متى كان الموصى به غرضاً وهو شايح في جميع الذكوة يعتبر لجهة الإيجاب وجود الوصا
 به يوم موت الموحي وإذا كان الموصى به موجوداً في ملك الموحي والوصية لا تتعلق
 به حتى لا تبطل الوصية بهلاكه بياها هذا الأصل من المسائل إذا أوصى لرجل بثلث ماله
 وله مال هنالك ذلك المال واكتسب ما فيه فاما ثلث ماله الذي اكتسب للموصى به ولم يتعلق
 الوصية بالمال الموجود يوم الوصية حتى لا تبطل بهلاكه وهذه وصية بشي غرضاً
 والموصى به شايح في جميع المال ولو قال أوصيت بثلث غنمي أو بشاة من غنمي وليس في
 ملكه غنم لا تنفع الوصية بها حتى لو هلك تلك الأغنام بطل حتى لو حرق الموحي غنم
 بعد ذلك بطل أن يموت لا يكون للموصى به من الأغنام الحادثة بشي وهذه وصية غرضاً
 والموصى به شايح في بعض ماله لا في جميع ماله وإذا استقلت بذلك المال بطل بطلها
 ضرورة وكذلك لو قال له أوصيت بثلث ماله هذه الشاة وهذه الشاة ليست في ملكه لا تنفع
 الوصية ولو كانت في ملكه تتعلق الوصية بها حتى يبطل بهلاكها وهذه وصية بشي
 معين وفي الكفاية وإن لم يكن له غنم فاستفادته مات فالصحيح أن الوصية تنفع وفي
 الخائنة رجل قال أوصيت لفلان بثلث غنمي أو قال بشاة من غنمي أو قال بثوب من ثيابي
 أو قال بغيره من جنس ثيابي ولم يكن في ملكه يوم الوصية بشي من ذلك كانت الوصية باطلة
 ولو كان له غنم أو ثياب أو جنس يوم الوصية ثم مات فلما بطلت الوصية ولو قال
 أوصيت بثلث مالي لفلان وليس له مال ثم استفاد ومات كان الموصى به بثلث ما يذكر
 وفي الكفاية ولو قال شاة من مالي وليس له غنم يبطل ماله شاة ولو أوصى بشاة ولم يتل من
 مالي ولا غنم لم قبل لا تنفع وقبل تنفع ولو قال أوصيت بثلث ماله من مالي فانه لا يتعلق
 الوصية بالشاة التي تكون له يوم الوصية وإنما يتعلق الوصية بالشاة التي تكون في
 ماله يوم الموت وإذا اضرفت الوصية بالشاة تكون في ماله يوم الموت اعتباراً في
 الميراث اعتبر بالموصى على ذلك بما قال أوصيت بثلث ماله يوم الموت لا شاة
 الوصية تتعلق بالشاة التي تكون له يوم الموت لأنها تكون له يوم الوصية وكذلك هذا
 بخلافه ما لو قال أوصيت بثلث ماله من غنمي ثم إذا صححت الوصية بشاة من ماله لا اضرفت
 الوصية بالشاة تكون في ماله يوم الموت إذا مات الموحي بعد ذلك ويذكر ما لا كان
 في ماله شاة فالعروة بالخيار أن شاة دفعوا الشاة إليه وإن شاة دفعوا فماتت

الشاة ثم لم يذكر في الكتابين الولد يطعم الشاة لادني أو الوسط أو الأعلى قيمة أي شاة
 مودي وروي الحسن بن زياد عن أصحابنا رحمهم الله أن العروة بالخيار أن شاة أو أعطوا شاة
 وسلطان شاة أو أعطوه قيمة شاة وعلى ولاد ماله بداية ونوب فان العروة أن
 يبطل أي دابة وأي نوب شاة أو في فتاوى أبي الليث إذا قال برزوني لأشتر أو قال
 برزوني لأشتر وصية لفلان أو قال عبدي السدي أو عبدي السديون وصية
 لفلان فيباح ما كان في ملكه من ذلك واشترى آخرين من ذلك أو قال لم يكن في ملكه يوم
 الوصية من ذلك فاشترى بعد ذلك فلا وصية وفي الخائنة رجل قال برزوني لأشتر وصية
 لفلان فهذا على ما يمكن لا على ما يستفيد ولو قال عبدي لفلان أو برزوني لفلان ولم
 يصنف ولم ينسب لم يدخل فيه ما كان له في الحال ولا يستفيد قبل الموت وكل شيء ينسب إلى أبي
 فالوصية فيما عنده وإنما يستفاد وما يتصل بهذا الفصل اعتبار الموصى به إذا كان
 معيماً من أهل الاستحقاق يعتبر صحة الإيجاب يوم الوصية ومتى كان غرضاً يعتبر صحة
 الإيجاب يوم موت الموحي بياها هذا الأصل من المسائل ما ذكر في الزيادات إذا قال
 لرجل ثلث مالي لفلان ولعقبه فلفلان كل الثلث ولو قال ثلث مالي لفلان ولولده
 عبد الله ولعبد الله ولد فمات قبل موت الموحي كان لفلان كل الثلث وإن لم يموت
 يترك الموحي حتى ولد لعبد الله عشر أولاد ثم مات الموحي فالثلث بين فلان وبين أولاد
 عبد الله على عدد رؤسهم لما ذكرنا أن الموحي له إذا كان غرضاً يعتبر صحة الإيجاب
 يوم موت الموحي ويوم موت الموحي لعبد الله عشر أولاد واسم الولد كما يتناول الولد
 يتناول العشرة يصح الإيجاب في حقه فيقسم الثلث بينهم على عدد رؤسهم ودرعهم ولو
 قال ثلث مالي لفلان ولعبد الله فمات الموحي وليس له ولد لعبد الله فيقسم الثلث كله لفلان
 ولو كان فيهم فيقسم يوم مات الموحي فالثلث بين فلان وبينهم ولو قال ثلث مالي لفلان
 بن عبد الله مات وهو فيقسم فمات الموحي وفلان بن عبد الله غني فلفلان نصف الثلث
 وقد ذكرنا أن الموحي له إذا كان معيماً يعتبر الإيجاب صحيحاً يوم الوصية يصح الإيجاب
 موصياً لكل واحد منها بنصف الثلث لكن بطل الاستحقاق في حق ابن عبد الله لعدم الشرط
 وهو كونه فيقسم يوم موت الموحي فيعتبر فيما لم يبطل استحقاقه بالموت وهذا لا يجب الزيادة
 في حق فلان وكذلك لو قال ثلث مالي لفلان ولعبد الله كان عبد الله في هذا البيت
 فإذا عبد الله لم يكن في البيت فلفلان نصف الثلث ولو قال ثلث مالي لفلان وكان
 بهذا البيت فمات الموحي وليس في البيت أحد لفلان كل الثلث ولو قال ثلث مالي لفلان
 ولعبد الله كان عبد الله حياً فإذا عبد الله فمات قبل ذلك فلفلان كل الثلث بخلاف
 قوله أن كان في البيت ولو قال ثلث مالي لمن افتقر من ولد عبد الله ولفلان فمات الموحي
 وولد عبد الله كلهم أغنياً فلفلان جميع الثلث ولو افتقر بعض ولد ثم مات الموحي فالثلث
 بين فلان وبين من افتقر من ولد عبد الله على عدد رؤسهم لما ذكرنا الموصى به إذا كان غرضاً
 معين يعتبر الإيجاب صحيحاً يوم موت الموحي ففي المسئلة الأولى لم يصح الإيجاب في حق ولد
 عبد الله يوم مات الموحي إذ لم يفتقر أحد منهم ولم يثبت صحة الإيجاب فإذا افتقرت بنت

في حق من افتقر من اول عياله ويثبت الذممة فيقسم الثلث بينهم على عدد رؤسهم ولو ان
ولد عبد الله لم يزلوا اقرا منذ ولدوا حتى مات الوصي وظاهر ما ذكرناه في اللغز في الكتاب
يدل على انه لا يكون جميع الثلث لفلان وحكي عن الفقيه ابو القاسم الصغار رحمه الله تعالى
ان الثلث يقسم بينهم على عدد رؤسهم ولو مات اقل عياله الذين كانوا يوم الوصية
ثم ولدوا له او ولدوا لغيره ثم افتقر واقترب موت الموصي قسم الثلث بينهم وبين فلان
على عدد رؤسهم وكذلك اذا قال ثلث مالي بين فلان وبين ولد عبد الله لم يذكرنا
ان الموصي له اول لم يكن معينا بصير صحة الاجاب يوم موت الموصي قد صح الاجاب
افتقر من ولد عبد الله فالسبيل الاول لمن افتقر من ولد عبد الله في المسئلة الثانية
ولو قال ثلث مالي لفلان ولولد عبد الله هكذا ان افتقر واقل من يفتقر واخي مات الوصي
كان لفلان حصته من الثلث على اعتبار عدد الرؤس في الاصل اذا اوصى بثلث مالي
لبنين فلان وليس لفلان اخ يوم الوصية ثم حدث له بنون بعد ذلك ومات الوصي
له كان الثلث للذين حدثوا من بينه وهو بنو فلان فالثاني ان الموصي له اذا لم يكن
معينا بصير صحة الاجاب يوم موت الموصي هذا اذا كان اوصى لبنين فلان وليس لفلان
بنون يوم الوصية واما اذا كان لفلان بنون يوم الوصية ولم يستهم باسماهم احمد
وزيد بكر ولم يشر اليهم باي لم يقل هؤلاء فالوصية لبنيه الموجودين يوم موت
الموصي حتى لو مات هؤلاء الموجودين يوم الوصية وحدث لهم بنون بعد ذلك وبقوا
احياء الى ان مات الموصي كان لهم ثلث المال وان سماهم باسماهم او اشار اليهم فالوصية
لهم حتى لو ماتوا بطلت الوصية واذا سماهم او اشار اليهم والموصي له شخص فيصير
صحة الاجاب يوم الوصية وفي الفوائد اذا قال اوصيت بثلث مالي لبني فلان وهم
ثلاثة مات اقدم قبل موت الموصي قال ان كان ابراهيم كيا فالثلث بينهما نصفان
وان كان ابراهيم قد مات بطل ثلث الوصية والثلثان بينهما نصفان **قال رحمه الله**
وبدب السهم من الثلث اي يتجوز ان يوصي باقل من الثلث لو كانت الورثة اعميا
او فقرا لان في التخصيص صلة القريب بترك ماله عليه بخلاف ما اذا استكمل الثلث لانه
استوفى حقه على التام فتعوزت الصلة على القريب واليه اشار ابو بكر وعمر رضي الله
عنهما بقولهما الا ان يوصي بالخص احب اليانا ان يوصي بالبر ولا ما يوصي بالبر
احب اليانا ان يوصي بالثلث وترك الوصية افضل ان كانت الورثة فقرا لا يفتقروا
بما يرثون منه لما فيه من الصلة والصدقة على القريب وقد قال عليه السلام افضل
الصدقة على ذي الرحم الكاشح وقال علي بن ابي طالب ان قدع وترتكت اخيرا خير لك
الحديث ولا فيه رعاية الجاهلين الفقر والقرابة والوصية باقل من الثلث اولى من
تركها اذا كانت الورثة اعميا او مستغنى بماله لانه جمع بين الصدقة على الاغنياء
والهبة من القريب وقيل الاولى الوصية لانه يتبع بها رضا الله وبالهبة رضاهم وقيل
يخير لا كل واحد منهما يشتمل على فضيلة وهو الصدقة والصلة فكذلك انما يفضل
اذا كانا اياها شارح بينهما **قال رحمه الله تعالى** ومكث بقوله اي الموصي له يمكن

بالقول

بالقول وقال الشافعي رحمه الله عنه ومنزف يمكن بدو القول لانهما خلافة فلا يحتاج فيها
الى القول كالميراث ولان الوصية اثبات يمكن جديده وهذا الميراث الموصي له بالثب
وميراث عليه به ولا يمكن ادا اثبات الملك بدو اختيار بخلاف الميراث لانهما خلافة
حتى يثبت هذه الاحكام فيثبت من الثالث من غير قول لولايته عليه ولا لانه ثبت الملك
بدو قول لقوله لتقرر به بان اوصى له بعبد اعني او بكسوة او مجتمع في دار فانه يجب عليه
شفقة العبد وقتل المسود الزمل تزييا للملك الميراث ملكه **قال رحمه الله تعالى**
يموت الموصي له بعد موت الموصي بل بقوله فانه يمكن بدو القول وهذا استحسان والفقهاء
ان تبطل الوصية لما بينا ان احدا لا يقدر على اثبات الملك لغير بدو اختيار فصلا
كسعت الشقوى قبل القول بعد اجاب الباي وجبه الاستحسان ان الوصية من جانب الموصي
قد تمت بموته مالا يحقق النسبة من جهة واما يتوقف لحق الوصية فاذ مات دخل في
ملكه كاي السبع المشروط بينه الخيارات المستوي او الباي ثم مات من له الخيار قبل الاجازة
وكذا اذا اوصى للبحرين بدخل في ملكه من غير قول استحسانا لعدم من يلي عليه حتى يقبل منه
قال رحمه الله تعالى ولا يصح وصية الميراث ان كان الدين يحكمها ماله لان الدين
مقدم على الوصية لانه اهم لكونه فرضا والوصية بغير الواجب بدو وبالواجب وان كان
فرضا لكن حق العبد مقدم على حق الشرع من الصلاة وغيره بسقط بالموت على الموت
في بدو وصية فتكون الوصية به كالبدن **وقال علي رضي الله عنه** انك تقرأون الوصية قبل الدين
فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبدأ بالدين **قال رحمه الله تعالى** والصبي وقال ان
رحمه الله تعالى وصية الصبي اذا كان في وجوه الخمر لا يرضى الله عنه اجاز وصية نافع
وهو الذي رافق الحلم ولا يرضى منه نظر بتحصيل التقرب الى الله تعالى ولو لم ينفذ بغير
ملكه لغيره ولا نظر له فيه وان انا يتبع فلا يصح كالهبة والصدقة وهذا ان اعتبار بغيره
في النفع والصبي باعتبار اوضاع التصرفات لا باعتبار ما ينفق على الحال الامتناع
الطلاق لا يتبع وان تضمنت شيئا في بعض الاحوال ولا قول غير من ومنه وصيته
نودي الى القول بان قوله لم يرضى الله عنه ان كان قريبا لله بالبلوغ فيسمى بالناس
مجازيا ولهذا لم يستقر عمر رضي الله عنه ان وصيته كانت في القرب او غيرها ويحمل ان
وصيته كانت في تجهيزه وذلك جائز عندنا وهو المحذور المطلب بان يترك على امرته فلا
يتعين بينهما النفع وكذا لو اوصى ثم مات بعد الماركان لم تجز تلك الوصية لعدم الاهلية
وقت البلوغ وكذلك اذا قال ادركت ثلث مالي لفلان وصيته لانهما باهل القول لم يرض
ولا يمكن منجزا او تسليما كاي الطلاق والعناق بخلاف العبد والمكاتب لان اهليتهما
كاملة واما منعا لحق المولى فيصح اضافتهما الى حال سقوط حق المولى بان يقول كل واحد
منهما ان امتلكته ثلث مالي لفلان او لساكنة **قال رحمه الله تعالى** والمكاتب اي لا يرضى
وصية المكاتب لانه الوصية بغير وهو ليس من اهله ثم اعلم ان وصية المكاتب على ثلاثة
اقسام قسم باطل بالاجماع وهو الوصية بغيره من اعيان ماله لانه لا يمكن له حصة فلا
يصح كما اذا اوصى بغيره ثم ملكه ولو اجازها بعد العتق جازت على الاجازة

311

من أقسام الوصية لأن الوصية تنع بلفظة المجازة بخلاف ما إذا اعتق عبده ثم أجاز العتق
بعد الحرية حيث لا يجوز لأن العتق لا يجرى بلفظ المجازة وقسم لا يجوز بالاجاز وهو ما إذا
أضاف الوصية إلى ما يملكه بعد العتق بما قال إذا اعتقت فقلت مالي وصية لفلان
أو وصيت بثلث مالي وأما ما يعتق متى مات عتقا فمطلت الوصية لأن المالك له حقيقة
لم يوجد إذا لم تنب الحرية لمع حياته مطلقا وأما ثبت بطريق الضرورة فلا يظهر
في حق نفاذ الوصية وقسم يختلف فيه وهو ما إذا قل أو وصيت بثلث مالي لفلان ثم عتق
فالوصية باطلة عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما جائز وهذا على أن الكفاية تنفي
مكان حقيقة وهو ما بعد العتق ويجازي وهو ما قبل العتق فنحن في حنيفة رحمه الله
ينصرف إلى المجازي منه هو الظاهر لأن الظاهر بقا ما كان على ما كان والأخر ليس بوجود
والظاهر بقا على الدم فلا ينصرف إليه اللفظ وعندها ينصرف إلى الحقيقة وهو ما يملك
بعد الحرية المطلق لأنه القابل لهذا الحكم وهو الوصية تصحها لصرفه أو يتناول
الغنيين فيهم فيما يقبل ويأصح بما لا يقبل كما إذا قال الحر كل عبد اشتريته فذا منصرف
إلى ما يشتره لنفسه لا يفرق فيعتق ما يشتره لغير نفسه ولا يعتق الآخر وتختل به
اليمين حتى إذا اشترى بعد ذلك لا يعتق هكذا ذكر المسئلة في شرح الزيادات قال الجيد
الغير إلى الله تعالى ينبغي أن تكون هذه المسئلة مثل مسئلة اليمين المذكورة في باب
الحنث في ملك المكاتب وأما زوجه من إيمان الجاهل الكبير وهي ما إذا قال أحدهما إذا
اعتقت فكل ملوك أملاكه فهو حر فاعتق ثم ملك عبدا لا يعتق لأن قوله أملاكه
الحال وهو غير قابل له ولو قال كل ملوك ملكة فيما يستقبل فهو حر يعتق عندها
ما يملكه بعد العتق لأنه ينصرف إلى ما كان قابلا له وهو ما بعد الحرية ولا يعتق عن أبي
حنيفة لأنه ينصرف إلى الملك الظاهر وهو ما قبل العتق كما إذا قال للمكوبة نكاحا
فإذا طلقك فعتدي حر ينصرف إلى الطلاق في هذا النكاح العتق لأنه هو
جعل الخلاف وفي هذه المسئلة فيما إذا قال كل ملوك أملاكه فيما استقبل وفي مسئلة
الوصية جعل من يترك الاستقبال وهذا ظاهره تناقض ويحتمل أن يكون لكل واحد من
روايتي المسائلين والأفلاخ في بينهما من حيث الوضع قال رحمه الله تعالى
وتصح الوصية للرجل وبه أدلة لا قبل مدته من وقت الوصية أما الأول فلا في الوصية
استحالة من وجه لأنه يحتمل خليفته في بعض ماله والجنين يصح خليفته في المارث
فكذا في الوصية إذ هي اخته غير أنها مرد بالرد كما فيها من معنى التملك بخلاف الهبة
لأنها تملك بمحض ولا ولاية لأحد عليه حتى يملكه شيئا لا يقال الوصية شرطها القبول
والجنين ليس من أهل فكيف يصح لا ناسنول الوصية شبه الهبة وشبه الميراث
فشبهها بالهبة بشرط القبول إذا أمكن وشبهها بالميراث سقط إذا لم يكن عملا
بالشبهين ولهذا سقط بموت الموصي قبل القبول وأما الثاني وهو ما إذا وصى
بالرجل فلا يجرى فيه المارث فتجري فيه الوصية أيضا لأنها اخته ثم شرط في الهدية
أن يولد له قل من ستة أشهر فيها مثل ما ذكر في هذا المختصر وقال في النهاية بخلاف الوصية

للرجل وبالحمل إذا وضع لا قبل ستة أشهر أي من وقت موت الموصي غير تفصيل وذكر في
الكفاية ما يدل على أنه أوصى له فيعتقه وقت الموت قال رحمه الله تعالى ولا يصح الهبة له أي
للرجل لأن الهبة من شرطها القبول والقبض ولا يتصور ذلك في الجنين ولا يملك عليه أحد
حتى يتبين له فصار كالمبيع قال رحمه الله تعالى وإن أوصى بأمة الحملها صححت الوصية
والاستثناء لأن الحمل لا يتناول اسم الجارية لفظا وإنما يستحق بالاطلاق تبعا فإذا
أفاد الأم بالوصية بغير أفرادها ولا الحمل يجوز أفرادها بالوصية فكذا استثناء من
أن كل ما جاز أيا بالعقد عليه جاز أخراجه من العقد على ما روي في السور ويكون
الاستثناء منقطعا بمعنى لكن إذا لم يدخل تحت اللفظ قال رحمه الله تعالى وله الرجوع
عند الوصية قوله فعله ما باع أو وهب أو نطق التوب أو ذبح الشاة يعني الوصية بتبوع
وجاز الرجوع عنها مطلقا كما في الهبة قبل القبض ولا في قبول الوصية قبل الموت فجاز
الرجوع عنها قبل القبول وبين الرجوع بالقول بقول ما باع أو الفعل بقوله أو وهب
إلى آخره وفيه قاضى خاتم الرجوع في الوصية على أربعة أنواع الأول ما يكون رجوعا
بالقول والفعل جميعا نحو أن يوصي بشيء ثم يقول رجعت عنه ومنها إذا أوصى ببعض
ثم أخرجها عن ملكه ببيع أو غيره الثاني ما يكون رجوعا بالقول لا بالفعل نحو أن يوصي
لرجل بثلث ماله ثم يقول رجعت بكون رجوعا بالقول لا بالفعل ومنها ما يكون رجوعا
بالفعل لا بالقول نحو أن يوصي لرجل بثلث ماله ثم يقول رجعت عنه ومنها ما يكون رجوعا
بذلك لا بغيره الرابع ما لا يكون رجوعا لا بالقول ولا بالفعل نحو أن يوصي لرجل بثلث ماله
فذلك رجوعا لا بالقول ولا بالفعل ولو أوصى بجارية وكذب من الموصي لم يعلم بالوصية
حتى مات أجنبته ثم عتقها وكذا لو أوصى به كراهية المحبة لأن الموصي به
صار ملكه للموصي لمع أخراجه من إحيائه وصار ميراثا لغيره من جهة والبر
لا يزيد بالرد ويعتق الجارية بموت الموصي لمع أخراجه من حياته لأنه ملك أم ولد
فتصير أم ولد له ويعتق بموته من جميع ماله ولو كان الموصي حيا لا يعلم بالوصية
غير أنه يطأها بالنكاح حتى ولدت له أو إذا لم يعلم بالوصية أو قبل وادشا
لا فإن قبل وهي أم ولد وأولاده أحرار لأن رجوعا من ثلث مال الميت لأنه يمكن الجارية
عند القبول من وقت الموت لأن الملك يتبع بالوصية والوصية يمكن بعد الموت
فيتبع الملك له من ذلك الوقت فيظهر أن الأولاد دخلت في الوصية فملكهم بالقبول
مقتوا ولو أوصى أن يتخذ من فلان الميت دينه فقبل الوارث وأبى الديار
أو قبل الديار وأبى الوارث فإنها قبل فمقتول الوصية وإن أوصى أن يتخذ ابنه
دينه عن أجنبي لم يجر ولو قال قد أوصيت اليك فقال لا قبل ثم قال فقلت تملك
الموصي حتى مات فهذا ليس بوصي لأن رد الموصي هو حل حياة الموصي لا ما في
فترتد بالرد ولو أوصى للرجل بثلث ماله لا قبل فقال له الموصي ما كان هذا
ظني بكن أي إذا أوصيت اليك فلم تقبل وصيتي فقال قد قبلت فهذا هو الموصي
لم يرجع في إيجاب الوصية بالاستفاد عدم القبول من الموصي فحق قبل فقد انقضى

القول بالإيجاب فهو الفناوى رجل اوصى بالرجلين فقبل احداهما وسكت الاخر فقال القائل
 للمالك بعد موت الموصي اشترى الميت كفتافا فاشترى له رجل الوصية لان اقدانه على شرا
 الكفنة فانه لا يبيع الامنة الوصية فيكون تبوا منه الموصى به دالة والرجوع عن الوصية
 يكفر باوصادها الاستهلاك من وجهه كالمواصى بنوب فتنطعمه وخاطه او ينطق
 ثم فزله او خاطه جبة او بفنل فشيء او جديدة فصنع منها انة فذلك رجوع عن
 الوصية لان هذا التصرفات استهلاك الوصى به من وجهه ولهذا لو فعل في ملك الغير
 ينقطع به حق المالك فاذا فعله في ملك نفسه كان رجوعا والثاني فخلط الوصى
 به بغير بحيث لا يمكن التمييز بينهما كالمواصى بسويق فله بسوق او بنوب فضيعه
 او مباحة فبنا فيها بناء فهو رجوع لانه لا يمكن تسليم الوصى به على الافراد ويقدر
 تكليف النقص بطلت الوصية والثالث باحداث شياء الوصى به يخرج عن هبة
 البقاء والامساك الي يدم الموت كالمواصى بشاة فذبحها لانه انا يذبح لغيرها الى
 حلقه لانه الشاة لا تذبح الا لحاجة اليها وذلك دليل على ابطال الوصية والرابع بالاد
 صفة مقدومة فيه فيصرف المالكه هاكنا من وجهه كالمواصى ببيت او فضة فصاعها
 حيا او قليا او انا لانه لا يمكن فصل الصيغة المتقدمة عن المعينة وتميزها فبطل
 احداها رجوعا عنها وهكذا يستعمل بها حق الواجب في الرجوع وحق المالك عن
 المنصوب ولو اوصى بدار فخصصها لم يكن رجوعا لانه التخصيص هو تطبيق الجدار
 بالخص وتميزها بغير ان يتصل بها عين الموصى فكان كتيض النوب بالخص
 ولهذا لو فعل ذلك الغاصب لا يستعمل حق المالك حتى اذا اتصل به عين الموصى يكون
 رجوعا كالمالك ان يذبحها ولو هدمها لم يكن رجوعا لانه احدث فيها مجرد
 النقصان لا يخرج عن هبة الادخار والبقاء فصار كالمالك الوصى به ثوبا فتنطعمه
 ولم يخطه ولا كذلك ذبح الشاة لانه اخرج عن هبة الادخار والبقاء وجعلها من
 جلة ما يتسارع اليه الفساد والخماس ان يصرف فيه تصرفا يزيل ملكه كالبيع
 والهبة حتى لو اوصى بعبد ثم باعه ثم اشتراه فهو رجوع ولو اوصى بامية ثم وهبها
 لرجل ثم رجع فيها بطلت الوصية لان اخراجه عن ملكه دالة ابطال الموقوف كبيع
 المنصوب اذا طر عليه بيع المالك بطل الموقوف ولو غصبها رجل ثم ردّها بغيرها
 لم تبطل الوصية لانه لا يخذلها لان عين الوصى به قائمة على حالها فبقيت الوصية
 الا اذا استهلكها الغاصب فنقض مثلها فقد بطل الوصى به ولو اوصى بشي لرجل يخرج
 من الثلث ثم اوصى به لآخر فهو بطل لانه ايضا استهلاك في الملك كالورثة فصار
 استهلاك الثاني كالاول كالمواصى بدار ثم اقر بدارت ثم اقر بدارت اخرى بقي الاول وارثا ولو قال
 العبد الذي اوصى به لفلان فهو لفلان او قد اوصى به لفلان فهو رجوع
 وكل العبد الثاني لانه لا يظن يدل على قطع الملاك وانبات التخصيص الثاني لان
 حرف قد هو كناية عن كل العبد فقد احتج الثاني بكل العبد وقد ذكر للتاكيد ولو
 قال قد اوصى الثاني كانه بينهما لان الواو في اللغة للاشتراك المعطوف بالمعطوف

عليه في الحكم ولو اوصى ثم شهد انه لم يوصى لا يكون رجوعا على رواية الجاهل وعلى رواية البسيط
 المنكار رجوع وقيل بان ذكر في البسيط قول ابي يوسف وما ذكر في الجاهل قول محمد وهذا
 روي المعنى عنها هذا الخلاف على هذا محو الموصي كل الوكالة ويجوز اذ لا يكون رجوع
 المدفع الرديعة ومحو المتبايعين والمتاجرين فعلى الروايتين وعلى رواية الجاهل
 لا يكون منخا وعلى رواية البسيط يكون منخا وجه رواية الجاهل ان المحو كذب
 حقيقة فانه قال ان لم اوصى ويحتمل النسخ مجازا لانها يتفقان في المعنى الخاص
 لان النسخ رجع المقدم في الاصل والمحو الكذب في النسخ فانه اذا كذب لا يكون رجوعا
 وان اراد النسخ يكون رجوعا فلا يثبت الرجوع بان كذب وجه رواية البسيط وهي
 المصحح ان المحو لما احتل الكذب والنسخ يجعل منخا لا كذا صونا للكلام العاقل
 عن الكذب والفساد وحلا لامر على الصحة والساد لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا تظن بكلمة خرجت من احد سخاوات تجد لها من الخير محلا يجعل محو الوصى
 منخا منه لانه ما ينسخ وبالنسخ وسياق بيانه ولو قيل له اوصيه بعبدك فلا
 لهذا مقال لا ولكن اوصيت بامتي فلا يملكه يكون موصيا بالامة لا بالعبد لانه لما محو
 وصية العبد فقد رجع عنها ولو اوصى بالامة لان كلمة لكن للاستدراك الفرق والرجوع
 عن الاول كله لا بل ولو قال اوصيت بعبدك لفلان لا بل اوصيت بامتي كان موصيا
 بالامة لا لغير الملتقى ولو اوصى برصية ثم عرضت عليه من العبد فقال لا اعرف هذا
 الوصية او تركها فهو رجوع قال محمد لا اعرفها ليس برجوع وهذا محو رجوع
 الوصية هل يكون محو لو هل يكون رجوعا عليه روايتان ولو قال الوصى قد اخرجت
 الوصية فليس برجوع ولو قال تركتها فهو رجوع كما لو قال للمدينين تركت كن
 دينك كانت تركا ولو اوصى بثلث ماله لرجل ثم قال جميع مالي للورثة يكفر رجوعا لانه
 من كان جميع ماله لورثته فلا يكون بعضه الموصى به قال ابي يوسف لو اوصى لرجلين
 لكل واحد برصية ثم رجع على احدى الوصيتين ولم يبين ايها تلك حتى مات فلوارث
 ان يبطل اتمها ما اوصى الاخرى فاما كما قال الثوري فيبطل في الوصى فاما ان يكون له وصي
 فالحكم ولو اوصى بارض ثم خربها فهذا رجوع وان رزق فيها اشجارا فهو رجوع
 لان الامم وان رزقها حفظه فليس برجوع لان حرق الكرم وحرق الاشجار والاستدامة
 والاستقرار وهذا لو فعل في ملك الغير ينقطع به حق المالك بخلاف الزرع لا يكثر استدامة
 والاستقرار ولو اوصى لرجل بدار ثم انكسر بعض ابوابها فتعلق عليه بأكاسواه او رمى
 بها بيوتا ينظر ان كانا شيئا يسيرا فليس برجوع وان بنا فيها بيوتا فهو رجوع لانه
 لو فعل في ملكه ينقطع به حق المالك ولو اوصى ان يبيع نصف عبده ثم قال اوصيت
 بنصفه لفلان فهذا رجوع لان الصق ازالة الملك والوصية اثبات الملك فكانا
 في طريقه فبقي ولو اوصى بان يوهب من فلان ثم اوصى بان يبيع من فلان او قدم البيع
 واخر الهبة فليس برجوع لان كلاهما عليك ولا مضادة بين المليكين ولو قال اميت
 جاريتي هذين ثم قال ياتي بطنهما وصية لفلان فهذا رجوع عن الصق قال محمد كل وصية

لا يستحقان شي الميراث رجوع عن الاول كما اذا اوصى بعتق جارية ثم اوصى بالرجل واوصى
 بانه بطنها لرجل وهي حامل فهذا رجوع في العتق لا بين الميراث والماله مضادة فاذا
 تحققت لآخر استفت الاول ضرورة ولو قال اوصيت بانه بطنها لفلان ثم قال اعتقها
 هذه الجارية عني ثم قال قد اوصيت بانه بطنها لفلان لم يكن ذلك رجوعا عنه في الوصية
 بعقها فان ولدت بعد موته قبل ان يتحقق فالولد الموصى له وان اعتقت قبل ان تضع
 عتق الولد بعقها ولا يضمن الوصي فيه لانه انما اقال الميت لان الميت كان قد اذنا
 من فاما شتم فاعتقوها قبل ان تضع وان شتم فاعتقوها بعد ما تضع ولو قال
 اوصيت لفلان بالف درهم غلة ثم قال اوصيت له بالف درهم او اوصيت له بكر دقل شعور
 قال اوصيت بكره مستان كان له المجرور من ذلك لان الوصية بالموجود والمأكث يكون
 رجوعا عن الوصية بالمراد والمراد كالة ولو قال اوصيت له بالف درهم من هذا الكيس
 ثم قال اوصيت له بالف درهم من هذا الكيس الاخر وبكره من هذا البستان وكومن
 هذا كان وصيته منها جميعا لانه لما عين كل واحد منها واسارا اليه فقد اوصى بكل واحد
 منها على حدة واذا اوصى الوصي ولم يبين كانت الوصية اعادة للاولى واذا زاد الوصية
 الوصف فيها لانه اوصى بالمراد والتكرار فلا تثبت الوصية الثانية والاخرى
 ولو قال اوصيت لفلان بالف درهم ثم قال قد اشركت هذا معه فلم يقبل التكرار الوصية
 فلاول حناية لانه لا اشركه الثاني مع الاول رجوع منه عن وصيته الاولى بحسب
 الجاه ولو قال اوصيت اوصي بها لفلان فهي باطله او قال اوصي لفلان كان رجوعا
 لانه وصف الوصية بالطلاق ولا يصح الوصية بالرجوع والفسخ فاقضى هذا
 نسخ الوصية وبطلانها وقوله في لفلان يكون مثلا وتحويل ذلك الوصية
 الى فلان ولا يصح التحويل والتحويل بعد الفسخ الوصية للاول ولو قال في ميراث لا يفسخ
 لان الوصية لا تصف بكونها حراما او حلالا الا مع قيامها ولا تصف بكونها باطلة الا
 بعد انشاؤها ولو قال في لعقب فلان لا يكون رجوعا حتى يموت فلا تترك
 عقبا لان الوصية صحيحة لعقب فلان فان لم يكن لعقب موجودا يوم الوصية
 كالواوصي لو ولد فلان وليس له ولد يوم الوصية وحدث له عقبا يوم يوصى الوصية
 صح الوصية نكذا هذا وصي صح الوصية لعقب فلان صح الرجوع عن الوصية
 الاولى لان اسم العقب لا يتحقق ولا يطلق الا بعد موت فلان ولم يتعرض المؤلف
 للرجوع عن بعض الوصية ونحو ذلك فذكر ذلك تنبيها للعائد قال في المبسوط ولو قال
 اوصيت بهذه الاموال فلان فقد اوصيت لفلان منها بانه فليس هذا رجوع والمائة بينهما
 نصفان وتسميه للاول لانه عطف الوصية الثانية على الاولى في المائة والمطغ يقتضي
 الاشتراك مع المطوف عليه فيما عطف وانما عطف في المائة فيوجب الاشتراك بينهما
 في المائة ولو قال قد اوصيت لفلان وفلان بالامانة الابدية لاجلها فاما هذه السما
 للاول منها وكذلك هذا في المقتدر وقد مر في المقتدر ولو اوصى لرجل بثلث ماله ثم قال
 قد اوصيت لفلان بما اوجب قال اوجب من ثلثه فاما اوجب الثلث كله كان

الثلث بينهما نصفان وانما اوجب كله لانه اوصى بثلثها لفلان لانه قد اوصى بالاول
 ارادة الوصية للثاني فاذا اراده الاول واجبه يكون للثاني الا اذا اراد كله يكون الثلث
 بينهما كالواوصي بالثلث لهذا والثلث لهذا فيكون الثلث بينهما نصفين لما ياتي فكذا
 هذا ولو قال قد اوصيت لفلان وفلان بالف يعطى منها مائة مائة وفلان ما يتيت
 قال اعطيهما ما يسيروا واردا البقية على العتق واذا سمي لاجلها مالا مقدرا بقي الباقية
 للاخر فاذا سمي لكل واحد منهما سمي مقدرا فقد رجوع عما زاد على العتق فيكون الزيادة
 للعتق ولو قال ثلث مالي لفلان وفلان لفلان من ذلك مائة وثلث ماله تسعون
 درهما لثلث درهما كله ثم سميت له المائة لانه وصيته معينة بحد مائة وهي غلة
 على وصية مرسلة لانه جعل الفاضل عن الوصية المذمومة للاخر ولم يجد الفاضل قال ابراهيم
 لو قال اوصى لرجلين بالف لفلان منها مائة ولم يبين كم لآخر لفلان مائة وللآخر خمسين
 ويرجع اربعين الى العتق ولو كان الثلث اقل من الف ضرب عنه صاحب المائة والمائة
 بحسب ما له الوصية وقعت لهما فيكون لكل واحد منهما نصفان ثم لما قدر لاجلها بامانة
 فقد رجوع عن وصيته في اربعين فيبقى خمسين للاخر ولو قال اوصيت بثلث مالي لفلان
 وفلان لفلان من ذلك الف درهم وكان الثلث الفا او اقل من الف لم يضر بالف
 ويضرب الاخر بنصف الثلث وليس هذا كقول اوصيت لفلان مائة لفلان مائة فقد
 رجوع في مائة وبقي وصية الاخر بانه الف اربعين وفي الاول وقعت وصيته مرسلة
 في الثلث حتى قدر وصيته بالف وقعت وصية الاخر بنصف الثلث فيضرب كل واحد
 منها بقدر حصته في الثلث الجامع مسايله على فصلين احدهما في الرجوع عن الوصية
 لو اوصى الثاني في الرجوع عن الوصية لاشين قال رحمه الله تعالى وانما يرجع الى
 رجوعا كذا ذكره محمد رحمه الله في الجامع الكبير وما ذكر في المبسوط انه يكون رجوعا ورجوعا
 يحل ما في المبسوط فيها اذا كان في حضرته الموصى له وما ذكر في الجامع محمول على الرجوع
 في غيبته ومنه من قال ما ذكر في الجامع قول محمد وما ذكر في المبسوط قول ابي يوسف وصاحب
 للعدانية منهم وهذا الصحيح لا يردسف اما المحمود فيني في الماضي كما الحال فكان اقوى من
 الرجوع اذ هو فيني في الحال فقط فكان اولي ان يكون رجوعا ولهذا كان رجوعا بالوكيل
 عند لا رجوع اذ لا يصح البيع في الحال والمجود فيني في الماضي والمنسحق في الحال
 ضرورة ذلك واذ كانا ثابتا في الماضي كما ثابتا في الحال فكان المحمود لفلان الرجوع
 اثبات في الماضي وفيني في الحال والمحمود فيني في الماضي لانه حقيقة في الماضي ولم يمتد منه الاستقنا
 في الحال ان كان صادقا فلا يكون احدهما اخص من الآخر مع اختلاف حقيقتهما ولهذا
 لا يكون رجوع النكاح طلاقا ولو قال المبدل الذي اوصيت به لفلان فهو لفلان كان رجوعا
 لان اللفظ يدل على قطع الشراكة بخلاف ما اذا اوصى به لرجل ثم اوصى به لآخر لان المحل
 محتمل الشراكة واللفظ صريح لها وكذا اذا قال لها فهو لفلان واري فيكون رجوعا عن
 الاول ويكون وصية للوارث وبجمله انه يجوز ان اجازته الورثة ولو كان فلان الاخر ميتا
 حين اوصى فالوصية الاولى على حالها لان الوصية الاولى انما تبطل بغيره كونه للثاني فلم

تلك تبقى الاول على حاله ولو كان فلا حين قال ذلك جازم مات قبل موت الموصي فهو الورثة
 لبطانة الوصيتين الماولي بالرجوع والثانية بالوت والله اعلم بالصواب وقد تقدم
 بعض هذه المسائل فراجعها باب الوصية بتلك المال لما كان
 اقصى ما يدور عليه مسائل الوصايا عند عدم اجازة الورثة تلك المال ذكر تلك المسائل
 التي تتعلق به في هذا الباب بعد ذكر مقدمات هذا الكتاب كذات النهاية والنهاية قلت
رحمته الله أوص لهذا بذلك ماله ولا آخر بذلك ماله ولم يجز الورثة فثلثه لها اي اذ الم يجز
 الورثة الوصيتين كما في الثلث بينهما لان تلك المال مضيق عن قسمها اذ لا يرد عليه عند
 عدم الاجازة وقد ساء وانما سبب الاستحقاق فيستويان في الاستحقاق والمحل يقبل الشريكة
 فيكون الثلث بينهما مضافين لا استواءهما ولم يوجب ما يدل على الرجوع عن الاول بخلاف
 ما اذا قال العبد الذي اوصيت به لفلان لفلان حيث يكون العبد كله للثاني لوجوب
 ما يدل على الرجوع عن الاول على ما مر قال في المصنف الذي يجب اعتبار في هذا الفصل
 الوصية اذا حصلت ببعض الثلث ولا يشكال في الثلث بزيادة المذموم متى حصلت
 الوصية بكل الثلث ثم دخل النقصان من قبل المذموم ثم ارتفع المذموم ينظر ان عدم المذموم
 من الاصل يبقى كل الثلث مستحقا له وان خرج المذموم بعد صحة الاجاب في حقه خرج
 بحصته من الثلث بزيادة ذلك اذا قال الرجل قد اوصيت بثلث مالي لفلان وفلان
 واحد هاتيت فالثلث كله للحي منها علم الموصي بموت ادها ولم يعلم ورثي عن
 ابي يوسف رحمه الله انه قال ان علم الموصي بموت ادها فمهرها في الوصية له لانه
 ليس من اهل الوصية فصاعدا كرم والعدم بمنزلة ما اذا لم يعلم بموت ادها كان
 في زعمه كل واحد منهما من اهل الوصية وكان موصيا لكل واحد منهما بنصف الثلث فيكون
 للحي نصف الثلث ولو قال ذلك مالي لفلان وفلان ودها جازان ثم مات ادها قبل
 موت الموصي كان للباقي منها نصف الثلث وفي شرح الطحاوي وان كانا حيين وقت
 الوصية ومات ادها بعد موت الموصي يبقى نصيبه مورثا عنه وفي النهاية ولد
 اوصى لفلان وفلان واحد هاتيت وقت الوصية ذكر في الاصل ان جميع الوصية
 للحي منها وعن ابي يوسف انه قال ان علم الموصي بموت ادها كان للحي نصف الوصية
 وبطل الوصية في النصف وان علم بموت ادها كان جميع الوصية للحي قلت قال مالي
لفلان وفلان او قال مالي بين فلان وفلان فمات ادهما قبل موت الموصي
 فانه يعود نصف الثلث الى مكان الموصي وان مات ادهما بعد موت الموصي
 يكون الثلث بين الحي منهما ومن ورثة الشريكة كما في الثلث متوضعا ولم يكن
 ربح محمد رحمه الله يمين اوصى بثلث ماله لفلان ولبي يمين كما في الثلث لفلان و
 بي لبي يمين ولو قال ذلك مالي لفلان ورجل من المسلمين فمات باطلا وفي الكافي
 ولو قال اوصيت بثلث مالي لزيد وبكر وسعد لزيد مائة وبكر خمسون وثلث مائة
 مائة فالماية بين صاحبي التسمية اثلاثا ولا يبي لمعد ولو كان الثلث ثلثا مائة فكل
 مائة مائة وله ما يتي فاما لم يكن ثالثا فالماية بينهما مضافا وان قال ذلك مالي

فلان ولم يشرع فزعم المسلمون فالوصية للمسلم باطلا ولفلان جزء من ادها جزءا
 ومنها الى ثلثا في حق نقصان عشر اسم من ادها جزءا من الثلث لانا المسلم
 حلوة من حيث انه عدد وان لم يعتبر ذكرهم في حق نبوت الاستحقاق لم وفي ذكره
 الوصية شخصا وضم اليه مالي معلوم لان ذلك انه عدد ولا من حيث انه ريد او غير
 فالثالث كله كذلك الشخص للمعين ولا يجب ذكر الباقي في حق النقصان في من الثلث
 في حق الاول ولولان الرضى اخر بالواحد من ورثته ولا جني كما اذا اقر لها بالف وتصادقا
 فيما بينهما فاما هذا الاقرار بالحل في حقها جميعا وكما بطل الاقرار وتقسيم الثلث بين الورثة
 فما اصاب هذا الوارث المقله من ذلك يكون ذلك بين الاجنبي الى تمام الاقرار وما زاد
 على ذلك يكون للوارث ولو قال كاذبي حسنة على الميت ولا ادري اكان للوارث
 ام لا والوارث ان يصدق او يكذب فانه الاقرار باطل في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 وفي قول محمد كانه لاجنبي شركة الوارث او ثبت كاذبان فانه الاقرار في حق الاجنبي
 صحيح ويكفر له حسنة ثم لا يبطل الاقرار عند هاتيك المال ميراثا بين ورثة الميت
 فيما اصاب الوارث المقله فانه ينظر ان كان يتصادقا فقد ذكرنا جوابه وان
 كان يتكاذبان فما اصاب الوارث فهو كله لشركة الاجنبي فيه لانه يكذب في ذلك
 وان كان للاجنبي ويصدق في ذلك فله حسنة مما اصاب الاجنبي وفي النهاية اذا
 مات الرجل وترك امرأة ليرثه وارث غيرها واوصى لاجنبي بجميع ماله ياذن الاجنبي
 ثلث المال بلا منازعة وللراة ربع ما بقي وهو الدس بحكم الميراث يبقى نصف
 المال بينهما وبين الاجنبي نصفين ولولان امرأة ماتت واوصت بجميع ماله لزوجها
 وليس لها وارث سواء واوصت بجميع ماله لاجنبي واوصت لكل واحد منهما بنصف المال
 ياذن الاجنبي اولئك المال بلا منازعة يبقى ثلث المال للزوج نصف ذلك وفي
 المحيط اصله ان الوصية بازيد عن الثلث عند عدم اجازة الورثة تبطل ضربا استحقا
 عند الامام الا في المذموم الرسل والحيابة في البيع والوصية وعند هاتيت ضربا
 في الكل وبيات الدليل في المحيط وكذا بيات التزويج عن القول وفي المحيط لادى
 لرجل بعبد قيمته نصف قيمة نصف ماله ولا يبعد قيمته ثلث ماله فالثالث
 بينهما نصفان عند ابي حنيفة رحمه الله لانه اضاف الوصية الى عين ماله وقد تعلق
 به حق الورثة وقيمة العين المضاف اليها الوصية اكثر من الثلث فتناولت الوصية
 حق الورثة تبطلت بردهم ضربا واستحقاقا ولهذا هو ذلك العبد والعين المضاف
 اليها الوصية بطلت وعند هاتيت الثلث على حسنة لانه لصاحب العبد الكثير القيمة
 وسهوان الاخر لما بينا ولواوصى لرجل بعبد ولا يربح ولا يربح بدائه وثلث المال
 الف والوصايا الف وحسب ما يجوز لكل واحد ثلثا وصيته لانه اوصى لكل واحد بعين
 قيمتها اقل من ثلث ماله وفي مثل هذه الوصايا يرد الورثة تبطل الوصية بازيد على
 الثلث في حق الاستحقاق لانه حق الضرب كالواوصى لادى بثلث ماله ولا يربح
 بخلاف المسئلة المتقدمة لانه قيمة احد العبدين مثل نصف المال والوصية بازيد

على الثلث بطل برء الورثة ضربا واستحقاقا عند أبي حنيفة كالواو ص لاحدهما بنصف ماله
 ولا ضربا لثله ولو اوصى لرجل سيف قيمته مائة درهم ولا ضربا ماله وله سوى السيف
 خمسين درهم نقدا وعروضا فما فضل على مائة السيف فهو لصاحبه والدين بينهما وبين
 صاحب الدين نصفان ولصاحب الدين مائة من الخوص مائة عند أبي حنيفة وعندهما
 السيف بينهما على سبعة كأصاحب الدين سبعة اما يخرج أبي حنيفة فلان القسم في
 السيف عنده على سبيل المارعة لانه من شايه فلا يكون للمخاطب الميراث فيقول اجتمع
 في السيف وصيتا فوصية بالثلث ووصية بالدين فاجعل السيف على ستة اهرم ولا
 منازعة لصاحب الدين فيما زاد عليه وذلك خمسة اهرم سلم للموصي له بلا منازعة
 بقي اهرم استوت منازعتهما فيه فيكون بينهما نصفان فان كثر بالانصف فاضفت حتى
 ينزل الكسر فاما الفريخ لها فلان القسم في السيف عنده على سبيل الميراث والمخاطب
 يضرب الموصي له بالكل ستة ويضرب الموصي له بالدين بسهم نصار السيف على
 سبعة ولو اوصى بثلث ماله لا يخرج هذا ولم يجز الورثة فصاحب الدين في الثلث
 بدين خمسين وثلث مائة السيف وصاحب السيف بخمسة اهرم السيف المائة
 سبعة عند أبي حنيفة رحمه الله لانه اجتمع في السيف ثلاث وصايا وصية
 بالكل ووصية بالثلث ووصية بالدين فاجعل السيف على ستة فلا منازعة لاحد
 فيما زاد على الثلث وذلك اربعة فلم لصاحب السيف بقى سهمها لا منازعة لصاحب
 الدين فيما زاد على سهم واحد بدعته صاحب السيف وصاحب الثلث فيكون بينهما
 نصفان فالكسر الحساب بالنصف فاضفت حتى ينزل الكسر فنصار السيف على
 اثني عشر لصاحب السيف اربعة ونصف ضعفته فنصار سبعة ولصاحب الثلث
 نصف سهم ضعفته بقي سهمان استوت منازعة الكل فيهما فيكون بينهما اثلاثا فالكسر
 بالاثلاث فاضرب اثني عشر في ثلاثة فيصير ستة وثلاثين لصاحب السيف سبعة
 صادر مصرية في ثلاثة فنصار له ثلاثة والكسر سهمان ضربتها في ثلاثة فنصار
 ستة يتقيم بينهم لكل واحد سهمان ثم اجعل كل باية من الخمسين على ستة وثلاثين
 لان قيمة السيف مائة وقد صار على ستة وثلاثين فاضرب في خمسة في ستة وثلاثين
 فنصار مائة وثلاثين فان اجازت الورثة فلصاحب الثلث ثلاثة وذلك ستون
 ولصاحب الدين سبعة وذلك ثلاثون فلصاحب السيف سبعة وذلك ستون وثلاثون
 فنصار سهام الوصاية مائة وستة عشر فان لم يجز الورثة يجعل الثلث على قدر سهام
 الوصايا وذلك مائة وستة عشر وجميع المال ثلاث مائة وثمانية وسبعين والسبعة
 سبعة يكون ثلاثة وسبعين فيدفع اليهم من الثلث مثل ما كان يدفع عند الاجازة من
 جميع المال فيدفع الي صاحب السيف ستة وثلاثين والي صاحب الثلث ستين
 والي صاحب الدين ثلاثين تحصل سهام الوصايا مائة وستة مثل ذلك المال واما
 عند ما تقسم على طريق الميراث والمضاربة يضرب صاحب السيف بالسيف كله وذلك
 ستة وصاحب الثلث بالثلث وذلك سهمان وصاحب الدين بدين السيف وذلك

سهم فنصار السيف على تسعة ولصاحب السيف قيمته مائة على تسعة اسهم صار كل باية
 من الخمسين على سبعة فيصير خمسة واربعين وان اجازت الورثة فلصاحب الثلث ثلثه
 وذلك خمسة عشر ولصاحب الدين سبعة وذلك سبعة ونصف فان كثر السيف
 فاضفته فنصار سبعون واضف السيف وذلك تسعة فيصير ثمانية عشر فضم ذلك
 ستون فنصار جميع المال ثمانية لصاحب الثلث خمسة عشر اضعفناه فنصار
 ثلاثون ولصاحب الدين سبعة ونصف اضعفناه فنصار خمسة عشر ولصاحب
 السيف تسعة اضعفناه صار ثمانية عشر فزادت سهام الوصايا على الثلث
 في سهمان اجازت الورثة وان لم يجز واقسم الثلث بينهم على قدر انصباهم لاهل
 قدر سهام الوصايا فيضرب كل واحد في الثلث بجميع حقه والوصايا سدين وثلث ودين
 ايضا لان السيف مائة جميع المال لان قيمة مائة وجميع المال ستاين فيصير ثلث المال
 اربعة سهام وثلث وذلك سهمان فيصير جميع المال اثني عشر سهام لصاحب
 الثلث سهام سدين في السيف خمسة اسداسها في باية المال فان كسر بالاسداس
 فاضرب اصل الوصية وذلك اثني عشر في ستة فيصير اثني وسبعين كان لصاحب
 السيف سهم في ستة فصادسته كله في السيف وكان لصاحب الثلث سهام مائة
 في ستة صار اثني عشر سدين في السيف وذلك سهام والباقى في المال فكانا لصاحب
 الدين سهم ضربته في ستة وهي له سهم في السيف وخمسة اسهم في باية المال فبلغت
 سهام الوصايا اربعة وعشرين وذلك جميع المال قال رحمه الله تعالى وان
 اوصى لآخر بدين ماله فالثالث سهمان الا انما معناه مع الوصية الاولى وهي الوصية
 بثلث ماله لا لكل واحد منهما ميت حتى يسبب صحيح شرعي فضايق الثلث عن حقه
 اذ لا مزيد للوصية على الثلث فيقسمان الثلث على قدر حقهما فيجعل الثلث بينهما لانه
 المثل فنصار ثلاثة اسهم لصاحب الدين سهم واحد ولصاحب الثلث سهمان
 قال رحمه الله تعالى وان اوصى لاحدهما بجميع ماله ولا ضربا لثله لم يجزه ثلثه بينهما
 نصفان وهذا عند أبي حنيفة قال رحمه الله ولا يضرب الوصي له بازا على الثلث
 الا في الجاهلية والسحابة والدرهم المرسل فذه وعندها الثلث بينهما ارباعا سهم لصاحب
 الثلث وثلاثة اسهم لصاحب الجميع يضرب الموصي له بازا على الثلث لان الوصي قصد
 شقين الاستحقاق والتفصيل وانتع الاستحقاق لحق الورثة والمانع من التفصيل ثبتت
 كانه السحابة واختير اولا في حنيفة رحمه الله ان الوصية بازا على الثلث وقعت
 بغير شروع عند عدم الاجازة من الورثة ولا يتصور خلافها جال بطلان اصل
 ولا يعتبر الباطل والتفصيل ثبت في ضمن الاستحقاق فيبطل بطلان الاستحقاق كالحق
 الثابت في ضمن البيع فيبطل بطلان البيع بخلاف الوصية بالدرهم المرسل واختير
 لان لها نفاد في الجملة بدفع اجازة الورثة بان كان في المال ستة فيصير فيها الثمانية
 فيضرب كل واحد منهم بجميع حقه كونه مشروعاً واحتمال ان يصل كل واحد منهم الى جميع
 حقه بان يظهر له مال يخرج من الثلث وقال في الهدية وهذا بخلاف اذا اوصى

بعين من تركته قيمتها تزيد على الثلث فانه يضرب بالثلث وان اخلا ان يزيد المال فيخرج
 من الثلث لان هناك الحق يتعلق بعين التركة بدليل انها لو هلك التركة سينفذ فيها
 يستفاد فلم يكن متعلقا بعين ما يتعلق به حق الورثة وهذا ينقص بالحجابه فانها
 تعلقت بالعين مثله ومع هذا تضرب بان زاد على الثلث قال في المصنف في
 البيع في الثلث وهو على من يمين بيع بالحجابه فيه الثاني يبيح بالحجابه واذا ترك عبد
 لا غير وقيمته الف وقد اوصى ان يباع من فلاح بالعلم اوصى به فهو على ثلاثة اوجه
 اما ان اوصى بالعين او بالمال او بالثلث فان اوصى بعينه بعد ذلك او قبله الاخر فلم
 تجز الورثة او اجازت ولم يجز صاحب الموصى له بالرقبة سدس العبد وبيع ما بقي
 من الاخر بحصة اصداسه المثلث فيكون للعتره قبل هذا قوله وعندنا في حقيقه نصف
 سدس العبد للموصى له بالرقبة وبيع حصة اصداسه ونصف سدس من الاخر
 بقيته فيكون للعتره فتخرجها ان حقها في الثلث قد استويا في حق المضاربة عندها
 لانه اوصى لكل واحد منهما بكل العبد لا مدها بالبيع وللآخر الرقبة فيجعل الثلث
 بينهما نصفان واذا صار الثلث على سهمين صار لكل على ستة اسهم للموصى له
 بالرقبة ونصف الثلث وذلك سدس لكل وبيع الباقي من الموصى له بالبيع ويكون
 الثلث كله للورثة لانه لا حق لصاحب الرقبة فيه لانه الرقبة بالرقبة وصية بالعين
 لا ترى لو هلك العبد بعد موت الموصى بطلت الوصية والعرض لا في حقيقه
 ان الموصى له بالرقبة جزاء من اثنى عشر جزاء من الرقبة لانه وصية صاحب الرقبة
 فيما زاد على الثلث يبطل ضربا واستحقاقا عنده فيضرب هو في الثلث بقدر الثلث
 والموصاله بالبيع يضرب بجميع الرقبه وذلك ثلاثة اقسام وحيته لا يبطل
 بعدم اجازة الورثة فصار الثلث على اربعة والعبد كله على اثنى عشرهما يسلم
 لصاحب الرقبة سهم من ثلاثة وذلك جزاء من اثنى عشر جزاء وبيع الباقي باحد عشر
 جزاء المثلث وقيل المذكور في الكتاب قول الكل وان اجاز اوصى بذلك صاحب
 البيع يضرب الكل واحد بكل وصيته فيقسم نصفان نصفه لصاحب الرقبه ونصفه
 يباع من الاخر فيكون ثمة بين الورثة لان حقها قد استويا عند اجازة الورثة فصار
 ضربا واستحقاقا وقيل عندنا في حقيقه على اربعة والوجه الثاني لو اوصى بالبيع
 العبد من رجل بالف واوصى بجميع ماله الاخر فهذا كالمسئلة الاولى في قول ابي حنيفة
 لان صاحب البيع ياخذ سدس المثلث من الورثة من جملة الثلث كما اخذ من سدس الرقبه
 وفي المسئلة الاولى ليس له من الثلث شيء لانه اوصى له بالمال هنا والثلث مال الرقبه
 فيجوز تنفيذ ثمة في الثلث وهناك اوصى له بالعين وهي الرقبه والثلث غير فلا
 يمكن تكيل وصيته من الثلث وان اجاز اوصى نصف العبد ثم اخذ صاحب البيع ثمة
 فلا شيء للورثة وقيل عندنا في حقيقه ان لم يجزوا في اثنى عشر كما في المسئلة الاولى
 فيما مر على صحتها وعلى قول ابي يوسف ينبغي ان يباع العبد كله من الموصى له بالبيع
 بالف ثم يعطى للموصى له بالمال ثلث الثلث لانها امكن تنفيذ الوصيتين لا خلاف

محل حقها لان حق ادها في الرقبه وحق ادها في مطلق المال والثلث مال الرقبه
 فينفذ كلاهما لهما الامتياز او كان تنفيذ الوصية ومحل ذلك ماله والرقبة ماله
 فينفذ فيها ولا يجوز التاخير لانه في التاخير تقوم المبطال بهلاك الموصى به والوجه الثاني
 لو اوصى ان يباع من فلاح بالف واوصى بثلث ماله الاخر فيقول محمد كقول ابي حنيفة في هذا
 ياخذ صاحب الثلث جزاء من اثنى عشر جزاء من الرقبه وبيع الباقي من الموصى له بالبيع
 باحد عشر جزاء المثلث لان صاحب الثلث من الثلث تمام الثلث لانه موصى له بثلث ماله
 والثلث ماله وعندنا في بيعه يباع الكل من الموصى له بالبيع ويعطى من الثلث الثلث الى
 صاحبه ولو اوصى بالعبد لرجل وقيمته الف واوصى بالبيع من اخر باية درهم فنفسد
 ابي حنيفة نصف السدس من العبد للموصى له وبيع الباقي من صاحب البيع بثلثي
 قيمة العبد فيسلم ذلك للورثة لان عنده يصر المثلث على اربعة اسهم لصاحب الرقبه
 ربع الثلث وهو جزاء من اثنى عشر وبيع الباقي من صاحب ثلثي قيمة العبد بثلثي
 قيمته وذلك ستماية وستة وثلاثين وثلثي فيسلم ذلك للورثة لان الموصى له بالبيع وصية
 وصية بالبيع ووصية بالحجابه في الثلث لان الرقبه بالحجابه انا تنفذ من الثلث
 فينظر الى ما بقي من الثلث بعد ما اخذ صاحب الرقبه وذلك ثلاثة اجزاء فيسلم ذلك
 المقدر له وما بقي وهو ثلث المال حق الورثة وعنده الوصية بالحجابه مقدمة
 على ما يراد الوصايا ولكن بالحجابه منفذة تثبت في ضمن عقد لازم لا يمكن الموصى
 الرجوع عنها فهذا وصية بالحجابه غير منفذة وعند محمد لصاحب الرقبه سدس
 العبد وبيع الباقي بثلثي المثلث لان حقها في الثلث على السدس فيضرب لكل واحد منهما
 بجميع حقه فيكون الثلث بينهما نصفان نصفه لصاحب الرقبه ونصفه يباع من
 صاحب البيع بثلثي القيمة فان كان اوصى بجميع ماله لرجل وان يباع من اخر باية درهم
 تجز الورثة فيقال قول ابي حنيفة ان يكون للموصى له بجميع المال ثلث العبد وبيع
 ما بقي هو احد عشر جزاء من اثنى عشر جزاء بما في سهم وثلثه بما يتبين سهام وربع سهم من
 اربعماية وسبعة عشر سهم من قيمة العبد ياخذ الموصى له بالمال حصة اسهم وربع سهم
 من الثلث تمام وصيته واثبات وثمانية وسبعين للورثة وعند محمد سدس العبد للموصى
 له بالمال وبيع حصة اصداسه من الاخر بسبعة وعشرين من اثنى واربعين من
 قيمة العبد سهم للموصى له بالمال تمام وصيته وثمانية وعشرين للورثة فهذا المسئلة
 ملقبة بالعرض لحق غيرهما واوصى بثلثها اما غيرهما لمحمد ان حق الموصى له في الثلث
 على السدس للموصى له بالمال نصف الثلث وهو سدس العبد وبيع حصة اسهم
 من صاحب البيع بسبعة وعشرين من اثنى واربعين من قيمة العبد ان هذا وصية
 وصية بجميع المال ووصية بالحجابه لصاحب البيع بسبعماية لانه قد بطلت
 وصيته سدس وذلك مائة وخمسين من ستماية لانه سدس الرقبه صار مستحقا للموصى
 له بالمال بدو حقه بطلت فيه الوصية بالبيع والوصية بالحجابه في ضمن الوصية
 بالبيع يبطل ببطلانها الا ترى ان الموصى له بالبيع لو قال لا اريد السدس واريد الحجابه

لا يكون له ذلك بقيت الرصة في سبعة وخمسين وهو يوزن بالثلث من القيمة الصادرة
 في الآخر يوزن بجميع المال وذلك القدر لانه وان اخذ من المال ولكن يوزن بجميع
 المال لتيقن مقدار حقه فيحسب عليه ما اخذ من الرتبة وهو السدس ويظهر له
 ما بقي فصار حقه في اربعة اسهم وحق الوصي له بالبيع في ثلاثة اسهم كل سهم مائة
 وخمسون فيكون جملة سبعة وثمانون على سبعة صارا لكل احد وعشرين فيحق
 صاحب المال اربعة وقد سلم له ثلاثة ونصيب وهو سهم العبد بقي له نصف سهم
 الى تمام حقه وحق الورثة في اربعة عشر فظهر ان خمسة اسداس العبد يبايع
 من صاحب البيع اربعة عشر سهما هم تمام حقه فقد نفذنا وصية المجابة في ثلاثة
 فيكون الجملة له سبعة والباقي للورثة وهو اربعة فاستقام الثلث والثلثان
 ومخرجهم على ضعف ذلك تحزوا واما مخرج ابراهيم فانه يبايع جميع العبد
 من الموصاله بالبيع ثمانية واربعين سهما من سبعة وخمسين سهما من قيمة العبد
 لانه اجتمع ههنا وصيتان وصية بالالف وصية بالمجابه بسعاية فاجعل كل
 مائة سها فيصير حق احداهما عشرة وحق الاخر تسعة فيكون جملة تسعة عشر سها فهذا
 سها المثلث فيكون الجملة سبعة وخمسين لصاحب المجابه تسعة اسهم فيبايع العبد
 باثني وذلك ثمانية واربعين فيصير لصاحب المال عشرة وللورثة ثمانية وعشرين
 سها فاستقام الثلث والثلثان واما مخرج ابي حنيفة وهو ان ههنا وصيتان
 وصية بالالف وصية بالمجابه بسعاية الا ان وصية الف فيما زاد على الثلث
 تبطل ضربا واستقاما عند عدم اجازة الورثة فيبقى حقه في ذلك الف ويبطل
 من وصية المجابه سهم وذلك خمسة وسبعون لانه يبطل الرصة بالبيع في نصف
 سدس الرتبة لاستحقاق الوصي بالمال لما بيننا في حقه في ثمانية وخمسة وعشرون
 خمسة وعشرون ربعه وبقدر انكسر ذلك بالارباع وحق صاحب المال في ذلك الثلث
 وذلك ثلاث مائة وثلاثة وثلاثين وثلاث فقدر انكسر بالاملاص فاهرب ثلاثة في
 اربعة فيكون ثمانية عشر ثم اجعل كل مائة على اثني عشر كل سهم ثمانية درهم وثلث
 درهم فصار حق صاحب المال اربعين سها وحق صاحب البيع تسعة وتسعين
 سها فيكون الثلث مائة وتسعة وثلاثين سها فيكون كل المال اربعمائة وسبعة عشر
 سها حق صاحب المال اربعون سها وصل اليه من ذلك اربعة وثلاثين وثلاثة
 ارباع سهم لانه وصل اليه من العبد نصف سدسه وذلك جزء من اثني عشر جزءا
 وصار العبد على اربعمائة واربعة عشر سها فجز من اثني عشر جزءا منه يكون اربعة
 وثلاثين وثلاثة ارباع سهم بقي الى تمام حقه خمسة اسهم وربع سهم وحق الورثة
 مائة وثمانية وسبعين واذا اوصى ابا يبايع من رجل بالف وهي قيمته واخر ثلث
 ما لعن ابي يوسف لانه يبايع الثلث من الرتبة ويباع العبد فيكون له ثلث
 ثمنه وقد ذكرنا هذا فيما اذا اوصى لرجل بجميع ماله وقولنا في هذا معروفا ثم استشهد
 محمد بن ابي يعقوب فقال ارايت لو اوصى بثلث ماله لرجل واوصى باي يبايع العبد

317 من اخر باية فلو قلنا بان الرصة بالبيع تنفذ في جميع العبد كاهد منه لانه لا بد له من القدر
 ان يسلم له من المجابه الثلث لانه الرصة بالمجابه انما تبطل بقدر ما يستحقه صاحب الثلث
 من العبد فاذا كان لا يستحق شيئا من عده لا تبطل فلا بد من ان يبايع العبد بثلثي القيمة
 واذا بيع بثلثي القيمة لا يمكن ان يعطى صاحب الثلث شيئا لانه يكون تنفيذ الرصة في الثلث
 الثلث ولولم يعطى يبطل حق الوصي له بالثلث تبين ان ما ذهب اليه ابراهيم غير صحيح
 والصحيح ما ذكرنا ولم يتبدل له العذر عند هذا الاستكمال والله سبحانه اعلم بالصواب كذا في
 المحيط **قال** رحمه الله تعالى وينصب ابنه بطل ويحل بنصيب ابنه في اي الرصة
 ينصب ابنه باطلة والرصة بنصب ابنه صحيحة وقال في كلامها صحيحة لان الجميع ماله
 في الحال وذكر بنصيب الابن للتقدير به فانه يجوز ان يذهب المضاف واقام المضاف اليه
 مقامه فنقوله اوصيت بنصيب ابني اي بثلث نصيبه وسلكنا في لغة قال الله تعالى واسئل
 القرية اي اهله ولما ان نصيب الابن ما يصيبه بعد الموت فكان وصيته مالى الغير بخلاف
 ما اذا اوصى بثلث نصيب ابنه لانه مثل الذي عزم واما يجوز حذف المضاف اذا كان ما يدل
 عليه كما في الآية لانه الحل يدل على المسلول وهذا اهل ولم يوجد هنا ما يدل على المحذوف
 فلا يجوز وفي الاصل الرصة بنصيب الابن او بثلث نصيب الابن ان لم يجز الورثة لم تجز بخير
 ببعضه وقال محمد بن حماد بن رطل هلك وترك ابا وابنا واوصى لرجل بنصيب بنت لوكا
 فالرصة من تسعة عشر سها للموصاله خمسة اسهم والام سها والاب عشر اسهم قال
 ولترك ابنا واوصى بنصيب ابن اخ لوكا واجازت الورثة الرصة فالرصة
 من خمسة عشر للموصاله سبعة اسهم وللابن سبعة وكذلك اذا اوصى بثلث نصيب ابنه
 كما الجواب كما قلنا في شرح المطحوني **قال** ومن اوصى لرجل بثلث نصيب ابنه فهذا لا يملك
 اما ان كان اوصى له بثلث نصيب ابنه او بنصيب ابنه كما له ابن اولم يكن فلو كان ليس له
 ابن وابنة فانه يجوز الرصة فاما كان الكس من الثلث يحتاج الى اجازة الورثة فان
 كان ثلثا او اقل جازت من غير اجازة بخلاف اذا اوصى بثلث نصيب ابنه وله ابن واحد
 موصاله بنصف المال ولو كان له ابنا يكون المال بينهما نصفان كذلك ههنا يكون
 المال بينهما نصفان نصف لابن ونصف للموصاله وان اجاز الابن وان لم يجز الابن فله
 له الثلث وان كان له ابنا فانه يكون للموصاله ثلث المال ولا يحتاج الى اجازة ولو
 اوصى بثلث نصيب ابنة وله ابنة واحدة فانه يكون للموصاله نصف المال ان اجازت
 الابنة وان لم تجز فله الثلث ولو كانت له ابنتان والمسئلة بما لها فيكون للموصا
 له ثلث المال ولو اوصى بنصيب ابن لوكا فالجواب فيه كما لو اوصى بثلث نصيب ابنه
 قال واذا هلك الرجل وترك اخا واختا واوصى لرجل بنصيب ابن لوكا واجازت الورثة
 للموصاله جميع المال ولا شيء للاخت والاخت ولو اوصى بثلث نصيب ابن لوكا للموصاله نصف
 المال ان اجازوا وان لم يجز فله للموصاله ثلث المال وينقسم الثلث بين الاخ والاخت ان كانا
 ولو ترك بنتا واوصى لرجل بنصيب بنت بنت لوكا فله للموصاله ثلث المال اجازوا لم
 روي بشيء مما ابي يوسف رحمه الله في المال لرجل هلك وترك ابنتين واوصى لرجل بنصيب

ماله فآخر مثل نصيب احد البنين ولم يتجزأ الورثة قال الثلث بين الوصي لها بضرب فيه صاحب
 النصف بنصف المال والآخر يتبع المال فان اجاز الابن ان وصيتها ياخذ صاحب
 النصف تمام النصف اربعة وتسعين من تسعة وصاحب مثل النصيب ياخذ سهمين من
 تسعة ويبقى للابنين تسعة ونصفت ولو كان اوصى لرجل بنصفه اخر الابنين واوصى
 لآخر بمثل نصيب الآخر واجاز الابن ان كان ماله نصف المال وللابنين النصف ولو لم يجز
 فالثلث بينهما نصفان وان اجاز احدى روثا الآخر وللذي اجاز الربع اعتبار الوجود
 الاجازة وللذي لم يجز الثلث فالواحد اهكذا الرجل وترك ابنا وابنة واوصى لرجل
 بمثل نصيب ابنة او بنصيب ابنة لو كان واجاز الوصا له خمسة من احدى عشر وللاب
 سهم وللابن خمسة وان لم يجز الوصا له الثلث او الاول الباقي بين الاب والابن
 ادا ساوا وان اجاز احدى روثا الآخر ذكر في الكتاب ان ينظر الى حالة الاجازة وحال
 عدم الاجازة فالفرصة عند الاجازة من احدى عشر للوصا له خمسة وعند عدم الاجازة
 الفرصة من تسعة للوصا له ثلاثة بضرب احد الفرصتين في الاخرى فيخرج تسعة
 وتسعين فعند عدم الاجازة للوصا له الثلث ثلاثة وثلاثون وللاب سبع
 وباقي احدى عشر وللابن خمسة اذ كان وباقي خمسة وخمسون وعند الاجازة للوصا
 له خمسة من احدى عشر مضروبا في تسعة فيكون خمسة واربعين وللاب سهم مضروبا
 في تسعة فيكون تسعة فيتفاوت ما بين الخاليتين في حق الوصا له اثني عشر سها
 من ذلك من نصيب الاب وذلك من تسعة الى احدى عشر وعشر من نصيب الابن وذلك
 من خمسة واربعين الى خمسة وخمسين فاذا اجاز ولو قال اوصيت بثلث مالي للمجد
 جاز عند محمد رحمه الله وقال ابو يوسف لا يجوز الا ان يقول ينفق على المسجد
 وفي الخانية ولو اوصى بثلث ماله للمجد وعين المسجد ولم يبين في باطله في
 قول ابو يوسف وجاز في قول محمد ولو اوصى بان ينفق ثلثه على المسجد جاز في
 قولهم وفي النوازل اذا اوصى لارباب المسجد المدين ودارته وفي ثمن اجر وجس
 وغير فيما احتج اليه وما كان فيه مصلحة جاز ولو يجب هذا المسجد فله المخرج
 ما هو بالمسجد نفسه المندم يصل الى المحلة جاز ان ينفقوا منها على ذلك عند قتيبة
 الضرري في الصيوة عما محمد رحمه الله اذا قال ثلث مالي للمكعبة جاز ويعطى لمن امكن
 ولو قال لشخص فلا فالقيلان ان يبطل وفي الاحتجاج يجوز الظهري ولو قال
 ليت المقدس جاز وينفق عليه وفي سراجة قيل هذا في عرفهم ولو اوصى بثلث ماله
 يسجد ببيع المسجد يجوز ولو اوصى بثلث ماله لسراجة لا يجوز وهو نظير ما اوصى
 بدهم رشا فلا او برون فلا فانه لا يجوز ولو اوصى بثلث ماله ليعلف به
 دواب فلا يجوز ونظير ايضا لو اوصى بثلث ماله في الكفاة فقر المسلمين يجوز
 ولو اوصى بثلث ماله لمولى الفقر لا يجوز ولو اوصى بمثل نصيب احدى بثلث اربع
 ما بقي ودهم للاخر وصورة المسئلة رجل مات وترك ثلاث بنين واوصى بمثل
 نصيب احدى ودهم وثلث وربع ما بقي من الثلث فيجعل ثلث المال سها ما ولو حظ

بالنصيب

بالنصيب سها وسها بالدرهم يبقى بمكة ما يخرج منه ثلث وربع صحيح واقل يخرج منه
 ذلك اربعة عند فيعطى بالنصيب سها وبالدرهم سها لانه متى كان في الوصية دراهم يجعل
 في كل سهم درهما حتى يصير الحساب كله جنشا واحد فاذا ذهب اثنا عشر اربعة عشر يبقى
 اثني عشر فاعطى بالثلث سها وبربعه سبعة يبقى خمسة فاعطى بالدرهم الاخر سها
 يبقى اربعة فذلك فاضلة عن سهام الورثة فزده الى ثلثه ثلث المال فيصير اربعة وثلاثين
 وهاجنا الى ستة لاننا اعطينا بالنصيب سهمين فيجب ان يكون نصيب الابن ستة
 والخطا الثاني رفع بزيادة مائة وعشرين والاول بزيادة تسعة وعشرين فاضرب
 الثلث الاول في الثاني وهو ثمانية وعشرين يصير اربعاه وخمسة وثلاثين ثم اطرح
 المقل من المكثر يبقى ثلاثة واربعين فهذا هو الثلث واذا اردت معرفة النصيب
 فاضرب النصيب الاول وهو سهم في القطع الثاني وهو ثمانية وعشرون فيصير
 ثمانية وخمسين ثم اطرح المقل من المقل يبقى ثلاثون فظهر ان النصيب ثلاثون
 وثلث المال ثلاثة واربعون فيعطى بالنصيب من الثلث ثلاثين يبقى ثلاثة عشر
 فاعطى بالدرهم سهم يبقى اثني عشر فاعطى بثلث ما بقي وربعه سبعة يبقى خمسة
 فاعطى من الدرهم الاخر سهم يبقى اربعة فزاد الاربعة الى ثلثي المال وبيانا لتعليقه في
 المحيط واما لو اوصى بمثل نصيب الابن الثلث ما يبقى من الثلث صورة ترك ثلاث
 بنين واوصى لرجل بمثل نصيب احدى من الثلث ما يبقى من الثلث بعد النصيب فالفرصة
 تسعة وثلاثين والثلث ثلاثة عشر والنصيب بعد الاستثنا سبعة وثمان
 يخرج في المحيط واما لو قال في المسئلة المتقدمة الثلث ما يبقى من الثلث بعد
 الوصية فاصل الفرصة ما ذكرنا في الفصل الاول واما لو قال في صورة المسئلة
 الثلث ما يبقى مطلقا الى عامة ما يخرجنا عن ابي يوسف والحق في زياد يخرج
 كما خرجنا في الفصل الاول في محمد يخرج على الفصل الثاني واما لو قال بمثل نصيب الابن
 او مثل نصيب الاخر فلو مات عن ابن واحد فاوصى لرجل بمثل نصيبه المثل نصيب
 اخر لو كان له الثلث اجاز الابن او لم يجز وان ترك ابنين واوصى بمثل نصيب احدى
 لرجل المثل نصيب الاخر لو كان او اوصى لآخر بثلث ما يبقى من الثلث فالفرصة خمسة
 عشر سها لصاحب النصيب وسهم لصاحب ثلث ما يبقى ولكل ابن ست وخمسة
 في المحيط **قال** رحمه الله تعالى فان كان له ابنا فله الثلث والعيشان ان يكون
 له النصف عند اجازة الورثة لانه اوصى له بمثل نصيب ابنة لكل واحد منها النصف
 ووجه الاول انه قصد ان يجعله مثل ابنة لان يزيد على نصيب ابنة وذلك بان
 يجعل الموصى له كاحدهم **قال** رحمه الله تعالى وبهم اوجز منه ماله فالبان الى
 الورثة اي اذا اوصى بهم اوجز منه ماله كان بيانا ذلك الى الورثة فيقال لهم اعطوه
 ما شئتم لانه مجهول يتناول القليل والكثير والوصية لا تمنع بالجملة والورثة
 فابون تمام الموصى فكان لهم ثمانية سوا هاتين السهم والخمسة واهما اختيار نصف
 المتأخر والمروي عن ابي حنيفة ان السهم عبارة عن الدرهم مثل ذلك عن ابن مسعود

رضي الله عنه وعما يابن ابن مسعود قال في الجاهل الصغير له اخذ سهام العشرة الا ان
 يكون اكثر من السدس فلا يزد عليه جعل السدس بمنع المتصاين وذكر في الهداية
 انما يمنع الزيادة ثم قال في تطبيقه لانه يذكر ويراد به السدس ويذكر ويراد به سهم
 سهام العشرة فيعطى الاقل منها فهذا يمنع الزيادة فقط وقال ابو يوسف ومحمد الحسن
 سهام العشرة لانه السهم يراد به النصيب احد الورثة عرفا لا سيما في الوصية ينصرف
 اليه وهذا في عرفهم واما في عرفنا فهذا الذي ذكرناه او لا قوله او يجوز قال صاحب
 التسهيل اقول قلت هذه المسئلة على ان اذا لاقى مجهول كقولك لفلان على دين
 ولم يبين قدر فقامت مجهولا بحسب ورثته على اليقين وكذا لو اقيم اليقينة على اقراره
 مجهول ينبغي ان تقبل ويجوز دبرته على اليقين انما ورد عليه بعض المتأخرين
 حيث قال بعد نقل ذلك فقلت ما ذكرتم قياس مع الفارق لانه لا مقدار ولو مجهول
 يوجب بقاء الخبر به من وقت الاقرار فيجب المقر على يمينه بطلب المقر له فاذا
 مات المجهول في حياته بعد فاته سقط سيما اذا كان بتقصير المقر له فلم يبين
 بخلاف الوصية مجهول لعدم ثبوت حق الغير الا بعد موت الموصي فيقبل موته للجهل
 على يمينه وبعد موته تصاق الحق بتركته ولا يمكن جبره فيجب من يقوم مقامه احيا
 الحق ثابت قال رحمه الله تعالى ولو قال سدي مالي لفلان ثم قال له سدي مالي
 له السدي يعني سديا واحدا قال ذلك في مجلس واحد في مجلسين لا في السدي
 ذكر مرغا بالاضافة الى المال والموت اذا عيده مرغا كان الثاني عين الاول ولهذا
 قال ابن علقم رضى الله عنه في قوله تعالى ان مع السريرين ان مع السريرين ان
 يغلب عسر يسرين في الهداية لو قال فلان مالي لفلان وسدي مالي واجازت
 العشرة فله ثلث المال ويبطل السر ايضا لان الكلام الثاني يحتمل انه اراد به زيادة
 السدي على الاول حتى يتم له الثلث ويحتمل انه اراد به ايجاب تلك على السدي حتى
 يصير المجموع نصفا وعند الاحتمال لا يثبت له المال لعدم التيقن فيجعل السدي
 داخل في الثلث حلالا لكلامه على التيقن هذا في الشرح قال بعض المتأخرين
 بعد ذكر الدليل على هذا القول هكذا قالوا وهذا كما ترى في الكلام على احد محتمليه
 وقد انشئنا لما كان الكلام محتملا للمعنيين وكان القدر الثابت به يتقيد
 على الاحتمالين الثلث فثبت ما يثبت به من الوصية هو الثلث لكن لا بطريق عمله
 على احد محتمليه كما زعموا بل بحسب مقتضى ان يقال بدا ثلث مالي وصية لانه التيقن
 بثبوت الثلث بجميع الاحتمالين لا يوجبها الا في الكلام قال رحمه الله استقام
 وان اوصى بثلث دراهم او غنم وملك ثلثاه له ما بقي اي اذا اوصى بثلث دراهم
 او بثلث غنم وملك ثلثا ذلك وبقي ثلثه وهو يخرج من ثلث ما بقي من ماله فله جميع
 ما بقي من الدراهم والغنم وقال في قوله ثلث ما بقي من ذلك المذبح لانه كل واحد منهما مشترك
 بينهما والمال المشترك بينهما ملك ما ملك منه على الشريك ويبقى الباقي كذلك وصار كما اذا
 كان الوصى به اجناسا مختلفة ولنا ان حق بعضهم يكن جمعة في البعض المتعين

في الجنس الواحد ولهذا يجري فيه الجبر على القسمة وفيه جمع والوصية مقدمة فمحمضاها
 في البعض الباقي فصار كما اذا اوصى بثلث دراهم او بثلث غنم او بثلث ارض من الغنم فذلك
 ذلك الجنس كله الا القدر المسمى فانه ياخذ اذا كان يخرج من ثلث بقية ماله بخلاف الجاهل
 المختلف فانه لا يمكن الجمع فيها جبراً فكذا مقدما والمال المشترك اما يمكن الهلاك على
 الشك ان لا يستوى الحقتان اما اذا كان احدهما مقدما على الآخر فالحاكن يصرف الى المورث
 كما اذا كان في التركة ديوان درصا وورثته ثم هلك بعض التركة فاما الهلاك يصرف الى
 المورث وهو الوصية والمورث لان الدين مقدم عليها وهذا الوصية مقدمة على المورث لقوله
 تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين ينصرف الهلاك الى المورث فكذا الوصية على رجة
 لا ينتص حق الورثة عن الثلثين من جميع التركة اما ان يسلم الموصي في حق سهمها للورثة
 ضميم ذلك وكذا اذا هلك البعض في المضاربة يعرف الهلاك الى الذبح لانه ركن المال
 مقدم على عرفه في موضع المصلحة هذا الباب ان يحتاج الى معرفة الوصية المتينة
 والطلقة والعين والدين كما سيذكر المولى وانما الوصية بها واحكامها قال ابو
 يوسف العين الدائم والدين دونهما التبرع الحلي والوقف والياب والدين كل شيء
 يكون واجبا في الذمة من ذهب او فضة وحطه ونحو ذلك لان العين عند الملاقاة
 ينصرف للذهب والفضة المضروبة واما غيرهما فيسما في اللغة عروضاً وسلعاً وحلياً
 وصفاة واما انما الوصية فالوصية موعنة مرسلة ويقيد بالرسالة ان يوصي بخير
 شاع من ماله بخير ان يوصي بثلث ماله ورجعه والعقيدة ان يوصي بثلث ماله بعينه
 بان يوصي بثلث دراهم او دنانير او بثلث الغنم فالوصية المتينة حكمها ان يكون
 حقه مقدما على حق الورثة وعلى الوصية المرسلة ولو هلك شيء منها قبل القسمة يعرف
 الهلاك الى الورثة لا الى الموصي له حيث كانت الوصايا يخرج من ثلث مال الميت باما
 كان له مال اخر يعطى للموصي له كل الوصى به لانه قيدها بخير من المال فيستفيد بثلثه
 النور ولهذا ما يزداد حقه من زيادة مال الميت وكذلك لا ينتص بنقصانه لان حقه
 لم يثبت شائعا في جميع التركة فكان حقه مقدما على حق الورثة لقوله تعالى من بعد
 وصية يوصي بها او دين فصار الهلاك معروفا الى المورث حقه لا الى المقدم حقه لانه
 مالم يفضل عن الوصية لا يصير حقا للورثة واما حكم الوصية المرسلة ان صاحبها بمنزلة
 واحد من الورثة لانه حقه ثبت شائعا في جميع التركة حتى يزداد حقه من زيادة المال
 وينتص بنقصانه كحق الورثة وصارت التركة كالشركة بينه وبين الورثة غنا
 توى شيء من التركة يتوى على التركة وما بقي يبقى على التركة فكان وارثا حقا ومعنى
 موصى له اسما والعزم للحكم والحق ولهذا لا اجتماع في التركة وصية متينة ووصية
 مرسلة تقدم الوصية المتينة ثم يقاسم الوصية المرسلة مع الورثة على قدر حقتهم واما
 واما ما يتعلق بمسائل الهلاك والاحتقاق والاداس لرجل بثلث ماله فاهلك او استحق
 وهو على الحقين لان الوصية مطلقة مرسلة لانه اضاف الوصية الى جميع ماله على العموم
 واليجمع فيكون له ثلث كل شيء من ماله فكان شريكا في التركة بمنزلة احد الورثة فاهلك

يملك على الشركة فالتاوصي بثلاث الدراهم وتلك الدراهم ثم هلك عندئذ دينار بعد موت
الوصي او قبل موته كان له ثلث ما بقي نصه من الدراهم ونصه من الدراهم لان هذه
وصية مفيدة لانه اوصى له بثلاث دراهمه ودنايرهم فقد قيد الرصية بنوع مال
خاص ولم يضمنها الى مال من ثلث كانت وصية مفيدة متعلق بذلك المال بقا وبطلانها
ولو كان اوصى بمسدين الدراهم وتلك الدراهم اذا هلك كل واحد الباقى لان الهلاك هو
الى حق الورثة فيبقى حق الوصي له في سكون جميع المال وذلك فحة دناير كان قبل
الهلاك فكان له حصة دناير من العشرة وخمسة دراهم وتلك الدراهم لان المال والبقيد
على هذا واذا مات عن الف وعبد قيمته الف واوصى ان يترك عبدا ورجل بثلاث ماله
فالثلث بينهم على احدى عشر للعبد ستة ولصاحب الثلث اربعة وللآخر واحد يبقى
هذه المسئلة تقسم على سبيل العول والمضاربة لان سبيل المنازعة بالاجماع لان
المنازعة لا تتحقق ههنا لانه لم يجمع في رقية العبد وصيانا لانه حق الوصي له
بالثلث في الحاية لا في الرقية لانه اوصى له بثلاث ماله مطلق بمنزلة احدى العشرة
وحق الورثة في الحاية اذا كان العبد موصى بعينه لانهم لا يملكون العبد الموصى
بعينه وان كان لا يخرج من الثلث لانه مقتضى البعض ومقتضى البعض لا يملك
وكذلك الوصي له بالثلث مرسلا فاذا لم يترك حقه في رقية العبد فلا يشارك
في العبد فيقسم على سبيل العول والمضاربة لان سبيل المنازعة والوجه فيه
ان يحتاج الى فرضية لها نصف وثلث ونصف سدس لان العبد موصى له بنصف
ماله لانه الفان الف وعبد قيمته الف والآخر ثلث ماله والآخر سدس ماله اقل
حساب يخرج منه هذه السهام اثني عشر فنصفه ستة وثلثه اربعة ونصها
سدسهم فيكون كل واحد عشر فاذا صار الثلث على احدى عشر فصار الجميع ثلاثة
وثلاثين فللعبد من ثلث المال ستة والعبد من جميع المال نصه وذلك ستة عشر
ونصف فيعقب منه ستة اجزا ويسمى في عشرة ونصف سهم والوصي له السدس
جزء واحد من احدى عشر الثلث فيكون له ذلك من المثلث بعينه لانه وصيته قيدت بها
والوصي له بالثلث يضرب اربعة اجزاء من احدى عشر من الثلث ويبقى اثنان عشر
نصف ذلك للورثة فقد استقام الثلث والثلاثاء ولو استحق نصف العبد
وصار نصف المثلث فالثلث على ستة ثلاثة للعبد وسهاما لصاحب الثلث وسهم
لصاحب السدس لانه لا استحق نصف العبد انتقص نصف وصية العبد فبقى
وصيته ثلاثة اسهم ولما ضلع نصف المثلث انتقص نصف وصية الوصي له
بالثلث وهو سهامان لا يفاضعت عليه وعلى الورثة لانه بمنزلة احدى الورثة وصية
صاحب السدس باقية على حالها سهم واحد لانه وصيته مفيدة بالف فصار الهلاك
معه فالى الورثة لانه وصيته يخرج من ثلث ماله اذا كان له سدس المثلث بعينه
فلما ضاع نصفها انتقل سدس ثلث ما بقى لانه سدس الكل ثلث النصف واذا صار
ثلث المال ستة صار الجميع ثمانية عشر فنصفه تسعة فيعقب من العبد ثلاثة اجزاء

من تسعة ويسمى ستة فيعقب ذلك الى النصف الاخر فيصير كله فحة عند الوصي له بالسدس
سهم من تسعة من الخمسة الباقية يبقى اربعة عشر فبقى المال على اربعة عشر سهام لها
الثلث واثني عشر العشرة وخمسة عشر على تسعة لانه بين نصيب صاحب الثلث وبين
العشرة موافقة بالنصف فان نصيب صاحب الثلث سهام ونصيب العشرة اثني عشر
وبين العبد والدين موافقة بالنصف فاقتصر نصيب كل واحد على نصه فصار سبعة
قال رحمه الله تعالى ولو رقيت اديبا او دورا له ثلث ما بقي اي لا اوصى بثلث
رقيقه او ثيابه او بثلث دوره فذلك ثلث ذلك وبقى الثلث وهو يخرج من الثلث ما بقي
من ماله كاله ثلث الباقي كما قال زفر لا الجنه تختلف فلا يمكن جمع خلاف المول
على ما بينا قالوا هذا اذا كانت الثياب من اجناس مختلفة وان كانت من جنس واحد
فما بمنزلة الدراهم وكذا كل مكمل او موزون كالدراهم لاني وقيل هذا قول الكل لان
الجميع اما يتحقق بقضا المتأخر عما اخبرها وعندها لا يتحقق بدون القضا بل
يتحقق ولا قضا فان لم يتحقق الجميع اجماعا والاسباب ان يكون على الخلاف لان كل ما يمكن
جمعه اجب بالقضا ان كان جمعه مقدرا وهذا هو المقنع في هذا الباب كما ترى بان
ان كان الجميع بدون القضا عند ما ينفذ اذا كانت الرصية بثلث الدراهم او الف على ما بينا
قال رحمه الله تعالى وبالثلث وله عين ودين فان خرج المثلث من العين وخرج
اليه اي اذا اوصى بالف درهم وله عين ودين فان خرج من ثلث العين دفع اليه لان
ايضا الحق كل واحد يمكن من غير جنس ياخذ قال في المبسوط اصل المسئلة متى كانت
التركة بعضها قايما وبعضها غير قايما يقسم القايمة بين الورثة والوصي له على السهام
التي تقسم لو كانت كلها قايمة اعتبارا للبعض بالكل ثم ما اصاب الديون من العين القايمة
من التركة جعل قصاصا ما عليه اذا كان ما عليه مثل حقه في العين او اكثر فان كان
اقل فتعذر وهذا اذا كانت التركة من جنس الدين وان كانت من خلاف جنسه بان
كانت عروض الدين دراهم او دناير فنحن رواية الرضا بان جعل نصيبه قصاصا
بما عليه وهو العين وفي رواية هذا الكتاب يحبس عنه من العين حتى يفي ما عليه
فاذا لم يوف وطالب صاحب الدين من القايمة ابيع نصيبه ببيع القايمة ويقض من
ثمنه دينه ثم المسائل مشبهة على فصول فصل في الوصية بالسهم في العين والدين وفصل
في الوصية بالدراهم والسهام معية وفصل في الوصية بالدراهم والعروض رجل مات
وترك ابين وامية درهم عينا وامية دينار على اديبيه واوصى لرجل بالثلث كانت
له نصف العين والنصف لغير الدين لانه العين تقسم بينهم اثلاثا ثلث للوصي
له وثلث لغيره لانه عليه وثلث للدين الا ان الدين لا يعطيه نصيبه لان
ما عليه اكثر ماله والتركة من جنس الدين فيجب ماله قصاصا ما عليه لان
ما عليه اكثر ماله والتركة من جنس الدين فان ما يخصه الميراث الدين ذهب بحصته
ما عليه ستة وستون وثلثان ويورث ثلاثة وثلثين وثلث بين الابن غير الدين
والوصي له نصيبان لانه صهيان ولو اوصى بربع العين والدين كان له نصف

العين ان جميع مال الميت ما يتاخرهم الموصى له ربيعة وذلك فحقه يبقى اية في حق كل
 ابن حنة وسبعين ما انه لا يعطى الدين شي من العين بل يطرح عنه نصيبه من الدين
 لانه لا فائدة في ذلك فيطرح ما عليه نصيبه وذلك حنة وسبعين ويورث من المال
 العين الموصى له وبين غير الدين على حنة اسم فمساء الموصى له وذلك حنة وثلاثة
 اخماسه للابن غير الدين ولو اوصى بنحو العين والدين اخذ الحنفية كل من العين او بين
 درهما وستون للابن الذي لا دين عليه ويعد الدين عند مثلها ففرق بين الوصية
 بنحو مطلق وبين الوصية بنحو مقيد بالفرق ان الوصية بالعين والدين وصية
 معتقة والوصية بالعين بغيره بغير وجه وصية يوم الموت اذا كانت وصية بغير
 من ثلث ماله لا يباين وهذا وصية بغيره من ثلث ماله لان وصية من العين والدين
 اربعون درهما منها وقد خرج من العين قدر وصية من زيادة فباخذ وصية من العين
 وذلك اربعون فاما الوصية المطلق بغيره في المال بقدر عشرين ماله في العين يوم
 القسمة لا فائدة في المال المطلق المرسل في العين فيكون له في المال المثل وذلك
 ثلاثة وثلاثين وثلث من العين ولو اوصى لرجل بربع ماله واخر ثلث ماله كان
 نصيب العين بينهما على ثمانية لصاحب الربع اربعة واربعة لصاحب الثلث لان
 اصل الزميمة من ثلاثة اذ لم يجز الورثة سهم الموصى له بقيه ان بين اثنين نصيبا
 لكل واحد منهم سهم اما ان ما يصيب المدين من العين يطرح لان ما عليه اكثر ماله ونسب
 الامة العين بين الابن غير الدين وبين الوصي له نصيبان لكل واحد حصص ويجب
 للابن للدين ما عليه حصة مثل حصل للابن غير الدين فصار العين من مال الميت
 حصة وحكا مائة وخمسة مائة عين حقيقة وحصة عينا حكما وهو قدر ما
 استوفاه الابن المدين وبقي على المدين حصة ثانيا ما دام معتبرا فلا بد من مال
 الميت ثم ما اصاب الوصي له من نصف العين يقسم بينها على سبعة لان اقل حصة
 له ثلث وربع اثني عشر فنحو الموصى له بالثلث في اربعة وحصل الوصي له بالربع في
 ثلاثة نصار جميع ذلك سبعة فاقسم الثلث على سبعة اربعة لصاحب الثلث ولصاحب
 لصاحب الربع فان ايسر الابن المدين وقدر على المدا اعتبر المال كله فيكون بين
 الورثة والوصي له اثلاثا ثم مات الوصي لها بينهما على سبعة لانه لما ايسر فلان مال
 الميت كان ما يتاخر فيكون ثلث ماله ستة وستين وثلثان فيقسم بين الوصي لها على سبعة
 كما وصفت واذا كان له مائة درهم عينا ودنيا على امراته ثم مات وترك امراته وابنه
 وادى بثلث ماله لرجل قسم العين بين الابن والوصي له على احدى عشر الموصى له اربعة
 فان قدرت المرأة على المدا كان الموصى له ثلث كل المال ستة وستين وثلثين والمرأة
 ثمن الباقي ستة عشر وثلثان يورث الفضل فاذا ادت قسم بين الابن والوصي له
 على احدى عشر قال رحمه الله واذا كانت العين وكلها خرجت يعني الدين له ثلثه
حتى يتبقى المثلث اي ان لم يخرج المثلث من ثلث العين دفع الى الوصي له ثلث العين
 ثم كل ما خرج من الدين دفع اليه ثلثه حتى يتوزع حقه وهو المثلث لان الوصي له

سزيك الورثة في الحقيقة المأثري انه لا يسلم له شي حتى يسلم للورثة ضعفه وفي تخصيصه
 بنحو بالورثة لانه العين مقدمة على الدين ولان الدين ليس بالمال في مطلق الحال ولهذا لو
 خلف انه لا مال له وله دين على الناس لا يحتسبوا ما يصير الا عند استيفاء وباقيان تناولته
 الوصية فيعدل النظر بقسمه كل واحد من الدين والعين اثلاثا هذا اذا الوصي لو ادرى قال
رحمه الله تعالى وبثلثة لزيد وعمر وهو ميت لزيد كله اي اذا الوصي لزيد وعمر وثلث ماله
 وعمر ميت فالثلث كله لزيد لان الميت ليس باهل للوصية فلا يترام الحي الذي هو اهل
 كما اذا الوصي لزيد وعمر وعمر اي يوسف انه اذا لم يعلم بموته كان له نصف في الثلث
 لان الوصية عند صحته لم ير وفلم يرض للميت الا نصف الثلث بخلاف ما اذا لم يعلم بموته
 لان الوصية لم ير في نفسه فكان راضيا بكل الثلث للميت هذا اذا كان المزارع مدوما في الاصل
 اما اذا خرج المزارع بعد صحته الايجاب بغيره بخصته ولا يسلم للاخر كل الثلث اي الوصية
 صحت لها وبقيت الشركة بينهما فبطلان حق احدهما بعد ذلك لا يوجب زيادة على حق
 الآخر مثاله اذا قال ثلث مالي لفلان وثلثا لفلان بن عبد الله انتم وهو فقير فمات
 الوصي وفلان بن عبد الله غني كان لفلان نصف الثلث وكذا لو قال ثلث مالي لفلان
 ولعبد الله ان كان عبد الله في البيت ولم يكن عبد الله في البيت كان لفلان نصف
 الثلث لان بطلان استحقاقه لفقد شرطه لا يوجب الزيادة في حق الآخر حتى لم يدخل
 في الوصية لفقده اهلية كان الكل للآخر وقد قدسنا بعض هذه المسائل وفي الزيارات
 اصله ان الوصية من اضيفت الى شخصين معينين ان كانا اهلا للاستحقاق كانت
 الثلث بينهما لانا الايجاب لما قد صرح لوجوب الاهلية لها عند الايجاب واما بعدت
 اهلية احدهما عن الاستحقاق بالموت ثبتت المزاوجة في الايجاب بسبب ايجاب النصف
 لكل واحد منهما كالواوصى بالثلث لا يجيز لورثته لم يكن للاجنبي الا نصف الثلث
 وان لم يثبت الاستحقاق لصحة الايجاب لما لوجود الاهلية فيها واما لم يكن احدهما
 اهلا للاستحقاق عند الايجاب كان الثلث كله للاهل كالواوصى بالثلث لفلان
 ولحايطة وكذا اذا قال اوصيت بثلث مالي بين فلان وفلانا واحدهما ميت فنصف
 الثلث للآخر وكذلك لو قال بين فلانا وبين هذا واسارا الى حايطة ونحو لاني
 كلمة بين تقتضي الاشتراك او النصف الامر لو قال ثلث مالي بين فلانا وفلانا
 وسكنت لم يكن له الا نصف الثلث وكلمة بين ملفوظ ساكنا معينين او احدهما
 حي والآخر ميت وكان الاشتراك موجب للنظر لا يحكم المزاوجة في الحمل بخلاف
 ما لو قال ثلث مالي لفلان وفلانا واحدهما ميت لان الاشتراك والتشريف هنا يحكم
 المزاوجة لا يوجب اللفظ لان اللفظ يقتضي المنفاد بالكل لا يباين ولو قال ثلث مالي
 لفلان ولعقبه ثم مات الوصي فالثلث كله لفلان والوصية لعقبه باطله لانه جمع
 بين الموجود والمعدوم في الايجاب لا يوجب عقبة فلانا من يخلفه بعد موته فلا ينصوب
 عقبة في حياته واستحقاقه الوصية حال حياة الوصي له والمقبى معدوم حال حياته
 والايجاب للمعدوم لا يصح ولو قال لفلانا ولولدي عبد الله فالثلث كله لفلان لان

الوصية لو لم يولد عبد الله انما تناول ولده عند موت الموصي لا عند المصا لان ارض الموصي
 ولو ارسل الموصي به فقال ثلث مالي لفلان ينصرف الي ثلث مالي يوم موت الموصي
 لا يوم الوصية فلا يصح ايجاب الوصية له فصار كأنه اوصى لفلان لا غير وحققت
 ان العين تفرق بالمشافة اليه لا بالصفة فلم يتحقق الوصية لتناول الميجاب وعين
 انما تفرق بصفته وانما يتناول الميجاب اذا وجد فيه تلك الصفة عند موت الموصي
 فاذا لم يوجد الصفة لم يتناول الميجاب فكان الثلث للاخر وكذلك لو قال ثلث مالي
 لفلان ان مات وهو حي ولفلان ابن فلان فان مات وهو حي فالثلث بينهما وان
 مات قبل موته كان للثاني النصف لا غير لما قلنا ولو قال ثلث مالي لفلان ولبن اخر
 من ولد فلان ثم مات الموصي وولد فلان كالم اعني ما لثلث كله لفلان لانه ضم الى فلان
 شخصاً موصوفاً كأنه فقير او ما اشاد الي العين فيكون مريلاً لا محبة فيصير فيه
 حالة الموت اذ وقت المصا وقوله لو انتم يتناول من احتاج بعد ان كان غنياً
 وداناً كان فقيراً من الاصل لان هذا اللفظ انما يستعمل بمن احتاج بعد ان كان غنياً
 وفي الخبر معه زيادة ثواب وقد ذهب الشيخ اليه لقوله عليه الصلاة والسلام انكم اكرم
 عزيز قوم ذله وغنياً افتقر وعالمين الجهال فيجوز ان يكون الموصي قصد بالتخصيص
 هذه الزيادة والله سبحانه فتكلم اعلم بالصواب لما عرف فكانت وصية الارث لامرأته
 واوارث له غيرها ثم اوصى بذلك العبد كان كله للاجنبي ولها نصف البقية بالميراث
 قيل الصواب لها ثلث البقية بالميراث لانه وصية الاجني بقدر الثلث وصية قوية
 مقدمة على الميراث وذلك ثلث العبد للموصي لم يقصر بقى عبد وثلث عبد المرأة بالميراث
 ربع البقية وذلك ثلث عبد ثم تنفذ وصية الاجني في الثلث البقية من عبد بغيره
 وظلوه عند حق الورثة يبقى ثلثا العبد الباقية بلا وصية وارث ينصرف الي ثلث المال
 والجواب عنه ان الوصية للاجنبي اقوى من الوصية لها وايجاب الوصية للاجنبي
 رجع عن الوصية لها فاذا كانت عند الوصية الضعيفة لا يصرف الي بيت المال
 الا النصف بان اوصى لها باحد العبدين ولم يوص بذلك العبد للاجنبي كان لها
 نصف العبد الباقية بالميراث لانه ذلك ربع اصل ماله والنصف لبيت المال فعند الوصية
 القوية الاجني اولى ان لا يصرف الي بيت المال الا النصف ولو كان الاجني قاتل
 الزوج كان العبد له وللراة نصف الباقية بالميراث لما بينا ولو اوصى للمرأة باحد
 العبدين وللاجني بالآخر كان للاجنبي ثلثا عبيد يبداه اربعة من ستة فصار كل
 عبيد على ستة وكلاهما اثني عشر وللراة ربع ما بقي من العبدين سهمان من ثمانية
 بالميراث سهم ونصف من عبيدها ونصف سهم من الاجني يبقى لها من وصيتها اربعة
 ونصف ويبقى للاجنبي من وصيته اثنان يفرز كل واحد بذلك في السنة الباقية فاذا
 اودت تصح الفريضة جعلت كل عبيد مائة وستة وخمسين سهماً لان الباقية للمرأة
 اربعة وللاجني سهمان فيكون ستة ونصف فاما انكسر بالنصف فاضعف لنزول
 انكسر فصار ثلاثة عشر فاذا صار نصف المال على ثلاث عشرة صار الكل ستة وعشرين

فاضرب

فاضرب اصل الصاب وذلك اثني عشر في ستة وعشرين فتصير ثمانية وخمسين ياخذ الموصي
 مائة واربعه والباقي للمرأة بوصيتها ويمرأها لان الاجني ياخذ ثلثا عبيد وذلك مائة
 واربعة اسهم وتأخذ المرأة ربع ما بقي وذلك اثنان وخمسة مائة وخمسة وستون
 سهماً يقسم بينهما على ثلاثة سهماً تسعة اسهم من ذلك وذلك ثلاث مائة وثمانية واربعين
 للاجنبي من عبد الموصي به له فاذا ضمت ذلك الى مائة واربعه صار كله مائة واثنان
 وخمسين اصله ان الوصية للقاتل بمنزلة الوصية للوارث حتى لا تجوز الا باجازة
 الورثة عند ابي حنيفة وعندها لا تجوز اصلاً لما ياتي في بابها واذا اوصى بماله كله
 لقاتله واوارث له وبكله لا اجني قيل للاجنبي ثلث المال والثلث للقاتل لا لثالث
 ثلثا المال صار مستحقاً للاجنبي بوصية قوية والمستحق بالوصية العوية بتطلبه
 الوصية الضعيفة ضرباً واستحقاقاً يبقى ثلثا المال استوت وصيتهما لانه لا
 وصيتهما فيما زاد على الثلث ضعيفة حتى لا تستغنى بها باجازة الارث فاذا تساوى
 في الوصية ساوى في القسمة واذا مات امرأة وترك زوجها واوصت للاجنبي بثلثي
 ماله ولقاتلها بماله للزوج ثلثه والثلث الباقية بين الاجني والقاتل ثلاثة عند
 محمد للقاتل من سهمان ويكون المال كله من تسعة للاجنبي او اربعة وللزوج ثلثه
 بقي ثلثه للاجنبي سهم وللقاتل سهمان وعند محمد الباقية بينهما نصفان لان هذه القاتل
 لا يضرب بمصا مستحقاً للزوج بالميراث وانما يضرب باقياً وهذا الثلث للاجنبي
 كذلك فصار الثلث سهماً نصفاً والقسم من ستة للاجنبي النصف ثلاثة وللزوج
 سهمان والقاتل سهم وعند ابي يوسف لا تجوز الوصية للقاتل ابداً وان لم يكن له
 وارث وبين ان اذ لم يكن لها وارث غير الزوج جاز اقرارها لان المانع من
 صحة اقرار الميراث لوارثه حتى ساير الورثة حتى لو صدقوه كان المأخذ صحيحاً
 وقد نقض المانع هنا لانعدام الارث لها فصح اقرارها ولا اقلها زوجها واجني
 عدائم عفت عنها فاوصت للاجنبي بنصف ماله جازت الوصية ولا ميراث للزوج
 لانه قاتلها القاتل بعد يحرم عن الميراث فقد التفت بمن لا وارث لها اصلاً فجازت
 الوصية للقاتل لان المانع من جواز الوصية وجود الارث واوارث لها فقد المانع
 قال رحمه الله تعالى ولو قال بين زيد وحمزة لزيد نصفه اي اذا قال ثلث مالي
 بين زيد وحمزة ميت كان لزيد نصف الثلث لانه كلمة بين ترجب التخصيص فلا
 يتكامل لعدم المراجعة بجملة ما اذا قال لفلان وفلان فاما احدى هاتين حيث يكون
 الحي كل الثلث لان الجملة الاولى كلام يقتضي الاختصاص بالحكم لاني العطف يقتضي
 المشاركة في الحكم المذكور والمذكور وصية بكل الثلث والتخصيص بحكم المراجعة فاذا
 زالت المراجعة تكامل الميراث ان من قال ثلث مالي لفلان وسكت كان له جميع الثلث
 ولو قال ثلث مالي بين فلان وسكت لم يستحق الثلث كله بل نصفه الميراث الى قوله
 تتج وينهم ان المأة قسمة بينهم اقتضى ان يكون النصف بدليل قوله تتج لها ضرب وكلمة
 يوم معلوم قال رحمه الله تعالى وبالله له ولا مال له له ثلث ما يملكه عند الموت لان

فاضرب

الوصية عقد يختلف مضاف الى ما بعد الموت ويثبت حكمه بعده فيستلزم وجود المال
عند الموت سواء اكتسبه بعد الوصية او قبله بعد ان لم يكن الموصي به حينما اوصى بها
واما اذا اوصى بيمين او بنو من ماله كذا غنمه فمكنت قبل موته تبطل الوصية لانها
تمتقت باليمين فتبطل بغير انما قبل الموت حتى لو اكتسب غنما اخرى او عينا اخرى بعد
ذلك لا يتعلق حتى الموصي له بذلك ولو لم يكن له غنم عند الوصية فاستفادها ثم مات
ان الوصية نهي لانها لو كانت لمصلحة المال نهي فكذا اذا كانت لمصلحة غيره لان المصير
وجوده عند الموت لا غير ولو قال له شاة من مالي وليس له غنم يعطى قيمة شاة لانه
لما اضاف الشاة الى المال علمنا ان مراده الوصية بالقيمة الشاة اذا ما ليتها توجد في
مطلق المال الماترى الى قوله عليه السلام في حق من ابل الساية شاة وعين الشاة
لا تجوز في الابل وانما ترجع باليتها ولو اوصى بشاة ولم يصفها الى ماله ولا غنم له قبل
لانته لا يصح اضافتها الى المال وبدون الاضافة الى المال يعتبر صورة الشاة وعينها
وتبطل به لانه لما ذكر الشاة وليس في ملكه شاة علم ان مراده المالية ولو قال شاة من
غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة لانه لما اضافها الى الغنم علمنا ان مراده عين الشاة
حيث جعلها حزام الغنم بخلاف ما اذا اضافها الى المال وعلى هذا يخرج كل فرع من
اذا عاين المال كالبحر والشعب ونحوها ولو شاء من غنمي ولا غنم له فالوصية باطلة
لانه لما اضافه الى الغنم علمنا ان مراده عين الشاة حيث جعل حزام الغنم علم ان
دفع في عبارة الوقاية ولا شاة له موصى ولا غنم له الواقع في عبارة الهداية في
وضع هذه المسئلة فتعالى صدر الشريعة في شرحه للوقاية واعلم انه قال في الهداية
ولا غنم له وقال في المتن ولا شاة له وبينهما فرق لان الشاة فرد من الغنم فاذا لم يكن
له شاة لا يكون له غنم لكن اذا لم يكن له غنم لا يلزم ان لا يكون له شاة لاحتمال
ان يكون له واحدة او كئيد فعبارة الهداية تنادلت صورتين ما اذا لم يكن له شاة
اصلا ومن لا يكون له شاة لا غنم له فبني صورتين تبطل الوصية وعبارة المتن
لم تتناول الصورة الاولى ولم يعلم منها الحكم في الصورة الثانية فعبارة الهداية
اشتمل واحوط انتهى كلامه ويرد عليه صاحب الاصلاح والمباضاج حيث قال في شرحه
انما قال ولا شاة ولم يقل ولا غنم له كما قال صاحب الهداية لان الشاة فرد من الغنم
فاذا لم يكن له شاة لا يكون له غنم بدون العكس والشرط عدم الجنس لعدم الجمع
حتى لو وجد الفرد يصح الوصية ينهي عما ذكرنا فنقول الحاكم الشهيد في الكافي ولو قال
شاة من غنمي او قنينة من حنظلي فان الحنظلة اسم جنس لا اسم جمع انتهى وقال
في حاشيته اخطاه من اصرر الشريعة حيث قال تبطل الوصية في صورتين انتهى قصد
بعض المتأخرين ان يجب عنه بعد نقل كلام صدر الشريعة واعتراض عليه بعض
المفاضل بما حاصله ان عبارة الوقاية هي الصواب وان الحكم في الوجود الفرد صحة الوصية
ورغم ان الشرط عدم الجنس لعدم الجمع قلت بعد تسليم ان الغنم اسم جمع لا اسم جنس
ان بني الغنم كان يقع في عبارة الهداية وعمامة الكتب هذا الصواب وانه لا ينعقد الوصية

بوجود شاة واحدة لان الشرط عدم الجمع لا عدم الجنس كما زعم المعتز لان اوصى بشاة
من غنمه فاذا لم يكن له غنم بل فرد لم يتحقق شاة من غنمه تبطل الوصية فهذا هو السر
في تعميم الغنم دون الشاة الى هنا كلامه فان منه اسم شاة وبلغة لامهات اولاده
وهي ثلاث والفقراء المساكين هذه ثلاثة من حصة وهم للفقراء وهم للمساكين اي اذا
اوصى بثلث ماله لامهات اولاده والفقراء والمساكين وامهات اولاده ثلاث يقسم الثلاث
اخرى اثلث ثلاثة اسم ولكل طائفة من المساكين والفقراء اسم وهذا عند اي حقيقة
واي يعنى وقال محمد يقسم اسماء لان المذكور اشياء ولفظ الجمع واذناه في
الميراث اشياء قال الله تعالى وان كان له اخوة فلا هم الشيء وقال تعالى وان كان نساء
فوق اثنين الموتى والمراد بالاثنين اشياء فكان لكل طائفة اشياء وامهات الاولاد
ثلاثة فكان المجموع سبعة فيقسم اسماء قلنا اسم الجنس المجلى بالت واللام يتناول
الهدف مع احتمال الكل كالغرض المجلى بها لانه يلزم بها الجنس اذا لم يكن ثم معه قل
الله تعالى لا تحل لكن النساء من بعد وقال تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي ولا يحمل بينها
تعيين الهدف لشعور ارادة الكل ولهذا الوجوه لا يتقوى العيب بجانب واحد
فيتناول من كل فرقة واحد وامهات الاولاد ثلاث فيراد السهم حصة وليس فيما تلى
وكالة على ما ذكر لان المذكورين الميتين نكرو وكلا من في العرفه حتى لو كان فيها نصف
فيه منكرا قلنا كما قال ثم هذه الوصية تكون لامهات اولاده اللافي يعتق بموته
دونا اللافي عقن في حياته من امهات الاولاد لان الاسم لهذه في العرف واللافي عقن
حال حياته يراد لامهات اولاد وانما نصرف اليه الوصية عند عدم اوليك لعدم من
يكون اولى منه بهذا الاسم ولا يقال ان الوصية لملوكة بالمال لا يجوز لان المبدء لا يملك
شيئا وانما يجوز له الوصية بالعتق او ببرقته لكونه عقفا فوجب ان يكون لامهات
اخوانه التي عقن حال حياته لانا نتول العتق لا يجوز لها لها لوجازت لها
لملكته حال نزول العتق بهن لكون العتق والتملك معلقا بالموت والتعلق
يتبع عليه وهو اما فكذا تلك من يعتق وهو اما وهو لا يجوز لان الوجازة احتمالا
لان الوصية مضافة الى ما بعد عقن لا حال حلول العتق بدلالة حال الوصي لانه
قصد تملكه ولا يتصور ذلك الا بعد العتق فيصرف اليه تصح الكلامه قال في
العناية وجه الاعتناء ان الوصية مضافة الى ما بعد عقنها لا الى حال حلول العتق
لما بدلالة حالة الوصي لان الظاهر من حاله ان يقصد بايصا وصية صحيحة لا
باطلة والصحيحة هي المضافة الى ما بعد العتق كذا في عامه الشروح وعنده جماعة
من الساج الى الذخير وعمل الامام قاضي خان والامام المجيزي عن هذا وقال المجاز
الوصية لامهات اولاده فلان وان ثبوت الوصية وعملها بعد الموت وهو حارس
بعد للموت فيجوز الوصية لهن كما ذكر صاحب النهاية نقل عن هنا ثم قال في العناية فان
قبل الوصية بنك المال لعبه جائز ولم يقت بعد موته وام الولد ليست اقل خلا
منه فكيف ثم نهي لها الوصية فيا سواء اجيب بما الوصية بنك المال لعبه انما

جاءت لتناوله تلك رقبته فكانت وصية بركة اعتاقا وهو يومئذ مضافا
بمخلاف ام الولد فان الوصية ليست اعتاقا لانها تنقذ بموت المولى وان لم يكن ثمة
وصية اصلا ولتقابل ان يقول الوصية بثلث المال اما ان صادفها بعد موت المولى
وهي حرة او امة فان كان الاول فلا وجه لنفي العتق وان كان الثاني فكذلك
لانها كالعبد الموصى له بثلث المال والجواب انها ليست كالعبد لان عتقها لا بد ان
يكون بموت المولى فلو كان بالوصية ايضا توارثا مستقلا على مطلق واحد
بالنقص وهذا رتبته وتلك باطل الى هذا لفظ العناية وفيه مقدار بشرى اي
يوسف في رجل اوصى لامهات اولاده وله امهات اولاد عتق قبل موته وامهات
اولاد عتق بموته فالوصية لا تكون الا للتي اعتق بموته وان لم يكن له الا امهات
اولاد عتق في حياته فالوصية لها ولو اوصى لامهات اولاده بالثمن ولو اوصى
وله امهات اولاد عتق في حياته ومواليات سواها اعتبرت كل فريق على
حد ولو اوصى بثلث ماله لمواليه ولم يذكر امهات الاولاد دخلت امهات الاولاد في
الوصية **الفصل الثاني عشر في الوصية لاولاد رسول الله صلى الله عليه**
وسلم والعلوية والشيعة ومجبي اولاد رسول الله والفقهاء والعلماء واصحاب الحديث
سبل النقية ابو جعفر عن رجل اوصى لاولاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر ابو نصر
بن يحيى كان يقول الوصية لاولاد الحنف والحسين ولا يكون غيرها اما العلوية فهل
يدخلون في هذه الوصية قال ينظر كل من كان ينسب الى الحسن والحسين ويتصل
بهم يدخل في هذه الوصية لانه كان للحسن رضي الله عنه ابنة زوجت من ولده رضي الله
عنه واذا اوصى للعلوية فقد حكمي عند الفقيه ابو جعفر انه لا يجوز ان لا يحصى
وليس في هذا الاسم ما ينسب عن الفقر والحاجة ولو اوصى لقراء العلوية يجوز وعلى
هذا الوصية للفقهاء لا يجوز ولو اوصى لفقهاءهم يجوز وقد حكمي عن بعض شيوخنا
ان الوقت على مسلم السجدة يعلم الصيام فيه يجوز ان عامهم الفقر والقرايم الغالب
نصار الحكم للعلوية كالشروط قال الشيخ امام شمس الماية الخوازي كان القاضى اماما
يقول على هذا الصيحة اذا اوصى لطلبة العلم او لطلبة علم كذا يجوز ولو اعطى الوصية واحدا
من فقرات طلبة العلم او من فقرات العلوية جاز عند ابو يوسف وعند محمد لا يجوز الا اذا صرف
الى اثنين منهم فصاعدا واذا اوصى للشيعة ومجبي آل محمد صلى الله عليه وسلم المقيمين
ببلدة كذا فلم يعلم بان في الحقيقة كل مسلم شيعة ومجبي آل رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا يجوز في ديانتهم الا ذلك واما ما روي عليه الوهم من ان اوصى بفراده الذين
يعرفون بالميل اليهم وصاروا موسومين بذلك دون غيرهم فقد قيل الوصية باطلة
قياسا اذا كانوا لا يحصى ويكون للفقراء استحقاقا على فليس مسئلة التام وقال
الفقيه ابو الليث الوصية باطلة اذا كانوا لا يحصى واذا اوصى للفقراء المتأخرين
الفقيه ابو جعفر انه قال الفقيه عندنا من يلزم منه النقص الغاية وليس المنفعة بنقية
وليس له من الوصية نصيب قال الفقيه ابو جعفر ولم يكن في بلدنا احد يسمى فيها غير

الى كبره اعشى شيخنا وقد اخذ ابو بكر الفارسي وبذل ما كثر لطلبة العلم حتى نادوه في مجلس
ايها النقية واذا اوصى اهل العلم ببلدة كذا فانه يدخل فيه اهل الفقه واهل الحديث
وكما يدخل من يتعلم الحكمة وفي الحاشية وما يدخل فيه من يتعلم الحكم وهل يدخل فيه المتكلمون
لا ذكر فيه وعن ابي القاسم فعلى قياس هذه المسئلة لا يدخل فيه الوصية للمتكلمين
واذا اوصى بثلث ماله على فقرات طلبة العلم من اصحاب الحديث الذين يتعلمون الى عدة
منسوبة في كونه كذا وكذا يدخل المتعلم الفقه اذا لم يكونوا من جهة اصحاب الحديث ويتناول
من يقرأ الحديث ويصحح ويكون في طلب ذلك سواء كان شغوي المذهب او حنفي
المذهب او غير ذلك ومن كان شغوي المذهب الا انه لا يقرأ الحديث ولا يصحح ولا
يكون في طلب ذلك لا يتناول اسم اصحاب الحديث والله اعلم بالصواب قال
الله تعالى وبثلثه لزيد ولما كان لزيد نصفه ولم ينصفه اي اوصى بثلث ماله
لزيد والمساكين كان لزيد النصف والمساكين النصف وهذا عندنا وعند محمد
ثلاثة لثلاث وثلثاء للمساكين وقد بينا ما خذ كل واحد من الزيتين قال رحمه الله
وباية لرجل وباية لآخر فقال لآخر اشركك معها له ثلث كل باية وباية له وباية
لآخر فقال لآخر اشركك معها له نصف ما لكل واحد منها اذا اوصى لرجل باية درهم
ولآخر باية ثم قال لآخر قد اشركك معها فله ثلث كل باية ولو اوصى لرجل باية درهم
درهم وآخر بايتين ثم قال لآخر قد اشركك معها كان له نصف ما لكل واحد منهما
لا الشراكة للمساواة لغة ولهذا حمل قوله تعالى فمما شركا في الثلث على المساواة
وقد امكن اثبات المساواة بين الكل في الاول لاستواء المالكين في اخذهم بكل واحد
منها ثلث المائة فتم له ثلثين المائة وياخذ كل واحد منها ثلث المائة ولا يمكن المساواة
بين الكل في الثانية للثناوت المالكين فخذ كل واحد منها ثلث المائة ولا يمكن المساواة
منها بما سماه له في اخذ النصف من كل واحد من المالكين ولو اوصى لرجل تجارية وآخر
بجارية اخرى ثم قال لآخر اشركك معها فاما كانت قيمة الجارية ثلثين متفاوتة كانت
له نصف كل واحدة منها بالاجماع وان كانت قيمتها على السواء فله ثلث كل واحدة
منها عندنا وعند ابي حنيفة له نصف كل واحدة منها بناء على انه لا يرى قسمه الرقيق
فيكونا كجنتين مختلفين وهما يريانها فصار كالدرهم المتساوي ولو اوصى لرجل
بثلث ماله ثم قال لآخر اشركك او جعلتك معه في الثلث بينهما ما ذكرنا قال صاحب
العناية وما ذكره المؤلف استحقاقا والعتق له نصف كل باية لان لفظ الشراكة يقتضي
الشراكة عند الماطلاق قال الله تعالى فمما شركا في الثلث وقد اشرك الثالث فيما اوصى
به لكل واحد منها في استحقاق المائة وذلك يوجب ان يكون له نصف كل باية ووجه
الاحتجاج ان ابنت الشراكة بينهم وهي تقتضي المساواة وانما ثبت المساواة اذا لم يحدد
من كل واحد منها نصف المائة فمما شركا في شراكة واحدة فلا يقتضي اشراكه
اياه مع كل واحد منها شراكة اخرى **قال** رحمه الله تعالى وان قال لورثة فلان علي
دين فصدقوه فانه يصدق الى الثلث وهذا استحسان والعتق لا يصدق لان

المقار بالجهول وان كان صحيحا لا يحكم به بالبيان وقوله فصدقوه بخلاف للشرع لان
 المدعي لا يصدق الا بحجة فيستعين بجملة اقرار مطلقا فلا يعتبر فسادا كن قال كل من
 ادعى علي شيئا فاعطوه فانه باطل لكونه بخلاف للشرع اما ان يقول ان الوصية
 ان يعطيه فحينئذ يجوز من الثلث وجه الاستصحاب اما تعلم ان قصد تقديمه على الورثة
 وقد امكن لتقدير قصد بطريق الوصية وقد يحتاج اليه من يعلم باصل الحق عليه دون
 مقدار فيسمى في فريخ ذمته فيجعله وصية جعل التقدير فيها الى الموصي له كانه قال
 لهم اذا جاءكم فلا تادعوني شيئا فاعطوه من مالي ما شئتم فصدقوا فصدقوا الى
 الثلث فالتك رحمه الله تعالى فان اوصى بوصايا اي مع ذلك عزل الثلث لاصحاب
الوصايا والثلثاء للورثة وقبل كل صدقة فيما بينهم وباتقي من الثلث فله وصايا
 اي لاصحاب الوصايا لا يشاركهم فيه صاحب الدين واما عزل الثلث والثلثاء
 لان الوصايا حقوق معلومة في الثلث والميراث معلوم في الثلثين وهذا ليس
 بدني معلوم ولا وصية معلوم ولا التزام معلوم فقد مناه هذا المعلوم في الاقرار
 فانما اخرى وهي ان احد الزميتين قد يكون اعرف بمقدار هذا الحق وما يتعلق به
 وربما يختلف في الفضل اذا ادعاه الخصم فاذا اقرزنا فقد علمنا ان في الشركة وينا
 شائعا في جميع الشركة فيورث اصحاب الوصايا والورثة بينهما فاذا بينوا شيئا اخذ
 اصحاب الوصايا بذلك ما اقروا به والورثة بشئ ما اقروا به لان اقرار كل فريق نافذ
 في حق نفسه فيكون بحصته واما ادعى المرفعه اكثر من ذلك فكل طرف في حق علم
 العلم لانه تخليف على نفل الغير قال العبد الضعيف الراعي عن ربه الكرم هذا من كل من
 حيث ان الورثة كانوا يصدقونه الى الثلث ولا يلزمهم ان يصدقوه في اكثر من الثلث لان
 اصحاب الوصايا اخذوا الثلث على تقدير ان يكون الوصايا يستغرق الثلث كله ولم
 يبق في ايديهم من الثلث شي فوجب ان لا يلزمهم تصديقه قال صاحب العناية هاله
 انه تصرف بشبه الاقرار لفظا وبشبه الوصية تنفيذا باعتبار شبه الوصية اصد
 في الزيادة على الثلث وباعتبار شبه الاقرار بحمل شائعا في الثلث ولا يخص بالثلث
 الذي لاصحاب الوصايا علما بشيئين انتهى وقد سبقه تاج الترمية الى بيان
 حاصل هذا المقام بهذا الوجه اقول فيه كلام وهو ان العمل بمجموع الشئين ان
 كان امرا واجبا كما هو الظاهر المعروف فبالهم لم يعملوا بسببه الاقرار في هذا التصرف
 اذا لم يوص بوصايا غير ذلك كما تقدم بل جعلوه وصية جعل التقدير فيها الى الموصي له
 كما اذا قال اذا جاءكم فلا تادعوني شيئا فاعطوه من مالي ولم يعتبروا شبه الاقرار قط
 حيث لم يعملوا به كما اصله في تلك الصورة وان لم يكن ذلك امرا واجبا فكيف يصح ذلك
 تقبلا لجواب هذه المسئلة في هذه الصورة واعترض عليه بعض الفضلاء بوجه
 اخر حيث قال فيه بحث لا يرد فبقوله في هذه الصورة لانه الثلث ولا ياكل منه بل
 يوزن بقول الورثة واصحاب الوصايا فتأمل انتهى وقصد بعض المتأخرين ان يجب
 عنه فقال في الحاشية بعد نقل ذلك قلت بعد تسليم ذلك ان عدم التصديق في الزيادة

على الثلث لا يجب التصديق في الثلث فالعق لا يصدق في صدقة دعوى الزيادة بل في
 بقول فلاحبار فتأمل انتهى قال رحمه الله تعالى اجنبي ووارثه له نصف الوصية
وبطل وصية الورث اي اذا اوصى لاجنبي ووارثه كان لاجنبي نصف الوصية وبطلت
 للوارث لانه اوصى بما يملك وبما لا يملك فصح فيما يملك وبطل في الاخر بخلاف ما اذا اوصى
 لحي وصية حيث يكون الكل للحي لا الميت ليس باهل للوصية فلا يصح بخلاف الوارث
 فانه مناههما ولهذا فصح باجازه الورثة فانفردا وعلى هذا اذا اوصى للمقاتل والاجنبي
 وهذا بخلاف ما اذا اقر عين او دين لوارثه وللاجنبي حيث لا يصح في حق الاجنبي ايضا
 لان الوصية ان تصرف وهو يملك مبداءا والشركة ثبت فكما للمالك فصح في
 حق من يستحقه دون الاخر لا بطلان التملك لاحدهما لا يوجب بطلان التملك من
 الاخر اما المقار بها اخبار عن كاي وقد اخبر بعض الشركة في الماضي والوجه لا
 بدوه هذا الوصف لانه خلاف ما اخبر به ولا الى اثبات هذا الوصف لان يصير
 الوارث فيه شركا ولانه لو وقع الاجنبي ميا كان للوارث ان يشاركه فيه فيبطل
 في ذلك العقد قال في النهاية قال القزويني هذا اذا انصافا اما اذا انكر الاجنبي شركة
 الوارث او انكر الوارث شركة الاجنبي فانه يصح اقراره في حصة احدى الاجنبي عند
 محذ لان الوارث من يبطل في حقه ويبطل في حق شركه فيبطل في حقه وبقيت في
 نصف الاخر وعندها يبطل في الكل لان حق الوارث لم يغير عن حق الاجنبي واما اوجه
 مشترك بينهما كايضا في المبسوط مساله على فصول ادها في الوصية لاجنبي ولوارثه
 والثاني في الوصية لاجنبي مع احد الزوجين والثالث في الوصية للاجنبي وللقاتل و
 الرابع في الوصية بالبيع من الوارث او من الاجنبي رجل اوصى لاجنبي ولوارثه فلا اجنبي
 نصف الوصية لان الما ايضا ابتداء الجواب وتفاضل في ما يملك فصح فيما يملك وبطل فيما
 لا يملك ولم يبطل هذا بطلان الاخر لان الشركة بينهما في حكم الجواب ويبطل في بعض
 الحكم لا يبطل الجواب بخلاف ما اذا اقر المربي لاجنبي ولوارثه في كلام واحد او انكر الاجنبي
 الشركة بطل الكل عند اي خيفة واي يوسف لان الاشتراك هناك محض عن لان
 الاقرار اخبار عن كاي سابق والخبرينا على الخبر به فكان الخبر به بمنزلة العلة والخبر
 بمنزلة الحكم للعلة فاذا لم يثبت الخبر عنه وهو الاشتراك لم يثبت حكمه وهو الخبر ااصله
 ان الوارث اذا كان محال لا يجوز جميع الميراث فالوصية بمقدار الثلث للاجنبي مقدمة في
 التنفيذ في حق هذا الوارث وفيما زاد على الثلث مؤخره فان الوصية بالثلث متع فافز
 عن غير اجازة فكانت وصية قوية مستحكة فيكون في التنفيذ مقدمة والوصية بازاد
 على الثلث واهية ضعيفة لانه لا يجوز الا باجازه لتعلق حق الورثة به فكانت مؤخره
 عن حق الورثة لحي هتم متأكد فاذا وصل الى الوارث حقه صار كمن لا وارث له فتصدق
 وصيته فيه والثاني ان من لا وارث له فهو وصيته بجميع المال الموجود المطلق وهو الكسنة
 واهلية امرا مات عن زوج وارثه بنصف ما لا اجنبي جاز وللزوج الثلث وهو
 نصف الثلثين والوصي له النصف يبقى لبيت المال لان وصية الاجنبي بقدر الثلث

مطلق
 اقر عين او دين لوارثه
 ولا اجنبي ولا قاتل ولا
 في صا الوصية
 ايضا

وصية موكفة فكانت في التفتيد مقدمة نصا والثلث مستحقا بالوصية في بطل المارث
فيه فبقى تركها لثاني المال فلهذا ربع نصف ذلك وهو ثلث الكل يبقى ثلث اخر وليس
له مستحق بالميراث فيستند فيه الوصية في ثلثه وذلك سدس فوصل الى الموصلة نصف
المال وبقى سدس لاوصية ولا وارث فيه فيصرف الى بيت المال ولا تكون لومات الرجل
عن امرأة وادعى باله كلفه لا يجني ولم تجز المرأة فللمرأة السدس وخمسة اصداس للوصي
له لان الثلث صار مستحقا بالوصية بقيت التركة ثلثا المال فللمرأة ربع ذلك والباقي
للوصي له لان الوصية مقدمة على بيت المال ولو ماتت عن زوج وادعت لقاتلها
بالنصف يأخذ الزوج النصف او الاول لقاتل النصف الاخر وفي وصية ضمنية لانه
بمنزلة الوارث فيقدم الميراث عليها فيستحق الزوج او المال بالمارث والنصف
الباقى فادفع عن حق الوارث فيستند الوصية فيه للقاتل كما يستند الوصية للقاتل
في تركه من لا وارث له ولو تركت عبيدين قيمتهما سوا وادعت باحدهما لزوجها فله العبد
بالمارث والوصية لانه يستحق لما فضل عن فرضه فيكون عاريا عن حق الغير فصحت
الوصية لفقد المارث اصله اما الوصية للمارث بالثلث بمنزلة الوصية للاجنبي بما
زاد على الثلث حتى لا يستند كل واحد منهما الا باجازة الورثة لانهما صادفت محلا
مستحق به حق بعض الورثة ينتوقف على اجازتهم والله اعلم قال رحمه الله تعالى
وبنياب متساوية لثلاثة تضاع ثوب ولم يدري والوارث يقول لكل هلك حنك
بطلت اي اذا اوصى بثلاثة اثواب متساوية وهي جيد ووسط وردي لثلاثة اثنان
لكل واحد منهم ثوب تضاع منها ثوب ولا يدري ايهم هو والوارث يحجج ذلك بان
يقول لكل واحد منهم هلك حنك او حق ادر كم ولا ادري من هو فلا ادفع اليكم شيئا بطلت
الوصية لان المستحق مجهول وجهه انتم صحة المضا وتحصيل غرض الوصي في بطل
كا اذا اوصى لاحد الرجلين وقول المؤلف والوارث يقول الى اخره ومعنى مجموعها ان
يقول الوارث لكل واحد منهم الثوب الذي هو حقك قد هلك اولئك في ظاهر تعيين
المص ههنا فساد لان هلاك حق كل واحد منهم انما يتصور فيما اذا اضاع المارث
الثلاثة مكوها لافني وضع المسئلة يحل ان يضاع ثوب واحد منها غير معلوم
فكيف يحجج ان يقول الوارث لكل واحد منهم الثوب الذي هو حقك قد هلك فان
كذب ظاهر لا ينبغي ان يسمع اصلا فضلا عن ان يترتب عليه حكم شرعي بل قوله
لكل واحد منهم الثوب الذي هو حقك قد هلك يقتضي الاعتراف بكون التبريد
الباتين لصاحبيه والمادى في التعبير ما ذكر في شرح الجامع الصغر للصدر الشهيد والامام
قاضي خان وهو ان المراد بحجج الورثة ان يقول حق واحد منكم بطل ولا يدري من
بطل حقه وبقى حقه فلا سلم اليكم شيئا والذي يمكن في ترجمه كلام المص ان يكون
مراده معنى مجموعهم ان يقول الوارث لكل واحد لفته الثوب الذي قد هلك محتمل ان
يكون حنك فكانه ساج في العبارة بنا على ظهور المراد ووافقه صاحب الكافي في هذه
العبارة مع ظهورها قال رحمه الله تعالى ان يسم ما بقي اي ان يسم الورثة

ما بقي من الثياب في تصح الوصية لانها كانت صحيحة في المارث وانما بطلت بحالة طارئة
مانعة من التسليم فاذا اسلموا الباقى زال المانع فصادت صحيحة على ما كانت فيقسم بينهم
قال رحمه الله تعالى فلذي الجيد ثلثه ولذي الردي ثلثه ولذي الوسط ثلث كل اي
لصاحب الجيد يعطى ثلثا الثوب للجيد ولصاحب الردي يعطى ثلثا الثوب للردي ولصاحب
الوسط ثلث كل واحد منها فيجب كل واحد منهم ثلثا ثوب لان الاثنين اذا قسم على ثلاثة
اصاب كل واحد منهما الثلثان وانما اعطى صاحب الوسط ثلث كل واحد منهم وللآخرات
الثلثين من ثوب واحد لان صاحب الجيد لا حق له في الردي بيعتين لانه اما ان يكون
هو الردي او الوسط ولا حق له فيها ويحتمل ان يكون حقه في الجيد بان كان الهاكك هو
الوسط او الردي ويحتمل ان لا يكون له فيه حق بان يكون الهاكك هو الجيد وصاحب
الردي لا حق له في الجيد بيعتين لانه اما ان يكون هو الجيد او الوسط ولا حق له فيها
واحتمل ان يكون حقه في الردي بان كان الهاكك هو الجيد او الوسط واحتمل ان لا يكون
له فيه حق بان يكون الهاكك اجود ويحتمل ان يكون في الردي بان يكون الهاكك ادرى
ويحتمل ان لا يكون له فيها حق بان كان الهاكك هو الوسط فاذا كان كذلك اعطى كل واحد
منهم حقه من محل محتمل ان يكون هو له لان التسوية بابطال حق كل واحد منهم اليه في حقه
وهم في احتمال بقا حقه وبطلانه سواء وفيما قلنا امصال حق كل واحد منهم بقدر الامكان
وتحصيل غرض الوصي من التفضل فكان متعينا وفي العين اذا اوصى لرجل بشيئ بجسد
فله ما يلي من الجباب والنقص والاردية والطباسة والسراديلات والاكسية ولا
يكون له شيء من القلائد والخفاف والجوارب وفي الخايشه فان ذلك ليس من الثياب
وفي فتاوى الفاضلي قال بالفارسية جامعة من بزوشيد وبدو وبيشان وهيد فهذا
في عرفنا يقع على جميع ثياب بدنه الا الخف فانه يبعد ان يراد بهذا اللفظ عرفنا
ويدخل في الوصية بالثوب اليرباج وغيره ما يلي عادة من كساء او زواجر هكذا ذكر
في السير ولا يدخل فيه البساط والستور وكذلك العامة والعنسة لا يدخل ذكر في
السير وقد قيل اذا كانت العامة طويلة يجي منها ثوب كامل يتخذ تحت الوصية وفي
فتاوى اهل سمرقند اذا اوصى بمنازع بدنه يدخل تحت الوصية العنسة والخف
والخفاف والدار والفراش لانه يصوب بهذه الاشياء بدنه عند الحر والبرد والماذي
وفي السير ان اسم المنازع في العادة يقع على ما يليه الناس ويسطه فلهذا يدخل
الوصية بالمنازع الثياب والفراش والنقص والستور هل يدخل فيها او لا قد اختلف
المخايخ فيه اشار محمد رحمه الله تعالى في السير الى انه يدخل واذا اوصى لرجل بزرى يسد
سيل ابو يوسف رحمه الله تعالى اهدى على سلاح الرجل او على سلاح الفرس قال على سلاح
الرجل قال الباقى في فتاواه وادفعها ما يكون من السلاح سيف ودرى ودرى ودرى
ولو اوصى له بذهب او فضة او لوصى سيف محلى بذهب او فضة كانت الحلية له وبعد
هذا ينظر ان لم يكن في نزع الحلية ضرر فاحش ينزع الحلية من السيوف واعطى للموصي
وان كان في نزعها ضرر فاحش ينظر الى قيمة الحلية والقيمة السيوف فان كان قيمة السيوف

اكثر من غير الورثة ان شاء واعطى الوصالة قيمة الحلية موصوفا من خلاف خبرها وصارت
 السيف مع الحلية لهم وان كانت قيمة الحلية اكثر من غير الوصالة ان شاء اعطى واحد
 السيف وان شاء اخذ القيمة وان كانت قيمتها على السوا كان الخيار للورثة ولدا وص لرجل
 بغير ولد للموصي جبة او قبا حشوة فزولا لشيء له ولدا وص لرجل بنوب فزولا للموصي
 جبة بطاينة ثوب فزولا لظهارتها ثوب فزولا للموصالة بالتوب والمأخر للورثة
 ولدا وص له بحبة حرير له جبة وبطاينة حرير وحلت تحت الوصية ان كانت الظهار
 حرير ولو البطاينة غير حرير كذلك الجلب وان كانت البطاينة حرير فلا شيء له ولو
 اوصى له بجلب يدخل كل ما ينطلق عليه اسم الحلي ولو كان منصفا من مرد وياقوت او لم
 يكن ويكون جميع ذلك الموصا ولدا وص له بذهب ولما ثوب وياقوت من ذهب
 فان كان الذهب مثلا الثوب مثل الغزل ليس له شيء ان كان الذهب في ثوب مربي
 كان ذلك الموصا له وعادته ذلك للمورثة يباع الثوب وينقسم الثمن على قيمة الذهب
 وما سواه فما اصاب الذهب فهو للموصا له ولدا وص بجلب دخل تحتها الخاتم من ذهب
 وهل يدخل تحتها الخاتم من الفضة فان كان من الخاتم الذي يستعمل الرجال دون
 النساء لا يدخل وهل يدخل فيه اللؤلؤ والياقوت والزبرجد فان كان مركبا في شيء
 من الذهب والفضة يدخل بالانفاق وان لم يكن مركبا فعلى قول ابي حنيفة لا يدخل
 لانه ليس بجلب وعلى قولهما لا يدخل لانه على اصل المسئلة اذا خلقت المرأة لا تبس حليا
 وليست عقد اللؤلؤ لا يجالطه ذهب ولا فضة لا يمت بمينه عن ابي حنيفة و
 عندها بحث ولو ليست عقد لؤلؤ مركب من ذهب وفضة بحث في يمينه بالاجماع
 ولدا وص له بجديد له سبع ركاباه من حديد من زرع الركابا ويعطى الوصالة والباقي
 للورثة وفي المتن اذا اعتق عبدا له وقال كسوته له فله خفاه وقنسوته وقنصه
 وسراويله وازار ولا يدخل فيه منطقمته ولا سيفه وان قال له ثباعة دخل السيف
 والمنطقة ايضا وهو وصية عبدالله بن المبارك لغلامه قال رحمه الله تعالى
وبيت عيني من دار مشتركة وقسم ووقع في حظه فهو الموصى له والاله ذرعة معناه
 اذا كانت الدار مشتركة بين اثنين فاوصى احدهما ببیت بعينه لرجل فان الدار تقسم
 فان وقع البيت في نصيب الموصى فهو الموصى له وان وقع في نصيب الآخر فالموصى له
 مثل ذرعة البيت وهذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وقال محمد بن
 تعالى له نصف البيت ان وقع في نصيب الموصى وان وقع في نصيب الآخر كان له مثل
 ذرعة نصف البيت لانه اوصى بملكه وبملكه غيره لان الدار كلها مشتركة فينفذ بملكه
 ويتوقف الباقى على ايجاز صاحبه ثم اذا ملكه بعد ذلك بالقسمة التي هي مبادلة
 لا تنفذ الوصية السابقة كما اذا اوصى بملك الغير ثم اشتراه ثم اذا اضافه بالقسمة
 في البيت كان للموصى له نصفه لانه عين ما اوصى به وان وقع في نصيب صاحبه كان له
 مثل نصف البيت لانه يجب تنفيذ هاتين البدل عند قدر تنفيذ هاتين غير الموصى
 كالجارية الموصى بها اذا قيلت تنفذ الوصية في بدلهما بخلاف ما اذا بيع العبد للموصى

حيث لا تتعلق الوصية بشئ لان الوصية تبطل بالاقدام على البيع على ما بينا في مسائل الرجوع
 عن الوصية ولا تبطل بالقسمة ولها انه اوصى بما يستقر فيه بالقسمة لانه يتقصد ايضا
 بما يمكن الانتفاع به على انكال ظاهره او ذلك يكون بالقسمة لانه الانتفاع بالمشاع قاصر وقد
 استقر ملكه في جميع البيت اذا وقع في نصيبه فينفذ الوصية فيه ومعنى المبادلة في
 القسمة تابع وانما المقصود الاقرار تكديلا للمنفعة ولهذا يجب على القسمة فيه قال صاحب
 النهاية فيه بحث وهو انه قال في كتاب القسمة والمقرر هو الظاهر في المكيلات والوزن
 ومعنى المبادلة هو الظاهر في المعينات والعروض وما نحن فيه من العروض فكيف كانت
 المبادلة فيه تابعة واجيب بانه قال هناك بعد قوله ومعنى المبادلة هو الظاهر في
 العروض اما ان كانت من جنس واحد اجعل القايض على القسمة عند طلب احد
 الشركا وما نحن فيه كذلك فكان معنى المبادلة فيه تابعا كما ذكره هنا لانه الجلب يجري
 في المبادلة ويكون معنى قوله هناك ومعنى المبادلة هو الظاهر في المعينات والعروض
 اذا لم تكن من جنس واحد والى هذا اشار بقوله وانما المقصود الاقرار تكديلا ولا تبطل
 الوصية اذا وقع البيت كله في نصيب شريك ولو كانت مبادلة لبطلت كالأوصى
 به فعلى اعتبار الاقرار صلح كان البيت كله ملكه من المبادلة اذا وقع في نصيب الاخر
 فينفذ ذرعات البيت جميعه من الذي وقع في نصيب الموصى لانه عوضه ولا يقال المراد
 الموصى البيت وتقديم غير مراده لانه مقول يتعين البيت اذا وقع البيت في نصيب جميعا
 بين الجهتين والتقدير والتمليك اذا وقع في نصيب الآخر علمنا بالتقدير ان مقول
 انه اراد التقدير على اعتبار وقوع البيت في نصيب شريك واراد التمليك على اعتبار
 وقوعه في نصيبه ولا يبعد ان يكون الكلام واحد جهتا باعتبار من اراد ان الكلام
 واحد جهتا فكيف علق بالولد كونه امته طلاق امراته وعق ذكنا الولد فينفذ
 في حق العتق بالولد الحي ما في حق الطلاق ثم اذا وقع البيت في نصيب غير الموصى والدار
 مائة ذراع والبيت عشرة اذرع ينقسم نصيب الموصى بين الموصى له والورثة على عشرة
 اسهم عند محمد بن وهب الله تعالى تسعة للورثة وسهم للموصى له فيضرب للموصى له بنصف
 البيت وهو خمسة اذرع وهم نصف الدار لان نصف البيت الذي صار له وهو خمسة
 اذرع بعون ذراعا ونصيب البيت من الدار خمسة اذراعا وعندها عشرة نجعل كل عشرة
 اذرع سهما فنصار المجموع خمسة اسهم سهم للموصى له واربعة لهم قال رحمه الله تعالى
 والمقرر منها اي الاقرار ببیت معين من دار مشتركة مثل الوصية به حيث يوصى
 بتسليم كله ان وقع البيت في نصيب المقر عندها وان وقع في نصيب الآخر فيسلم
 مثله وعند محمد بن يوسف تسليم النصف او ثلث النصف وقيل محمد بنهما في الاقرار والفرق
 له على هذه الرواية ان المقر بملك الغير صح حتى من آخر بملك لغيره ثم بملك غير التسليم
 الى المقر له والوصية بملك الغير لا تصح حتى لو ملكك بوجه من الوجوه ثم مات لا ينفذ
 فيه الوصية قال في الاصل الاقرار بالوصية من الوارث والشهادة عليها واقرار الوارث
 بالدين والوديعة والشركة قل واذا اقر الوارث اباياه اوصى بالثمن لغلام

واشهد الشهود ان اوصى بالثلث لآخر فان الثلث كله المستشهد له ولا يكون للذي اقر له
الوارث بجميعه من الثلث شي ولا يضمن الوارث لغيره شي اذا هلك المالا في يده قبل
الموت او دفع الى الشهود بقضا قاض او بغير قضا قال واذا اقر الوارث ان اياه اوصى
بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك بل اوصى به لفلان او قال اوصى به لفلان لابل لفلان
فانه يكون للاولى الوجهين جميعا ولا يضمن الوارث شي للثاني اذا هلك الثلث
في يده قبل الدفع الماول بقضا قاض وان دفع الماول بغير قضا قاض صار ضامنا
لثاني ثم ان محمدا فرق بين هذا وبين المقتدر بالوديعة قال واذا اقر الرجل
ان هذا العبد وديعة لفلان ثم قال لابل لفلان دفع العبد الى الماول بقضا قاض
او بغير قضا قاض فانه يضمن للثاني قيمة العبد في الحالين ومنها لو دفع الوارث
الثلث الى الماول بقضا قاض فانه لا يضمن للثاني عندهم جميعا وهذا الذي
ذكرنا كله اذا كان المقتدر للثاني منفصلا عن الماول فاما اذا كان متصلا كان
الثلث بينهما مضافا ونظير هذا الاقرار بالوديعة لو اقر ان هذا العبد عنده
وديعة لفلان وفلان او قال وديعة عنده لفلان اخر متصلا كان العبد بينهما
مضيقا كان قال هذا العبد وديعة عندي لهما جميعا ولو قال هذا العبد وديعة
عندي لفلان ثم قال لابل لفلان فاني العبد كله للثاني فذلك هذا قال واذا اقر
الوارث بوصية الف درهم بعينها ومثل الثلث ثم اقر بعد ذلك بالثلث ثم دفع
ذلك الى الثانی فانه يدفع الف الى الماول وكان الجواب فيه كالجواب فيما
اذا اقر بالثلث للاول ثم اقر بعد ذلك للثاني فان الثلث كله يدفع الى الماول
ولا يكون للثاني فيه شي كذلك هذا الجواب فيما اقر بوصية بغير عينها والجواب
فيها لو اقر بالف بعينها والف بعينها ايضا سواء كان الثلث الف درهم لاي الوصايا
تتقدم من الثلث فصار الثلث كله مستحقا للاول بالاقرار الماول وكان الجواب
فيها لو اقر بالف قال محمد رحمه الله تعالى في الجراح في الرجل يموت ويترك وارثين والقي
درهم فياخذ كل واحد منهما الفاضا بحدها واقر الحاضر لرجل ان الميت اوصى له
بثلث المقر له من الحاضر ثلث ما في يده فرق بين هذا وبين ما اذا اقر الحاضر
بدين له فانه ياخذ كل ذلك من نصيبه وان اقر احدى الورثة بوصية بعينها وذلك في
نصيبه وكذا في الاخر فانه يؤخذ ذلك كله من المقر وان اقر بوصية بمجسولة يتوزع
الكل من نصيبه ولو اقر احدى الورثة بشركة بينه وبين الاخر وكذا في الاخر في نصيبه
ويتقسم ما في يده بين المقر والمقر له فبعد ذلك ينظر ان اقر بشركة النصف ياخذ
المقر ثلثي ما في يد المقر ولا ياخذ المقر له من الجاهد شي لان اقرار كل مرتب في
حقه ولا يصح في حق غيره ونظير هذا ما قالوا في رجل مات وترك ابنتين واقرت احدى
الابنتين باخ مجهول وكذبها الابنة الاخرى فان للاخرى المقر به من المأبنة المقر ثلثي
ما في يدها وهذا اذا كان اقر له بشركة النصف فاما اذا اقر له بشركة الثلث
فان المقر له ياخذ نصف ما في يده ولا ياخذ شي ما في يد الجاهد لان اقراره لا يصح في

حق الجاهد وفي الكافي انما اقتسموا تركه الملب الثمان اقر احدى الرجلين الملب اوصى له بثلث
ماله فالمرتبط به ما في يده استحقا ما في يده فبطلت نصف ما في يده قياسا ولو كان
البنون ثلاثة والترك ثلثة الاف فاقسموها فجار رجل واحد في الميت اوصى له بثلث
ماله وصدقه واحد منهم فانه مرتبط به عند زفر ثلاثة اخماس ما في يده وعندنا بطلت
ما في يده وفي المتن الحسن بن زياد في كتاب الاختلاف مات الرجل وترك ابنا فافرا ابن
ان اياه اوصى لهذا المخرجه قال ابراهيم بن يوسف الثلث للاول ولا شيء للاخر الا ان يكون الابن
دفع الثلث بغير حكم فيضمن للثاني اخر وهو قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى وذكر الحنفية
ابي مالك عن ابي يوسف عن هذا القول فوجب للثاني ثلثا اخر ودفع للاول بحكم ابي
بغير حكم اولى به فخرج وصح متلفا بالجرح وفيه مذاهب بشرع عن ابي يوسف اذا قال الوارث
اوصى لي بهذا الثلث وفصل بين الكلايين بسكوت فالثلث للاول ولا شيء للثاني
دفع الى الماول بقضا او بغير قضا ولو اقر للاول ودفع اليه بغير قضا ثم اقر للثاني
ضمن للثاني نصف الثلث يريد ان لا ينصل بين الكلايين بسكوت قال رحمه الله
وبالثلث عين من مال اخر فاجازى برب المال بعد موت الموصي ودفعه هو وله المنع
بعد الاجازة اي اذا اوصى لرجل بالف درهم بعينها من مال غيره فاجازى صاحب المال
بعد موت الموصي ودفعه اليه جان وله الامتناع من التسليم بعد الاجازة لانه
يتبرع بالغير فينتقل على اجازة صاحبه فاني اجاز كان منه هذا ابتداء تبرع
فله ان يتبرع من التسليم كما يبرع بالتبرعات بخلاف ما اذا اوصى بالزيادة على الثلث
او للثاني او للوارث فاجازتها الورثة حيث لا يكون لهم ان يمتنعوا من التسليم
لان الوصية في نفسها صحيحة لمصادقتها ملكيتها وانما امتنع لحق الورثة فاذا
اجازوها سقط حقهم فيعتد من جهة الموصي على ما بيناه من قبل ذرية السادس
قال رحمه الله تعالى وهو اقرار ادم بالبنين بعد القسمة بوصية ابيه في ثلث نصيبه
معناه اذا قسم المالا بثلث تركته ايها وهو الف درهم مثلا ثم اقر ادم بالبنين ان الملب
اوصى له بثلث ماله فان المرتبط به ثلث ما في يده وهذا استحقا والقيان مرتبط به
نصف ما في يده وهو قول زفر لان اقرار بالثلث له يضمن اقراره بمساواة اياه
والتسوية في اعطاء النصف ليقبى له النصف فصار كما اذا اقر ادمها باخ ثلث
لها وهذا لان حاجة المنكر كالحاكم فيمكن عليه ما وجه الاستحقاق انه اقر له بثلث ما في
في جميع التركة وهي في ايديهما فيكون منزله بثلث ما في يده وبثلث ما في يده
فيقبل اقراره في حق نفسه لولايته على نفسه ولا يقبل في حق اخيه لعدم الولاية عليه
فيعطيه ثلث ما في يده ولا له لو اخذ منه نصف ما في يده ادى الى محظوره وهو ان
البن الاخر ربما يترتب عليه فياخذ نصف ما في يده فياخذ نصف التركة فيتراد نصيبه
على الثلث وهو حلت بخلاف ما اذا اقر ادمها بالدين على ايها حيث ياخذ صاحب
الدين المقر له جميع ما في يد المقر حتى يتقوى ربه ولا شيء للمقران لم ينصل منه شيء
لان الدين مقدم على اليراث فيكون مقر يتقدم عليه فيقدم عليه ولا ذلك الوصية

لان الوصي له شريك للورثة فلا يأخذ شيئا الا اذا سلم للورث ضعف ذلك ولا يسلم انه
 اقر له بالمساواة بل اقر له بثلث التركة واما حصلت المساواة باتفاق الحال ولهذا لو
 لم يكن له اخ فاقوله بالوصية لا يزيد حقه على الثلث ولو كان مقره بالمساواة حالة
 المنفرد ايضا بخلاف ما اذا اقر باخ ثالث وكذبه اخوه حيث يكون ما في يد المولى بينهما
 نصيبين لانه اقر له بالمساواة يساويه مطلقا ولهذا لو كان واحدا ايضا ساواه فيكون
 ما اخذه المنكرها كذا غيرها انتهى كلام الشارع في هذا حيث لا يثبت واذ كان اقراره بينه
 قال في الميسر ان اقراره اوصى لفلان بالثلث وقامت البيعة لا يزيد في المية
 ولا يضمن الورث شيئا لان الشهادة حجة على الكافة والمأثر حجة قاصرة على القريبين
 بحجة في حق اليهود له فثبت وصية اليهود له في حق المولى ولم يثبت المولى
 في حق اليهود له فيكون هذا أولى بالتحقق للثلث من المولى كالأقرار واليد بالدار
 لرجل واقام المولى البيعة على انها ملكه فيقتضي بها لليهود له فكذا هذا ولو قال اوصى
 له بالثلث لابل اوصى لهذا فهو الاول لانه حين اقر بالثلث الاول سكت فقد صار
 ملكا فلما اقر لثاني في مقدمه عن اقراره الاول بعد ما ترك حقه واقر لثاني في ملكه
 الاول والرجوع لا يجعل في اقراره الثاني لا يصح لانه فيه ملك الغير ولا يضمن لثاني
 بالدفع الى الاول لانه كان مجا ومضطرا في الدفع من جهة القاضى فلا ينقصد
 الدفع سببا للضمان وان دفع الى الاول بغير قضاء اقر لثاني ضمن لثاني لان فيه
 رغبة انه دفع حق الثاني الى الاول بغير اذنه فصار مستغنا عليه بالدفع وان قل
 اوصى به لفلان واوصى به لفلان متصلا بينهما فهو لهما لانه جمع بينهما في المأثر لان
 الاول والجميع المطلق والجميع بحر فالجميع بلفظ الجميع فصار كالمولى قال اوصى بالثلث
 لهما وصار كالمولى في هذا العبد عنده ودية لفلان ودية لفلان اخر متصلا فهو
 لهما كذا هذا قال **رحمة الله تعالى وبادة فولدت بعد موته وخرجا من ثلثه**
 منها له واما اخذ منها من اوصى له لرجل بجارية فولدت بعد موت الوصي
 ولدا وكلاهما يخرجان من جميع الثلث فيهما الوصي له لانه اقام دخل في الوصية اصاله
 والولد ساير حين كان متصلا بها فاذا ولدت قبل القسمة والتركة مبنية على
 ملك الميت قبلها حتى يقتضى منها دونه وتنفذ وصاياه دخل ولد في الوصية فيكون
 للوصي له واما لم يخرج من الثلث فرب الوصي له بالثلث واخذ ما يخصه من المام اولا
 فان فضل شيئا اخذ من الولد وهذا عندنا يمين حينة وعندها يعطى له الثلث منها
 بالخصص قال الشارع وجان المولى صادقة ما اذا حدث قبل القول لا يبدى قال
 في البسيط اصله ان التركة قبل القسمة مبنية على حكم ملك الميت حتى ان الزيادة الحادثة
 قبل القسمة تقدمت على الميت حتى يقتضى دونه وينفذ وصاياه لان الوصي له والورثة
 يملك الوصية من جهة الميت فيستحب بالورثة المالى من غير البيع او بالملك والزوائد
 الحادثة من البيع والمهر قبل القبض حادثة على ملك المملوك حتى يصير لها حصص من الثلث
 بالقبض لانه يملك يكون مبنية على حكم ملك المملوك فكذا هذا في المسائل على فصليت

ادها في الزيادة والثاني في النقصان الزيادة الحادثة من الوصي به كالولد والمخلصة
 والارث بعد موت الوصي قبل قوله الوصي له الوصية يصير موصى به حتى يعتبر من الثلث
 لانها حدثت بعد انعقاد سبب الملك للوصي له في المصل فاذا حدثت سبب الملك فيه
 الى هدرت الموت في تدخل تحت الوصية كالمبيعة اذا ولدت في مدة الحين واجاز
 من له الحين اذ لا يصح يصير الزيادة مبيعة حتى يصير لها حصص من الثلث فاما اذا حدثت
 بعد قول الوصي له قبل القسمة هل يصير موصى بها لم يذكر محمد رحمه الله وذكر القدرى
 رحمه الله تعالى انه لا يصير موصى بها حتى كانت الوصي له من جميع المال كما حدثت بعد
 القسمة لانه الزيادة حدثت بعد ملك الوصي له وبعد تأكد ملكه لانه ملك الرتبة في
 التصرف فيه جميعا فصار كالزيادة الحادثة من المبيعة بعد القبض وقال ما اخذنا
 نصير موصى بها حتى يعتبر خروجه من الثلث لانها حدثت بعد الملك قبل تأكد الملك
 في المصل لانه ملكه لم يتأكد ولم يتردد بعد لانه لو هلك ثلث التركة وصارت الحادثة
 بحيث لا يخرج من الثلث يكون له من الحادثة بقدر ثلث الباقي فصار كالزيادة الموهوبة
 الحادثة قبل القبض يصير موصى بها حتى يستطاع بالطلاق قبل الدخول وقد ملك الرتبة في
 التصرف جميعا لانه ملكها غير شاك قبل القبض حتى لو هلك ملكه عند الزوج لا عليها
 ثم الحق الكسب بالولد في الوصية وفي البيع لم يمتعه بالولد لان الكسب بدل المنفعة
 والمنفعة يجوز ان تملك بالوصية متصفا فلذلك بذلك ايضا بالبيع فلم يمكن ان يجعل
 الكسب مبيعا متصفا بحكم الوارث بالبيع لانه القبض يرد عليه متصفا فيلزم
 ان الزيادة متى حدثت قبل القبض يصير موصى بها حكما ولا يمين حينة ان الحادثة قبل القبض
 صار متصفا عليه بتمام الاصل وهذا اليقين فيما اذا كانت باقية على ملك الميت فلو
 تصرف فيها الورث قال فيه ايضا لانه ان قيمتها ثلاث مائة درهم ولا مال له غيرها فاقوى
 لها لرجل ثم مات فباعها الورث بغير محض من الموصال فولدت في يد المشتري ولدا قيمته
 ثلاث مائة درهم ثم جاء الوصي له فلم يخرج البيع سلم المشتري ثلثي الجارية وثلثي الولد في
 الموصال له ثلث الجارية وثلث الولد لانه الجارية متركة بين الورثة وبين الموصال وهو
 الشريك لا ينفذ الا في نصيبه فنفذ البيع في حصة الورثة وهو ثلثي الجارية ولم
 ينفذ في حصة الموصال وهو ثلثها فلم له ثلث الجارية والزيادة حدثت بعد فنادى
 المقر الذي حكم القسمة والقبض فيكون ثلثا الولد بعد فنادى البيع حذف على
 ملك المشتري فلا يعدم مال الميت وتلك حصة على ملك الميت فيكون ذلك من مال
 الميت فصار مال الميت يدوم القسمة ثلثي الجارية قيمتها مائة درهم وثلثي الزيادة قيمتها
 مائة درهم ولما كانت ازيدت في يديها فصارت قيمتها مائة مائة فثلثها سلم للمشتري
 وثلثا للوصي له وثلث ثلثها للورثة مال الميت اربع مائة لان البيع نافذ في ثلثي الجارية
 فحدث ثلثي الزيادة على ملك المشتري فبقى مال الميت قيمتها ثلث مائة وثلث الزيادة
 قيمته مائة فصار مال الميت قيمته اربع مائة فيكون ثلثها للوصي له وثلث مائة وثلاثة
 وثلاثين وثلث من اصل الجارية وثلاثة وثلثين من الزيادة لان قيمته ثلثي الجارية

الكسب

ما بان فيكون ثلثا مائة وثلاثة وثلاثين وثلثا مائة وثلاثة وثلاثين
وثلثا مائة وثلاثة وثلاثين وثلثا مائة وثلاثة وثلاثين
الورثة من قيمتها بأربعة وأربعين وأربعة أسباع درهم تلك المال لثلاث الجارية
شركة بين المستوي والموصال ثلثاها للمستوي وثلثاها للموصال فاضاع مئتي
على الحقين وما بقي بقي على الحقين فالموصي له ثلث الجارية قيمة ثلاثة وثلثين وثلث
لأن المال حق الموصال يعتبر يوم التسمية وقد استثنى من قيمة الجارية ثلثاها
فذهب ثلثا حقه وقيمتهما في حق الورثة يعتبر يوم البيع لأنه استهلكها الوارث بالبيع
يعتبر قيمتها يوم الاستهلاك ويوم البيع كانت قيمة ثلثي الجارية ما يتدرج فصار
مايتان وثلاثة وثلثين وثلث مئتي له ثلث ذلك وهو تسعة وسبعين وسبعة
استلغ درهم وقد اخذ من الجارية ثلاثة وثلثين وثلث قدره بالم سند البيع فيه
وبقي حقه بأربعة وأربعين وأربعة أسباع درهم قبل الورثة ولم يجعل الموصي
أن يستحق البيع بها بقي حقه لأنه يؤدي إلى الدوران ما يقضى فيه البيع كأنه
لم يبعه الورثة فإذا هلك في سنة يهلك من مال الميت يحتاج إلى أن يستحق وصيته عن
ذلك وإذا انتقص بعد البيع بقدر ما انتقص وصيته فإذا اخذ البيع عاد حق
الموصي له واحتجبت إلى النقص يؤدي إلى ما ينشأ من الدوران فظن أن يكون حق البعض
في المبدأ كإلزام يؤدي إلى الدوران رجل أو رجل يشاء من غنمه وقد عرفت الأكاد بالامهات بعد
موتته فلو ورثه أن يسطوه شاء بدون ولدك أو نكاحه من غنمها ما ورثها
وما جلب من ثمنها وجنة صوفها إذا كان قايما وما كان مستهلكا من ذلك فلا يضمنه
لأن الوصية تناولت شاء من قطع معين فتدخل في الوصية ولذا لو
أوصى بخلة ولم يخل من غنمها هذه مبطونة بخلة دوما غنمها وإن قال من غنمها هذه
وقد انقضت بعد موته معها الغنم هذا إذا أوصى بمعين فلو أوصى بأحد فقل إنما أيضا
ولو أوصى بأحد هاتين الأمتين فولدت أحدها أعطاه الورثة إياهما شاءا فلو دخل
التي ولدت وأتبعها ولدها ولو قال بواحدة بواحدة بواحدة بواحدة بواحدة بواحدة بواحدة
من غنمها فولدت في حياته الموصي فإراد الورثة بعد موته أن يسطوه من الأكاد لم يكن
لهم ذلك وإن أعطوه جارية أو شاة أو خلة بغيرها ولا يستحق الأكاد غنمها
الحادثة قبل موت الموصي لأنها أوجب له ذلك بالوصية بغير الموت وبعد الموت لا يجزى
لا يتناول الزوايد الحادثة قبل الموت فإن هلك الأمهات المولود بعد موت الموصي
كان حقه في هذه الواحدة وإن لم يبق شيئا من الأمهات دفعوا إليه من الأكاد أي شاة أو
قال رحمه الله تعالى ولابنه الكافر أو لابنه الرقيق في مرضه فاسلم الابن أو اعتق قبل
موت الأب ثم مات بطل كسبه وأفراد أي إذا أوصى لابنه الكافر أو لابنه الرقيق في مرضه
فاسلم الابن أو اعتق قبل موت الأب ثم مات بين ذلك المرض بطلت الوصية له كما بطل
الهبة له والأقار له بالدين ما الوصية فلا العتق فيها حالة الموت وهو وارث فيها
ولا يجوز له والهبة حكمها مثل الوصية لما عرفت في موضعه وأما الأقار فإن كان الابن كافرا

فلا المال فيه لأن الأقار وقع لنفسه وهو وارث بسبب كونه نائبا عند الأقار وهو المستوفى
فيتمتع لما فيه من تمة أي أن البعض فكان كالوصية فصار كما إذا كان له ابن وأقر لأخيه
في مرضه ثم مات الابن قبل أبيه المردورته أخوه المقلد فإن الأقار له يكون باطلا
لما ذكرنا كذا هذا بخلاف ما إذا أقر لامرأة في مرضه ثم تزوجها حيث لا يبطل الأقار لها
لأنها صارت وارثة بسبب حدث والأقار يلزم بنفسه وهي اجنبية حال صدوره من
لعدم المانع من ذلك ويعتبر من جميع المال بخلاف الوصية لها لأنها إيجاب عند الموت في
وارثته فلذلك اتحد الحكم بينهما في الوصية لها وانترقا في الأقار حتى لو كانت الزوجة قائمة
عند الأقار وهي غيرة وارثه بأن كانت مضرانية أو أمة ثم أسلمت قبل موته أو اعتقت بالبيع
الأقار لها القيام السبب حال صدوره وإن كان الابن عبداً فإن كان عليه دين لا يبيع
أقار له لأن الأقار قد وقع له وهو وارث عند الموت فيبطل كالوصية وإن لم يكن
عليه دين صح الأقار له لأنه وقع الموت إذا العبد لا يمكن وقيل الهبة له جائز لأنها
تتبع في الحال وهو لا يمكن ينتج الموت وهو اجنبى يجوز بخلاف الوصية لأنها إيجاب
عند الموت وهو وارث عند فتمتع وفي عامة الروايات هي في المرض كالوصية فيه
لأنها وإن كانت منجزة صورة فهي كالمضاف إلى ما بعد الموت حكما لأن حكمها يتقرر عند
الموت الماترى إنما يبطل بالدين المستغرق ولا يجوز ما زاد على الثلث والمكاتب
كالحر لأن الأقار له الهبة بغيره وهو وارث عند الموت فلا يجوز كالوصية كذا في
الشارح قال رحمه الله استغنى والتعد والفلوج والمثل والسلول أو استغنى أو
ذلك ولم يخف منه الموت فبسته من كل المال كونه إذا تقدم العهد صار مرضه كالمع والمرض
وهذا كالمال المانع من التصرف في مرض الموت ومرض الموت ما يكون سببا للموت غالبا
وإنما يكون للموت إذا كان بحيث يزاد حاله إلى أن يكون آخر الموت وأما إذا استحكم
وصار بحيث لا يزاد ولا يخاف منه للموت لا يكون سببا آخر الموت كالمع ونحوه ولهذا
لا يستعمل بالتداوي قال رحمه الله والآخر الثلث أي أنه لم يتناول معتبر
تصرفه من الثلث إذا كان صاحب فراش ومات منه في أيامه لأنه من ابتداءه يخاف منه
الموت ولهذا يتداوى فيكون مرض الموت وإن صار صاحب فراش بعد السطاول فهو
كمرض حادث به حتى يعتبر عنه من الثلث والله أعلم بالصواب والله الموفق والموفق كذا
في الشارح باب العتق في المرض والحجامة والهبة للمكاتب
المعتاق في المرض من أنواع الوصية لكن له أحكام مخصوصة أورد باب على حديثه وأخذه
عن طريق الوصية لأن العتق هو الأصل قال رحمه الله تحريره في مرضه أي يكون وصية
يعنى أن يخرج من الثلث لاسكاية عليه وسيأتي حكمه إذا لم يخرج قال في المبسوط مسأله
تتمثل على فصول أحدها في تحجيل المعتق بعض السكاية إلى يولده والثاني في ترك
الكساية بعد موته والثالث في تحجيل بعض السكاية في حياته وترك الكساية بعد
موته وإذا اعتق عبدا في مرضه قيمته ثلاث مائة فيجمل العبد لولاه ما تيمم درهم فانفقها
ثم مات ولا مال له غير مسمى في ثلثي المائة الباقية وسلم له ثلث المائة وهو حر لأن العتق

في مرض الموت وصية وفي الوصايا ما يعين مال الميت يوم القسمة لا يوم الوصية والموت وال
الميت يوم القسمة مائة درهم لان لما تجل ثلثي الحاية في حياته المولى صرح التجليل بانه
يجل بعد وجود سبب الوجوب لانا الحاية تجب عليه بعد الموت لكن بالسبب السابق
العتق وتجليل الحكم بعد وجود سبب الوجوب جائز كتجليل الزكاة وغيرها فصار التجليل
ملكاً للعق وقد استقر في حياته في حاجته والوصايا تستند فيها بفضل من حاجته الحاية
والفاضل في حاجته يوم القسمة مائة درهم وقد ادرى بعد جميع الماية فيكون له
ثلث الماية الباقية ولو تجل قيمته كلها فاستقر في بيعه في شيء لانه ادى قيمة نفسه
مرة بعد ما صار ملكاً بعباده لا بغيره رحمه الله تعالى وحرماً يؤثراً عند فلا يلزمه
اخرى كالمكاتب الحقيقية اذا ادى بدل الكتابة مرة وكالمعتق على مال اذا ادى بدل العتق
مرة هكذا هذا الولد عجل شيا والكتب العبد الف درهم ثم مات العبد وترك بنتاً ومولاه
ثم مات السيد فللمولى من المائتين مائة وعشرون وسحاية العبد من ذلك اربعون
ومائة اربعة اربعه وثمانون والباقي للبت ولو تجل للمولى قيمته فاستقر المولى
والسيلة بما لها فالبنت من ثلث المائتين مائة ولو ادرى المولى اربعه اربعه ولو اكتسب
العبد ومات عن ثلاث مائة وترك بنتاً وامراً ثم مات المولى في مرضه فله من المولى
من ذلك مائتان وثمانية وعشرون درهما واربعه اسباع درهم وللبنت مائة وعشرون
درهما وسبع درهم والمرأة اربعة عشر درهما وسبع درهم ولو ترك بنتين وامراً
ومولاه والسيلة بما لها قسمت الثلث المائة على سبعة عشر المولى من ذلك ثلاثة
واربعون سهماً سحاية في خمسة مائة وللبنتين ستة عشر والمرأة ثلاثة اذ
امتنع في مرضه عبداً قيمته ثلث مائة ثم اكتسب العبد ثمانية ثم مات وترك بنتاً ومات
المولى وله ايضا ثمانية وصية فله من ذلك مائتان واربعون للمولى من ذلك مائة
وعشرون من ارضه وللبنت مائة وعشرون وتجريه لا بغيره في العتق ولو تجل
مائة الى المولى فاكلها ثم مات وترك ثلث مائة وبنتاً ومولاه فللمولى من ذلك مائة
درهم بالسحاية ومائة بالميراث ولو امتنع عبيدين في المرض قيمة كل واحد منها ثمانية
لا مال لها غيرها فمات ادها وترك الباقي درهم اكتسبها بعد العتق ولا وارت له غير
المولى سمي الحي في اربعين درهما وكانت للمولى مع المائتين الذي تركها الميت كانت
ماله العتق الف وثلث مائة الف متروكون عن الميت وثلث مائة قيمته الحي وقد اوصى
بثمانية لما اعتق العبد في مرضه كسماية اكثر من ذلك ماله فاد الم تجز الورثة يجعل
ماله على ثلاثة اسهم للمعدين بالوصية بينهما مضاف فانكسر فاضت فصار ستة
للمد في اربعة وللعبد سبعا وتجريه يطلب في المحيط قال الشارح اي حكم التجريه حكم
الوصية ومزاجه اصحاب الوصايا بالخلاف حقيقة قال رحمه الله تعالى وبما
ينبغي في مرضه وصية تعتبر من الثلث قال في المحيط التزوج والحجامة في المرض وصية
اصل ان الوصية بمقدار مهر مثل صحيحة لان منافع البضع عند الدخول متقومة
واذا امتنع الزوج امرأته على مائة درهم ولا مال له غيرها وهر مثلها خمسون درهما

مات المرأة ثم مات الزوج كان وصيتها ثلاثة وثلاثين وذلك درهما تجريه ان مال الزوج
لما حاي بعد وهو خمسة وواحد مائة وثلاثون منها وثلث نصف ثلثها خمسة وعشرون فصار مال
الزوج خمسة وسبعين فيجعل ذلك على ثلاثة اسهم للمرأة يعود نصفه الى الزوج بالميراث
فانكسر فاضت فصار ستة سهماً للمرأة يعود سهم من نصيبها الى الزوج بالميراث
وهذا هو السهم الدائر في طهر من نصيب الزوج يبقى له ثلاثة والمرأة سهماً من نصيب
مال الزوج في الاخرة على خمسة خصالها للمرأة وذلك ثلثون من خمسة وسبعين خصالها
ثلاثون درهما بالوصية مائة ويرد عشرون على حرة الزوج بقضا الوصية بالحجامة
ثم يعطى ثلاثون الى مهر مثلها وذلك خمسون فصار ثمانين للزوج نصفه وذلك
اربعون ونصفها اربعون ثم ما اصاب الزوج من اربعين يضاف الى ما اخذ من ثلث الوصية
وذلك عشرون فصار له ستون وقد نقدنا الوصية في ثلاثين فاستقام الثلث
والثلثان واما تجريه الى يوسف ان مال الزوج لما حاي وذلك خمسون فيكون
لها الثلث بالحجامة وذلك ستة عشر وثلث ولا يعبر بها له وما يورث منها ما ينسأ
في الباب المتقدم ثم يعطى ستة عشر وثلاثين الى مهر مثلها وذلك خمسون فيصير
سنة وستين وثلث للزوج نصف ذلك بالميراث وذلك ثلاثة وثلاثين وثلث
هذه مال استغارة الزوج بالميراث فيجعل على ثلاثة اسهم للمرأة يعود نصفه
الى الزوج بالميراث فانكسر فاضت فصار ستة للمرأة سهماً من نصيبها سهم الى
الزوج فهذا هو السهم الدائر فاطرحه من نصيب الزوج يبقى له ثلاثة والمرأة سهماً
فصار ماله وذلك ثلاثة وثلاثين وثلث على خمسة خصالها للمرأة وذلك ثلاثة
عشرون وثلث درهم يعطى ذلك الى ستة عشر فصار ثلثين واما تجريه بمقدار الله
بان المرأة ثلث الحجامة وذلك ستة عشر وثلث يعطى ذلك الى مهر مثلها وذلك
خمسون فصار ستة عشر وثلث درهم فيجعل ذلك على سهمين من الزوج وقد
مات الزوج عن سهم للمرأة ثلث ذلك بالوصية فانكسر بالثلث فاضت سهماً
في ثلاثة فصار ستة للزوج ثلاثة والمرأة سهم وهو السهم الدائر في طهر من اصل
الغريضة يبقى خمسة للزوج اربعة والمرأة سهم فصار المال وهو ستة وستين
وثلاثين على خمسة حتى ذلك للمرأة وذلك ثلاثة عشر وثلث يضاف الى ما اعطينا
لها في الاصل وذلك ستة عشر وثلث فصار وصيتها ثلاثون قال رحمه الله
وهي وصية يعطى حكمها حكم الوصية اي اذا وهب الرقيق في مرضه يكون حكم حكم
الوصية قال في المتن رجل وهب لرجل امة وقيمتها ثمانية ولا مال له غيرها فباعها
الدهوب له الواهب وهو صحيح باية درهم ولم يتجز المائة ثم مات الواهب من
مرضه فالجارية مسلم لورثة الواهب واخذون من الدهوب له ثلاثة وثلاثين
درهما وذلك لانه حين باعها اياه كان قد استهلك الجارية وصارت قيمتها ديناً
عليه وهو ثلث مائة فكانت هذه الثلاثة مائة مائة في مال الميت فصار مائة ثمانية
المائة عليه دين مائة درهم فصار ماله التي يحوز فيه وصيته خمسمائة درهم فله

له ثلثها وذلك ماية وستة وستين وثلثي فيكون ذلك وصية له من قيمة المائة يبقى عليه
ماية وثلاثة وثلثين وذلك وقد كان له على الواهب ماية دين يبقى عليه ثلاثة
وثلاثين وذلك ولو وهب المريض امة قيمتها مائة درهم فباعها الموهوب له
من الواهب بما بقي درهم ثم ماتا جميعا ولا مال لولدها غيرها فاما الجارية فتباع وتدخل
الى اثنين الى الورثة لان الهبة قد نفذت من الثلث فينفذ ببيع من الواهب في الثلث
المان يسير المريض لا يجوز ان يملئ قيمته وقيمة ثلثها ماية درهم فيرد ذلك القدر من
ثمنها الى تركته الموهوب له مريض وهب عبدا لرجل وعليه دين يحيط بقيمته ولا
مال له يخرم فاعنته الموهوب له قبل موت المريض جاز عقده لانه اعتق ما يملكه وان
اعنته بعد موته لم يخرم عقده لانه يعلق حق الغريم به بغير استيفاء وصار مستغرقا
بدينه فانقضت الهبة من المصل وعاد الى قديم ملكه فظهر انه اعتق ما يملكه قال
محمد رحمه الله مريض اقربا لرجل انه ابنه ثم مات قال ابو يوسف ان صدقة السيد في
حياة المريض ورثته لانه ثبت نسب من يتصدق بها فان صدقة بعد موته لم يرثه
لانه اقراره قد بطل بموته وذكر المحقق بن زياد عن ابي يوسف في مريض له ابن معروف
وهو عبد لرجل فاقترع المريض ان المولى قد اعتق ابنه قال ان صدقة في حياته ورثته
اذا مات وان صدقة بعد موته لم يرثه لما بينا والله سبحانه اعلم ولو وهب احد الزوجين
لصاحبه في المرض اصله ان اجابته في المسائل الباب متنفذة وتجارهم لها مختلفه
فابو حنيفة رحمه الله تعالى اعتبر جميع مال الموصي في القسمة وطرح السهم الذي يرث
جميعه لانه لا دور في طرح سبب وصيته فان لولا ما له ووصيته لم يقع الدور فكان الدور
يقع من جهة والسهم الذي يطرح من حيث يقع وابو يوسف رحمه الله اعتبر المال المستفاد
للزوج بالميراث في القسمة وطرح السهم الذي من حصة الماله لانه الدور يقع بسبب
المستفاد بالميراث وان لم يرث منها شيئا بان كان عليها دين مستغرق لجميع ماله
لا يقع الدور ومحمد رحمه الله اعتبر القسمة في المال الموصي به وطرح السهم الذي يرث
المال المستفاد بالوصية لانه لا دور في طرح من ذلك فانه لو لم يستفد شيئا بالوصية بات
كان على الزوج دين مستغرق لا يقع الدور والصحيح ما قاله ابو حنيفة لان الوصية
للزوجة والمرأة للزوج من وصيتها انما تزوج وتولد من مال الزوج لانه مالها فكان
العمل من ماله فكان طرح السهم الذي من نصيبه اولى ثم المسائل على فصول اربعة
في هبة الزوج لامرأته في مرضه والثاني في هبة في مرضه لامرأته ووصيته لاجنبي
والثالث في هبة كل واحد من الزوجين لصاحبه واذا وهب لامرأته في مرضه ماية
درهم لمال له غيرها وماتت وماتت وتلك عصبة في المائة الى ورثة الزوج ستين
بمعن الهبة وجازت في اربعين للزوج من ذلك عشرة ميراثه ولعصبة عشرون
لانها لما ماتت قبل موت الزوج صادت اجنيه ولم يبق وارثه قبل موت الزوج صححت
الهبة لها فلم تبطل بموتها وان كانت الهبة المتقدمة وصية والوصية تبطل بموت
الموصي له قبل موت الموصي لانها هبة حقيقة حتى يملكها الموهوب له في الحال وصية حكما

حتى ينفذ من الثلث والهبة لا تبطل بموت الموهوب له قبل موت الواهب بعد ما تمت بالتبضع
وباعتبارها وصية تنفذ من الثلث على الشبهين ولا يجوز ابطالها بالثبوت بعد صحتها
ثم تخير ببيع مالي خفيفة وهوان جميع المال للزوج الماية الموهوبة فيجعل على ثلاثة اسهم
لحاجتاه الى الثلث لاجل الوصية للمرأة وذلك سهم وسهمان للزوج ماتت المرأة عن
سهم فيكون ميراثا بين زوجها وعصبتها مضافان وقد انكسر بالنصف فاضف فصار
سبعة فصار للزوج اربعة ولها سهمان فيعود الى الزوج سهم بالميراث منها وهذا
هو السهم الذي فطره من نصيب الزوج وكان نصيبه اربعة فبقي له ثلث ولها
سهمان فصار جميع المال للزوج على حصة حصة الماية وذلك اربعون لها بالوصية
والزوج ثلاثة اخماسها ستون ثم يعود الى الزوج نصف حصتها بالميراث فصار
للزوج ثمانون ولعصبتها عشرون واما تخيير ابي يوسف وهوان مال الزوج ما يرث
منها لا جميع ما وهب منها لانه هبة متقدمة ولهذا لا تبطل بموتها قبل موت
الزوج فيعتبر بالوصية في الصحة ثم ماتت والزوجة وارثها يعتبر مال الزوج
ما ورثت منها لا جميع الموهوب فكذلك هذا وقد دبر الزوج منها ستة عشر درهما
وثلثي درهم لان لها ثلث الماية ثلاثة وثلاثين وذلك فيكون للزوج نصفه وذلك
سبعة عشر وثلثي ثم لها خمس اسنة عشر درهما السهم الذي يرثه الزوجة الذي
بيننا وذلك ستة دراهم وثلثي يعطى الى ما اعطينا لها في الميراث وذلك ثلاثة وثلاثين
وتلك فصار لها اربعون ثم يرث الزوج منها عشرون فيصير لورثة الزوج ثمانون
واما تخيير محمد بن ابي بكر لها ثلث الماية وذلك ثلاثة وثلاثين وذلك فيجعل ذلك المال
على سهمين لحاجتك الى نصف بينهم للزوج بالميراث فيكون لها ثلث ذلك السهم
بالوصية فانكسر بالثلث فاضرب اصل الفريضة وذلك سهمان في ثلاثة فصار
سبعة ثم طرح السهم الذي من جميع السهام فصار حصة فلها خمسة وثلاثين وثلثين
وتلك وذلك ستة دراهم وثلثي يعطى الى ما اعطينا لها في الميراث وذلك ثلاثة وثلاثين
فصار لها اربعون وللورثة ثمانون ولو كان لها ماية اخرى والمسئلة بحالها
فانه يرثي ورثة الزوج عشرون درهما بطلان الهبة واربعون درهما بالميراث
وتخير ببيع مال الزوج مايتا درهم وخمسين درهما والمرأة بالوصية حصة ذلك
بعد طرح السهم الذي من مائة ثم يعود الى الزوج نصفها بالميراث وذلك
خسوة فصار للزوج مائتان وقد نفذنا الوصية في مائة فاستقام الثلث
والثلثان ولو كان للمرأة مايتا درهم سوى ذلك ولا مال للزوج سواء وهب المسئلة
بحالها جازت الهبة في ستين وتخير ببيع مال الزوج يوم القسمة مائة وخمسين
المائة الموهوبة وخمسون ميراثا فيجعل ذلك على ثلاثة للمرأة سهم وللزوج سهمان
ثم سهم المرأة يصير ميراثا بين زوجها وعصبتها فانكسر بالنصف فاضف فصار لها
سهمان ثم عاد الى الزوج سهم بالميراث فصار في يد الزوج حصة السهم الخامس هو
الذي فطره من نصيب الزوج بقي نصيبه ثلاثة وبقي حق المرأة سهمان فصار مال

الزوج على خمسة فلها خمسة وذلك ستون وريد اربعين الى الزوج فصار له مائة الزوج
 ستون ثم يعود نصف ما صار لها بالوصية الى الزوج وذلك ثلاثون فصار للزوج
 مائة وعشرون وقد نفذنا الوصية في سبعمائة فاستقام الثلث والثلثان ولو كانت
 على احدى دين قضى دينه او لام ما فضل ينفذ الدين في ثلثه ذهب لامرأة في
 مرضه مائة لا مال له غيرها وعليه دين خمسة ثم ماتت المرأة قبله اخترب الدين
 خمسون وجازت وصيتها في عشرون يعود نصفه الى الزوج بالميراث فيكون
 لورثة الزوج اربعون ولورثتها عشرون لان الوصية تنفذ من المال الفارغ عن
 الدين وخمسون درهما من مال الزوج شغل بالدين فيجعل كالحالكة ويعتبر بماله
 الفارغ خمسون درهما وقد اوصى بذلك كله فينفذ الوصية من الثلث ولها خمسة
 خفيف بعد طرح السهم الواجب على الباقي وذلك عشرون فلها عشرون بالوصية
 وترد ثلثين عن ورثة الزوج ثم يعود نصف ما صار لها بالوصية الى الزوج بالميراث
 وذلك عشرون فصار له اربعون وقد نفذنا الوصية في عشرون ولو ذهب لها
 ثمانين درهما وكان عليها دين عشرون كانت وصيتها ثلثين درهما وتخبر به ان
 مال الزوج خمسة وسبعين لان دين المرأة نصفه على الزوج لان قدر ما يصير للمرأة
 بالوصية كان ملكا للزوج ويعود الى ملكه بالميراث فصار كالقيام في ملكه
 لا عاذا اليه مثله فكذلك هذا ونصف الدين من ذلك المال فكان نصف الدين
 على الزوج معنى واعتبارا وذلك خمسة والمثل بالدين كالحالكة في حق تنفيذ
 الوصية فيبقى مال الزوج خمسة وسبعين فيجعل ذلك على ثلاثة اسهم هم لها
 يعود نصفه الى الزوج بالميراث فانكسر فاضمت نصيبها من سهمان المرأة و
 اربعة للزوج ثم يعود سهم من سهمي المرأة الى الزوج بالميراث فيصير له خمسة فاسهم
 الخامس هو السهم الذي فطره من نصيب الزوج فصار ماله على خمسة اسهم خمسة
 للمرأة وذلك ثلاثون فيبقى من ذلك دينها عشرون يبقى عشرون فارغ عن الدين
 والوصية فيعود نصف ذلك الى الزوج بالميراث وذلك عشرون فصار لها ستون
 ولو ذهب لها مائة وعليها عشرون درهما والمسئلة بحالها فلها ثمانين وثلثين بالوصية
 وتخبر به على ما ذكرنا ولو ذهب لها مائة درهم واوصى لرجل بثلث ماله تسبقت المائة
 على احدى عشر سهمها سهمان للمرأة وسهمان للوصي له خمسة لورثة الزوج في قول
 ابي حنيفة ثم يرث الزوج منها سهم فيصير لورثته ثمانية اسهم وعلى قولها
 تقسم على احدى عشر سهم لها ستة والوصي له سهمان ثم يرجع منها ثلاثة الى
 الزوج بالمرث وتخرجه ابي حنيفة وهو انه اجتمع في مال الزوج وصيتان
 وصية للمرأة بالجميع وصية للاحق بالثلث ولم يجز الورثة فيجعل ثلث المال
 بينهما نصفا لان عند الوصي اكثر من الثلث لا يضرب الا بالثلث فصار كانه اوصى
 لكل واحد منهما بالثلث فيقسم على طريق العول لا على سبيل المنازعة لان هذه
 الوصية بمحض الميراث لان حق كل واحد منها ما يخرج من كل التركة فاجعل ثلث المال على

سهمين لحاجتك الى النصف فصار الجميع على ستة اربعة لورثة الزوج وسهمان للوصي لما لكل
 واحد سهم ثم سهم المرأة يعود نصفه الى الزوج بالميراث فانكسر فاضمت اصل النصف فصار
 اثني عشر لورثة الزوج ثمانية والوصي لها اربعة سهمان للمرأة ثم يعود سهم الى الزوج بالميراث
 منها فيصير لورثة الزوج سبعة لاسهم السابع هو الذي ينظر من نصيب الزوج فصار
 حصة في سبعة وبقي حق الوصي لها في اربعة كما كان فصار مال الزوج في الاخر على احدى
 ثم يعود سهم منها للمرأة الى الزوج بالميراث فيصير لورثة الزوج ثمانية وقد نفذنا الوصية
 في اربعة وبقي لوصية المرأة سهم والوصي له بالثلث سهمان واما خراجها ان من اصلها
 ان الوصي له بالجميع فيضرب في الثلث بجميع حقه والوصي له بالثلث فيضرب بالثلث
 فتضرب المرأة بثلاثة اسهم وللأجنبي سهم فصار الثلث على اربعة وصار الجميع على
 اثني عشر لورثة الزوج ثمانية والوصي لها اربعة والمرأة من ذلك ثلاثة اربعة
 وللأجنبي نصف سهم ثم يعود نصف نصيب المرأة الى الزوج بالميراث وهو سهم
 ونصف انكسر بالنصف فاضمت فصار اربعة وعشرون لورثة الزوج ستة عشر
 والوصي لها ثمانية للمرأة من ذلك ستة وللأجنبي سهمان فقد ماتت المرأة عن
 سبعة فيعود نصفها الى الزوج بالميراث وهو ثلاثة ونصف هذا ما استقاده
 الزوج لم ينفذ منه فيه الوصية فيصير بين الوصي لها وبين ورثة الزوج في السهم
 الدائرة فاطر حها من نصيب الزوج ونصيب ستة عشر يبقى ثلاثة عشر والوصي لها ثمانية
 فقد صار المال في الاخر على احدى عشر للمرأة ستة يعود نصفها الى الزوج بالميراث
 فصار له ستة عشر يبقى للمرأة ثلاثة وللأجنبي سهمان الا ان عند محمد يخرج السهم
 الدائرة من جميع المال في احدى عشرون فيقسم على نحو ما ذكرنا ولو كانت هي التي اوصت
 بثلث ماله ولم يوص الزوج جازت الحصة في ثلاثة اسهم من ثمانية اسهم من ذلك
 للوصي له وسهم يعود الى الزوج بميراثها منها قسم لورثتها وتخبر به ان يجعل المال
 على ثلاثة اسهم سهم للمرأة بالوصية وقد انكسر هذا السهم بين ورثتها والوصي له
 على ثلاثة فاضرب ثلثه في ثلثه فصار تسعة فثلثه بين الوصي له والزوج والحصة
 على ثلاثة مستقيم لكل واحد سهم فقد عاد الى الزوج سهم بالميراث وهو السهم الذي فطره
 من نصيب الزوج يبقى للزوج خمسة والمرأة ثلاثة فصار مال الزوج ثمانية ثم يعود
 سهم ما صار لها الى الزوج بالميراث فيصير لورثة الزوج ستة وقد نفذنا الوصية
 في ثلاثة ولو تكت ابنا وزوجها ولم يوص الام لها بالحصة فالحصة في اربعة اسهم
 من احدى عشر سهم وتخبر به ان يجعل مال الزوج وذلك مائة على ثلاثة اسهم للمرأة ثلاثة
 انكسر على ورثتها بالزوج فاضرب بثلثه في اربعة فصار اثني عشر والمرأة اربعة
 وقد استقامت بين ورثتها فيعود سهم الى الزوج بالميراث فهو السهم الذي فطره
 من نصيب الزوج يبقى له سبعة وبقي حقه في اربعة فصار مال الزوج على احدى عشر يعود
 سهم الى الزوج بالميراث منها فصار له ثمانية وقد نفذنا الوصية في اربعة فصار مال
 الزوج على احدى عشر للمرأة ذهب لزوجها في مائة مائة درهم وذهب لها في مائة درهم

قال لا غيرهما ثم ما تاملت معكم انما ميراث امرها من صاحبه ويجوز لكل واحد منهما نصف الميراث
 لانها لما ماتت معكم لم يبق كل واحد وارثا لصاحبه لانه ثبت وقت موت صاحبه
 فجازت الميراث في النصف وتخرج به انما مال الزوج يوم القسمة مائة وثلاثين
 وثلاثين **قال** رحمه الله تعالى **ولم يمسح** انما اجزاي اذا اجازته الورثة المتق في
 الميراث فلا كفاية على الميراث لان المتق في الميراث وصية على ما بينه وهو يجوز باجا
 الورثة فلا يلزمه شي لان الميراث لم يمسح فيسقط بالاجازة على ما بينا هذا اذا لم يخرج من
 الثلث **قال** رحمه الله تعالى **فانما** حالي في الميراث وبكساي اذا اجازت
 ثم اعققت فالحياة اولى فان عتق ثم حابا في سوا وهو الميراث بقوله وبكساي استويا
 وهذا عند ابي حنيفة وقالاها سوان في المسئلة والاصل فيها ان الوصايا اذا لم
 يكن فيها ما جاز الثلث فكل واحد من اصحاب الوصايا يضرب بحجم وصيته في الثلث
 لا يقدم البعض على البعض الا العتق الواقع في الميراث والعتق العتق بموت الموصي
 كالتدبير الصحيح سواء كان مطلقا او مقيدا بالحياة في الميراث بخلاف ما اذا قل اذا
 مات فهو حر بعد ذلك بيوم والعتق فيه ان كل ما يكون سفدا عتق الموت من
 غير حالة الى التقييد فلو لم يمسح اسبق ما يجتاز الى التقييد بعد الموت والعتق في الميراث
 بالسبق لان ما ينفذ بعد الموت من غير تنفيذ ينزل منزلة الدين فان صاحب الدين
 ينفذ باستيفاء دينه اذا اظهر بحسن حقه وفي هذه الاشياء يصير مستويا بين الموت
 والدين مقدم على الوصية فكذلك الحق في معناه وغيرهما من الوصايا قد تساوت في
 السبب والتاخي فيه بوجوب التساوي في التحقيق فاذا ثبت هذا فما يقولون
 ان العتق اقوى لانه لا يلحقه الفسخ والحياة لغير الفسخ ولا يعتبر بالمقدم
 في الذكر لانه لا يوجب التقديم في النبوت الا اذا اتحد المستحق واستوفى المحقوق
 على ما يجي بيانه واما حنيفة رحمه الله تعالى يقول ان الحياة اقوى لانه ثبت في ضمن
 عقد العاوضة فكان تبرعا بمعاها لا بصفتها حتى ياخذ التمتع ويملكه العبد
 والعبي المادون لها والاعتاق تبرع صيغة ومعنى فاذا وجدت الحياة اولا دفعت
 الاضمت واذا وجد العتق اولا ثبت وهو لا يتخلل الدرع كان ضرورة الزاخرة على
 هذا **قال** ابو حنيفة رحمه الله تعالى اذا حابى ثم اعققت ثم حابى فمشم الثلث بين
 المحابين نصفين ثم ما اصاب الحياة الاخر قسم بينهما وبين العتق لان العتق مقدم
 عليها فيستويان ولو اعققت ثم حابا ثم اعققت قسم الثلث بين العتق الاول وبين
 الحياة وما اصاب العتق قسم بينه وبين العتق الثاني ولا يقال ان اصحاب الحياة
 سقروا ما اصاب العتق الثاني لاستوياها ثم استوفى العتق لانه تساوى صاحب الحياة
 الثاني وفي المسئلة الثانية لو استوفى صاحب الحياة ما اصاب العتق الثاني لاستوفى
 منه العتق الاول لانه يساويه ثم سقروا صاحب الحياة وهكذا الى ما بيننا في سبل
 في الدور قطعه وغذها العتق اولى في الكل وفي الخط واذ اسلم الرجل في مرضه مائة
 درهم في عشر اكراد خطه تساوى مائة درهم ثم مات قبل حلول غلته فانه الذي عليه

المسلم تجل ثلثي الطعام وكان الثلث عليه الى اجله وان سار عليهم واسو المال الى الميراث حابى
 بالاجل لانه اشترى بمائة طعاما يساوى مائة واجله في جميع ماله وتاجيل المال بمدة الوصية
 بجميع المال لان الوارث يصير من ماله جميع المال الى ابيه متى صحت الوصية بجميعه وان
 ابر الوصية يصح بتقدير الثلث فصح التاجيل بتقدير الثلث وبطل في الثلثين فاذا اطل بالاجل
 في الثلث بخير المسلم اليه لانه لزمه زيادة شي لم يررض منه لانه المسلم اليه اما رضي باس
 يكون جميع الطعام عليه موجلا فاذا الزمه تجل ثلثي الطعام والمجل خير من المجل فقد
 لزمه زيادة شي لم يررض به بخير ولو كان الطعام يساوى خفي فانه تجل الطعام
 كله ورد سكر الى الوارث فصح ورد كل المال لانه حابى بالعتق والاجل وقد تعدد اعتبار
 المحابين جميعا لانه ينقسم الثلث المال عليهما نصفين لانه لو حابى بالعتق لا غير كان
 لصاحب الحياة ثلث المائة وكذلك لو حابى بالاجل كان له ثلث الطعام الى اجله فاذا
 صار نصف الثلث للحياة بالعتق كان نصف ثلث الطعام الى اجله واذا صار الثلث
 للمحابين جميعا متى اختار المسلم اليه الميراث في المسلم انه يريد ثلث واسو المال الى الميراث
 السلم حتى ينقسم ثلث المال على المحابين جميعا فينتصرون السلم في الثلث فاذا حصل
 الاجل وادى المسلم اليه سوس الطعام يسترد منه نصف الثلث من سوس المال لانه
 بحلول الاجل ذهب الحياة في الاجل وبقيت الحياة بالعتق ومتى استرد نصف الثلث
 ينتصف الما قاله في السلم بعد استقرارها في سوس المال وانه لا يجوز فلهذه الضرورة تقدر
 اعتبار الحياة بالاجل مع الحياة بالعتق فكانت الحياة بالحياة بالاجل اولى لانه بيع واذا
 لغت الحياة بالاجل صار كانه حابى بالعتق لا غير فخير واذ اسلم الميراث عشر دراهم
 في كرساوى عشرين ثم اقاله ثم مات جازت الما قاله في ثلثي الكرو وبقا السلم اليه ادى
 ثلث الكرو ورد عليهم ثلثي سوس المال لانه الحياة في مرض الموت وصية والوصية معتبرة
 في الثلث ولو اسلم عشر دراهم في كرساوى ثلاثين درهما ثم اقاله ولم ياخذ سوس المال
 جازت الما قاله في نصف الكرو وبطلت في النصف لان ثلث ماله نصف الحياة فان
 ثلث ماله عشر لان له كرساوى ثلاثين درهما وقد حابى بعشرين والعشر من
 عشرين قدر نصفه ولو اقرضه سوس المال وانفقته جازت الما قاله في ثلث الكرو
 وبطلت في ثلثيه ويقال للمسلم اليه ادى الى الورثة ثلثي الكرو وارجع عليهم ثلثي العشر
 لان ثلث ماله مثل ثلث الحياة لانه يوم القسمة عشرون درهما لان العشر التي
 استهلكها بالانفاق لا تقدم ماله فكان ثلث ماله يوم القسمة ستة دراهم وثلثي قد
 حاباه بعشرين فيكون ثلث ماله مثل ثلث الحياة فيجوز الما قاله في ثلثي الكرو وبطلت في
 ثلثه فرد المسلم اليه الى الورثة ثلثي الكرو قيمة عشرون الما على رب السلم ستة دراهم
 وثلثين دين لانه تبخ عشر دراهم من المسلم اليه وسوس المال ثلثه بحق جواز في ثلثي
 الكرو وثلثه بغير حق لبطلا الما قاله في ثلثي الكرو قد استهلكها فصار ذلك دين عليه
 والما قاله قبل قبض السلم وبعد سوا عندها وعند ابي يوسف هو بطل العتق
 ابتداء لما عرف ان الما قاله فصح عندها ومنه بيع جديد واذ اشترى في مرضه

عبدًا قيمته مائة بخمسين درهما فلم يتقابض حتى تقايلا البيع فالباع بالخيار ان شاء
 رد العبد واخذ ثمنه وبطلت الماقالة وان شأى له ذلك العبد واخذ ثمنه تلك الخيارات
 لان تلك الحال مثل تلك المحاباة لان تلك مال المستري ثلاثة وثلاثين وثلاث مائة
 عبد قيمته مائة وقد جازى بخمسين وثلاثة وثلاثين وثلاث تلك المحاباة فيجوز الماقالة
 في ثلثي العبد ولا يجوز في ثلثه ثم يخير بين فسخ الماقالة وبين ان يجزيها ولم يخبره
 في السلم لان الماقالة في البيع تحتل الفسخ ما دام العقد وعليه قايما وفي السلم لا تحتل الفسخ
 لانه لا يمكن ان يجعل بيضا مستقلا لانه لا يستبدل بالسلم فيه قبل القبض لا يجوز ولو
 السلم عسرون درهما في كرى ساوى عشر في مرضه وله على الناس ديون فلم يخرج حتى
 ايجل القاضى السلم اذا عطل الكرى من المال ثم خرج الدين جاز ذلك ولم يرد
 علم السلم اليه شي الا ان يخرج الدين قبل ان يختصوا فخرج مقدار ما يخرج المحاباة من
 الثلث سلم له المحاباة لان المحاباة عشر لانه العين عسرون درهما والدين لا بعد
 مال الميت لم يتقبض لانه قد لا يخرج فيكون ثلث ماله ستة دراهم وثلثي فسخ المحاباة
 بقدره ويخير بين الفسخ والمضي لان السلم تحتل الفسخ وقد تغير على السلم اليه شرط
 عقده فيتحيز فاذا ابي السلم اليه الفسخ ويقتضى القاضى السلم فانه لا ينفق في الفسخ
 بعد ذلك فان زال السبب المقتضى للقبض وهو عدم خروجه المحاباة من ثلث ماله كان
 القضا بالقبض لا تحتل البطالة كما لو قضى ببيع البيع بسبب العيب ثم زال العيب لا يرد
 البيع وان زال المقتضى للفسخ وهو العيب فكذلك هذا وان خرج الدين قبل القبض
 مقدار ما يخرج المحاباة من الثلث سلم له المحاباة لان الدين بالقبض صار يتقبض ماله
 يوم القسمة واذا السلم الى مرضى عشر دراهم في كرى ساوى اربعين وانفق راس المال
 ثم مات ولا مال له غير الكرى ضرب السلم بالخيار ان شاء يفتى السلم ويرجع على الورثة بدرهم
 وان شأى اذ الكرى اعطى عشرين درهما لانه تقين عليه شرط عقده فانه رضي ان يسلم
 له جميع الكرى بعشر دراهم والافلا يسلم له الجميع بعشر وعقده ولا تحتل الفسخ
 فيخير فاما مضي في السلم اخذ جميع الكرى من عشرين لان السلم اليه حاباه بقدر ثلاثين
 وان باع ما يساوى اربعين بعشر والمحاباة اكثر من ثلث ماله فينفذ الوصية من الثلث
 وجميع ماله بعد الدين ثلاثون لان عشر من الكرى مستغول بالعشر التي استهلكها المسلم
 اليه فالمستغول بالدين لا يعدل مال الميت لان الدين مقدم على الوصية والتاريخ من الدين
 قدر ثلثين فيكون له عشر بالوصية ويرد عشر على الورثة هكذا ذكره في الحاكم في
 مختصره وذكر الفقيه ابو بكر المحمدي رحمه الله في وجوه انه متى اختار المضي ياخذ نصف الكرى
 وينزل النصف لانه يكون لرب السلم نصف الكرى قيمته عشرون عشر من ماله بعوض
 ماض وهو راس المال وعشر بعين بعوض بالمحاباة وهو ثلث مال الميت والصحيح
 ما ذكره الحاكم لان في هذا ينقص الكرى على ورثة المسلم بغير رضاهم وهذا لا يجوز كما في
 العبد والثوب الواحد فان كان على الميت دين محيط بتركته لم تجز المحاباة في التركة
 لان المحاباة في المرض وصية والوصية تنفذ من ثلث المال الفارغ عن الدين ولم يجد

ولو سلم الى مرضى عشر في كرى قيمته مائة فتقبض راس المال واشتقته ومات وقد اوى بثلث ماله
 فان شأى السلم يفتى السلم واخذ درهم ويجزى الاخر وصية وان شأى اذ الكرى واعطى الورثة
 ستين درهما ولا يفي لصاحب الوصية قول ابي حنيفة وعندها يتخامان في الثلث يضرب
 فيه رب السلم بتسعين وصاحب الوصية بثلاثين وهو ثلث المال فيكون ثلثه منها على
 اربعة فيأخذ رب السلم الكرى ويودي سبعة وعشرين درهما ونصف منها تسعة وربع
 وثلث لصاحب الوصية وتخبره ان عندي حنيفة المحاباة اولى من الوصية ومال الميت
 قيمته مائة الما ان عشر منها مستغولة بالدين فيبقى ماله الفارغ من الدين تسعون
 وقد جازى بجميع ذلك فيكون له ثلث ذلك وهو ثلاثون فيرد ستين متى اخذ جميع الكرى
 ولا يفي للموصي لانه لم يبق من الثلث شي عن صاحب المحاباة وعندها المحاباة والوصية
 سواء فيقسم ثلث المال الفارغ بين رب السلم والموصي على اربعة لان الوصية
 بالمحاباة وصية بجميع ماله وذلك تسعون والوصية الاخرى بالثلث وذلك ثلاثون
 فيقسم الثلث على سبيل القول عندها على اربعة ثلاثة ارباعه لصاحب المحاباة وذلك
 ثلثان وعشرون ونصف واربعة للموصي لانه الاخر واذا كان للمريض على جليل
 كوخ خطه يساوى ثلثين وراس ماله عشر واقالها ومات واحدها غائب قيل
 للحاضر ثلاثة اعشار ونصف راس المال وذلك درهم ونصف واربعة اعشار
 نصف الكرى وذلك يساوى عشر ونصف فاذا اقدم الغائب جازت الماقالة في نصف
 الكرى فيودي القادم نصف راس المال حصته درهم ونصف وربع الكرى وقيمة سبعة
 دراهم ونصف ويرد الورثة على الحاضر الطعام الذي اخذوه قدر ثلاثة من عشرة
 ونصف وياخذون منه درهما من راس المال فصار الثلث على ستمين والجميع على ستة
 الغائب فيطرح نصيبه لانه مستوفى وصيته بقي عنه حتى للحاضر واربع الورثة
 فيكون للحاضر خمس ماله عليه وعليه نصف كرى قيمته خمسة عشر وخمس منه ثلاثة
 دراهم فيكون له وثلاثة دراهم ثلاثة اعشار ثلث ماله فصح الماقالة بقدر ثلاثة
 اعشار ونصف الكرى وذلك اربعة ونصف وبطلت في سبعة اعشار ونصف الكرى
 فيرد ذلك وقيمته عشر ونصف الا ان درهما ونصف لغرض ما ادى من درهم ونصف
 من راس المال وثلثه محاباة واذا ظهرت وصية الحاضر ثلثة دراهم ظهر ان وصية
 الغائب مثل ذلك فقد نفذنا الوصية في ستة واعطينا الورثة من ماله اثني
 عشر فقد استقام الثلث والثلثان واذا حضر الغائب فقد صححت الماقالة لهما في
 نصف الكرى رجل اشترى ابيه واخاه في مرضه بثلاثة الاف درهم وقيمته سوا ثلثي
 فيكون قول ابي حنيفة يجوز الرصبة بالعق للام والماف والثلث بينهما وللاب ما بقي
 وتسمى الام في نصف قيمتها والماف في نصف قيمته وقال محمد الوصية كلها للام جازية
 لانه لا يرث مع الابوين ولا وصية للام ولها الميراث مع الاب وتسمى فيما زاد على
 حصتها وانه جاز ان سلم قال كبري رحمه الله تعالى وان اوصى بان يعق عنه هذه الماية
 عبد فذلك منها درهم لم ينفذ بخلافه وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله في العتق

وقلا يتيق عنه بما بقي لانه وصية بغير قرينة يجب تنفيذها ما لم يكن قياسا على
الوصية بالولدان وصيته بالعق لعبد يتيق بامانة ماله وتنفيذها يتيق
باقل منه تنفيذ غير الوصية وذلك لا يجوز بخلاف الوصية بالمال لانها قرينة محضنة
هي حق الله تعالى والمستحق لم يتبدل وصار كما اذا اوصى لرجل بامانة فملكه بعضا يدين
اليه البلية وقبل هذا الخلاف مبنى على الخلاف في العتق هل هو حق الله او حق العبد
وقيد بالامانة لانه لو ذكر الثلث وقال هو الف قل ولو اوصى بامانة يتيق بملك ماله
وهو الف عبدا يتيق عنه فاذا اوصى بامانة فملكه فالوصية باطلة قيل هذا قول ابي
حنيفة وقيل قول الكل فالفرق لانه ان الوصية هنا وقع الشك في صحتها فلا يصح
بالشك ولا كذلك سبيل الكتاب لانها كانت صحيحة فلا تبطل بالشك ولو اوصى
بامانة يتيق بكل ماله عبد يتيق بطلت الوصية عنده هذا اذا اوصى له بالعق
نقط ولو اوصى له بالعق وبالمال قال في الفتاوى سئل ابو القاسم عن اوصى اليه
رجل فقال اذا ادركت ولدي فاعتق عبدي هذا واعطه ما ياتي درهم والعبد يفتد
وهو في تعب منه فرضي العبد ان يتيق في الحال ولا يطلب صلته قال لا يجوز عتق
الوصي قبل الوقت الذي اقر به الوصي سئل ابو بكر عن اوصى بعق عبده واوصى
لم بصلته وللعبد متاع وكسوة كساحم صاحبهم ومساخ وجهه لم غير الوصي قال
لا يكون للعبد في ذلك المتاع الا ما يدرى وفي المتن اذا قال في مرضه الذي مات فيه
ان مت من مرضي هذا فقلانه حرم وما كان في يدها من شيء فهو لها صدقة قال ارى
ذلك جائزا على وجه الصدقة وما كان في يدها من مات وعندها البينة ان هذا كان
في يدها يوم مات وفي فتاوى الفضلي اوصى بعتق امه وبان يبيعها بعد العتق في ذلك
ماله كذا قال ان كانت الامه معينة جاز لها الوصية بالعق وبالمال جميعا فان كان
بغير عينها جازت الوصية بالعق ولا تجوز الوصية بالمال الا ان يقول جعلت ذلك
نقوضا الى الوصي ان احب اعطاه التي اعتقها فتكون ذلك وصية جازية كقول
ضريح شلت مالي حيث شئت المتري انه لو اوصى بامانة من احب جاز ويجوز
الوارث على ان يبيعها من احب وان ابي ذلك الرجل يتيق بامانة خطعا قيمتها
مقدار ثلث مال الوصي ولو اوصى ابي يتيق عبدا في بركة بامانة ويعتق يعتبر ببلد
الوصي لا ببلد العبد وفي الجاهل اذا اوصى بملكه يتيق منه كل سنة بما ياتي درهم
عبد ان يعتق وقال من تلقى فانه يتيق بذلك في اول السنة ويعتق عنه ولا يرد
على المدة هذا اذا كان غير معين فلو كان معينا قال في الاصل واذا اوصى بعتق عنه جارية
يعينها وهي تحرر من الثلث او اوصى ابي يتيق له نسمة بعينها ويعتق عنه فاستريت
له وجب عليها جناية قبل العتق فان الارش للورثة وان اشترى به ما يمكن اعتاقه كونه
صارا وصية الميت التي غير الوصي وهذا لا يجوز وكذلك لو كان الارش عبدا مدفوعا
بها فلو اعتق فانه لا يعتق وكان ما اكتسب من مال فهو للورثة قال رحمه الله تعالى ويعتق
عبد فمات ما تجوز ودفع بطلت اي اذا اوصى بعتق عبده فمات الوصي بعتق العبد ودفع

بالجناية بطلت الوصية لان الدفع قد صح لان حق ولي الجناية يقدم على حق الوصي وكذا على
حق الوصي له وهو العبد نفسه لانه يتلقى الملك من جهة الوصي وملكه المعصن باق الى ان
يدفع وبه يزول ملكه فاذا اخرج به عن ملكه بطلت الوصية كما اذا باعه الوصي او ادر
بعد موته بالدين هذا اذا اقل خطا فلو قتل عبدا زنا بقتل عبدا وارتق بقتل غيره
قال في المبسوط اصله ان المم من انقلب مالا فانه يعتبر بذلك مال الميت حتى تنفذ منه
وصيته ويقتضى دينه لان ذلك بدل نفسه بعد وفاته كما لو كان القتل خطا والمم من كان
مستركا بين اثنين فعقد احدهما يعتبر مال الميت حصة الف حصنة غير العلية ولا يجعل
كاه العلية الثلث المتصاه وان لم يكن بال فلا يمكن ان يجعله مستوفيا للمال ولهذا
شهد القصاص اذا رجع لم يضمنوا وتقسيم التركة بعد تنفيذ الوصية على السهام التي
كانت تقسم قبل الوصية حتى يكون ضرر نقصان الوصية عابدا على الكل بقدر حصصهم لان
حقهم في التركة على السواء فيلحقهم من الضرر بسبب تنفيذ الوصية بحسب ما يكون على
الكل لان الاحتقاق بالوصية بمنزلة الهلاك وهلاك بعض التركة يكون على الكل فكذا
الاحتقاق واذا اعتق عبدا قيمته الف في مرضه ثم قتله عبدا وله وليان يعطى ادوا عين
العالية نصف الدية ويقاسمه اخاه على اثني عشر سهما للعلية وعتق العبد بلا سمانية
لان جميع مال الميت ستة آلاف حصة الاخوية والف قيمة العبد فالعبد من ذلك سمان
ماله وانه اقل من الثلث فيعتق مجانا باق حصة الف بعد الوصية بالعق فيقسم بينهما
على اثني عشر سهما لان الباقية بعد الوصية تقسم على السهام التي كانت قبل الوصية وقيل
الوصية كان تقسم مال الميت بين الاثنين على اثني عشر كما حق العلية في نصف العبد
حصة وحق الساكن في حصة الف وخمسائة وان كانت قيمة العبد ثلاثة آلاف مخرج
ثلاثمائة وثلاثون وثلاثون فيقسم ذلك مع النصف الدية بين الاثنين على ستة عشر للعالي
ثلاثة اسهم والباقي للساكن لان مال الميت ثمانية آلاف حصة الف نصف الدية وثلاثة
الف قيمة العبد وثلاثة وثلاث ماله الف الف وسبعة وسبعون وتلقي درهم يعتق منه
هذا القدر بغير سمانية ويسمى في الباقية وذلك ثلاث مائة وثلاثة وثلاثين وثلاث مائة
الميت حصة الف وثلاثمائة وثلاثين فيقسم بين الاثنين على ستة عشر للاحق العالي
في نصف العبد وذلك الف وخمسائة وحق الساكن ثلاثة عشر سهما لو لم يكن في المال
وصية يقسم المال على هذه السهام فكل ذلك بعد الوصية وان مات العبد قبل ان يسي
فللعالية ستة نصف الدية والباقي للاخ لان الباقية في المال بعد الوصية وهلاك
بعض التركة فيقسم بين الورثة على السهام التي كانت تقسم قبل الوصية والهلاك ولو
لم يكن في المال وصية يقسم مال الميت بين الاثنين على ستة اسهم لان حق العلية في نصف
العبد وذلك الف وما يتا وخمس وحق الساكن في العبد كذلك وفي نصف الدية
حصة الف فيكون حصة في ستة آلاف وما يتا وخمس فاجعل كل الف واثني وخمسين
سهما فيخرج حق العلية في سهم وحق الساكن في حصة فيكون كل ستة اسهم فيقسم بعد الوصية
والهلاك على هذه السهام فيكون للعالية سهم من ستة وذلك ستة نصف الدية ولو كان

على القتل دين الف قضى الدين من نصف الدية ثم اقتسم الباقي على سبعة اسم للعائفة لأن
العبد صار مستوفيا نصيبه قدر الذي ذره لا ما جعل الباقي من مال الميت بعد الدين وذلك
اربعة آلاف درهم ثلثي مال الميت يزيد على مثل نصقه وذلك الف الف مقدسار العبد مستوفيا
من وصيته قدر الفين فصار كان الميت ترك خمسة آلاف درهم ووصيته الف الف فيكون
كله سبعة آلاف فيقسم ذلك بين الابنتين على سبعة اسم لأن قبل الوصية والدين
حق العائفة في نصف العبد قيمته الف درهم وحق الساكنة في نصف العبد الف وخمسة
الاف نصف الدية فاجعل الف سهمها فصار حق العائفة في سهم وحق الساكنة في ستة
اسم ولذلك بعد الوصية يقسم على هذه السهام ولو كان له عبدان قيمة كل واحد
الف والمثلية بحالها يسمى كل واحد في خمماية يضم ذلك الى نصف الدية فيقسم
بينها على تسعة للعائفة سهمان لأن جميع مال الميت تسعة الاف خمسة نصف الدية
واربعة قيمة العبدان وقداوصى بأربعة الاف وثلاث ماله ثلاثة الاف فيكون بين
العبدان نصفان لاستواء وصيتهما فاصاب كل عبد الف وخمماية وذلك ثلاثة ارباع
فيبقى من كل واحد ثلاثة ارباعه وسمى في ربيعة يضم الف العائفة الى خمسة الاف
نصف الدية فيصير ستة الاف يقسم بينها على تسعة لأن حق العائفة في نصف العبدان
وذلك الف وحق الساكنة لذلك وله ايضا نصف الدية فيكون نصيبه سبعة الاف
فيكون تسعة اسم فيقسم ستة الاف على تسعة اسم للعائفة من ذلك سهمان وذلك
الف وثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث الباقي للساكنة فان مات احد العبدان قبل ان
يمضي سهمها سعى العبد الباقي في ستمائة الى نصف الدية ويقسم بين الابنتين على
اثنتين واربعين سهمان ثمانية ونصف من مال العائفة والباقي للساكنة لأن الميت صار
مستوفيا وصيته وذلك سهم من ستة لأن الثلث كان بينهما نصفان على سهمين بقي
خمسة اسم سهم من ذلك للعبد الحي واربعة اسم للورثة وجميع مال الميت سبعة الاف
خمسة الاف نصف الدية والفان قيمته العبد الحي فيكون للعبد الحي خمسمائة سبعة
الاف وخمسة سبعة الاف الف واربعماية مقدسار مستوفيا من وصيته وذلك المقدسار
ويسمى من ستمائة الى تمام قيمته فيظهر ان الميت صار مستوفيا من وصيته هذا المقدسار
ايضا لان حقها سوا فصار مال الميت ثمانية الاف واربعماية خمسة الاف نصف
الدية والفان قيمة العبد الحي والف واربعماية قيمة الميت وازاد على ذلك صار ثانيا
فلا يحسب من مال الميت وقد نفذنا الوصية في الفين وثمانماية بقي للورثة خمسمائة
الف وستمائة صنعت ما ننشأنا الوصية فيه فيقسم ذلك بين الابنتين على اربعة وثمنا
من غير كسر لأن قيمة الحي الف الف وجميع مال الميت ثمانية الاف واربعماية فاجعل لكل مائة
سهما فصار اربعة وثمانين سهما سبعة عشر للعائفة لأن حقه في الف سبعماية و
الباقي للساكنة ولو كان للميت الف عشرين ومات احد العبدان يسمى العبد الحي في
اربعمائة ويقاسم بين الابنتين على ثمانية واربعين فيعمل قيمة العبد ثلاثة الاف
وستمائة والف ثمانية بين الابنتين نصفان لكل واحد الف وثلثمائة وقد كان

للساكنة نصف الدية خمسة الاف فصار نصيبه سبعة الاف وثلثمائة فاجعل كل مائة سهما فيصير
كل الف عشر اسم فيصير نصيب العائفة ثلاثة وعشرين ونصيب الساكنة ثلاثة وسبعين
فصار مال الميت مستوفيا بينهما على ستة وعشرين وإذا اوصى له بعبد بعينه يساوي اربعة
الاف درهم ولا مال له يخرج ثم قتل رجلا عذرا وله ابنا فمضى احد هما كان الموصى له ثلاثة ارباع
العبد ويرد ربيعة ونصف الى نصف الدية التي تؤخذ من الفان فيقسمان على اربعة وخمسين
للعائفة من ذلك اثني عشر ياخذ منها اربعة ونصف من العبد والباقي من نصف الدية ويخرج
ان مال الميت كله تسعة الاف خمسة الاف دية وقيمة العبد اربعة الاف وقداوصى بأربعة
الاف والموصى له بأكثر من الثلث اذ الم تجز الورثة لا يضرب بالبقدر الثلث فيكون الموصى
له ثلث ماله ثلاثة الاف وذلك ثلاثة ارباع العبد ويرد ربيعة الى الورثة فيحصل للورثة
سبعة الاف فيقسم ذلك بينها على تسعة اسم لأن العبد كان بينهما نصفان لكل واحد
الفان فللساكنة خمسة الاف ونصف الدية فاجعل كل الف سهمان فصار حق الساكنة
في سبعة وحق العائفة في سهمين وستة الاف على تسعة لا يستقيم فيضرب ستة في
سبعة فصار اربعة وعشرين كان للعائفة سهمان ضربناهما في ستة فصار له اثني عشر
وللساكنة سبعة ضربناهما في ستة فصار اثنا واربعين ثم العائفة ياخذ اربعة
ونصف من العبد الباقي في الدية لأن العبد مع الدية جنسان مختلفان فيختلف
المقصود بخلاف السحاية مع الدية لأن السحاية من جنس الدية درهم او دينارين
لم يختلف المقصود فلهذا لم يبين حق كل واحد منهما في السحاية والمريض والله سبحانه
اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قال **رحمه الله تعالى** وان هدي لا اي لا يبطل الرعية
ان فداء العرثة وكما الفذ في المذبح لانهم هم الذين الذبح وجازت الرعية لأن العبد
ظهر عن الجناية فصار كأنه لم يحن هذا اذا كان خطا وكان ولي الجناية واحدا ورع
او فدي فلو كان لها وليان والقتل عدا فمضى احد هما واختار اخا العبد قال في المصنف
فلو عفى عنه ولي القاتل في العبد وهو عبد قيمته عشر الاف درهم واوصى له بثلث
ماله واختار على الجناية العبد كان له سدس العبد وسدس الموصى له بالثلث واربعة
اسداس للورثة عند أبي حنيفة رحمه الله وان اختار الفدي فذبي بخمسة اسداس
الدية واخذ صاحب الثلث سدس الدية من الورثة لأن عذبة الموصى له بالثلث يساوي
الموصى له بالجميع لأن الموصى له بالثلث لا يضرب بالزيادة فصار الثلث على سهمين
ومار الجميع على ستة فالوصى بمسكن العبد ويدفع خمسة اسداس الى الورثة
ثم الموصى له بالثلث ياخذ جميع ما بقي من الثلث من يد الورثة وذلك سدس الكل وبقي
للورثة ثلث العبد ومضى كانت الدية والقيمة سوا لا يختلف الجواب بين المذبح والفذ
وان كان قيمته الف درهم فحكم الدفع كذلك وان فذاه ذرى ثلثه بثلث الدية ياخذ الموصى
له من ذلك ثلثي الف من ثلث الدية والباقي للورثة وعلى قولهما ان على العبد يضرب
في الثلث بجميع العبد وصاحب الثلث يضرب بالثلث فيقسم ثلث المال على اربعة لمولى
العبد ثلاثة ارباع الثلث ويدفع الباقي الى الورثة فيأخذ صاحب الثلثين من الورثة

ربع الثلث يجري الجواب على قولها على مقتضى هذا ولو كانت قيمته خمسة آلاف فحكم الدرع
 لا يختلف فان ذاه فذى خمسة اسباع بخمسة اسباع الدية سهم من ذلك لصاحب الثلث
 واربعة للورثة وتخريجهم في المحيط ولو قتل خطأ والمقتول وليا كان في اليسر ط
 ولو قتل عبد لرجل بلا خطأ وله وليان فذبح نصفه الى ارحامها والاخر غائب ثم مات العبد
 ولا مال له غنم فان الولي الغائب يرجع على القابض بربع قيمة العبد لا نصف العبد
 الجاني مات واخلف بدلا لان النصف الذي قبضه الحاضر مضى عليه وانه قبضه
 للاستيفاء قبض ضمان فقد فاته نصف القبوض في خلف وهذا القيمة وفاته
 النصف الذي غير مقبوض بلا خلف لان العبد في يد مولى الجاني امانة وليس بمضروب
 فيرجع الغائب بنصف قيمة ما هو مضروب على القابض وهو ربع قيمة الكل ولو كان
 قد انصفته منه بنصف الدية ثم مات العبد وحضر الغائب فانها يقتسمان نصفه
 مضيقا وبين جبايا على مولى العبد بنصف الدية ايضا فيكون بينهما نصفان ولو قتل
 من ارحامها ثم قتل العبد وافته السيد قيمته دفع نصف القيمة الى الغائب لان اختيار
 العذاة حق ارحامها لا يكون اختيارا للعذاة في الاخر ادم قايلا لانه لا ضرر على المأخذ
 في ذلك فانه لو اختار الدفع اليها كما يتصل اليه نصف العبد وهذا العبد قايما معنى
 لقيام بدله وهي القيمة لان البديل قايما مقام البديل فكان العبد قايما معنى واعتبار
 في دفع البديل الى الغائب لانه بدل حقه ولا يترا جفاق ولا دفع القيمة كان الى الغائب
 كدفع نصف العبد ولو دفع اليه نصف العبد لا يترا جفاق فكذا اذا دفعه نصف
 واعتبارا قيل المراد بنصف القيمة نصف الدية ومن اصحابنا من قال اختيار العذاة
 للحاضر لا يكون اختيارا للدية في حق الغائب عند اي حنيفة لانه احد الورثة
 لا يتصب خصما عن الباقيين فيكون المسئلة الثانية على قول ابي حنيفة والمأذني
 على قولها ولو دفع نصفه اليها ارحامها واختار العذاة الاخر وهو مسدد لا يتقدم على غيرها
 فانه يرجع على اخيه بربع العبد وان كان مستهلكا بربع القيمة وقيل في الاصل يرجع
 الدية وهو محمول على ان القيمة مثل الدية فهذا قولها وفي قول ابي حنيفة لا يرجع
 على الاخر بربع القيمة لكن يسير مولى العبد بنصف الدية متى اقر لان عنده اختيار
 العذاة الفلس لا يصح لما مر في كتاب الديارات والله اعلم بالصواب قال رحمه الله
وبنقله لزيد وترك عبد اخا دعي زيد عتقه في صحته والوارث في مرضه قال قول
للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل من ثلثة شيء او يس من على عواه اي اذا اوصى
بتلك ماله لزيد وله عبد وافر الوصي له والوارث ان الميت اعق هذا العبد فقال
الموصي لما عتقه في الصحة وقال للوارث اعتقه في المرض قال قول قول الوارث
ولا شيء للموصي الا ان يفضل من الثلث شيء او تقوم البينة على ان العتق كان في
الصحة لان الوصي له يدعي استحقاقا لثلث ماله سواء العبد لان العتق في الصحة ليس
برخصة فينفذ من جميع المال والوارث ينكر استحقاقه ثلث ماله غير العبد لان العتق في
المرض وصية وهو مستم على غير من الوصايا فنذهب الثلث بالعتق فيطل حق الوصي

بالثلث

بالثلث فكان سكر الحنيفة والقول المنكر مع اليقين وان العتق حادث والمحدث مضى
 الى ارب المواقف للثبوت بها فكان الظاهر شاهد للورثة فيكون القول قولهم مع اليقين
 فلا شيء للموصي الا ان يفضل من الثلث شيء من قيمة العبد لانه لا من ارحم له فيه فيسلم له ذلك
 او يقيم له البينة ان العتق وقع في الصحة فيكون له ثلث جميع حق العبد لا ان الثابت
 بالبينة كالثابت معانية والموصي له خصم بالاجماع الا انه يثبت حقه فكذا العبد اما عند
 ابي حنيفة فظاهر لان العتق حق العبد على ما عرف من مذهبه فيكون خصما فيه لا شيئا
 حقه واما عندهما فلا ان العتق فيه حق العبد وان كان حقا لله تعالى فيكون بذلك خصما
 وهو نظير حده العتق فان حق الله تعالى وفيه حق العتق فيكون خصما بذلك وكذا
 السرقة المحذرة حق الله تعالى واسترداد المال حق العبد فلا يزيد من خصوصيته
 حتى يقطع السارق كذا في السامع هذا اذا كان الموصي عين العبد فلو كان هو العبد
 قال في الاصل رجل مات وترك عبدا وورثة صغارا وترك دينارا على رجل فاقام العبد
 بينة ان مولا اعنته واوصى اليه ومن عليه الدين حاضر فالتشهادة جائزة ويقض
 بالعتق وبالوصايا للعبد وينبغي في قول ابي حنيفة رحمه الله ان لا تقبل شهادتهما
 في العتق وان كانت الورثة كبارا واقام العبد بينة على ذلك فالتشهادة جائزة ويقض
 بالعتق قال الحاكم اجماعا هذا خلاف الاصل في نواذر ابراهيم عن محمد بن ابي بكر
 عليه دين واوصى بثلث ماله او بدينار سائة لرجل فافقها الموصي ثم جاء الغريم والورثة
 سمعوا او غيب وقدم الموصي له الى القاضي فالموصي له لا يكون خصما للغريم اذا حضر
 الوصية له بقدر الثلث واذا حصلت الوصية بما زاد على الثلث الى جميع المال فيصح
 العصية بان لم يكن الميت وارثا والموصي له خصم الغريم في هذه الحالة ويعتبر الموصي
 له في هذه الحالة بالوارث قال محمد رحمه الله في الجاهل رجل هلك وترك ثلاثة
 الاف درهمًا وترك وارثا واحدا فاقام رجل البينة ان الميت اوصى له بثلث ماله
 ومحمد الوارث ذلك فمضى القضاة في ثلث الثلث واعطاه ذلك وهو الف درهم ثم شهد
 جابر بن ابي واقيم البينة ان الميت اوصى له بثلث ماله واحضر الموصي له الذي قضى له
 فالقاضي يجعله خصما ويأمر ان يدفع نصف ما في يده الى الثاني فان قضى الثاني
 على الاول بنصف الثلث ولم يكن عنده شيء باي هلك الثلث في يده واستهلكه وهو
 فقير والوارث لم يملك الثاني اعادة البينة وكان الموصي له الثاني ان يشارك
 الوارث فيما في يده وياخذ من ماله يد الوارث ولو كان الموصي له هو الغائب فاحضر
 الثاني الوارث فالقاضي على الوارث قضى الموصي له الاول وان كان الثاني قضى
 بعصية الاول ولم يدفع اليه شيئا حتى خاصه الثاني والوارث غائب فاما خاصه
 الى ذلك القاضي بعينه جعل خصما وان خاصه الى القاضي لم يجعله خصما ولو كان
 الموصي له الاول هو الغائب والوارث حاضر لم يدفع الى الاول فالوارث خصم
 للموصي له الثاني وهذا كله اذا اقر الموصي له الاول بالمال الذي في يده بحكم الوصية
 او كان ذلك معلوما للقاضي فاما اذا لم يكن شيء من ذلك فقال الاول هو الذي

عن ابي الميت وما وصي لي بشي وما اخفت من ماله شيئا فانه يكون خصما للموصاله الثاني
 بغيره قالوا ادعي رجل عبد ابي يد رجل انه اشتراه من فلان بكذا وقال زنا اليه عبدك
 ورثته عن ابي يكون خصما ويتقي عليه ادعي كذا هذا ولا قال هذا المال عندي في
 فلان الميت الذي يدعي الوصية من جهة او قل غصبته منه فلا خصوصية بينهما وان
 قال بعد دية عندي من جهة فلان يعني رجلا اخر غير الموصي او قل غصبته منه فهو
 خصم المان يقيم بينة على ما قال رجل اقام بينة على وارث ميت ان الميت اوصى بجزء
 الجارية بعينها وهي ثلث وقضى القاضى بذلك ودفعها اليه وغاب الوارث ثم اقام
 ابن البينة على الموصاله ان الميت اوصى له بها وذكر وارثا رجوعا ولم يذكر وارثا رجوعا وقضى
 القاضى للثاني بحقه ثم اذا انتصب خصما فادكر وارثا رجوعا وقضى القاضى بكل
 الجارية للثاني وان لم يذكر وارثا رجوعا وقضى بخصمها للثاني للمزاغة والمساواة ويكون
 هذا قضا على الوارث غاب او حضر حتى ان الموصاله الاول لو ابطال حقه كان كل
 الجارية للثاني فان غاب الموصاله حضر الوارث لم ينتصب الوارث خصما للموصي
 الاخر خاصة الى القاضى الاول او الى غيره فان كان القاضى يقضي الاول بالجارية
 فلم يدفعها اليه حتى خاتم الثاني الوارث فان خاصه فيها الى القاضى الاول
 لم يجعله خصما وان خاصه الى قاض اخر جعله خصما ثم القاضى اذا سمع بينة الثاني
 على الوارث في هذا النصل وهو اذا خاصه الثاني عند قاض اخر قضى للثاني
 الجارية سرا شهد شهوده على الرجوع عن الاول اذ لم يشهدوا على الرجوع اما يشكل
 فيما اذا شهدوا على الرجوع ولو اقام او كلوا الاول بينة ان الميت اوصى له بثلث ماله
 ودفعه القاضى اليه ثم اقام الثاني البينة على الاول ان الميت رجوع عن الوصية
 الاولى واوصى بثلث ماله للثاني فالقاضى ياخذ الثلث من الاول ويدفعه الى
 الثاني ولو كان موصاله بالعبد بينة فالعبد مدفوع اليه بخصا قاض ثم اقام
 اخر البينة على الموصاله ان الميت اوصى له بباية من ماله فالعبد لا يكون خصما له ولو
 حضر الوارث وغاب الموصاله الاول كان الوارث خصما للثاني قال محمد في الجامع
 رجل له على اخر الم درهم فرفض او كان غصب منه الم درهم وكانت في يد الغاصب
 قايمة بعينها اقام رجل البينة ان فلانا استقدم الم درهم وهي قايمة بعينها
 في يد المدعي فاقام رجل البينة على صاحب المال توفيقا وادعى له لهذا الم الف التي
 له قبل هذا الرجل والرجل بمر بالمال لكنه يقول لا ادري مات فلان او لم يميت
 لم يجعل القاضى بينهما خصوصية حتى يحضر وارث او وصي وينظر اذا اوصى عينيا
 في يد رجل انه اشتراه من فلان الغائب وصاحب اليد يقول انما هو في الغائب او
 غصبته منه لا ينتصب خصما للمدعي كذا هذا وهذا الذي ذكرنا ان كان الذي قبله
 المال مورا بذلك فان كان الذي في يد المال قال هذا ملكي وليس عندي من المال
 شي صار خصما للمدعي وصار كرجل ادعى عينا في يد رجل انه اشتراه من فلان الغائب
 وصاحب اليد يقول هو لي ينتصب خصما للمدعي كذا هذا واذا جعله القاضى خصما في

هذه الوجه فتقبله بثلث ما في يد المدعي عليه المان يقيم المدعي بينة ان الميت ترك الم درهم
 من هذا الم الف وان الوارث يقضي ذلك في يقضي القاضى للموصاله بكل هذا الم الف ولو حضر
 الوارث بعد ذلك وقال لم اتبع من مال الميت شيئا لم يمت الى قوله فان اقام البينة ان
 فلا ثامات ولم يدع وارثا ولا وصيا يقبل القاضى بينته ثم عاد محمد الى صدر المسئلة
 فقال لو ان الموصاله اقام البينة ان فلا ثامات ولم يدع وارثا ولا وصيا اليه بالالف
 التي قبل فلان وقال الشهود لا تعلم له وارثا والذي قبله المال من المال الذي قبله
 فالقاضى يقضي بالمال للموصاله قال محمد رحمه الله في الجامع رجل له الم درهم دين
 او كان الم الف في يده غصبا او دية او كانت الم الف لهذا الرجل غصبا لصاحب المال
 فجار رجل وادعى ان صاحب المال اوصى له بهذا الم الف الذي قبل هذا الرجل ولا بينة له
 فصدقه الذي قبله المال فهذا على وجهين اما ان ادعى ان لصاحب المال وارث
 غائب او قال لا ادري له وارث ام لا او قال المدعي ليس لصاحب المال وارث
 وانما كان صاحب المال رجلا مضرا بنا اسلم ولم يترك احدا وصدقه الذي قبله المال
 في ذلك ففي الرجوع الاول القاضى لا يقضي على الذي في يده المال في الرجوع المربعة
 الغصب والدية والدين ولا ايضا المان القاضى يتلوم في ذلك ويتاقي ولا يجعل
 فانما يدعي او وارث والمقضى القاضى بالمال الموعود وان كان المان دية عند
 رجل كان له ان يقضي القاضى بالجامع وهل له ان يقضي الموعود معقولا بمر رحمه الله
 كانه ذلك وعلى قول ابي يوسف ليس له ذلك وان كان المان دينيا فلصاحب المال ان
 يقضي الغريم وليس له ان يقضي القاضى فاذا ضمن الغريم كالمقرض ان يرجع على
 القاضى واما اذا كان المال وصل اليه من قبل ابيه اوصى اليه ابوه وصورة هذا ليس
 اذا كان لرجل الم درهم ونها اليه رجل وجعله وصيا بينه ثم مات الموصاله وترك ابن
 فوصل المال الى ابن الموصي له من جهة ابيه الذي كان اوصى بها الى ابنه وكان في يده فذرع
 الى هذا المدعي بامر القاضى ثم جا صاحب المال حيا ولكن حضر وارثه فاقام البينة
 انه اذوه من ابيه وامه لا وارث له غير فلا ضام على الذي قبله المال في الرجوع
 كلها ولو ان الذي في يد المال اخوان هذا الم صاحب المال وانه قد مات المان لا ادري
 اهذا وارثه ام لا لم يقضي القاضى للمقرض شي وان اخوانه وارثه لا وارث له غير
 فان القاضى يقضي للمقرض بالمال لكن يتاقي القاضى في ذلك زمانا على حسب
 ما ادري اليه اجتهاده صيانة لمضايه عن التسق عند ظهور المان فاذا تعلم زمانا
 فلم يظهر له وارث اخر ذرع المقر المان الى المقر بامر القاضى ثم جا صاحب المال
 حيا قال محمد رحمه الله في الكتاب بغيره الموصاله فيما وصفت لك في حق القاضى
 ولو جا صاحب المال حيا لكن جا رجل واقام بينة انه ابنه قال في الكتاب هذا ينزله
 الموصاله في جميع ما وصفت لك انه لا ضام على الذي قبله المال في النصول كلها
 وان الضمان على القاضى ولو ان الذي في يد المال اقر لرجل انه ابن الميت وان الميت
 ابن اخر وقال المان المقر له ليس له ابن اخر تعلم القاضى زمانا واذا تعلم زمانا فحضر وارث

اخر وادفع المال كله اليه ثم قال في الكتاب لا اذا تلوم القاضى بما تاولم يظهر الميت
 ابن اخر امر القاضى الذي قبله المال ان يدفع المال كله الى المدعى وياخذ منه كفيلا
 ثقة وان لم يسطه كفيلا لا يدفع المال نظرا للظاير لمجوز ان يكون للميت ابن اخر
 ما نحننا من قال هذا قولها اما على قول ابي خنيفة لا ياخذ كفيلا وقل بانه المسايح
 لا يبله هذا على المتفاق فان جاء وارث اخر خلاصا على الذي قبله المال في الوجع
 كلها ولكن الضامن على القاضى وكفيله ولو كان الذي حضر ادعى له على صاحب المال
 الف درهم دين وانه مات وصدقه الذي قبله المال في ذلك لم يلقه القاضى الى ذلك
 ولم يجعل بينها حصة حتى يحضر الوارث في الوجع الاربعة وهذا اذا انكر المدعى
 ان الميت وارثا او قال كما ادعى له وارثا اما فان قال الذي قبله المال والمدعى ان
 ليس له وارث فالقاضي يتلوم ويتأني زمانا ثم اذا تلوم زمانا ولم يظهر له وارث
 فالقاضي لا يدفع المال الى المقر ولكن ينصب للميت وصيا يستوفى مال الميت على
 الثاني ويؤتي ما على الميت للناس وادانصب بالمدعى باقامة البيعة على الوصي
 فاذا اقام البيعة على هذا الموصي يار القاضى الوصي بان يدفع حقه اليه فاذا دفع
 ثم جاسا صاحب المال حيا والمال مستهلك عند المقر له كان الجواب في الوجع الاربعة في
 الهدية والنصيب والدين كما قلنا في الفصل الما قبل ولولم يجرى صاحب المال كما كنت
 حضر وارثه ومحمد الدين لم يلتفت الى محجوزه وكان قضى القاضى اخرا ضيفا ولا يكتف
 المدعى الدين اقامة البيعة على الوارث وقال في الجامع رجل له دمية او غصبا او
 عليه نجار رجل واقام بيعة او صاحب المال قد توفي وهذا المدعى اخوه لبيته
 وانه ووارثه لا وارث له عنده والذي قبله المال جاهد المال او مقر للمال من كل وجه
 فالمدعى عليه خصا له فاذا قضى القاضى له بالمال كله فقبضه ثم جاسا صاحب المال
 حيا وتدهك في يد القاضى فان كان الذي عنده المال غاصبا فاضاح المالك بالنجار
 ان شامن اليهود وان شامن القاضى وان شامن القاضى فان اختار نصيب
 القاضى كان للقاضى الخيار ان شامن اليهود وان شامن القاضى فان اختار نصيب
 اليهود رجعا على الاخ وان شامن الاخ لا يرجع على احد وان كان الذي عنده المال
 مودعا فلا ضامن لصاحب المال على الدافع ولكن يخير صاحب المال ان شامن اليهود
 وان شامن الاخ فلا اخ لا يرجع على احد وان كان المال دينا فلا ضامن لصاحب المال
 على اليهود فاذا اخذ صاحب المال الدين من الغريم كان الغريم بالخيار ان شامن
 اليهود وان شامن الاخ فان شامن اليهود رجعا على الاخ وان شامن الاخ لا
 يرجع على اليهود ولولم يات صاحب المال حيا فلا يتحقق موته كما شهدت اليهود
 فجاء رجل واقام بيعة الى ابن الميت قضى القاضى بذلك واذا قضى القاضى بذلك
 فلا ضمان على الدافع في الوجع كلها ولكن الابن يختار ان شامن اليهود وان شامن
 ضامن الاخ فان شامن الاخ لا يرجع على اليهود وان شامن اليهود رجعا على الاخ ولولم
 يقر الثاني بيعة انه ابن الميت لكنه اقام بيعة انه اخ الميت لبيته واداه ووارثه

قضى القاضى بيعة وقضيه بنصف ما بقى المولى من الميراث والضامن على الذي قبله المال في
 الفصل كلها والضامن على اليهود ههنا قال رحمه الله تعالى ولو ادعى رجل ديناً على
 الميت والعبد عتقاً في الصحة والمال له عنه فصدقه الوارث حتى في قيمته ويدفع الى الغريم
 وهذا عند ابي خنيفة رحمه الله تعالى ويعتق ولا يسمى في بني لان الدين والعتق في الصحة
 ظهوراً بتصدق الوارث في كلام واحد فصار كانهما وجداً معاً او بنت ذلك بالبيعة
 والعتق في الصحة لا يجب الساية وان كان على العتق دين وله ان لا اقر بالدين
 اقوى من الاقرار بالعتق ولهذا يصير اقراره بالدين من جميع المال وبالعتق من
 الثلث والا قوى يدفع المادى فصار كالاقراء الوارث بنفسه بان ادعى عليه رجل
 ديناً وعبد عتقاً في صحة فقال الرب الدين في مرضه فصدقه فان عتق العبد وسمى
 في قيمته فكذا هذا وقضية الدافع ان يبطل العتق في المرض اصلاً لانه بعد وفاته
 لا يحتمل البطلان فيدفع من حيث العتق بايجاب الساية عليه ولا ما بالدين اسبق فانه
 لا مانع له من الاستناد فيستند الى حالة الصحة ولا يمكن اسناد العتق الى تلك الحالة
 لان الدين ينزع العتق في حالة المرض بما توجب الساية وعلى هذا الخلاف اذا
 مات وترك الف درهم فقال رجل لي على الميت الف درهم دين وقال لغير هذا الف
 كان لي عنده ودية فخذ الودية اقوى وعندها هاسوا كذا في الهداية وقال
 عكس ما ذكر في الهداية بخلاف اقرار الوارث بنفسه لانه اقراره بالدين يثبت في الذمة
 وبالوديعة يتناول العين فيكون صاحبها اولى لتعلق حقه بها واقرار الوارث
 بالدين يتناول عين المذكرة كاقتراره بالوديعة يتناول العين فانقر قاضا
 الكا في مثل ما ذكر في الهداية وجعل الاخ خلافه في القضاة سيل الى القاسم عن
 اوصي الى رجل فقال ادرك ولدي فاعتق عبدي هذا واعطه ما تقي درهم والعبد
 مفقود وهو في قبض من فرض العبد ان يعتق في الحال ولا يطلب منه شيئاً قال لا
 يجوز عتق الوصي قبل الوقت الذي اقر به الوصي سيل ابو بكر عن اوصي بعق
 عبده واوصى له بصله وللعبد متاع وكسوة ومسيك ومساء وهدية غير مسيد
 قال لا يكتفى للعبد الا ما يري عورته قال رحمه الله تعالى ويجوز ان الله تعالى قد
 الغايين فان اخرها كالحج والزكاة والكنارات لان الزايع اهم من النفل والظاهر
 منه البدان بالاهم كان في المصل اذا اجتمعت الوصايا فان كان ذلك المال يوزع بالكل
 تستند الوصايا بلسوها وان كان الثلث لاين في بالكل واجازت العتق الوصايا
 بلسوها فتد الوصايا بلسوها وان لم تجز الوثمة الوصايا فان كانت الوصايا
 كلها للعباد بينهم الا قوى والا قوى والابدي بايديه كاسيا في القولة التي
 بعدها فان كان في الوصايا عتق يتقدم على غيره وان استوفيت في القولة فانهم
 يتناصرون فيها بان يفرق بتقدمه في الثلث وقد تقدم وان كانت الوصايا كلها
 لله ان كانت النافل كلها عيناً بان اوصى بان يتصدق باية على فقر بيته واوصى
 بان يعتق نسمة بعينها تطوعاً فانها يتاح ما ولا يبدى ابان يداه الميت فان

كان صاحب النعمة لا يبلغ النعمة بما يخصها او ماتت النعمة في يد صاحبها حتى وقع النعمان
عن تنفيذ الوصية فانه بكل وصية الوصالة بالاية لا يصح الوصية للعبد حتى يملك
لانا تعتبر البطولات بوقوع النعمان عن تنفيذ الوصية للعبد بالبطالة فانه بكل وصية
الوصالة بالاية فكذا هذا فاما اذا كانت الوصايا كلها فراضية وقد استوت
في الزكاة وليس معها وصية للعين باه او ص باه الزكاة وبسجدة الاسلام ومات
ميتق عنه عدمه كنان العين فانه على قول الفقهاء اني بكر البكر يبدى باه باليه
بخلاف الوصية ميتق في كفارة قتل او ميتق في كفارة فطر فانه يبدى بكفارة
الميتق او القتل واذا خرها الميت وقد روي ابو يوسف في الامالي عن ابي حنيفة
والحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله انه يبدى باليخ ثم بالزكاة ثم بالعق عن
كنان الميت سواء باليخ او اخر في الكافي وروي عن ابي يوسف انه يقيم عليه
الزكاة بكل حال ثم يقدم اليخ على الكفارات وكنان الظهار والقتل والميتق مقدمة
على صدقة الفطر وصدقة الفطر مقدمة على الاضحية وعلى هذا القول يقدم بعض
الواجبات كالزكاة يقدم على الاضحية وليس بها واجب يقدم منها قدمه الوصي فان
اوصى بميتق في كفارة قتل او كفارة ميتق او ظهار يبدى بكنان القتل وان اخرها
الميتق وان كانت كفارة الميتق سادت كفارة القتل في العقد والوكادة بخلاف
ما اذا اوصى بالعق في كفارة ميتق وبالعق في كفارة ظهار يبدى بكنان جزا الصيد
وبكنان الخلف في الاذى فانه يبدى باه الميت وروي القاضى المام الخليل في شرح
مختصر الطحاوي عن اصحابنا رحمهم الله انه يبدى بالزكاة ثم باليخ ثم بالعق عن الكفارة
هذلكه اذا لم يكن مع الفرائض نفل ان كان النفل بغير الميتق بان اوصى اياهم عنه
سجدة الاسلام وميتق عنه نسمة لا يعينها تطوعا فالفرض اول وان اخره الميت
وهذا استحسان والعين ان يبدى بالنفل اذا كان الميت يبدى بالنفل فاما اذا كان
مع الفرائض عقق باه او وصى بسجدة الاسلام وباه ميتق نسمة بعينه يتاحصان
سواء بالعق او اخر هذه جملة ما اوردنا في شرح المام المعروف بفتح اعراده
وذكر الشيخ المام الزاهد احمد الطحاوي في شرحه ان بعض الفرائض تقدم الكفارة
على النذور وفي الذخيرة تقدم كفارة القتل على غيرها من الكفارات وتقدم النذور
على الاضحية وصدقة الفطر وتقدم صدقة الفطر على الاضحية لانهما واجبة بالاتفاق
وان كان مع الزحف وصية بعق ونفل ليس لغريم بان اوصى لرجل باية درهم واوصى
بميتق نسمة لا يعينها فانه يجب التعزيز والمحاصة لتظهر حصصه العين فاذا
ظهرت حصصه العين من الثلث خرج العين من الوسط بقي بعد هذا فرض ونفل
وليس بعين يقدم الزحف فاما بقى بعد الزحف شيء ولا يؤخذ بذلك نسمة قالوا
يعبر في الوصالة بالعين وفي فتاوى الخلاصة فان كانا مع شيء من هذه الوصايا
حق الله تعالى بان يقول ذلك مالي في اليخ والزكاة والكفارة ولزيد قسم على اربعة
اسهم وفي فتاوى ابي الليث اذا قال اخرج من مالي عشرة الفاعطوا فلانا

كروا فلانا كذا حتى بلغ احد عشر الفاعطوا قالوا بالاية للمعتق لم مات فاذا انك ماله تسعة
الاف درهم والعق لم يخرج واخاه ينفذ من وصية كل واحد منهم تسعة اجزاء من
جزا ويصل من وصية كل واحد منهم عشرة جزا من عشرة جزا او يجعل قوله والباقي
للمعتق بعد ما سمي عشرة الفاعطوا ذلك لكل واحد من ذلك نصيبه حتى بلغ احد عشر الفاعطوا
فانه قال اعطوا ثلث مالي فلانا كذا حتى بلغ احد عشر الفاعطوا قالوا اعطوا الباقي
للمعتق فاذا بلغ ماله تسعة الاف او اكثر الى احد عشر الفاعطوا لاني للمعتق ويصل لكل واحد
من اصحاب الوصايا حصصه كونه ان كان الثلث احد عشر الفاعطوا كل واحد منهم تسعة
اجزاء من احد عشر جزا من وصيته ويصل سهما من احد عشر جزا من الوصايا فلانا
الواجبات في الوصايا على اربع مرات ما اوجبه الله تعالى ابتداء الزكاة في الوصايا
ما اوجبه على العبد بسبب من جهة كنفان الميت وكنان الظهار وكنان القتل
والثالث ما اوجبه على نفسه من غير شربة عليه بالتغزل لقوله على صدقة او عقق
وباشبهه والرابع التطوع كقوله تصدقوا عني بعد وفاتي وقد اختلف الرواية
في اليخ مع الزكاة نعم في حنيفة في الجرح انه يبدى بسجدة الاسلام واه اخر اليخ عن
الزكاة في الوصية لفظا وكذا في احكام وصايا الاصل وفي مناسك بشر يبدى بالزكاة
ويقدمها على اليخ وان اخر الزكاة عن الوصية لفظا وفي نذر ابن رستم اذا اوصى
بالزكاة في الوصية يبدى به الميت في هذا الترتيب الذي بيناه يجي اين اوصا
مرتبة اذ الميت ثلث ماله بذلك كله قال رحمه الله تعالى وان شادت في
القدرة يبدى بما يديه لانا الظاهر من حال المريض يبدى بما هو الاهم عنده والثابت
بالظاهر كالثابت نصا فصار كانه نص على تقديمه باعتبار حاله نيتهم الزكاة
على اليخ لتعلق حق العبد بها وعن ابي يوسف ان اليخ يقدم عليها بالاية يتام المال
والعدل والزكاة بالمال فقط فكان اليخ اقوى وهو قول محمد وهو يتقدم على الكفارة
لرجحانها عليها لانه قد جاز العبد فيها ما لم يات في غيرها قال الله تعالى والذين
يقتربون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشوم بعذاب اليم الميسوق قال
تعالى نكوي بها جباههم وجنوبهم وقال تعالى ومن كفر فاما الله غني عن العالمين فكان
قوله ومن ترك اليخ الى غير ذلك من النصوص والاجار الواردة فيها وكذا ما روي عن عبد
فيه يقدم وليس بواجب تقدم منه ما قدمه الوصي لما بينا وقد تقدم ان الوصايا
اذا اجتمعت لا يقدم البعض على البعض الا بالعق والحجامة على ما بينا من قبل ولا
يمتد بالقديم ولا بالتاخير لم ينص عليه ولهذا الوصى جماعة على المتعاقب
يستوفون في الاحتقاق ولا يقدم احد على احد غيرهما المستحق اذا ائتمروا بثلث
بالوصايا كلها يقدم الام فالام باعتبار ان الوصي يبدى بالام عادة فيكون ذلك
كالنصيص عليه لانه من عليه فضا من صلاة او حج او صوم لا يشتغل بالنفل من ذلك
الجنس ويترك المضاعفة ولو نفل ذلك سبب اليخ وقد قدسنا الوصايا
وصية لادري ما قال رحمه الله تعالى بسجدة الاسلام ايجي عنه رجلا من ذلك حج عنه

ركباً لانه وجب عليه ان يخرج من يده فيجب عليه ان يخرج كاد وجب لانه الوصية لاداً
 ما هو الواجب عليه وانما اشترط ان يكون ركباً لانه لا يلزمه ان يخرج ما شأنا فوجب عليه
 ان يخرج على الوصية الذي لزمه وفي النازل وقال بنصره رجل مات وادى باي حجة عنه
 فجاءه ابنه ثم مات في الطريق قال ان لم يكن له وارث غير فاني حجة عن الميت من و
 وميزم الوارث ما استقر في الطريق وقال محمد بن سلمة الذي خرج عن الميت كادى
 من مال الميت ولا يخرج ولا يشترى منه ما ليقض او يغسل من الجناية وبما ليس
 بان يشترى ما يغسل به ثيابه ويدع من الوصية من الوصية لم يشترى المولى للوصية
 بالصدقة ونحن نذكر ذلك تنبيهاً للفايدة وهذا يشتمل على اقسام الاول اذا اوصى
 بالصدق بشئ فيصدق بغيره سبل ابن مقاتل عن اوصى ان يتصدق عنه بالف
 درهم فتصدق عنه بالخط او على غيره قال مجوز قال الفقيه معناه ان اوصى
 ان يتصدق عنه بالدرهم خطه ولكن سقط ذلك عند السائل فتقبل له ان كانت
 الخطبة موجودة فاعطى يمينه درهم قال ارجو ان يخرج في السفر لانه لا يأخذ
 وفي الظاهرية رجل قال تصدقوا بثلث مالي ودرهته فقرأ فان كان اربابا كلهم
 فاجاز بعضهم لبعض جاز للوصي ان يبيطهم من ذلك شياً وعما محمد بن محمد الله تعالى
 لو اوصى بصدقة الف درهم بعينها فتصدق بالوصي مكانها بالمال من مال الميت
 جاز فان هلك الاول قبل ان يتصدق بالوصي بعينه الورثة تملأها وعنه انه
 يبطل الوصية ولو اوصى بان يتصدق بشئ من ماله على فقرا الجاهل هل يجوز ان
 يتصدق على غيرهم من الفقرا قال الشيخ الامام ابو نصر رحمه الله يجوز ذلك وان
 اوصى بالدرهم واعطاه خطه لم يجز قال الفقيه وقد قيل انه يجوز فيه فاخذ وسئل
 قلت عن اوصى بان يتصدق بهذا الثوب قال ان شأنا وتصدقوا بعينه وان
 شأنا باعوا واعطوا ثمنه وان شأنا اعطوا قيمة الثوب وامسكوا الثوب
 وقال محمد بن سلمة بل يتصدق بعينه كما هو وكذا اللقطة ولو نذر وقال الله على
 ان اتصدق بهذا الثوب جاز ان يتصدق بغيره قال الفقيه ابو الليث رحمه الله
 يقول قلت وفيه فاخذ فانه ذكر في الزيادات بمن اوصى ان يباع هذا العبد
 ويتصدق بثمنه على الساكنين جاز لهم التصديق بعين العبد ثبت ان التصديق
 بالعين وبالثمن على السوا وسئل ابو القاسم عن اوصى الى رجل وقال له بالفارسية
 فلان يتيم را جام كن فاعطاه ثمن الكروبي قال هذا يتبع على المحيط وفيه الاحتياط
 وفيه نفاذ بن سماعه عن محمد بن محمد الله اذا اوصى ان يتصدق عنه بالف درهم
 فيصدق بغيره دنانير يجوز وفيه الثانية روى بن سماعه عن محمد بن مجوز
 ولو اوصى ان يتصدق بثمنه ليس له ان يمسك الثوب للورثة ويتصدق بغيره
 ولو قال اشترى عشرة ارباب وتصدق بها فاشترى الوصى له ان يبيعهم بالصدق
 بثمنه ذلك لو قال تصدقوا بثلث مالي وله وصرا وضوى فلان يبيع تلك
 الدرهم الارضين ويتصدق بالثمن وكذلك لو قال تصدقوا بثلث مالي بهذا العبد

فلان يبيع ذلك ويتصدق بالثمن ومن محمد بن محمد الله اذا اوصى ان يتصدق عنه بالف
 درهم بعينها فتصدق الوصى بالفاخرى مكانها من مال الميت جاز والحاصل ان الذي اذا
 انذر بالصدق بالالفه فتصدق بثمنه او قيمته فقيه رويان قال ان هلك الف
 البقية بعينها الموصى قبل ان يتصدق الوصى من الوارث مثلاً وعنه ايضا الوارث بالف
 درهم بعينها فتصدق عنه فذلك الف بطلت الوصية وفيه النازل اذا اوصى لرجل بهذا
 البقية فلان لم يكن للورثة ان يتصدقوا بثمنها قال الفقيه وفيه فاخذ القسم الثاني
 من هذا النوع اذا اوصى ان يتصدق على مسكين بعينه فتصدق على غيره ممن وفي
 من اوصى رحمه الله اذا اوصى ان يتصدق على مسكين مئة او على مسكين الري فتصدق
 الوصى على غيره من هذا الصنف ممن ان كان الامر حياً وكذلك لو اوصى ان يتصدق على
 المص من الفقرا او الشيعة من الفقرا فتصدق على السباب من الفقرا حتى في ذلك كله
 ولم يتبدد هذه المسئلة بحياة الامر وفيه الثانية ولو قال الله علي ان اتصدق على
 فلان فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو امر غيره بالصدق ففعل المأمور
 ذلك ضمن المأمور ولو قال الله علي ان اتصدق على مسكين مئة فله ان يتصدق
 على غيره وعنه ان يبيعه رحمه الله رواية اخرى بمن اوصى ان يتصدق عنه على فقرا
 مئة فتصدق على فقرا غيرها انه يجوز وسئل ابو نصر عن اوصى ان يتصدق على اس
 بعينه فتصدق على غيره من الفقرا قال مجوز على ما استقر في مال المسكين قول ابو حنيفة
 رحمه الله كقول محمد المذكور في مال مالي اذا اوصى مسكين الكوفة قسم الوصية غير مسكين
 الكوفة ممن ولم يفرق بين حياة الامر وبعد وفاته والغنى على الجواز في هذا المثل
 وفيه نفاذ بن سماعه عن محمد بن محمد الله اذا قال لعبد تصدق بهذه العشرة الدرهم على عشرة
 ساكنين فتصدق بها على مسكين واحد دفعة واحدة جاز وقال هذا على امره الصدقة
 ليس على عدد الساكنين ولو قال تصدق بها على مسكين واحد فتصدق بها على عشرة
 ساكنين لا يجوز وفي الظاهرية لو قال تصدق بها على مسكين واحد فاعطاه عشرة
 ساكنين جاز وكذا لو قال في عشرة ايام فتصدق في يوم واحد جاز كذا في الثانية وفي
 القسوى سئل ابراهيم بن يوسف عن اوصى لفقرا اهل بلخ فاعطاه ارباعاً من بلخ
 ولا اعطى مائة مائة اخرى جاز قال رحمه الله والله في حيث يبلغ اعي
 ان لم يبلغ الثلث المنة اذا اجمعوا عنه من يده اجمعوا عنه من حيث يبلغ والعياض
 ان لا يبلغ عنه لانه اوصى بالجمع على سنة وقد عدت تلك الصفة فيه ولكن جاز ذلك
 استحساناً لان مقصوده تنفيذ الوصية فيجب تنفيذهما امكن ولا يمكن على هذا
 الوجه فيبقى به على وجه مكن وهو اول من ابطاله بخلاف الفقه وقد فرقنا بينهما
 فيما اذا اوصى بان يشترى عبداً بالبدن فضاة بعضه على رجل الى حنيفة قال
 رحمه الله تعالى وفيه خرج من يده حاجاً فاني الطريق وادى باي حجة عنه من
 يده وان اجمعوا عنه من موضع اخر فافا كان اقرب من يده الى مكة ضمنوا النفقة وان
 كان ابعد لا ضمان عليهم لانهم في الاول لم يحصلوا مقصوده بصفة الكمال والاطلاق فيبقى

ذلك وفي الثاني صلوات متصدة وزايده وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقالوا
 عنه من حيث مات استحقنا لأن سفر منية الحج وقرب قربة وسقط فرض قطع المسألة
 بقدره وقد وقع أجره على الله تعالى لقوله ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ولم يستطع
 سفر بحته بل يكتب له حجاج مبرور فيبذل من ذلك الكافي كانه من أهل ذلك الكتاب
 بخلاف ما إذا خرج من بيته للتجارة لأن سفر لم يستطع قربة فيخرج عنه من بلد ولا في
 حنيفة رحمه الله أن الوصية تنصرف إلى الحج من بلد لأنه الواجب عليه على الأول وعند
 قد انقطع بالوت لقوله عليه الصلاة والسلام كل عمل ابن آدم ينقطع بموته إلا ثلاث
 الحديث والرد بالمكواة في حق أحكام الأخرى من الثواب وهذا الخلاف بين له وطن
 وأما ما إذا كان له فيجوز عنه من حيث مات بالأجور لأنه لو حج بنفسه أو كان يجزى
 من حيث هو كذلك إذا حج غيره لأن وطنه حيث حل قال رحمهم الله تعالى والحج
عن غيره من أي المأمور بالحج عن الغير فيجوز عنه فمات في الطريق فحكمه حكم الحج عن
 نفسه إذا مات في الطريق حتى يحج عنه من وطنه عند أبي حنيفة وعند هاشم
 حيث مات الأول وقد ذكرنا هاهنا في كتاب باب الحج باب الوصية للأقارب
 وغيرهم فإن في الغاية أن هذا الباب مما تقدمه لأنه هذا الباب ذكر أحكام الوصية لقدم
 مخصوصين وفيما تقدم ذكر أحكامها على وجه العموم والخصوص أريد ابتداء العموم وقوله على
 جيرانه كان حق الكلام أن يقدم ذكر الوصية إلى جيرانه نظر إلى ما في الترجمة ويجوز أن
 يقال الوفاة تدل على الترتيب وأن يقال تقدم ذكر الجيران للاهتمام بهم قال رحمه الله
في جيرانه ملاصق بغيره لأن جيرانه يعرفون ذلك للاصق بغيره وهذا
 عند أبي حنيفة وهو القائل لأنه مأخوذ من المجاورة وهي الملاصقة ولهذا قيل عليه
 الصلاة والسلام الجار أحق بشفعه عليه حتى لا يستحق الشفعة غير الملاصق بالجوار لأنه
 لما تقرر مرته إلى الجوار صرف إليه المأوى أنه يدخل فيه جار المحلة وجار الموضع وجار النوبة
 فوجب مرته إلى أقصى الخصوص وهو الملاصق في الاحتشاد في قولها جار الرجل وهو من
 يسكن محله ويجمعهم مسجد المحلة لأن الكل يسمون جار عرقا قال عليه السلام
 لأصالة الجار المسجد المنيح المسجد فسر بكل من سمع النداء لأن المقصود بالوصية
 الجيران يبرهم ويحسن إليهم ويحسن إليهم الملاصقين وغيرهم إلا أنهم لا بد من الاختلاف
 ليحقق معنى الاسم والاختلاف اتحاد المسجد وقال الشافعي رحمه الله الجار إلى
 أربعين دار من كل جانب لقوله عليه السلام حق الجار أربعون دارا هكذا قلنا
 هذا ضيق عند أهل النقل لا يصلح الاحتجاج به ويستوي فيه الجار إلى كل
 والمالك والذكري والشافعي والمذاهب لأن الاسم يتناول الكل ويدخل فيها لبيد
 إلا أن عندنا لأن مطلق هذا الاسم يتناول ولا يدخل عندها لأن الوصية له ومنه
 كراهه وهو ليس بجار بخلاف الكتاب لأن الاحتشاد ما يبعد الاحتشاد به ثبت
 له ولا يملك المولى إلا بالتيك من المأوى أنه يجوز لمأخذ الزكاة وإن كان مولا
 غنيا بخلاف العنق والمدبر والم ولد والأرملة تدخل لأن سكنها مضافا إليها

ولا يدخل لها بل لأن سكنها غير مضاف إليها وأما ما في الحج فلم تكن جارا حنيفة وفي
 المتي ولو أوصى بذلك ماله لجيرانه فأن كانا يحصون قسم على أغنيائهم وفقرائهم ولذلك لو
 قال لأهل مسجد كذا ولأهل مسجد كذا لأنه ليس في اللفظ ما يدل على التخصيص قال محمد
 أنه رجل أوصى لرجل من جيرانه بائة درهم ثم أوصى لجيرانه بائة ينظر فيما أوصى لهذا فيما
 يصح مع الجيران فيدخل الأقل في الأكثر لأن المائة إذا كانت أكثر فانه يستحق بأسم
 الجيرة وقد أثره الموصى بتعين المائة فلا يستحق شيئا آخر فإذا كان نصيبه من
 الجيران أكثر يكون رجوعا عن ما يسمى له واشتركا له مع الجيران كلهم ولما وصى بتلك
 ماله لمجاوري مكة فالوصية جائزة فأن كانا يحصون صرف إلى أهل الحاجة منهم فأن
 كانوا يحصون قسمت على رؤسهم واختلفوا في تعيين الأوصياء وتقدر على قول
 أبي يوسف لا يحصون المالكين وحساب قائم لا يحصون وقال محمد أن كانا أكثر
 ثلثا لا يحصون وإذا كانا يحصون وقيل الأمر بكون الأوصياء القاضين وهو الواحد
 وقال ابن يوسف لو أوصى بمكة لأهل بيته من بني النخيلة إلى الأربعين وأصاب
 الفقيه إذا احتل إلى ثلاثين والشيخ من كان شبيه أكثر من شيخ وأما كما السواد أكثر
 من ليس بشيخ وعن أبي يوسف رواية أخرى أن الكهل من له أربعين سنة إلى خمسين
 وذكر في موضع آخر إذا بلغ ثلاثا وثلاثين صار كهلًا وقال في موضع آخر إذا بلغ الثلاثين
 وخالفه الشيب من كهل وإن لم يخالفه من شابه في بعض الروايات باعتبار السن
 لأنه يمكن مراعاة في حق الكل على نوع واحد وفي بعضها اعتبار من حيث المارة والعلامة
 فإن الناس تعارفوا ذلك واطلقوا الاسم عند وجود العلامة وهو السن والشيب
 والله أعلم بالصواب قال رحمه الله وأما ما في كل ذي رحم محرم من أمره لما روي
 أنه عليه الصلاة والسلام لما تزوج صبيته أعتق كل من كان من ذريته محرم منها
 إلا أمها وكذا يسمونها أمهار النبي صلى الله عليه وسلم وهذا التفسير اختيار محمد
 وأبي عبيد رحمه الله وفي الصحاح الأمهار أهل بيت المرأة ولم يقيده بالحرم وقال
 الفراء في قوله تعالى وهو الذي خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وجهاً ونسباً بالمثل
 نكاحه والهر الذي يجل نكاحه كبنات العم والخال وأشباههم من القرابة التي
 يجل تزويجها وعن ابن عباس خلاف ذلك فأنه قال حرم الله من النسب سبعا ومن
 الصهر سبعا حرمت عليكم إهانتكم إلى قوله وبنات الأخوت ومن الصهر سبعا وإهانتكم
 إلا أني أضعنكم إلى قوله وأن تجمعوا بين الأخوين قل في الغريب عيبه ذكر قول
 الأزهري وهذا هو الصحيح ولا ارتباط بينه هذا المذكور في كتب اللغة وكذا
 يدخل فيه كل ذي رحم محرم من زوجة أبيه وزوجة ابنه وزوجة كل ذي رحم محرم منه
 لأن الكل أمهار وشروطه أن يموت وهي منكوبة أو مصدرة من طلاق رجعي لا من
 بائن سوادرت بأن أباها في المرض أو لم يمت لأن الرجعي لا ينفك النكاح والباين
 ينقله وقال الحلواني الأمهار في عرفهم كل ذي رحم محرم من نسبه التي يموت
 هو وهو سواءه أو في عدة منه وفي عرفنا المرأة وأمها ولا يسمي غيرها حراما

واختانه زوج كل ذي رحم محرم منه كان ذوا البنات والبنات والبنات لان الكل يسمى
خنا وكل ذي رحم محرم من الذوا منهن يسمى اختا او قبل هذا في عمنهم وفي
عرفنا لا يتناول اما ان ذوا العمام يستوي فيه المحرم والعبد قال اذا اوصى بثلث ماله
لاختانه او اختان فلان فاعلم بالاختان ان ذوا كل ذوات رحم محرم منه كان ذوا
البنات والبنات والبنات والبنات وكل ذي رحم محرم من الذوا هو ما من
ذكر او انثى منها اختان هكذا ذكر محمد رحمه الله في الكتاب قال ما نحننا وهذا بنا
على عرف اهل مكة الكوفة اما في سائر البلدان اسم الختن يطلق على زوج البنت وزوج
كل ذات رحم محرم منه ولا يطلق على ذي رحم محرم منه من الذوا هو والمعبدة
للعرف وفي الكتاب يستوي فيه المحرم والعبد الاقرب والمبعد والنظر مثل الكل
قل ولا يكون الاختان من قبل ابا الوصي يريد به اما امرة الوصي اذا كانت لها بنت
من زوج اخر ولحقها زوج فزوج ابنتها لا يكون ختن الوصي فلان وص لا يهوان له
كل ذي رحم محرم من نس الوصي بني صهر هكذا ذكر محمد رحمه الله في الكتاب وتقدم
تفسيره ولاخذ بما ذكر محمد رحمه الله اوله لا يوافق للعرف وانما يدخل تحت الوصية
مما كان صهر الوصي يوم موته لما ذكرنا ان المعبر حالة الموت وذلك انما يكون
اذا كانت المرأة التي بنيت بها الصهرية متوكة له عند الموت او تقدمت بطلاق
رجعي اما اذا كانت بانت منه بثلاث مطلقات او بتطليقة باينة فلا وكذلك
في سبيلة الاختان انما تدخل تحت الوصية من كان ختن الوصي عند موته
وكذلك انما يكون لقيام النكاح بين محارمه وازواجه عند موت الوصي
ويستوي ان يكون المرأة امه او حمه على دينه او على فريسته وفيه انشقي اذا قال
اوص بثلثي ابنتي كذا فهذا على دينها يوم موت الوصي ولو قال لا زواج ابنتي
ولا بنته او زواج قد طلقتوها وزوج حال الموت لم يطلقها فالوصية لكل ولو
اوصى لامرأة ابنته فهذا على امرأة ابنته يوم موت الوصي وانما يدخل تحت الوصية
امرأة واحدة حتى لو كانت لابنته امرأة يوم الوصية تزوج بأمرأة اخرى ثم مات
الوصي فالحياة والموتية يمطوق ايها شاق يجوز ان يطلق في احدوها
قال رحمه الله تعالى واهله زوجته وهذا عند اي حنيفة رحمه الله وقال لا يتناول
كل من يقولهم وتضم نفقته غير ما ليك اعين للعرف وهو مويد بالنس قال الله
تعالى وانني باحكم اجمعين وقال تعالى منجناه واهله الامرات والاراد من كان
في عيال له ولاي حنيفة ان الام حنيفة للزوجة يشهد بذلك النص والعرف
قال تعالى ومن باهله وقال اهله قوله باهل سبلة كذا والمطلق ينصرف الى
الحقيقة المستعملة قال رحمه الله تعالى وآله اهل بيته لان القبيلة التي ينسب
اليها يدخل فيه كل من ينسب اليه من قبل ابائه الى اقصى اب له في الاسلام الاقرب
والابعد والذكر الانثى والسم والكافر والصغير والكبير فيه سواء لا يدخل
فيه اولاد البنات واولاد الاخوات ولا احد من قرابة امه لانهم لا ينسبون الى ابائه

واما ينسبون الى ابائهم فكانوا من جنس اخر لان النسب يعتمد على ابائهم البسوط **344**
بانه القرابة فالقرابة من قبل الاب والام لان القرب يثبت بالانصال من الجانبين فان
اوصى لذوي قرابته اولاد او ارحامه فعند اي حنيفة وهو لكل ذي رحم محرم منه
انثان فصاعدا الاقرب وعندها يستحق الواحد ويستوي فيه المحرم وغير المحرم والعبد
والقريب وهو قول الشافعي لها ان القرابة اسم علم يعم الكل ويسلم بدليل انه لا يراد
بقوله تعالى وانذر عشيرتكم الاقربين وما رسول الله صلى الله عليه وسلم قبيل قريش الا ان
والكنى هي هاشم ليس بمحرم منه وبعبارة في القرابة ولان اطلاق القرب في العرف
والاستعمال الكلام في ما بعد والا قارب اكثر من الحلاقه على الاقرب من الاقارب فله يقل
لما بعد منه هذا قريب مني ولا يقال لمن قرب منه كالم هذا قريبي والقرابة اسم
جنس يتناول الواحد فصاعدا كما سم الرجل وابو حنيفة اعتبر في استحقاق هذه
الوصية اربع شرائط احدها ان يكون المسحق انثانا فصاعدا اذا كان الوصية باسم
المجمع وهو قوله قريبي من القرب معنى الاجتماع فيه وهو انقام الفرد الى الفرد والمجمع
من وجه ملحق بالمجمع من كل وجه في الميراث وكذا في الوصية لانها اخت الميراث
والثاني انه يعتبر الاقرب فالاقرب لانه على استحقاق المال باسم القرابة وفي
الميراث يقدم الاقرب فالاقرب ويكون الابعد محجيا بالاقرب فكذا في الوصية
لانها اخوان لقوله عليه السلام الوصية اخت الميراث والاختية تقتضي الاستحقاق
والثالثة في الاصل الاستحقاق والثالثة ان يكون ذو رحم محرم من الوصي عمت
ان اذاد الم لا يستحقه فهذه الوصية لان التصديق الوصية صلة القرابة فتقتضي
لها من يستحق الصلة بالقرابة وهو القرابة المحرمة للنكاح الموجبة للصلة لانه
يتعلق بها استحقاق النفقة والمفق عند دخوله في ملكه الميراث والارث و
الرابع ان لا يكون من لا يرث من الوصي لان قصد الوصي هذه الوصية ولا يقع الوصية
للارث ويستوي فيه الرجال والنساء لان اسم القرابة يتناولها بصنة واحدة
وليس في لفظ الوصي ما يدل على تفضيل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه الوالدان والولد
لانه لا يطلق عليهما اسم القرابة لقوله تعالى الوصية للوالدين والاقربين فقد عطف
الاقربين على الوالدين والمطوق غير المطوف عليه ولا الجزئية والبعضية
بينها ثابته واسم القرابة لا يطلق مع وجود الجزئية والبعضية في عرف الاستعمال
والجد والجدة وولد الولد من ذكر او انثى يدخل في هذه الوصية لانهم ينسبون
اليه بواسطة القريب وهو في الحنفية ان الجد لا يدخل بمنزلة الاب
لان اسم الوالد يتناول ولا يتناول اسم القريب عند اي حنيفة لو كان واحدا
يستحق نصف الوصية لانه ما زاد على الواحد ليس له نهاية معلومة فلا يمتنع
لغيرهم اكثر من الواحد كما في الميراث قال رحمه الله تعالى وجسه اهل بيت ابيه
لان الانثى تنسب بابيه فصاعدا كماله بخلاف قرابته حيث يدخل فيه جهة الاب والام
لان الكل يسمون قرابة فلا يختص بشي منهم وكذا اهل نسبه واهل نسبه كابناء

والا

الذهب او حتى الذهب او غير ذلك ومن كان شغوي الذهب الماله لا يترك الا حاديه ولا يح
ولا يكون في طلب ذلك لا يتناول اسم اصحاب الحرب والاعمال بالصلب قال في الموطأ ولو
او يولي فلان فان كانا يحصون صحت ويدخل بينه الذكر والانثى والمقر والنفقة لا تب
الوصية وتقت لمولود وان كانا يحصون فالوصية باطلة لا تخرج نامة تنفيذ هذه
الوصية لانه لا يمكن تنفيذها للكل لانهم لا يحصون فالوصي لم يرد بما لكل لانه لا يمكن صرفها
الي الكل ولا يمكن تنفيذها للبعض لانهم لا يحصون بنظرة الوصية كما لو اوصى لواحد
من عدة الناس بخلاف الوصي للمقر لان الوصية للمقر وقتت لله تعالى وانفرا
مصارف ولهذا لا يرد من هم وجاز صرفها الى واحد منهم عند ابي يوسف وهو واحد
معلوم فوقيت الوصية له بخلاف الوصية لبني لانها تناولت الاعيان كما تسولت
المقر ينتج المعنى لانه تعالى حتى يرد من هو الوصي لبني خلافا وهم لا يحصون فان
كانوا مقر جازت الوصية لانها وقتت لله تعالى وان كانوا غنيا لا يجوز لانها وقتت
لعباد وقد عذر تنفيذها ثم لا يحلوا ما كانا فلان ابنة قبيلة او فلان ابنة
فان كانا فلان ابو قبيلة ذكور واناث فالتك بينهم بالسوية اذا كانوا يحصون
لان النساء اذا اختلطن بالرجال يدخلن في خطاب الرجال قال الله تعالى اتقوا الصلاة
واقوا الزكاة وقد تناول ذلك الرجال والنساء جميعا وقوله تعالى فان كان له اخوة فلا
اسد وقد تناول الذكور والاناث فلهذا كان ما خلاصا لم يذكر في الكتاب ووقالوا على
تاسين قبل محمد رحمه الله هذه المسئلة يكون التلك لسان لانه ذكر وقال يحسن ان يقال
هذه المرأة من بني فلان اذا كانا فلان ابو قبيلة فان كان يطلق هذا الاسم على المرأة
الواحدة فلهذا كان يطلق على اناث مفردات اسم البنين قال فان كانا فلان ابان
وله اولاد بنات فلا شيء لهن وان كانا ذكورا واناثا فالتك للذكور خاصة
عند ابي حنيفة وعند ما للذكور والاناث وذكر في معنى النسخ قول ابي يوسف
رحمه الله مع ابي حنيفة وهو المصحح وعند محمد يدخل الاناث لمحمد ان الاناث متى
اختلطن بالذكور يتبعن بنعت الذكور وينسب الذكور على الاناث فانه يقال
بنو ادم وبنوها ثم وبنو ايم فانه يتناول الذكور والاناث ولهذا الوصي اخذ
فلان دخل الاخوات والاخوات تحت الوصية لما ذكرناه من انه لهما حق حقيقة هذا
اللفظ ينطبق على الذكور خاصة وانما ينطبق على الذكور والاناث حالة الاخت
والاختلاط مجاز واعمل بالحقيقة واجب ما لم يكن مع انه في استحال هذا المجاز اشتراك
لان فلانا اذا اكلنا ابا وجدا كما يدرك اسم الملب ويلا به الذكور والاناث يذكرون به
الذكور خاصة دون الاناث لانه قد يخلو لاده عن الاناث والطلاق هذا الاسم
على الذكور خاصة حقيقة مستعمل على الاناث خاصة مجاز غير مستعمل محالة الاختلاط
وتع انك في دخول الاناث تحت الوصية فلا يدخل بانك خلاف ما لو اوصى لبني
يم لان المقصود ليس هو الاعيان والاشخاص وانما المقصود مجرد الانساب والحق
للاخوة على هذا الخلق يكون وصية للاخوة دون الاخوات عندنا لان اسم الاخوة

لا يتناول

لا يتناول الاخوات بحقيقته بل بمجاورة ولهذا قال الله تعالى فان كانا اخوة رجلا ونساء
فلذلك مثل خطا اثنين مقدم من الاخوات بالرجال والنساء ولولا تناول اسم الاخوة الاخوات
لما احتاج الى هذا التفسير ولولا وجوب الوصية مثل هذا التفسير بان قال اخوة فلان
رجلا ونساء دخلت الاخوات فيها وليس لولد الولد شيء وان كانا مع ولد الصلب وان
لم يكن لفلان ولد صلب فالوصية لابي ابيه دون بنات ابنة لانه ولد الابن يسمى ولدا لانه
انه ناقصة الاضافة والانتساب اليه لانه يضاف اليه بواسطة والناقص لا يدخل
تحت مطلق اسم الاضافة كاولاد البنات فعند الإطلاق حل على ولد الصلب لانه
أحق بهذا الاسم فان عذر حمله على الحقيقة حل على المجاز تحريرا للجنس ولان ابن الابن
قائم مقام ابن الصلب حال عدم ابن الصلب في الميراث مجازا واستحقاقا وسقط
اعتبار نقصان الاضافة اليه شرعا فلهذا كان الوصية لانه اخت الميراث ولو اوصى
لبني فلان بالثلث ولم يكن لفلان بنين يوم الوصية فهو لبني الذين حدثوا قبل
موت الوصي لانه الوصية مملوكة من الوصي له بعد الموت فيعتبر وجود الوصي له
وقت موت الوصي بحالة الوصية ولهذا صحت الوصية بثلث ماله ان لم يكن له مال
وقت الوصية وان كانا لثلاث بنين اربعة وولده اخر ايم مات الوصي بالثلث
لباقيين وللوردين سوا لانه متى اضاف الوصية الى بني فلان مطلقا لم يسم
الوصية لبني الموجودين وقت الموت لابني الموجودين وقت الوصية لان
الوصية مملوكة مضاف الى ما بعد الموت فيعتبر المملوك له وقت الموت حتى لو قال
اوصيت بالثلث لبني فلانا هو لا وسامع يقع لبني الموجودين وقت الوصية
حتى يتحل بهم ولا يكون لبني الموجودين عند الموت ولو قال لولد فلانا دخل
لذكره والاناث لانه الولد يتناول الكل حقيقة ولذلك الجنين لانه ولده وانما
تصح الوصية للجنين بشرط ان يتحل حيا وتعلق الوصية بالشروط والامطار
جائز فان الوصية بالمعدوم للمعدوم جائز وان كان له بنات وبنون فالوصية
لبنات لان اسم الولد يتناول البنات الصلبة حقيقة وولد الابن مجاز لان
الاسم مشتق من التوليد والتزويج والبنات الصلبة متولدة عنه حقيقة وولد
الابن متولد بواسطة فانه لم يكن له ولد صلب فالوصية لولد الابن الذكور والاناث
سواء لانه ولد الابن مضاف ومنسوب اليه بواسطة الاب في الاضافة اليه من غير
قصور فعند الإطلاق يضاف الاسم الى الولد الصلي لانه اخو وعنده عدمه يحل على
ولد الابن مجازا اذ لا يولي ولد البنات منه رواية الخصاص لان ولد البنات غير منسوب
ومضاف اليه من جهة الايام دون الالهات على ما مر في كتاب الوقف ولو لم يكن
له اولاد واحد فكل الثلث له لان اسم الولد يتناول الواحد فصاعدا ولو اوصى بالثلث
لا كابر ولد فلان وله اولاد بعضهم ابنا سبعين وبعضهم ابنا ستين وبعضهم ابنا أربعين
قال الوصية لابننا ما زاد على الخبيث قال انظر الى الستين فان كان منهم في النصف الاخذ
فله الوصية وليس فان كان منهم دون الستين اربعة النصف الاول في ذلك في

لا يتناول

المقاد اقل كما بدقني احدا ولو قال ثلث مالي بين بني فلان وبني فلان ولا حدها
 ثلاثة بنين وللآخر واحد كان الثلث بينهم على عدد رؤسهم وان لم يكن الاخر ابن ر
 نصف الثلث الى الورثة ولو قال بني عمي واخي في دله عم وخال فالثلث بينهما
 لان اقل الجوع في باب الوصية والميراث الاشارة لما بينا وان كان له عم واحد وام
 وليس له خال من نصف الثلث على الورثة ولو قال اخي في دله اخ واحد وهو يمل او لا
 يعلم فله نصف الثلث ولو قال ثلث مالي لفلان وابنيه ولساكنة فاذا انما ابن
 واحد فالثلث بينهم ارباعا لثلاثة سهم وابنيه سهم ولساكنة سهم وربعهم الى
 الورثة لانه قال لبني فلان والميراث الواحد لا يكون بينين ويكون الابن ابنا لبني فلان
 لان اسم الجوع يطلق على الاثنين ولو اوصى بثلثه لفلان او لاهل بيته فلان وليس
 بنت ولا قرابة فانه يعطى الرجل الذي سماه وعياله الذي يجعله من ذلته ويدخل
 امراته فيهم الفتاوى رجل اوصى بثلث ماله لبني فلان وهم ثلاثة فمات احدهم قبل موت
 الموصي فان كان ابوه في فالثلث بينهما نصفان وان كانت ابنته لثالث الوصية والثلثا
 بينهما نصفان قال الفقيه ابو القاسم وبه نأخذ لانه اباهم لو مات لا يستحق له ولد
 سواهم فامضت الوصية الى عددهم وصار كانه قال ثلث مالي لفلان وفلان
 فلما مات احدهم بطلت وصيته واذا اوصى بثلثه لقرابة فلان وهم يحصون رجل
 مواليهم وموالي مواليهم وموالي الموات وحلفا وهم يقسم بين من يقدر عليه من مو
 بالسوية لان كل فريق من هؤلاء ينسبوا الى فلان بالبوة ولهذا قال عليه السلام
 ان مولى القوم منهم وحليفهم منهم والخليف من والى قوما ويحلفون له على الموات
 والتقدير من يصير يفرحون وان اعطى لكل واحد منهم جاز عند اي يصفى وقال محمد
 يعطيه اثنين فصاعدا لما ياتي في باب الوصية للفقهاء وان كان فلان ابا خاصا
 وليس باب قبيلة ولا فخذ فالثلث لبنيه لصلبه ولم يدخل المولى والخليف
 في الوصية لان مواليهم بعد الى فلان من بني بنيه وبني بنيه لا يدخلون تحت الوصية
 فالوالي اول لانهم لا ينسبوا اليه اذ لم تكن القبيلة مضافة اليه ولو اوصى لبني
 بني فلان فالوصية جائزة يحصون او لا قالوا لا يستحق كل من مات ابوه ولم يبلغ الحلم
 غنيا كان او فقرا وقول محمد حجة في اللغة لانه من ارباب اللغة وهكذا قال الخليل
 ولهذا قال عليه السلام لا يستحق بعدا لم يمت في البيت في اللغة ما خذ من البيت وهو الميراث
 والمباينة عن النبي كما يقال هذه الدرة بينه لانه قد اهداها عن اشكالها ونظايرها
 وتسمى المرأة يتيمه بجاز لانفرادها عن قوا الرجل المات في عرف الشرع اسم لمن
 انفرد عن ابيه في حال صغرهم والارامل كل امرأة فقيرة فارقتها زوجها او مات عنها
 وفلها ادم يدخل وقول محمد حجة وهكذا قال صاحب الزاهر المارمة المرأة التي لا تفرج
 لها ما خذ من قولهم ارمم القوم اذا فتمزادهم والذكر يسمى ارملا بجاز ان يتامى ان
 كانا يحصون فالثلث بينهم بالسوية يدخل الفقير والفقير فيه وان كانا لا يحصون
 فهو للمعقر خاصة من يقدر عليه منهم لان يتامى يذكر ويراد به الفقرا المحتاجين

قال الله تعالى واعلم انما غفم الماية ذكر يتامى واراد به المحتاجين وبهذا يتبين ان اسم الميت
 لغة ما ينسب عن الحاجة فيكون هذا وصية بالصدقة والوصية بالصدقة وصية لله
 تحت توكفه جائزة لان الله تعالى يعلم فاما ان تخصص المحتاجين الى من يقدم مقامهم
 العسوية اليهم فيصحبوا العقد ولو اعطاء واحد من الخلف الذي مر وان اوصى
 بثلثه لا يامى بني فلان ان يثيب بني فلان او ابكار بني فلان ولم يخص بالوصية باطلة
 لجهالة الوصي به وليس في اسم الميم ما ينسب عن الحاجة حتى يحل على الوصية بالصدقة بخلاف
 المار واليتامى على امر وان يحصين من بينهم بالسوية والميم كل امرأة لا زوج لها وقد
 حرمت حراما او حلالا لم يفت اولم تبلغ غنيمة او فقير وقال الكرخي وابو القاسم الصناد
 الجوار والمبونة ليس بشرط لثبوت هذا الميم حتى قال بان الرجل والبكر اقلان تحت
 تحت الوصية بدليل قول الشاعر ان الشورى تنكح الميامي النسوة المارامل يتامى
 والشورى بضم الشين وبضم البكر والصحيح قول محمد لانه حجة في اللغة هكذا قال الخليل
 بن احمد في العين ولهذا قال عليه السلام الميم احق بنفسها من ولدها والبكر ثاوير في
 نفسها عطف البكر على الميم والمعطوف غير المطوف عليه والدليل فيه قال محمد
الله تعالى ولورثة فلان المذكور مثل حظ الماشين يعني لو اوصى لورثة فلان يدفع للمذكر
 قدر حظ الماشين لانه اسم مشترك من العرانة الماشية الله تعالى لما نص على الورثة
 بقوله وعلى الوارث مثل ذلك تنبأ الحكم عليها حين وجبت النفقة بقدر جهات شرط
 هذه الوصية ان يموت فلان الوصي لورثته قبل موت الموصي حتى يعرف ورثته
 من هو حتى لو مات الوصي قبل الوصي للورثة بطلت الوصية بخلاف ما اذا
 اوصى لولد ولو كان مع ورثة موصاله اخر قسم بينهم وبينه على العدم ثم ما اذا
 العرثة جمع وقسم بينهم للمذكر مثل حظ الماشين والله اعلم وفيه الذبح ميل عن
 هذه السيلة فقال اولاد البنات لا يدخلون تحت الوصية ثم استند بنحو ما بعد
 ابنايتنا وبناتنا بنوهم ابنا الرجال المباعه جعل ابنا البنات ابنا الرجال
 المباعه واذا اوصى لبنات فلان وله بنون وبنات فالوصية للبنات خاصة بخلاف
 ما اذا اوصى لبني فلان وله بنون وبنات فان الوصية للبنين والبنات واذا
 اوصى لال فلان وفلان ولهم ابا وامهات وفلان في الوصية ولو لم يكن لهم ابا وامهات
 وانما لهم اجداد وجدات فانهم لا يدخلون في الوصية بخلاف ما اذا اوصى لبني فلان
 وليس لفلان بنون وله بنون بنين فانهم لا يدخلون في الوصية باب
الوصية بخدمة عبده وكذا ان لا يفرغ من بيان الوصية المتعلقة بالاعيان شروع في
 بيان الوصية المتعلقة بالنافع واخر هذا الباب لان النافع بعد الاعيان وجوبها
 واخرها عنها وضحا قال محمد الله تعالى وتح الوصية بخدمة عبده وكان داه مدف
 معلومة وايد الا ان النافع يصح تملكها في حالة الحياة ببدل او غير بدل فكذا بعد المات
 للحاجة كافي حكم الاعيان ويكون محبوسا على ملك الميت في حق المنفعة حتى يستوفيه
 الوصي له على ملكه كما يستوفى الموقوف عليه النافع على حكم ملك الواقف قال في

الاختيار شرح المختار الوصالة ان يجوز ما لا يمكن المانع بغير بدل والذي يمكن
ان يعجب هو الذي يتمكن المانع بعض قال في الهداية وليس لان يخرج العبد
من بلد الوصي الا اذا كان الموصله واهله في بلد اخر فيخرجهم الى بلد الخدمة لا
المقصود من الوصية الخدمة ومن يمكن توصله الى الخدمة في بلد الوصي فلا يخرج
منها واذا قبله مدة وابدأ بها يجوز ما بدت في السنة كما في المأرية وتزويجها
ان يقدم الوارث فيما كان له وذلك في عيني سقي والمنفعة عرض يعني وكذا
الوصية بجلدة الدار والعبد جائز لانها بدل المنفعة والجواز للوصية بها الحاجة
وهي تشمل الكل لان الوصي يحتاج الى التقرب الى الله تعالى بما يقص عليه وكذا الوصي
يحتاج الى قضاء حاجته باي شيء كان فكان رحمه الله تعالى فانه يخرج العبد من
ثلاثة سم اليه لخدمته لانه حق الموصل له في الثلث لان زعمه الورثة فيه قال في المصنف
يجب ان يعلم بان الوصية بخدمته الرقيق وسكنى الدار وغللة الرقيق والدور والحدائق
والسكنى جائز فيقول علمنا انهم الله تعالى اذا اجازت الوصية بالخدمة فنقول
اذا اوصى لرجل بخدمته عبده سنة ولا مال له غيره فهذا على وجهين اما ان تكون السنة
معينة بان قل اوصيت بخدمته هذا العبد مثلاً سنة سبعين واربعين او كان
بغير تعيين بان لم يقل سنة كذا وكل وجه من ذلك على وجهين اما ان كان العبد يخرج
من ثلث ماله او لا يخرج من ثلث ماله فانه اوصى له بخدمته عبده في سنة بعينه وضمت
تلك السنة بعينها قبل موت الوصي بطلت الوصية وان مات الوصي بعد ما مضى
من السنة التي عينها بعضها بان مضى من ذلك سنة اشهر قبل موته وبقي سنة اشهر
او مات الوصي قبل دخول تلك السنة التي عينها ثم دخلت تلك السنة ينظر الى العبد
ان كان يخرج من ماله او لا يخرج من ثلث ماله ولكن اجازت الورثة الوصية وانه
يسلم العبد الى الموصله حتى يستوي وصيته فان بقيت السنة يستخدمه نصف
السنة وان مات قبل دخول تلك السنة يستخدمه العبد سنة كاملة وان كان لا يخرج
العبد من الثلث ولم تجز الورثة الوصية فاما العبد بخدم الموصال يراه والورثة
يرون حتى تمضي السنة التي عينها فاذا مضت تلك السنة التي عينها يسلم العبد
للورثة هذا اذا كانت السنة بعينها وان كانت السنة بغير عينها ان كان العبد
يخرج من ثلث ماله او لا يخرج وقد اجازوا تسليم العبد الى الموصله بخدمته سنة
كاملة ثم يردده على الورثة وان كان العبد لا يخرج من ثلث ماله ولم تجز الورثة
فانه يخدم الموصله بالخدمة وكذا يجب ان تتعين السنة التي وجد فيها الموت
وكل جواب عرفته فيما اذا اوصى له بخدمته عبده سنة فهو الجواب فيما اذا اوصى
بجلدة داره او سكنى داره سنة اما ان عين السنة او لم يعين السنة الى احد
ما ذكرنا في الخدمة وفي المشتق برداية المصنف اي يرددها رحمه الله اذا اوصى
لرجل بسكنى داره ولم يوقت كاف ذلك ما عكس وعن محمد رحمه الله عن ابي حنيفة
رحمه الله اذا اوصى بجلدة عبده هذا الغلام ولم يسم وقتا وهو يخرج من ثلث ماله

فله غلته حال حياته وان كانت الغلة اكثر من الثلث وكذا ان الوصية بجلدة البستان
او سكنى الدار او خدمة العبد وهو قول ابو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وفيه نزاع في شرع
ابي يوسف رحمه الله اذا اوصى بخدمته عبدا او سكنى داره او لغيره من الموصله كان
للعبد ولا يكون له مال وسكنى العبد الدار ولا يسكن ماله فان مات الموصله لماله
بطلت الوصية واما بيع او اعاق بتمتته الوصية وفيه نزاع بين سماعه عن ابي
يوسف رجل اوصى ان يخدم عبده فلا نافي يستحق فان كان فله من غير خدمته حتى
يدين وان كان كسيرا فالوصية باطله قالوا اذا اوصى له بالسكنى فالكسبي منها بخلاف
العبد فانه يقسم الخدمة بينهما ولم يقسم العين وفي الكفاية ولو اقسما الدار ماله
من حيث الزمان يجوز ايضا الا ان الاولى اولى ولو اوصى له بجلدة عبده او بتمتته بستانه
فانه يجوز ولو لم يكن له مال غيره كان له تلك الغلة والتمتت بخدمته وليس
للورثة بيع ما في ايديهم من ثلثي الدار وعن ابي يوسف رحمه الله ان يخدمه ذلك ولو ضرب
ما في يد من الدار كان له ان يزعم الورثة فيما في ايديهم ولو اوصى بجلدة عبده او
فاستخدمه في مكانها بنفسه قبل يجوز ذلك قالوا لا يجوز وليس الموصله
بالخدمة والسكنى ان يوجه العبد او الدار وفي الظهيرية وعليه الفتوى وقال
الشافعي رحمه الله تعالى له ذلك وان ادرجل بتمتته بستانه فهو على وجهين اما ان قال
ابدا ولم يقل فان كان في بستانه غرة ويخرج من ثلث ماله كان له ذلك ولم يكن له
ما يحدث من الثمار بعد ذلك الى ان يموت هذا اذا كان للبستان ثمار قايمة يوم
الموت فاما اذا لم يكن في البستان ثمار قايمة يوم الموت فالعقل ان يبطل الوصية
ولا تنصرف الوصية الى ما يحدث من الثمار بعد الموت ولكن في الكفاية لا يبطل
الوصية ويكون الموصله ما يحدث من الثمار بعد موت الوصي اذا كان البستان
يخرج من ثلث ماله فهذا الذي ذكرنا كله اذا لم ينص على ابد فاما اذا قال اوصيت
لك بتمتته بستانا في ابد كان له التمتع القايمة بعد الموت في البستان وما يحدث بعد
ذلك وفي المشتق اذا اوصى بجلدة بستانه ابد انما يحدث في البستان بتمتته احوال
التخيل واثر دخل غلة ذلك في الوصية واما قاسم الوصى الوصى له بثلث غلة البستان
مع الورثة فاعل الذي لم ولم يقل الذي له فانه يشاكره ويشد كونه في الغلة
قال وللورثة ان يبيعوا ثلثي البستان فيكونوا المشتريين شريك الموصله بالغلة
بخلاف ما لو باعوا الكل فانه لا يجوز البيع في حصة الثلث وفي المشتق اذا اوصى
بسكنى دار لرجل ولا مال له غيرها قال ابو حنيفة رحمه الله ليس للورثة ان يبيعوا
الثلثين وقال ابو يوسف رحمه الله لم ان يبيعوا الثلثين ولم ان يبيعوا الثلثين
لصاحب الوصية الثلث قال ابو حنيفة رحمه الله لو كانت هذه الوصية بجلدة الدار
كان للموصله ثلث الغلة ولم يكن لهم ان يقتسموا الدار فاني اخاف اذا قسمت ان
لا ينفل فليس له شيء وقال ابو يوسف رحمه الله يقتسموا فكون له الثلث فاذا انفل
له ذلك وان لم ينفل فليس له شيء وللورثة ان يبيعوا الثلثين قبل السنة وبعد هلا اذا

اوصى الرجل بثلثة ارضه وليس فيها نخل ولا شجر وليس له مال غيرها فانها تخرج من يمين
صاحب الغلة ثلث الحاجر وان كان فيها شجر اعطيت ثلث ما يخرج من النخل ولا يدخ له
من ارضه بالنصف او الثلث وان كانت المزارعة اجارة الماراض اذا كان البذر من
قبل العامل لا يملكها باليت باجارة من كل وجه بل اجارة وشركة حتى اذا لم يخرج الماراض
شيئا لا يكون لصاحب الارض في وقد ذكر ان الوصية باسم الغلة انضمت الى اجارة
من كل وجه ولم تنصرف الى المزارعة واذا اوصى ان يجر ارضه من سنين سبعة
كل سنة بكذا وهي جميع ماله فانه ينظر الى اجارها فان كان سمي اجارها وجب تنفيذ
هذه الوصية وان كان المسمى اقل من اجارها كان كالمحاباة بحيث يخرج من
ثلث مال الميت تنفذ هذه الوصية وان كانت المحاباة بحيث لا يخرج من ثلث مال
الميت يقال الوصية بالمحاباة ان اردت ان يخرج منك هذه الارض بثلث الحاجر
الى تمام السنين فان بلغ توحيها ارض منه وان لم يبلغ لا يخرج من ارضه منه
وكان المحاباة في الاجارة كالمحاباة فيما اذا اوصى بان يتابع ارضه من فلان بكذا
وذلك جميع ماله وهناك ان كان المسمى مثل بقعة الماراض او اكثر او اقل من بقعة الماراض
منه وان كان المحاباة بحيث لا يخرج من ثلث ماله يقال الوصية بالمسح ان اردت
ان يتابع منك هذه الارض بثلث الثمن الى تمام ثلثي القيمة فان بلغ يتابع الماراض
منه وان لم يبلغ فانه لا يتابع الماراض منه فكذلك في الاجارة ومن سمي اجارها
من قال لا يجوز ان يكون المحاباة في الاجارة في البيع ومنه من قال ما ذكر
محمد رحمه الله من الجواب صحيح في الاجارة واذا اوصى وليس له بستان ثم استوى
بستانا مات فالوصية جائزة من الثلث واذا اوصى لامتساك بستان من غنمه
ولم يتل يوم الموت ان كان في ملكه يوم الوصية صحته الرصية وتعلق بها حتى اذا
هلك بعد ذلك بطلت الرصية وان لم يكن في ملكه غنم يوم الوصية كانت الرصية
باطلة وان كان في ملكه غنم يوم الموت ولو قال اوصيت بكذا بستان من غنمي يوم
الموت فالوصية جائزة وان لم يكن في ملكه غنم يوم الوصية واذا اوصى بثلث لرجل
بغلة بستانه فاعل البستان سنة وستين او اكثر من ذلك قبل موت الموصي
ثم مات الموصي فليس للموصي من ثلث الغلة شيء انما يكون له من الغلة ما يكون في
البستان يوم مات الموصي وما يجد ثلثه بعد موته في المستقبل الى ان يموت الموصي
فاما ما تناوله من غلة البستان قبل موت الموصي بعد الوصية فانه لا يكون للموصي
له من ذلك شيء واذا اوصى بثلث لرجل بغلة بستانه ثم اوصى الموصي له بالغلة اخرى
البستان من ورثة الميت فذلك جائز وتبطل وصيته وكذلك لو لم يتبعه الورثة ولكن
تراصوا على شيء دفعوا اليه على ان يسلم الغلة ويبيع منها فانه كذلك وكذلك
عن سكنى الدار وخدمة العبد جائز وان كان بيع هذه الحقوق لا يجوز وذكر
مسئلة الصلح عند غلة الخيل في فدادين يربى ابن يوسف رحمه الله وذكر فيها القياس
والاحتياط وصوره ما ذكر عنه ابا اوصى بغلة ثلث سنين وصالح عنها وتبضع

الدرام منهم فالصلح باطل قيا ما لا يصف صالح عند مجهول لا يبرى ان يكون او لا يكون لكن
استحق واجين هذا الصلح واذا اوصى لرجل بغلة دار او بغلة عبده لساكنين جاز
ذلك من ثلث ماله واذا ثبت ان الوصية بالغلة منه فاجازت كالمسفعة واذا اوصى
بغله رايته في سبيل الله لامتساك بعينه جازت هذه الوصية عندهم جميعا فاما اذا
اوصى بغير رايته في سبيل الله ولم يبين احدا فان المسئلة على الخلاف فعلى قول ابي
حنيفة وابي يوسف لا يجوز وهو القياس وعلى قول محمد رحمه الله يجوز سبيل البرى عن
اوصى بغله كرمه لامتساك قال يدخل فيه الغنم والاوراق والخطب والتمر والماترى
انه لودع الكرم مسائلة فكل هذه الاشياء تكون بينهما كذا هذا في فتاوى ابي الليث
اوصى بغير كرمه ثلاث سنين للمساكن فمات ولم يحل كرمه ثلاث سنين شيئا قال نصيب
بطلت الوصية وفي الخلاف وليس على الورثة شيء بعد ذلك وقال محمد بن سلمة يرفع
ذلك الكرم ان خرج من الثلث يتصدق بثلثه ثلاث سنين قال الفقيه قول محمد بن
سلمة وجهه انه موافق لقول اصحابنا فانهم قالوا فمن اوصى بخدمة عبده سنة
لفلان وفلان غايب فمات رجوع فاما العبد بخدمة سنة ولو قال ولولم يخدمه هذه
السنة فمات فمات بعد مضي السنة بطلت الوصية فكذلك الغلة وفيه العيب اذا
اوصى لرجل ان يزرع له في كل سنة في ارضه فالبذر والخراج والسقي على الموصي
فان اوصى ان يزرع في كل سنة عدا جرة فالبذر والسقي والخراج من مال الميت
ولو اوصى لرجل بثلث نخل قد بلغ اذ يزرع استخدا ولم يستخدا فخرج على الموصي
له والمصل فيه ان كان في ارضه ارضه لم يلزمه صاحب الارض الخراج فاذا اوصى
به لغيره فعلى الموصي الخراج بعد ذلك لاد اوصى بغيره فخرج فاد اوصى بغيره فخرج
على الموصي ولو قطع النزع وحصد النزع ثم اوصى به لرجل فالخراج على الموصي والله
اعلم وما يتصل بهذا الفصل ما قال محمد رحمه الله في الجاه رجل مات وترك عبدا
لا مال له غيره واوصى بخدمة عبده لرجل واوصى بخدمة سنتين لرجل اخر ثم مات
ولا مال له غيره وابي الدريث ان يجيز ان يخدمه العبد تقسم على تسعة ايام
للورثة ستة ايام ولها ثلاثة ايام فاذا مضى ثلاث سنين سلم للورثة وبقية سنته
لانه قال الميت وقد خلا عن الدين والوصية فيكون للورثة ولو كان العبد يخرج من
ثلث المال ان لم يخرج لكن اجازت الورثة ذلك فسمت الخدمة اثلاثا يوما للموصي
له بالسنة ويعين للموصي له بالسنتين يحصل لهما الوصيتين في ثلاث سنين ولا
حق للورثة في خدمة العبد ولو كان اوصى لرجل بخدمة العبد سنة سبعين ومايه
ولاخر سنة احدى سبعين ومايه والعبد لا يخرج من الثلث ولم تجز الورثة قسمة الخدم
في سنة سبعين ومايه على سنة ايام للورثة اربعة ايام ولكل واحد من الموصي له
يوم واذا مضت هذه السنة تبطل وصية الموصي له سنة سبعين ومايه احدى
وسبعين تقسم خدمة العبد اثلاثا على ثلاثة يوم للموصي له سنة احدى سبعين ومايه
للورثة فاذا مضت هذه السنة بطلت الوصية ولو كان العبد يخرج من الثلث

في مقبرة كذا تعرف لفلاذ الزاهد برأي شرايطه ولو اوصى بان يدفن مع فلان لا يصح م
وقال ابراهيم بن يوسف فيمن مات ولم يترك شيئا قال ان ترك ثوبا واحدا يكن فيه ولا
يسال قدر ثوب وينكف فيه ولا يسال الزيادة رجلا كان او امرأة قال الغنبي هذا قول
ابراهيم وقال ابن سبويه وعنه يكن في ثلاثة اثنان فكلوا القولين هذا اوصى بان
يدفن في دار فوصيته باطله لانه ليس في وصيته سنة له ولا احدة المسلمين
قال دفن فيها فهو كدفنهم بغير وصية يرفع الامر الى القاضي فان راي الامر برفعه فصل
وان اوصى ان يدفن في قبر باطل الما اوصى بان يجعل داره مقبر للمسلمين وفي القبر
الخلاصة ولو اوصى بان يدفن في بيته لا يصح ويدفن في مقابر المسلمين ولو اوصى
بان يصلى عليه فلا فائدة ذكره العيون ان الوصية باطلة وفي الفتاوى العينية
وهذا الموضع م وفيه ما يراه سماعا انها جائز ويوجز ان يصلى عليه والفتوى
على ما ذكره العيون عن ابي يوسف اذا اوصى بثلث ماله في كفاه مولى المسلمين
او في حفر مقابر المسلمين او في سقاية المسلمين قال هذا باطل ولو اوصى بثلثه في
كفاه مولا المسلمين او في حفر مقابرهم فهذا جائز وفي الفتاوى الخلاصة ولو
اوصى بان يتخذ دارا مائة مقبرة فمات وارثه يجوز دفنه فيها ولو اوصى بان
يتخذ دارا فانما ينزل فيه الناس يجوز للوارث ان ينزل فيه الناس وفي فتاوى
الفضلي لو اوصى لرجل بان يجعل دارا فانما ينزل فيه الناس لا يصح وتلك عمدة
بخلاف ما اذا اوصى بان يتخذ سقاية رجل مات ولم يرص الى احد فباع امراته
دارا مائة تركته لكنه يبرأه كما في الورثة فاليصح في نصيبه جائز وان لم يكن على الميت
دين محيط بعد ذلك ينظر ان كفنه بكنن مثل يرجع في مال الميت وان كفته بالكنز
من كفن الميت لا يرجع اليه ككفن الميت رجل اوصى بان يكون له من ثمن كذا فلم يغفل
الوصى من ثمن كذا وكان وجد السدي اولى بجلا بضع الوصية بك ولو اشترى
الوارث كفن دفن فيه الميت فظهر فيه عيب فالوارث والوصى يرجعان على البايع
بالنقص والاجنب لا يرجع م اذا اوصى ان يدفن في مسجد كانه اشتراه ويصلى به
ويصير حله هذه وصية بائس بشر وع فبطلت وكفن كفن مثله ويدفن كذا في
سائر الناس اذا دفن الميت في قبر فيه ميت اخر قال اذا لم يلدوا حتى لم يبق منه شيء
من العظام وعنه يجوز ان يبقى فيه العظام فانه يمال عليها المزبلة ولا يحرك العظام
ويدفن الثاني يجب الاول ان ساوا ويجعل بينهما حائرا من الصعيد ولو اوصى بان
يجعل بعد موته الى موضع كذا ويدفن هناك وبني هناك رابطة ثلث ماله فمات
ولم يجعل الى هناك قال ابو بكر رحمه الله وصيته بالوطجانة ووصيته بالجمل باطلة
ولو عمله الوصي بغير ما انتفى في حله قال الغنبي يعني اذا عمل بغير اذن الورثة
ولو عمل بآذانهم وهم كبار فلا ضمان اذا اوصى بان يطعن قبره ويضع على قبره قبة
فالوصية باطله الا ان يكون في موضع يحتاج الى التطين يجوز سيل ابو القاسم عما
وضع الى ابنته خمسة درهما في مرضه وقال امنت انا فاعزى قبر ابنتي دراهم

واشترى

واشترى بالمائة حنطه وقصدت بها قال الحنفية الوصية بها لا يجوز وينظر الى القبر الذي امر
بجاريته فان كان يحتاج الى العوان للتجسس للمزينة عمر بقدر ذلك والباية يصدق
به على القبر وان كان امر بجارية على الحاجة التي لا بد منه وصيته جائز واذا اوصى بان
يدفع الى امسك كذا ماله لم يقرأ القراء على قبره هذه الوصية باطلة قال اذا كانت
القاري معينا ينبغي ان يجوز الوصية له على وجه الصلة دون المجر لا يجوز وصلة
القاري قال ابو نصر وكان يقول لا يخلو هذه الوصية ويصله القاري بقرانه لان
هذا بمنزلة المجرع والمجان في ذلك باطلة وهو بدعة ولم ينقلها احد من الخلفاء
وقد ذكرنا مسيلة قراءة القراء على القبر في الاحتجاجات ابي يوسف عن سبي لم ينفذ
القبر تحت الميت مثل المصزية ونحوها قال باسبي به وهو بمنزلة الزيادة في
الكفن وفي الحاشية وجهم انكره ذلك م وقيل اذا كان محسنا لم يلحق تحت المحسنة
ليس من جنس الكفن فقد ذكر محمد رحمه الله في حق الشهيد يرفع عنه السلاح والعزو
والمحسنة ولو كان من جنس الكفن لها ان ترفعه وسيل ابو القاسم عن اوصى بان
يحفر عرقا قبل ان يدفن في قبره ليدفن فيها المولى فالوصية جائز لان ذلك عان
المقبر وانما قرية وان كان الحفر لدفن ابنا السيل والمقبر من غير ان يتبين موضعها
فالوصية باطلة وفي الواقعات عن محمد بن حماد انه اذا اوصى بان يحفر مائة قبل
ذلك في محلة ويكون على الكبير والصغير وبعض مشايخنا اختاروا ان لا يمتنع
المقبر لا يجوز واذا اوصى ان تدفن كنبه لم يجز الا ان يكون فيها شيء لا ينفذ احد ولو كان
فيه فساد ينبغي ان يدفن والكف الق فيها التوسل فيها اسم الله ويستغنى عنها
صاحبها ويجب ان لا يراها فاحب اليها محو ما كان فيه من اسم الله تعالى ولم يحفر
لها ولحقها في الماء الجاري وان لم يجر الاسمي وحررها والقاهرة في الماء الجاري
الكثير فلا يمان به وان لم ينقل ودفعها في ارض طاهرة ولا ينالها قدر كان حسنا
وان احب ان يحرقها بالنار حتى يحرق ما كان من اسم الله تعالى واسار له ولا يملكه وفي
الحاشية وعنه بعض اهل الفضل رجل اوصى بان يتاح كنبه ما كان خارجا من العلم
ولم يوقف كتب العلم فتش كنبه وكان فيها كتب الكلام وكتب الى ابي القاسم الصغار
رحمه الله تعالى ان كتب الكلام هل يكون من كتب العلم حتى ترقف مع كتب العلم فاجاب
ان كتب الكلام متاح لانه خارج عن العلم وفي الظاهرية فلو كان هذا الوصى رجل
لاهل العلم بثلث ماله لا يدخل فيه اهل الاصول وقد ذكرنا شيئا من هذه المايل مع
مسيلة دفع المصنف في كتاب الاحتجاج واسم العلم بالصواب واليه المرجع والمآل
باب وصية الذي لا نذر من وصية المسلمين شرع في وصية
الكفار وترجم بالذي لانه لم ينفذ في المعاملات قال رحمه الله ذمي
جعل دارا بيعة او كنبه في صحته فمات ميتا لانه بمنزلة الوقت عند ابي
حنيفة والوقف عند لا يلزم فيورث ذلك هذا والاعدها فلا هذا حصية
ولا يصح وان كانت قرية في معتقهم بقي كمال على قول ابي حنيفة هو ان هذا عثم

كما مسجد هذا والمسلم ليس له ان ينتفع بالمسجد فوجب ان يكون في ذلك ان كان عند
 يتكون وامتنعوا وجوبه ان المسجد محرز عن حقوق العباد فصار خالصا له ولا
 كذلك البيع في مستقدم فانها المنافع الناس لانهم يكتفون فيها ويذهبوا فيها انما لم
 محرز عن حقوقهم فكان ملكه فيها شيئا من هذه الصورة يورث المسجد ايضا على
 ما يجزيه قال رحمه الله تعالى وان اوصى بذلك لغيره فممنوع من ذلك اي
 اذا اوصى ان يبنى دار بيعة او كنيسة لمعينين فهو جائز من ذلك لان الوصية فيها
 معنى الاختلاف ومعنى التملك فان كان تصحيحها على اعتبار المعينين قال رحمه الله تعالى
 وبداره كنيسة لغيره ممنوع من ذلك كوصية حر في ملكه المسلم او ديني اي اذا
 اوصى بدار ان يبنى كنيسة لغيره ممنوع من ذلك كوصية حر في ملكه المسلم او ديني اي اذا
 وهو اذا اوصى لغيره ممنوع من ذلك كوصية حر في ملكه المسلم او ديني اي اذا
 في مستقدم قرية والوصية بالعصبة باطله لان تنفيذها تقربا للعصبة والحق في
 ان هذه قرية في مستقدم ونحو امرنا بان نتركهم وما يدعون فيجوز بنا على مستقدم
 اما ترى انه لو اوصى باهو قرية حقيقة وهو عصبة في غير مستقدم يجوز الوصية
 اعتبارا لاعتقادهم نكدا عكسه ثم الفرق لابي حنيفة بين بنائها وبين الوصية فيها
 لولا البالي بسبب لزوال الملك وانما يزول ملك الباقي باه يصح محرز خالصا له
 كانه مساجد المسلمين والكنيسة لا تحرز لله تعالى على ما بيناه فيورث عنه بخلاف
 لانها وصفت لازالة الملك غير ان بلغت مقتضى الوصية وهذا الملك استغنى فيها
 ليس بقرية عندهم فيبقى فيها هو قرية عندهم على مقتضاه فيزول فلا يورث كل
 مستغنى عنهم الله تعالى هذا اذا اوصى ببنائها في القرى والما في مصر فلا يجوز بالاتفاق
 لانها لا يكون من احوال البيعة في المصارف على هذا الخلاف اذا اوصى بان
 يذبح خنازير ويطعم المشركين من غير تعيين لما ذكرنا وان كان لغير معينين
 جاز بالاتفاق على انه تملك فحاصله ان وصايا الذي تملكه اقسام منها ما هو
 جائز بالاتفاق وهو ما اذا اوصى باهو قرية عندهم كما اذا اوصى بان
 يسبح في بيت المقدس او بان يغير الترك وهو من الروم سواء كان لغير معينين
 او غير معينين لانه وصية باهو قرية عندهم في مستقدم ايضا قرية ومنها
 ما هو باطل بالاتفاق وهو ما اذا اوصى باليس بقرية عندهم كما اذا
 اوصى بالخصيات والناجحات او اوصى باهو قرية عندهم وليس في مستقدم كما اذا
 اوصى بالبحر وبنوا المسجد للمسلمين او بان يسبح مساجدا لانه عصبة عندهم
 الا ان يكون لغيرهم باعيتهم ينفع باعتبار التملك ومنها ما هو مختلف فيه وهو ما
 اذا اوصى باهو قرية عندهم وليس بقرية عندهم كنيسة لغير معينين
 ونحوه فعند ابي حنيفة يجوز وعندها لا يجوز وان كان لغير معينين يجوز بالاجماع
 وقد ذكرنا هذا النوع في اول الباب فحاصله ان وصية لغير معينين يجوز في الكل
 على انه تملك لهم وما ذكره من الجهة من تسريح المساجد ونحوه خرج منه على طريق

المسورة

المسورة لا على طريق الملام حتى لا يلزم ان يصر فوه في الجهة التي عنها هو ليعملون
 به ما شاءوا لانه ملكهم والوصية انما صحت باعتبار التملك لم وصاحب اليد فعاد انما
 لا يكتفون في حق الوصية بمنزلة المسلم لاننا امرنا بينا الماعلى الظاهر الاسلام وان كان يكثر
 فهو بمنزلة المرتد فيكون على الخلاف المعروف في تصرفاته قال صاحب الهداية في المرتد ما هو
 انه يصح وصاياها لانها تبقى على الورثة بخلاف المرتد لانه يقتل او ما يجعلها كالذمية
 وقال السخاوية في النهاية وذكر صاحب الكتاب الزيادات على الخلاف هذا وقال بعضهم
 لا تكون بمنزلة الذمية وهو الصحيح حتى لا يصح منها وصية والفرق بينها وبين الذمية
 ان الذمية تقرر على اعتقادها واما المرتد فلا تقرر على اعتقادها انتهى وقال صاحب
 العناية بعد نقل هذا من النهاية والظاهر ان المسافة بين كلاميه لانه قال هناك
 الصحيح وهذا الماعلى وهما متافيان انتهى اقول ليس هذا بتعريف صحيح اذ لا شك
 ان مراده من قال في الخلافات هو الصحيح ترجيح هذا القول على القول الاخر لا يبان
 مجرد صحة مع رجحان الاخر كان مراده من قال هو الماعلى ترجيح على الاخر بل قوله هو
 الصحيح او على الترجيح من قوله هو الماعلى وارب ان ترجيح احدهما على الاخر يتألف
 ترجيح الاخر عليه ولا يمكن ان يصدق ما قاله ابي عقوبة الماشد ان يكون كالذمية
 فيجوز وصيتها لانها لا تقتل ولهذا يجوز جميع تصرفاتها فكذلك الوصية كما مراد بقوله
 صاحب الكتاب صاحب الهداية وذكر السخاوية في الزيادات ان من ارتد عن الاسلام
 الى النصرانية او اليهودية او المجوسية فحكم وصاياه حكم من استقل اليهم فاصح منهم
 منه وهذا عندنا واما عند ابي حنيفة فوصيته موقوفه ووصايا المرتد نافذة
 بالاجماع لانها لا تقتل عندنا وقال في احوال المرتد الصحيح انها كالذمية فيجوز
 منها ما جاز من الذمية وما لا فلا واما الثاني وهو ما اذا اوصى الحر في ملكه فلا
 اهل التملك فيجوز كالحقبة ونحوها مكرامضا فاولا اوصى بالقرية الثلث او باله
 كله جاز لان امتناع الوصية بما زاد على الثلث تحت الورثة وليس لورثته حق
 يرعى بانهم اموات في حقنا ولا حرية ماله باعتبار الاذن والامان كان الحق لالحق
 ورثته وقد اسقطه فيجوز وقيل اذا كان ورثته معه لا يجوز لنا اكثر من الثلث
 الا ما اجاز منهم لانه بالامان التزم احكامنا فصار كالذي ولوا اوصى ببعض ماله
 اخذت للوصية في الثلث ويرد الباقي الى ورثته وكذا الوارث مستأثر مثل ذلك ولو
 اعتق عبده عند الموت ودمه جاز ذلك كله من غير تقييد بالثلث لما بينا وكذا اذا
 اوصى له مسلم او ذي بوصية جاز لانه ما دام في دار الاسلام فهو كالذي في المعاملة
 ولهذا يصح عقود التملكات منه وبترعائه في حال حياته مكرامضا بعد مائة وعقود في
 خنيفة وابي يوسف وصية المسلم والذي للمحرر في المستأثر لا يجوز لانه في داره حكما
 حتى يمكن من الرجوع اليها والاولا اظهر لان الوصية تملك مبتدأ ولهذا يجوز للمسلم
 لانهم التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات ولوا اوصى بخلافه جاز اعتبارا
 بالارث اذا اكثر كل ملة واحدة ولوا اوصى لغيره في دار الحرب لا يجوز لان الارث

متنع لسان الدارين فكذا الوصية لانها اخته وعلى رواية الجاهل الصغير ينبغي ان يجوز
 ولو اوصى مستمرا في دار الاسلام ينبغي ان يكون على الروايتين المذكورتين في المسموع والله اعلم
 باب الوصي لما فرغ من بيان احكام الوصي له شرع في بيان
 احكام الوصي اليه وهو الوصي ودفع احكام الوصي له لكونها وكذا وتوقعها فكانت
 الحاجة الى معرفتها امسى قال رحمه الله تعالى ولو اوصى الرجل فقبل عنه ورده عند
 يده يعني قبل عند الوصي لان الوصي ليس له ولاية الزامه التصرف ولا غيره من جهته
 لانه يمكن ان يوصي الى غيره قال في الذخير المار بعنده بغير جله ورده بغير علمه سواء
 كان عنه او في مجلس غيره قال في البسوط سائله مسئلة على فصول مصلح في حق الاوصياء
 وكيفيته وفصل في قبوله ورده وفصل في جواز اليه الاوصياء ولا يجوز حصول
 عزله الرجل اذا حضرم الموت ينبغي ان يوصي ويكتب وصيته لقوله عليه الصلاة والسلام
 لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر ان يكتب الماد وصيته تحت راسه ويكتب كتابا بالوصية
 هذا ما اوصى فلا بد من فلاح وان يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وان
 الجنة حق والنار حق وان السعة اتيه لا ريب فيها وان الله يبعث من في القبور وان
 صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وصدق كذا امرت وانا
 اول المسلمين اي في هذه الوصية وذلك لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 من كان اخر كلمته شهادة ان لا اله الا الله واقر رجل الله وجبت له الجنة ثم يكت وانا
 العبد الذنب الضعيف المذنب طاعة المقر في خدمته المقر الى رحمة الراحمي
 لفضل والمحاب من عدله تركه من المال الصاكت كذا ومن الرقيق كذا ومن الدرك كذا
 وعليه من الدين كذا ان كان عليه دين ومسمى الغريم واسم اميه حتى لا يحد الورثة منه
 فيبقى الميت تحت عهده ويكتب ان مات من مرضي هذا فاوصيت باي يعرف ذلك مالي
 اليه جوه الخيرات وابواب البر تدارك لما فرط في حياته وتروا ودخر اخرته
 وانه اوصى الى علي بن ابي طالب ليقوم بنضار يوفيه وتنفيذ وصيته وتعميد اسباب
 ورثته فعليه ان يتق الله حق تقاته ولا يتقاعد في امور دينه وصيته ولا يتفاه
 عن ايضا حقوقه واستغاثه فان تقاعد كان الله تعالى حسيبا عليه ويشهد على ذلك
 واما في الشهادة اذا علم اليهود باي الصلوة والشهادة على الوصية بدو العالم لا يجوز
 لقوله عليه الصلاة والسلام لا تشهدوا لي بالصلوة ولا بالصلوة ولا بالصلوة ولا بالصلوة
 اليهود بعد ما قروا الصلوة تشهد عليك فحرك راسه بنعم ولم ينطق لم تجز شهادتهم
 فاما اعتقل واختص لسانه روي عن ابي بصير انه يجوز ويعتبر اشارته وهو قول
 الشافعي له ان الاشارة تنقم مقام العبارة حالة عجز عن النطق والعبارة قياسا
 على الاخرين لان العجز عن النطق متى تحقق يستوي فيه العارض والاصل فيما يتعلق
 بالنطق كالعجز عن القراءة متى تحقق يستوي فيه العارض والاصل فانه يجوز صلاة
 الاخرين بغير قراءة ويجوز صلاة من اعتقل لسانه بغير قراءة فكذا هذا ان الاشارة
 تدل على النطق والعبارة انما تصل الى البذل حالة اليأس عن النطق وهذا ما يتبع اليأس

من النطق لان اعتقال لسانه واختصاصه لا يديم بل يعرف النطق بالاشارة في كل ساعة فلا
 تنقم الاشارة مقام العبارة وان الاشارة محتملة غير محتملة اما ان في الاخرين ينهم من اشارات
 منهوبة دالة واضحة على مراداته الباطنة فقول الاقوال عن اشاراته فتقام مقام النطق
 وعبارة وهذا ما يتقدم منه اشارات معلومة حتى يعلم باشارته مراداته بنقته اشارته
 محتملة غير منهوبة فلا تنقم مقام عبارة فاما اذا طالت العقل والمجسمة في لسانه
 ودامه لم يعتبر اشارته اختص المصلحة فيه قيل لا يعتبر اعتبار اللسان الاول وهو انه
 لم يتبع اليأس عن النطق فلا تنقم اشارته مقام عبارة وقيل يعتبر وقدرى هذا
 ابو عمر الصحافي عما في حقيقته اعتبار اللسان الثاني لانه لما طالت العقل صار له
 اشارته منهوبة تنقم مقام النطق كما في الاخرين واضافة الوكالة الى ما بعد الموت
 وصية لان الاوصياء تكمل بعد الموت والوصاية قبل الموت وكالة ولو اوصى الى رجل
 في ماله كان وصيا فيه وفعله واذا اوصى اليه في نوع وسكت عم فالوصي في نوع
 يكون وصيا في الاخرين كلها عندنا خلافا للشافعي لانه لم يتم وصاية نوع الحاجة
 الى نصب وصي اخر فنجعل من اختيار الميت وصيا يصفى امور وصيا في كل ما اولى في
 جعل غيره وصيا لانا الوصي لم يرض بتصرف غيره في شئ من الامور ورضي بتصرف هذا
 في بعض الامور لانه استصحب واستصوبه في الوصاية فكون هذا وصيا على العموم
 اولى ولو قال فلا وصي الى ما يتقدم فلا في هذا كما قال وذكر القندري الاول وصي
 مع الثاني ولا يصح تخصيصه بزمان دون زمان وجه ظاهر الرواية ان الاوصياء قابل
 للتوقيت لانه تكيل ادائيات ولاية وكلا الامر من قابل للتوقيت فتوقيت وصاية
 الاول مقدم فلا بد فاذا قدم انزل الاول كالاول وكل وكيل الى ان يتقدم فلا بد
 الثاني وصيا لانه علق وصية الاول بالشرط وتعلق الاوصياء بالشرط جازي لانها
 وكالة وتعلق الوكالة بالشرط جازي كما لو قال ان سافرت فانت وكيلي في امري
 صح كما لو قال اوصيت الى عمر ما لم يتقدم زيد وسكت فتقدم زيد فان عمر يتبع
 وصيا بعد تقدم زيد فكان اقامة عمر وصيا وانه مختار الميت ووصيته اولى من
 اقامة غيره بخلاف ما لو قال اوصيت الى عمر ما لم يتقدم زيد فاذا قدم زيد تقدم اوصيت
 اليه زيد كان كما قال لانه لم يبق عمر وصيا معه بعد تقدم زيد فانه لا يحتاج الى
 اقامة من ليس بمختار الميت مقام عمر ولا بد من قبول الوصي له لانه متبرع بالعمل
 له ولحقه ضرر العهدة فلا بد من قبوله والتزامه واذا اوصى اليه فقبل قبل موته او
 بعده ثم رد لم يخرج لان الوصي انما اوصى الى من يعهد عليه من الاصدقاء والمنافل
 اعتبر القبول بعد الموت فربما لا يقبل فلا يحصل غرضه وهو الوصي الذي اختاره
 وكذا متى قبل الوصي رده بعد الموت تضرره وصار عجزا من جهته لانه اعتمد على قبوله
 بان يتقدم بجميع الضرر فانه الوصي يقبل الوصاية التزم فكذا يجوز منه
 فلو رده وقبض الوصي في ضرر وصير ضررا من جهته الوصي فصار الوصاية
 لازمة عليه شرعا بالتزامه نظر الوصي فما للضرر عنه بخلاف الوصية بالمال لان

ثم لم يصح رده بعد موته لا يتضرر الميت لأنه يعود الثلث الورثة بل الضرر على الموصي والورثة
 في حياة الموصي ثم رده في حياته مواجهة تصح ولا تصح بدون محضر الموصي أو علمه لأنه من
 الضرر كإزالة الوكيل لأن الموصي طلب منه الالتزام بعد الوفاة لأجل الحياة ولا يمكن أن يرضى
 إلى غير ذلك فلا يتضرر به ولو لم يقبل في حياته فهو بالخيار بعد موته أن يقبل أو لا يقبل وإن شاء لأن
 هذا كالميت غير مفزوع لأنه يمكن أن يسأل أنه يقبله أو لا يقبله فإذا لم يفعل واعتمد على أنه
 يقبله بعد موته ولم يرضى إلى غير ذلك فقد قصر في أمره فصار مقتضى جهة منه لا مفزوعاً
 من جهة الموصي والقبول تارة بالقول وتارة بالفعل كاستئجار وصية أو شراؤها أو غيرها أو تصا
 دين كقبوله بالقول إذا الرضاية قد تمت وتقررت بموت الموصي شريطة أن لا يستقبل البطلان
 من جهة الموصي إلا أن يكون في ولاية الرد حتى لا يلزمه ضرر الرضاية بغير رضاه وليس في
 ضرر تعوضاً بغير علمه ضرر على الموصي إذا كانت له ولاية الرد والباطل كمن أقر لغيره
 بالثبوت حكمه حتى لو مات المقل قبل القبول والرد لا يمكن ورثته فإذا انصرف الموصي
 في التركة تصرفاً يبدل على قبوله تلمزمه الرضاية لأنه لا يتقدم على الرد إلا بعد التصرف ولا يمكن
 رد التصرف فلا يتيقن له ولاية الرد تلمزمه الرضاية ضرورة عن أبي يوسف في المتن
 الدخول في الوصية أول مرة غلط والثاني خيانه والثالث سرقة فإذا ظهرت من
 الموصي خيانة عزله القاضي ونصب آخر لا في الأمانة في الأصل كما استفتى أيضاً
 وفادتها تحصل بها ثم الأوصياء الثلاثة عدل كإيه وعدل غير كإيه وقاسق عادي مخزق
 على ماله والعدل كإيه لا يعزله القاضي ولو عزله بغير علم وصار جازاً كان للفقهاء
 بسطة يد وولاية شاملة على الكافة خصوصاً على مال الميت والصغار فيكون
 عزل المتأخر كعزل الميت لو كان حياً قال صاحب النصولين المختار عن أبيه أنه لا ينفزل
 ولو لم يعلم القاضي بأن الميت وصياً والموصي غائب فأوصى الميراث للموصي هو وصي
 الميت دون وصي القاضي لأنه اتصل به اختيار الميت دون وصي القاضي كما إذا
 كان القاضي عللاً والعدل الذي ليس بكإيه أوصيف لا يتقدم على الميراث وحفظ
 التركة بنفسه يرضى إليه غير ولا يعزله لا اعتماد الموصي عليه لأمانته وصيانه حتى
 لا ينقطع مما الميت منفعة عدالة ويضرب إليه آخر حتى يزول ضرر عدم كفايته
 وهدايته والقاسق المخوف على ماله يعزله القاضي وينصب آخر مكانه لأن في
 إبقائه على الوصية أضرار بالميت والميت لا يتقدم على عزله مقام القاضي مقام في
 العزل وفي القاضي ولو قال الموصي لي على الميت دين ولا يئتم له قيل بأن القاضي
 يخرج من الوصاية لأنه سيقبل الأخذ من مال اليتيم وقيل لا يخرج إذا ادعى شيئاً
 بعينه أخرجه من يده والمختار أن القاضي يتولى الوصاية ما أن يقيم البيعة عليه
 حتى تتوحي وأما أن يبريه من الدين وأما أن أخرجه من الوصاية فإذا أبراه وأما
 أخرجه وذكر المحقق في أدب القاضي أن القاضي يجعل للميت وصياً أخرجه مقدار
 ذلك الدين خاصة حتى يقيم الأول البيعة على الوصي لأن البيعة لا تقبل إلا على الخمر ولا يخرج
 من الوصاية مريض قال آخره في ديوان صا وصي في قول أبي حنيفة وقال محمد لم

يقبل

يقبل اقتضى ردي وانفذ وصاياي لا يصير وصياً سبيل نصير ابن يحيى عن قوم ادعوا على الميت
 دينا ولا يئتم لهم والموصي يعلم ذلك قال يسبح الوصي بعض التركة من العزم ثم يحذر الغريم
 الثمن فيصرف بقضا عدله وإن كانت التركة متاعاً أو دمعهم ثم يحذرون وقال نصير عن أبي
 سليمان وصي شهد عنده عدل أن لهذا على الميت ألف درهم قال يسبحه أن يعطيه بقوله
 وإن خاف الضمان وسعه أن لا يعطيه فإن كان هذا شيئاً بعينه كجارية ونحوها فمالم الوصي
 أنه لهذا أو كان الميت عضبها قال هذا يدفعه إلى المنصوب منه والله سبحانه أعلم بالصواب
 قال رحمه الله تعالى والأما يعني أن لم يرد عنه بل ردها في غير وجهها لا يرد لأب
 الموصي مات معتداً عليه ولو صح رده في غير وجهه لا صار مفزوعاً من جهة يرد رده عليه يعني
 وصياً على ما كان كالوكيل إذا عزل نفسه في غيبة الموكل ولو لم يقبل ولم يرد حتى مات الوصي فهو
 بالخيار أن يقبل أو لا يقبل وإن شاء لأن الموصي ليس له ولاية الزامه فيكون محذراً قال في الهداية بخلاف
 الوكيل بشرط عدا بغير عينه أو يسبح ماله حيث يصح رده في غير وجهه قال صاحب العناية
 وهذا السقيد وهو قوله بغير عينه احتراز عن الوكيل بشرط عدا بعينه لأنه لا يمكن عزل
 نفسه بغير علم الموكل كإيه الموصي لأنه يؤدي إلى تخريف الموكل بخلاف ما إذا كان وكيله
 بشرط عدا بغير عينه حيث يمكن عزله بنفسه لأنه لا يؤدي إلى تخريف المأمور مع هذا فما
 إذا وكله بشرط بعينه له أن يعزله بنفسه بغير محضر الموكل على قول بعض المشايخ
 وإلى أشار صاحب الهداية في كتاب الوكالة في فصل الشرا بقبوله ولا يمكنه على ما قيل
 إلا بحضرته الموكل أي لا يمكن الوكيل عزل نفسه بغير علم الموكل على قول بعض المشايخ نعمت
 هذا عرفت أن ما قال بعضهم في شرحه قال صاحب الهداية يخالف لمائة روايات الكتب
 كالتمتة والذخير وغيرهما ليس بشي لأن مراد ما ذكر في التتمه وغيره أنه قول الموكل لا يمكن
 احتراز نفسه عن الوكالة بغير علم الموكل ما إذا كان وكيله بشرط بعينه ومراد صاحب
 الهداية هنا ما إذا كان وكيله بشرط بعينه فتوافقت الروايات جميعاً ولم تختلف
 إلى هنا كلام صاحب العناية وإلى هذا مال صاحب العناية أيضاً كما يظهر من تقريره
 في شرحه قال رحمه الله تعالى يسبح التركة كقبوله شرح المؤلف بين أن القبول
 تارة يكون باللفظ وتارة يكون بالفعل فالقبول بالفعل يسبح الوصي التركة قبل
 القبول باللفظ فهو قبول دالة الالتزام وهو معتبر بعد الموت وينفذ البيع لصدور
 من الموصي سواء علم بالأمر أو لم يعلم بخلاف الوكيل حيث لا يكون وكيله من غير علم لأن
 الوكيل أمانة لبيعة في حال قيام الموكل ولا يصح من غير علم كائناً المالك من يسبح
 أو شرا وطريق العلم به أن يخبره واحد من أهل البيت وقد تقدم بيانه أما أيضاً خلافة
 لأنه يخص مجال انتظام ولاية الميت فلا يتوقف علم العلم كالولاية قال رحمه الله
 تعالى وأن مات الوصي فقال لا قبل ثم قيل صح أنه لم يخرج قاض من قال لا قبل أي الوصي
 إليه أن لم يقبل حتى مات الوصي فقال لا قبل ثم قال لا قبل فله ذلك أن لم يكن القاضي أخرجه
 من الوصية حين قال لا قبل لأن مجرد قوله لا قبل لا يبطل إلا أيضاً أنه من ضرر الميت
 من ضرر الوصي له في الأمانة محمول بالوصي ودفع الضرر الأول أدنى الماله القاضي إذا أخرجه

عن الوصية مع ذلك انه مجتهد فيه فكان له اخراجه بعد قوله لا اجل كما انه اخراجه بعد
قبوله ولانه نصبه ناظر فاذا راي غيره اصل كما له عزله ونصب غيره دبرها بغير هو عن
ذلك فيعتبر بالوصية عند دفع القاض للغير وينصب ما يظن المال الميت من غير فانيه
بعد دفع الضرر من الجانبين ولو قال قبل بعد اخراجه القاض لا يلتفت اليه لانه قبل بعد
ما بطلت الوصية باخراج القاض اياه قال في العناية وطالب بالعض بين الوصي له
والوصي اليه فان قبول الاول في الحال غير معتبر حتى لو قبل في حال حياة الوصي ثم رده بعد
وفاته كان صحيحا بخلاف الثاني فانه اذا قال قبلت في حال الحياة فماده بعد الموت
لا يصح وفيه ان قبوله في حال حياته معتبر وقبول الاول في حال حياته غير معتبر واجب بان
المصالح التي كانت قد ردها بغير علمه اضراره فلا يجوز بخلاف الاول وقوله بخلاف
الوكيل بشرط بعد بغير علمه اذ يصح ما له حيث يصح رده في عينه وبغير علمه لانه لا ضرر قال
صاحب النهاية هذا الذي ذكره مخالف لعامة روايات الكتب مثل الذخيرة وادب
القاضي المصدر الشهيد والجامع الصغير وفي كل واحد منها ما يدعي على الوكيل اذا
عمل لنفسه من غير علم الموكل له لم يخرج عن الوكالة حال حياة الموكل وقول المؤلف
ان لم يخرج من قاض الى اخره اختلف المشايخ في هذا الاخراج قال في العناية فيهم من
قال حكم في فصل مجتهد فيه ينتقل اليه ذهب الامام الشافعي واختاره المصنفين من
قال انا في لانا الوصية بقوله كما للقاضي ان يخرج به ويصح الاخراج فهذا الذي اليه
ذهب الحلواني قال رحمه الله تعالى والى عبد الله كان وفا سق بدل بغير علم اي
اذا اوصى الى هؤلاء المذكورين اخراجه القاض ويستبدل بغيرهم مكانهم وانما المولى
الى شروط الولاية الاول الحريم والثاني الاسلام والثالث العدالة فلو روي في ذكر
صح ويستبدل بما ذكره وذكر القدوري ان القاض ان يخرجهم عن الوصية وهذا يدل
على ان الوصية صحيحة لان الاخراج يكون بعد الدخول وذكر محمد في الاصل ان الوصية
باطلة قيل معناه يستبطل وقيل في العبد باطلة لعدم الولاية على نفسه وفي غيره
معناه يستبطل وقيل في الكافر باطلة ايضا لعدم ولايته على المسلم ووجه الصحة شعر
الاخراج اصل النظر ثابت لعدم حتمية وولاية الفاسق على نفسه وعلى غيره
على ما عرف من احلنا وولاية الكافر في الجملة الا انه لم يتم النظر لثبوت ولاية العبد
على ابناء سواه وبكيفية من اخرج بعد هذا والعادات الدينية الثابتة على ترك النظر
في حق المسلم وانما الفاسق بالحياة يخرجهم القاض عن الوصية ويقيم غيرهم منهم
انما بالنظر وشروط الاصل ان يكون الفاسق مخوفا منه على المال لانه يكون عند في
اخرجه وتبدله بغيره بخلاف ما اذا اوصى الى مكانه او مكان غيره حيث يجوز لان
المكاتب في منافعه كالحرة وان رده بعد ذلك فالجواب فيه كالجواب في العتق والصبي
فلو بلغ الصبي وعق العبد واسلم الكافر لم يخرجهم القاض عن الوصية واذا تعرف
الصبي او العبد او الذي قيل ان يخرجهم القاض من الوصايا اهل يستند تصرفهم
اختلفوا فيه المشايخ منهم من قال يستندون منهم من قال لا يستند وهو الصحيح ولو اوصى

الى

الى ما قل نحن جنونا مطبعا قال ابو حنيفة رحمه الله ينبغي للقاضي ان يجعل مكانه وصيا للميت
فان لم يجعل القاض حتى افاق الوصي كان وصيا على حاله وفي نادر ابراهيم عن محمد رحمه
الله اذا اوصى الى رجل يقال ان ماتت قال الوصي بعدك فلانا نحن الاول جنونا مطبعا
فالقاضي يجعل مكانه وصيا حتى يموت الذي جن فيكون الذي ساء الوصي وصيا فنفذ
ذكر ابن ساعدة عن محمد رحمه الله في نادر من اوصى الى ابن صغير له قال يجعل القاض له
وصيا يجوز امره واذا بلغ ابنه جعله وصيا واخرج الاول ان شاء الله **قال رحمه الله**
والى عبده وورثته **صغار** اي اذا اوصى الى عبده نفسه وورثته صغار جاز ايضا
اليه وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف لا يجوز وهو القائل لان الولاية
منعمة لما ان الرق بنا فيها ولا الولاية للمملوك على المالك وفي هذا قول المشهور
ولا الولاية الصادقة من الاب لا تجرى ومن اعتبر هذه الولاية فجزاها الا انه لا يمكن
بيع رقبته وهذا خلاف للوضوح ولا في حنيفة انه مخاطب مستند بالتصرف فيكون
اصلا للوصاية وليس لاحد عليه ولاية فان الصغار وان كانوا ملاك لا يدرهم ولاية
التصرف فلا منافاة فان قيل ان لم يكن لهم ذلك فللقاضي ان يبيعه فيستحق المنع
والمخافات اوجب بانه اذا ثبت المصالح بين القاض ولاية بخلاف ما اذا كانت
في العتقة كبارا والصغار ايضا الى عبده لانه لا يستند بالتصرف اذا كان المولى منعه
بخلاف الاول لانه ليس له بيعه وايضا المولى اليه يؤذن بكونه ناظر لهم فصار
كالمكاتب والوصاية قد تجرى على ما رواه الحسن عن ابي حنيفة كما اذا اوصى لرجلين
احدهما يكون في الدين والاخر في العتق فيكون كل واحد منهما وصيا فيما اوصى اليه
خاصة ويكون ايضا اليه كلاب يودي الى ابطاله لصله ويضمن الوصية بابطال
عدم الولاية او لانه ابطال اصل ايضا وقول محمد في مضطرب يروي عن ابي
حنيفة يروي عن ابي يوسف **قال رحمه الله** تعالى والمالا يبيع ان لم تكن الورثة
صغارا بالمكان كلهم او بعضهم كبارا لا يجوز ايضا اليه لان الكبير له ان يبيعه اقول
نصبه فيمنعه المستري يخرج عن الوفا بما التزم فلا يفيده **قال رحمه الله** تعالى
ومن عجز عن القيام بها ضم اليه غير لان في الضم رعاية الحق في حق الوصي وحق الورثة
لان تكيل النظر يحصل به لان النظر فيه باعانة غيره ولو شك في الوصي اليه ذلك فلا يجيبه
حتى يعرف ذلك حقيقة لانه انما انما يكون كاذبا على نفسه ولو ظهر للقاضي عجز
اصلا استبدل به غير رعاية للنظر من الجانبين ولو كان قادرا على التصرف وهو
فيه ليس للقاضي ان يخرج به لانه مختار للميت ولو كان دونه فكان ايفاؤه اولى الا ترى
انه قدم على ارباب الميت مع وفور شفقته فيما ولي ان يقدم على غيره وكذا اذا اشرك الورثة
او بعضهم الوصي اليه لا ينبغي له ان يعزله حتى يبدله منه خيانة لانه استفاد الولاية
من الميت غير انه اذا ظهرت الخيانة فانت الامة والميت انما اختار ما اجهل وليس من
النظر في ابقائه بعد فواتها وهو لو كان جارا لخرجه منها فينوب القاض من ابيه
عند عجزه ويقع غير مقامه كانه مات واوصى له **قال رحمه الله** تعالى وبطل من احد

الوصية اي اذا اوصى الى اثنين لم يكن لاحدهما ان يتصرف في مال الميت فان تصرف فيه
واحد باطل وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف بنز كل واحد منهما بعد على
حدة وسجل الخلاق اذا كان في عقدين واما اذا كان في عقد واحد فلا ينز واحد منهما
بالاجماع كذا ذكره الكسائي وقيل الخلاف في المصلين جميعا ذكره ابو بكر الحكاف وقال في
المسوط وهو الصحيح ولا يخفى ان المراد بالبطالة التوقف على اجازة الاخ او رده بخلاف
الوكيلين اذا وكلهما تصرفا حيث ينز كل واحد منهما بالتصرف بالاجماع والفرق ان ضم
الثاني في الايضاح دليل على عجز الاول عنه المباشر وحده وهذا لان ضم الايضاح الى الثاني
مقصود به الاشتراك في الاول ويمكن الرجوع عن الوصية الى الاول فيمكن اشتراك
الثاني معه وقد يوصى الماشي الى غيره على انه يمكن من اتمام مقصوده وحده ثم
يتبين له عجزه عن ذلك فيضم اليه غيره فنصار بنزلة الايضاح اليها معا ولا كذلك الوكا
لان راي الموكل قائم وكما لو كان الموكل عاجزا عن المباشر بنسبه لتمكنه من ذلك
وكما وكل علم ان مراده ان ينز كل واحد منهما بالتصرف ولا في حكم الوصية عند الموت
فثبتت لهما معا بخلاف الوكالة المتعاقبة فاذا ثبت ان الخلافة فيها معا
فابدى يوسف رحمه الله بقول ان الوصاية سبيلها الولاية وهي وصف شرعي لا يتجزى
فثبت لكل واحد كولاية النكاح للاخوين وهذا لان الوصاية خلافة وانما
يتحقق الخلافة اذا انتقلت اليه كذلك وانما اختيار الوصي باباها يردن باخصا
كل واحد منهما بالشفعة اليه ولهما ان الولاية تثبت عند الموت فيرعا وصف ذلك وهو
وصف الاجتماع لانه شرط مقيد اذ راي الواحد لا يكون كراي المثنى ولم يرض الوصي
الا باثنين فنصار كل واحد في هذا السبب بنزلة العلة وهو لا يثبت به الحكم فكان
بأطلا بخلاف الاخوين في النكاح لان السبب هناك القرابة وقد قامت بكل واحد
منها كلا ولا ان النكاح حق مستحق لها على الولي حتى لو طالته بانكاحا من كنف
يخطبها يجب عليه وهما حق التصرف للوصي ولهذا يمتنع حينئذ في التصرف في
الوكيلين او في حقا على صاحبه وفي الوصيتين استوفى حقا لصاحبه فلا يصح
نظر الاول اينما من عليهما فنظر الثاني استفاد من لهما حيث يجوز في الاول
دون الثاني بخلاف مواضع الاستئذان لانه باب الضرورة لانه باب الوصية
على ما بينته ومعارض الضرورة مستثناة دايما ابدأ وهو ما استشهد به الكتاب
واخذتها وفي التاتارخانية رجل اوصى الى رجلين فمات احدهما واوصى الى صاحبه
جاز ويكون لصاحبه ان يتصرف وروى انه لا يجوز والصحيح الاول وفي فتاوى
ابي الليث اذا اوصى الى رجلين فقبل احدهما وسكت الاخر فقال الذي قبل الماكت
بعد موت الوصيا شري كفتا الميت فقال نعم كانه بقول الوصية واذا اوصى
الى رجلين وقال لهما صنعا لك مالي حيث شئتما فمات احدهما قبل ان ينفلا ذلك
بطلت الوصية ويرجع الثلث لورثة الميت ولو قال جعلت ذلك مالي للمساكين
والمسئلة جملها قال يجعل القاص وصيا اخوانا يقول للمباية منها اقسام

انت

انت وحدك وعلى قول ابي يوسف الاخ لا ان يتصرف وحده وفيه ايضا سبل اجمال التام
من اوصى الى رجلين بائنا شيئا من ثلث ماله عبد ملكا ورعا ولا عدل وصين عبد
قيمة الكد ما ساء الوصي هل للوصي الاخر ان يتصرفي العبد بما ساء الوصي قال انت
فدفع الوصي الى كل واحد ان ينز في ذلك فتدفع من صاحبه جائز ولو باع ذلك صاحب
العبد من اجني سلكه اليه لم يتقيا جميعا للميت وفيه الخاتمة فهذا اصوب وفيه ايضا
سئل ابو بكر عن اوصى الى رجلين وقال اعمل فيهما بزي فلاي قال هو وصي تام ولما رت
يعمل بغير راي فلاي وفي قول اخر الثاني هو الوصي التام والاول هو وصي ناقص
قال الفقيه ابو الليث رحمه الله وبعضهم قالوا كلاهما وصيين في الدين جميعا
وقال بعضهم الاول هو الوصي وبه قال نصير وقال ابو نصران قال اعمل لتيه بامر فلاي
فهو الوصي خاصة وان قال لا تعمل الا بامر فلاي فها وصيانا وهما شبه بقول اصحابنا
رحمهم الله فانهم قالوا بين وكل اخر يسير عبده وقال بالشهود فباعه الوكيل بغير
شهود جاز وكذلك لو قال بعه بمحض فلاي فباعه بغير محضر فلاي يجوز ولو قال
لا تبع الا بالشهود او قال لا تبع الا بمحض فلاي فباع بغير الشهود او بغير محضر
فلاي لا يجوز وعلى هذا اذا قال الوصي بعلم فلاي او قال اعمل فلاي واذا اوصى
الرجل الى رجلين وقال لهما صنعا لك مالي حيث شئتما او قال اعطياه من شئتما
ثم اختلفا في ذلك فقال احدهما اعطيه فلاي او قال الاخر اعطيه فلاي الاخر لم ينفذ
منها ذلك عند ابي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى فلاي يوسف رحمه الله وفي الخاتمة
رجل اوصى بنصيب مبعوث له الى رجلين بنصيب المبعوث الى رجل اخر فماتت كانت
في الكل ولدا ووصى الى رجلين والى اخر بائنا بيتي عبده او بنفذه حيث فها وصيا
في كل شيء في قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد كل واحد منهما وصي على ما سمي له لا ينفذ
الاخر كذا الوصي بغيرائه في بلد كذا الى رجلين وبيرائه في بلد كذا الى رجلين وبيرائه
في بلد اخر الى اخر وقال شيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل اذا جعل الرجل رجلا وصيا
على ابنه وجعل رجلا اخر وصيا على ابنه او جعل احدهما وصيا في ماله الحاضر وجعل الاخر
وصيا في ماله الغائب فاما كانت شرط ان لا يكون كل واحد منهما وصيا في اوصى
الى الاخر يكون الامر على ما شرط عند الكل وان لم يكن شرط ذلك لم ينفذ تكون
المسئلة على الاختلاف والفتوى على قول ابي حنيفة وفي الوصيين من جهة الموقوف
وتصرف الابوين ومعهما وصيا مرقى محمد رحمه الله في الزايدات جارية بين رجلين
جاءت بولد فادعياه جميعا حتى ثبت النسب منها وصارت الجارية ام ولد لهما على
ما عرف ثم انما اعتقا الجارية واكتسبت اكتسابا تاما مات واوصى الى رجلين لم تدع
وارثا غير ابنا هذا هو الصغير لم يبلغ كان ولاية التصرف في مال الولد وحفظه للوالدة
لا الوصي الام فان غاب الوالدان تظهر ولاية وصي الام فثبت له ولاية الحفظ ولكن
انما تثبت الولاية فيما ورث الصغير من الام وفيما كان للصغير قبل موت الام الا انما ورث
الصغير بعد ذلك وكما ثبت له ولاية الحفظ يثبت له ولاية كل تصرف هو باب الحفظ

جميع المتول ويبع ما يدرج اليه الفساد وان غلب احد الوالدين والاخر حاضر فلكذلك
 الجواب عند ابى حنيفة ومحمد وعند ابى يوسف انه الامين ينزله بالتصرف في مال
 الصغير وحفظه للولد لا للوصي المم ولومات احد المدينين بعد موت الام ولم يدع
 حواثا غير هذا الصغير والوصي الى رجل والوالد الاخر حاضر فالولد كله للصغير وولاية
 التصرف في الترتين للاب الثاني الا من الوالد الميت ولا الوصي المم قال محمد ولا يصح
 التفويض الى الوالد الثاني وصيا التصرف معه وان كان الوالد الثاني غائبا عن وصي
 المم حفظ ما تركته الام فيما كان من باب الحفظ وان مات الوالد الثاني بعد ذلك
 ووصي الى رجل فوصيته تكون لولي من وصي المم الذي مات وولي من وصي المم من
 كان للاب الذي مات اولاد اب هو جده هذا الغلام وباتة المسئلة بحالها ووصي
 المم الذي مات اخا اول بالتصرف في مال الصغير كذلك لو كان للاب الذي مات
 اخا اباه هو جده الغلام كان وصيته اول من ابائه وان مات وصي المم الذي مات
 اخا ولم يوص الى احد وكان الاب الذي مات اخا ولم يوص الى احد وقد ترك الاب الذي
 مات اولاد اب جده هذا الغلام وصيا فاما وصي المم الذي مات اولاد من وصيته
 فاما كان مات الوالدان احدهما قبل الاخر ولكل واحد منهما اب ووصي كل واحد منهما الى
 رجل ان عرف الذي مات اولاد من الذي مات اخا ولاية التصرف في المال للوصي
 الذي مات اخا ويجعل كانهما ماتا مائما ولو ماتا مائما كولاية التصرف في المال
 للوصي الذي مات اخا وان مات هذا الوصي ولم يوص الى احد ومات الاب الذي
 عرف موته اخا ولم يوص الى احد وباتة المسئلة بحالها فولاية التصرف في المال
 للجدين لا ينزله احداهما **قال رحمه الله تعالى** في التجهيز **قوله** الكفن والنفقة
 للصغير **قوله** التاجر مناد الميت **قوله** لهذا يملكه الميراث ايضا في الحضر والرقعة في
 السفر **قال رحمه الله تعالى** وحاجة الصغار والانتداب لهم لانه يحتاجون
 من الجوع والعري وان زاد ادعها بذلك غير هذا يملك كل منهم في يد **قال رحمه الله**
 ورد ودية عين وقضائين لانه ليس من باب الولاية وانما هو من باب المعانة
 الا ترى ان صاحب الحق يملكه اذا ظهر بخلاف اقتضائين الميت لانه رضى بامتنها
 جميعا في القبض ولا في فيه معنى المبادلة وعند اختلاف الجنس حقيقة المبادلة
 ورد المصوب ورد المبيع في البيع الفاسد من هذا القبيل وكذا حفظ المال كل ذلك
 ينزله احداهما بدون صاحبه **قوله** استثناء القدر في مختصر بقوله **قوله** في
 الكفن الميت ويجهيزه وطما بالصغار كعتهم ورد ودية عينها وقضائين
 وتنفيذ وصية عينها وعق عبد بعينه والخصومة في حقوق الميت انتهى وهذا
 تسعة اشيا كما ترى فصر المدوري ما زاده الصلح في الهداية بقوله ورد المصوب
 والمستوى ترا فاسدا وحفظ الموال وقبول الهبة ويبع ما يخشى عليه النوى والثقل
 وجع الموال الضاربة وهذا التي زادها المص على ما في الكتاب ستة اشيا فيصير
 مجموع الاشيا العشرة خمسة عشر انتهى **قال رحمه الله تعالى** وتنفيذ وصية معينة

وعق

وعق عبد معين لانه لا يحتاج فيه الى رأي والخصومة في حق الميت لا الاجتهاد فيه
 مستغنى ولهذا ينزلهما احد الوكيلين ايضا ولومات احدهما جعل التفويض مكانه
 وصيا اخر اما عندهما فظاهر لان الباتة منها عاجز عن الانتداب بالتصرف في حق
 اليه وصيا نظير الميت عند عجز الباتة واما عند ابى يوسف فلاه المحي منها وان كان
 يقدر على التصرف فالوصي قصدا لا يحفل وصيين متصرفين وذلك ممكن لتحقيق
 نصب وصي اخر مكان الاول قال في الهداية وقضائين قال في العناية والمراد
 بالتفويض المقتضا كذا كان المراد منه في عرقهم انتهى وهذا يدوم ان يكون المقتضا
 الذي هو القبض بمعنى التفويض في الوضوح واللقطة بل كان معناه في العرف مع اب
 الامر ليس كذلك كما صرح به المم في باب الوكالة بالخصومة من كتاب الوكالة حيث قال
 الوكيل بالتفويض يمكن القبض على اصل الرواية لانه في معناه وصنا المان العرف
 بخلافه وهو قاض على الوضوح انتهى قال في القاموس تقاضاه الذين قبضه منه
 وقال في المساس تقاضيته ديني وبديني واقتضيته ديني واقتضيت منه حقاي
 اخذته انتهى ولم يتعرض المؤلف لتصرفات المم ووكيل المم والمجد والقاض وان
 القاض في مال الصغير ونحن نذكر ذلك قال في الماصل المم اذا باع مال نفسه من ابنه
 الصغير واشترى مال ابنه الصغير لنفسه جازا استحسانا والقبول ان لا يجوز
 اختلف المتأخر في انه هل يشترط الاثام هذا العقد المباح والقبول والصحيح
 انه لا يشترط حتى ان المم اذا قال بعت هذا من ولدي بكذا لم يوقل اشترت منه
 هذا بكذا فانهم العقد ولا يحتاج الى ان يقول بعت واشترت واليه اشار في
 الكتاب فانه قال اذا باع من ولده واشترى من ذلك جاز ولا يشترط القبض
 وهكذا ذكر الناطقي في واقعاته ثم ان محمد رحمه الله ما ذكر الاثام في الكتاب على
 وجه الشرط فجوز هذا البيع وقامه وانما ذكر على وجه الاستيثاق بحق الصغير حتى
 يقيم معاملة الصغير ويجوز هذا البيع من الابن بمثل القيمة او با يتخا من الناصر في مثله
 وروى المحقق عن ابى حنيفة انه لا يجوز هذا العقد المثل القيمة في هذا العقد
 العين اليسير على هذه الرواية يمنع ولكن ما ذكر في ظاهر الرواية اصح ولو وكل المم
 رجلا ببيع عبده من ابن له وابن صغير لا يعبر عن نفسه فيعمل الوكيل ذلك لا يجوز
 ولو وكل الصغير بعد البلوغ وكلا وكل المم ايضا ذلك الوكيل في بيع هذا من ذلك
 لا يجوز كذا هنا فاما كان المم حاضر او قبل من الوكيل جاز ويكون الهدية من جانب
 الممن على المم ومن جانب المم على الوكيل وقيل على العكس ذكر هشام في نواحي عن محمد
 انه اذا اشترى المم عبدا منه الصغير لنفسه سرقا فاسدا فمات العبد قبل ان يستعمل
 العبد او يتبصنه او امره بعل مات من مال الصغير وفي المستق اشترى من ابنه عبدا والعبد
 في يد المم فمات العبد بهذا مال المم حتى يامر الوالد بعل او يتبصنه واذا كان
 لرجل ابنان فباع مال احدهما من الاخرها صغيرا فاقال بعت عبدا باني فلان
 من ابني فلا جاز هكذا ذكر المسئلة في الديات ولم يذكر ثمة انها اذا بلغا فالهدية

على من توفى وقد اختلف فيه والصحيح انه عليه ولو وكل الميراث حتى باع مال
 احد هامة الاخر لا يجوز هذا جواب عن - قال لم يدكر ان الوكيل قائم مقام الموكل ولو
 لو باع مال احد هامة الاخر يجوز واذا اكل رطل من ثيابك يجب ان يجوز ويجاب بان
 الماب لكال شقيقته ملك هو لا وكيله لفقدها ولو وكل الماب وكيلها بائع ووكيله
 بالشراعية الوكيل يجوز وفي الزيادات الماب اذا باع مال الصغير من اجنبي على القدر
 هذا على ثلاثة اوجه فاما كالماب عند الناس او كالماب مستعرا لجال يجوز البيع
 حق لو كبر الماب لم يكن له ان ينقض البيع وان كان فاسقا فان باع العقار لا يجوز
 حق لو كبر الماب لم يكن له ان ينقض البيع عند الماشيخ وفيه اخذ الصدر الشهيد الا اذا
 كان خيرا للصغير باع باع بضعته فتمت وان باع ما سوى العقار من المنقولات
 منية روايتا في رواية يجوز ويخذ الثمن ويوضح على يدي عدل وفي رواية
 لا يجوز الا اذا كان خيرا للصغير على نحو ما قلنا وفيه اخذ الصدر الشهيد وفيه فادرسهم
 عن ابي يوسف رحمه الله انه الماب اذا باع لابنه الصغير ثمنه عشر دراهم بدرهم يعني لو
 باع من اجنبي يجوز وان اشترى له ما ثمنه درهم بعشرة دراهم لم يجوز وفي الاصل ي
 بين ابيس والسراج هذه الصورة واشباهها وذكر شمس الماية الحلواني في ارب
 القاض في ارباب الوضاي ان الصغير اذا ورث ما او الماب مبدور مستحق الحجر على
 قول من يرى ذلك لا تنبت الولاية للماب وفي المستحق عما محمد رحمه الله رجل باع عبد
 ابنه الصغير من رجل بالف ثم قال في مرضه قد قبضت من فلان الثمن مائتي مائة
 في مرضه لم يجوز اقرار الماب وكان للوحي ان يأخذ الثمن من المشتري كالمولم من جدد
 هذا الماقران من المريض ولو قال في مرضه قبضتها من فلان فضاقت كالمصدق
 ولو قال قبضتها فاستهلكتها لم يكن مصدقا ولا يبرأ المشتري منها ولا يكون المشتري
 اذا اخذ منها الثمن ان يرجع على الماب او في ماله في الزيادات عما محمد اذا اشترى
 الماب لابنه الصغير شيئا ونقد الثمن من ماله يبرئ ان يرجع ولم يشهد على ذلك ولم
 يرض له القاضي بالرجوع وسعه فيما بينه وبين ربه ان يرجع وفي المستحق
 عن ابي يوسف رحمه الله رجل اشترى من ابنه الصغير ثمن الماب ان ينقد الثمن
 وان مات قبل ان ينقد هذا في ماله خاصة يعني مال الماب لا يرجع به مال الابن
 ولو اشترى كابنه دارا واشهد عند عقده البيع انه يرجع عليه بالثمن كانه ان
 يرجع عليه به وكذلك كل شيء يشتره مما لا يجبر الماب عليه وكذلك كانه دين كان
 على الابن ويضمن الماب عنه وذكر في نواذر يشهد عن ابي يوسف رحمه الله تفصيلا فيما
 اذا اشترى الماب لابنه قال اذا كانا اشترى شيئا يجبر الماب عليه فاما كالمطعم
 او كسوة ولا مال للصغير لا يرجع الماب عليه وان اشهد انه يرجع عليه وان
 كان المشتري طما او كسوة وللصغير مال او كانا اشترى دارا او شيئا مما
 كان الماب اشهد وقت الشرا ان يرجع وان لم يشهد لا يرجع وعن ابي حنيفة
 رحمه الله فيما اذا اشترى دارا او شيئا او مملوكا لابنه الصغير فلك كالمالين مال

قال رحمه الله بالثمن على التفصيل ان اشهد وقت الشرا ان يرجع وان لم يشهد لا يرجع
 وان لم يكن للابن مال لا يرجع اشهد على الرجوع او لم يشهد ثم في بعض المواضع يشترط
 الماشيخ وقت الشرا وفي بعضها يشترط الماشيخ وقت نقد الثمن ويقول اذا اشهد وقت
 نقد الثمن انما نقد الثمن ليس يرجع عليه وروى الحسن ابن مالك عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
 رحمه الله رجل اشترى لابنه الصغير ثوبا ودفعه اليه في صحة ثم ادى اليه الثمن في مرضه
 لا يرجع على الماب شي وروى بشر بن ابي يوسف رحمه الله رجل تزوج امرأة على اسة
 لابنه الصغير لهن جائز اذا سلم المانة يصير متديا ويضمن قيمة المانة في قول ابي حنيفة
 رحمه الله وفي قول ابي يوسف لا يصح ايهما المانة ويكون على الماب قيمتها للمرجعة وفي
 الذخيرة اشترى الماب قريب الصبي او المعتوه لا يجوز على الصبي والمعتوه ويجوز على
 الماب ولو اشترى المعتوه امة كانا استقلدها بحكم النكاح يلزم الماب قناتا
 وفي الماشيخ لا يجوز وهذا القنات والاستحالة على ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وعلى
 قول ابي يوسف لا يجوز اصلا فهذا المسئلة هنا على ان الماب اذا باع مال الصغير
 بدين نفسه من ذب المدين على ماله عليه من الدين على قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله
 يجوز ويصير الثمن قصاصا بدينه ويصير هو ضامنا للصغير خلافا لابي يوسف وجعل
 على الماب اذا اراد ان يدينه ماله الصغير ليس له ذلك هكذا ذكر شمس الماية
 السرخسي في شرحه ان الماب لا يمكن تصاديق نفسه من مال الصبي وذكر القاضي
 الامام صدر الاسلام في شرح كتاب الرهن انه يجوز ويحتمل ان يكون في المسئلة رواية
 واداه رهن الماب مستاع الصغير بدين نفسه عندها فذلك الرهن في يد
 المدين هل كان بائنه ويضمن الماب للصغير قيمة الرهن اذا كانت القيمة مثل الدين
 او اقل اما اذا كانت القيمة اكثر من الدين يضمن مقدار الدين ولا يضمن الزيادة وذكر
 شمس الاسلام في شرحه ان الماب ان يستقرض مال ولد لنفسه وذكر
 عن ابي حنيفة انه ليس للماب ان يستقرض مال الصغير لنفسه قال محمد وعليه
 عامة الماشيخ وهل له ان يرض مال الصغير من الاجنبي ذكر شمس الماية السرخسي
 رحمه الله في الروايات الظاهر ليس له ذلك وفي الذخيرة واختلف الماشيخ في
 الماب اختلاف الروايات عن ابي حنيفة والصحيح ان الماب بمنزلة الوصي
 لا يبرأ له القاضي والماب اذا اقترض مال نفسه لولد الصغير واخذ هاتين
 مال ولد جان له ذلك هكذا ذكر شمس الماية الحلواني في شرح الانلام خواهر زاده وفي
 نواذر ابن سماعة عن محمد رحمه الله لا يجوز وسياتي له مزيد بيان وسأذكر المقتضى في
 التصرف عليه لا يقر حتى يمضي عليه سنة من يوم صار معتقها قال ولا احتياطية عن
 ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله شيئا قال ابن سماعة قال محمد رحمه الله وقت في ذلك
 شهرا ثم بعد رجوعه من الري قدر سنة وكل جواب عرفته في المجزئة لهذا الجواب
 في المعتوه لانها يتوهم بان في الاحكام واذا ارسل الماب غلامه في حاجته ثم باعه من

بيان حكاية وشرح
 معناه في المتن

ابن صغيره جاز ولا يصير الملب قابضا عن ابنته بمجرد البيع حتى لو هلك الغلام قبل ان
يرجع الى الولد هلك من مال الولد بخلاف ما اذا اراد هبته منه حيث يصير قابضا له عن
الابن بنفسه الهبة وان لم يرجع العبد حتى يبلغ الولد ثم يرجع الى الولد لا يصير الوارثا
حتى لو هلك قبل ان يقبضه الوالد هلك من مال الولد واستحق البيع وفيه جيل المال
ذكر طريق برات الملب عن الثمن الذي وجب عليه لابنه الصغير فقال يخرج الملب
مقدار الثمن من مال نفسه ثم يقول الملب اني اشتريت وقد قبضتها لابني تكون له في
يدي ويشهد على ذلك ومن محمد بن معاذ انه قال لا يبرأ عن الثمن ما لم يشتر لابنه
بذلك الثمن من مال نفسه شيئا وعلى هذا اذا اتفق من مال ابنته الصغير في حاجة
نفسه حتى وجب عليه الضمان او غصب شيئا من مال ابنته الصغير في حاجة نفسه
حتى وجب عليه الضمان ثم اراد ان يبرأ عنه فهو على ما قلنا وفيه المهاروني الثمن الذي
لزم الملب بشر ما دلل على فلا يبرأ الملب منه حتى يكون في يده عن ابنته ودية واذا
باع من ابنته في عياله والملب ساكن فيها لا يصير الابن قابضا حتى يفرغها الملب
حتى لو اتممت الدار والملب فيها يكون الملاك على الملب وكذلك لو كان فيها متاع
الملب او عياله وهو غير ساكن فيها فان دفعها الملب صار الابن قابضا فان عار الملب
بعد ما تحول عنها فكيفها او جعل فيها متاعا او يسكنها عياله وكان غنيا صار بمنزلة
القاصب وفي المهاروني ولو باع الملب من ابنته الصغير جبة وهي على الملب او طيلسانا
هذه لابسها او خاتما في اصبعه لا يصير الابن قابضا حتى يفرغ الملب ذلك وكذلك في
الدابة والملب ركبها وكذلك اذا كان عليها حمل حتى يفرغ عنها ولو قال الملب اشترى
اني قد اشتريت جارية ابنتي هذا بالمع درهم وابنته صغير في عياله جاز ان لا يصير
الملب قابضا بنفسه الشرا ان كانت في يده والتمن دين عليه لا يبرأ الملب بالطريق
الذي قلنا وفي الذخيرة واذا استجر الملب للصغير اجرا بالكن من اجرة مثله فاجرة على
الملب اذا كان الاجر بحيث لا يتغابن الناس فيه وذكر شيخ الاسلام في شرح السير
ان الاجارة تستند على الصغير قبل التناهي ركن الاسلام على السدي لو نصب انسان
دار صبي قال بعض الثمن يجب عليه النثل فاطنك في هذا ومن المتأخرين من روى
بجواب اجرا للنمل اذا كان الانتصاف حين للصغير فيجب الانتصاف واذا
هلك الرجل وترك ابا واهي كان للاب ان يستند وصاياه ولو مات وعليه ديون
كثيره وورثة صغار وترك متاعا وعقارا لم يكن للاب ان يبيع شيئا من التركة هكذا
ذكر الخصاص في ادب القاض وفي الذخيرة قال محمد بن ابي بكر هذا الفصل في
البسوط على هذا ايضا فانه اقام الجدة مقام الملب فانه قال اذا تركت وصيا وابنا
فالوصي اولي فاما لم يكن له وصي فالاب اولي فاما مات الملب واهي لوصيه فهو اولي
ثم وصي القاض وفي محمد بن ابي بكر الله القاض اذا باع مال الصغير من رجل وله الملب
المشتري ثم وجد المشتري غيبا فليس له ان يخاطم القاض في الرد بالعيب وكذلك اذا
باع بعض امنا القاض مال الصغير فليس للمشتري خصومة منه في الرد لانه نائب

عن القاض وحكم الملب عنه القاض اذا باع على صغير دارا فاذا اصابه لصير اخره في
ولاية لا يجوز هكذا روي عن محمد بن ابي بكر الله وفي المتقي القاض اذا باع مال اليتيم من نفسه
او باع مال نفسه من اليتيم ذكر في السير الكبير انه لا يجوز ان يبيع القاض مال القاض
مال الصغير يكون على وجه الحكم وحكم القاض على نفسه باطل وذكر في رستم في اول
باب النكاح عن محمد بن ابي بكر الله القاض اذا باع الصغير اليتيم من ابنته لا يجوز وكذلك
لو دفعها من لا تقبل شهادته له لا يجوز لان نكاح القاض يكون على وجه الحكم ولا يجوز
ذلك لابنته الصغير والابن لا تقبل شهادته له قال الناطق في اجناسه من مال البيع
ذكر محمد بن ابي بكر الله في السير الكبير ان بيع القاض مال الصغير من نفسه لا يجوز على قول
محمد واما على قول ابي حنيفة فينبغي ان يخرج وفي واقعات الناطق اذا اشترى مال
اليتيم لنفسه من وصي اليتيم يجوز وان كان القاض جملكه وصيا لانه الوصي ايب
عن الميت لا عن القاض اذا باع امين القاض مال الصغير بامر القاض وقبض
المشتري البيع ولم يعلم الثمن حتى امر القاض المدين ان يعرض الثمن عن المشتري
فرض من ضامنه حتى كان للامام ان يأخذه بذلك والقاض اذا باع مال اليتيم وضمت
التمن عن المشتري لليتيم ضامنه وكذلك الجواب في امين القاض والملب اذا باع
مال الصغير وضمت الثمن عن المشتري لا يبرأ منه ضامنه واذا اراد القاض نصب الوصي
من اي موضع نصب فقد ذكرنا هذا الفصل بتمامه في ادب القاض وذكر في ادب
القاض اذا اراد نصب الوصي لصغير هل يشترط حضرة الصغير او لا يشترط واذا نصب
القاض وصيا للصغير وحضر له من امواله انما تقتصر وصاياه على ذلك الموضع فالوصي
من قبل القاض قابلة للتخصيص بخلاف الوصاية من جهة الملب وفي الفتاوى هل
مات من غروحي فقال القاض لرجل جملكه ويملكه تركه فلاتي فهو وكيل في حفظ
المال خاصه حتى يقول له يبيع ويشترى ولو قال جملكه وصيا فهو وصي بامر
القاض وبه نأخذ وفي نزار بن ابي يوسف رحمه الله اذا اشترى القاض
من متاع اليتيم لنفسه لم يبرأ الوصي فاذا اراد ان يبيع من متاع اليتيم فانه
كان في اليتيم اجازة والمال يجوز واكره للقاض شراء وفي الذخيرة القاض اذا استأجر
لليتيم اجرا بكثر من اجرا للنمل بحيث لا يتغابن الناس ولم يعلم القاض بذلك فلا يصح
اجرا مثل علمه في مال اليتيم ولو قال القاض تشتري الاجرة فتد الاجارة على القاض
ويجب جميع الاجرة في مال القاض وكذا اذا عرض مال اليتيم **باب** محمد بن ابي بكر
وصي الوصي وصي التركتين اي اذا مات الوصي فاوص الى غيره فهو وصي في تركته
وتركة الميت الاول وقال الشافعي لا يكون وصيا في تركته الميت الاول لان الميت قوض اليه
التصرف ولم ينفذ اليه الاوصيا الى غيره فلا يملكه ولانه وصي بامر ولم يرض باري
غير انصار كوصي الوكيل فانه يكون وصيا في مال الوكيل خاصة دون مال الموكل ولان
العقد لا يقتضي مثله الماتى الشافعي كويل ليس له ان يعطيه المضارب ان يضارب فكذا
الوصي ليس له ان يبيع في مال الموكل له ولنا ان الوصي يتصرف بولاية تتقدم اليه

بذلك المبدأ الذي ينفذ كالحق المأثري في الولاية التي كانت ثابتة للموصي تنقل إلى الوصي وهذا
تقدم على الحد ولولم تنقل إليه لما تقدم عليه كالوكيل لما لم تنقل إليه الولاية لم يتقدم
على الحد وينقل له بعد موت المولى وجنونه جنونا مطبقا فإذا انتقلت إليه الولاية
يمكن المبدأ الذي ينفذ ذلك في الولاية التي كانت للموصي تنقل إلى الحد في المنس
وإلى الوصي في المال ثم الحد قام مقام الأب فيما ينقل إليه حتى يمكن أيضا فيه نكاح الأرم
وهذا لأن المبدأ إقامة نكاحه مقامه فيما له ولاية وعند الموت كانت له ولاية في
التركتين فينزل الثاني منزلة في التركتين ولا ينزل إلى ما يرضى برأي من الوصي إليه
الوصي بل وجد ما يدل عليه لأنه لما استعان به في ذلك مع علمه أنه تقتصر عليه المنية
صادرا أيضا باضافته إلى غيره لاسيما على تدبير حضور الموت قبل تيمم مقصوده وهو
ما نوصى إليه بخلاف الوكيل لأن المولى فيه يمكن أن يحصل مقصوده بنفسه فلم يوجد
ولاية الوصي بالتفويض إلى غيره يبقى كماله أيضا في الأصل الوصي في نزع وصي
في المذاع كلها عند نزع الظهيرية الوصي وأحضرة الوفاة فادعى إلى رجل أحد
فالمسألة على ثلاثة أوجه أحدها أن يقول وصيت لكذا في مالي ومال الميت في هذا
لكن وصية التركتين جميعا الثاني أن يقول وصيت لكذا ولم يزد في هذا يكون
وصية التركتين أيضا والثالث أن يقول وصيت لكذا في تركتي في هذا عند
الأم هو وصية التركتين وعندها تركته خاصة في شروح الطحاوي الوصي
إذا أوصى إلى غيره أن يقد أن يكون وصية الأولى أن يقول ما يقد وأنهم فانه يكون
وصية التركتين وإذا أوصى إلى رجل ثم أوصى إلى الوصي ثم مات الوصي الثاني
صار الوصي له الأول وصية فادامات الوصي الأول ولم يوصى إلى أحد فوصية يكون
وصية لها قال **أ** رحمه الله تعالى **ف** قسمته عن الورثة مع الوصي له ولو ملك
يعني قسمته الوصي مع الوصي له عن الورثة جائز وعكسه لا يجوز وهو ما إذا قسم
الوصي الورثة عن الوصي له لا الورث خليفة الميت حتى يرد بالعيب ويرد عليه
ويصير مفرزا بشل الميت والوصي أيضا خليفة الميت حتى يكون خصما عن الورث
إذا كان غائبا فتتخذ قسمته عليه حتى لو حضر الغائب وقد هلك ما يرد الوصي
ليس له أن يشارك الوصي له أما الوصي له فليس بخليفة عن الميت من كل وجه لأنه
ملكه متبب جديد ولهذا لا يرد بالعيب ولا يرد عليه ولا يصير مفرزا بشل الميت فلا يكون
خصما عند غيبته حتى لو هلك ما هلك عند الوصي كما له ذلك ما بقي لأن القسمته له
تتخذ عليه غير الوصي لا يضمن لأنه أمين فيه وله ولاية المخطئة التركة كالأداء
هلك بعض التركة قبل القسمته فيكون له تلك البقية لأن الوصي له تركتين في الورث
فتوى ما نوى من المال المشترك على التركة ويسمى بقى على التركة له ويمكن البيع في
مال الصغار والقسمته في معنى البيع وله ولاية المخطئة ما لا يكبر فجاز له بيعه للمخط
المعتار فانه يحفظ بنفسه فلا يجوز له بيعه وهذا في معنى البيع فلا يضمن وفي
المبسوط وقسمته الوصي إذا كان يكثر مع الوصي له أو فيما بين الورثة أما قسمته مع الوصي

جائز مع الصغار والكبار في المنقول ويتبع نصهم وأما في العقار لا يجوز على الكبير
لأن القسمته بيع معين وله ولاية بيع المنقول على الكبير ودون بيع العقار هكذا ذكر في
المبسوط وذكر في اختلاف زفر وميتوب أن القسمته في العقار لا يجوز عند أبي حنيفة
وزفر وعبد الله بن يوسف ومحمد يجوز قسمته الوصي على الوصي له الغائب مع الورثة وذكر
في اختلاف زفر وميتوب أن عند أبي يوسف يجوز لأن الميت أقام الوصي مقام نفسه
وأثبت له الولاية له فيما يحتاج إليه عند غيره بنفسه وهو يحتاج إلى تنفيذ وصاياه
وإلى إيصال التركة إلى الورثة لأنه يثاب بوصول التركة إلى الورثة كإثاب بوصول
الوصية إلى الوصي له فيجب أن يمكن ذلك نظرا للموصي وعلى بقى قوله يجب أن يملك
القسمته على الكبير والمضور فافوا استنوا على القسمته وقضا الدين من الحاجة الفاضلة
فيكون تأخيرها حتى يحضر الغائب بخلاف الحاجة الضرورية لا يمكن تأخيرها لأن السائر
تدوم الصباغ وفي الصباغ ضرر على الميت فلا يجوز تأخيرها وفي تأخير الحاجة الفاضلة
وإن كان تدوم الصباغ إلا أنه لا ضرر فيه على الميت يجوز تأخيرها وفي كل موضع لم يغل
القسمته إذا صاغ أحد النصيبين بضع على التركة وما يبقى يبقى على التركة وقسمته الوصي
الورث بين الصغار لا يجوز لأن القسمته بمعنى البيع ولا يجوز شرا الوصي لأحد
الصغيرين للصغير الآخر لأن بيعه مقيّد بشرط أن يكون منفعة ظاهرة للصغير فلا
كان لأحدهما فيه منفعة ظاهرة تكون للأخر فيه مضر ظاهرة فلم يجز البيع ولم يجز
القسمته وعند محمد لا يلي العقد من الجانبين بكل حال والمجيلة في جواز هذه القسمته
إلا أن يبيع حصة أحد الصغيرين متاعا وإن كانا ثلاثة باع حصة أحد الصغيرين
من آخر ثم يتسام مع المشتري ثم يتعري حصة الصغير فيمتاز حق أحدهما عن الآخر
وإن كانت الورثة صغارا وكبارا وكبار عيب لا يجوز قسمته في العقار لأنه لا يلي
بيعه على الكبير وفي العروض له ولاية القسمته كما يلي بيعها لأن الكبير الغيب التقيّد
بالصغار في هذه الحالة فصار كما الكمل صغارا ولو كان الكمل صغارا يجوز قسمته
نكاحا هذا وإن كان الكبير حضورا جاز قسمته على الصغار مع الكبير لأن هذه
قسمته جرت بين اثنين فجازت كالواشترى الوصي من الكبير شيئا للصغار ولو لم
بين الكمل باع منزلا نصيب كل واحد من الصغار والكبار والقسمته في الكمل فاذن لأن
القسمته فيما بين الصغار والكبار إن جرت بين اثنين فالقسمته فيما بين الصغار
جرت من الواحد لأنه لا يلي القسمته من الجانبين فلم تجز القسمته في حق الصغار فلا
يجوز في حق الكبير لأنها لا تجزى ولو دفع إلى الكبير نصيبهم وأمسك حصة الصغار
جملة فالقسمته في حق الكبير صحيحة لأنها جرت بين الكبير والوصي في نصيب الصغار وإذا
قسم الوصيان التركة بين الورثة وأخذ كل واحد منهما نصيب بعض فالقسمته فاسدة لأن
القسمته لا تكون إلا بين اثنين وكلها كشخص واحد لا يمكن أحدهما التفرّد بالقسمته
عندها وعند أبي يوسف وإن كان يفرّد أحدهما بالقسمته إلا أن كل واحد يحتل صا حبه
في القسمته فتصير قسمته مع صاحبه كقسمته مع نفسه وأما سجانة الموصوب قال

رحمه الله تعالى من قاسم الورثة واخذ نصيب الوصي له فضاغ ذلك في يد رجوع الوصي له
 ثبت ما بقي لما بيننا لا الوصي له شريك الورثة فيرجع الوصي له على ما بقي في يد الورثة
 ان كان باقيا فافضل له عدم هذه القصة في حقه واذا هلك في ايديهم فلا ان
 يضمن قدر ذلك ما قبضوا وان شاعن الوصي ذلك العذر لانه مستعدينه بالرجوع اليهم
 والورثة بالتبض يضمن ايمانا **قال** رحمه الله تعالى **وانما الوصي الميت بحجة فقام**
الورثة فملك ما في يده او دفع الى من يرجع عنه فضاغ في يده **قال** رحمه الله تعالى **فثبت ما بقي اي اذا الوصي**
باب **رجع عنه فقام الوصي الورثة فملك ما في يد الوصي فان رجع عن الميت في ذلك ما بقي ذلك**
 اذا دفعه الى رجل يرجع عنه فضاغ ما دفعه اليه **رجع عنه** بذلك الباقية وهذا عندنا في حقه
 وقال ابو يوسف ان كان المقرر مستغرقا للملك بطلت الوصية ولم يرجع عنه وان لم يكن
 مستغرقا للملك **رجع عنه** وقد تقررنا في المناك **قال** رحمه الله تعالى **وهو قسمه الفاني**
واخذ حظ الوصي له ان غاب اي ان غاب الوصي له لان الوصية صحيحة وان كان قبل
 القبول ولهذا لو مات الوصي له قبل القبول نصير الوصية ميراثا للورثة والقاضي ناظر
 في حق العاجز واخذ نصيب النايب ولو هلك المتبوض في يد القاضي او ايسره لم يكن
 له على الورثة سبيل ولا على النايب وهذا في الكيل والوزن لان اقراره في المبادلة
 فيه باع حتى جان اخذ احد الشريكين من غير قضا ولا رضا ولا يجوز بيع مبادلة
 كاي بيع وبيع مال الغير لا يجوز فكذلك القصة **قال** رحمه الله تعالى **ويجوز الوصي عبدا**
 من التركة **بمعينة** الغرما اي يبيع الوصي عبد الاجل الغرما لانه الوصي قائم مقام المولى
 ولو تولاها بنسبه حال حياته يجوز بيعه وان كان مريضا مرض الموت بغير محض من
 الغرما فكذلك الوصي لقيامه مقامه وهذا ان حق الغرما يتعلق بالمالية لا بالصورة و
 ابيع لا يبطل المالية لانها خلف وهو الثمن بخلاف العبد المأذون له في التجارة حيث
 لا يجوز للذي يبيعه لان الغرما لم يملك حق الاستيفاء بخلاف ما نحن فيه **قال** رحمه الله
وضمن الوصي ان يبيع عبدا او يبيعه والتصدق بثلثه ان استحق العبد بعد هلاك
ثمنه عند معناه اذا اوصى ببيع عبده والتصدق بثلثه على الساكن فباعه الوصي
 وتبض الثمن فضاغ الثمن في يده وهو المراد باهلاك المذكور في المختصر ثم استحق
 العبد بعد ذلك ضمن الوصي الثمن للمشتري لانه هو العاقد فيكون العبد عليه لان
 المشتري لم يرض ببذل الثمن الا ليلزم له البيع ولم يسلم مقدما هذا البيع وهو الوصي
 مال الغير بغير رضاه فيجب عليه رده ولم يتعرض لضمان الوصي في الاستقراض ولا في
 الاطعام والادوية والبيع يطلب الغرما او بغير طلب وكذا ذكر ذلك تيمنا للغايد
قال في البسوط فالوصي يضمن وتارة لا يضمن واذا امر الوصي المستودع ان يترضا مال
 اليتيم فافترض ضمن المستودع لانه الوصي لا يمكن الاقراض من مال الصبي فلا يمكن التوكيل
 والامر به فلم يبيع الامر بالا قراض ولو قضى الوصي ان يترضا لم يترضا ان له على الميت
 دين لم يجر ويضمن ان ظهر من اخر لانها بشهادتها يد ضمان ان انشها مغزا لانها صا
 ضامين ما دنا الى الاول لانها دفعا بغير القساق ولشهادته قبل ان يقضيا جاز

لانها بشهادتها لم يجرى الوالي انشها مغزا ولا يد ضمان وهو لزوم فضا الدين وسبيل
 الاطعام على فصول الاول لادان الوصي بان يطعم عشرة ساكنين بكفارة يمينه فضا الوصي
 عشرة ثم ما توافى محمد رحمه الله يفدي ويعيش عشرة اخرى ولا يضمن الوصي لانه عظام
 بامر الوصي لانه التغذية اطعام ولكنه لم يكل وفات الاكل لا يفي من جهته فلا يصح
 مستعدا وان قال اطعموا عني عشرة ساكنين عذرا عشا ولم يسلم كفارة فضا عشرة
 ثم ما توافاه يعي عشرة عظام لانه الواجب في كفارة اليمين عشرة خلعت ودرع
 جوعات وذلك يحصل بالتغذية والتعشية والموت فوات ذلك فيفدي ويمشي
 غيرهم فاما اذا مضى على الاطعام عذرا فالجميع والمقري حاروي هنام عن
 ابي يوسف انه ان قال اطعم عني عشرة ساكنين فضا عشرة ثم ما توافى الوصي فضا
 ولا يضمن استحقاقا ويعيش غيرهم لانه امرهم بالاطعام مطلقا فالتحق بالاطعام الواجب
 شرعا في الكفارة لانه مضى على العدي والعشى فضا فرق او جمع جاز رجل ان كان
 رجلا لا ولا وقال امت فادفعه الى ابني فادفعه اليه وله وارث غير من حصته
 ولا يكون هذا وصيا لانه لم يوض اليه التصرف في التركة فبقي ميراثا للورثة والامير
 اذا دفع مال الورثة الى احدهم ضمن وان قال ادفعه الى فلانا وفلانا غير وارث ضمن
 المال الذي دفعه اليه قال ابو يوسف اذا خلط الوصي مال اليتيم بماله فضاغ فلا
 ضمان عليه لانه ولاية حفظه كيف ما كان مريضا اجتمع عنده قرابته ياكلون من
 ماله قال ابو القاسم الصغار ان اكلوا بالمرمض من كان منهم وارثا ضمن وان كان
 غير وارث حسب ذلك من ثلثه قال الفقيه ابو الليث ان احتاج المريض الى تعاذه هو
 في مرضه فاكلوا معه ومع عياله بغير اسراف فلا ضمان عليهم رجلات وعليه دين
 فباع وصيه رقيقه للغرما وقبض الثمن فضاغ عنده او مات بعض الرقيق في يد
 الوصي قبل ان يسلم الى المشتري فالمشتري يرجع بالثمن على الوصي ويرجع به الوصي
 على الغرما لانه في البيع عامل للغرما ومنه على الجرم والحقة فيه ضمان رجوع به على المول
 له ولا استحق العبد من رجوع المشتري بالثمن على الوصي لم يرجع الوصي بالثمن على
 الغرما الا ان يكون الغرما مريضا ببيعه وكذلك لو قال الغرما له بيع رقيق الميت واقضيا
 لم يرجع عليهم ولو كان قالوا بيع عبد فلان هذا رجوع بالثمن عليهم لانهم عينوه الا ان
 يكونوا ثمن اكثر من دينه فلا يرجع عليه باكثر من دينه ولو قال له بيع هذا العبد فانه
 لفلا فضاغ الوصي لا يبيعه ثم باعه ثم استحق وقد ضاع الثمن رجوع به الوصي على
 الغريم ولو لم يكن على الميت دين ولكن الوصي باع الرقيق للزينة الكبار فم في جميع
 هذه الوجوه بمنزلة الغرما وان كان مريضا لم يرجع عليهم في الاحتقاق ولو باع العاقد
 رقيقا لميت للغرما فضاغ الثمن عنده ثم استحق الرقيق رجوع المشتري بالثمن على الغرما
 لا على القاضي بمنزلة بيع الغرما لانهم ولو ابيع بانفسهم رجل او صبي حتى يبدى حنف
 العبد جنانية بعد موت الوصي فاعتقه الوصي وهو يملك بالجناية فهو ضامن ارض الجنازة
 وان لم يعلم ضمن قيمته ولا يرجع بذلك على احد لان الميت انما اوصى بجهته قبل ان يمضي

فما جازى لم يكن الوصي ان يعينه المالك بضمن الجناية عنه فاذا اعتقه فهو متطوع في
 عتقه والجناية لازمة له فان قال الوصي عند القاض قد اخترت اسكان العبد واستهد
 على نفسه بذلك فهو ليس له ان يرجع الى ابي يدفع العبد فان لم يكن له مال غير العبد
 فله ان يبيعه ويورث ارض الجناية من ثمنه فان مات العبد قبل ان يبيعه بعد ما
 اخذناه فالجناية دين على الميت حتى يورثها واسجد الله قال رحمه الله تعالى
ويرجع في تركه الميت لانه عامل له فيرجع به عليه كالوكيل وكان ابو حنيفة رحمه الله
 يقول او لا يرجع الوصي على احد لانه يتبين بطلان الرعية باستحقاق العبد فلم يكن
 عاملا للورثة فلا يرجع عليهم شي ثم رجع الى اذكرها ويرجع في جميع التركة وعن
 محمد رحمه الله انه يرجع في الثلث لانه الرعي ع بحكم الوصية فياخذ حكمها وحمل الوصية
 الثلث ونحن لانعلم انه يرجع عليه بحكم الوصية بل بحكم العزير وذلك دين عليه والرب
 يقتض من جميع التركة وان كانت التركة قد هلكت او لم يكن بها وفا فلا يرجع شي كما في
 سائر ديون الميت وفي المتفق لا يرجع الوصي في مال الميت بشي وانما يرجع على التاركين
 الدين تصدق عليهم بالثمن لانه عامل لهم فكأن غره عليهم قال رحمه الله تعالى وفي مال
 الطنل ان باع عبده واستحق وهلك الثمن في يده اي اذا باع الوصي مال الصغير فحق
 الثمن فهلك في يده واستحق البيع رجوع في مال الصغير لانه عامل له قال رحمه الله تعالى
وهو على الورثة في حصته اي الصبي يرجع على الورثة بحصته لاستحقاق القسمة
 باستحقاق ما اصابه قال رحمه الله تعالى وهو احواله باله كرجوعه اي يجوز احواله
 الوصي باليتيم اذا كان فيه خيرا بان يكون الثاني املي اذ الولاية نظرية وان كان
 الماول املي لا يجوز لان فيه تنصيص مال اليتيم على بيعه الوجوه وهو على تقدير ان
 يحكم بسقوطه حكم بري رجوع الدين على الماول قوله لو خيل ولم يذكر اذا كان اسوا
 وفي الذمير واختلف الثاني فيه وذكر الجعفي ان كان الثاني مثل الماول لا يجوز بخلاف
 بيعه مال اليتيم بمثل قيمته حيث يجوز والحوالة لا تجوز قال الامام الاستجالي في
 شرح الطحاوي اعلم ان الوصي ان يأخذ الكفيل بدين الميت لانه الكفالة لا توجب براءة
 المصل ولذا حاله باله او اخذ كفلا بشرط براءة المصيل فانه ينظر ان كان ذلك خيرا
 لليتيم فانه يجوز او اذا كان المحال عليه املا حتى لو ادرك وقال اخذ الدين فليس له ان
 يبيع المحالة وان لم يكن املا من المحيل فانه لا يجوز هذا اذا ثبت الدين بمداينة الميت
 واما اذا ثبت بمداينة الوصي فانه يجوز سواء كان جيرا لليتيم او شراله الما انه اذا كان
 جيرا فانه يجوز بالاتفاق حتى انه اذا ادرك واراد ان يفتق ذلك فليس له ذلك
 وان كان شراله جاز ذلك ويضمن الوصي لليتيم عندها وعند ابي يوسف لا يجوز اذا
 كان سوا قال رحمه الله تعالى ويبيعه كسراوه بما يتخافن اي يجوز بيع الوصي
 او شراره بما يتخافن الناس في مثله ولا يجوز بالاعتقاف الناس لانه الولاية نظرية
 ولا نظر في العقب القاض بخلاف السيد لانه لا يمكن التحرز عنه فحق اعتبار استداد
 باب الوصاية بخلاف العبد والصبي الما ذوقا لها في التجار والمكاتب حيث يجوز

بيعهم وشرام بالعقب القاض عند ابي حنيفة لانهم يتصرفون بحكم المالكية والمال فكل الحجر
 والصبي يتصرف بحكم النيابة الشرعية نظرا فيقتد بموضع النظر وعندها لا يكون له
 لان التصرف بالعقب القاض يتبرع وهم ليسوا باهل ولا ضرورة اليه وهذا اذا
 باع الوصي للصغير مع الاجتبي واما اذا اشترى شيئا من مال اليتيم لنفسه او باع شيئا
 منه من نفسه جاز عند ابي حنيفة اذا كان فيه منفعة ظاهرة وهو ان يبيع
 ما يساوي عشر خمسة عشر ويشتري ما يساوي خمسة عشر بشرط وان لم يكن فيه
 نفع في الظاهر فلا يجوز وعلى قول محمد والظاهر الرقيات عن ابي يوسف انه لا يجوز بيع
 من نفسه بكل حال لانه وكيله وللاب اد يشترى شيئا من مال الصغير لنفسه اذا لم يكن
 فيه ضرر على الصغير بان كان بمثل القيمة والعقب يسير وقال المتأخرين من اصحابنا
 لا يجوز للوصي بيع عقار الصغير الما ان يكون على الميت دين او يربح المتري فيه
 بضعف الثمن او يكون للصغير حاجة الى الثمن قال رحمه الله تعالى وفي بيع
 الميسوقه او اشترى الكفيل وقتها الثمن بمال نفسه والمشتور الكسوة والبيعة
 التي هي بماله نفسه او اشترى على الصغير من مال نفسه او قضى دين بشهود من مال نفسه
 لم يكن متبرعا فيرجع بتركه في التركة واذا ادعى المالك في مال الميت يصرف لانه اميت
 فيصرف في براءة نفسه ولو ادعى الخراج من مال نفسه فلا يصرف الميسوقه واطلق
 المؤلف البيع والشرا فمثل العزير والعقار وما يخاف عليه الفساد وغير ذلك ومنع
 حكم العقار واذا كانت الورثة كلهم صغيرا وسيا في حكمه ما اذا كانا كبارا او مختلطين
 هذا حكم تصرفهم في حال صغرهم واما لو اقر يتصرف في مال الصغير بعد بلوغ الصغير وكبره
 الصغير فيه ولم يشهد للوصي ظاهرا لمال قال في المحيط ينظر فيما اقر به فان كان
 فيما اقر به تصرف يكون الوصي مسلطا على ذلك من جهة الشرع في حال الصغير فانه
 يصرف فيه وان كان تصرفا لم يكن مسلطا عليه لا يصرف لان الفعل السلط عليه من
 جهة الشرع في مال الصغير فانه ليس بموجب للمضام فكان مكر المضام فيكون العرف
 قوله واذا لم يكن مسلطا عليه من جهة الشرع ففعله سبب المضام ففعله سبب المضام
 وادعى بغيره من جهة المالك فلا يقبل واذا ادعى المورث او الوصي على الاجتبي يا من
 صاحبا لا يصرف لانه ليس بمسلط عليه بالاذراع فكذا هذا ثم سأل على ثلاثة اقسام
 قسم يصرف فيه بالاتفاق وقسم لا يصرف فيه بالاتفاق وقسم اختلفوا فيه الما الماول
 اذا قال الوصي ان اباك ترك رقبتي وانعتت عليهم او قال اشترت لك رقبتي واديت
 الثمن ثم مات او انفق يصرف لانه اقر باهد مسلط عليه من جهة الشرع لانه مسلط
 على ما فيه اصلاح الصغير بالاتفاق عليه وعلى رقبته مقدار حاجتهم اصلاح لم يصرف
 فيه ولو قال اشترت من فلان العبد الذي في يدي ودفعت الثمن وانكر ذو اليد يصرف
 على الصبي دون ذي اليد لانه مسلط على الشراء والبيع بما فيه تنمية مال الصبي وانه
 اصلاح لم يكمل شراصلها النفقة ولو قال استأجرت رجلا لرد الدين صدق اتفاقا
 لان الاستيجاب فعل هو مسلط عليه شرعا لانه اصلاح الصغير واجابه والمال قسم الماني

لو قال انتقت من مالي لا يرجع عليك لم يصدق وكذلك لو قال استهلك ما قاربت ضامته
وانتقت على اخ لك كان زماما يصدق لانه اقرب بالملك سلطا عليه لانه قارب
على الاتفاق من مال نفسه وعلى الاتفاق من مال اليتيم على محاربه قبل فرض القاض
واما القسم الثالث لو قال ابن عمك واريت جعل الماتق او اديت خراج ارضك عشر
سني وقال العارث لم يودي المسته صدق الوصي عند ابي يوسف خلافا للمجهرهما
وكذلك لو اختصا الارض لا تصح للزراعة بان غلب عليها الماتق وقال الصبي كانت كذلك
وقال الوصي كانت صالحة فخط الخلاف ولو كانت تصح للمحال يصدق الوصي اجابا بعد
ما اتفقا على مدع المالك لانه الوصي اقرب بالملك سلطا عليه شرعا لانه ليس من الغلبة
والتسلط لا يتحقق على فعل الغير فلا يصدق فيه كالوقال ان عبدك جني فنديته
يكذا اذا استهلك مال انتا فاديت ضامته من مالك لا يصدق فكذا هذا لابي يوسف انه
اقر باحد مسلط عليه شرعا في ماله لانه بدل مال الصبي واخذ بازيه عرضا معدله
او منفعة فانه لا يتمكن من الزراعة الا بالخراج نكالا للخراج بدل ماله لتفني مقابله وكذا
اصلاح امر ارضه والوصي مسلط على التصرف في مال الصبي اذا كان فيه اصلاحا
وارقا ولو اضر الوصي رجلا الى القاض فقال ان هذا رجلك الصبي من
الماتق فوجب له الجعل في يدي مال هذا الصغر فاعطيه هل يصدق القاض قيل
هذا على الخلاف ايضا وقيل لا يصدق بالاتفاق يحتاج ابو يوسف الى الفرق
بينها والفرق ان ثمة ادعى وجوب الجعل في ماله لغيره وهو غير مسلط على الدعوى
لغيره في مال الصبي وهنا ادعى انه كان ادعى الجعل في مال الصغر ولم يدع الجعل في
ماله للمحال وهو كان مسلط على التصرف في مال الصغر لاجل ماله واصلاحه والله اعلم
تاكس مما لله تعالى وبه على الكبير في غير المقار اي بيع الوصي على الكبير
القاض جازية كل شي الا في العقار لا الماتق لا في العقار دلي ما سواه فكذا وصيه
لانه قائم مقامه وكان القاض ان لا يملك الوصي غير العقار ايضا ولا الماتق لا يملك
على الكبير الحاضر لانه كان له ذلك في حفظ المال بخلاف ما يحتاج اليه
القاض لان حفظ ثمنها ليس هو بملك الحفظ والماتق الحفظ بملكه فلا
حاجة فيه لبيع ولو كان عليه دين باع العقار ثم ان كان الدين كله مستقرا باع
كله بالاجماع وان لم يكن مستقرا باع بقدر الدين عندها لعدم الحاجة الى الاكثر
من ذلك وعند ابي حنيفة جاز له ان يبيع كله لانه يبيعه بحكم الولاية فاذا ثبت في
البعض ثبت في الكل لانه لا يتجزأ ولو كان يخاف فيه هلاك العقار يملك بيعه لانه
متعين حفظا كالمقول والاحج انه لا يمكن لانه نادر قال في العناية فان ذلك علم حكم
ما اذا كان الكل كبايع غيب او الكل ضار بقي حكم ما اذا كان بعضهم كبايع بعضهم صغار
قال في المحيط وان كانت الدرة صفارا وكبارا ادعى ابي حنيفة او اوصى بوجبة
بيع العود والعقار عند ابي حنيفة وعندهما يبيع المقول وحصة الصغر في
العقار والاحصة الكبار الحضر فلا يملك بيعها وان كانا غائبين يملك وقد تقدم بيانه

تاكس

تاكس رحمه الله تعالى **لا يتجزأ** في مال الصبي بان المفضل اليه المفضل وهو التجارة فان
قلت هذه العبارة على اطلاقها غير صحيحة لانه المنقول في جاع الفصولين في غير ان
الوصي ان يتجزأ في مال اليتيم وينبغي ان يكون المراد لا يتجزأ لنفسه في مال اليتيم كاصح في قاضي
خان ووصي الماتق والعلم والماتق في مال تركته ميراثا للصغير منزلة وهي الماتق في الكبير القاض
بخلاف مال الصغر غير ما تركه الوصي حيث لا يملك الوصي بيعه لان الوصي قائم مقام الوصي
وهو الاخر ومن بعده وليس لواحد منهم التصرف في مال الصغير فكذا وصيهم بخلاف الماتق
والجد حيث يكون له ولاية التصرف في مال الصغير مطلقا في غير تقييد فيما تركه ميراثا
فكذا وصيه يملك ذلك ويشهد للعقد الذي ذكرناه في الماتق البسيط والوصي له ان يأخذ
مال الصغير مضاربة لانه تجارة وليس له ان يدبر نفسه من اليتيم لانه القيام بمصالح
اليتيم واجب على الوصي ولا حاجة الى استيجار وصي كان في يد الوصي لاخر من
نقل رفعت الى احدثا نصيبه وكذا في المدفع اليه فالبايع بينهما نصيبان ولا يثبت
الوصي لانه ائتم فيه وهو مسلط على المدفع والرد فيصرف فيه وصي هذه القاض
ليست من فادر كما قد نزع الى احدثا وصاحب الاخرى حاضر ومحمد القاض القبض
منه بغير الوصي خمسية بينهما لانه قسمة لا تجوز ولو كان القاض مترا كان للاخذ
ان يأخذ منه خمسية وان شأنا الوصي ورجوعها عليه لانه لا يجوز القسمة بين الوصي
شريكا فيها فيما قبضه صاحبه فله ان يأخذ نصيبه منه والوصي بالمدفع صار ضامنا
ومتى ادعى الضمان يملك المصنف وهو نصيب الجاحد رجوع بنصيبه على صاحبه ولو قال
لها بعد ما كبر ادد رفعتا ليكا القاض فصدق احدثا وكذا في الاخر رجوع المنكر على اخيه
بما بين وخفي درهما وانكر الماتق لها على الوصي في لانه ائتم ادعى الماتق
الى صاحبه ولو قال الوصي رفعت الى كل واحد منكما خمسية على حدة وصدق احدثا
وكذا في الاخر رجوع الكاذب على الوصي بما بين وخفي درهما لان قسمة لا تجوز عليها
وهما حاضران ولو كانا غائبين جازت القسمة عليها رجلا مات وترك ابنين
صغيرين فلما ادركا طلبا ميراثا فقال الوصي جميع تركه ابيكما الف وقد انتقلت
على كل واحد منكما خمسية فصدق احدثا وكذا في الاخر رجوع الكاذب على المصدق بما في
وخفي ولا يرجع على الوصي في ذلك عند زفر وهو رواية عن ابي حنيفة في رواية
عن ابن ابي مالك عن ابي يوسف انه يرجع لان الوصي ائتم ادعى صرف الماتق
الى ثقتها وحاجتها وهو مسلط عليه من جهة الشرع فيصدق فيه في حق برة
عن الضمان ولا يصدق في ابطال حق الكاذب في نفسه فيما وصل الى المقر بالثقة فصار
المقر مترا بالترك فيما وصل اليه وذلك خمسية وقال ابو يوسف لا يرجع المقر على المنكر
بشيء والقول قول الوصي لانه يصدق في الاتفاق على المنكر لانه مسلط عليه وما صدر
جهة الشرع فيصدق فيه ثبت الاتفاق عليه فصار كأنه وصل اليه خمسية سائبة
وفي الفتاوى رجل باع صنعة لليتيم من فلفل يعلم انه يجرعها استغاثته منه قال
يرجل القاض المستغني ثلاثة ايام فان فقد الثمن والانتفى البيع وقال نصر ابن يحيى

للهي ان ياكل من مال اليتيم ويركب رايته اذا ذهب في حاجته قال الفقيه ابو الليث
هذا اذا كان محتاجا لقوله تعالى ان الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما هم من غير تفصيل
ولكن هذه الآية صارت منسوخة بالاولى وذكر في المنتقى لا يركب الوهي من مال
اليتيم في حاجته الا بان القاض والنفقة من مال الوهي في القاض والنفقة
وهي اقدار من الصبي مزارعة قال المجوز ان سوط البذر على اليتيم لانه صار حرا
عن نفسه ببعض الخارج وليس له ان يواجر نفسه من الصبي وان كان البذر منه
يجوز عندها اذا كان خيرا لليتيم لانه صار مستاجرا ارضه ببعض من بذر له
ان يستاجر ارض الصبي بالدرهم مكرها ببعض الخارج وفي واقعات الناطق قال
ولو اخذ الوهي مال اليتيم وانفق في حاجة نفسه لم يضره شئ الا ان يبرأ من
الضمان الا ان يبلغ اليتيم فيدفعه اليه او يشترى اليتيم شيئا ثم يقول للشهود كان
لليتم علي كذا وكذا وانا اشترى هذا له فيصير قصاصا ويبرأ من الضمان رجل بنى
جدار بين رابين لصغيرين لما عليه حوله ونجاف السوط ولكل واحد منها وص
فطلب احدهما من ماله واني اخذ من القاض يبعث انما لينظر فيه فان راى تركه
ضرا عليها اجبر اليه حتى يبرئ مع صاحبه بخلاف ما لو ادى احد الشريكين لانه
قد رخصي با دخال الضرر عليه فلا يجبر وهما ان اراد الوهي اذ قال الضرر على اليتيم
فيجبر وصي على شئين فباع دارا حيا فاداهي لليتيم الاخير فهو جائز واذا باع
القاض على انهما لفلان فاداهي لا يجوز ان هذا صا والقاض اذا كان المضي
عليه يجوز وقد تقدم ما يخالف ذلك في قوله وتنفيذ وصية معينة قال
رحم الله تعالى وصي المأب حق بال طفل في الجدة وقال الشافعي رحمه الله الجدا حق
لان الشريعة اقامه مقام الاب عند عدمه حتى اخرز ميراثه نستقدم على وصيه ولنا
ان ولاية الاب تستقل اليه بالامضاء فكانت ولاية قايمة معنى فيقدم عليه في المال
والجد في الولاية لانه اقرب الناس اليه واستقدم عليه حتى ملك المالك دوت
الوصي باب شهادة الاوصياء قال صاحب النهاية
لما تكن الشهادة في الوصية امر يختص بالوصية اخر ذكرها لعدم عراقتها قال
رحم الله تعالى شهد الاوصياء ان الميت اوصى لزيد معها لغت شهادتهما اي بطلت
لانها يجوز ان تنعلا نفسها باثبات المعين لها فترد الهممة فلا ردت ضمير القاض
اليها ثالثا لان في ضمن شهادتهما اقرارا منهما بصحة اخذ من الميت واقرارها حجة
على نفسها فلا يمكن ان من التصرف بعد ذلك بدونه فصار في حجبها بمنزلة ما لو
مات احد الاوصياء الثلاثة وجاز ذلك للقاض مع وجود الوهي فصار كانه مات
ولم يوص لاحد فيضم اليها ثالثا لممكنها من التصرف وهذا وجه الاحتجاج فيجب ان يضم
قال صاحب النهاية فان قيل اذا كان الميت وصيا للقاض لا يحتاج الى ان
ينصب عن الميت وصيا اخر فادام يكن له ذلك في غير شهادة فكذلك عند اراء الشهادة
اذا تمكنت الهممة فيه قلنا القاض وان كان لا يحتاج الى نصب الوهي لكن الوهي

اليها شئ بهذا يدلك كانه من زعمها انها لا تنصرف في هذا المال الثالث فانك من هذا الزعم
ما لم يكن ثمة كذا ذكر الامام المجبيني في باب القضاء الشهادة من قضا الجاهل الصغير الى هنا
لفظ النهاية واقضى ان كثير من الشراخ منهم صاحب العناية وقال باه الشريف لا
من القاض ان يجعل هذا الرجل وصيا معها برضاها فغير القاض ان يجيبهما في ذلك اني
ثم اذا جعل الرجل الوصين مطلقا او ما فيها من فيه فيجب على القاض ان يضم ثالثا
اليها البتة وان بطلت شهادتهما كما نص عليه في عامة الكتب المعتبرة اني ولم يعرف
لما اذا انكر اليهود عليه او صدق ولم يقبل او قبل ورد او لم يرد ونحن نذكر تيمنا للفقهاء
قال في الاصل واذا اكد بها اليهود عليه ادخل معها رجلا اخر سوى اليهود عليه ومنعنا
من قل ما ذكرنا انه يدخل معها ثالثا قول ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى والماعذ اني
رحم الله تعالى لا يدخل معها ثالثا ومنهم من يقول لا يل الذكور في الكتاب قولهم جيثا وهو
الظاهر فانه لم يجد فيه خلافا وان صدقها وقال لا اجل الوصية قال ادخل معها ثالثا
بخلاف ما لو قبل ثم ابي فانه لا يقبل رده واما في هذا لفظ المخطئ ان بعض المتأخرين
استشكل هذا المقام بوجه اخر فقال فيه ان وجوب كون المضمم هذا المدعى ان
شهادة المضم مع انه لا يقبل شهادة المضم فكيف يثبت عليها اني اقول ليس هذا بشئ
لان شهادة المضم انما تقبل في اثبات حق شرعي واجبا به لانه اسقاط في كونه التعيين
فيما نحن فيه فان شهادتهما سقطت عن القاض معونة التعيين وان لم تثبت الوصاية
كما ان واليه المضم بقوله فيسقط بشهادتهما مونة التعيين عنه اما الوصاية تثبت بنصب
القاض وكمنه فيكون حجة في الدخ ولا يكون حجة في الاثبات كالاحتساب ونحو
فيجوز ان يكون شهادة المضم ايضا كذلك فيثبت عليها ان الدخ وقد اخرج عنه صاحب
العناية ههنا حيث قال وجه الاحتجاج ان القاض يمكن نصب الوهي اذا كان طالبا
والموف معروف فلا يثبت للقاض بهذه الشهادة ولاية لم يكن وانما اسقاطا عنه مونة
التعيين ومثاله ان العزعة ليست حجة ويجوز استعمالها في تعيين الاوصياء الدخ المضم
عن القاض فصلحت دافعة لا موجهة فكذا هذه الشهادة تدفع عنه مونة التعيين
انتي قال رحمه الله تعالى لا ازيد من يدعي انه وصي معها حينئذ تقبل
شهادتهما وهذا الاحتجاج والعين ان لا تقبل كالاول وجه الاحتجاج اني يجب على القاض
ان يضم اليها ثالثا على ما بينا انما فيسقط بشهادتهما مونة التعيين عنه فيكون وصيا
معهما بنصب القاض اياه كما اذا مات ولم يترك وصيا فانه ينصب وصيا ابتداء فلهذا
اول قال رحمه الله تعالى وكذا الاثبات اني شهد الاثبات بان اباها او وصي الرجل
وهو منكر لا يقبل شهادتهما لقوله في رحمه الله لا يقبل شهادة خصم وامرنا بشئ المضم
وان ادعى المشهود له انه اوصاه يقبل استحسانا على انه يصير وصيا ابتداء على ما ذكرنا
في شهادة الوصيين بذلك بخلاف ما اذا شهد اباها او وصي الرجل يقض ديونه
بالكوفة حيث لا يقبل سداد على الرجل الوكالة او لم يدع لان القاض لا يمكن نصب الوكيل
عن الحر بطريقها ذلك بخلاف الوصية قال رحمه الله تعالى وكذا الوصية العارضة صغيرا

على الميت اي لو شهد الوصي في الوارث صغير مال على الميت فشهدتها باطلة لانها يشترط
ولاية التصرف لانفسها في ذلك فصاروا متهمين او خصمين فلا تقبل **قال** رحمه
الله تعالى **ولو ارث كمين باليت** يعني اذا شهد الوصيان للكمين باليت لا تقبل
شهادتهما ايضا لانها يشترط ولاية الحفظ وبيع المنقول لانفسها عند حيقه الوارث
بخلاف شهادتهما للكمين في غير التركة لا منقطع ولا يتبعها عنه لان الميت اقامها
تمام نفسه في تركته لا في غيرها بخلاف ما اذا كان الوارث صغيرا حيث لا تقبل
شهادتهما في الكل لان الوصي المأب التفرغ في مال الصغير جميعه فيكونان متهمين
فهذا لم يتبعه بالمال الموروث منه من حق الصغير وقيد به في الكبير وهذا عند
ابي حنيفة وقالا اذا شهد الوارث كمين يجوز في الوجهين اي فيهما اي التركة
وغیرها لان ولا يتصرف لانتب لهما في كل الميت اذا كانت التركة كبارا فترت
عن التهمة بخلاف ما اذا كانا صغيرا على ما بينا واجبة عليهما بايانه في الجحظ
اذا شهد غرضا الميت انما وصي لهما بكذا لا تقبل شهادتهما قيا ساولا لو شهدا حدهما
انه وصي لثلاث ثلث ماله وشهد الاخر انه وصي له بثلث ماله وقلنا ان وصرا
منه فلانا الف درهم قال محمد يرضى الوصي له بثلث الماله لا ينقص منه الفاكهة
او وصي له بثلث الماله لانها اتفقا على الشهادة بالثلث وانفردا حدهما بشهادة
المال لثلاث فلا اتفقا عليه يقبل وما انفرد به احدهما يرد لان القيام به
شهادة فرد وصار بمنزلة مالوا استثنى احدهما شيئا من الماله ولا اشهدا حدهما
ان الميت اوصى لهذين بدرهم وشهدا شهدا انه اوصى لهما بدرهمين واخرى
بدرهم او انشأ بعبد والاخران بدرهم جازت الشهادة لان كل فريق يشهد
على عقد الوصية لا على الملك ولا يمكن اثبات العقد من وصي كان الوصي له
واحد فبطلت الشهادة من كالمشهد احد الفريقين باليس من هذا والاخر يبيحه
من هذا لم يقبل وصي كان الوصي به مختلفا فقلنا من اثبات الوصيتين فيقبل
واذا شهد الوصيان لرجل كمين انه ابن الميت جاز وان كان صغيرا لم تجز قيا سنا
لانما يتحضران ميراثه فيكونان متهمين ويقبل استخانا على النسب وعلى الترد
لان المشهور به النسب واستحقاق الميراث انما يثبت حكما لا بآثار النبذ انفقوا
بالشهادة **قال** رحمه الله تعالى **ولو شهد رجلان لرجلين على ميت يدين الف درهم**
وشهد الاخران للاولين بثلثه تقبل وان كانت شهادة كل فريق بوصية الف لا وهذا
عند محمد وقال ابو يوسف لا تقبل في الدين ايضا وروي انه ابا حنيفة في محمد وروي
مع ابي يوسف وعن ابي شريك محمد وروي الحسن عن ابي حنيفة انه اذا اجابا معا
وشهدا فالشهادة باطلة وان شهد اشخاصا لاثنين فقبلت ثم ادعى اشهادا
بعد ذلك على الميت بالف درهم شهد له الماد لا تقبل قال في الغاية جنس هذه المسائل
اربعة اوجه الاول ما اختلفوا فيه وهذا الشهادة بالدين والثاني ما اتفقوا على عدم
جواز وهو الشهادة بالوصية بخلاف ما في حال جازة بخلاف الوصية فاما حق الوصي

المال والثلث ما اتفقوا على جواز وهو ان يشهد الرجلين بجارية ويشهد الشهود لهما
لشاهدين بوصية عبد والاربع وهو المذكور في الكتاب اخرها ان يشهد الرجلين
بصديق ويشهد الشهود لهما للشاهدين بالف مرسلة او بثلث الماله وبمن ذلك كله على التهمة
الشركة في ثبت فيه التهمة لا تقبل الشهادة فيه وهو الثالث في الرابع وما لم يثبت فيه
التهمة قبلت كالثالث على ما ذكر في الكتاب واما الوجه الاول فقد وقع الاختلاف فيه
بناء على ذلك ايضا انتهى اقوال تقسيم صاحب الغاية وتقريره هنا مختل لانه
ان اراد بالوجه الاقسام الكلية فهي ثلاثة لا غير احدها ما اتفقوا على جواز وثانيها
ما اتفقوا على عدم جوازه وثالثها ما اختلفوا فيه وما عدى وجزا رايها داخل في
القسم الثاني لا محالة وان اراد بها المسئلة فهي خمسة لا اربعة كما يدل عليه عبارة
الكتاب فلا وجه لجعل الاثنين منها وجها واحدا على قول المأله ما اختلفوا فيه
والثاني ما اتفقوا على عدم جوازه والثالث ما اتفقوا على جوازه لا يساعد كون
مراده بالوجه هو المسئلة بل يتضح كون مراده بها هو الاقسام الكلية المذكورة كما
لا يخفى ثم ان صاحب الغاية النهاية والكتايب وان ذهب ايضا الى كون الوجه في جنس
هذه المسائل اربعة اما ان تقريرها لايضا في كون المراد بالوجه هو المسئلة والمسائل
دوام الاقسام الكلية والاصول كما بينا في تقدير صاحب الغاية فانها قالا وجنس هذه
المسئلة على اربعة اوجه في الوجه الاول تقبل الشهادة بالاجاز وهو ان يشهد الرجلان
بوصية عين لرجل كمين ويشهد الوصي لهما لهذين اشاهدين بوصية عين اخرى
كالجارية لانه لا شركة للشهود فيه فلا تمكن التهمة وفي الوجه الثاني لا تقبل
بالاجاز وهو ان يشهد الرجلين بالوصية بخلاف ما في الوجه الثالث ماله ويشهد
الشهود لهما للشاهدين بالف مرسلة ايضا وفي الوجه الثالث لا تقبل ايضا وهو ان
يشهد الرجلان ان الميت اوصى للشاهدين الاولين بثلث ماله لان الشهادة مثبتة
لشركة وفي الوجه الرابع اختلفوا فيه وهو الشهادة بالدين ثم ان الحق ان يثبت
التهمة هنا كما فعله الفقيه ابو الليث في كتاب نكح الرضا حيث قال واذا شهد
فرد شهد هذا لهذين وهذا لهذين على الميت فان هذا على ثلاثة اوجه في وجه
تقبل شهادتهما بالاتفاق وفي وجه لا يقبل بالاتفاق وفي وجه اختلفوا فيه ثم فصل
كل وجه بامثلة ودليله كما فعله شمس المأله السرخسي في شرح الكافي للحاكم الشهيد
حيث قال وهما ثلاثة فصول احدهما لا تقبل فيه الشهادة بالاتفاق والثاني
ما يقبل فيه الشهادة بالاتفاق والثالث ما اختلفوا فيه وبين كل واحد منها والله
سبحانه وتعالى اعلم بالصواب محمد رحمه الله ان الدين يجب في الذمة وهي قابلة لحقوق
شخصا فلا شركة فيه اذا اوجب بسبب واحد ولهذا اختلفوا حدهما بما يتفق ولا يكون
للاخر حق المشاركة ولا يستقل بالموت في الزمة الى التركة الا ترى ان الشركة لو هلك
لا يستط الدين وان للوارث ان يستخلص التركة بمقتضى الدين من محل اخر فلا تمكن
الشركة بينهم فصار كاشهد الفريقان في حال جازة بخلاف الوصية فاما حق الوصي

يتعلق بالعين المتروكة حتى لا يبقى بعد هلاك التركة وليس للوارث ان يتحقق التركة
 ومطية من محل اخر ولو قبض احد الزوجين شيئا كان للزوج الآخر حق المشاركة فكانت
 كل زوج من قبض نفسه حق المشاركة في التركة فلا تنفع شهادتها ولا يبي يوسف رحمه الله
 ان الدين بالموت يتعلق بالتركة لخبر الدمة ولهذا يثبت المالك فيها للوارث ولا
 يثبت تصرفه فيها اذا كان مستغنيا بالدين وشهادة كل زوج يلاية محلا اشتركا
 فيه فصار نظير مسألة الرصة فلا يقبل بخلاف الشهادة في حالة الحياة لا ت
 الدين في ذمته لبقائها لا في المال فلا تتحقق التركة وجه رواية المحققين انها
 اذا جاء معا كانا ذلك بمعنى المعاوضة فتتأخر التهمة فرد بخلاف ما اذا كان
 على التعاقب لان الاول قد مضى وثبت به الحق فلا تهمه والثاني لا يترجمه الاول
 عند صدور نصارى الاول والوصية بجزء شايخ كالوصية بالدرهم امره فيما
 ذكرناه الاحكام حتى لا يقبل فيها شهادة الزوجين لانها تثبت التركة ولو شهد
 رجلا ان اوصى لزوجين معين كالعبد وشهدا لشهودها ان اوصى لثلاث هديا
 ثبتت ماله او بالدرهم المسئلة فهي باطلة لان الشهادة في هذه الصورة مثبتة
 للشركة بخلاف ما اذا شهد رجلا لزوجين ان اوصى لهما بعين اخري يقبل
 الشهادة بينهما لانه لا شركة فلا تهمه والله اعلم **كتاب الخنثى**
 وهو ولد من نطفة الخنثى وهو الذكر والأنثى ومنه الخنثى وتخت في
 كلامه وسمى خنثى لانه يتكسر وينقي فله من حال الرجل وجمع خناثا وفي الشرع
 ما ذكر المؤلف قال في النهاية لما فرغ من بيان احكام من له الة واحدة من النساء والرجال
 شرع في بيان من له التان وقدم ذكر الاول لما ان الواحد قبل الاثنين والاول
 هو العام والمغلب وهذا كالتأدي فيه انتهى قول من بحث اما الاول فانه ما ذكر في
 الكتب السابقة من الاحكام ليس بخصوص من له الة واحدة بل يعم من له الة واحدة
 ومن له التان الا ترى ان الاحكام المارة في كتاب الوصايا مثلا جارية باسرها
 في حق الخنثى ايضا وكذلك الحال في احكام ساير الكتب المتقدمة كلها او جلها مما
 معنى قوله لما فرغ من احكام من له الة واحدة شرع في بيان احكام من له التان
 وقد جعل المم كتاب الخنثى فصلين ووضع الاول لبيان الفصل الثاني لاحكام
 حيث قال فصل في بيان من له التان في احكامه فهو في هذا الكتاب انما شرع حقيقة
 في بيان من له التان لا في بيان احكامه وانما ذكر احكامه في الفصل الثاني بعبارة
 ذكر بيان نفسه في الفصل الاول وانما هو ان يقال شرع في احكامه ايضا باوّل
 ما في معنى تخصيص الشرع بالثاني في قوله شرع في بيان احكام من له التان وقال
 في الغاية لما فرغ من بيان احكام من غلب وجوده ذكر احكام من هو نادر الوجود انتهى
 وانما قال المشكل لم يقل المشكل لان الم يعلم نذكر ولا تانيه المصل فيه التذكير قال
 رحمه الله تعالى هو من له زوجة وذكر في الخنثى من له زوجة المرأة وذكر الرجل وظاهر بيان
 المؤلف انه لا بد من الاثنين قال الباقى او لا يكون له زوجة ولا ذكر ويجزى بدله

من ثبت في المخرج او عزم ولا يخفى ان الله تعالى خلق ما يشاء من خلقه فاني نقط او خفف
 قال رحمه الله تعالى قال بال من الذكر فاعلم وان بال من الزوج فاني لانه عليه السلام
 سهل عن كيفة يورث فقال من حيث يقول وعن علي رضي الله عنه ماله وروي انه قاضيا
 من العرب في الجاهلية روى اليه هذه الواقعة فحفل يقول هو رجل وامرأة فاستبعد
 قوله فذلك فحفل بنقله عن فراسه ولا يأخذ الختم لغيره وكان له بنية تمن
 رجله فسأله عن فكره فاجابها بذلك فقالت دع المجال واحكم في المبال فخرج
 الى قومه فاحكى لهم ذلك فاستحسنوا فعرف بذلك ان هذا الحكم كان في الجاهلية
 فافترع الشرع ولا يبول من اي يظهر كان فهو دليل على انه هو المصداق المصلي
 الصحيح والآخر بمنزلة العيب وذلك انما يقع به الشك عند الولادة لا منمنعة
 تلك الالة فخرج البول وذلك عند انفصاله من امه وما سوى ذلك من المنازع يخرج
 بعده فاعلم بذلك انه هو المصل قال رحمه الله تعالى وان بال منها فالحكم للاسبق لانه
 دليل على انه هو المصداق المصلي لانه كما يخرج البول حكم بوجبه لانه علامة تامة فلا
 يتغير بعد ذلك بخروج البول من الالة الاخرى قال رحمه الله تعالى فان استويا
 اي في السابق لمشكل لعدم المخرج قال رحمه الله تعالى لا عزم بالكثر وهذا عند اي
 حنيفة وقالا ينسب الى اكثرهما بولا لانه يدل على انه هو المصداق المصلي ولا لا كذا
 حكم الكل في اصول الشرع فيتنزع بالكثر وله ان كثر ما يخرج ليس بدليل على انه
 الة لان ذلك لا سائر المخرج وضمة لانه هو المصداق المصلي وان تنسب المخرج
 دليل بنفسه فالكثر لا تنفع به الترجيح عند المحارضة كالتأدي في والمرمكة
 وقد استتبع ابو حنيفة اعتبار ذلك فقال هل رأت قاضيا يكيل البول بالواحدة قال
 رحمه الله تعالى فاني لم يخرج له حجة او وصل الى التان فوجد ذلك اذا حكم من الذكر
 لان هذه من علامات الذكر قال رحمه الله تعالى وان ظهر له ثدي او لبن او كنى
 وطية فامرأة لان هذه من علامات النساء قال رحمه الله تعالى وان لم تظهر له
 علامات او تعارضت لمشكل لعدم ما يوجب الترجيح وعند المحقق انه بعد اضلاعه
 فان ضلع الرجل يزيد على ضلع المرأة بواحد قال رحمه الله تعالى فيقف ما بين
 صف الرجال والنساء لانه يحتمل ان يكون ذكرا ويحتمل ان يكون انثى لانه لو وقف في صف
 النساء كان ذكر استند صلاته بالوقوف في صف النساء ولو وقف في صف الرجل
 يتصل صلاة من يحاذيه ان كان انثى فلا يحتمل الرجل ولا النساء وقت في صف
 النساء فان كان بالما تنسب صلاته وان كان ما راعها يتجه الى ان يبعد والماصل
 في احكامه ان يرخد بالاحوط فلا حوط ويعد الذي عن يمينه ويساره والذي خلفه
 الصلاة احتياطا لاحتمال انه امرأة ويستحب ان يصلي بفتان لاحتمال انه امرأة وان
 كان رجلا فقد ترك سنة وهو جائز في الجملة وان كان امرأة فقد ترك تكبرها بجلوسه
 جلوس الرجال والماصل فيه فيما يرجع الى العبادات قال رحمه الله انه اجب ان يصلي
 بفتان يريد قبل البلوغ وانما يصلي بغير فتان كما غير الخ لا يبر بالاعادة المأخذا

تخلقا واعتبارا وفي الهداية صلى بنى فتابع امره ان يعيد وهو الاحتياط هذا اذا
 كان الخنثى مراهما غير بالوان وان كان بالغافا بل بالسن ولم يظهر فيه شيء من علامات
 الرجل او النساء لا يجزيه الصلاة بغير قتل اذا كان الخنثى حرا وفي السجدة وفي
 بعض النسخ وان كان بالغافا صلى بغير فتابع امره بان يعيد وهذا بطريق الاحتياط
 هكذا لفظ المسودة ولم يتخرج فيه ان طريق الاحتياط فيه على وجه الاحتياط او على
 وجه الرجوع والظاهر هو الرجوع قال وجلس في صلته كجلوس المرأة ولو ارم هذا
 الخنثى وقد رافق ولم يبلغ ولم يستبين امره قال ابو يوسف لا يلزم بل لا بأس وقال
 محمد رحمه الله ان ليس الخنثى كاتا احوط لجواز انه انثى فلا يحل لها شئ الموعود قال
 ويكره ان يلبس الحلي وادبه ما بعد البلوغ بالسواء ان لم يظهر به علامات يستدل
 بها على كونه رجلا او امرأة ويكره لبس الحريم ايضا قالوا كره له ان ينكح قدام الد
 او قدام النساء ومعناه اذا كان قد رافق فاما قلت هل يكره ان يتخلو به رجل اجنبي
 ليس بمحرم منه او يتخلو هو بامرأة اجنبية ليس بمحرم منه قلت نعم اما اذا دخل الخنثى
 رجل محرم منه فلا بأس به وكذلك الخنثى اذا دخلها امرأة هو محرم منها ولا بأس
 الخنثى بامرأة هي غير محرم منه ولا بأس باليسا فاف الخنثى مع محرم من الرجال ثلاثة
 ايام ويا لها ولا يختننه رجلا وامرأة لان الخنثى صبي او صبية فاما كما صييا بمحرم
 للرجال ان تختننه وان كان مراهما شتى اولى وان صبيته فلا بأس للنساء ان
 تختننها اذا كانت غير مراهما لانهما شتى وبسبب الشهوة يحرم النظر الى العروج
 ولا بأس للمرأة ان تختننها اذا كانت غير مراهما شتى واذا كانت غير مراهما وهي
 لا شتى اولى فاق قبل الفرق بين الخيانة والحد حيث قلتم اذا مات الخنثى نيم الصبي
 ولا يفسد رجل ولا امرأة ولم نقول انه يشترط له جارية من ماله او مال ابيه او من
 مال بيت المال اذا لم يكن له مال ثم يبيعها الامام بعد ما غسلته ويرد منها الى
 بيت المال قدنا من الجارية بعد موت الخنثى لتفلسه لا ينفيد باحة لانه لا يمكنها
 الخنثى ولا يبيع على ملكه الحاجة الفصل في اامادام حيا منه من اهل المكن لانه رجل او
 امرأة يمكن الجارية التماسه له **قال** رحمه الله تعالى وتباع له امه
 تختننه لانه لا يجوز لمملوكة النظر اليه مطلقا ان كان ذكرا وللضرورة ان كان انثى
 ويكره ان يختننه رجل لاحتمال انه ذكر فكان الاحتياط فيما ذكرنا ان لا يحرم على تدوير
 يكون ذكرا وعلى تقدير ان يكون انثى لان نظر الخنثى الى الخنثى اذ في الاصل في ما قيل
 النكاح لو زوج الاب هذا الخنثى امرأة قبل بلوغه او وزجه فالنكاح موقوف لا
 يفسد كما يسطر ولا يتوارثان حتى يستبين امر الخنثى لاي التوارث حكم النكاح التام
 لاحكم النكاح الوقوف فاما اذا وزجه الاب امرأة وبلغ وظهر علامات الرجل كما يجوز
 النكاح الا انه ان لم يصل اليها فانه من اجل سنة كما يصل غير اذ لم يصل الى المرأة ولو ان
 هذا الخنثى المشكل يتزوج خنثى مثله فالنكاح يكون معقولا الى ان يستبين حالها
 فاما تبين حالها ذكر ادنى فالنكاح جائز وان ماتت احدى ادماتا قبل ان ينزل

المشكال لم يتوارثا وان ماتا وتركهما احد الميراثين فاقام كل واحد من ورثتهما البينة انه
 هو الزوج وانما هو الزوج لا يتقاضى شيء من ذلك ولو ان رجلا قبل هذا الخنثى بشهوة
 ليس لهذا الرجل ان يتزوج بحجابه حتى يستبين امره **قال** رحمه الله تعالى وان لم يكن
 له مال فاقام بيت المال ثم يبيع له اذ بيت المال اعد لغايب المسلمين فيدخل في ملكه تعذرا
 للحاجة وهي حاجة الخنثى فاذا اختننه بتابع ويرد منها الى بيت المال ولو وزجه امرأة
 تختننه ثم طلقها جان لانه ان كان له ذكر اصر النكاح وان كان انثى فنظر الخنثى اخف من نفي
 بينها لاحتمال انه انثى فلا نكاح بينهما ويطلق لاحتمال انه ذكر فيصح النكاح بينهما فيحصل
 الغرمة ثم يقيده ولو خلف بيتا او طلاقا بان اولاد ولد منه فلا فاقام طالق فلو ان
 خنثى لم يتزوج حتى يستبين ان الخنثى لم ينبت بالذكور ولو قال كل عبد لي خرا وقال كل امه
 لي حرة وله مملوك خنثى لا يعتق حتى يستبين امره لما قلنا وان قال القولين جميعا عتق
 للعتق باحد الرصعين لانه لا يتخلو عن احدى وان قال الخنثى ان رجل او امرأة لم يقبل
 قوله اذا كان مشكلا لانه دعوى بل هو يدل ذكر في النهاية معزيا الى الذم فانه ان قال
 الخنثى المشكل انا ذكر او انثى كان القول قوله لان المتكلم ادين في حق نفسه والقول
 قول المدين مالم يبر من خلاف ما اذا قالت المعتدة انقضت عدتي وانكر الزوج كان
 القول قوله مالم يعرف خلاف قوله بان قالت في مدة لا تقضي في مثلها العدة والاولى
 ما ذكره في النهاية ولا يحضر الخنثى غسل رجل وامرأة لاحتمال انه ذكر او انثى ويستحب
 ان يسجد قبره لانه ان كان انثى اقيم واجب وان كان ذكر لا يضر السجدة واذا اراد
 ان يعطي عليه وعلى رجل وامرأة وضر الرجل ما يلي الامام والخنثى خلفه والمرأة
 خلف الخنثى فيخرج من الرجل لاحتمال انه امرأة ويقدم على المرأة لاحتمال انه رجل ولو
 دفن مع رجل في قبر واحد للعدو جعل خلف الرجل لاحتمال انه امرأة ويجعل منها جحرا
 من صعيد ليكون في حكم القبرين وكذا في الرجلين اذا دفن في قبر واحد وان دفن
 مع امرأة قدم الخنثى لاحتمال انه رجل وان جعل على السرير نفس المرأة فهذا احتمال
 انه انثى ويدخل قبره دفن محرم منه لاحتمال انه انثى ولم يفرق المؤلف لما يتعلق
 بالخنثى من الحدود والعصا ولا لما يتعلق به من الايمان ولا لما يتعلق به من
 الدعوى والبينة ولا بما في اخلاق الواقع فيه ولا ببيان شهادته قال في الاصل
 ولو ان رجلا قد دفن الخنثى المشكل قبل البلوغ او قد دفن الخنثى رجلا فلاحد على القاذ
 اما اذا كان القاذ هو الخنثى فلا نه صبي او صبية واما اذا كان القاذ رجلا
 اخذ فلا نه غير محصن لانه البلوغ من احد شرط احصان القذف كما لا يخفى وان
 قد دفن الخنثى بعد بلوغه بالسنة فان ظهرت له علامة يستدل بها على كونه ذكرا
 او انثى ولو قد دفن الخنثى رجلا بعد ظهور علامة الرجل او قد دفن رجلا فيما سوا ذلك
 المد وان لم يظهر له علامة فلا حد على قاذفه وهذا لان الخنثى وان صار محصنا
 بالبلوغ الا انه اذا لم يظهر عليه علامة لانه ان كان ذكرا يجوز ان يكون هذا رجلا
 وان يكون امرأة فاما كان رجلا فهو بمنزلة الرقيق لانها لا تجازي ومن قد دفن رجلا بجوار

او امرأة وتما لا حد عليه وان كان الخنثى هو القاذف بعد لانه محبوب بالغ او رتقا بالفسه
والجواب البالغ والرقاء البالغ اذا قذف انسانا عليه الحد وان سرق بعد ما ترك يجزى عليه
الحد وان سرق منه باسكوي عشر يتقطع السارق رجل او امرأة ولو قطع يده هذا الخنثى
قبل ان يبلغ او يستبين امره فانه لا قصاص على قاطعه سواء كان القاذف رجلا او امرأة
وعلى هذا الخلاف ما اذا قتل الخنثى رجلا او امرأة عدا كان عليه القصاص وان قطع هذا
الخنثى رجلا او امرأة فعلى عاقلته ارش ذلك وبعد البلوغ اذا قطع يد انسان قبل ان
يستبين امره عدا فانه يجب المارشح ماله وان شهد غنا له سم وان ارتد عن الاسلام قبل
ان يدرك او بعد ما درك لا يقتل عندهم جميعا ما قبل البلوغ فانه حياد صبية وردة الصبي
والصبية لا تنح عن ذكائه يوسف وعذابي خيفة ومحمدان كان يصير ردة الصبي العاقل
والصبية العاقله الا انه لا يقتل على الردة عذها وبعد البلوغ ان يحرق ردة بها جاع
الا انه رجل او امرأة فانه كان رجلا حل قتله ولا يحل ان كان امرأة فلا يحل بالثك وان كان
من اهل الذمة لا يخرج عليه خراج راسه حتى يدرك ويستبين امره كما يغل في النساء
ولو كان هذا الخنثى ابوه حيا فقتل هو غلام ولا يعرف بالبقوله كان القول قوله وكذلك لو قال
هي جارية فالقول قوله اذا كان لا يعرف او يشك الحال لا اله الا الله امين في قوله كان الخنثى
في حق نفسه وان كان هذا الخنثى قد رافق وليس له اب وله وصي فافروجه انه
جارية فالقول قوله اذا لم يكن مشكلا الحال لا اله الا الله الوصي قائم مقام الاب واذا كان مشكلا
الحال لم يصدق وان قتل الخنثى خطأ قبل ان يستبين امره قال القول في ذلك قول القائل
انه ذكر او انثى ان كانت الربية يجب على القائل ان لم يكن له عاقله وان كان له عاقله فاقول
قوله العاقله فاقالوا لا ندرى فالقول قول العاقله ويجب عليهم رية وان قالوا
انه انثى ودرية الخنثى ادعوا انه ذكر لانهم لا يدعون على القائل والعاقل بزيادة حنة
الف درهم والقائل والعاقله ينكران ذلك فيقتض عيهم بدية المرأة ويتوقف الفصل
الى ان يستبين امره انه ذكر او انثى رجل مات وترك ذكرا والخنثى وزوجه فأت الخنثى
بعد موت ابيه فارعت ام الخنثى انه ذكر وان كان ورث من ابيه نصف المال بعد
الثمن لانه مات وترك ابنين وامرأة ثم مات الخنثى فورثت ثلث ذلك النصف لانت
الخنثى مات وترك الما واخا ترك الام ثلث ذلك النصف وقال ابن الميت وهو اخ
الخنثى لا يل كان الخنثى جارية ورثت الثلث من الميت بعد الثمن ثم ماتت فورثت
انت ذلك فالقول قول اخ الخنثى الا انه لا يشك على العلم بانه انتم انه كان
ذكرا وانما اقامت الام البينة ان كان يقول من مبال الرجال ولا يقول من مال النساء
فان يرث من ابيه ميراث النصف بعد الثمن ثم يرث الام ثلث ذلك النصف من
الخنثى وان اقام اخ الخنثى البينة انه يقول من مبال النساء ولا يقول من مبال الرجال
وانها ورثت الثلث من الاب بعد الثمن فلام الخنثى ذلك الثلث وان اقام رجل
البينة ان اب الخنثى كان زوجها منه على الف درهم وطلب ميراثها وصدقه الميراث وكونه
الام ولم يتم الام البينة على ما ادعت فانه يقبل قول الزوج ويجعل عليه المهر وورثت

الخنثى ميراث الزوج وورثت ام الخنثى واخ الخنثى من الصداق الذي يبقى على الزوج ومما
ترك الخنثى وان اقام الاخ بينة على ما ادعت انه كان يقول من مبال الرجال ولا يقول من
مبال النساء كانت بينة الاخ ادى بالرد ولو ادعت هذا الخنثى المشكلا الذي مات صغيرا وترك
ملا اقامت امرأة بينة ان اباه زوجها اياه في حياته فاميرها الف درهم فانه كان غلاما
يقول من حيث يقول الغلام ولم يكن يقول من حيث يقول النساء وكذا الاخ ابن الميت قل احدق
فيه المرأة واجعله غلاما واجعل صداقها في ميراثه من ميراث الغلام فان اقام الاخ ابن
الميت البينة بانه كان جارية يقول من حيث يقول الجارية قال ما قبل بينته على ذلك فاقضي
ببينة المرأة وهذا اذا جاء معا فاما اذا اقام الزوج البينة او لا وقضى القاضي بذلك
ثم اقامت المرأة البينة فانه لا يقبل منها لتدريج المولى بالعضا وان وقت اهل البنتين
وقتا قبل الاخرى فانه يقضى باستتمها تاريخا وان لم يوقتا ذكرها يبطلان وهذا
اذا كانت المرأة لا تدهي الصداق ومضى لم ينع فانهما يتنازرا بالبينات وان كان هذا
الصبي حيا لم يمت والمسئلة بجالحا قال هذا كله باطل ولا يقضي بشي منه بل يترقب
في ذلك حتى يستبين حاله متى ادرك وليس حالة الحياة عذري بمنزلة ما بعد الموت
ولو ان هذا الخنثى حين مات بعد ابيه وهو مراهق اقام رجل البينة ان اباه وزوجه
اياه على هذا المثل وامر بدفعه اليه وان كان يقول من حيث يقول النساء وكذا البينة
فمد على وجهين اما ان جاءت البينات معا او جاءت احدها قبل صاحبتها فان جاءا معا
فلا يخولوا ما لم يوقتا او وقتا وقتها على السواء تهرت البينات جميعا وهذا
بخلاف ما لم يدع الزوج نصف الصداق بالطلاق قبل الدخول وانما ادعى النكاح
على الخنثى لا يغرر بانه المسئلة بجالحا ذكرنا بينة المرأة اولى وان وقتا وقتها
اسبق فالسابق اولى فانه جاء احدها قبل الاخرى ان جاءت الاخرى قبل العضا المولى
فالجواب فيه كالجواب فيما لو جاءا معا فاما اذا قضى القاضي بالمولى ثم جاءت الاخرى
لا يقبل الاخرى بخلاف ما لو جاءا معا ولم يدعها او ادعها وتاخرها على السواء فانه
لا يقضي بواحدة منهما ولو ان هذا الخنثى المشكلا مات قبل ان يظهر امره فاقام رجل البينة
ان اباه وزوجه اياه بالف درهم برضاها وانها ولدت منه هذا الولد قال اخبرت
ببينة واجعلها امرأة واجعل الولد ابنها وان لم يقع هذا الرجل البينة ان اباه وزوجه
اياه برضا منه وانه دخل بها وانها ولدت منه هذا الولد قال متى يكون الخنثى
رجلا والزمه الولد فاما اجتمعت الدعوات جميعا وجاءت البينات معا ولم يوقتا
او وقتا على السواء فانه يتنازرا البينات جميعا فان قامت احدى هاتين البنتين وقضى
القاضي بشهادتهما ثم جاءت البينة الاخرى بعد ذلك قال ما قبل البينة الثانية وان كان
هذا الخنثى المشكلا من اهل الكتاب فادعى رجل مسلم ان اباه وزوجه اياه على مسمى برضاها
واقام بينة من اهل الكتاب على ذلك وادعت امرأة من اهل الكتاب انه زوجها واقامت
على ذلك بينة من اهل الكتاب قال اقضي ببينة المسلم واجعلها امرأة وابطل بينة المرأة
وكذلك لو كان الرجل من اهل الكتاب وبينة من اهل الاسلام فيقتضى للرجل ردة المرأة وهذا

بمختلف الوو في الدعوى في المال ادعى المسلم بالان في يد ذي واقام على ذلك شاهدين مسلمين
 وادعى ديني في ذلك الحال ذلك واقام على ذلك شاهدين كتابيين فانه يفتى بالمال بينهما
 ولا يترج احدى الشهادةتين بالاسلام ولو مات ابو الخنثى ثم مات هذا الخنثى فادعت امه
 ميراث غلام واقر الوصي بذلك ومحمد ببقية الدارثة وقال هي جارية قال اذا جات الدار
 في المال لم يصدق الوصي ولا الام على ادعى وانما كان هذا الخنثى حيا لم يمت فقال انا
 غلام وطلب ميراث غلام من امه وصدقة الوصي في ذلك وانكر بقية الدارثة ذلك وقال
 هي جارية قال لا اعطيه ميراث غلام ولا اصدق على ذلك الابنية وان كان وصيه اخوه
 وزوجه امه مات الخنثى وطلبت المرأة ميراثا وقال الوصي هو غلام وقد جاز النكاح
 ورثت المرأة منه وقال بقية الدارثة هي جارية لا يلزم الدارثة الذين انكروا ميراث
 السلام في حقهم ويلزم الوصي ميراث غلام في نصيبه وميراث المرأة من الخنثى ما اصاب
 الخنثى من الميراث كان له اخ لا يسمي وادع فاقترانه جارية فزوجه ميراث مات الخنثى
 وقد راق قبل ان يعلم انها امارة وزوجه الاخ الاول وهو الوصي امارة وزعم الاخ الثاني
 انه رجل وزعم الاخ الثاني الذي ليس بصبي انها امارة وزوجه ميراث مات الخنثى قبل ان
 يعرف حاله قل النكاح جائز على الاخ الاول وهو الوصي ولا يجوز على من انكر بقية
 الدارثة والنكاح الثاني الذي اقربه الاخ الثاني الذي ليس بصبي باطل في حقه
 ولا يجوز في حق بقية الدارثة قال وان لم يعرف اي النكاحين اول قال ابطال هذا
 كله ولا امر شيئا منها وان عرفت الذي اقترانها امارة وزوجه رجل انها اول قال
 الزمه ميراث الاخ في نصيبه ولا الزم غيره وابطل النكاح خنثى مثل مراهق وخنثى
 مثل مشكل تزوج احدهما صاحبه على ان احدهما رجل والاخر امارة واقام معه كل
 واحد من درهماين انما هو الزوج وان الاخر هو الزوجة قال لا اخفى بشي من
 ذلك وان جات ادعى البنتين قبل المأوى وقضيت بهما ثم جات البينة الثانية قال
 ابطال البينة الاخرى وقضا الاول ما في على حاله وشهادة الخنثى حتى يدرك وبعد ما
 ادرك اذ المستبين امر يتوقف امر في حق الشهادة حتى يتبين انه ذكر وانثى رجل
 اوصى بالان بطن امارة بالف درهم ان كان غلاما وبخمسة دراهم ان كان جارية فولدت
 هذا الخنثى المشكل يعطى له خمسمائة وتوقف خمسمائة الاخرى الى ان يتبين حاله او يموت
 قبل البتين فاما يتبين انه ذكر دفعت الزيادة اليه وان يتبين انه جارية دفع الي
 ورثة الوصي وكذلك ان مات قبل البتين دفع الموقوف الى ورثة الوصي وهذا
 قول علي بن ابي طالب قال الشيخ رحمه الله يعطى له نصف وصية الغلام خمسمائة ونصف وصية
 الجارية مائتان وخمسون يعطى له سبعمائة وخمسون ويوقف مائتان وخمسون
 الى ان يتبين حاله فاما يتبين انه ذكر يعطى مائتين وخمسين وان يتبين انه انثى يرد
 منه مائتان وخمسون والله اعلم قال رحمه الله تعالى وان مات ابو له اقل
الصبين يعطى لومات ابو له اقل من نصيب الذكر ومن نصيب انثى فانه ينظر نصيبه
 على انه ذكر وعلى انه انثى فيعطى الاقل منها وان كان محروما على احد القديرين فلا شيء له

مثاله اخوان اب وام احدهما خنثى مشكل كان المال بينهما اثلاثا للاخ الثلثا للخنثى الثلث
 فيقسم انثى لانه اقل ولو قدر ذكر كان له النصف ولو تركت امرأة زوجها والماء اب وام
 وخنثى كان للزوج النصف وللأم ثلث النصف الباقية وللخنثى باقية وباقية الاخ الثلثا النصف
 لانها عصبه لانه اقل ولو قدر انثى كان له النصف وكانت المسئلة تقول ان ثمانية ولو ترك
 زوجا وامام اخوين وام وام اخ اب وام هه خنثى كان للزوج النصف وللأم الثلث وللخنثى
 لام الثلث وباقية الخنثى لانه عصبه ولم يفضل له شي ولو قدر انثى كان له النصف فمالت
 المسئلة الى تسعة ولو مات رجل وترك ابنتا خنثى وعمام اب وام ابواب كان
 المال للمم ويقدر الخنثى انثى لان بنت الاخ لا ترث ولو قدر ذكر كان المال له دون العمر
 لان ابن الاخ مقدم على امه وقال الشعبي للخنثى نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى
 ومما ابن جابر رضي الله عنهما مثله لانه مجهول والتقدير على احوال هذا الرجل طريقت
 مهور في الشرع كانه الشرح العتيق المهر والطلاق المهر اذا انفكر البينة فيه عوت
 المدقع قبل البينة والنا ان الحاجة الى ثبات المال ابتداء فلا يثبت مع الشك فصار كما
 كان الشك في وجوب المال بسبب اخر غير الميراث بخلاف المستهد به لان فيه سببا
 للاستحقاق يتيقن به وهو المال السابق وسبب كل واحد من المعتدين والمعتدين
 بحكم ذلك السبب ثابت لكل واحد منها على السواء غير تدرج احدهما على الآخر باشك
 قال رحمه الله تعالى فلو مات ابو وترك ابنا له سبعا والخنثى هم لانه اقل وهو ميت
 فينصفه وعلى قول الشعبي نصف ميراث ذكر ونصف ميراث انثى واختلف ابو يوسف
 ومحمد في تخيير قول الشعبي فقال ابو يوسف المال بينهما على سبعة اسهم اربعة للذكر ولان
 الخنثى اعتين نصيب كل واحد منها حالة انفارده فاما للذكر وكان واحد كان له كل المال
 والخنثى ان كان ذكر كان له كل المال واذا كان انثى كان له نصف المال فيأخذ نصف النصيبين
 نصف الكل ونصف النصف وذلك ثلاثة ارباع المال وللان كل المال فيجعل كل ربع سهم
 فيبلغ سبعة اسهم للابن اربعة وللخنثى ثلاثة ارباع وليس للمال ثلاثة ارباع واربعة
 ارباع فيضرب كل واحد منها بجميع حصة اعتبارا بطريق القول والمضاربة وقيل
 محمد رحمه الله المال بينهما على اثني عشر سبعا سبعة للابنة وحصة الخنثى ويعتبر هو نصيب
 كل واحد منها في حالة الاجتماع فيقول لو كان الخنثى ذكرا كان المال بينهما نصفين ولو كان
 انثى كان الاثنا فالقسمة على مقدس ذكر منه اثنين وعلى قدر ما ذكرته من ثلاثة
 وليس بينهما موافقة فيضرب احدهما في المأوى بثلث ستة للخنثى على مقدس انثى
 سهام وعلى مقدس انثى ذكر ثلاثة فله نصف النصفين وليس للابنة نصف صح
 فيضرب الستة في اثنين بثلث اثني عشر فيكون للخنثى ستة على مقدس انثى ذكر وله
 اربعة على مقدس انثى المأوى ان المأوى ياخذ في هذه المسئلة سبعة لان نصيب
 المأوى على مقدس ان الخنثى ذكر ستة وعلى مقدس انثى ثمانية فنصف النصيبين سبعة
 ولو كان معها بنت فعند ابى يوسف تكون المسئلة من تسعة لان نصيب البنت النصف
 حالة انفاردها وللان الكل والخنثى ثلاثة ارباع حال انفاردها فكل منها فيجعل كل ربع سهما

تبلغ تسعة وعشرون مرة فمن لا بد على تقديره ذكر كانه حشا فله نصف وهو
 الحق وعلى تقديره ان لا بد ربع فله نصفه وهو النصف فخرج الحصة خمسة وخمسة
 من ثمانية وليس بينهما مضافة فيضرب احدها في الاخرى تبلغ اربعين ومنها ثمانية
 فالحصنة ثمانية وثمانية فاجتمع له ثلاثة عشر سهما والبيت على تقديره
 ذكر حشا وهو ستة عشر على تقديره ان لا بد ربع وهو عشرة فيكون له نصف النصيب
 ثلاثة عشر والبيت حشا على تقديره ذكره ونصف على تقديره ان لا بد ربع فله نصف النصيب
 ثمانية عشر على هذا فخرج الميراث كذا فيكون ذلك على المذهبين **مسائل**
مستوفى قد كان من عادة المصنفين انهم يذكرون في آخر الكتاب ما لم يذكروا في الابواب
 السابقة من المسائل استدلوا بالغايب ويتفرع من تلك المسائل مسائل شتى او بمسائل
 متفرقة او بمسائل متفرقة فخرج الميراث كذا فيكون ذلك على عاداتهم وفي بعض النسخ
 مسائل شتى متفرقة وهو جميع شئت وهو التفرقة فاد اقلت جا في القوم شئ
 يكون نصيبا على المال اي متفرقة **قال** رحمه الله تعالى **اما** الاخرى **وكما** ان كانت
 بخلاف معتل الشاة **وصية** **ونكاح** **وطلاق** **وبيع** **ورأ** وقد وقال الشافعي
 لا فرق بين معتل النساء والاخرى ولنا ان المسألة انما تقدم مقام العنان اذا صار
 موهبة وذلك في الاخرى دون معتل الشاة حتى لو امتد ذلك وصارت اشارة **مسألة**
 صار بمنزلة الاخرى وقد مر من الاستدانة المحيط بشيء في جامع النصول **مسألة**
 اشهر واطلق في الاخرى مثل المصطلح والعارض والمراد المصلي اما الوصية فلا ان التصديق
 من قبله حيث اخ الوصية الى هذا الوقت بخلاف الاخرى لانه لا تفرقة من جهة ولا
 العارض على حرف الزوال دون المصلي فلا يتصل احدها على الاخر واذا كانا **اما** الاخرى
 وكتابة كالبث وهو النطق بالشاة بلزوم الاحكام بالشاة والكتابة حتى يجوز
 نكاحه وطلاقه وعقده وبيعه ورأه الى غير ذلك من الاحكام لان الاشارة تكون
 بيان من القادر على النطق فالعارض اولى الامر انه صلى الله عليه وسلم بين الشاهد
 بالاشارة حيث قال الشاهد هكذا وهكذا واد اشارة باصابعه والكتابة بمنزلة الخطاب
 اقول فيه شئ وهو ان هذا يدل على بعض المدعى ولا يدل على بعضه الاخر بل يدل
 على خلافه فاما المدعى ان كتابة الاخرى حجة فيما سوى الحدود وليست بحجة في الحدود هذا
 الدليل المذكور لا يدل على عدم كونها حجة في الحدود اذ لا فارق فيه بين الحدود وما سواها
 بل يدل على كونها حجة في الحدود ايضا اذا كانت مستينة مرسومة وهو بمنزلة النطق
 في الغائب والحاضر على ما قالوا فانه اذا كان بمنزلة النطق في حق الحاضر ايضا لم يكن
 حجة فيها ايضا فكيف في الغائب والدليل على ان الكتابة كالبث فانه صلى الله عليه وسلم
 بلغ الرسالة بالكتاب كخطاب فاذ كان خطا باخ حق القادر فحق الاخرى اولى
 لانه عجز ظاهر فالزم عادة لاء الغائب يتقدم على الحضور بل يحضر ظاهرا والاخرى
 لا يتقدم على النطق والظاهر ببقائه على الدوام ثم الكتاب على ثلاثة مرات مستبين
 مرسوم وهو ان يكون معنونا اي مصدرا بالعنوان وهو ان يكتب في صدره من فلات

الخلاق على اجرت به العادة في تعيين الكتاب فيكون هذا النطق فيلزم حجة ومستبين
 غير مرسوم كالكتابة على الجدران واد اراق المسجل وعلى الكاغض لا على وجه الرسم فان
 هذا يكون لغوا لانه لا عرف في اظهار الامر بهذا الطريق فلا يكون حجة اما بنظام شئ اخر
 اليه كالبيعة والشهاد عليه والمأثلة على الغير حتى يكتبه لان الكتابة قد تكون للتدبير وقد
 تكون للتحقيق وهذه الاشياء تبين الحق وقيل اما لانه من غير شهاد لا يكون حجة والمأثلة
 اظهر وغير مستبين كالكتابة على الهوى والماء وهو بمنزلة كلام غير مرسوم ولا بيت
 به شئ من الاحكام وان يوى وقوله المؤلف في الهداية وقد رد على ان القصاص منه بمعنى
 العوضه لانه شروع جازيل فجاز ان يثبت مع الشبهة كسائر المعاصات التي هي حق العبد
 بخلاف الحدود الخاصة لله تعالى فشرعت رفاجر وليس فيها مع العوضه فلا يثبت مع
 الشبهة لعدم الحاجة اذ قال فيه بحت اما او فلا ما ذكره ههنا من جواز بيت القصاص
 مع الشبهة محال لما خرج به فيما مر من مواضع منها كتاب الكفالة فانه قال فيه
 ولا يجوز الكفالة بالنسبة في الحدود والقصاص عند اي حنيفة لانه من الكل على الدرر
 فلا يجب فيها الاستيثاق ومنها كتاب الشهادات فانه قال فيه ولا تقبل في الحدود
 والقصاص شهادة النساء لانه فيها شبهة البدلية لقيامها مقام شهادة الرجال فلا
 يقبل فيما يدري بالشهاد قال في باب الشهادة الشهادة على الشهادة جازية في كل حق
 لا يسقط بالشبهة ولا يقبل فيما يدري بالشهاد كالحدود والقصاص ومنها كتاب
 الوكالة فانه قال فيه ويجوز الوكالة بالخصومة في كسائر الحقوق وكذا ما بيناها
 واستعيانها في الحدود والقصاص فاما الوكالة لا تنجح بلسانها مع قية الدليل
 عند المجلس لانها تدري بالشهاد وكذا في كتاب الدعوى ومنها كتاب الجنائيات
 فانه خرج به في مواضع كثيرة بعدم بعت القصاص وخرج عليه كثيرا من مسائل سقوط
 القصاص لتحق مدعى في الشبهة في كل واحدة منها كما لا يخفى على الناظر في تمام ذلك
 الكتاب واما ثمانية في قوله الخاصة في قوله اما الحدود الخاصة لله تعالى فشرعت
 رفاجر مستدرك فانه هذا القذف غير الخاص به تعالى بل فيه قواعد تعالى وحق العبد
 كما مر جوابه على انه ايضا لا يثبت بالشبهة ولا يكون اشارة الاخرى حجة فيه ايضا
 كما مر به في امرنا فلا يتم التقريب بالنظر اليه وقوله المؤلف الاشارة والكتابة
 كالبث دللت هذه المسئلة على ان الاشارة معتبر وان كان قادرا على الكتابة
 لانه جمع بينهما فقال اشارة وكتب قال صاحب العناية ولنا في دعوى الجمع بينهما
 نظر لانه قال في الجامع الصغير واذ كان الاخرى يكتب او يوى وكلمة او لا حد الشاهد
 لا للجمع على انما قول قال في الاصل وان كان الاخرى لا يكتب وكانت له اشارة تعرف
 في نكاحه وطلاقه وشرايه وبيعه من جازيل وعلم ان اشارة رواية الاصل ان
 الاشارة من الاخرى لا تقبل مع القدر على الكتابة لانه بين حكم اشارة الاخرى وسوط
 ان لا يكتب فافهم الى هذا اللفظ المحيط **قال** رحمه الله تعالى **لا** **يحد** **بين** **اشارة** **اشارة**
 لا تكون كالبث في الحدود لانها تدري بالشبهة لكونها حق لله تعالى فلا حاجة الى

اثباتها ولعله كان مصداقاً للقاذف انما قذف هو فلا يثبت بطله الحدوث ان كان هو القاذف
 فقد نه ليس بصريح والحد واجب الا بالقذف بصرح الزنا وفي القصاص غير طلبه
 لانه حق العبد وهذا الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة اخرى ان الشهود لو شهدوا
 بالوطي الحرام او اقرب هو بالوطي الحرام لا يجب الحد عليه ولو شهدوا بالقتل المطلق او
 اقرب مطلق القتل يجب عليه القصاص وان لم يقرب بالتعد وهذا هو القصاص فيه
 معنى المعاوضة لانه شرع جائز بخلاف ان يثبت مع البينة كسائر المعاصيات التي هي
 حق العبد بالحدود والمخالصة حق استحقاق شرعاً لا جرم وليس فيها معنى البدلية
 اصلاً فلا يثبت مع البينة لعدم الحاجة وذكر في كتاب الاقرار ان الكتاب في الغائب
 ليس بحجة في قصاص يجب عليه ويحتمل ان يكون الجواب في الاخرى كذلك فيكون
 في الغائب والاخرى روايات ويحتمل ان يكون مقارناً لذلك لان الغائب يمكن الوصول
 في الجملة ببعضه بالثبوت كما في الاخرى لتعريف وجود النطق في حقه لانه لا يثبت
 ذلك السبيل على المشارة معبر وان كان قادراً على الكتابة بخلاف ما ذكر بعض
 اصحابنا رحمهم الله في المشارة لا تقيد مع القدرة على الكتابة فكل واحد منهما
 حجة ضرورية في الكتابة زيادة بيان لم توجد في المشارة لان قصد اليك في الكتاب
 معلوم حسياً وعبارة في المشارة زيادة امر لم يوجد في الكتابة لان الاصل في المشارة
 هو الكلام لانه وضع له والمشارة اقرب اليه لان العلم الحاصل لها حاصل بالهاتف
 بالشك وهو اشارة بيده او براسه فصارت اقرب الى النطق من اثار المقام فاستوى
 كما يقيم على الاخر بل يتخير ولهذا ذكر بكتلة او هي المتخيرة قالوا فيمن صحت يوماً
 او يومين الحكم كما لمقتضى الكتاب قال رحمه الله تعالى غم مذبحه وميته فان
كانت الذبوحه الذبحي وكل والا وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز اكل في حالة
 الاختيار وانما الغلبة تنزل منزلة الضرورة في افادة المباحة المأخوذة في اسواق
 المسلمين لا تخلو عن المحرم من مسروق ومغصوب ومع ذلك يباح التناول اعتماداً
 على الظاهر وهذا لان القليل منه لا يمكن التعرض عنه ولا يستطاع الانتفاع عنه
 فسقط اعتبار دفعه الى كتمان النجاسة في البدن او الثوب بخلاف ما اذا
 كانت الميتة اكثر واستويا لانه لا ضرورة اليه فيمكن الاحتراز او كانا نصفين لم
 توكل قال في العناية اذا انما النهاية طوبى بالفرق بين هذا وبين الثياب فان
 المسافر اذا كان معه ثياباً احدها نجس والاخر طاهر ولا يميز بينهما وليس معه ثوب
 غيرها فانه يتجرى ويصل في الذي يتبع تحريمه ان طاهر فقد جاز التحريم هناك
 فيما اذا كان الثوب النجس والطاهر نصفين وفي المذكية والميته لم يجوز واجب
 بانوجه الفرق هو ان حكم الثياب اخف من غيرها لان الثياب لو كانت كلها نجسة
 كان له ان يصل في بعضها ثم لا يعيد صلاته لانه مضطر الى الصلاة فيها بخلاف
 ما نحن فيه من الغنم ويؤيد ان الرجل اذا لم يكن معه ثوب نجس فان كان ثلثه
 اربعة نجس اربعة طاهر يصل فيه ولا يصح ان ياتى بالاجل فلا جازت

صلاته وهو نجس ميتين فلا يجوز التحريم حالة المشاء اولى انتهى قوله
 الجواب عندي والسوال فيها نظر اما الاول فلان يجوز التحريم فيما اذا كان الثوب
 النجس والطاهر نصفين انما هو في حالة المضطر انما لا يكون معه ثوب غيرها
 كما مر جوابه وعدم تجديز فيما اذا كانت الميتة والمذكية نصفين انما هو في حالة
 الاختيار كما مر جوابه في شروع الجاهل الصغير ومرج به المعصية بقوله وهذا
 اذا كانت الحالة حالة الاختيار انما في حالة الضرورة فيحتمل التناول في جميع ذلك
 فلا يتوجه المطالبة بالفرق بين المسلمين وراساً لظهور اختلاف حكم حالتي الاختيار
 والمضطر قطعاً واما الثاني فلان ما ذكر فيه لا يقتضي كون حكم الثياب اخف من
 حكم غيرها لان جواز الصلاة في بعض الثياب عند عدم كونها نجسة لزوم اعادة
 الصلاة اذ ان كان انما هو في حالة المضطر كما افصح عنه المصنف بقوله لانه مضطر
 الى الصلاة فيها وكون ما نحن فيه من الغنم بخلاف ذلك انما هو في حالة الاختيار كما
 تحقق فمن اين يثبت كون حكم الثياب اخف من حكم غيرها مطلقاً حتى يصح ان يجعل
 مدار الفرق بين ميتتين المسلمين والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قال رحمه الله
لن توب نجس رطب في ثوب طاهر يابس يظهر من قوله على ثوب طاهر يابس لا يسل
 لعدم ضرورة لا يتنجس وفكر المراجعة في ان كان الثياب هو الطاهر يتنجس لانه ياخذ
 قليلاً من النجس الرطب وان كان الثياب هو النجس والطاهر هو الرطب لا يتنجس
 لان الثياب يابس ياخذ من الطاهر ولا ياخذ الرطب من الثياب شيئا ويجعل على ان
 مراده فيما اذا كان الرطب ينقل منه شيء في لفظه اشاراً اليه حيث نص على حد البطل
 وعلى هذا اذا اشتر الثوب المبلول على محل نجس هو يابس لا يتنجس الثوب لما ذكرنا
 في المعنى وقال قاضي خان في فتاواه اذا نام الرجل على فراش فاصابه شيء ريس وعرق
 الرجل وابل الفراش من عرقه ان لم يظهر اثر البطل في بدنه لا يتنجس بدنه وان كان
 العرق كثيراً حيث اقبل الفراش ثم اصاب تلك الفراش جسده فظهر في جسده يتنجس
 بدنه وكذا الرجل اذا غسل رجله وشي على ارض نجسة بينه كعب فابل الارض من
 بطل رجله واسود وجه الارض لكن لم يظهر اثر تلك الارض في رجله وصلى جازت صلاة
 وان كان بطل الماء في الرجل كثيراً اقبل الارض لكن لم يظهر اثر بطل الارض في رجله وصلى
 به جاز ولو صار وجه الارض طيناً ثم اصاب الطين رجله لا يجوز صلاته شيء على الارض
 النجسة الرطبة ورجليه يابس يتنجس قال رحمه الله تعالى راساً قال رحمه الله
اصرف وزال عنه الدم فاحذ منه مرقة جاز والعرق كالغسل لان النار تاكل ما فيه
 من النجاسة حتى لا يبقى منه شيء فيصير الدم راداً فيطهر بالاستحالة ولهذا اخرجت
 العذرة وصارت راداً ظهرت بالاستحالة كالخمر اذا غللت وكالحذر اذا وقع في
 الحلحة وصار ملحاً وعلى هذا قالوا اذا اتنجس الثوب يظهر في الخارج لا يتنجس الخبز
 وكذلك اذا اتنجست الة الخبز يظهر في الخارج قال رحمه الله تعالى لطان قال رحمه الله
الحرج لرب الارض جاز وان جعل المصرا وهذا عند اي يمينه رحمه الله وقال ابو حنيفة

و لا يجوز فيها لانهما جماعة المسلمين و باي يرضى عنه الله ان صاحب الخراج له حق
 في الخراج فيجوز تركه عليه و هو صفة من الامام و العشر حق الفقراء على الخراج كالزكاة فلا
 يجوز تركه عليه و على قول ابي يوسف الفتوى **قال** رحمه الله تعالى و لو دفع المارص
 المملكة الى قوم **ليعطوا الخراج** جاز معناه ان صاحبها المارص اذا عجز عن زراعة
 الارض و اداء الخراج دفع الامام المارص الى من يجزى المارص اي من جاز المارص للقادرين
 على الزراعة و باخذ الخراج من اجرتها فان فضل شي من اجرتها يدفع الى اصحابها و هم
 ملاك لانه لا وجه لازالة ملكهم بغير رضاهم من غير ضرر و لا وجه الى تعطيل حق
 المقاتلة فتعين ما ذكرنا فان لم يجد من يستأجرها باعها الامام لمن يتدر على الزراعة
 لانه اذا لم يبيعها ينفذ حق المقاتلة في الخراج اصلا و لو باع ينفذ حق المالك
 في الدين و الفوات الى خلف فلا فوات فيتبع هذا تخفيفا للنظر في الجاهلين و ليس
 ان يملكها غيرهم بغير عوض ثم اذا باعها باخذ الخراج المأخوذ من الثمن ان كان عليه خراج
 ورد الفضل الى اصحابها ثم قبل هذا قول ابي يوسف و محمد رحمهما الله تعالى لان عندهما
 القاسي يملك بيع مال الديون بالدين و الثقة و هذا في حنفية لا يمكن ذلك
 فلا يبيعها لكن يامر بالكلها ببيعها و قيل هذا قول الكل و الفرق لا في حنفية بين
 هذا وبين غيره من الديون ان في هذا ضرر خاص و نفع عام و النفع العام مقدم
 على الضرر الخاص و كما ان الخراج متعلق برقبة الارض فصار كدين العبد المأذون
 له في التجارة و دين الميت في التركة فان القاسي يمكن البيع فيها التعلق الحق
 بالرقبة فكذا هذا و ذكر في الفهارس عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان اهل الخراج
 اذا هربوا انشا الامام خريصا من بيت المال و الفكة للمسلمين و انشا دغيا الى
 قوم و اطعمهم على شئ فكان ما ياخذ للمسلمين لان فيه حفظ الخراج على المسلمين و ذلك
 على اربابها فاذا عجز هامة بيت المال يكون بقدر ما ينفع في عمارتها فرضا الامام
 ما عجز بيت المال باي وجه تنهيه **قال** رحمه الله و لو نوى قضاء
 رمضان و لم يمين اليوم **قال** ولو عجز رمضان كقضاء الصلاة و اما ان ينوي
 اولا الصلاة عليه او اخر صلاة عليه معناه لو كان عليه قضاء صوم يوم او اكثر
 من رمضان واحد فقضاء ادا عنه و لم يمين انه عن يوم كذا جاز و كذا الصوم
 و نوى عن يومين او اكثر جاز عن يوم واحد و لو نوى عن رمضان ايضا يجوز
 و كذا قضاء الصلاة يجوز و ان لم يمين الصلاة و يومها و لم ينو اول صلاة عليه
 او اخر صلاة عليه و هذا قول بعض المشايخ و المأخوذ ان يجوز في رمضان واحد
 و لا يجوز في رمضانين ما لم يمين انه صائم عن رمضان سنة كذا على ما بينا و كذا
 في قضاء الصلاة لا يجوز ما لم يمين الصلاة و يومها و ما لم يمين ظهر يوم كذا مثلا
 و لو نوى اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه جاز لان الصلاة عليه تعينت بتعيينه
 و كذا الوقت تعين لكونه اول او اخر فانما نوى اول صلاة عليه و صلى ما يليه
 يصير اول ايضا فيدخل في نيته اول ظهر عليه ثانيا و كذا انما لا ياتياها

و كذا

و كذا الخ و هذا مخلص من ريب المواقف التي فاشته او اشبهت عليه او اورد الشبهل
 على نفسه و الماصل فيه ان الفرض من جماعة فلا بد من تعيين ما يريد اداؤه حتى يترا
 ذمه منه لانه فريضة الفرض لا يتاذى بنية فريضة اخرى فلهذا وجب التعيين بالنية
 و الشرط تعيين الجنس بالنية لانها اشترقت لجميع الاجناس المختلفة و لهذا
 يكون التعيين في الجنس الواحد لئلا يعدم القابلية و التصرف اذا لم يصارف بمحله
 يكون نيته لغوا و يعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب و الصلوات كلها مت
 قبيل المختلف حتى الظهور من مبدئين و العصر من يومين لان وقت الظهر من
 يوم غير وقت الظهر من يوم اخر حقيقة و حكما لان الخطاب لم يتعلق بوقت يجمعها
 بل بدلوكن الشمس و نحوه و الدلوكن في يوم غير الزوال بخلاف صوم رمضان لانه
 متعلق بشهود الشهر بتعلقه في شهر من شهر من شهر فليصم و هو اداؤه لانه
 عبارة عن تعلق يومها بلياليها فلهذا لا يحتاج فيه الى تعيين صوم كذا حتى لو كان
 عليه قضاء يوم بعينه فضاها بنية يوم اخر او كان عليه قضاء صوم يومين قضاء
 ثانيا عن قضاء يومين او اكثر جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضانين او عن رمضان
 اخر حيث لا يجوز عن واحد منها لاختلاف السبب و صار كما اذا نوى ظهرين او ظهر
 عن عصر او نوى ظهر يوم السبت و عليه ظهر يوم الخميس و على هذا اداء الكفارة
 و كما يحتاج فيه الى التعيين في جنس واحد و لو عجز لغاية الاجناس لا بد منه
 وقد ذكرنا كتابها في كفارة الظهار و ذكر في المحيط في كتاب الكفارات نيته التعيين
 في الصلاة لم تشترط باعتبار اذا الواجب مختلف متعدد بل باعتبار اداء مراعات
 الترتيب واجب عليه و لا يمكنه مراعاة الابنية التعيين حتى لو سقط الترتيب بكنة
 الفوات فيكفيه نية لا غير و هذا مشكل و ما ذكره اصحابنا من قاض طاعة و غيره
 خلاف ذلك و هو القصد لما ذكرنا من المعنى و لان الامر لو كان كما قال لجاز مع وجوب
 الترتيب ايضا لامكان صرفه الى الاول اذا لاجب التعيين عنده و لا يفيد قال
 رحمه الله تعالى ابتلع بزاق غريم كثر لو صدقته و الا لا اي ابتلع الصائم ريق غريم
 فان كان بزاق صديقه يجب عليه الكفارة و ان لم يكن صديقه يجب عليه القضاء
 دون الكفارة لان الريق تقاضه النفس و تستغفر اذا كان من غير صديقه فصار
 كالنجس و نجس ما تقاضه النفس و ان كان من صديقه لا تقاضه فصار كالنجس
 و نحو ذلك ما تشبهه الامتن **قال** رحمه الله تعالى **قتل بعض الحجاج** عذبة في ترك
 الحج لان ان الطريق شرط للوجوب و شرط الماراد على ما بينا في المناسك و لا يحصل ذلك
 مع قتل بعض الحجاج في طريق الحج فكان معذرة في ترك الحج فلا يثم بذلك و قد ذكرنا
 مستوفاة في المناسك و ذكرنا الخلاف فيها فلا يفيدها و لكن ان تقول القوله المختار فيها اذا
 كان بينه وبين مكة بحر او كانا الغالب فيه السلامة يجب الحج و الا لا فينبغي ان
 يفرق هنا و يقال انه كان الغالب في الطريق الممنون يجب و الا لا **قال** رحمه الله
 تعذرت من شدي يمينات صرت رغبة لي فقاتل المرأة ثم يفرقت لم ينفذ التكليف

لا هذا ليدل على ما يجب والقول فتوله ثم بعد التثنية من فوق وسكون الواو منها
 أنت وقوله رن بفتح الراء المعجمة وبالفتح ههنا مرة وقوله من بفتح الهمز وبالفتح
 معناه لي وقوله شدي بضم الشين المعجمة وكسر الهمزة في آخر الحروف ياء ساكنة
 معناه صرت وهذه المنظر تنصرف كاللنظ العربي فمصدر شذن والماضي شذى
 والمضارع شذوا إذا أريد ما خبان عن الجميع يقال شذم بكسر الهمزة وزيادة اليا آخر
 للحروف بعدها قال رحمه الله تعالى ولو قال رجلا امرأة حتى يثتار من كذا اندي
 معناه جعلت نفسك في زوجة فقال المرأة في جوابه كذا انديم يعني جعلت وقال الرجل
 بذي رنم يعني قبلت بفتح النون بفتح الهمزة على ما يجب والقول قوله خوشتن
 رابعه نفسك وهو بكسر الخاء المعجمة يكتب بالواو بعدها من غير ان يتلفظ بها وكذلك
 الياء بعد الواو والسين معجمة ساكنة بعدها تاء مشاة من فوق مفتوحة وفي آخره
 مؤنة وقوله رابعه الرابع بعدها الف ساكنة زاء من بفتح التخصيص للاثان بخير
 المقام وقوله كذا اندي بالكاف الصا المفتوحة والراء الساكنة والراء المفتوحة
 والسين المكسورة بعد الالف وبعدها ياء ساكنة وهذا معجمة مكسورة وفي آخره ياء
 اخرى ساكنة وهذه المخطاة تعدي بمعنى الجعل والتصير وقوله كذا انديم كذا لانه
 المتكلم وحده وذلك للمخاطبة وإذا أريد التكلم مع الغير يزداد فيه تاء بعد الهمز ويقال
 كذا انيت وقوله بذي رنم بفتح الهمزة تكون مخروجة من مخارج الفاء وكسر الهمزة
 المعجمة بعدها ياء ساكنة وبعدها واو بعدها فاء ساكنة وبعدها تاء مشاة من
 فوق مفتوحة وفي آخره ياء ساكنة قال رحمه الله تعالى ولو قال رجلا آخر حتى
 خوشتن رابعه من أرزاني واشت معناه هل جعلت ابنتك لاميقة لا يعني فقال
 ابا البنت في جوابه واشت يعني جعلت لا يعتقد النكاح لانه ليس بمشتمل على الميما
 والقول ولا يلزم من جعل ابنته لاميقة لا يثبت حصول العقد بينهما قوله دخلت بضم
 الدال المهملة وسكون الخاء المعجمة وفتح التاء المشاة من فوق وفي آخره واو مهملة للبت
 وقوله بيسر بضم الباء مركبا فالاول لنظا بالوحدة يروي بمعنى لم التخصيص والثاني
 لنظ بيسر بكسر الباء المخروجة مخروجة الفاء وفتح السين المهملة وفي آخره واو مهملة للبت
 قوله أرزاني بفتح الهمزة وسكون الراء وفتح الراء وكسر الهمزة بعدها الف الساكنة وفي
 آخر الحروف ياء ساكنة ومعناه ههنا مع لاميقة وقوله واشت بفتح التاء المشاة وسكون
 الالف وسكون الشين المعجمة والتثنية الساكنة في لغتهم شاذ وكسر التاء المشاة من
 فوق وفي آخره ياء اخر الحروف ساكنة وقوله واشت بزيادة التاء اخر الحروف قبل الهمز
 وهذا قاعلة مطردة عندهم معناه كلام اصنافي مبتدا قال رحمه الله تعالى
 منعت زوجها عن الدخول عليها وهو سكن معناه في نفسها سكون لانها جبت نفسها منه
 بغير حق فلا يجب النفقة لها مادامت على منعه فيتحقق الشغل منها فصار كجسها
 نفسها في منزل غيرها هذا اذا سمعته ومارها الساكنة في منزلها وان كان المنع
 لينكحها الى منزلها لا يكون ناسخا لانه الساكنة واجب لها عليه فكان جسها نفسها

منه بحق فلا تسقط نفقتها الا في التقصير جاز من جهة نصارك اذا جبت نفسها
 لا تنفاه مهرها بخلاف ما اذا جبت بسبب دين عليها او غصبها غاصب وذهب
 لها الا العوات ليس من قبله وبخلاف ما اذا كانت ساكنة معه في منزله ولم
 يمكنه من الدخول لانه يمكنه الدخول كرها غابا فلا يعد منعها قال رحمه الله تعالى
 ولو سكن في بيت الغصب فاستغنت منه لا اي لا يكون ناسخا لانها محقة اذا سكن
 منه حرار قال رحمه الله تعالى قالت كذا اندي مع امك واريد بيتا على حد
 ليس لها ذلك لانه لا بد له من محله فلا يمكن منعه من ذلك قال رحمه الله تعالى
 قالت الزوجة لزوجها من اطلاق ده يعني اعطني طلاقا فقال الزوج واده وكوره كبر
 او قال واده بار وكوره بنوي بتدريد الواو معناه اي الاعتبار للنية وعدمها فان
 نوي بهذه الالفاظ الطلاق وقع وان لم ينوي لا يقع لانه من الكتابات عند هو
 فلا بد من النية قوله واده بفتح الدال بعدها الف ساكنة ومعناه الاعطاء وقوله
 كبر بكسر الكاف الصا وكسر الهمزة في آخر الحروف ياء معناه الاصل مسك ولكن معناه
 هنا افرض وقدرتي يعني قدرتي ان الطلاق قد اعطي قوله كره بفتح الكاف وكسر
 الراء وفتح الدال وسكون الهاء وهداهم منقول من كرهنا الذي هو المصدر ومعناه
 النحل والعمل حاذ بفتح الهاء وسكون الالف والذال المعجمة معناه فيمكن قال رحمه الله تعالى
 ولو قال الزوج واده است وكوره است يقع الطلاق بذي الوقوع او لا اي ولم يقع
 قال رحمه الله تعالى واده انكاره وكوره انكار لا يقع الطلاق وان نوى الوقوع
 والرق بينهما في الاولى اخبارا عن الوقوع يقع الطلاق وفي الثاني ليس باخبار
 لان معنى قوله واده انكار افرض انه وقع او احسب فلا يقع به شيء وانكار بفتح
 الهمزة وسكون النون وفتح الكاف الصا وفي آخره واو مهملة ومعناه افرض وقدرتي
 وفي مراتب تافيات او هم عمر ما يقع الطلاق لانه من الكتابات قوله وي بفتح
 الواو وسكون الياء اخر الحروف بمعنى هي التي هو ضمير الغائب وقوله ما بفتح الهمز والدال
 مقصور ومعناه الاصل وقوله تافيات بفتح التاء والسين المعجمة وبالسين ساكنة بعدها
 ياء مفتوحة اخر الحروف والذال المعجمة ومعناه لا يليق قوله او هم بفتح الهاء والهمز وكسر
 الهاء ومعناه للجميع والمخالف لا يليق في جميع عمرى او مرة عمرى او الى يوم القيمة
 قال رحمه الله تعالى تافيات التاء المشاة من فوق مقصور ومعناه الى القيمة
 والحاصل في معنى هذا التركيب لا يليق بي الى يوم القيمة قال رحمه الله تعالى ولو قال الزوج
 حيله باه كن اقرار بالثلاث اي بوقوع الطلاق الثلاث لانه معناه افعلى حيلة
 النساء مقصودهم بهذا احتيل عندك او عدي ايام عدتك فان هذا عندهم كناية عن
 وقوع الطلاق الثلاث لان المرأة لا تستقل بامور العدة كما ينبغي المأبود وقوع الثلاث
 ولو قال حيله خوشتن كن لا يعني ليس باقرار بالثلاث لان هذا ليس بكناية عن الغلاف
 عندهم بخلاف الصورة الاولى قوله خوشتن بكسر الخاء المعجمة والواو لا يتلفظ بها عندهم
 وبعدها ياء اخر الحروف ساكنة وثنية معجمة ومعناه انت ههنا لانه يعني بغير اخرى عندهم

الموضع قال رحمه الله تعالى ولو قالت المرأة كاذبي ترى بحديثهم معناه وهبت لك المهر
 مراجهك بازاد معناه تخلصا من نزاعك فاحكم على المهر ولا ياي وان لم يطلها لا يستط
 لانه ما اجابها الى سواها وهو الطلاق حتى يسقط المهر قوله ترى بنوع التامينة
 من فوق والرا المقصود معناه لكن وقوله بخيتم بنوع البال الوحدة وسكون
 الحاء المججمة وكسر الشين المججمة وكسر الباء اخر الحروف ونوع الدال المججمة ونوع اخذه
 ميم ساكنة ومعناه وهبت ومصدر وهبت بحديث قال رحمه الله تعالى قال
 المولى عليه السلام يا ابا عبد الله انما عديك لا يفتق لانه ليس يفتق بالعتق ولا كناية
 له بخلاف قوله يا ابا عبد الله لا يفتق لانه يفتق بالعتق ولا كناية
 يفتق قال رحمه الله تعالى ولو قال شخص برمة سوكند است يعني على اليمين ان كان
 يعني هذا الفعل نكح يعني لا اضل هذا اقرار باليمين بالله تعالى لانه اجتمع عن معناه
 على ترك هذا الفعل فيكون اقرار باليمين متى فعل بحيث لا يمينه وتكون الكفارة
 وقوله بر بنوع البال الوحدة وسكون الدال ترى بمعنى على وقوله من بنوع الميم وسكون
 الذوق ومعناه انا وقوله سوكند بنوع السين المهملة وسكون الدال ونوع الكاف الصها
 وسكون الباء اخر الحروف ونوع اخره نغما ساكنة ايضا يودي معنى هذا وقوله كاذبا كاذبا
 وسكون الالف والدال وهما من الفعل وقوله نكح مضارع معني لا الف الفوق
 في اوله حرف النفي ونكح معناه لا اضل لمتكلم وحده واستقامة من كونه الذي هو
 المصدر فالماضي كذب والتكلم وحده ومع الغرض كينم بزيادة اليا قبل الميم قال رحمه الله
 ولو قال شخص برمة سوكند است قلت ذلك اي هذا القول كذبا لا يصدق لانه اجتمع
 عن يمين منقولة وقوله بعد ذلك قلت ذلك كاذبا رجوع عنه فلا يصدق قال
 رحمه الله ولو قال مرا سوكند خاتراست انكار نكح معناه انا ما له يمين الثلاث
 ارقال اضل هذا الفعل بهذا اقرار باليمين بالطلاق لانه يمين معناه على العرف وفي
 العرف يكون بالبنت عن المرأة يقال بنتي قالت كذا يكون نكاحه عن المرأة فتقوله
 خاتراست للبنت وكفى به عا امرأة وبقية الفاظه منوها قال رحمه الله تعالى
 قال المستري لبيبا بها باراد معناه وفاتن فقال البايح برمة يكون ضحيا
 للبيح الذي كان بينهما لاما استداده النكاح ورده منه للمعد قوله بها بنوع الباء
 الموحدة والها المقصود ومعناه النكاح وقوله بازده بنوع البال الوحدة وسكون
 التالف وكسر الدال المهملة وسكون الهمزة اعط معناه اعط وقوله بر معناه اعط قال
 رحمه الله تعالى المتعارف فيه لا يخرج من يد ذي اليد الم يبرها المدعي اي اذا
 ادعا عقارا لا يكتفي بذكر المدعي انه في يد المدعى عليه حتى يقره دعواه حتى يبرها
 انه في يده او يعلم القاضى في الصحيح لا يبدى المدعي عليه لانه لا بد منه لغير الدعوى
 عليه وهو شرط فيها ويحتمل ان يكون في يد غيره بواقعة البينة تتقضى بتمه الوا
 فيتقضى القاضى عليه باخراجه من يده تحقق يده بخلاف المنقول لانه اليد فيه
 مشاهدة فلا يحتاج الى اثباتها بالبينة فاقيل هذه مكررة مع قوله في كتاب

الدعوى ولا يثبت المكذبة العقار يتصادقها بل بينة او علم قاض بخلاف المنقول قلت
 لا تكرار لان تلك بالنظر الى البينة وهذه بالنظر الى القاضى هل يمكن اخراجهما
 من يد ذي اليد قال رحمه الله تعالى بمقاراة ولاية القاضى لا يصح تضاده
 فيه لانه لا ولاية له في ذلك المكان وقد اختلف المسايخ هل يثبت المكان او ان قيل
 يثبت المكان وقيل يثبت الماهل حتى لا ينفذ تضاده في غير ذلك المكان على من
 اعتبر المكان ولا في غير ذلك الماهل على من اعتبر الماهل واما خروج القاضى من المحلية
 من المصطفى وان خرج وحده لم يخرج تضاده هذا يعني ان يكون على قول من اعتبر
 المكان لانه التضامن اعلام الدين فيكون المصطفى فيه كالجمعة والعديد وعن
 ابي يوسف اما المصطفى بشرط فيه واليه اشار محمد بن كمام ادب القاضى
 فقال اما المصطفى لسقوط التضامن في الخلاصة والصحيح ان اعتبر الماهل لا المكان
 حتى لا يقضى على الماهل والمقاراة في غير ولايته نفذ وعليه عمل القضاة المات
 قال رحمه الله تعالى اذا قضى القاضى في حادثة بينة ثم قال رجعت
 قضاي او بدالي غير ذلك او وقعت في بليس السهود او بطلت حلي ونحو ذلك بعض
 ذلك والنصا ما من ان كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة لانه لا يراه الاذل
 قد خرج بالمضا فلا ينفق بالاجتهاد مثله ولا يملك الرجوع عنه ولا ابطاله
 لانه تعلق به حق الغير وهو المدعي الم ترى ان الشهادة لما اتصلت بالمضا
 لا يصح رجوعه ولا يملك ابطالها لما ذكرنا فكذا المضا وقال الشعبي كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يتقضى بالمضا ثم ينزل القرآن بغير الذي مضى بخلافه فلا
 يرد تضاده وقال صاحب المحيط وهذا يدل على ان القاضى اذا قضى بالاجتهاد في
 حادثة لا يفي بها لم يحول عن رايه فانه يتقضى في المستقبل باهوا حقا عنده
 ولا ينفق المضا الذي قضى بالراي لانه لم يتقضى بالقران بعد فهذا اولى بخلاف
 ما اذا قضى بالاجتهاد في حادثة ثم يتقضى بخلافه فانه ينفق ذلك التقضى والفرق
 ان النبي عليه السلام حال ايضا بالاجتهاد كان بالاجتهاد في محل معينه فخرج وصار
 ذلك شريعة له فاذا نزل القرآن بخلافه صار ناسخا لتلك الشريعة قال
 رحمه الله تعالى خبا قوما ثم سال رجلا عن شيء فاذ به وهم يرونه ويسمعون كلامه وهو
 لا يراهم جازت شهادتهم عليه بذلك الما قدر لان الما قدر موجب بنفسه وقد علموه وهو
 يكفي في اداء الشهادة قال رحمه الله تعالى الما شهد بالحق وهم يعلمون وقال عليه السلام
 اذا علمت مثل الشئ فاشهدوا لا تدع قال رحمه الله تعالى وان سمعوا كلامه
 ولم يروه لا ياي لا يجوز شهادتهم لان النعمة تشبه النعمة فيجوز ان يكون المقر غير
 فلا يجوز لهم ان يشهدوا عليه مع الاحتمال الما اذا كان داخل البيت وعلموا انه ليس
 فيه احد سواه ثم جلسوا على الباب وليس للبنت مكان يخرج ثم دخل رجل فسمعوا اقرار
 الداخل ولم يروه وقت الما قدر لان العلم حصل لهم في هذه الصورة فجاز لهم ان
 يشهدوا عليه قال رحمه الله تعالى باع عقارا ببعض اقراره حاضر يعلم البيع ثم

ادعى لا تسع دعواه اطلق القريب هنا وفي فتاوى ابي الليث عنه فقال لو باع
عقارا وابنه او امراته حاضر يعلم به وتصرف المشتري فيه زمانا ثم ادعى الابن انه
مكدر ولم يكن ملكا ابية وقت البيع انتفى ببايعهم الله على انه لا تسع مثل هذه
الدعوى لان حضور عند البيع وتركه فيما يصح اقراره بانه ملك الباع وانه
لا حيلة في البيع وجعل سكوت في هذه الحالة كالاقرار قطعا لا يطالع
الفاصل لاهل العصرية الاضرار بالناس وتقيدهم بالقريب يقتضي جواز ذلك بغير
التقريب وقال في الخلاصة والماض انها تسع من القريب وغيره وذكر في الهداية
في كتاب الكفالة قبل النفل في الضمان فقال وفي باع دار وكفل عنه رجل بالدار
منه تسليم لان الكفالة لو كانت مشروطة فيه فالمراد بها الحكم بالبيع وترغب
المشتري فيه اذ لا يرغب فيه بدو الكفالة فنزل منزلة الماقدار بملك الباع
ولو شهد رجل ولم يكفل لم يكن سيما وهو على دعواه في البيع فيما يقول ثم بالدعوى
يسمى في متفق ما تم من جهة غير وان لم تكن مشروطة لان الشهادة لا تكون مشروطة
في البيع ليست بشرط فيه ولا هي باقرار بالملك لان البيع مرة يوجد من المالك
وتارة من غيره ولعله كتب بحفظ الحادثة بخلاف ما تقدم قالوا اذا كنت في السكن
باع وهو يملكه او باع بيما بانا وهو كسك شهد بذلك وهو تسليم الما اذا كتب
الشهادة على اقرار المتعاقدين ولو باع ضعفة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى اولاده
لا تسع دعواه للتناقض لان اقراره على البيع اقرار منه وان اراد تخليف المدعى
عليه ليس له ذلك وان اقام البينة على ذلك قبل قبيل لان الشهادة على الوقف
قبل من غير عوى لانها في باب الحجة فاذا قبلت انتفى البيع وقبل لا قبل
وهو اصوب واحوط لانه باقامه البينة ان الضيقة وقف عليه يدعى بتأدي
البيع وحقق نفسه فلا تسع للتناقض وقال في الجامع الصغير اذ البيع متنا
انما يبين يديه وهو ينظر لا يبيع سكونه يحل الرضا والسخط وقال ابن
ابي ليلا سكونه يكون اجازة منه للبيع وفي جامع النصولين والصحيح ان سكونه
لا يكون سليما لاحتمال انه انما سكت لنية شهاده او كان القاض لو خام عنه
لا يقضى له لما علم من حال القاض قال رحمه الله تعالى وهي مهرها تزوجها
فانت تطالب مهرها بمهرها وقالوا كانت الهبة في مهرها وقال في الهبة الضيقة
فالقول له اي الزوج والقبول ان يكون القول للهبة لان الهبة حادثة والمهر
متصادف اليه اقرب الاوقات ووجه الاحتجاج انتم انتقموا على سقوط المهر عن الزوج
لان الهبة في مرض الموت تفيد الملك وان كانت للوارث الا ترى ان الرضا اذا وهب
عبد الدارته فاعتقه الوارث او باعه بعد تصرفه ولكن يجب عليه الضمان ان مات
المورث في ذلك المهرن رد الوصية للوارث بمقتضى ما كان فاداسقط عنه المهر
بالاتفاق فالوارث يدعي المهر عليه والزوج ينكره والقول قول للمكر قال رحمه
الله تعالى اقربين او غيرهم ثم قال كاذبا فيما اقررت حلف القرلة على ان المهر كان

كاذبا فيما اتدبه وليست بمطل فيما تدعيه وهذا قول الجمهور وقالوا لا يحل لان الاقرار
حجة ملزمة شرعا فلا يصار معه الى اليقين كالبينة بل ادلى لان احتمال الكذب فيه
ابعد لتصرفه بذلك ووجه الاحتجاج ان العادة جرت بين الناس انهم يكتبون السكن
اذا ارادوا الاستدانة قبل الماخذ ثم ياخذون المال فلا يكون الاقرار دليلا وكذا لو
ادعى وارث المقر بحلف المقر له على كذا لان الوارث ادعى الجزاء الذي في يد المقر له
فاليمين على العلم انما يعلم انه كاذب فيحلف وعليه الفتوى لتغير احوال الناس وكثرة
الخداع والخبائات وهو يتصرف بذلك والمدعى لا يضر اليقين ان كان صادقا بصادق
اليه قال رحمه الله تعالى لو قال لا خير وكنتك بيع هذا فسكت صارا وكذا لان
سكوتك وعدم رده من ساعته دليل على القبول عادة ونظم هبة الدين من عليه
فانه اذا سكت صحت الهبة وسقط الدين لما بينا وان قال من ساعته لا قبل بطل
وبقي الدين على حاله وكذا لو قال جئت ارضي عليك وقفا فسكت صحت ولو قال
لا قبل بطل وقال المناصري الوقف كما يبطل بقوله لا قبل لانه وقف لله تعالى
ولا يشبه ان يكون هذا قول ابي يوسف لما عرف من اصله انه يصير وقفا بمجرد قوله
وقفت واري قال رحمه الله تعالى وكلمها بطلانها لا يملك عن لها لانه بين من
جهته لما فيه من معنى اليقين وهو يتعلق بالطلاق بغيرها ولا يصح الرجوع عن
اليقين من جهتها لان الوكيل هو الذي يعمل بغير وهي عاتلة لنفسها فلا تكون وكيله
بخلاف الما جيني قال رحمه الله تعالى وكنتك بكذا على اني متى عزلتك فانت وكيلي
يتولى عزله عزلتك ثم عزلتك اي يتولى عزلتك لان الوكالة يجوز تسليمها بالشرط
ينجوز تسليمها بالعدل عن الوكالة فانه عزله انزل عن الوكالة المخترع ونحو ما قلناه
فصار وكيله جديا ثم بالعدل الثاني رجوع عن الوكالة الثانية قال رحمه الله
ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلت عن المخترع
وقيل يقول عزله كل وكنتك فانت معزول لانه كلما صار وكيله انزل فيحصل
بمقصوده بذلك والاول اوجه قال رحمه الله تعالى فمن بدل الصلح شرط ان كان
دينا بدين يفي بما يستحقه الدائن بمقدار الدين وهو ما يحل على العاوضة فاذا
حل على العاوضة صار مرفقا او بيما وفيه لا يجوز الا تتوافق عما الدين بالدين
لهمنية عليه الصلاة والسلام عما الكافي بالكلية وقد بيناه من قبل في كتابنا الصلح
وغيره قال رحمه الله تعالى والا انا ان لم يكن دينا بدين لا يشترط قبضه لان
الصلح اذا وقع على عين مستغن لا يتقرب بياح الذمة بخلاف الافتراق عنه وان
كان مال الربا كما اذا دفع الصلح عند شمر بعينه في حنيفة في الذمة وقد بيناه
من قبل قال رحمه الله تعالى ادعى رجل على صبي دارا فصلحه ابوه على مال الصبي
فان كان للمدعي بينة جاز ان كان بثل القيمة او اكثر ما يتقرب بالتسوية لان
للصبي فيه منفعة وهي سلامة العين له لانه لو لم يصالح يستحق المدعي فيقتدر المثل
ويقدم ما يتقرب فيه عادة لانه لا يمكن التمسك عنه قال رحمه الله تعالى وان لم يكن

للدعي بينة اذ كانت غير عادلة لا ينبغي لانه يكون متبرعا بالالصي بالصالح
لا شتر باله لانه لم يثبت المدعي شيئا من مال لولا الصلح فلا مستغنة للصحة هذا
الصلح بل فيه ضرر فلا يجوز لان الولاية نظرية قال الله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم
إلى التي هي أحسن وان كان الأب هو الذي للصغير والبينة كيف ما كانا لانه
لم يثبت للصبي فيما ادعاه الأب له مكن ولا معنى للكن وهو التكن من المأخذ فكا
مخلصا وان كان له بينة عادلة لا يجوز الأب المثل داخل قدر ما يتقارب فيه لانه
صار في معنى المكن لتكنه من المأخذ بالبينة العادلة وهو الأب في هذا كالأب
لانه قائم مقامه قال رحمه الله تعالى لو قال بالبينة في بيوتهن أو شهادته في
شهادته تقبل ومعنى المأخذ ان يقول المدعي ليس لي بينة على دعوي هذا الحق ثم
جا بالبينة تقبل لان التوفيق بينهما يمكن بان كانت له بينة نسي ثم تذكرها
بعد ذلك او كان لا يعلمها ثم علمها وعن ابن خزيمة انها لا تقبل لانه الذب بينة
ومعنى الثاني ان يقول ان هذا لا شهادة لي لغلان عندي في حق له ثم يشهد
له به تقبل شهادته لانه يقول نسيت وكذا اذا قال المدعي ليس لي عند فلان
شهادة ثم جاء به شهيد له يقبل شهادته روي ذلك عن ابن خزيمة لانه يحتمل ان
يكون له شهادة قد نسيها ولم يعلمها ثم علمها ولهذا القول لا علم لي حقا على فلا
ثم اقام البينة ان له عليه حقا يقبل لامكان التوفيق بخلاف ما اذا قال
ليس لي عليه حق ثم ادعى عليه حقا حيث لا يسع دعواه لان المناقضة بين
المقران والدعوى ثابتة فلا يمكن التوفيق بينهما وبقي الحجة في هذا كغير
الشهادة لا ينبغي الحق حتى اذا قال لا حجة لي على فلا شرف قال لي حجة تقبل لانه
يقول نسيت ولو قال هذا الدار ليست لي او قال ذلك لعبد ثم اقام بينة ان
الدار والعبد له تقبل بينته لانه لم يثبت باقرار حقا لاحد وكل اقرار لم يثبت
به لغير حقا كان لغوا ولهذا يصح دعوى الملاح عن نسب ولد نفي لمكانه
نفيه لانه حين نفيه لم يثبت به حقا لاحد قال رحمه الله تعالى لا امام الذي
ولا الخليفة ان يتبع انسانا في الطريق الجاد فان لم يضر بالمان حاله قطاع
لان الامام ولاية التصرف في حق الكفاية فيما فيه نظر للمسلمين فاذا ارى في
ذلك مصلحة لم كان له ان ينقل من غير ان يلحق ضررا باحد المومنين انه اذا اراد
ان يدخل بعض الطريق في المسجد او بالمكس وكان في ذلك مصلحة للمسلمين
كان له ان ينقل ذلك ولا امام الذي ولا الخليفة بمنزلة الخليفة لانه ناييه
فكان فيه مثله قال رحمه الله تعالى من صادر السلطان ولم يبين بيع ماله
فباع ماله بيعي جاز ليس لانه لم يكر على البيع وانما باع باختيار غاية
الامر انه صادر مجبا الى بيعه لا يقال لما طلب منه ذلك فقد اكرهه لانه يقول
لا يجب الماكراه كالمدين اذا اوصى بالدين فباع ماله ليعتض بئنه دينه فانه
يجوز لانه باعه باختياره وانما دفع الكرم في المايقا لا في البيع وقد تقدم مثله

في التصغير وفي الفتاوى لو ادخل نفسه في مال السلطنة ثم اكرهه على بيع ماله لا يكون
اكراهيا لانه لا دخل باختياره مع علمه ان السلطان اذا اناخر له مال يبيع داره
واحتجته صار راضيا بما يترتب على الدخول فلا يكون اكراهيا قال رحمه الله تعالى
خوفها بالضرب حتى وهبه مدها لم يبع ان قدر على الضرب لانه مكرهه عليه اذا اكرهه
على المال يثبت بحقه لانه التراضي شرط في ملكك الاموال والرضى ينتفي بحقه فلا يبع
قال رحمه الله تعالى وان اكرهها على الخلع ومع الطلاق ولا يقطع المال لانه الطلاق
الكرم واقع ولا يلزمها المال به اذ الرضى شرط فيه على بينة فقل في كتاب الكراه
قال رحمه الله تعالى ولو اختلفت انسانا على الذبح باليمن ثم ذهبت اليه للذبح
لا يبع لانه معلق به حق المحتال على مثال الرهن وكان اسعة للغيرا عند موتها
فقد يتصرف فيها فيه مضار كالباع الموهون او ذهبه قال رحمه الله تعالى اخذ بينا
في ملكه او بالبيعة من ماله حايط جان وطلب تحويله لم يجبر عليه وان سقط
الحايط منه لم يضمن لانه تصرف في خالص حقه ولان هذا سبب وبه لا يجب
الضمان لما اذا كان مستعدا كوضع الحجر على الطريق واتخاذ ذلك في ملكه ليس يتعد
فلا يضمن قال رحمه الله تعالى عمر دار زوجته بماله باذنها فالعانة لها في النفقة
دين عليها لان المكن لها وقد مر امرها بذلك فيستقل المكنل اليها فيكون كالمها هي
التي عمرت فيبقى على ملكها وهو غير متطوع في الاتفاق فيرجع عليها الصحة امرها
فصادر كالما مود بقاء الدين قال رحمه الله تعالى ولغنه بلا اذنها فله اي
اي اذا عمرها لنفسه من غير ان المرأة كانت العانة له لان الالة التي بين لها ملكه
فلا يخرج عن ملكه بالبناء من غير رضاه فيبقى على ملكه ويكون غاصبا للعرضة وشاغلا
مكن غير ملكه فيعبر بالتمتع ان طلقت زوجته ذلك قال رحمه الله تعالى ولها
بلا اذنها فالعانة لها وهو متطوع اي اذا عمرها لها بغير اذنها كان البناءا وهو
متطوع بالبناء فلا يكون له الرجوع عليها ولا ولاية له في ايجاب ذلك قال رحمه الله
ولو اخذ غريمه فزعه اسان من يده لم يضمن اي لا يضمن الناذع اذا هرب بالغريم
لان النذع تسبب وقد دخل بينه وبين ضياع حقه فاعل مختار وهو هو
فلا يضاف اليه التلف كما اذا قيد العبد فابق فان الحال كما يضمن لان التلف لغير
يحصل بفعله وانما حصل بفعل العبد وهو مختار وكذلك اذا دل السارق على
مال الغير فان دلالته لا تجب عليه ضمان لان التلف حصل بفعل السارق لا بدالة
وكن امكن هاربا من عدو حتى قتله العدو فان الممسك لا يجب عليه الضمان
فكذا هذا قال رحمه الله تعالى في يد مال انسانا فقال له سلطان ادفع الي هذا
المال والمال قطع يدك او اضربك حتى تدفع لم يضمن اي لم يضمن الدافع لانه مكره
عليه فكافة الضمان على المكره او على المأخذ بما شا المالك اذا كان الاخذ مختارا والا
فعل الكرم فقط قال رحمه الله تعالى وحي منجلا في الصخرة ليعيد به حمار حسن
مسمى عليه فجاء في اليوم الثاني ووجد الحمار مجروح ميتا لم يبر كل لانه الشيطان

يذبحه انشا او يحرقه ويذود ذلك لايجل وهو كالطبخة والتردية حتى لو وجد
 ميتا من ساعته لايجل لعدم شرطه **قال** رحمه الله تعالى كونه من النساء الحيوانية
 والعدو والمراة والدم المسفوح والذكر الماروي او زاعي عن اصل عن مجاهد
 قال كونه رسول الله صلى الله عليه وسلم من النساء الذكر والمثنيين والقبل والعدو
 والمراة والمسانة والدم فلا يذبحه الدم حرام وكره السنة ذلك لقوله تعالى
 حرمت عليكم الميتة والدم وكره ما سواه لانه ما استخفبه الا نفسه وذكره وهذا معنى
 سب الكراهة لقوله تعالى ويحرم عليكم الجاني وروي ان ابن عمر رضي الله عنهما سئل
 عن القنفذ ثلاثا قل لا اجد فيما اروي الى محرم على طاع الماية فقال شيخه عنده
 سمعت ابا هريرة يقول ذكر القنفذ عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال خذ من
 الجاني **قال** رحمه الله للقاضي ان يترقى مال الغائب والاطل والقطعة
 لانه قادر هذه المسئلة تكررت مع قوله في كتاب القاضي الى القاضي ويعرف
 للقاضي مال التيم ويكتب الصك بخلاف الباب والوصي والمستقط لانهم عاجزون
 عن استخلاصه فيكون تضييعا الا ان المستقط اذا انتد للقطعة ومضى مدة
 الشد يبيح ان يجوز له الاقتراض من الغنى لانه لو تصدق به عليه في هذه الحالة
 حاز في القرض اول **قال** رحمه الله تعالى صبي حشفة ظاهر بحيث لو را
 انشا ظنه بخفي ناك لا يتطوع جلده ذكره الاستفاد بترك كسب السلم وقال اهل
 النظر لا يطبق المحتان لان قطع جلده ذكره لتكثف الحشفة فانه كانت الحشفة
 ظاهرة فلا حاجة الى القطع وان كان يورى الحشفة يتطوع الفضل ولو خفي ولم يقطع
 الجلدة كلها ينظر ان قطع اكثر من النصف يكون ختانا لانه لا اكثر حكم الكل وان
 قطع النصف فما دونه لا يعتد به لعدم الختان حشفة وحكما والاصل ان
 الختان سنة كما جازية الخبر وهو من شأير الاسلام وخصايصه حتى لو اجتمع
 اهل بلد على تركه يحاط بهم الامام فلا يترك الا للضرورة وعند الشيخ الذي لا يطبق
 ذلك ظاهر في تركه **قال** رحمه الله تعالى **ودقة** سبع سنين اي وقت الختان
 سبع سنين وقيل لا يخفى حتى يبلغ لانه الختان للطهارة ولا طهارة عليه فبذلك
 ايلا ما قبله من ضرورة الحاجة وقيل اقضاء اثني عشر سنة وقيل سبع سنين وقيل
 وقت عشر سنين لانه يرمى بالصلاة اذا بلغ عشر القصار وتخلط بالجنابة الى
 الختان لانه شريع للطهارة وقيل ان كان قويا يطبق الم الختان يحن والملا وهو
 اسبه بالشفة وقال ابو حنيفة لا علم لي بوقته ولم يروى عن ابي يوسف ومحمد في شيء
 وان الشايع اختلاف فيه وختان المرأة ليس بسنة وانما هو مكرمة الرجال لانه الذي
 للجماع وقيل سنة والاصل ان اتصال الم الى الحيوان لا يجوز شرعا المصالح
 تعود اليه وفي الختان اقامة السنة ويمود اليه ايضا صلحة لانه جلة في
 الحديث الختان سنة يحارب على تركها ويحصل للصغير به فرجة وغيره من المرات ولذا
 يجوز ثقب اذا البنات المطفال لانه فيه منفعة للزينة وكان يفعل ذلك

في وقته صلى الله عليه وسلم الى يوسنا هذا من غير كبر والحامل لا يتعل ما يضرب بالولد ولا يضر لها
 ان تحتم لم يتحرك الولد فاذا تحرك فلا يلزم ما لم يقرب الولادة فاذا اقرب فلا تحتم لانه
 يضر واما الفصد فلا يتفعله مطلقا مادامت حلي لانه يخاف على الولد منه وكذا
 يجوز فصد النمايم وكما وكل علاج فيه منفعة لها وجان قتل ما يضره الهام كالكلب
 المعقور والهرق اذا كانت تاكل الحما والدرجاج لادالة الضرر وبذبحها ولا يضر لها
 لانه لا ينفذ فيكف تغذيها لها بلا فائدة **قال** رحمه الله تعالى والمباقة بالز
 والاكل والرجل والري جازية لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق المني خف ورجل خاف
 واذا روى رسول الله صلى الله عليه وسلم سلمة ابن الاكوع ان سابق رجلا كان لا يسبق
 ابلا فبقت سلمة ابن الاكوع وقال الذهري كانت المسابقة بين اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بالخيل والركاب والاولى والى العرب يحتاجون الى رياضة
 خيلهم وانفسهم والقيام للكلب والفرس مباح **قال** رحمه الله تعالى وهو شرط العمل
 من الجانبين **قال** رحمه الله تعالى لانه احد الجانبين لما روي عن عمر رضي الله عنه
 ان النبي صلى الله عليه وسلم سبق بالخيل وراعي ومعنى شرط العمل من الجانبين ان يقول
 ان سبق فذلك علي كذا وان سبق فديني علي فذلك كذا وهو قار فلا يجوز
 لانه القار من الفرس التي يزداد تارة اخرى وفي القار قار لابل كل واحد من القارين
 من يحول ان يذهب ماله في كل واحد منها فصار قارا وهو مرام بالنهي ولا كذلك
 اذا شرط من جانب واحد بان يقول ان سبقني فلك على كذا وان سبقتك فلا يكون
 لي عليك فلا يكون فيها وانما في ادوها يمكن الزيادة وفي الماوي النقصان فلا
 يكون مقارعة لانه المقارعة مفعلة منه فيقتضي ان يكون من الجانبين وانما لم تكن
 في معناه جانا مستحقا لما روينا والعين انه لا يجوز لما فيه من تعليق التملك
 على الخطر ولهذا لا يجوز فيما عدى المربعة المذكورة في الكتاب وان كان العمل
 مشروطا من احد الجانبين وفي الحديث اشارة اليه لانه خصص هو آية والمراد
 به الاحتياق بالعمل لانه الاحتياق بلا جعل يجوز في كل شيء ولا يمكن الاحتياق بشرط
 فيه العمل لانه واحد وهو التعلق بالخطر لا غير فليس بمثل له حتى يتكس عليه وشرطه
 ان تكون ما يتحمل الفرس وكذا شرطه ان يكون في كل واحد من الفرس احتمال البق
 اما اذا علم ان احدهما سبق لاحالة فلا يجوز لانه انما جاز الحاجة الى الرياضة على
 خلاف العينين وليس في هذا ايجاب الكال للفرس على نفسه بشوا منفعة فيه فلا
 يجوز ولو شرط العمل من الجانبين وادخلنا ثانيا بجللا جازا اذا كانا فرس العمل
 كغير الفرس كما يجوز ان يسبق اديبق لاحالة والاملا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم
 من اراد فلهما بين الزين وهو لا يماي ان يسبق فلهما فادخل فرسا بين
 فرسين وهو ما ان يسبق فلا يلزم به رواه احمد وابوداد وغيرهما وصورة ادخال
 العمل ان يقول للثالث ان سبقتنا فالاملا لكن وان سبقناك فلا يني لنا
 عليك ولكن الشرط الذي شرطاه بينهما وهو انما يسبق كان له العمل على حبه

باق على حاله واذا ما غلب المال المنعوط له من صاحبه وانما جاز هذا لان الناس
 لا يفرحون على التقارب كلها تطعا ودينيا وانما يحتمل ان ياخذوا ولا ياخذوا فخرج بذلك من
 ان يكون غمرا فصار كما اذا سطر من جانب واحد لاني ان كان هو الذي يتوحي فيه
 الجاهل في احتمال العزاة على ما بيناه ولو قال واحد من الناس جماعة من الفريسيين
 او للاشيء مما سبق فله كذا من مال نفسه او قال للراية من اصاب الهدف فله
 كذا جاز لانه من باب التمثل فاذا كان التمثل من بيت المال كالسلب ونحوه يجوز
 فما ظنك بما ليس له فصار ما في السبق اربعة ثلاثة منها جائز وواحد
 منها لا يجوز وقد ذكرنا المجمع ويعرف ذلك بالتأمل وعلى هذا للمنفعة اذا تنازع
 في المسائل وشروط المصيب منهم جلا جان ذلك اذا لم يكن من الجاهلين على ما ذكرنا
 في الحيل لان الحق يجمع الكل اذ العلم في الثانيين يرجع الى قوة الدين واسمى
 كلمة الله تعالى والمراد بالجهل ان لا يكون في باب المسابقة الجاهل لان الاستحقاق من
 لواضع المخلوع في الدين لا يخبر القاضي ولا يفتي عليه به وقد قدسنا ذلك فيما
 تقدم **قال رحمه الله تعالى** ولا يصل على غير الانبياء والملائكة الا بطريق التبع
 لان الصلاة من التظيم ما ليس في غيرهما من الدعوات وهي زيادة الرقة والوقار
 من الله تعالى ولا يليق ذلك ما يتصور منه الخطا والذنب وانما يدعاه بالعرف
 والغفر والتجاوز وقوله لا يتعبان يقول اللهم صلى على محمد وآله وصحبه وسلم
 لان فيه تظيم النبي صلى الله عليه وسلم واختلاف في التزم على النبي صلى الله عليه وسلم
 بان يقول اللهم ارحم محمدًا قال بعضهم لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على التظيم مثل
 الصلاة ولهذا يجوز ان يدعى بهذا اللفظ لغير الانبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام
 وهو مرجوم قطعا فيكون تحصيل الجاهل وقد استخفنا عما هذه الصلاة
 فلا حاجة اليها وقال بعضهم يجوز لان النبي صلى الله عليه وسلم كان من اشوق العباد
 الى مزيد ربه الله تعالى وسعناها مع الصلاة فلم يوجد ما يمنع ذلك ثم المولى
 ان يدعو للصلاة بالرضى يقول رضى الله عنهم لانهم كانوا يابوا للعداء في طلب
 الرضا من الله تعالى ويجهلون في فعل ما يرضيه ويهتدون بالحق في الابتلاء
 من جهة الله تعالى والرضى هو الحق بالرضا وغيرهم لا يحق ادناهم ولو اتفق مثل
 الارض ذهبها ولما بين بالرضى يقول رضى الله عنهم ولما بينهم بالخوف والتجاوز
 يقول غفر الله لهم وتجاوز عنهم ككثرة ذنوبهم ولعله اهتدوا بالامر الدينية
قال رحمه الله تعالى ولا يعطى باسم النبي ذنبا ولا يجوز ان يهدي الهدايا
باسم هذين اليومين حرام ولكن وقال ابو حنيفة الكبير رحمه الله لو ان رجلا عمل له
 ثوبا فمسين سنة ثم جاء يوم النيروز واهدى الى بعض المشركين بيضة يريد تظيم
 ذلك اليوم فقد كفر وجب عليه وقال صاحب المجمع الاصفر اذ الهدى يوم
 النيروز الى مسلم ولم يرد به تظيم اليوم ولكن على ما اعتاد به الناس لا يكون
 ولكن ينبغي له ان لا يفعل ذلك في ذلك اليوم خاصة ويغسله قبله او بعد كيلا

يكون

يكون تيمنها باولئك القدم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من تشبه بقوم فهو منهم
 وقال في المجمع الاصفر رجل اشترى يوم النحر ثوبا تشبه الكفرة فيه لم يكن
 يشتره قبل ذلك ان اراد به تظيم ذلك اليوم كما تظمه المشركين كقولنا ان اكل
 والشرب والنسج لا يكره **قال رحمه الله تعالى** والله يلبس القلائد لما روي
النبي صلى الله عليه وسلم كان له فلا تنس يلبسها وقد روي ذلك في المجمع قال
 رحمه الله تعالى وذهب لبس السوار وارسال ذنب العامة بين الكثنين الى وسط الظهر
 لان محمد رحمه الله ذكر في السير الكبير في باب الغنائم حديثا يدل على ان لبس السوار يجب
 وان من اراد ان يجرد اللثام العامة ينبغي له ان ينقضها كغيرها فلو كان ذلك حراما
 من رفعها عن الناس والقيام في الارض دفعة واحدة وان المسحب ارسال العامة
 بين الكثنين واختلاف في مقدار الذنب قيل شبر وقيل الى وسط الظهر وقيل الى
 موضع الجلوس وكذا محمد رحمه الله يعم العامة السوداء فقلت عليه يوم استخرج
 بنتت تنظر الى وجهه وهي تتجهم فقال لها ما شئت فقل اني انجب من يافن
 وجهك تحت سواد عمامتك فوضعها من راسه ولم يعمم بالعامة السوداء بعد ذلك
 ويستحب للرجل ان يلبس احد الثياب وكان ابو حنيفة يامر اصحابه بذلك ويلبس
 باربعية دينار واما الله تعالى الزينة بقوله قل من حرم زينة الله التي اخرج
 لعباده وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى اذا انعم على عبدا حب ان يرى ما اراد
 نعمة عليه وقد فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه وآدمته الف درهم وربما
 قام الى الصلاة وعليه ردا مائة اربعة آلاف درهم **قال رحمه الله تعالى**
 وللبس العام ان يتقدم على الجاهل لانه افضل منه قال الله تعالى هل يتوحي
 الذي يلهو والذين لا يعملون وهذا مقدم في الصلاة وهي احدى اركان الاسلام وهي
 تامة الايمان وقال الله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم والمراد
 باولي الامر العلماء في امور القواين والمطامير وما تقدم وكيف لا يتقدمون والصل
 درة الامانة عليهم الصلاة والسلام على ما جاء به السنة **قال رحمه الله تعالى**
 ولحافظ القراءة ان يحتم في كل اربعين يوما لان المقصود من قراءة القرآن فهم ما فيه
 والاعتبار بما فيه لا مجرد التلاوة قال الله تعالى اخلا يتدبرون القرآن على قلوب
 او ينظرون فذلك يحصل بالتدبر والتفاني في المعاني فقدر الختم اقله باربعين يوما
 كل يوم حزب ونصف وليني حزب او اقل والله اعلم **كتاب الفرائض**
 اعلم ان علم الفرائض الواجب يحتاج اليه ككثرة ما سمع به الملوك وتقع فيه التوازل
 والتنوع ولهذا احتاج الى تعلمه ورغب فيه ونبه على اندراسة فقال
 تلمذوا الفرائض وعلموها الناس فاني امر بقبوض وسبق هذا العلم بقبض العلماء
 ونظير الفتن حتى يتنازع الماشان في الفريضة فلا يجدان احدا يصل بينهما
 وقال عليه الصلاة والسلام تلمذوا الفرائض وعلموها الناس فانها اول ما ينزع من
 امتي ثم يحتاج الى معرفة من قبل الفرائض في استحقاق اليراث وبجوانه

والحقوق المتعلقة بالتركة واصناف الوارثين اما تنبيهه فالفرض في اللغة عبارة
 عن التقدير قال الله تعالى نصف ما تركتم اي قدرتم ويقال فرضنا القاضى النصفة
 اي قدره وكذا يستعمل المقطع يقال فرضت الفارة الثوب اي قطعت فسمى كتاب
 الفرائض لانه سهام الوارث كلها مقدرة مقطوعة سنة واما سبب استحقاق
 الميراث القرابة وما هو لمحق بها وهو الولاء اما القرابة فتقسم الى قرابة
 الكتاب ناطق بها وهو قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للحماية ولان الميت لما استغنى
 عن ماله لو لم يستحقه احد يبق على ماله سائبا والقرابة اولى الناس به يستحقه بالقرابة
 صلة كما يستحق النصفة على حياة مورثه صلة والزوجة اصل القرابات
 واسمها لان القرابات تفرعت وتشتبت منها فالحق قرابة السبب بقرابة النسب
 في حق استحقاق الميراث فاما الولاء فلقوله عليه الصلاة والسلام انما الميراث للثلاثة
 النسب يعني في حق استحقاق الميراث فقد اطلق الوفاء بالنسب ولانه بالاعتناق سبب
 الى احيائه فكما عين ازاله عنه المالكية والولاية التي هي من خاصية الإنسانية والنسب
 الى الاحياء يعني بالاعتناق وكذا ولا الميراث لقوله عليه الصلاة والسلام ان سأل
 عن اسم علي يري رجل فقال هو حق الناس به بحياة وماله واما ما يحرم به الميراث
 فاما ما يحرم به الميراث والرق والكنة والقتل مبطلين بغير حق اما الرق فملأه سبحانه الملك
 واما الكنة فملأه عليه السلام لا يولد من اهل ملته يعني لا يرث كافر مسلم ولا مسلم
 كافر واما القتل فاما ياتي في بابه واما الحقوق المتعلقة بالتركة فاربعه الكنف والدين
 والوصية والدين والميراث فاول ما يبطلها بكنة الميت ودفعه لان ميراثه
 ومعدارة سوانه من اهل حواججه واستحقاق الدين باله لم يمنعه من ذلك حال حياته
 فكذلك بعد وفاته ثم تضي دينه لان اهل دينه الله تعالى لا يستغنوا الله تعالى
 واقتداره وسنة خصومة الله تعالى حقوق العباد فكثرة تجاوز الله وعفو
 ومقتضاه ذكره ثم تستند وصيته من ذلك لانها من حواج الميت والوارث يستحق
 الميراث اما اذا استغنى الميراث وهذا اذا كانت الوصية بشئ بعينه فان كانت الوصية
 بثلاث ماله اربعة فالوصية سريكة الميراث لانها بمنى الميراث لانه ثبت حقه في جميع
 التركة شايها حتى شاي الميراث ثم يقسم الباقي بين ميراثه على فرائض الله تعالى وسنة
 رسوله صلى الله عليه وسلم واما اصناف الفرائض فثلاثة اصحاب الفرائض الذين لهم سهام
 مقدرة وياخذون الفضل من اصحاب الفرائض وذوي الارحام الذين لهم فروض مقدرة
 واهل حقيقة تقصير واهلهم بجر قرابة والله سبحانه اعلم بالصواب ولم يتعرض المؤلف
 ببيان ما يجري فيه الميراث وما لا يجري فيه الميراث ولا بيان وقت الميراث ولا بيان
 ما يحق وما لا يستحق ونحن نذكر ذلك تنبيها للناظر اما ما يجوز فيه الميراث فنقول انما
 ان اعيان الاموال يجري فيه الميراث واما الحقوق فاما ما يجري فيه الميراث فنحذف
 النصفة وخيار الشرط وجد العذف عندنا والشك لا يرث بلا خلاف وجهي الميراث
 وجسد الرهنا يورث والوكالات والعقاري والوديعة لا يرث واختلف المشايخ في

خيار العيب منهم من قال يورث ومنهم من قال لا يورث ولكن لا يشترط العربة ابتداء والدية
 يورث بلا خلاف واما القصاص في الميراث انه يورث ويثبت للورثة ابتداء ويجوز ان
 يقال القصاص لا يورث عندنا في خيفة ويورث عندنا والولا لا يورث بلا خلاف
 واما بيان الوقت الذي يجري فيه الميراث هذا فصل اختلف المشايخ قال المشايخ ان
 الميراث يجري في اخر جزء من اجزاء حياة المورث وقال شيخ بلح الميراث يجري بعد موت
 المورث وقاية هذا الاختلاف انما يظهر في رجل تزوج بأمة الحريم قال لها انما
 يورث فان ماتت حرة فمات المولى والزوج وارثه هل يورث وعلى قول من يقول بان الميراث يجري
 في اخر جزء من اجزاء حياة المورث يورث بعد الموت وذكر هذه المسئلة في القدوري
 ذكرنا على قولنا في يوسف ومحمد لا يورث وعلى قولنا في ميمون واما يستحق به الميراث
 ويحرم عنه فيقول ما يستحق به الميراث شيان النسب والسبب فالنسب على ثلاثة
 انواع المنتسب وهم الاولاد والمنتسب اليه وهم الابا والامهات والنسب وهم الاخوة
 والاعمام والعمات وغير ذلك والسبب ضربان زوجه وولا والولا زعمان ولا عتاقه
 وولا مولاه ودية الذميين من الوارث اما على من لا يرث الميراث من الميراث اما اذا
 شرطه ذلك في الوفاة بان قال الميراث لا يرث من مات في حياته لكن فيخبر برب
 الميراث من الاعلى هذا بيان جلة ما يستحق به الميراث جينا الى بيان ما يحرم به الميراث فنقول
 ما يحرم عن الميراث الرق حتى ان العبد لا يرث من الميراث والميراث من العبد كسائر
 شئ من ذلك بعدها ان الله تعالى واختلاف الدينين حتى لا يرث الكافر من
 المسلم والمسلم من الكافر شيئا ايضا ان الله تعالى والقتل مبطلين بغير حق يعني
 القتل بشرط يجري الى الميت ثلاثة اشياء احدها الكفر حيا كانت ممة او خطا
 حتى ان من تسبب الى قتل مورثه باق صاب الله على الطريق فزلق به مورثه ومات
 او حفر بين على قارعة الطريق فوقع فيها مورثه ومات لا يحرم عن الميراث الشرط
 الثاني ان يكون القتل بغير حق والقتل بحق لا يوجب حرمان الميراث الا ترى ان
 من صال على وارثه فقتله الوارث دفعنا له لئلا لا يوجب حرمان الميراث الشرط
 الثالث ان يكون الكفر حيا حتى ان الحي والخنوف اذا قتل لم يتعلق به
 وجوب القصاص ولا حرمان الميراث وكذلك اختلاف الدين سبب لحرمان الميراث
 لا الميراث انما يستحق بالضرر ولا يستعرادها صاحبه ولكن هذا الحكم في حق اهل
 الكفر لا في حق المسلمين حتى ان المسلم اذا مات في دار الاسلام وله ابن مسلم في دار الهند
 او الترك يرث وفي الكفاية ثم اختلاف الدين على نزعين حقيقي تجري مات في دار
 الحرب وله ابن في دار الاسلام فانه لا يرث الذي من ذلك الحربي وكذلك الوفاة في دار
 دار الاسلام وله ابن في دار الحرب فانه لا يرث ذلك الحربي من هذا الذي وحكم
 كالمستأمن والذي حتى لو مات مستأمن في دارنا لا يرث منه وارثه الذي مد ذلك
 الدين سبب لحرمان الميراث وهذا اذا كان الدين مستغنيا للتركة اما ان لم يكن مستغنيا
 فالعقل ان يوجب حرمان الميراث وفي المختار لا يوجب وقد قيل البعد سبب لحرمان

حاكي عن بيت عليه السلام وانتقلت اليه اباي ابراهيم واسحاق ويعقوب وكان
 اسحاق جده و ابراهيم جده ابيه وقال الله تعالى يا بني ادم لا تمتنعنكم الشيطان كما فرج
 ابراهيم من الجنة وهدى ادم وحوى عليها السلام فاذا كانا ابا دخل في النصف المبطون
 عموم الجواز او بالاجاز على نحو ما ذكرنا في ابن الابن فكان له الاحوال الثلاثة التي ذكرنا
 ذكرنا في الاب وله حالة رابعة وهو السقوط بالاب لانه اقرب منه ودرى به
 فلا يرث معه وانما يقوم مقامه عند عدمه وقوله نتجب الاخوة يعني الجدة بجدة الاخوة
 كالأب لانه قام مقامه وهذا على اطلاقه قول أبي حنيفة على ما يجي بيانه ان شاء الله
 والحاصل ان الجدة نوعان صحيحه فاسد فالقاسم من جهة ذوي الارحام والصحيح
 له احوال ثلاثة على نحو ما ذكرنا في الاب وحده حال عدم الاب في استحقاقه السهم
 والتعصيب حكم الاب في سهم الواحد الذي اذا كثروا فالسهم بينهم بالسوية و
 الفاضل بين الجدة الصحيح والجدة الفاسد ان كان له يدخل في سببه التي لم يمت أم فهو
 وذلك ام الاب واب ام الاب ثم الجدة الصحيح كالأب واختلف ما يتخذه الفتوى في
 مسائل الجدة فاستمع بعضهم من الفتوى اصلا لكون الاختلاف الواقع فيما بين الصحابة
 وافق بها المخرون لكن اختلفوا فيما بينهم كما اختلف الامام السرخسي في مسائل
 الجدة بقول أبي يوسف ومحمد وبعض المتأخرين من ما يتخذه الجابر المتروك لاختلاف
 بالصحيح في مواضع الخلاف وقالوا كنا نقتي بالصحيح في الجابر المتروك لاختلاف
 الصحابة واختلاف الصحابة هنا اظهر فكانت الفتوى بالصحيح هنا حق وقال
 الشيخ الامام شمس الدين الحلواني قال ما يتخذه بالانصوب في مسائل الجدات
 يعطى الجدة ما استحقوا عليه ثم يقسم بين الجد وبين الاخوة والاختوات نصفين
 قال القاضي الامام عماد الدين السبكي لا ينبغي للفتى ان يقول المال كله للجدة عند الصديق وانما
 قال ابو حنيفة تقضي الامر للصديق وانما اصوله زيد رضي الله عنه فالاصل الاول انه
 يجعل الجدة مع الاخوة والاختوات كادهم ويقاسمهم ويقاسمونهم ويترحمونهم
 وما دامت المقاسمة خيرا له من ثلث جميع المال كجد واحد اذا امتنع من الثلث
 كجد واحد فان كان الثلث خيرا من المقاسمة كجد ثلاثة اخوة يعطى الثلث
 ويقسم الباقي بينهم على ما يقضي الله تعالى فالاصل الثاني انه يستبر بالاخوة والاختوات
 لاب مع الاخوة والاختوات لاب دام في مقاسمة الجدة حتى يظهر نصيب الجدة فاذا
 ظهر نصيبه واعطى نصيبه رد الاولاب والاب ما اخذوا على اولاد ابا دام ان كانوا
 ذكورا ومختلطين وخرجوا بغير شيء فقد اعتبرهم في الاستدراجهم في المنهات اياه
 جده واخ لاب دام واخ لاب وان كان مع الجدات لاب دام واخوة واخوات
 لاب يقسم كل قلنا ثم يرث الاخوة والاختوات لاب على الاخوات لاب دام الى تمام
 النصف وعلى الاخنتين لاب دام على تمام الثلثين ثم ان فضل شيء يكون لهم والا فلا
 وفي الذخير فضل في مسائل يقوم مقام الاب في جميع الاخوات لاب دام واب عند أبي
 حنيفة رحمه الله وهو قول أبي بكر الصديق وعبد الله بن عباس وابي موسى الأشعري

وطيحة وفي الكافي وعليه الفتوى وكان زيد يقاسم الجدة بالاخوة والاختوات ما دامت
 المقاسمة خيرا له باا كما لا يستغنى نصيبه من الثلث وكان يجعل الجد كاخ اخ
 وكان يجعل نصيبه كصيب الاخ فانما امتنع نصيبه من الثلث يعطيه ثلث المال
 وهو قول أبي يوسف ومحمد وفي الضرر تغير المقاسمة ان يجعل الجدة في المقاسمة
 كجد الاخوة ويأخذ في المسائل اذا ترك الرجل اختا لاب دام او اب وجد فعلى
 قول أبي حنيفة المال كله للجدة وعلى قولها المال بينهم على ثلاثة اسهم سهمان للجدة
 وسهم للاخت ويجعل الجدة في هذه الصورة كاخ اخ لان المقاسمة خيرا له فانما اذا جعلنا
 كاخ اخ نصيبه سهمان من ثلاثة فيجعل كذلك وان ترك ثلاث اخوات لاب دام او
 لاب وجد يقسم المال بينهما اخا ثم اخا عندهم له سهمان من ثلاثة وان ترك ثلاث اخوات
 للاب وام او اب وجد فيجعل الثلث ويجعل الجد كاخ اخ فيقسم المال بينهم اثلاثا
 وان ترك اخا لاب دام واخ لاب وام وجد يقسم المال بينهم حاسا سهمان للجدة
 وسهمان للاخت ويجعل الجد كاخ اخ لان المقاسمة خيرا له لانها اعطيتاه الثلث
 في هذه الحالة اعطيتاه سهمان من ستة وسهمان من خمسة خيرا من سهمين
 من ستة ولو ترك جد واخوين لاب وام واخا لاب وام منها يعطى للجدة ثلث
 المال لان الثلث خيرا له لان المقاسمة يجعل له سهمان من سبعة فاذا جعلنا الجدة
 كاخ اخ صار يتدبر مسئلتنا رجلات وترك ثلاثة اخوة لاب دام واخا لاب
 فتكون القسمة في سبعة لكل اخ سهمان واذا اعطيتاه الثلث اعطيتاه سهمان من
 الثلث ولا شك ان سهمها واحد من ثلاثة خيرا من سهمين من ستة وكذلك اذا ترك
 اخوين لاب دام واخا لاب وجد كما في الجواب كما قلنا وان ترك جد واخا لاب
 وام او اب واخنتين لاب دام او اب ففي هذه الصورة لا فرق بين المقاسمة وبين
 الثلث عندها لان المقاسمة يصير كأنه مات بمثلت اخوة لاب دام لاننا نجعل
 الاخنتين اخا واذا كان كذلك يقسم المال بينهم اثلاثا فيكون للجدة الثلث سهم من
 ثلاثة ولوا عطيناه الثلث ابتداء كان الحساب من ثلاثة للجدة سهم من ثلاثة فهو معنى
 قولنا انه لا فرق بين المقاسمة وبين الثلث هنا والفتوى في هذه المسائل
 وما يتصل بها على قول أبي حنيفة وفي الكافي ولو ترك جد واخوين فالثلث ههنا
 والمقاسمة سواء ولو ترك جد وثلاث اخوة فالثلث هنا خيرا من ستة وهو الجواب
 ولو ترك جد واخا لاب وام واخا لاب فاما الاخ في الاب لا يرث مع الاخ لاب
 دام ولكن يدخل في الميراث لغيره للجدة ثم يخرج منه بغير شيء ههنا لما ترك اخا
 لاب وام واخا لاب وجد فاما الاخ لاب يدخل مع الجدة لانه وارث في حق
 الجدة وان لم يكن وارثا في حق الاخ لاب دام فتكون المقاسمة والثلث سواء يعطى
 للجدة الثلث والثلثان للاخوين لكل اخ ثلثه وهذا كما يقول في الاخوين مع
 الاب يدرك الام من الثلث الى السدس ومع ذلك لا يرثان مع الاب وذكر في الضرر
 ان المسائل المتعلقة حصة اجدتها المستركة وهي ان يترك المرأة زوجها واما

او اخوة من ام واخا من اب وام فله زوج النصف والام السدس ولولد الام الثلث والام
 للاخ من الاب والام وهذا قول ابي بكر الصديق رضي الله عنه ويشتركون او اكد الاب والام
 مع او اكد الام في الثلث لانهم اكد ام واحدة سواء في الذكر والانثى وبه اذنا ما كنت
 والشايع وكان عمر رضي الله عنه يقول او اكد كما يقول ابي بكر رضي الله عنه ثم رجوع الى
 قول عمر وبب رجوعه انه سئل عما هذه المسئلة فاجاب كما هو من هذه المسئلة
 وادمنه او اكد الاب فقال يا امير المؤمنين فب اي ابا ان كان حاراً السنان لم وان
 والاب لا يزيد الا قريبا فاطرف عمر رضي الله عنه راسه قليلا ثم دفع راسه فقال
 صدقوا هم سواء واحدة فتركتم في الثلث فسميت المسئلة مشتركة لشركي عمر
 وحاريه لقول القائل واما الثانية المنبرية والثالثة المكدرية والرابعة
 العثمانية واما الخامسة الحزبية وهي ثلاث اخوات متفرقات وثلاث جدات
 متحاذيات وجد هدا اب اب يحجب ام اب الاب باب الاب ويحجب الاخ من
 الام ايضا والاخ من الام يدخل في المقاسمة ويخرج بغيره على الخلاف ويخرج
 المسئلة في اثني عشر بعدا القطع واما سميته فخر به لان خمر بن حبيب فلهما
 في الذخير فصل في المحجب يحجب ان يعلم بان المحجب على بن عيين محجب حران ومحجب
 نقصان فحجب الحران يرد على الكل الا على ستة الزوج والزوج والام والابن
 والابن ومحجب النقصان لا يرد الا على ثلاثة الزوج والزوج والام يحجب على بن عيين
 محجب نقصان وهو محجب عن سهم السهم وذلك بخمسة بعد الزوجين والام وبنات
 الابن والاخ اب ومحجب حران والدرية فيه فريقات فريقات لا يحجبون
 بحال وهم ستة وهذا يثبت على اصلين احدهما ان كل من يدلي الى الميت بشخص
 لا يرث مع وجود ذلك الشخص سوى او اكد الام فانهم يرثون معها لانعدام استحقاقها
 والثاني الاقرب فلا قرب كناية العصبية قال رحمه الله تعالى والام الثلث وذلك
 عند عدم الولد وولد الابن لما تلونا وعند عدم الابن من الاخوة والاخوات
 على ما بين قال رحمه الله تعالى مع الولد او ولد الابن والابن من الاخوات يعني
 مع وادمنه هؤلاء المذكورين لانهم الثلث وانما يرث السدس لما تلونا ولقرله مع
 فان كان له اخوة فلامه السدس فاسم الولد في المتولد يتناول الولد وولد الابن على قول
 جمهور الصحابة رضي الله عنهم وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه لم يخج الام من
 الثلث الى السدس الا بثلاثة منهم عملا بظاهر الآية فان الاخوة جميع واقلة ثلاثه
 والجمهور ان الجميع يطلق على المتن قال الله تعالى وهل تاك بنا الخضم اذ تسعد والحراب
 اذ دخلوا على اود فترزع منهم قالوا ما تخف خصمان بنينا بعضنا على بعض فاعاد
 ضمير الجميع فيهم وكانوا اثنين وهما المكاء المذان وظلا عليه كاهوتية محله ومثل
 هذا كثير شايخ في كلام العرب قال رحمه الله تعالى مع الاب واخذ الزوجين
 ثلث البائة بعد فرض ادها فيكون لها السدس مع الزوج والاب والزوج مع الزوج
 والاب لانه هو الثلث البائة بعد فرض ادها فيكون ثلث الثلث ما بقي بعد فرض

احد الزوجين والسدس وقد ذكرنا الكل يتوفى عنه ثلث جلد الام ثلث ما رثه هي
 والاب عند عدم الولد والاخوة لاني كل بقوله ثلث ما رثه ابواه فلامه الثلث
 اي ثلث ما رثاه والذي يريانه مع احد الزوجين هو المالية من فرضه ولا يبا
 لو اخذت ثلث الكل يكون نصيبها نصف نصيب الاب مع الزوج او ربع نصيبه
 من الزوجة والنسب يقتضي تفضيله عليها بالضعف اذا لم يوجد الولد والاخوة وهذا
 قال ابن مسعود في الرود عليه ما اراد الله تفضيل الماتى على الذكر وقال زيد لا فضل للماتى
 على الذكر ومراهما عند المستواحي القرابة والزوج واما عند الاختلاف فلا يتبع
 الماتى على الذكر وهذا لو كان مكان الاب جدا كان للام ثلث الجميع فلا يتأني تفضيلا
 عليه لكونها اقرب منه وعند ابي يوسف لها ثلث البائة ايضا مع الجد وهو مروي
 عنه عمر ابن مسعود رضي الله عنهما فانها ما كانا يفضلا الام على الجد قال رحمه الله
 تعالى والجدات وان كنوت السدس ان لم يتخلل جد فاسد في نسبتها الى الميت قال في الاصل
 والكل في الجدات في مواضع توتيرتين ومعرفة الصحيحة من الفاسدة منهن وفيه تدبير
 وفيها يستلزم به فالاول كل شخص له جدات ام ام وام اب وابيه وامه كذلك وهذا
 لكل واحد من الاصول الى ما ينتمى الى ادم وحوى عليها الصلاة والسلام فالصحيحة منهن
 من لا يتخلل في نسبها الى الميت ذكرين اثنين والثالثة من يتخلل في نسبها ذلك جدا
 فاسدا لما يدلي به يكونه فاسدا ذكر اكد او انثى وعند سعد بن ابى وقاص الفاسدة
 من يدلي بذلك مطلقا واذا اردت تنزيل كل عدد من الجدات والدرجات المتحاذيات
 فاذا ذكر او انثى ام ام بمقدار العدد الذي تريد ثم تتعل ثانيا ام ام وتجعل مكان
 الام الماتى ابا ثم في كل مرة تبدل مكان الام ابا على الاول الى ان يبقى لمنظرة ام ام سائلة
 اذا سئلت عن اربع جدات وارثات متحاذيات فقل ام ام ام ام تقدر عدد هه
 لاثبات الدرجة التي يتصور ان يجتمع فيها فاهية لا يتصور ان يجتمع فيها الا اذا
 ارتفع قدر عدد من الدرجات فاربعة جدات وارثات لا يتصور اجتماعها الا في
 الدرجة الرابعة فتقول ام ام ام ام اربع مرات بهذه واحدة منهن وهي من جهة الام
 ولا يتصور من جهة ابيها وارث الكد من واحدة ثم تأتي بواحدة اخرى من جهة الاب في
 درجتها فتقول ام ام ام الاب ثم تأتي باخرى من جهة الجد فتقول ام ام اب الاب
 ثم تأتي باخرى من جهة جد الاب فتقول ام اب اب الاب ولا يتصور ان يجتمع الدرجات
 في هذه الدرجة اكثر من ذلك لان كل جد صحيح امه وارثة وكذا ام امه وان علمت
 ولا يتصور ان يكون جدة وارثة من كل اب الواحدة يحتاج الى ان ياتي من الابا قدر
 عدد الواحدة وهي التي من جهة الام فانها تدلي بذكر والثانية تدلي بالاب فلهذا
 حذف في النسبة الثانية اما واحدة او بدلت مكانها ابا والجدة الثالثة تدلي
 بالجد فلهذا سقطت اثنين وابدلت مكانها اثنين والرابعة تدلي بجد الاب
 فلهذا سقطت ثلث ايهات وابدلت مكانها ثلثة ابا فهذا طريقة في اكثر منهن
 الى ما يتناهي هذه معرفة الصحة والارثات ان تعرف ما يتبادل العصبية من

الفاسدات فخذ عدد الصحيحات واجعله بينك واطرح منه اثنين واجعلها
 يسارك ثم ضعف ما في يسارك بعد ما بقي في بينك فالجواب عدد الجدات الصحيحات
 والفاسدات جميعا فاذا استقطت منه عدد الصحيحات فالباقيات هي الفاسدات
 مثاله فاذا سئلت عن اربع جدات صحيحات كم بازا بين من الفاسدات فخذ اربعة
 بينك واطرح منها اثنين فخذها يسارك فاذا اضعفت هذا المظهر بعد
 ما بقي في بينك صار ثمانية وهو عدد مبلغ الجدات اجمع في هذه الدرجة فاذا
 استقطت عدد الصحيحات وهذا اربع بقيت اربع وهذا الفاسدات ويراثن
 السدس وان كثرت يشتركن فيه لما روي عبادة ابن الصامت ان رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قضى بين الجدتين اذا اجتمعا بالسدس بالسوية وابوبكر الصديق
 رضي الله عنه اشرك بين الجدتين في السدس وسيد كزاسقطن به وفيه الظهير
 فاعلم انه لا بد لكل واحد من بني آدم سوى عيسى عليه السلام ان يكون له جدتان اوهما
 من قبل الام وهي ام الام والاخرى من قبل الاب وهي ام الاب يجب ان يعلم بان الجدات
 طبقات طبقة هي من جهة اصحابها الذين يعرفون بالثبات وطبقة وهي من
 جهة ذوي الارحام يعرفون بالانقطاع فالحاصل ان كل واحدة دخلت في نسبها الى الميت
 اب بين اسس في ثابته اي جانب كانت كام ام الام وام ام الاب وام اب الاب
 وتكون وهذا هو مذهب عامة الصحابة رضي الله عنهم وبه اخذ معا ونازحهم
 واما انقطاع بيانا احكامهم في باب ذوي الارحام واما الثبات في نكاحات
 متخارجات وغير متخارجات معناه ان يكون في درجة واحدة او في درجات
 مختلفة وكل من يستطعن فلام تحجب الجدات كل من كانت من قبلها ومن كانت من
 قبل الاب فلا يحجب من قبله ولا يحجب من كان من قبل الام عند عامة الصحابة
 رضي الله عنهم وبه اخذ اصحابنا ما دام الميت هل يحجب الجدة التي هي من قبله فلا
 رواية في هذا الفصل عن اصحابنا وقال الشيخ الامام شمس المصطفى الحلواني رحمه الله تعالى
 انها الذي هو اب الميت وان كان الاب حيا والميت ام الاب وام الام لا يرث ام الاب
 عند اصحابنا في هذا الموضع فيه ينضم قالوا لها جميع فرائض الجدات
 وبعضهم قالوا يبطى لها نصف فريضة الجدات والقرى منهن تحجب البعدي من
 جانب واحد بالافلات وهل يحجب البعدي من الجانبين منتهى اختلاف المشايخ وهم
 انه ببيان اذ كان الميت ام الام وام ام الام والاب حيا فمقتضى المصلحة لا
 في واحدة منهن لان ام الاب تنصر بحجوبة بام الاب وام الاب تنصر بحجوبة بام
 وهذا بعض المشايخ يرث الجدة من قبل الام وفريضة الواحدة منهن السدس ينهن
 بالسوية وهذا قول عامة الصحابة وفي الحضرات الجدة الواحدة والجدات فصاعدا
 السك لا يزداد عليه الا عند الرد ولا يستقص عنه الماعد العمل والجدات ست ثمانية
 لك وثلاثا لامة وثلاثا لايك والثلاثا لامة الواحدة وهي ام الام
 رحمه الله تعالى وذات جهة كذا جهتين يعني الجدة اذا كانت من جهة واحدة واخرى

لها جهتان منها سوا في الميراث قال في الاصل وان كان الميت جهة من جهة واحدة وجدته
 من جهتين او ثلاث جهات قال ابو يوسف رحمه الله لا يمتنع لكثرة الجهات والسدس ينهن
 بالسوية وقال محمد رحمه الله لكثرة الجهات جهة والسدس ينهن على عدد الجهات وصورة
 من لها جهتين امرأة زوجت ابنة ابنتها من ابن ابنتها فولد منها غلام فبذرة المرأة لهذا
 الغلام جهة من جهتين فانها ام ام هذا الغلام وام اب اب هذا الغلام فلو كان
 هذا الغلام رثك هذه الجدة وجدته اخرى من قبل الاب وهي ام ام ابية قال
 ابو يوسف السدس ينهن بالسوية وقال محمد رحمه الله السدس ينهن اثلاثا ثلثا
 لذات الجهتين وثلثة لذات الجهة الواحدة وصورة من الجهات الثلاثة من هذه
 المرأة المذوجة زوجت بنت بنت لها اخرى من هذا الغلام المولود فولد
 منها غلام فبذرة هذه الدرجة لهذا الغلام المولود الثاني جهة من ثلاث جهات
 من جهة هي ام ام ام ام جهة هي ام ام ام ام جهة ام اب اب ابية
 فلو كانت هذا الغلام رثك هذه الجدة وجدته اخرى من قبل الاب وهي ام ام اب
 الاب فقل قول ابو يوسف رحمه الله السدس ينهن بالسوية وعلى قول محمد على اربعة
 اسهم ثلاثا اسهم للزوجة هذه وسهم واحد للجدة الاخرى قال رحمه الله تعالى
 والبعدي تحجب بالقرى سوا كانه جهة واحدة او من جهتين وصو كات القرى
 وارثه او تحجبه بالاب او بالجدة في رواية عن ابن سمور لا يحجب الجدات
 الامام في رواية عنه وعن زيد بن ثابت ان القرى اذا كانت من جهة الاب لا يحجب
 البعدي من جهة الام وبالعكس تحجب لان الجدات ترث بولادة الابوين فوجب ان
 يبطى كل واحدة منهن حكم من يدلي به والاب لا يحجب الجدات من قبل الام فكذا امه
 والام تحجب كل واحدة هي ابعد منها فكذا انها ولنا ان الجدات يرثن باعتبار الولادة
 ان يقدم المادف على البعدي كالأب المادف مع الاب المبعد وليس كل حكم ثبت بالواسطة
 ثبت لمن يدلي به الامري ان ام الاب لا يزيد ارثها على السدس وتحجب بالام والاب
 بخلاف ذلك فقال رحمه الله تعالى والكل بالام اي يحجب الجدات كل من بالام والمادف
 اذا كانت الام وارثة وعليه الاجماع والحق فيه ان الجدات انما يرثن بطريق الولادة
 والام بالافحالا منهن في ذلك فلا يرثن معها ولا بها اصل في قرابة الجدة التي من قبلها
 الى الميت وتولي بها فلا يرث مع وجودها لما عرف في باب الحجب فاذا حجب التي من
 قبلها كانت اولى ان تحجب التي من قبل الاب لانها اضعف حالها منها ولهذا امر في الحضانة
 ينحجب بها وكذا الابوات منهن حجب بالاب اذا كان وارثا روي ذلك عن ابي عثمان
 وعلى الزبير وسعد وزيد بن ثابت رضي الله عنهم وبه اخذ جمهور العلماء وروي عن
 عمرو بن سمور وعمران بن الحصين وابي موسى الاشعري وابي الفضل ابن ذالمثله انهم
 قبلوا لها السدس مع الاب وبه اخذ طائفة من اهل العلم من التابعين وغيرهم لما روي
 انه عليه السلام ورث جدته وايمها في ولايتها ترث ميراث الام فلا يحجبها الاب كما لا
 يحجب الام وكذا لا يحجبها الجدات لانها ترث بطريق الفرض فلا تكون المصوبة خالصة

لها كالأبجها عم الميت الذي هو ابنها متنا أم الأب تدعى بالاب فلا ترتب مع وجود
 كنت المات مع الابن ولا حجة لم في الحديث لانه حكايه حال من قبل ان يدرك الابن كانت
 عم الميت لا ابا ولا سلم انما تمت ميراث الام على ميراث الاب لانه له الميراث فضا
 فنزلت ذلك عند عدمه ولين كان ميراث الام لا يلزم منه عدم الميراث بغير المات
 ان بنات الابن يرثن مع هذه يحجب بنات الابن وكذا المجد يحجب ابويه لاذكرنا الام
 الاب فانه لا يحجبها وان علت لان ارثها ليس من قبله وكذا اكل جدها يحجب الجدة التي
 ليس من قبله فصار للمجدة حالها اذا لم يرث من قبله قال رحمه الله تعالى
وليرجع النصف ومع الولد او ولد الابن وان سفل الربع لعله متساوكم نصف
ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فكم الربع ما تركن فيستعمل
كل زوج اما النصف واما الربع ما تركت امرأته لانه مقابلة الجميع بالجميع يتقضى بها
الزوج بالزوج كقولهم ركب القوم دوابهم ولبوا شيابهم ولفظ الولد يتناول ولد الابن
 فيكون مثله بالنسبة او بالاجاز على ما بينا من قبل فيكون له الربع معه فصار للزوج
 حالها النصف والربع وفي شرح الطحاوي فرض الزوج ما ذكرنا ولا يزداد على
 النصف ولا ينقص من الربع الا في حالة العولم والعاد من الزوجه والحاجة في
 استحقاقهم الزوجه على السواء ان جماعة لو ادعوا نكاح امرأة ولم تكن المرأة
 في بيت واحد منهم ولا دخل بها واحد منهم ولا يعرف ايم اول فانهم كل واحد منهم البينة
 على نكاحها فماتت المرأة قبل ان يتقضى القاض فان القاضي يتقضى بميراث زوج
 واحد ويكون بينهم بالسوية ذكر محمد المرأة في كتاب النكاح ووضعها في المرحطين قال
رحم الله تعالى وللزوجة نصفه اي للزوجة نصف مال الزوج فيكون لها الربع حيث
اولد ومع الولد او ولد الابن وان سفل الربع لعله متساوكم ولها الربع ما ترككم ان لم يكن لكم
 ولد فان كان لكم ولد فلهن الربع ما ترككم واذا كثرت وفقت المداخمة بينهما فيصرف
 اليهن جميعا على السواء لعدم الاولوية كما اذا ماتت امرأة وادعى رجلان او اكثر نكاحها
 واثام كل واحد منها البينة ولم تكن في بيت واحد منها ولا دخل بها فانها يتقاسمان
 ميراث زوج واحد لعدم الكتابة فكذلك هنا فصار للزوجات حالها الربع بلا ولد
 وان لم يكن مع الولد في شرح الطحاوي لا يزداد على الربع بحال ولا ينقص من النصف
 الا في حالة العول هذا بيان حكم اصحاب الزواجر من النساء الزوجات قال رحمه الله تعالى
وليت النصف لعله متساوكم وان كانت واحدة فلها النصف قال رحمه الله تعالى ويكرز
 الثلثان وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وبه اخذ علماء المصارف وعن ابن
 عباس رضي الله عنهما انه جعل حكم البنتين منهن منكم مثل حكم الواحد فجعل لهما النصف
 لقوله تعالى فان كن نسافون اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وعلق استحقاق الثلثين
 بكونهن نسا وهو جمع وخرج بقوله فرق اثنتين والعلق بشرط لا يثبت بدونه
 ولا ان الله تعالى جعل للبنتين النصف مع الابن وهو يستحق النصف وحظ الذكر مثل
 حظ الانثيين فعلم بذلك ان حظ البنتين النصف عند المنزاد والجمهور ياروي

طلب اقام جماعة البينة على نكاح امرأة ولم
 تكن المرأة في بيت واحد منهم ولا دخل بها
 واحد منهم ولا يعرف ايم اول فيقضى بميراث
 زوج واحد ويكون بينهم بالسوية

عن جابر رضي الله عنه انه قال جات امرأة سعد بن الربيع الي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 باينتها من سعد فقالت يا رسول الله هتاه اثنتا سعد بن الربيع قتل ابرها مقت في ادد
 شهيدا وان عمها اخذ ما لها فلم يدع لها ما الا في نكاح المبال فقال يقضاه في ذلك
 فنزلت اية الميراث فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الي عمها فقال اعط ابنك سعد الثلثين
 واما الثلث وما بقى فهو لك وانما لا ينافي استحقاق البنتين الثلثين لان تخصيص النبي
 بالذكر لا ينافي الحكم على عمه على ما عرف في موضعه ففرقنا ان حكم الميراث بالكتاب وكما المنف
 بالسنة ولان الميراث قد يراد به المنى لاسيما في الحديث على ما بينا من قبل فيكون المنى مراداً
 بالماية وهو الظاهر الا ترى ان الواقعة كانت للبنتين فاعطاهما رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الثلثين بحكم الماية وللفظة فرق في الماية صلة كانه قوله تعالى فاصرفوا فرق الماعاق
 محبة على هذا اولى ما ذهب اليه ابن عباس رضي الله عنهما من حصول التوفيق بين بيت السدة
 والماية الا ترى ان استحقاق البنتين حكم الفرد المنى جعل حكم الجميع في الميراث لاي دأب
 اولا ب او ايام في استحقاق الثلثين او الثلث وقوله ان البنتين يستحقان النصف مع
 الابن قدنا استحقاقهما ذلك عند الاختلاف لا يدل على استحقاقهما اياه عند المنزاد والراية
 تاخذ الثلث مع الابن عند المنزاد قال رحمه الله تعالى وعصتها الماين وله مثل حظها
 معناه اذا اختلط البنون والبنات عصبة البنون البنات فيكون لابن مثل حظها
 الاثنتين فصار للبنت ثلاثة احوال النصف للواحدة والثلث للاثنتين فصاعد قال رحمه الله تعالى
 عند الاختلاف بالذكور قال رحمه الله تعالى ولد الابن كولد عدده اي عند عدم
 الابن حتى يكون بنو الابن عصبة كالبنين وبنات الابن كالبنات حتى يكون للواحدة النصف
 والبنتين فصاعدا الثلثان فيعصبن الذكر عند اختلافهن بالذكور فيكون للذكر مثل
 حظ الانثيين قال رحمه الله تعالى ويحجب بالابن اي ولد الابن يحجب الابن ذكوره
 وانما هم فيه حوالان الابن اقرب وهو عصبة فلا يرثون معه بالعصبة وكذا
 بالفرق لان بنات الابن يرثن به فلا يرثن مع الابن وان لا يكن لا يرثن به باي كانت
 عمها فهو مسأ ولا يهلن فيحجبن كما يحجب اوكاره لان ما ثبت لاحد الثلثين ثبت لساوية
 ضرورة قال رحمه الله تعالى ومع البنت لا قرب الذكور الباية اي اذا كان مع بنت
 الميت الصلبة او ادا الابن واوكار ابن الابن وان سفل او المجرع كان الباية بعد فرض
 البنت الصلبة لا قرب الذكور منهم لانه عصبة ينبغي ان يبعد واطلق في الذكور والمراد
 اواد الابن وهذا المجرع انما يستقيم اذا لم تكن في درجته بنت ابن واما اذا كانت في
 درجته بنت ابن فتشاركه فلا يكون الباية من فرض البنت له وحده قال رحمه الله
ولاناث الراس تكملة الثلثين وعراده اذا لم يكن في درجته ابن ابن واما اذا كانت
 مع ابن ابن ابن يكن عصبة معه فلا يرثن الراس وانما كان لهن الراس عند المنزاد
 لقول ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وبنت ابن واخت سمعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يقول للبنت النصف ولبنت الابن الراس تكملة الثلثين والباية لا تحت فبنات
 الابن لهن حلال سهم وتصيب اذا لم يكن لهن ابن ولا ابنتان فصاعد او لابن ابن

فهي صاحبة سهم واحد النصف وسهم البنتين فصارا الثلثان حيث لا ذكر في درجة
 واحدة ولا يزداد على الثلثين وان كثرت هذا قول عامة الفقهاء جميع الله تعالى وان كانت
 للبنت ابنتان فلا شيء للبنت الابن الا ان يكون في درجتها او اسفل منها ابن ابن فيصير عصبة
 ويقسم ما بقي من المال بعد نصيب المبتين بينهما للذكر مثل حظ الانثيين صياتي بنات
 وقوله تركة الثلثين دليل على انهما يدخلان في لفظ الاولاد لان الله تعالى جعل الاولاد المائات
 ثلثين فاذا اخذت النصف بقي منه الثلث فيصير لها تركة لذلك فلا يمتنع دخول
 في الاولاد وفرصهن واحد الا ان تركة له الا ان الصلية اقرب الى الميت فتقدم عليهن
 بالنصف ودخلن على انه عموم الجواز والاجماع **قال رحمه الله تعالى** ويجب
 ببنتين اي تجب بنات الابن ببنتين صليتين لانا ان كان تركة الثلثين وقد
 كان كل بنتين فخطن اذ لا طريق لتدبر من فرضا ونصبا **قال رحمه الله تعالى**
الا ان يكون سهمين والسفل سهمين ذكرنا نصيب من كانت بحدايه وم كانت فوقه من لم تكن
 ذات سهم ويستطردونه اراد بقوله سهمين اي يكون الفلام في درجتهن سواء كانت
 اخلاهن او لم يكن وهذا مذهب على يد يراين ثابت وصواب الله تعالى عليهم وبه اخذ
 عامة العلماء تسمى هذه المسائل المأزرار على قول ابن مسعود ومجته في ذلك ان بنات
 الابن بنات ويعملن احد امرين اما ان فرضا القاسمة ودرجتهن الثلثان والمقاسمة
 ظاهرة وليس لهن اي محرم فاذا استكلت البنات الثلثين فله قاسم لزم الجمع بينهما
 فلا يجوز واذا كانت الصلية واحد اخذت النصف وبقي من فرض البنات الثلث
 فيأخذونه ان كن منفرات وان كان مختلطت مع الذكور كان لهن اقل الامر من
 النور والمقاسمة للثيق به لانا قد انبأت اكثر من الثلثين ولا يمتنع لاميرات
 لهن مع الصليين عند المفتراد فكذا عند الاجماع كالعامة مع العم وابن المأخر مع
 اخيه وللعمور قوله تعالى **يرثكم الله** في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين واولاد الابن
 اولاد على ما بينا من قبل فتظهر من الآية وقضية هذا ان يكون المال مقسما بين
 الكل المائات عملنا في حق اولاد الابن باول الآية وفي حق الصليين او الصلية الواحدة
 بما بعدها ليس فيه جميع بين الحقيقة والجواز ولا شبهة وانما هو عمل بمقتضى كل لفظ
 على حدة ومن حيث المعنى ان البنات الصليات ذوات فرض وبنات الابن في هذه
 الحالة عصبات مع اخيهن وصاحب الفرض اذا افترضه خرج من البين فكانه
 لم يكن فصار الباقي من الفرض لجمع المال في حق المصبة فتشاركه ولا يخرج من
 العصوية كالواحد والآخرى ان صاحب الفرض لو كان غير ابنت كالابن واحد
 الزوجين كان كذلك فكذا مع البنات بخلاف العم مع العم وبنات الاخ مع اخيهما
 لانها يصرف عصبة معها مطلقا سواء كان معها صاحب فرض او لم يكن فلا يميز
 من اثنا العصوبة في محل لا يقبلها استفاوها في محل يتقبلها واخذها زيادة على
 الثلثين ليس بمحظور الا ترى ان يأخذن بالمقاسمة عند كثرتن باي ترك اربعين
 بنات الماصل في بنات الابن عند عدم بنات الصلب ان اقربن الى الميت ينزلن

منزلة البنت الصلية والتي يليها في القرب منزلة بنات الابن وهكذا ينقل وانما سئل مثاله
 لو ترك ثلاث بنات ابن مبعض اسفل من مبعض وثلاث بنات ابن ابن مبعض اسفل
 من مبعض وثلاث بنات ابن ابن ابن مبعض اسفل من مبعض هذه الصورة فالعلياء
 من الفريق الاول لا يميز بها احد فيكون لها النصف والوسطى من الفريق الاول يميز بها العليا
 من الفريق الثاني فيكون لها الثلث تركة الثلثين ولا شيء للسفليات الا ان يكون مع
 واحدة منهن غلام فيعصب او يميز بها ومن فوقها من لم تكن صاحبة فرض حتى لو كانت
 الغلام مع السفلى من الفريق الاول عصبا وعصب الوسطى من الفريق الثاني والعليا
 من الفريق الثالث وسقطت السفليات ولو كان الغلام من السفليات من فريق الثاني
 عصبا وعصب الوسطى منه والوسطى والعليا من الفريق الثالث عصب الجميع غير محجب
 الغايض والمعنى ما ذكرنا ان العليا تنزل منزلة البنت والبراة منازل بنات الابن
 ولو كان الابن مع العليا من الفريق الاول عصب اخيه وسقطت البراة كما ذكرنا في
 الاولاد وهذا النوع منه من المسائل تسمى عرفنا الفرضين ثبت بنات الابن اذ
 ذكرنا مع الاختلاف الدرجات وهو من قولهم مبيت فلان فلانة اذكر ذكرها في شرم
 وتبني العهد بجهنما وترتيبها بذكر البنات او من ثبت النار اذ اقرها والفرع
 ينبئنا اذ اقر يد به جميعا واشيئته انا اذ اهيجه لذلك لانه خروج وارفع
 يقال لثب النار من درجة الى اخر كحال الفرض في تراويه اي وثباته فصار ثبات
 الابن احوال ستة الثلث المذكور في البنات والدرج مع الصلية والسقط بالابن
 وبالصليتين الا ان يكون من غلام **قال رحمه الله تعالى** والمخوات لاب وام كبنات
الصلب عند عدم اي عند عدم البنات وبنات الابن حتى يكون للواحد النصف
 وللبنتين الثلثان ومع الاخوة لاب وام للذكر مثل حظ الانثيين لقوله تعالى قل الله
 يفتكم في الكلالة ان امره هكك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك وهو ميراثها
 ان لم يكن لها ولد فاب كانتا اثنتين فلها الثلثان ما ترك وان كانتا اخوة رجلا
 ونساء فلهذا مثل حظ الانثيين وقد ذكرنا ان المأخر لاب وام حالين سهم ونصيب
 اذا لم يكن للبنت ولد ولا ولد ابن ابن واسفل ولا جد اب اب وان علا والمخوات
 لاب وام فهي صاحبة سهم للواحدة النصف حكم البنتين فصاعدا للثلثان و٧
 يزداد على الثلثين وان كثرت فان كان له جد اب فالمجد عندني حصة يجب
 للمخوات كلها كالاب وعندها لا يجب وان كان الميت بنت او ابنة ابن فلاخت
 لاب وام في هذه الحالة عصبة تاخذ الميت وبنت الابن فرضها النصف والباقي
 يكون للاخت للاب والام فيصير عصبة مع البنت ومع بنت الابن وكذلك اذا كانت
 معها فدرجتها ذكر اخ لاب وام يصير عصبة وفي الكفاية ومع الاخ لاب وام للذكر
 مثل حظ الانثيين والمأخر لاب وام والابن مع الصليين بالاجماع فلو اخذت النصف
 وللاكثر الثلثان عند عدم الاخوات لاب وام ولحق السهم مع المأخر لاب وام تركة
 للثلثين والباقي بين اولاد الابن للذكر مثل حظ الانثيين فلهذا الباقي من البنات

اي مع بنات الممنون في الظهيرية والتسبب في ميراث المأخوذة والمأخوذات وجعلات وترك
 ثلاثة اخوة متفرقين بامامات وخلف اخذين لاب وام واربعة اخوة لاب واربعة
 اخوة لام فلاخوة لام الثلث والبلية للمأخوذة المأخوذة لاب وام والابن للاخوة لاب
 ولو ترك اخذين لاب وام واربع اخوات لام فالثلث للمأخوذتين لاب وام والثلث
 للاخوات لام مات وترك اخذين لاب وام واخات لاب وام واربعة اخوة واربع
 اخوات لاب واربعة اخوة واربع اخوات لام على التخيير الذي بينا فيكون الثلث
 بين المأخوذة والمأخوذات لام الذكر مثل حظ المائتين فصل وقد ذكرنا المأخوذات لاب
 حاليين ايضا هم وتصيب اذ لم يكن لبيت ولد او ولد ابن وان سفلوا اب ولا
 جد اب الم اب ولا ولا اخ لاب وام ولا اخات لاب وام فهي صاحبة سهم نصيب
 سهم الواحدة النصف وسهم البنتين فصاعدا الثلثان وان كان لبيت ابن ابن ابن
 وان سفلوا اب اذ اخ لاب وام فلا ميراث لها اذا كان لبيت جد اب اب الم اب
 عند اب مائة وكذا ان كان لبيت اخات اب وام فلا ميراث لها الا ان يمتنع
 في درجتها ذكر بنصبها وفي شرح الطحاوي اذا كان معهن ذكر او اخ اب فخذ
 صر عن عصبة والبلية بينهم للذكر مثل حظ المائتين وان كان لبيت اخات اب وام
 واخات لاب فلا اخات الم اب وام النص وللاخت اب الم الم الم الم الم الم الم
 وان كان لبيت بنت او ابن بنت واخ اب فهي عصبة ولا ينفك للاخت من قبل
 الم اب اذ لم يكن معها ذكر عصبة شي من الزاوي مع البنات وان سفلن فابن
 يكن معها عصبة كما اذا مات الرجل وترك ابنة واخات اب وام فلا ابن النصف
 والباية للاخت من قبل الم اب وام بالمصوبة واذا ماتت المرأة وترك زوجها واخات
 اب وام الزوج النصف وللأخت النصف بالزينة ولو كانا اخنتين فلهما الثلثان
 ويحول الحساب ولا يكون لها البلية لان المأخوذ لا ينص عصبة الماع في تلك مواضع
 ادها الاخوات مع البنات عصبة والثاني اذا خالط المائات ذكر صر عن عصبة
 والثالث مولاة العتاقة عصبة والذكر لا يرث بها بالزينة الماع في تلك مواضع
 ادها الزوج ميراث بالزينة **قال** رحمه الله تعالى والم اب بنت الم اب الم اب
 اي الاخوات لاب مع الاخوات اب وام كانت الامن مع الصبي حتى يكون للواحد من
 الاخوات اب النصف عندهم الاخوات اب وام والبنتين الثلثان فصاعدا ومع
 المأخوذة لاب للذكر مثل حظ المائتين ومع المأخوذ الواحدة لاب وام الم الم الم الم الم الم
 لها وسيطون بالمأخوذتين اب وام الم الم يكون معهن اخ اب فيصيرن لما نكحنا وبنات
 وبقي فبين خلاف بن مسعود رضي الله عنه في مقاسمة المأخوذ بعد فرض الاختين
 اب وام والكلام في الاخوات كالللام في البنات فانها الواردين كالنساء الواردين
 في البنات فاستغنينا عن البحث فبين بالبحث في البنات لان طريق البحث فبينها
 واحد **قال** رحمه الله تعالى وعصبت اخاتهن يعني يعصب الاخوات اب وام
 او اب اخاتهن يعني الموازي لهن والاخوان ليسوا ببيد وكرام يعصبتن الجد عند

عدم الماع الموازي لها فيقاسمها المجدون في كتب الغواصق وتصيب المأخوذات القليلة
 الماع لاب اجامعها لانه اقوى منه في النسب بل تاخذ فرعها وتصيب المأخوذات اب اخ
 شقيق بل يحجبها لانه اقوى منها اجامعها انتهى ودليله قوله تعالى فان كان له اخوة رجال
 ونساء **قال** رحمه الله تعالى والبنات وبنت الابن يعني يعصب الاخوات البنت
 وبنت الابن لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا للاخوات مع البنات عصبة وقوله بعد
 رضي الله عنه في البنت النصف والمأخوذ النصف وروى الله صلى الله عليه وسلم في
 يديك وروى انه صلى الله عليه وسلم قضى في ابنة وابنة ابن وابنة البنت النصف
 وابنة الابن النصف والباية للاخت وجعل الم ابنت من يعصبتن الاخوات وهو
 مما زاد في الحقيقة لا يعصبتن وانما يصير عصبة معها لانها والبنت بنسبها
 بعصبة في هذه الحالة فكيف تصب غيرها بخلاف المأخوذ على ما يجي من قريب ان
 ما الله تعالى وهذا قول جمهور الصحابة رضي الله عنهم وروى عن ابن عباس انه اسقط
 الاخوات بالبنت واختلف الروايات عنه في المأخوذ والمأخوذات في رواية عنه البلية
 كله للاخوات وفي رواية عنه البلية بينهم للذكر مثل حظ المائتين قبل هذا الصريح
 من مذهبهم وكذلك لو كان مع البنت اخات اب وام واخ واخات اب في رواية
 البلية للآخر رجوعه في رواية عنه بين الجميع للذكر مثل حظ المائتين هو الذي
 تعالى اما مذهبنا ليس له ولد وله اخات فله نصف ما ترك فانها مشروطة بعدم الولد
 واسم الولد يسيل الذكر والمائتين المائتين اما الله تعالى في الزوج من النصف في الزوج
 والزوجة من الم
 والمائتين والجمهور ما روينا واشترط عدم الولد فاما ما كان لا لها النصف او
 الثلثين بطريق الفرض ونحن نقول انها لا ترث مع البنت فرضا وانما ترث على ان
 عصبة ويحتمل ان يراد بالولد هنا الذكر وقد قامت الدلالة على ذلك وهو قوله
 تعالى وهدية لها ان لم يكن لها ولد يعني اخاها يرثها ان لم يكن لها ولد ذكر لان المائتين
 على الماع يرث نصيبا مع المائتين من الاولاد او نقول اشترط عدم الولد انما كان لا ترث
 الماع جميعا ما لها وذلك يمنع بالولد وان كان اني **قال** رحمه الله تعالى وللواحدة من
 ولد الم
 كلاله او امرأة وله اخ او اخات فلكل واحد منهما النصف فان كانا كثر من ذلك فم تركا
 في الثلث المراد به اولاد الم لا اولاد الم او اولاد الم مذكورون في اية النصف
 على ما ذكرنا من قبل وهذا اقربا بعضهم وله اخ او اخات لام واطلاق الشراكة يقتضي
 المساواة كما اذا قال شريكي فلان في هذا المال او قال له شريكي فروع حس ولان
 انه تعالى سوي بينهما حالة المتزاد فله ذلك على استوائهما حالة الاجتماع وفي القدر
 ولو ترك ابني ثم ادها اخ لام فله الثلث والباية بينهما وصورتها ان يكونا اخوات
 اب وام او اب فقط واحد منهما امرأة وابن منها الم اكبر طلق امرأة او مات عنها فترجع
 بها الاصل فله ان ابني ثم مات الاصل والاكبر ثم مات ابن الاكبر فماتت عن ابن عمر

أحد هاتين أم أصل المسئلة من ستة ومنهم من أنى عشر فلا يخرج من المأم سبعة سها من فرض وخمسة
بالنصيب قال رحمه الله تعالى وجبت بالابن وابنته وإن سفل والجد والجد
الأخوات كلهن يحجبن بهما ولا المذكورين وهم الابن وابن الابن وابن السفل والجد
وإن علا وكذا الماخون يحجبونهم لأن ميراثهم مشروط بالكلالة واختلافها في الكلالة
هل هي صفة للميت أو للورثة أو للتركة يورث بكسر الراء وفتحها وإياها كانا يشترط
عدم الوالد والولد للميت فيستطون بهم والكلالة مستقاة من المحاطة ومنه المكمل
لأحاطته بالراس وكذا الكلالة من أحاط بالنسب من الماخون والأخوات فقبل أصلها
من البعد يقال كلت الرحم بين فلانا وفلاني إذا تباعدت ويقال كل فلان على
فلان ثم كل عنه أي تركه وبعد عنه وغير قرابة الوالد بعيد بالنسبة إلى الأولاد قال
الغزالي ورثتم الجدة عن كلالة عن عبد شمس وهاشم قال رحمه الله تعالى
والنبت تحجب ولذا لم تقطع بين النبت تحجب الماخون والأخوات من المأم ولا تحجب
الأخوات والأخوات من المأوين أو من الأب لأن شرط ارث ولد المأم الكلالة والكلالة
مع الولد والنبت ولد نتجهم وكذا بنت الابن لأن ولد الابن يقدم مقامه فان
قبل وجب أن لا يرث الأخوات والأخوات لاب وام أو لاب فقط مع البنت وبنت
الابن لأن شرط ارثهم الكلالة قلنا الكلالة شرطت في حق ابن بنت النصف أو الثلثين
ولا يرث الكل بالوصية فإذا انتفت الكلالة انتفى هذا الميراث المشروط بها
فيستحقون الميراث المشروط بالوصية مع البنت بنوع آخر كما بينا بخلاف أولاد
المأم فإن جميع أرثهم مشروط بالكلالة فينتفي بعد ما فصل للأخوات لاب وام
فمن حالات النصف للواحدة والثلاثين لا أكثر والنصيب بأخيه من النصف
مع البنات والسقوط مع الابن والأخوات للأب سبعة أحوال الخمسة المذكورة
والسبب مع الأخت الواحدة من الأب والمأم والسقوط بالثنتين من الأخوات
من المأوين كما تقدم والأخوات للمأم ثلاثة أحوال السبب للواحدة والثلاثين
لا أكثر والسقوط كما ذكرنا قال رحمه الله تعالى وعصبة وهو مطعون
على قوله في أول الكتاب ذو فرض فيكون مطعونا على الخبر فيكون خبرا مع الخبر
قال رحمه الله تعالى أي من يأخذ الكل إذا انفرد والباقي بعد ذي سهم يعني العصب
من يأخذ الكل إذا انفرد وما بقية أصحاب الزوجه وهذا رسم وليس بحولته لا بد
أن يعرف الورثة كلهم ولا يعرف العصب إلا بعد أن يعرف كلهم فنقول العصب نوعان
عصبة بالنسب وعصبة بالسبب فالعصبة بالنسب ثلاثة أنواع عصبة بنفسه
وهو كل ذكر لم يدخل في نسبه إلى الميت أنى وعصبة بغيره وهو كل أنى فرضها النصف
أو الثلثان يعرف عصبة بأخواتهن كما تقدم وعصبة بغيره وهو كل أنى
نصير عصبه مع أنى آخر عكك البنات مع الأخوات والسبب نوعان مولى العتاقة
ومولى المولاة وسياقي بيانه أن الله تعالى في المصريات والعصبة أربعة
اصناف عصبة بنفسه وبغير الميت وأصله وجزأيه وجزأيه المقرب وعصبة

بغيرها

بغيرها وهي كل أنى نصير عصبه بذكر يوزنها كالبنات مع المأوين وفي الذخيرة وبنت الابن مع
ابن الابن وكالات لاب وام مع الماخون لاب وام وعصبة بغيرها وهو كل أنى نصير
عصبة مع أنى آخر كالأخوات لاب وام أو لاب مع البنات وبنات الابن وأما صار
الشخص عصبه بغيره وكذلك الغير لا يكون عصبه فاما الكلام في العصبه بنفسها فنقول
أولى العصبات بالميراث الابن ثم ابن الابن وإن سفل ثم الأب وفي المصريات وإنما كانت
الابن أخرب من الأب وإن استويا في الميراث وفي إعدام الواسطة لها الجزئية
لأن ابن أخوها أو كات قاضيا على الأول ثم الجواب الأب وإن علا ثم الماخون لاب وام ثم لاب
ثم ابن الماخون لاب وام ثم ابن الماخون لاب ثم بنوها وإن سفلوا على هذا الترتيب ثم العم
للأب والمأم ثم العم لاب ثم ابن العم لام ثم عم الأب لاب وام ثم لاب ثم بنوها وإن
سفلوا على هذا الترتيب وفي شرح الطحاوي ثم عم الجد لاب وام ثم عم الجد لاب ثم ابن
عم الجد لاب وكذلك أولادهم على هذا الترتيب ثم مولى العتاقة وهو آخر العصبية
سقدم على ذوي الأرحام وفي الكافي والاختصاص الميت أي البنون ثم بنوهم وإن سفلوا
ثم أصل الميت أي الأب ثم الجد أب الأب ثم جزيه أي الماخون لاب ثم بنوهم وإن
سفلوا ثم أخوة الجد أي الأعمام لاب وام ثم لاب ثم بنوهم وإن سفلوا وفي المصريات
ولواردت معرفة القرب فاعين كل فرع أصل واتصال الماخون بأخيه بواسطة واحدة
واتصال العمومة بواسطة عرفت أن الأخ أقرب من العم وأما الكلام في العصبية
بغيرها فنصورها ما ذكرنا وهو كل أنى نصير عصبه بذكر يوزنها كبنات الابن مع ابن
الابن وكالات لاب وام أو لاب مع أخيه وهذا الحكم في الأخوات مع الماخون
على افتراض من جملة أصحاب الزوجه ونصير عصبه بذكر يوزنها وفي الكافي والمصيبة
بغيره فأربع من النسوة وهن اللاقي فوهن النصف والثلثان نصير عصبه
بأخواتهن ومنه لأفرضه من المائات وأخوها عصبه لا نصير عصبه بأخيه كالمأم والعم
فأما لكالم فممنه وحسن النعمة وكما بين العم وبنت العم المال لابن العم دون المأينة وكذا الماخون
وابن الماخون المال كله لابن الماخون بيانه إذا هلك الرجل وترك ابن أخ لاب وام وبنت
الماخون لاب وام فالمال كله لابن الماخون ولا شيء للبنت الماخون لأنها من جهة ذوي الأرحام وليس
من جهة أصحاب الزواجه فلم نصير عصبه وأما بنت الابن فإنها نصير عصبه بذكر يوزنها
وفي الذخيرة على كل حال نصير عصبه بذكر أسفل منها إذا لم يصل إليها فرضها ثم وأما الكلام
في العصبية مع غيرها فنصورها ما ذكرنا وفي الكافي فذلك من المسائل إذا هلك الرجل
 وترك بنتا وأختا لاب وام أو لاب فثلثت النصف والباقي للأخت وكذلك أن
ترك بنتا وأختا لاب وام أو لاب وأختا لاب وام أو لاب فثلثت النصف والباقي
بين الماخون والأخت اثلا وإذا ترك بنتا وأختا لاب فثلثت النصف والباقي
للاخت وإذا اجتمعت العصبات بعضها عصبه بنفسه وبعضها عصبه بغيرها بعضها
عصبه مع غيرها فالمتخرج منها بالتزويج إلى الميت بيانه إذا هلك الرجل وترك بنتا
وأختا لاب وام وابن أخ لاب فثلثت النصف للبنت والنصف للأخت ولا شيء لابن

388

الاخ لان اخوت عصبة مع الميت وهي التي اقرب من ابن الاخ وكذلك اذا كان
 مكان ابن الاخ عمار طريقه ما كنا في المسام اذا استولى بنا في درجة من العصبة
 وفي اخواته زائدة فنداولي المان يكون الاخ اسبق الى الميت مثال القرابة الزا
 اخ لاب وام واخ لاب فاما اخ من الاب فاما اولي ومثال سبق اخ لاب وابن اخ
 لاب وام فاما اخ اولي كانه اسبق الى الميت واذا اجتمع عند من العصبات فاما
 بينهم على عدد رؤسهم لا على الهات مثال عند ابن اخ وابن اخ فاما لاب فاما
 عندهما لا على سببين ثم هذا الذي ذكرنا كلفه في العصبة من جهة النسب ثالث
 رحمه الله تعالى ولا حجة الابن ثم ابنة وان سفل اي اولاهم بالعصبة جز الميت وان
 سفل وغيرهم يحجبونهم بقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
 الى ان قال سبحانه وثق ولا يورث لكل واحد منها السدي ما ترك اما كانه له ولد
 فجعل الاب صاحب فرض مع الولد ولم يجعل للولاء الذكر سهمين انما الباقي له
 فدل ان الولد الذكر مقدم عليه بالمصوبة وابن الابن ابن على ابنا لانه يتقدم بقوله
 فيقدم عليه ايضا وان سفل كالابن ومن حيث المصوب ان المانسا يورث ولهم على
 والد ومختار صرف ماله اليه ولا حجة يدخر ماله عادة المان صرنا مقدار الفرض
 الى اصحاب الفروض بالنسبة فيبقى الباقي على قضية الدليل فكما ينبغي ان يقدم الميت
 ايضا عليه وعلى كل عصبة المان ان الشارح ابطال اختيار تعيين الفرض لها
 وجعل الباقي لاولي رجل قال رحمه الله تعالى ثم الاب ثم الاب وام على اي ثم
 اولاهم بالمصوبة اصول الميت وان علا واولاهم به الاب لان الله تعالى شرط المارث
 للاخوة بالكلالة وهو الذي لا اولاد له ولا والد على ابنا فمعلم بذلك انهم لا يرثون
 مع الاب ضرورة وعليه اجماع المان فاذا كان ذلك مع الاخوة وهم اقرب الناس
 اليه بعد فروعه واصوله فما ظنك مع من هدا بعد منهم كاعامهم واعام ابية والجد
 الاب المتري الله ميتهم بقائه عند عدم الاب ويتقدم على الاخوة فيه فكذا في
 الميراث وهو قول ابي بكر الصديق وابن عباس وعائشة وابي موسى الاشعري وابي
 الدرداء وابي الطفيل وابن الزبير ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله وجماعة
 اخرون منهم رضوان الله تعالى عليهم اجمعين وبه اخذ ابن خزيمة رحمه الله تعالى قال
 رحمه الله تعالى ثم الاخ لاب وام ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب وام ثم ابن الاخ لاب وام
 قد مو على الاعام لان الله تعالى جعل المارث في الكلالة للاخوة عند عدم الولد والوالد
 بقوله تعالى وهو ميراثها ان لم يكن لها ولد فمعلم بذلك انهم يتقدمون على الاعام لانهم جند
 الجد وانما قدم الاخ لاب وام لانه اقرب نسبيا من الجائدين فكان ذاتا بنتين فخرج
 بذلك عند الاستواء في الدرجة وقد قال عليه السلام ان بني الام يتوارثون وعف
 بني العلات وكذا الاخ لاب وام تقدم اذا صارت عصبة على لاث اب لما ذكرنا
 ولهذا تقدم في الفرض فكذا في المصوبة قال رحمه الله تعالى ثم اعام الاب ثم اعام
 الجد على الترتيب اي اولاهم بالميراث بعد الاخوة اعام الميت لانهم جند الجد فكانوا

اقرب

اقرب وقد قال صلى الله عليه وسلم الحق الفاضل باهلها فما بنت فلا ولي رجل ثم اعام الاب
 لانهم اقرب بعد ذلك لانهم جند الجد ثم اعام الجد لانهم اقرب بعدهم وقوله على الترتيب اي
 على الترتيب الذي ذكرنا في الاخوة وهو ان يقدم اعام الاب وام على اعام الاب ثم اعام الاب على
 ولما اعام الاب وام وكذا يعمل في اعام الاب يتقدم منهم في قرابتين عند المستوي في الدرجة
 وعند التفاوت في الدرجة يتقدم الماعلى قال رحمه الله تعالى ثم المقتول لقوله صلى الله
 عليه وسلم الا حجة كلهم النسب وهو اخر العصبات لقوله صلى الله عليه وسلم ان عتق عبد
 ان مات ولم يدع وارثا كنت انت عصبة له قال في الماثل المصوب من جهة السب فمعلم
 من ان مولى العتاقة ومولى المولاة اما الكلام في مولى العتاقة فنقول ان الماشايخ
 في سبب استحقاقه المارث قال بعضهم سببه الاعتاق والنسب شهد له قال عليه الصلاة
 والسلام والاولان اعتق وقال بعضهم سببه الملك على العتق وهذا الصحيح المارثي ان من
 ورث قريبه حتى عتق عليه كان ولاء له ولا اعتاق صناديق المضارب لا يباع الولا
 ولا يوهب لانه ليس بمال وفي الزلازمة الناس من جوارية والصحيح ما قلنا ثم يكون
 المقرب الناس عصبة من العتق حتى لو مات مولى العتاقة وترك بنتا وابنا ثم مات العتق
 فوراثة لابن العتق ولا ياتي لثقت العتق وكذلك اذا مات مولى العتاقة وترك ابنا وابنا
 ثم مات العتق كان ميراث لابن العتق ولا ياتي لايه لان الابن اقرب العصبات اليه
 فالماثل ان الولا نفسه لا يورث بل هو المقتق على حاله لا ترى ان المقتق ينسب بالولا
 الى المقتق دون اولاده فيكون استحقاق المارث بالولا من هو منسوب اليه حقيقة ثم
 يخلفه فيه اقرب عصبة كما يخلف في ماله فينظر عند موت المقتق ان مولى العتاقة لو
 كان حيا في هذه الحالة ومات من يرثه من عصباته وهو اقرب الناس اليه فيورث ذلك
 الشخص من المقتق في الذخير وهذا الذي ذكرنا ان الولا لا يورث ظاهر الرواية
 عن اصحابنا وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يورث ويقسم بين الابن والميت المذكور
 مثل حظ الانثيين وهكذا روي عن عبد الله بن مسعود رواية وبه اخذ ابراهيم
 النخعي وريح القاض واذا مات العتق ولم يترك ابنت العتق فلا ياتي لها في
 ظاهر الرواية عن اصحابنا وهم الله تعالى ويكون الميراث لميت المال وحكي عن بعض مشايخنا
 انهم كانوا يفتون في هذه المسئلة اما يدفع المال اليها لا بطريق المارث ولكن لانها
 اقرب الى الميت من بيت المال كيف وانه ليس في زماننا بيت المال وانما كان كذلك
 في زمن الصحابة والمنا ميعين رضى الله عنهم ولودفع ذلك الى سطاء الوقت او القيا
 لا يصرفونه الى مصارفه هكذا كما ينبغي القاض ابو بكر وصدر المصطفى وذكر الامام عبد
 الواحد الشهيد في فرائضه ان الفاضل عن سهام الزوج والمزوجة الميراث من بيت المال
 بل يدفع اليها لانها اقرب الى الميت من جهة النسب وكان الدفع اليها اولي من غيرها
 وكذلك الابن والميثة من الرضاخ اذا لم يكن الميت غيرهما يدفع المال اليهما وعصبة العتق
 يرث اما عصبة الذرية لا يرث مثاله امرأة امتعت عبدا وماتت وترك ابنا وزوجا
 ثم مات العتق فالميراث لابن العتق لانه عصبة ولو كان الابن مات وترك اباه وهو

ذوق المعتقة لا يرث لان اب الماتين عصبة المعتق واذا اعتق الرجل عبدا ثم اعتق
 المعتق الثاني عبدا ثم مات المعتق الثاني وترك عصبة المعتق الاول لا يرث منه
 ولو ان امرأة استقرى ابها حتى اعتق عليها ثم مات الاب وترك هذه المرأة ونسا
 اخرى فترث المعتقة انما كانتا اثنتان بينهما على السوية بحكم الفرض والثلث الا ان
 المعتق بحكم الولا ولا كيد من هذا النصل قدم في كتاب الولا واما الكلام في ولا المولاة
 فتقول بتفسير ولا المولاة اسم الرجل على يدي رجل يتقوله للذي سلم على يديه او
 لعزم واليكن على اتيان مت فيراي لكن في شرع الطلوي ان مت ولم يكن لي
 وارث لانه جهة الفريضة ولا من جهة العصبة ولا من ذوي الارحام فيراي لكن وان
 جئت فقتل عليك وعلى ما قتلك وقبل ما خرم فهذا هو تفسير ولا المولاة فاذا جئ
 الماسل جنابة فقتله على عاقلة المولى المات الماسل يرث منه المولى الاعلى
 واما مات الاعلى لا يرث منه المولى الاسفل ولا يث هذه الاحكام بحكم الكلام بدوي
 عند المولاة واما مات الاسفل فيلزم اقرب الناس عصبة الى الاعلى كما في ولا العتاة
 ولكل واحد منها ان ينتف عقدا يجعل المولاة وليس ان يجري الولا الى غيره فانه لو قال
 جعلت وكاي لفلان لا يصير له ان يجعل الاسفل له ان يتحول بالكا الى غيره فانه له
 ان يوالي مع غيره ينتف العقد مع المولى واما والى مع غيره ينتف الاول وان كانت
 المولاة مع غيره بغيره الماعلى وفي الذخيرة وولا المولاة بخالت ولا العتاة من وجوهها
 ان في ولا العتاة يرث الماعلى من الاسفل ولا يرث الاسفل ان شرطوا ذلك في ولا المولاة
 يستدشرها حتى لو شرطوا يرث كل واحد منها كاشراطا والثاني ان ولا المولاة يجعل
 انتف وولا العتاة لا يجعل والثالث ان مولى العتاة مقدم على ذوي الارحام
 وعلى المولاة موخر عن ذوي الارحام المولى الاسفل اذا اقربا في او ابن عم ثم مات فترث
 المولى المولاة تقدم منه عند المولاة ولم يصح منه المقرار بالاخر وابن العم والله اعلم
 قال رحمه الله تعالى في الترتيب اي عصبة المولى ومناه اذا لم يكن
 للمعتق من النسب على الترتيب الذي ذكرنا فقصته مولاة الذي اعتقه فان لم يكن
 مولاة فقصته عصبة المعتق وهو المولى على الترتيب الذي ذكرناه باما يقول
 جذا المولى لو كان سفل ثم اصوله ثم جنابيه ثم جده بقدم بقوة القرابة
 عند الاستوى او لعلو الدرجة عند التفاوت قال رحمه الله واللاقي خروجهن
 النص والثلثان يصرف عصبة باخوانتهن وهن اربع من النساء البنات وبنات
 الابنة والاخوات لاجدادهم والاخوات لاب فهو لا يصرف عصبة باخوانتهن وبناتهن
 في بيان ميراثهن وقوله باخوانتهن هذا في البنات والاخوات ظاهرا لان عصبتهم
 تقتصر عليه واما بنات الابنة فانهن يصرف عصبة بابنائهم ايضا وان سفل كما ذكرنا
 في مسائل التثريب فيكون معناه في حقهن باخوانتهن او مع له حكم اخوانتهن والمهر
 الله ذكر العتات هنا واستوفاه الا العصبة مع غيره وهو الاخوات مع البنات
 واما ترك ذكره لانه ذكرهن فيما تقدم وقد شرحناه هناك فلا يغيبه واما يصرف

عصبة

عصبة بغيرهن مع البنات ومع اخواتهن عصبة لان ذلك الغير هو البنات شروط
 لضرورتهن عصبة ولم يجعلهن عصبة بهن لان انفسهن لسن بعصبة فكيف يجعلهن
 غيرهن عصبة بهن بخلاف ما اذا كان مع اخواتهن لان الماخنة بنفسهم عصبة فيصرف
 به عصبة بنسبها قال رحمه الله تعالى في يدي يغير يجب به اي بذلك الغير خا ولا
 المم فانه يدي بالام فلا يحجب من يدي بنجب الماتين منهم من الثلث الى السدس على ابنا
 واما لا يحجب المم لانها لا تستحق جميع التركة ولا يرث هوارها لانها ترث بالاولاد
 وهو الماخنة فلا يتصور المحجب فيه بخلاف الجدة حيث بنجب بالام لانها ترث ميراث
 المم والام والديه منها لانها اقرب وبخلاف الاب حيث بنجب الجدة والجدة من قبله
 والاخوة والاخوات كلهم لانه يستحق جميع التركة وكذلك الماتين بنجب ابيه لا ذكرنا
 ويكفي المحجب اقرب كالاخام بنجب الماخنة وباولادهم وكاوا والاعام والاخوة بنجب
 باملا درجة منهم قال رحمه الله تعالى في المحجب بنجب كالاخوة والماخنة بنجب
 المم من الثلث الى السدس مع الاب واما ابنا من معه لان ارث الماخنة شروطه بالكلية
 وارث المم الثلث مشروط بعدم الماتين من الماخنة ودوي عن ابن عباس رضي الله عنهما
 في اب وام وثلاثة اخوات لام السدس وللأخوة السدس والباية لابل بنجب للاخوة
 ما نص من نصيب المم وبيان اية الكلالة تمنع من ذلك دابة بنجب المم ايضا بنجب
 لهم ما نص من نصيبها فيجب لها من ميراثها يحصل لهم في قال رحمه الله تعالى
 لا المحرم بالرق والقتل بالشرع واختلاف الدين او الدار لا يحجب المحرم عن المارث
 بهذه الاشياء وعذابه مسود بنجب محجب النفسا لنفسه بنصيب الزوجين والمم
 بالولد المحرم باذكرنا لان الله تعالى ذكر الولد مطلقا ونص به بنصبهم من غير فصل
 بين ان يكون وارثا او محررا وكذا نص بنصيب المم بالاخوة مطلقا من غير فصل فيكون
 على اطلاقه ولا يحجب محجب الحرمان لانه لو حجب هذا المحجب وهو لا يرث مع الابن
 او الاخوة وجه قول الجمهور ان المحرم في حق المارث كاليت لانه حرر لعنه في نفسه
 كاليت ثم الميت لا يحجب فكذا المحرم نصار بنجب الحرمان والنص بوجوب نصيب اربهم
 لانهم انما مطلقا لان الله تعالى ذكر الاولاد اولاد ابنت لم ميراثا ثم ذكر بعد ذلك
 محجب النصيبان بهم فيصرف الى المذكورين الاولاد المتأهلون للاولاد وهذا لان
 المحرم اتصل به صفة سلب اهلية المارث فالحقته بالمعصوم والاذن المحجب
 فانه اهله منسب اياها حاجبه عليه على انه الزيادة قربة فلا يبطل عمله في حق غيره
 واما ذكر سب الحرمان بقوله لا المحرم بالرق الى اخره ليس بين الابواب المانعة من المارث
 فان الرق يمنع المارث لان الرقيق لا يمكن شيئا قال الله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا
 لا يقدر على شيء فوالى الله عليه لم لا يمكن العبد الاطلاق ولا فرق في ذلك بين
 ان يكون قنا وهذا الذي لم ينعقد به سب الحرية اصلا وبين ان ينعقد لسب الحرية
 كالهدية والمكاتب وام الولد ومعتق البعض عند اي حصة لان المعنى يسئل الكل وهو
 عدم تصور المكاتب لم والمكاتب لا يمكن الرقبة وهو عبد باق عليه درهم على ما جاز في الخبر

فلا يكون اهلا للارث والقتل الذي يمنع الميراث هو الذي يتعلق به وجوب النص
او الكفارة ولا يتعلق به واحد منها كالقتل بسبب او بقصاص لا يرجب الميراث لان
حرمان الميراث عقوبة تتعلق بالتعلق به العقوبة وهو القصاص او الكفارة والارث
رحمة الله بعلقه بمطلق القتل حيث لا يرث عنه اذا قتله بقصاص ادرج او كانت
القتل قاضيا فحرم بذلك او شاهدا فشهده او باغيا فقتله او سرقا فسرقه
وقوله ذلك يمنع الميراث عنه وهذا لا يمنع له لان الشارح اوجب عليه قتله
وجاز له قتله في هذه الصورة فكيف يوجب عليه العقوبة بعد ذلك وهذا
لا يتعلق بهذا القتل بل بغير عقوبات القتل فكذلك الحرمان والارث بقوله عليه السلام
ليس للقاتل شيء من الميراث هو القتل بالتعدي ولعليه قوله عليه السلام ليس
للقاتل ميراث بعد كصاحب البقرة اي قاتل هو كصاحب البقرة وهو كاتل سحر او حزن
بقوله مباهم القتل بالسبب واختلاف الدين ايضا يمنع الميراث والارث به
الاختلاف بين الاسلام والكفر بقوله صلى الله عليه وسلم لا يرث المسلم الكافر ولا
الكافر المسلم واما اختلاف الملل الكفار كالنصرانية واليهودية والمجوسية وعبادة
الوثن فلا يمنع الميراث حتى يجري التدرج بين اليهودي والمجوسي والنصراني لان
الكفر كله مله واحدة وقال عليه السلام الناس كلهم جنات واختلاف الدارين يمنع الميراث
والميراث هو الاختلاف كما في اعتبار الحقيقة بدونه حق لا يجري بين المستأمنين
والذميين ودارنا ودار الحرب ويجري بين المستأمنين وبين من هرب من داره لان
المستأمن اذا دخل اليها لم يملك داره حكما وان كان في غير حقيقته والدار
انما تختلف باختلاف المنفعة والملك كدار الاسلام ودار الحرب اودارين مختلفين
من دار الحرب باختلاف ملهم بالانتماء الى الامة والتأخر فيما بينهم والميراث كونه
بالولاية قال رحمه الله تعالى والكافر يرث بالسبب والسبب كالمسلم لانه محتار بملك
فيملك بالاسباب الموضوعة للملك كالمسلم ولانه يعقد الذمة التحق بالمسلم في
المعاملة فيملك بالاسباب الموضوعة كالمسلم فيكون حكمه في ذلك حكم المسلم قال
رحمه الله تعالى ولو يجب احدهما بالحاجب يعني لو اجتمع في الكافر قرابتان لقرنته
في شخصين يجب اخذ الاخر يرث بالحاجب وان لم يجب بالقرابتين كما اذا تزوج
المجوسي امة فولدت له ابنا فهذا الولد لها وابن امة ففترت منها اذ ماتت على
لونه ابن الابن ابن واميرت على انه ابن ابن الميراث يجب بالابن ولو ولدت بنتا
مكنا الولد يرث الثلثين النصف على انها بنت والنسب على انها بنت الميراث
تكملة الثلثين وتوف من ابيها على انها بنت ولا ترث على انها اخت من ام لان
الاخت تسقط بالبنت ولو تزوج بنته فولدت له بنتا ترث من ابيها النصف
على انها بنت وتوف الباقى على انها عصبه لانها اختها من ابيها وهي عصبه مع البنت
وامات ابوها ترث النصف على انها بنت ولا ترث على انها بنت البنت لانها من
دوي المرحوم فلا ترث مع وجود دوي المرحوم وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم

وبه اخذ اصحابنا وفي رواية عن ابن مسعود وزيد بن ثابت انهما ثبتا ان يرث القربتين
واكداهما اي باقيا وما به اخذ مالك والشافعي رحمهما الله تعالى والصحيح الاول لان
فيه اعمال السب ولا يجوز ابطاله بغير ما في المأخذ الحاجب ولم يوجد فيما اخذ المجتهدين
المترى ان المسلم يرث بالمجتهدين اذا اتفق له ذلك بان مات المرأة وترك ابن عمها
وهو زوجه او اخوها من ابيها فانه ياخذ بالزوجه والعصبه فكذلك الكافر اذا هرب
المسلم في سب الملك كاشرا ونجس بجلات الميراث من الميراث وام جث لا يرث الميراث بالعصبه
ولا يرث بالزوجه على انه من ام لان ليس فيه اختلاف الجهة لانه يرث بالزوجه وهي
جهة واحدة فلا يمنع الميراث بها المترجح قوله عند من امة من هرب من داره في القارة
كالارث والميراث قال رحمه الله تعالى لا يرث الكافر من المسلمين ولا يرث المسلم من الكفار
كما اذا تزوج مجوسي بابنة او غيرها من المحارم لا يرث منها بالنكاح المأخذها نكاحا
لان النكاح لم يجر واما عند المجتهدين فانه ولو كان له حكم الصحة لكن لا يرث عليه اذا
اسلم فكان كالنكاح في الميراث اعلم بان الكفر يتفاوت فيما بينهم بالاسباب التي
يتفاوت بها المسلمون من سبب او سبب او نكاح واختلاف انهم لا يرثون بالانكحة التي لا يجر
فيما بين المسلمين بحال نحو نكاح المحارم بسبب او رضاع ونكاح المطلقة فلا تأبيل
التزوج باخر ويختلفون في التعديت بحكم النكاح في العدة والنكاح بغير شهود قال زفر
لا يترارثون وقال ابو حنيفة يترارثون وقال ابو يوسف يترارثون في النكاح بغير شهود
وايترارثون بالنكاح في العدة وهذا بناء على اختلافهم في تزويجهم على هذه النكحة او الاستلزام
وقد بينا ذلك في النكاح واختلاف بين اصحابنا ان الكافر المجوسي لا يرث الذي هو مسأ
كان المجوسي مستأمنا ودارنا او في دار الحرب واهل الذمة يرث بعضهم ببعض وان
اختلف صورة ملهم عند عامة الصحابة لان الكفر كله مله واحدة يحمل اليهود والنصارى
ملة وكما ابو حنيفة واصحابه رحمهم الله تعالى يترارثون اهل الحرب بعضهم بعضا اذا كان زام
اهل دار واحدة فانه اختلفت الدارين لم يرث وتفسير اختلاف الدارين ان يكون
ملكين في موضعين ويرى كل واحد قبل الاخر وان اتفقت الملل وهذا بخلاف ما
اهل العدل مع اهل الباطل يترارثون فيما بينهم لان دار الاسلام دار احكام فباختلاف الملك
والمنفعة لا تدار فيما بين المسلمين لان احكام الاسلام تجمعهم واما دار الحرب ليس بدار احكام
بل هي دار حزم باختلاف المنفعة والملك تختلف الدارين منهم واختلاف الدارين يتبع الولد
ذلك لان اذا خرجوا الى ايمان يفي اهل الدارين مختلفين بينهم من اهل الحرب وان كان
مستأمنين فيجعل كل واحد منهم في الحكم كانه في منقعة فذلك الذي خرج منها بامان بخلاف
ما اذا صار امة من اهل الاسلام يترارثون فيما بينهم بعد ذلك كالأهل فانهم يترارثون
التوارث بينهم وان اختلفت منقعتهم في حالة الكفر جينا الى المسائل ذي مات ودفن ودفن
في دار الحرب فماله في سوا كانت الدرة في دار الحرب او في دار الاسلام مساهدين ولومات
يهودي وترك ابنا يهوديا في دار الاسلام يورث الجزية وابنا في دار الحرب فالأهل كل لابن
اليهودي الذي يورث الجزية في دار الاسلام ولومات يهودية من اهل الحرب وهو مستأمن

في دار السلام وترك ابنا مستلما في دار السلام وابنا حربيا وابنا مسلما قالوا
 في قول اهل العراق بين الاماها والحرز نصفان لانه المعاهد بنزلة الحرز عندهم فوثق
 منه الحرز ومن هو مثله وهو المعاهد ولومات يهودي من اهل الذمة وخذت ابنا
 يهوديا وابنا نصرانيا فخط قول من يوثق اهل الذمة بعضهم بعضا وان اختلف صورة
 ملهم المال بينهما مضنا وعقول من يتدل بان الهند مله والنضاري مله فالمال
 للابن اليهودي م واما ميراث المجوسي فيما بينهم في اصول ثلاثة احدها ان لا يتدبرون
 بالأمكة الفاسدة فيما بينهم واما يتدبرون بالأمكة الصحيحة والمفاصل ان كل نكاح
 لو اسلم تركا على ذلك فهو نكاح صحيح ولو اسلم لم يتركا عليه فهو نكاح فاسد والمائة
 ان النسب فيما بينهم يثبت بالأمكة الفاسدة ويتدبرون فيما بينهم بذلك النسب وان
 كانا لا يتدبرون بذلك النكاح والثالث ان كل من يدي الى ابن سبي او ثلاثة
 فانه يوثق بجميع ذلك اما اذا كانت احدا النسبين يجب الاخر فيجوز يوثق بالواجب وقد
 قدماه ولو تزوج المجوسي بامه او بابنته او باخته فمات ادها لا يرث الاخر في هذا
 الجواب على اصل ابويوسف ومحمد ظاهر لان نكاح المحارم فيما بينهم فاسد عندنا وان
 كانا يدينون جوارده ولهذا قلنا اذا طلت النعمة من الفاضل لا يزوج من
 لها النعمة واذا دخل بها سقط احصائه حتى لا يجد قاذفه لو قذفه انسان بعد ما لم
 ولو طلق ادها التزويق فالقاضي يفرق وكذلك لا يكل على قول في خيفة على ما هو
 مختار في العراق ان كان نكاح المحارم فاسدا عندنا في خيفة فاسد كذلك ينصل
 عدم حرمان المارث منها واما يكل على قول من يكل ماوراء النكاح فانه يقولون بان نكاح المحارم
 فيما بينهم جائز على قول في خيفة وهو الله ولو لا ان النكاح جائز عنده لما فرض له
 النعمة ويستدلون ايضا بالودخل بها بعد النكاح انه لا يسقط احصائه عنده والعذر
 لما في العراق في فصل النعمة اما النعمة كما يجب بسبب النكاح الصحيح فيجب
 الاحساس فانه لم يكن نكاح وان كان نكاحا فاسدا يوجب النعمة بسبب الاحتساب
 لا بسبب النكاح وبما لا يقتضي بعد الدخول لا يدل على صحته النكاح عندنا في خيفة
 لا بحاله الا ترى ان من تزوج امرأة ودخل بها وكان نظر الى فروجها وابنتها بشهوة
 اما احصائه لا يسقط وان كان نكاحا فاسدا عندنا في خيفة والعذر لما يفتنهم
 الله عن فعل المارث فانه لا يجزي المارث فيما بينهم وان كانا يدينون جوار النكاح
 واعتبر ديانهم في حق جوار النكاح في حق المارث فيما بين المحارم ان يقول ان
 ديانهم انما اعتبر بجوار النكاح لا بجوار نكاح المحارم فذلك في شريعة ادم عليه السلام
 وفي الذخيرة ثم فرقوا بين نكاح المحارم فيما بينهم وبين السبب الثابت في هذا النكاح فقالوا
 اذا تزوج المجوسي بخارمه ثم مات ادها لا يرثه الباقى فاما اذا احدثت فيها ولد فانه
 يثبت النسب ويتدبرون بذلك السبب فيما بينهم ولو تزوج المجوسي بابنة له فولدت ابنا او
 بنتا ثم مات المجوسي فماتت عن ابن وبنت ادها وزوجه فيقسم المال بينهم للذكر مثل
 حظ الانثيين يرثون بالنسب ويسقط اعتبار النكاح لانه فاسد يثبت له النسب فيما

بينهم ويتدبرون به فلهذا قال يسقط اعتبار النكاح ويرثون بالنسب ولومات الابن بعد ذلك
 فماتت عن عمة اخت لاب وام وعمة اخت لاب هي امه فلاخت لاب السدي بحكم الامومة والى
 بحكم الاخوة والنصف للاخت لاب وام والمائة بالمصبة ان كانت والمائة على غيرها
 ولو لم يمت الابن بعد موت المجوسي ولكن ماتت البنت التي هي زوجته فماتت عن
 ابن هو اخوها لا يما وعمة بنت هي اختها بامها ويرثها بالبنة والبنة ويقسم المال
 بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو لم يمت الابنة التي هي زوجة المجوسي ولكن ماتت الابنة
 الاخرى فماتت عن اخ لاب وام وعمة اخت لاب هي امها فيكون للام السدي والباقي
 للاخ لاب وام فسقط اعتبار الاخوة لانه قرابة الاخت لاب ساقط الاعتبار لقرابة
 الاخ لاب وام واما كان للام السدي في هذه الصورة لان الميت اخ واخت والمخت من
 اهل التحقيق اما انهم صاروا مجوسية بهذا السبب يعارض له من قبل افرض للام من المثلث
 الى السدي وفي الذخيرة مجوسي تزوج بامه فولدت بنتا ثم مات المجوسي مات عن ام هي زوجته
 وعمة بنت هي اخته لام ولا يرث الام بالزوجة والمائة بالمصبة لان الاخت لام لا يرث
 مع الابنة ولكن للام السدي باعتبار الامومة والبنت النصف والمائة للمصبة ان
 كانت وان لم تكن له مصبة فالمائة يورثها ارباعا مجوسي تزوج بامه فولدت منه
 ابنا وابنتا ثم فارقتها وتزوج ابنته فولدت له ابنة ثم مات المجوسي فماتت عن
 ام وابن وابنة وابنة ابن فيكون للام السدي باعتبار الامومة والمائة بين الابنت
 والبنت للذكر مثل حظ الانثيين ولا يمت الابن فاما مات الابن بعد ذلك فاما مات
 عن زوجة هي جدته ام ابية وهي امه وعمة اخت لامه ولم فلاختي للام بالزوجة
 ولا يكونا جدة لان الجدة لا يرث مع الام ولكن لها السدي بالامومة والمائة بالنصف
 بالبنتية ولا يمت لها بالمصبة لان الاخت بالمصبة فاما مات عن الابن ولكن ماتت
 الابنة الكبرى فماتت عن ام هي جدتها ام ابية وعمة اخت لاب وام وعمة ابنة
 هي اختها لامها فلاخت السدي بالامومة لان معها اخ لام واخت ام وهما يرثان الام من
 الثلث الى السدي والابنة السدي بالمصبة لان الاخت بالمصبة فاما مات عن الابن فاما
 ماتت الابنة الصغرى هي التي ماتت فاما ماتت عن ام وعمة جدتها وعمة ابنتها وعمة
 هي اختها لا يمتها وعمة اب هو اخوها فلاخت السدي والمائة للاخت لان الاخوة والمائة
 لا يرثون مع المارث شيئا ولو لم يمت الابنة ولكن ماتت الام فاما ماتت عن ابن هو زوجها
 وهو ابن ابنتها وعمة ابنة ابن هي ابنتها فلاختي لابن بالزوجة ولكن المال بين الابن
 والانثيين للذكر مثل حظ الانثيين فلاختي للذكر باعتبار انه ابن الابن والاخي باعتبار
 انها ابنة الابن مجوسي تزوج امه فولدت له ابنتين فتزوج ابنته فولدت له ابنة
 ثم مات المجوسي فماتت عن ام هي زوجة وثلاث بنات ادها وزوجة وبنتان
 اختان لام ولدا هذين ابنة ابنته ولاختي للزوجة منهن بالزوجة والانثيين لام
 بالمصبة والثالث المثلثون ابنة ابنته ولكن المائة للمصبة ان كانت وان لم يكن يرث على
 الام والبنات على متدبرهم فاما ماتت الام بعد ذلك فماتت عن ابنتي صلب وبنتا

ابن فيكون المال لابنتين بالفرق والرد فامات بعد ما المنة التي هي زوجته فماتت
 عن ابنة هي اخت لاسيما فلا ابنة النصف والباقي للعصبة وان لم تمت هذه ولكف
 ماتت الابنة السفلى فانما ماتت عما هي اختها لاسيما واخت لاجب ايضا فيكون
 للام السدي بالامومة والاختين الثلثان بالاختية والباقي للعصبة رجل مجدي يزوج
 ابنة فولدت ابنتين فمات المجدي ثم ماتت احدي ابنتين فانما ماتت عما هي
 اخت لاجب وعن اخت لاجب وام ايضا فمقد ذكر في بعض النسخ ان للام السدي بالابنية
 وللثلاث لاجب وام النصف وللأم السدي بالاختية وفي بعض النسخ قال للام الثلث
 بالامية وللثلاث لاجب وام النصف وللأم السدي بالاختية لاجب وللوالد اجمع وفي
 الداجية حكم الميراث في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 حكم حكم الميراث في الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث الميراث
 يعرف ولد النضاري من ولد المسلم فالولدان مسلمان ترجيحاً للام ولكن لا يثبتان من
 ابيهما لان المال لا يستحق بالثبوت وكذا لو كان للرجل ابن وللموكة ابن ايضا فماتت
 التي ظهر احد فماتت فماتت يعرف ابن المولى ابن الرقيق فالولدان حران ويسعى كل واحد
 في نصف قيمته ولا يثبتان شيئا قال النقيض ابو الليث هذا اذا لم يصطالحا اما اذا اصطالحا
 فيما بينهما فلهما ان ياذن الميراث فكذا الجواب في ولد المسلم مع ولد النضاري وفيه يفتي
 في الميراث مات وترك ابين وامرأتين احدهما مسلمة والاخرى يهودية فلهما التي
 هي مسلمة الربع وللأم ثلث ما بقي والباقي للاب واذا اختكم اليها اهل الكفر في ضمة
 المال فماتت فماتت يسلم على هذا وما حكمهم وان قدم الزوجي اليها فان ماتت فماتت
 ما له الي وارثه في دار الحرب **قال رحمه الله** في ميراث الوفاة واللعان بجهة الام
 فقط لان نسبتة من جهة الاب منتظمة ومن جهة الام ثابتة فيرث به امه واخوته من
 الام بالفرض لا بغيره وكذا ارثته امه واخوته من امه فزعموا لا يتصور ان يرث هو و
 يرث بالمصوبة اما بالولا فيرثه من اعنته او اعتق امه او ولد له واما بالمصوبة
 هي ميراث معتقة او معتق معتقة او ولد له بذلك وقد تقدم **قال رحمه الله** في
 رد وقف العمل خط ابن ابي اذا تركت الميت امرأته حاملا او غيرها ممن يرثه او وقف للمحل
 ابن واحد وهذا قول ابو يوسف رحمه الله تعالى وعنه يوقف نصيب ابنتين وهو قول
 محمد لانه ولادة الاثنين مستأد وعن ابي حنيفة انه يوقف نصيب اربع بنين او اربع
 بنات ايها الكثر انهم يتصور ولادة اربعة في بطن واحد فيترك نصيبهم احياء او
 على الاول لانه ولادة الواحد هو القاب والمأثور منه وهوهم والحكم للاب والابن ويؤخذ
 من الورثة على قول كميل احتمال ان يكون الكثر هذا اذا كانت الورثة ولدا واما ان لم يكن
 فيهم ولد فلا يختلف الميراث بينهم كقوله المأثور فيهم وجملة المأثور انما يكون الورثة
 كلهم او اولا فاذ كان كلهم او اولا فيترك ما ذكرنا من التفرقة على الاختلاف وان لم يكن
 كلهم او اولا فلا يخلو اما ان يكون فيهم او اولا فاذ كان فيهم او اولا فيترك ما ذكرنا من التفرقة على الاختلاف وان لم يكن
 الولد منهم نصيبه على تقدير ان المأثور كان او انى ايها اقل وان كان على احد المقدسين في ميراث

دون المأثور فلا يصطالحا وكذا اذا كان فيهم من لا يرث على تقدير ولادته جاء وعلى تقدير ولادته
 ميراث ميراث فلا يصطالحا للاختلاف وانما كان نصيبه على احد المقدسين **قال رحمه الله** في ميراث الوفاة واللعان بجهة الام
 به ويوقف الباقي **قال رحمه الله** في ميراث الوفاة واللعان بجهة الام ميراث الوفاة واللعان بجهة الام
 يرث ان يخرج اكثر وهو حي ثم مات وان خرج اقله وهو حي فمات لا يرث لان انفصاله
 حياته البق شرط لارثه والمأثور يقسم مقام الكل ثم ان خرج مستقما فالمأثور لصدر
 وانما خرج منكوسا فالمأثور سرته وقديسائه قبل في الاصل في ميراث الجنين ذكر الصد
 الشهيد رحمه الله تعالى في فرائضه ان الجنين يرث اذا كان موجودا في البطن عند موت
 المورث وانفصل حيا وقاله طريق معرفة وجوده في البطن عند موت المورث بان
 جالسا في ستة اشهر منه مات المورث هكذا ذكر محمد رحمه الله المسئلة مطلقا وهذا
 المقدس في استحقاق الجنين الميراث من غير لاجب لانه استحقاق الميراث عن المأثور فانه
 اذا جالسا في ستة اشهر منه مات المورث فانه يثبت نسب الولد من الزوج اذا لم يقر بانفسا العدة
 نص عليه محمد رحمه الله في كتابه الفرائض فالاصل المستند اذا جازت بالولد كاحل
 من ستين من وقت العدة فانه يثبت نسب الولد من الزوج اذا لم يقر بانفسا العدة
 فاذا ثبت النسب من الميت يرث منه ضروره وانما جالسا في ستة اشهر لا يثبت النسب
 من الميت ولا يرث منه قال محمد رحمه الله في كتاب الفرائض ايضا لو ان عبد اخته حر
 ولد منها ابن وله ابن اخر من غيرها فمات ابن العبد ولا يرث ابن جلي ام لا فمات
 بالولد لا قل من ستة اشهر من موات العبد فانه يرث ميراث اخته لان الرجل حال
 بالعلق الي ستة اشهر فماتت اخوه وهو في البطن فيرثه وانما جازت به لا كثر
 من ستة اشهر لم يرثه لان الحبل من ستة اشهر فماتت اخوه وهو لم يخلق بعد فلا
 يرثه فتبين بما ذكر محمد رحمه الله في الاصل انما ذكر الصد الشهيد من التقريب في حق
 استحقاق الجنين لارث من غير لاجب لانه طريق معرفة انفصاله حيا ان
 يسئل ويسمع منه عطل او تفسد او يتحرك بعض اعضائه وما يشاكل ذلك وان
 انفصل ميتا لم يرثه لانه لا يشاكل حيا في وقت موت المأثور فانه كان ميتا لم يرثه
 فيه الروح ويجوز انه كان حيا فلا يرثه بالثبوت في الذخيرة ثم الجنين اذا اخرج ميتا
 كله لا يرث اذا اخرج بنفسه واما اذا اخرج منه جثة الورثة بيانه اذا ضرب انسانا
 بطنها فالقتل جنينا ميتا فهذا الجنين من جثة الورثة قال الشيخ محمد الفضل اذا مات
 الرجل عن امرأة وابنتين فادعت المرأة انها حامل بعرض المرأة على امرأة ثقة او امرأتين
 حتى يتبين جيلهما فان لم يقف على ثبوت علامات الحمل يقسم الميراث فان وقفت على ثبوت
 من علامات الحمل تزوجوا حتى تلد ولا يقسم الميراث وان كان رجل خلف امرأة حاملا وابنا
 فولدت المرأة ابنا وبنتا ما سئلها عن ابنتها لا يرثها ما سئلها عن ابنتها لا يرثها ما سئلها عن ابنتها لا يرثها
 فقد خلفت المورث ابنتين للمرأة الثمن والباقي بينهما وتصح المسئلة من ستة اشهر
 من ثلاثة لا يستقيم فيضرب ثلاثة في ستة عشر فيلحق ثمانية واربعين للمرأة الثمن
 ستة ولكل ابن واحد وعشرين فان كان ماتت المستهل عن احد وعشرين شهرا وخلف

اما ما قاله المثلث سبعة اسم والباقى وهو اربعة عشر لانه قد حصل للمثلث ثلثه
عشر ولاخ خمسة وثلاثون وان كانت المستقلة المائتين للمرأة الثمن والباقى بين المائتين
والثبت للذكر مثل حظ المائتين ومنه السبعة اربعة وعشرين للمرأة ثلثه والثلث
سبعة وللان اربعة عشر وماتت البنت عن اربعة اسم وخلفت اما واخا
ومثلها من ثلثه وسبعة وعلى ثلثه لا يستقيم فيضرب ثلثه في اربعة وعشرين
فتصير اثنين وسبعين للمرأة الثمن ستة وللان اثنا واربعون والثلث وعشرون
فماتت البنت عن احدى وعشرين سها وخلفت اما واخا للمثلث سبعة ولاخ
اربعة عشر فقد حصل للمثلث ستة عشر وللان ستة وعشرون وستة عشر فافق
الستة والخمسين باثنين فيورد ذلك الى ذلك الثمن فيكون ثمن ستة عشر سها وثلث
ستة وخمسين سبعة اسم والسبعة توافق الثمانية والمربعين بالثلث فيضرب
ثلث احدى في جميع الاخر فيصير مائة واربعة واربعين ثم ضاعف لاما هنا قال
قال استهلك المائتين وحال استهلاك البنت فصار مائتين وثمانين فهذا جميع
الام في النسبة سيل من صبي استهلك في البطن واشتعل ميتا فقال لا يستبرأ هذا
لاستهلاك في الظهيرة ولو ان رجلا ليس بينها قرابة تزوج كل واحد منها ام الاخر فولد
فولدت لكل واحد منها غلاما فاما مات غلام فبغلة للعصبة والغلام الاخر من ذوي الارحام
فلا يرث مع احدى العصبات وان تزوج احدى ام الاخر وتزوج الاخر ابنة فولدت
لكل واحد منها غلاما فقرابة ما بينهما ان ابنة المتزوج بالام خال الذي تزوج ابنة وعمه
وابن الذي تزوج ابنة ابن اخت الذي تزوج الام وابن اخيه فلا يرث واحد منهما
من صاحبه شيئا مع العصبات لان الام وابن الاخر لام من جهة ذوي الارحام
فلا يرثون مع احدى العصبات فلو ان رجلا تزوج امرأة وتزوج ابنتها ابنه
فولد لكل واحد منها غلاما فقرابة ما بين الغلامين ان ابن الاب الذي تزوج الام عمر
ابن المائتين الذي تزوج ابنة وحاله ولا وابن المائتين ابن اخ ابن الاب وابن اخته
فايهامات ورث صاحبه ههنا من قبل ان الام عصبة وكذلك ابن الاخر اب عصبة
واذا كان كل واحد منها عصبة صلح من احدى الوجهين كان دار ثاله فان تزوج الاب
ابنة وتزوج الابن الام فولد لكل واحد منها غلاما فقرابة ما بين الولدين ان ابنت
الاب عم ابن المائتين وابن اخته وابن الابن خال ابن الاب وابن اخته فايها ماتت
الاخر تزوج اخر من هذا الفصل رجل مات وترك ثلاث بنات فولدت احدى من ثلثي المال
والاخرى ثلث المال والثالثة لم تترك شيئا كيف كانت هذه قال انه كان في الاصل ان
الاب كان رقيقا اعتقه احدى وقلته واحدة من ثلثه الثلث فرضا
ولغير القاتله الثلث فرضا وللعتقه الثلث الباقى تصيب والثالثة لا شيء لها وهي
القاتله رجل مات وترك اخا لاب وام واخ امراة فولدت المال اخ امراة دون
اخيه لابي وامه كيف كانت هذه بانه كان في الاصل رجل تزوج ام امرأة ابنه فولد
له ولدت ام ماتت المتزوج ثم مات ابو بعد ذلك وترك اخا لاب وام وهذا الولد

له من وجه ابن ابنة ومن وجه اخ امراة فالل المائتين المائتين فقد عرفت المال اخ امراة
دون اخيه لابي وامه وفي الظهيرة سئل عن رجل مات وترك عم لاب وام وخا
لام فولدت المال دون الام كيف كان هذا فانه كان في الاصل اخوان ابنا واحدا وبها
يختلف فتزوج احدى ام ام صاحبه فولدت له ابنا ثم مات المتزوج ثم مات اخوه
بعد ذلك وترك خا وعاد هذا المثلث في وجه ابن اخيه لابي وفي وجه خاله
لام فالل المائتين المائتين فقد عرفت المال الخال دون الام رجل دخل على امرى فقال له
اوصني فقال لما ذا اوصي فان مالي ارك خانتك وعمتك وجدتك كيف كانت
هذه كان هذا المربعين تزوج جدي الرجل ام ابيه وام امه فولدت كل واحد
للمربعين ابنتين فلما مات المربعين ترك اربع بنات بنتا من خالتا الرجل
وبنتا من عمها الرجل والمراتى هاجرتا الرجل فلبنتا الثلثان والمائتين
الثلثان وما بقي يرد على البنات ان لم يكن له عصبة وسئل عن رجل ورثه سبع عشر
امراة ماله بالسوية فان هذا الميت ترك جديتين وثلاث نسوة واربع اخوات
لام وثلاث اخوات لاب وام فليجدين الثلث سها وللنساء الربع ثلثه
وللاخوات لام الثلث اربعة وللأخوات لاب وام الثلثان ثمانية فاصاب كل
واحدة سهم سئل عن امرأة ورثت اربعة ازواج وادابعد واحد فصار لها نصف
جميع اموالهم وللنصف النصف فان هذه امرأة تزوجها اربع اخوة وبهم ورث
بعض وكان جميع اموالهم ثمانية عشر دينار فلو احدى منهم ثمانية وللآخر ستة وللثالثة
ثلاثة وللرابع دينار تزوجها صاحب الثمانية ثم مات عنها فصار لصاحب الستة
ثمانية ولصاحب الثلاثة خمسة ولصاحب الواحد ثلاثة ثم تزوجها الباقي
ومات عنها وترك ثمانية دينار فصار لها دينارين ثمانية بين اخوين لكل واحد
منها ثلاثة ثم تزوجها الثالث ومات عنها وترك ثمانية دينار فصار لها الربع
ديناران واخيه ما بقي هو ستة فصار له اثني عشر دينار فصار لها الربع من
ذلك ثلثه دينارين فصار جميع ما ورثت تسعة من الاول دينارين ومن الثاني
ديناران ومن الثالث دينارين ومن الرابع ثلاثة دينارين وللنصف تسعة دينارين
سئل عن اخوين لام ورث احدى المال رجل مات دون الاخر كيف كان قال ان الميت
كان ابن احدى فيكون المال لابنه دون عمه فان سئل عن رجلين ورث احدى
ثلاثة ارباع المال وللآخر الربع فان الميت بنت عمها واحدى زوجها فللزوجة
النصف والباقى بينهما يضمن فيصير الزوج ثلثة ارباع والاخر ربع فان
سئل انه ورث احدى الثلثين والاخر الثلث فان الميت امرأة لها ابنا ثم احدى
اخوانها والاخر زوجها فيكون للزوج النصف وللأخ من المائتين الثلث والباقي
بينها مضافات فيصير الزوج الثلثان ويصير الاخر الثلث سئل عن ثلاثة
اخوة ورث احدى الثلثين والاخرى سبعة فان هذه امرأة لها ثلاثة بنين
عم احدى زوجها فيكون للزوج النصف والباقي بينهم الثلاثة يكون لكل واحد منها

سدين وقداصاب الزوج المصف والسدي باسره فيكون له الثلثان بجل ورثته ثلاث
نسوة اثلا واحد بن ام الماري فان هذا الرجل زوج ابن ابنته ابنة ابن ابنته بنتا شمر
مات ابن المان وبقي بنتا ابن ابن احدهما الماري ثم مات الرجل وله اخت وصارت لابنتين
الثلثان ولاختها الملك لهما عصبة مع البنات وفي الظهيرية في ميانا مايسل عن
المشاهرات فان سليل عن رجل مات وترك ابن عم لاب ولم وابن اخ لاب ولم فمات
المال ابن العم دون ابن اخيه كيف يكون قيل صوة هذا الخوا ولاحدما ابن اشترى
جارية فجات بابن فارعيه جميعا كما ابنا لهما ثم مات الاخوات ثم مات ابن احدهما
بعد موتها ولم يترك وارثا غير ابن الذي كان بين ابيه وعمه وكان له ابن اخ لام
واب خيراته لاجنه لبيه وهو ابن عمه ويسقط ابن اخيه لبيه وامه وان سليل
عن رجل مات وترك ابن عم لاب وام واخا لاب فمات المال ابن عمه دون اخيه
لابيه كيف يكون هذا قيل هذا في المصل اخوات واحدهما ابن فاشترى جارية فجات
بابن فارعيه جميعا كما ابنا لهما ثم اعتقا هذه الجارية وتزوج بها ابن الابن
فولدت له امراة فمات الاخوات ومات الابن الذي ولدته بعد النكاح وترك
اخا لاب وام وهو ابن عمه واخا لاب فصار ميراثه لابن عمه لانه اخوه لبيه
وامه وسيل عن رجل له وخالته ورثا المال بينهم اثلا كيف يكون هذا فمات
رجل له بنتان تزوج احدهما ابن اخيه فولدت له ابنا ومات ابن الاخ ومات الرجل
بعد ذلك وترك بنتين وابن ابن اخ فلبت بين الثلثان واما بقي لابن ابن الاخ فصار
للابن ابن الاخ الثلث ولامه ثلث المال والخالته ثلث المال وان سليل عن رجل مات
وترك سبعة اخوة لامرته فولدت امرته المال واخواتها بالسوية كيف يكون هذا
قيل رجل تزوج بام امرأة ابيه فولدت له سبع بنين ثم مات الابن ومات ابوه بعد
ذلك وترك امراته وسبعة بنين ابن فللمرأة الثلث منهم وبقي سبعة سهم لكل واحد
منهم هم حكمة امراة جات الي ابي حنيفة وقالت ان اخي مات وترك سماية دينار
فتسوا تركته واعطوني منها دينارا واحدا فقال ابي حنيفة رحمه الله ومن خسرته فقلت
تميزك داود الطائي فقال ابي حنيفة ذلك حنك الي اخوك ترك ابنتين واما
وزوجة وانما عند اخا واختا فتالت بلي قال للبنات الثلثان اربعماية دينار
وللام السدي مائة دينار والمرأة الثلث خمسة وسبعون دينار وبقي اربعة وعشرون
دينارا بينهم لذلك مثل حظ الانثيين لكل اخ دينارين ولاخت دينار واحد امه
ولوسيلت عن رجل مات وترك دنانير دورته فاما كان الارث لبا كان له
الفي دينار ولو كان مكان الابن ابن عم كان له عشرة آلاف درهم الجواب عن هذا
اذا كان المال ثلاثين الف دينار فاما كان له ابن وثمانية وعشرون دينارا كما
للان الف دينار ولو كان مكان الابن ابن عم كان للبنات الثلثان والباية لابن العم
وهو عشرة آلاف سيلة ولوسيلت عن رجل مات وترك اخوين لاب احدهما ام واخ
لام احدهما لاب كيف يقسم المال بينهما الجواب هذا رجل مات وترك اخا واختا لاب وام

والها

واختا لاب وام فيقسم المال بينهم ثلاث من الام السدي والباية بين الماري والمات للاب
وام ولاشي للاخ من الاب سيلة ولوسيلت عن رجل وابنته وبناتها بالسوية كيف
ذلك الجواب هذه امرأة تزوجها ابن عم فولدت له ابنة ثم مات المرأة وصارت لابنتها من
ميراثها النصف والنصف الباية لزوجها وهو ابن عمها سيلة ولوسيلت عن امرأة وجنتها
ام الام وبناتها بالسوية الجواب هذا رجل تزوج ابن اخته لابنته وامه من ابن ابنته
فولدت لهما ابنا ومات الزوج ثم مات الجدة وترك بنت ابن ابنته وابنته وهي جدتها
ام امه فصار لابنته ابن ابنته المصف وباية فلاخت قال رحمه الله تعالى
واقتدرت بين الغرة والحرة الما اذا لم ترتب الكوت اي اذا مات جماعة في الغرة
او الحرق ولا يدر ايهام مات او اكلوا كان ماتا جميعا معا فيكون مال كل واحد منهم لورثته
وايوت بعضهم بعضا الما اذا عرف ترتيب موتهم فنورث المتأخر من المتقدم وهو قول
ابن كبر وعمر بن زيد وادري الروايتين عن علي بن ابي حمزة عن ابي الحسن كان ذلك لان المارث
ينبغي عن البنتين بسبب التحقق وشوطه وهو حياة الولد بعد موت المورث ولم
يتب ذلك فلا يورث بالثكن وعن ابن سعد يورث بعضهم من بعض قلنا اذا استحال
في حق البعض استحالة في حق الكل اذ سبب المارث يستند لا يتقبل التعري فظاهر
وكذلك الحكم اذا مات اهدم الجدة عليهم اوية العركة ولا يدرى ايهامات اولادها المصل اخذ
عرقا وخلف احدهما بنتا وعندي دينار مئلا وخلف الماري ابنا وعشر دراهم فمات
قولي عامة الصحابة وعامة الفقهاء للبنات نصف المال خمسة والنصف الباية لابن
العم وما تركه الماري لابنته اخواتا محققان عرقا وخلف احدهما ابنا وبنتا وخلف الماري
بنت ابن ومولى فالذي خلف الابن والبنت ماله لابنته وابنته اثلاثا بلا خلاف
والذي خلف ابنته لابن ماله على قول العامة بين ابنته ابنته وبين ابن اخيه الذي
عرق معه نصفان النصف لابنته الابن والنصف لابن الاخ وحدث امرأه وابنتها
عرقا وخلفت المرأة زوجها ابنا وابنتا وخلف الابن ابنا وبنتا فماتت العامة مال
المرأة يتقسم بين زوجها وابن ابنتها وللزوج الربع والباية لابن الابن وبالابن يتقسم
بين ابنته وبين الاب لاب السدي والباية لابن عمه وعلى هذا القيس يخرج جنس هذه
المسائل قال رحمه الله تعالى وهو مقطوع على قوله ودون فرض في اول الكتاب
قال رحمه الله تعالى وهو قريب ليس بذي سهم وعصبة اي دفالرم وهو قريب ليس
بوارث بفرض ولا بمصوبة وهذا على الاصطلاح اهل هذا العلم وفي الحقيقة الوارث
لا يخرج من ان يكون دارم وهو ثلاثة اذاع قريب وهو ذو سهم وقريب هو عصبة
وقريب وهو ليس بذي سهم ولا عصبة قدسنا الكلام في المولين وبقي في الثالث فنقول
عندنا هم يرثون عند عدم المذيعين الاولين وهو قول عامة الصحابة ورجحاه عن غير
زيد بن ثابت رضي الله عنه فانه قال لا يورث لذي الارحام بل يوصى به بيت المال
وبه اخذ مالك والشافعي رحمه الله كادوي عن عطاء بن يسار ان رجلا من الانصار
جاء الي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله رجل هلك وترك عمه وخالته

فقال النبي صلى الله عليه وسلم فكان ثلاث مرات ثم قال لا شيء لها وفي بعض روايات
لا ينزل علي شيء لاني بها جدي انه قل لا احد لها شيئا وادام ينزل عليه شي لا يكن اثباته
بالرأي لان المقادير لا يكن اثباتها بالرأي ولنا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان
النبي صلى الله عليه وسلم اخذنا بناتنا فكانوا يتعارفون بذلك حتى نزلت واولا الارحام
بعضهم اولى ببعض في كتاب الله يتوارثون بذلك وعن المقداد بن معدى بن النسي صلى الله
عليه وسلم قال من ترك مالا فلورثته وانا وارثه لا وارث له اعقل منه وارثه والحال
وارث من لا وارث له فيقول عنه ويرثه رواء احد وابرد اود وغيرهما وحين مات ثابت
ابن الدحداح وكان غريبا لا يعرف من اين هو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاصم
ابن عدي هل تعرفون له فيكم شيئا قل يا رسول الله قد علمت رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابا ليا به ابن المنذر بن اخيه فاعطاه ميراثه وعن امانه بن سهل بن رجلا رمي رجلا
بسمه فقتله وليس له وارث الا خلا مكتبة في ذلك ابو عبيدة التي عمر فكتب عمر ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال انا اولى من لا وارث له والحال وارث من لا وارث له وقال الترمذي
حديث حسن وقال الطحاوي هذه اثار متصلة توارثت عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وعلى هذا كانت الصحابة رضي الله عنهم حتى روي عن عمر رضي الله عنه في عمالة
اعطى العم الثلثين والحالة الثلث ويحتمل ان يكون ههنا من هو اولى منها او قبل نزول
الاية ويحتمل قوله عليه الصلاة والسلام لاني لها اراد الزحف اي لا فرض لها مقدار
وتحتمل نقول به فان قيل لا حاجة لكم في الامة لانها نزلت بورد المقارن بالاختار يحتمل ان
يكون المراد بها المصبة واصحاب السهام وليس فيها دلالة على ان المراد بها جرح قتل
البرق لعدم اللفظ لا المحض في السب وهي عامة فيقول بوجوبها على كل من اصحاب
الناحية منهم شريك خالفوه وذهبوا الى ترتيب ذوالارحام وهذا اختيار قهنايم وعليه
الفتوى في زماننا المصاديق المال وصرحه الي غير المصروف قال رحمه الله تعالى
ولا يرث مع ذبي سهم وعصبة سوى احد الزوجين لعدم الرد عليها اي لا يرث ذوي
الارحام مع وجود ذوي فرض وعصبة الا اذا كان صاحب الفرض احد الزوجين فيؤثر
معه لعدم الرد عليه لانا المصبة اولى وكون الرد على ذبي السهام اولى من ذبي الارحام
لانهم اقرب الى الزوجين فانما لا قرابة بينهما مع الميت لكون الورثة كلهم اصحاب فرض
ولا عصبة معهم واذا استوفوا سهامهم وفضل من المال ما ايصح بالفضل فالمشهور
قول علي رضي الله عنه ان الباية يرد على اصحاب الزنايع بقدر سهامهم الا الزوج والزوج
فانه لا رد عليها ويقول علي رضي الله عنه اخذ ابو حنيفة واصحابه واعلم بان الارث اذا
كان صنفا واحدا وهو من جهة من يرد عليهم فلا حاجة فيه سوى ان يقال في الامر
وجدنا فرضها الثلث سهم من ثلثه والباية يرد عليها ولو كان الوارث اكثر من واحد
فان كان الرد على كلهم ففيه عبارة ان احدهما ان يقال لكل واحد منهم سهم ويرد الفاضل
عليهم على قدر سهامهم مثاله رجل مات وترك اموا وبنات فالمسئلة من ستة للام والرس
سهم والبنات النصف ثلاثة ببقى هناك سهمان فاضلان وسهام البنات والام اربعة

فرد السهام عليها على اربعة فيصير المال في الحاصل بينهما على اربعة هذا على الجاهل الماول
وعلى العبارة الثانية يتقسم المال كله من المابتد بين الام والبناتين على خمسة سهم وان كان
الرد على بعضهم فان كان من جملة العرثة زوج او زوجة فخذ سهام من لا يرد عليه من
اوفي اصول يكن وسهام من لا يرد عليه من اوفي اصول يكن ثم قابل من اصله سهام الرد
فان كان ما بقي من اصله لا يرد عليه يستقيم على سهام من يرد ولم يحج فيه الى ضرب
وتصحيح وان كان ما بقي من اصله لا يرد عليه لا يستقيم على سهام من يرد عليه فاخرب
سهام من يرد عليه في سهام من لا يرد عليه فما اخرج فيه يخرج المسئلة مثال الماول اذا
هلك الرجل وترك اموا خالام فامرة فسهام من يرد عليهم وهي الام والمخ لام من ثلثة
لان اصل مسئلة من لا يرد عليه من اربعة فنقول للمرأة سهم من اربعة اسهم ببقى هناك
ثلاثة يتقسم بين الام والمخ ثلثاها للام والثلث للمخ لام وفي السراية مثاله زوج
وجبة وام اخذنا سهم من لا يرد عليه وهو النصف من اثنين واخذنا سهام الجدة
والمخ فضر بنا سهام الحاصل وذلك اثنا في فرضة الزوج فصار اربعة فاعطنا
نصفها للزوج ونصفها للام وسأل الثاني هل كان رجل وترك بنتا وبنت ابن وامرأة
فسهام من يرد عليه وهي البنت وبنت الابن من اربعة لان الثلث النصف وثلث الابن
الذي تملكه الثلثين وسهام من لا يرد عليه وهي المرأة ههنا من ثمانية فنقول للمرأة
من الثمانية سهم ببقى هناك سبعة لا يستقيم على سهام من يرد عليه فضر بنا سهام
يود عليه وذلك اربعة في سهام من لا يرد عليها وذلك ثمانية فيصير اثنين وثلثين
يعطى للمرأة ثمن ذلك وذلك اربعة يبقى هناك ثمانية وعشرون يتقسم بين البنت
وبنت الابن على اربعة كل سهم من ذلك على سبعة فان ترك اما وبنتا وبنت ابن وامرأة
فسهام من يرد من خمسة لان الام الذي سهم من ستة وثلث الابن سهم من ستة تملكه
للثلاث بجملة ذلك خمسة وسهام من لا يرد عليه ههنا وهي المرأة من ثمانية فنقول من
الثمانية للمرأة سهم يبقى هناك سبعة لا يستقيم على سهام الرد وهي خمسة فنضرب
خمس في ثمانية فيصير اربعين يعطى للمرأة الثمن من ذلك وذلك خمسة يبقى هناك
خمس وثلثين يتقسم بين الام والبنت وبنت الابن على خمسة كل سهم خمسة وفي الزوج
فان ترك زوجا وابنة فالزوج الربع سهم والابنة النصف سهمان ببقى هناك سهم
زايد فيرد على الابنة وان ترك امراة وابنتين فلكل امراة الثمن والابنتين الثلثان
اصلها من اربعة وعشرين للمرأة الثمن ثلاثة وبنتين الثلثان ستة عشر الباية
خمس يرد على ابنتين خاصة وخمس بين ابنتين فصفا لا يستقيم فيضعف
اصل الفرضة فصار ثمانية واربعين كالمراة التي ضعتا مضارعا خاصة وكما
للابنتين بالفرقة ستة عشر صغفاها فصار لهما اثنا وثلاثة والذي لم يكن
يستقيم بين ابنتين في الرد خمسة صغفاها فصار ثمانية فيستقيم لكل واحد
منها خمسة فيحصل للابنتين اثنا واربعين بالفرقة والرد جميعا بالفرقة اثنا
وثلاثون وبالرد عشر لكل امراة احد وعشرون والمرأة ستة ولهذا الوجه اختصار

وهذان المنصبا كل نصف تلك وتلك فان نصيب المرأة ستة ولها ثلث صحيح وذلك
 سهران ونصيب الابنتين اثنتان واربعون ولها ثلث صحيح وذلك اربعة عشر فاقص
 من نصيب المرأة على ثلاثة وذلك سهران ومن نصيب الابنتين على ثلاثة وذلك اربعة
 عشر فيصير كل ستة فصار الزينة بعد الاختصار من ستة عشر للمرأة من ذلك
 سهران ولكل ابنة سبعة وتخرج هذه المسئلة على وجه اخر وهو ان يجعل الاصل
 ثمانية للمرأة من ذلك سهم وبقي سبعة بين الابنتين نصفان لا يستقيم فاقص
 اصل الزينة فصار ستة عشرون هذا يخرج المسئلة اذا تركت ابنتين فلو
 الزوج وللاثنين الثلثان وما بقي يرد على الابنتين دون الزوج واصلا من
 اثني عشر الا ان سهم الزوجين الابنتين نصفان لا يستقيم فاقص حتى يترك
 اكثر فصار اربعة وعشرون كان للزوج ثلاثة ضعفناها فصار له ستة
 وكان لابنتين ثمانية ضعفناها فصار سهمين فصار لابنتين ثمانية عشر
 لكل واحدة سهم ثمانية بالزوج وسهم بالرد وتخرج هذه المسئلة بغير
 اخر وهو ان المنصبا كلها نصف تلك وتلك للزوج ستة ولها ثلث صحيح سهران
 وكل ابن سهم ولها ثلث صحيح وذلك ثلاثة فاقصر نصيب كل واحد منها على
 ثلاثة من نصيب الزوج على ثلاثة وذلك سهران ومن نصيب كل ابنة على ثلاثة ثلثه
 فيكون ثمانية فلنا ان نجعل الاصل من ثمانية للزوج من ذلك سهران ولكل ابنة ثلاثة
 وتخرج هذه المسئلة من وجه اخر وهو ان يجعل الاصل من اربعة للزوج سهران
 ولكل ابنة ثلاثة ثلاثة ثلاثة وما بقي يرد على الام والابنتين واصلا من اربعة وعشرون
 للمرأة ثلاثة وللأم اربعة ولابنتين ستة عشر بقي سهم يرد على الابنتين على خمسة
 لان حق الابنتين ستة عشر ويجعل كل اربعة سهران فيصير اربعة وحق الام في
 اربعة فيكون سهران اربعة سهم على خمسة لا يستقيم فاقصر اصل الزينة وذلك
 اربعة وعشرون في خمسة فكان للام اربعة مضروبا في خمسة فصار لها عشرون
 وكان لابنتين ستة مضروبا في خمسة فصار لها خمسة للام سهم ولابنتين اربعة
 فحصل للمرأة خمسة عشر وحصل للام اربعة وعشرون بالزوج واحد بالرد ولكل ابنة
 من البنتين اثنتان واربعون معنى هذا يخرج وهذا الوجه اختصار وهو ان
 نقول بان المنصبا كلها نصف تلك وتلك لان المرأة خمسة عشر ولها ثلث
 صحيح خمسة وللأم اربعة وعشرون وله ثلث صحيح وذلك سبعة ولكل ابنة
 اثنتان واربعون وله ثلث صحيح وذلك اربعة عشر فاقصر من نصيب كل
 واحد منهم على ثلاثة فاقصر من نصيب المرأة على ثلاثة خمسة ومن نصيب كل ابنة
 على اربع عشر فيكون ثمانية وعشرون يضم اليه نصيب المرأة خمسة فيصير ثلاثة
 وثلاثين ومن نصيب الام على ثلاثة سبعة فيكون جملة ذلك فصار الزينة بعد
 الاختصار اربعين للمرأة من ذلك خمسة ثمن جميع المال كما كان وللأم سبعة واسا
 ثمن المال وثمان ثمن المال كما كان ولكل ابنة اربعة عشر وربع المال وخمس اربع

زوجا

المال كما كان يختم على هذا ولهذا المسئلة يخرج اخر وهو ان يجعل الاصل من ثمانية للمرأة
 من ذلك ثلث سهم وبقي سبعة بين الام والابنتين على خمسة لا يستقيم ولها اربعة ثمنها
 في ثلثي فاقصر اصل الزينة وذلك ثمانية في خمسة اربعين كان للمرأة سهم مضروب
 في خمسة فصار لها خمسة على جميع المال والذي لم يكن يستقيم كان سبعة مضروبة في خمسة
 فصار خمسة وثلاثين للام من ذلك خمسة وهو سبعة وللاثنين اربعة اخماسه وذلك
 ثمانية وعشرون لكل واحدة اربعة عشر فان ترك اخا وامراة وثلاث بنات للمرأة الثمن
 وللأم السدس والثلث البنات الثلثان وما بقي يرد على الام والبنات واصلا من اربعة
 وعشرين الا ان سهم الزوجين سهمين على خمسة لا يستقيم فنضرب اصل المسئلة وهو اربعة
 وعشرون في خمسة فيصير مائة وعشرين فيحصل للمرأة خمسة عشر وللأم اربعة عشر
 ولبنات اربعة وثمانون لكل واحدة ثمانية وعشرون وفي هذه المسئلة يخرج في
 وجه اخر وهو ان يجعل الاصل من ثمانية للمرأة من ذلك سهم وبقي سبعة بين الام والبنات
 على خمسة لا يستقيم فاقصر من ثمانية في ثلثي فاقصر اصل الزينة وهو ثمانية في خمسة
 فصار اربعين كان للمرأة سهم مضروب في خمسة فصار لها خمسة والذي لم يكن يستقيم
 كان سبعة مضروبا في خمسة فصار خمسة وثلاثين للام خمسة وذلك سبعة وبقي
 ثمانية وعشرون بين البنات على ثلثه لا يستقيم ولا موافقة بينهما في ثلثي فاقصر
 اصل الزينة وذلك اربعون في ثلاثة فيصير مائة وعشرون فان ترك ابنة وابنة
 ابن فثلث النصف ولابنة الابن السدس وما بقي يرد على ابنتها على حق ثمانية اربعة
 وسهران على اربعة لا يستقيم وكان القس ان يضرب اصل الزينة وذلك ستة في عشرين
 من اكثر وذلك اربعة الا ان ههنا اختصار وهو ان بين الروس وبين سهمي الرءوس
 بنصف ونصف فاقصر من رؤسهن على النصف فحصل من رؤسهن هذا مبلغ الروس
 ثم اضرب اصل الزينة وذلك ستة في مبلغ الروس وذلك اثنا عشر كان لابنة
 الصلبة ثلاثة ضعفناها فصار لها ستة وكان لابنة الابن سهم ضعفناها صار
 لها سهران والذي لم يكن يستقيم سهرانا ضعفناها فصار اربعة لابنة الابن سهم
 وللابنة ثلاثة وللأبنة ستة بالزوج وثلاثة ولهذا الوجه اختصار وهو
 ان المنصبا كلها نصف تلك وتلك لان نصيب الابن ستة ولها ثلث صحيح ثلثه ثلاثة
 الابن ثلثه ولها ثلث صحيح ثلاثة وللابنة ثلاثة ولها ثلث صحيح وذلك سهم فاقصر
 نصيب كل واحد على ثلاثة فاقصر من نصيب الابنة على ثلاثة ثلثه ومن نصيب ابنة الابن
 على ثلاثة ذلك سهم فيصير اربعة فصار الزينة بعد الاختصار على اربعة فان ترك
 امراة وثلاث جدات وابنة وست بنات ابنة المرأة الثمن والثلاث جدات السدس
 وللابنة النصف وبنات الابن السدس وما بقي يرد على الجدات والابنة وبنات الابن
 واصلا من اربعة وعشرين الا ان سهران بين الجدات والابنة وبنات الابن على قدر حقها
 على خمسة لا يستقيم فاقصر اصل الزينة في خمسة فصار مائة وعشرين هذا جميع المال
 كان للمرأة الثمن ثلاثة مضروبا في خمسة فصار لها خمسة وكان للجدات السدس على

اربعة مضروباً بخمسة فصار له عشرون وكان الابنة اثنا عشر مضروباً بخمسة فصارت
لها ستون والذي لم يكن يستقيم في الرذكان سها مضروباً بخمسة فصار خمسة للجذات
سهم وللابنة الصلبة ثلثه وبنات الابن سهم فحصل للمرأة خمسة عشرون للجذات
اخذ وعشرون وللابنة ثلاثة وستون وبنات الابن احدى وعشرون وسهم
على ستة لا يستقيم ان يصير سهم رؤسهن يتفق بثلاثة وثلاث يفتقد ان نصف
المال فيكون ما يتبين واربعين كان للمرأة خمسة عشرون ضاعفناها فصار لها ثلثون
وكان للجذات احدى وعشرون ضاعفناها فصار لها اثنان واربعون بينهم يستقيم
لكل واحدة اربعة عشرون كان للبنث ثلاثة وستون ضاعفناها فصار لها مائة
وستة وعشرون وكان لست بنات الابن احدى وعشرون ضاعفناها فصار لها
اثنان واربعون بينهم يستقيم لكل واحدة اربعة عشرون وكان للبنث ثلاثة وستون
ضاعفناها فصار لها مائة وستة وعشرون وكان لست بنات الابن احدى وعشرون
ضاعفناها فصار لها اثنان واربعون بينهم لكل واحدة سبعة ولهذا المسئلة
تخرج وجه اخر وهو ان يجعل الاصل مائة المائة الف سهم وهي سبعة اسهم
على خمسة لا يستقيم والموافقة بينهما في فاضرب اصل الفريضة في خمسة فصار
اربعون كان للمرأة سهم مضروب في خمسة فصار لها خمسة والذي لم يكن يستقيم
مضروباً بخمسة فصار خمسة ولثلاث الجذات خمسة وذلك سبعة وللابنة ثلاثة
اخماسه وذلك احدى وعشرون وبنات الابن خمسة وهو سبعة اما ان سبعة بين
بنات الابن على ستة لا يستقيم فاموافقة بينهما في وكان العكس ان يضرب
الرؤس في اصل الفريضة اما ان ههنا اختار وهو ان الرؤس يتفق ثلث وثلث فخذ
الثلث من احدى واضربه في جميع المخار وذلك سهم في ستة او سهمين في الثلث فصار
سبعة فهذا مبلغ الرؤس ثم اضربه في اصل الفريضة وذلك اربعون فصار ما يتا
واربعون فحين هذا يخرج ولونك ان يربح عشرة وبنات اخى بنات ابن فلاربح
السنة الثمن وللابنة النصف ولخى بنات الابن السدس وما بقي يرد على الابنة
وخى بنات الابن على قدر حقها ارباعاً ثلاثة ارباعه للابنة واربعه لخى بنات
الابن واصلاها مائة اربعة اربع سنة الثمن سهم يبقى سبعة على اربعة غير مستقيم وسهم ايضا
على اربعة سنة لا يستقيم فوقع الكسر في نصيب السنة وفي الذي بقي ايضا
فيجب ان يضرب عدد الرؤس بمضاهية بعض في اصل الفريضة اما ان ههنا اختار
فان بين الرؤس موافقة بربح وربح فان رؤس السنة اربعة والباقي وجب تسعة
على اربعة فيكون اربعة على اربعة فاختصر على احدى اربعين وذلك هذا مبلغ الرؤس
ثم اضرب اصل الفريضة وهو ثمانية فصار اثنان وثلاثون هذا جميع المال كان
للسنة سهم مضروباً بخمسة فصار اربعة بينهم فيستقيم لكل واحدة سهمين وسهم
والذي لم يكن يستقيم بين الابنة ثلاثة ارباعه وهو احدى وعشرون وسبعة بين خى بنات
الابن على خى غير مستقيم فيضرب اصل المسئلة وهو اثنان وثلاثون فيما وقع الكسر

وهو عشرة

وهو خمسة فيعزاية وستين هذا جميع المال ومنه تخرج المسئلة وفي الكافة وتبيل مسئلة
الرد مبنية على مسئلة وفي المارحام ان الد باعبار الرحم حتى لا يرد على الزوجين
لعدم الدم ومسايله على اربعة اقسام ادها ان يكون خن واحد من يرد عليه
عند عدم من يرد فالمسئلة من رؤسهم كسنتين او اثنتين وجد بين فاجعل المسئلة من
بنتين وياهما ان يجمع في المسئلة جنساً او ثلاثة اجناس من يرد عليه في المسئلة من
رؤسهم كسنتين او اثنتين او جدتين فاجعل المسئلة من بنتين وياهما ان يجمع في
المسئلة جنساً او ثلاثة اجناس من يرد عليه عند عدم من لا يرد عليه فالمسئلة من
سهاهم بين اثنين لو كان في المسئلة سهاً واخى لم اصلها ستة ونفهم من
اثنين للجدات سهم وللاخت سهم وللأختين سهاً ومن اربعة لو كان نصف وسهم
كسنت وبنات ابن ومن خمسة لو ثلثه كسنت كسنتين وام وثالثها ان يكون مع الموالين
لا يرد عليه فادفع من لا يرد عليه من اقل مخارجهم ثم اقسم الباقية على رؤس من يرد عليه
فاما استقام فلا حاجة الى الضرب كزوج وثلاث بنات فاقطع مخرج فرض من لا يرد
عليه فاعط للزوج ربعها سهاً بقي ثلاثة يستقيم على عدد رؤس البنات وكسنت
بينها موافقة بالثلث فاضرب وقطع على عدد رؤسهن وهو اثنان في مخرج فرض
من لا يرد عليه وهو اربعة فبلغ ثمانية فها هو المسئلة كما للزوج ومن مخرج فرض
من لا يرد عليه سهم فاضرب في المضروب اثنين فهو الباقية ثلاثة فاضرب في المضروب
سنة فهو نصيب البنات لكل بنت سهم وان لم يوجد بين البلية من مخرج فرض من
لا يرد عليه وبين رؤس من يرد عليه من موافقة فاضرب على عدد رؤسهم في مخرج
فرض من لا يرد عليه فالبلي فاصبح المسئلة كزوج وخى بنات اخاه فرض من
لا يرد عليه من اقل مخرج وهو اربعة ربعها سهم بقي ثلاثة يستقيم على رؤس
موافقة بينهما واضرب كل عدد رؤسهن وهو خمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه
فبلغ عشرون فحين المسئلة كما للزوج سهم فاضربه في المضروب يبلغ خمسة
عشر فاقسم عليهم كل بنت ثلاثة واربعا ان يكون مع الشاه من لا يرد عليه اي
يكون في المسئلة جنساً او اكثر من يرد عليهم وسهم من لا يرد عليه احدى اقسام
ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه على مسئلة من يرد عليه فاما استقام فها
كزوجة واربع جذات وبنات واخوات لام فاضرب فرض من لا يرد عليه اربعة اعط
للزوجة ربعها سهاً بقي ثلاثة وبقي مسئلة من يرد عليه من ثلاثة لأن للجدات الثلث
الثلث وللأختات للام الثلث اصل المسئلة من ستة سدسها واحد وثلاث اثنان
فيكون ثلاثة فعلم ان مسئلة من يرد عليه ثلاثة فالثلاثة الباقية من مخرج فرض
من لا يرد عليه يستقيم على هذه المسئلة فسم الجذات وسهاً للاخوات لام فان اردت
تصحيح المسئلة فاعمل فيه ما بينهما في تصحيح المسائل بلان زيادة ونقصان وان لم
يستقم الباقية من مخرج فرض من يرد عليه فالبلي مخرج فرض الفريضة ثم اضرب
سهاهم من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض لا يرد عليه فاحصل فهو نصيب كل واحد

من الغنيين كادح زوجات وتسج بنات وست جدات اعطى فرض من لا يرد عليه
من اقل مخرجه وهو ثمانية منها واحد بقي سبعة وسيلة من يرد عليه من خمسة لان
الزيتين ثمانية وسدس فيكون الكل والباقي من مخرج فرض الزوجات وهو
سبعة لا يستقيم على خمسة ولا موافقة بينهما فاخرب الحصة في الثمانية بمخرج الزوجات
يبلغ اربعين ثم يخرج فرض الزيتين ثم اضرب سهم من لا يرد عليه في سبعة
يبد عليه ثلث خمسة وهو نصيب الزوجات من المربعين وسهام من يرد عليه ثمانية
بقي من مخرج على اربعة فاضربها في الباقية من مخرج فرض من لا يرد عليه فبلغ ثمانية
وعشرين ففي الحنف والمجذبات سهم فاضرب في السبعة بثلث سبعة ففي نصيب
وانا اكسر على السبع فضع المسئلة وللزوجات خمسة من المربعين وهذا اربعون
لا يستقيم ولا موافقة بينهما فخذ عدد زوجين اربعة وبنات ثمانية وعشرون
وهذا تسع ولا يستقيم الثمانية والستون على تسعة ولا موافقة بينهما فخذ عدد ركن
سنة فصار سبعة اربعة ستة تسعة وبين المربعة والستة موافقة نصفه
فاضرب نصفها اربعة جميع المخرجات ثلثي عشرة وتسعة موافقة ثلثيه فاخرب
ثلث اربعة جميع المخرجات ثلثي ستة وثلاثين فهو المخرجات فاضرب في المربعين وهو
مخرج فرض الزيتين بثلث الف اربعة واربعين منها تسعة المسئلة للزوجات
مائة وثمانية لكل واحدة خمسة واربعون والجملة مائة وثان وخمسون
لكل واحدة اثنا عشر واربعين والبنات الف وثمانية لكل واحدة اثني عشر قال
رحم الله تعالى وتبرهم كترتيب المصبات يعني ترتيب ذوي الارحام في المراتب
المصبات يتقدم فروع الميت كلواذ البنات وان سفلوا من اصوله كالاجداد الفاسدة
والجدات الفاسدة وان علوا من فروع اجدية كلواذ الاخوات وبنات الاخوات
وبني الاخوات لام وان تزوا جده وجدية كالعلمات والمعام لام والافعال والخالات
وان بعدوا فصاروا اربعة اصناف وروي ابو سليمان عن محمد بن الحسن عن ابي
حنيفة رحمه الله تعالى ان اولاهم بالميراث الموصول والاول اهل لان الفروع اقرب
كناية المصبات وفيه المخرجات وهم عشرة اولاد البنات واولاد الاخوات وبنات الاخ
وبنات العم والخال والخاله وابلهم وعم الام والعمة واولاد الاخ ومن ادلهم وفيه
العنايف وهم خمسة اصناف اولهم اولاد بنات الابن والثاني الجد الفاسد والجد
الفاسدات والثالث اولاد الاخوات سلاب وام اولاد الاخوات والافعال والخالات والعمات
وبنات الامام واولاد هؤلاء والخامس عمات الاباء والامهات كلهم واخوانهم وخالاتهم
واعام الاباء وامامهم والامهات كلهم واولاد هؤلاء فاولاهم بالميراث اولهم ثم ثانیهم ثم
ثالثهم ثم رابعهم ثم خامسهم في رواية الى حنيفة وعليه الفتوى وروي عن ابي حنيفة
ان الجد الفاسد اول بالميراث من اولاد البنات واولاد بنات الابن وقال ابو يوسف
ومحمد واولاد الاخوات وبنات الاخوة اول من الجد الفاسد واب الام وكل واحد

اولهم وولد وولد اول من ابيه عندهما وفي الظهيرة وقد مع رجوع ابي
حنيفة الى قولهم في مقدم اكل البنات وعليه الفتوى وروى الحكم بنهم انه اذا انفرد
واحد منهم يستحق جميع المال وهذا لان ذوي الارحام يرثون على التعصيب من وجه
لانهم يرثون بالتزاية من الميت وليس لهم سهم مقدر والعصبة من كل وجه ذكر يرب
بعضة ذكر والمكوبة له سهم مقدر ففي حق ذوي الارحام ان لم يوجد الذكور والاولى
الى الميت بعضة ذكر وجد الميت الماخز وهو انه قريب ليس له سهم مقدر وكان
عصبة من وجه فيصحب بن يرب بالتعصيب من كل وجه والحكم بن يرب بالتعصيب
من وجه ان يستحق جميع المال اذا انفرد وكذا هنا وهم في المحاصل اصناف صنف
ينتمي الى الميت وهو الساقط من ولد الولد وانما اعتد بالساقط لان ولد الولد على
مربعين ثابت هو من جملة اصحاب الفرائض وهو بنت الابن او هو من جملة العصا
وهو ابن الابن وساقط هو داخل في جملة ذوي الارحام وهو ولد البنت ذكرا
او انثى وصنف ينتمي اليه الميت كالجد الفاسد وكالجد الفاسدة وصنف ينتمي
الى ابي الميت كبنات الاخوة لاج وام اولاد وام اخوات كلهم وصنف
ينتمي الى جدي الميت كاعام لاج وام اولاد وصنف ينتمي الى ابي جدي الميت
وهو اعام الام وعامة واخوانه وخالاته واعام الام كلهم وعامة واخوانها وخالاتها
واولادهم وفي الكفاية واجملان ذوي الارحام لا يجوز بالزوج والزوجة اعم
يرثون معها فيعطي الزوج والزوجة نصيبه ثم ينقسم الباقي بين ذوي الارحام كما
ينقسم مثاله زوج وبنت بنت وخالة وبنت عم وللزوج النصف والباقي
لبنت البنت واما الكلام في النصف الاول فاولاهم بالميراث اقرب الى الميت حتى
كان بنت البنت اول من بنت بنت البنت فاما استواء في القرب فما كان ولد
الوارث اول مثاله اذا ترك بنت بنت بنت وبنت بنت ابن فاما لبنت الابن
لانه وارثه وكذلك اذا ترك ابن ابن بنت وبنت بنت ابن فاما لبنت الابن
بنت الابن كما ذكرنا وان كان ادهما اقرب والمخر ولد الوارث لا يكون اول وفي
المرحوم في اهل القولين حتى انه اذا ترك بنت بنت البنت وبنت بنت ابنت
ابن كان بنت بنت البنت اوله لكونها اقرب وان استواء في القرب وليس فيهم
ولد الوارث فاما ان يقسم بينهم بالسوية ان كانوا ذكورا كلهم وانما كلهم وان
كانوا مختلفين فلذلك مثل خط المائتين وهذا بخلاف اذا اتفق صنف الموصول
في الذكور والمائتين اعني بالاصول المبالا والمهمات واتفق صنف ابنت الفروع في
الذكور والمائتين واما اختلف صنف الموصول فمقول ابي يوسف يعتبر ابدان الفروع
ويقسم المال بينهم بالسوية ان كانوا ذكورا كلهم او انما كلهم وان كانوا مختلفين
فلذلك مثل خط المائتين ثم ما اصاب كل بطن من اولاد وكان ابو يوسف رحمه الله
او لا يتدل كما قاله محمد رحمه الله ثم رجوع عنه وقيل كما ذكرنا قال شيخ الاسلام خلاصة
وعامة مشايخنا يجعلون قول ابي حنيفة مع قول محمد وغيره من المشايخ فالراجح الى

خيفة في هذا وان كان يناف هذه المسائل اذا ترك بنت بنت وابن بنت فالل انهما
 للذكر مثل حظ الانثيين واعتبر لا بدوا لهما الابا مختلف واختلف الامه ان وكلت
 اذا ترك ابن ابن بنت وبنت بنت بنت فالل انهم للذكر مثل حظ الانثيين ولو ترك
 بنت بنت بنت وبنت ابن بنت فخذ ابني يوسف المال بينهما نصفين واعتبرا لهما
 وعما محمد رحمه الله يقسم بينهما اثلاثا ثلثا لثمة بنت ابن البنت وثلثه لبنت بنت البنت
 اعتبارا لاصولها كانت عند ابن بنت وبنت بنت ثم ما اصاب ابنة البنت فلولها
 وما اصاب بنت البنت فلولها ولو ترك ولدي بنت بنت ولدي ابن بنت فعلى
 قول ابني يوسف المال بينهم باعتبار الابناء على ستة لكل ذكر سهمان وكل انثى سهم وعلى
 قول محمد رحمه الله يقسم باعتبار الابا فيجعل كانه ترك بنت بنت وابن بنت فيكون
 ثلثا للمال لابن البنت والثلث لبنت بنت ثم ما اصاب ابن البنت يقسم بين ولديه
 اثلاثا ثلثا لابنه وثلثه لبنته وما اصاب بنت البنت يقسم بين ولديها اثلاثا
 ايضا ثلثا لابنها وثلثه لبنتها فتكون القسمة من تسعة وفي الكفاية ولو ترك بنتي
 ابن بنت وابن بنت بنت بنت عند ابني يوسف طاهر وعند محمد يقسم خالصا
 المال لابن بنت بنت واربعة اخاه لثمة بنتي ابن كانه مات عا ابني بنت وبنت
 بنت فما اصاب بنت البنت فلولها وما اصاب الابن فلوله ولو ترك ابني
 بنت بنت بنت وبنت ابن بنت بنت وبنتي بنت ابن بنت فعند ابني يوسف
 المال بين الفروع اسباعا باعتبار ابدانهم وعند محمد رحمه الله تقسم المال
 في البطن الثاني اسباعا باعتبار عدد الفروع في المصول اربعة اسباعا لبنتي
 بنت ابن البنت نصف ادمها وثلثه اسباعه وهو نصف البنتين يقسم علي
 ولديهما في البطن الثالث ايضا فنصفها لبنت ابن البنت البنت نصف اخاتها
 الا لابنتي بنت بنت البنت نصف ادمها وثلثه من ثمانية وعشرين وقول محمد
 رحمه الله تقسم لثمة ابني عا ابني خيفة في جميع ذوي الارحام وعليه الفتوى
 وقال الامام الاستيعابي في المبسوط قول ابني يوسف ادمه لانه سهل م ولو ترك
 ولدي بنت بنت ابن بنت فعلى قول ابني يوسف يقسم المال بينهم باعتبار ابدانهم
 على اربعة سهم لهم لبنت ابن البنت وثلثة اسهم لولدي بنت البنت سهمان
 لابن دسهم للبنت وعلى قول محمد رحمه الله القسمة باعتبار الابا فيجعل كانه مات
 عا ابن بنت وعق بنت بنت يقسم المال بينهم اثلاثا ثلثا لابن البنت وثلثه
 لبنت البنت ثم ما اصاب ابن البنت يسلم لولده وما اصاب بنت البنت يقسم
 بين ولديها اثلاثا ثلثا لابن البنت والثلث لبنتي بنتي ابني حبيب يقسم ثلثه
 اثلاثا وثلثه تسعة وعلى هذا المثل يخرج جنس هذه المسائل وشايع
 بخارارهم الله الله وابتعد ابني يوسف في خيفة هذه المسائل وبعد الصنف الاول
 على قول ابني خيفة الاخر هو قول ابني يوسف ومحمد في الاصناف ابي قال ابو خيفة
 الجدة والمجدات اولي وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اولاد الاخوات وبنات

الاخوة اولي لان اولاد الاخوات او اصحابات فروع وبنات الاخوة اولاد عصبة والمجدات
 ليس ولد صاحب فروع ولا ولد عصبة ولا ولي سهم وبنات خيفة يقول ذوو الارحام
 يرثون على سبيل التعصيب من كل درجة وفي العصبية من كل وجه والمجدات لا يرثن
 على اولاد ابنة عندي حتى ان الاخوة لا يرثون مع الملب عندي فكذا في ذوي
 الارحام المجدات لا يرثن درجة اب الملب لانه يتصل بالميت بنوعه كاب الملب
 مقوما على اولاد الاخوة فيصير هذه المسئلة على قوله فسرقة تلك المسئلة والمالك
 في المجدات الفاسدة والمجدات الفاسدة فاوليم بالميراث اقربهم الى الميت فاما اخوة
 في القرب فعلى قول ابني سهل الفريضي وجماعة من المشايخ من يدي الى الميت يدرت فروع
 اولي وفي القرب اولية الولد ارسلتها في اليد يدي الى الميت اي يتصل وقال ابو
 الجوزي جاني من يدي الى الميت بالولاء ليس باولي بيانه اذا مات الرجل وترك اب
 ام الاب واب اب المام فعلى قول ابني سهل اب ام الملب اولي ولا يري اب اب المام لان
 اب ام الملب يدي الى الميت بالولاء اب المام لا يدي الى الميت بالولاء وبه كان
 يفتي القاضي المام الشهيد عبد الواحد وعلى قول ابني سليمان ثلث المال لام ام الاب
 والثلث لاب اب المام وكذلك اذا ترك اب اب المام فعلى قول ابني سهل لا يري اب اب
 المام والمال لاب ام المام وعلى قول ابني سليمان المال بينهما نصفين لا خلاف بين
 ابني سهل وابني سليمان لا كل واحد منهما يدي الى الميت بالولاءات وذكر محمد رحمه الله
 في فرائض الاصل هذه الصورة وهو ما اذا ترك اب ام الملب وام ام المام وذكر ان المال
 يقسم بينهم اثلاثا ثلثا لاب ام الاب وثلثه لاب ام المام قال القاضي القام عبد
 الواحد الشهيد رحمه الله هذا فيمن قول محمد رحمه الله على قول ابني يوسف ينبغي ان
 يكون بينهما نصفان لان ام المام مع ام الملب اذا اجتمعا استويا لا خلاف فمن
 يدي منها الى الميت لا يفضل المام على ابني المام لان بنت المام لا يفضل احداهما
 على الاخر لما كان لا يفضل المام على الميت لم كذاها ولو ترك ام اب المام وام اب الملب
 فالل انهما للذكر مثل حظ الانثيين لانهما يديا الى الميت بقرابة المام يقسم عليهما باعتبار
 ابدانهما لا خلاف كقوله الام وعما وخاله المام وخالها على ما ياتي بيانه بعد هذا ان شاء
 الله تعالى واذا كان لاب الميت جد من قبل الاب اب ام اب الملب وجد من قبل المام اب
 ام اب ام لام لانه كذلك يقسم المال بينهما اثلاثا ثلثا للجدة من قبل الاب وثلثه
 للجدة من قبل المام ثم ما اصاب جدتي الاب يقسم بينهما اثلاثا ثلثا للجدة من قبل
 الاب وثلثه للجدة من قبل المام وما اصاب جدتي المام يقسم بينهما اثلاثا ثلثا
 للجدة من قبل الاب وثلثه للجدة من قبل المام وهذه المسئلة تدل على ان من يدي الى
 الميت بالولاء ليس باولي فاما اب ام اب يدي الى الميت بالولاء وبه هذا لا يكون
 لولي واما الكلام في اولاد المجدات وبنات الاخوة اولاهم بالميراث اقربهم الى الميت وفي
 الساجية اولاد الاخوات لا يرثون المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فاما استوا
 في القرب فمن كان سهم ولد ترك من اولي عند بعض المشايخ ومثله بنت بنت اخ بنت

ابن اخ فمقتضى المصلحة بنت ابن الاخ اولاد وان استواء في القرب وكان احدهما ولد
عصبة والآخر ولد لصاحب فرض فمقتضى قول ابي يوسف الماخري قسم المال بينهما باعتبار المبدأ
وعلى قول محمد رحمه الله يتقسم المال بينهما باعتبار المأثله بنت اخ وابن اخ فمقتضى قول
ابي يوسف الثلث لابن الاخ والثلث لابن الاخ كان لو ترك اخا واختا توجه وعلى
قول محمد ان ميراث ذوي الارحام يعتبر بالاصول عند اختلاف المصولة يعتبر بالمبدأ
عند اتفاق المصولة الا ترى انهم اتفقوا في الخال والعم ان لم يعلم الثلث والثلث
وكانت هذه القسمة باعتبار اصولها وهما اب وام وقالوا في العمة والعم ان
المال بينهما باعتبار المبدأ اثلاثا لانه المصولة مستحق وقالوا في اولاد ذوي الارحام
عند اختلاف المصولة باعتبار المصولة باعتبار المبدأ وابي يوسف يقول بان
المستحق بولا المولاد دون المصولة فاذا اتحد جهة الاستحقاق يجب اعتبار المبدأ
لا اعتبار المصولة الا ترى انهم قالوا في ام المم وام المم اما الذي بينهما نصان
ولم يقل بان احدهما يدلي بقرابة المم والآخر بقرابة المم فيكون الثلث لقرابة المم
الاخرى فيكون الثلث لقرابة المم والثلث لقرابة المم لانه اتحد جهة الاستحقاق
قد اختلفت فانه العمومة والخولة اختلفت فيها جهة الاستحقاق فاما العمومة استواء
في القرب وليس فيهم ولد عصبة ولا ولد صاحب فرض فالمال يتقسم بينهم على السوية اذا
كانوا كورا كلهم او اناثا كلهم فان كانوا مختلفين وقد اتفق المصولة فللذكر مثل حظ
الانثيين وان اختلفت المصولة فكل ذلك عند ابي يوسف باعتبار المبدأ في الفروع وعند
محمد رحمه الله يعتبر اول بطن مختلف على نحو ما ذكرنا في الصنف الاول وان اجتمع اولاد
الاخوات المتفرقات وبنات الاخ فمقتضى قول ابي يوسف في كماله ام واب فمقتضى قول
منه كان ام وعند محمد رحمه الله يعتبر المصولة مثاله اذا هلك الرجل وترك بنت اخ
لاب وام وبنت اخت لاب وبنت اخت ام فمقتضى قول ابي يوسف المال كله لبنت الاخ لاب
وام وعند محمد سدى المال لبنت الاخ ام والباقي لبنت الاخ اب وام وان اجتمع اولاد
الاخوة والاخوات ام فمقتضى قول ابي حنيفة رحمه الله لا يفضل الذكر على الانثى كالاصول
وعند ابي يوسف يفضل بخلاف المصولة حتى انه لو ترك ولدي اخت ام كانا ذكرين
او كانا انثيين او كانا احدهما ذكرا والاخر انثى فالمال بينهما مضافا وكذلك اذا ترك
ولدا اخ ام ولدي اخت ام فالمال بينهما بالسوية ارباعا وفي السراية بنات
الاخوة عند ابي يوسف كانت لاب وام فهو اول من كانت لاب فهي اول من كانت
لام وقال محمد يعتبر المصولة حتى قال في بنت اخ لاب وام والمالك كلام في المعام والعمات
كلها والمخوال والخالات كلها يجب ان يعلم ان المعامات اصناف ثلاثة عمه لاب وام
وعمة لاب وعمة لام والحكم بينهم حتى انه اذا كانت عمه المم وعمه المم كان المال للعمه لاب
وام وفي شيوخ الطحاوي ولو ترك عمارة فان كانا اب وام او عمة وعمه المم كان المال
لعم لانه عصبة ولا ميراث لاحد من ذوي الارحام مع المصبة وكذلك كان المم لاب
وعمة لاب وام اولاد ام فالمال كله للعم وان كانا جميعا لام فالمال بينهم للذكر مثل

حظ الانثيين وان ترك عمة اب وعمة لام كان المال كله للعمه لاب وان ترك عمه
لاب فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وكذلك اذا ترك بنت عم لاب وان عم لاب فالمال
بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وان ترك بنت عم لام وابن عمه لام قال ابو يوسف المال
بينهما يتقسم باعتبار المبدأ للذكر مثل حظ الانثيين وفي الذخيرة وان اجتمعت قرابة
المم والمم فالمال بينهما اثلاثا وفي شيوخ الطحاوي متى اجتمع في الميراث ذو الارحام
الان بمقتضى اولاد المصبة وبمقتضى اولاد اصحاب الغرائض وبمقتضى اولاد ذوي الارحام
فانه ينظر ان كانت درجاتهم مختلفة فلا خرب منهم اولى بالميراث وان كانت درجاتهم
بالسوية فاولاد ذوي الارحام لا يرثون مع اولاد المصبة فاولاد اصحاب الغرائض
فاولاد المصبة يرثون مع اولاد اصحاب الغرائض ببيانهم رجل مات وترك ابن عمه وابنة
عم فالمال كله لابنة العم لانها من اولاد المصبة والآخر من اولاد ذوي الارحام ولو ترك بنت
ابنة وابنة ابنة ابن فالمال كله لابنة ابنة ابن لانها ولد لصاحب فرض والمال للموال
والخالات فهم ايضا اصناف ثلاثة خالة اب وام وخالة اب وام وخالة اب وام وخالة
لام فالحكم فيهم كالصنف الاول مقدم على الصنف الثاني والصنف الثاني مقدم على
الصنف الثالث حتى انه اذا ترك خالا وخالة اب وام وخالة اب وام وخالة اب وام
وخالة لام فالمال بين الخال والخالة اب وام للذكر مثل حظ الانثيين وان تركت خالا
وخالة اب وام وخالة لام ولو تركت خالا وخالة لام فالمال بينهما اثلاثا وان اجتمعت
العمة مع الخالة او مع الخال والثلثان للعمه والثلث للخالة وان اجتمع عمه لاب
وخالة وعمة لام فالثلثان لقرابة المم والثلث لقرابة المم فانما اصحاب قرابة اب
يتقسم بين قرابته من قبل ابيه وبين قرابته من قبل امه اثلاثا لثلاثا لقرابة من قبل
ابيه وثلث لقرابته من قبل امه واما اصحاب قرابة امه يتقسم بين قرابته من قبل ابيه
وقربته من قبل امه ايضا اثلاثا لثلاثا لقرابته من قبل ابيه وثلث لقرابته من قبل
امه ودون القرابتين من احدى الطائفتين لا يجوز في القرابة الواحدة من الطائفة الاخرى
المروية عن ابي يوسف رواية ابن سماعة رحمه الله بانه فيما اذا ترك عمة لاب وام
وخالة لاب وام فالمال كله للعمه والثلث للخالة في ظاهر رواية اصحابنا وعن ابي يوسف
رحمه الله ان المال كله للعمه ولا شيء للخالة واما اولاد هؤلاء فمقتضى قول ابي يوسف
استواء في القرب فمن كان لاب وام اول من كان لاب وام ومن كان لاب وام اول من كان
لاقر ومن كان يدلي الى الميت بولد اب فهو اول من يدلي بقرابة المم وان اختلف بطن
فمقتضى قول ابي يوسف يعتبر المبدأ وعند محمد يعتبر اول بطن اختلف ويتقسم المال عليه نحو ما
ذكرنا حتى اذا ترك بنت بنت عمه اب وام وابن ابن بنت عمه اب وام فمقتضى قول ابي يوسف
المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين هذا بخلاف لام المصولة قد اتفقت وان ترك بنت
عمة لاب وام وبنت خالة اب وام وبنت خالة اب وبنت خالة لام فبنت المم الثلثا
ولبت الخالة الثلث واما الكلام في اعمام المم لام وامه واخواله واهل المعام المم

كلها وعملها واخوانها وخالها فالحكم منهم ما ذكرنا انه عند المنزلة انه يستحق جميع المال
واذا اجتمعوا من جانب الاب او من جانب المم او من الجانبين فلا رواية عنهما
المقدمين رحمهم الله واختلف المتأخرون فيه والصحيح ما روي عن الحسن بن زياد
وابي سليمان الجوزجاني ان الحكم فيهم كالحكم في اعمام الميت واخوانه وخالاته من امته
اذا اجتمع الصنفان يجعل الثلثة لقراءة المم والثلث لقراءة المم ما احاب
قراءة المم يتقسم بينهم على حسب ما يتقسم بينهم لو انفردوا وفي الذخير وما يتصل
بهذا الفصل فصل في بيان ميراث له قرابتان من اولاد البنات انه اذا اجتمع في
الواحدة من اولاد البنات قرابتان وصورة هذا ان يكون لرجل ابنتين لاحد
ابنته ابنة والاخرى ابن فتخرج ابن الابنة بنت الابنة فمحدث بينهما ابنة ثم ما
الرجل الذي له ابنتان وترك هذه ابنة ابنة الرجل وهي ايضا ابنة ابن
ابنة الرجل وكان لها قرابتان وله ابنة ابنة اخرى لها قرابة واحدة ذكر شيخ
الاسلام في شرحه ان على قول ابي يوسف القسمة على الابدان لعل الابا وبديهما منقصة
فيكون المال بينهما مصفين وعند محمد رحمه الله تقسم على الابا وبيرث من وجهين
باعتبار الابا فيقال بابا ابني لها قرابة واحدة سهم لان اباه اني والتي لها قرابتين
سهم من رجل لان اباه اني سهمان من جهة اباه اباها ذكر نصار المال بينهما على اربعة
سهمان يسلم لهما بلا منازعة وهو ما وصل اليها من جهة ابها المذكورين هاهنا ذلك
والسهم الذي وصل اليها من جهة ابها الانني يضم الي ما يد التي لها قرابة واحدة
لاتفاق ابها من الاخذة فتصير سهمان باعتبار بديهما فان ترك ابنة ابنة ابنة
وهي ابنة ابن ابنة وترك ايضا ابن ابنة ابنة ابنة المم رحمه الله
فالقسمة على الابدان واحدها ذكر والاخر اني وقد استويا في الدرجة فيكون
المال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين على ثلاثة واما عند محمد رحمه الله فيقسم المال
على الابان على الابدان فيقال للمم له قرابة واحدة وهو ابن بنت ابنة سهم لان
اباه اني وللذي له قرابتان وهي ابنة ابنة ابنة ابنة ثلثة اسهم سهم من جهة
ان اباه ذكر نصار المال بينهما على اربعة فما حصل للمم الذي لها قرابتان فهي ثلاثة
اسهم يسلم لهما سهمان بلا منازعة وهو ما وصل اليها من جهة ابها المذكورين ما وصل
اليها من جهة ابها الانني وذلك سهم لا يسلم لهما بل يضم الي ما يد الذي لها قرابة
واحدة وهو سهم فيقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين على ثلاثة لاتفاق اباه في
هذين السهمين واختلاف ابديهما وقسمة سهمين على ثلاثة لا يستقيم والرافعة
بينهما في شيء فاضرب اصلي الرافعة بذلك اربعة في ثلاثة فنصار اثني عشر هذا
جميع المال ومنه تخرج المسئلة كانت التي لها قرابتان كان سهمان بلا منازعة
ضربنا في ثلاثة فنصار لهما ستة والذي لم يكن يستقيم بينهما مع المنازعة سهمان
ضربناهما في ثلاثة فنصار ستة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار الابدان والذي
لها قرابتان ثلثها وذلك سهمان لانها اني اربعة للتي لها قرابة واحدة لانه ذكر

فصل

فصل في قرابتان ثمانية ستة بلا منازعة هذا الذي ذكرنا اذا كانت التي لها
قرابتان اني والتي لها قرابة واحدة ذكر فاما اذا كانت قرابتين ذكر والتي لها
قرابة واحدة اني المم عند ابي يوسف رحمه الله فاللهم انما باعتبار الابدان
بينهما فلهي لها قرابتان سهمان لانه ذكر والتي لها قرابة واحدة سهم لانها اني واما عند
محمد رحمه الله باعتبار الابان باعتبار الابدان فيقال للمم الذي له قرابتان ثلاثة اسهم سهمان
لان اباه ذكر وسهم لاه اباه اني والتي لها قرابة واحدة سهم واحد لان اباه اني
فحصل للمم الذي له قرابتان ثلاثة اسهم فما وصل الي الذي قرابتين من جهة ابية الانني
ودلك سهم يضم الي ما يد الاخرى يد هاهنا سهم فيكون بينهما باعتبار الابدان على ثلاثة
للكم مثل حظ الانثيين لاتفاق اباهما واختلاف ابديهما وقسمة سهمين على ثلاثة
لا يستقيم والرافعة بينهما فاضرب اصلي الرافعة وذلك اربعة في ثلاثة فنصار
اثني عشر هذا جميع المال عند تخرج المسئلة فان ترك ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة
ابن ابنة وترك ايضا ابنة ابنة ابنة وترك ايضا ابنة ابن ابنة اخرى فعلى
قول ابي يوسف يتقسم بينهم باعتبار الابدان على ثلاثة اسهم لان ابديهم مستوفان
كلمهم اثاث واما عند محمد القسمة على الابان على الابدان فيقال لابنة ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة
لها قرابة واحدة سهم لان اباه اني ولا بنت ابني بنت التي لها قرابة واحدة
سهمان لان اباهما ذكر ولها قرابتان ثلاثة اسهم من وجهين سهم من وجه اب
اباه اني وسهمان من وجه اباهما ذكر فيكون المال بينهم على ستة باعتبار
الابان المم الذين مستحق في قسمة اخرى باعتبار الابدان هذه الحجة على هذا الترتيب
على هذا الترتيب اوردها شيخ الاسلام في شرحه وذكر القاض المم قول محمد رحمه
الله تعالى على نحو ما ذكر شيخ الاسلام وقال القاض من اهل ماوراء النهر انما ثبت للمميتين
عند ابي يوسف قولي القاض المم هذا وهذا هو الصحيح وهو اختيار القاض المم
على قول ابي يوسف فيقسم المال في المسئلة الاولى من هذا الفصل بينهما الثلثة المال
لتي لها قرابتان لانها في معنى شخصين فان كان مع التي لها قرابتان ابن بنت فعلى
قول ابي يوسف رحمه الله تعالى على اختار القاض المم يتقسم المال بينهما
لانه يصيب بالابدان والتي لها قرابتان بنت ابنتين فيكون المال على اربعة للذكر
مثل حظ الانثيين لكل ذكر سهمان ولكل اني سهم وان كان مع التي لها قرابتان ابنة
ابنة ابنة وابن بنت بنت فعند ابي يوسف القسمة على الابدان فيكون المال بينهم اثنا عشر
لتي لها قرابتان سهمان وللابنة سهمان وللأبنة الاخرى سهم واما الكلام في اولاد الام
لام واولاد العات واولاد الاطفال والخلات فتقول اقربهم الي الميت اولاد العات اسقوا
في الترتيب فعند ائمة الجمة من كان ذو قرابتين يكون اولي وان اختلف وقسم المال
عليه على نحو ما ذكرنا بانيانه من المسائل اذا ترك ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة ابنة
لابن الخالة لانها اقرب بدرجة وكذلك اذا ترك ابنة ابنة عمة وابنة ابنة خالة فان
ابنة العمة اولي وان كانتا من جهتين مختلفتين لانها اقرب بدرجة وان ترك بنات

402

العم مع ابنته خالة فلبنت العم الثلثان وابنة الخالة الثلث واذا كان البعض ذو
 قرابتين فالكلام فيه على نحو ما ذكرنا من اتحاد الجهة واختلافها بيانه فيما اذا تركت
 ثلاث بنات عمات متفرقات والمال كله لابنة العم لاب وام وكذلك اذا تركت
 ثلاث بنات خالات متفرقات وان ترك ابنة خالة لاب وام وابنة عمه لاب وام
 فلابنة العم الثلثان وابنة الخالة الثلث وكذلك اذا ترك ابنة خالة لاب وام وابنة
 عمه لاب كما لبنت العم الثلثان وابنة الخالة الثلث هذا ان المساواة في الدرجة
 سها في به الاتصال بالميت موجود حقيقة ولكن القرابتين اقوى سببا عند اتحاد
 الجهة فجعل الاقوى في معنى المقرب وكذلك ينعدم عند اختلاف السبب والجهة ولا
 تدرك ذوي الارحام باعتبار معنى المصوبة وقربة الاب في ذلك مقدمة على قرابة
 الام فجعل قرة السبب كزيادة القرب عند اتحاد الجهة وعند اختلاف الجهة بسبق
 اعتبار هذا المعنى بان كان ادها ولد عصبة وولد صاحب فزح عند اتحاد الجهة
 يقدم ولد العصبة وولد صاحب الفرض وعند اختلاف الجهة لا يقدم ويعتبر المساواة
 في الاتصال بالميت وهو رواية ابي عمران عن ابي يوسف اما في ظاهر الرواية مقدم
 ولد العصبة صاحب الفرض حتى انه اذا ترك ابنة عم لاب وام لولاب وابنة عمه
 فالمال كله لبنت العم وهذا بخلاف لان الجهة هنا متحدة ولو ترك ابنة عمه وابنة
 خال وخالة فلابنة العم الثلثان وابنة الخالة الثلث على رواية ابي يوسف
 ولا يقدم العم لكونها ولد عصبة لان الجهة مختلفة هنا وفي ظاهر الرواية المال كله
 لابنة العم فيقدم ولد العصبة مع اختلاف الجهة وهذا لان ولد العصبة اقرب
 اتصالا بدارث الميت وكان اقرب اتصالا بالميت فان قيل فليقل هذا في غير ان
 يكون العم احق بجميع المال من الخالة لان العم ولد العصبة وهو اب للميت والخالة
 لبنت بولد عصبة ولا ولد صاحب فرض لانها وللاب الام فلنا الخالة وللام الام
 وهي صاحبة فرض في هذا البرج يتحقق المساواة بينهما في الاتصال بدارث الميت
 الا ان اتصال الخالة بدارث الام يتحقق فريضة الام واتصال العم بدارث
 فهو اب فيسحق نصيب الاب وان كان قوم من هؤلاء قوم الام من بنات احوال
 والخالات وقوم من قبل الام من بنات العمات والاعمام فالمال مقسوم بين الفريقين
 انلاسا وكان من كل جانب ذوقا بين او كان من احد الجانبين ذوقا بين
 ومن الجانب الاخر ذوقا بين واحدة ثم ما اصاب كل فريق يتزح فيه من كانت
 قرابته لاب على من كانت قرابته لام لان من نصيب كل فريق المستحق له بحسب
 واحدة وكل واحد منهم اذا انفرد واستحق جميع ذلك فعند الاجتماع يراعى قوة
 السبب بينهم في ذلك للقرابة فانما استووا في القرابة فالقصة بينهم على الابدان
 في قول ابي يوسف الاخر في قوله الاول وهو قول محمد القسمة على اول من يتبع الخلاف
 به من الاباء بيانه فيما اذا ترك ابن خالة وابنة خالة فالمال بينهم للذكر مثل حظ
 الانثيين اعتبارا بالابدان وهذا بخلاف لان الابا قد انقضت وان ترك ابن

خال وابنة خالة فليقل قول ابي يوسف الاخر لابن الخالة الثلثان ولبت الخال الثلث
 اعتبارا بالابدان وان ترك ابنة عمه وابن عمه فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وهذا
 بخلاف لان الابا قد انقضت وان ترك ابن عمه وابنة عمه فاما كانت ابنة عم لاب
 وام اولاب فهي اولي لانها ولد عصبة وابن عمه ليس بولد عصبة ولا ولد صاحب
 فرض واما كانت بنت عم لام فعلى قول ابي يوسف المال بينهما الثلاثا باعتبار الابدان
 الثلثان لابن العم والثلث لبنت العم وعلى قول محمد الثلثان لبنت العم والثلث
 لابن العم لام فاذا كان ابن عمه لاب وام فهو اولي بجميع المال لانه ذو قرابتين
 وكذلك اذا كان ابن عمه لاب لانه اولاه بقربة الاب وفي التحقيق معنى المصوبة
 يتقدم قرابة الاب على قرابة الام فان تركت ثلاث بنات احوال متفرقات وثلاث
 بنات خالات متفرقات وثلاث بنات عمات متفرقات فالمال لثلاث بنات العمات
 ثم يتزح في ذلك ابن الخالة لاب وام وابنة الخالة لاب وام فيكون القسمة بينهم
 الثلاثا في قول ابي يوسف الاخر على الابدان لابن الخالة الثلثان وابنة الخال
 الثلث وعلى قول محمد رحمه الله على عكس ذلك فان كان مع هؤلاء ثلاث بنات
 اعمام متفرقين فالمال كله لابنة العم لاب وام خاصة لان ابنة العم لاب وابنة العمه
 لام سواها ان كل واحد منها ليس بولد عصبة ولا ولد صاحب فريضة وكلما
 يتزح ابنة العم لاب وام على العمه اب اولام وكذلك يتزح على ابنة العم لولاب ولا
 يتغير هذا التحقيق بكثرة العدد من احد الجانبين وقلة العدد من الجانب الاخر لان
 التحقيق بالمدي به وهو الاب والام وذلك لا يختلف بمقلة العلة وكثرة وهو
 خال ابي يوسف على محمد في اولاد البنات فاما هناك لو كان المدي به وهو العتب
 لما اختلفت القسمة بكثرة العدد وقلت كما في هذا الموضع اما ان الفرق بينهما لمحمد
 رحمه الله ان هناك يتقدم الفروع بتقدم المدي به حكما وهذا لا يبعد والمدي
 به حكما لانه انما يتقدم والشيء حكما اذا انصهر حقيقة ولا يثبت التقدم حكما بتعدد القرابتين
 واما الكلام في اولاد العمات واولاد الخالات اذا تركت بنت بنت عمه الاب وام وابن
 بنت عمه لاب وام فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بخلاف لان الماصول قد
 انقضت وان ترك ابن عمه لاب وام وبنت خالة لاب وام لابن العم الثلثان ولبت
 الخالة الثلث وهذا بخلاف ولذلك اذا تركت بنت ابن عمه لاب وام وابنة
 ابن خالة لاب وام فلابنة ابن العم الثلثان ولابنة ابن الخالة الثلث اما الكلام
 في اعمام الام وعماتها واعمام الاب وعماته واهوال الام وخالاتها واهوال الاب وخالاته
 اذا ترك الميت خالة لام وارثة له فخالها وخالاتها بمنزلة خاله وخالته فان
 ترك خالة الام وعمه الام فقد ذكر ابي سليمان الجوزجاني عن اصحابنا ان المال بينهما الثلاثا
 ثلثاه للعمه وثلثه لخالها وجعلها على هذه الرواية بمنزلة خالة الميت وعمته
 وذكر عيسى بن امان ان المال كله لعمه الام وذكر يحيى بن ادم ان المال كله لخالة الام وجه
 رواية ابي سليمان ان في توريث هذا النوع الذي به قائم فليقل الميت فعمه الام

بمنزلة عمه الميت وكذلك خالة الام بمنزلة خالة الميت وبن عمه الميت وخالة الميت
القسمه بينهما الثلاثة وكذا هذا وان ترك عم الاب وعمه الاب فالل كل له لم الاب
ولو ترك عم الاب وعمه وخالة الاب وخالته له اذا انفردا كانا لاب وام
او لاب لانه عصب وان كان لام فالل بينهما الثلاثة على المبدأين في قول ابي يوسف الاخذ
على المدي به في قوله الاول وهو قول محمد رحمه الله وان كان هناك عمه الاب وخالته
مفلو رواية ابي سليمان المال بينهما المذكور مثل حظ المائتين كما بينا عن عيسى ابن ابيات
ويحيى ابن ادم المال كله لعمه الاب لانها ولد العصبه وهو ولد اب الاب ولا يها
تدل بقرابة الاب وقرابة الاب في معنى المصوبه مقدم على قرابة الام وان اجتمع
الزبانيان يعني عمه الاب وخالة الاب وعمه الام وخالة الام تقدم الاب الثلثان
ولتقدم الام الثلث ثم قسمه كل جزء بين كل فريق في هذا الفصل كما تقدم ولا يختلف
المجواب يكون احدهما ذي قرابتين واخر ذي قرابة واحدة في القسمه عند اختلاف
الجهة ولكن في نصيب كل فريق يترجح القرابتين على نحو ما بينا في الفصل المتقدم
وان اجتمع عم الاب وعمه وخالة الام وخالها فالشهور في قول اهل العراق ان
نصيب الام وهو الثلث يتقسم بين خالها وخالها على ثلاثة بنصيب الذكر على الاثني
فان كانت امة لان التسوية بين اولاد الام اذا كانا يتصلون بالميت وهم اخوة
الميت واخواته لام وام اذا كانا يتصلون بوارث الميت فلا تسوية بل ينصيب الذكر
على الاناث رواية الحسن بن زياد وابراهيم بن الجوزجاني ونصيب الاب يتقسم في قرابته
اثنان وهذا ظاهر ولا اجتمع ثلاث احوال ام متفرقتين وعم عمه اب من ام فهو
الرواية المشهورة من اهل العراق وهو التقريب من جهتين والمقدمين من هو
لاب ولو ترك خالته ام وعمه ام لاب على الرواية المشهورة من اهل العراق الثلث
لخالتي الام والثلثان بين العنتين ويجعل كان الام ماتت وترك ابوين فلام
الثلث سهم من ثلاثة وللأب الثلثان سهمان من ثلاثة ثم ما اصاب الام فهو من يدرك
لها وانه لا يستقيم وما اصاب الاب ينتقل الي من يدرك ونحو المسئلة من ستة خال
ام الاب وام عمه ام الاب على الرواية المشهورة عن اهل العراق يجعل كان الام ماتت
عما ابوين ففرضته من ثلاثة سهم للام ينتقل الي اخواتها سهمان للاب ينتقل الي
اخوته فيصير في الحال لخاله الام سهم ولابن عمه ام الاب سهمان وان ترك ثلاثة
اخوان اب متفردين وثلاث عمات اب متفرقات وثلاث خالات ام متفرقات
على القول المشهور من اهل العراق يجعل كان الام ماتت وترك اما كان المال لها
ثم انها ماتت عن ابوين ففرضتها من ثلاثة سهم للام ينتقل الي اخواتها لام
واب سهمان للاب يتقسم بين عمه الاب لاب وام وبين خال الاب اب وام
على ثلاثة للعمة الثلثان وللخال الثلث وكان هذا اب ايضا فأت وترك
ابوين ان هذا الاب وارثا من جهة ابيه ومن جهة امه فيصيب ابيه ينتقل الي
العم فانكسر بالاثلاث فيضرب ثلاثة في ثلاثة فيصير تسعة فنه نصيب المسئلة

وعلى

وعلى هذا الميثاق يخرج هذه المسائل والكلام في اوله بمنزلة الكلام في بابهم وامهم
وبكف عند انعدام الماويل فاما عند وجود احدى الماويل فلا في الاصل كما اني لا حوت
اراد العات والمخالفات عند بقا عمه او خالة الميت وتصور في هذا الحين شخص
له قرابته بيا في امره لها في لام واقت لاب فتزوج اخوها لاهما اخوها لاهما
فولد بينهما ولد ثم مات هذا الولد فله المراه خالته لاهما لاهما وهي ايضا عمها لام واب
ولد لهذا الولد ولد ثم مات الثاني فله المراه خالة ابنة لاب وعمه ابنة لام ثم الجوز
في هذا الفصل على اختلاف الذي بينا في ذي القرابتين في بنات المخوف واولاد
المخوفات والله اعلم قال رحمه الله تعالى والتوزيع بقرابة الدرجة يعني انهم
بطلب المصوبه فيقدم الاقرب على البعيد في كل صنف منهم كما في المصوبات قال
رحمه الله تعالى ثم يكون الماويل وارثا اي اذا استويا في الدرجة لمن يولي بوارث
اولى من كل صنف لان الوارث اقوى قرابة من غير الوارث بدليل تقدمه عليه في
استحقاق المارث فكان من يدلي به اقوى وللمدة تاثير في التقدم الاخرى ان
بني الماويل يقدمون على بني العلات في المصوبه لهذا المعنى قال رحمه الله
تعالى وعند اختلاف جميع القرابة فله قرابة الاب ضعف قرابة الام اي اذا كان
سبعون ذوي المارحام من جهة الاب وبعضهم من جهة الام كان له من جهة الاب الثلثان
ومن جهة الام الثلث كما روينا من قضية عمرو بن مسعود رضي الله عنه وان قرابة الاب
اقوى فيكون له الثلثان والثلث لقرابة الام وهذا لا يتصور في الزرع وانما يتصور
في الماويل والعات والمال قال رحمه الله تعالى وان استويا الماويل فالقسمه على
الابدان اي ان اتفقت صفة من يدلون به في الذكورة والانثوية ولم يختلفوا فيها
كانت القسمه على ابدانهم حتى تجعل بينهم للذكر مثل حظ المائتين والمراد بالاصول المذكور
بهم سواء كانوا اصولا لم او لم يكونوا قال رحمه الله تعالى ولا فالعدد منهم والوصف
من بطن اختلف اي ان لم يتفق صفة الماويل يعتبر العدد من الزرع المذكور في الوصف
من بطن اختلف فيقسم المال على ذلك البطن فيقسم عدد كل واحد في ذلك البطن بعدد
فروعه حتى يجعل الذكر الذي في ذلك البطن ذكورا بعدد فروعه والانثى الواحدة
اناثا بعدد فروعه ويمطى الزرع ميراث الماويل واذا كان فيهم بطون مختلفة
يتقسم المال على اول بطن اختلف على الصفة التي ذكرنا ثم يجعل الذكر طائفة والام
طائفة بعد القسمه فما اصاب الذكور جميع ويتقسم على اول بطن اختلف به ذلك
وكذا ما اصاب الاناث وهكذا يعمل الى ان ينتهي الى الذين هم احياء وهذا قول محمد رحمه الله
وهذا ابي يوسف والحسن بن زياد يعتبران الزرع سواء اتفقت صفة الماويل
في الذكورة والانثوية او اختلفت ولو كان لبعضهم جهتان او اكثر يعتبر الجهتان
والجهات فيرث بكل جهة غير ان ابائهم يعتبرها في الزرع ومحمد رحمه الله
في الماويل بخلاف الجهات حيث لا يرث الاب جهة واحدة عند ابي يوسف ودون رحم
يرث بالجهتين عنده في الصحيح والفرق له على هذه الرواية ان البكر ستحق المارث

باسم الجنة والاسم يختلف بينهن وارث ذوي الارحام بالقرابة فيتعذر بتعدد ما وتقول
محمد اخرج في ذوي الارحام جميعا وهو اشهر الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
قال رحمه الله تعالى والزوجة نصف قوله ومن ثلثان وثلث وسراي
الزوجة القدر بكتاب الله تعالى هذه السنة وهي بثمان على التصيين اب
بوت بالنصف متقول النصف ونصف ونصف ونصف والثلثان ونصف ونصف
نصفه او متقول النصف ونصف ونصف ونصف ونصف ونصف ونصف ونصف
قال رحمه الله تعالى ومخارجها اثنان للنصف واربعه وثمانية وثلاثة وستة
لثمنها واثنا عشر واربعه وعشرون بالاختلاف اي مخارج هذه الزوجة لا
يخلو اما ان يجر كل فرض منها منفردا او مختلطاً بغيره فانما منفردا فخرج كل فرض
سعيه وهو المخرج الذي يساويه في الحرف الى النصف فانه من اثنين وليس
سعيه وذلك مثل النصف من ثمانية والثلث من ستة والثلث من ثلاثة والمربع
من اربعة وانما مختلطاً بغيره فلا يخلو اما ان يختلط كل زوج بنوعه او واحد
الزوجين بالآخر فانما مختلط كل زوج بنوعه فخرج الماقل منه يكون مخرجا لكل
لان ما كان مخرجا لم يكن مخرجا لضعفه ولضعف ضعفه كاثمانية مخرج
للثمن او الستة مخرج للثمن ولضعفه ولضعف ضعفه فانه اختلط احد الزوجين
بالآخر فخرجها من اقل عدديهما واذا اردت معرفة ذلك انظر مخرج
كل واحد من الزوجين على حدة ثم انظر في جميع الاخوان لم يكن بينهما موافقة فاجمع
احدهما في جميع الاخر فالجواب مخرج الزوجين ثم اذا اختلط النصف من الاول بكل
الثاني او ببعضه فهو من ستة لان اثنين مخرج النصف والثلث موافقة بالنصف
فاذا اضريت ومن احدهما في جميع الاخر يبلغ ستة واذا اختلط الربع من الاول
بكل الثاني او ببعضه فهو من اثني عشر لان مخرج الربع وهو اربعة موافقة
لمخرج الثلث وهو ستة بالنصف فاذا اضريت وقف احدهما في جميع الاخر
يلج اثني عشر ومنه مخرج الجزاء وان كان المختلط به الثلث والثلثان
فلا موافقة بين المخرجين فاضرب احدهما في الآخر يبلغ اثني عشر وان
كان المختلط بالثلثان هو الثلث فان كان المختلط به الثلث بين الخرجين
موافقة بالنصف وان كان المختلط به الثلثين فلا موافقة بينهما فاضرب لثانيه
في ثمانية تبلغ اربع وعشرين منه مخرج الجزاء مضادته جملة المخارج سبعة
ولا يجمع اكثر من اربع فروض في مسيلة واحدة ولا يجمع من اصحابها اكثر من عني
طوائف ولا يكثر على اكثر من اربع طوائف قال رحمه الله تعالى وتقول بزيادة
اي تقول هذه المخارج بزيادة من اجزاء الخرج اذا اجتمع في مخرج فرد كثنون
بحيث لا يكتفي اجزاء الخرج لذلك يحتاج الى القول في زيادة من اخر الخرج فيخرج
المسيلة بالمول الى الامتاع ومنه عال الميزان اذا ارتفع قسمه بولا لا تضاعف
المسيلة او ثمانية من المثل الرضا القدر والقول المثل والمجد يقال عال الحاكم

في حكمه اذا مال وجار ومنه قوله تعالى ذلك الذي الما قولوا والراد بالمول قول بعض
لان كلها لا تقول وانما تقول ثلثه منها الستة واثنا عشر واربعه وعشرون
والاربعة الاخرى لا تقول قال رحمه الله تعالى فستة الى عشرة ويزاد شفعاً
ويزيد بالوقت السبعة والثلث الثمانية والثلث مائة مائة الى عشرة زوج و
اثنين لا بدية اولاب او زوج وام واقت لاب ومثال مولها الى ثمانية زوج
واقت من اب واقتان من ام او زوج وثلاث اخوات متفرقات او زوج وام واقت
من اب او زوج واقتان من ابدين او اقت او زوج وام واقتان من اب ومثال
مولها الى تسعة زوج وثلاث اخوات متفرقات وام او زوج واقتان من
اب واقتان من ام او زوج واقتان من اب واقتان من ام وام قال رحمه الله
تعالى واثنى عشر الى سبعة عشر وقراي اثنا عشر متقول الى سبعة عشر وقراي
لا شفعاً والراد بالثلاثة عشرة عشرة عشرة عشرة عشرة عشرة عشرة عشرة
الى ثلاثة عشر زوج وبستان وام او زوجة واقتان لا بدية واقتان لم او زوج
وبستان وابوت او زوجة واقتان لاب واقتان لم ومثال مولها الى سبعة عشر
اربعة اخوات لام وثمان اخوات لاب وجدتان وثلاث زوجات قال رحمه
الله تعالى واربعه وعشرون الى سبعة وعشرين اي اربعة وعشرون متقول الى
سبعة وعشرين واما في الاقولة واحدة وهي المنيرة وتسمى السبعة وهي زوجة
وبستان وابوت سميت بذلك لان علياً رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر
فقال عمار قسمها تسعاً مرتجلاً ومضى في خطبته ولا تقول اكثر من ذلك
الا عند ابن مسعود رضي الله عنه فانها تقول عنده الى اربعة وثلاثين فيما اذا ترك
امراة واثنين لام واثنين لاب وابا كافرا او قتيلا او قاتلا لان من اصلات
المحرم يحجب حجب نقصان دون الحرمان فيكون للمرأة الثلث عنده والام الثلث
والاثنين لأم الثلث ويجوز ذلك اربعة وثلاثين فاذا فرغنا من ذلك جينا الى
التصحيح ولا بد للتصحيح من معرفة اربعة اشياء التام والمداخل والمداخيل والبيان
بين العددين ليتمكن من العمل في التصحيح تقول فان كان احد العددين مثلاً للآخر
فما المماثلة فيكون يضرب احدهما عند الآخر وان لم يكن مثلاً فاما كان الاقل جزء الاكبر
فهو المداخل وان لم يتوافقا في جزأين من القسمة ولا يخلو عدداً اجتمعا من احد
هذه الاحوال المربعة لانها اما ان يتساويا او لا فانما تساويان في المماثلة وان لم
يتساويا فلا يخلو اما ان يكون الاقل جزء الاكبر او لا فان كان جزءاً فهو المداخل و
بيان كل واحد منها مذكور في المطولات وهذه المربعة كلها جارية بين الزوجين
والدروس وكذا بين بيع الراس واسهام المداخل فاما العمل فيها كما هو اخبر
اذا كانت الدروس اكثر وكما المماثلة اذا كان اسهام اكثر لانها تنقسم عليها كما تنقسم
وقاعدة التصحيح بيان كيفية العمل في القسمة بين المستحقين من اقل عدد من على
وجه يعلم الحاصل لكل واحد من الكسور لهذا سمي تصحيحاً قال رحمه الله تعالى

وان الكسر حظا فريق ضرب وفق العدد في الزبضة ان وافق اي اذا انكر نصيب
 طائفة من الورثة ينظر بين رؤسهم وسهامهم فان كانت بينهما موافقة ضرب وفق عدد رؤسهم
 في الزبضة وهي اصل المسئلة وعولها ان كانت عايلة فان ابلغ تصحيح المسئلة
 كجدة واخت لام وعشرين ابن اب اصلها من ستة فللمجدة سهم وكذا للاخت لام و
 للاخوات لاب اربعة لا ينقسم عليهن وتوافق رؤسهم بالربع فاضرب بالربع وتوافق رؤسهم
 وهو خمسة في اصل المسئلة وهي ستة تبلغ ثلاثين فمنا نخرج **قال** رحمه الله
 والما فالعدد في الزبضة فالبلغ مخرجه اي ان لم يوافق الرؤس السهام فاضرب عدد
 الرؤس في الزبضة وهي اصل المسئلة وعولها ان كانت عايلة فالبلغ من الضرب
 هذا تصحيح في المسئلة اي في المباينة والموافقة وقد ذكرنا مثال الموافقة ومثال
 المباينة زوج وبخ اخوات لاب اصلها من ستة ويقول الى سبعة للزوج النصيب
 ثلاثة وللأخوات الثلثا اربعة فلا ينقسم عليهن ولا يوافق فاضرب رؤسهم
 في الزبضة تبلغ تسعة واربعين فمنا نخرج **قال** رحمه الله تعالى وان تعدد
 الكس وتماثل ضرب واحد اي اذا انكر على اكثر من طائفة واحدة وتماثل اعداد
 رؤس المكسر عليهم تضرب فريق واحد في اصل المسئلة وعولها ان كانت فبالبلغ من
 الضرب هذا تصحيح المسئلة مثاله ست اخوات اب وام وثلاث اخوات لام وثلاث
 جدات اصلها من ستة ويقول الى سبعة للاخوات اب وام الثلثا اربعة لا ينقسم
 عليهن ويوافق بالنصف فرد رؤسهم الى النصف ثلاثة وللأخوات لأم الثلث
 سهام لا ينقسم عليهن ولا يوافق فاجتمع معك ثلاثة اعداد متماثلة فاضرب
 واحد منهم في الزبضة تبلغ احدى وعشرين فمنا نخرج ولو كان بعض الاعدا
 متماثلة دون البعض رؤس فريق واحد في المتماثلين في عدد رؤس الفريق المباين
 لهم اذ في وقته اي وفق فالبلغ ضربيه في الزبضة فالبلغ صحته من المسئلة مثاله
 لو كان عدد الاخوات خمساً مثلاً في المثال المذكور في المسئلة بما لها ضربت ثلاثة
 في خمسة تبلغ خمسة عشر ثم اضرب خمسة عشر في الزبضة وهي سبعة تبلغ ثمانية
 وخمسة ومنا نخرج ولو كان المباين طائفة واحدة تضرب بالبلغ من الضرب الاول
 فيه اذ في وقته ثم بالبلغ في الزبضة فالبلغ مخرج من المسئلة مثاله اربع زوجات
 وخمسة اخوات لام وثلاث جدات وثلاث اخوات لاب اصلها من اثنا عشر ويقول
 الى سبعة عشر فلا ينقسم على الكل ولا يوافق فعدد الاخوات لاب مماثل الجدا
 فيستغنى باحدها فيضرب ثلاثة في اربعة تبلغ اثنا عشر ثم في خمسة تبلغ ستين
 ثم مضرب الستين في الزبضة وهي سبعة عشر تبلغ الف وعشرين فمنا نخرج المسئلة
قال رحمه الله تعالى وان توافق فالوفق والمماثل في العدد ثم والمبلغ في
 الزبضة وعولها اي اذا توافق بين اعداد الرؤس فاضرب وفق اعدادهم في جميع
 ثم اضرب بالبلغ في وفق الثالث ان وافق المبلغ والثالث وان لم يوافق فاضرب
 كله فيه فالبلغ فاضربه في الزبضة فالبلغ منه تصحيح المسئلة ولو كان فريق واحد

وان تعدد الكس
 وتماثل ضرب واحد

ضربت فيه فالبلغ من ضرب الرؤس في الرؤس ان لم يوافق وان وافقه ففي الوقت فالبلغ في
 اصل المسئلة فالبلغ منه تصحيح مثال الموافقة اربع زوجات وثمانية عشر اخت لام واثنا
 عشر جدة وخمسة عشر اختا اب اصلها من اثني عشر ويقول الى سبعة عشر فلزوجات
 الربع ثلاثة لا ينقسم عليهن ولا توافق وللأخوات لأم الثلث اربعة لا ينقسم عليهن ولا
 بالنصف فرد رؤسهم الى النصف تسعة والمجدات السبعة لا ينقسم عليهن ولا
 توافق فبين خمسة عشر والستة موافقة بالثلث فاضرب ثلاثة اعدادهم في جميع
 تبلغ ثلاثين ثم بين الملائين والستة موافقة بالثلث فاضرب ثلث اعدادهم في جميع
 الاخر تبلغ ستين ثم بين الستين والاربعة موافقة بالنصف فاضرب نصف اعدادهم
 في جميع الاخر تبلغ مائة وثمانين ثم اضرب المائة والثمانين في الزبضة وهي سبعة عشر
 تبلغ الف وثلاث مائة وتبين فمنا نخرج المسئلة مثال المباينة خمسة اخوات لام
 وثلث اخوات لام وبخ جدات واربع زوجات اصلها من اثني عشر ويقول الى سبعة
 عشر فلأخوات اب الثلثا ثمانية لا ينقسم عليهن ولا توافق وللأخوات لأم الثلث
 اربعة لا ينقسم عليهم ولا يوافق والمجدات السبعة لا ينقسم عليهن ولا توافق
 وللزوجات الربع ثلاثة لا ينقسم عليهن ولا يوافق فالخمس لا توافق فاضرب
 اعدادهم في الاخرى تبلغ خمسة عشر خمسة عشر لا توافق للاربعة فاضرب اعدادهم
 في الاخرى تبلغ ستين وستين لا توافق السبعة فاضرب اعدادهم في الاخرى تبلغ
 اربع مائة وعشرين ثم اضرب اربع مائة وعشرين في الزبضة وهي سبعة عشر تبلغ
 سبعة الاف ومائة واربعين فمنا نخرج ثم اذا اردت ان تعرف نصيب كل فريق على
 حدة في التصحيح فاضرب رؤس كل فريق فيما كان له من اصل المسئلة فالبلغ فاضرب في
 عدد رؤس فريق مخالفهم ان لم يكن بينهما موافقة وان كان بينهما موافقة فاضربه
 في الوقت فالبلغ فاضربه في رؤس الفريق الثالث في وقته وهكذا استعمل الى ان
 ينتهي الرؤس فالبلغ فمن نصيب ذلك الفريق وان شئت ضربت ما كان لهم من اصل المسئلة
 في مبلغ الرؤس فالبلغ من الضرب نصيبهم واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من
 احد الفريقين فيما كان له ضربت رأس كل واحد منهم فيما كان لهم من اصل المسئلة فالبلغ
 فاضربه في عدد رؤس المخالفهم ان كان بين رؤسهم مباينة وان كان بينهما موافقة
 فاضرب في وقته فالبلغ فاضربه في عدد رؤس الفريق الثالث اذ في وقته كذلك
 في البلغ نصيب كل واحد من احاد ذلك الفريق وان شئت قسمت مبلغ الرؤس على رؤس كل فريق
 فما صاب الواحد ضربته فيما كان لهم من اصل المسئلة فالبلغ فهو نصيب كل واحد من
 ذلك الفريق وان شئت عكست بان تقسم ما كان لكل فريق من اصل المسئلة على عدد
 رؤسهم فما صاب الواحد ضربته في مبلغ الرؤس فالبلغ فهو نصيب كل واحد من احاد
 ذلك الفريق وان شئت نسبت سهام كل فريق من اصل الزبضة الى عدد رؤسهم فما
 وجوه نسبتهم سهام اخذت بمثل تلك النسبة من مبلغ الرؤس فهو نصيب كل واحد
 من احاد ذلك الفريق وله طرق اخرى مذكورة في المصطلحات **قال** رحمه الله تعالى

وفضل يرد على ذي الفروض بقدر فروضهم الا على الزوجين اي يرد ما فضل من فروض ذي
 الفروض اذا لم يكن في الورثة عصبه فلو كان فيهم فالفاضل بعد الفروض للعصبه فلا يرد
 عليهم اي على ذي الفروض بقدر سهامهم المأخوذ من الزوجين فانها لا يرد عليها وهو قول
 جماعة الصحابة رضي الله عنهم وبه اخذ اصحابنا وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه ان
 بيت المال وبه اخذ مالك والشافعي رحمهم الله ودليلهما في المطولات وقال عثمان بن
 عفان رضي الله عنه يرد على الزوجين ايضا ولما قوله تعالى واولاد الارحام بعضهم اولى
 ببعض في كتاب الله معا وهذا ميراث فيكون اولى من بيت المال ومن الزوجين
 الا فيما ثبت لهم بالنسب وكما ينبغي ان يكون ذلك الجميع ذوي الارحام لا يستويهم في
 هذا المسمى الا ان اصحاب الترافيق قدموا على غيرهم من ذوي الارحام لقوله قرأتم القرآن
 انهم يقدمون في الميراث فكانوا احق به ومن حيث السنة ما روي ان النبي صلى الله عليه
 وسلم دخل على سعد بن عبيدة فقال يا رسول الله ان لي مالا ولا يرثني الا ابنتي الحديث
 ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حصر الميراث على ابنته ولو اني اترك كذا
 لا ينكر عليه ولم يفرع على الخط لا سيما في موضع الحاجة الى البيان وكذا روي ان
 امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله اني تصدقت على امي بجارية
 فانت امي وصفت الجارية فقال وجب اجرها ورجعت اليك في الميراث فجعل الجارية
 رابعة اليها بحكم الميراث وهذا هو الرد ولا ان اصحاب الترافيق سلوا الناس كلام
 وترجموه بالترافيق فيترجمون بذلك على المسلمين وسائل الباب اربعة اشخاص
 ان يكون الورثة جنسا واحدا او اكثر عند عدم من لا يرد عليه او عند وجوده فلا
 يخرج ما يرد على هذه المربعة على ما يجي في اننا البنت قال رحمه الله تعالى
 فان كان من يرد عليه جنسا واحدا فالمسئلة من رؤسهم كبتين او اثنتين لانهما لا استويا
 في الاحتقاق وصارا كالكبتين واخرين فيجعل المال بينهما نصفين وكذا المجنات
 لا ذكرنا والمراد بالاختين ان يكونا من جنس واحد بان يكون كلاهما اب او ام او ابنة
 قال رحمه الله تعالى والاختين سهمان من اثنتين لو سواهما وتلك لربك وسوس
 واربعة لو نصفن ومن حصة لولدتان من سواهما نصف وسكنا او نصفن
 اي ان لم يكن من يرد عليه جنسا واحدا بان كانا جنسين او ثلثة يجعل المسئلة من
 سهامهم فيجعل من اثنتين لو اجتمع سكران لجهة واخت لام او من ثلثة اذا اجتمع ثلث
 وسكران كاخوين لام وجهة او ام واخ لام ومن اربعة اذا اجتمع نصف وكس كبت
 وبنات ابن او اخت لابوين واخوات لاب او اخت لام او جهة مع واحد
 من يستحق النصف من المائات ومن خمسة اذا اجتمع ثلثا من كام او جهة مع من
 يستحق الثلثين من المائات او اختان لاب واخ لام او نصف كسكنا كبت وبت
 ابن وام او جهة او اخت لام واختان لاب او ثلث اخوات مستقرقات او ام واخت
 لام واخت لاب او ثلث اخوات لام واخت لاب او اخوين لام واخت لابوين او لا
 ولا يصور ان يجتمع في باب الرد اكثر من ثلاث طوائف فاذا جعلت المسئلة من

سهامهم تحتق رد الفاضل عليهم بقدر سهامهم وهذا ان المتفان الذين ذكرناها احدها
 ان يكونوا جنسا واحدا والاخر اكثر من ذلك فيما اذا لم يختلط بهم من لا يرد عليه وتبقى النوا
 الاخرى وهي اذا اختلط بكل واحد من النوعين من لا يرد عليه قال رحمه الله تعالى
 ولزوج الاول من لا يرد عليه اعط فرضه من اقل مخارجه ثم اقسا الباقي على من لا يرد عليه
 كزوج وثلاث بنات اي لو كان مع الاول وهو ما اذا كانا جنسا واحدا من لا يرد عليه
 وهو احد الزوجين اعط فرضه من لا يرد عليه من اقل مخارج فرضه ثم اقسا الباقي
 على رؤسهم يرد عليه ان استقام الباقي عليهم كزوج وثلث بنات للزوج الربع فاعطه
 من اقل مخارج الربع وهو اربعة فاذ اخذ ربعه وهو سهم ما بقي لانه اسم فاستقام على
 رؤس البنات قال رحمه الله تعالى وان لم يستقم فاما واقف رؤسهم كزوج وست
 بنات فاضرب وفق رؤسهم في مخرج فرضه من لا يرد عليه كزوج وحس بنات اعيان
 ان لم ينقسم الباقي بعد فرضه من لا يرد عليه على رؤسهم يرد عليه ينظر فان كان بيت
 الباقية من فرضه من لا يرد عليه وبين رؤسهم موافقة فاضرب وفق رؤسهم في مخرج
 فرضه من لا يرد عليه كزوج وست بنات فان ساهما موافقة في الثلث فود رؤسهم
 الى اثنين ثم اضرب به في اربعة وان لم يوافق الباقي رؤسهم كزوج وخمس بنات فانه
 لا موافقة بين الخمسة والثلثة فاضرب جميع رؤسهم وهو الخمسة في المربعة فالباقي
 في الزوجين تصح المسئلة فيصح في الماول من ثمانية وفي الوجه الثاني من عشرين
 لانك في الماول ضربت اثنين في اربعة وفي الثاني خمسة في اربعة في اخذ الزوج
 في الماول سهمين تبقى ستة فكل واحد من البنات سهم وياخذ في الثانية خمسة ينقسم
 الباقي على خمسة يصيب كل واحد منهن ثلاثة اسهم قال رحمه الله تعالى ولزوج الباقي
 من لا يرد عليه المراد بالثاني ان يكون طائفتان او اكثر اي لو كان مع الطائفتين او اكثر
 من لا يرد عليه قال رحمه الله تعالى فاقسم ما بقي من مخرج فرضه من لا يرد عليه على
 مسئلة من يرد عليه وهو سهامهم على ما بينا كزوجة واربع جدات وست اخوات لام
 للزوجة الربع فاعطها من اقل مخارجه وهو واحد من اربعة يعني ثلاثة تنقسم على
 ثلاثة لان سهامهن ثلاثة قال رحمه الله تعالى وان لم يستقم فاضرب سهام من يرد
 عليه في مخرج فرضه من لا يرد عليه كاربعة زوجات وست بنات وفق جدات اي
 ان لم ينقسم الباقي من فرضه من لا يرد عليه على سهام من يرد عليه اي على مسيلهم فاضرب
 سهام من يرد عليه في مخرج فرضه من يرد عليه فباقي مخرج منه حق كل واحد من غير
 كسر وهذا الضرب ايضا يخرج فرض الزوجين من اقل عدد يمكن لا للتصحيح فسهام
 من يرد عليه فيما مثل به خمسة اربعة للبنات وواحدة للمجدات وما بقي من فرضه
 من لا يرد عليه تسعة وهو لا ينقسم على خمسة فاضرب الخمسة في الثمانية فتبلغ اربعين
 فتمخرجه سهام كل واحد صحيحا فالزوجات الثمن خمسة والباقي لذي يرد عليه
 قال رحمه الله تعالى ثم اضرب سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد عليه فسهام
 من يرد عليه فيما بقي من مخرج فرضه من لا يرد عليه وهذا البيان طريق معرفة سهام

كل فريق من هذا المبلغ فاذا اردت معرفة سهام الزوجات في المال الذي ضرب فافترس
 سهام في خمسة من مضيقها واذا اردت معرفة نصيب البنات فافترس سهامهن
 من خمسة وهو أربعة فيما بقي من فرض من لا يرد عليه وهو سبعة بتلخ ثمانية وعشرين
 منهن ومن الزوجات سهم مضروب في سبعة بسبعة وانما كان الضرب على ما ذكرنا
 الخمسة ضربت في الثمانية ووجب ان يضرب سهام كل فريق من الثانية في الخمسة
 ومنهم الزوجات واحد من الثانية والباقي من يرد عليه وهو سبعة فيضرب في
 الخمسة بتلخ خمسة وثلاثين فصارت السبعة مضروبة في الخمسة بالنسبة اليها
 اصل المسئلة من يرد عليه لان كل من له شيء من الثانية مضروب في خمسة وكذا الخمسة
 مضروبة في نصيب كل واحد من الثانية لان كل عدد ضرب في عدد يكون كل واحد منها
 مضروباً ومضروباً فيه ولهذا غير العبارة بمثل سهام من يرد عليه فيما بقي من مخارج
 فرض من لا يرد عليه لا يستعمل العمل فاذا عرف فموضع الزينين باذكر محتاج الى
 معرفة التصحيح فلهذا بينه قال رحمه الله تعالى واذا انكسر فصح كما مر اي اذا انكسر
 على النصف او على الكل فصح المسئلة بالطريق المذكور في التصحيح لان السهام اذا لم
 ينقسم على ارباعها اجتمع الى التصحيح وما ذكر في هذا الباب من القرب لم يكن الا ليجز
 سهام كل فريق من يرد عليه من عدد واحد كما ذكرنا في مخارج السهام لا تصح المسئلة
 عليهم وفردنا طريق التصحيح وطريق معرفة كل سهام كل فريق وطريق معرفة
 سهام كل واحد من احوال الفريق فلا يصح والمثال الاول الذي ذكره المصنف وهو زوجة
 واربع جوبات وست حبات لام ومنه ثمانية واربعين والمثال الثاني وهو
 اربع زوجات وتسع بنات وست حبات قال رحمه الله تعالى من هذا ما يرد اربعين قال
رحمه الله تعالى وان مات البنت قبل القسمة اي اذا ماتت بعض الورثة قبل قسمة
 التركة يسمى هذا الموضع في المسائل مناسخة من نسخة التصحيح وهو المراسلة
 يقال سنحت النسوة لطلبي ان الله دمه سنحت الكتاب واستعمل فيما اذا صار
 بعض الاوصياء قبل القسمة لانيه من مثل العمل والتصحيح الى الزينة الثانية
قال رحمه الله تعالى فصح مسئلة الميت الاول وان لم يترك سهام كل وارث ثم مسئلة الميت
 وانظر بين ما يرد من التصحيح الاول وهو نصيبه من الميت الاول وبين التصحيح الثاني
 ثلاثة احوال اي التوافق والتباين والاشتراك فاما اشتراك ما يرد من التصحيح
 الاول فلا ضرب ومكانه تصحيح مسئلة الميت الاول اي من الزايف فريضة الميت
 الاول والثاني ما صح منه الاول وان لم يستقيم فان كان بينهما موافقة اي بين
 ما يرد وهو نصيبه من الاول وبين فريضة وهو التصحيح الثاني فافترس في
 التصحيح الثاني كل التصحيح الاول وان كان بينهما مباينة اي بين ما يرد وهو
 وبين التصحيح الثاني فافترس كل التصحيح في التصحيح الاول فالتلخ مخارج المسئلتين
 اي ما يسلخ من الضرب تصحيح الفريضتين فريضة الميت الاول وفريضة الميت الثاني
 وانما كان النظر بين ما يرد الميت الثاني وهو نصيبه من التصحيح الاول وبين

فريضة الثانية احوال المستتامة والموافقة والمباينة لان ما يرد وهو نصيبه
 من الفريضة الاول يتقسم على فريضة مضاربت فريضة نظير الورث المتقسم عليهم
 ونصيبه من الاول نظير نصيبه من اصل المسئلة فكما ينظر بين السهام والورثة في احوال
 الثلاثة في تصحيح الفريضة فكذلك بينهما فحق اذا انقسم ما يرد على فريضة لا حاجة
 الى الضرب كما اذا انقسم نصيب الفريق من اصل المسئلة على ورثتهم وان لم ينقسم فاما
 وافترس مضرب وثق فريضة وان لم يوافق يضرب كل الفريضة الثانية في الفريضة
 الاول كما في الورث فاذا عرف ذلك محتاج الى بيان طريق معرفة نصيب كل واحد
 من ورثة الاول والثاني بالطريق المذكور في التصحيح وقد بينه في المختصر قال
رحمه الله تعالى واضرب سهام ورثة الميت الاول في التصحيح الثاني وفيه فريضة سهام ورثة
 الميت الثاني في نصيب الميت الثاني وفيه فريضة او في نصيبه من الفريضة الاول
 وان كانا فيهم من يرد من الميتين ضربت نصيبه في الاول في الفريضة الثانية او في
 وقتها لان الثانية او وقتها مضروب في الاول في نصيب كل واحد يكون مضروباً
 ضروريه فلهذا وجب ضربها فيه وكان يصح نصيب الميت الثاني وهذا الذي بينه
 في الثانية او في وقتها لانه من جملة ورثة الميت الاول اما ان نصيبه لما صار ميراثاً
 كان مستحقاً لورثته وكان متسوماً بينهم فاستغنى عن ذلك بضرب نصيب كل واحد
 من ورثته فيما يرد او في وقت ما يرد وهو نظير ما ذكر في الورث ان سهام من لا يرد عليه
 في سهام من يرد عليه وسهام من يرد عليه يضرب فيما بقي من فرض من لا يرد عليه ولو مات
 ثالث قبل القسمة فاجعل المبلغ الثاني مقام الاول والثالث مقام الثاني في العمل ولو
 مات رابع فاجعل الثالث مقام الاول والرابع مقام الثاني وهكذا كلما مات واحد
 قبل القسمة بقسمة بقية الثانية والمبلغ الذي قبل تمام الاول الى الثاني هذا
 اذا مات الثاني وخلف ورثته غيرهم كان معه ميراث الميت الاول او كانا هم
 بعينهم ولكن جهة ارثهم من الميتين مختلفة وان كانا هم بعينهم ولم يخلف غيرهم من
 الورثة وجهة ارثهم من الميتين متحد الفيت جميع مات قبل القسمة وصححت
 فريضة الميت الاخر فكانه لم يميت الا هو ولم يكن وارثاً لغيره ورثته وهذا النوع يسمى
 التنازع الناقص كما اذا مات الشخص وخلف خمسة بنين وخمسة بنات ثم مات
 واحد منهم قبل القسمة فخلت هذه الذين كانا معه في الميراث الاول ولم يخلف غيرهم
 ثم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين ولا محتاج الى تصحيح فريضة الميت الاول فكذلك كل من
 مات منهم واحد ولم يخلف غيرهم من الورثة بقسمة على ورثتهم لا يفرق ما علم ان هذا الباب
 محتاج فيه الطالب الى التامل وكثرة التصديق وضبط الحاصل لكل ميت فانه قد يحصل
 له من بعد الموت مستقماً على مسئلته ومن بعضهم غير مستقيم وقد لا ينقسم كل واحد على
 انفراد وينقسم المجموع وينبغي ان ينظر ذلك عند انهما تصحيح فريضة كل ميت ثم ينظر بعد
 انهما الجيع وجمع نصيب كل وارث هل بين التصحيح وبين الحاصل لكل وارث موافقة
 تخارج كالنصف والربع وغير ذلك فان وجدت بينهما موافقة بجزء اردت التصحيح الي

هذا الوقت وكذلك الحاصل لكل وارث طلبا للاختصاص فان وافق بالنصف مثلا وردت
المسئلة الى نصفها وردت نصيب كل وارث الى نصفه فيعطيه له وسئل هذا ما يتفق
الما في المسئلة ثم الفرضية نعم انه يتفق اكثر المسئلة في المسائل ونحو ذلك
بعض المسئلة للطلاب دريه ويسهل عليه تصحيح ما يحدث من الرافعات فنقول
اذا مات امرأة وترك زوجها وبناتها وبناتها الزوج قبل النسبة عن امرأة وابوين
ثم ماتت البنت عن ابنتين وبنت واحدة ثم ماتت الجدة عن زوج واثنتين فالمسئلة الاولى
وهي مسئلة المرأة رديه تسعة من ستة عشر فلزوج اربعة والبنت تسعة والام ثلاثة
المسئلة الثانية وهي مسئلة الزوج تسعة من اربعة فيستقيم ما في يده عليها فللجدة
الى الزوج والمسئلة الثالثة مسئلة الميت تسعة من ستة ونصيبها من الاولى تسعة لا
ينقسم على سبيلها وتوافق بالسك فاضرب ثلث مسيلتها وهي اثنتين في ستة عشر
تبلغ اثنين وثلاثين فمنها تسعة الفرضيات فان كان له من ستة عشر شي فاضرب في
اثنين ومن كان له من ستة عشر شي فاضرب في اربعة ومن كان له من ستة عشر شي فاضرب في
الرابعة مسئلة الجدة تسعة من اربعة وسهمها تسعة من اثنين وثلاثين اجتمع
لها من سهمها ثلاثة وتسعة لا ينقسم على اربعة ولا توافق فاضرب اربع في اثنين
وثلاثين يبلغ مائة وثمانية وعشرين فمنها تسعة المسائل كلها فان كان له من
اثنين وثلاثين ماضرب في اربعة ومن كان له من اربعة فاضرب في اربعة فنها في يدها
وهو تسعة ولو ترك زوجة وابنة وبناتها وام ثم ماتت الابنة قبل النسبة وخلفت
ابنتين وزوجة واحدة وجدة فماتت الجدة عن بنتين ابنتين وهما البنات
في الثانية وزوجاه وهو الجدة في الثانية واخاها المسئلة الاولى تسعة من
اثنين وسبعين للام اثني عشر وللزوجة تسعة والبنت تسعة عشر والابن
اربعة وثلاثون والمسئلة الثانية وهي مسئلة الابن تسعة من تسعة وعشرين
للبنين ثمانية وللزوجة ثلاثة ولكل واحد من الجدة والجدة اربعة وفي يده
اربعة وثلاثين لا ينقسم على فريضة ولا يوافق فاضرب فريضة الثاني وهو تسعة
وعشرون فالاولى وهي اثنتان كسوة تبلغ الف وتسع مائة واربعة واربعون
فللبن تسعة عشر من الاولى مضروبة في جميع الثانية وهي تسعة وعشرون تبلغ
اربع مائة وتسعة وخمسين وللأم من الابن اثنا عشر مضروبة في تسعة وعشرين
تبلغ مائتين وثلاثين وللبنت في الثانية ستة عشر مضروبة في مائة يدا ليت
الثاني وهو اربعة وثلاثون تبلغ خمسمائة واربعة واربعين وللزوجة ثلاثة مائة
في اربعة وثلاثين وهو مائة يدا ليت الثاني تبلغ مائة واثنين ولكل واحد من الجدة
والجدة اربعة مضروبة في اربعة وثلاثين تبلغ مائة وستة وثلاثين والمسئلة الثالثة
وهي مسئلة الجدة تسعة من اثني عشر وفي يدها مائة وستة وثلاثين وهي لا ينقسم
فريضة وموافقة بالزوج فاضرب ربع فريضةها وهو ثلاثة في الاولى وهي الف وتسعة
واربعة واربعون تبلغ خمسة آلاف وثمانية واثنين وثلاثين فمنها تسعة الفرضيات

ثم منه شيء من الاولى يضرب في وفق الثانية وهي ثلاثة ومنه شيء من الثانية يضرب
في وفق مائة يدها اعطى لكل واحد من احاد ذلك الزيق ثلث النسيبة من المخرج
فيخرج نصيب كل واحد منهم ومعنا قوله يثبت الى فريضة واحد من غيرهم فريضة من غيرهم
وهذه المسئلة والتي قبلها موضعها باب التصحيح وقد ذكرناها هناك وطرفا اخذ
فلا يغيد ها قال رحمه الله تعالى وان اردت قسمة التركة بين الورثة والغريم
فاضرب سهام كل وارث من التصحيح في التركة ثم اقسم المبلغ على التصحيح وكذا الذين
بانه يضرب زين كل غريم في التركة ويقسم الخابج على مجموع الدين وهذا اذا لم يكن
بين التركة والتصحيح وبين التركة ومجموع الدين موافقة وان كان بينهما موافقة
فاضرب نصيب كل واحد من الورثة ودين كل غريم في وفق التركة بما يلحق فاقسمه على
وفق التصحيح او على وفق مجموع الدين فاضرب من النسبة نصيب ذلك الراكب
او الدين والي جعل دين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث ومجموع الدين بمنزلة التصحيح
وهذا مبني على قاعدة مهيأة في الحساب وهي انه متى اجتمع اربعة اعداد متساوية
وارث من التصحيح وثانيها التصحيح

التركة واربعا جميع التركة لانه نسبة السهام الى التصحيح لنسبة الخابج
له من التركة الى جميع التركة والثالث مجموع البايه معلوم فاذا ضربت الطرف في
الطرف كان كضرب الثاني في الثالث في ذلك اذا قسمت المبلغ على الثاني خرج الثالث
صرون اه كل مقدار تركب من ضرب عددي عند اناسم على احد العددين فخرج الآخر
كخمس من مثله لما تركب من ضرب ثلاثة في خمسة ان قسمها على ثلاثة خرج خمسة
واذا قسمتها على خمسة خرج ثلاثة وهذه القاعدة هي الاصل في معرفة نصيب كل واحد
من احاد الزيق فانه اجتمع هناك ايضا اربعة اعداد متساوية نصيب الزيق من
اصل المسئلة وعدد الزيق الحاصل لكل واحد من احاد الزيق من التصحيح ويبلغ الدوس
نسبة نصيب الزيق من اصل المبلغ الى عدد من كسبة الحاصل من التصحيح لكل واحد
الي يبلغ الدوس وهو المضروب في اصل المسئلة والثالث والباقي معلوم

ويستخرج الجول في كل هذا الطريق
اذا كانت التركة بمنزلة سهام كل وارث ومجموع الدين
بنزلة التصحيح فيطلب العارضة
ماينا قال رحمه الله تعالى ومن صلح من الورثة على شيء فاجعله كان لم يكن واقسم سهام من
بقي على ما بقي لان المصلح ترك شي اعطوه جعل مستويا نصيبه وخرج من البين وهي
البايه مقسوما على سهامهم وقوله فاجعله كما لم يكن فيه نظرا لانه تبين بدل نصيبه فكيف
يمكن جعله كما لم يكن بل يجعل كما استوفى نصيبه ولم يستوف الباقيون ايضا وهم الا
تري ان المرأة اذا ماتت وخلفت زوجا واما وعما فاصلح الزوج على مائة وثمانه من
المهر يقسم البايه من التركة بين الام والعم اثلاثا للام وسهام للعم ولوجعل الزوج
كالم يكن كان للام سهم لانه الثلث بعد خروج الزوج من البين وللم سهام لانه الباقي

ما في يده

كله في يده

بعد الفوف وكذا تأخذ من تلك الكلال وهو سمان من ستة والذريع النصف ثلاثة
وقد استوفاه باخذ برله فبقى السدر وهو سمان للحم وكذا لو كانت الملة وحلفت
ثلاث اخوات متفرقات وزوجا فصالحا حلفت لب وام وخرجت من الدم
كانت الباقية بينهما اخسا ثلاثة للزواج وهم للاخت للام

لهم من ثمانية لانا اصلها ستة نصيبها وهو ثلاث

ولو جعلت كانهما تكن الكات من ستة وتقول لهم الى سبعة والله اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب هذا اخر الكلمة البحر الرايق شرح كنز الدقائق
والحرر به اول افراد الصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه اجمعين
• وكان الفراغ من نسخها نهار الخميس خامس عشر صفر •

• الخیر الذي هو من شهر سنة اذ ذلك على •

• يد العبد الفقير المذنب محمد ربه •

• الباري سيدي اباي •

• نذر الله المحي •

• الساري •

• م •

الباري